

الفتاوى

(الجزء السادس)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومفحننا اتساع طريقته
آمين

(وبها مشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعود المقتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

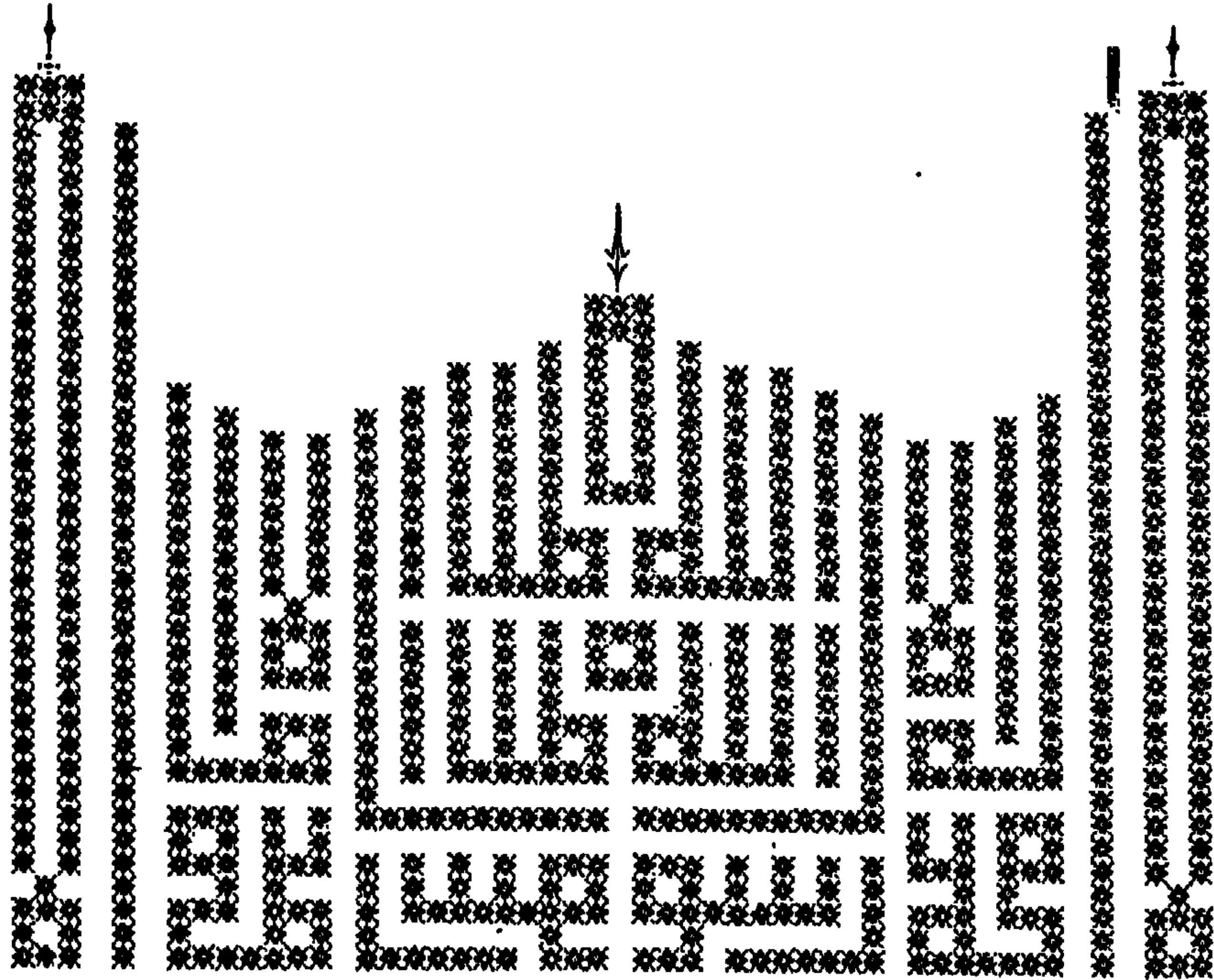
سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الكفالة خمسة
فصول الأول في المقدمة
وفيها حكمه والفاظه

والكفالة هي في اللغة الضم
وذلك قد يكون في المطالبة
لا في أصل الدين كما في الوكيل
مع الموكل الدين للموكل
والمطالبة للوكيل كذلك
أصل الدين في ذمة الأصل
والمطالبة على الكفيل
والثاني أن يكون ضما في
أصل الدين فيكون ضم
ذمته إلى ذمة الأصل في
أصل الدين والاستيفاء من
واحد كالغاصب مع الغاصب
وبكل فائس والاحكام
شاهد لهما لكن المختار
أنها الضم في المطالبة لا في
أصل الدين ثم هي تصح في
الاعيان المضمونة بالنفس
عندنا قياسا على كفالة
المال اذا حبس المكفول به
حبس الكفيل وطول به
وهذا اذا كان محبوسا عند
غير هذا الحاكم أما اذا كان
عنده يخرج به من الحبس
ويسلم اليه ثم يعيده في حبسه
فان كفل بنفس محبوس أو
غائب صح فان كان المكفول
به غائبا في بلد آخر وعلم
به الحاكم أو برهن عليه
أجلها القاضي قدر الزهاب
والجينة فان جاء والا حبسه
وان كان المكفول به غائبا
لا يعلم مكانه ولا يقف على



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائيات * وفيه سبعة عشر بابا

الباب الأول في تعريف الجنائية وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن (١) في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين * والأول يسمى قتلا وهو فعل من العباد تزول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العناية * الجنائية على نوعين أحدهما موجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجبها وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والآخر فيما دون النفس كذا في فتاوى قاضيتان * القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب (٢) والمراد به أنواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام أما العمد فتمدح بضره بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كتحديد الخشب والحجر وليطة القصب والدار كذا في الكافي * وموجب ذلك المأثم والقود الا أن يعقوا الاولياء أو يصالحوهم ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية * ومن حكمه حرمان الميراث ووجوب المال به عند التراضي أو عند تعذر ايجاب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط * وشبه العمد أن يتمدح بالضرب بمسلك سلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا ضرب به

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء الخ أي في هذا الكتاب والافئانيات الحج لم تتعلق بنفس الا ترى ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية كما في الشريعة لالية اه صححه

(٢) قوله والمراد به الخ أي فلا يرد على الحصر القتل المأذون فيه شرعا كقصاص ورجم وصلب وقتل حربي اه صححه

أثره يجعل كالموت ولا يحبس * وبطلت بموت الكفيل لا بموت المكفول له * كفل بنفس ثم أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكفول به أنه يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره (٣) لا بوكالة ولا بوصاية ولا ولاية يرى من

الكفالة * كفل بنفس عبد ومات العبدان كان المكفول به المالك على العبد يرى فإن رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته * وعن محمد رحمه الله تعالى ادعى عليه غصب عبد فقال أنا ضامن العبد الذي يدعيه فعليه ضمانه حتى يأتي بالعبد ويبرهن أنه له فإن لم يأت به فاستحققه بيئته ضمن قيمته * ادعى عليه غصب عبد وموته عنده فقال خله فأنا ضامن قيمته يؤاخذ به في الحال ولا يحتاج إلى الإثبات بالبينة

﴿نوع في ألفاظه﴾

كفل بنفسه ثم سلمه إليه وقال دعه فأنا على كفالتى أو مثل كفالتى أو أنا كفيل أو زعيم أو ضمنت أو كفلت أو على آوالتى وبذرفت فلانرا كله كفالة وقبول كردم اختلاف فيه ومشايخ خوارزم على أنه لا يكون كفالة * الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو أسلمه إليك أو أقبضه منى لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الزوم كضمنت أو كفلت وهذا إذا ذكره منجزا أما إذا قال معلقا بأن قال أن لم يؤده فلان فأنا أدفعه إليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة فإن قوله أنا أبيع لا يلزم له شيء

بجبر عظيم أو خشية عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالبا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * وموجبه على القولين الاثم والكفارة وكفارة تحريز رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلظة على العاقلة كذا في الكافي * وهذا التغليظ انما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لامن شيء آخر ومن موجب شبه العمد أيضا حرمان الميراث كذا في شرح المبسوط * وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد في دون النفس كذا في المحيط * والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرى شخصا يظنه صيدا فإذا هو آدمي أو يظنه حرا فإذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن يرى غرضا فيصيب آدميا كذا في الهداية * وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلما أو ذميا في وجوب الدية والكفارة ولا يماثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة * في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى اذا تعدت شيئا من انسان فأصبت شيئا آخر منه سوى ما تعدت به فهو عمد محض وان أصبت غيره بعين غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام تفسير هذا رجل تعمداً يضرب يدرجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فأبان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو أراد يده هذا الرجل فأصاب عنقه فهو خطأ كذا في النخبة * في البقال اذا قصد رأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه تعمد ضربه ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فأراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فابتنها فضممانه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له أن يقطع كفه ولورى قلنسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام قلت رجل رمى انسانا بسهم فأخطأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ ولوروى ثوبان ضرب به رأس رجل فشججه موضحة فهو عمد ولو مات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط * وأما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي * ولكن سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لينة أو خشبة وأصاب انسانا وقتلته أو كان على دابة فوطئت دابته انسانا هكذا في المحيط * وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة * وأما القتل بسبب قتل جفر البر ووضعه الجفر في غير ملكه كذا في الكافي * ولو وطئت دابته انسانا فقتلته وهو سائقها أو قائدها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات * وموجبه اذا تلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله أعلم

﴿الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل﴾

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز * ويقتل الذكرا بالانثى والانثى بالذكرا كذا في الخلاصة * ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفصل الثامن * ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيان * ويقتل المسلم بالمسلم ويقتل الذمي بالذمي كذا في الكافي * والذمي اذا قتل ذميا ثم أسلم القاتل فإنه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط * ولا يقتل المسلم والذمي مجرى في دخول دارا بأمان كذا في التبيين * ولا يقتل مستأمن مستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط * مسلم قتل مرتدا أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما أو مسلما دخل دارا بالحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان * ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالأعمى وبالزمن كذا في الكافي * رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة * ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمد

ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا أبيع يلزم الحج وذ كرمس الاسلام جواب مال تور من أو جواب كرم أو حرجه اتردى أي بر من لا يكون كفالة أبيع ترابر فلان است من جواب كرم فهو كفالة لحكم العرف وقيل لا ولو قال أبيع ترابر فلان است من يدهم لا يكون كفالة * من وعد غيره بقضاء دينه بأن قال يدهم لا يجب شيء ولو قال أنا ضامن فلان أو ضامن لان أو ذيك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

أناضامن لعرفته أو على تعريفه اختلافاً واوذكر القاضي اشناي فلان بمنست قال أبو جعفر رحمه الله تعالى كفيلاً بالنفس وقال الفقيه لا
والأول أقرب إلى العرف ولو (٤) قال فلان اشناست أو اشناي بمنست يكون كفاً بالنفس وقيل إن قال اشناي فلان

الصبي وخطؤه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في
الخطأ عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون إذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في
الصبي هكذا في المحيط * ويقتل الصحيح وسليم الأطراف بالمر يض وناقص الأطراف صورة أو معنى كالاشل
ونحوه والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيخان * القاضي إذا قضى بالقصاص
على القاتل فقبل أن يدفع إلى ولي القاتل لا قصاص عليه استحساناً وتجب عليه الدية كذا في
الخلاصة * ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيخان * في العيون
وإذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله
تعالى في القصاص يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التتارخانية * وفي الفتاوى الصغرى من يجب
ويقتل إذا قتل إنساناً في حالة الأفاقة يقتل كالصحيح فإن جن بعد ذلك إن كان الجنون مطبقاً سقط القصاص
وإن كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة * وفي المتن رجل قتل رجلاً ثم عته وشهد عليه الشهود بالقتل وهو
معتوه فاني أستحسن أن لا أقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط * ومن وجب عليه القصاص إذا مات
سقط القصاص كذا في الهداية * ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدّة وإن عات من قبل
الآباء أو الأمهات كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بانه والجد من قبل الرجال والنساء وإن عات في
هذا بمنزلة الأب وكذا الوالدة والجدّة من قبل الأب والأم قريت أو بعدت كذا في الكافي * ثم على الآباء
والأجداد الدية بقتل الابن عمداً في أموالهم في ثلاث سنين وإن كان الولد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلته
وعليه الكفارة في الخطأ ولا كفارة عليه في العمد عندنا وإن كان الولد مملوكاً كالإنسان فقتله أبوه عمداً فلا
قصاص عليه لمولاه كذا في شرح المبسوط * ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وإن سفل
بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيخان * أخوان لأب وأم قتل أحدهما أباهما عمداً والآخر
أمهما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث
سنين إذا لم يكن للقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا
مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية * ويقتل العبد بمولاه كذا في فتاوى
قاضيخان * رجل قتل عبداً الوقف لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * ولا يقتل شريك من لا قصاص
عليه كالأب والأجنبي والعامد والخطيئ والصغير والكبير كذا في التتارخانية ناقلاً عن التهذيب *
وكلاهما إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضيخان * إذا اشترك الرجلان
في قتل رجل أحدهما بعصا والآخر بحديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليه ما نقصان ثم كل
واحد منهما فبالرزمة من نصف الدية يجعل كالمفرد به فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله ونصفها
على صاحب العصا على عاقلته كذا في شرح المبسوط * القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على
التأييد إذا قتل عبداً كذا في الهداية * ولا يستوفى القصاص إلا بالسيف ونحوه كذا في الكافي * حتى إن
من حرق رجلاً بالنار (١) أو غرقه بالماء تضرب علاوة بالسيف وكذلك إذا قطع طرف إنسان ومات
تضربته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك إن شجعه هاشمة ومات تقطع علاوة بالسيف هكذا في محيط
السرخسي * ومن شج نفسه وشج رجلاً وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الأجنبي
ثلث الدية كذا في الكافي * ولو قتل واحد جماعة فضرأولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير
(١) قوله أو غرقه بالماء على قوله ما أو ما عند الإمام فلا قصاص في التغريق كما في معتبراته المذهب ويأتي
قريباً أيضاً في صريح المرامين عبارته هذه اهـ معجمه

برمن است كفيلاً بالنفس
لوجود كلمة الإيجاب وقوله
اشناست لا لعدم كلمة
الإيجاب على نفسه وعامة
المشايع قالوا لو قال فلان
اشناست أو اشناي فلان
برمن يكون كفيلاً بالفارسية
للعرف فيها بالعربية * سئل
ابن الإمام محمد بن الحسن
عن الجوزجاني أنه إذا قال
أناضامن لعرفة فلان فقال
على قول الإمام وأبيك
لا يكون كفيلاً وعلى قول
الثاني كفيلاً للعرف لكن
المشهور عن الثاني أنه
لا يكون كفيلاً وبه يفتي في
العربي * وقد ذكرنا كفل
بنفسه إلى شهر ثم دفع إليه
قبل شهر برئ وإن أبي
المكفول له أن يقبل لم يذكره
السرخسي وفي شرح الشافعي
يجب تسليمه بعد الشهر كما
لوياع بن مؤجل * كفل
ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيه
والثلاثة لتأخير المطالبة
قال أبو جعفر رحمه الله
تعالى قال الفقيه أبو الليث
الفتوى على أنه لا يصير
كفيلاً وفي الواقعات
الفتوى على أنه يصير كفيلاً
* كفل إلى شهر طال به بعد
شهر ويطل ما قاله البعض
أنه كفيلاً في الحال مؤجلاً
إلى شهر دل عليه ما ذكره
عصام أنه قال أنت طالق إلى
شهر يقع بعد الأجل الآن

ينوى الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفيلاً في الحال وبه يفتي بخلاف قوله أمرأتى يدها إلى شهر حيث يصير ذلك
الأمير يدها من الحال إلى شهر لأن الطلاق لا يحتمل التأنيث والأمر يحتمله وكذلك الكفالة يحتمل التأنيث ولا نعي بقولنا أنه كفيلاً بعد

الشهر أنه ليس بكفيل للحال الا يرى أن الكفيل لو سلم للحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصبر كفيلاً إلا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطالب بعد الاجل لكن اذا عمل الكفيل يرجع (٥) عليه بدین مؤجل واذا عمل بجبر الطالب على القبول وقال

في الاصل الكفيل بالمؤجل اذا عمل لا يرجع قبل الحلول وعن الثاني رحمه الله تعالى انه كفيل للحال الى تمام المدة فاذا مضت لا يبقى كفيلاً وهو الاشبه بعرفنا الا أنافق اذا مضت المدة يخرج منه الحاكم عن الكفالة احترازاً عن خلاف جواب الكتاب الا اذا وجدت قرينة أنه أراد جواب الكتاب وعن الثاني رحمه الله تعالى كفيل الى عشرة فهو عليه ابد حتى يبرئه وقال محمد رحمه الله تعالى كفيل بنفسه الى شهر على أنه يرى اذا مضى شهر فهو لم يضمن شيئاً وفي السير كفيل الى شهر لا يبرأ بمضيه بالتسليم فاذا قال على أنى يرى من الكفالة بعد فكما قال ومثله في المنتقى قال بذرفتم فلان راكه فردا بنو تسليم كنم فكفالة مطلقة وذكر الزمان للتسليم لا لتأقيت الكفالة بخلاف قوله كفلت غداً وفي شرح الخليل كفلت شهرًا يطالب به من حين الكفالة الى شهر ويسقط بعده فان قال الى شهر يطالب به شهر طال الحلواني هذا على خلاف ما ظنه العوام أنه اذا قال من فلان را بذرفتم از تو يك سال انه يطالبه في السنة لا بعدها

ذلك وان حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية * واذا قتل جماعة واحد بعد ائتمار القتل الجماعة بالواحد كذا في الكافي * من ضرب رجلاً بغير فقهه فان أصابه بالحديد قتل به وان أصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا أصابه بحد الحديد وان أصابه بظهر الحديد فعليه الدية ما يجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه أنه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بضجات الميزان كذا في الهداية * ومن جرح رجلاً فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في الكافي * ولو ضرب رجلاً بآلة ما يشبه بها عمد افات لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة ونحوها القود وقيل ان غرز بالآلة في المقتل قتل والا فلا كذا في خزائن المفتين * ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل آلة تتعلق بها الذكاة في الهائم يتعلق بها القصاص في الآدمي وما لا فلا يعنى لا يجب بالعض ولو ضرب به بالسوط ووالى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط * ومن ضرب رجلاً مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شيئاً وظاهر الجواب في كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لا شيء فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب حكومة العدل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه أوجب قيمة أجرة الطبيب وعن الادوية قالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين ولم يبق له أثر أصلاً فان بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للسوط ودية للقتل وان ضرب رجلاً مائة سوط وجرحه وبرأ منها وبقى له أثر يجب حكومة العدل لبقاء الأثر كذا في الكافي * ولو خنق رجلاً لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقاً فامر وفخنق غير واحد فقتل سياسة كذا في فتاوى قاضيان * فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يد الامام تقبل توبته وان تاب بعدما وقع في يد الامام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زيادات الاصل أن من غرق انساناً بالماء ان كان الماء قليلاً لا يقتل مثله غالباً وترجى منه النجاة بالسباحة في الغالب فبات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعاً وما اذا كان الماء عظيماً ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود ولا مثقل وهو يحسن السباحة فبات يكون خطأ المبدأ يضاف ان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط * ولو أخذ رجل رجلاً رجلاً فقمطه ثم ألقاه في البحر فربس في الماء ومات ثم طفا ميتاً لا يقتل به وعليه الدية مغالطة وكذا لو غطه في البحر أو في الفرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو أن رجلاً طرح رجلاً من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السباحة فربس لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية وكذا جيد السباحة فأخذ ذبيح ساعة طرح في البحر ليتخاض فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود ولا دية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم يره أثر لا شيء عليه حتى يعلم أنه قدم مات ولو أنه ارتس مرتين أو ثلاثاً وانغمس وبه حياة ولم يذرمحاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شيء كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا أحمى تنورا فالتقى فيها انساناً أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج منها فأحرقته النار يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير الى أن الاجاء يكفي وان لم تكن فيه نار قال الباقي في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط * لو ألقاه في النار ثم أخرج وبه رمق فكنت أيا ما ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يجي ويذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاضيان * ولو ققط رجلاً ثم أغلى له ماء في قدر ضخمة حتى اذا صار كأنه ناراً ألقاه في الماء فسلخ ساعة ألقاه فمات قتل به وان كان الماء حاراً لا يغلى غلياً ناشداً فإلقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنقط جسده أي

وليس كذلك بل الامر بالعكس الا أن يزيد في الكفالة هر كاه كه خواهي يتوارمش فيطالبه في السنة وبعدها ولو قال هر كاه كه خواهي اس باتو سباردش لا يطالبه في السنة ويطالبه بعدها ولو قال هر كاه كه خواهي اس از تو سباردش له المطالبة في السنة قال الحلواني ولو قال

تن فلا راي يدر فتم تاده روز يصير كفيلا بعد العشرة فاذا لم يسلم حتى مضت العشرة يرفع الكفيل الامر الى الحاكم ليخرجه عن الكفالة ولو قال يدر فتم من فلا راده روز (٦) يصير كفيلا في الحال وبعد المدة لا يبقى كفيلا وذ كر القاضي انا كفيل من اليوم الى عشرة ايام

فكفيل في الحال وعرضه لا يبقى كفيلا عنده لانه وقتها وهي تقبل التاقيت ولو قال انا كفيل الى عشرة ايام مضت فانا برى منها قال الفضلي لا يطالب في العشرة ولا بعدها

نوع آخر

اذا كان المكفول له غائبا فهي باطلة خلافا للثاني واجمعوا انه لو اخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائبا فكفل واجاز الطالب وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل يوقف وان لم يقبل عنه قابل بطل عندهما وفي بعض الكتب ان الفتوى فيه على قول الثاني ولو قال الطالب اخبرت عن الكفالة حال غيبته المكفول له وراز وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب فان قبل او خاطب الفضولي عن الطالب بان قال تضمن لفلان او ضمن لفلان فقال فعلت توقف على اجازة الغائب والكفيل انخرج عنها قبل اجازة الغائب والفضولي لو فسخ الموقوف لا يصح واذا طلب المديون حال غيبه الطالب عن انسان فكفل حتى يما على من الدين لفلان فقال فعلت فان كان المديون جميعا لا يصح وان كان فريضا قال ذلك لولا ان يصح استعسنا

صار به نقطة او نضجه الماء قتل به والا فلا وان هو اخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته او من يومه او مكث اياما مضين يخاف عليه من ذلك قتل به وان تامل حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو القى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فكزوبس ساعة القاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا قطر رجلا او صبيا ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزنة المقتنين * واذا القاه من سطح او جبل او اقام في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ العمد واما على قولهما ان كان موضعا ترجى منه النجاة غالبا فهو خطأ العمد وان كان لا ترجى منه النجاة فهو عدم محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط * واذا سقى رجلا سمات من ذلك فان اوجره ايجارا على كرهه او ناوله ثم اكرهه على شربه حتى شرب او ناوله من غير اكرهه عليه فان اوجره او ناوله واكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى عاقلة الدية واذا ناوله فشرب من غير ان اكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سماً او لم يعلم هكذا في النخبة * ويرث منه وكذا لو قال لا تخركل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا هو مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا اخذ رجلا فقيده وحبسه في بيت حتى مات جوعا فقال محمد رحمه الله تعالى او جمعه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لاشئ عليه وان دفنه في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على ان الدية على عاقلة كذا في الظهيرية * رجل ادخل نائماً او صبياً ومغنى عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغنى عليه دون النائم كذا في الخلاصة * وفي جنائيات المتنقي قال ابو يوسف رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قطر رجلا فطره قدم سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يعزروا يضرب ويحبس حتى يتوب قال ابو يوسف رحمه الله تعالى واما انا فاري ان يحبس ابد حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو ان رجلا ادخل رجلا في بيت وادخل معه سباعا وعلق عليهم الباب فاخذ الزجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه وكذا لو نهشته حية او لبعته عقرب لم يكن فيه شئ ادخل الحية والعقرب معه او كانت في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزنة المقتنين * اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمدا وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجانب الاخر فثلث الدية هذا اذا كان مما يعيش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد ونجب الدية في الخطا والذي ضرب الهلوة يعزروا وكذا لو جرح رجل جراحة ممحنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة اخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة الممحنة هذا اذا كانت الجرحتان على التعاقب فان كانتا معافا كلاهما فالتان وكذا لو جرح رجل عشر جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما فالتان كذا في الخلاصة * وفي المتنقي اذا قطع عنق الرجل وبقي شئ قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في النخبة * في المتنقي بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمدا ثم ان المقطوعة يده قتل ابن القاطع عمدا ثم مات المقطوعة يده من القطع فعلى القاطع القصاص لولي المقطوعة يده وذ كرهذه المسئلة في موضع آخر من المتنقي عن محمد رحمه الله تعالى وذ كرهيه القياس والاستعسنان فقال القياس ان على القاطع القصاص وفي الاستعسنان لا قصاص

حال غيبة الطالب وان لا يجنى اختلف فيه ثم هذا يصح من المريض وان لم يسلم الدين والدائن وبالإمانات لا يصح * أقر الصبي وتجيب بعد بطلان الكفالة حال غيبته أو المنع عليه بعد افاقة أنه كفل حال غيبته لا يصح وان ادعى الطالب أنها كانت بعد البلوغ لم يقبل الا بالينة

ولا تصح الكفالة من الصبي وأما من العبد فتصح بعد العتق ولا تصح كفالة الصبي المأذون والمجور بأذن المولى أو بدون أذنه بنفس أو بعمال وكذا المعتوه والمبرس وكذا الأب إذا أدخل ابنه في الكفالة لا يصح وليس للكفيل أن يطالب المديون (٧) قبل الاداء وان الكفالة بالامر

ومع ذلك لو أدام الكفيل ليس له أن يسترده ما لم يؤتمه المكفول عنه إلى الدائن وان تصرف فيه الكفيل ورجح ان كان أعطاه على وجه الرسالة لا يطيب الربح للكفيل نقداً كان أو عرضاً وان أدام على وجه القضاء ان كان من النقود يطيب وان كان من العروض عندهما لا يطيب واختلفت الروايات عنه في رواية يتصدق بالربح وفي أخرى يردّه إلى المكفول عنه ويطالب المكفول عنه بالخلاص ان لو زم وان حبس بحبس ولو وهب رب الدين الدين لأحدهما فهذا وأداء المال سواء وكذا لو مات الطالب فورثه أحدهما * ابرأ الاصيل برئ الكفيل لاعتكسه * آخر عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لاعتكسه * وان أبرأ الاصيل ورد البراء صح رده في حق نفسه ويطالب به * وهل يصح في حق الكفيل اختلافوا فيه * ولو مات الاصيل وأبرأ الدائن ورده وارثه يبطل البراء في قول الثاني خلافاً للمحمد رحمه الله تعالى وان أبرأ الاصيل ومات قبل رده وقبوله فهو قبول * وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل بأحضاره ما أمكن * وبطلت

وتجيب الدية عليه في ماله رجل قتل ابنه لرجل عمداً ثم ان أبا المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصاً ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحيط * رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عمداً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلاناً أو قال وجاءت بسكين فقتلت فلاناً ثم قال انما أردت غيره فاصبته دري عنه القتل كذا في المحيط * رجل قال ضربت فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري أنه مات منها ولو كنهه مات وقال ولي القتل بل مات بضربك فإنه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل القاتل رجل أجنبي فان كان القتل عمداً يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية على عاقلة * فان قال ولي القتل بعد ما قتلته الأجنبي كنت أمرته بقتله ولا يمينه له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط * صفان من المسلمين والمشركون التقيا فقتل مسلم مسلماً على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدرا الشهيدي * قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلفين فان كان في صف المشركون لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية * ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء بقتله وكذلك اذا شهر على رجل سلاحاً فقتله أو قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين * ومن شهر عليه عصا البلاء في مصر أو غيرها في غير مصر فقتله المشهور وعليه عمداً فلا شيء عليه وان شهر عليه عصاه في المصر فقتله المشهور وعليه عمداً قتل به عمداً أي خيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاقصا ص عليه هكذا في الكافي * وان شهر الجنون على غيره سلاحاً فقتله المشهور وعليه عمداً فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي والذابة كذا في الهداية * ومن شهر على رجل سلاحاً فقتله المشهور وعليه عمداً فقتله المشهور والضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا اذا ضرب به الاقل وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانياً كذا في الكافي * ومن شهر على غيره سلاحاً في المصر فقتله المشهور فعلى القاتل القصاص معناه اذا ضرب به فأنصرف كذا في خزائن المفتين * ومن دخل عليه غيره ليلاً وأخرج السرقة فقتله فلا شيء عليه وتأويل المسئلة ان كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية * وأما انه لو صاح به بترك ما أخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية * والله أعلم

الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يוכל باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيخان * والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية * واذا قتل الرجل عمداً وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصاً قضى القاضي به أو لم يقتض ويقتله بالسيف ويجز رقبة أو إذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك يعزر لأنه لا ضمان عليه ويصير مستوفياً حقه بأي طريق قتله كذا في المحيط * اذا قتل ولي المعتوه فلا يمينه أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعنوه وكذلك ان قطعت يد المعتوه عمداً أو بوسى بمنزلة الأب في جميع ذلك لأنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية * وأجمعوا على أن القصاص

بموت المكفول عنه ويحبس ان لم يظهر بعزه * والكفالة إلى الحصاد جائزة ويتناول أول الحصاد ولو إلى أن يعطر السماء أو تهب الرياح لا مات ولم يترك شيئاً فكفل بالدين كفيل لا تصح عنده خلافاً لهما * كل ما أمكن تحصيله من الكفيل صحت الكفالة به والا فلا نصيب بالثمن

لا بالمبيع * استأجروا به الى بغداد وخطاطا الخياط فكم كل معمولته وخطاطته لا ولو بالخطاطة او الحولة صحت وبالعهد باطلة و بالخلاص
 أيضا عندكم وقال تصح بالخلاص * (٨) قال لمن يلزم غيره خله فانا أوفيكه اذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس * ولو قال خل على أن

أوفيكه ففي القياس كذلك
 وفي الاستحسان كفيلا
 بالنفس وعن محمد قال
 للطالب ضمن لك ما على
 فلان أن أقبضه متى وأدفعه
 اليك ليس بكفالة ومعناه
 أن يتقاضاه ويدفعه اليه
 اذا قبضه منه على هذا
 معاني كلام الناس وعنه
 أيضا غصب ألقاقتله
 المالك فقتل رجل لا تقاوتله
 فأناضا من أن أخذها منه
 وأدفعها اليك لزمه وان كان
 الغاصب استهلكه وصار ديننا
 فالضمان باطل كان على
 ضمان التقاضي * وان كفل
 عن رجل ما لا يغير أمره قبله
 الخبر فأجاز ثم أدى لا يرجع
 لأنه لم ينعقد وجبا فلا
 ينقلب * كفل بنفسه على أن
 المكفول عنه اذا غاب فالمال
 عليه فغاب المكفول عنه ثم
 رجع وسلمه الى الدائن لا يبرأ
 لان المال بحلول المشروط
 لزمه فلا يبرأ الا بالاداء أو البراء
 وكذا اذا قال الكفيل اذا
 غاب عنك ولم أوفك فانا
 ضامن المال الذي عليه أما
 اذا قال ان غاب فلم أوفك به
 فأناضا من عا عليه فان هذا
 على أن يوفى به بعد الغيبة *
 وعن محمد اذا قال ان لم
 يدفعك مسدودك مالك أولم
 يقضه فهو على ثمن ان الطالب
 تقاضى المطلوب فقال المدينون
 لا أدفعه أولا أقضيه وجب
 على الكفيل الساعة وعنه

اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط * واذا كان القصاص بين صغير
 وكبير فالكبير استيفاءؤه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك الا أن يكون الشريك أباه
 فيستوفيه وعلى هذا الخلاف اذا كان شريك الكبير معتموها أو مجنوناً وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءؤه
 مع الكبير عند مخالفا لهما ولو كان الكل صغاراً قيل الاستيفاء الى السلطان وقيل ينظر الى بلوغهم أو بلوغ
 أحدهم كذا في محيط السرخسي * ومن قتل ولأولى له فالسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي
 كذا في الاختيار شرح المختار * واذا قتل العبد عمداً فالقصاص لسيدته والمدير والمديرة وأم الولد وولدها
 بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي * رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمداً فلا مولى أن يستوفي
 القصاص من القاتل كذا في المحيط * في المبسوط عهده مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير
 استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالاجاع كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد بين رجلين
 أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعاً لا يتفردها أحدهم وان عفا أحدهم ينقلب حق الباقي ما لا الى القيمة
 كما ينقلب في الحر الى الدية كذا في فتاوى قاضيخان * ومن قطع يد عبده فأعتقه مولا مقات عنه فان كان
 لا وارث له غير المولى فالمولى أن يقتل قاتله وان كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 رجل قتل رجلاً فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البينة فشهدوا أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فان كان
 له وارث قضيت لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطا وان لم يكن له وارث فلم يولد قيمته في الخطا والعمد
 كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن * اذا قتل المكاتب عبداً وليس له وارث الا المولى وترك وفاء له
 القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك وفاء له وارث غير المولى فلا قصاص وان
 اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاء له ورثة أحرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً كذا في الهداية *
 ومعتق البعض اذا قتل عاجزاً كرفي المنتقى أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قتل
 المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك اذا قتل ابنه عمداً وكذلك العبد
 المأذون اذا قتل عمداً وعليه دين فلا قصاص وان اجتمع المولى والغرماء مع كذا في محيط السرخسي * واذا
 قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن كذا في الهداية * وان اجتمعا كان
 استيفاء القصاص الى الراهن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قتل عبد الاجارة يجب القصاص للمؤجر
 كذا في الجوهرة النيرة * العبد المبيع اذا قتل قبل القبض عمداً يخير المشتري بين المضي والرد واذا اختار
 المضي فله أن يقتض ولكن لا يكون له الاستيفاء الا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن
 * وان نقض قبل البائع هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك ان أجاز
 البيع وان فسخ فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى يجب القيمة في الوجهين
 كذا في التبيين * ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فالقصاص له قبض البائع الثمن أولم يقبض
 ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل في قتله وان شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي * وبعد
 التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان * والعبد الممهور في يد الزوج والمخالع عليه في يد
 المرأة والمصالح عليه قبل القبض اذا قتل فهو بمنزلة المبيع اذا قتل قبل القبض ان رضى المستحق ببيع
 القاتل فقد تناهى ملكه وتم فيجب القصاص له وان طالب بالقيمة فالملك قد انفسخ فيجب القصاص
 للآخر كذا في الظهيرية * العبد المغصوب اذا قتل في يد الغاصب عمداً فان شاء المالك يقتض من
 القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله
 والموصى برقبته لرجل ويخدمه لا آخر اذا قتل عمداً فلا قصاص فيه الا أن يجتمعوا ويكون المستوفي عند

أيضا ان لم يعطك المدينون دينك فأناضا من انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه وكذا اذا مات المطلوب بلا أداء * الاجتماع
 وفي الفتاوى ان تقاضيت ولم يعطك فأناضا من فأت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان * ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيك فان أعطاه مكانه

أو ذهب به إلى السوق أو منزله وأعطاه جازفان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل * عبداً أذن مديون طالبه غريمه بكفيل خوفهم أن يعتقه مولاه فقال رجل إن أعتقه مولاه فأناضامن جازت الكفالة * دفع إلى محجور عشرة (٩) لينفقها على نفسه فقال إنسان

كفلت بهذه العشرة لا يصح لأنه ضمن ما ليس بمضمون فان ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع العشرة اليه على أني ضامن لأبني هذه العشرة يجوز فطريقه أنه أن يجعل الضامن مستقرضاً من الدافع ويجعل الصبي نائباً عنه في القبض وكذا الصبي المحجور إذا باع شيئاً فكفل

رجل بالدرك للشترى أن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وأن قبل قبضه يجوز * عبداً محجوراً اشترى متاعاً وصن رجلاً الثمن للبائع لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامناً * والكفالة للصبي التاجر صحيحة لأنه تبرع عليه وللصبي العاقل غير التاجر فيه روايتان * وكفالة العبد وأم الولد والمسدبر عيال أو نفس بدون إذن المولى لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيحة يؤاخذ به بعد العتق وأن باذن المولى ولأدين عليه صحت برضاه ويساع في دين الكفالة وإن كان عليه دين

مستغرق لم يصح في حق الغرماء وإن أذن المولى فإذا أدى ديونهم أجيز به الزوال المانع * وإن كفل العبد باذن المولى بنفس رجل ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئاً وإن عمل ضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين والطالب أن شاء اتبع

الاجتماع صاحب الرقبة وإن لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فإنه تجب القيمة على القاتل ويشتري بها عبداً آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو أوصى بعبده لإنسان فقتل عبداً قبل أن يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثاً ولا يدري أن العبد قتل بعد موت الموصي أو قبله لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص وإن اتفق أن الموصي مات أولاً ثم قتل العبد لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك إن قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وإن رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيان * ولو قتل رجلان رجلاً فقتل أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فقتل أحدهما فلو لم يبق الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس

ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البذل فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالشلالة ولا اليد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيان * ويجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر يعني الذمي وكذا بين المراتين الحرتين والمسلمة والكتيبة وكذا بين الكتبتين كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة * ولا قصاص في جلد الرأس أو البدن إذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن إذا قطع منها شيء وكذا في الذقن كذا في المحيط * ولا قصاص للطمه ولا للكمة أو الوجأة والدقة كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في العظم إلا في السن كذا في الكافي * كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فأما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فإنه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط * ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بأن تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الأخرى وعلى وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها هكذا في الكافي * وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي يقابل عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم أن الضوء باق وإن لم تدمع علم أن الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي أنه يلقي بين يديه حبة فان رهب من الحية علم أنه لم يذهب وقال محمد بن جهم الله تعالى ينظر إلى البصر أهمل البصر وإن لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانكار والقول قول الجاني مع عينه على البتات كذا في الظهيرية * ذكر الكرخي أنه لا قصاص إذا قورت أو انخسفت كذا في المحيط * وإن ضرب عين إنسان عبداً فبقيت بحيث لا يصير بها القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لافرق بين ما حصل بالضرب بالسلاح أو بشيء آخر غير السلاح كالاصبع ونحوها كذا في الظهيرية * قال أبو حنيفة ومحمد بن جهم الله تعالى لا قصاص في قلع الحديقة فإن قلع حديقته إنسان فقال الملقوع حديقته أنا أرضي بأن يخسف عين هذا ولا يقطع حديقته أخذ دون حق ذكر في المنتقى قال محمد بن جهم الله تعالى ليس له ذلك كذا في المحيط * رجل أذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة ويمناه صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وتركه أعمى كذا في الظهيرية * عن الحسن إذا فقع عين رجل وكانت عينه حوله إلا أن ذلك لا يضر بصره ولا ينقص منه شيئاً ففقهها إنسان عبداً يقتص منه وإن كان الحول شديداً يضر بصره فنقشت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين القاصي شديداً الحول يضر بصره ففقهنا عينا ليس بها حول كان الجاني عليه بالخيار أن شاء اقتص ورضى بالنقصان وإن شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان * إذا كانت العين اليمنى بيضاء فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالملقوء أعمى بالخيار

(٢ - فتاوى سادس) المولى وإن شاء اتبع العبد وإذا أدى أحدهما مرجع على الأصل إن الكفالة بامرء * كفل عن إنسان بماله إلى سنة يجب على الكفيل مؤجلاً وإن كان على الأصل جالاً ولو مات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً ولا يرجع ورثة الكفيل

على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته * وعن الثاني فيمن قال أنا كفلت به على أنه متى طولبت به أو كلما طولبت به فلي أجل شهر صحت فإذا طالب به فله أجل شهر من وقت (١٠) المطالبة الأولى فإذا تم الشهر من المطالبة الأولى لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل

أن شاء أخذ عينه الناقصة إذا كان يستطيع فيه القصاص بأن يبرئ شيئاً قليلاً وإن شاء أخذ عينه وإن كانت شحمة بيضاء لا يبرئ شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فإن لم يختبر شيئاً حتى فقار رجل عين الفاقئ فقد بطل حق الأول في عينه فإن اختار المقوأة عينه الأول الدية ثم فقار أجنبي عين الفاقئ إن صح اختياره ينتقل حقه من العين إلى الدية ولا يبطل حقه بفوات العين وإن لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تخيير الجاني أياه أما إذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له أن يرجع إلى القصاص لذا انجلى البياض وفي كل موضع صح الاختيار ليس له أن يرجع إلى القصاص كذا في خزنة المفتين * في نوادر هشام عن محمد بن جهم الله تعالى إذا كانت عينه اليمنى بيضاء وجنى على إنسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للجاني عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط * ضرب عين رجل فأيضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لاشئ على الضارب لكن هذا إذا عاد البصر كما كان أما إذا عاد دون الأول ففيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين * إذا جنى على عين فيها بياض يبرئها أو عين الجاني أيضاً فيها بياض يبرئها لا قصاص بينهما كذا في المحيط * وإن ضرب العين ضربة فأيض بعض الناظر أو أصابها قرح أو ریح (١) سبل أو شئ مما يبرئ العين فقتل من ذلك لم يكن فيه قصاص إنما تجب فيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين * في الهاروني عن محمد بن جهم الله تعالى في امرأة خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شئ غير الرأس فجاء رجل ففقا عينه جعلت عليه الدية ولا أجعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط * فقأ عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال لم يبرئها أو قال لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه أرش حكومة عدل فيما شأنه وإن كان يعلم أنه يبرئها بأن شهد شاهدان بسلامتها أن كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عمداً ففيه القصاص كذا في الظهيرية * ولا يقتص من العين اليمنى اليسرى ولا من اليسرى اليمنى وإن كانت عين المقتص منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء ويقتص له كذا في المحيط * وإذا قطع الأذن كلها عدا ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطيع ويعرف هذا اللفظ الكرخي وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول للأذن مفصل فإذا قطع منها شيئاً أو علم أن القطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل إلى أهل البصر فإن قالوا للأذن مفصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فإن قالوا لا مفصل لها يقطع من أذن القاطع قدر ما قطع كذا في الظهيرية * وفي الأجناس إذا كانت أذن القاطع صغيرة الحلقة والأذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة أذنه بالخيار إن شاء ضمن نصف الدية وإن شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقاء مشقوقة فإن كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة * وإن جذب أذنه وانزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله كذا في محيط السرخسي * إذا قطع كل المارن عداً يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع بعض قصبة الأنف لا يجب القصاص بالاتفاق لأنه عظم كذا في الذخيرة * وقيل في أرنبة الأنف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين * إذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار إن شاء قطع أنفه وإن شاء أخذ أرشه كذا في المحيط * إذا كان قاطع الأنف أخشع لا يجب دالرج أو أخرج الأنف أو كان بأنفه نقصان من شئ أصابه خير المقطوع أنفه بين قطع أنف القاطع وبين أن يضمه دية أنفه كذا في الظهيرية * الأنف إذا قطع من أصله شئ فلا قصاص فيه لأنه عظم ليس ينفصل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجدر له أم لا وفي الخطا الدية ومراعاة من هذا المارن وهو مالان منه كما تقدم في البالغ وهذا الآن

(١) قوله سبل في القاموس السبل بحركة عشاة العين اه بحرأوى

فإذا دفعه إليه إن قال عند الدفع برئت اليك منه فهو برئ فيما يستقبل وإن دفعه إليه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانية إذا كانت بكلمة كلاً لأن كلمة كلاً تقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الموافقة كلاً يتكرر الطلب فبالدفع إليه يبرأ عن موافقة لزمته بالمطالبة السابقة لا عن موافقة تلزمه بالمطالبة اللاحقة وانما يبرأ عن ذلك بالبراء الصريح فإذا برئ إليه حين الدفع فقد وجب صريح البراء فإذا لم يصرح بالبراء وطالبه ثانية فله أجل شهر عند كل مطالبة لم يتصل به دفع لكن الاعتبار هو الطلب الأول بعد الدفع هو طالب بالطلب الأول وإن قال كفلت به لا على فلان حالاً على أنك متى طالبت به فلي أجل شهر فهذا جائز ومتى طالبت به فله أجل شهر فإذا مضى فله أن يأخذه منه متى شاء بالطلب الأول فلا يكون له أجل شهر آخر وإن كفل به حالاً ولم يقبل متى طالبته فذلك أجل شهر ثم لقي الطالب المطلوب وقال متى طالبته فذلك أجل شهر فهذا كلام باطل وله المطالبة متى شاء * وعن الإمام رحمه الله تعالى قال كفلت به اليوم على أني برئ ما مضى اليوم

أو قال على أني إن وافيته عند الحاكم فأنا برئ منه فمضى أو وافى عند الحاكم برئ * وكذا يشتري له عظم عبداً بالثمن ولم يدفع إليه شيئاً فاشتره ثم قال رجل للبائع ضمنت لك عن المشتري الألف التي لك عليه فإذا دفعها الموكل إلى المشتري فأنا منه برئ فالضمان جائز والبراءة باطلة لأنه لا عمل من البائع والموكل في هذه الألف وذكرك عيسى أنه يبرأ لكن اختلاف الجواب لاختلاف

الموضوع فإنه ذكر وكان المزل كل رجلا للشترى عليه ألف غيره هذا باختلاف الجواب ولهذا لا يرى أن من قال ضمنت لك عن فلان ألفا فإذا قدم فلان فأنابرى عن نفسه أن كان فلان غريبا له بالف يجوز شرط البراءة وإن كان فلان (١١) أجنبيا ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في هذا

الألف نصح الكفالة ويطلب شرط البراءة وكذا مسألة تعليق البراءة في المنتقى بخلافه قال لغريه إذا جاء غدا فأنت بري من هذا المال لا يبرأ وإن كان أصل المال عليه من كفالة شراء وكذا إذا قال إن قدم فلان فأنت بري منها وقال أيضا إذا شرط الكفالة على هذا فهو جائز وإن قال بعد وجوب الكفالة هذا لا يجوز لأنه براءة إلى أجل وفيه كفل بعمال على أنه متى سلم اليه نفس المطلوب فهو بري ممن كفالة المال فهو جائز فإذا سلم نفس المطلوب إلى الطالب بري فإن استوفى الطالب من المطلوب قبل تسليم النفس إليه ثم سلم إليه نفس المطلوب رجع بما أدى أقرب بالكفالة بالنفس أو ثبتت باليمين عند الحاكم قال الخصاص لا يحبس فيه مما أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار أما في البيعة يحبس ولو أول مرة غاب المكفول إن علم مكانه أو له خرجة معهودة في كل حين إلى مكانه أمهل الحاكم الكفيل إلى أن يذهب ويأتي به إن أراد الكفيل الذهاب إليه وإن أبي حبسه حتى يجي به وإن لم يعلم مكانه واتفق عليه لا يحبس

عظم أنف الصغير وإن كان كالغضروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزائنة المفتين * ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قطع شدة رجل السفلى أو العليا أن كان يستطيع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري إذا قطع كل الشفة يجب القصاص وإن قطعت بعضها لا يجب كذا في المحيط * ولا قصاص في قطع اللسان عمدا سواء قطع البعض أو الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزائنة المفتين والظهيرية * وفي السن القصاص وإن كان سن من يقتصر منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الألفي السن كذا في الهداية * ولا قصاص في السن الزائدة وإنما تجب حكومة عدل كذا في الجوهرية النيرة * والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسر من السن أن نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذا كذا في الوجيز للكردي * ولا تؤخذ البني بالسري ولا اليسري بالمعنى وتؤخذ النية بالنية والتاب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في الجوهرية النيرة * إن كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسرا مستويا يستطاع في مثلها القصاص اقتصر ببرد وإن كان كسر مثلها ليس بمستويا بحيث لا يستطيع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية * وإن قلع لا يقطع منه لكن يؤخذ بالبرد منه إلى أن ينهي إلى اللحم ويسقط ماسوا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو كسر بعضها فأسودت الباقية أو اجترت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة * فإن قال المجنى عليه أنا أستوفي القصاص من المكسور وأترك ما سود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى إذا كسر من سن رجل طائفة منها تنظر بها حولاً فإذا تم الحول ولم يتغير فعله القصاص ويبرد بالبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فإن ذهب النصف يرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط * وإذا كسر من رجل به ضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزائنة المفتين * رجلان قاما في اللعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكرا أحدهما الآخر فكسره فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (١) (دهده) فوكرا أحدهما صاحبه وكسره لاشي عليه وهو الصحيح بنزلة ما لو قال قطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية * إذا قلع الرجل ثنية رجل عمدا فاقصص له من ثنية القاع ثم ثبتت ثنية المقتصر منه لم يكن للمقتصر له أن يقاع تلك الثنية التي ثبتت ثانيا كذا في المحيط * ولو نزع سن رجل فانتزع المنزوعة سنة من النازع قصاصا ثبتت سن الأول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الأول خمسمائة ولو ثبتت سنة معوجة كان فيها حكومة العدل ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاضيخان * وإن ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا إلا في رواية المجرى الصحيح هو الأول لأن نبات سن البالغ نادر كذا في الظهيرية * وإذا نزع سن صبي (٢) يستأنى هكذا في السراجية * وينبغي له أن يأخذ له من الجاني خمينا فإن ثبتت مكانها كما كانت لاشي عليه ولو لم تثبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشي على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وإذا ضرب سن إنسان وتحرك بسبب ضربه ذكر في الأصل أنه ينتظر بها حولاً سواء كان المجنى عليه بالغاً أو صبياً ثم إذا وجب الاستيناء حولاً فإن لم تسقط فلا شيء على الضارب وإن سقطت السن في السنة من تلك الضربة فإن كان عمدا

(١) أعطى أعطى

(٢) قوله يستأنى أي ينتظر حولا بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ مصححه

وجعل ذلك كونه وفي الخزائنة يجبره الحاكم على تسليم المكفول به إلى الطالب أو يعطى الكفيل أم لا يجبره على إعطاء الكفيل فإن قال لا أعلم لي مكان المكفول به إن صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر عزمه ولا يحلفه * طلب من غيره قرضا فلم يقرضه فقال

رجل أقرضه فأنما من فأقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر * الكفالة يبدل الكتابة ولا مال للمولى على المكاتب سوى بدلها لا تصح لان (١٢) المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولا به بصفة لا يمكن إيجاب مثله على الكفيل لانه اذا عجز

يسقط عنه يبدل الكتابة ولو كان للمكاتب مال على رجل فأقرضه فضمنه لمولاه من مكانته أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه * ولولوى دين على ابنه أو عبده فكفل رجل لم يجز لان من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه * وبذل السعاية كبذل الكتابة لا تجوز الكفالة عنده خلافاً بينهما بخلاف ما اذا أعتق عبده على مال فكفل به رجل حيث يصح * ادعى رجل قبل صبي وكفل به رجل بغير إذن وليه جازت ويؤاخذ به الكفيل لان تسليم النفس للجواب لازم على الصبي حتى يحضران ما دونوا ويحضر وليه ان لم يكن ما دونوا فالتزم الكفيل ما هو لازم عليه وهو عما تجرى فيه النيابة فان طلب الكفيل أن يحضر معه الصبي ليس له الى خصمه لم يؤخذ الصبي به وان كان للصبي طلب ذلك لان قوله لا يلزم عليه شيئاً الا أن يكون تاجراً ما دوناً فحينئذ يكون قوله لازماً فيؤمر بالحضور معه لانه أدخله في هذه العهدة فيؤمر بالحضور معه ليس له الى خصمه وكذا ان لم يكن تاجراً وادعى عليه رجل ما لا يطلب أبوه من

يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية كذا في المحيط * واذا أجد له القاضي في التحريك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية * روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ نزع الرجل من رجل فنبت نصفها فعليه نصف أرشها ولا قصاص في ذلك وان نبتت يميناً تامة ثم نزعها اخرجت بيمينها سنة فان نبتت والاقتص منه ولا شيء على الاول وان نبتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط * اذ نزع سن رجل وسن الجاني سوداء أو صفراء أو خضراء خيرا المجنى عليه ان شاء نزعها بنقصانها وان شاء ضمنه أرش سنه خمسمائة وان كان العيب في سن المجنى عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وان لم يجز المجنى عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها أخرى صحيحة فقد بطل حق المجنى عليه كذا في الذخيرة * ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القاطع مقطوعة فنبتت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقاطع ثنيته أرشها كذا في المحيط * ولو عض يدرجل فانتزع صاحب اليد يدهم وقلع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى من أراد قلع سنك ظلماً في موضع لا يغشاك الناس فلك قتله ومن أراد أن يبرد سنك بالمبرد ظلماً فلا تقتله وان كان لا يغشاك الناس كذا في الظهيرية * ومن قطع يد غيره من المفصل عمداً قطعت يده ولو كانت أكبر من يدا القطر ع وهذا اذا كان بعد البر ولا قصاص قبل البر كذا في الجوهرية النبيرة * وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفاصلها ولا قصاص فيما اذا كان القطع لامن المفاصل كذا في خزائن المفتين * وفي الرجل في العمد القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمداً يجب اقصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط * ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع من رجل ولا تقطع يداً بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط * لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا تقطع الا بهما بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ بشئ من الاعضاء الا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة * ولا تقطع اليد الصحيحة بالمقصصة الاصابع هكذا في محيط السرخسي * اذا قطع الرجل يدرجل وفيها ظفر مسوداً وجرح فان كان فيه ظفر مسوداً فانه يجب القصاص وان لم يكن في يده القاطع ظفر مسوداً فان كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصاناً لا يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط * ومن قطع اصبعاً زائداً في يده مثلاً فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجوهرية النبيرة * ولو قطع الكف وفيه اصبع زائداً توهن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي * ولو قطع رجل يدرجل من نصف الساعد أو برجله من نصف الساق عمداً لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط * اذا كانت يدا المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الاصابع فالمقطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارش كاملاً كذا في الكافي * وكان الصدر الشهيد يبرهان الائمة انما ثبت الخيار للمقطوع يده في هذه الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع به مع ذلك وأما اذا كانت غير منتفع به فهي ليست بمثل القصاص فلا يجز المجنى عليه حينئذ بدل لدية يد صحيحة كالمولم يكن للقاطع ثلاث اليد أصلاً ويقتى كذا في المحيط * ولو ذهبت المعيبة قبل اختيار المجنى عليه أو قطعت ظلماً بطل حق المجنى عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود أو سرقة فانه يجب عليه أرش اليد المقطوعة كذا

رجل أن يضمنه فضمنه جاز ويؤاخذ به الكفيل والكفيل يأخذ الغلام به لان الاب ولاية على ولده فيما يتقنه وهذا مما ينتفع به ان يأخذ الاب حتى يحضره ويدفعه اليه ويخلصه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً لكل حتى كان الابن

رجل أن يضمنه فضمنه جاز ويؤاخذ به الكفيل والكفيل يأخذ الغلام به لان الاب ولاية على ولده فيما يتقنه وهذا مما ينتفع به ان يأخذ الاب حتى يحضره ويدفعه اليه ويخلصه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً لكل حتى كان الابن

مطلوبه بابه يومر الاب بادائه من مال الولد كما لو ثبت عليه دين بالينة والوصي في هذا كلاب والمعتوه كالصبي * لرجل على اخر القلوبها كفيل
بالامر فصالح الكفيل الطالب على مائة على ابراء الاصيل جاز ثم يرجع الكفيل على (١٣) المكفول عنه بمائة لان رجوع

الكفيل باعتبار ثبوت الملك
له وذلك بالمؤدى لا بالذى أبرأ
وأسقط عنه وان صالحه
على أن ابراء الكفيل خاصة
بمائة من الباقي رجوع الكفيل
على الاصيل بمائة ورجوع
الطالب على الاصيل
بتسعة مائة ولو صالح الكفيل
على مائة على أن وهب الكفيل
تسعة مائة رجوع الكفيل على
المطلوب بالالف كله ولو
صالح الطالب الكفيل على
عشرة دنانير أو بابه بعشرة
دنانير وكذا كل ما صالحه
عليه من مكيل أو موزون
بعينه أو حيوان أو عرض
أو متاع يرجع بكل الف
على الاصيل * ولو كان كفيل
آخر وكل منهما ضامن عن
صاحبه فصالح أحدهما له
أن يرجع على صاحبه
بنصف ما صالح لان هذا
الصلح أو البيع بمنزلة الاداء
في حق الرجوع على الاصيل
فكذا في حق الرجوع على
الكفيل معه * وفي فتاوى
عطية بن حزة كفل بالمال
لابد من قبول صاحب الحق
أو قبول أحد عنه كان
صاحب الدين حاضرا أو
غائبا وعند الثاني لا يشترط
القبول * كفل بمال ورضي
به الطالب فلا يقبل يلزمه
المال فهو خطأ لان الرضا
يكون بالقلب والحاجة هنا
الى القبول باللسان فلا بد

في الكافي * هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع أما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان
النقصان حاصل لا بفعل أحد بأن سقط اصبع من أصابعه بأفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت
ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل أحد بأن قطع اصبع من أصابعه ظلما أو قطع القاطع اصبعاً من أصابعه
أو قضى بها حقاً واجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام
المعروف بنحو اهر زاده وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد الطواويسى رحمه الله تعالى في شرحه أنها اذا قطعت
بقصاص فله الخيار وان قطعت ظلماً أو بأفة سماوية فلا خيار وأشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصاً فهو
محسوب عليه فكأنه منه ما في وجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية * واذا قطع
يد رجل عمداً حتى وجب القصاص قطعت يدا القاطع باكلة أو ظلماً بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى
الارض ولو قطعت يدا القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الارش لصاحب
القصاص الاول كذا في فتاوى قاضى خاں * رجل قطع يمين رجل ولا يمين للقاطع فحق المقطوع يده في الارش
في ماله كذا في خزائن المفتين * اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحد فانه يقطعها وبأخذ ارض
الآخرى كذا في الجوهرة النيرة * قطع يد رجل من المفصل فاقتص منه وبرأ ثم قطع أحد ماذراع صاحبه لم
يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشلين لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسى * واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم
قطع يميناً أخرى أو بدأ باليسار ثم قطع الاصبع ثم حضر جميعاً فانه يقطع اصبعه أولاً باصبع الآخر ثم يخير
صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يديه وان جاء صاحب اليد وألا قطعت له اليد ثم اذا حضر
الاخر قضى له بالارش كذا في المبسوط * ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع
آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل
حضر وأوطلبوا من القاضى حقهم فان القاضى يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب
الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتاً في الاعلى ثم خیر صاحب المفصل الاوسط
فان شاء قطع من القاطع مفصله الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع
فاذا قطع يخیر صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ دية اصبعه
بكمالها من ماله وان حضر أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان
قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخر ان كان ما يخیر ان فان اختار القاطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً
هكذا في المحيط * ولو حضر صاحب الاصبع أولاً وظهر حقه ولم يحضر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل
عند القاضى قضى للثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى له ما بالارش كذا في
شرح الزيادات للعتابي * لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يداً آخر من المرفق ثم اجتمعا فان الكف
يقطع لصاحب الكف ثم يخیر صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء أخذ بالارش كذا في شرح
المبسوط * واذا كان أحدهما حاضراً والاخر غائباً فانه يبدأ بحق الحاضر أيهما كان كذا في المحيط * لو
قطع اصبع يد رجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يدا القاطع من المفصل خيراً فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ
الارش ويبطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل
قطع يد رجل عمداً او يدا القاطع صحيحة فقطع المقطوعة يده اصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع طاع اليد
رجل صحيحة فالمقطوعة يده آخر بالخيار ان شاء قطع ما بقي من يدا القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء
أخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فبطل خياره ويقطع ما بقي
من يدا القاطع له وللأول واذا قطع يدا القاطع لها يضمن القاطع للمقطوعة يده أولاً ونصف أرش يدهم وجلا في

من أن يقول قبلت أو اخترت أو ما يجري مجراه * وفي الزاد لا تصح كفالة المكاتب كالأصم بغيره وكذا كفالة المريض تصح من الثالث اذا
ادعى على عبده قبل وابه فكفل به مولاه مجاز وكذا كفالة المولى عن عبده بمال جاز وان أدى المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعبه

* كفل المولى عن عبده يدين ثم أبرأ صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد لان المولى كفيل بخلاف الهبة لا كفيل لان الهبة تملك ولا يمكن تصحيحه
 الا بالتحويل الى ذمة الكفيل فلهذا (١٤) سقط عن الاصيل فأما الابراء فاسقاط محض واسقاط المتالبة بدون أصل الدين صحيح * كفل

بنفس عبده وضمن مآذاب
 عليه وغاب العبد وهو تاجر
 فان المولى يؤخذ بكفالة
 نفسه فاذا حضر وخصوص
 وقضى عليه بمال يؤخذ به
 المولى أيضا * صادر الوالى
 رجلا وطلب منه ما لا وضمن
 رجلا ذلك وبذل الخط
 ثم قال الضامن ليس على
 شئ لانه ليس للوالى عليه
 شئ قال شمس الاسلام
 والقاضى يملك المطالبة لان
 المطالبة الحسية كالمطالبة
 الشرعية وقد مر * الكفالة
 بالامر فى حكم القرض
 والاقرض اذا قال اضمن
 عني كذا فلان اما اذا قال
 اضمن الذى الذى فلان
 على لا يرجع لانه يحتمل أن
 يكون بالتبرع وبغيره فلا
 يرجع بالشك بخلاف قوله
 عني لانه لفظ يدل على
 الضمان * وفى المحيط أمر
 رجلا أن يكفل عنه فلان
 فكفل لا يرجع بما أدى
 على الأمر * أفتى العلان
 أن قوله أنا فى عهدة مالك على
 فلان كفالة وأفتى البخارى
 فى قوله أنا فى عهدة مالك
 على فلان قال لا يكون
 كفالة لانه قد يراى أنه
 يأخذ من المدون ويعطيه
 دينه وفى الفصول عن
 الدينارى عهده اين مال
 برمن لا يكون كفالة لانه
 لا يدل على شئ معلوم ولا على

سنتين ثلثاها فى السنة الاولى وثلثاها فى السنة الثانية ويضمن للمقطوعة يده آخر ثلاثة أعان دية يده
 مؤجلا على الوجه الذى قلنا كذا فى المحيط * واذا قطع يدرجل ويد صحيحه وقطع المقطوعة يده اصبعان
 أصابع القاطع ثم قطع القاطع يدرجل آخره قطع المقطوعة يده الثانى اصبعان أصابع القاطع ثم ان القاطع
 قطع يدرجل ثالث فقطع المقطوعة الثالث اصبعان أصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاضى فلا خيار لواحد
 منهم فى أخذ الدية ويقطع مابقي من يده لهم ويكون عليه للمقطوع الاول ثلاثة أخماس دية يده وثلث خمسها
 وللثانى نصف دية يده وثلث ربعها وللثالث أربعة أعان دية يده كذا فى المحيط السرخسى * ولو قطع رجل
 يدرجل اليمنى واليسرى من آخره قطعت يداهما وكذا ان قطعهما من واحد ولو قطع رجل يدرجل يمين
 قطعت عينه بهما وغرم دية يده واحد بينهما عندنا سواء قطعهما معا وعلى التعاقب * ولو عفا أحدهما عنه
 قبل القصاص اقتصر منه الباقي ولا شئ للعاقب ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينتظر الغائب ويقتصر
 لهذا الحاضر ثم اذا قدم الغائب كان له أخذ الدية وان اجتمع عاقبى اهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم
 عفا أحدهما عن القصاص جازعفوهم ولم يكن للاخر أن يستوفى القصاص وانما له نصف الدية فأما اذا لم
 يستوفى الدية حتى عفا أحدهما بعد قضاء القاضى فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجعهما الله تعالى
 للاخر أن يستوفى القصاص وهو القياس وعند محمد رجعه الله تعالى ليس للاخر أن يستوفى القصاص
 استحسانا ولو لم يكونا أخذ المال وأخذ به كفيلا ثم عفا أحدهما فالمسئله على الخلاف أيضا ولو كانا أخذنا
 بالمال رهنا كان هذا بمنزلة قبض المال ثم عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن للاخر أن يستوفى القصاص وهذا
 استحسان كذا فى شرح المبسوط * رجل قطع يدرجل عمدا وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضا عمدا فقطع
 أحدهما يد القاطع من المرفق فانه يسطل إحدى اليدين من القاطع الاول ويجب على القاطع الاول دية يدين
 المقطوع يداهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو القاطع الاول بالخيار ان شاء قطع الذراع من الذى
 قطع يده من المرفق وان شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل فى الذراع ويكون له ذلك فى سنتين ثلثاها فى السنة
 الاولى وثلثاها فى السنة الثانية الا أن يزيد ذلك على ثلثى الدية فينشد تجب الزيادة فى السنة الثالثة كذا فى
 المحيط * واذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عمدا فبرأ ولم يقتصر حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصبع
 يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه أرش الاسفل وكذلك لو برأ الثانى ثم قطع المفصل الثالث ولو لم
 يكن بين القطعين برء وجب عليه القصاص فى كل الاصبع بقطعهما من أصلها مرة واحدة كذا فى محيط
 السرخسى * واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك
 الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن مفصلا الثانى يجب على القاطع القصاص فى المفصل الاعلى لمورثه والارش
 للوارث فى مفصلا الثانى كذا فى شرح الزيادات للعتابى * ولو قطع المفصل الاعلى وبرأ واقتصر من القاطع ثم
 عاد وقطع المفصل الثانى وبرأ يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسر وبرأ ثم قطع
 مابقي من المفصل وبرأ لا قصاص عليه فى شئ من ذلك ولو لم يتخلل بينهما يجب القصاص فى المفصل كذا
 فى المحيط * ولو قطع أصابع رجل عمدا ثم قطع كف من المفصل قبل البرء قطع يد القاطع دون أصابعه كذا فى
 محيط السرخسى * وان يتخلل بينهما يجب القصاص فى الاصابع وحكومة عدل فى الكف كذا فى المحيط *
 ولو قطع من رجل المفصل الاعلى من اصبعه فقبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثانى لا يجب القصاص ولو
 تخلل البرء يجب القصاص فى الاعلى والارش فى الباقي كذا فى شرح الزيادات للعتابى * عن أبى حنيفة رجعه
 الله تعالى فممن ضرب اصبع رجل عمدا فسقط الكف ان كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتصر
 منه وان كان أحدهما لامن المفصل لا يقتصر منه قال أبو يوسف رجعه الله تعالى انما أنظر الى السقوط لا الى
 أصل الجراحة فان كان السقوط من المفصل يقتصر منه والا فلا وقال أبو حنيفة رجعه الله تعالى لا قصاص

الكفالة الذهب الذى لا على فلان اذن قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه مرارا في ديوار من بايست
 فقال رجل لصاحب المبال من ضمان كردم و بذرتهم كه باغ ويرافروشم واين مال بتودهم أو قال ضمننت أن آخذ المبال من تركته

وأوفيك لاتصح الكفالة وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار * كفل على أنه الخيار عشرة أيام أو أكثر بخلاف البيع لان مبناه على التوسيع * وكل رجل رجلان يأخذ (١٥) عن فلان كفيلا بنفسه فاخذ فلان

كفل الوكيل يأخذه دون الموكل لانه اضاف العقد الى نفسه بقوله ا كفل لي والتزم الكفيل بتسليم نفس المطلوب اليه وان كفل به للموكل أخذه الموكل لا الوكيل لانه جعله رسولا والكفيل التزم التسليم الى الموكل فان دفعه في الوجهين الى الموكل برئ والكفالة بحضرة الطالب جائزة وان كان المطلوب غائبا ويجوز الاقرار بها بغيبته الطالب وقدم * كفل بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره ثم رضى الطالب قبل قبول الطالب يرجع ان أدى وان قبل الطالب الكفالة أولا ثم رضى بها الطالب لا يرجع لان تعامها بقبول الطالب ووقت قبوله كان الامر موجودا فيرجع وفي الثانية لم يكن موجودا فلا يتغير عن غير الموجبة للرجوع الى الموجبة * كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما برئ من كفالته والاخر على حقه لانه التزم التسليم اليهما وكل منهما ليس بنائب عن الآخر

الثاني في المعلقة

قال للمودع ان أناف المودع وديعتك وأنكر فأنا ضمن أو أن قتلت أو قتلت ابنك خطأ فأنا ضمن أو ان غصب مالك فلان أو

في ذلك وبه يفتى كذا في الظهيرية * ولو قطع اصبع رجل عمد افشلت الكف فلا قصاص في الاصبع وفي اليد في قول أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلا من اصبع رجل فشلت الكف ففيما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * وان قطع اصبع افشلت بجنبها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين وقال لا يقتص من الاولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرية * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن من قطع اصبع انسان فسقط اصبع أخرى بجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ويمكن بجنب دية الاصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين كذا في الذخيرة * اذا قطع الرجل اصبع انسان عمد افانسل السكين الى اصبع أخرى يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلا من السبابة فسقطت الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فاني أقطع الوسطى ولا أقتص من السبابة كذا في الذخيرة * لو أن رجلا قطع يدرجل فاقص له فبات المقطوع الاول قتل المقطوع الثاني به وهو القاطع الاول قصاصا ولو لمات المقتص وهو المقطوع قصاصا من القطع فديته على عاقلة المقتص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين * من قطع يده فقتله أخذهم ماسوا كأنهم عدين أو خطأين أو مختلفين تخلل برء أو لا الأفي خطأين لم يتخلل برء فتجب دية واحدة كذا في الكافي * وان كان قطع يده عمدا ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ يده فان شاء الامام قال اقطعه ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية * وان جنى جنائتين على شخص واحد فان اتحد اجنسبا بأن كانا عمدا أو خطأ ومات اعتبرتا واحدة وان تخلل البرء أو اختلافان بأن كان أحدهما عمدا والآخر خطأ والجاني واحد أو اثنان فذلك واحد حكم نفسه كذا في خزائن المفتين * لو قطع اصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقي من اليد فقات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول أو يده كذا في محيط السرخسي * ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الاثنين القصاص حالة العمد كذا في الظهيرية * واذا قطع الحشفة كلها عمد ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط * ولو قطع بعض الذك كرفلا قصاص ولو قطع كل الذك كرفلا في الاصل انه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرية * والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات * قال في الاصل اذا قطع ذكر مولى ودان كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعته من الحشفة وفي الخطا الدية كالا وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط * وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كما في آلة الخصى والعنين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * والله أعلم

باب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق القاتل المدعى ولي الجناية أو تكذيبه

ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يستل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه أيضا أياما فان جاء به شاهد آخر والاخلى سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المبسوط * رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن له بنتا حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يأمره بإعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهودي غيب وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فان ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي

واحد من هؤلاء القوم فأنا ضمن صح بخلاف قوله ان غصب مالك انسان حيث لا يضح وذكرا القاضي بايغ فلانا على أن تأصا بك من خسران فعلي أو قال لرجل ان هلك عينك هذا فأنا ضمن لم تصح وعن ركن الاسلام كزن فلانرا حاضر غي توأم كردن جواب ابن مال

برمن لا يكون كفالة ولو قال ان تقاضيت فلانا فلم يعطك فانا ضامن بحالك عليه فمات المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان هرجه ترابر
فلان بشكك فهو على قال شمس (١٦) الاسلام لا تصح الكفالة وقال القاضي تصح ان قال لك على * قال للطالب ان يحضر غريمك عن

الاداء فهو على العجز بالحبس
اذا حبس الغريم ولم يؤد
تحقق شرط الكفالة * كفل
عنه بحال على ان يكفل
عنه فلان بكذا من المال
ولم يكفل فلان فالكفالة
لازمة * كفل بنفسه على أنه
ان لم يواف به يوم كذا فعليه
المال فتواري الطالب في
ذلك اليوم ولم يجده الكفيل
يرفع الامر الى الحاكم
لينصب وكيله يسلمه اليه
وكذا لو اشتري على أنه
بالخير ثلاثة أيام فتواري
البائع في الثلاث ينصب
وكيله فيؤديه اليه كذا عن
الامام الثاني رحمه الله تعالى
وانه حسن * قال ما أقرب
فلان فعلى فمات الكفيل
ثم أقر أن له عليه كذا يؤخذ
من تركته وكذا ضمان
الدرك * ضمان الخنايات
على قول عامسة المشايخ
لا يصح وقد ذكرنا أن نخر
الاسلام وجماعة قالوا يصح
وجعلوا المطالبة الحسية
كالمطالبة الشرعية وضمان
الخراج يصح اجماعا * له على
آخر مال فكفل به رجل
على أنه ان لم يواف به غدا
فعليه ذلك صححت الكفالتان
استحسنانا فان لم يواف به
حتى لزم المال لا يبرأ من
الكفالة بالنفس وكذا لو
قال فعلى مالك عليه ولم
يسم كم هو فاذا كفل

لا قبل اقامة البيعة ولا بعدها الا أن المدعي قبل اقامة البيعة يلازمه وبعد اقامة البيعة يحبس القاضى زجرا
ثم اذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضى القاضى بالقصاص بطلب المدعي كذا في فتاوى
قاضخان * ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة على القتل قبلت البيعة ولم يقتل ولكن
يحبس القاتل فاذا قدم الاخ الغائب كلف أن يعيد البيعة عند أي خيفة رجه الله تعالى وقال لا يعيدون كان
القتل خطأ أو كان دين لا ييمع على الآخر لم يعمد بالاجماع وأجمعوا على أن القاتل يحبس وأجمعوا على أنه
لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبيدين رجلين قتل عمدا أو أحدهما غائب فهو على هذا كذا
في الكافي * اذا حضرت الورثة جميعا فادعوا دم أيهم على رجلين أحدهما غائب والاخر حاضر وأقاموا
البيعة عليهم جميعا بالقتل عمدا تقبل البيعة على الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجي الغائب
ولا تقبل البيعة على الغائب فاذا حضر وأنكر القتل يحتاج الورثة الى إعادة البيعة على الغائب كذا في
الذخيرة * واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه
القصاص ولا ينبغي للقاضى أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا في العمد ولا في الخطا ولكنهم ان شهدوا
أنه مات من ذلك لم يطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدا على
ذلك فهذا عمدا لأن القاضى ان سألهم ما أتمد ذلك فهو أوثق وكذلك ان شهدا أنه طعنه برمح أو رماه بسهم
أو نسا به هذا كله عمدا كذا في شرح المبسوط * وان قالوا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويقضى بالدية
على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمدا أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال التاتل وهذا
الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط * واذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ
وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلعا في الوقت أو المكان فان
الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط * وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده في شرح ديات الاصل أنهم اذا
اختلفا في المكان والمكانان متقاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر
أنه قتله في الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحسانا كذا في المحيط * وان اختلفا في موضع الجراحة من
بدنه فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط * وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والاخر شهد أنه قتله بالجر حتى
اختلفت الالة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسكين
أو شهد أحدهما أنه قتله بالجر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيف
وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عمدا بالسكين وقال المدعي أقر بما قال الا أنه ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهادة
واقص من القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف
أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا أدري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهد أنه قتله وقال لا ندري بماذا
قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص
هكذا في المحيط * ولو شهدا على رجلين أنهم ما قتل رجلا أحدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدريان أيهما
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من
تلك اليد ولا غيران فاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا كذا في المبسوط * واذا
شهد شاهدان أنه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا أنه
لم يزل صاحب فراش حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمدا فاقضى على القاتل بنصف الدية في ماله
وكذلك لو شهدا على الرجل شاهدا فلم يركيا ولو زكى أحد شاهدي اليد وأحد شاهدي الرجل لم يؤخذ
القاتل بشيء وان زكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولي أن يقتص من اليد والرجل
لم يكن له ذلك كذا في الحاوى * ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان لوارثه

بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه ألف ولم يقل الا ألف الذي عليه فغدا لم يواف وفلان يقول لاشئ
على والطالب يدعى ألفا والكفيل يتكرو وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلا فالحمد * ولو كفل بنفسه رجل على أنه

ان لم يوافق به غدا فالحال الذي للطالب على فلان رجل اخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامامين * وهما ثلاث مسائل أن يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالتين وانما جاز استخسانا وأن يكون الطالب مختلفا بطل (١٧) الكفالة بالمال كان المطلوب واحدا

أو اثنين وأن يكون الطالب واحدا والمطلوب اثنين وهو المختلف * كفل به الى غدا على أنه ان لم يوافق به في المسجد فعليه المال وبشرط الكفيل على الطالب على أنه ان لم يحضر لقبضه منه فهو بريء من الكفالة فقال كل واحد بعد الغد وافقت أنا لأنك لم يصدق كل واحد منهما فان برهن المطلوب على الموافقة بريء من الكفالتين وفيما اذا علق المال لعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة إلا بالحق وبما به ما ذكرنا في نظم الفقه قال الكفيل دفعته اليك في اليوم المشروط وانكر الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لان كل واحد منهما كان يدين الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي عندنا * قال بايعه فما بايعت به من شيء فعلي صحيح فان قال الطالب والمطلوب بايعنا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤاخذ به بلائنة فان نهى الكفيل بعد الكفالة عن المبايعه ورجع عن الضمان صحيح فيه ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبايعه بعده فان أنكر الكفيل

أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأمره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدي الجنايتين خطأ والاخرى عمدا أخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه تجب دية اليه على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط * ولو شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا فللعاقلة له أن يضمموا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء حيا تخيرا للورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضموا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كافي الخطأ كذا في الكافي * ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد على اقرار القاتل ثم جاء حيا فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة (١) وباقي المسئلة بحالها لا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الشاهد لم يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد أشهدناهما باطل ونحن نعلم يومئذ أنا كاذبون قال لم يضمنا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار ان شاءوا ضموا الاصول وان شاءوا ضموا الولي فان ضموا الاصلين رجعا على الولي وان ضموا الولي لم يرجع كذا في المحيطه رجل ادعى على رجل أنه شح وليه موصحة ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموصحة والبره تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصحة وكذلك اذا شهد أحدهما بالسراية والاخر بالبره تقبل على الشجة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البره بطلت الشهادة التي شهدت بالسراية كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو كانت الشجة شيئا دون الموصحة لا تتحملها العاقلة الا باتصال السراية بهما نحو السحق وما أشبهه فادعى الولي أنه مات منها ولي الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بأرشفها في مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبدا لرجل فادعى مولاه أن الشاح شحبه موصحة عمدا ومات منها وان له عليه القود وجاء بشاهدين فشهد أحدهما كما ادعاه المدعي وشهد الاخر أنه برأ من الشجة فادعى المدعي بأرشفها في مال الجاني كذا في المحيط * ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بينة على رجل أنه قتل أباه عمدا وأقام الاخر بينة عليه وعلى آخر أنهم ما قتلوا أباه عمدا فلا قصاص وللادول نصف الدية على الذي أقام عليه البينة كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابنين فأقام أحدا لابن بينة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا وأقام الابن الاخر بينة على رجل آخر أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعي العمد نصف الدية في مال من أقام عليه البينة في ثلاث سنين ولمدعي الخطأ على عاقلة من أقام عليه البينة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلانا قتل أباه عمدا وأقام البينة عليه وادعى الاخر أن فلانا بعينه أو رجلا آخر قتل أباه خطأ وأقام البينة عليه فالموصى له ان صدق مدعي الخطأ يقضى لمدعي الخطأ للموصى له بثلاث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى لمدعي العمد بثلاث الدية في مال القاتل الذي يدعي عليه العمد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعي العمد فمدعي الخطأ ثلاث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلاث النصف للموصى له وثلاث النصف لمدعي العمد في مال القاتل وان كذب الموصى له لا شيء له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا أدري قتل عمدا أو خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق أحدهما بعينه

(١) قوله وباقي المسئلة بحالها أي ان المشهود بقتله جاحيا اه بجرأوى

(٣ - فتاوى سادس) والكفول عنه المبايعه فبرهن على أحدهما بالمبايعه والتسليم لزمهما * كفل عنه بالف على أن يعطيه من وديعته التي عنده جازا إذا أمر بذلك وليس له أن يسترد الوديعة منه فان هلكت الوديعة بريء والقول فيه الكفيل فان غصبها

المودع أو غيره واتلفها برئ الكفيل * ضمن ألقا على أن يؤديها من ثمن الدار هذه فلم يبعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار * كفل
بمال على ان جعل له الطالب جعلاً (١٨) ان لم يكن مشروطاً في الكفالة فالشرط باطل أى الجعل باطل والكفالة جائزة لان الكفيل

مقرض في حق المطلوب
فاذا شرط الجعل مع ضمان
المثل فيه شرط الزيادة على
ما أقرضه وانه ربا وان
شرط فيها بطلت الكفالة
وكان ينبغي أن تصح
الكفالة لعدم بطلانها
بالشرط ألا يرى أن الكفالة
ألى هبوب الريح تصح
ويطيل الشرط قلنا انما
لا تصح لانه علقها بشرط
للكفيل فيه منفعة لانه
مما يتفقد بالجعل فلا بد
من مراعاة الشرط لثبوت
الكفالة ولم يثبت الشرط
لما لم يستحق الجعل فلا
تثبت الكفالة وكان
بطلانها من هذا الوجه
لامن حيث انه شرط فاسد
بخلاف الهبوب لانه شرط
لا يتفقد به الكفيل واذا
خلاف النفع لم يجب
مراعاته كالموشرط في البيع
مالا يتفقد به أحدهما واذا
لم يثبت كانت الكفالة
مرسلة * ان لم يوافق به متى
دعا فعليه ما عليه من المال
فدعا فدفعه اليه برئ قال
السرخسي رحمه الله تعالى
متى دفعه اليه فكأنه سلمه
اليه في مجلسه الذي دعاه
به وقال بكر رحمه الله تعالى
متى دعاه اشتغل بمأه
أسباب تسليمه اليه حتى
نقله * ان لم يوافق به غدا فعليه
ما عليه من مال المكفول

يقضى له كذا كرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها الا في وجه واحد وهو أن
الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى له ما بشئ الدية وفي الموصى له كان يقضى له ما بنصف الدية ثم
في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة ولا تخفى مال القاتل لو توى مال أحدهما وخرج مال الآخر
ليس لصاحبه الذي توى حقه أن يشارك صاحبه في ما خرج له كذا في شرح الزيادات للعنابي * ومن قتل وله
ابنان أقام الاكبر بينة على الاصغر أنه قتل الاب وأقام الاصغر بينة على الاجنبي أنه قتل قضي للاكبر على
الاصغر بنصف الدية ولا يصغر على الاجنبي بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
يقضى بينة الاكبر على الاصغر بالدية ان كان خطأ وبالقصاص ان كان عمداً ولو أقام كل على أخيه قضى
لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية وارثه لهما في المسئلتين كذا في الكافي * ولو كان البنون
ثلاثة أقام عبد الله بينة على زيد أنه قتل الاب وأقام زيد بينة على عمرو وأنه قتل وأقام عمرو بينة على عبد
الله أنه قتل فهنا تقبل البيئات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهما بالاتفاق ثم على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهما على صاحبه بثلاث الدية في ماله ان كان عمداً وعلى عاقلة ان
كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد
منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً عندهما أيضاً ولو أقام عبد الله البينة على زيد
وعمر وأنها قتلا أباهم عمداً أو خطأ وأقام زيد وعمر البينة على عبد الله أنه قتل أباهم عمداً أو خطأ ماترت
البيئات عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله
على زيد وعمر بنصف الدية في ماله ما ان كان عمداً أو على عاقلة ما ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمر على
عبد الله بنصف الدية ان كان عمداً في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله
ونصفه لزيد وعمر ولو أقام عمرو على زيد البينة أنه قتل أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم
واحد منهما البينة على عبد الله فانه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان
ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحداً منهما أو ادعى عليهما
بان قال هما قتلاه فان ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عمداً في مال
عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة وعمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمداً
وان كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمر ثم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب
لعبد الله فيقسم بينهم وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو بالقود
ان كان عمداً ويقضى بالدية على عاقلة وعمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث
بينهم نصفين أيضاً وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال لم يقتل واحداً منهما في قياس قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لزيد على عمرو وربع الدية وربع الدية ان كان عمداً في ماله ما وان
كان خطأ فعلى عاقلة ما ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله
الله تعالى لا يقضى ههنا بشئ الا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثاً وان ادعى القتل عليهما بأن قال
أنتما قتلتما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله بشئ من الدية ويقضى لكل واحد
منهما على صاحبه بربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمر وأما على قول أبي يوسف ومحمد
رحمه الله تعالى فقد تهازت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشئ
من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثاً كذا في المحيط * ولو ترك ابناً أو أخاً ادعى كل على صاحبه لغت بينة الاخ
وقضى عليه ولو ترك ابنتين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الاخ أحدهما لم يثبت اليه كذا في الكافي *

فان
من جهة المكفيل قبل الاجل وان مات المكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل او المكفول سلم نفسه
من جهة المكفيل قبل مضي الاجل برئ وقال الفقيه انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا * كفل

بنفسه على أنه متى طالبه سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب فطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلا يجب (الثالث في التسليم) (١٩) سلمه الى الطالب برئ قبل

الطالب أولا كمن وضع الدين بين يديه برأ قبل أولا * شرط الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس الحكم فدفعه في السوق برئ قال السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد اذا لم يعان على الاحضار الى باب الحاكم * وفي التجريد بشرط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يقدر على المحاكمة برئ وان في بزية لا * وان شرط ان يسلمه في مصر فسلمه في مصر آخر برئ عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا * ولو سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي ثقة لا يبرأ في قولهم * شرط تسليمه عند الامير فسلمه عند القاضي أو عززل ذلك الامير فسلمه عند امير قام مكانه جاز ولو سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه عن كفاله المطلوب جاز * أخذ القاضي من المدعي عليه كفيلا بنفسه بأمر المدعي أولا بأمره والكفيل اذا سلمه الى القاضي برئ كذا الى رسول القاضي وان سلمه الى المدعي لا يبرأ وهذا اذا لم يضاف الكفاله الى المدعي فان أضافه اليه بان قال اكفل للمدعي فالحجوب على العكس

فان أقام الاخ البيضة على الابنين أنهم ما قتلاه بعد أن أقام كل واحد من الابنين البيضة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيضة بينة الاخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان ان كان القتل عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلتهما الدية ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي أن عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلاث بنين فأقام اثنان منهم البيضة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بيضة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بيضة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للاخوين ان كان عمدا وبالدية على عاقلتهما ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين المدعين نصين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بيضة الابنين على بيضة الثالث ويقضى للاثنين على الثالث بثلاث الدية ان كان عمدا ففي ماله وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث على الاجنبي بثلاث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الاكبر بيضة على الاوسط أنه قتل الاب وأقام الاوسط على الاصغر بيضة أنه قتل الاب وأقام الاصغر بيضة على الاجنبي بذلك ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيضة بثلاث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي بشي والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولا شيء للاصغر كذا في المحيط * واذا أقر الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلناه جميعا فله ان يقتلهم وان شهدوا على رجل أنه قتله وشهد الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية * وفي نوادر بشعر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخرأنا قتلت وليك عمدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلته عمدا فله ان يقتله أيضا ولو أن الاول حين ما قال قال له أنت قتلت عمدا وصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتلته وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط * واذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى عليه العمد فله الدية في ماله استحسننا كذا في المبسوط * ولو أقر القاتل بالعمد وأدعى ولي القاتل الخطأ لشيء لورثة المقتول كذا في فتاوى قاضيخان * فلو صدق الولي بعد ذلك القاتل وقال انك قتلت عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط * رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلاه وليه عمدا بجديدة فأقر أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمدا وحده لا تقبل الشهادة وله أن يقتل المقر وان كان القتل خطأ فعلى المقر نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للعتابي * لو أقر أحد المدعي عليه أنه قتله وحده عمدا وأنكر الآخر القتل ولا بيضة للمدعي كان للمدعي أن يقتل المقر كذا في المحيط * لو ادعى على رجلين عمدا فأقر أحدهما بالخطأ والآخر بالعمد فالدية عليهما كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلاه وليه عمدا بجديدة وله عليهما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربته أنا خطأ بالعصا فانه يقضى لولي القاتل عليهما بالدية في ماله في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسننا واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشي واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة وأقر بالخطأ كما ادعى يجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فالحجوب فيه والجواب فيما اذا أقر بالخطأ سواء كذا في المحيط * ولو ادعى العمد عليهما فقال أحدهما اقتلناه عمدا وحده لا آخر القتل أصلا يقتل المقر ولو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في شرح الزيادات للعتابي * لو قال رجل أنا قتلت وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي للمقر قتلته وحده عمدا فان للولي أن يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة

(نوع آخر) ضمن نفس رجل وجلس في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس نأى فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صح الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا * حبس الطالب والمطلوب ثم طالب الكفيل به

قد دفعه وهو في حبسه قال محمد بن بركيولو قال المطلوب دفعته اليك نفسي عن كفاله فلان وهو في حبسه جاز وبري وقد ذكرنا أن المطلوب اذا كان في سجن القاضي الذي ترافعا اليه (٢٠) في طلب الكفيل يخرج به الحاكم ويسلمه اليه ثم يعيده فيه * الكفاله بالنفس يورث بان مات

المكفول له وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن كفاله فلان لا يبرأ الكفيل * وعن محمد بن جهم الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه فاخرج به القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتني ورسول القاضي معه وهو ممنوع عنه بر. ول القاضي لا يبرأ * ولو قال قدام الحاكم وهو يخصمه دفعته اليك يبرأ ولو كان المطلوب محبوسا عند غير القاضي الذي تخصم عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره * ضمن عن رجل مالا أو نفسه أو أراد المطلوب الخروج الى تجارة ومنعه الكفيل ان كان ضمانه الى اجل فلا سبيل له عليه وان لا الى اجل له أن يأخذه حتى يخلصه بأداء المال أو بالابراء ولو نفقسا بتسليم النفس وفي الدين المؤجل اذا قرب الملول وأراد المديون المسافرة لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل ولم يقبده بالمؤجل * وقال الثاني كوفيل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد * وفي المتن قال رب الدين مديوني يريد السفر له

لا يجب شيء كذا في المحيط * ولو قال أحد دهما قطع يده أنا عمدا وفلان قطع رجله عمدا ومات من ذلك فقال الولي لابل أنت قطعت يده ورجله عمدا وأنكر الآخر الشركة كان للولي أن يقتله وان قال الولي بل أنت قطعت يده عمدا ولا أدري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تذ كرت أن فلانا قطع رجله عمدا كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي بطلان حقه حين أبهم ثم تذ كره لا يعود حقه كذا في شرح الزيارات للعتابي * رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلانا قطع يده اليمنى عمدا وفلانا قطع يده اليسرى عمدا ومات منهم ما فقال المدعي عليه قطع يده اليسرى أنا قطع يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة وأنكر الآخر كان له أن يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع يده اليمنى الا أنها قطعت عمدا ومات من القطعين وقال المدعي عليه قطع اليد اليسرى أنا قطع يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة لاشي على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده اليمنى عمدا وفلان يده اليسرى عمدا وقال المدعي عليه قطع اليد اليسرى قطع يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع اليمنى الا أني أعلم أن اليمنى قطعت عمدا ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استحسانا والقياس أن لا يلزمه شيء من الدية كذا في المحيط * والله أعلم

باب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للأب أن يصالح فيما دون النفس واختلقت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اصطاح القاتل وأولياء القتيل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان أو كثيرا وان لم يذكروا حالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية * ولو كان القتل خطأ فقال صالحتك على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلا فان كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيهما على نوع من أنواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية وان كان القاتل حرا وعبد فأمر الحار ومولى العبد رجلا بان يصالح عن دمه ما على ألف ففعل فالألف على الحار وعلى المولى نصفان كذا في الهداية * ثم الصلح في فصل الخطا ان كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيهما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع التراضي عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وان وقع على أقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبيته كان أو يديا * وان اصطاحا على خلاف جنس المقضى به وقد صالحت على أكثر مما قضى به فانه يجوز الا أنه اذا كان المقضى به دراهم وقد اصطاحا على دنانير أكثر منه ما يجوز اذا كان يديا * وان كان المصالح عليه فرما أو حارا أو عبدا ان كان دينافانه لا يجوز وان كان عينا يجوز وان لم يقبض في المجلس وان كان صالحتا على أقل من المقضى به فان كان المقضى به أحدهما دنانير والاخر دراهم فانه لا يجوز نسبيته ويجوز يديا * وان كان المقضى به دراهم والمصالح عليه عروض ان كان نسبيته لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصطاحا بعد القضاء والرضا فاما اذا اصطاحا قبل القضاء والرضا ان اصطاحا على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يديا * وان وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل من ألف دينار أو على أقل من مائة من الابل فانه يجوز نسبيته كان أو يديا * وان وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسبيته لا يجوز وان كان عينا جازا هكذا في المحيط * رجل قتل عمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسين وعشرين وللاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهم ما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية * ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص رجلا أو امرأة أو أم

الكفيل وان الدين مؤجلا وفي الظهيرية قالت زويبيريد أن يغيب نكح بالنفقة كفيلا لا يجيبه الحاكم الى ذلك لانهم يحب بعد واستحسن الإمام الثاني أخذ الكفيل رقة الهاو عليه التتوي ويجعل كانه كفل عذاب لها عليه وفي المحيط

كل الورثة صح ولو الى بعض
الورثة برى عن حصته ولو
كفل بنفسه للوصى فسلمه
الى الورثة أو الغريم لم يبرأ *
قضى عليه بالكفالة بنكوله
طالب الاصيل ان أقر
بالامر أو برهن عليه والا
الرابع في صلح الكفيل *
كفل بألف فصالح الكفيل
الطالب على نصفه صح
وبرى الاصيل والكفيل
عن النصف * كفيل النفس
صالح مع الطالب عن كفالته
على مال لم يصح لانه معاوضة
مال بالمال ولا في معنى
المال فتبطل ولم يبرأ ولو آذاه
يرجع فيه فان أبرأه من
الكفالة على كذا فلا كفيل
أن يرجع عليه بما قضاه
وكذا الوصالح المسترى مع
الشفيع على مال يسقط
الشفعة ولا يجب المال وفي
الكفالة لا يبرأ ولا يجب
المال أيضا وكذا الزوج لو
صالح معها على مال في خيار
لباوغ والعاققة * ولو كفيلا
بالمال فأذاه على أن يبرئه
من كفالته النفس أو قضى
بعضه على أن يبرئه عنها
جاز * له على آخر ألف وبها
كفيل عنه فصالح الكفيل
والطالب على مائة على ان
برى الاصيل من الالف
والكفالة بأمره يرجع
الكفيل بالمائة لا بالالف
ولو صالح على مائة على أن

يُجِبُّ الكَفِيلُ الْبَاقِيَ رَجْعًا بِالْأَلْفِ وَقَدْ مَرَّ * الطَّالِبُ إِذَا أَبْرَأَ الْكَفِيلَ فَالْكَفِيلُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَصِيلِ وَالْبَائِعُ لَوْ أَبْرَأَ الْوَكِيلَ عَنِ الثَّنِي يَرْجِعُ
الْوَكِيلَ إِلَى الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ إِبْرَأَ الْوَكِيلَ لَا يَكُونُ اسْقَاطًا وَلِهَذَا لَوْ رَدَّ تَدْوِيرَهُ الْكَفِيلَ اسْقَاطًا وَلِهَذَا لَوْ رَدَّ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّتْبَةِ * كَفَلَ بِجِيَادٍ وَأَدَّى مَكْسُورَةً

وتجوز به الرجوع على الأصل بمثل ما أدي وليس كلما مورباً بالدين (الخامس في تكفيل الحاكم) المدعى أخذوكيلاً ضامناً بما ذاب عليه وكفيلاً بنفسه من المدعى عليه (٢٢) جازوا يأخذ الحاكم من المدعى عليه كفيلاً ثقة إذا طأ به المدعى وقال لي بينة حاضرة والتقدير

ثلاثه أيام لانهم كانوا يجلسون
 للحكم في كل ثلاثة ولوقال
 شهودي غيب أو أقام
 واحدا وقال والا خرائب
 لا يكفل * ولو امتنع المدعى
 عليه من اعطاء الكفيل
 يأمر الحاكم الطالب
 بالالزمة ولا يجبس وان
 كان المدعى عليه مسافرا
 وعرف ذلك منه لا يأخذ
 منه كفلا وأجله الى آخر
 المجلس فان برهن في المجلس
 والاخلى سبيله * ولو قال أنا
 أنخرج غدا أو الى ثلاثة أيام
 يكفله الى وقت الخروج وان
 أنكر الطالب خروجه
 نظر الى زيه أو يبعث من
 يشق الى رقبائه فان قالوا
 أعبد للخروج معناه يكفله
 الى وقت الخروج وفي موضع
 يأخذ الكفيل الى الغد وفي
 بعض الروايات الى آخر
 المجلس وفي بعضها الى ثلاثة
 أيام فان لم يجلس القاضي
 في كل خمسة عشر يوما
 الامرة يأخذ الكفيل الى
 ذلك الوقت ويأخذ كفلا
 ثقة اذا دار أو حوت ملك له
 وفي دعوى المنقول يأخذ
 بذلك المدعى أيضا كفلا
 ولا حاجة الى أخذ الكفيل
 لاجل العقار وان قال في
 المنقول لا أعطي كفلا
 ولكن أوكل وكسلا جائز
 القضاء عليه لا يطالب
 بالكفيل بل يؤخذ من

الوكيل الكفيل * ولو فعل ذلك في الدين لابد من أن يأخذ من الموكل أيضا كفيلًا وليس له الامتناع من اعطاء الكفيل في مهر
الدين بخلاف ما لو كان المدعي غائبًا (نوع منه) برهن الكفيل أن الالف الذي كفله به من ثمن خسر لا يقبل لانه ليس بخصم

ولو أراد أن يحلفه ليس له ذلك لأنه لم يصح الدعوى ولو صدقه يضح وبقبل لأن التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار ألا يرى أنه لو كفل بالالف وأقر أن لفان عليه ألفا وأنكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل ولو أدى الكفيل المال (٢٣) فأراد أن يرجع عليه بحكم الأمر

فقال المطلب المال من غن خرو برهن لا يقبل * شهدا على رجل أنه كفل بنفس رجل يعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا تعرفه باسمه يجوز كما قال عند القاضي كفلت لرجل أعرفه بوجهه لأن الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته ويقال له أي رجل أتيت به وقلت انه هذا وحلفت عليه برئت من الكفالة وفي الصغرى يجبر المدعى عليه على إعطاء الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان المدعى عليه معروفاً أو لا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا كان معروفاً لا يطالب بالكفيل وهذا إذا كان المدعى عليه في المصرفان كان غريباً لا يأخذ منه كفيلاً ويجوز أن يكون الوكيل والكفيل واحداً وان أعطاه كفيلاً بنفسه وامتنع من الوكيل لا يجبر ولا يأمره باللازمة وان أعطاه وكيله بالخصوصة وامتنع من إعطاء الكفيل أجبر على الكفيل وان أعطاه وكيله بالخصوصة وكفيلاً بنفس الوكيل قبل ذلك منه في سائر الحقوق ولا يقبل في الدين فان أعطاه وكيله وكفيلاً بنفس الوكيل وكفيلاً بالمال المدعى به لا يقبل ذلك منه إلا أن يرضى المدعى وان كان الدعوى في عين يأخذ منه كفيلاً بالعين المدعى به أو

مهر مثلها وعلى عاقلة هدية الزوج وعندهما تصح التسجيسة وتصير دية الزوج مهرها وان تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجنابة طأن برأ من ذلك صار أرش يده مهرها ويسقط ذلك عن عاقلة وان مات من ذلك فان الدية تصير مهرها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر الى مهر مثلها والى الدية فان كان مهر مثلها مثل الدية لاشك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجي ويذهب أو بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها أقل من الدية ان تزوجها في حال ما يجي ويذهب فالكل يسلم لها وان حصل متبرعاً بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام الدية يخرج من ثلث مال الزوج فانه تبرأ للعاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كانت لا يخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام الدية من ثلث ماله فبقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف ان كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف ان كانت الزيادة على مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف لا يخرج من الثلث ما يسقط عن العاقلة فكذلك يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وان كان لا يخرج فبقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي الى ورثة الزوج كذا في المحيط * رجل شجر رجلاً موضعين ثم عفا المشجوع عن احدى الموضعين وما يحدث منهما ثم مات منهم ما قال ان كان ذلك باقرار من الشاح فعليه الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل واذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية ان كان يخرج ذلك من الثلث وان كانت الشجعتان عمداً والمسئلة بحالها فلا شيء على الخاني لان العفو عن احدى عفو عنهما كذا في الظهيرية * رجل شجر رجلاً موضعين عمداً فعفا عنه وما يحدث منها ثم شجبه أخرى عمداً فاعف عنها فعلى الخاني الدية كاملة في ثلاث سنين اذا مات منهم ما جيعا ولا قصاص عليه فيها ولم يجز له العفو كذا في المحيط * رجل شجر رجلاً موضعين عمداً وصالحه المشجوع من الموضعين وما يحدث منه على مال مسمى وقبضه ثم شجبه رجل آخر موضعين عمداً ومات من الموضعين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الاول وكذلك لو كان الصلح مع الاول بعد ما شجبه الآخر كذا في خزائن المفتين * رجل شجر رجلاً موضعين عمداً وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضه ثم شجبه آخر موضعين عمداً ومات من الموضعين على الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلة ويرجع الاول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط * والله أعلم

الباب السابع في اعتبار حالة القتل

من رمى مسلماً فارتد المرمى اليه ثم وقع السهم فقات فعلى الرامي الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على الرامي كذا في الكافي * ولورمى اليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذا رمى حربياً ثم أسلم كذا في الهداية * وان رمى عبداً فاعاقبه مولاه ثم أصابه السهم فقات منه فعلى الرامي قيمته للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود حالة الرمي قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين * واذا رمى المجوسى صيداً ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم تجسس والعياذ بالله أكل كذا في الهداية * ولورمى المحرم صيداً ثم حل فأصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم أحرم فلا شيء عليه كذا في الكافي * والله أعلم

الباب الثامن في الديات

نضعه على يد عدل * رجلان في سفينة ومعهما متاع ثقيلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على أن يكون متاعى بيني وبينك أنصافاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا فأسد وضمن لما لك المتاع نصف قيمة متاعه * قضى دين غيره بغير أمره جازاً فلا يتقضى بوجهه من الوجوه يعوده

الى ملك قاضي الدين لانه متطوع ولوقضى باسره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه القاضي مثلها * تبرع بقضاء المهر ثم خرج من أن يكون مهر اعدا الى ملك المتبرع وكذا (٢٤) المتبرع بالثمن اذا فسخ البيع ﴿كتاب الحوالة﴾ يعقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح

الدية المال الذي هو بدل النفس والارث اسم للواجب بالجناية على مادون النفس كذا في الكافي * ثم الدية تجب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات كلها على العاقلة الا في قتل الاب ابنة عمدا فانها في ماله في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهرة النيرة * وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير أن الاول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية * وكل دية وجبت بنفس القتل يرضى من ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي * وقالوا ومن البقرة مائة بقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الخيل مائة حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية * ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة ففي الخطا المحض تجب المائة أخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تجب المائة أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة كذا في المحيط * ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي * ودية المرأة في نفسها ومادونهم نصف دية الرجل وان كانت جناية ليس لها ارش مقتدر الواجب فيها حكومة عدل اختلاف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل ينصف كذا في محيط السرخسي * ان كان القتل خطأ فان كان الشريك الكبير أبا كان له أن يستوفي جميع الدية حصصه نفسه بحكم الملك وحصصه الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير أخا أو عمًا لم يكن وصيًا للصغير يستوفي حصصه نفسه ولا يستوفي حصصه الصغير كذا في المحيط * اذا حلق شعر رأس انسان ولم ينبت تجب فيه الدية كاملة الرجل والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا أنه لا يخاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فان أجمل سنة ومات المجنى عليه في السنة والشعر لم ينبت لاشي على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي الحاجبين اذا حلقهما على وجهه أفسد المنبت أو نتف فافسد المنبت تجب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط * وفي ثنتين من الاهداب نصف الدية وفي أحدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط * واذا حلق لحية رجل ولم ينبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة * ويستوى العمد والخطا في حلق شعر الراس واللحية كذا في الكافي * واذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم أنه نصف وان لم يعلم أن الفاتت كم هو تجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي اذا نتف بعض لحية رجل تقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحساب ذلك كذا في الخلاصة * وتكلموا في لحية الكوهمج والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندي وفي رحمه الله تعالى ان كان النبات على ذنقه شعرات معدونة فليس في حلق ذلك شيء وان كان أكثر من ذلك وكان على الذقن والخذ جميعا ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤتب على ذلك كذا في المبسوط * واذا نبت مكانه أبيض لم يذكركه في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية الاصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شيء عليه وان كان عبدا فحكومة عدل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط * والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة * روى شمس الأئمة الحلواني عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله

في غيبة المحتال كالكفالة الا أن يقبل رجل له الحوالة ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحتها حتى لو أحوال على غائب فقبل بعد ما علم صحت ولا حضرة المحصيل أيضا حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان ألف فاحتمل بها على ورضى الطالب بذلك وأجاز صحت فليس له أن يرجع بعد ذلك ولو قيل للدين عليك ألف لفلان فأجل بها على فقال المسديون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى وانهما نقل وقال الثاني نقل الدين وقال محمد بنقل المطالبة وغرته فيما اذا أبرأ المحتال المحصيل من الدين لا يصح عند الثاني لا انتقال الدين وضح عند محمد لا انتقال المطالبة * يصح ابراء المحتال والمحتال عليه من الدين وقد أحاله بدينه مقيدا فلا محيل أن يرجع على المحتال عليه ولو وهبه من المحتال عليه لا يرجع المحيل على المحتال عليه والهبة كالاستيفاء والوراثة من المحتال كالهبة * وفي التجريد اذا أدى المحتال عليه الى المحتال أو وهبه أو تصدق به عليه أو مات المحتال وورثه المحتال عليه يرجع المحتال عليه في كله على المحصيل ولو أبرأ المحتال المحتال عليه برئ ولا يرجع على المحصيل ولو تعدل الذنير عن الدراهم أو باعها عرضا يرجع على المحيل * وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة

قال المحتال قبضت مالي لأنك أحلتني يدين لي عليك وقال كنت وكيلي في القبض فاقول للمحيل * ولو قال المحتال عليه أدبت دينك تعالى

فلى الرجوع وقال المحمّل أدبت دينالى عليك فالقول بالمحتمل عليه ولو كان للمحتمل على المحتمل عليه دين فاحال ولم يقيد به دينه فالدين على المحتمل عليه على حاله وله أن يطالبه بالدين والمحتمل أيضا يطالبه بالحوالة وان قيدها بالدين (٢٥) الذى عليه ليس له أن يطالبه به ثم صحة الحوالة تعقد بقول

المحتمل عليه حتى لو جاء رجل الى رجل وقال احنى فلان عليك بكذا وصدقه المحتمل عليه وقبله صححت الحوالة وان كان المحمّل غائبا وعلى العكس بان كان خطر رجل بالمال عند رجل فاعطاه الرجل وأحاله على صاحب الخط والمحتمل عليه غائب لا تصح الحوالة رب الدين أحال رجلا على رجل وليس للمحتمل على المحمّل دين فهذه وكالة لحوالة المحتمل اذا أخذ الخط من المحتمل عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قيل للمحتمل انه مقلن فقال له المحمّل ابعت الى الخط الذى أخذته من المحتمل عليه واترك الحوالة فبعث بالخط ولم يقل بلسانه شيئا انفسخت الحوالة ولم يقل ابعت الخط ولكن أخذ منه المال بالغلب أو أدى المحتمل باختياره يرجع المحمّل بماله على المحتمل عليه وعبارة التجريد لأدى المحمّل جاز ولا يكون متبرعا وان لم يقبل يجبر * أودع عنده انما أحال به على غيره مقيدة بها فقال المودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا يطل لوجود الخلف باع عبدا أو حال غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق

تعالى فى هذه المسئلة تقدير حكومة العدل فى الحران يقوم أبيض اللحية لو كان عبدا أو أسودا اللحية فيلزمه النقصان الذى بينهما كذا فى المحيط * وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا فى فتاوى قاضى خان * وفى أجناس الناطق اذا قطع صغيرة امرأته أو امرأته غيره ينبغي أن لا يجب شئ فى الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فىمن قطع قرون امرأة أو حلق شعر رأس جارية وذلك ينقصها قال لاشئ عليه إلا أنه يؤدب كذا فى الظهيرية * واذا جبر رجلا حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لأجل اللحية كذا فى المحيط * ولو حلق الشارب فلم يبت تجب حكومة عدل كذا فى فتاوى قاضى خان * وهو الأصح كذا فى محيط السرخسى * وفى جنابات الحسن واذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب فى ضمان اللحية كذا فى المحيط * وذكر فى الهارونى لو حلق رأس رجل فقال كان أصلع فلم يبت عليه من الدية بقدر ما زعم الحائق أنه كان فى رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كوما لم يكن فى عارضه شعر وكذلك فى الحاجبين والاشفار كان القول قوله مع يمينه إلا أن يقيم المجنى عليه البينة أنه كان صحيحا كذا فى محيط السرخسى * وفى الأذنين الشاخصتين فى الخط الدية كلا وفى احدهما نصف الدية واذا يبت الأذن وانخسفت ففيها حكومة عدل كذا فى المحيط * واذا ضرب اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهب سمعه أن يطلب غزالة فينادى فان أجاب علم ان سمعه لم يذهب كذا فى الظهيرية * وفى العينين اذا فقتنا خطا كمال الدية وفى احدهما نصف الدية وكذلك اذا لم تفقا ولكنهما انخسفتا أو ذهب بصرهما وهما قائمتان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية فى احدهما كذا فى الذخيرة * وفى عين الاعور نصف الدية كذا فى الظهيرية * ولو قطع الجفون باهدابهم ففيه دية واحدة كذا فى الهداية * وفى قطع الجفون التى لا شعور عليها حكومة عدل وان كان الجاني على الاهداب واحدا وعلى الجفون واحدا كان على الذى جنى على الاهداب تمام الدية وعلى الذى جنى على الجفون حكومة عدل كذا فى المحيط * وفى قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان من الانف وان قطع نصف قصبه الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا فى فتاوى قاضى خان * وفى المتنق اذا جنى عليه فصار لا يتنفس من انفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا فى الذخيرة * وفى شريح الطحاوى اذا قطع المارن ثم الانف فان كان قبل البر تجب دية واحدة وان كان بعد البر تجب الدية فى المارن وحكومة عدل فى الباقي كذا فى المحيط * وفى الاصل اذا كسر أنف انسان ففيه حكومة عدل كذا فى الذخيرة * ضرب أنف رجل فلم يجد شمر رائحة طيبة ولا رائحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا ذكر فى نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى * وذكر فى جنابات أبي سليمان اذا أقرض ارباب بذهب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القسودرى وبه يفتى ثم طريق معرفة ذهب الشم أن يختبر بالرائحة الكريهة كذا فى الظهيرية * وفى الشفتين كمال الدية وفى احدهما نصف الدية العليا والسفلى فى ذلك سواء كذا فى المحيط * وفى أذن الصغير وانقه دية كاملة كذا فى السراج الوهاج * ويجب فى كل سن نصف عشر الدية ويستوى فى ذلك الاثني عشر والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا فى المبسوط * وليس فى نفس الاذى شئ من الاعضاء يزاد أدرشه على دية النفس إلا الاسنان كذا فى خزنة المفتين * حتى لو كانت ثمانية وعشرين فعليه أربعة عشر ألفا وان كانت ثلاثين فخمس عشرة ألفا كذا فى الظهيرية * وان كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك فى ثلاث سنين فى السنة الأولى ستة آلاف درهم وستة وستين وثلاثين وفى السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثون فى الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير فى المتنق كذا فى المحيط * ومن قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الارش

(٤ - فتاوى سادس) العبد أو ظهر حرا وقد رفع الامر الى الحاكم فانه يطل الحوالة أما اذا رد عليه بقضاء أو بغير قضاء لا يطل وكذا اذا هلك المبيع فى يد البائع قبل التسليم الى المشتري * وفى المتنق قال لا تخرأ حلى على فلان وسكت ثم قال لم أقبل فالحوالة

جائزة له على رجل ألف فأحاله بها ثم ان المحتمل عليه أحال الطالب به على الذي عليه المال برئ وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال اليه وان مات المحتمل (٢٦) عليه بالتركة ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه رجع على الاصل *

المحتمل أخذ الكفيل من المحتمل عليه بالمال ثم مات المحتمل عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحمّل سواء كفّل بأمره أو بغير أمره والكفالة حالة أو مؤجلة أو كفّل حالاً ثم أجّله المكفول له * وان لم يكن به كفيل تبرع رجل ورهن له رهناً ثم مات المحتمل عليه مفلساً عاد الدين الى ذمة المحمّل * ولو كان مسلطاً على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحتمل عليه مفلساً بطات الحوالة والثمن لصاحب الرهن * قال الطالب مات المحتمل عليه بالتركة وقال المحمّل مات عن تركة فالقول للطالب مع خلفه * مات المحمّل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتمل المال من المحتمل عليه وعلى المحمّل ديون كثيرة فالمحتمل مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتمل بالحوالة وكذا لو قيده بدينه الذي على المحتمل عليه لو مات قبل الاستيناء يتساوى المحتمل مع سائر الغرماء * المدينون أحال به طالبه على مدينونه أن يؤديه من دينه الذي عليه فلم يؤد المحتمل عليه حتى مرض المحمّل فأداه في مرضه ومات المحمّل عن ديون ولا مال له سواء سلم المدفوع للمحتمل ولا حق للغرماء في ذلك وهو غير محتمل عليه لا غريم المحمّل والمحتمل عليه باداءه

هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه الارش كذا في الجوهر النيرة * وان ثبتت الاخرى سوداء بقي الارش على حاله كذا في المحيط * ولو قلع سن غيره فرتّها صاحبها مكانها ونبت عليه اللحم (١) فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي * لو ضرب سن انسان فتمحرك فاجل فان اخضر أو اجمر تجب دية السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب دية السن اذا فاتت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فان لم يكن واحداً منهما فقيهه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيخان * فان قال الضارب انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب فالقول قول المضروب مع عينه الا أن يقيم الضارب البينة على ما ادعى كذا في المبسوط * وفي سن المملوك اذا اصفر تجب حكومة العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفر ان تجب حكومة العدل حراً كان أو مملوكاً واذا ضرب سن رجل فاسودت السن بضربه ثم جاء آخر ونزعها فعلى الاول تمام ارشه وعلى الثاني حكومة عدل كذا في المحيط * وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان وقيل ان قدر على أداء أكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان تجز عن أداء الاكثر تجب كل الدية كذا في الكافي * قالوا والاول أصح كذا في المحيط * والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى المجني عليه ذهب الكلام يستغنى عنه حتى يسمع كلامه أو لا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط * ولو قطع لسان صبي ان استعمل تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وفي اللعين كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط * وفي اليدين اذا قطعتا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين أكثر بطشاً من الشمال كذا في الذخيرة * والاصل في الاطراف أنه اذا قوت جنس المنفعة على الكمال أو أزال جلاله قصوداً في الادعى على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية * وفي يدا الخنثى ما في يدا المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف ما في يدا الرجل ونصف ما في يدا المرأة كذا في السراج الوهاج * وفي كل اصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية * وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في الجوهر النيرة * وفي اليد الشلاء حكومة عدل كذا في المحيط * واذا قطع الكف مع بعض الاصابع أو مع كل الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعه والاصابع كلها قائمة في الكف أن الكف يجعل تابعاً للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع أنه يجب ارش الاصابع الثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما اذا كان على الكف اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الكف تبعاً والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * واذا ضرب رجل على يدا رجل فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزائن المفتين * وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشل ما بقي من الاصبع أو اليد كلها الا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي أن تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة *

(١) قوله فعلى القالع كمال الارش لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو نبتت كذا في الدر المختار اه معجمه بجرأوى

وفي الدين غريم من غرماء المحمّل وصار مستوفياً الذي في ذمته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته * أحال البائع غريمه على المشتري وقبل سقط حق الحبس وأخذ المشتري المبيع قبل نقد المال الى البائع والمحتمل بخلاف ما اذا أحال المشتري البائع على غريمه

حيث لم يتمكن المشتري من قبض المبيع قبل أخذ البائع الثمن من المحتمل عليه وفي التجريد جعل القول بالفرق قول محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني يملك القبض في الوجهين وسقط حق الحبس فيهما * أدى المال في الحوالة الفاسدة (٢٧) فهو بالخيار ان شاء رجع على

القباض وهو المحتمل وان

شاه رجع على المحيل وعلى

هذا اذا باع الا بجر المستأجر

وأحال بالثمن على المستأجر

ثم استحق المستأجر من يد

المشتري ان شاء رجع بالثمن

على المؤجر وان شاء رجع

على المستأجر القابض وكذا

في كل موضع ورد الاستحقاق

* ومن صور فساد الحوالة

ما اذا شرط في الحوالة ان

يعطى المال المحتمل به المحتمل

عليه للمحتمل من ثمن دار

المحيل لانه لا يقدر على

الوفاء بالملتزم بخلاف

ما اذا التزم المحتمل عليه

الاعطاء من ثمن دار نفسه

حيث نصح لانه قادر على

بيع دار نفسه ولا يجبر على

بيع داره كما اذا كان

قبولها بشرط الاعطاء عند

الحصاد لا يجبر على الاداء

قبل الاجل * قال المحيل

مات المحتمل عليه بعد اداء

الدين اليك وقال المحتمل بل

قبله وتوى حق في الرجوع

فانقول للمحتمل انفسه

بالاصل * عن الثاني باع

عبدًا بالف وقبل التقاض

أحال البائع غريمه على

المشتري ثم مات المبيع

في يد البائع أو فسخ بعيب

بحكم أو بـ لا يحكم بطلت

الحوالة قال أبو الفضل

هذا على خلاف الزيادات

وان انفسخ بعد القبض

بحكم باقرا البائع بالعب لا تبطل الحوالة * وان بالاحكم ولو بغير اقرار البائع لا تبطل * أحال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه

وقبل صم الثاني وبرى الأول * وعن الثاني المشتري أعطى بالثمن كميلاً فأحال الكفيل البائع على رجل فأراد البائع أخذ الثمن من المشتري

وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعددية اليد وحكومة عدل اكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع في رجلين فقطع أحدهما إبهام القاطع وقطع أجنبى آخر الاصابع البواقى ثم ان الما مقطوعة يده الذي لم يقطع أصلاً قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعاً فالقاضي يقضى على القاطع اليدين بديه واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخساساً ويغرم الاجنبى لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة أيديهم ما على قطع الكف ثم أخذت يد اليد قسمت بينهما أخساساً ثلاثة أخساساً للذي لم يقطع الإبهام وخساساً للذي قطع الإبهام وان بدأ الاجنبى فقطع اصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصاص بعد ذلك اصبعاً من أصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبى فقطع اصبعاً من أصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئاً من أصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبعان فان القاضي يقضى على القاطع بديه واحدة ربعها للذي قطع الكف وثلاثة أرباعها للذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما ثمانية ثلثات لأعانه القاطع الاصبع وللآخر خمسة أعشار كذا في المحيط وفي الأئمة حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لا شيء فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب فحكومة دون الأول كذا في خزائن المفتين * وفي الرجلين كمال الدية في الخطا وفي أحدهما نصف الدية كذا في المحيط * وفي يد الصغير ورجله حكومة اذ لم يش ولم يقعد ولم يحركهما ما اذا كان يحركهما ففيه مادية كاملة كذا في السراج الوهاج * وفي قطع الرجل العرج حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان * واذا قطع الرجل خطاً من نصف الساق تجب الدية لاجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة * وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الحج قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظام من انسان يداً أو رجلاً أو غير ذلك وبرأ أو عاد كهيئته فليس فيه عقل فان كان نقص (١) أو عثم ففيه من عقله بحسب ما نقص عثم كذا في المحيط * وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة * وفي ثدي الرجل حكومة وفي حلميه حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية * وفي إحدى ثديي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط * وفي ثديي المرأة الدية وكذا في حلمتي ثدييها وحدهما وفي أحدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثديي المرأة اذا قطعتا عمداً او الصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية * وفي ثديي الخنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في ثديي المرأة وعندهما نصف ما في ثديي الرجل ونصف ما في ثديي المرأة كذا في السراج الوهاج * وان ضرب على الظهر رفقات منفعلة الجماع أو صار أحد بديته النفس كذا في فتاوى قاضيهان * وذا لم يحده ولم ينعه عن الجماع فان بقي الجراحة أثر ففيه حكومة عدل كذا في المحيط * وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وقال أجرة الطبيب كذا في خزائن المفتين * وصدر المرأة اذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة * وفي الذك كمال الدية وفي ذكر الخصى حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك ولا يتحرك وبقدر الخصى على الجماع أو لا يقدر وهو الحاكم في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصى وذكر العنين كذا في الذخيرة * واذا قطع الحشفة يجب كمال الدية فان جاء وقطع ما بقي من الذك فان كان قبل تمخل البرء

(١) قوله أو عثم بالعين المهملة ثم الناء المشددة أى ان يجبر على غير استواء كفى القاموس اهـ بحر اوى

بحكم باقرا البائع بالعب لا تبطل الحوالة * وان بالاحكم ولو بغير اقرار البائع لا تبطل * أحال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقبل صم الثاني وبرى الأول * وعن الثاني المشتري أعطى بالثمن كميلاً فأحال الكفيل البائع على رجل فأراد البائع أخذ الثمن من المشتري

وأن تبرع عن المحتمل عليه
يرجع وأن لم يبين فالقول
للتبرع وأن ميتا أو غائبا
فعن المحتمل عليه ما لم يعلم
خلافه باقرار الدافع * زعم
المديون أنه كان أحال الدائن
على فلان وقبله وأنكره
الطالب سأل الحاكم عن
المديون اليينة على الحوالة
أن أحضرها والمحتال عليه
حاضر قبلت وبرئ المديون
وأن غائبا قبلت في حقه
التوقيت الى حضور المحتمل
عليه فان قدم وأقر بما قال
المديون برئ والا أمر
بإعادة اليينة وإن الشهود
مالوا أو غابوا حلف المحتمل
عليه وإن لم يكن للمديون
يينة وطلب حلف الطالب
بأنه ما احتال على فلان
بالمال حلفه فان نكل
برئ المطلوب * أحال على
رجل فغاب المحتمل عليه
فزعم المحتمل أن المحتمل
عليه بجحد الحوالة وحلف
وبرهن على ذلك لا يقبل
ولا يصح دعواه لأن المشهود
عليه غائب * غاب المحيل
وزعم المحتمل عليه أن مال
المحتال على المحيل كان ثمن
خمر لا يصح دعواه وإن برهن
على ذلك كافي الكفالة * ولو
دفع المال المحتمل عليه الى
المحتال وأراد الرجوع الى
المحيل فقال المحيل المال
المحال به كان من ثمن خمر

لا يسمع وان برهن . ويقال له
كان عن خريفة قبل ثم المحتمل

(۱) قوله ولم يذكروها محمداً الخ وكذا لم يذكروا الحارصة لأنها لا يبق لها أثر في الغالب وما لا أثر لها إلا حكم لها فكان عليهم أن لا يذكروها لكنهم تأسوا بما في غالب الكتب اهـ بجزاوی

لا يسمع وان برهن . ويقال للمحيل أنه الى المحتمل عليه ثم خاصم المحتمل فان برهن على المحتمل أن ذلك
كان عن خريقه قبل ثم المحتمل عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحال * الدائن احتمال على رجل بلا أمر المديون على أن يكون المديون

بريا يجوز وكذا الاحتال على رجل على أن المحتال بالخيار فهو جائز وكذا أن أحاله على أنه متى شاعرجع على المحيل جاز ويرجع على أيهما شاء * احتال ما لا مجهولاً على نفسه بان قال احتلت ما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع (٢٩) جهالة المال ولا تصح حوالة أيضا بهذا اللفظ فان كانت

الحوالة مطابقة للمحيل على المحتال عليه دين أو عين في يده كان للمحيل أن يأخذ منه والحوالة متى حصلت منهم ثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفالة ولو كان المال حالاً على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالاً لا فرق محمد بين الحوالة والكفالة فان التكفيل اذا كفل يدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى التكفيل صار الاجل مشروطاً للاصيل حتى لو مات التكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلاً وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطاً في حق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه مفسداً يعود الدين الى الاصيل حالاً وفي الظهيرية احتال على أن يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطاً في الحوالة كافي الرهن * انما أعدنا المسئلة لانه توفيق بين الروايات

وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط * وفي الموضحة القصاص ان كان عدا كذا في التبيين * وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عدا كالهامة والمنقلة كذا في الجوهرية النيرة * وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب القصاص فكها عدا وحكم الخطاسواء فيجب فيها اذا كانت عدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط * وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهامة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهما جائفتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية * وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها أثر لا يجب شيء الا عند محمد درجة الله تعالى فانه قال يجب مقدار ما تنفق الى أن يبرأ هكذا كرشخ الاسلام كذا في الذخيرة * شيخ رجل منقولة فبرأت وبقى شيء من أثرها بعد البرء وان قل فعليه أرش المنقلة لان الارش اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط * وبه يفتي كذا في الظهيرية * وفيما قبل الموضحة الشجاج الست اذا كانت خطأ حكومة العدل هكذا في المحيط * واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك أن يقوم لو كان عمالو كبدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولا تكون الامة الا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط * رجل طعن رجلاً في أذنه فخرج من الاخرى قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من الفم الى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولورى الزج أو السهم في عينه وأنفذه في فقهه في عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنه الى أن تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا أوضحت العظم أو كسرت اذابقي لها أثر وان لم يبق للجراحة أثر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما تنفق عليه الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي * والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مفطراً فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والفم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذ كرحتي تصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج * وقصاص الشجة يستوفى على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شجبه موضحة فاخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجوج ان شاء اقتصر وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقسداً طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء أخذ الارش وان كانت أخذت ما بين قرني الشاج أيضاً يفضل فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتصر ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشاج الى فقهه فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتصر الى مثل موضعها من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجوج الى فقهه ولم يبلغ من الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتصر مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من أي الجانبين كذا في الذخيرة والمحيط * شجبه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن شيخ رجلاً موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فلم يثبت دخول أرش الموضحة في الدية ولم يدخل أرش الموضحة في غير هذين وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرش الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم يثبت شعر رأسه

المختلفة * كفل عن رجل بالالف عليه بأمره فأحال الطالب غريمه به عليه على أن يؤديه من الكفالة جاز وان أحال على الاصيل صحت ولا سبيل للمحتال على التكفيل لانه لم يضمن والمحيل والمحتال على النقص والنقص برئ المحتال عليه * عليه مال وبه كفيل فأحال التكفيل

الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه بزي الاصيل والكفيل الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فيئذ لا يبرأ الاصيل
 ﴿ كتاب الصلح ﴾ فيه سبعة (٣٠) فصول الاقل في المقدمة وهو على ثلاثة اضراب عن اقرار وانكار وسكوت والكل جائز
 عندنا ولا خلاف ان

أما اذا ثبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو شج رجلا في حاجبه موضحة خطأ
 وسقط فلم يثبت كان عليه نصف الدية ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج * وان ذهب
 سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى
 وعن أبي يوسف رجهما الله تعالى أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في
 الهداية * ومن شج رجلا موضحة عمدا فذهب عيناه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رجهما الله
 تعالى وتجب الدية فيهما وقال في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رجهما الله
 تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعينين كذا في الكافي * رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجه
 موضحة انسان متعمدا قال محمد رجهما الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاح رضى أن
 يقتص منى ليس له ذلك وان كان الشاح أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي * وفي
 واقعات الناطق موضحة الاصلع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمية
 يستويان وفي المنتقى شج رجلا أصلع موضحة خطأ فعليه الشجة أرش دون الموضحة في ماله وان شجه
 هاشمة ففيها أرش دون ارش الهاشمة على عاقلة كذا في المحيط * والله أعلم

باب التاسع في الامر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا تلزمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رجه
 الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يفتأ عينه ففعل فلا ضمان
 في الوجهين كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لغيره اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم
 ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط * ولو قال بعث دمي من بفس فقتله يجب
 القصاص كذا في الظهيرية * رجل قال لا آخذ اقل ابني أو اقطع يد ابني وهو صغير يجب عليه القصاص
 وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه قال استحسن في ذلك وأغرمه الدية ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يده
 ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال اقتل أخى فقتله والا أمر وارثه قال أبو
 حنيفة رجه الله تعالى استحسن أن آخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات
 كان عليه الدية كذا في الظهيرية * لو قال لرجل اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لابنه ولو قال اقطع يد
 أبي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية * رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه
 قيمته كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لا آخذ اجن على فرما به بجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى
 جانيا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا
 يسمى جانيا فعليه الدية ولو قال اجن على فقتله بالسيف لم أقتص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في
 المحيط * ولو أمر سبي صبيًا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على
 عاقلة الامر كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان المأمور عبد ابرجع مولى العبد بما دفع على الامر كذا في
 شرح الزيادات للعتابي * رجل أمر صبيًا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة
 على عاقلة الامر كذا في خزنة المفتين * وان كان المأمور عبداً محجوراً صغيراً أو كبيراً يخير مولا بين الدفع
 والفداء أو يأما الاختار رجوع بالاقل على الامر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو أمر بالغيا
 بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الامر كذا في فتاوى قاضيان * رجل أمر صبيًا بقتل دابة
 انسان أو بخرق ثوبه أو بأكل طعامه ففعل فضمنه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو أمر
 الصبي بالغيا بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبداً أذنوا أمر صبيًا بتخريق

صلح الفضولي جائز بان
 يقول الفضولي أقر المذني
 عليه بسر عندي بأنك
 على حق في دعوائك فصالحني
 على كذا وضمنه صح
 وطريق الضمان أن يقول
 الفضولي صالح من دعوائك
 على كذا على أنى ضامن أو
 على مالى أو صالحني من
 دعوائك على فلان على كذا
 وأضاف العقد الى نفسه أو
 ماله صح وطولب الفضولي
 بالبدل ثم يرجع على المصالح
 عليه ان كان الصلح بامر
 والامر بالصلح وانما أمر
 بالضمان لعدم توقف صحتهما
 على الامر فصرف الامر
 الى اثبات حق الرجوع
 بخلاف الامر بقضاء الدين
 ونحوه على ما عرفت في
 الجاه * ثم الصلح ان كان عن
 دعوى في محدود على أحد
 النقيدين والكيلى أو الوزنى
 كالبر والحديد لا يشترط
 قبض بدل الصلح في المجلس
 ثم المكيل والموزون اذا كانا
 معينين أو غائبين في ملك
 المصالح أى المذني عليه جاز
 ويتعلق العقد بالمسمى وان
 مشارين ولم يسم قدرهما
 جاز ويتعلق بالمشار اليه
 فان موضوعا في الذمة يشترط
 بيان القدر والوصف
 لا الاجل فلو بين الاجل
 ولزم ثم وما وقع عليه الصلح

يكون عوضا فصالح ثمنه صليلا ولو كان البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة ويقع على نقد
 البلد الدراهم والدنانير عند الاطلاق وان اختلفت النقود فعلى الاغلب وان استوت لا يصح بلا بيان ويجوز الصلح عليهما أى على النقيدين
 ثوب

حالة وموئجة كالمبيع والنقدان لومعينة لا يحتاج الى ذكر القدر والصفة لتعلق العقد بالعين قال السرخسي رحمه الله تعالى ان وقع على دين وكفل فحكمه حكم المبيع وعلى عين فحكمه حكم المبيع وعلى منفعة فحكمه كالأجارة وكل (٣١) منفعة تستحق بالأجارة تستحق به

والأفلا فلو صالح على سكنى دار مائة سنة صح وان أبدا أو حتى يموت لا كافي الأجارة وان في دار فصالح على بيت منها أو من غيرهما صح وقد مر في الدعوى وإن الدعوى في دين فصالحه على بعضه جاز ولم يكن له طلب الباقي بالجهة * في يدور ثلث دار وأحدهم حاضر ادعى رجل حقا فيه فصالحه الحاضر جاز وهو متبرع لا يرجع به على الغائب لجواز صلح الفضولي وان صالح على أن يكون حقه لالورثة الأخرى قام مقام المدعى على حجة المدعى فان برهن المدعى أخذه خاصة وان لم يكن له بينة رجع بحصة سائر الورثة على المدعى كما لو اشترى عبدا من رجل هو غصب في يد آخر ان أثبت ذلك بالبينة على الغاصب سلم له وان عجز يرجع على البائع بالثمن

والثاني في الدين

ادعى ألف درهم فصالحه على عشرة دنانير الى شهر لم يجز * ادعى ألف درهم سود حالة فصالحه منكرا على ألف جيات الى سنة أو ألفا جيات الى سنة فصالحه منكرا على ألف سود خالة لم يجز لانه يعاوضه الجودة بالاجل وانه حرام * ادعى ألف درهم الى أجل فصالحه

ثوب انسان أو أرسل صبيا في حاجته فعطب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا أمر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا يضمن الا أمر كذا في فتاوى قاضيان * عبدا مأذون صغيرا أو كبيرا أمر عبدا محجورا أو مأذونا صغيرا أو كبيرا بقتل رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والفداء يرجع بالاقل في رقبة الا أمر كذا في المحيط * وان كان الا أمر عبدا محجورا أو مأذونا كذا في القاتل الدفع أو الفداء لا يرجع على مولى الا أمر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الا أمر صغيرا ههنا لا يؤخذ به بعد العتق أيضا وان كان المأمور حرا صغيرا والا أمر عبدا محجورا يجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد لا في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * مكاتب صغيرا أو كبيرا أمر عبدا محجورا أو مأذونا صغيرا أو كبيرا بقتل رجل وقتل ودفعه مولا أو فداءه يرجع على المكاتب بقيمة العبد الا أن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فينذر رجوع بعشرة آلاف درهم الا عشرة فان عجز المكاتب كان لمولى القاتل أن يتبع مولى المكاتب ويطالبه ببيعه وان أعتق بعد ما عجز أو قبل العجز فان شاء مولى العبد المدفوع اتبع المعتق بالاقل من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وان شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط * وان كان الا أمر مكاتب صغيرا أو كبيرا أو المأمور صبي حرقب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة له على المكاتب بالاقل من قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنابة المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي * فان عجز المكاتب ورد في الرق فان كان عجز قبل أن يقضى القاضي بقيمة للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وان كان عجز بعد ما قضى القاضي عليه بقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل حقهم عنه في الحال وتأخر الى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا في المحيط * وان عجز بعد القضاء وأدى شيئا من ذلك فما أدى يسلم لعاقلة القاتل ومالم يؤد بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يبطل لكن يباع بمائتي من دينهم (١) الا أن يفديهم المولى كذا في شرح الزيادات للعتابي * فان أعتقه المولى بعد العجز وبعد ما قضى القاضي عليه بقيمة للعاقلة القاتل بالخيار ان شاء أو ضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالباقي على المعتق وان شاء أو ضمنوا العبد وما ذكر أن لهم أن يضمنوا المولى أو العبد قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم تضمين العبد للحال قال المولى ما أعتق عبدا مديونا فلهذا لا يضمن ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بقيمة أو بعد القضاء فالعاقلة ترجعون عليه بقيمة حالة الا أنهم يرجعون بحسب أدائهم وهم يؤدون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون في السنة الاولى بثلث القيمة وفي السنة الثانية بثلث آخر وفي السنة الثالثة بثلث آخر كذا في المحيط * وان كان الا أمر والمأمور مكاتبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع على الا أمر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطا فضر به سوطا وشجبه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الجنابة في النفس ويلزم الجاني النصف كذا في مختصر الجامع الكبير * رجل له عبدا أمر رجلا أن يضرب به سوطا فضر به سوطين وضر به المولى سوطا ثم ضربه أجنبي سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثاني مضروبا سوطا وسدس قيمته مضروبا بأربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبي أرش السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بأربعة أسواط ويطلب ما سوى ذلك فان كان المأمور ضربه ثلاثة أسواط والمسئلة بماله فهو وكذلك الا أن على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضا وعلى الأجنبي أرش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط

(١) قوله الا أن يفديهم أي يعطيهم الفداء والضهير للعاقلة ولو قال الا أن يفديه أي العبد لكان أظهر

اه معجمه

على ألف جيات حالة جاز لانه برأ من المدعى عليه كما لو ادعى ألفا جيات حالة فصالحه على ألف سود أو أقل حال او مؤجل جاز ويكون برأ من المدعى * باع عبدا بألف سود فصالحه على ألف ومائة بنهرجة لم يجز وكذا اذا صالحه على كيلي أو وزني موصوف لانه يبيع لانه قبول بالدين

وبسع ماله عند لا يجوز ان تقدم في المجلس وان ذكر شرائط السلم لان رأس المال دين * له على آخر ألف غلة فصالحه على نصفها جازا
نقدتها اليه لا يجوز وفي قول الثاني (٣٢) رحمه الله تعالى الاول يجوز وان تقر قاقبل قبضه فله خمسمائة * فلو صالح عن ألف على مائة

على ان يسع به ثوب الا يصح
لانه صفقة في صفقة * له على
آخر ألف فصالحه على عبد
عين جاز فالصالح ان الصلح
على أجود أنقص قدرا من
حقه لا يجوز وان على المثل
أو أقل قدرا وجوده جاز * له
على آخر ألف فدفع المديون
اليه نصفه من جهة الصلح
بلفظ الصلح ثم أراد الاسترداد
له ذلك وان كان أعطاه قرضا
لا يملك الاسترداد * وعن
الثاني ادعى عليه ألفا
فأنكر فصالحه على مائة أو
ادعى المديون القضاء فأنكر
الطالب فصالحه على مائة
جاز وبرئ عن الباقي سواء
قال أبرأتك عن الباقي
أو لا لكن لا يبرأ فيما بينه
وبين الله تعالى ان كان كاذبا *
له عليه ألف معلومة الوزن
فاداه ألفا مجهولة الوزن
لا يصح ولو على وجه الصلح
يجوز ويحمل على انه أقل *
قضى دينه ذراهم فقال الدائن
انه زيف فقال أنفقها فان
لم ترجع فرتها الى فأخذها
على هذا الوجه ولم ينق له
الرجوع بخلاف ما اذا اشترى
جارية فوجدها عيبا فقال
البائع اعرضها على البيع
فان اتفق البيع والاردها
على فلم يتفق البيع لا يملك
الرد بعد العرض لان
العرض دليل الرضا * وفي
البيع اقتضى من رجل

وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين آخر أحدهما صاحبه أن
يضربه سوطا فضر به سوطا ثم ضربه سوطين ثم أعتقه الضارب ثم ضربه سوطا آخر فمات من ذلك كله
فعلى الضارب نصف أرش الثاني مضروبا بسوطا في ماله وعليه أيضا ان كان موسرا الشريك نصف قيمته
مضروبا بسوطين وعليه أرش السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط في ماله
ومع ذلك كله يستوفى منه المعتق نصف القيمة التي أحال الشريك وما بقى لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم
يرث المعتق من ذلك وورثه أقرب الناس اليه من عصبية المعتق وان كان المعتق معسرا فعلى الضارب نصف
أرش السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله وعلى عاقلة أرش السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته
مضروبا بثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروبا بسوطين وما بقى فنصفه للمولى
الذي لم يعتق ونصفه لعصبة المعتق كذا في مختصر الجامع * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه اضربه
سوطا فان زدت فهو حرقض به ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني
مضروبا بسوطا في ماله وعلى المعتق ان كان موسرا الشريك نصف قيمته مضروبا بسوطين وعلى الضارب أرش
السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فيستوفى
أولياء العبد ويأخذ المعتق من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له ورثة فلا حالف
وان كان المعتق معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي * الا
أرش السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير * ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ
الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا بسوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي * وان
لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب الناس الى الضارب من العصبية وهذا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير * ولو كانت المسئلة بمجالها ثم ضربه الا سوطا ثم ضربه
الاجنبى سوطا فمات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله للشريك
وعلى عاقلة المأمور ان كان المعتق موسرا أرش السوط الثالث مضروبا بسوطين وسدس قيمته مضروبا بخمسة
أسواط وعلى الآخر أرش السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط في ماله
وعلى عاقلة الاجنبى أرش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط
ويكون ما أخذ من عاقلة الاجنبى ومن الآخر ومن المأمور للعبد يأخذ المأمور من الآخر نصف قيمة العبد
مضروبا بسوطين ويرجع الآخر بذلك في مال العبد وما بقى من ماله فلعصبة المولى الا حران لم يكن للعبد
عصبة كذا في محيط السرخسي * وان كان الآخر معسرا فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني في ماله
وأرش السوط الثالث وسدس قيمته مضروبا بخمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الآخر
ما قد وصفنا اذا كان موسرا الا أن ذلك على عاقلة وعلى الاجنبى ما قد وصفنا ويأخذ المأمور من ذلك نصف
قيمة العبد مضروبا بسوطين وما بقى فهو ميراث لعصبة المولى كذا في مختصر الجامع الكبير * في العيون اذا
قال لرجلين اضربا بملوكي هذا مائة سوط فليس لاحدهما أن يضرب المائة كلها وان ضربه أحدهما
تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطا واحدا ففي القياس يضمن ضارب الاكثروا في الاستحسان لا يضمن كذا
في التتارخانية * رجل أعطى صبيًا سلاحا لمسكه فعطب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطى
ولو لم يقل له أمسكه في الختار أنه يضمن أيضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن
الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة * ولم يرد بقوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان
على المعطى انما أراد به أنه سقط من يده على بعض يده وعطب به كذا في التتارخانية * رجل قال لصبي
محبورا هذه الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي

ألفا وأنفقها ثم ردت عليه بالزينة وهو لا يعلم له أن يردّها وان علم أنه زيف ولم يرد عليه لاشي له عندهما وقال الثاني وكذا
يرد مثلها * اشترى منه بدراهم بخارية أو استقرض منه بدراهم بخارية ولقيه في بلد آخر ولا يقدر على البضارى أحل مده ذهابه ويستوفيه

منه بكفيل * عليه دين فأعطاه في الطريق في وقت غلبة الصوص ان استولى للصوص له الامتناع عن القبض لانه كالتاوى * باع ابريسماوسله ثم جاء المشتري زاعما نقصانه ان كان مما يدخل بين الوزين أو يكون بسبب الهواء إلى الطلب وان (٣٣) أكثر ان سبق من المشتري اقرار

بقبض حقه لا يملك الادعوى والامتنع من الثمن قدر النقصان أو رجع ان قبل نقد الثمن أو بعده

فروع في المشتري

له عليه ألف إلى سنة فصالحه على أن يعطى بها كفيلاً أو يؤخره إلى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيل فأعطاه كفيلاً آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخر سنة يجوز ولو صالحه على أن يعجل له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي إلى سنة أخرى وقبل حلوله استحق لم يرجع عليه حتى يحصل الاجل وكذا لو وجدته زوفاً أو ستوقه * وان صالحه على عبد فوجدته عينا فبرأه ان عاد اليه بالفسخ يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالمال حال وكذا لو كان بالمال كفيل أو رهـن في يد المرتهن فالرهـن والكفيل على حاله ولو جعل دينه حالاً فهو حال وليس يصلح لان الاجل حق المطلوب وقد أبطله وكذا لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالاً أمالو قال برئت من الاجل بالضم لم يسطر فلو قال أبرأتك أو برئت من الاجل بالفتح بطل الاجل * ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يسطر * ادعى عليه ألفاً فأنكر ثم صالحه على أن باعه بها

وكذا لو أمره بمحمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطى بغير المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال انقض لي الثمار أو قال انقض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضيان * وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانقض الثمار لكلمه أنت ففعل وسقط فأتى بغيره ولم يضمن ولو قال حتى آكله والمسئلة بمجالها ضمن كذا في المحيط * ولو أمر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما تولد منه كذا في الخلاصة * رجل حمل صبياً على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب وان سار الصبي الدابة فإوطأ انساناً فقتله والصبي مستمسك عليه فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيان * واذا جل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك على الدابة فوطئت انساناً فقتله فالدية على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية على عاقلة صاحبها ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للسرخسي * ولو أن عبداً جل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها أو يفدى وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيان * واذا جل الحر الكبير العبد لصغير على الدابة ومثله يضرب أو يستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فإوطأ انساناً فقتل في عنق العبد دفعه به مولاه أو يفديه ويرجع مولاه بالاقل من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت انساناً فدمه هدر وان كانت واقفة حيث أوقفها لم يضرب حتى لو ضربت رجلاً يدها أو رجلها أو كدمته لاشي على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الا أن يكون أوقفها في ملكه فينشد لضممان عليه كذا في شرح المبسوط * رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له تقع فوق الصبي ومات يضمن القاتل دية كذا في فتاوى قاضيان * صبي في يديه بخذه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات فدية الصبي على الجاذب ويرث منه الاب ولو جنباً حتى مات فالدية عليه ما ولا يرث الاب كذا في الوقعات الحسامية * صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدين اذا لم يتعهدا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو اخترق بالنار لاشي عليه ما لا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما الا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * الام اذا تركت الصبي عند الاب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي ظناً حتى مات جوعاً فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلم بذلك فالآثم عليها فهي التي ضيعته وعليه الكفارة حكاه عن نصير وينبغي أن تكون المسئلة مختلفة كالمسئلة الاولى كذا في المحيط * بنت ست سنين حلت وكانت جالسة إلى جنب النار فخرجت الأم بعد خروج الاب إلى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لاديه على الام لكن اذا كان لها مال فيجبتي أن تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتسكون على تأسف وندامة واستغفار لعل الله

(٥ - فتاوى سادس) عبداً فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا صالحه على هذا العبد فانه لا يكون اقراراً بالمال * وكله بشراً جارية له على أن الامر بالخيار فاشترى كذلك ثم قال الامر للوكيل رد الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسخاً لانه امر بالنقض فلا يكون نقضاً وقوله

لا حاجة الى استغناء منه فلا يكون نقضا * باع من رجل عبدا لهما بالف فأقرأ أحدهما أنه كان للمشتري عليه خمسمائة قبل البيع يرى المشتري من حصته المقر ولا شيء عليه لشريكه (٣٤) بخلاف ما لو قبض منه شيئا فانه يشاركه فيه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية

موجبة للورش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه الرجوع وكذا لو صالحه عن العمد الموجب للقصاص على مال ولو أفسده متاعا حتى صار مستوفيا في رواية أبي سليمان لا يشاركه بلا خلاف وفي رواية أبي حفص يشاركه عند محمد رحمه الله تعالى كالموعدة منه شيئا سوى حصته * ولو كان لهما على امرأتين فترجها أحدهما على حصته لا يشاركه الآخر ولو استقرض أحدهما أو اشتري بعد ثبوت الدين لهما يشاركه الآخر وان أراد أحدهما أن يستوفي حصته على وجه لا يكون للشريك الآخر المشاركة معه يبيع الدائن من المدينون كذا من زبيب بمقدار ما يخصه من الدين ثم يبرئه عن نصف الدين القديم ويأخذ منه ثمن الزبيب فلا يشاركه فيه لعدم الشركة فيه

نوع فيما يشترط قبضه في المجلس

صالح من دعوى الدين على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان عن اقرارا فتراق عن عين يدين بزعمهما وان عن انكار في زعم المدعى كذا في وفي زعم المدعى عليه بدل المال

يعفو عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة ما مر كذا في الظهيرية * وفي الاصل اذا غصب الرجل صبيًا حراً وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بأمر لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان أصابته حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع واما ان مات بأمر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو نزلت صاعقة من السماء فاصابه قتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردي من حائط أو جبل فان الغاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرز عنه أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط * ولو غصب صبيًا وقربه الى المهالك فهلك كان عليه دية ان كان حراً كذا في فتاوى قاضيان * واذا قتل الصبي المغصوب رجلاً لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط * واذا أودع صبي عبداً فقتله فعلى عاقلة القيمة وان أودع طعاماً فاكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين وعلى هذا اذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمان في المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وان استهلك مالا من غير ايداع ضمن كذا في الكافي * الاب اذا ضرب الابن في أدب أو الوصى ضرب اليتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ضربه المعلم ان كان بغير إذنهما فلا ضمان على أحد زوج ضرب زوجته في أدب فمات ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المؤتب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الوقعات الحسامية * والوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شك أنها تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط * رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيان * الحجام أو الفصاد أو البراغ اذا جهم أو فصد أو بزغ أو ختن باذن صاحبه فسرى الى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية * البراغ أو الفصاد أو الحجام اذا بزغ أو فصد أو جهم وكان باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لاء لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في المحيط * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أن ختانا ختن صبيًا بأمر والده فخرت الحديدة فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل وذكر في الاصل أنه لا يجب شيء ان مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة * والله أعلم

الباب العاشر في الجنين

اذا ضرب بطن امرأه حامل مسلمة أو كافرة ألقنت جنينا ميتا حرا كرا كان أو أنثى فعلى عاقلة الغرة وهي عبداً أو أمة أو فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون مورثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية * وان ألقنت ميتين فغرتان كذا في خزائن المفتين * والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي * وان خرج الجنين بعد الضربة حيا ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط * ان ألقنت ميتا ثم ماتت الام فعليه دية

لا سقط للدين وقبض البذل في معاوضة ينقذ لاسقاط لا يشترط كافي الخلع والعتق على مال * وان وقع من بقتل دراهم في الذمة على دنانير أو عكسه يشترط قبض البذل في المجلس لانه صرنا مال فان وقع من دنانير في الذمة على دنانير أقل لا يشترط قبضه فيه

لانه اسقاط بعض الخبز وأخذ الباقي وان وقع عن دراهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حط البعض واخر الباقي ولو عليه مائة درهم فصالحه على خمسين فضة نقدانها ان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه جاز وان أجود (٣٥) مما عليه لا لانه اعتياض عن

الجودة لان الحط لاجلها والاعتياض باطل * عليه دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه على ثوب أو برتجاز وان على دراهم لا يجوز قياسا كافي البيع ويجوز استحسانا لجوازه فيما اذا كان المصالح عنه أكثر أو مثله وفساده فيما اذا كان أقل فصح من وجهين وفسد من وجه فیرجح الجواز وفي البيع الجواز في وجهه والفساد فيه ما فیرجح المفسد وان وقع من دراهم في الذمة على كثر برعين وتفرقا قبل قبض الكثر جاز لانه اشترى بالدراهم التي على المطلوب كرامعينا وتفرقا قبل قبضه وان وقع عن كثر في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل لان من عليه صار مشتريا الكثر الذي عليه بالعشرة * له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح للجهاالة المحطوط لانه على تقدير الاعطاء تسعة وعشرون تقدير عدمه ثمانية * من له الجهاد حط الجودة عن غلبه أو أبرأه عنها جاز فاذا صالح عن جهااد على نهر جهاه يجوز ويجعل حطاً بصفة الجودة لا مصارفة ولا صلحا لعدم جوازه * وعن محمد رحمه الله

بقتل الام وغرة بالقائها وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا في الهداية * واذا خرج رأس الولد وصاح بجاء رجل وذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في خزائنه المقتنين * رجل ضرب بطن امرأته فالتقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فالت الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميتة من الغرة وفي الحى الدية كاملة كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل ضرب بطن امرأته فالتت جنينا حيا ثم مات ثم ألفت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك والرجل الضارب يتون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها اخوة من أبيها وأمتها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ترث من ذلك أمه السدس وما بقي فلاخوة هذا الولد من أبيه وعلى الاب كفارتان كفارة في الولد الواقع حيا وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خسمائة ويكون للام من ذلك السدس وما بقي فهو للولد الذي وقع حيا لان الغرة انما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وترث الام من ذلك السدس أيضا ويصير ما ورثته الام من جميع ذلك لاختوتها كذا في المحيط * وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتهما وخرج الآخر بعد موتهما وماتت في الذي خرج قبل موتهما خسمائة وليس في الذي خرج بعد موتهما شيء ثم الذي خرج قبل موتهما ميتا لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتهما خرج حيا ثم مات فعليه الدية وله ميراثه من دية أمه وما ورثت أمه من أخيه وان لم يكن لأخيه أب حتى فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المبسوط * واذا ضرب بطن أمة وألفت جنينا ميتا والام حية ينظر ان كان هذا الحمل خرابا ان كان الحمل من المولى يجب الغرة ذكرا كان أو أنثى وان كان الجنين رقية قاذ كرفي ظاهر رواية أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه يقترن على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظر ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو وضع الجنين ولم يكن تقوييه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع التنازع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط * وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته رواء الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحر فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي * وفي المنتقى رجل ضرب بطن أمة وألفت جنينا ميتا وماتت الام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين كذا في الذخيرة * وان ضرب بطن أمة فأعتق المولى ما في بطنها ثم ألفت جنينا حيا ثم مات فعليه قيمته حيا ولا يجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي * واذا باع الامة بعد الضرب ثم ألقته فالغرة للبائع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا لم يعتبر حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزائنه المقتنين * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق ما في بطن أمته ثم ضرب بطنها فالتت جنينا ميتا وله أب حرق على الضارب ما في جنين الحر وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط * واذا عتق أبو الجنين أو أمه قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزائنه المقتنين * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحبل أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضرب انسان بطنها فالتت جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط * والمرأة اذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدة أو عالجتها فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بغير إذن الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي * امرأته شربت دواء ولم تعمل به اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احتالت

تعالى له عليه ألف فقال الدائن ان دفعت نصفها فالتصف الباقي مؤخر عنك سنة والا فالانف عليه حالة جاز قال أبو الفضل هذا على خلاف جواب الاصول * وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه ألف حالة قال يعمل لي مائة منها وانت بري من الباقي ان أعطاه قبل التفرق فهو

بريء والابطال الصلح * وعن الامام له على آخر ألف صلحه على تسعة على أن يعطيه اياه قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل فالصلح تام وليس عليه الاتسعة وعنه انه اذا لم يعطه (٣٦) في هذا الوقت فالصلح عليه على حاله ويكون على ما شرطه ويجوز الاعتياض عن الاجل بين

المكاتب والمولى حتى لو قال لمولاه زدني في الاجل حتى أزيدك في البذل أو قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى أترك حتى في الاجل وأجعل لك البذل صح ولا يجوز الاعتياض عن الاجل بين الحرين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والمكاتب الصلح عن الشفعة باطل وتبطل الشفعة في الكفالة بالنفس روايتان في بطلان الكفالة في رواية أبي حفص يبطل وبه يفتى وقدم * المسروق منه صالح السارق على أن يعطيه مائة درهم على أن يقر بالنسقة ان كان المسروق قائما يصح والا فلا * وعن الثاني برهن الطالب أنه صالح من الذي عليه على مائة وثوب وبرهن المطلوب على أنه أبرأه من الدين أقضى ببرهان الطالب لانه يقبل في حق الثوب فيقبل في حق المائة أيضا * ولو برهن على الصلح على مائة وبرهن المطلوب على البراءة فبرهان المطلوب أولى لاثباته البراءة قال أبو الفضل في المسئلة الاولى ينسب الطالب تقبل في حق الثبوت وينسب المطلوب في حق البراءة فيحكم بالثوب لاثباته المدون بالالف برهن على أن الطالب

لا سقط العدة باسقاط الولد قال ان أسقطت بفعلها وجبت عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بألف ووظفها فحملت منه ثم ضربت بطنها متعمدة أو شربت دواء لتطرح الولد فألقت جنينا ميتا ثم استحق الجارية فآلهاضى يقضى للمستحق بالجارية وبه قرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للمستحق ان أمك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنين الحر مضمون بالغرة فاذا دفع بها أو فدى يقال للمشتري لما أخذت الغرة قد سلم لك شي من بدل الولد ولو سلم لك الولد أو قيمته الدية بأن كان حيال ذلك القيمة تمامها للمستحق فاذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب أن تغرم بحساب ذلك والولد الحر قيمته عشرة آلاف ان كان ذكرا أو خمسة آلاف ان كان أنثى وخمسمائة من دية الغلام نصف عشرها من دية الانثى عشرها تغرم بحساب ذلك والمستحق اذا دفع أو فدى يرجع بالاقول ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع على البائع ثم البائع يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا اشترى أمة حاملا فلم يقبضها حتى أعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا خير المشتري ان شاء أخذ الامة بجميع الثمن واتبع الجنان بأرش الجنين أرش حرو يطيب له الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة ولزمه الولد بحصته ولو كان للجنين أب حر أو وارث آخر مقدم على مولى العساقه فأرش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط * ضرب رجل بطن حامل بسكين فأصاب يدا الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيا فنهضت الدية على عاقلة لانه خطأ كذا في الظهيرية * والله أعلم

باب الحادى عشر في جناية الحائط والجناح والكنيف وغيرها مما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك

يجب أن يعلم بان الحائط المائل ان بناء صاحبه مائل في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو أتلف مال انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فأتلفه هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لا ضمان على صاحب الحائط في قول علماء الثلاثة رحمه الله تعالى وأما اذا سقط بعدما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض فالتقاسم أن لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة * ثم أتلف به من النفوس تعمه العاقلة وما أتلف به من الاموال فضمنه عليه كذا في التبيين * والتقدم الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنقضه فمات فدينه على صاحب الحائط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فمات انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدينه القليلين جميعا على صاحب الجناح كذا في المحيط * والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي * وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف أو يقول مائل فأنقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحيط * ولوقيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا كذا في فتاوى قاضيان * والشرط الطلب والاشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف بشي وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجود كذا في الكافي * وان شهد بالطلب رجلان أو رجل

صالح على اربعة مائة على أن أودعها اليه وأبرأني من الباقي وقال الطالب أبرأتك عن خمسمائة وصالح على خمسمائة وبرهنا وقتنا واحدا أو وقتين أو لم وقتنا فالينسب للمطوب في جميع ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى قال لغريمه حططت عنك

خمسائة من الالف التي عليك على أن تعطيني الخمسائة الباقية أول الشهر وقال المدينون حططت بغير شي فاقول للطلوب لاقرار الطالب بالخط * وعن الثاني ادعى دارا في يد رجل فصالحه على مال وسلم البديل ثم برهن المدعى عليه (٣٧) أن الدار له لا يقبل وان برهن

على أنه كان اشتراها من المدعى قبل الصلح بطل الصلح ورد بده اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراء فالشأن أحق وان برهن المدعى عليه بعد الصلح على أنه كان صالحه قبل ذلك يصح الاول ويطل الثاني وكل صلح بعد صلح فالاول صحيح لا الثاني * ادعى دينا أو عيناً على آخر وصالحا على بدل وكتبا وثيقة الصلح وذكرا فيها صالحا عن هذا الدعوى على كذا ولم يبق له هذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة من الوجه ثم جاء المدعى بدعى عليه بعد الصلح دعوى آخر بان كانت المدعية مثلاً امرأة ادعت دارا وجرى الحال كذا كرنا ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا يسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقاً ولا مانع من أن يدعى واحداً ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شمس الاسلام أن الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسد لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ ببدل أعماء فلا بد من صحة الدعوى ليثبت في حقه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن

وامرأتان ثبتت المطالبة وتثبت أيضاً بكتاب القاضي الى القاضي وإذا أشهد على الحائض المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ الصبيان ثم سقط الحائض المائل فأصاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائض وكذا لو سقط الحائض المائل قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ الصبيين ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من أهل الاداء كذا في فتاوى قاضيان * ولا يصح الاشهاد قبل أن يهي لانعدام التعدي كذا في خزنة المقتنين * ويشترط لصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة أو عارة فلم ينقض الحائض حتى سقط على انسان لا ضمان على أحد كذا في الذخيرة * ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا في التبيين * ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي * ولو جرح جنونا مطبقاً بعد الاشهاد أو ارتدوا لغيره بخيار رؤية أو بخيار شرط وقضى بلحاقه فأفاق المجنون أو عاد المرتد مسلماً فرددت عليه الدار ثم سقط الحائض بعد ذلك فأتلف شيئاً كان هدراً وكذلك لو باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه ببيع بقضاء أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائض وأتلف شيئاً لا يجب الضمان الا بشهادة مستقبل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائض وأتلف شيئاً كان ضامناً كذا في الظهيرية * وإذا تقدم الى المشتري الدار في حائط منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع فتقدم اليه فيه فان نقض البيع فالاشهاد صحيح وان أوجب بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط * ويشترط للضمان أن تنضي مدة يتمكن فيها من النقض بعد الاشهاد حتى اذا أشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لا يضمن ما تلف به كذا في التبيين * ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة * ويستوى أن يطالبه بنقضه مسلم أو ذمي وفي شرح الطحاوي لو كان مائلاً الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى كل واحد من الناس مسلماً كان أو ذمياً بعد أن كان حراً بالغاً قلاً أو كان صغيراً أذن له وليه بالخصومة فيه أو كان عبداً أذن له مولاه بالخصومة فيه كذا في الكفاية * وفي السكة الخاصة بالحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة * وفي الجامع رجل أشهد عليه في حائط مائل الى دار رجل فنسأل صاحب الحائط من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما أشبه ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان الضمان واجبا على صاحب الحائط كذا في المحيط * ولو أجله رب الدار أو أبراه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما تلف بالحائط كذا في الكافي * ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامناً كذا في المحيط * ولو أشهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي فأجله فهو باطل كذا في خزنة المقتنين * وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط * ولو كان الحائط رهناً قد تم الى المرتين فيه لم يضمن المرتين ولا الراهن وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامناً كذا في شرح المبسوط * قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه به حتى يعتدل بينة المدعى قال يؤخذ الذي يديه الدار بنقضه ويشهد عليه بميله وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تترك البينة فان نقضه الذي في يديه ثم زكيت البينة ضمنه الذي نقضه له قيمة الحائط كذا في المحيط * ولو كانت الدار لصغيراً أشهد على الاب أو الوصي صح الاشهاد فان سقط الحائط وأتلف شيئاً كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيان * ويصح على أمة أيضاً كذا في الكافي * وان لم

تصححه كما اذا ترك الحد أو غلط في أحد الحدود يصح * وفي نظم الفقه أخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفعه السارق مالا على أن يكف عنه يطل ويرد البديل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحده

السرقه لا يثبت من غير خصومة فصيح الصلح * له عطاء في الدوان مات عن ابنين فاصطلم على أن يكتب في الدوان اسم أحدهما وبأخذ العطاء هو والأخر لا شيء له من العطاء (٣٨) ويبدل له من كان له العطاء ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح * والعطاء للذي

يجعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا يدخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق وإثبات غير المستحق في مقامه * اشترى نصف عبد مشترك فطلب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالخلط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشتراه بنصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرضاة * اتهم بسرقة وجلس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لأن الغالب أنه يحبس بحق * الصلح الفاسد كالبيع الفاسد يتمكن كل منهما من الفسخ * ادعى عليه ألفا فأنكر وأعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المذعي استرداده ذلك وإن كان مكان النقد عرض لا يملك الاسترداد فالخامس أن كل ما للمدعي حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المدعي أنه أخذ حقه فكيف يكون

يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا كان دمه هدرًا وكذلك لو مات الأب أو الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدرًا وإن تقدم إلى الصبي بعد البلوغ تقدم ما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فديته على عاقلة الصبي كذا في المحيط * مسجد مال حائطه فالشهاد على الذي بناه كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى إذا وقف دار على المساكين فأخرجها من يده ودفعها إلى رجل تجعل غلتها في المساكين فأشهد على الوكيل في الحائط المائل منه فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وإن أشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط * عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين أم لم يكن وإن أتلف الحائط ما لا فضمن المال يكون في عنق العبد يباع فيه وإن أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا كذا في فتاوى قاضيهان * وإذا تقدم في الحائط إلى بعض الورثة فالقياس أن لا ضمان على أحدهم ولو كانا تسخين فنضمن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط * حائط مائل بين خمسة نفر أشهد على أحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي أشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة له وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفراً أحدهم فيها بئراً أو بني حائطاً بغير إذن صاحبه فعطب به انسان فعليه ثلثا الدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه نصف الدية في المسئلتين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وإن كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جناية كذا في السراج الوهاج * في المنتقى رجل مات وترك ابناً وداراً وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها وفيها حائط مائل إلى الطريق ولا وارث لليت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وإن كان لا يملكها وإن وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الأب دون عاقلة الابن كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى مكانب أشهد عليه في حائط له مائل فإن سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وإن سقط بعد تمكنه من الهدم يضمن وهذا استحسان ويظهر لولي القتل الأقل من قيمته ومن الدية وإن سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك إذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقصه وتلف ضمن وإن عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو أشرع كنيفاً ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الأقل من قيمته ومن الارش وإن عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بنقص الكنيف يضمن المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في السكافي * لو أن رجلاً أمه مولاة عتاقه لرجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم يتقضه حتى عتق الأب ثم سقط الحائط وقتل انساناً فديته على عاقلة الأب ولو سقط قبل عتق الأب فالدية على عاقلة الام ومثله لو أشرع كنيفاً ثم عتق أبوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لأن اشرع الكنيف نفسه جناية وعند ذلك عاقلة مولى الام كذا في المحيط * إذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير علمه انساناً فقتله فهو ضامن في الحائط المائل إذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن سقط الحائط فقتل انساناً كان هو ضامناً ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فإن كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وإن كان واقفاً في الطريق قائماً أو قاعداً أو نائماً فهو ضامن لدية الساقط عليه وإن كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط أو نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما أصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو تردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر أو حوضها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامناً لدية

صلحاً وما لا يتمكن المدعي من أخذه كالعرض يكون صلحاً بالتعاطي * ادعى عليه ألفاً فأنكر فصالح على وان ثم برهن المدعي عليه على الايفاء أو البراء لا يقبل وإن ادعى عليه ألفاً فادعى القضاء أو البراء وصالح ثم برهن على أحدهما يقبل

ويرتد الصلح لان الصلح فداء المين واليمين في الاولى كانت على المدعى عليه فقداه بالمال وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون للقداه عنها فاذا برهن على القضاء أو البراءة يرتدله * بينهما أخذوا عطاء وتبرع وقرض (٣٩) وشركة تصادق على ذلك ولم يعرفا

المقدار فصالحا على مائة الى أجل جاز لان لفظ الصلح دليل على أن الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي أيضا يكن له على آخر درهم لا يعرفان مقدار صالحه على مائة وقد ذكرناه بوجه القياس والاستحسان * ادعى أجرة في يد رجل فصالحه على ما فيها من السمك ان كانت محظورة يمكن أخذها بلا حيلة يجوز والا * ادعى دارا فصالحا على أن يسكن المدعى عليه في سنة ثم يدفعها الى المدعى جاز ويجعل في زعم المدعى كأنه أعارها منه سنة ثم أخذ وكذلك لو تصالحا على أن يسكنها المدعى سنة ثم يردّها الى المدعى عليه جاز ويجعل على أن المدعى أبطل ملكه عن رقبته وبقى ملكه في قدر ما شرط لنفسه من الانتفاع كن باع دارا أجرة والمشتري يعلم بالاجارة فانه ملك رقبته منه وبقى المنافع على حق البائع حتى يملك المستأجر منه الانتفاع وكان الاجر للبائع

الثالث في الجائر

والفاسد

صالح عن دعواه حقاني داره على عبد عن الى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد أقر بالحق له والقول في بيان

وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط * وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأثقلت لم يضمن لانه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العبادية * اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوق ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا وأما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان أصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا من مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسير غير قاحش فاما اذا مال ميلا قاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحائلي ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب انسانا يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة * حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر بالجرة أو به قضها أجدان كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الجرة لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي * وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم يهدمه حتى ألقته الزميج فهو ضامن كذا في المحيط * واذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندري أن الدار له أو غيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له فان أقر ذوا الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان أقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضينا * وجعل تقدم اليه في حائط مائل له فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجار الخيار ان شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط * ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاضينا * حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فالتلف بوقوع الاول أو الثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو مدر كذا في الكافي * ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخرجه رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعدما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط * واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المسائل الى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط * حائط طويل وهي بعضه ولم يبق الباقي فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان ضامنا للكل كذا في الظهيرية * حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بأمره فهو جائز للضمنين أن يهدم بغير اذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط * واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فاصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباه أو عبده أو مكاتبه أو شاعده على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادته هذا الذي يجز الى نفسه أو الى أحد من لا تجوز شهادته له نعم كذا في المبسوط * رجل تقدم اليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف

الحق لانه الحمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا * صالح من دعوى عبد على خدمته شهر اجاز وعلى غلته شهر لم يجز وكذا في الدار والنخل على غلة الدار وثمره النخل لا يجوز * ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دنائير حالة أو مؤجلة جاز كان العبد قائما أو هالكا وعلى طعام

ان مقبوضا قبل التفريق جازعينا اودينا وان مؤجلا ان العبد قائما يجوز عينا كان اودينا غاية انه عين بدين وان هالكالا لانه دين بدين وفي الثياب المؤجلة ان قائما يجوز (٤٠) وان هالكالا * وان كان المدعي به كيليا او وزيا فصالحا على دراهم اودنا نير وقر قامن غير قبض

ان كان ادعى برامعينا وقال غصبني هذه الخنطة بعينها صح لان ادعى ديناه على آخر ألف فقال له أبرأتك عن نصفها أو حطمت عنك نصفها على أن تعطيني الباقي ولم يوثق له فأعطاه الباقي اليوم أو لا برئ عن النصف وجعل المسئلة في الجامع الصغير على ثلاثة أنواع * أدلى خمسة غدا على أنك برئ من الباقي على أنك إن لم تعطني خمسة غدا فالألف عليك على حاله فالامر كما قال أو قال أدلى خمسة غدا على أنك برئ من الفضل فان أعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه برئ عند الثاني رحمه الله خيلا فاهما ولو قال أبرأتك عن النصف على أن تعطيني النصف غدا حصل الابرار مطلقا دام النصف غدا أم لا * ولو قال ان أدبت الى النصف فانت برئ من الباقي فهذا باطل لبطلان تعليق الابرار بالشرط

الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية

صلح المودع مع المودع لا يخلو من وجوه الاوّل أن تكون الوديعة قائمة بعينها وهي مثلا مائة درهم فصالحه على مائة ان كان المسودع منكرا لها يجوز قضاء لادبانه لو جود

وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فانك انسا أو عثر بنقصه رجل كان هادرا كذا في المحيط * لقيط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر اذا أسلم ولم يوال أحد فهو كاللقيط كذا في فتاوى قاضيخان * حائط أعلاه لرجل وأسفله لا تحرفا لفتقدتم الى أحدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط أعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العاودون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط * حائط رجل فسقط قبل الاشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال في المستقى رجل أخرج من حائط (١) افريرا ان كان كبيرا ضمن ما أصاب ذلك وان كان صغيرا يسير لم يضمن كذا في المحيط * ولو تقدم الى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشعره الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامنا لما أصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي أشعره كذا في المبسوط * رجل له سفلى ولا تحرفا وهو ضامنا خوفان تقدم الى صاحبه ما فلم يهدم ما حتى سقط السفلى فرمى بالعلو على انسان فقتله قديمة المقتول على عاقلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنقص السفلى عليه أيضا ومن عثر بنقص العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط * سفلى لرجل وعلو لا تحرفا هي السكك فاشهد عليها ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الصغير رجل أخرج الى الطريق كنيفا أو ميزابا أو بنى دكانا أو جرحنا فلكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير إذن الامام أضر ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة أمة ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة * فان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها فانها تجعل حديثه حتى كان للامام حق الرفع كذا في المحيط * هذا اذا بنى على طريق العامة بناء لنفسه وان بنى شيئا للعامة كالسجد وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وان أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له المرو تحت هذه الاشياء حق النزاع ومن ليس له حق المرو تحت هذه الاشياء من أهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط * اذا أراد رجل احداث ظله في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن اسكل واحدا من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان أراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من أهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يثم قبل أن يخصمه أحد وبعد الخصمة لا يباح الاحداث والانتفاع ويأثم بترك الظلة كذا في الفصول العمادية * وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذ أن يشرع كنيفا ولا ميزابا الا بذن جميع أهل الدرب أضر ذلك بهم أو لم يضر هكذا في الخلاصة * قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجرا أو بنى فيه أو أخرج من حائطه جذعا أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو ظله أو وضع في الطريق جذعا فهو ضامن اذا أصاب شيئا وأتلفه الا أن المتلف اذا كان آدميا فانه

(١) قوله افريرا في القاموس افريرا الحائط بالكسر كنهه معرب اه وقوله بالكسر أي كسر الهمزة وقوله كنهه بضم الكاف جمع كنيف تأمل اه

الفضل في الواقع * وان كان مقرا أو منكرا وبرهن المودع على ذلك لم يجز * وان لم يبرهن على الوديعة جاز لانه قطع خصومة * وان على عرض يجوز مطلقا * وان صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنائير ان على انكارها صاحب الصلح اذا تفرقا بعد قبض يجب

الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في المجلس أو غائبة * وإن على إقرارها أن الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز إذا جدد المودع قبضها وقبض المالك الدنانير * وإن لم يجد قبضها فالصلح باطل * وإن الوديعة غائبة عن مجلس (٤١) الصلح فالصلح باطل * الثانية

أن يقول المودع هلكت أو رددتها إليك وأنكرها وصالح بعد ذلك فهذا على وجوه * الأول ادعى الوديعة وأنكر المودع ثم صالح على مال جاز إجماعا * الثاني المالك ادعى الإيداع والاتلاف والمودع أقربها ولم يدع الرد والهلاك فصالح جاز بلا خلاف * الثالث ادعى الإيداع والاتلاف وادعى المودع الرد والهلاك وصالح لا يصح عند الإمام والثاني لأن البراءة حصلت بقوله والحيكم الثابت بخبره لا يطل بدعوى المالك الاتلاف ولهذا لم يصح الصلح قبل الدعوى فكذا بعده وعند محمد والثاني ثانيا يجوز * وأجمعوا أن المودع لو حلف على مدعاه لا يصح الصلح بعده * وقال الإمام السغدي رحمه الله تعالى إذا قال المالك أتلفتها ثم ادعى المودع الرد أو الهلاك يجوز الصلح إجماعا * والخلاف فيما إذا بدعوى المدعى الرد والهلاك ثم ادعى المالك الاتلاف * وعامة المشايخ لم يفرقوا بين المستثنين وجعلوا كلاهما على الخلاف * والرابع إذا قال المودع رددت أو هلكت ولم يقل المالك شيئا وسكت ذكر الكرخي أنه لا يصح الصلح عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله

يجب الضمان على عاقلة وإن جرح آدميا ولم يتلفه أن بلغ أرشه أرش الموصحة فإنه يجب على العاقلة وإن كان دون ذلك فإنه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث إذا كان المقتول مورثه وإن أصاب مالا وأتلفه فإنه يجب في ماله ذكر المسئلة في الأصل مطلقة وأنهم على التفصيل أن فعل ذلك بغير إذن الإمام يضمن وإن فعل بإذن الإمام لا يضمن قال مشايخنا وإنما يجوز للإمام أن يأذن بذلك إذا كان لا يضر بالعامه بأن كان في الطريق سعة فاما إذا كان يضر بالعامه بأن كان في الطريق ضيق لا يباح له ذلك ثم ماذا كرم الجواب في الكتاب إذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الأعظم أو في الطريق في سكة نافذة فاما إذا فعل شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به إنسان ينظر أن فعل ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصه نفسه و يضمن حصه شركائه وإن فعل شيئا هو من جملة السكنى فالقياس كذلك أيضا وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في الذخيرة * وفي المنتقى عبد تاجر عليه دين أولادين عليه أشرع كنيقمان داره فعطب به إنسان فهو في رقبة العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن فعل ذلك بإذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وإن فعل ذلك بغير إذنه فالضمان في رقبة العبد وإن حفر العبد فيم يابتر أو بني فيها بناء بإذن المولى أو بغير إذن المولى فعطب به إنسان فلا شيء عليه وإن فعل المولى ذلك بغير إذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضامن في القياس لكنني أدع القياس ولا ضمنه وكذلك الراهن إذا بني في دار الرهن أو جفر فيها بئرا أو ربط فيها دابة بغير إذن المرتهن لم يضمن شيئا كذا في المحيط * وإذا استأجر رب الدار العملة لخراج الجناح أو الظلة فوقع فقتل إنسانا قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار فيلزمهم الدية والكفارة وحرمان الارث وإن سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالأول كذا في الكافي والمبسوط * وهكذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * ولو سقط من أيديهم أجر أو حجارة أو خشب فاصاب إنسانا فقتله فإنه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج * ومن أشرع ميزابا في الطريق وسقط فاصاب إنسانا فإن علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وإن أصابه الطرف الخارج ضمن وإن أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهذا النصف وإن لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهذا النصف استحسانا هكذا في المحيط * وإن أشرع جناحا في الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبرئ إلى المشتري منه أو تركها المشتري حتى عطب بها إنسان فالضمان على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي * ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل به رجل فهو ضامن له فإن وطئ المارة على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد أن لا يتعد الرقعة قال وهذا إذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فإن كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط * ولو أن رجلا كدس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به إنسان إلا أن يكون جمع الكداسة في موضع في الطريق فتعقل به إنسان فلو كان كذلك كان الذي كدس ضامنا كذا في الذخيرة * ولورش المارة في الطريق أو تضافيه ضمن ولم يفصل قالوا وإنما يضمن الراش إذا مر المارة على موضع الرش ولم يعلم به إن كان ليلا أو أعمى فعثر به ومات وأما إذا علم المارة بالرش والصب فلا يضمن وكذلك لو تعمدا المارة على الحجر والخشب فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا إذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه فاما إذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فعثر عليه وعثر به ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي * وإن مررت دابة فعطبت بضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيان * وإذا رش فنام حافوت بإذن صاحب الحافوت فعثر إنسان فالقياس أن يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان

(٦ - فتاوى سادس) تعالى * ولو أنكروا المالك أن يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح وصح الصلح وقال المودع قلتها ولم يصح الصلح عند الإمام والثاني فالقول للمالك وإن برهن على مقاله يقبل ويطل الصلح * أتلف توب إنسان وصالحه على

أكثر من قيمته لا يجوز عندهما كالمصالح بعد القضاء بالقيمة على أكثر منها أو صالح على أكثر من القيمة على أكثر من نصف قيمة والدانير أو صالح الشفيع مع (٤٢) المشتري على أكثر من الثمن أو صالح الساكت مع المعتق على أكثر من نصف قيمة

يجب الضمان على الآخر صاحب الحانوت كذا في المحيط * لورش الماء في الطريق وجاء رجل بخمارين أحدهما بيده وتبعه الآخر فزلق التابع فأنكسرت رجله إن كان صاحب الخمار سائقا لهما لا ضمان على أحد وإن كان غير سائق ضمن الرأس كذا في محيط السرخسي * مثل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجدف زلق إنسان بذلك الجذوف الذي صب الماء ضمن له وكذلك لو ذاب الجذوف بعد ذلك فزلق به إنسان أو ألقاه في الطريق وهو جدد ذاب وزلق به إنسان كذا في المحيط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وإن عطب بذلك إنسان لا يضمن وإن بنى فيه بناء أو حف فيه بئر أو عطب به إنسان كان ضامنا لكل من صاحب الدار الانتفاع بقناة داره من القاء الطين والخطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيان * إذا كان الهلاك بالثلج المرمي بان زلق به إنسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كما في آخر جنائيات العيون إن كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الراعي وإن كانت نافذة يضمن الذي رمى بالثلج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا إن فعلوا ذلك باذن الإمام أو كانت السكة بحال يلقحهم حرج عظيم ينقل الثلج حتى عرف الاذن بالقاء الثلج وزك دلالته فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والأفالجواب كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة ذات ثلج ربما يكثر الطين في الطريق فالتقى كل واحد بقناة داره أو قرب داره فجرا فتعقل به إنسان قال أحب إلى أن يكون باذن الإمام وإن فعل ذلك بغير اذن الإمام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة * وإن تعقل بجحر فوق وقع على حجر آخر ومات فالضمان على واضع الحجر الأول وإن لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط * وإن عثر بما أحدثه في الطريق رجل فوق وقع على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو نجي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي نجا ويخرج الأول من الضمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو وضع إنسان سيفا في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دية ويضمن العاقر قيمة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فأنكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دية ولم يضمن بالكلية شيئا كذا في خزائن المفتين * ومن أوقف سباعا في الطريق ضمن ما ألتف إذا كان مربوطا فأصاب قبل حل الرباط وإذا أصاب بعدما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره يضمن وكذا لو أشلى كلبا عقورا على رجل كذا في محيط السرخسي * لو وضع في الطريق جرا فاحترق به شيء كان ضامنا وإن حركته الريح فذهب به إلى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * من أصحبا بنا من قال إذا حركت عينها عن موضعها فاما إذا ذهبت بشررها فأحرقت شيئا فإن الضمان يجب عليه في ذلك أيضا وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول إذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن وإن ذهبت الريح بعينها وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير تحصيل كذا في الذخيرة * الحداد إذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حاقوته فوضعها على القلاب وضربها بمطرقة فخرج شررها إلى طريق العامة فأحرق رجل أو فقات عينه فديته على عاقبته ولو أحرق ثوب إنسان فقيمتها في ماله ولو لم يضر بها بالمطرقة ولكن الريح أخرجت شررها فأصاب ما أصاب فهو هدر كذا في الخلاصة * ولو كان الحداد أوقد النار على طرف حاقوته إلى جانب طريق على ما يحيط به العلم بأن تلك النار تشتعل إلى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامنا كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا مر في ملكه

العبد المعتق من النكدين لا يجوز الاقصد ما يتغاب الناس فيه * ولو صالح في مسئلة الثوب على عرض قيمته أكثر من قيمة المتلف جاز * كالمصالح على خلاف مقادير الدية وعنده يجوز لانه بدل المتلف لا بدل قيمة الثوب فلم يتحقق الربا * امرأة أودعت متاعا غيرها كان عندها ثم أخذتها منه ثم أودعتها عند آخر ثم قبضتها منه ثم قالت ضاع منها كذا وكذا ولا أدري عنده من ضاعت وثقالا لردنا متاعك ولم تنقصر ولم ندر ما في وعاءك فصالحهما من ذلك على مال معلوم فالمرأة تضمن لصاحب المتاع قيمة الضائع اتقصيرها في التسليم والصلح فيما بينهما جائز * ثم صلحها بعد ما ذهبت للمالك قيمة المتاع جائز على أي بدل كان وإن قبل ضمانها له إن على مثل قيمة المتلف أو غير قليل يتغابن فيه الناس يجوز ويرثا عن ضمان المتاع حق لو برهن المالك بعده على المودعين لا سبيل له عليهما * ولو صالحهما على أقل مما يتغابن فيه الناس لا يجوز الصلح والمالك بالخيار إن شاء ضمن المرأة أو المودعين إن قامت له بينة على المتاع فإن ضمنهما رجعا على المرأة بما دفعها إليها وإن ضمن المرأة نفذ الصلح عليهما والعارية كالوديعة وكل مال أهل أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل * القصار خرق الثوب من دقه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار

أو
أهل أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل * القصار خرق الثوب من دقه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار

أو على أن يكون لب الثوب والدرهم حالة أو مؤجلة جاز وكذا الوصلحة على دنابر * ولو هلك الثوب عند القصار فصلحه على درهم لا يجوز عنده * وكذا في كل موضع كان أمانة وعندهما جاز وعرف أن قول الآمام كقول (٤٣) الثاني في الوديعة * ولو زعم القصار

دفع الثوب وطلب الاجر وكذبه به فيه فصالحا من الاجر على نصفه جاز * وكذا اذا زعم ربه قبض الثوب وايفاء الاجر وأنه كره الاجر فصلحا جاز والصباغ والتساج كذلك * زعم الاجير المشرك هلاك الغنم أو سرقته أو صولح على شيء لا يجوز عنده لان المشرك عنده بمنزلة المودع اذا ادعى التلف لا يصنع وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز خاصا وعماما كالمودع وعند الثاني رحمه الله تعالى ان مشركا يجوز وان خاصا لا يصح الصلح

الخامس في العيوب

اشترى عبدا وتقابضاه اطلع المشتري على عيب فأنكر البائع كونه عنده أو كان حدث عند المشتري عيب آخر ومات أو أعتقه المشتري فصلحه على درهم حالة أو مؤجلة جاز لا يشترط القبض في المجلس ولو على دنابر يشترط قبضه في المجلس * وكذا الوصلحة على كيلي أو وزني بعينه صح وان بغيره لا وان طعن بعيب قبل قبض البائع الثمن فخط عنه بعض الثمن أو زاده فيها أو باجازه المشتري اذا طعن بعيب في عين الدابة فصلحه على أن يحط

أو غير ملكه وهو يحمل نارا فوقع شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوادر أنه يكون ضامنا ولو طارت الريح بشر ناره وألقته على ثوب انسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * قال بعض العلماء ان من بالنار في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك انسان أو ألقته الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * ولو أن رجلا قد سدد على الطريق للبيع ونحوه فتعقل به انسان فان كان يعود بآذن السلطان لا يضمن والا فهو ضامن كذا في السراج الوهاج * رجل مر على نائم فغثر عليه برجله فلدق ساقه ثم سقط عليه فاعورت عينه ثم مات الواقع فعلى الواقع أن يرش رجل النائم لانه تلقى بصنعه وعلى النائم دية الواقع ولو مات ناجية فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين * وفي البقالى اذا غثر ماش بنائم في الطريق فانكسر اصبعه واصبغ النائم فمات فعلى عاقلة كل واحد منهما مائة مائة مائة الاخر وان عطب أحدهما فعلى عاقلة السالم دية وان غثر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس النائم فان شجا وانكسر اصبعه ما ضمن النائم اصبع الواقع وشجته والواقع اصبع النائم دون شجته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية * ولو أن رجلا مر في الطريق فسقط ميتا من غير جنابة أحد فغضب به انسان لم يضمن لا الميت ولا عاقلته كذا في الذخيرة * رجل عشى في الطريق فادركه مرض فوقع مغى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على انسان فقتله أو وقع على الارض حيا ثم مات فغثر به انسان فالضمان واجب على عاقلته فان كان وقع على انسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فغثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * عبد نام أو وقع في طريق ودام عليه حتى عتق فغثر به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلته عاقلة المولى وان انكسرت رجله وتعدى البراح ثم أعتقه سيده ثم غثر به أحد يجب على سيده قيمته وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم خر ره سيده ثم غثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي * ولو قط رجل عبدا لرجل ورماه في الطريق ثم أعتقه مولا ثم غثر به انسان فدية العاثر على من قط ورماه في الطريق ولو كان العبد مع القمط بقدر على الذهاب ثم أعتقه مولا فلم يذهب حتى غثر به انسان كان ارش الجنانية على مولا ولو كان أجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قاط ثم أعتقه مولا فلم يبرح عن مكان حتى غثر به انسان وجب ارش الجنانية على مولا كذا في المحيط * رجل مر في الطريق وهو يحمل جلا فوقع الجمل على انسان فالتقه كان ضامنا ولو غثر انسان بالجمل الواقع في الطريق ضمن أيضا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل عشى في الطريق وعليه شيء هو لا يلبسه مما يلبسه الناس فعطب به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فغثر به انسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وان كان ليس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الحامل له ويضمن ما عطب به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هورا كب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على انسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وغثر به انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط * رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك فنفرت احدهما وأصاب الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالآخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضا فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى

عنه ثم ذهب الساقض بعد ذلك رد البطل والصلح وكذا الصلح في دعوى جمل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الجمل يرد البطل وكذا اذا ادعى على انسان مالا أو صلحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البطل وكذا اذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوبة انسان وصالح على مال ثم

طلقة هاز وجهها بائنا عليه رد الدراهم وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برد المأخوذ ولو كان المشتري باعه وان تقدم عنه واطلع على عيب وصالح مع البائع لم (٤٤) يجوز لانه لاحق للمشتري على البائع لافي الرد ولا في الرجوع فكان صلبا باطلا * ولو قتله المشتري

فانكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تتدسر بح قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما صاحب الجرة التي تدسرت فلا يضمن شيئا ولو تدسرت جرتا لضمن على واحد منهما ولو مالت احدهما فضررت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أو القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بهجرت كذا في المحيط * ولو أن رجلا اغترف من الخوض الكبير بجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدسرت الجرة الأخيرة وصدمت الأولى فانكسرتا يضمن صاحب الجرة الأخيرة قيمة الجرة الأولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا في خزائن المفتين * وقال بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة * وضع شيئا على الطريق فنقرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء وكذا الحائط المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنقرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا أصاب الحائط شيئا فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئا فأتلفه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم بئرا لماء المطر وعلقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه جبابيب فيه الماء أو طرحو فيه حصيرا أو ركبو فيه بابا أو طرحو فيه بوارى أو ظلموه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل المحلة فعطب به انسان فان فعلوا ذلك باذنهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير اذن أهل المحلة ان أحد ثوابنا أو حضروا بئرا فعطب فيه انسان فاتهم بصمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا جبابيب بشرى أو منه أو بسطوا حصيرا أو بوارى أو علقوا قناديل بغير اذن أهل المحلة فتعطل انسان بالحصر وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بانهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أكثر مشايخنا أخذوا بقولهما في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي * وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين * واذا قعد للعبادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعدا ذكر الله تعالى أو تسبيحه أو قراءة القرآن فعثر به انسان فأتلف يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية له في الكتاب والمشايخ المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط * وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجماع وذكر في الاسلام والصدور الشهيد أنه ان جلس للحديث يضمن بالاجماع كذا في التبيين * لا خلاف في أنه اذا مشى في المسجد فاطأ انسانا أو نام فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يجعل قنطرة على نهر بغير اذن الامام فمر عليها رجل متمدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة ههنا (واعلم) أن هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا فلا ضمان وان لم يكن مملوكا فلا ضمان كان نهر اخاصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تيمدا المرور عليها وان لم يتمد المرور عليها فهو ضامن وعلى قياس مسئلة الرش ينبغي أنه اذا لم يجد طريقا آخر ليرفيه أو موضعا بغير النهر يضمن وان تمهد المشى عليه وان كان نهر اعاما لمساءة المسلمين وقد فعل ذلك بغير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب

أو اعتقه وهو يعلم بعيبه أو عرضه على البيع وهو لم يعلم به ثم اطلع على عيب وصالحه لم يجوز لان بعد هذه الامور لا دعوى له على البائع فكانت الدعوى باطلة والصلح كذلك * اشترى أمة بخصمين وتقابضاهم اطلع على عيب وتصلحا على أن يرد البائع أربعين دينارا من الثمن ويقبلها ان أقر البائع بكون العيب في يده رد الباقي من الثمن أيضا الى المشتري وكذا ان كان عيبا لا يحدث مثله في يد المشتري وان أنكر البائع أو سكت ويحدث مثله في يد المشتري جاز للبائع مائة من الثمن عندهما وقال الثاني رحمه الله تعالى يسلم للبائع في الوجهين بناء على أن الاقالة يسع جديد عنده وهذا كالاقالة * اصالحا على أن يحط عن المشتري بعض الثمن ويلزم المعيب المشتري جاز وقال في الخبر يد الصلح والخط انما يضح اذا كان المشتري يقدر على رد المبيع وأخذ النقصان وان لم يقدر فالصلح والخط باطل وقد ذكرنا نظائره * اصطالحا على أن يحط البائع عشرة والمشتري عشرة ويأخذ المبيع المعيب أجنبي لزم حط المشتري وجاز البيع ولا يلزم حط البائع والمشتري

بان خيار ان شاء أخذ وان شاترك * اشترى عبدا ثم صالحه من كل عيب جاز ووجد العيب أولا وهو يرى من كل عيب ولو يرى من صنف عيب له أن يخاصم في غير ذلك الصنف لافيه * أمره بشراء جارية واطلع الاخر فيها على عيب

وصالح مع البائع القياس أن لا يجوز لانه لا معامله بين البائع والآخر وفي الاستحسان يجوز لانه يملك اسقاطه بلا بدل فالبدل أولى * اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فصالحه البائع على أن قبل النصف بثلاث الثمن جاز لبطلان (٤٥) حق المشتري في الخصومة يبيع النصف وكان هذا الصلح

كبيع مبتدئ
السادس في صلح الاب
والوصى ومساكن التركة
والتخارج

* ادعى رجل دار الصغير
وصالح أبوه على مال نفسه جاز
قليل كان أو كثيرا وعلى مال
الصغير إذا كانت بنسبة
المدعي عادلة لانه بها يتمكن
من الأخذ فيكون الصلح
كالشراء وان كانت البنسبة
مستورة فليس يجوز الصلح
وخاصة على أصل المذهب
المنقول عن الامام وقيل
لا يجوز الصلح وان لم يكن
للمدعي بنسبة أو كانت غير
عادلة لا يجوز وان كانت
يجوز على قيمة المدعى أو
أزيد بما يتغابن الناس فيه
* وان بحق لصغير على رجل
ان كان منكرا ولم يكن له
بنسبة يجوز وان الخصم مقرا
وله بنسبة لم يجز الاعلى قدر
ما يتغابن فيه الناس ان كان
واجبا بغير عقد الوصى وان
بعقده على قوله ما يجوز
الصلح مطلقا وبضمن الوصى
ذلك للصغير وعند الثاني
جوازه على التفصيل
السابق والاب والجد في
الفصلين كالوصى * مات
عبد ابن وامرأة وأموال
فصالح الزوج على
دراهم جاز حاله أو مؤجله *
وان كان في التركة دين وعين

بجسر أو قنطرة على غير خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حفر
بئر في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه متعمدا لا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حفر
الرجل بئر في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجمعوا على أنه يجب الدية على
عاقلته ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء داران كان الفناء لغيره يكون
ضامنا وان كان الفناء مملوكة أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان لجماعة المسلمين
أو مشتركين كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط * حفر بئر في الطريق فجاء انسان وتردى
فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية *
رجل حفر بئر في المقبرة في موضع ليس بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن
الحافر وكذلك لو وقع انسان في المقبرة أو نصب خيمة فعثر بها رجل لا يضمن القاعد والناس ولو كان ذلك
في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حفر رجل بئر في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها
رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه تأخذ كذا في محيط السرخسي * ولو جاء
آخر وسع رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهم ما نصنفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب
اطلاقا * وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندي أني أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع
الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا في الحفرين جميعا فالضمان عليهم ما نصنفان فأما اذا
وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول
فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لم يلاقى الاول
وانما يلاقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقيا
للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهم ما نصنفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسى أنه
كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان
الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهم ما نصنفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه
القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان
على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهم ما نصنفان كذا في المحيط * وان حفر بئر في الطريق ثم
كسبها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء آخر ورفعهما ثم وقع فيها انسان ومات
ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بما ليس من أجزاء الارض ضمن الاول وكذا لو حفر بئر
في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو تعقل رجل يحجر فوق في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في
محيط السرخسي * ولو وضع رجل في البئر حجرا أو جديدا فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان
الضمان على الحافر كذا في المبسوط * رجل حفر بئر على قارعة الطريق فجاء انسان وزلق بماء صبه رجل
آخر على الطريق فوقع في البئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وان كان الماء ماء السماء ضمن صاحب
البئر كذا في الذخيرة * واذا دفع رجل رجل في بئر في ملكه أو في الطريق فالضمان على الدافع كذا في
المبسوط * واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر ان الواقع ألقى نفسه فيها عمد فلا ضمان
على وقال ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وانما وقع في البئر من غير قصده وادارته وعليك الضمان كان أبو
يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجع وقال
القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط * واذا حفر بئر في قارعة الطريق فوقع
فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فعلق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو

فصالح من الكل ما خلا الدين على الناس جاز * ولو كتب اني عملت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط على الابن جاز وبرئ الغرماء
من حصتها وان جعل ذلك شرطا في الصلح بطل في قدر الدين فيبطل في الكل عند الامام رحمه الله تعالى لما علم أن العدم متى فسد بعضه فسد

كله * ودرتس الاسلام الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل أي يبطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة في الموضع الذي صح (٤٦) الخارج * لو أراد الورثة أن يدعوا شيئا من التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد

الخارج صار الكل لنا * ولو ظهر في التركة عين بعد الخارج لا روية في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول لا وان أحب الورثة جواز الصلح في مسئلة الدين فالجسلة استثناء الدين أو تبرع انسان بقضاء الدين ويكون منطوقا ويسقط الدين عن الغريم بقدره ثم تصالحوا عما بقي من التركة والاوجه أن يقرضوا المصالح بقدر الدين ثم يحيلهم بذلك على الغرماء فيحل حتى يكون لهم ولاية أخذ نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في الخارج أن لو تعرض السلطان وطمع شيئا من التركة ليس عليه شيء من ذلك لا يصح وقيل يصح وبعد صحة الخارج يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي قبل الخارج * أقر الوصي أن التركة ألف درهم ولت انسان فصالح مع أحدهما على أربعة مائة ان مستهلكة يصح الصلح والا فلا وقول القدوري ان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك الخ محمول الى اشتراط الزائد على نصيبه من النقدين ليكون النقد بالنقد والزائد على النقدي مقابلة خلاف النقدين على ما اذا علم أما اذا لم يعلم ان الحصة أقل من البدل قيل يفسد

مشى في أسفلها فطرب بصخرة فيها فان كانت الصخرة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر أكلها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في الذخيرة * ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقتر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط * رجل حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض أنا أمرته بذلك وأنكر أولياء الواقع فالقياس أن لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية * ومن حفر أو وقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي * رجل احتفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فمأ أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للغلة في دار انسان بغير اذنه فوقع فيها حمار فمات فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي * وإذا حفر بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فشفاه رجلان فرض من ذلك ثم مات فالدية عليهم أثلاثا كذا في المبسوط * ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بآخر فان ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وان ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقصد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأخبروا عن حالهم ثم ماتوا فمات الأول لا يتخلو عن سبعة أوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر ونصف دمه ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه ووقع الثالث فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثلث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان مات بوقوعه فديته على الأول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت الثالث فليس له الاوجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما اذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي * اذا استأجر الرجل أجيرا ليحفر له بئرا فحفره لا يجبر ولا يجبر عليه في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير أعلمه المستأجر بذلك أو لم يعلمه وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور وأعلم المستأجر الاجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان على الآخر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيرا ليذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة لغيره الا أنه فان الضمان على الاجير أعلمه المستأجر أن الشاة لغيره أو لم يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم بفساد الامر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك أو أعلمه المستأجر بذلك فالضمان على الاجير وان لم يعلم الاجير أن الفناء لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان كان الفناء للمستأجر ان قال للاجير ليحفر لي فحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في القديم وانما هدية ناء داري ففي الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في المحيط * اذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئرا ووقع عليهم من حفرهم فقتلت واحدا

على كل حال علم أن في التركة تقدم من جنس بدل الصلح أولا لانه مشكوك في جوازه فلا يجوز بالشك كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو في وجود النقدين يجوز لان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة منهم

وشبهة الشبهة في البيع نازل عنها في شبهة البيع وهو الصلح فيحتمل أن يكون النقص موجودا على تقدير وجوده يحتمل أن لا يتساوى وهذه شبهة الشبهة في البيع فينحط عن الثانية إلى المرتبة الثالثة * صالحة من غيرها وليس في التركة دين (٤٧) وهي دراهم وعروض لا بد أن يكون

ما أخذت من الدراهم أكثر

من نصيبها من الدراهم حتى

يكون المثل بالمثل والباقي

بالعروض كما قلنا لكن

ما يخص الدراهم يلزم قبض

البديلين في المجلس لكونه

صفا إذا كانت الورثة

مقرين غير مانعين حصتها

أما إذا كانوا جاحدين أو

مقرين مانعين لا يشترط

القبض في المجلس لأنهم إذا

جحدوا ومنعوا فقد صاروا

غاصبين وقبض الغصب

ينوب عن قبض الضمان

وان مقرين غير مانعين

لا بد من تحديد القبض لأن

حصتها أمانة في أيديهم

وقبض الأمانة لا ينوب عن

قبض الضمان وان أخذت

مثل حصتها أو أقل لا يجوز

لأن تصحيحه إما بطريق

المعاوضة وأنه لا يجوز

لما مر أو بطريق الإبراء

والإبراء عن الأعيان باطل

لما مر وانما يبطل هذا

الصلح حال التصديق أما

حال التكاذب فيجوز لأنه

قطع المنازعة وفداء المين

فلاربا * وان صولحت على

دراهم ودنانير يجوز على كل

حال لأنه صرف فيصرف

الجنس إلى خلافه الجواز لأن

ما يخص العروض لا يشترط

قبضه وما يخص النقدين

يشترط قبض بدليه فيه *

ثم في كل موضع جاز صلحا

منهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقي ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له وان كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في المبسوط * ولو أمر عبده أن يحفر بئرا في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عاقله المولى وان كان في غير فناءه فالضمان في رقة العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد * لو احفر الرجل نهرا في ملكه فغضب به إنسان أو دابة لم يضمن وان حفر نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حفر الرجل نهرا في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرق أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط * ولو سقى أرضه فخرج الماء منها إلى غيرها أو فسد ماء أو زرع أو كرم لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشا في أرضه أو حصائده أو أجهته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قيل هذا اذا كانت الريح ساكنة حين أوقد النار فاما اذا كان اليوم ريحا يبعث الريح تذهب بالنار إلى أرض جاره كان ضامنا استحسننا أن يصب الماء في ميزاب ويحت الميزاب متاعا لإنسان ففسده كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهرا أو بئرا في داره فغرت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك اذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضيخان * قالوا هذا اذا انشق من الماء بحيث يحتمل ملكه في العرف والعادة فاما اذا كان بحيث لا يحتمل ملكه فانه يضمن كذا في المحيط * وان صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فافسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان استقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وان لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه معودا وأرض جاره هبوطا يعلم أنه اذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزائن المفتين * وان كان في أرضه ثقب أو حجر فأردان علم بذلك ولم يسهه حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزائن المفتين * عمالوك حفر بئرا في الطريق فأت فيها إنسان ففقد المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المملوك أو يقيده كذا في الظهيرية * واذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقتل المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الابينة فتسكون الدية في ماله كذا في المبسوط * وفي المتن عبيد حفر بئرا على قارة الطريق فجاء إنسان ووقع فيها ففقد المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يقيده في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع إليه نصفه كأنهما وقعا معا ففقداه ولى أحد الواقعين كذا في المحيط * واذا حفر العبد بئرا في الطريق بغير إذن مولاه ثم أعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فقتل المولى قيمة العبد للمولى بالخيانة فان وقع فيها آخر اشترى كافي تلك القيمة فان وقع فيها العبد فقتل فوارثه شر يكفهم في تلك القيمة أيضا وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن دمه هدر وأصل هذه المسئلة فيما اذا حفر العبد بئرا في الطريق ثم أعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فقتل فدمه هدر في قول محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لو رثته كذا في المبسوط * ولو أعتقه المولى أو لا ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بخلاف كذا في المحيط * ولو كان أعتقه المولى بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وان كان

لا يحتاج إلى معرفة مقدار حصتها وان كان بعلان الحاجة إلى التسليم لا يقع وفي منسلة لا يحتاج إلى معرفته كن أقرائه غصب من فلان شأ أو أودع عنده شيئا ثم اشتراه من المقر له جاز وان كان لا يعلم قدره * وان التركة مجهولة لا يدرى ذكرنا أنه لا يجوز الصلح على المكبل والموزون

لاحتمال الربا والجواب عنه ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لا خفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان
عينا لا يوجب فساده وان دينان (٤٨) مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد وان شرطوا في الصلح انه ان ظهر دين فلا حصه له افسد

الصلح وقد مر * هشام سألت
الثاني رحمه الله تعالى عن
امرأة ادعت ميراثها على
ورثته فصالحوها جا حدين
زوجيتهما على أقل من حصتها
ومهرها جاز ولا يطيب
للورثة ان علموا وان برهنت
بعده على زوجية له بطل
الصلح فان صالحها الابن على
دراهم ودنانير ولا وارث
غيرهما وفيها فضة وذهب في
يد الابن لا يجوز الصلح الا ان
يكون الذهب والفضة
المتروكة حاضرا عند الصلح
أو غصبها في ضمان الابن
قال قلت للثاني رحمه الله
تعالى ما قولك فيمن مات عن
ابنين وديون له وعليه
وأرضين صالح أحدهما
الاخر على مبلغ معلوم على
ان الدراهم التي كانت لابيهم
بينهما على حاله والذي على
أبيهم هو له ضامن وهو كذا
درهما قال الصلح جائز وان
لم يسم ما عليه من الدين
قال الصلح باطل * وعن الثاني
مات عن ابنتين فزعم رجل
أن له على الميت مائة فقال
أحدهما خذ حصتي مني
خمسين ومن أختي خمسسين
حصته ورضي الغريم به
وأخذت خمسسين على أن
يصالحه عليه ولا يأخذ بقية
الدين منه قال الامام رحمه
الله تعالى بطل الصلح * وعن
الثاني رحمه الله تعالى عليه

علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فان وقع آخر فيها مات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة
العبد والاقل بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى
نصف قيمة أخرى لولي القتل الاخر ولا يشترط الاقل في الدية كذا في المبسوط * ولو حفر العبد بئرا في
طريق بغير اذن المولى ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولاه الى ولي القتل ثم وقع في البئر انسان مات فان ولي
القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداء بالدية كذا في الحاوي * ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع
الى المولى بشئ من العبد ولا خصومة في هذه المسألة بين ولي الساقط وبين مولى الاقل وانما يخصم الذي في
يديه العبد كذا في المحيط * ولو وقع في البئر أو لا انسان مات فدفعه مولاه ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه المدفوع
اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يفديه بالدية كذا في
المبسوط * واذا حفر العبد بئرا في المولى فان كان في ديانته فالضمان على عاقله المولى وان كان في غير ديانته
فالضمان في رقبة العبد علم بذلك أم لا كذا في الحاوي * ولو وقع في البئر رجل مات ثم وقع فيها آخر فذهبت
عينه والعبد فقام دفعه المولى اليهما فيكون بينهما أثلاثا على مقدار حصتهما وان اختار الفداء فداء
بخمسة عشر الفاعشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان أعتقه قبل أن يعلم
بهما فعليه قيمته بينهما أثلاثا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه
ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها انسان فلت فعلى البائع قيمته
وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية محمد رحمه الله تعالى
دمه مدر كما بينا في العتق كذا في المبسوط * ولو أن مدبرا حفر بئرا في الطريق ثم أعتقه المولى أو مات
المولى حتى عتق المدبر بموته ثم وقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في
المحيط * مدبر حفر بئرا فوق وقع فيها مولاة أو من يرثه مولاه مدرمه ولو وقع فيها مولاة كاتب المولى غرم
قيمتها ويؤخذ بالاقل من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي * واذا
حفر المدبر أو أم الولد بئرا في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته فان وقع
فيها واحد بعد واحد فماتوا وقد تغيرت قيمته فمابين ذلك الى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف
درهم يوم حفر يقسم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان أو أعتقه أو كاتبه
أو فعل شيئا من ذلك بعدما وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئرا في الطريق ثم قتل انسانا فقتضى عليه بقيمتها ثم وقع في البئر
انسان ومات قال يشترط ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي
الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمة المدبر من مولاه لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقبل
بينته عليه وانما أقبل بينته على مولى المدبر فاذا زكيت الميتة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها
كذا في المحيط * مدبر حفر بئرا في الطريق فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجناية وترك
ألفا وعليه ألفان دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر فمات فالألف الذي تركه ولي الجناية الاولى
يقسم بين الغرماء وبين ولي الجناية الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك بقضاء
ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجناية الثانية ويتبعان الغرماء فيما أخذوا تمام ربع
الألف منهم وان لم يلق ولي الجناية الاخرة صاحبه ولقى أحد الغريمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت
فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقسما نصفين فان التقى صاحب الجناية اقسما ما في أيديهما
نصفين فان التقوا جميعا به بذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحب الجناية الربع وللغريمين ثلاثة
أرباعه كذا في محيط السرخسي * ولو دفع المولى خمسة مائة الى الاول بلا قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض

ألف وبها كفيل صالح رب المال الذي له عليه الألف على أن أعطاء نصفها على أن لا يأخذ بالتصف الباقي وانما يأخذ بها وما
الكفيل من غير أن يرى الاصيل فهو كذلك وليس له أن يأخذ الاصيل الا أن ينوي حقه على الكفيل * وعن الثاني رحمه الله تعالى له عليه

وان الصلح على ألف درهم
أو أقل تفريقا قبل قبضه
بطل الصلح كله في حصّة
الدراهم وحصّة الدنانير أما
في حصّة الدراهم لم يجز الصلح
ابتداءا لمكان الربا وأما
في الدنانير فلا فستراق قبل
قبضه وان قبض صح في
حق الدنانير * والوصيّة
في الصلح كالأب للورثة
صغارا وقعت الدعوى عليهم
أولهم وان الورثة كبارا
حضورا فالصلح باطل وقعت
الدعوى عليهم أولهم في
المنقول والعقار لعدم
الولاية وان عينان الدعوى
عليهم لا يملك مطلقا لانه
لا يلي الشراء لهم والصلح
شراء ما وقع الدعوى لهم
وان وقع الدعوى لهم ان في
العقار لا يجوز صلحه لانه
بائع لهم عقارهم ولا يملكه
وان في المنقول ان لم يكن لهم
بينة عادلة جاز على كل حال
وان كانت جاز بمثل القيمة
وبعائتغاب لانه يملك بيع
منقولهم كذلك وان صغارا
وكبارا ان الدعوى عليهم
والنكار حضور لا يجوز في
حصّة الكبار عندهم لانه لا يلي
ما هو كالشراء لهم وجاز في
الصغار ان لم يكن فيه ضرر
لهم وان الدعوى لهم يجوز
صلحه عليهم وان الكبار

وما بقي ثم وقع فيها آخر خبر روى الثاني بين تضمين المولى النصف وتضمينه الربع والولى الربع وان دفع بقضاء يتبع المولى بالربع والولى بالربع من غير خيار كذا فى الكافى * واذا استأجر الرجل عبداً محجوراً عليه وحرى يحفران له بئر افوقت عليه ما فأتاه على المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر ان كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع به المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالضمنان وقد صار الحر جانياً على نصفه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مآذوناً له فى العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا فى المبسوط * ولو استأجر أجيراً أو عبداً محجوراً عليه ومكاتباً يحفرون له بئر افوقت البئر عليهم وماؤاً فلا ضمان على المستأجر فى الحر ولا فى المكاتب ويضمن قيمة العبد لمولاه فاذا دفع القيمة الى المولى دفعها المولى الى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر فى قيمته بثلاث الدية وورثة المكاتب بثلاث قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة أخرى فيسلم له وللمستأجر أن يرجع على عاقلة الحر بثلاث قيمة العبد وبأخذ أولياء المكاتب من الحر ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركه المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستأجر يضرب ورثة الحر بثلاث دية والمستأجر بثلاث قيمة العبد كذا فى الحاوى * وهكذا فى التتارخانية ناقلاً عن التجريد * واذا استأجر أربعة رهط مدبر أو مكاتباً وعبداً وحرى يحفرون له بئر فى الطريق فوقع عليهم من حفرة فماتوا ولم يؤذن للدبر ولا للعبد فى العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جناية أصحابه عليه فى ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدبر لمولاه ثم لورثة الحر ربع دية الحر فى رقبة كل انسان منهم ولولى المكاتب ربع قيمة المكاتب فى رقبة كل انسان منهم فيضرب فى هاتين القيمتين ورثة الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر ثم للمستأجر على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم ما وله فى رقبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهم ما وقد كان للمكاتب فى رقبة كل واحد منهم ما ربع قيمته من القيمة التى أخلفها كل واحد منهم ما فيكون بعضه قصاصاً من بعض ويتراذان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جناية المكاتب على ربع الحر الا أن يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك فى الجناية تبلغ بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدين ربع قيمته فى قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا ينفى اعتبار به فان كان العبدان مآذوناً لهما فى العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهم ما فى عنق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهم ما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر فى أعناقهم فى عنق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدبر قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب بربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء أخذ من تركه تمام قيمته ان كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيها ولى الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المدبر بربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر بربع دية الحر ومولى المدبر بربع قيمة المدبر ومولى المكاتب بربع قيمة المكاتب كذا فى المبسوط * والله أعلم

الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها

يجب أن يعلم بأن جنسية الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره

(٧ - فتاوى سادس) عنده الصغیر ملک علی الکبیر ایضا وعندهما يجوز علی الصغار لا الکبار وان الکبار غیب لا يجوز صلحہ ان الدعوی علیہم فی حصۃ الکبار بکل حال ویجوز فی الصغار اذالم یکن لہم فیہ ضرر وان الدعوی لہم ان فی المنقول جاز علیہما اذالم یکن فیہ ضرر

وان الدعوى في العتق جاز صلبه عنده عليهم ما اذالم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلبه على الكبار أصلاً ويجوز على الصغار اذالم يكن فيه ضرر * وصلى وصى الام والاخ والم (٥٠) كصلح وصى الميت في ترك الام والم ان الدعوى للصغير خلا العتق لان وصى هؤلاء يملك بيع

ما هو موروثة الصغير من هؤلاء
لما كان موروثة من غيرهم
فكذا الصلح * عن محمد رحمه
الله تعالى ادعى عليه دارا
فانكر فاعطاه اياه أو صالحه
ثم برهن أن المدعى قال قبل
القضاء أو الصلح ليس لي قبل
فلان شيء فالحكم والصلح
ماض وان برهن على اقراره
بذلك بعد الصلح والقضاء
بطل الحكم والصلح وان
حكمكم له ببرهان المدعى
عليه ان المدعى أقر
قبل القضاء انه ليس له على
المدعى عليه شيء بطل المال
عليه * وعن الثاني رحمه الله
تعالى أوصى لا خير بعد
أودار ورثنا بنا وبننا وصالح
الابن والبنات مع الموصى له
بالعبد على مائة وان المائة
من ماله ما غير الميراث
فالعبد بينهما انصافاً وان
المائة من الميراث فالعبد
بينهما أثلاثاً * ادعى داراً أو
عتق من رجل بالارث من
قريبهما فانكر الرجل ثم
صالحه أحدهما على مائة
لم يكن لشريكه أن يشاركه
في هذه المائة * العبد التاجر
أو المكاتب له مائة دين على
انسان فصالح على بعضه
وحط بعضه ان كان للعبد
بينة لا يجوز الصلح ولا يجوز
* ولو ادعى على العبد التاجر
ديناً فصالحه العبد عن
انكار أو اقراره على أداء ثلث

أو في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فإنه لا يضمن صاحبها واقفة
كانت الدابة أو سائرة وطئت بيدها أو برجلها أو نطعت بيدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت وان
كان صاحبها معها ان كان قائداً لها أو سائقاً لها فكذلك لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحب
الدابة راكباً على الدابة والدابة تسيران وطئت بيدها أو برجلها يضمن وعلى عاقبته الدابة وتلزمه الكفارة
ويحرم عن الميراث وان كدمت أو نطعت برجلها أو بيدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان وان كانت في ملك
غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال صاحبها بأن كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها
وان دخلت بادخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان
صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها هكذا في الذخيرة * وان كان باذن مالكه
فهو كالمالك في ملكه كذا في التبيين * وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق
المسلمين أو وقفاً لصاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم
يكن صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها فصاحبها ضامن ما دامت تسير في وجهها ولم تسير يميناً وشمالاً
هكذا في الذخيرة * فان عطفت يميناً وشمالاً فان لم يكن لها طريق الا ذلك فالضمان على المرسل وان كان لها
طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فان ردها راداً ان لم ترتد ومضت
في وجهها فالضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وان ارتدت ولم تقف
ومضت في وجهها وأصاب شيء من الراد كذا في محيط السرخسي * وان سارت لا بتسير صاحبها بأن
كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * الراكب ضامن لما وطئت الدابة
وما أصابت بيدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية * ولا يضمن
ما نطعت برجلها أو ضربت بذنبها والجواب فيما اذا كان قائداً لها انظر الجواب فيما اذا كان راكباً عليها
وأما السائق فهل يضمن بالنفقة اختلاف المشايخ فيه منهم من قال يضمن وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن
القدوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن وإلى هذا القول مال مشايخنا هكذا في
الذخيرة * والصحيح أن السائق لا يضمن النفقة كذا في الكافي * وعلى الراكب الكفارة في الوطء لا على
السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في
التبيين * ولو كان راكباً وسائقاً قبل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقبيل الضمان عليهم كذا في
النهاية * في المشتق اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامها قائد وطئت انساناً
فالدابة عليهم أرباعاً وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط * وان رأت أو بالت في الطريق وهي
تسير فعطب به انسان لم يضمن وكذا اذا أوقفها لذلك كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو وقفت للروث
أو للبول أو سال لعابها فعطب انسان بذلك هكذا في المحيط * وان أوقفها لغير ذلك فعطب انسان بروثها
أو ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج * وان أصابت بيدها أو برجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً
أو حجراً صغيراً فقأ عين انسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وان كان حجراً كبيراً ضمن والراكب والرديف
والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي * واذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت
بحجر وضعه رجل أو يد كان قد بناه رجل أو بما قد صبه رجل فوقعت على انسان فالت الضمان على
الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا اذا لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة
على ذلك الموضع قصداً فالضمان عليه كذا في المبسوط * وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب
المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فنطعت برجلها انساناً فهو ضامن كذا في المحيط *
ولو جعل الامام موضعاً لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان عما حدث من الوقوف فيه كذا

في
في
وخط ثلث وتأخير ثلث جاز * وصلى الصبي التاجر جائز فيما يجوز صلح البالغ الا لخط بغير عيب * وفي
النظم حجر على عبد مخاض رجل وأدعى عليه وفي يده مال من تجارته فمسه له العبد على شيء مما في يده جاز عنده خلافاً لهما بناء على جواز

اقراره بعد الجرح بشئ مما في يده عنده خلافا لهما واذا كان في يد المحجور بشئ من العروض فأتلفه انسان فصالح العبد من ذلك ان جعل القيمة جازلانه الخصم فيه لكونه في يده كالمودع وان بأقل لا يجوز لان الخط تبرع وهو ليس (٥١) من اهله * والعبد الذي قال له

المولى ان أدبت الى ألفا فأنت حر كالعبد التاجر فيما ذكرنا لانه صار مأذونا به * ادعى محجور على عبد تاجر وصالحه على بعضه ان له بينة لم يجز والا جاز كفى التاجر ولو ادعى التاجر على المحجور فصالحه على خط بعض لم يجز كانت له بينة أم لا لانه اذا كانت له بينة فهو قادر على أخذ حقه والخط منه تبرع وان لم يكن بينة لم يجز خطه أيضا لان المدعى عليه محجور وصالح المحجور لا يجوز لانه ممنوع عن المداينة * ادعى عبد في يد رجل وأنكره فصالح على أن يعطى المدعى للمدعى عليه مائة ويأخذ العبد صريح ذلك ويكون دفع المدعى الدراهم تخلصا لنفسه عن مؤنة اقامة البينة والخصومة كما جاز في جانب المدعى عليه قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراه عا ماثم ظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولقائل أن ية - ول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا وفي المحيط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة

في التبيين * ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو أوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط * ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب بابه قال يضمن ما أصابت كذا في الحاوي * وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا أوقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم انها أصابت شيئا بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشايخنا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فأصابت شيئا أن أصابت بعدما انحل الرباط وزال عن مكانه لا ضمان على صاحبها وان أصابت والرباط على حاله ضمن ما جنت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط * واذا جعت الدابة فضر بها أو كسها بالجام فضربت برجلها أو بذنبها لم يكن عليه شئ وكذا لو سقط منها فذهبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شئ كذا في الحاوي * لو أكرى جارا دابة فوقفها في الطريق على أهل مجلس فسلم عليهم فخنسها صاحبه أو ضربه أو ساقه فتفجع ضمن وهو كالأمر بالسوق كذا في خزنة المفتين * ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فخنسها رجل فالقتل الرأكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شئ وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فأت قدمه هدر وان أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما أصابت ان كان بغير اذن الرأكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليهم الا في النخعة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان * الا اذا كان الرأكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فخنسها فنفت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة * هذا اذا كانت النخعة في فور النخس فاما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ومن قاد دابة فخنسها رجل فانفتحت من يد القائد فأصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فخنسها غيره كذا في الهداية * دابة لها سائق وقائد فخنسها رجل بغير اذن أحدهما فنفت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان الناحس عبدا جناية الدابة في رقبة العبد وان كان صبيافه هو كالرجل كذا في الحاوي * وان كان يسير على دابته فأمر عبدا حتى فخنسها فنفت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخسة وقتلته فالضمان عليهم ما نصفا النصف على عاقلة الرأكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفديه ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد أهل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فعلى العبد المأمور لا يرجع على الأمر بحالقه من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها نظير الجواب في الأمر بنخسها وان كان الرأكب عبدا فأمر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان عليهما ما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك أو يفديهما مولاها ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الآخر بشئ وان كان المأمور محجورا ولا الأمر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبده أو فداءه بنصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتيهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداءه بنصف الدية لا يرجع على العبد الآخر في الحال بشئ واذا عتق رجع عليه بقيمة

وأنكر لا يسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وأبى رد عليه وفي الخزنة ان الخارج باطل اذا كان في التركة قد ذكرنا معناه ودليله ولولم يذكر في ملك الخارج ان في التركة دينا ولا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سأل عن حصته القاضح يفتي بالحصته ويجعل على

وجود شرائطها كذا في الفتوى رجل باع ماله يفتى بالهبة وان احتمل أنه غير عاقل والاصل فيه ما ذكر الاستاذ أن المطلق محمول على الكمال
الخالي عن العوارض المانعة من الخواز (٥٢) فالهبة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلا تعرض على وجود العارض * صالحات

عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخلا في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون كالاستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون داخلا في الصلح لانه وقع عمن التركة والتركة اسم الكل فاذا ظهر دين ففسد الصلح ويجعل كانه ظاهر عند الصلح وفي الذخيرة وقع الدعوى فيما يتعين فقال المدعى عليه للمدعى صالح معي عن هذا المدعى على عشرة أدفعها اليك فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم يقل المدعى عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع بيعت مالم يقل الطالب قبلت وكذا لو وقع الدعوى فيما لا يتعين كالاداء فطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع في النقدين وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت لانه اسقاط بعض الحق فيتم بالمسقط * وفي المبسوط بعد تمام الصلح بالتراضي بينهما لا يملك واحد منهما أن يرجع وفي النظم وجد المشتري بالمبيع عيبا فنقص من الثمن البائع شيئا

وان كان الامر محجورا عليه والمأمور مأذونا فالضمان عليهما في عنقهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداه لا يرجع على العبد الا امره في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط * واذا امرت الدابة بشئ قد نصب في الطريق فنخسها ذلك الشيء فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحاوي * وفي المنتقى رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينخس دابته فنخسها فقتلت رجلا وطرحته الامر فدية الرجل الاجنبي على الناخس والراكب جريحه او دم الامر بالنخس هدر ولو سارت عن موضعه هاتم نفتحت من فور النخسة فالضمان على الناخس دون الراكب وان لم تسر فنفتحت الناخس ورجلا آخر وقتلته فدية الاجنبي على الناخس والراكب ونصف دية الناخس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حرمت ووقفت فنخسها هو أو غيره لتسير فنفتحت انسانا فلا شيء عليهما رجل ركب دابة رجل قد أوقفها رجلا في الطريق فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربه او على الراكب نصفين واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى ينخسها فنفتحت رجلا أو نفتحت الامر فديته على الناخس وان كان الامر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى ينخسها فقتلت رجلا فدية على الامر والناخس نصفان كذا في المحيط * ولو نفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناخس كذا في محيط السرخسي * رجل أرسل سماره فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا أن الجار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي أرسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب عينا وشمالا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدا كان ضامنا وان أرسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضيتان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى فبين أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو تركها في المرمى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنابير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط * ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا ضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فوره لا يرسل وقتل الشاة كذا في الجامع الصغير أنه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه وهو كذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا والمشايع أخذوا بقوله وذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيتان * ولو كان لرجل كلب عقور يؤذى من حربه فلا تهل البلد ان يقتلوه وان أتلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل كذا في التبيين * ولو أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيتان * رجل أدخل بعيرا (١) مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير

(١) قوله مغتلبا أي هاتجا في المختار غم البعير بالكسر غلظة اذا هاج واغتم أيضا اه بحر اوى

لثلاير وعليه المشتري جاز ولو زاد في الثمن المشتري شيئا قبله البائع صح القبول ولم يثبت المال لانه ابطال البيع اقالة * أوصى صاحبها بخدمة عبده له سنة وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث على دراهم أو خدمة غلام آخر أو سكنى دار لا يجوز في القياس لانه اعارة الخدمة بعد المات فيعتبر بالاعارة في الحياة والمستعير لا يملك الاعتياض عن الخدمة الا يرى أن المستعير والموصى له بالخدمة لا يملك الاعارة وفي الاستحسان يجوز لانه حق واجب متا كذا في دفع الاستعارة لان الاعارة غير لازمة حتى لا يجبر عليها ويجوز في الوصية والصلح كما يصح بطريق

المبادلة يصح بطريق الاسقاط أيضا ولهذا ملائمة هذا الصلح وصي الصغير لانه قد يكون نافعا للصغير أيضا حيث يضم الى ملك العين المقصود من ملك العين الى التمكن من الانتفاع أيضا ولهذا قلنا اذا وصى بسكنى داره لانسان وهو يخرج (٥٣) من الثلث فصالحه على سكنى دار

أخرى مسدة يجوز وان كان لا يجوز مبادلة السكنى بالسكنى وان صالحه على سكنى دار أخرى مسدة حياته لا يجوز لان المصالح عنه يتملك عوضا وسكنى الدار بلا بيان المدة لا يجوز استحقاتها عوضا بها واجارة فكذا صلح بخلاف الموصى له بالسكنى فانه يملك ههنا الوصية تبرعا بمنزلة العارية في الحياة فان صالحه على سكنى دار مسدة معلومة ثم انهدمت الدار بطل الصلح لفوات ما وقع عليه الصلح قبل دخوله في ضمانه فيرجع الى داره الاولى فيسكنها الى موته أو الى استيفاء مدة وصيته بحسب ما بقى

السابع في الحظر والاباحة
دخل ارض غيره وجمع فيه السرقين والشول والخشيش لا بأس به وكذا التقاط السنبلة ان تركها صاحبها وذا اباحة وفي ارض التامى ان كان بحال لو استأجر اجراء يبقى بعد موته الاجراء شئ ظاهرا لا يجوز تركه فان لم يفضل أو فضل ما لا يقصد له لا بأس به في الدار المشتركة لاحد الشرى كين أن يسكن في حصته وفي الارض المشتركة ليس لاحدهما أن يزرع حصته عند الامام الثاني وذكر هشام

صاحبها فوقع عليه المعتلم فقتله اختاف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المعتلم وقال بعضهم ان أدخل صاحب المعتلم بغير اذن صاحب الدار فعليه الضمان وان كان أدخله باذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط * وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وان كان عظيم لا يمكن ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهما وان كان له سائقان ضمانا وان كان ثالثا وسطا القطار ضمانا أثلاثا يريده اذا كان آخر عيشى في جانب من القطار يسوقه فيه ككون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان كان وسط القطار أخذنا برزنام بغير فأسأب مما خلفه فضمنه عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وان كان أحيانا وسطها وأحيانا يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزائن المفتين * وان كان الذي في وسط القطار أخذنا برزنام بغير يقوده ما خلفه ولا يسوق ما قبله فأصاب مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الا قبل وما أصاب مما قبله فضمن ذلك على القائد الاول ولا شئ فيه على هذا الذي في وسط القطار لانه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحيط * ولو كان رجل راكبا وسط القطار على بغير ولا يسوق منها شئ لم يضمن مما أصيب الا بل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده وأما اذا كان ناعسا على بغيره أو قاعدا لا يفعل شئ يكون به قائد ما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على بغير كذا في النهاية نقلا عن المسوط * قال في المنتقى اذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وأمامه راكب على بغير فوطئ بغير الراكب انسانا فالدية عليهم أثلاثا وكذلك اذا وطئ بغير مما خلف الراكب انسانا وان وطئ بغير أمام الراكب فهو على القائد والسائق نصفان ولا شئ على الراكب كذا في المحيط * ولو أن رجلا يقود قطارا فربط انسانا في قطاره بغير او القائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فأنقلبه كانت الدية على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط وان كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو كانت الابل وقوف فربط الرجل بغير افاقا صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ولا ترجع عاقلة القائد على صاحبها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو انفلت الدابة فأصابت مالا أو آدميا ليل أو نهارا لا ضمان على صاحبها كذا في الهداية * وفي التوازل صاحب الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان دابة في زرعى فاخرجها صاحبها فافسدت الدابة في حال خروجها فان لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج فصاحب الدابة ضامن وان أمره بالاخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر يعقوب بن الضمان في الوجهين جميعا كذا في الذخيرة * رجل وجد في زرع في الليل ثورين وظن أنهم ماله لاهل قريته فان كانا لغير أهل القرية فإراد أن يدخلهما ماربطة فدخل في المربط أحدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فإراد تضمينه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت نيته عند الاخذ أن يئمنه من صاحبه كان ضامنا وان كانت نيته أن يأخذه ليرد على صاحبه الا أنه لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * فقيل للشيخ أرايت ان كان هذا نارا فقال ان كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه أو يئمنه في مربه ليرد على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذرا له وان كان الثور لاهل قريته وآخر جه من زرع ولم يزد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعد ما أخرجه من زرع ضمن كذا في الذخيرة * ومن وجد دابة انسان في زرع فخرجه من زرع فإذئب فأكلها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجه ولم يسبقها فلا ضمان وان ساقها بعد

انه عليه * وفي التوازل ارض بين رجلين مات أحدهما لا آخر أن يزرع حصته ولو أراد أن يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لا أحدهم ربط الدابة ووضع الخشبة والتوضؤ فيها أو ما عبط فيها لا يضمن * وقع بين الزوجين مساقاة فقالت لأصالحه حتى يعطيني كذا اجاز لان لها عليه حقا كالمهر والنفقة وهذه الامور المذكورة جارية بحرى الصلح فلذا أوردناه فيه

كتاب الرهن

سنة فصول **الاول في المقدمة** القبض شرط جوازه وقال بكر لزومه والاول اصح ويكتفي بالتخلية في ظاهر الرواية في قبضه وشرطه أن يكون مقسوما (٥٤) فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة أو لامن شريكه أو من أجنبي طارئا ومقارنا في

ما أخرجهافه وضامن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر الدوسي رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجهافه الى موضع يأمن على زرعه منها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو وضامن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط * وان ساقها البرد على صاحبها فغطيت في الطريق أو انكسرت رجلها كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * الراعي اذا وجد في سرحه بقرة أجنبية فطردها قدر ما تخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط * زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك لبيئتها في ضيعته كما هو العادة ففعل ولبيئتها فيها ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية * اذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل وقد أفسدت شيئا فحبسها صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع قيمتها كذا في المحيط * اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فاخرجهافه صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع ثوبا في بيت رجل بغير إذنه فربى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة * رجل يسوق حملا للحطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فتنزق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهيأ له التحي لصيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان أمكنه التحي فلم يتهيأ بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كانت لا يؤكل لحمها فعلى الجاني قيمتها وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * ومن فتح باب قفص فطار الطير أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى ان ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمته كذا في الذخيرة * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الجزار وجزور الجزار وكذا في عين الفصيل والخنزير وفي إحدى عيني الشاة والجمل والطير والكلب والسنور ما انتقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

الباب الثالث عشر في جنابة المماليك

وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختارا للفداء** قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جنابة موجبة للمال فان مولاه بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداها بالارش هذا مذهبنا الا أن الموجب الاصل في الدفع وله التخليص عن ذلك بالقضاء بالارش وأي ذلك اختار فانه يكون حالا ولا يكون مؤجلا ولا يقضى بشئ حتى يبرأ الجاني عليه وخطأ العبد وعدمه فيما دون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط * وان لم يختتر شيئا حتى مات العبد بطل حق الجاني عليه كذا في الكافي * وان لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختارا للارش فان لم يقتله مولاه ولكن قتله أجنبي ان كان عدا بطلت الجنابة والمولى أن يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى أولياء الجنابة ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش كذا في شرح الطحاوي * وان مات بعد ما اختار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد كذا في الكافي * واذا جنى العبد جنابة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدي به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختار الفداء ما مضى على حاله ولا يكون لاولياء الجنابة أن يتقصوا الاختيار ويعيدوا حقهم في رقبة العبد وانما لهم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى العبد ويقتضي الدية

الصحيح وذكر الصدر أن فيه روايتين بخلاف ما اذ رهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الابعاض * العدل اذا سيط على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع وذكر القاضي استحق بعض الرهن لاشأنا يطل وان مفرزا يبق الرهن في الباقي صحا ويكون محبوسا بكل الدين * وقرض المشاع جائز بان أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض والقرض وان كان تبرعا والهبة لو وردت على المشاع يطل لكن القرض ليس بتبرع من كل وجه فانه تعليق من وجه لكن بعوض لا يجابه المثل في الذمة والمضاربة مع الشيوع جائزة * واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عند هلاكه قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط * وفي الجامع رهن أم ولد أو مالا يجوز بيعه له ان يسترد قبل قضاء الدين لبطان الرهن لانه عقد ابقاء وفيه معنى البيع وكان محله ما قبل البيع

بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن منعقد اصفه الفساد فيلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى وقال في شرح الطحاوي كل ما هو محل للرهن الصحيح اذا رهنه فاسد او هلك يهلك باقل من

قيمته وثبت الدين والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به ضمان قاله باطل منه ما لا ينعقد أصلاً والفساد ما ينعقد بصفة الفساد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا إلا أنه اختل شرط انعقد بصفة الفساد وفي كل موضع (٥٥)

لم يكن الرهن مالا والمقابل به مالا فباطل وعليه يخرج المسائل * زوائد الرهن رهن عندنا كالولد والثمر اذا بقيت الى وقت الفسك انقسم الدين على الاصول يعتبر قيمتها يوم العقد وعلى الزوائد يعتبر يوم الفسك وهلاك الزوائد قبل الفسك لا يسقط شيئا وغلة الارض والعبد والدار لا يصير رهنا بالاعيان لانه تعين هو امانة وانه باطل لانه شرع للاستيفاء وذا غير مشروع في الامانة وليس للرهن حبه ولو هلك قبل الحبس هلك امانة وبعده هلك مضمونا عليه * والرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع لا يجوز به الرهن فاذا هلك الرهن يهلك بغير شيء فيماد كره الكرخي * وقال الفقيه نص في كتاب الصرف فبين اشترى سيفاً واخذ به رهنا أنه يضمن الاقل من قيمته وقيمة السيف فيكون قول الكرخي على خلاف الاصل والثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالغصوبة والمتزوج عليها وهو صحيح فان هلك في يده ضمن الاقل من قيمته ومن قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن يكون رهنا بالقيمة قال اخذته رهنا على أنه ان ضاع

من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فان لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يحبس حتى يبيع نفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ان أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فان عجز عن الفداء كان لاولياء الجنابة الخيار ان شاءوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وان شاءوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه وبقيت حقتهم في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر * القن اذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجنابة الاولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الاولى شيئاً أو جنى جنابتين دفعة واحدة أو جنابتين قبل مولاهما أن تدفعه بالكل أو تفديه بأرش كل واحد من الجنابتين ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرش جنابته هكذا في التبيين * فاذا قتل واحد او قتل اثنين آخر فانهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا شج ثلاثة شجاجة مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم كذا في محيط السرخسي * اذا جنى حنابة وخير المولى بين الدفع والفداء فاختر دفع نصف العبد واختار الفداء في نصف العبد فهدم المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجنابة واحد بان قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو قطع العبد يد حراً خطأ وفي هذا الوجه اذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك اذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا باتفاق الروايات الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلاً خطأ لكل واحد منهما ابن فاختر المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث اذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جنابات فغصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنابات فقتل في يده فالقيمة بين أصحاب الجنابات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي * ولو جنت الامه جنابة خطأ ثم ولدت ولداً فقطع الوليدها فالمولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى أهل الجنابة وان شاء دفعها وولدها وان شاء أمسكها وأعطى الارش سواء كان أرش الجنابة أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمة قطعت يدرجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فان شاء دفع الولد وان شاء فداءه بالاقل من دية اليد ومن قيمة الام كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قبل للمولى ادفعها أو فداءه بقيمة العبد واذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الامه رجلاً وهو المارجل واحد ثم ان العبد قتل الامه خطأ فالمولى مخير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحرب دية الحر وأولياء جنابة الامه بقيتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار الفداء فداءه بدية الحرب بقيمة الامه لا أولياء جنابتهما واذا قتلت الامه قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتلت البنت رجلاً خطأ ثم ان البنت قتلت الامه فاختر المولى دفعها ضرب أولياء قتيلى الامه فيها بقيمة الام وأولياء قتيلى البنت بالدية وان اختار المولى فداء البنت دفع دية قتيلىها الى وليها بقيمة الام الى ولي قتيلى الام كذا في المبسوط * ولو أن البنت قتلت عينا من الام ولم تقتلها فهذا على أربعة أوجه اما أن يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الام ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الام فان اختار دفعهما دفع الام الى أولياء قتيلى الام ودفع البنت الى أولياء قتيلى البنت فيضرب فيها أولياء قتيلى البنت بالدية وأولياء قتيلى الام بنصف الام وان اختار فداءهما فانه يفدى لكل فريق تمام الدية وسقطت جنابة البنت على الام وان اختار دفع الام وفداء البنت دفع الام الى أولياء قتيلى الام ويفدى أولياء قتيلى البنت بالدية ولا أولياء قتيلى الام بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنت وفداء الام دفع البنت الى أولياء قتيلى

ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهنا وبطل الشرط وهلك بالدين * قال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو عندنا رهن ولو قال أمسك بمالك حتى أعطيك كان رهنا بلا خلاف لان الامساك بالمال تفسير الرهن ولا يسل الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بموتهما ويبقى

رهنا عند الورثة والرهن بأي دين كان جائز (٥٦) والقيام بمصالحه وأجر الرعي على الراهن في الرهن فصل أم لا وما كان من حفظ الرهن أو رده
 البستان وتلقيح نخله وجرار غنمه

البنت ويقتدى لاولياء قتل الام كذا في الحاوي * ولو فقتل الام عين البنت بعد ما فقتل البنت عينها فاختار
 المولى دفعهما فانه يدفع البنت فيضرب فيها اولياء قتلها بالدية وولي قتل الام بنصف قيمة الام يكون ذلك
 المقدر من البنت مع الام ويدفع الام وما أصابها بأرض عينها من البنت فيكون ما دفع به من البنت لولي
 قتل الام خاصة ثم يضرب ولي قتل الام في الام بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جناية البنت بنصف قيمة
 البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى الفداء فيهما فداهاهما بديتين وأمسكهما جميعا كذا
 في المبسوط * ولو قتل العبد الجاني عبدا لرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فان فداه
 بقيمة المقتول فسمت القيمة بين أولياء الجناية الاولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وان اختار مولى الثاني
 دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه مخيرا ان شاء دفعه وان شاء فداه كذا
 في الحاوي * ولو قتل العبد القاتل عبدا ودفع به فأعتقه المولى أو باعه كان مختارا الدية المحرك كذا في المحيط *
 واذا جنى على الامة الجناية فأخذ المولى لذلك أرضا فانه يدفع الارش معها وان كان جنى عليها قبل جنايتها
 لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد جنايتها فأمسكها المولى وفداها فله ان يستعين
 بذلك الارش في الفداء وان لم يختار الفداء حتى استهلك الارش أو وهبه للجاني عليها لم يكن مختارا وله ان
 يدفعها ثم عليه ان يغرم مثل ما استهلك فدفعه معها وان كان الجاني عليها عبدا فدفعه المولى كان عليه ان
 يدفعها جميعا أو يقتديهما بالدية فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للامة وعليه الدية
 وكذلك ان أعتق الامة فان أعتق العبد وهو لا يعلم بالجناية ثم اختار دفع الامة فدفع معها قيمة العبد ولو
 كان هذا العبد فقرا عين الامة فدفع بها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكانه يدفعه المولى أو يقتديه
 بالدية كذا في المبسوط * واذا جنى عليها أحد ولا يعلم أن الجناية عليها قبل جنايتها أو بعد جنايتها فان
 تصادقا أن الجناية عليها كانت قبل جنايتها كان الحكم بما تصادقا عليه وان تصادقا عليه وقال لا نعلم
 أن الجناية عليها كانت قبل جنايتها أو بعد جنايتها كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكر في
 بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش بين المولى والجنى عليه نصفين واذا اختلفا فقال الجنى عليه ان الارش
 وجب بعد الجناية وان لم يمتدح دفع وقال المولى لابل وجب الارش قبل جنايتها وان لم يمتدح دفع
 الدفع ذكر أن القول قول المولى مع عيने ويكون الارش له الا أن يقيم الجنى عليه بينة أنه وجب الارش بعد
 الجناية هكذا في المحيط * واذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم فقار رجل عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى
 دفعه فانه يدفع أرش العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الا ما أخذه من أرش
 العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرش العين خمسمائة فان العبد
 يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي فقار العين عبدا فدفع به كان ولي الاول أحق به
 ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي أخذه كذا في المبسوط * ولو اكتسب العبد الجاني أو ولدت
 الجانية ولدا فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي * قال واذا جنى العبد جناية ثم
 أصابه عيب سماوى فان المولى يحاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته
 المولى في حاجة فعطب فيها واستخدمه فلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جنايته
 فاستغرق رقبته دين فهو ضمان لقيمته لاهل الجناية ولا يضمن الارش كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله
 تعالى في الجامع الصغير عبد أذن له في التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم انه جنى جناية خطأ ثم أعتقه مولاه
 فان علم فعليه الارش لاصحاب الجناية وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والجناية جميعا كان
 عليه قيمتان قيمة لاصحاب الجناية وقيمة للغرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لاصحاب الجناية اذا كانت القيمة أقل
 من الارش فاما اذا كان الارش أقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى

الى المرتين كأجر الحافظ
 والمنزل الذي يحفظ فيه على
 المرتين وجعل الا بق عليه
 ان قيمة الرهن والدين على
 السواء وان أكثر فعلى
 المرتين بقدر المضمون
 وبقدر الامانة على الراهن *
 أبق الرهن سقط الدين
 كهلا كفان عاد عاد الرهن
 وسقط من الدين بحسب
 ما نقص لان الا باق عيب
 حدث فيه وهذا اذا كان
 اول اباق كما يشعر به الدليل
 فان كان ابق قبل ذلك
 لا يسقط شيء * ومداواة
 الجروح والامراض
 والقروح ينقسم على
 المضمون والامانة والعشر
 والخراج على الراهن فلو
 أخذه السلطان من الغلة
 من المرتين لم يسقط شيء
 من الدين وكان محسوبا على
 الراهن وان أبق الراهن
 اتفقه على الرهن
 يأمر الحاكم المرتين بأن
 يتفقهم ثم يرجع على الراهن
 كان المرهون قائما ولا ولا
 يكون رهنا بالنفقة حتى
 لا يحبس بذلك وهو قول
 الامام الثاني رحمه الله تعالى *
 صاحب الدين فغير
 نجس حقه من مال مديونه
 لا يحبس رهنا الارض مديونه *
 امتنع الراهن عن قضاء
 الدين حتى يحضر رهنه
 ان كان لا يلحق المرتين مؤنة

في الاحضار يؤمر باحضاره أولا كي لا يؤدى الى استيفاء الدين مرتين وان كان مما يلحقه مؤنة بان كان في
 موضع آخر لا يؤمر باحضاره بخلاف ما اذا امتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع ثم في مسئلة الرهن يؤمر الراهن بتسليم

جزء من أجزائه يسرى إليه
حكمه وما هو بدل المنفعة
لا يسرى إليه حكمه

اتفاقاً علی وضعه عند عدل

وقبضه ثم فاذا هلك عند

عبدل منقط الدين لانه

کالرتھن فی حق هذا الحكم

وَاتَّبَعَ عَنِ الرَّاهِنِ فِي حَقِّ
الْمُتَبَدِّلِ الْمُدَّةَ

الذي كان حتى لو استحوذ من
 يومه إلى يومه إلى يومه

يبدأ من وحيين الأولين
منه على ما دعا إليه

لا أعلم إلا بهذا ولنا به عنده

فَاعْدِلْ لَا تَدْفَعْهُ إِلَى الرَّاهِنِ

والمترهين قبيل قضاء الدين

مالم یوذن له فان دفع فله

الاسترداد وان هلك قبل

الاعادة فتحه العـدل

ولا يملك المعدل البيع

الابن المستعبد المشروط في
حقه

الذين فعل أيّما البكان

اذا باعوا النعمان ذهباً فليس لهم

فأولها أن في دعوى سقط

الدين كما اذا هلك عند

المرتمن وكذا اذا هلك

الثلث فالتوى على المرتبة - ن

ويسقط الدين ولا يعتبر فيه

فيمه الرهن واعمايعتبر
الك

الامن والحاجة الى السوى
على المستويين لقيام الثمن

مقام العین والرب: اذا

تم فالتوى بعد دهنى اى

يد كان يكون على المرتفع من

وان أبي العبد البيع ان

البيع مشروطا في عقده

لا يجبروه بأخذ شيخ الاسلام

قوله ما ينفع على بيع الحرام

في بيع العبد

حيث يدفع الى أولياء الجناية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط * ولو قتل أجنبي هذا العبد خطا لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرما كذا في الكافي * العبد المأذون اذا جنى بخير المولى بين الدفع والفداء فان دفعه بالجناية يبيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لصحاب الجناية كذا في الظهيرية * ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شي حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء الجناية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لأصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضم شيئاً ولو دفع المولى العبد الى أولياء الذين يدينهم ان كانوا عالماً كان مختار الجناية ولزمه الارش والقيمة ان لم يكن عالماً ولو باعه القاضي في الدين بيعة قامت عنده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولافضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجناية هكذا في الحاوي *

قتل العبد المرهون رجلاً خطأ أو قيمته مثل الدين فلم يرتب أن يفدى وليس له أن يدفع فان قال لأفسدني كان للراهن أن يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختارا للفداء كذا في المحيط * لو باع المولى العبد للجاني أو آتقنه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختاراً وضمن الأقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي * وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامة هكذا في الهداية *

ولو حنت امة جنانية فقال المولى كنت أعقتها قبل الجنابة أو دبرتها او كانت أم ولد لي فانه لا يصديق علي أهل الجنابة وهو مختار للفداء ان قال هذا بعد العلم بالجنابة وان قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في المبسوط * ولو عرضه على البيع أو أجره أو وهبه لم يكن اختياراً للفداء ولو باعه سعيافاسداً لم يصّر مختاراً حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي * ولو باعه بعد علمه بالجناية سعيابان ثم ردّ عليه بعيب بقضاء فهو واختيار الدية ولو باعه واخيراً واشترى فكذلك أيضاً وأما اذا كان الخيار للبائع فنقض البيع وهو يعلم أولاً ولم يكن مختاراً ويقال له ادفعه أو افنده وأما اذا باعه سعياباً وتاهولاً يعلم بالجناية فلم يحاصم في الجنابة حتى ردّ عليه بعيب بقضاء أو بخيار رؤية أو شرط فانه يقال له ادفعه أو افنده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج *

وفي الاملاء عن محمد بن عيسى رضي الله عنه انه قال اجازة بيع العبد بدجنانيته في يده ليست باختیار للفداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للشري أدفعه أو افنده كذا في المحيط * ولو جنى جنايتين فعلم بأحداهما دون الأخرى فأعتقه أو باعه ونحوه يكون مختاراً للفداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لانه صار مستمسكاً لحقه كذا في محيط السرخسي *

ولو كان الجاني جارياً فوطئه لا يصير مختاراً للفداء الا اذا أجلبها أو كانت بكرًا كذا في خزائن المفتن * ذكر في الأصل أن التزويج لا يكون اختصاراً كذا في الحاوي * وفي المتن لو هو عبد الجاني مع العلم بالجنابة أو من غير العلم من المجنى عليه فلا شيء على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط * ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فإن كان خصوصاً في الجنابة قبل الحجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له أن يفدي أو يدفع كذا في الظهيرية *

ولو قتل عبداً رجلاً فأعتق المولى أحدهما لم يصّر مختاراً للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي * عبد قتل رجلاً خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان ردّ عليه بعيب بقضاء ثم باعه وهو يعلم فقداختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو هو وبه وهو لا يعلم فقبضه الموهب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط *

*** ولو أن عبداً في يد رجل جنى جنابة فقال ولي الجنابة هو عبدك فقال الرجل هو ودبعة عندى فلان أو عارية أو اجارة أو رهناً فان أقام على ذلك بيينة أخراً لم ير فيه حتى يقدم الغائب فان لم يقم بيينة خوطب بالدفع أو**

(٨ - فتاویٰ سادس) أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المسايخ يجبر وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الإسلام

وتنفسير الجبر أن يجبس العدل أيا ما كان ألح يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا على قوله ما بناه على بيع الحاكم

مال المدينون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح * ويملك العدل البيع بالنقد والتسوية فانهم بعد ذلك
عن البيع نسيئة لا يعمل فيه دينه فقال المرتضى لا أريد البيع بل أريد حقه له ذلك * قال المرتضى ان لم أعطك دينك الى كذا فهو بيع بمالك على لا يجوز وكفى طريقه الخلاف * قال ان أوفيتك مالك الى كذا والا فالرهن لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا

عن البيع نسيئة لا يعمل فيه دينه فقال المرتضى لا أريد البيع بل أريد حقه له ذلك * قال المرتضى ان لم أعطك دينك الى كذا فهو بيع بمالك على لا يجوز وكفى طريقه الخلاف * قال ان أوفيتك مالك الى كذا والا فالرهن لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا

نوع في نفقة الرهن
أنفق المرتضى على الرهن باذن الحاكم ملك حبسه لاستيفاء النفقة وان هلك الرهن بعده لاشي له على الراهن عندهما وزفر رحمه الله تعالى وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يملك الحبس بالنفقة فاذا هلك عند المرتضى فالنفقة دين على حالها * وعن الدواء وأجرة طبيب على المرتضى وذكر القدوري ان كل ما كان من خصصة الامانة فعلى الراهن * من المشايخ من قال عن الدواء على المرتضى انما يلزم أن لو حدث الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتضى بكل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى يدل عليه وقال الفقيه الحادث عند المرتضى عليه عن

الفداء فان فداء ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله أن يأخذ عبده وان أنكر الغائب أن يكون العبد له فباصنع الاول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط * ولو أقر به لغيره فهو على قسمين اما ان أقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يتخلو اما ان كان الملك في العبد معر وفاللمقر أو كان مجر ولا فلو أقر بالجناية ثم بالملك لغيره والملك في العبد معر وفاللمقر فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد أو افده وان كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية فان صدقه فيهما فالحصم هو المقر وان كذبه فيهما فالحصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجرولا لا يدري أنه للمقر أم لغيره فأقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب اليد أنه له ولم يسمع من العبد اقرارا أنه عبد لصاحب اليد الا أنه يقر بأنه عبد فخفي هذا العبد جناية وثبت ذلك بالبينه أو باقرار صاحب اليد ثم ان صاحب اليد أقر أنه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجناية فان كانت الجناية ثبتت بالبينه قبل المقر له ادفعه أو افده وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده أخذ المقر له العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط * ولو جنى العبد جناية فقال المولى كنت بعتك من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قبل فلان ادفعه أو افده وان كذبه فلان قيل للمولى ادفع أنت أو افده كذا في المبسوط * ولو أمر المولى المجنى عليه بأن يعتقه فأعتقه صار المولى مختارا ان كان عالما بالجناية كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة اذا أعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو اختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط * ولو قتل المولى عبده الجاني عمدا أو خطأ وهو لا يعلم بالجناية فعليه قيمته حاله في ماله كذا في الحاوي * ولو ضربه ضربا أثرب فيه ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار ولو كان لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن أرش الجناية الا أن يرضى ولي الجناية أن يأخذ ناقصا ولا ضمانا على المولى ولو ضرب المولى عينه فأيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يخاصم فانه يدفع أو يفتدي ولو خوصم اليه في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم زال البياض فالقضاء لا يرد كذا في الظهيرية * ولو قتل أمة رجلا عمدا له وليان فصالح المولى أحدهما على ولدهما صار مختارا للفداء لا لا تخريفه بنصف الدية وكفى كتاب الدور لا يصير مختارا للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الامة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يفتديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي * وفي الاملاء عبد بين رجلين جنى جناية فشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهد به فاعليه نصف الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبد أو اشتراه فخفي جناية ورثه المولى بعد جناية به أن الذي باعه اياه كان أعتقه قبل البيع أو أن أباه كان أعتقه فانه مانع مختارا للفداء بهذا القول كذا في المحيط * واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فأعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البر ثم انتقصت الجراحة فبات فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلا فخصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم انتقصت الجراحة فبات الجرح في الاستحسان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان الى القياس وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما اذا أعطى الارش بغير قضاء وبينما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القاضي ثم مات الجرح يخير خيارا مستقبلا بخلاف ما اذا أعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط * ولو قال

دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن ان لم يزد عند المرتضى حتى احتاج الى زيادة المداواة فاما دوائه عليه المرتضى لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على المداواة وان أجبر على النفقة فالمرتضى أولى ولكن يقال له هذا قد حدث عندك فان كنت تريد

اصلاح مالك فداوه * وما أنفق المرتين على الرهن حال غيبته الراهن متطوع وان بأمر الحاكم وجعله ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام إشارة إلى أنه مجرد أمر الحاكم (٥٩) لا يصير ديناً عليه مالم يجعله ديناً

عليه كما صرح به وأكثر المشايخ على هذا لأن هذا الأمر ليس للزام حتماً بل للنظر وهو مسترددين الأمرين بين الأمر حسبة وبين الأمر ليكون ديناً والادنى أولى مالم ينص على الأعلى وعن الإمام أنه إذا أنفق عليه حال عيبه الراهن بأمر الحاكم يرجع وان بحضوره بالأمر لا يرجع وعن الإمام الثاني أنه يرجع فيهما وذكر الناطقي وما يجب على الراهن إذا فعله المرتين أو ماعلى المرتين إذا فعله الراهن فهو متطوع * أخذ السلطان الخراج أو العشر من المرتين لا يرجع على الراهن لأنه ان تطوع فهو متبرع وان مكره فقد ظلمه السلطان والمظلوم لا يرجع الأعلى الظالم

الثالث في الضمان

أبرأ الراهن المرتين أو وهبه منه وهلك الرهن في يد المرتين قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد ايفاء الدين إذا هلك بضمن حتى يرد الراهن مستوفاه إلى المرتين * ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم هلك عند المرتين رد الدين على المتبرع * ولو تصادق على أن لادين يبقى مضمونا *

ولو أحوال المرتين على انسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتين قبل أن يرد فهو بمافيها وتبطل الحوالة * ولو أعتد الرهن ذهب نصف الدين عند الامام * دخل خاناً فقال الخاني لا أدعك تنزل حتى تعطيني شيئاً فندفع وهلك عنده ان رهننا لاجر البيت فهو بمافيها

لعبدته ان قتلت فلاناً ورميته أو شججته فانت حرق فعل شيئاً من ذلك فهو مختار للفداء فان كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان ضربته بالسيف فانت حرق لا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي * عبد جنى فزعم ابن السيد أنه حرقات السيد فورثه هذا الابن فهو حرق على الابن الدية كذا في خزائن المقتنين * جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للفداء وان جاء الطالب قبل ما نضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خيران شاء ضمن المولى قيمته لحاملاً وان شاء أخذ حاملاً بجنابته فماتت له والولد حر فان حضر بعد ما ولدت خير المولى ان شاء دفع وان شاء فدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية * وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعها بالجنابة جاز كذا في المحيط * باع جارية فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فخفى الولد جنابة ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لأصحاب الجنابة وعليه الفتوى كذا في خزائن المقتنين * جارية بين رجلين ولدت فخفى ولدها فادعاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية * ولو قال المولى أحدكم قتل أحدكم رجلاً خطأ ثم عين الجاني للعتق صار مختاراً للفداء ولو عين غيره يجزى في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي * ولو جنى كل واحد منهما بعد الايجاب ثم بين العتق في أحدهما لزمه الأقل من قيمته ومن الدية في الثاني ملكاً له فيقال له ادفعه أو افده بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جنابة أحدهما قطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المقتنين * ولو قال في صحته لعبد له قيمة كل واحد منهما ألفاً أو كذا ثم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعي كل واحد منهما في نصف قيمته ولجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت قيمته أقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبدين قتل رجلاً خطأ والمسئلة بحالها سعي كل واحد من العبدين في نصف قيمته ولكل واحد من الجنى عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما قتيلاً خطأ ثم قال المولى في صحته أحدكم رجلاً وهو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعي كل واحد منهما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم اذا صار مختاراً للفداء فقد اراد القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنى كل واحد من العبدين جنابة وباقي المسئلة بحالها سعي على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء في الجنابيتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة إلى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنابة نصيبين اذا ليس أحدهما أولى من الآخر هكذا في المحيط * رجل له عبدان سالم وزبيغ فقتل سالم رجلاً خطأ في صحته المولى فقال أحدكم قتل رجلين أو كذا ثم قتل زبيغ رجلاً آخر في صحته المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعي كل واحد منهما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قتل سالم لأن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزم الفداء في قتل زبيغ فوجب قيمة زبيغ ويعتبر من جميع المال ولو أن المولى لم يمت ولكن المولى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وان أوقع المولى العتق على زبيغ فعليه قيمة زبيغ كذا في المحيط في الفصل العاشر * عبد جنى جنابة فأوصى المولى بعنقه في مرضه وهو يعلم بالجنابة فأعتقه الوصي أو الوارث بعد موته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجنابة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى

وان لا اجل أنه سارق يضمن قال الفقيه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع وعن محمد كل شيء يضمن بالغصب على الرهن يذهب بحسابه من الدين وما لا يضمن (٦٠) بالغصب لا يسقط به من الدين فلو غصب غلاما شابا فصار شيخا يضمن في الغصب

هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى بالعق قبل الجنابة ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجنابة فهو ضامن للجنابة وإن لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط * أوصى بعق عبد له جنى العبد جنابة ارشها درهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نفديه فلم يملك ذلك وإذا تركوا الفداء يدفع بالجنابة وتبطل الوصية إلا أن يؤدى العبد من غير ما كتسبه بأن يقول لاني إن أدعني درهم ما فعل صحيح وصار ذلك الدرهم ديناً على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزائن المفتين * إذا وكل رجل رجلاً أن يعتق عبده ثم إن العبد جنى جنابة ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالجنابة فالمولى ضامن لقيمة العبد وإن لم يكن عالماً بالجنابة كذا في المحيط * وكما بالكتابة ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسي * وإذا جنى العبد جنابة فأخبرولى الجنابة مولى العبد فأعتقه فقيل لم أصدقه فيما أخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك إن أخبره رسولولى الجنابة فاسقاً كان أو عدلاً فأمان أخبره بذلك فضولى فإن صدقه فيما أخبر به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضاً وإن كذبه في ذلك أو لم يصدقه ولم يكتبه حتى عتق العبد فإن كان المخبر عدلاً فكذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون مختاراً للفداء ولكن عليه قيمته لاستهلاكه إياه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو مختار للفداء وإذا أخبر به فاسقاً ففي إحدى الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى يكون مختاراً للفداء كذا في شرح المبسوط * ولو أخبره عبده بالجنابة فأعتقه المولى وقال لم أصدقه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقاً أو عبداً أو كافراً كذا في محيط السرخسي * ذكر ابن سماعة في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلاً وللقتل وليان أحدهما غائب فحاصم الحاضر منهما كيف ينبغي للحاكم أن يخبر مولى العبد فكتب محمد أن أي الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك في جميعه كذا في المحيط * وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ وللقتل وليان فدفعه المولى إلى أحدهما بقضاء قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء مولى الآخر والشريك في الجنابة الأولى فإنه يقال للدفع إليه الأول ادفع نصفك إلى الآخر أو افد نصف الدية فإن دفعه برئ من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى ادفعه أو افده بعشرة آلاف خمسة آلاف للآخر وخمسة آلاف للمولى الذي لم يأخذ شيئاً فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد لمولى الجنابة الأخيرة ورُبَّه - للذي لم يكن قبض من ولي الجنابة الأولى ثم يضمن المولى الذي كانت الجنابة الثانية في يده ربع قيمته للمولى فيدفعه المولى إلى الأوسط ولا يكون المولى ضامناً له شيئاً ما لم يستوف ربع القيمة من الأول ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضي كان للأوسط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه إلى صاحبه بغير قضاء القاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى رجوع به المولى على المدفوع إليه الأول فإذا قتل العبد قتيلاً خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء القاضي فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمعوا واختاروا الدفع فإن المدفوع إليه الأول يقال له ادفع نصف العبد إلى الآخر ويرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى إلى الأوسط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف وبضرب فيه الأوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما أثلاثاً ثلثاهم للأوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو ما سلم من هذا النصف لمولى الجنابة الأخيرة ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء الأوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقوله العراقيون من مشايخنا والصحيح عندي أنه ليس له ذلك ههنا ولا في الفصل الأول ولو كان الدفع بقضاء قاض كان مثل هذا أيضاً لأن المولى لا يضمن شيئاً للأوسط ولكنه

فكذا في الرهن ولو أمرد فالتج لا يضمن لأنه أكمل بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فأنكسر ثديها حيث يضمن لأنه نقصان * والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الراهن مضمون بالمسعود بأن وعده أن يقرضه ألفاً فأعطاه رهناً وهلك قبل الاقراض يعطيه الألف الموعود جبيراً فإن هلك هذا في يد المرتهن أو العبد ينظر إلى قيمته يوم القبض والدين * وعن الثاني رحمه الله تعالى أقرضني وخذ هذا رهناً ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع تلزم قيمة الرهن * قال لا آخر أقرضني فقال لا أقرضك إلا برهن فرهن به فضاع قبل الاقراض ولم يكن سمي القرض يعطيه ما شاء قال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من درهم هذا حكم الهلاك وأما حكم النقصان إن من حيث العيين يسقط الدين بقدره بلا خلاف وإن من حيث السغر لا يسقط شيء عندنا * رهن عبداً يساوي ألفاً

بأنف ثم تصدق على أن لا دين إن التصديق بعد هلاك الرهن على المرتهن رد الألف لأن حال الهلاك كان مضموناً بأنف ظاهر الفصل الاستيفاء محكم وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصديق هذا كان على المستوفي رد المستوفى - يرجع

كذاهنا وان التصديق قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يهلك أمانة وكذا اذارهن عبدا بغير حنطة ومات العبد ثم تصادقا أن السكر لم يكن فعلى الرهن (٦١) قيمة السكر لما ذكر أنه صار

مستوفيا وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الرهن لان التصديق حجة في حقهما وقد تصادقا عند الهلاك أن الدين لم يكن واستيفاء الدين ولادين لا يتصور * وعن محمد رجل له على رجل مال فقضاء بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذارهن بالباقي من دينك أو قال ان كان بقي لك على شيء من الدين فهو رهن به ان كان بقي عليه شيء من الدين فهو رهن به والا لا لأنه لم يأخذه على شيء مسمى * قضى دينه وبعضه زبوف وستوفى رهن شيئا بالستوق والزبوف وقال خذ رهننا بما فيه من زبوف وستوق صح في حق الستوق لأنه ليس من جنس الدراهم ولا يصح في الزبوف لأنه من جنس الدين وقد تجوز به بخاز ولم يجز الرهن به لعدم الدين * عليه ألف غلة فقال للدائن أمسك هذا الآن الوضع حتى أوفيك حقه وأشهر لي بالقبض فهو رهن والحاصل في الرهن بالدين الموعود أن المستقرض اذا سمي شيئا ورهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن الاقل من القيمة ومن المسمى فان لم يكن سمي شيئا اختلف فيه الامام الثاني

يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قتل العبد قتيلا خطأ أو فقأ عين آخر فدفعه المولى الى المفقوة عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاخاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الاخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولي القتيلين يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والاخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهما أخماسا ثلاثة أخماسه للاول وخمسة للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة أجزاء وثلثي جزء من ستة عشر جزءا وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خمس ثلثي قيمته بدل ما سلم للاخر من هذين الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط * ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ وأقر المولى عليه بقتل آخر دفعه المولى اليه مانصين ثم يضمن نصف قيمته للاول ولو أقر بقتل ثالث دفعه اثلاثا وضمن ثلثي قيمته للاول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين * اذا كان العبد لرجل زعم رجل أن مولاه أعنته فقتل العبد ولي ذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية * واذا جنى العبد جناية وأقر ولي الجناية أن العبد حر جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ما ان أقر ولي الجناية أن العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر أن مولاه أعنته فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر فاما اذا أقر أنه أعنته المولى ان أقر أنه أعنته قبل الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أقر أنه حر الاصل وان أقر أنه أعنته بهد الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى أنه أعنته وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالم الادعى على المولى ضمان القيمة وانكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الفداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع عيینه وعلى ولي الجناية اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجناية بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد لأن العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولا وان أقر أنه كان أعنته قبل الجناية فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفًا كذا في المحيط * ولا يجوز اقرار العبد بالجناية ما دون ما ذكره من الجور عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي * واذا اعتق العبد ثم أقر أنه كان جنى في حال رقه جناية عمدا أو خطأ لم يلزمه شيء الا القود في النفس كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل خطأ فبرأت فدفعه مولاه بالجناية ثم انتقض الجرح فبات منه والعبد قائم فهو لورثة الجنى عليه ولو كان المولى فداء بمخمسة آلاف تمام دية اليد ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فبات منه قال يدفع قيمة عبده وان كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف الفداء كذا في المحيط * عبد اعتق فقال لرجل قتل أخاك خطأ وأنا عبد فقال ذلك الرجل قتلته وأنت حر فقال قول للعبد بالاجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه أخذت مالك أو قطعت يدك وأنا عبدك وقال السيد لا بل فعلت بعد العتق قال قول للعبد بالاجماع كذا في الكافي * من اعتق جارية ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمتي وقالت قطعت يدي وأنا حرة فقال قول قولها وكذلك كل ما أخذ منها الا الجماع والغلة استحسننا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الأشياء بعينه يؤمر بردها عليها كذا في الهداية * ولو اشترى عبدا وقبضه فقال رجل قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعد شرائي قال قول للمشتري كذا في الكافي * واذا قطع العبد يدرجل عمدا فدفع اليه بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للاولياء اقتلوه أو اعفوا عنه كذا في خزائن المفتين * واذا قتل العبد قتيلا وله وليان فعفا أحدهما فانه يقال للمولى اما أن تدفع نصف العبد الى الساكت أو تصديه بنصف الدية ولا شيء للعافي كذا في المحيط * عبد قتل رجلين عمدا ولكل واحد منهما وليان فعفا أحدهما وولي كل واحد منهما قال المولى يدفع نصفه الى الآخرين أو يقديه بعشرة آلاف درهم فان قتل أحدهما عمدا

ومحمد رحمه الله تعالى فلا رهن ثوبا وقال أخذت منك شيئا ووضعت قبل الاقراض يعطيه ماشاء رهن شجرة فصاد يساوي مع الورق عشرين فذهب وقت الاوراق وانتقص ثمنه قال الامام الاسكاف رحمه الله تعالى يذهب من الدين قيمة النقصان الا أن يكون النقصان في نفس

الفرصاد لتناثر الأوراق وقال الفقيه لا يسقط شيء لأنه كتر ارجح السعر وقول الاسكاف هو الصواب لأنه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلاً
فصار كالهلاك * رهن عبدتين بالف (٦٢) فاستحق أحدهما أو بان حراً أو قال الراهن للمرتن احتجبت إلى أحدهما فرتة إلى فرتة

والآخر خطأ فعفاً أحد وليي العمد فان فداء المولى فداء بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولي الخطا وخمسة
آلاف لأحد وليي العمد الذي لم يعرف وان دفعه اليهم دفعه أثلاثاً ثلثاه لولي الخطا وثلثه الذي لم يعرف من
وليي العمد عند أبي حنيفة رجه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وذا بالنصف وعندهما
يدفعه أربعاً بطريق المنازعة ثلاثة أربعاً لولي الخطا وربعه لأحد وليي العمد كذا في الكافي *
ولو قتل العبد رجلين خطأ فعفاً لولي أحدهما دفع نصفه إلى الآخر أو يفديه بالدية ولو قطع أحدهما يديه
وقيمة ألف ثم دفعه المولى إليه ما ضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لأنه يقطع اليد استوفى
خمسمائة وضرب الآخر بمائة آلاف كذا في خزائن المتن * ولو قتل قتيلاً لا وفقاً عين آخر فاما أن
يكون ذلك عمداً أو خطأ فان كان عمداً قيل للولي ان شئت ادفعه إلى المفقوة وعينه وان شئت فافده فإذا
اختار الفداء فدى للمفقوة وعينه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجناية فيقتل العبد لولي القتييل
وان اختار الدفع جاء أولياء القتييل وقتلوا العبد ثم المفقوة وعينه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل
خطأ فان المولى يخبر بين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف
لولي القتييل وخمسة آلاف للمفقوة وعينه وان اختار الدفع كان العبد بينهما أثلاثاً ثلثاه لولي القتييل وثلثه
للمفقوة وعينه كذا في المحيط * مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أخاه مملوكاً خطأ ولا وارث له غير مولا يرفع
نصف القتال إلى مولى المملوك المقتول أو يفديه ونصفه الآخر للمولى فان كان قتل أخاه مولا أو لا يدفع كله
إلى مولى المملوك المقتول أو يفديه فان قتل أخاه مولا أو لا وله بنت يدفع ثلاثة أرباع العبد لمولى المملوك
المقتول وربعه للبنت وان كان قتلها مملوكاً بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المتن * عبدتين
رجلين قتل قريياً لهما عمداً دفعاً أحدهما عنه بطل الدم كله عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال يدفع
العاقب نصف نصيبه إلى الآخر أو يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد رجه الله تعالى مع أبي
حنيفة رجه الله تعالى والاشهر أنه مع أبي يوسف رجه الله تعالى ولو قتل عبد مولا وعمداً وله ابنة فعفاً
أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقول أبي يوسف رجه الله تعالى ههنا كقوله
ثمة كذا في الكافي * وفي المتن عبد قتل رجلاً عمداً ثم اعتقه مولا ثم عفاً أحد وليي الدم فان العبد يسعي
في نصف قيمته الذي لم يعرف ولا شيء على المولى كذا في المحيط * من قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده
من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فأت من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه
كذا في الهداية * قال في الجامع الكبير رجل شج عبد له موصحة ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة
العبد مشجواً جأ ألف درهم فأت في يد المرتن من الجناية يموت بمافيته من الدين واذا وجدت الجناية من
المولى بعد الرهن يصير مسترداً للرهن حتى لو هلك في يد المرتن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت
الجناية من الاجنبي يقترب الحال بين ما اذا وجدت الجناية قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في
حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه أيضاً رجل شج عبد رجل موصحة فرض العبد فغصبه رجل
فأت في يد الغاصب من تلك الجناية كان للمولى العبد الخيارات ان شاء ضمن عاقلة الجاني قيمة العبد صحيحاً في
ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة
في ماله وضمن الجاني أرض الموصحة وما حدث منها من النقصان إلى أن غصبه الغاصب ويكون ذلك في
مال الجاني فان أراد الغاصب بعد ما أدى الضمان إلى المولى أن يضمن الجاني أو عاقلة الجاني لم يكن له ذلك
ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجناية على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فأت في يد
المشتري فهذا كما وصفنا من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل يعا فأسد فأت في يد
المشتري من تلك الجناية فان المولى يضمن الجاني أرض الموصحة وما نقصته الجراحة إلى أن قبضه المشتري

المرتن فالباقي رهن بحصته
لكن لا يقتك الأكل
الدين فاذا هلك هلك بحصته
لا بكل لدين * أبق الرهن
جعل عافيه ثم عاد عاد الرهن
لان جعله بالدين من أحكام
الجاهلية رده الشرع فكان
القضاء بالجعل باطلا
بخلاف المغصوب اذا
ضمنه الغاصب ثم عاد
لا يبطل الضمان ولا يعود
إلى المالك لان التملك بالضمان
أمر لا ياباه الشرع فلا
يحكم ببطلانه * رهن عبدا
قيمه ألفان بالف على
أن يكون المرتن ضامناً
للفضل فهو رهن فاسد
المظنون مضمون عند الثاني
ومحمد رجهما الله تعالى
في ظاهر الرواية وعنه في
رواية أنه غير مضمون قالوا
لا خلاف فيه وعدم الضمان
في الهلاك بعد التصديق
على عدم الدين وقدم
* وفي العتابي تقاضى دينه
فلم يقضه فدفع العمامة عن
رأسه رهنًا وأعطاه منديلاً
يلفقه على رأسه فالمامة
وهن لان الغريم بتركها
عنده مرضى بكونه رهنًا
* أعطاه ثوبين وقال خذ
أيها شئت رهنًا بالمائة التي
على قضاها لا يسقط شيء
من الدين كما اذا كان عليه
عشرون درهماً أعطى مائة
درهم وقال خذ حقلك

عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين * وفي المبسوط رهن خاتم فضة قيمته درهم ويكون
بنصف درهم فلو س فأعطاه تسعين فلساً فغلت وصارت ثلاثين درهماً هلك الخاتم فهو بمافيته لان هذا تغير السعر وهو غير معتبر في حكم

الرهن وعند التلف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم القبض وفي قيمته يوم القبض وفاء بالدين فكان بهلا كه مستوفيا كل الدين وكذا اذا كسدت او رخصت حتى صارت تسعين بدانق لم يكن عليه الاتسعون فلما اشترى خلاب درهم (٦٣) أو شاة على أنهم مذبوحة بدرهم ورهن به

شيأ ثم هلك الرهن فظهر أن الخل خروا والشاقمية يهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خرا أو خنزيرا أو مينة أو حرا ورهن بالثمن شيأ وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كما مر * واذا انقاض الرهن ثم تناقضا بالتراضي وهلك الرهن عند المرتهن يهلك مضمونا والرهن باق سابق القبض وان هلك بعد الإبراء عن الدين أو هبته قبل فسخ الرهن يهلك امانة استحسانا وقدم وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف وتسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من الفرو مرهون بربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه * عليه مائة فقال المديون خذ هذا الثوب رهنا ببعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني يهلك بما شاء المرتهن ان شاء بقيمة الرهن أو ببعض الدين لانه رهن

ويكون ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فبات في يد المرتهن من تلك الجناية فانه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الجاني ويرجع الراهن على الجاني بارش الجناية وما نقصته الجناية الى يوم الرهن ويطلق عن الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلا ألفي درهم فرهنه بدين ألف درهم فبات في يد المرتهن فالأمر كما وصفنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني بنصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته جناية به الى أن رهنه ويكون في ملك الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني أيضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولاها فبات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان الى وقت الغصب أيضا وان لم يذكر في الكتاب أو حلت المسئلة على أن الغصب كان على الفور أقطع وان كان القاطع عمدا وباقي المسئلة بما لها فنقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا لورثة الجاني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الأبداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني أرش اليده في ماله هكذا في المحيط * ومن غصب عبد الجاني في يده ثم رده جاني جناية أخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجانيتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الأول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جاني عند المولى جناية ثم غصبه جاني في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية * واذا غصب عبد فقتل عنده قتيلًا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجناية ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب ولولم يمت العبد ولكن ذهب عينه فدفعه الى المولى أعور فقتل عنده قتيلًا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنايتين فانه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فانت عنده فيدفعها الى الأول فاذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما أخذ لان القدر المأخوذ سالم فلا يضرب به وانما يضرب بما بقي من حقه ويضرب الاخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضا ما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذوا من ذلك تمام قيمة العبد الى ماله يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط * واذا اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده قتيلًا خطا ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فان العبد يرد على مولا ثم يقال له اما أن تدفع العبد أو تفدي فان دفع أو فدى يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمة العبد ومن الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فانه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجناية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب أحدته العبد عند الغاصب وان أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جناية فان أعور بعد الجناية واختار المولى الدفع فانه يدفعه أعورا الى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان أخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجناية من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وان أعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فانه يدفع العبد أعورا ثم يرجع

موقوف فصار كالأخذ الرهن على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك خير المرتهن بين أن يجعله من الدين أو من القيمة وقال زفر رحمه الله تعالى يهلك بالقيمة كالمشراء الفاسد * رهن منه عبدا وهلك في يد المرتهن ثم استحقه رجل بالدينه فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن فان ضمنه لا يرجع

على المرتهن وصار المرتهن مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باداء الضمان سابقا على عقد الرهن وان ضمن المرتهن رجع بضمنه على الراهن لانه صار مغرورا من جهته (٦٤) وهو في القبض عامل له أيضا ويرجع بدينه على الراهن أيضا لان الراهن انما ملكه في الفصل الاول

بقية العبد صحح على الغاصب فاذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي الجناية أن يأخذ منه شيئا هكذا في المحيط *
 وإذا اغتصب الرجل عبدًا فقتل مولاه خطأ أو عبد المولاه خطأ وقيمتها أكثر من قيمة القاتل أو استهلك مالا لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جناية العبد المغصوب على الغاصب وعلى ماله فهدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للمغصوب منه ادفعه الى الغاصب اذا كان حيا أو الى ورثته أو افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال ان كان المال هو المتلف هكذا في الحاوي * ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختر دفعه فانه يضرب فيه أو يساق قتيلا بالدية أو يساق قتيلا بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى أولياء قتيلا بقيمتها تمام قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقى من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذ أولياء قتيلا العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقى لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى قتيلا العبد وأدى قيمة الجارية الى ولي قتيلا الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتاويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا أو كان غافيا فاما اذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتهما منه فخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أبي حفص رحمه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان اعلم ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرتفعه في قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي قتيلا الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء ففاداه بالدية ويرجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء ففاداه بالدية لولي قتيلا الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولي قتيلا الغلام والى الغاصب على أحد عشر سهما عشرة لولي قتيلا الغلام وبخمس للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام في دفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الى ولي قتيلا الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتيلا الجارية لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية أخذها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الغلام كله الى ولي قتيلا الغلام فاذا دفعه الى ولي قتيله يرجع على الغاصب بقيمته وبقيمة الجارية في دفع قيمة الجارية الى ولي قتيلاهما ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ الى ولي قتيلا الغلام وترك الجزء في يده حتى اذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى ويدفعها الى ولي قتيلاهما ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فان دفعه يرجع عليه بقيمة الغلام في دفع منها الى ولي قتيلا الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فاداه فاداه بقيمة الجارية وبقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولي قتيلا الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولي قتيلا الجارية انما أضرب في الغلام بقيمتها دفع اليها فيضرب فيه ولي قتيلا الجارية بقيمتها وولي قتيلا الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كميننا فان قدر على الغاصب أو يسر أدى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية في دفع من قيمة الغلام الى ولي قتيلا الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب

من المستحق وهنا ملكه المرتهن من المستحق ثم الراهن يملكه من المرتهن فلم يكن ملك الراهن سابقا على الرهن بل حادثا فلم يكن ملك الراهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المرتهن بالضمان المستند الى قبضه * الاب والوصى يملكان رهن متاع الصغير بدنيهما المستحسانا وقال الثاني لا يملكانه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دائنهما فلا يقع المقاصة بدنيهما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا هلك ضمنا للصغير قدر الدين لا الزائد لانه أمانة له أن الايفاء الحقيقي لا يدخل تحت ولايتهما فلا يدخل الايفاء الحكيم أيضا لهما أنهما يملكان الايداع بلا ضمان فبالضمان أولى * رهن الوصي خادم الصغير من نفسه بدين له على الصغير أو رهن عبدا لهما الصغير بدين عليه لا يجوز بخلاف الاب للمعلم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصى فره من بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز ولبعض الغرماء الباقي نقضه لانه ايفاء حكيم ولا يؤثر النقض بالايفاء الحقيقي فكذلك بالايفاء الحكيم فان قضى دينهم قبل أن يردوه

جاز * استعار من آخر ثوبا بالرهنة بدنه جاز وله أن يرهنه بما شاء لحصول الاجارة مطلقا كالأجرة المطلقة ولو سمي شيئا فان صك كانت قيمة الثوب مثل الدين المسمى أو أكثر فرهنه أو أقل ضمن قيمة الثوب بما أكثر من المسمى وليس

أو أقل ضمن قيمة الثوب أقل من الدين فإن زاد على المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص فإن النقصان إلى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان
النقصان أقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جنساً أو رجلاً آخر ضمن * وكل ما أفاد به مقدمه (٦٥) يعتبر * وان قال ارهنه بخوارزم

فرهنه بمكان آخر ضمن وان
هلك الرهن في موضع الوفاق
ضمن المستعير للمعير قدر
ما قضى به دينه لأن الرجوع
يحكم أنه قضى دينه بمال
المعير فيقتد بذلك القدر وان
أصابه عيب رهن من الدين
بقدره ورجعه المعير على
المستعير لأنه قضى دينه
به * ولو أعرس الراهن ولم
يقدر على فككه فككه المعير
يرجع على الراهن وان هلك
قبل الزهن لا يضمن ولو
اختلفا فالقول للراهن أنه
هلك قبل الرهن * رهن
عبد أ قيمته ألف بألف
وقبضه المرتن - ثم أعاده
من الراهن - ثم أعاده إلى
المرتن - وقبضه نصفها
فهلك يهلك بالألف بخلاف
الغصب اذا تكرر بعد الرد
حيث يعتبر الثاني لأنه
الموجب لا الأول لا تتساهل
* أثلف المهرن مال انسان
والمثلف يستغرق قيمته
فان ظهر المرتن العبد
فالرهن والدين بحاله فان أبي
قيل للراهن أفده فان فداء
بطل الدين والرهن لأنه
استحق بأمر عند المرتن
فكان عليه وان لم يفده
الراهن أيضاً بما عفا عنه
دائن العبد دينه وبطل
مقداره من دين المرتن ان
دينه أقل وما بقي من دين
العبد للراهن وان كان
دين المرتن أكثر من دين

وليس لولي قتل الجارية الا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئاً وقد ذكر قبل هذا في
المسئلة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية إلى أولياء قتلها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وان اختار
المولى الفداء فداء بعشرة آلاف و بقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام و بقيمة في الجارية قيمة
مكان القيمة التي أذاها إلى أولياء جنائته أو قيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام و قيمتين في الجارية صار كأن الجارية
كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزاً من أحد عشر جزاً من العبد إليه أو أفده بقيمة الجارية
وأى ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشئ لما بينا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على
صاحبه كذا في المبسوط * ولو غصب عبداً ثم أمره أن يقتل رجلاً فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر
خطأ ثم عفا ولي الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي قتل الآخر أو يفديه بالدية
ولا يرجع على الغاصب بشئ * ولو دفعه إليه ما قبل العفو ثم عفا الأول عما بقي له يرجع المولى على الغاصب
بنصف القيمة واذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا
فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوى * واذا اغتصب الرجل عبداً واستودع مولى
العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلاً عند الغاصب ثم قتله الأمة فإنه يكون على الغاصب قيمة العبد
بماله كنه عنده فاذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له
مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع أمك الوديعة إلى الغاصب أو أفدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل
الأمة مع قتله الحرفا اختار المولى الدفع قسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى في أخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية وبأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن له الغاصب
تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمة في العبد وانما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر
ويرجع بقيمته على الغاصب ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلاً خطأ ثم ولدت ولداً فقتلها ولدها فعلى
الغاصب أن يردها لولد وقيمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم يرجع به على
الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو أفده بقيمة الأمة كذا في المبسوط * العبد المهرن
اذا جنى على الراهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنائته قالوا لا كرهه المسئلة في كتاب الرهن وقال
ثم درجنائته ولم يذكر فيه خلاف الا أن المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنائته على الراهن بقدر الدين فإنه
مضمون عليه بقدر الدين واذا جنى جنائته على المرتن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا تعتبر الجنائته بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط *

الفصل الثاني في جنائته المدبر وأم الولد * واذا جنى المدبر وأم الولد جنائته ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن
أرسل جنائتهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان كذا في السراج الوهاج * مدبرين اثنين
جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وان دبر أحدهما وجنى فعليه ما قيمته عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعندهما علك المدبر نصيب شريكه بالضمنان كذا في محيط السرخسي * وجناية المدبر
تكون على سيده في ماله دون عاقلته حاله وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج * وعند كثرة قيمة المدبر
لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الا عشرة وتستوى جنائته على النفس وما دونها كذا في المبسوط *
وان اختلف ولي الجنائته مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجنائته كانت قيمته يوم جنى ألقى درهم وقال
المولى كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع ميمنه ورجع اليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة *

(٩ - قنأوى سادس) العبد استوفى المرتن الباقي ان حل دينه والا كان رهنه عنده الى أن يحل فياخذ قصاصاً
* جنائته الرهن بعضهم على بعض أربعة أوجه جنائته الفارغ على مثله وجناية المشغول على الفارغ وهما هدران وجناية الفارغ

والفارغة كذلك فلهما
من الدين مائتان وخسون
وبطل مائتان وخسون
وهو حصة المقولة فبالضم
صار المجموع مائتين وخسون
وهـن المريض ويثبت
أحكام الرهن ولا يكون
هذا تبرعاً بما زاد على الدين
لأنه جمل المال في يدي الأيمن
ولكن لا يظهر صحة هذا
الرهن في حق الغراء لأنه
إشارة بالإفشاء الحكمي كما
ذكرناه * الأب رهن متاع
الصغير وأدرك الابن ومات
الأب ليس للابن أخذه
قبل قضاء الدين لأن
تصرف الأب لازم كتصرف
الابن نفسه ويرجع الابن
في مال الأب إن كان رهنه
لنفسه لأنه مضطر كغير
الرهن * رهن الوصي مال
اليتيم والورثة كبار لا يجوز
إذا كان الدين على الورثة
الكبار لتصرفه فيما هو ممنوع
من التصرف ولو الدين على
الميت جاز وقيل لا يجوز
ولو على الميت أيضاً لأن فيه
اتلاف التركة وأنه غير
جائز * ولو رهن مال اليتيم
وفي الورثة صغار وكبار
قال كبار ولو حضورا لا يجوز
فإن كان الدين حدث على
الورثة لا يجوز اتفاقاً لأن
بفساد نصيب الكبار يفسد
كله لكونه مشاعاً وإن
الدين على الميت جاز رهن

الوصى وقال لا يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغار وكبار ان الكار غيب جاز اتفاقا * رهن الوصي متاع اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا وان ابنه كبير لم يحز عنده كالمو كيل بالبيع * باع من ابنه الكبير وان فدفعها

من مكاتبه أو عبده المأذون لاتفاقا * ولورهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز لعدم ولايته عليه * رهن عبد اثم جائجا ربه وقال
خذها رهنما مكان الاول وردته جاز لان الرهن يقبل النقص والثاني يقبل الرهن ولا يسقط (٦٧) ضمان الاول بل اردت الى الراهن

لتعلق الضمان بالقبض
فبقى ما بقى القبض والثاني
أمانة حتى يرد الاول لان
الراهن لم يرض بجهلهما
رهنما فاذا لم يخرج الاول
لا يدخل الثاني فان هلكا
عند المرهن سقط الدين
بالعبد وهلكت أمانة
بغير شيء

الرابع في اعارته

رهن مصحفا وأمر بقراءته
منه ان هلك حال قراءته
لا يسقط الدين لان حكم
الرهن الحبس فاذا استعمل
بأذنه بغير حكمه بطل الرهن
وان هلك بعد الفراغ من
القراءة هلك بالدين وكذا
لورهن خاتما وأذن له بالتختم
أو ثوبا وأذن في لبسه أو
داية وأذن في ركوبها وكذا
المودع أو الخفاف الذي
أخذ الخفاف لينعمل أو
القصار لبس ثم نزع وهلك
لا يضمن بالعود الى الوفاق
ولو أذن الغاصب بالانتفاع
فهلك حال العمل أو بعد
الفراغ يهلك على المالك
* رهن سيفاً فقتل ثلاثة
لا يضمن لانه من الحفظ
لامن الاستعمال وان
سيفين يضمن لان
الشجعان يتقلدون اثنين
فكان استعمالا كرتنه
الخطوات في أي اصبع من
أصابعها ولورجلان تختم

فدفعها بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى جسمائه ثم قتل آخر فان جسمائه مما أخذ الاول للاول خاصة
والجسمائه الباقية بينهم ما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الا جسمائه والاخر بعشرة آلاف فتكون
تلك مقسومة بينهم على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل جسمائه منها سهما كذا في المبسوط * قال في
الاصل اذا قتل المدبر مولا خطاه درت جنايته وعليه أن يسعي في قيمته رد الوصية واذا قتل المدبر مولا
عمدا فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار ان
شاؤا استسعموه في قيمته أو لا ثم قتلوه وان شاؤا قتلوه للحال وأبطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث
له غيرهما فعفا أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعي في قيمة ونصف يسعي في قيمته رد الوصية فتكون
بينهما ويسعي في نصف قيمته الذي لم يعرف خاصة كذا في المحيط * مدبر تاجر عليه دين قتل مولا خطاه فعليه أن
يسعي في قيمة رقبته انغرما ثم ما بقى من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا ما أدوننا عليه دين جرح مولا
ثم أعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وان أعتقه وهو يبي ويذهب فان كان
ترك ما لا يغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد بقيمة دينهم وان شاؤا
اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثته المولى كذا في المبسوط * ولو أعتقه المولى في مرضه
ولا مال له سواء ثم قتل مولا خطاه يسعي في قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعي في قيمته
والدية على عاقلة مولا وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي * ولو قتل
المدبر مولا عمدا وله وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعي في قيمتين قيمة رد الوصية وقيمة بالجناية
كذا في المبسوط * مدبر حبلى قتلت مولا خطاه فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرحت مولاها
ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح نسعى المدبرة في قيمته او يعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي *
اذا كان المدبر بين رجلين فقتل أحدهما يسعي ورجلا خطاه بدي بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف
قيمه وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لان المولى الثقيل
لاحق له فيما ضمن فان جناية المدبر على مولا خطاه رد ذلك النصف من القيمة يسلم لولي الاجنبى وبصاحبه
في النصف الاخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما
نصفان وعلى المدبر أن يسعي في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عمدا
والمسئلة بجنايتها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطأ ويسعى المدبر في قيمته بين المولين
ويقتل بالعد فان عفا أحد وليي المدبر الذي لم يعرف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عمدا وله
وليان فعفا أحدهما ثم قتل أحدهما يسعي الخطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي
المولى الثقيل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعرف من أصحاب العمد نصفين وفي مال
الثقل ربع قيمة المدبر الذي لم يعرف ويسعى المدبر في قيمته تامة للحي ولورثة الميت واذا قتل المدبر مولا يسعي
مع خطاه في قيمته لورثته مال رد الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا لأماله
غيره فبنى المدبر جناية فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وعندهما هو حر مسدون فيكون على عاقلة وان خرج عن
الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعتق في مرضه عبدا فهدا والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يفتقران
في حق الجناية على مولا فالمدبر لا يسعي في الجناية خطاه على مولا وهذا مكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى جنى على مولا والمكاتب يسعي في جنايته خطاه على مولا فان مات قبل أن يسعي وترك مالا لم يخرج
من الثلث قضى في ماله بالاقل من قيمته ومن أُرش الجناية ولو ترك ولد اسعى ولده في ذلك كله الدين والجناية
وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة لم يسع في حصة الجناية حتى مات وترك ولدا لم يكن على ولده شيء ولو

في البصر لا يضمن وان في الخنصر لوفى اليمنى يضمن لاقى اليسرى وفي اليسرى لوفى الخنصر يضمن اليمنى واليسرى فيه سواء واختاره
السرخسي رحمه الله تعالى وما سوى الخنصر من الاصابع كالخنصر ولو بين اثنين والمتختم رجل ان كان ممن يتختم بهما كالاشراف والاعنياء

يضمن والا لانه حفظ لاستعمال ولو أمره أن يتختم في خنصره ويجهل النص من جانب الكف فهذا وما لم يأمره أن يجعل الفص من جانب الكف على السواء قاله شيخ (٦٨) الاسلام (نوع آخر) أعاره شيأ له جل ومونة ليرهنه فرهنه فردة على المعبر لا على

أوصى بعق عبده ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار أن شاءوا دفعوه بالجناية وبطل العتق وإن شاءوا فسدوه متطوعين ثم يعتقونه خرج من الثالث أو لا ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورثة وإن أعتقه عن الميت قبل الدفع أو الفداء لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر إن علموا بالجناية فقد اختاروا الفداء وإن لم يعلموا ضمنوا الأقل من قيمته ومن الجناية كذا في محيط السرخسي * مدبرة ولدت ولدًا وقيمة كل ثلثائة فجنت جناية تستغفرها ومات سيدها ولم يدع مالا غيرهما سعيًا بقدر قيمة مال الرب الجناية وللورثة في مائتين وسلم إلهما مائة كذا في الكافي * وإذا قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك المولى قيمته لأولياء القتل وعلى المدبر أن يسعي فيما يستهلك من المال ولا يشارك أحد القرابين إلا خرفيًا يأخذ فإن مات المولى قبل أن يقضى بشئ من ذلك ولا مال للمولى غيره فإن المدبر يسعي في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب جنايته فإن كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضًا وإن كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب الجناية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لأولياء الجناية وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأما م الولد فلا تسعي لأصحاب الجناية في شئ كذا في المبسوط * ولو استهلك رجلين مالا فقضى لأحدهما شركه الآخر فيه ولو مات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غرماءه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي * ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فأعتقه مولا لم يضمن لصاحب الدين شيئًا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية كذا في شرح المبسوط * ولو غصب مدبر الجاني في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الارش ويرجع على الغاصب به كذا في محيط السرخسي * وإذا غصب مدبرًا فارق عنه بقتل رجل عمدًا وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو سواء وإذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمته ولو عفا أحد الوليين فلا شئ للآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم أنه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط * رجل غصب مدبرًا جاني عنه جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثانياً جاني عنه جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانياً فيسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * ومن غصب مدبرًا جاني عنه جناية ثم رده على المولى جاني عنه جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ويرجع المولى بعد ما أتت قيمة العبد إليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جاني عن المولى أولاً ثم جاني عن الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى ولي الجناية الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي * وإذا قتل المدبر رجلاً خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلاً عمداً ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصاً وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فإن عفا أحد وليي العمد كانت القيمة بينهما أربعة أرباعاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أولاً رجلاً عمداً ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلاً خطأ بعد ما عفا أحد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعف من وليي العمد فيدفعه إلى صاحب العمد الذي لم يعف إلى تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط * إن قتل عند الغاصب رجلاً و غرم المولى

المستعبر لانه يضمنه عند الهلاك فكان فيه منفعة المعبر ولو أن رجلاً ارتكب من شيئاً ثم أجره من الرهن فالاجارة باطلة والمرتهن يسترده كالأعارة والإيداع من الرهن ولو أمره الرهن أن يودعه إنساناً أو غيره أو يؤجره ففعل في الإيداع الرهن على حاله فإن هلك في يد المودع بطل الدين وإن أعاره منه خرج عن ضمان المرتهن والمرتهن أن يعيده ولو أجره فالاجارة للرهن وليس للمرتهن أن يعيده في الرهن إلا برهن جديد * والمرتهن أن يبيع ما يخاف عليه الفساد ويكون ثمنه رهناً عنده لكن لا يبيعه إلا بإذن الحاكم وفي كل موضع جاز البيع من الرهن أو المرتهن يكون الثمن رهناً عند المرتهن مكان الأصل * الرهن أمانة عند المرتهن كالوديعة فبكل فعل يغرم المودع يغرم المرتهن لكن بالهلاك لا يغرم المودع ويسقط الدين في الزهر وفي كل موضع لا يغرم المودع كذلك المرتهن والوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر فكذا الرهن لا يرهن ولا يؤجر ولا يعار وليس له أن يودع من ليس

في عياله * الخامس في الشهادة فيه * عليه ألف رهن مالا فقال الرهن بنصفه وقال قيمته المرتهن بكل ألف قاله قول الرهن لأنكاره تعلق الرهن بزيادة الدين ولو أن الرهن يدعى بألف والمرتهن بنصفها والرهن قائم يساوي ألفاً

بما لا يوافق إذا كان هلك الرهن قبل التحالف فالقول للرتن لانكاره زيادة سقوط الدين * برهن الراهن على المرتن أنه رهنه شيئا وقبضه ولم يعرفه الشهود يؤمر المرتن بيمينه والقول له في ذلك ولو أقر أنه ارتن منه رهننا ثم (٦٩) جاء بشوب وقال هذا ذلك فالقول

له مع يمينه ان لم يصدق
الراهن فيه قال بعض
المشايخ مسألة البينة مؤولة
بأن يشهد على اقرار المرتن
به وقيل الامام السرخسي
المسألة بلا تأويل *
برهن الراهن أنه رهن منه
هذا الشيء وبرهن المرتن
انه رهن منه غيره والدين
والعين واحد فيبينة المرتن
أولى * رجلان برهننا على عين
في يد رجل انه ارتن منه
رهننا بدينه الذي عليه
وقبضه لا تقبل بينة واحد
منهما اذا كان الراهن حيا
أما اذا كان الراهن ميتا
فيقبول برهنهما ويكون
رهننا عند كل منهما
كرجلين برهننا على نكاح
امرأة بعد موتها يقضى لكل
منهما نصف الميراث
نوع في اختلاف الراهن
والمرتن والشهادة فيه *
زعم الراهن هلاكه عند
المرتن وسقوط الدين وزعم
المرتن انه رده اليه بعد
القبض وهلك في يد الراهن
فالقول للراهن لانه يدعي
عليه الردا عارض وهو
ينكر فان برهننا فللراهن
أيضا ويسقط الدين لاثباته
الزيادة وان زعم المرتن
انه هلك في يد الراهن قبل
قبضه فالقول للمرتن
لانكاره دخوله في ضمانه

قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى كافي تلك القيمة ويرجع المولى
بنصف القيمة على الغاصب الثاني فيدفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر عند
الغاصب رجلا خطأ أو أفسد متاعا ثم قتل رجلا خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى
قيمته لولي القتل بسبب جنائته فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا أو مدبرا فاستهلك عنده
مالا ثم رده على المولى فأتى عنده فلا شيء لأصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب أو مبالية الرقبة
ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى
الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمتها لأصحاب الدين على عاقلة
القاتل يقبضها المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه
رجل ففر عنه بئرا في الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجلا خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم
وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصصة ثم يرجع
المولى بذلك على الغاصب فيدفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فأتى فعلى المولى
قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط * ولو قتل المدبر الغاصب أو مملوكه أو من يرثه
الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي * ولو غصب المدبر أحدا مولى به فقتل عنده خطأ ثم رده
فقتل رجلا عمدا له وليان فعفا أحدهما فعليه ما قيمة تامة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها والذي لم يعرف من
ولى الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم
هو لولي الخطأ ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح
المبسوط * مدبر الذي في ذلك كله كمدبر المسلم وجنائته تكون على مولاه إلا أنه قضى عليه بالسعاية
لأسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحربي المستأمن إلا أنه اذا دبره في دار الاسلام ثم
رجع في دار الحرب فسبي عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي *
واذا قتل أم الولد مولاهما عمدا فان لم يكن لها منه ولد فعليه القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان
لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسمى في جميع قيمتها كذا في المحيط * واذا قتل أم الولد مولاهما عمدا وهي
حبلية منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدت حيا وجبت القيمة عليها لجميع الورثة وان ولدت ميتا كان
عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها أو ألقتة ميتا فغرمه ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم
نصيبها من الغرة ميراث لبي مولاها ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها حتى كذا في المبسوط * واذا قتل
أم الولد مولاهما رجلا عمدا ولا ولد لها من مولاها فعفا أحد وليي المولى وأحد وليي الاجنبي معا فعلى أم
الولد نصف قيمتها للولين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وان عفا متعاقبا سعت في ثلاثة أرباع قيمتها
اتفاقا ثم هذه الثلاثة الارباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما
على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسألة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحد وليي
المولى فارغ عن حق أحد وليي الاجنبي فيسلم له بلامنازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب
فارغ عن حق أحد وليي المولى فيسلم لأحد وليي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما
نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلثا ثمان القيمة وتخريج على العول والمضاربة هو أن في نصف القيمة
الواجبة للاول اجمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بقدر حقه
فيصير بينهما ثلاثا ثمانا لأحد وليي المولى وثلثه لأحد وليي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس
ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتل أم الولد مولاهما ولها منه ولد
فقتلت أجنبيا أيضا وله وليان فعفا أحدهما تسعي في قيمتها ثلثاها للورثة المولى وثلثها للآخر عند أبي حنيفة

وان برهننا للراهن لاثباته الضمان * أذن للمرتن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال
المرتن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود الا بحجة * رهن عبد أساوى بالصف فوكل

المرتحن بالبيع فقال المرتحن بعته بنصفها وقال الراهن لابل مات عندك يحلف الراهن بالله ما به لم أنه باعه ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف يسقط الدين الآن يبرهن (٧٠) على البيع * اذن الراهن المرتحن في ايس ثوب مرهون يوما فجاء به المرتحن متخرفا وقال

رحمه الله تعالى وعندهما ثلاثة ارباعها الورثة المولى ولو اخذ ورثة المولى بقضاء قبل عفو الاخر لورثة الاجنبي أن يشاركوه ولا يتبعونه الا انما اتت جميع ما علم او كذلك بغير قضاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان اخذوا بعد عفو الاخر فاصحح أنه يتخير اخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وهم افرق بين الدفع بقضاء وبغير قضاء كذا في محيط السرخسي * واذا اجتمع مدبر وأم الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أنف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أو افده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وأم الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط *

الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار بها

المكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال فوجبها عليه دون سيده بخلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة * اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه أن يسعي في الاقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط * ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسعي في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي * واذا اختلف المكاتب ومولى الجنابة في قيمة وقت الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوي * وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جنيت بعد ما فقت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط * الواجب بنفس جنابة المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال بأحدهما ان ثلاثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاة فاذا جنى وعجز ورد في الرق فان كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يخاطب المولى بالدفع أو بالنداء وان كان بعد قضاء القاضي أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر هكذا في المحيط * واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحاوي * واذا جنى المكاتب جنابات ثم أعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة ديناً في ذمته فان قضى عليه بذلك فقتل بغيره جاز ما فعل ولم يشركه الاخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختاراً وان لم يكن عالماً فقد صار مستمراً كاللرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط * ولو قتل رجلاً فلم يقض عليه حتى عجز وعلمه دين دفع بالجنابة ويبيعه في الدين فيباع فيه وان فداه باعه في الدين كذا في محيط السرخسي وان جنى المكاتب جنابة أخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنابة على الثاني فان عليه للثاني مثل ما للاول كذا في الذخيرة * وكذلك في كل جنابة يجنبها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط * وان كان القاضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنابة أخرى فان عليه أن يسعي لهما بالاقل من قيمته ومن أرش الجنابتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا آخر كذا في الذخيرة * وينظر في كل جنابة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة القيمة بعد الجنابة ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئر في الطريق وأحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر انسان فقتل فقتل عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولو لم يمتلئ وسعي بينهما ثم عطب بئراً أحدث في الطريق انسان فانه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فقتل ولو حفر بئراً أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فقتل عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته ديناً يسعي فيه بالغاما ببلغ ولا يشاركونه كذا في المبسوط *

تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أفر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتحن أنه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان وكان القول للمرتحن في قدر ما عاين الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج * الراهن لو عيّد ابرهن الراهن على ابيه اباقة عند المرتحن وبرهن المرتحن على أنه رده الى الراهن وأبقى عنده ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى قال اخذ يبرهان المرتحن لانه قد باقى عنده فباخذته فبرده * وقع الاختلاف بين الراهن والممرتحن في ولد المراهنة فقال المرتحن ولدت عندي فالقول للمرتحن لانه في يده ولم يقر بأخذه من غيره ولو قال الممرتحن ارتهنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتحن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتحن الرهن لا يسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتحن وسواء شهد الشهود على معانة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام واذا اخراوه وقولهما * برهن أنه رهن منه عبد ايساوي ألفين بالف وانكر المرتحن ولا يعلم حال العبد سقط الدين ويرد الباقي من القيمة الى

واذا

الراهن لانه صار غاصبا لا انكار ولو اقر بالرهن والموت المرتين لا يضمن الزيادة لانه أمين فيها * ويدخل البناء والشجر في رهن الارض والدار وان لم يذكر كافي البيع ويدخل الزرع في رهن الارض والثمر في رهن (٧١) الشجر بلا ذكر بخلاف البيع لتوقف صحة الرهن على دخولهما

السادس في قبضه

والرهن لومثل الجارية لا يملك المرتين المطالبة بالدين مالم يحضرها فاذا حضر لا يدفع الى الراهن بلا قبض الدين وان قال الرهن في بيتي في هذا المصرف اعطى الدين وذهب معي وخذ الرهن لا يؤثر الراهن بدفع الدين بل الحكم ماذ كرنا وان اقبه في بلد آخر يؤمر بادهاء الدين لان موته الردء الى الراهن فاذا زعم الراهن هلاكه يحلف المرتين ما توى الرهن ويؤمر بالاداء * رهن عبدتين بألف وقضى النصف ليس له قبض أحدهما أما إذا قال رهنك هذين كل واحد بخمسمائة قال في الزيادات له ذلك وفي كتاب الرهن لاحق يؤدي الكل وكذا لو كان الدينان من جنس وقيل ماذ كرفي كتاب الرهن قولهما وفي الزيادات قول محمد وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح ولو رهن كل عبد على حدة لكان يأخذ أحدهما اذا قضى دينه

نوع في حق المرتين فيه

مات الراهن عن ديون فالمرتين أحق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد

واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قيمته ألف درهم فلم يقض شيء حتى قتل قتيلا آخر خطأ أو قيمته يومئذ ألفان ثم رفع الى القاضي فانه يقضى على المكاتب أن يسحق في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي القتل الثاني والألف الموجود وقت الجناية الاولى يكون بين ولي القتل الاول والثاني على قدر حقههما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الألف وحق الاول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهم ما عشرة أسهم للاول وتسعة أسهم للثاني فما خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الاخر بين الاول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر سهم ما كذا في المحيط * قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلا خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ وقيمته ألف يقضى عليه بالدين ألفا للاول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما وحق الاول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهم ما تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي * مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ فقضى عليه بأحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للقاضي له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينه وبين الثالث اثلاثا لثلاثة الاوسط وثلاثة للثالث كذا في المبسوط * واذا قتل المكاتب قتيلا خطئا قضى عليه بنصف القيمة لاحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فانه يجبر المولى بين الدفع والقضاء فان اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف الى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الاول والنصف الاخر يقسم بين ولي القتل الثالث والاولى على قدر حقهما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما اثلاثا لثلاثة النصف للثاني وثلاثة الاخر للثالث وان اختار القضاء فسد للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للاول نصف قيمة العبد ديناء على العبد فيقال للمولى اما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بدينه لا النصف بخلاف ما لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للاخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط * واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للاخر بشيء ثم قتل آخر رجلا الاخر فاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فان عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد أو يفديه مولاه بنصف الدية كذا في المبسوط * ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي * واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجزا قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فان الجناية سطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضى عليه بالجناية فماتت تقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فانه لا سطل الجناية فتقضى منه الجناية أو لا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالديون والجناية وبطلت الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون أسوة لساير الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدا بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالديون والجناية والكتابة جميعا فاما اذا كان لا يفي بالكتابة وانما يفي بالديون والجناية لا غير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وان لم يكن قضى

كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا تناقضا وتناقضا الفاسد فالمرتين حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتين بالرهون الفاسد أولى من ساير الغرماء هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد

قبضه ليس المرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بغير دعوى الرهن لعدم المقابلة حكم الفساد لسبب بخلاف الرهن السابق والدين (٧٢) الا لاحق لان الرهن قبضه بمقابله الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثم وبخلاف

الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب وبه المقابلة الحكمية المرتهن اذا رد الرهن كان مساويا لسائر الغرماء

نوع في تصرفهما فيه **ع** اعتق الراهن المعسر الرهن فالمرتهن يستسعى العبد فينظر الى قيمته يوم العتق أو الرهن فيسعى في الاقل من هؤلاء ثم يرجع العبد به على الراهن اذا أيسر ويرجع المرتهن بما بقي من دينه على الراهن ان فضل والتدبير كالتعق الا أنه يسعى في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتدبير عن ملكه ولا يرجع على مولاه بما سعى بخلاف المعتق **ع** اجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان اجر بامر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وقد مر وكذا لو رهن من غيره باذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود الا برهن جديد وان ألتف المرتهن الغلة في هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل المالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن وهلك حال الاستعمال ضمن كل قيمته

القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط * ولومات المكاتب وترك ولدا قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سعي الولد في الدين والجناية والمكاتبه ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد ورد في الرق بعد ما قضى عليه بالجناية بيع وكان ثمنه بين الغرماء وأصحاب الجناية بالخصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يساع في الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولادين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن أرش الجناية مع بدل الكتابة فان قضى عليه ما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهم اقتيلا خطأ قضى عليه بقيمته لولي القتل سوى ما عليهم لولي جناية المكاتب فان عجزا بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جناية المكاتب كذا في المبسوط * مكاتبه جنت ثم ولدت فجرت ولم يقض دفعها ولوقضى عليها ثم ولدت بيعت فان وفي ثمنها بالجناية والا يبيع ولدها كذا في محيط السرخسي * ولومات المكاتبه وترك مائة درهم وابنا ولده في مكاتبته وعليه دين وقد قتل قتيلا خطأ قضى بها أو لم يقض فانه يقضى على الابن أن يسعى في المكاتبه والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالخصص وان استدان الابن ديناً وجنى جناية فقهضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجناتها فعليه أن يسعى في ذلك كله فان عجز بيع في دينه وجناته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجناتها بالخصص وان كان عجز قبل أن يقضى عليه بجناته دفعه مولاهم بأوفداه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجناتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجناتها عليه سبيل ولو فداه المولى فقد طهر بالقضاء من الجناية فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجناتها كذا في المبسوط * مكاتب قتل ثلاثة خطأ فوهم أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدى كذا في محيط السرخسي * واذا قتل المكاتب رجلاً عداؤه وليان فعنهما أحدهما سعي للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط * عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير اذن شريكه ثم جنى يسعى في نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جناية ثم أدى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية وياخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خوصص المكاتب في الجناية قبل أن يعتق فقضى عليه بنصف ارشها ثم عجز عن المكاتبه فانه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجناية أو اوفده بنصف ارشها كذا في الحاوي * واذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشتري المكاتب عبداً جنى جناية ثم أدى المكاتبه فعتق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شا ادفعه وان شا فدياه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب ولده عنده من أمته كان على الجاني أن يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق أو يستسعى ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الاب يعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها والذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالعبد كاتب ضامن لنصف قيمته والذي لم يكاتب كذا في المبسوط * ولو كاتب أمه مشتركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام أو أمه عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي

وصار رهنًا مكانه كما اذا ألتفه أجنبي وضمن القيمة ولا يسقط شيء من الدين ولو تلف بعد الاستعمال يسقط حنيفة الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستعمال باذن الراهن لما مر وكذلك لو أعاره الراهن أو المرتهن من أجنبي باذن لا يخرجه ذلك في يد

الاجنبى لا يسقط شئ من الدين والمرتهن اعادته لغيره ان بالاعارة ينعدم ضمان الرهن ولا يرفع عقد الرهن ويبدأ الاجارة والرهن
بيظل عقد الرهن لا يبدأ الوديعة ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رهننا كان أو مرهنا أو (٧٣) أجنبيا فالولد رهن * رهن

توباساوى عشرين بعشرة
وأذن للمرتهن في لبسه فلبس
ونقص ستدرهم من لبس
المرتهن بالأذن ثم لبسه ثانيا
بلاذن فنقص أربع عشرة
ثم ضاع الثوب وقيمته عشرة
يرجع المرتهن على الراهن
بدرهم لأنه رهن بعشرة
وقيمة عشرين صار كل
درهمين رهنا بدرهم فبذهب
الستة وجب له على الراهن
ثلاثة لأنه ذهب باستعمال
الراهن حكما لأنه استعمله حكما
بأمره المرتهن بالاستعمال فإذا
ذهب أربعة بعده باستعمال
المرتهن بلاذنه وجب
ضمانه على المرتهن قلنا
هالك وقيمته عشرة صار
مستوفيا خمسة بالهلاك
وجوب الراهن على المرتهن
أربعة والمرتهن على الراهن
ثلاثة فصارت الثلاثة
بالثلاثة بقي على المرتهن
درهم احتسب بحقه وبقي له
الى تمام حقه درهم لحصول
التسعة خمسة بالهلاك
وثلاثة بالمقاصة ودرهم
بالاحتساب فأخذ درهمهما
لا غير * ألقى الخاتم المرهون
المرتهن في كيسه المتفروق
وضاع بالسقوط يضمن كل
الفاضل من الدين أيضا *
قال المرتهن أعطه للدلال
للبع وخذ حقه فدفعه الى
الدلال وهلك في يده لا يضمن

حينئذ رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى * وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم
ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا أو نقصت بغير ثم ازدادت فعتقت فاختار الشريك نصيبه من المكاتب نصف
قيمتها يوم عتقت وللذى لم يكاتب أن يستسعى الابن في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا
فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جناية لا تبلغ النفس ثم أديا فعتقا والمولى
موسر ان فللذى كاتب الولد أن يضمن الذى كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء أعتقها
ولا ضمان للذى كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط * عبيدين رجلين ففأ العبدعين أحدهما ثم
كاتب المفقوة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر فمات منه ما سعى المكاتب في الاقل من نصف القيمة وربع
الدية وعلى المولى الذى لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول الا أن العبدان كان قد أدى وعتق لم يجب
على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسى * وإذا كان العبد
بين رجلين جنى عليه أحدهما ففقه عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية
ثم جنى عليه العبد جناية ثم ان الذى باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه الجنى عليه على نصيبه منه ثم جنى
عليه جناية أخرى ثم أدى فعتق ثم مات المولى من الجنايات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع
الدية وعلى الذى لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع
سدس الدية كذا في المبسوط * عبدان يدور جنى على ذر فكتابه ذر عالما بالجناية جنى عليه أخرى ثم
كاتبه زيد جنى عليه جناية أخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف ألتف نصف النفس
بثلاث جنايات حقيقة وجنايتين حكما أما نصيب الجنى عليه فقد ألتف نصف النفس بجناية قبل كتابة
وهي هدر وبجنايتين بعدهما ووجه ما واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب
وأما نصيب غير الجنى عليه فقد ألتف نصف النفس أيضا بجنايتين قبل الكتابة وحكهما الوجوب على المولى
فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجناية بعده الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب وان جنى على
أجنبى فكاتبه أحدهما وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه فكاتبه الثانى وهو يعلم ثم جنى عليه فمات فنصف
الاقل ألتف نصفه بثلاث جنايات ولها حكم جنايتين فصارت مختارا في الاولى ربع الدية وموجب البقية
على المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنايتين قبل الكتابة وحكهما
واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الاقل من
نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلمنا ضمتنا الاقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضا الاقل من
قيمتهم ومن نصف الدية كذا في الكافى * رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولدا جنى الولد جناية فانه يسعى في
نصف جنايته ويكون نصفها على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان
أعتق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجناية على الولد
وكذلك حكم الجناية اذا أعتق المولى الولد الا أن ههنا لاسعاية على الولد ولولم يعتق واحدا منهما ولم يجنيا
على الاجنبى ولكن جنى أحدهما على الآخر لم كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف
الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له ومستمك لذلك
بالكتابة السابقة ونصفه على الجانى للمولى باعتبار أن الجنى عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب فيه بغيره
بالبعض قصاصا ولو جنت الام ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا فلولدها بمنزلة ما يسعى في نصف
الجناية والمكاتبه على السيد نصف الجناية ويستوى ان كان قضى عليها بالجناية أو لم يقض فان جنى
الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضى عليه بجناية أمه فان الذى قضى به عليه من جناية أمة دين في
نصفه غير أن للمولى أن يدفعه بجنايته فيكون للولى أن يدفعه بجنايته وان شاء ففداه فان فداءه يسع نصفه في

(١٠ - فتاوى سادس) المرتهن ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولين الرهن كاللبن والتمر وكذا نفس الرهن
اذا كان مما يخاف عليه الفساد باذن القاضى ويكون غنمه رهنا وان باعه بلاذن القاضى ضمن وليس للعالم بيع الرهن اذا كان

الراهن مفلسا عند الامام لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون وفي المنية للرهن بيع الرهن باجازة الحاكم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته وفي (٧٤) العتاي استأجر المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة وان استأجره فاسدا ووصل اليها

الدين الذي على أمه وان دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط * واذا أقر المكاتب بجنائية عمدا أو خطأ الرمه ولو قضى عليه بجنائية خطأ ثم عجز هدرمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنائية موجبة للمال لا يؤاخذ به بعد العجز عنده صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤاخذ بهما ويبيع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أولاً كذا في محيط السرخسي * ولو لم يعجز ولكنه أتى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي * لو قتل المكاتب رجلاً عمداً ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويلزمه المال المالم يعجز فإن عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وشيخيه ما لله تعالى لازم يباع فيه كذا في المبسوط * ولو أقرت مكاتبة على ولدها لم يلزمها عتق أو عجز فإن مات وترك وفاء قضى في ماله بالاقبل ولو أقر الولد على أمه بجنائية لم يثبت فإن ماتت الام يلزمه الاقل من الدين والنكابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أتى ثم عجز لا يستر من المقوله ولو أقرت الام على ابنتها بجنائية ثم قتل الابن خطأ وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنتها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جازا قرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة بضرب فيها أولياء القاتل الا آخر بالدية وأولياء قاتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط * جنائية المكاتب على المولى وجنائية المولى عليه خطأ بمنزلة جنائية الاجنبي فأما القتل العمدا فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولاه عمدا اقتص منه وجنائية المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجنائية المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي * وكل من يتكاتب على المكاتب فهو في حكم الجنائية بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذا في المبسوط * وجنائية عبد المكاتب مثل جنائية عبد الحر الا أنه اذا قلدى والقداء ازيد من قيمته فاحشاً ودفع وقيمة العبد أكثر من الارش فاحشاً صحت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي * وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبد أتباعه عليه دين آخر يبيع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنياً بجنائية وليس للمكاتب مال غيره يخير المولى فان شاء دفعه فهو وجب الغرماء بالجنائية ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجنائية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء أفدوه بالدية ثم يبيع في دين الغرماء فان كان عليه دين أيضاً فانه يخير مولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء للغرماء المكاتب وان شاء فداءه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط * عبد شح حرام وضحة ثم دبره مولاه فشججه العبد وضحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شججه أخرى ثم أتى فعتق ثم شججه أخرى وشججه أجنبي ومات المولى عالم بالجنائيات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الاخر أتلفه العبد بربع جنائيات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنائيات في حكم الاولى الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار لكل ثمانية أسهم أربعة أتلفها الاجنبي وأربعة أتلفها العبد والسهم الاول صار للمولى مختاراً بالتدبير وهو عالم بما يلزمه من الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممنوع بفعل سابق على الجنائية فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جنائية الحر فوجب الدية على عاقلة وان لم يدبر والمسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الاخر فقد تلف بثلاث جنائيات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار لكل ستة تلف ثلاثة بجنائية الاجنبي وتلف ثلاثة بجنائية العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس

ومضى زمان مقدار ما يجب شيء من الاجر بطل وان لم يصل حتى فسخ الاجارة بقي الرهن وان أخذ المرتهن الارض مزادة بطل الرهن ان البذر من المرتهن وان من الراهن لا يسطل وكذا من أجرداره من غيره ثم رهنها منه صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعها باذن المرتهن صح ويكون الثمن رهناً مكانه قبض الثمن المشتري أو لاقبامه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل يكون قيمته رهناً بقاء حتى لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتهن ويسقط دينه كما لو كان في يده * ولو جاز المرتهن الغنم أو قطع الثمر بغير اذن الحاكم لا يضمن بخلاف البيع لان القطع لحفظ المالك في العين والبيع لحفظ المالية وهذا اذا جاز معتاد اولي يحدث نقصانا فان أحدث نقصاناً ضمن ويسقط كل الدين * ولو شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتهن يضمن قياساً واستحساناً فالخاسر أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملك المرتهن ولو فعله ضمن وان فيه حفظ المال عن

الفساد اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتهن ان يفعل وان بغير أمر القاضي اذا كان فيه حفظ وتحسين الدية ككتاب المضاربة فيه ثلاثة فصول (الاول في المقدمة) المضارب شريك رب المال ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف

لا يبطل بالنشروط الفاسدة ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسادت لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم * شرط أن يتجوز في الكوفة فخرج الى البصرة ضمن بالشراء * معه ألفان قال لربه دفعت (٧٥) ألفا وربحت ألفا وقال رب المال

كلاهما رأس المال فالقول

قول المضارب ولو قال دفعت

ألفا للمضاربة وربحت ألفا

فقال رب المال لا بل بضاعة

فأقول لرب المال وفي

المضاربة الفاسدة اذا عمل

وربح فالربح لرب المال

وعليه وضيعته وللعامل أجر

مثل عمله ربح أو لا لكن

أجر المثل بالغابغ عند محمد

وعند الثاني لا يجاوز به

المسمى * ولتلف المال

في يده له أجر مثل عمله ولا

ضمان عليه وعند محمد

رجه الله تعالى يضمن قيل

المذكور في الكتاب قول

الامام رحمه الله تعالى بناء

على مسئلة أجبر المشتري

وفي الشافي قال لا يضمن

والمضاربة الصحيحة

والفاسدة سواء ولم يذكر

الخلافاً وبه يقتضى دفع اليه

ألفا وقال خذ مضاربة

بثلث أو النصف جاز

وما شرط فهو للمضارب

والباقي لرب المال

والثاني فيما يملك المضارب

وما لا يملك

مضارب معه ألف

اشترى بها ثياباً بقصرها

وجعلها بمائة من عند

نفسه وكان قال له

رب المال اعمل برأيك

أو لم يقل فهو منقطع

لانه لو جاز على رب المال

صار رب المال مستديراً

الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله أعلم

الباب الرابع عشر في الجناية على المماليك

واذا قتل رجل عبداً خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وفي الامة اذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب عبداً قيمته عشرون ألفاً فهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية * ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة رجل حمل على عبداً رجل محتوم ما ورجل آخر حمل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فبات من ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا تعقل العاقلة فيما جنى على المماليك خطأ فيمادون النفس وان كان الجاني حراً فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وأما الجناية على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر نقص عشرة أو خمسة وعندهما يقوم صحيحا ويقوم منقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * هذا اذا فات بفواته منفعة مقصودة وذلك كالعين واليد فأما ما يقصده الزينة نحو الاذن والماجيين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الآخر لا يقتدر ذلك ويلزمه النقصان كذا في المحيط * وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة كذا في الهداية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية والكافي * وكل جناية ليس لها أثر مقدري حق الحرفي في العبد نقصان القيمة كذا في السراجية * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أشقار عيني المملوك اذا شقها انسان فاخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في أشقار عيني المملوك وفي حاجبي عيني في أذنيه ما نقصه وهو قولي وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا أحفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء لم يدفعه وأخذ من الجاني ما نقصه وفي الاصل أن في شعر العبد ولحيته حكومة عدل وكأنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه ولحيته اذا لم تثبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلفات عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * ولو حلق جعد عبد انسان وثبت مكانه أبيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة أن ينظر الى قيمة العبد وبه جعد الى قيمته ولا جعد به وانما طريقه أن ينظر الى قيمته وأصول شعره نباتة سود والى قيمته وأصول شعره نباتة بيض كذا في الظهيرية * ومن فقهاء عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقأ عين عبد فمات العبد من غير الفقه فلا شيء على القاتل وان لم يمت ولكنه قتل انسان لزم الفاقى النقصان وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي * اذا فقأ رجل عيني عبداً ثم قطع آخر يده فعلى القاتل ما نقصه وعلى

عليه ولم يأمر رب المال بذلك وقوله اعمل برأيك لا أثر له في الاستدانة لانها ليست من أعمال المضاربة وثلثة أقسام قسم من المضاربة ولو أبعها وهو علق بطلق المضاربة قال له اعمل برأيك أو لا كالايداع والاعارة والاستجار والاجارة والارتهان والرهن وقسم ملحق بالمضاربة

وان لم يكن منها في ملكه اذا قيل له اعمل برأيتك كلافه مضاربة وانما لم يملكه اذ قيل له اعمل برأيتك كلافه مضاربة والاعراض والعقود والكتابة والتدبير والهبة وأجر النساخ والحجامة من عنده

أو قصرها ولا يصير في المال لان القصار ليست بعين مال قائم وفي المضاربة المطلقة له شراء السفن وفي المقيدة لا ويملك الاستئجار * أمره بالبيع من فلان فباع من غيره ضمن بخلاف مالو وكله بالشراء من فلان فاشترى من غيره لا يضمن ذكره في الوكالة وفي رواية المضاربة يضمن في الوجهين * دفع الى رجل ألفا بالنصف ثم دفع اليه ألفا آخر بالثلث ولم يقل فيها اعمل برأيتك وخطها ما لا يضمن وان ربح فيها اقسما نصف الربح أنصافا ونصفه أثلاثا والمضارب لا يملك أن يضارب اذا لم يقل له اعمل برأيتك ولا يضمن بنفس الدفع الى الثاني فان عمل بيبعا أو شرا صار بخلافه ورب المال بالخيار في تضمين الاول أو الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول همت المضاربة بين الاول والثاني * أمره بأن يضارب بما عليه بالنصف فاشترى فالمشتري للدين والدين على حاله بناء على عدم صحة التوكيل بالشراء بما عليه عند الامام بلا تعيين البائع أو المشتري ولو كان الدين على ثالث فقال اقض مالي على فلان واعملم به مضاربة وكذا لو دفعه عرضا وقال

القاطع نصف قيمته منقوء العينين وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى أن هذا استحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند رجلان قطع ما يدي عبدهما أحدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القاطع وهذه المسئلة حجة في مسألة أخرى أن من ربح الى عبده حافة ثله آخر قبل أن يصيبه الداهية فعلى القاتل قيمة العبد من ماله تقع به الرمية كذا في المحيط * عبده مقطوع اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الاخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فوق العين كذا في القمري تاشي * ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اليد اليمنى من عبده رجل وقطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منه ما فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الثاني مانقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبده قيمته ألف ثم بعد القطع لم يبرأ حتى صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منهما ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو أقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن رشيد عتق رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفا وعلى خمسمائة وقال مولى العبد كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختصم ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك أو لم يغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلة وأما النفس فانه لا يصدق واحد منهما ما عليه فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة وخمسمائة منها أرش اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته الا أن يزيد على أرش موضحة الحر فانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات * وفي نوادر ابن سماعية عن محمد بن جهم الله تعالى رجل قطع يد عبده رجل أو شج عبده رجل ثم ان المولى باعه ثم رده عليه بعيب يقضاه القاضى أو وهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من الجنابة فان مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة قطعت يدها خطأ وباعها المولى من انسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان القطع عمدا رأت القصاص استحسانا كذا في المحيط * اذا قال لعبدي أحد كما حرمت شيئا فبين العتق في أحدهما بعد الشج فأرشفهما للمولى وبقيما لوكين في حق الشجة ولو قتلها رجل واحد في وقت واحد معا تجب دية حر وقيمة عبده فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرقه فيقسم مثل الاول واذا قتلها على التعاقب يجب عليه القيمة للاول لمولاه والدية للثاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معا تجب قيمة المملوكين فتكون نصفين بين المولى والورثة فيأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلها على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمة للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري أيهما قتل أو لا فعلى كل واحد منهما قيمته وللولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين * رجل فقأ عيني عبده وقطع الاخر رجله أو يده فبرأ أو كانت الجنسية منهما معا فعليه ما قيمته أثلاثا أو يأخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك

اعمل بثمنه بعد مضاربة جاز * ولو قال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعمل بما في يدك من المال مضاربة جاز * وكذلك وقال زفر لا يجوز في الغصب قلنا كون المال مضمونا عليه لا يمنع صحة الامتثال فاذا امتثل انتفى الضمان ولا يصح مع بقاء يد الدافع عاقدا كان

الدافع أولا كالأب والوصى اذا دفع الى غيرهما مضاربة وشرطاهما أن يعمل الصغير فيه أيضا ولو شرط العمل نفسه ماصح لانهم ما يملكان أن يأخذ مال الصغير مضاربة لانفسهم ما يملكان المشاركة مع غيرهما (نوع فيما يجوز أن) (٧٧) يشترط من الربح وما لا يجوز

كل شرط أو وجب جهالة الربح أفسدها لان الربح معقود عليه وجهالة المعقود عليه في العقد نفسه وان لم يوجب جهالته صحت وبطل الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كالموشرط الوضعية على المضارب لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج * قال محمد رحمه الله تعالى شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر ماعمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة لو شرط ثلث الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قبل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه الجواز أنه انعقد على ربح معلوم فصح ثم عطف عليه شرط اذا ففسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة لان معنى الاجارة في المزارعة أظهر لانهم لا تصح بلا بيان مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فلما رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما سطل بالشرط الفاسد وفي المشتق كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها يفسدها سانه دفع اليه الفاعل النصف وعلى أن يدفع رب المال الى المضارب أرض المزارعة سنة أو دار للسكنى سنة تبطل الشرط وبجارت المضاربة المال أن يدفع له أرضا أو دارا سنة ففسدت لانه جعل نصف الربح عوضا من عمله وأجرة داره * دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به ارفاهه النصف

وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما ويغرمان قيمته على قدر أرش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما أرش جراحته على حدة من قيمة تصحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم أن احدي الجراحين قبل الاخرى وقدمات منهما فعلى الجراح الاول أرش جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجرورا بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول أرش جراحته وعلى الثاني قيمته مجرورا بالجراح الاول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرش جراحته وعلى الاول أرش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * جنابة الحر على المدبر كالجناية على القن حتى لو قتلته حرقا على عاقلة قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا أنهما يفترقان في خصلته وهي أن الجراح اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو فقا عينه غرم ما نقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته ألف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقا عينه آخر ثم اتقض البرعات منهما والمدبر بين اثنين فعلى واحد منهما عن اليد وما حدث منها وعفا الا آخر عن العين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد على صاحب العين سبعة وخمسون درهما على عاقلة ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ كذا في المبسوط * رجل شج عبد غيره موضحة فذبره سيده ثم شجبه الشاج موضحة أخرى ثم كاسه فشجبه أخرى ثم أذى المكاتب فعتق فشجبه أخرى فبات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجة الاولى ويغرم نقصانها أيضا الى أن جنى النسيبة ويغرم بالشجة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوبا ونقصانها الى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوبا بالشجتين ونقصانها الى أن عتق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجة التي بعد للعتق أرش ولا نقصان كذا في الكافي * وأصله أن التدبير بعد الجنابة لا يهدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكاتب بعد الجنابة تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

الباب الخامس عشر في القسامة

هي الايمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القتل فيهم كذا في الكافي * وسبب وجود القتل في المحلة أو ما في معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية * اذا وجد قتل في محلة قوم وادعى ولي القتل على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عمدا أو خطأ وأنكر أهل المحلة فانه يحلف بخسون رجلا منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين الى ولي القتل ان كانوا أكثر من خمسين رجلا وان كانوا أقل من خمسين فانه يكرر اليمين على بعضهم حتى يتم خمسين يمينافان حلفوا غرموا الدية وانسكوا فانهم يحسبون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهدا للذي بان كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاعدا للذي بان لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم تجب الدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى القتل على بعض أهل المحلة لا باعيا منهم فكذلك الجواب تجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض أهل المحلة باعيا منهم استحسانا وان ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للذي ادعى ألك بينة على ما ادعت فان قال نعم أقامها

النصف وعلى أن يدفع رب المال الى المضارب أرض المزارعة سنة أو دار للسكنى سنة تبطل الشرط وبجارت المضاربة المال أن يدفع له أرضا أو دارا سنة ففسدت لانه جعل نصف الربح عوضا من عمله وأجرة داره * دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به ارفاهه النصف

دارب المال أودار المضارب
جزو ولو على أن يسكن رب
المال داره أو المضارب داره
لم يجز وقوله لم يجز يحتمل
الشروط ويحتمل المضاربة
* خذمه على أن لك نصف
الربح أو ثلثه جازوله المشروط
والباقى لرب المال لانه
نعم له ذلك والمضارب يستحق
بالشرط ولو قال على أن تلى
نصفه صح استقصانا
لاستدعائهم الشركة فبيان
حصة أحدهما يتعين حصة
الأخر ضرورة وجه القياس
انه لا حاجة الى البيان في
جانبه فصار كأنه سكت * ولو
قال لى نصفه وثلثه
جازت والمضارب الثلث * قال
ما رزق الله مننا صحت لانه
للساواة قال الله تعالى أن
الماء قسمة بينهم
(نوع في الالفاظ)
ما يكون شرطاً ستة دفعت
على أن يعمل بخوارزم
اولعمل بها بخوارزم أو يعمل
بها مجزوما أو مرفوعا أو
فاعلاً في خوارزم أو قال دفعت
مضاربة فاعمل بخوارزم
أو اعمل فيها مشورة
لا تعقيد والحاصل أنه (٣) اذا
ذكر عقيب لفظ المضاربة
ما لم يعتبر ابتداء لا يصح بان
كان لا يستقيم الابتداء به
ومنى تعلق بالتقدم يصح
ويعتبر تليقاً ولو ذكر
ما يستقيم الابتداء به لا يصح

تعليقاً قبل ابتداء * وما ينقد مضاربة بلا لفظها خذ واعمل بها على أن لك ثلث الربح أو خذوا بتسع بهامتها عاقباً أفضل ذلك . الا
كذا صرح لأنه أتى بعناها * خذ هذه الألف واشترها توها بربها بالنصف ولم يزد له الشراء وليس له البيع لأنه ذكر الشراء ولم يذكر البيع فكان

وكالة خالصة وله أجر مثله لأنه أوفى منافعهم ولو باعه بلا إذن المالك ان لم يظفر بالمشتري ضمنه لأنه متعدد وان أجاز المالك البيع والمال قائم جاز كافي الفضولي وان لم يعلم بقاء المال وهلاكه يجوز أيضا لان الأصل في كل (٧٩) ثابت دوامه حتى يعلم خلافه

في مكان بشرط الاجازة

وهو بقاء محل البيع

ظاهر الوجود جاز ولو قال

خذه بالنصف جاز استحسانا

لان الاخذ لا يستحق

لا جملته العوض فكان

العوض للعمل المذكور

بقرنته وهو لا يحصل الا

بالبيع والشراء فاندفع

ابتع هرويا بالنصف لجواز

الاجارة عليه * دفع ألفا

مضاربة على أن يكون كل

الربح له قبضاعة وعلى أن

يكون كله للعامل اقراض

نوع فبما له أن يعمل به

دفع اليه ألفا مضاربة

بالنصف ولم يزد فهذه مضاربة

مطلقة يشتري ما بدله ويعمل

عمل التجار ويبيع بالنقد

والنسيئة ويستأجر البيت

للحفظ والسفينة والداية

للحمل وله أن يوكّل بكل ما

يملك أن يعمل لعدم حصول

المقصود بسدونه ولا يملك

الاستدانة وان رهن من

متاع المضاربة بما استدان

ضمن لاقتصار الدين لزوما

عليه فاذا رهن من متاع

المضاربة فقد أوفى دينه

الخاص من مال رب المال

وان اذن له رب المال في

الاستدانة فالدين عليهما

أنصافا وان باع شيئا آخر

التمن جاز لان الوكيل يملكه

فكذلك المضارب غير أن

الوكيل اذا أخربضه والمضارب لا لأنه يملك آقالة العدة ثم البيع نسيئة لا الوكيل ولو احتال على موثرا ومعتسر جاز لأنه من عادة التجار ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة الا اذا نص على ذلك وله المسافرة به الا اذا نهاه المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولا والحاصل أن المالك

الا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة * ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان اختار الولي الشاهد من جملته من يستخلفهم يحلفهم ما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رجه الله تعالى يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا سوى فلان كذا في الكافي * ذكر في النوادر اذا وجد قتل في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتل في محلة وادعى أهل المحلة أن فلانا قتله وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد بن عمار رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قتل في محلة وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محلتهم أو جاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن من الدية وان ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط * واذا جرح الرجل في قبيلة فنقل إلى أهلها فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخرج اذا وجد على ظهر انسان يحمله إلى بيته فمات بعد يوم أو يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كالمات على ظهره وان كان يجبي ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل بجرح ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع محلة أو مسجد اختطها ثلاث قبائل احدها بكر بن وائل وهم عشرون رجلا والاخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلا والاخرى بنو تميم وهم خمسون رجلا فوجد في هذه المحلة قتل أو في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل أثلاثا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل رجلا واحدا لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا أنه حليف لاحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع أيضا محلة اختطها ثلاث قبائل وبنوا فيها مسجدا فاشترى رجل من غير القبائل الثلاث دورا حدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة البائعة أحد ثم وجد قتل في المحلة أو في المسجد كانت الدية أثلاثا ثلثها على عاقلة المشتري وثلثها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لثلث الدور رجلا واحدا من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وان اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بجملها فالدية نصفان نصفها على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دورا حدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الاول مادام له من تلك الدور شئ ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من الذين كانت لهم أو قال لهمهم أو رد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتل فالدية على عاقلة المشتري وان كان الرد عليهم بالعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف كذا في المحيط * اذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال اذا كان السوق للعامة أو للسلطان وان كان مملوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط

لو خص بعد العقد فان كان لم يشتر او تصرف فيه والمال عين صح تصرفه كالا بداه لانك العزل فكذا النهى عن بعض مقتضى العقد
فاما بعد الشراء فلا يصح النهى (٨٠) عن كل ما استفاد به باطلاق المضاربة ولا يعمل فيه لان حق التصرف يظهر الربح ثابت

قال نهى يطل حقه فيه
الاذا نص على أن لا تبع
بالنسيئة ولانه اذا لم يملك عزله
لا يملك تخصيصه لانه عزل
من وجهه وقبل النقل لا يملك
العزل فلا يملك التخصيص
ايضا فاذا انهاء عن المسافرة
بعدها لم يصح نهيه في
المشهور لانه ملك السفر
باطلاق العقد وعلى الرواية
التي لا يملك السفر لا يعمم
التفويض بصرح وأما اذا
نهى عن الشركة وخطط
المال جاز لانه بمنزلة النهى
قبل الشراء * وبموت رب
المال ينزل علمه أولا فلا
يملك الشراء المبتدأ ويملك
بيع المشتري ليقدم المال
ولا يملك المسافرة لانتهاء
العقد بخلاف النهى عنهما مع
بقاء العقد ولو أخرجه الى
مصر رب المال لا يضمن لانه
يجب عليه تسليمه فيه * ويملك
كل ما هو امر عام معروف
بين الناس ولا يملك ما لا يعمل
به التجار ولا ما هو ضرر لرب
المال ولا الى أجل لا يبيع
به التجار ولا الى السفر الذي
يتخامه التجار خوفا * ولو قال
له اعمل برأيك ثم انهاء وقال
لا تعمل برأيك قبل العمل صح
* ولو قال لا تبع من فلان
ولا تشتري منه صح ولو قبل العمل
دفع اليهما فليس لاحدهما
التصرف بلا ان الاخر
لا يرضى برأيهما وان كان

السرخصى * وان وجد قتل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو
وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو بغيرها فالدية على بيت المال من
غير قسامة كذا في المحيط * ولو وجد قتل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على
أربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كالووجد في المسجد فيجب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في
محيط السرخصى * ولو وجد القتل في قرية أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية
المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل
الذمة فان كانت لهم عواقل فعليه والافق أموالهم كذا في المبسوط * ولو وجد قتل في محلة المسلمين
وفيه أذى نازل عليهم لم يستعمل الذي كذا في محيط السرخصى * وان وجد قتل بين قريتين أو بسكتين
كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى
الموضع الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شئ على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيهان * وفي
المنتقى اذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرفهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرفهما فهو على الرأس
قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه اذا وجد قتل في أرض قرية وهو الى بيوت قرية أخرى أقرب فان
كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وان لم تكن مملوكة فهو على أقرب
القريتين وفيه أيضا سئل محمد رحمه الله تعالى عن قتل بين قريتين أهو على أقربهما الى الحيطان والأرضين
قال ان كانت الأرضون ليست بملك لهما تنسب الى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا
كذا في الذخيرة * واذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب اليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف
رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في
قتل وجد بين ثلاث دور دار لم يمي وداران لهما مدينتين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان
فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط * ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتل وايس في الشراء خيار
فالدية على عاقلة البائع وان كان في البيع خيارا أحدهما فهو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيارا فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فالدية على عاقلة
الذي تصير الدار اليه كذا في الكافي * ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل لم تعاقله العاقلة حتى يشهد الشهود
أنها التي في يده كذا في خزائن المفتين * واذا وجد في دار انسان قتل وفيها خدمه وعلمانه وأحرارهم
القسامة والدية على رب الدار ومنهم كذا في التتارخانية ناقل عن الاسيحياني * وان وجد في ملك مشترك
قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم بعدد الرأس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان
لاحد الشرى كين ثلث الدار وللاخر ثلثا فالدية على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك
بين أقوام كذا في الذخيرة * قال في الجامع دار مملوكة لاحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثل وواحد
منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتل فديته على أحد عشر رجلا عشرة أجزاء منها على عاقلة بنى بكرين
واثل وجز واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكرين وبين قيسين أدلا ثا فوجد فيها قتل فالدية على
عواقلهم أدلا ثا وهذا الذي ذكر قول محمد رحمه الله تعالى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فانه قال في دار بين قيسين وهم مدينتين وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف
الدية وعلى الهمداني نصف الدية قال وانما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتل بوجد بين قريتين هو منهما
سواء في القرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد أهل القريتين وكذلك قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى في دار بين قيسين وبين أربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهم ما نصه فان وعند محمد رحمه الله
تعالى تجب الدية أخسا كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قال عملا برأيكم وبإذن الشريك الا قوله أن يعمل بحصول الاذن والمضارب يملك الشراء القاسد والمشتري
عاجلك بالقبض لحصول الربح ولا يملك شراء الدية والتجزؤ والتجزؤ والمدير يعلم أو لا يعلم حصول الربح اعدم امكان بيعه

والأذن ولو عاين تناول ما يحصل به الربح * ولو اشترى بما لا يتغابن الناس فيه لا يلزم المالك وإن قال أعمل برأيك لأنه تبرع ولو ابع بما لا يتغابن
جاز عنده خلافهما إذا قيل له أعمل برأيك قال أبو الحسن يملك كما خلا الأقرض والاستدانة (٨١) والسفاح والسرايم بما لا يتغابن

* مات المضارب والمال عروض

فولاية البيع لوصي المضارب

بخلاف العدل في الرهن

وقيل للوصي ولرب المال

معان المال مشترك بينهما

وان مات رب المال والمال

نقد بطل المضاربة في حق

النصرف وان عرض في حق

المسافر تبطل لافي حق

التصرف فملك ببيعته بالعرض

والنقد * ولو أتى مصر

واشترى شيئا فمات رب المال

وهو لا يعمل فأتى بالمساع

مصر آخره ففقد المضارب

في مال نفسه وهو ضامن

لما هلك في الطريق فان سلم

المتاع جاز ببيعته لبقائه في

حق البيع ولو خرج من

ذلك المصر قبل موت رب

المال ثم مات لم يضمن ونفقته

في سفره * أطلق المضاربة ثم

قال لا تعمل بها الا في الخنطة

فان كان رأس المال قائما

في يده صح نفيه به لانه يملك

الفسخ في كل التصرفات

فكذا في بعضه وان اشترى لم

يصح لانه لا يملك الفسخ فكذا

التمني واذا باع العرض وصار

نقد المالك التصرف الا في

الخنطة فان اشترى ببعضه

دون بعض لم يمكن له أن

يشترى بما بقي غير الخنطة

نوع في الاختلاف

مقتضى المضاربة العموم

فالقول لمن يدعيها والتخصيص

عارض لا يثبت الا بالينة

في رجلين في بيت ليس معهما ما أحدفو جدا أحدهما مائة متولا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أضمنه الدية
وقال محمد رحمه الله تعالى لا أضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا وجد القاتل في دار بين ثلاثة نفر
فالقسامة على عاقلهم جميعا ثلاثا وتعمد الحسين في الكسر على أي العواقل شامول القاتل وليس له أن
يختار جميع الحسين على عاقله أحدهم كذا في المحيط * ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلته دية
لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء عليهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلته
على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي * وان وجد المالك كاتب
قتيلا في داره فهو هدر بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو وجد المالك كاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته
على المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه ولورثته كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو وجد قاتل في دار مكاتب فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته ومن دية القاتل في ثلاث
سنين ولا تجعلها العاقلة كذا في الظهيرية * وهل تجب على المكاتب القسامة ليدركه في الكتاب ولا شك
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنها تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاختلاف
المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط * واذا وجد
المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج * واذا
وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه
يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى العبد جناية ثم وجد قتيلا في دار
مولاه كذا في الظهيرية * وان وجد قاتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكرا شيخ الاسلام في شرحه
ان لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقلته فيما ساوا استحسانا فان كان عليه دين فكذلك
الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل
قتيلا في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقله المولى كان العبد مدبونا ولم يكن كذا في
فتاوى قاضيخان * العبد المهرهون اذا وجد قتيلا في دار الراعي أو المرتين فالقيمة على رب الدار دون
العاقله كذا في خزائن المتن * ولو وجد قاتل في دار من لا تقبل شهادته أو امرأة في دار زوجها فقيمه
قسامة ودية ولا يحرم الأرث كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس
فيه من عشيرتها أحد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل
منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول كذا في شرح
المبسوط * وأما اذا كانت عشيرتها حاضرة تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قاتل
في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تكرر الايمان عليها وعلى عاقلتها
الدية وعاقلتها أقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقله في
التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي * وأجمعوا أن القاتل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي
قسامة وانما تجب الدية والقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه اذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون
وانما القسامة والدية على عاقلته كذا في الذخيرة * ولو وجد قاتل في قرية أو دار لا يتام فان كان فيه
كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلته كذا في
محيط السرخسي * واذا وجد القاتل في دار ذي القسامة عليه يكرر عليه خمسون يمينا فاذا حلف
ان كان له عاقلة وكانوا يتعاقلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والالتجيب الدية في ماله كذا في الذخيرة * ولو وجد
قاتل في دار ابنه هو بنته وهي بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا ين ثلث الدية على
عاقلتها وعاقلتها عاقلته ولها السدس على عاقله أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا

(١١ - فتاوى سادس) واذا اتفقا أن العقد وقع خاصا واختلفا فيما يخص العقد فيه فالقول لرب المال لاتفاقهما على العدول
عن الظاهر والأذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله * أمرت بالتجار في البر وادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه العموم وعن الحسن عن

الامام أنه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العام لانه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لقضاومعنى وان لم ينصوا على هذا (٨٢) الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لاقتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات

المشهوره قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرباس فالقول له وان برهنا فله مضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب محتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتنا فالوقت الاخير أولى قال رأس المال ألفان وشرطت الثلث وقال المضارب ألف وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح وللضارب في رأس المال وقال زفر رجه الله تعالى لرب المال فيهما لانكاره الاستحقاق وقتنا اختلفا في قدر المقبوض ألا يرى أنه لو أنكر القبض القول له أما الربح يستفاد بالشرط وهو ينكره في الزيادة ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض من رأس المال أو أقل فالقول له عندهم * جاء بثلاثة آلاف وقال ألف مضاربة وألف بضاعة أو ودعة أو دين وألف ربح فالقول في البضاعة والودعة والدين للمضارب في الأقل وكلها لان من في يده شيء فالقول له الا أن يقر لغيره وعليه البين ومن أقام على ما ادعى من فضل قبل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رأس المال والعامل في الربح * قال رب المال المشروط لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث فقط فالقول للمضارب لانه لا تنفع له الافساد

في خزانة المقتين * وفي مجموع النوازل لو وجد الرجل قتيلا في دارا به وقد كان قال قبل موته وهو محجور قتلني فلان فقد أبرأ عاقله اثنه من الدية الا أنه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط * ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته له كذا في خزانة المقتين * واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب قدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا اذا كان أقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليه شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا لا يسمع منه الصوت لا تجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة * والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والحيون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيخان * وان وجد القتيل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من عتدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجالة كذا في الهداية * قتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلته دون أهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط أن يكونوا مالكين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتيل على الدابة كذا في التبيين * وان مرت دابة بين قريتين عليهما قتيل فعلى أقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي * واذا وجد القتيل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكا لاحد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من المصارف عليهم القسامة وان كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلال فالدية في بيت المال وان انقطعت عنهم منفعة المسلمين قدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس يقربهم عمران كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا وجد قتيلا على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه أيضا اذا وجد القتيل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب المحال كذا في المحيط * ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بمملوكة لاحد فان وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتيل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وان استويا فعليه ما هكذا في التبيين * وان نزلوا مختلطين جله في مكان واحد وجد القتيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى أهل المعسكر كلهم كذا في المحيط * وان كان المعسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان أهل المعسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فأجلاوا عن قتيل مسلم فلا قسامة في القتيل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والاخرى عادلة وأجلاوا عن قتيل من أهل العدل فلا دية في القتيل ولا قسامة كذا في المحيط * ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رجه الله تعالى الدية والقسامة على أهل السجن كذا في الهداية * واذا كانت

العقبة فتوافقهما على العقد يحمل على الصحة وان برهنا فبينة رب المال أولى لاثباته زيادة شرط * ولو قال رب المال ثلث الربح الدار الإعسرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول لرب المال لانكاره زيادة ربحها لا يقال اتفقا هما على العقد اتفاقا على الصحة لاننا وقع

الاختلاف في قدر المشروط فاذا أنكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الفساد لان الانكار مقيد في الجملة * برهن رب المال على شرط النصف والمضارب على أنه لم يشترط شيئا فرب المال أولى لأن برهان المضارب على النفي فالمثبت أولى (٨٣) (نوع في هلاك مالها) تلق قبل

التصرف يطلها الفوات المحل والقول فيه للمضارب لانه أمين كالمودع * ولو أنلفها المضارب أو أنفقها أو أعطاه رجلا أو أنلفها ذلك الرجل لم يسبق المضاربة لانه صار مضمونا عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رضي الله عنه أنه ان أخذها من الذي أنلفه له أن يشتري به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها لزوال التعدي وان مثلها لا لان التعدي استقرض بالضمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان * وان اشترى بماله وهلك قبل نقده ارجع على رب المال ثانيا وثالثا بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالثمن مرة والمجموع رأس المال * ولو تصرف حتى صار الالف ألفين واشترى به وهلك المال قبل نقده ضمن المضارب الربع ورب المال ثلاثة ارباع وصار رأس المال ألفين وخمسمائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسمائة عن المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجتمع المضاربة ولان حق المضارب يظهر في الربح والربح يتحقق بعد القسمة

الدارم فرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتيلا فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

الباب السادس عشر في المعاقل

المعاقل جمع معقله وهي الدية كذا في الهداية * العاقلة الذين يعقلون العقل أي يؤدون الدية وتسمى الدية عقلا ومعقلا لانها تذل الامام من أن تسفك أي تسك كذا في الكافي * عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط * وأهل الديوان أهل الرابات وهم الجيوش الذين كتبت أسماهم في الديوان كذا في الهداية * اذا كان القاتل من أهل الديوان فان كان غازيا وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته أنصاره فان كانت نصرته بالمال والدروب يحمل عليهم وان كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط * والحاصل أن العبرة في هذا التناصر وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العشيرة بمحال اذا وقع لواحد منهم أمر قاموا معه في كفايته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة * وان كانوا لا يتناصرون بعضهم بعض فعاقلته عشيرته من قبل أبيه كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولا يزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا ويضم الاقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وأما الابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزوج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج من قبل أبيها كذا في المحيط * ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العواقل عندنا كذا في المبسوط * وليس على النساء والذرية من كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبيا أو امرأة لاشي عليه من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والاماء والجنان كذا في المحيط * وان قلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصراية أولى من الابد كذا في محيط السرخسي * وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لوضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكف يضم اليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصرو وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل أبيه وان كان في هذا المصرد ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم من جانب من القاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل الا أنهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا أجانب كذا في المحيط * ووقى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عشيرة القاتل من الاب والاخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر بالنسب ترجيحا والترجيح يعتبر أولا بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي * حكى عن أبي جعفر أن الجاني اذا كان ديوانيا ولا قربائه دواوين أيضا فعقله على أقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الأقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانيا ولكن

واذا قسم لا يجوز أن يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجتمع المضاربة فانه دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه

من الربح يبقى الربح المشترك خمسة مائة ينم ماء على الشراء وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى جارية بالفين تساوى ألفا ألف ربح وضاعت قبل النقد للبايع على المضارب الربع (٨٤) وعلى رب المال ألف وخمسمائة ولو كانت تساوى ألفين والشراء بألف وهى للضاربة فضاغت غرم

رب المال كالمال الشراء وقع بماء ورأس المال والربح انما يظهر في الثاني فيكون الضمان على رب المال * تقايض المضارب جارية تساوى ألفين بامه تعدل ألفا وقبض المشتراة قبل تسليم البيعة وماتتا غرم الربع المضارب وثلاثة الارباع رب المال لانهم لما ماتا قبل التسليم انفسخ البيع ووجب الرتوق وعجز فيغرم قيمتها وهى ألفان والحكم في المشتراة بالفين ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة ألفا وجارية المضارب ألفين لم يرجع على رب المال بشئ لان المضمون هنا لا يربو على رأس المال وانما تلك المضارب ذلك اذا كان قال له رب المال اشتري بالليل والكثير والافشراؤه على هذا الوجه لا يصح * اشترى المضارب عبدا بألف ونقد المال فقال رب المال اشترته على المضاربة ثم ضاع وقال المضارب اشترته بعد ما ضاع وكنت أرى ان المال عندى فالقول للمضارب لان الاصل الشراء لنفسه حتى يدل الدليل على خلافه * ولو قال رب المال ضاع قبل الشراء وقال المضارب لا بل بعده فالقول لرب المال لانه يدعى على رب المال الرجوع بالثمن وهو ينكر وان برهنا للمضارب لانه ثبت الرجوع * نهى عن الخروج عن بلد المضارب هو فيه ليس له أن يخرج عنه الا الى البلد الذى فيه رب المال استحسانا حال حياة رب المال أو ماله * أخذ من رجل ألفا عاقلة ومن رجل آخر ألفين مضاربة ينفق اذا سافر منهم ماء الى قدر ما لهم ماء أعطاء القام مضاربة وآخر ألفا بضاعة فالنفقة اذا سافر على مال المضاربة

لاقربائه دواوين فعقله على أقرب أقربائه اليه من أهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هو ديوانيا ولكن لبعض أقاربه ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن الرستاق فهو على أقاربه الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع أقاربه الذين يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصر من أهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القاتل يسكن المصر فعقله على أقربائه الساكنين في المصر من أهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلة من أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا لقربائه ينظر ان كان يتناصر بأهل الحرف فعقله عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر بأهل المحلة فعقله على أهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط * ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقبوا على الانساب وان تباعدت منازلهم واختلفت البادية كان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعقل عن أهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي * ومن ليس له عشرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسان الدين كذا في السراجية * وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال لا يعقل من له عشرة أو وارث سواء كان مستحقا للثمن كان حراما مسلما أو لم يكن بأن كان كافرا أو عبدا حتى قال لو أن جريما مسلمة تأمننا اشترى عبدا مسلما فأعتقه ثم عاد المسلما من دار الحرب فأسر وأخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فإيرائه لبيت المال لان معتقه رقيق ولو جنى هذا المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في النهاية * ذكر شمس الأئمة الحلواني اختلاف المتأخرين قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر البجلي وأبي جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير يعرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين بمرور ودروب الخشابين وكلا باذبحاري فاذا قتل واحد خطأ ووجبت الدية فأهل محلة القاتل ورستاقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ قال رضى الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر لان العبرة بالتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر اذا كان لأهل كل مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر أقرب اليه من أهل مصر آخر كذا في الهداية * ولو أن أخوين لآب وأم ديوان أحدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يعقل أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط * ويعقل أهل كل مصر عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة فعقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي * واذا قتل الرجل خطأ فلم يرفع الى القاضى حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضى بالدية على عاقلة في ثلاث سنين من يوم يقضى فان كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الا شهر أو أقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء الا اذا خرج ان أبطأ بعد الحول أو عمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط * فان عمل لهم عطية ثلاث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية كالماله في ذلك مجعلة ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شئ واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج لكل ستة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي * وان كان

الاذا اخلص عمله في البضاعة فتنفق من مال نفسه * صار مالها ديونا فنهاه رب المال عن التقاضي خوفا لالاتلاف ان فيه ربح فالتقاضي على المضارب والا يقال له وكل رب المال في التقاضي * وعن الثاني رحمه الله تعالى دفع القامضاربة (٨٥) فاشترى جارية تساوى ألفين ثم

نهاه رب المال عن البيع
نسبته فقال المضارب أبيع
حصتي بالنسبة ليس له ذلك
لان الربح لم يظهر قبل
البيع فلا يملك التصرف في
حصته * اذا صار مال المضاربة
مستعاليا ليس لرب المال ان ينهيه
عن البيع نسبته ولا عن
الخروج عن البلدة ولا يصح
فسخ رب المال المضاربة
وبعد ما مضى صح الكل
* اخرج به - ذا الاتلاف
خوارزم فارجعت في الذهاب
أنصافا ومارجعت في العود
أثلاثا أو قال مارجعت في
هذا الشهر أنصافا وفي الشهر
الثاني الربح أثلاثا صح
والربح على الشرط وبه
تأخذ * لم يقل له رب المال
اعمل برأيك لكن العادة أن
المضارب في تلك البلدة
يخالق رب المال لأبأس
بالمخالفة ان شاء الله
تعالى لكن لا يدفع الى اخر
مضاربة ولو دفع لا يضمن
قبل العمل * وعن الامام أنه
لا يضمن بالعمل قبل الربح * اذا
أراد أن يضمن المضارب
المال يقرضه رب المال منه
ثم يأخذ منه مضاربة ثم
يسلمه الى المستقرض
مضاربة ويستعين به
في العمل فاذا هلك فالقرض
عليه واذا ربح فالربح على
ما شرط * وأخرى أن يقرضه

عاقلة الرجل أصحاب رزق قضى عليهم بالدية في أرزاقهم فان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها بالدية بالحصة فينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط * فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي يوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم بالدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي * الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يفرض للناس في مال بيت المال مقدرا بالحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدر بحججه وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي * ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى تحول ديوانه الى البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلته من أهل البصرة كذا في المبسوط * ولو قضى بالدية على عاقلته بالكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم تحول اسمهم عنهم فجعل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحول الى ديوان أهل البصرة الا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط * وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقض بالدية على عاقلته بالبصرة ولو قضى بها على عاقلته بالكوفة لم ينقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلته بالبادية لم يتحول عنهم كذا في الكافي * اذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرته وقومه يجمع ذلك له عرفاؤه ويؤمروا بالدم بالخروج اليهم حتى يستوفى ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط * ولو ان رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية * ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالابل أو بقيتمها واذا لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط * ولو ان أهل عطاء الكوفة جنى رجلا منهم جناية وقضى بها على عاقلته ثم لحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقلاومهم ودخلوا فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما أتوا قبل ذلك كذا في الظهيرية * ومن أقر بالقتل خطأ ولم يرفعه الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق القاتل وولى الجناية على أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالكوفة بالبينة وكذبتهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء الا أن يكون له عطاء معهم فينبذ يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي * وذكري المعاقلة أن البيينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية * رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلا نأخطأ فاقام ولى القتل بينة أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البيينة لان البيينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيان * وان قال الولي بعد اقراره لأعلم ببينة فاقض لى بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولى الجناية بينة فاراد أن يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تجعل بالقضاء في ماله لى أجدي بينة فأخذه القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة كذا في المبسوط * وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولاة يعقل عنه مولا وقبيلته كذا في الكافي * واذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد لرجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة أمه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الام حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى مولى أبيه ثم يقضى

من المضارب الادرهما ثم يشتر كان غنا على أن يكون من رب المال الدرهم والباقي من المستقرض والربح على ما شرط ويحمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على المشروط * نزل خانومعه ثلاثة فخرج اثنان وبقي الثالث فخرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع ان كان يعتمد على الحفظ لاضمان على المضارب وانما الضمان عليه وان كان لا يعتمد ضمن المضارب كذا لو قام أهل السوق واحدا بعد

واحدون ثلث شئ فالضمان على الأخير * أعطاهم ألفا وقال اعمل برأيك ثم اشترى المضارب مع شريكه عصير على الشربة فأتخذ المضارب من دقيق المضاربة والعصير المشترك فلاتج (٨٦) باذن الشريك فالقلا تيج على المضاربة وضمن المضارب لشريكه قيمة العصير ما يخصه وان لم يقل له

رب المال اعمل برأيك ولم ياذن له الشريك أيضا فالقلا تيج له وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من العصير لعدم اذنهما وان باذن رب المال لا الشريك فالقلا تيج على المضاربة وضمن حصه العصير لشريكه وان باذن الشريك لا لرب المال فالقلا تيج بينهما وبين شريكه وضمن مثل الدقيق للمضاربة * ادعى الوضعية ورب المال الربح فصالح على رأس المال لا يصح * أعطاهم دنانير للمضاربة ففي وقت القسمة له استفاء الدنانير وله أخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له * وان شريك العنان دفع البار ولو أعطاه من مال نفسه له الرجوع للاذن دلالة وكذا الحكم في سائر النسائب * اشترى المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وأباه المضارب وأراد مسأكه حتى يظفر ربح كثير ليس له ذلك الا اذا أعطى رب المال ماله ان لم يكن فيه ربح فحينئذ يملك المضارب مسأكه ثم ان كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لانه أجبر الا اذا أعطى رب المال حقه حينئذ لا يجبر المضارب وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضا وبقا لرب المال اما ان تأخذ

بالجناية التي قد جناه على عاقلة أمه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئر قبل عتق أبيه ثم سقط فيه انسان بعد عتق أبيه فالضمان على عاقلة أمه لا على عاقلة الام ان كان الجاني بالغاً وان كان صغيراً فالضمان على كذا المبسوط * ولو والى رجل ثم قتل رجلاً خطأ ثم تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي * حربي أسلم والى مسلم في دار الاسلام ثم جنى جناية عتقت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يتحول بولائه بعد الجناية فان عقولوا عنه أو لم يقض به حتى أسر أبوه من دار الحرب فاشترى رجل وأعتقه جرولاً ابنه ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة موالى الاب بشئ وكذلك لو حفر بئر قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيه انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط * ذمي أسلم ولم يوال أحد حتى قتل قتيلاً خطأ فلم يقض به حتى والى رجل من بني تميم ثم جنى جناية أخرى فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاته كذا في الظهيرية * ولو حفر بئر ثم والى رجلاً ثم وقع في البئر رجل كانت ديتة في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالورى بسهم أو جرح خطأ فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلاً وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي * ولو أن امرأة مسأكة مولاة لبني تميم جنت جناية أو حفرت بئر فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سميت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بثلاث الجناية على بني تميم كذا في المبسوط * ولو أن رجلاً من أهل البادية حفر بئر في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها فاصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية * ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم أبطل الامام عطاءه ورده الى أنسابهم فتعاقلوا عليهم ازماناً طويلاً ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط * وابن الملا عنة يعقل عنه عاقلة أمه فان عقولوا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما أدت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاء له ولد حر فلم يؤد كفايته حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب لرجل من همدان فعقل عنه قوم أمه ثم أدبت الكتابة فان عاقلة الام يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صبياً بقتل رجلاً لا فقته فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الآمر ان كان الامر ثبت بالبينه وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الآمر أو على عاقلة كذا في الكافي * وان كانوا اجتمعوا في أول الامر قضى القاضي بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الآمر فكما أخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئاً أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الآمر مثل ذلك ولو أن ابن الملا عنة قتل رجلاً خطأ قضى القاضي بالدية على عاقلة الام فادوا الثلث ثم ادعاه الاب فحضروا جميعاً فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي ادوا على عاقلة الاب ويبدأ بهم في سنة مستقبلة قبل أهل الجناية ويبطل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما أخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية أن يستوفي منهم شيئاً وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا ادانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط * قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة أما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينتبهي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهم كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وان كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم فانه يجب الدية في مال الجاني واذا ادانوا التعاقل الا أنه لا عاقلة له للجاني يجب الدية في مال الجاني ولا يجب في مال بيت المال كذا في المحيط *

برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك * أخذ مالاً من منزل المضارب مالك المال بلاذن المضارب وتصرف به وبيع فيه فكله فصل لرب المال لا تضام المضاربة لانه لو كان من الاجنبى اكان غاصباً في المالك يجعل فسخاً * اشترى المضارب بماله اجارية فأخذها رب المال

بلاذنه وباعها بالربح فالربح على الشرط ولا يكون به انقضاء المضاربة فان اعلمها واشترى بها جارية أخرى وباع الثانية أيضاً بالربح
للمضارب ما يخصه من الربح من الأولى لأن الثانية لأنه لا يملك الشراء على المضاربة فكان (٨٧) مشترياً لنفسه فيكون له الربح

الثالث في نفقته وموته

فأما يعمل في المصرفة نفقته
من مال نفسه وان المصرب
كبيراً وهو أقام في ناحية منه
يعمل للمضاربة وان خرج من
المران مع مال المضاربة
كان مدة سفره أولاً كسوته
وطعامه ودهنه وما يغسل به
ثيابه وحر كبه وعلف المركب
وعلف دواب الحمل والكلاب
ونفقة علمانه الذين يعملون
معهم في المال وأجرة من
يخدمه في السفر من الخبز
والطبخ وغسل الثياب
والخضاب وأكل الفاكهة
كعادة التجار في مالها على
قياس قول الامام والثاني
رجه ما الله تعالى وعن
الثاني في اللحم معتاده
والنفقة تحتسب من الربح
فان لم تنف فسن رأس المال
وان سافر ولم يتفق له شراء
المتاع فالنفقة في مال المضاربة
وان أخرج المضارب مع
نفسه مع ألف المضاربة
عشرة آلاف أخرى وسافر
فنفقته على قدر المالكين من
المالكين ولا نفقة في المضاربة
الفاسدة وكل من يعين
المضارب على العمل ويخدمه
أو دوابه فنفقته في مالها إلا
عبد رب المال فان نفقتهم
في مال رب المال والمستحق
نفقة المثل فان أزيد منه
فضمانه على المضارب في ماله
وان فضل من النفقة شيء

فصل اذا لم تكن لقاتل الخطأ عاقلة تجب الدية في الله وكذا العمد المحض اذا أوجب الدية يجب في
ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة
وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا تعقل العاقلة أقل من نصف
عشر الدية وتعمل نصف العشر فصاعداً كذا في الكافي * وما وجب بالعمد الذي يمكن فيه شبهة أو بالصلم
من الجنابة على مال أو بالأقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرش الموضحة أو ما يجب بجنابة العبد
لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي * ولا تعقل
عاقلة المولى شيئاً من جنابة العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط * ولا تعقل العاقلة ما لزم باعتراف الجاني
الآن يصدقوا كذا في الهداية * وأما حكمومة العمد ان كانت دون أرش الموضحة أو مثل أرش الموضحة
لا تحملها العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يمين فلا رواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال
شيخ الاسلام الصحيح أن لا تحملها العاقلة وأما المنفصل فلا تحملها العاقلة بخلاف كذا في المحيط * وكل
دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبهة عمد أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل
سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صوح من الجنابة على مال
فهو في مال الجاني حالا الآن يشترط الاجل قال القدوري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة أو في مال
الجاني فذلك الجزء في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلاً خطأ فعلى عاقلة كل واحد
منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو قتلوا رجلاً ولو كان أحدهم أبوا المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية في
ثلاث سنين كذا في الذخيرة * واذا كان الواجب بالنعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد
على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في
الهداية * والله أعلم

الباب السابع عشر في المتفرقات

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل جارية رجل وأدعى أنه عبده وأقام البينة فشهد
الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في
الخطأ فان لم يكن له وارث فلولاه قيمته في العمد والخطأ كذا في المحيط * اذا جرح الرجل عداً ثم شهد
الجرح على نفسه أن فلاناً لم يجرحه ثم مات الجرح من ذلك هل يصح هذا الشهاد قالوا هذا على وجهين
أما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فان كانت معلومة فهذا
الشهاد منه لا يصح فأما اذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الشهاد صحيحاً
فان أقامت الورثة بعد ذلك بينة على أن فلاناً جرحه لم تقبل هذه البينة كذا في الذخيرة * رجل جرح فقال
قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته رجل جرح فقال فلان جرحني
ثم مات فأقام ابنه البينة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ تقبل بينته كذا في الظهيرية * واذا اصطدم
الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية
صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لأحد الموليين على صاحبه وان كان أحدهما حراً والآخر
عبداً فانه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمته العبد فنياً أخذها ورثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول عما
زاد على القيمة من الدية وان كان عبداً فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه
وان كانا عبيدين هدرت الجنابة وان كان أحدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى
العبد نصف دية الحر في رقبته فاذا مات فقد هلك وأخاف بدلاً عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر

حين عاد الى المصربة في مالها فأما الدوا والكل وأجرة الطحامة فعلى المضارب وعن الامام أنه في مال المضاربة أيضاً ولو مر على العاشر وأخذ
العشر بإجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صانه بشيء من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه

كالأثقاله أو أعطى الأجنبي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لأنهم ما قصدوا (٨٨) الإصلاح إذا أعطاه البعض لتخليص الكل جائز أصله قلع الخضر عليه السلام لوح سفينة اليتيم

مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في يته حريق فناول الوديعة إلى أجنبي لا يضمن * صار مال المضاربة ديناً ورب المال في بلد آخر فانفق في سفره وتقاضيه ما لا بد له منه يحاسب من المضاربة لأن سعيه لأجل مالها وبه يعلم أنه إذا أنفق في سفره من ماله يرجع في مالها لأنه قد لا يجذب بئامنه بأن لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته إلى النفقة الآن يزيد نفقته على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمته رب المال ولهذا إذا سافر بماله أو أنفق من مال نفسه في طعامه وكسوته وغيره ليرجع على مالها ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو اشتري طعاماً لها ففاسد المال قبل أن يتقيد يرجع على رب المال والله أعلم

كتاب المزارعة

وفيه ستة فصول

الاول في صحتها وشرايطها

هي والمساواة فاسدتان عنده خلافاً لهما والخارج لصاحب البذر فان من رب الارض فعلية أجره مثل عمل العامل وكما يجب أجر

فدستوقى ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويظل حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا ماشيين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر * ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر فضمن له على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيخان * فارسان اصطدما أحدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشى الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي * ولو اصطدمت السفينتان ان كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في النفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين * لو أن رجلين متاحبلان فاقطع الحبل فسقطا وما تاقالا ان سقط كل واحد منهما على القفا هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وما تايجب على عاقلة كل واحد منهما مادية صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه فانه يهدر دم الذي سقط على القفا ويوجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء أجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وما تايجب على عاقلة الأجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حرره سيف وعبد معه عما فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فأتاوا لا يدري أيهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشبهه موضحة ثم أتاوا لا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيح المولاه ثم يقال أولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة التي ولي الحر وهذا مستحسن كذا في المحيط * أخذ بيد رجل فحذب الرجل يده فانفلتت يده ان كان أخذه للصالح فلا أرض عليه من اليد وان كان غمزها فتأذى فحذبها فاصابه ذلك ضمن أرض اليد كذا في الظهيرية * ولو أن رجلاً أخذ بيد رجل فحذب الآخر يده فسقط الجاذب فأتت نظرت ان كان أخذه للصالح فلا شيء عليه وان أخذهها ليعصرها فأتاها فحذبها ضمن الممسك لها دية وان انكسرت يده الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج * ولو أن رجلاً أمسك رجلاً حتى قتله رجل قتل الذي ولي القتل وجلس الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية * ومن أمسك رجلاً حتى جاء آخر وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخر عندنا لا على الممسك كذا في المحيط * رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فأنشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين * رجل دخل على رجل فأذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا يجنبها فارورة وفيها دهن لا يعلم فأنذرت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تحرق من الوسادة ففسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذن بالجلوس عليه فلا ضمان على الجالس وان أذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الاذن ضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قال بعض مشايخنا لا ضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاء قال هو أقرب إلى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة * وفي اجارات القدروري اذا دعا الرجل قوماً إلى منزله فمشوا على بساطه أو جلسوا على وسادته فتحرق لم يضمنوا ولو وطئوا آنية وثوباً لا يسط مثله ضمنوا ولو قلوباً أو أئناً بأيديهم فأنكسروا لم يضمنوا ولو كان متقلداً سيفاً فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط * وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر فممن حضره ضيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فاذا تحمت الوسادة صبي صغيراً صاحب الدار فأتت به عوده فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغيراً صاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة أنا من زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة * فصدغيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية * في المتشقي رجل قال قتلت فلاناً ولم يسلم عدواً ولا خطأ قال استحسن أن أجعل دية في ماله كذا في الذخيرة * في الفتاوى عن خلف قال سألت أسد بن عمرو عن ضرب

مثل الارض في الفاسدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الارض والبقر أن يجب أجر مثل الارض مكروية آخر أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغاما بالغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يراد على المشروط والامام رحمه الله تعالى

فترع مسائلها على قول المجيز لعله بان الناس لا يأخذون فيه بغيره بل هذا قالوا الفتوى فيه على قولهما وركنها الايجاب والقبول وشرايطها منها كونها صالحة للزراعة وكون رب الارض والعامل من وقت العقد الى اخره وبيان المدة في (٨٩) المزارعة شرط والمعاملة يجوز بلا

بيان المدة في الاستحسان ويقع على أول غرة تخرج في تلك السنة وعن محمد جوازها بلا بيان المدة ويقع على أول زرع يخرج زرعاً واحداً وبه أخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدأوها وانتهواها مجهول عندهم ووقت المساقاة معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم ولودفع أرضه للزراعة الى خمسة سنة مثلاً فهي فاسدة ومن شرائطها التخلية حتى لو شرط عمل رب الارض تقسّد ومنها بيان ما يزرع حتى لو لم يبين ذلك تقسّد ومنها بيان من عليه البذر وعن أئمة بلغ انه ان كان عرف ظاهر في تلك النواحي أن البذر على من يكون لا يشترط البيان ومنها بيان الحصّة على وجه لا يقطع الشركة فان ذكرا حصّة أحدهما ان حصّة من لا يذره جاز قيساً واستحساناً وان حصّة من البذر منه جاز استحساناً وقد مرّ ومن شرائط المعاملة ان يقع المعاملة على ما هو في حدّ التوجّه يزدني نفسه بعمل العامل فلواتاهي عظمه لا يصح وحكمها نبوت الملك في منفعة الارض وان كان البذر من جهة

اخره أو رجله ومات منه قال هذا شبه المدوق قال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فأما لو ضرب به برأجه لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال أبو الليث الكبير قول أسد أحب الى كذا في المحيط * في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى قال في رجل قصداً يضرب آخر بالسيف فأخذ المضروب بالسيف بيده فحذب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال ان كان من غير المفصل فعلى الجاذب الدية وان كان من المفصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة * رجل قتل عبداً رجل عمداً فقال السيد أبرأتك عن عبيدي لا يكون مبرأه عن قيمته وعليه القيمة كذا في المحيط * لو أمر جلاب بنزع سنة لوجع أصابعه وعين السن والمأمور نزع سن آخر ثم اختلفا فيه فالقول للذي أمر فإذا حلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية * جناية الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال الجاني ولا تجب على عاقلته صارت نفساً أو اقتصرت على مادون النفس والجناية على مكاتب الغير متى صارت نفساً تجب على عاقله الجاني وان اقتصرت على مادون النفس تجب في مال الجاني كما في القن كذا في المحيط * كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في ماله لان ما يجب على كل واحد منهما مادون رأس الموضحة كذا في القنية * واذا جنى على مكاتب انسان ثم أدى المكاتب فعتق لا يهدر السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حراً كذا في المحيط * رجل أوقد ناراً في بيته فاحترقت دار جاره لا يضمن ان أوقد ناراً لو قد مثلها هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العمدية * وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمل له التنور فأحرق بيته وتعدى الى بيوت غيره فأحرقها ضمن هكذا في المحيط * أمر ابنه ليوقد له ناراً في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فالتفت شيئاً يضمن الاب لان الأمر قد صح فانتقل فعل الاب اليه كما لو باشره الاب كذا في القنية * قال في المنتقى رجل شهد له رجلان على رجل أنه قتل ابنه هذا فلانا وشهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل أيضاً أنه قتل ابن هذا فلانا فسمي ابنا آخره غير الذي سمي الاول فزكى الفريق الاول ولم يرك الفريق الثاني فدفع عليه الى المشهود وعليه الى المشهود له ايقتله فقال المشهود له أنا قتلك بابني الذي لم يرك المشهود على قتله ولا أقولك بابني الذي زكى المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت ابني الذي زكى المشهود على قتله وانما قتلت ابناً آخر لي وقتله كان عليه الدية استحساناً كذا في المحيط * وفي كثر الرؤس اذا نظرت في باب دار انسان ففسق أعينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكن تحميته من غير فرق العين وان أمكنه يضمنه ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار ففسق أعينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية * في المنتقى رواية الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخوين لاب أدعى أحدهما على رجل أنه قتل أباه يوم النحر بمكة من سنة كذا وأدعى الاخر عليه أنه قتل أباه ذلك اليوم بكوفة وأقاما البينة وأدعى على رجل آخر وأقاما البينة فانه يقضى لكل واحد منهما ما ينصف الدية كذا في المحيط * ولو كثر أربعة رجال فسقط بضرهم من المضروب وانكسر سن اخر منه فلو عرف آخرهم صر ما تجب عليه الدية والافلاشي عليهم كذا في القنية * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية قتلت ابن رجل عمداً فدفعها المولى الى أبي المقتول فوطئها أبو المقتول فولدت فقال مولى الجارية دفعتم اليك لتقتلها وقال أبو المقتول لا بل صالحتني عليها من الدم فانه يرتد ها وعقرها والولد عبيد ولا ينيل لاني المقتول على الجارية كذا في المحيط * اذا لوى ثوباً فضرب على رأس رجل فأوضحه وجب القصاص ولو مات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في سببه دون مسببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في سببه أن يشمه بالحديد لا يجب القصاص ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه أن يشجه موضحة بحديدة يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فكذا يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه

(١٢ - فتاوى سادس) المزارع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانيين فلو أراد أحدهما السفر لا يفسخ الابدنر والمزارعة لازمة من قبل من لا يذره فلا يفسخ ولا عذر وغير لازمة من عليه البذر قبل القاء البذر في الارض فالتسليم لا يفسخ

حذر عن اتلاف بذره فاندفع المعاملة لعدم لزوم الاتلاف فيها بخلاف حال العذر كرض العامل أو كونه سارقا يخاف على الحاصل منه أو يلحق صاحب الشجر دين فادح (٩٠) اضطر الى أدائه من غنمه وترك السفر ليس بضرر ظاهر وبالقائه البذر لم يضر المزارعة من الجانبين * والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون الأرض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر أو الأرض والبذر من أحدهما والبقر والعمل مع آلات من آخر والكل جائز لأنه إما استئجار الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والقوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض فلا يكون تبعا فصار كالأول كانت البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البقر من واحد والباقي من آخر وأنه فاسد كرهناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا أخذ جلان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فلو ذهب الزرع لايضم صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين * رجل قال لعامل اعمل في أرضي ببذري بنفسك وعبيدك واجرائك فما يخرج فكلها لي جائز فيجعل العامل معين الرب الأرض ولو على أن الكل لك جائز ويجعل معيار الأرض مقرضه البذر * دفع بذرا الى صاحب

ولا يمسبه أن يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص كذا في خزانة المفتين * صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية * رجلان مدّا شجرة فوقعت عليهما فأتا على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيخان * دخلت دابة زرع غيره ففسده فلو دخل ليخرجها يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما أتلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجها فهلك لا يضمن رأى جماره يأكل حنطة غيره فلم ينععه حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاما لالإنسان في حاجة له فغير أن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فأنهى اليهم وأرتقي فوق يد فوقع منه فالضمان على المرسل لانا باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزانة المفتين * ولو ضرب أجنبي رجل فانتفعت أحدهما أو كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية * وفي الجامع الأصغر غضب مربيطا وشد فيه دوابه فأخرجها مالك المربط صار ضامنا وفي العيون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استهلك رجل جمار غيره أو بغله بقطع يده أو بدمجه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه إليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العديدة * والله سبحانه أعلم

كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها

الابصاف في الشرع تملك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عينا أو منفعة كذا في التبيين * أماركنا فقول له أو وصيت بكذا الفلان وأوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي * والوصية مستحبة هذا إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين * ويشترط في الوصية القبول صريحا أو دلالة وذلك بأن يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا لقرئتها وورثته كذا في الوجيز لا كدردي * قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها فذلك باطل ولها القبول بعد الموت كذا في السراجية * القبول بالفعل كتنفيذ وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي * وشرطها كون الموصي أهلا للتمليك والموصي له أهلا للتملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلا للتمليك وحكمها أن يملكه الموصي له ملكا جديدا كملكك بالهبة كذا في الكفاية * ويستحب أن يوصي الإنسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية * والافضل لمن له مال قليل أن لا يوصي إذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لامعصية فيه كذا في خزانة المفتين * والموصي به عيال بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي يثبت الملك له في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وان ردّ الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي * ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين * ولا تجوز بما زاد على الثلث الا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر باجازتهم في حال حياته كذا في الهداية * ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى اجازة بيت المال كذا في خزانة المفتين * ولا تجوز الوصية للوارث عندنا الا أن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنبي صح في حصّة الاجنبي ويتوقف في حصّة الوارث على اجازة الورثة ان أجازوا جازوا ولم يجزوا باطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد

الجانبين * والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون الأرض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر أو الأرض والبذر من أحدهما والبقر والعمل مع آلات من آخر والكل جائز لأنه إما استئجار الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والقوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض فلا يكون تبعا فصار كالأول كانت البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البقر من واحد والباقي من آخر فاسد كرهناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا أخذ جلان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فلو ذهب الزرع لايضم صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين * رجل قال لعامل اعمل في أرضي ببذري بنفسك وعبيدك واجرائك فما يخرج فكلها لي جائز فيجعل العامل معين الرب الأرض ولو على أن الكل لك جائز ويجعل معيار الأرض مقرضه البذر * دفع بذرا الى صاحب

إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين * رجل قال لعامل اعمل في أرضي ببذري بنفسك وعبيدك واجرائك فما يخرج فكلها لي جائز فيجعل العامل معين الرب الأرض ولو على أن الكل لك جائز ويجعل معيار الأرض مقرضه البذر * دفع بذرا الى صاحب

الأرض على أن يزرع فيها والخارج بينهم ما نصفان لا يصح للمير والخراج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض وعمله أخرجه الأرض أم لا فان قال فيه على أن الخارج لصاحب البذر جاز ويكون معير الأرض ولو على أن الخارج (٩١) لربها جاز والبذر قرض عليه *

قال لا يزرع على في أرضك على أن الخارج لك لا يصح والخارج لمن له البذر وعليه أجر مثل الأرض والعامل لانه قال ازرع لي بقي البذر على ملكك ولو قال ازرعه في أرضك لنفسك على أن الخارج لي لم يصح والخارج لصاحب الأرض وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال له ازرعه لنفسك صار واهبا للبذر منه * دفع اليه أرضا ليزرعها يذره ويقره ويعمل معه هذا الاجنبى على أن الخارج بينهم أن لا يملك يجر بينهم وبين الاجنبى ويجوز بينهم ما وثق الخارج لرب الأرض والثلاث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الاجنبى ولو كان البذر من قبل رب الأرض جاز بين الكل ولو قال ازرع أرضي يذرك على أن الخارج كله لك فهذا الشرط جائز ويكون صاحب الأرض معير الأرض ولو قال ازرع في أرضي كرامن طعامك على أن الخارج لي لم يجز والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض طعن عيسى رحمه الله تعالى وقال ينبغي أن يكون لصاحب الأرض ويجعل العامل مقرضه معينا بنفسه والجواب أن الانسان يعمل لنفسه ولا يقع

له ابن صحت الوصية للاخ ولو أوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ كذا في التبيين * وكل ما جاز باجزة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع الشيوخ صحة الاجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان المجز مريضاً وهو بالغ ان برأ من ذلك المرض صحت اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصى له لو كان وارثاً لا يجوز الا أن يجيزه ورثة المريض ولو كان اجنبياً يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط * ولو أجاز البعض ورد البعض يجوز على المجز بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة عما يجوز اذا كان المجز من أهل الاجازة فهو ما اذا أجاز به وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن المفتين * واذا أوصى لمكاتب وارثه أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط * ولا تجوز للقاتل عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية * سواء أوصى له قبل الجراحة أو بعدها فان أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط * ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمدير قاتله أو لأم ولد قاتله لا تجوز الا باجزة الورثة كذا في فتاوى قاضيان * اذا ضربت المرأة الرجل بمحبة أو بغير محبة فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما الهامت اصدقا مثلها من المسمى وما زاد على ذلك فهو في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترى عشرة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الجناية وأعتق عبده فالوصية باطلة الا أن العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرتبة بحسب السعاية عليه في قيمته والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعفا عنه كان هذا منه وصية لعاقلة فيجوز من الثلث واذا أوصى لعبده ثلث ماله صحت الوصية فان قتل العبد فوصيته باطلة غير أنه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المدير اذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فعليه أن يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه أنه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويطل وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقام كل واحد من ورثته البينة على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي أقام عليه البينة ولا وصية له في حصة الذي أقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب واذا أوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهم ما بالثلث وأوصى لآخر بعبد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالعبد أنه قاتل فشهدا بمأطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على اجنبى أنه قتل خطأ واذا أعتق الرجل في مرضه صبياً صغيراً لاملاله غيره ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ يسعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في المبسوط * ولو أوصى لابن وارثه جاز وكذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لمدير نفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لو ألد قاتله وان علوا وكذلك لو ألد قاتله وان سفل ولمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومديرهم كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوصى لمولاه رجل أن ينفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى تكون الوصية للعبد ويدور معه حيثما دار يسع أو عتق وان صالح مولاه عن ذلك وأجاز العبد جاز وان عتق العبد ثم أجاز فاجازته باطلة ولو أوصى لفرس فلا ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلا ينفق أو باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية * ويجوز أن يوصى المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح

لغيره الا بجهله ولم يوجد ولو قال ازرع لي في أرضي كرامن طعامك على أن الخارج بينهما نصفين جاز على ما قال والبذر قرض على صاحب الأرض أخرجه الأرض شيئاً أم لا ولو شرط ادفع صاحب البذر من الخارج لم يجز أيهما كان صاحب البذر ولو شرط أن يدفع صاحب البذر عشر الخارج والباقي أنصافاً جاز وكذا لو شرط ادفع صاحب الخارج للعامل والباقي أنصافاً ولو شرط ادفع خراج الوظيفة لم يجز وان شرط

دفع الغش أو خراج المقامة والباقي أنصافا جاز (نوع آخر) شرط في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة فسدت وما ينبت وما ينبت (٩٢) الخراج أو يزيد في جودة الخراج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينبت ولا يزيد في الخراج

فليس من أعمالها فإذا شرط على المزارع أو ربها الحصاد أو الدنا من فسدت من أيهما كان البذر في ظاهر الرواية وفي النوازل جاز على قول الإمام الثاني رحمه الله تعالى * وعنه إذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه جاز ولو على ربها إلا جاعا وابن سلمه ونصير أجازاها ولو على المزارع ولا أعرف أحدا من أئمة زمانها خالفهما فيه قال الفقيه وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين أئمة خوارزم وفي المعاملة يفسد هذا الشرط ونص في نوادر ابن رستم رحمه الله تعالى أن المأخوذ قول الإمام الثاني لا قول غيره في هذه * والتقية والجل إلى بيت رب الأرض كشرط الحصاد وجوز مشايخ بلخ ولو شرط كرى الأنهار أو إصلاح المسناة هل يربها جاز من أيهما كان البذر وإن على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع إن البذر منه وإن شرط كرابها على المزارع جاز من أيهما كان البذر وإن على ربها إن البذر من المزارع لا لاشتراط بعض العمل على ربها وأنه يمنع التعلية وهي شرط صحة التسليم والتسليم شرط صحة المزارعة فصار كشرط الحصاد على رب الأرض وإن البذر من ربها لم ينبت للكبراب وقت فسدت لجهالة وقتها لأن التسليم بعده يقع وإن بين وقته جاز لأن المزارع يقبلها قطعه مكرو بقوا المزارعة تقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة فاندفع ما لو البذر من المزارع للجبر إلى التسليم من رقت العقد فيقع شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي الجامع الصغير بشرط التثنية والكبرى على المستأجر مفسد

الوصية لغير مستأمن من ذمتي كذا في البدائع * ولو أوصى مسلم لغيري والحري في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن خرج الحربي الموصى له إلى دار الإسلام بأمان وأراد أخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان الموصى في دار الإسلام والموصى له حربي في دار الحرب * وأما إذا كان الموصى في دار الحرب أيضا فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه كذا في المحيط * وإذا أوصى العربي المستأمن في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا لو وهب له أو تصدق عليه بصدقة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التارخانية * ولا تجوز وصية المسلم للمرتد كذا في فتاوى قاضيان * ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه الغرماء كذا في الهداية * ولا تصح الوصية إلا لمن يصح تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب والمأذون وكذا لو أوصى المجنون ثم مات بعد الأفاقة لعدم الأهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهداية * وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يجوز بالإجماع وهو ما إذا أضاف الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بأن قال إذا عتقت فلان مالى وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بإداعيل الكتابة أو غيره ثم مات كان للوصي له ثلث ماله وقسم يختلف فيه وهو ما إذا قال أوصيت بثلث مالى لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين * ولا تجوز وصية الصبي عندنا إذا لم يكن مرأقا وكذا إذا كان مرأقا كذا في فتاوى قاضيان * وسواء كان الصبي مأذونا في التجارة أو محجورا كذا في البدائع * سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا في الكافي * وكذا لو قال إن أدركت فثنائي لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن تحيزا ولا تعليقا وأما العبد والمكاتب إذا أضافاها إلى ما بعد عتقهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تصح وصية الهازل والمكره والخطي كذا في البدائع * وصية الحر العاقل رجلا كان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجاوز استحسانا ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوصى الصبي أو المكاتب ثم بلغ أو عتق وأجاز تصح بطريق الابتداء وتجاوز الوصية للعمل وبالجل إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بأمة إلا جملها صححت الوصية والاستثناء كذا في الكافي * وإذا أوصى الرجل لمافي بطن امرأته ثم وضعت بعده موته وبعد الوصية بشهر ولدا ميتا فالوصية له وإن ولدت حيا ثم ماتت فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثا بين ورثته وإن ولدت اثنين أحدهما حي والآخر ميت فالوصية للحي منهما وإن ولدت ميتين ماتت أحدهما فإن الوصية لهما نصفان وحصة الذي ماتت منهما ميراث لورثته كذا في الميراث وإذا أوصى فقال إن كان في بطن فلانة جارية فلهما وصية ألف درهم وإن كان في بطنها غلام فله وصية ألفي درهم فولدت جارية لستة أشهر أو ولدت غلاما بعد ذلك بيومين أو ثلاثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما إذا قال إن كان الذي في بطني غلاما فله ألفان وإن كان جارية فله ألف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لأقل من ستة أشهر من يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الأولى إذا ولدت غلامين وجاريتين لأقل من ستة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شأوا كذا في المحيط * ويصح للموصي الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالأول بان يقول رجعت أو نحوهم والثاني بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير يتقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمه إلا بها فهو رجوع إذا فعله وكذا كل تصرف أو جبر زوال ملك الموصي فهو رجوع إذا ثبت هذا فنقول إذا أوصى بشوب ثم

فيل شرط التثنية انما يفسدان كان الزرع يخرج منها بالكرب مرة أو لم يخرج الا بمرتين فلا ولو شرط كرى الحداول اختلافه فيه وان شرط القاء السرقين على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع ان البذر منه وعليه (٩٣) أجر مثل الارض ولا يغرم ربهاشيا

للمزارع من قيمة السرقين المطروحة فيها وان البذر من ربهاشيا فان الخارج له وعليه أجر مثل عمل العامل وقيمة السرقين وان شرط السرقين على رب الارض ان البذر من المزارع فسدت والخارج للمزارع وعليه أجر مثل الارض وقيمة السرقين وان من ربهاشيا البذر جازت وان شرط القاء السرقين فيها لم يذكر وقال عبد الواحد ان على المزارع جازت من أيهما كان البذر وان على ربهاشيا البذر من العامل لا كشرط الحصاد على ربهاشيا والكرب على ربهاشيا والبذر من المزارع وان البذر من رب الارض يجوز وان شرط أن يسرقها أحدهما جازت على أيهما شرط والبذر من أيهما كان وفي فتاوى النسق شرط القاء السرقين في المزارعة والمعاملة مفسد وبلا شرط لا يلزم العامل * والحيلة أن يستأجره على اصلاح المسناة وحفر الانهار والقاء السرقين بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف تصح هذه الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السرقين والمكان المنقول عنه غير معلوم قلت المعقود عليه نقل السرقين وانه عمل لأعين والمكان المنقول عنه البلدة وفواحيها

قطعه وخاطه أو بقطن فغزله أو بغزل فنسجه أو بمجد يد فالتخذه اناء فهو رجوع ولو أوصى بسويق فلتنه بسمن أو بدار فبني فيها أو بقطن فخشا به أو ببطانة فبطن بها قباء أو بظهارة فظهر بها أو بابلت الوصية كذا في الكافي * والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة القول دون الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما جميعا أما الأول فهو الوصية بالعين لرجل فسحقها من جهة القول أن يقول فسحت الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل أن يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن الفسخ بهما هو التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلاث ماله أو بربعه أو رجع عنه يجوز ولو أخرجه عن ملكه لا سطل الوصية وتتقدم ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لورجع بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائنة المفتين * وإذا أوصى بتبرضة ثم صاغ منه قلبا أو خاتما أو ما أشبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ظاهر فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا كذا في الجامع الكبير وذكر في المبسوط أنه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على أن الجحد كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن الجحد كان عند حضرة الموصى له وعند حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية أو وصيت به فلان فهي حرام أو بآل يمكن رجوعا بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي * ولو أوصى لرجل بشئ فقبل له انك تبرا فأخر الوصية فقال آخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان رجوعا كذا في خزائنة المفتين * ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارثي فهو رجوع عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا أجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان فلان الا آخر ميتا حين أوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا في الكافي * ولو أوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو أجره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان أوصى بمجديدة ثم اتخذها سيفا أو درعا كان رجوعا ولو أوصى بعبد لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد إلى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائنة المفتين * ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو قال وقد أوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لفلان ثم قال الثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا بنصفه عن الأول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت بنصفه لفلان آخر كان للآخر الثلث ولو أوصى بشئ لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو أوصى للانسان بجارية ثم استولدها يكون رجوعا وكذا لو أوصى بمنطقة فطحنها أو أوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعا ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل أوصيت له بأمي فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو أوصى بدار فخصصها أو هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان غرس الكرم أو الشجرة كان رجوعا كذا في فتاوى قاضيان * وان أوصى بما في خيله من

وانه كان واحد حتى صح الاستحجار على التسليم في البلد كذا في البيت أن المصارع تبين أطرافه كمكان واحد وشرط الدولاب والدالية على المزارع جائز كاشتراط البقرة عليه مطلقا وعلى ربهاشيا البذر منه جاز أيضا وان من المزارع لا وان شرط الدابة مع العلف جازان على المزارع

من ايهما كان البذر وعلى رب
لا يتنفع كالشرط ان لا يسقى أحد
لا يتقلب جائزاً وان لم يكن
في الصواب بان كان الفساد
بحكم جهالة يعود جائزاً
وان شرط بعض العمل على
المزارع أو على نفسه ان البذر
من ربه ما فعلى ثلاثة أوجه
اما ان شرط بعض أعمال
المزارعة على المزارع وسكت
عن ذكر الباقي أو على رب
الارض وسكت عن الباقي
أو البعض على المزارع
والبعض على ربه ان شرط
البعض على المزارع وسكت
عن الباقي بان شرط عليه
أن يكره ما يوزر عها وسكت
عن ذكر السقي فهذا على
وجوه بان كان لا يخرج بلا سقي
أو يخرج شيئاً لا يرغب فيه
فالزراعة فاسدة في هذين
الوجهين وكذا لو كان يخرج
لكنه يبس بدون السقي
وان كان بحيث يخرج شيئاً
مرغوباً ولا يبس بان كان
بلداً كثيراً لمطر فالزراعة
جائزة وكذا اذا كان السقي
بجمال يزيد الجودة أو بجمال
لا يدري أن السقي هل يؤثر
في جودة الخارج وان شرط
بالبعض بعض العمل على
نفسه كالسقي مثلاً وترك
ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا
من الوجوه ان علم يقيناً ان
السقي لا يؤثر في الخارج
للمزارعة جائزة ولا فاسدة
وشرط بعض العمل على
بعض البعض على العامل

والباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية
والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

من رب الارض سواء (نوع آخر) شرط الشراكة في الحب والتبني جاز وان التبني لاحدهما التلث
الحب لاحدهما بينه والتبني لاخر فان شرط الحب بينهما والتبني لاخر ان رب الارض جاز وان لاخر فسدت

والبذر من المزارع فهذا مالو كان من رب الارض سواء (نوع آخر) بشرط الشراكة في الحب والتبن جاز وان التبن لاحدهما الثلث والحب لا آخرلا وكذا ان شرط الحب لاحدهما بعينه والتبن لا آخر فان شرط الحب بينهما والتبن لا آخر ان رب الارض حاز وان لا آخر فسدت

وعن الثاني أنه لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكان الذين جاز في ظاهر الرواية والتين لصاحب البذر وعن الثاني واليه يرجع محمد أن المزارعة لا تجوز وعن مشايخ بلخ أن التين بينهما وان شرط ان التين بينهما وسكان الحب (٩٥) لا يجوز دفع أرضه على أن يغرس فيها ويكون الأرض والغرس بينهما لا يصح والغرس لرب الأرض وعليه قيمة الغرس وأجر مثل عمله وفي الأصل دفع أرضه مزارعة على أن يرزعهما ويغرس فيها والغرس بينهما نصفان جاز ولو شرط أن الثمر بينهما نصفان جاز والثمر على الشرط والغرس للغارس ولو شرط أن يكون الاغراس لربها والثمر بينهما لا يصح لقطع الشركة لجواز أن لا يخرج الا الاغراس دفع أرضا وتخلل ليرزعهما ويقوم على التخليل فهذه مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صدقة في صدقة وان من ربه اجاز لانه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض مزارعة ترزعهما يذكرك وأدفع اليك ما فيها من الاشجار معاملة جازتا مطلقا * له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا ليرزعهما أنصافا فالخمسلة أن يشترى نصف البذر ويهب له البايع غنمه ثم يقول ازرعها علي أن الخارج بينهما أنصافا ومن أراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف أراد أن يشارك مع من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة

الثالث كذا في الظهيرية * ولو أن مريضا قال أخرجوا ألقام من مالي أو أخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكران قال ذلك في الوصية جازو بصرف الى الفقراء ولو قيل لمريض أوص بشئ قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكران كان هذا على أثر السؤال بصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب وقال بصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل أوصى بأن يعطى للناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جائز وبصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (١) (صد درهم ازم من بخشش كنيد) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء وانقرأ جميعا ولو قال (صد درهم ازم من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال ان مت في سفرى هذا فلان على ألف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسى * ولو أوصى بأن يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطا من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو جعل الوصى يضمن ما انفق في الحمل اذا حمل الوصى بغير اذن الورثة وان حمل باذن الورثة لا يضمن وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر لا بأس به وهو كالزيادة في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصى بعمارة قبره للترين فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمأتم بعد وفاته وبطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحل للذين يطول مقامهم عنده والذي يحجب عن مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذى لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام أبي بكر البخارى رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام الى أهل المصيبة والا كل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكره ولا شغل أهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في اليوم الثالث تجتمع النائمات فاطعامه في ذلك اليوم يكون عانة على المعصية كذا في فتاوى قاضيان * في واقعات الناطق اذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم فانه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن يتظر الى ثيابه حال حياته لخروج الجمعة والعيد دين أو الولية كذا في التتارخانية * امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال أمرها ونهيهما في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسى * أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة الا أن يوصى أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلى عليه فلان فقد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله في أ كفن موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثلثه في أ كفن فقراء المسلمين أو حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفاضل لو أوصى الزجل بأن يجعل داره خانبا ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما اذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية * اذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراؤه ويغل ويقدر جله فهذه وصية بمال ليس

(١) أعطوا عني مائة درهم

بالنصف على أن يسوق الماء اليه * النقاط السنبلة بالثلث ونحو من كوفتن بنصف التين في معنى قفيرا الطمان لا يجوز وجوز مشايخ بلخ وهو المأخوذ قال الامام السرخسى انه في معنى قفيرا الطمان فلا يجوز لكونه منصوفا عليه وان وجد العرف كما في الانبياء الستة اذا تعارف

الناس على خلاف النص الكيل والوزن لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحارثي يجوز وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه بخلاف فقير الطحان وعلى هذا (٩٦) حصاد الزرع بالنصف وكذا اذا استأجر حارثا يحمل عليه فقير ابصاع منه فالأجرة فاسدة ولا يجوز

بالأجر صاعاً وفي الحسنة لا يجب أجر المثل ولا شيء في فقير الطحان ذكره شمس الأئمة

نوع آخر

تتأخر الزرع فدفع معه الأرض مزارة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الأشجار اذا دفعها معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال لولم تحفظ تضيع الى وقت الادراك يجوز وان كان لا يحتاج فيه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمار وان بحال لولم تحفظ لا يذهب الثمرة الى وقت الادراك لا يجوز ويجوز دفع شجرة الجوز معاملة لا تحتاجه الى السقي والحفظ حتى لولم يحج لا يجوز طلب رب الأرض من العامل أن يزرعها مكروبة والبذر من العامل أو من رب الأرض والعامل يقبل أن يزرعها بلا كراب ان الكراب مشروط في صلب العقد يجبر العامل والان الأرض تخرج بلا كراب لكن بالكراب أجود لا يجبر وان لا يخرج الا بالكراب يجبر عليه وكذلك أبي المزارع السقي والزرع ينبت بالمطر لا يجبر ولا يجبر * ولو قال ان بكراب فأثلاثا وبدونه أربعاً وان بالتثنية فأثلاثاً أو قال ان حنطة

بشروع فبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس واذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره قبة فالوصية باطلة الا أن يكون في موضع يحتاج الى التطين لخوف سبع أو نحو سئل أبو القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال ان مت أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال الحنطة لها لا تجوز وينظر الى القبر الذي أمر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين لا للزينة عرفت بقدر ذلك والباقي تصدق به على الفقراء وان كان أمر بعمارة فضلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة واذا أوصى أن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل اذا كان القاري معينا ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الأجر وقيل لا تجوز وان كان القاري معينا وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وان كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعاً فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد بن حمره الله تعالى اذا أوصى بأن يحفر مائة قبراً استحسن ذلك في محتاه ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختار والافتوى أنه اذا لم يعين المقبرة لا يجوز واذا أوصى أن يدفن كتبه لم يجوز أن تدفن الا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فساد فينبغي أن يدفن كذا في المحيط ولو أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قنابله وسراجيه وأن يشتري الزيت والنقط للقناديل في رمضان ولو أوصى بعبده يستخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصى ولو أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رجلاً ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيء على أهله فان فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي أن يغزى عنه من منزل الموصى وهي كالوصية بالحج فان كان الذي يغزو عنه غنياً جاز ويجوز للموصى أن يغزو عنه وكذلك لابن الموصى ويجوز للمسلم أن يوصى لفقراء النصارى لان الوصية لفقراءهم ليست بعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن أمان على بناءه يكون ثماً ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف على عمارته وسراجيه ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول يسرج فيه ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز الا أن يقول وتصدقوا بثمنه أو يقول بيهوه نسمة ويحيط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال يبعوا جاريتي عن يتيمها أم ولد أو يذبرها رجل قال عند موته لقوم كانوا عنده انظروا كل ما يجوز لي أن أوصى به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي أن أوصى به جاز وهو الى الورثة أي شيء أعطوه جاز قليلاً كان أو كثيراً بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو أوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فبات الموصى فقال غريم العبد لا أجيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بفرسي يغزى به عني في سبيل الله صحت الوصية ويغزى عنه يستوي فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الورثة فيدفعونه أبدأ يغزى عنه كذا في المحيط * ولو قال فرسي وسلاحي في سبيل الله تعالى فهذا على التامك على رجل واحد فقيراً وكذلك لو قال ثلث مالي في غزو أو قال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب الى أن يعطوا من يغزو رجل جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقيراً في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حارساً في سبيل الله تعالى قال يجبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه يؤجره الامام بقدر علفه وان لم يستأجره أحد باعه الامام ووقف ثمنه حتى اذا احتاجوا الى ظهره اشترى بثمنه فرسا يغزى عليه كذا في محيط السرخسي *

جاز كافي الحياطة الرومية والفارسية * ولو قال حنطة أنصافاً وان شعيراً فالحارج للعامل جاز لانه رد بين المزارعة والاعارة واذا وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعير فهو لي صم في الحنطة لافي الشعير ولو شرط فيها على أن الخارج من هذه الناحية له ومن ذا الشر يكره

لا يصح كمالو شرطاً للاحدهما فزنا اسمهما من الخارج (نوع آخر) دفع أرضه لها هذا العام فزرعها في عام آخر بلا إذن دبرها
ان عادة تلك الناحية أنهم يزرعون بالعقد على عامين أو يزيد فالخارج على الشرط الأول (٩٧) والافل صاحب البذر * وفي النسق

زرع أرض غيره بلا أمره
ان العرف غنة المناصفة
فعلينا اذا كانت الارض
معدة للزراعة بان كان
المالك لا يزرع بنفسه
ويدفعها مزارعة وان لم تكن
معدة وزرع بلا إذن
المالك قال نصير يضمن
النقصان وقال ابن سلمة
ان المالك لا يزرع بنفسه
ويدفعها مزارعة ينظر بكم
تستأجر قبل الزرع وبكم
تستأجر بعده فيضمن
ما بينهما وقيل ينظر بكم
تشتري بعده وبكم تشتري
قبله يضمن نقصان ما بينهما
* زرع بلا إذن فأدرك ثم
رضى المالك طاب ولو قال
لا أرضي ثم رضى طاب أيضا
* زرع أرض غيره وانقص
ثم زال النقصان قيل ان
زال قبل الرد بري وان بعده
لا قال الفقيه وقيل يبرأ
فيهما كالألوة وجد المبيع معيبا
وزال قبل القبض أو بعده
يبرأ البائع * وكذا الوصالح
المشتري عن بياض العين
على بدل ثم زال البياض
يرد البديل الى البائع * دفع
الغاصب مزارعة سنة على
أن البذر من المزارع فزرع
وأجاز هارب الارض قبل نبات
الزرع جازت والخارج بين
العامل ورب الارض على
الشرط لكن الغاصب
العاقدي يتولى قبض حصه

واذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط * واذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى
أن يجعل خاناً للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجداً يجوز بلا
خلاف واذا أوصى بثلاث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه
الله تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى ويصرف الى الفقراء ولو
أوصى بثلاث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج
قال سبيل الله الغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حائضاً طعاً جاز وأحب الى أن يجعل له في الغزو
والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البر كفي فتاوى أبي الليث رحمه
الله تعالى أن كل ما ليس فيه تملك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون
تزيينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجين ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط *
وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبية العلم
كذا في التتارخانية * ولو أوصى بثلاث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه
الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلاث
ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا
أو لقنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يردتها واصلحها وبه أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن
زياد ان لم يسم مرتبة ولا اصلاً فالوصية باطلة وقد روي ذلك عن غير واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي
العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالي للكهنة جازو يعطى مساكين مكة ولو قال لثغور فلان
فالقياس أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * والله أعلم

الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو بما زاد أو نقص فيخير الورثة أو لا يجيزونه أو يجيزونه بعضهم

ولو أوصى لرجل ربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان أجازت الورثة فنصف المال لذي أوصى له بالنصف والربع
للموصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهم ما على
سبعة أسهم أربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزائن المفتين * هذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له
بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لان من مذهبه أن الموصى له بالنصف
لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر
الثلث من ذلك أربعة والربع من ذلك ثلاثة فتجعل وصيته ما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة
عشر وجميع المال أحد وعشرون فتجعل المال كله أحد وعشرين سبعة من ذلك للموصى له ما أربعة من
ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم سهمان
للموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف
فيجعل كل ربع سهمان فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة
أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى
له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في ثلاث وصايا في الوصية بالعتق وفي الحباة وفي الدراهم
المرسلة وتفسير الوصية بالعتق هو أنه اذا أوصى بعتق هذين العبدين وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر

(١٣ - فتاوى سادس) المالك وما نقصت الارض بالزراعة بينهم الغاصب النقصان الكائن قبل الاجازة لا بعدها عند الامام
رحمه الله تعالى وان نبت الزرع وصار له قيمة ثم أجاز هارب الارض جازت والخارج كله بين الغاصب والعامل على ما ثبت طاولا شي لربهم امن

الخارج وليس له نقضها بعد الاجازة دفعها الغاضب من اربعة بالنصف على أن البذر من الدافع فبذرها أولا وبذروا خراج الزرع وصار بينهما أنصافا ثم أجاز المالك الزراعة فالاجازة (٩٨) باطلة والأرض بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز

من ذلك ما لم يكن بذرا الزرع الذي نبت بعد اجازته أو نبت الذي بعد اجازته أو زرع الذي لم يبذر بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض اجازته استهسانا وان كان أجازته بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسنبل ولم يحصل له الرجوع لكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه فيما بقي حتى يحصد الزرع والخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط * زرع الغاصب حنطة ثم اختصها قبل نباته لصاحب الأرض أن يصبر ثم يأمره بقلع الزرع وان شاء أعطاها ما زاد الزرع فيه ونقصه عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقوم الأرض بلا بذور يقوم وبه بذر مستحق القلع في أرض الغير والمختار أن يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض الغير * زرع في أرضه شعير الجاء آخر وبذر عليه حنطة بغير أمره فنبأ فالكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير يقوم الأرض من روعة وغير من روعة وعن محمد زرع في أرضه براول نبت فزرع آخر عليه شعير أو سقاها رب الأرض فعلى الذي بذر الشعير قيمة برء بذور في الأرض ثم على رب الأرض قيمة البر والشعير مخلوطا مبذورا لأنه أنفقها بالسقي وفي الفضلي زرع أرض نفسه فبذرها آخر فهاوسقي الأرض أو ألقى السدس بذره فيها وقاب الأرض قبل أن ينبت بذرها، الأرض ونبت البذران جميعا فأنبت يكون للآخر عند الامام رحمه الله تعالى وعليه للأول

ألفان وليس له مال غير هذين العبدان فان أجازت الورثة فانهم ما يعتقان معاوان لم يجزوا فانهم ما يعتقان من الثلث وثلث ماله ألف فالألف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لأحدهما بالألف وللآخر بخمسمائة فذلك كله وصية لأنه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بخمسمائة وكذلك في الدراهم المرسلة كما اذا أوصى له بألف درهم وللاخر بالفين وثلث ماله ألف درهم فان الثلث يكون بينهما أثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث (١) ولا كذلك فيما اذا أوصى له بنصف ماله ولا بثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي * وان أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أثلاثا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وثلث لفلان مائة وثلث لفلان مائة وخمسون والثلث لثلاثة فلنكل واحد ماسمي والباقي بينهم مائتان كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله ان لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فان المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم ما في الثلث فيقسم بينهم مائتين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بجميع وهو ثلاثة أسهم فجعل المال بينهما على أربعة أسهم هذا اذا أجازت الورثة ولم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وانما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهم مائتين لان الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أرباعا كذا في شرح الطحاوي * ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي * ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون وثلث مائة وماله ثلث مائة (٢) فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدر أثلاثا ولا شيء للآخر كذا في محيط السرخسي * وأجمعوا على أن الوصايا اذا كانت لا تزيد كل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولم تجز الورثة ذلك كله أن كل واحد منهما يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغاما بالغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن أوصى لا آخر يحظ من ماله أو بشيء من ماله أو بنصيب من ماله أو بعض من ماله فالبيان الى الموصى مادام حيا واذا مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ رحمه الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزة وأما أصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهام الورثة الا أن يكون أقل من

(١) قوله ولا كذلك الخ لان اللفظ في مخرجه لم يصح لان ماله لو كثر أو خرج له مال آخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ
(٢) قوله فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدر أثلاثا ولا شيء للآخر في هذه العبارة نظرا لأنه لم يذكر لفظ فلان أولا الامرتين ولعل فيها سقطا فليراجع أصنافه فانها لم تظهر لي وجهها والله أعلم اهـ

السدس

قيمة بذره ولوان صاحب الارض التي فيها ثلثة بذره وقلب الارض قبل أن ينبت البذران أو لم يقلب ولكن سقى فالنابت من البذور كلها له وعليه للغاصب مثل بذره مبذور في أرض غيره هذا إذا لم يكن الزرع نابتاً أما إذا زرع المالك (٩٩) ونبت ثم جاء آخر وزرع ان لم يقلب

ونبت فالجواب ما ذكرنا وان قلب ان كان الزرع اذا قلبت نبت مرة أخرى فكذلك الجواب وان كان لا ينبت فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة زرعه ثانياً وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بذره في أرضه وسقاها آخر حتى أدرك فالزرع في القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذور في الأرض بشرط القرار ان سقاها قبل فساد البذر في الأرض وان بعد الفساد قبل النبات ونبت بسقيه في القياس عليه نقصان الأرض يقوم مبذوراً وقد فسد خبها ويقوم غير مبذور فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد نبتة وقد صار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقى لكنه أجوده فالزرع لصاحب الأرض والاجنبى الساقى متطوع لاشئ له * أرض بينهما غاب أحدهما فلا شريكه أن يزرع نصقه لكن يزرع في العام الثاني ذلك النصف لا النصف الآخر عن الامام أنه ليس له أن يزرع ولو حاضرين فزرع أحدهما بلا إذن الآخر وسقاها قال في التنازل ان كان لم يدرك لشريكه المقاسمة فوقع في

السدس حينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الأصل جوازاً بوجوه روجه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصـ غير جواز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له أخس سهام الورثة الآن يزيد على الثلث فينشذه الثلث كذا في الكافي * ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى له بالثلث الابشئ أو الأقل أو الأيسر (١) أو بزهاء ألف أو بعامة هذه الألف أو بجمل هذه الألف أو معظم هذه الألف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو إلى الورثة يعطون له منه ما شاؤا لانه ليس فيه أكثر من أن المسنة تفي مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * وأراد بهذا التخيير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا من الزيادة على النصف لا التخيير بين الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي * ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو ما أن يوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن أو بنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لان مثل الشئ غيره لا عينه فيتقرر نصيب ابن ثم زاد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان أكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه يجوز من غير اجازة فلو ما اذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان أجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له الثلث وان كان له ابنان فانه يكون المال بينهم أثلاثاً ولا يحتاج الى الاجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصى له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فالوصى له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال ان أجازت الورثة ولو أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوى * وقال محمد رحمه الله تعالى رجل هلك وترك أمًا وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة أسهم وللأم سهمان وللأبن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرية أو لولا الوصية فنقول لولا الوصية لكانت القرية من ستة للام السدس سهم والباقي للأبن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يراد على القرية نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل القرية سهمان ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لا خمسة لان وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون مقدمة على الميراث بقي ثمة اثنا عشر تعطى الام السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أننا أعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام التخرج (قال) ولو ترك امرأً وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقرية من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأمرأة سهم وللأبن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح القرية أو لولا الوصية فنقول لولا الوصية لكانت القرية من ثمانية للمرأة ثلثي سهم وللأبن سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يراد على القرية نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لان مثل الشئ غيره فهذا هو الموصى بنصيب ابن لو كان سواء

(١) قوله أو بزهاء ألف بضم الزاي والمد أى قدر ألف اهـ مصححه

حصته له أن يأمره بالقلع ويضمنه النقصان وان أدرك أو قرب من الإدراك غرم نقصان نصف الأرض وان لم يقاسمه وتراضى بأن يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز وفيما اذا كان أحدهما غائباً بان الزرع يتفع الأرض أو لا يضره

ولا يتقصّر له أن يزرع الكل فإن حضر الغائب له أن ينفع مثل تلك المدة لرضا الغائب به دلالة وان الزرع ينقص أو ترك الزرع ينفع ليس له أن يزرع أصلاً بزرع أرض غيره (١٠٠) بغيره ثم قال رب الأرض ادفع إلى بذري فأكون أكاراً لك ان البذر صار مستهلكاً في الأرض

لا يجوز أن قائماً يجوز معناه أن الحنطة المبذورة قائمة في الأرض ويصير المزارع مملكا الحنطة المزروعة بمثلها وإذا جاز ويصير المزارع أكاراً له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا عن الأصل لعدم ذكر الشرائط وقدم * وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه في الزراعة في أرضه فزرع ثم إن ربه أراد إخراج المزارعة لا يجوز لأن تغير المزارع حرام فإن قال له ربه أخذ بذرك ونفقتك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع أن قبل النبات لا يجوز لأن بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما ما إذا كان هذا القول حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فاما أن يحمل على الاستهلاك حتى توافق المسئلة الأولى أو يحمل على الرويتين * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الأرض ونصفه من قبل العامل لم يجوز ذكر في المتن عن الثاني أنه يجوز قال الحاكم هذا القول على خلاف قوله في الأصل * وعنه استأجر أرضاً ودفعها إلى صاحبها مزارعة فإن البذر من قبل ربه لم يجوز فهذه مناقضة وان من قبل المستأجر جاز ذكر

وإذا هلك الرجل وترك بنتاً وأخاً أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان فجازاً وصيته فله الموصى له ثلث المال والثلث بين الأخ والبنت نصفان هذا إذا أجازوا ولم يجزوا فله الموصى له ثلث المال والثلثان بين الأخ والبنت نصفان ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بحالها فله الموصى له خمس المال إن أجازا (قال) إذا هلك رجل وترك أخاً وأختاً أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا فله الموصى له جميع المال ولا شيء للأخ والأخت ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال إن أجازا والنصف الآخر يقسم بين الأخ والأخت أثلاثاً وإن لم يجزوا فله الموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الأخ والأخت أثلاثاً ولو ترك بنتاً وأختاً أو وصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فله الموصى له ثلث المال أجازتاً ولم تجزوا ولو وصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازتاً ولم تجزوا (قال) وإن هلك الرجل وترك ابناً وأباً أو وصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا فله الموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأخت خمسة وان لم يجزوا فله الموصى له الثلث والباقي بين الأب والابن أسداً ما فيحتاج إلى حساب له ثلث وثلثيه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والابن أسداً ما وإن أجاز أحد همدون الآخر ذكر في الكتاب أنه ينظر إلى حال الإجازة وحال عدم الإجازة فالقريضة عند الإجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الإجازة القريضة من تسعة للموصى له ثلاثة فتضرب إحدى القريضتين في الأخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الإجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس مائة أحد عشر وللأب خمسة أسداس مائة وخمسون وعند الإجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضروبو باقي تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروبو باقي تسعة فيكون تسعة وللأب أيضاً خمسة مضروبو باقي تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت مائة بين الحالتين في حق الموصى له اثنا عشر سهماً من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة إلى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين إلى خمسة وخمسين فإن أجازا أحدهما عمل إجازته في حقه لا في حق صاحبه فإن كان المجيز هو الأب حوّل من نصيبه سهمان إلى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وإن كان المجيز هو الابن حوّل من نصيب الابن عشرة إلى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعين (قال) وإذا هلك الرجل وترك ابنتين أو وصى لرجل بثلاث ماله أو وصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فجازاً الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والحساب من تسعة فله الموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً لكل ابن سهمان وللوصى له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما وإن لم يجزوا يقسم الثلث بين الموصى له مائة نصفان ولو أجازا لابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم توجد الإجازة والموصى له بالنصيب ثلث مائة لجهة الإجازة في حقه واحتجنا إلى حساب إذا رفعنا السدس ينقسم الباقي منه أثلاثاً وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً لكل واحد خمسة وان أجازا أحد الابنتين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الآخر الوصيتين أصلاً فنقول لم يجزوا كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابنتين سهم فاذا أجاز أحدهما صححت الإجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللغير خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط * وإذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث مائة من الثلث لآخر فالقريضة من أحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب الثلث مائة ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد

هنا مسئلة تخالفه وهي استأجر أرضاً ودفعها إلى ربه مزارعة والبذر من قبل المستأجر أو المؤجر قال محمد يجوز ثم رجع على وقال لا وهو المأخوذ لأنه أجبر بنصف ما يخرج أرضه الآن يكون استأجر الرجل بدراهم * استأجرها سنة للزراعة فخصد الزرع قبل تمام العام

هنا مسئلة تخالفه وهي استأجر أرضاً ودفعها إلى ربه مزارعة والبذر من قبل المستأجر أو المؤجر قال محمد يجوز ثم رجع على وقال لا وهو المأخوذ لأنه أجبر بنصف ما يخرج أرضه الآن يكون استأجر الرجل بدراهم * استأجرها سنة للزراعة فخصد الزرع قبل تمام العام

انتهت الزراعة اذا كان بقية المدة لا يكفي لزراعة أخرى ولا يفسخ المزارعة الا بعدد ولا بد لصحة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية
الزيادات وعلى رواية لا يشترط شيء منه فان طلب من الحاكم فسخها لا يفسخ ولكن يبيع رب (١٠١) الأرض أرضه ثم يبرهن على الدين

عند الحاكم يقضى الحاكم
البيع وينقض المزارعة
حكما قال في كتاب المزارعة
اذا لحق ربها دين فان المزارع
لم يزرعها يأخذها منه ربها
ويبيعها بدينه على ذلك
الرواية وان كان زرع ونبت
ليس له ذلك وان كان زرع
ولم يثبت اختلافوا فيه
فان كان المزارع كرها
وأصلح مسنتها لا يرجع على
ربها بما أنفق دل هذا أن
مدة الزراعة اذا انقضت
واختار رب الأرض الاخراج
من يد المزارع لا يملك
أن يرجع الى ربها بما أنفق
في السكراب واصلاح المسناة
في الحكم وفي الديانة يرضيه
باجر المثل قال ربها للمزارع
ازرع لي في أرضي كزامن
طعامك على أن الاخراج
لي يجوز ويكون البذر قرضا
على ربها وكل الخارج لرب
الأرض والمزارع معين في
العمل وان قال في هذا الوجه
على أن الخارج لك فهذا
فاسد والخارج كامل لربها
وللمزارع على ربها أجر مثل
عمله ومثل بذره وان قال
للعامل ازرع في أرضي
بذرك على أن الخارج بيننا
نصف فان المزارعة جائزة
والخارج على ما شرطنا
وبالبذر قرضا للمزارع على رب
الأرض يدفع بذرا إلى آخر
وقال ازرعها في أرضك على

على ذلك سهمها لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته بثلاث
ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدت به سبعة عشر فهو الثلث والثلثان ضعف
ذلك فيكون جميع المال أحد عشر وخمسين وانما طرحناه هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلثان
ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر
فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة
ثم تطرح من ذلك سهمها كما طرحنا في الابتداء يبقى ثمانية عشر فهو النصيب فاذا عرفت ذلك من سبعة عشر تبقى
تسعة فللموصي له ثلث ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون
أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية عشر والنصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم وربع
ما بقي من الثلث لا يخرج الفريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقي
ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويأخذ على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهمها
بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية ربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه
سهمها تبقى ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجمله تسعة وستين وهو المال والثلث
ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة تبقى ثلاثة فيصير اثني
عشر ثم تطرح منه واحد يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا عرفت من ثلاثة وعشرين أحد عشر يبقى اثنا
عشر للموصي له ربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين
بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا يخرج الخمس ما بقي
من الثلث فالفريضة من سبعة وثمانين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة ولكل ابن أربعة عشر
عشر فأما تخريجها على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحد الوصية بالنصيب فيكون ستة ثم
تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون
والثلثان ثمانية وخمسون فتكون جمله المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك
واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى أربعة عشر فهو النصيب
فاذا عرفت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصي له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى
اثنا عشر تضاف الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب
ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالفريضة من سبعة وخمسين النصيب
عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخريجها على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد
عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهمها مثل ما زدت أولا
فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجمله تسعة وخمسون ومعرفة النصيب أن
تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليها سهمها كما فعلته في أصل
المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا عرفت من تسعة عشر تبقى تسعة فاسترجع بالاستثناء من
النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية
وثلاثين فيكون خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما
وأمرأة وعصبة وأوصى بمثل نصيب أحدي ابنتيه وثلاث ما بقي من الثلث فالفريضة من ستة وستين
والنصيب ستة عشر وثلاث ما بقي اثنتان والسبيل في تخريج المسئلة أن تصح الفريضة الاولى بدون الوصية
فتقول أصل الفريضة من ستة لابنتين الثلثان أربعة وللأم السدس سهم والمرأة الثمن ثلاثة أرباع سهم
والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الآن في معرفة

ان الخارج بيننا أنصافا فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر كره في المزارعة وفي كتاب المأذون أن الزرع للمزارع وهو صاحب الأرض
قال شيخ الاسلام تأويل ما ذكر في المأذون أن صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا نصفان وفيه يصير ربها مستقرضا

البذر وإذا فسدت بقي الزرع لصاحب الأرض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب البذر لم يقل اصاحب الزرعها لنفسك حتى لو قال له ذلك على ان الخارج بيننا كان الزرع لصاحب (١٠٢) الأرض وهو الزارع كما ذكرنا في المأذون * دفع بذره الى رجل وقال ازرع أرضك ببذري

على أن يكون الخارج كله
للفسدت والخارج كله
لصاحب البذر ازرع ببذرك
على أن الخارج كله ذكر
في المزارعة انه استقرض
البذر وذكر شيخ الاسلام
انه مزارعة فاسدة فيتأمل
عند الفتوى

نوع في زرع أرض

الغير بغير اذن

اختبار الفقيه فيه ان الزرع
للزارع وعليه نقصان الأرض
والعامية على أن الأرض
ان معدة للزراعة ومالكها
لا يزرع بنفسه فالزرع
على المزارعة المعتادة الا اذا
نص الزارع على الغصب
والزراعة لنفسه وان كان
لا يدفع الى غيره أو يدفع
وزرع بلا اذن وعقد
فالخارج للزارع وعليه
ضمان نقصان الأرض
والخيار أنها وان معدة للزراعة
فهي زراعة فاسدة كما هو
جواب الاصل والخارج
للزارع وعليه أجر مثل
الأرض لان غاية ما في الباب
أن يجعل الاعداد كالعقد
لكن هذا عقد لم يذكر فيه
شرائط المزارعة فتكون
فاسدة قال القاضى وعندى
أنها ان معدة لها وحصة
العامل معلومة عند أهل
تلك الناحية جازا استحسنانا
وان فقد أحدهما لا يجوز
وينظر الى العادة اذا لم يقرأه

(١) نصيب حكم المرأة لا حاجة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليه مثل نصيب احدى البناتين وذلك سهمان لو وصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح مازدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلاثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب أن تأخذ بالنصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منه ما سهمين يبقى خمسة عشر وهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث اثنان وعشرين يبقى ستة للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضمها الى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب احدى البناتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستمائة وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة لنا الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا أن الفريضة من ستة ثم تزيد للموصى له بالنصيب مثل نصيب احدى البناتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنان وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب أن تأخذ بالنصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل واذا رفعت من الثلث يبقى ستة تستر جمع بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلثي المال اثنان وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان أربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللرأة الثمن الا أنه ليس للبناتين عن صحيح فلهذا مضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة وأربعة وعشرين وخارج المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما يبقى من الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخرج على طريق الكتاب أن تصح الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللرأة الثمن وهو ثلاثة والباقي وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لو وصيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لو وصيته بثلاث ما يبقى فيكون أحدا وثمانين ثم تطرح مازدت وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذ بالنصيب وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين بقي أربعة وخمسون للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضمها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون جملة ما بين الورثة وتسعين للمرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معلوم كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى لاحدهم بكل الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لا خرفا جازوا فالفريضة من اثني عشر النصيب اثنان وتلكه الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد

١ (قوله نصيب حكم المرأة الخ) في هذا التعبير نظر اه

زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان من لا يأخذها مزارعة وبأنه من ذلك فإنه يكون غصبا والخارج له وعليه وتخرج نقصان الأرض وكذا لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضا لغيره لا أجر بلا اذن ربه أو لم يجزها ربه أو زرعها المستأجر لا يكون مزارعة وان معدة

لأنه زرعها بتأويل الاجارة * وسئل الامام صاحب الخصال عن اكار طلب الارض بالربع فقال ربعها الا بالثلث فزرعها فاعلى الا كارت
الثلث وان لم ينص على القبول لان الزراعة بناء عليه ويكتفى بهذا القدر في العادة وان (١٠٣) لم يذكر المدة وما يزرع فيها فان

المشاخ استحسنوا ثبوتها
بما دونه حتى اذا قال لغيره
اعمل في أرضي على كذا
أو اعلم في أرضك على
الزراعة كفاه للعارف
أكار غرس أشجار في أرض
الدهقان ومضت مدة
المعاملة ان غرسها للدهقان
فهو متبرع وان أمره
الدهقان بشرائها وغرسها
فهو للدهقان وعلى
الدهقان المال الذي اشترى
به الاشجار وان غرسها لنفسه
بأذن الدهقان فهو لا كارت
ويطالب به الدهقان بالقلع
ونسوية الارض * واجتمع
أهل قرية وجاء كل بشي
من البذور وبذروا للمعلم
فالخارج لارباب البذر لانهم
لم يسلوا البذر الى المعلم * دفع
بذرا الى رجل ليزرع في
أرضه نصف الخارج
فالزراعة فاسدة في ظاهر
الرواية وعن الثاني رحمه الله
تعالى أنه يجوز على قول
الاسلام انما يجوز على قوله
اذا كان العامل في الارض
غير رب الارض أما اذا كان
العامل رب الارض لا يجوز
وعن الثاني ان رب الارض
اذا كان العامل يبذر آخر
وبقره يجوز ثم رجع وقال
لا يجوز أن يأخذ رب الارض
البذر من زراعة ليعمله * والحيلة
في أن يأخذ البذر ويجوز
المزراعة بينهما أن يشترى

وتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تقول ان المال لثلاثة بنين الخمسة على خمسة لكل
واحد منهم سهم فاذا أوصى لاحدهم بكل الربيع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح الا باجازه
الورثة فاذا أجازوا فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم ثم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة
لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة
النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثني عشر فهو
النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له بكل الربيع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثني عشر
بقي واحد فمعرفة أن وصيته بثلاثة الربيع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة
للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهمين يبقى سهمان تضمة الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة
بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي أخذه بالوصية
حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط * ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصيب
ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الانصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر لو كان وترك ابنا
فلموصى له ثلث المال وللابن الثلثان لانك تجعل المال سهمين لان الابن واحد وتزيد عليه سهمين لاجل
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لاحتاجنا الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه
سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فبان أن نصيب ابن آخر سهم لو كان قطرح هذا السهم
الذي جعل نصيب ابن آخر فبقي المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم تسترجع بالاستثناء من
نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصى له سهمين من ثلاثة أسهم وللابن سهمان ولو أوصى
بمثل نصيبه الانصيب ابن ثالث لو كان والمثله نجحها فإله موصى له خسا المال ان أجازت الورثة والافله الثلث
ويانه أنك تجعل المال سهمين لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهمين ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة
لاحتاجنا الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة أنصبا لانه مثله ثم تطرح من نصيب الابن
سهم ما بقي المال خمسة ثم تسترجع من نصيب الموصى له ثلاثة أسهم وتضمة الى ما في يد الابن فبقي في يده سهمان
وهو خسا المال وللابن ثلاثة أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصيب أحدهم
أو الامثل نصيب أحدهم فلموصى له خسا وللبنين ثلاثة أسهم لان البنين ثلاثة وتزيد عليهم ثلاثة لانه
أوصى بمثل نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم
فصار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استرجع من نصيب الموصى له سهم فصار للورثة
ثلاثة أسهم وللوصى له خسا وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث
أو الامثل نصيب ابن ثالث فلموصى له سهمين وسبعة ولكل ابن ثلاثة لانك تأخذ نصيب الابن سهمين
وتزيد عليه سهم الوصية فصار المال ثلاثة أسهم سهمين للموصى له سهمان وللبنين ثم اقسّم نصيب الابنين
ثلاثة لتبين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تسقط فاضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة
واضرب نصيب الموصى له وهو واحد يضافي ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان
من ستة فبقي المال سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث
فصار لابنين ستة وللوصى له سهمين ولو ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الامثل نصيب ابنه صحت
الوصية وبطل الاستثناء واذا صحت الوصية فلموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث
وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح
الاستثناء وارأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصف ماله وترك ابنا واحدا صحا وللوصى له ربع المال
لان المال سهمان اذا لابن واحد فزد عليه سهمين لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لاحتاجنا الى

نصف البذر منه ويبرئه البائع عن الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كله علي ان الخارج نصفه فان كان الخارج يبيع البذر والبذر مشترك فكذا
الخارج ان خلا عن الشرط فكيف بالشرط * وسئل بحكم الاثمة رحمه الله تعالى لو كان من جانب رب الارض البذر والثور ومن الآخر العمل

والثور أيجوز قال نعم لأنه لو شرط كل الثورين على أي واحد كان كان جائزاً فكذا إذا شرط أحدهما * زرع أرض غيره فلا تصد قال كنت أبحري فزرعتهما بالاجر (١٠٤) يبذري وقال الزارع كنت أكاراً فزرعت ببذري فالقول للزارع لاتفاقهما على أن البذر في يده قال قول لذى البذر

المزارعة نوعان

الأرض لأحدهما أو لهما
فإن لأحدهما ما فهي على وجهين البذر لأحدهما أو منهما فإن البذر لأحدهما والأرض لآخر فهي ستة أوجه وقد ذكرنا الوجوه على قولهما وإن كان البذر من أحدهما والباقي من الآخر فسدت وعلى هذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة من البعض البقرة وحدها والبذر وحده كان فاسداً وإذا كان البذر والبقر من واحد والأرض والعمل من آخر فسدت وكذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة والثور من أحدهم فقط أو البقر هذا إذا كان الأرض لأحدهما والبذر من آخر فإن كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الأرض والخارج بينهما ما أنصافاً فسدت المزارعة وكذا إذا شرط الخارج أثلاثاً لثلاثة للعامل وثلاثة لربها أو على العكس فسدت لأن فيه إعارة الأرض والخارج بينهما على قدر البذر ويسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج وله على الآخر نصف اجر الأرض وما أخذ من الخارج طاب له قدر بذره ويدفع من الباقي أجر

معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعطى للموصي له ثلاثة لأنه استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وإن ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله لا نصيب أحد البنين للموصي له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وإن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الأولى فلا ذل سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهماً للموصي له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلاثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلاثة فنطرح من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار مائة أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف القرينة الأولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وإن قال الانصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فلا ذل أربعة من أحد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لأنك تأخذ ما أخذ الوصية الأولى وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له أربعة فطرحتا من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال إلى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف القرينة الأولى فصار عشرة وعشرين ثم زد واحد فصار أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وإن قال الانصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فلا ذل ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لأنك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة وتطرح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال إلى ثلاثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف القرينة الأولى فصار ستة وعشرين فزد واحد فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا الانصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وإن ترك ابناً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه لا نصيب ابن آخر والثلث ما يبقى من الثلث أو ربع ما يبقى من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لأن بعد الوصية الأولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بمثل ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبقى من الثلث أو ربع ما يبقى من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وإن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الأولى أو الثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن قال سدس مالي لثلاثين ثم قال في ذلك المجلس أو في مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فيه ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية * ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثها وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه غات اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة فإنا كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكيل والموزون بمنزلة الدراهم المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عشرين فإن خرجت الألف من ثلث العين دفع إلى

نصف الأرض وما أنفق أيضاً يتصدق بالزائد ولو كان البذر بينهما والأرض من أحدهما وشرط العمل عليهما على أن الخارج الموصي أنصافاً جاز ولو كانت الأرض بينهما والبذر والعمل على أحدهما والخارج أنصافاً لم يجز لأن صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر

بمقابله العمل له في نصف الارض وانه باطل وكذا لو شرط ان ياتي الخاريج للعامل وثلاثة للدافع أو على العكس ولو البذر من العامل وشرط ان ياتي الخاريج للعامل ولو كانت الارض والبذر منها وشرط الدافع ثلث الخاريج والثالثان للعامل لا يجوز (١٠٥) ولو شرط ان ياتي الخاريج للدافع

لا يجوز أيضا

﴿ الثاني في أعمالها ﴾

كل عمل لا بد منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه فهو على المزارع شرط أولا ألا الكراب وكل عمل منه يفي تحصيله إلا أنه يزيد في جودة الزرع ان شرط يلزم والا لا * حفر النهر وصلاح المسناة واب أو ردن على رب الارض وفتح فوهة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل إلا أن يعد أو يكون هناك ظلمة يمنعون الماء فينثني يكون على ربهما والزرع اذا صار قصيلا وأراد قصله فعليه ما قصله وشرط ما كان من أعمال المزارعة أو من أعمال المعاملة على أحدهما لا يوجب الفساد وعمل المعاملة كل عمل له تأثير في الخاريج أو في الانماء كالتلقيح وما أشبهه وما لا يكون به هذه المثابة فليس من أعمال المزارعة والمعاملة وكل عمل ليس من أعمالها فهو عليه ما ولهذا قيل اذا أدرك الباذنجان والبطيخ فالالتقاط والحمل والبيع عليهما والحفظ الى وقت الادراك على العامل وبعده عليهما لكن شرط الجزاء والحفظ على العامل بعد الادراك لا يفسد للتعريف وعليه الفتوى وعن الثاني رحمه

الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الالف كذا في الهدية * ومن أوصى بثلث ماله لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم أولا يعلم أول زيد وبكر ان كان حيا وهو ميت أوله ولمن كان في هذا البيت وليس فيه أحد أوله ولعقبه أوله ولولد بكر فات ولده قبل موت الموصي أوله ولفقراء ولده أو لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد كله في هذه الصور لان المعدوم أو الميت لا يصلح مستحقا فلم تثبت المزاوجة لزيد وصار كالأوصى لزيد وجدار وكذا العقب لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكر ان مات وهو حي أو فقير ففات وهو ميت أو غني أوله وبكر ان كان في البيت ولم يكن فيه أوله ولولد بكر فحدث له أو كان فات فحدث غيره أوله ولولد فلان ان افتقر وا لم يفتقر واحتى مات الموصي أوله ولوارثه أو لا بنى زيد وله ابن واحد ففي هذه الصورة نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بنى زيد وبكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبنى الآخر كذا في الكافي * ولو أوصى بثلث ماله لزيد وامسروا وقال بين زيد وعمرو ثم مات الموصي ثم مات أحدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصي له الميت وكذلك ان مات أحدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل الحي على كان الموصي به ولومات أحدهما قبل موت الموصي رجوع نصيبه الى الموصي كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلث مالي لفلان ولمن افتقر من ولده عبد الله ففات الموصي وولد عبد الله كلهم أغنياء فلفلان جميع الثلث ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولده عبد الله على عدد رؤسهم ولو أن ولده عبد الله لم ير لوافترأه منذ ولد واحتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولومات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولده أولاد واستغنوا ثم افتقر وا قبل موت الموصي قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله ففات ولده عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولده عبد الله ولو قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقروا احتى مات الموصي كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط * امرأة ماتت عن زوج وأوصت بنصف ماله لاجنبي جاز ولزوج الثلث وللموصي له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي بقدر الثلث بقسمة على الارث فبقي تركتها ثلثا المال فلزوج نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فنفذ فيه باقي الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصي له نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لومات الرجل عن امرأته وأوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة أسداس للموصي له لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا أوصى بثلث المال لبنى فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان أوصى لبنى فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية وأما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسهمهم باسمائهم أحد وزيد وبكر ولم يشر اليهم بان لم يقل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت الموصي حتى لومات هؤلاء الموجودين بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء الى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال وان سماهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لوماتوا بطلت الوصية واذا سماهم وأشار اليهم فالموصي له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمرو لهم ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لهم ووان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي لزيد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما عايله عند الموت سواء

(١٤ - فتاوى سادس) الله تعالى لو شرط مؤنة الماء على العامل في المزارعة يجوز ولو شرط لقاء السرقة على ربهما والبذر من المزارع يجوز اذا بين للسرقة وقتا معلوما متى يطرحه في الارض عند بعض المشايخ وهذا اذا شرط السرقة قبل لقاء البذر

ولو شرط بعد الفناء البذر يفسد المزارعة
 الربيع عذر ولحق الدين ربها (١٠٦) بعد النيات مانع من فسدها ان البذر من المزارع ومتى علم الحاكم بخرج ربها من الحبس الى أن مرض العامل وسفره وكونه سارقا يخاف على

اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معينا وأما إذا أوصى بعين أو بنوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما أخرى أو عينا أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها الى مالى ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبقرة والبعير ونحوهما كذا في التبيين * ومن أوصى اليه بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى فاستهلكه وأراد الوصى أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقر به أجرته كذا في محيط السرخسي * ولو قال أوصيت لك بشاة من مالى فإنه لا يتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في يوم الموت ثم إذا أصبحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصى بعد ذلك وترك مالا ان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاءوا دفعوا الشاة اليه وان شاءوا دفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكروا في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الاخص أو الوسط أو الاعلى أو قيمة أى شاة يؤدى روى الحسن بن زياد عن أصحابنا رجهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاءوا أعطوا شاة وسطا وان شاءوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط * رجل قال برزوني الاشقر وصية لفلان فهذا على ما علك لا على ما يستفيد وكذا في قوله عبدى الاعمى أو السندى أو الحبشى لفلان ولو قال عبيدى لفلان أو برادى لفلان ولم يصف الى شىء ولم يسمهم بدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هى للمساكين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه خان * ومن أوصى بثلث ماله لامهات أو أولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فلهن ثلاثة من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أوصى بثلاثة لفلان وللمساكين فمضاهى لفلان ونصفه للمساكين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو أوصى بثلاثة للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عندهما وعند لا يصرف الا الى مسكينين * ومن أوصى بثلث ماله لرجل فقال لا آخر أشركتك وأدخلتك معي فالثالث لهما وان أوصى بعشرة لرجل ولا آخر بمائة ثم قال لا آخر أشركتك معهما فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل باربعائة ولا آخر بمائة ثم قال لا آخر أشركتك معهما له نصف ماله ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان على دين فصدقه فيما قال ثم مات فإنه يصدق الى الثلث أى اذا ادعى الدين أكثر من الثلث وكذبت الورثة وهذا استحسان فان أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة كذا في الكافي * وإذا عزل يقال لأصحاب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه فيما شئتم فاذا أقر كل فريق بشىء ظهر أن فى التركة ديناشا ثغافى النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث ما أقروا والورثة بثلاثي ما أقروا وينفذ اقرار كل فريق فى قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليمين على العلم ان ادعى المقر له زيادة على ذلك كذا في الهداية * اذا أوصى لاجنبى ووارثه كان للاجنبى نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلى هذا اذا أوصى للقاتل وللاجنبى وهذا بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه وللاجنبى حيث لا يصح للاجنبى أيضا كذا في التبيين * قال الامام الترمذى رحمه الله تعالى هذا ما ذكره حكم البطلان فى الاقرار فيما اذا تصادقا فاما اذا أنكر الاجنبى شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الاجنبى فالأقرار باطل أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى يصح فى حصص الاجنبى كذا فى النهاية * ولو أوصى له بدابة أو بشوب فان للورثة أن يعطوه أى دابة وأى شوب كانوا كذا فى المحيط * من كان له ثلاثة أثواب جيد ووسط ووردى فأوصى بكل واحد لرجل فضاع ثوب ولا يدرى أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جحدهم أن يقول

يحدث الزرع وقبل البذر يفسد المزارعة
 يفسخ وبعد البذر قبل
 النبات اختلف فى جواز
 الفسخ وبعد الفسخ ان كان
 المزارع كريب وأصلح المسنة
 لا يرجع على ربها بشىء
 * باعها ربها بعد عقدها
 وزرعها بلارض المزارع
 فللعامل فى المزارعة والمعاملة
 ابطال البيع وان برضاه فى
 المعاملة ان لم يخرج شيا فلا
 شىء للعامل واذا كان أخرج
 وأجاز جاز وقسطه بحاله
 وفى الزرع ان برضاه ولم ينبت
 والبذر من ربها لاشىء له
 لعدم حقه قبل النبات وان
 من العامل فان أجاز جاز
 وقسطه بحاله * مات ربها بعد
 نياته قبل حصاده والبذر
 من المزارع يبقى العقد الى
 الحصاد بلا أجر استحسانا
 اذا قال المزارع لا أقطع
 وان أراد القلع فلورثة ربها
 المرافقة فيه والمقلوع بينهم
 ولهم الانفاق على الزرع
 بأمر الحاكم الى الادراك
 ورجعوا بحصصهم على المزارع
 ولهم أن يعطوا المزارع
 حصته والزرع لهم فان مات
 بعد العمل قبل الزراعة
 بطلت ولا شىء للعامل وان
 مات بعد الزراعة قبل
 النبات اختلفوا فيه ولو لم
 يمت لكن المزارع آخرها فى
 ابتدائها حتى انقضت المدة
 المشروطة والزرع لم يدرك

وطلب درهم القلع وأباه المزارع لا يملك القلع وينه قد بينهما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهم انصافا الى الادراك فان أراد المزارع
 أراد (١) المزارع القلع وأباه المزارع لا يملك القلع وينه قد بينهما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهم انصافا الى الادراك فان أراد المزارع

القلع فلهي الخيارات الثلاثة المذكورة وإذا أنفق بعد انتهاء المدة باذن الحاكم رجع نصفها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والثمرة لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا أجره وان هرب المزارع في وسط السنة رجع (١٠٧) ربحا بما أنفق على المزارع حتى يدرك

بالعاما بلغ والقول للمزارع في قدر النفقة على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقات الورثة نحن نعمل الى أن يدرك لهم ذلك وان أرادوا القلع لا يجب برون على العمل

نوع آخر

بقيت من المبطخة بقية فانتهم الناس ان تركه ليأخذ الخلق لا بأس به كالتقاط السنابل بعد الرفع والحصاد * بنت من بقية الثوم المقطوع المشترك فهو على الشرط في الشركة الاولى وكذا اذا تنازعت القلع ونبت من المتنازعه فهو على الشرط في الشركة وان نبت بسقي رب الارض فله وضمن نصف قيمة الحب للمزارع ان له قيمة والا لا وان كان نبت بسقي الاجنبي فهو متطوع والزرع بينهما أي بين رب الارض والمزارع على الشركة وذكر الامام الطواويسى أن الزرع النابت من المتنازله السابق وان اجنبيا لان السقي استهلاك فان كان نبت بماء المطر أو بلاسقى أحد فعلى الشركة السابقة وان نبت من عروق شجرة رجل في أرض آخر شجرة أخرى ان بسقي رب الارض فهي له وان بلاسقى فلصاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق

الوارث اكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقل (١) قد هلك فكان المستحق مجهولا وجهه الله تمتع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل الآن يسم الورثة الثوبين الباقيين فان سلموا زال المانع وهو الخلود فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود وله صاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلثا الثوب الادون كذا في خزائن المفتين * اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى وعند محمد رجع الله تعالى نصفه للموصى له واد وقع في نصيب الآخر فلا وصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى وقال محمد رجعهم الله تعالى مثل ذرع نصف البيت واذا أوصى رجل لرجل بالف درهم بعينه من مال غيره فأجاز صاحب المال بعدم موت الموصى ودفعه اليه جازوله الامتناع من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما اذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازهم الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين * اذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لآخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر قال ولو أقر اقرارا متصلا فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول بدفعه قاض لم يضمن للثاني ولو أقر لرجل بوصية ألف بعينه وهو الثلث ثم أقر لا آخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الاول لا الاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفع ذلك اليه ثم شهد أنه انما كان أوصى به لا آخر وقالوا خطأ فانهم لا يصدقون على الاول وهو ما ضامنان للثلث يدفعانه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شيئا أجزت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان ألفا ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث الى فلان ومحمد الآخر ان ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسنانا وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسئلة بحالها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسنانا ولو كان المال ألفا عينا أو ألفا دينارا على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الالف ثلثها وكان للآخر ثلثها قال ولو ترك اثنين وعشرين درهما فاقسمها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لانه أثبت بالبيعة أنه حقه ما في التركة على السواء فأخذ بالقياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له تثبت في حق الحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان له ما أن يرجع عليه بما أخذته زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والغلة والكسب والارش بعدموت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بهما حتى تعتبر من الثلث أما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بهما يذكره محمد رجع الله تعالى وذكر القدوري أنه لا تصير موصى بهما حتى كانت للموصى له من جميع المال كالوحدت بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بهما حتى يعتبر خروجهما من الثلث كذا في محيط السرخسي * ومن أوصى

(١) قوله قد هلك أي يحتمل أن الهالك هو حقل ففي التعبير مساححة والافهالك حق كل انما يتصور فيمالو ضاعت الثلاثة والافهوكذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد بجود الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي فلان سلم اليكم شيئا اه نقله مصححه

شجرته وان كذب فيه فالقول له * فوات رجل ألقها الريح في أرض انسان ونبت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للنواة وكذا اذا وقعت الخوخة لان لحما يفسد وتثبت من النواة (الرابع في المزارعة يدفعها الى آخره) البذر اذا كان من المزارع يدفعها الى

آخر مزارعة وان لم ياذن له رب الارض فيه ولو اعارها المزارع للزراعة فزرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لربها اجر مثل الارض ولو البذر من ربه ليس (١٠٨) له دفعها مزارعة الى غيره وله ان يستأجر الاجراء بماله فلو دفع هذا مزارعة به الى غيره بلا اذن

رب الارض جاز والخارج بين المزارع الاول والثاني على شرطهما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول فان انقص الارض ضمن الثاني النقصان بالاجماع ويضمن الاول عند الامام والثاني ثانيا وان اذن له ربه فيه نصا او دلالة بان قال له اعمل برأيك له ان يدفع الى الآخر مزارعة دفع الاشجار معاملة على ان يقوم عليها ويشد منها المحتاج الى الشد فآخر الشد حتى اصابها البرد والعادة ان الاشجار ان لم تشد يضربها البرد يضمن العامل قيمة ما اصابه البرد * وعن الثاني رحمه الله تعالى زرع بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع قبل رفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان * الا كان يستعمل بقصر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالأت الى منزله وترك البئر رعى جفاء سارق وسرقه مع بقر القرية فاتبعه الاكار ولم يقدر على التخليص أجاب شيخ الاسلام بانه يضمن الاكار وغيره أجاب بانه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي

لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح درهم ما أجاب به الامام النسفي صاحب النظم * دفع أرضا وتاله ليغرسها معاملة فأدرك الكرم فقال سرقت تلك التالة وغرستها من تاله الى وأراد قلعها وكذب رب الارض فالقول للعامل في قوله سرقت لانه أمين ولا يصدق في قوله غرست من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله غرست

الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته واقراره بالدين على نفسه وعلى أبيه وما يبدأ به

واذا مات عن ثلاثة آلاف وابن وأوصى بالالفين من الرجل فاجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فلموصى له ألف بلا اجازة وثلاث الفين أيضا وذلك ثلث مال الابن ولو أوصى الابن مع الاجازة لوصية أبيه بثلث ماله لا يخفى فثلث الفين بين الموصي له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أخماسا ثلاثة أخماسه للموصى له الاول وخمساه للاخر فان كان وصية الابن عتقافي المرض فهو أولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو أقربدين على نفسه أو على أبيه كان الدين أولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فالعتق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العتق والاقرار بالدين والوصية وكذلك لو أجاز وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه بدين بدئ بالاجازة فان بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة يني بدينه وان كان لا يني بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصى له من جهة الميث أنه أجاز وصية أبيه فصددت قهما جميعا معا كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدقتهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولو أن الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقربدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا ينظر ان فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز ورثة الميث الثاني ذلك كذا في المحيط * ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدين بدين الاب ثم بدئ بالاجازة كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد لا مال له غيره أعتقه في مرض موته وترك وارثا واحدا وله هذا الوارث عبد قيمته مثل قيمة عبد مورثه لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه وأعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الاول يعتق من غير سعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألفا

لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح درهم ما أجاب به الامام النسفي صاحب النظم * دفع أرضا وتاله ليغرسها معاملة فأدرك الكرم فقال سرقت تلك التالة وغرستها من تاله الى وأراد قلعها وكذب رب الارض فالقول للعامل في قوله سرقت لانه أمين ولا يصدق في قوله غرست من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله غرست

من عندي لان رب الارض صدقه ان الفارس هو والغرس في يده لكن دل على صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا أن المزارع اذا زرع فلما حصل الزرع قال رب الارض كنت أجيرى وزرعت ببذري وقال المزارع كنت أكارا وزرعت (١٠٩) ببذري فالقول للمزارع لان رب

الارض صدقه أنه المزارع

وان الزرع في يده ترك السقي

عدا حتى فسد الزرع

يضمن وقت ما ترك السقي

قيمتيه ثابتا في الارض

وان لم يكن للزرع قيمة

وقت التركة قومت مزروعة

وغير مزروعة فيضمن

فضل ما بينهما بما بخلاف

ما اذا منع الماء من زرع

رجل حتى تلف زرع حيث

لا يضمن لانه مستحق عليه

* المزارع اذا زرع خلاف

ما أمر به يصير مخالفا أضرب

أولا بخلاف الاجارة فانه

ان أضرب بخلاف ذكره

في شرح الطحاوي وذكر

القاضي الارض ان كانت

لا تخرج الا بالسقي يجب السقي

على المزارع وان كانت تخرج

لا يجب * مزارع سنة كل

زرعه الجراد وبقي مدة أراد

أن يزرع زرعاً آخر فنعسه

ربما ان المزارعة على نوع

سمياه ليس له أن يزرع آخر

وان مطلقاً أو ماشاءه ذلك

ما بقي الوقت وقال مولانا

ان في نوع له أن يزرع مثل

الاول أو دونه في الضرر

كافي اجارة الدابة للعمل وفي

المحيط في المعاملة انما يعمل

في الكرم لا يستحق من

الخارج شيئاً وكذا اذا عمل

لكنه لم يحفظ الاشجار

والثمار حتى ضاعت الثمار

لا يستحق فاما المزارع اذا

لم يعمل نحو الشد والتشذيب حتى انتقص الزرع ان كان البذر من المزارع يستحق وان من رب الارض لا وعلى العامل الحفظ ولا يعمل له

أن يكسر شيئاً من الاغصان والقضبان والدعام والعريش لطبخ القند ولا يأخذ من الاغصان المشدبة المقطوعة الا باذن المالك لانه من

درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهم ما وأوصى لرجل آخر بألف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فنكث الالفين بين الموصي لهما نصه فان بوصية الميت الاول رجل له ألف درهم وأوصى به لرجل فأت فورثه رجل ولهذا الوارث ألف درهم أيضاً وأوصى الوارث به ما ورثه من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه ووصية جده جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصي له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجازة ثم يضم ثلثا الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصي له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصي له الاول وبين الموصي له الثاني على قدر ما بقي من حصته ما بلا اجازة كذا في المحيط *

فصل في اعتبار حالة الوصية إذا أقر مريض لامرأته أو وصى لها بوصية أو وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لا قرار عندنا وبطلت الوصية والهبة وإذا أوصى المريض لابنه الكافر أو الرقيق أو وهب له وسله أو أقر له بدين فأسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذلك لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي * مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الاشارة جازوا لا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالآخرس كذا في خزنة المفتين * والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعد صاعته منزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه اذا مات من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يداوى فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي * أوصى بوصية ثم جن ان أطبق عليه الجنون فهو مفقوض الى رأى القاضي ان أجاز جازت والابطالت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على أن الجنون المطبق في حق التصرفات يقدر بسنة كذا في خزنة المفتين * ومن كان مجبوساً في السجن ليقتل قصاصاً أو رجلاً لا يكون حكمه حكم المريض وإذا أخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح وإذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو أعيى الى السجن ولم يقتل أو رجع بعد المباشرة الى الصف أو سكن الموج فحكمه حكم المريض الذي برأ من مرضه يتقد جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي * والمجذوم وصاحب جحر الربيع وجحر الغب اذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية * أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشي أو كتب بشي وقد تقدم وطال ارادته سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزنة المفتين * والمرأة اذا أخذها المطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث مالها وان سلت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي * والله أعلم

الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت

وإذا أوصى بعتق عبده لم يمتنع الا أن يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعلاً كسائر الوصايا لان ذلك أمر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي * ومن أعتق في مرضه أو باع وجابي أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض إيجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان جابي ثم أعتق وضاق الثلث عنهم ما فالحاباة أولى عند أبي حنيفة

اشجار المالك ولا يطعم الضيف من الثمار الا باذنه لانه مشترك * أدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع فقال اشترت الارض من فلان غير الدافع وكانت الارض ملكه وأخذ نصف (١١٠) الغلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعى ولم يخاصم المزارع لاشئ له وان كذبه وخصم ان المدعى

أخذ نصفها بالتغلب شارك
الدافع المزارع لانه صار
مستهلكا من المال المشترك
وان دفع اختيارا أخذ
حقه كاملا من المزارع لانه
ضيق حقه وان قال المدعى
للمزارع بعد أخذ نصف الغلة
خدمني هذه الارض مزارعة
فأخذها ان البذر من
المزارع فالقياس أن يفسخ
الاولى لانه يملك الفسخ لكنه
لا يفسخ لانه لو انفسخ لانفسخ
ضرورة الاقدام على الثاني
وليس له ولاية الاقدام مع
بقاء الاول بخلاف الفسخ
ابتداء لان ذلك وان البذر
من رب الارض لا يفسخ
أصلا لانه لا يملك الفسخ *
مات عن صغار و كبار امرأة
والكبار منها أو من امرأة
أخرى فزرع الكار في أرض
مشتركة أو في أرض الغير
محكم كدورى والكبار
في عيال المرأة يجمعون
الغلات وياكلون جملة
ان زرعوا من بذر مشترك
بأذن الحاكم وهم كبار وبأذن
وصيهم وهم صغار فالغلة
مشتركة وان من بذر أنفسهم
فالغلة لهم خاصة وكذا اذا
زرعوا من بذر مشترك
بغير اذنهم أو من بذر غيرهم
بلاذن صاحب البذر لانه
غاصب مالك للبذر فصار
كأنه بذر بذر نفسه * غرس
أشجارا على طرف حوض

رجه الله تعالى وان أعنتق ثم حابي فهما سواء وقال العتق أولى في المسئتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
اذا حابي ثم أعنتق ثم حابي قسم الثلث بين المحبابتين نصفين لتساويهما ثم ما أصاب المحبابة الاخيرة قسم بينهما
وبين العتق ولو أعنتق ثم حابي ثم أعنتق قسم الثلث بين العتق والحبابة وما أصاب العتق قسم بينه
وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية * صورة المحبابة أن يبيع المريض
ما يساوي مائة بنخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع
محبابة كذا في الاختيار شرح المختار * واذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال أعتقه أو قال هو حر بعد
موتي بيوم وأوصى لانسان بألف درهم تحاصفي الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وإنما يبدأ به اذا
قال هو حر بعد موتى مبهما أو أعتقه في مرضه البتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا
يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط * ولو قال
هو حر بعد موتى بيوم أو بشهر رفضت المدة فعلى رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق الا بعتاق
الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي * ولو أعنتق أمته في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو
بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو بر عبد الله وقال لا تخزن حدث بي حدث من مرضي هذا فأنت حر
ثم مات من مرضه تحاصفي الثلث لانها استوفيت معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما
في مرض موته فيتحصان في الثلث ولو أوصى لبعده بدراهم مسماة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز قال ولو
أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو وهب له
بعض رقبته في حياته ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق به عليه
في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط * ولو أوصى لبعده بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته
ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو دنانير ينظر الى ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر
أمواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة
وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يسعى في ثلثي قيمته وله
الثلث من سائر أمواله والورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهم فصار كله مديرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر
الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا اليه وان كانت قيمته أكثر فعليه أن يسعى في
الفضل كذا في البدائع * ولو أوصى ببعده رجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدبر فهذا جوع كذا في
المبسوط * ولو قال في مرضه لبعده ولمدبره قيمته حاسوا أحدكم حر ثم مات قبل ان يساكن الثلث بينهما على
ثلاثة أسهم للمدبر سهمان وللعبد سهم ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه
من الثلث فان كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسعى
فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي * اذا قال أعتقوا كل قديم الصبغة لي يعتق كل من كانت صبغته
حولا وهو المختار كذا في خزائن المفتين * رجل أوصى أن يشتري عبدا بنيه فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فيعتق بغيره فيعتق فان
كان الوارث باعه من أجني قبل موته فإنه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من أجني بعد
موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يشتري بغيره
ويعتق عنه رجل قال أوصيت بأن عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بغيره موت المولى ولو
أوصى أن يشتري عبدا فلان قال يشتري بغيره لا يجازا فان أبي مولا أن يبيعه يرتفعه الى الورثة فان قال
اشترى عبد فلان فأعتقه وأبي مولا أن يبيعه حبس ثمنه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي *

للقبرية ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت للغارس لانه فرع ملكه * والخامس في المعاملة ذكر فيها مدة قال
يقطع بان النخل لا يخرج فيها الا بصم وان احتمل الخروج وعدمه جاز موقوفان أن خرجت صح والافلا وهذا اذا خرج شيئا في المدة المضروبة

مما يرغب فيه فان كان مما لا يرغب فيه في المعاملة لا يجوز وان لم يخرج شيئا في تلك المدة ان خرجت بعد تلك المدة في السنة فسدت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حدثت بها جازت المعاملة * دفع بخلافه طلع بالنصف معاملة جاز (١١١) وان لم يسميا وقتا ومتى عقدت

على ما هو من التوضيح وان تناهى ولا يزيد في نفسه لا يصح وانما يعرف خروج الاشجار عن حد الزيادة اذا اثمرت وبلغت وعلى هذا اذا زرع في أرضه ونبت الا انه لم يتناه فدفن الى غيره من ارضه حتى يريه العامل ويسقيه جاز وان تناهى فدفن ليحفظه ويحصده لا يجوز * قام العامل على الكرم اياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صار للثمر قيمة له الطلب وان قبل أن يكون له قيمة ثم الترك فليس له الطلب * ذكر القاضي دفع اليه أرضا للغرس فيها على أن ما يحصل من الغرس والثمره بينهما جاز * دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فدفن الى آخر فان خارج للمالك التخييل وللعامل أجر المثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رؤس التخييل لا يضمن وان من عمل الاخر في امر خالف فيه امر الاول يضمن لصاحب التخييل العامل الثاني لا الاول * أصل القضيبي في وصل الشجر على الدافع وضرب آله الشق لينشق الشجر على العامل وكذا في التعريش القضيبي على

قال ولو أوصى بعبد لم ير جل ثم أوصى أن يباع من آخر بثمن مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلموصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلاثي قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالحياة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس ولا آخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلاثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان أبي الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط * واذا ترك عبد الا غير وقيمتها ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى به فلهي على ثلاثة أوجه اما أن يوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لا خرف لم تجز الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فلموصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة أسداس الا ان يكون للورثة قيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الآخر بقيمته فيكون للورثة وان أجاز وأورضى بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكامل ودينه فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثلثين الورثة الوجه الثاني أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله لا آخر فهذه المسئلة كالاولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الاثمن من الورثة من جملة الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه أوصى له بالمال هنا والثلث مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثلث غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لا آخر فقوله محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أن يأخذ صاحب الثلث جزأ من اثني عشر جزأ من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزأ من الاثمن الا أن صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثلث ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان أوصى بأن يعتق عنه هذه الاثني عشر عبدا وهلك منها درهم لم يعتق عنه بمباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق عنه بمباقي ولو أوصى بأن يشتري بكل ماله عبدا فاعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضا وقال يشتري بالثلث ولو أوصى بأن يشتري له عبدا بألف درهم وزاد الاثني عشر على الثلث بطلت عنده وقال يشتري بالثلث عبدا ويعتق وان أوصى بأن يبيع عنه بهذه المائة فهل منها درهم يبيع عنه بمباقي من حيث يبلغ وان لم يبلغ شيء يبيع بها فان بقي شيء منها رد على الورثة ولو أوصى بأن يبيع عنه من ثلثه فقل له ان ثلث ماله لا يكفي به فقال أعينوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى بعبد فبات الموصى في العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فداء الورثة كان الفداء من مالههم وأمضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا ومالا ووارثا فقال الموصى له أعتقه في صحته وقال الوارث أعتقه في مرضه فالحق للوارث ولا شيء للموصى له الا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا وعبدا فقال لرجل لي على أهلك ألف درهم دين وقال العبد أعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقت ما سعى العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا وألف درهم فقال لرجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الاثني عشر الذي تركه أبوك كان ودبعة لي عند أبيك وقال الابن صدقت ما فاعنده الاثني عشر ما نصفان وقال الودبعة أحق كذا في الكافي * ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد اقيمة مائة وقد كان أعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية * واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فان ابنه يعتق

صاحب الكرم والعمل على العامل (السادس في الضمان) أخر الاكار السبق ان تاخير امتداد ايفعه الناس لا يضمن والا يضمن * حصد الزرع وجمعه بلا شرط عليه وبلا إذن الدافع ضمن حصه الدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتغافل حتى تلف ضمن للمالك حصته * ترك الاكار

اخراج الجوز والحنطة الرطبة الى الصمراء وكان شرط عليه ذلك في العقد ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكمله الدواب ضمن وان لم يرتق الجراد حتى اكمل كله ان امكن طرده (١١٢) ضمن والا لا اثم الكرم والدافع وأهله يدخلون وبأكلون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا

ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد مدرجهما الله تعالى يسعى في جميع قيمته ويقاص به ميراثه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبده آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحماية تقدم لانه بدأ بها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا لماعليه من السعاية وعندهما العتق متقدم لأن الابن وارث فلا وصية له ولا يمكن يعتق العبد الا بخرج مائة ويسعى الابن في قيمته ويطالب البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهما على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفا واشترى بألف وأعتق عبدا آخر يساوي ألفا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان الثلث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد مدرجهما الله تعالى الابن وارث ولا وصية له فعليه أن يسعى في جميع قيمته ويقاص به من ميراثه (قال) وإذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج جان من الثلث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج جان من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد مدرجهما الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو أعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها الكون سببها معاينا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غيرهما ثم تزوجها فاستدان منها مائة درهم فأنفقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرهما ثم اکتسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط * ولو أوصى بعق رقبة وبعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت أمة معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا أن يقول جعلت ذلك مفقوضا الى الوصي ان أحب أعطاهما فيجوز كقوله ضع مالي حيث أحببت ولو أوصى بان يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبدا ويعتق وله عبد لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو أوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعند حنطة يجوز أن يفريق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال أعتقوا عني عبدا قيل للوصي أن يعتق العبد الذي كان لليت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه جاز وقيل لا يجوز أن يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله أعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاعتقوه كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بان يعتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات عن ابن وثلاثة أعبد قيمتهم سواء فأدعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستحلف الابن فنسكل قضى بعقبة بلا سعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنسكل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمسئلة بحالها عتق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه أيضا ولو ادعى الاول عند حكم حكاه قضى عليه بعقبة بالنسكل ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنسكل عنده عتق الثاني بلا سعاية فان رفعه الثالث الى قاض أو الى حكم رضاء به فنسكل له أيضا عتق بلا سعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند

ان لا ياذن الدافع لا يضمن والضمان على الاكل والحامل وان باذنه ونفقته عليه ضمن نصيب العامل وان مما لا يجب النفقة عليهم لا يضمن وان كانوا قبضوا لا باذنه وهم ممن عليه نفقتهم لا يضمن أيضا * دفعهما معاملة ولم يخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها أشجاره نقد البيع وفستد المساقاة لانها استبحار ببعض الخارج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع بخلاف الاجارة لتعلق حق المستاجر بعين الكرم فان كان سقى الاشجار وحفظها لاشي له لانه عمل بنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد * سفر العامل عذرو في بعض المواضع لم يجبه له عذرا فالصحيح أن يوفق بين الروايتين ويحتمل على اختلاف الموضوع فجعله عذرا فيما اذا شرط عليه عمل نفسه وعدم جعله عذرا فيما اذا أطلق العمل ولم يشترط عليه العمل بنفسه وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل * دفع اليه أصول رطبة ثابتة ولم يذ كر المدة فستد بخلاف الزرع لو وقع العقد على الزرع حرة وله نهاية معلومة بخلاف الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان لصاح

الرطبة أيضا غاية معلومة في ديارهم يصح ويقع على أول خربة تدرك ويجوز اضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل * دفع أرضه مزارعة الى عبد مجهول وهلك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على رب الارض وان من ربه

يكون مستأجره فيكون عمله لرب الأرض وإن من العبد يكون مستأجر الأرض ويكون العبد عاملاً لأنفسه فلا يضمن إذا هلك * غرس ثلثة على نهر قرية فغلظت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال الخدم الغراس لي لأنك خادمي فإن (١١٣) الثلثة للغارس وله وإن للرجل

والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب الثلثة وإن لم يكن ممن يعمل له ولم يغرسها بأذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثلثة لصاحبها لأنه يملك بالقيمة * قلع ثلثة أنسان وغرسها ورباهما فهي للغارس بالقيمة * ثم ربيتهما ما دعي أشجاره النابتة في ضفته إن علم الغارس فهي له وإلا إن في موضع خاص لأحدهما فالملك وإن في مشتركة فبينهما * له شجرة على ضفة نهر عام نبت من عروقها أشجار في الجانب الآخر ولا تخرق ذلك الجانب كرم وبين كرمه والنهر طريق عام زعم ذو الكرم كون الأشجار له وزعم ذو الشجرة كونها له من عروقها فهي لصاحب الشجرة وإن لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي له وإن لم يعرف ذلك ولا من نبت بسقيه فلا ملك لأحد فيها * ضيعة متلاصقة على نهر عام وعلى أشجار عظام لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة قلعها فإن كانت شجرة تنبت بلا نبات وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن قلعها ولا يبيعها صاحب الضيعة قبل القلع لأنهما باحسة وإن كانت لا تنبت بلا نبات فكل للقطعة * أكار غرس في أرض الدافع

قاص سعي الثالث في رقبته في كل قيمته وتأويل ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بعق عبده وأوصى أن يباع عبداً آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط * إذا ترك عبدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى بأحدهما لرجل أجبر على أن يجتمع على واحد فإن أعتق الموصي له العبدين ثم عين الوارثان واحداً عتق أيهما عينا وإن أعتق واحداً بعينه ثم عيناه لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعق أحدهما فاختار كل وارث واحداً معاً أو متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحداً العبدين عن الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت والأول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو قال كل واحد أعتقت هذان الميت معاً أجبر على أن يجتمع على أحدهما فإذا اجتمع أعتق عن الميت والآخر عن أعتقه ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو لم يعتقوا لکنهما عينا أحدهما ليعتق عن الميت ثم رجه أو عينا الآخر لم يكن لهما ذلك والأول هو الذي يعتق عن الميت فإن أعتق أحدهما الأول الذي عيناه صح عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصى الميت بعد ما عيناه وإذا أوصى بعق عبده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقزائمه من الوارث ولا من الوصي وأيهما أعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعليق الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقا عن الميت كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى بعبده أن يباع ولم يرد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقبضته فهو باطل لأنه ليس في هذه الوصية معنى القربة ليجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط * ولو تزوج ابنته من عبده برضاها وأوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له إن كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وإن كان قريب العصبه عتق عليهم إذا رد الموصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم وإن كان لا يخرج من الثلث ففسد النكاح لأنهم ملكت شيئا من رقبته ولو أوصى بعق العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعي للورثة في حصصهم إذا أعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتراف بطلت الوصية بقوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها قلها أن تبطل الوصية ويباع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فإن رد المشتري بعيب بقضاء عاذاً إلى ما كان وإن رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جدي وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية قد فعله أو فسد النكاح كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى أن يباع نسمة صححت الوصية ثم تباع كل الوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث إن لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمنه فانه يباع بثمنه لا ينقص منه شيء فإن شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المبسوط * وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لأحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل أعتقك ثم قال للثاني والثالث من له عتق وبالإسعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لأن الأقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعاً لم يعتقكم ثم قال بل أعتقكم جميعاً سعى في ثلثي قيمته ثم استحسننا وكذلك لو قال أعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحداً منكم ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لا آخر بعده لم يعتقك الثالث بالإسعاية وسعاية الأول والثاني بجأها ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا تخين كذلك ثم قال أعتقكم عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنك عتق واحداً بعد واحد ثم قال لأحدهم أعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة

(١٥ - فتاوى سادس) بأمره فإن الثلثة للدافع فالأشجار له وإن للعامل وقال لا كار غرسه إلى فكذلك ولا كار قيمة الثلثة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرس بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعها ولو قال اغرسها على أن الغراس أنصافاً جاز وهو

كما قال * معاملة القضية لاجل السقف والخطب جاز كمعاملة أشجار الخلاف لقوائم الخلاف والله أعلم ﴿ كتاب الشرب ﴾ أربعة فصول ﴿ الاول في المياه ﴾ الاصل (١١٤) فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث والمراد اباحة الماء الذي لم يحرز فلكل

أن يشرب ويسقى وأن فيه انقطاع الماء ولا يسقى بها أرضه وزرعه والمياه ثلاثة في غاية العموم كالانهار العظام مثل دجلة وجيخون وسيجون ليست بمملوكة لاحد فيملك كل احد سقى دوايه وأرضه ونصب الطاحونة والمدالية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامه فان أضر منع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء * الثاني في نهاية الخصوص كما الحب والكوز لا ينتفع به الا باذن صاحبه ولو صب ماء حب انسان يؤمر بان يلاؤه ثانيا وان اضطر اليه انتفع بلا اذن * الثالث المتوسط كما الحياض والانهار المملوكة فلكل أحد أن ينتفع به الا اذا كان بحال يخاف صاحب البرفسادها أو كسر ضفتها فله منعه وان كان الخوض في دار انسان أو بستانه فاستقى رجل منه ليس لمالك الدار استرداد الماء ولكن له أن يمنع الداخلين من الدخول في ملكه اذا كان يجرد الماء في مكان آخر فان لم يجد فله أن يدخله بلا اذن ولحق الماء أن يقول لصاحب الارض لي حق في أرضك فاما أن توصلي اليه

وأوصى لا خير بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المبسوط * ولو أوصى بان يعتق عنه نسمة بمائة وثلاثة أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذلك في الجاهل الصغير ولو أوصى يعتق عنه نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فاعتق عن الموصى وكذلك لو كان وصيا نصبه القاضي وبمثله لو كان القاضي فعل ذلك أو أمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي أو أمينه مشترين بالنسمة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بان يشتري عبدا فلان فيعتق عنه فإنه يشتري من ثلثه وان امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو وقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى الى رجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو لحقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصي ضامن لتلك المائة فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون ثمن النسمة الثلث من ذلك برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط * ولو أوصى بان يباع عبده فيشتري بثمنه عبدا يعتق عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجده بالاول عيبا فرتد على الوصي ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق عن الميت وان باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بثمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرد بالتراضي شراء جديد في حق غير المتعاقدين فصارت له اشتري هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي * ولو لم ير ذلك العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ ولو أوصى بان يشتري من ثلث ماله نسمة فتعتق عنه وماله ثلثمائة فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق وقبض الوصي المائة لا يشتري بها نسمة أخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا لا يشتري بها نسمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الموصي وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو أوصى أن يشتري له نسمة بعينها فتعتق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو خنت جناية قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فداها الورثة كانوا تطوعين في القداء ويعتق عن الميت ولو أوصى يعتق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة أو الامة قبل أن تعتق فالولد رقيق للورثة وان كانت النسمة أو الامة ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق عن الميت ولو أعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال أنت حر فان دخلت الدار أو قال بعد موتي لم تكن مسدرة ولكنها تعتق عن الميت ان دخلت الدار أو مات القائل ولو قال لها الوارث أنت حر على ألف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ ولو أوصى أن يعتق نسمة عن شئ واجب عليه من ظهار أو غيره فانها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الاسلام ولو أوصى يعتق نسمة فاشترى له أو يعتق أمة له تخرج من الثلث فخفي عليه جناية فالارش للورثة ولو زوجه لم يجز ولو أوصى الى رجل يبيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشئ ثم رجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهم كذا في المبسوط *

﴿ فصل ﴾ الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا ولا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج

أو تمكن من الدخول * نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقى دابته منه ما لم يكسر القرص صفتة وليس له سقى أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وان رفع الماء بالقرب لسقى زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

له ذلك ولاهل النهر المنع وليس لأحد من الشراكاء في النهر المشترك أن ينصب على النهر طاحونة أو دالية بغير إذن بقية الشراكاء وان اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه * نهر بين قوم لهم عليه أرضون مختلفة وفي الشرب ولا يعرف (١١٥) الكيفية في الزمان المتقدم

يقسم على قدر أراضهم
لأنه هو الظاهر وان كان
الاسفل لا يشرب حتى يسكر
أهل الاعلى لم يكن له ذلك
الأرض الآخرى والمختار
أنه اذا لم يمكنه الشرب الا
(١) بالسقي يرفع الامر الى
الحاكم وبأمرهم بالمهاياة فان
اصطلموا على أن يسكر كل
شارب يومه جاز وليس
لأحد أن يكرى منه نهرا
الأرض الآخرى ولا نصب
الرحى الآن يكون موضع
الرحى في أرضه ولا يضر
بالنهر ولا بالماء ومن كان له
شرب في أرضه في أسفل
النهر فليس له أن يفتح في
أعلاه ومن جعل بابا في
أعلى حائط له ذلك نص عليه
عصام وذكر بكر أنه لو جعل
شربه أعلى أو أسفل له ذلك
ولو أراد أن يسوق شربه
الى أرض أخرى لم يكن لها
فيه شرب ليس له ذلك
كطريق بين قوم أراد
أحدهم أن يفتح طريقا
لمردار أخرى لا يكون له
ذلك ولو كان له طريق الى
داره في الطريق إليها ثم
منها الى دار أخرى جاز * غصب
شرب رجل فأقطعها رجلا
لم يجز * نهر مشترك اذنوا
رجلا بالسقي منه الارجل
ليس له سقي أرضه الا باذن
الكل * سرق ماء وساقه الى
أرضه وسقاه أو كرمه بطيب

القرض والزكاة والصوم والصلاة والكفارة والذنور وصدقة الفطر والاضحية ووج التطوع وصوم التطوع
وبناء المساجد واعتاق النسيئة وذبح البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لن يدوبكر وخالد وكذلك لو
كان الثلث لا يسع الكل لكن الورثة أجازت فأما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلو اما ان
كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضهم لله تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان
كان الكل لله تعالى فلا يخلو اما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل
جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بمقدمه الموصى كذا
في البدائع * واذا أوصى بالحج مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان أخر الحج في الوصية لفظا وفي كفارة
القتل مع كفارة اليمين يبدأ بعبادة الميت به وفي عتق كفارة النظر وكفارة قتل الخطأ يبدأ بكفارة القتل
كذا في خزائن المفتين * وقالوا في الحج والزكاة انهم ما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة
الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية أيضا واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق
على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البداءة بها أولى وكذا
صدقة الفطر مقدمة على كفارة النظر في رمضان وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المنذوبه والمنذوبه
مقدم على الاضحية والاضحية مقدمة على النوافل هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا اعتاق منجز
أو اعتاق في مرض الموت أو اعتاق معاق بالموت وهو التدبير فان كان يتقدم ذلك لان الاعتاق المنجز والمعلق
بالموت لا يحتمل الفسخ فكان أقوى فيقدم أوصى بحجة ووجوه القرب ومصلح مسجد بعينه وأوصى
بوصايا أخر لا نوافل بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فاذا أصاب الأعيان أخذ
كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما أصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدئ بالحج فان استغرق الحج
جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدئ بالذي بدأ به الميت الا قول فالأول وان لم يكن الميت بدأ
بشيء منها وزع عليها بالخصص كذا في خزائن المفتين * وأما الوصية بالاعتاق فان كان اعتاقا واجبا في
كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فحكمه حكم الوصايا المتشعبة من
الصدقة على الفقراء وبناء المساجد ووج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها
للعباد فان كان أوصى بقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم
بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع
الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة
من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزيت فان الثلث يقسم
على أربعة أسهمهم للموصى له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع * ولو أوصى بان
يحبس عنه من ثلث ماله سنة بمائة أجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسيئة والصدقة على المساكين كذا
في محيط السرخسي * فأما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقوى فالأقوى ولا يبدأ بعبادته
الميت حتى قيل لو كان من الوصايا عتق منفذ كان مقدما على غيره من الوصايا فأما اذا استوت في القوة فانهم
يتخاصون ومعناه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بعبادة الميت وان كانت كلها نوافل وليس
شيء منها عينيا بان أوصى أن يحبس عنه تطوعا أو أوصى بان يعتق عنه نسيئة ولم يعينها تطوعا أو أوصى بان
يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بعبادته الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر
الرواية وكذلك الوصية بعتق النسيئة لا بعينها صحت لله تعالى لا للعباد كذا في المحيط * رجل أوصى بأن يعطى
مائة درهم للفقراء ومائة للاقرباء وأن يطعم الفقراء ما ترك من الصلوات وعائيه صلاة شهر وثلث ماله
لا يباغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة

له الخارج كن غصب شعيرا أو علفا فاعلفه دابة حتى سمن به ضمن قيمة العلف وطاب له ما زاد في الدابة وكذا لو سرق ورق الفرساد وأطعمه

التيقن وضمن قيمة الأوراق طاب له الأبرسيم * قال الأمام رحمه الله تعالى بالقسمة ينقطع حق الشرب لاحق الشفة وإنما ينقطع حق الشفة بالأحراز في الأوراق والحساب فان (١١٦) الإنسان يحتاج إلى السفر لا مردني وذاوى ولا يمكنه حمل الماء قدر ما يكفيه وذاوىته فالويليق

للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة ممنوان من الخنطة فأصاب الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب النقرء والطعام أدى الطعام ويجعل النقصان في حصص الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * من أوصى بحجة الاسلام أجواء عنه رجلا من بلده يحج را بكافان لم تبلغ وصيته النفقة أجواء عنه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجات في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده عنه دأبى خنيفة وزفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث بالغ استحسانا وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي * والله أعلم

الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والغيران ولبقى فلان واليتامى والموالى والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق منى فصاعدا والثاني أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوبا بالأقرب كافي الميراث والثالث أن يكون ذارحم محرم من الموصى حتى أن ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون ممن يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء كذا في محيط السرخسى * ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكر والأنثى والحر والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الاسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط اسلام الأب الأقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى أن علويالو أوصى لذوى قرابته فن شرط الاسلام يصرف الوصية إلى أولاد علي رضي الله عنه لا إلى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط يصرفها إلى أولاد أبي طالب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالاجماع لأنه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات للعتابي * وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسى * وإذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الجد ذكر في الزيادات أنهم ما يدخلان ولم يذكروا فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم ما لا يدخلان وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عين وخالين وهما ليسوا بورثته بأن مات وترك ابنا وعين وخالين فالوصية للعين لا للخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العين والخالين أرباعا ولو كان له عم واحد وخالان فالعم نصف الثالث والخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم أثلاثا وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذى الرحم المحرم فنصف الثالث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر إلى ذى الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع * ترك عماء وعمه وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لا استواء قرابتهما كذا في الهداية * إذا أوصى لذى قرابته أو لذى رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عماء وخالا فالثلث كله للعم عنده كذا في محيط السرخسى * والوصية للقراءة إذا كانوا لا يحصون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم إنها باطلة وقال محمد بن سلمة إنها جائزة وعليه الفتوى كذا في التارخانية * ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جهة وإياهم أقصى أب في الاسلام حتى أن الموصى لو كان علويا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب إلى علي رضي الله عنه من قبل الأب وان كان عباسيا يدخل فيها كل من ينسب إلى عباس رضي الله عنه من قبل الأب سواء كان بنفسه ذكرا أو أنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الأباء ولا يدخل من كانت نسبته إليه من قبل الأم وكذلك لو أوصى لنفسه أو حبيبته

حق الشفة من كل ما يرد عليه لضاق الأمر على الناس بخلاف المحرز فان قلت البئر والحوض ملكة خاصة فملك المنع كالسكلا النابت في أرضه المملوكة له المنع عن الدخول في أرضه لاخذ الكلا وان الكلا على الشركة قلت الطحاوى يقول ان كان المحتاج يجدها غيره بالقرب يؤمر بان يذهب اليه وينع من الدخول في ملك الغير دل أن المنع جائز فأما إذا لم يجديكف المالك بان يعطيه الماء أو يمكنه من الدخول بشرط أن لا يكسر ضفة الحوض فعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى ليس له المنع من الدخول تحول إذا لم يجدها ولم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ يجوز على ما إذا حفر بئرا في موات أو حوضا لأن الموات كان مشتركا قبله فالخفر إنما أحياها لتحصيل ما هو مشترك لا لتحصيل ما يختص به فلم يقطع الشركة في حق الدخول للشفة ويجوز أن يكون الرقبة لانسان ولا خرفها حق وهذا المعنى لا يتأتى فيما إذا حفر في ملكه وان كان يتكسر المسناة أو الضفة بورد الدواب يقال له اسبق بالقرب لان له حق الدخول

لا غير وذ كر صدر الاسلام مردى حق أب مردى رابعك خود برد لاضمان عليه لان له حق اتلاف بعضه بواسطة الشفة فهو ولائلا يصير عملا كاقبل الأحراز بالأواني فأتلف غير المملوك (الثاني) من مسيل الماء ومسابل السطح له داران مسيل أحدهما على

على سطح الآخر فباع التي عليها المسيل بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا أن يكون اشترط عليه وقت البيع اني لم أبيع منك مسيل الماء في (١١٧) التي بعت وفي النوازل له داران

متلاصقتان احدهما عامرة

فباع الخراب فكان مصب
الدار العامرة ومطرح ثلجه
الدار الخربة فأراد المشتري
المنع قال الفقيه أبو بكر
رحمه الله تعالى ان استثنى
البائع لنفسه مسيل الماء
في الخراب جاز وإن طرح
الثلج لا لعدم العرف وقال
الفقيه أبو الليث ان كان له
ميزاب ومسيل سطوحه الى
هذا الجانب وعرف قدمه
فمسيله على حاله وان لم
يشترط وكذا لو كان مسيل
سطوحه الى دار رجل وله
فيها ميزاب قديم فليس
لصاحب الدار منع في
الاستحسان وبه نأخذ وأما
أصحابنا فآخذوا بالقياس
وقالوا ليس له ذلك الا أن
يبرهن ان له حق المسيل *
ولو شهدوا أنهم رأوه يسيل
الماء فليس هذه بشهادة ولو
شهدوا أنه يسيل ماء المطر
فهو ماء المطر ولو شهدوا أنه
يسيل ماء دائم للوضوء
والغسل والمطر جاز
وان لم يبينوا فالقول لرب
الدار وان لم يكن له بيعة
يستحق صاحب الدار
ويحكم له بالنكول * له
محجرى ماء على سطح دار
فخر السطح فاصلاحه
على رب السطح كالسفل مع
الماء ولا يجبر على العمارة
ويقال للذي له حق الاجراء

فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان آباؤه على غير دينه دخلا في الوصية
لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت منه
ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالاب دون
الام وكذلك اذا وصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لا ل
فلان هي بمنزلة الوصية لأهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع * ولو
أوصت المرأة لجنسها أو لأهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى أبيه لا الى أمه الا اذا كان زوجها من
عشيرتها كذا في الزيادات شرح العتابي * واذا أوصى بثلاث ماله لأهل أو لأهل فلان فالوصية للزوجة
خاصة دون من سواها قياسا الا أننا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقة ويضمه بيته
ولا يدخل تحت الوصية مما يليكه ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلوا تحت الوصية لمعوم اللفظ كذا في
التأريخات ولو أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية أثلاثا لانهم لا يرثون مع
الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للأخ لاب وللأخ لام وتبطل الوصية للأخ لاب وأم لانه يرث مع البنت
ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية للأخ لاب وأم وللأخ لام
لانهم ما يرثونه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها وأوصت بنصف ماله الاجنبي كان للأجنبي نصف ماله وللزوج
ثلث المال والسادس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال أو لا بلامنازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج
نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت
المال ولو أوصت لقاتلها بنصف المال ثم ماتت وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على
الوصية لاقابل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله الزوجها ولم
توص وصية أخرى كان جميع ماله الزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية واذا مات الرجل
وتركت امرأته وليس له وارث غيرها وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا ميراثا بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث
المال بلامنازعة وللزوجة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي
نصفين ولو أن امرأتها ماتت وأوصت بجميع ماله الزوجها وليس لها وارث سواها وأوصت بجميع ماله
لاجنبي أو أوصت لكل واحد منهم بنصف المال يأخذ الاجنبي أو لا ثلث المال بلامنازعة يبقى ثلثا المال
للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي مة قسمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج
والاجنبي أثلاثا ثلث ذلك يكون للاجنبي وثلثاه للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أوصيت بثلاث
مالي لقرابتي ولغيرهم (قال) هو كله للقرابة ولا يرث منه الى الورثة شيء كانه قال لقرابتي ولبنى آدم قال محمد
رحمه الله تعالى ولو أوصى لاختوانه بثلاث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخائه وينسبون اليه ولو أوصى بثلاث
ماله لشمسه فشمسه كل من كان يعوله وتجري عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا امهات
أولاده ومدره ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المقتنين * ولو أوصى لثومته أو لغيرته لم يجز الا
أن يقول لفقرائهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى لقدمائه فهو من يصحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط
السرخسي * قال واذا أوصى بثلاث ماله لبنى فلان فهذا على وجهين اما ان كان فلان بأقبيلة يعني
أبا جماعة كثيرة كتميم لبنى تميم وأسد لبنى أسد أو كان فلان بأخا صالدين بأبي جماعة كثيرة واعلم بأن أول
الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فضر
لقريش شعب وكثانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم أبو جد النبي صلى الله عليه وسلم فخذ
والعباس فصيلة وهكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجملة فيما اذا أوصى لبنى كانه وهو
أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أولاده مضر ويدخل أولاد كثانة الى الفصيلة وأولاده اذا كانوا يحصون واذا

ضع ناووقا في مقام الجري على سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه **والثالث في الضمان** أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى مائه
فمنع الرجل الماء حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كالمنع الراعي حتى **الثا** المواشي له نوبة في يوم معين جاء آخر وسقى في نوبته قال الهزدي

يضمن وفي الاصل انه لا يضمن * سقى أرضه فتعدى الى اخر ان أجرى الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم تعدى الى جاره (١١٨) ان تقدم عليه جاره بالسد فلم يسد ضمن استحصانا والا فان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة ويعلم انه لو سقى بتعدى يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينهم وبين التعدى وينع من السقي حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض جاره في هبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد ضمن والا وان سقى في أرضه نقب حجر فان علم باولم يسد حتى أفسد أرض جاره يضمن والا * نهر جرى في أرض قوم فانبثق ونخر بعض الاراضى لملاك الاراضى مطالبه ارباب النهر باصلاح نهرهم دون عمارة الاراضى * ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فخرت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم ان الخراب من ذلك ضمن * سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز أرضه وكان رجل طريح في أسفه له ترابا فامتلا النهر وغرق أرض رجل وزوجه فالضمان على ملق التراب لاعلى مرسل الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر * قلع شجرة على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستأجر ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجير حتى امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجير وأما

أوصى لبني قريش وقريش عمارة فانه لا يدخل تحت الوصية أولاد مضر وكانه ويدخل أولاد قريش وقصى وأولاد قصي وهاشم وأولاده والعباس وأولاده وإذا أوصى ابني قصي وهو بطن القبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية أولاد مضر وكانه ويدخل من دونهم وإذا أوصى لبني هاشم الذي هو نخذ فانه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد الفضيلة وإذا أوصى ابني قصيلة فريش فانه يدخل تحت الوصية أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم وإذا عرفنا هذه الجملة جئنا الى المسئلة التي مر ذكرها وهو ما إذا أوصى بثلاث ماله ابني فلان وفلان أو ابنا القبيلة وله أولاد ذكور وإناث فان ثلث ماله يكون بين الذكور والإناث من أولاده بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كن إناثا كلهن لم يذكره في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث لهن وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون وأما اذا كان فلان أبنا خاصا وله أولاد وأولاده ذكور كلهم فان ثلث ماله لهن وان كان أولاده إناثا كلهن لأشئ لهن وأما اذا كان أولاد فلان ذكور وإناثا اختلوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الوصية للذكور منهم دون الإناث فان لم يكن لفلان أولاد لصلبه وكان له أولاد وأولادهم يدخلون تحت الوصية ان كان له أولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية هذا اذا أوصى لبني فلان فأما اذا أوصى لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخان تحت الوصية وان كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم عندهم جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث (قال) فان كانت له امرأة حامل دخل مافي بطنها في الوصية أيضا ولا يدخل أولادها ولا يدخل تحت هذه الوصية وهذا اذا كان أبنا خاصا فأما اذا كان هو أبو نخذ فأولادها لا يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وان لم يكن له ولدا لا ولد واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف وإذا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد الصلب يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات ففيه روايتان كذا في المحيط * ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور كمثل خط الانثيين كذا في الهداية * ولو أوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل أولاد البنات ففيه روايتان بعض مشايخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات أما بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة * وإذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولو لم يكن له إلا بنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على إحدى الروايتين عنده عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية واحدة فان سمي شيئا يعرف به أنه أراد به بنات البنات بأن قال ان لفلان بنات وقد ماتت أمهاتهن فأوصيت لبناتهن دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بخلاف بين المشايخ اذا أوصى لأب أو فلان وفلان ولهم آباء وأمهم لا يكون لهم آباء وأمهم وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية وإذا أوصى لكبير ولد فلان ولفلان ابنان أحدهما ابن عشرين سنين والاخر ابن اثنتي عشرة سنة فهذا له الأكبر وإذا أوصى الرجل لبني فلان وفلان نخذ أو بطن أو قبيلة فهذا على وجهين أما أن يكون بنو فلان يحصون أو لا يحصون فان كانوا يحصون تحت الوصية سواء كانوا أغنياء أم فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا أغنياء وفقراء وأغنياء وأغنياء لا يعرفون ولا يحصون قال أصحابنا رحمهم الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط * ولو قال أوصيت بثلاث مالى ابني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة أو اثنان فالثلث لهم ولو قال لابني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لابني فلان زيد وعمر وفاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال أوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلاث مالى فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخيار الى ورثته فان أوصى معهم لا تخرفه الرابع ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة واثلاث بنات بثلاث مالى فاذا الاول بنون ثلاثة كان

قالع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانب النهر فقلع فانهم النهر ضمن * سكر الاخير المشتركة فانشق الماء ونخر قصر رجل يضمن قيل هذا اذا كان السكر بالتراب ولو بالخشب والقصب والخشيش له ذلك باذن الشرع أو بلا

اذنهم فتح الماء وتركه فازداد الماء أوفق الماء وليس فيه ماء ثم جاء الماء بضمين وعليه الاعتقاد وانما يضمن أن لو أرسل الماء على وجه لا يحملة
النهر وتفسير الضمان أن يقوم الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن الفضل ولو سدا أنهار (١١٩) الشر كما حتى انبتق وامتلأ وأغرق

ش. أو أرسل الماء وفي النهر
أنهار صغار مقطوعة
الفوهة فدخل الماء في
الفوهات وأفسد الزرع
يضمن في الوجهين سقى أرضه
بشرب غيره يضمن قاله
البرزوي وتفسيره أن يقوم
بكم تشترى أن كان يبعه
جائزا قال بكر رحمه الله
تعالى لا يضمن وعليه الفتوى
* أهل أعلى النهر أرادوا
أن يحبسوا الماء عن أهل
الاسفل فإن كان الماء كثيرا
بحيث لو لم يسكر بصل كل
أهله إلى حقه في الشرب
ليس لأهل الأعلى ولاية
الحبس وإن قليلا لا يصل
إلى حقه إلا بالسكر فعلى
وجهين أن يحال لو أرسل
لا ينتفع به أهل الاسفل
بأن سكان النهر ينشفه
كان لأهل الأعلى الحبس
وإن يحال لو أرسل إلى أهل
الاسفل يمكنهم الانتفاع
لا يكون لأهل الأعلى السكر
بل يمد بأهل الاسفل حتى
يروا ثم لأهل الأعلى
أن يسكروا حتى يرتفع الماء
إلى أراضهم واستحسن
المشايخ في هذا الوجه
أن يقسم الحياكم بالأيام إذا
أبى أهل الاسفل السكر ثم
يصنع أهل الأعلى في نوبتهم
مأجبا نفي الضرر ثم إذا
جازا السكر يسكره باللوح
وما أشبهه لا التراب والماء
الذي ينحدر عن الجبل في

الآخر شرى كالأربع كذا في محيط السرخسي * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلاث
ماله لرجل مسمى وأخبر الموصى أن ثلاث ماله ألف أو قال هو هذا فإذا ثلاث ماله أكثر من ألف فإن أبا
حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثالث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطلة لا ينقص الوصية خطؤه في ماله
انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولو قال أوصيت
بغني كلها وهي مائة شاة فإذا هي أكثر وهي تخرج من الثالث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال أوصيت
له بغني وهي هذه وله غنم غيرها تخرج من الثالث فإن هذا في القياس مثل ذلك وأكفى أدع القياس في هذا
وأجعل له الغنم التي سمى من الثالث ولو قال قد أوصيت لفلان برفيق وهو ثلاثة فإذ هم خمسة جعلت
الخمس كلهم في الثالث كذا في البدائع * رجل أوصى بثلاث ماله للشيعة ولجبي آل محمد صلى الله عليه
وسلم المقيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس إذا كانوا لا يحصون وفي
الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قيسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل إليهم وجعلوا
موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصى رجل أوصى بثلاث ماله لخيرانه قال بعضهم
أن كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لأهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من
ثلاث ماله لجاوري مكة قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فإن كانوا لا يحصون
يصرف إلى أهل الحاجة وإن كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحدًا لاحتواء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
أن كانوا لا يحصون إلا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل إذا كانوا لا يحصون
المحصى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا أكثر من
مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو موقوف على رأي القاضي وعليه الفتوى والابن سريما قال محمد رحمه
الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أوصى ليتامى بن فلان وبنيتامى بن فلان
من يحصون فإنه تصح الوصية ويصرف إلى كلهم كالووصى ليتامى هذه السكة أو ليتامى هذه الدار ويستوى
فيه الغني والفقير وإن كان لا يحصى يتاماهم فالوصية جائزة وتصرف الوصية إلى الفقراء منهم ولو أوصى
بثلاث ماله لارامل بن فلان وهن يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة وإذا جازت الوصية هنا على كل حال
فإن كن يحصون يصرف إليهن وإن كن لا يحصون تصرف إلى من قد مد عليهن منهن وأدنى ذلك الواحدة
عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان إذا أوصى لخيرانه أو لخيران فلان وخيرانه لا يحصون فالوصية باطلة
وكذلك إذا أوصى لأهل مسجد كذا ولأهل مسجد كذا في التنازلية * ولو أوصى لأزواج بناته تناول
الزوجة عند الموت وكذا المعتدة (١) عن طلاق أم الباشق فلا ولا يتم على الغني والفقير أن كانوا يحصون
والأفعلى الفقراء وكذا العيان والزمنى والغارمون وأبناء السبيل وأهل السجون والغزاة والارامل أن كانوا
يحصون فعلى الغني والفقير وإن لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العيان والارملة هي التي بلغت وجومت
ولازوجها والشاب والفتى من خمسة عشر إلى ثلاثين أو أربعين إلا أن يغلب عليه الشيب قبل ذلك
والكهل من ثلاثين أو أربعين إلى ستين إلا أن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين والفلان مادون
خمس عشر إلى أن يحتلم والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزائن المفتين * ومن أوصى
لخيرانه فهم الملامه عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو
قولهما الوصية لكل من يسكن محله الموصى ويجمعهم مسجد المحله ويستوى فيه الساكن والمالك
والذكر والأنثى والمسلم والذمي والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والامام والمدبرون وأمهات الأولاد

(١) قوله عن طلاق أي رجعي بدليل ما بعده اه

الوادي اختلافوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة
واختاره السرخسي وقيل أنه لما دخل الوادي صار كل ماء في النهر مشتركة فالجواب فيه كالجواب ثمة لأن يكون السيل الجري واتشعر على وجه

الأرض فيكون لمن سبقت يده إليه * نهر بين قوم لكل منهم على رأس آخذفه كوة وأراد أحدهم أن يكري الأذنف ويسفل الكوة عن موضعها
ليأخذ الماء أكثره ذلك قال شمس (١٢٠) الأئمة هذا إذا علم أن الكوة كانت منسفة ثم ارتفعت فأراد عادت إلى الحالة الأولى

والمكاتب يدخل كذا في الزادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي * قال محمد بن جعفر الله
تعالى رجل أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثم أوصى بجيرانه بماله ينظر فيما أوصى لهذا وفيما يصيبه
مع الجيران فيدخل الأقل في الأكثر كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى لعميان بن فلان أو لزمي بن فلان
أن كانوا قومًا يحصون فالوصية لفقرائهم وأغنيائهم وذو كورهم وأنهم وإن كانوا لا يحصون فالوصية للفقر
منهم ولو أوصى لشبان بن فلان أو لأمي بن فلان أو لثيهم أو لأكبارهم صح في الإحصاء والألا. ولو أوصى
لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باطلة إلا أن يبين ذلك في حياته ويدخل في الوصية للموالي من أعتقه
في الصحة والمرض ولا يدخل مدبروه وأمهات أولاده ولو قال لعبد من لم أضربك فانت حر فمات قبل
ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصي رجلاً من العرب فأوصى لمواليه بثلث ماله صححت الوصية ويدخل فيه
الأسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى الموالاة ومعتق المعتق وإن لم يكن له موال ولا أولاد الموالى فالثلث
لموالي مواليه كذا في الكافي * فإن بقي من مواليه الذين أعتقهم أو من أولادهم اثنين فصاعداً وله موالى
مواليه فالثلث للاثنين فصاعداً وإن أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من أولاد مواليه
الأواحد كان له نصف الثلث والنصف الآخر ردت على الورثة كذا في المحيط * ولو أوصى لموالي بن فلان بفخذ
يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر ومال ولد كذا في
الكافي * وفي فتاوى الفضل إذا أوصى لمواليه ولهذا الموصى أمة معتقة أعتقها الموصى فولدت ولداً دخل
ولدها تحت الوصية إذا لم يكن الأب معتق غير الموصى فإن كان أبولدمعتقة الموصى عرياً لا يدخل الولد في
الوصية بخلاف وإن كان أبولولد رجلاً من الموالى من غير العرب معتق قوم فإن الولد يكون مولى لموالي
الأم عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى فلأن رجلاً أوصى بثلث ماله لمواليه وليس له موالى أعتقهم
ولا أولاد الموالى ولا موالى الموالى وإنما مولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولو لم يكن للث
الأموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فإن كان معهم موالى أعتقهم الموصى أو أولاد مواليه فإن في
القياس أن يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء دون مولى الموالاة كذا في التارخية وفي نوادر بشر
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وله أمهات أولاد عتقن في حياته وأمهات
أولاد عتقن بموته فالوصية لا تكون إلا في التي عتقن بموته وإن لم يكن له إلا أمهات أولاده عتقن في حياته
فالوصية لهن ولو أوصى لامهات أولاده بألف ولمواليته بألف وله أمهات أولاد عتقن في حياته وموليات
سواهن اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط * ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من
أمرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لأن الكل أصهار
وإنما يدخل تحت الوصية من كان صهر الموصى يوم موته بأن كانت المرأة منكوحه له عند الموت أو معتقة
عنه بطلاق رجعي لأن المعتبر حالة الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو في عدته من طلاق رجعي
فأصهر يستحق الوصية وإن كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاختانه فالوصية
لكل زوج ذات رحم محرم منه كأزواج البنات والأخوات والأمهات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من
أزواج هؤلاء كذا في محمد رحمه الله تعالى لأن الكل يسمى ختناً كذا في الكافي * قال مشايخنا رحمه الله
تعالى وهذا بناء على عرف أهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الختن ينطلق على زوج البنت وزوج كل
ذات رحم محرم منه ولا ينطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء العبرة للعرف كذا في المحيط * ولا يكون
الاختان من قبل نساء الموصى يرديه أن امرأة الموصى إذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج تزوج
ابنتها لا يكون ختناً للموصى كذا في التارخية * وإذا أوصى بثلثه لفقراء بن فلان وهم لا يحصون دخل
مواليهم وموالى مواليتهم وموالى الموالاة وحافاؤهم وعدديهم يقسمه بين من يقدر عليه منهم بالسوية

فأما لو كانت كذلك فأراد
أن يسفل ليس له ذلك وقال
السرخسي رحمه الله تعالى
المسئلة على إطلاقها وله
ذلك على كل حال لأن قسمة
الماء باعتبار سرعة الكوة
لا باعتبار التسفل هو العادة
وإن لم يعلم حال الكوة في
الأصل قال شيخ الإسلام
يسفل قدر ما يكري ذلك
النهر عرفاً وعادة وإن أراد
رفع الكوة المتسفل ليقبل
دخول الماء في أرضه سوغه
شمس الأئمة بلا فصل وقال
بكران أعادها إلى الحالة
الأولى له ذلك ولو في الأصل
كذلك ليس له الرفع * سقى
معتاداً وتعدى إلى جاره
لا يضمن لأنه ضمان بسبب
وإنه لا يضمن فيه بلا تعدد
والمعتاد لا يكون تعدد بفصار
كإيقاده في أرضه وتعديه إلى
جاره يضمن لو زاد على المعتاد
قال شيخ الإسلام في الإيقاد
لا يضمن بلا فصل وكذا إذا
نزلت أرض جاره قال الإمام
اسمعيل الزاهد في السقي
المعتاد إذا كان محققاً بأن
يسقى في نوبته قدر حقه فإن
في غير نوبته أو في نوبته
زيادة على حقه يضمن وفي
البقال وقيل إذا تعدى
المعتاد وهو يدري ولم يخبر
جاره يضمن * فتح فسأل من
النهر إلى جاره أن فتح مثله
معتاداً لا يضمن ولا يضمن *

أجرى الماء من مجرى له فخرج من ثقب الحجر إلى دار جاره وأفسدوا الثقب كان خفياً لا يضمن إن كان الماء لا يتعدى لولا
الثقب وإن الماء بما يتعدى لولا الثقب أيضاً يضمن * وعن محمد رحمه الله تعالى نهر بين رجلين اتخذا أحدهما فيه سكرًا فتلف زرع شريكه به ضمه
عطشا وبعضه غرقا يضمن التالف غرقا لا عطشا سكر نهر العامة وسقى أرض نفسه وترك السكر فجرى الماء وأتلف زرعاً إن أجرى الماء أحد

ضمنه المجرى وان جرى بلا اجراء أحد ضمه الساكر * القيت مينة في نهر الطاحونة ان استقرت وقت الالقاء ثم ذهبت لا يضمن الثالث
وان ذهبت ساعة الالقاء على فور فالضمان على الملقى لان الذهاب في الاول غير مضاف الى الملقى (١٢١) بل الى الماء وفي الثاني اضمن الى

الملقى كالمو أرسل الدابة
ان على فور الارسل
فالضمان عليه وان خالفت
عينة ويسرة ثم أفسدت
لا ضمان وكذا اذا قط رجل
والقاء في البحر ان غرق في
الحال ضمن وان سجع ساعة
ثم غرق لا يضمن لا ضافسة
الغرق الى سجع بانقطاع
فوره بعمله * قسموا الشرب
حال غيبة أحدهم ثم حضر
الغائب ان كانوا وفوه قسطه
ليس له نقضه وان لم يوفوه
قسطه له النقض بخلاف
ما اذا اقتسموا الاعيان حال
غيبة أحدهم ثم حضره
النقض على كل حال لان
النقض في الاعيان يفسد
لانه ربما يقع أجود من
الاولى في قسطه وهنالا لانه
يقع مثل الاولى فلا فائدة
فيه * باع شرب يوم أو أقل
أو أكثر لا يجوز ادم الملك
قبل الا حراز أو الجهالة
وبعض المشايخ جوزوه وقال
القياس يترك بالتعامل
قال الفقيه التعامل لا يثبت
بأهل بلدة واحدة ولهذا
لم يفت بجواز بدل الاجارة
لا تحصار تعامل ما وراء النهر

كخيار او سرقته عليه حتى
لم يفت علماء خوارزم بجواز
بدل الاجارة وان لم يصح له
اجارة الشرب أيضا لوقوع
الاجارة على استهلاك العين
مقصودا الا اذا أجر أو باع

والحليف من والى قوما ويقول لهم انا أسلم ويحلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم
بغير حلف وان أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه
اثنين فصاعدا وان كان فلان أباحا وليس بأبي قبيلة ولا خذ الثالث لبنيه اصلبه ولم يدخل المولى والحليف
في الوصية كذا في محيط السرخسي * سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لاولاد رسول الله
صلى الله عليه وآله فذكر أن نصير بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله
عنهما ولا يكون لغيرهما وأما العمريه فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن
والحسين رضي الله عنهما ويتصل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في
هذه الوصية واذا أوصى للعالمية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا
الاسم ما ينبي عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقراء العالمية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تجوز ولو
أوصى لفقرائهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا تجوز ولو أوصى لفقرائهم تجوز قال الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطلبة علم كورة كذا
طلبة علم كذا تجوز ولو أعطى الوصى واحدا من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العالمية جاز عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا أوصى لفقراء
الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه
بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا أوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه وأهل
الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لاذ كل هذه المسئلة نصافي الكتب وعن
أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق
الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا أوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة
العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا تعلم الفقه فهذه الوصية
لا تفيد شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذا لم
يكونوا من جله أصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب لا بحالة وانما يتناول من
يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن
كان شفعوى المذهب الا أنه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم أصحاب
الحديث كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى تيم قال كل الثلث يكون
لفلان ولا شيء للبنى تيم لانه صار كأنه قال لفلان وللمو الى اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطلة ولو قال
ثلث مالى لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالى لفلان ولعشرة من
المسلمين فجزء من أحد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

السبب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثرثرة وغله العبيد
وغله البستان وغله الارض وظهر الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغله الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة في
قول علماء نازحهم الله تعالى واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال
له غيره فهذا على وجهين اما أن تكون السنة بعينها بأن قال أوصيت بخدمة هذا العبد مثلا سنة سبعين
وأربع مائة أو كانت بغير عينها بأن لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج
من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها

(١٦ - فتاوى سادس) مع الارض فينبذ بجوز تبعها ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو أجز
أرض مع شرب أرض أخرى لا يجوز لان الشرب في البيع تبع من وجهه أصل من وجهه من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لا يقصد

لعينه فن حيث انه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث انه أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في الاجارة تبع من كل وجه لان الاتباع بالأرض لا يتهيأ بدونه (١٢٢) فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع اطراف العبد تبع الرقبة أخرى قال بعثك

هذه الارض بألف وبعثك شربها فيسبل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما لم يذكر ثمن لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر له ثمن أيضا لا يجوز وفا لانه صار أصلا من كل وجه وعلى هذا اذا قال بعثك هذا العبد بألف وبعثك اطرافه أو بعثك اطرافه بمائة وبعثك العبد بألف * ولا يدخل الشرب والمسبل بسلاذ كروكذا اذا ذكر المسبل لا الشرب أو الشرب لا المسبل لا يدخل ما لم يذكر ويدخل ما ذكر ولو زاد بكل حق له فيه دخلا

نوع في كرى النهر

النهر الاعظم كرىه من بيت المال واصلاح مسناته أيضا لانه للعامة ومالههم مال بيت المال وان لم يكن في بيت المال مال واحتاج المسنة والنهر الى العمارة يجبر العامة لانهم لو تركوا ما جتمعوا على اصلاحهم باختيارهم قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لبعتم أولادكم ويخرج المطبق ويؤخذ مؤنتهم من الاغنياء الذين لا يطبقون الحفر والذي دخل تحت القسمة الا أن الشركة عامة فعلى أهله لايت

قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ماضى من السنة التي عينها بعضها بأن مضت من ذلك ستة أشهر قبل موته وبقيت ستة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم العبد الى الموصي له حتى يستوفى وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يستخدم الموصي له يوما والورثة يومين حتى تمضي السنة عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينه وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فيخرج الموصي له يوما والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصي له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا أوصى بالخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة اما ان عين السنة أو لم يعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط * ولو أوصى لرجل بخدمته عبده ولا آخر برقبته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية * وان كانت الوصية مطلقة ثبتت الى وقت موت الموصي له المنفعة ثم ينتقل الى الموصي له بالرقبة ان كان هنالك الموصي له بالرقبة وان لم يكن ينتقل الى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة الدار أو العبد فأراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الاصل واختلاف المشايخ فيه قال أبو بكر الاعمش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها منها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤاخرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم الى أهل الخدمة هنالك اذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط * ولو أوصى بالدار مهياة من حيث الزمان يجوز أيضا لان الحق لهم الا أن الاوّل أولى لانه أعدل كذا في الكافي * رجل أوصى بأن يعار يتيه من فلان كان باطلا وكذا لو أوصى بأن يسقى عنه الماء شهر في الموسم أو في سبيل الله كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال أوصيت بهذا الثوب لفلان كان باطلا ولو قال يعاق به دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان * في المنتقى برواية المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ما عاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بغلة عبده هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمته عبده أو سكنى داره لعبد رجل جازو يستخدم الموصي له العبد ولا يستخدم مولاه ويسكن العبد الدار ولا يسكنه مولاه فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية وان بيع أو أعتق تتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يستخدم عبده فلانا حتى استغنى فان كان فلان صغيرا خدمه حتى يدر له وان كان كبيرا فقير اخدمه حتى يصيب ثمن خادم يخدمه وان كان كبيرا غنيا فالوصية باطله كذا في المحيط * وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤاخر الدار والعبد كذا في محيط السرخسي * وان أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي * واذا أوصى لرجل بثمر بستانه فهو على وجهين اما ان قال أبدا أو لم يقل فان لم يقل فهو على وجهين أيضا فان كان في بستانه ثمار قاعة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله

المال ويجبر الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فكريه على أهله وهل يجبر الا في قبل وقبل واختار الفقيه عدم الجبر ورفع الامر الى الامام حتى يجبر السابقين على الكرى وطريق الجبر أن يأمر بالحلف غير الممتنع ليرجع على الممتنع ولم

في قسطه ويأخذ ما أنفق من نصيبه قدر ما أنفق وان أنفق واسلى ترك الكرى لا يجبرهم الامام لان الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبرون
 الحق الشفه الذي هو للعامة واختار القاضي ان بعض الشركاء اذا امتنع وأنفق لخصته (١٢٣) البقية بالأمر الحاكم لهم ان يعنوا

المتنع عن استيفاء حصته
 في الشرب حتى يؤدى
 ما أنفق لأجله وأباه
 النسقي وجعله متبرعا به
 أخذ بعض المشايخ وقال
 الحلواني متبرع وفي
 العيون عند الامام والثاني
 نه المنع حتى يؤدى ما أنفق
 ميمنا عند الفتوى واذا
 خيف انفجار النهر الخاص
 واراد أن يخصصه فأبى
 البعض ان في ترك التخصيص
 ضرر عام بان خيف غرق
 طريق المسلمين يجبر الا بى
 وان فيه ضرر خاص لا عام
 لا يجبر الا بى قال الامام
 رحمه الله تعالى ليس على
 أهل الشفه مؤنة الكرى
 لان المؤنة تلحق المالك
 لا من له الحق بطريق
 الاباحة مع وجود المسالك
 ولان حق العام لا يوجب
 نفاد التصرف فكذا
 لا يوجب المؤنة والصحيح أن
 مؤنة الكرى لا ترفع عنه
 وان جاوز فوهة جود له
 ما لم يتجاوز أرضه عنسد
 الامام كما ذكر في المنظومة
 وكذا الخلاف في اصلاح
 حافى النهر وأما الطريق
 الخاص في سكة غير نافذة
 اذا احتج الى اصلاحه
 فاصلاح أوله عليهم اجماعا
 فاذا بلغوا دار رجل قيل انه
 على الخلاف في النهر وقيل
 يرفع اجماعا لان صاحب

ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى أن يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في
 البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس أن تبطل الوصية
 ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي
 له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى أن يموت الموصى له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي
 ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فأما اذا قال أوصيت لك بثمار بستانى أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت
 في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتقى اذا أوصى بغلة بستانه أبدا حدث في البستان شجر من أصول
 النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبدا ولا مال له غير مجازت وان قاسم
 الموصى له بثلاث غلة البستان مع الورثة فأغل الذي للموصى له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي
 لهم ولم يغل الذي له فإنه يشار كهم ويشار كونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكسب
 المشتري شريك الموصى له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فإنه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة
 رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصى له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني
 أخاف اذا قسمت أن لا يغل فليس له شئ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فيعزل له الثلث
 فاذا أغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شئ وللورثة أن يبيعوا الثلث قبل القسمة وبعدها واذا أوصى
 الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فإنه يؤاجر فيه غلة ثلث
 الاجر وان كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع من اربعة بالنصف
 أو الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا أوصى أن يؤاجر أرضه منذ
 سنين مائة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فإنه ينظر الى أجرها فان كان مسمى مثل أجر مثلها وجب تنفيذ
 هذه الوصية وان كان المسمى أقل من أجر مثلها ان كانت المحابة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فإنه تنفذ
 هذه الوصية وان كانت المحابة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت يقال للموصى له بالاجارة ان أردت أن
 تؤاجر منك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلثين فان بلغ ثؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض
 منه كذا في المحيط * ومن أوصى لرجل بصوف غنمه أبدا وبأولادها أو ببناتها مات فله ما في بطونهم من الولد
 وما في ضر وعهام من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصى سواء قال أبدا ولم يقل كذا في
 الهداية * واذا أوصى لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصى له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك
 جائز وبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شئ دفعوه اليه على أن يسلم الغلة ويبرئهم
 منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز
 واذا أوصى بغلة داره أو بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة
 عبده أو بظهور دابته للمساكين فإنه لا تجوز الوصية الا أن يكون الموصى له معلوما كذا في المحيط * رجل
 أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين بشئ قيل بطلت الوصية
 وقيل بوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ماله يتصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
 تعالى هذا موافق لقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لانسان فإنه يدخل فيه القوائم
 والاوراق والحطب والثمره كذا في محيط السرخسي * رجل أوصى بشباب جسد له رجل جازو يكون للموصى
 له من الجباب والقمص والاردية والسر او يلات والا كسبة دون القلائس والخفاف والجوارب لان ذلك
 ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا باعوه وأعطوه ثمنه
 وان شاءوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى الى رجل فقال له بالفارسية (١) (ده يتيم راجاه كن)

(١) اكس عشرة أيام

الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه ماله لا يستعملها بخلاف النهر فإنه يحتاج الى تسهيل الماء اذ لولا لغرفت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز
 الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر أعظم عليه فرى

يشير بكونه فبلغوا بالكري فوهة ثم قرية قال في النوادر يرفع عنهم مؤنة الكري اجاعا وعلى قياس النهر الخاص ينسب في أن لا يرفع حتى يجاوز أراضي قريتهم الكري (١٢٤) **الرابع في الموات** كل أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل

فأعطى الوصي كل يتيم من الكرياس مقدار ما يتخذ منه ثوبان دفع اليه الكرياس وأجرة الخياط يجوز كذا في خزائنة المفتين وفي العيون إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من أرضه فالبذر والخراج والسقي على الموصي له فان أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو أوصى لرجل بثمر نخلة بلغت أزرع استحصده ولم يحصد فالخراج على الموصي له وتفسير ذلك لو أوصى بثمر نخلة أو زرع قد أدرك فالخراج على الموصي له ولو قطع الثمرة وصدا الزرع ثم أوصى به لرجل فالخراج على الموصي كذا في التتارخانية * ولو أوصى بهذا الجراب الهروي فلا الجراب بما فيه وكذلك القوصرة من الثمر ولو أوصى بالخطة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو أوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هودون الزق كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى له بالسيف فلا السيف بحقه وجائله ولو أوصى له بسرج فله السرج وتوابعه من اللبد والرفادة والثفر والركان واللبد في ظاهر الرواية ولو أوصى له بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري * ولو أوصى له بقبة فله عيدان القبة ولو أوصى بقبة تركية وهي ما يقال لها بالجمجمة (خرگاه) فله القبة مع الكسوة وهي اللبود ولو أوصى له بمحجلة فله الكسوة دون العيدان كذا في البدائع * ولو أوصى بدخول فالدخول جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار وصية دون الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فاطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى لا يخرج عيزان فهو على العمود والكفتين والخيط ولا يدخل فيه السجبات والعلاق هذا إذا كان بغير عينه فأما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فأعتق عبده وقال كسوته له قال له خفاءه وقلنسوته وقيصره وازارته وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وإن قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يقل غنمي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولدها ولو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لاضمان عليه وكذلك لو أوصى له بنخلة بأصلها ولم يقل من نخيلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها أو يعطونه أي نخلة تشاؤدون ثم التي أثمرت بعد وفاته وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى أن تعتق جاريته هذه بعد موته ومات فقيل أن تعتق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث تعتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذلك لو أوصى أن تكاتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بأن تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصى بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بأن تباع جاريته هي ويتصدق بثمنها على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فإنه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم فخاف عبده وقتلها فدفعتهم أو قطع يدها فدفعت يدها أو وطئها واطئ بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا العقر فبعد ذلك ينتظران كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له بنصف الثمن إن شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك إذا ذهبت عينها أو يدها بأفنة سماوية بيعت بجميع الثمن إن شاء المشتري ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فابى فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصى وغرم القاتل

المصر والقصرية كان مواتا قرب من العام أم لا والثاني شرط بعده عن القرية والفاصل وصول صوت جهوري الصوت اليه من أقصى العمران وعن الثاني أنه قد رخلوة وجعل ما حصر عنه القترات مواتا وهو في العمران والأراضي المملوكة إذا انقطع أهلها كاللقطة وقيل الموات كل أرض من أراضي السواد والجلال لا يبلغها ماء الأنهار وليس لأحد فيها ملك وأراضي ما وراء النهر وخوارزم ليس بموات لا دخوله ما في القسمة ويصرف إلى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وإن لم يعلم حينئذ التصرف إلى الحاكم والاحياء أن يكره ما يوجبها وأجدها ليس بالحياء وكذا إذا حفر سقي الأراضي ولم يسبق والحفر بمنزلة الكراب فان سقاها مع الحفر فاحياء وعن الثاني رحمه الله تعالى الاحياء البناء أو القرس أو الكراب أو السقي وعن محمد رحمه الله تعالى الكراب احياء وعن شمس الأئمة الاحياء أن يجعلها صالحة للزراعة بأن تروى أو ضرب عليها المسنة أو حفر بها نورا ومن حجر أرضا فهو أحق بها إلى ثلاث سنين فإذا أحيها انسان قبل ثلاث سنين لا يملكها وله أن ينزعها منه وبعده يملكها وليس له النزع كذا قال عمر رضي الله عنه وبه أخذ بعض مشايخنا قيمتها

وصورته أن يقصد احياء موات وليس معها لأن الاحياء فيضع حول الموضع الاجار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينقي حشيشه

او يغرس حوالها وكل هذا تحجر لا احياء ومن حجر على أرض شبه المنارة فهو احياء ذكره في المنتقى * احياء أرضاً وحاط بجوانبها الاربع
الاحياء بعده فطريقه من الرابع للتحول الى الثاني ثم الثالث ثم تعين الرابع * احياء اولم يرها (١٢٥) صالحة للزراعة فتركهافز رعيها آخر

فن قال بالاحياء عليك منفعتها
لاعينها ليس له ذلك وعامة
العلماء على أنه بالاحياء عليك
رقبتها فملاك نزعها منه

كتاب الاشربة

الاعيان التي تخدمها
الاشربة العنب رطب
ويابس وهو الزبيب والتمر
والحبوب والخنطة والشعير
والدخن والفواكه نحو
الاجاص والقرصا والذائيد
والشاهد والابان ونحو
ذلك ولا يحل شرب الخمر
الا عند ضرورة العطش
قدر ما يدفع عطشه وفي
الفتاوى المضطر لو شرب
قدر ما يرويه فسكر لا حد
عليه لان السكر عباح ولو
قدر ما يرويه وزيادة ولم
يسكر ينبغي أن يلزمه الحد
كما لو شرب هذا القدر حال
الاختيار ولم يسكر * شرب
دردي الخمر لا يحسد * طرح
فيها لمحا أو خلا حتى صار
خلا يحل في ظاهر الرواية *
شرب من الخمر قدر ما يصل
الى جوفه يحسد ثمانين لوجرا
وأربعين لوعدا * خلط الخمر
بالماء ان قليلا أو مساويا
يحسد اذا وصل الى جوفه
وان غلب الماء لا الا أن يسكر
* الخمر لا يصير خلا عند الامام
رحمه الله تعالى حتى يذهب
المرارة كلها وعندهما بتقليل
الجوضة يحل لان قليل
التغير لا يصير خرا فكذا

قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا أوصى أن تكاتب جاريته هذه ويتصدق ببدل الكتابة أو بتباع نفسها
ويتصدق بثمنها فترت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه نسمة
ويتصدق بثمنها على الساكن فولدت بعد موته ولدا بيعت هي وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدها كذا
في المحيط * وان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا آخر بخدمة سنتين ولم تجز الورثة خديم الورثة ستة
أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوما لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين ولو عين
فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الأولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين
وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوما وان قال أوصيت بهذه الامة لفلان وبجملتها لآخر أو به هذه الدار
لفلان وبينائهما لآخر أو به هذا الخاتم لفلان وبفصله لآخر أو به هذه القوصة لفلان وبالثمرة التي فيها لآخر
فان وصل فلكل واحد ما أوصى وان فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله
تعالى ينقسم العبد بالاصل بالاصل ويشتركان في التبعية كذا في الكافي * ولو أوصى بهذا العبد لفلان
وبخدمته لفلان آخر أو أوصى به هذه الدار لفلان وسكانها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وغرتها لآخر
أو به هذا الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصولا أو مفصولا
ولو ابتدأ بالتبعية في هذه المسائل ثم بالاصل بان أوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر أو أوصى بسكنى
هذه الدار لانسان ثم بالدار لآخر أو بالثمرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما
ما سمي له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصى له بالاصل والتبعية بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لانسان ثم
أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعد ما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخدمة لانسان ثم أوصى بنفسه
لا آخر ثم أوصى له بالخاتم بعد ما أوصى له بالفصل أو أوصى بجاريته لانسان ثم أوصى بولدها لآخر ثم أوصى له
بالجارية بعد ما أوصى له بولدها فالاصل والتبعية بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا انصف
خدمته وللا آخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الذص وان كان أوصى للثاني بنصف
العبد ينقسم العبد بينهما أثلاثا وان كان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعة أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجح
عن هذا وقال اذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى برقبته العبد ايضا لصاحب الخدمة فان
العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا لو أوصى لرجل بأمة فتخرج من الثلث وأوصى لآخر بما
في بطنها وأوصى بها ايضا للذي أوصى له بمافي البطن فالامة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به
لا يشركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدرا لرجل وأوصى ببيت فيها بعبده لا آخر كان البيت بينهما بالخصص
وكذا لو أوصى بالف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان تسمة لاصحاب الالف والمائة بينهما
نصفان وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على
طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وبينائه
لا آخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع * اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالفداء
على صاحب الخدمة فاذا فداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية وان مات صاحب الخدمة انتقضت
الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة أذالى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فان أبي أن يرث الفداء على ورثته
بيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي صاحب الخدمة في أول الامر أن يفدي لم يجبر على ذلك
ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فأيها ما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم
يجن العبد دفعه الى عاقلة القاتل قيمته يشتري بها عبد يخدم صاحب الخدمة وان كان القاتل عمدا فلا قصاص
فيه الا أن يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب
قيمتها في مال القاتل يشترى بها عبد فيخدمه مكانه ولو فقار رجل عبيده أو قطع يديه دفع العبد وأخذت

خلا هذا اذا تغير بنفسه ولو بعلاج يحل عندنا * وفي شرح الشافعي صب الخمر في الخمر ولو الغلبة للخمر وانحل بعد ما صار حامضا لا يحل وعلى
قول الثاني رحمه الله تعالى ان الخمر غالب فكذلك وان الخمر غالب في مجموع النوازل لا يحل من ساعته ما لم يمض زمان علم أنه صار خلا * بل الخنطة

بالحر يغسلها فاذا جفت وطعنت ان لم يجد فيها طمها ورائحتها كل والا لا له خل صب فيها خرافة قد اساء لانه جل الحر ولا يفسد الخل لو غالب
لتخلله من ساعته * سقى شاه خرافته ذبحها (١٢٦) من ساعته يحل بلا كراهة وبعد ساعة الى يوم يحل مع الكراهة ولا يسقيه للدواب ولا يبل

بها الطين ولا يحل النظر اليها على وجه التلوي * ا ب ت
الخرقة ثم وقع في الخل يطهر
كخرقة وقعت فيها ثم فيه
بخلاف ما اذا عجز بالخر
وخبر فانه نجس لان الخمر
لا يزول بالخر * وشرب البنج
للتداوي لا بأس به وان زال
به عقله لا يحد خلا فالحد
درجه الله تعالى * زنى في رمضان
وادعى شبهة تسقط الحد
عزروا حبس ولو افطر فيه
وادعى شبهة عزروا ولا يحبس
* المسلم الذي يبيعه أو
يا كل الرباع عزروا والمخت
والنائحة والغنية يعزرون
ويحبسون حتى يتوبوا * باع
عصرا ممن يتخذ خرافته
لا يكره قال في العميون اذا
باعه من مجوسى * شق
المسلم بقر خمر مثله لا يضمن
الزنى ايضا وقال محمد رحمه
الله تعالى لا يضمن وان لكافر
ضمنه * شرب الاشربة على
خسة أوجه حلال اجماعا
وهو كل شراب لم يعض عليه
ثلاثة أيام وهو حلو وحرام
اجماعا الخمر لعينها والسكر
من كل شراب وحرام عندنا
العنب اذا طبخ الى النصف
وقد اشتد لا يجوز عند عامة
فقهاء الامصار الا عند
المريسي فانه يجوز شربه
دون السكر والرابع العصير
الذى جعل في الشمس حتى
ذهب ثلثاه ولم يطبخ ولكن
عولج بالحر دل ويجوز شربه عند علمائنا خلافا لبعض الناس

قيمه صححا ويشتري بها عبدا مكانه ولو قطعت يده أو فقت عينه أو شج موضحة فادى القاطع أرش ذلك
فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الاول أو يباع العبد
فيضم ثمنه الى ذلك الارش ويشترى به ما عبدا ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفق عليه فان
اختلفا في ذلك لم يبيع العبد وان كان يشتري بالارش عبدا يخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبدا وقف
الارش حتى يصطلحا عليه فان اصطلحا على أن يقسماه نصفين أجزت ذلك بينهما فان كانت الجناية لا تنقص
الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب العبد أو تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لصاحب الرقبة
ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدته من ولد فهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب
الخدمة فان كان أوصى بخدمته عبدا صغيرا لرجل برقيقته لا يخرج من الثلث فنفته على صاحب
الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابة لرجل وبظهورها
ومنفعة مال آخر كان مثل العبد سواء استوائت في المعنى كذا في المبسوط * ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى
برقبة أحدهم لرجل وقيمه ثلث ثمة وخدمته الثاني لا يخرج قيمته خمسمائة وقيمة الثالث ألف جاز لكل
واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة
يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال ستمائة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال ثلاثة
أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي * واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله
وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد
ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبد كله لصاحب الرقبة وبخدمته أحدهم لصاحب
الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا بقيمة واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالبايع
الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة
من الورثة تبطل ضربا واستحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من
الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته
وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل
عبد منهم لفلان وأوصى بخدمته أحدهم بعينه لفلان فانه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب
الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد يخدمه ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر
خمس الثلث في العبد الباقيين في كل واحد منهم ما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب
وبخدمته أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهم ما نصفين ولو أوصى بخدمته عبده
لرجل وبغلة لا يخرج من الثلث فانه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا
وعليه طعامه وكسوته عليهم ما صدق فان جنى هذا العبد جناية قبل له ما فدياه فان فدياه كانا على
حاله ما وان أساء الفداء ففداء الورثة تبطل وصيتهما كذا في المبسوط * ولو أوصى لرجل من غله عبده كل
شهر بدرهم ولا يخرج بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهم ما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وجبست غلته وينفق عليه كل شهر درهمه لانه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان
مات الموصى له بالغلة وقدم بقى من الغلة شيء ردت ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على
صاحب الرقبة وعلى قوله ما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجمع ثلث وصاحب الثلث
يضرب بالثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا يخرج عبده ولا يخرج شوب فهذه المسئلة على وجهين اما أن
تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد
ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث اسكن الورثة أجازوا كذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل

واحد والخامس نبيذ الزبيب أو التمر طبخ أدنى طبخة ثم اشتد ويجوز شربه واحد
دون السكر على قول الامام والثاني رحمه الله لا يسكره الطعام دون اللهور وقال محمد رحمه الله تعالى قليله وكثيره حرام قالوا بقرول محمد رحمه

الله تعالى نأخذ ومذهب محمد أنه حرام فحس كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو داود وإذا كان شره للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا كما هو المعتاد في الزمان بين الأنام يجتمعون على هذه المسكرات كاجتماعهم على الخمر وهذا في المطبوع (١٢٧) ولو غير مطبوع أو عصير العنب

قبل أن يطبخ إلى الثلثين
يختلف أصحابنا رحمه الله
تعالى في حرمة شربه والاشربة
من الشعير والذرة والتفاح
والعسل إذا اشتد وهو
مطبوخ أو لا يجوز شربه
مادون السكر عند الاماميين
وقال محمد رحمه الله تعالى
يحرم قليله وكثيره قالوا وبه
نأخذ وفي الجامع الصغير
المطبوخ أدنى طبخة مادون
الثلثين غلا وقتل بالزبد
لا يحل شربه بالاجاع الا عند
المريسي رحمه الله تعالى ولا
حد فيه بلاسكر ولا يكفر
مستحله والمصاب منه لو
زاد على الدرهم منع وقيل
لا ويجوز بيعه ويكره
وعندهما لا يجوز ولبن
الما كحل حلال وكذا لبن
الرمال عندهما وعنده
يكره شربها وشمس الأئمة
قال انه مباح وعامة العلماء
انه يحرم لكن لو زال عقله
منه لا يحسد كما في البخاري
ارتفع الى رأسه حتى زال
عقله يحرم ولا يحد وأكثر
العلماء على تنزيهه

كتاب الاكراه

أكره على فعل لا يحل بوعيد
التلف أو ذهاب عضو من
أعضائه أو بوعيد ضرب
يخاف على نفسه لا يضرب
سوط أو سوطين لا يخشى
منه التلف إن أكرهه
إيقاع ما يوعده فأكراه وكذا

واحد منهم بقدر حقه لأن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل
وبسكنها لا تخر ويرقبها لا تخر وهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم تبنى
مساكن كما كانت فتؤاجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بغلته
لرجل ويرقبته لا تخر فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها أشجارا من أهلها فتغرس وإذا أوصى
لرجل ثلث ماله ولا تخر بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله أن يفسد درهم سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلته
الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب
بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلا صاحب الثلث ثلث الدار والمال وان
استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنها انهدمت
قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها ويبنى لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهما أي أن يبنى لم يجبر على
ذلك ولم يمنع الآخر أن يبنى نصيبه في ذلك ويؤاجر ويُسكنه كذا في البدائع وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه
ولا تخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه
وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمنها أو بأولادها أبدالم يجزى الا
ما على ظهورها من الصوف وفي ضررها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي
في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة نخلة أبدال رجل ولا تخر برقبته ولم
تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة
فان جلت عامات لم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فانه على
الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم يتفق صاحب
الغلة وأنفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط ولو أوصى بقطنة
لرجل ويجبه لا تخر أو أوصى بلحم شاة معينة لرجل ويجلدها لا تخر أو أوصى بخنطة في سنبلة رجل وبالعن
لا تخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا وأن يسليها الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل
ولا تخر بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمس
لا حدهما ويكتبه لا تخر كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان رجل أوصى لرجل بشاة
ولا تخر برجلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب
الرجل وان أوصى مع ذلك بيدها لا تخر وبالاهاب لا تخر قال تذب الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا تخر
الرجل ولا تخر الاهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي ولو أوصى بزيد هذه الرية لانسان
ويخاضها لا تخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وينصه لا تخر جازت
الوصية لهما فان كان في نزعها ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن
قيمة الفص له ويكون الفص للثوان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة الحلقة له وهي
كالاجابة اذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى
بارض الكرم لرجل وبالزرايين والاغراس والأشجار لا تخر فقطعت الأشجار وخربت الأرض وطالب منه
صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى بعبده لرجل
ويخدمته لا تخر فنفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لمانة
وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه

الوعيد بالحبس الدائم أو القيد ولو قال لخير عندك لم يسعه حتى يحبس من الخمر ما يخاف منه التلف ولو أكرهه على شرب الخمر عاذ كذا يحل شربه
بالنص ولو امتنع بآثم اذا علم انكشاف الحرمة عند الاكراه فان لم يعلم لم يؤاخذ به * أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لاقتلك ولكن به لم

انه ان لم يقتله بوقع ما به كان سكرها * أكره على الاسلام فأسلم صح ولوارثه يحبس ولا يقتل استحصانا * أكره على ألف ناقرب بمائة
بطل الاقرار ولو على ألف فأقر بالفين (١٢٨) جاز ولو على الدراهم فأقر بالدنانير وعلى جنس آخر صح اقراره ولو أقر للكره والغائب

لرجل وأوصى بثلثه أبدا لله أيضا ثم مات الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان
بساوي ثلثمائة فلموصى له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبدا ولو أوصى
بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فاعل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق
عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما معاش هكذا أوجب الموصى ورعا لا تحصل الغلة في بعض
السنين فلهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله
فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجب الموصى ويستوى أن أمر بأن ينفق
عليه في كل شهر منه درهما أو عشرة دراهم كذا في المبسوط * هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن
رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا فوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا
أحد الموصى لهما على شيء أعطوه إياه فيبرأ من وصيته قال بوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه
الذي صالحه إلى الورثة كذا في المحيط * ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض رجل ألف
درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم للورثة
كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على فلان معاش من
ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصى له
بالثلث سهم يدفع إليه والباقي وهو خمسة أسهم بوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة
ثم قال في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع إليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما إذا كثرت المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه
في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب أصح فان مات الموصى له بالنفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف
له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه
كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا أنه يوم مات انتقص حقه لمزاجة الآخر فاذا زالت المزاجة
يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال حينئذ يدفع إليه النفقة ولا يكمل له الثلث
لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كمل حق صاحب الثلث فافضل يصرف إلى ورثة الموصى لا إلى
ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا أجازت الورثة الوصية فأما اذا لم تجز فالثلث يتقسم بينهم نصفين عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أربعة اقسام نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف
لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي إلى الموصى له بالثلث
ولو كان أوصى لآخرين بأن ينفق عليهم ما معاشا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند
اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال
نصفين عند ورثتهما وان مات أحد الموصى لهما بالنفقة لا يرث على الموصى له بالثلث شيء بل ما كان
لهم بوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة
كان ذلك بيان لما أوجبه اطلاق إيجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال أوصيت ألف فلان بثلث مالي
وأوصيت ألف فلان بأن ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم معاش وأوصيت بأن ينفق على فلان آخر كل شهر
خمس دراهم معاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى
له بالثلث سهم وبوقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
المال على سبعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث إليه وبوقف على كل واحد من الموصى لهما بالنفقة
ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعا عندهما أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله

قالا - رار كنه باطل عند
الامام والثاني صدقه
الغائب في الشركة أم كذبه
وقال محمدان صدقه الغائب
في الشركة فكذلك
وان كذبه فالأقرار جائز في
حق الغائب وان هتده
بضرب سوط فأقر فهذا
ليس باكره أكره على الهبة
قوهب وسلم طائعا لا يكون
ملكاً للوهوب له والاكره
على الهبة اكره على التسليم
بخلاف البيع فان الاكره
على البيع لا يكون اكرها
على التسليم * أكره على الهبة
من زيد قوهب لزيد وعمرو
جائز في حصة عمرو ولا زيد *
أكره على البيع بألف فباعه
بأقل لا يجوز في الاستحسان
أكره على البيع ولم يسم
المشتري فباعه من انسان
لا يجوز * طالبوه بمال باطل
وأكره على أدائه فباع
جاريته بلا اكره على البيع
جازا البيع لانه غير متعين
لادائه وهذا عادة الظلمة اذا
صادر وارجلان يتحكموا
بالمال ولا يذكروا بيع شيء
من ماله * والحيلة له فيه
أن يقول من أين أعطى
ولامال لي فاذا قال الظالم
بيع جاريته فقد صار مكرها
على بيع الجارية فلا ينقد
بيعهما * أكره على بيعه بألف
دراهم فباع بدنانير تعدل
ألف درهم لا يجوز في
الاستحسان والقياس أن

يجوز أكره على الأبراء عن الحقوق والكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلا * ضربها حتى أقربت باستيفاء تعالى
مهرها جازعنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ولم يذكر الخلاف * وسوق

اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هدهما بما يحصل منه القتل فاكرهه كالسيف ونحوه وان بغيره فاقرارها جائز وعند محمد رحمه الله تعالى اذا خلاها في موضع لا يقدر أن تمتنع منه فبمزالة السلطان أما اذا هدها (١٢٩) بوعيد فاقرارها باطل واقتوى

في تحقق الاكره من غير السلطان على قولهما الزوج أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تطلقه بألف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمشتري مكرها في يد المشتري يهلك أمانته ولا يضمن ان من غير تعدد الضرر اذا كان بما يجاوز منه التلف على النفس أو العضو فاكرهه ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى فيه بشيء بل فوضه الى رأي المكره وقدره بعض علماءنا بدق الحد أربعين فان أكره على تناول المستأجرين فاكرهه وبأقل لا والصحيح ما قاله محمد رحمه الله تعالى لاختلاف الناس فيه وبسوط أو سوطين لا الآن يكون على المذاكير والعين ويحكي عن جلال مصر أنه يقتل الانسان بضربة بسوطه الذي علق عليه الكعب * الاكره بالحبس المؤبد والقيود المؤبد لا يوجب الاكره اذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم الافضاء الى تلف نفس أو مال وانما يوجبان غما والتناول للمحرم لازالة الغم لا يحصل ومن المشايخ من قال لو اتسم يقع في قلبه انه بالحبس المذكور أو بالحبس في بيت

تعالى يطل ضربا واستحقاقا فكلهم جميعا أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكملوا وصيتهما ردا لباقي على الموصي له بالثلث وان مات أحدهما وقدم بقى مما وقف عليهم ما شئ فنصف ما بقى لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر معاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معاشا لكل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكأنه أوصى لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقى على صاحبي العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات أحدا للذين جمعهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقى من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه للذين جمعهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحبي العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة معاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فان أجازت الورثة يقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف التخييين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم أثلاثا أيضا على اختلاف التخييين فان مات أحدهم وقف ما بقى على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله معاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله معاشا فان أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فان مات صاحب الأربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقى على ورثة الموصي وان مات أحد الآخرين وقف ما بقى من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقى على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التخييين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بثلاثي لفلان بوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم معاش وقد أوصيت بثلاثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر معاشا عشرة دراهم فان أجازت الورثة دفع الى صاحب الأربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحبي العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ما لا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث ولصاحبي العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلاثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان أجازت الورثة أخذ صاحب الأربعة ثلث جميع المال وأخذ الآخران ثلثا آخر ويكون ذلك بينهما نصفين يعملون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث والآخرين نصف الثلث بينهما ما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط * ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غله البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفين ثم يباع سُدس غله البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الموصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمى له في كل شهر فان ماتا جميعا وقدم بقى من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطالان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس

(١٧ - فتاوى سادس) مظلم يخاف عليه الف غم أو على عضون أعضائه أو عينه بظلمة المكان يحل ومحمد رحمه الله تعالى لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو المكث المجردا كراهها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو كراهه لانه تعذيب لا حبس مجرد * والاكره على

الهبة كراه على التسليم اذا كان المكروه وقت التسليم حاضرا فاذا لم يكن حاضرا فلا كراه على الهبة لا يكون كراه على التسليم قياسا واستحسانا واذا قبضه الموهوب (١٣٠) له ملكها لانه فاسد والفساد عند اتصال القبض يوجب الملك ثم تصرفه ان احتمل النقص

على المنفرد والسادس الاخر على المجموعين في النفقة ولو اوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لا يخرج هو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهم ما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة ارباع غلته كل سنة وللاخر ربعها والقسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهما اثلاثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والاخر بالنصف ولو اوصى لرجل بغلة بستانه وقيمتها ألف ولا يخرج غلته عبده وقيمتها خمسة مائة وله سوى ذلك ثلثا فثلث بينهما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو اوصى لرجل بغلة أرضه ولا يخرج برقيتها وهي يخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو اوصى له بغلة بستانه فاعل البستان سنين قبل موت اوصى ثم مات الموصى لم يكن له من تلك الغلة شيء الا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو قال أوصيت بهذه الاف افلان وقد أوصيت افلان من مائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهما نصفان وتسعمائة للاول ولوقال قد أوصيت لفلان الاربعة (١) لاحدهما فالمائة لهذا والاربعة لفلان الاول منهما ولو اوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بما أحب قال أضرب له بما أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وان أحب كله الا درهم ما ضربت له بالثلث الا درهمها ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالالف يعطى منها افلان مائة وفلان مائتين فاني أعطيتهما مائتيهما وأرد الباقي على الورثة واذا سمي لاحدهما جعلت الباقي للاخر فاذا قلت ثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله لما سمي له المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلثا فالثالث بين اللذين سمي لهما فقدر اثنان (١) ولا شيء الا لاخر فان كان الثلث ثلثا فلا لآخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدره ولو قال ثلث افلان وفلان لفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثا فكل واحد سمي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمرو لعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وفلان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي بين زيد وعبد الله نصفان اوصى بهذه الاف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو كما قال لفلان مائة وللاخر تسعمائة فان هلك بعضها فالباقي على عشرة ولو اوصى لثالث بالالف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الاف للثالث ونصفها الاولين على عشرة ولو قال هذه الاف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقي كان الاول مائة فان هلك الاف الا مائة فهو الاول وايس للثاني الا ما بقي بعد المائة ولو اوصى مع ذلك لرجل بالالف وثلثه ألف فليس للاوسط شيء والالف بين الاخرين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الاف وسهم لصاحب المائة ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم القسمة خمسة مائة كان للموصى له بالمائة المائة كاملة وللاخر ما بقي ولو اوصى مع ذلك لاخر بثلث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للاخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للاخر ولو قال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بما بقي وأوصيت لفلان بالالف والمائة لفلان فليس لصاحب ما بقي شيء والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر واذ كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كيس بعينه فقال لرجل أوصيت لك بما بقي من هذه الفة الف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو اوصى بالالف أخرى لا يخرج لم يكن للاول شيء ولو قال أوصيت بهذه الاف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة

(١) قوله ولا شيء الا لاخر فيه أنه لم يذكر الا اثنين فلتحذف العبارة بمراجعة أصلها وهذه العبارة قد تقدمت بعينها منقولة عن محيط السرخسي في أوائل الباب الثالث في الوصية بثلث المال فهي مكررة اهـ

يقض وبأخذ المكروه بخلاف سائر البياعات والهبات الفاسدة وان لا يحتمل النقص ضمن المكروه فتمت يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري والموهوب له ان شاء ضمنه يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص لانه أتملف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه * أكره على نكاحها بأزيد من مهر المثل بطلت الزيادة وجاز النكاح وأوجب الطحاوي الزيادة وقال يرجع بها على المكروه * أكره على أكل طعام نفسه أن جائعا لا يرجع على المكروه وان شبعان يرجع على المكروه فان قلت يشكل بما اذا أكل طعام الغير مكرها جائعا حيث يضمن وان حصل النفع للمكروه قلت المكروه هنا أكل طعام المكروه لا طعام الغير لان الاكراه على الاكل اكراه على القبض لعدم اكره الاكل بلا قبض وكما قبض المكروه صار قبضه منقولا الى المكروه فصار كانه قبضه وقال له كل لا يضمن ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام نفسه لا يمكن جعل المكروه غاصبا قبل الأكل لان ضمان الغصب يجب بازالة البدول لا يتصور الازالة مادام في يده أو فقه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل

الاكل ليصير الطعام ملكا قبل اكله واذا لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكروه صار كالا طعام نفسه لا طعام المكروه قسمت الا انه اذا كان شبعان لم يحصل له منفعة فقد أكرهه على اكل ماله ومن أكرهه على اكل ماله وأتملفه ضمن المكروه * أكره على الكفر ثم قالت

(١) قوله لفلان الاربعة لاجدهما الخ لا يخفى ركاه هذا الترتيب ولعل فيه سقطا

زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا بالايمن ولم تحرمي فالقول له لا نكاره سبب الفرقة اذا تكلم بلا اعتقاد كقوله حكاية قول النصارى المسيح كذا لا يكون كفرا * والا كراه يطل الاقارب لانهم اخبروا الخبر بحتم الصدق (١٣١) والكذب والا كراه يرجح الكذب

فاذا أقر بعقوبته مكرها

لا يعتق * فان قلت فهلا جعل

انشاء مجازا لئلا يلغوا

جعل الامام رحمه الله تعالى

قوله لعبدده وهو كبريتنا

منه هذا وابنى انشاء للحرمة

مجازا مع أن العتق فيما مضى

سبب لثبوته في الحال قلت

الكرخي رحمه الله تعالى

قال في مسئلة الاقرار قريبا

على مسئلة النسب وقال

يعتق في الحال والمشايخ

رحمهم الله تعالى فرقوا بينهما

وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعتق

أصلا وهو الاصح * أكره

على تركه انسان بطلاق

امرأته أو جعل امرأها

بيدها أو يبدل رجل ففعل

مكرها وطلقها المفوض

اليه يقع * أكره على أن يكتب

على قرطاس امرأته طالق

أو امرأها بيدها لم يصح الا

اذا نوى * أكره بعتاق أو نذر

أو حذا أو قطع أو نسب فأقر

لا يلزمه شيء * وفي المحيط من

المشايخ من قال بصحة اقراره

بالسرقة مكرها وعن حسن

ابن زياد رحمه الله تعالى أنه

يجعل ضرب السارق حتى

يقتر وقال ما لم يقطع اللحم

لم يظهر العظم * أكره على

الرجعة صح النكاح وكذا

الا كراه على النذر والعين

صح ولا رجوع فيهما وكذا

الا بلاء والظهار * أكره بوعيد

تألف على أن يأخذ مال فلان

ويدفعه اليه يرجي أن يكون

في سعة لان مال الغير يباح

عند الحاجة وانما علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان المكره على اخذ مال الغير لو صبر حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح واخذ مال

الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان غاب وقت الاخذ ان كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله أن يأخذ

قسمت الالف بينهم على ثلاثة عشر وان قال أوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها ألف كانت كلها لهذا الاخر ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال أوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها ألف ولفلان آخر من الالف التي أوصيت به لفلان ألف أو قال أوصيت بثلاث مالى لفلان ولفلان لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الالف ألف وكان الثلث ألفا كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل أوصى لقوم بوصايا فحضر بعضهم وأقام البيعة وأراد أن يعطى حصته قال أدفع اليه وأمسك حصته من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ فبما أخذ ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقي منهم كذا في المحيط * أوصى بأن يدفع الى فلان ألف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله يرفع الى الحاكم ليولى الامر الى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزنة المفتين * مريض قال أخرجوا من مالى عشرين ألفا أعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى تنفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويطلب من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزأ وقوله وما بقي للفقراء كأنه سمى لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الابتداء جلة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا الى أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان هنا لا شيء للفقراء ويعطى لأصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزأ من وصيته ويطلب سهمان رجل أوصى بأن تباع داره ويشتري بثمنها عشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى فبعت داره ولم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك ولغيره من الوصايا بكل من ثلثه وصار كأنه أوصى بعشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقال ابنه لو اتعن ذلك من مالى كذا فجعلوا من غيرهم لم يضرهم الا أن يكون في ذلك المسال دليل بان يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيختص ذلك المال بوصايا رجل أوصى بوصايا فبلغ ورثته أن أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به ففعلوا قد أجزأ ما أوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد العلم رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلاف فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رحمهم الله تعالى يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطى والاول أصح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي النوازل اذا أوصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقه بمائة فمات معتقه بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فمات المعتق تصرف الى الفقراء فأما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مقدرا فمات المعتق تصرف الى ورثة الموصى وعلى هذا اذا أوصى بوصايا ثم قال والباقي تصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا أو مات بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط * والله أعلم

باب الثامن في وصية الذمي والحربي

وصية الذمي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي أربعة أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تملكها منهم فلا يشترط فيه جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قربة عندنا معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تملكها منهم فلا يشترط فيه القربة من الموصى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانها صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو أن ذميا أوصى بأن يشتري بثلاث ماله رقبا وتعتق عنه باعياهم أو بغير باعياهم أو أوصى بأن يتصدق

عند الحاجة وانما علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان المكره على اخذ مال الغير لو صبر حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان غاب وقت الاخذ ان كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله أن يأخذ

وان لم يكن عنده رسول أو كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا الكره زائل حقيقة لكنه يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه * أكره بالحبس على ايداع ماله عنده هذا الرجل (١٣٢) وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع على المكره والقباض لانه ما قبضه لنفسه كما لو هبت الريح

وألفت في حجره فاخذ له رده
فضاع في يده لا يضمن * أكره
على احراق ثوبه بوعيد تلف
أو طرحه في الماء فالضمان
على المكره لان المكره يصلح
آلة * الصبي ومختلط العقل
يجوز اكراهه كالبالغ العاقل *
نفس الامر من السلطان
بلا تهديدا كراهه وقال ابن كان
الأممور يعلم أنه لو لم يفعل به
ما قاله السلطان كان أمره
بالفعل له اكرها * قال
لاقتلنك أو لا قطع من يده هذا
الرجل وقال الرجل أذنت لك
في القطع فاقطعه وهو غير
مكره لا يسع للمكره أن يقطع
لان هذا ظلم وليس المقصود
بالفعل أن يبذل فيه شرعا
لانه يبذل طرفه لدفع الهلاك
عن النفس وهذا لا يجوز كما
لو رأى مضطرا فأراد أن
يقطع يده ويعطيه لتناوله
لا يحل له ذلك ومع ذلك لو
قطعه في المسئلة الاولى
لا شيء عليه ولا على المكره
لان القاطع لو لم يكن مكرها
وقال لانسان اقطع فقطع
لا شيء عليه فالمكره أولى
لان البذل عامل في اسقاط
الضمان وان كان صاحب
اليد مكرها أيضا منه أو من
غيره على الإذن في القطع
فالقصاص على المكره لان
سبب الإلحاق يلغى بأذنه
وتغسل القطع منسوب إلى
المكره لانه يصلح آلة له
وذ كرا القاضى اقطع يده هذا

بثلث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرح به في بيت المقدس أو يبنى فيه أو يغزى به التركة أو الديلم
والموصى من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلث ماله للنائمات أو للمغنيات فان كانت لقوم معينين
كانت صحيحة ويعتبر ذلك تملك كالمهر وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلث ماله بان يحج
عنه قوم من المسلمين أو يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيا منهم صحت الوصية وتعتبر تملك كالمهر وكانوا
بالخيار ان شاؤوا أجوابه وبنوا المسجد وان شاؤوا لا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو
أوصى بثلث ماله يبنى به بيعة أو كنيسة أو أوصى بان يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا
اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تملك كالمهر وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة
على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا الجواب على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى به في القرى أما اذا أوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط *
الحربى المستأمن اذا أوصى للمسلم والذي يصح في الجمله غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فأوصى
بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال كافي
المسلم والذي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذ كفي الاصل ولو أوصى الحربى في دار الحرب
بوصية ثم أسلم أهل الدار وأصاروا ذمة ثم اختصموا الى القاضى في تلك الوصية فان كانت قائمة بعينها أجزتها
وان كانت قد استمكت قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع * الحربى المستأمن لو أوصى من معصوم
ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسى * ولو اعتق الحربى المستأمن
عنده عند الموت أو دبر عبده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار الثلث ولو أوصى ذمى بأكثر من الثلث
أو لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى لخلاف ملته صح كالارث ولو أوصى لحربى غير مستأمن لا يصح
كذا في الكافى * ولو أوصى ذمى لحربى مستأمن جاز كذا في محيط السرخسى * ولو ارتد مسلم الى
اليهودية أو النضارية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف
ما يصح من المسلم من وصاياه ويظل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للحال فيصح منه
ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير
معينين لا يصح عندهما وأما المرتد فانه يصح من وصاياه ما يصح من القوم الذين انتقلت اليهم قال في
الكتاب الا في خصلة وهي ما اذا أوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن أوصت ببناء البيعة أو
الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
شيئا وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط *
وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر
فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى في تصرفاته كذا
في الكافى * اذا صنع يهودى أو نصرانى بيعة أو كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية *

مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصى وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه أو اشترى ابنه في هذه الحالة حتى عتق
عليه لا يكون حائثا ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشيئا وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزنا ما أمر به الميت
تنصرف الاجازة الى الوصية لانهم أمروا لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله الميت صحت الاجازة في
الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم

والالاقتلنك له قطعه والقصاص على المكره عندهما ولا رواية عن الثاني رحمه الله * أكره على قتل مورثه ففعل لا يحرم وله يقل
أن يقتل المكره قصاصا عندهما * أكره على شراء ذارجه أو من حلف بعتقه وقيمه ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق ولزمه

الالف لا عشرة آلاف لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكروه لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت امرأه فتزوج مكرها لا يرجع على المكروه بنصف الصداق ويألوأ كره على ان يقول كل مملوك (١٣٣) أمملكه فكذا انك عبد اعترق ولا يرجع

على المكروه بقيمة من عتق وان

ورث عبدا في هذه الصورة

يرجع بقيمة في الاستحسان

* أكره على التعليق أو أكره

على أن يقول لعبده ان شئت

فانت حر فقال لم يوجد الشرط

أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع

على المكروه بقيمة العبد *

أكره على أن يعلق عتق عبده

بفعل نفسه وهو فعل لا بد له

منه كالصلاة أو الطلاق

رجع على المكروه اذا حصل

العتق بقيمة العبد

كتاب المأذون

يجوز أن يأذن لعبده أو أمته

بالعين أو بلا عين اذا عقل

البيع والشراء والتجارة ولو أذن

أن يعمل في الخياطة أو يسقي

الماء على الجار فاذن والاذن

في الاجارة اذن في التجارة

وهذا اذا أذن له في الاجارة

المكررة بأن قال آجر نفسك من

الجالين أو البقالين أما اذا قال

آجر من فلان لا يكون اذنا

وكذا في الشراء ان قال اشتر

من فلان ثوبا بالبدنة أو اشتر

ثوبا بالبدنة أو قال اشتر

طعاما بالبدنة أو اشتر لحما

بدرهم أو ثوبا بالبدنة فهذا

استخدام لا اذن ولو قال اشتر

ثوبا بالبدنة فهو اذن وان

راه يشتري ويبيع فسكت

فاذن الآن ينهيه ولكن

فيما باع من مال مولاه لا يجوز

حتى يأذنه بالنطق وان أذنه

يوما أو شهرا أو سنة فهو اذن

يقول ان مت من مرضي هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضي فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية (١) (١) أكره من ازين بيماري مرگ آید أو قال (٢) را كرازين بيماري بيمر خيئت اذا برأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل أوصى وقال ان مت من مرضي هذا فاعلماني أحرارو يعطى فلان من مالي كذا وكذا ويحج عني ثم أبرأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين أشهدتهم على الوصية الاولى أولغ بغيرهم أشهدوا أني على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكن استحسن فتحيز ذلك منه ويتحاصرون في الثلث وهذا القياس والاستحسان اذا قال أوصيت لعبدي الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مت من مرضي هذا فاعلماني أحرار ثم أبرأ من مرضي ثانيا كذا في المحيط * أوصى بوصايا وكتب بها صكاهم مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضا وكتب صكاهم لم يذكر في الصك الثاني أنه يرجع عن الوصية الاولى يعمل بها جميعا كذا في خزائن المفتين * رجل أوصى بوصية ثم أخذ الوسواس فصار معتوها فبكت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته بأشارته وأصحابنا لم يجوزوا وقال الناطقي رحمه الله تعالى ذكر في الكيسانيات رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض فأشار أوصى بكتب فطال ذلك وتقادم العهد فان حكمه يكون حكم الآخر وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر ألفا وقال هذا الف لفلان فاذا مت أنا فادفعه اليه فمات يدفعه المأمور الى فلان كما أمره ولو لم يقل هو فلان ولكن قال ادفعه اليه فمات الآخر فان المأمور لا يدفعه الى فلان وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى أخي أو قال الى ابني ولم يزد على هذا فان المأمور يدفع الف الى غرما الميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأنفذها وصاياها بالدراهم الزبوف والديئة اختاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية لقوم بأعيانهم فمضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياها بما هو الغالب في البياعات مريض أوصى بالف مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهم الصحاح شئ ثم يبيع ذلك الشئ بالدراهم المكسرة وتنفذ وصيته مريض قالوا له لا توصي فقال أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي فيتصدق بألف على المساكين ولم يزد حتى مات فاذا ثلث ماله ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يتصدق إلا بالالف ولو قال المريض أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالي وهو ألف درهم فاذا الثلث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغاما بلغ وكذا لو قال أوصيت بنصيب من هذه الدراهم والثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالي لم يكن له إلا ألف درهم كان الف العشر أو أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألفا درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانير وغيرها من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له إلا ألف

(١) ان أتاني موت من هذا المرض (٢) ان مت من هذا المرض

أبدا والاذن في نوع أو مكان أو زمان اذن في النوع والاماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل واذن القاضي لانهم ما يقبلان التوقيت والتخصيص * اذن لعبده في بيع متاع الغير لا يكون مأذونا * اذن القاضي لصغير في التجارة وأباه أبو بصير ما ذونا * رأى القاضي عبده يبيع ويشترى فسكت

لا يكون مأذونا فالأذن الخاص أن يقول أذنت لك ولا يشهر والعام أن يذن له بين أهل السوق وأكثرهم وأجرا العام يعمل فيه ما والخاص يعمل في الخاص (١٣٤) لا غير وإنما يصح الجرا إذا علم ذلك العبد ولو لم يعلم لافلأ أخبره عدل وصدقه جبر وان لم يصدقه

فكذلك وقال الامام الثاني رحمه الله لا اذن ولا جبر بلا علم * قال بابعوا عبيدي فاني أذنت له والعبد لا يعلم بذلك قيل فيه روايتان * لزمت على المأذون دين وطلب غرماؤه البيع للقاضي يبيعه لهم وان له في يده كسب يباع كسبه فان فضل عن الثمن فلامولى وان فضل الدين لا يطالب به المولى ولكن يباع العبدان الدين حالا وان بعضه مؤجلا يعطى الحال ويمسك المؤجل هذا اذا باعه القاضى فان باعه المولى بلا اذن الغرماء فلهم الفسخ اذا وصل الثمن وبه وفاء بالدين أو قضى المولى دينه أو أبرأ العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين مؤجلا ليس لهم حق الفسخ وهذا اذا كان العبد قائما فان هالكا بطل حق الفسخ ولهم الخيار ان شاؤوا ضمنوا المولى فيجوز العقد حتى لو كان للمشتري ان يرد بالعيب على المولى والمولى يرجع على الغرماء وان شاؤوا ضمنوا المشتري القيمة فاذا ضمنوه بنفسه العقد ويسترد الثمن ولو أعتق عبيده الذي عليه الدين كان غرمائه ان ضمنوه الاقل من قيمته ومن الدين والعقق جائز بخلاف الجاني اذا أعتقه مولا ويعلم بالجناية حيث يصير مختارا للقضاء والارتماء القيمة لا غير

درهم ولو قال أوصيت افلان مما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس ألف درهم كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسة مائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس ذنانيرا وجواهر لا شيء له قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى للموصى له مقدار ألف درهم من ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كثر طعام فوجد فيه أكرارا ووجد حنطة وشعر فالكمل له ان خرج من الثلث كذا في خزانة المفتين * لو قال أوصيت له بالف درهم من هذا الكيس وأوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعني كيسا آخر فهو عليهم جميعا كذا في المحيط * رجل أوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بان يتصدق عنه بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقيل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجو أن يجوز ذلك وان أوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بانه يجوز بيه نأخذ ولو أوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشتري عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصى عشرة أثواب له أن يبيعه أو يتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله تعالى لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى قبل أن يتصدق الوصى يضمن للورثة مثلها وعنه أيضا لو أوصى بالف درهم بعينه يتصدق عنه فهلك الالف بطلت الوصية رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بان يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصى واستهلكه فأراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب متاعا حراما وأوصى بان يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برده عليه وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة مورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأة قالت في وصيتها (١) (خویشان مراياد کار هست از مال من) قال تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لمن خاطبته بالكلام يعطى من ماله ما قدر ما يشاء أدنى ما يتطوع عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوصى بافضل عبيده للمساكين أو بغير عبيده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى أفضلهم وخيرهم قيمة ولو قال أوصيت لخير عبيدي أو لأفضل عبيدي بثلاث مالى فثلث ماله لأفضلهم في الدين كذا في المحيط * رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه ولو أوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وفي النوازل لو أوصى بان يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضا لو أوصى بان يعطى كل فقير درهما فأعطى الوصى فقيرا نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول أرجو أن لا يضمن كذا في الخلاصة * أوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فغدى الوصى عشرة فماتوا يغدى ويهشى غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال أطعموا عني عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة

(١) لا قارى تذكرة من مالى

وفي مسئلة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء للعبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء للمولى (نوع آخر) فغدى ليس للمأذون والمكتاب اقراض وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بلا اذن المولى وبإذن المولى لا يجوز الا أن لا يكون عليه دين والمكتاب

لا يجوز كفالته وان أذن له مولا فان كفل لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ بعد العتق ان كان بالغ الوقت الكفالة ولا تؤذن أن يطعم ويتصدق بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك من فلس الى دنانير (١٣٥) وقال الفقيه يملك بحبة أو دنانير أو نحو

ذلك فلا بأس باجابة دعوة المعسر والتاجر واعارة ثوبه ودابته ويكره كسوته الثوب وهديته الدراهم والدنانير ولو باع عبدا ثم حط من ثمنه ان الحط لعبيب جاز ان مثل ما يحط التجار وان اكثر ان فاحشاف على الخلاف كالبيع بثمن قليل من الوكيل وان حط بغير عيب فلا كالا براه اجاعا وفي الاصل وجب للعبد المأذون على آخر ألف من ثمن يبيع وأخره عاملا جاز واقاره بالدين والغصب واتلاف الودائع والعواري والحنائات في الاموال جائزة والمجور يؤخذ بما فاعاله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا يشترط فان لم يقر لكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط الاعتدال امام الثاني رحمه الله ولو أتلف ما لا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بجناية توجب الدية أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقرار المجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤخذ به في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأة وصدقته لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرية وله ان يرهن ويرهن واقاره ان في مرض موته جاز ودين العصة والثابت

فغدي عشرة قنوا عشى عشرة سواهم وقيل في الفصل ١١ غير ان الوصى لا يضمن استعسانا ويغدي عشرة سواهم ويعشيه وبه يفتى كذا في خزائن المفتين * رجل أوصى بأن يتصدق بثلاثمائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز حنطة في حياة الموصى قال أبو نصر رحمه الله تعالى يغرم الوصى ما فرق في حياة الموصى قال ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أن يأمرهم وان لم يكن جازاً أمرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح أمر البكر في حصصهم ولا يصح في حصص الصغار كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى في مرضه وقال اني كنت جامعاً أهلي في شهر رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب علي في الحكم فافعلوه ان كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه أعتقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضاً نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وأبى الورثة الا جازة أطعم عنه ستين مسكينا لكل واحد من حنطة ومندان مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين * اذا أوصى بأن يشتري حنطة وخبر او يتصدق على المساكين فعلى من يجب أجراء الجالين الذين يحملون الحنطة والخبر قالوا اذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصى أن يستعين به بحمل بغير أجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت أوصى أن يحمل ذلك الى المساجد فالاجرة في مال الميت أوصى الى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز عامل السلطان اذا أوصى بأن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم أنه من مال غيره لا يحمل أخذه وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وان لم يعلم جاز أيضاً حتى يتبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على مالك صاحبه فلا وجه الا الرد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلط فيجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى خصمائه وفي الجامع اذا أوصى بثلث ماله للمساكين يتصدق منه كل سنة بثمانية دراهم أو قال أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصى يتصدق بجميع الثلث في السنة لا ولي ولا يوزع على السنة أوصى عند موته أن يعنى عن قاتله والقتل عمداً كان باطلاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ومن أوصى بسدس ماله ثم سددس ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين أو لم يشهد فليس للوصى ان السدس من المال بالاجماع الا اذا (١) كانت الوصية أكثر أو احدى الوصيتين أكثر من الاخرى في حينئذ يدخل الأقل في الاكثر فيعطى الاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي * سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصى ضامن للفقراء في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية * واذا كان رجل أوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر بثلث ماله العين والدين مائة اقتسما بثلث ماله العين نصفين فان خرج من الدين خمسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهم على خمسة أسهم ولو أوصى بثلث العين لرجل وثلث العين والدين لا آخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسما بثلث العين نصفين فان تعين من الدين خمسون درهما ضم ذلك الى العين فكان اصحاب الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهم ثلاثاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الثلث اصحاب الوصية في العين والثلثان (١) قوله الا اذا كانت الوصية أكثر يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقتصار على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اهـ صححه

بالبرهان مقدم وله أن يأذن وليس له الكتابة ولا يزوج عبداً اتفاقاً وكذا أمته عندهما خلافاً للثاني وتوكيله بالوصية له وعليه جاز وتوكيله عن الغير بالبيع والشراء جاز مثل الحر * اذن الحاكم للصبي وله أب وجد جاز واذ مات لم يكن حجراً على الصغير ولا للاب أن يحجر

عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يطل بموته ولا يتقضه أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يطل بموته بما ولو رأى الحاكم الصغير يبايع فسكت لا يكون اذا

(١٣٦)

جرحه وهو لا يعلم بالجرح أيضا
صح الجرح فلو علم باذن سابق
على الجرح وتصرف لا يصح
لصحة الجرح هذا اذا كان الاذن
مقصودا فان ثبت ضمنيا بان
كان قال بايع واعبدى ثبت
بلاعلم * باع المولى عبده
المأذون ان لم يكن عليه دين
صار محجورا علم أهل السوق
بالبيع أم لا لصحة البيع وان
عليه دين لا مالم يقبضه
المشتري لفساد البيع * أرسل
اليه مولا أو كتب باذن
فبلغه صار مأذونا كيفما كان
ولو أخبره فضولى ان عدلين أو
غير عدلين أو عدل واحد صار
مأذونا صدق الخبر أم لا اذا
ظهر صدق الخبر وان أخبروا
ان واحد غير عدل ان صدق
الخبر صار مأذونا وان كذبه
لا وان بان صدق الخبر
وعندهما يصير اذا بان صدق
الخبر ولا فرق بين الجرح والاذن
في أنه انما يصير مأذونا اذا
ترجى الصدق في خبره عند
العبد أو صدقه ذكروه الفقيه
أبو بكر البلخي وعليه
الفتوى والاعتماد خلافا
لمن يفرق بينهما عند
المأذون بنحجر بالابق
لا بالغصب * اذن للابق
لا يصح وان علم ولو اذن له في
التجارة منع من بيده جاز
واذنه للغصب انما يصح اذا
كان الغاصب مقرا انه له

الاخر وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثالث بينهم ما على خمسة أيضا وإذا كان لرجل مائة درهم
عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل بثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية * وذكر في
فتاوى الفضلى أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف الى وجهه البر تعلق الوصية بالدين فان وهب
بعض الدين لمدينه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر (١) قال البقال
رحمه الله تعالى دخل الخنطة في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط * في
فتاوى أهل سمرقند اذا أوصى بمتاع يدخل تحت الوصية القلنسوة والخف والحاف والدار والفرش
وفي السير أن اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس ويسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمتاع
الثياب والفرش والقص والبسط والستروهل يدخل فيه الاواني فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى أنه يدخل وإذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل أبو يوسف
رحمه الله تعالى أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البقال في فتاواه
وأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وقوس ولو أوصى له بذهب أو فضة أو لوصى سيف محلي
بذهب أو فضة كانت الحلية له وبعد هذا ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من
السيف ويعطى للموصى له وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت
قيمة السيف أكثر من قيمة الحلية ان شاء أعطوا الموصى له قيمة الحلية موصوفا من خلاف جنسها وصار
السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية أكثر من قيمة السيف ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف
وان شاء تركه وان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو أوصى لرجل بقز أو لوصى جبة أو قباء
حشوه من قز لا شيء له ولو أوصى لرجل بثوب قز أو لوصى جبة بطنانها ثوب قز وظهارتها ثوب قز كان
للموصى له الثوب القز والآخر للورثة ولو أوصى له بجبة حريرة أو لوصى جبة بطنانها حريرة وبطنانها حريرة دخلت
تحت الوصية وان كانت الظهارة حريرة او البطنان غير حريرة كذلك الجواب وان كانت البطنان حريرة فلا
شيء له ولو أوصى محلي يدخل تحت الوصية كل ما ينطلق عليه اسم الحلي سواء كان مفصصا بزمرد أو ياقوت
أو لم يكن ويكون جميع ذلك للموصى له ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان
الذهب سدي الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصى له وما
وراء ذلك للورثة فيبيع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما أصاب الذهب فهو للموصى له ولو
أوصى محلي دخل تحت الخاتم من الذهب وهل يدخل تحت الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي
تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل
يدخل فيه الأول أو الثاني أو ياقوت والزبرجد فان كان من شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالاتفاق وان لم
يكن من شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لانه ليس محلي وعلى قوله ما يدخل لانه محلي كذا
في المحيط * والله أعلم

الباب التاسع في الوصى وما يملكه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول
(١) قوله قال البقال الى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رأيته في نسخة من
المحيط مانصه قال البقال ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبراه بالحرف وهي
عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كما لا يخفى على المتأمل اهـ صححه

أو كان له على ذلك سنة كبيعته من غيره أو من الغاصب وان جاهد أو لا سنة له لا يصح كالبيع * المأذون في
وكل بقضاء الدين أو اقتضائه ثم جرح عليه فقطى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالجرح أو يعلم جاز * المأذون اشترى جارية من المولى ولادين

عليه ونزوحها المولى ايام جازو خرجت من التجارة وليس له بيعها ولا يباع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعده فان اشترها عليه دين وزوجها المولى منه لم يجز للدين وله بيعها وبيع ولد هامة ولوقضى دينه بعد التزويج فهو بمنزلة (١٣٧) تزويجها ولا دين عليه * الاب أو المولى

قال له لا تبع بعين فاحش
فباع بعين فاحش صح لانه
لا يملك التخصيص * وملك أن
يؤاجر نفسه ويستأجر الاجراء
أو يؤاجر الارض ويستأجرها
ويأخذ الارض من اربعة
ويدها مطلقا كان البذر
منه أو لا ولا يتصدق بأزيد
من الدرهم ولا به بل بما دونه
وذلك اهـ دأما كول وان
زاد على درهم بما لا يعتد
سرفا ويتخذ الضيافة
السيرة لا الكثيرة وذاب قدر
المال حتى لو كان في يده
عشرة آلاف درهم فبعشرة
يسيرة ولو عشرة دراهم في يده
فبدانق كثيرة ولورهن
نفسه أو باع لا يصح
* والمكاتب يملك أن يؤاجر
نفسه * دفع ألفا وكل بشراء
جارية ثم حجره مولا بطلت
الوكالة عليه ذى أولا وان
أعتقه وله عبد ان أذن له
في التجارة وكان وكل رجلا
بشراء عبده أو يبيع جارية
بالف فان العبد الاول لا دين
عليه فالعبد الثاني على اذنه
وبطلت وكالته يبيع الجارية
لان ما في يده صار مولا
والوكالة بالشراء باقية ولو
كان على العبد الاول دين
فأعتق حجر في حق الثاني
لان الغرماء أحق بالمال من
المولى ومن العبد الاول لا يرى
أن الاول بعده عتقه لا يملك
أن يأخذ العبد الثاني بما في

في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة (١) والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصى عمر بن الخطاب
لا يجوز عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحق أولص كذا في فتاوى قاضيخان * الاوصياء
ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم اليه
من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله واقامة غيره مقامه كذا في خزائن المفتين * رجل أوصى الى
رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان نظني
بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكت في حياة الموصى فأت الموصى
كان له الخيار ان شاء قبل وان شاء رده كذا في فتاوى قاضيخان * وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصى
بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يخرج به السلطان من الوصية قبل ان يقول قبلت
كذا في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل بوى الى رجل فقبله في حياة
الموصى فالوصاية لازمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الموصى ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده
في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه
بغير علمه كذا في المحيط * أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى
شاء وفي أى وقت شاء كذا في خزائن المفتين * ولو أوصى الى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات
فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو أن الموصى اليه سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته
في حياة الموصى أو بعد موته بحضور الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضور
القاضي أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة
الموصى لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصى فبلغ الموصى ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قبل
الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى اشهدوا أني أخرجه عن الوصية ذكر الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو أن الوصى رد الوصية حال غيبة الموصى فردته باطل عندنا
ولو أن رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصى بذلك فباع الوصى شيئا بعد موت الموصى من تركه الموصى جاز
بيعه ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال
القبيل للنساكت بعد موت الموصى اشترى لبيت كفتا فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان
الساكت خادما لا شر غير أنه حر يعمل عنده فأمره بشراء الكفن للبيت فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية
كذا في خزائن المفتين * قال الكرخي اذا قبل الوصى أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من
الوصية لم يجز ذلك الا عند الحاكم وقد قالوا ان الوصى اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فخرج نفسه نظرا
الحاكم في حاله فان كان مأمونا قادرا على التصرف لم يخرج به وان عرف بحجزه وكثرة اشتغاله يخرج به كذا
في السراج الوهاج * قال اذا أوصى الرجل الى عبده أو الى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه اما أن تكون
الورثة بكارا كلهم أو كانوا بكارا وصغارا كلهم فان كانوا بكارا كلهم أو كانوا صغارا بكارا
فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الاصل وأراد بقوله ان باطلة ستبطل
حتى لو تصرف قبل الابطال في التركة يباع أو ما أشبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت
الورثة صغارا كلهم فان أوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة وان أوصى الى عبده نفسه فالوصية جائزة في قول

(١) قوله والثالثة سرقة صريحه أن ذلك مروي عن أبي يوسف والذي رأيته في نسخ الخاتبة التي بيدي بعد
قوله والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة اهـ فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله
أعلم اهـ مصححه

(١٨ - فتاوى سادس) يده من التجارة وكذا مولا والوكيل بالبيع على وكالته لان العبد المعتقد أن يبيع ما في يده لقضاء دينه يباع
المولى من مآذونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده دينه * أقر المولى على عبده دين وليس

على العبد ينصح وان كذبه العبد حتى كان للقره الاستيفاء من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد الحجر لا يجوز في يده مال أولا ثم رجع الامام (١٣٨) رحمه الله وقال يجوز الا فيما أخذه المولى منه واقراره باستهلاك المال جائز وبالحنائيات لا يجوز

واقراره بنصب وموته عنده ليس بشئ لا يجوز باع عبدا من تجارته ثم حجر عليه ووجد المشتري به عبدا فالخصم هو المحجور وان أقر العبد بالعبث لم يلزمه وان تكل ففقدى عليه بالرد جاز. أذن المأذون لعبده ثم نهى المولى العبد الاسفل عن بيع شئ من تجارة العبد الا على أو من تجارة نفسه ولا دين على واحد منهما فنهى ليس بشئ وكذا ان حجر عليه في سوقه. أعتق المأذون وهو عالم بالدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كالمعلم ولو أعتق الخاني يضمن كل الارش والفرق أن الاعتاق التزام الموجب ولو التزم الدين نصا لا يلزمه أزيد من قيمة العبد ولو التزم موجب الحناية يلزمه جميع الارش. أذن لعبده الخاني ولحقه ديون لا يصبر محتارا للقداء وكذا اذا رهنته أو أجره. اذا بيع المأذون أو حجر حل عليه دينه المؤجله ولو أعتقه لا يحل. أقرض عبده المأذون ألفا وعليه دين فالمولى أحق بالقرض وكذا الوأودع عنده ألفا فاشتري المأذون متاعا فالأولى أحق بالمتاع. أقرض المأذون رجلا ثم حجره المولى أو نهى الغرماء أن يقبضوه من دينه شيئا فاعطاه الغرماء برؤا. عبد محجور أتى دينه

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه باطله على التفسير الذي قلنا. وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكري بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضهم مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط. * ولو أوصى الى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغارا أو كبارا فان أذى وعتق مضى الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو أوصى الى المستسعي جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضا كذا في السراج الوهاج. * ولو أوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة. قالوا معناه يخرج من الوصية من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله الله تعالى اذا أوصى الى فاسق ينبغي للقاضي أن يخرج منه عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا. ولو أن القاضي أنفذ الوصية ففقدى هذا الوصى دين المستوباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرج منه القاضي كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج منه حتى تاب وأصلح تركه القاضي وصيا على حاله كذا في فتاوى قاضيخان. * ولو لم يعلم القاضي أن له وصيا فنصب وصيا اخر بمحض الوصى نأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخراجه من الوصية كذا في الخلاصة. * ولو لم يعلم القاضي بان لليت وصيا والوصى غائب فأوصى الى رجل فالوصى هو وصى الميت دون وصى القاضي كذا في محيط السرخسي. * واذا أوصى مسلم الى حربي مستأمن أو غير مستأمن فهي باطلة معناه ستبطل لانه لو أوصى المسلم الى الذمي فان للقاضي أن يبطلها ويخرج منه من الوصاية والذمي اذا أوصى الى الحربي فانه لا يجوز لان الذمي من الحربي بمنزلة المسلم من الذمي والمسلم لو أوصى الى ذمي كانت الوصية باطلة واذا كان الحربي ممن يخاف منه على المال فان القاضي يخرج منه من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا أوصى الذمي الى الذمي كان جائزا ولا يخرج منه القاضي من الوصاية فان دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط. * ولو أوصى مسلم الى حربي ثم أسلم الحربي كان وصيا على حاله وكذا الوأوصى الى مرتد أسلم. ولو أوصى الى عاقل فجن الموصى اليه جنونا مطبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا لليت فان لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصى كان وصيا على حاله. ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون جنونا مطبقا لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يفق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان. * واذا أوصى الرجل الى المرأة أو الى الاعمي فهو جائز وكذا اذا أوصى الى محدود وفي قذف فاذا أوصى الى صبي فالقاضي يخرج منه عن الوصاية ويجعل مكانه وصيا اخر هكذا ذكر الخصاص وهل يتفقد تصرفه قبل أن يخرج منه القاضي من الوصاية كما يتفقد تصرف الذمي وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من قال يتفقد ومنهم من قال لا يتفقد وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الذمي فالعبد والذمي بقيان وصيين ولا يخرجهم. ما القاضي عن الوصاية فأما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصيا. وقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل فقال ان مت أنت فالوصى بعدك فلان جن الجنونا مطبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي سماه الموصى وصيا وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فمن أوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضي له وصيا ويجوز أمره فاذا بلغ ابنه جعل وصيا واخرج الا قول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضي كذا في المحيط. * ومن أوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضي عجزه أصلا استبدل به

ونهى المولى الذي عليه الدين ان يعطي العبد فدفع اليه ان دفع اليه عين تلك الدراهم يرى وان غيره لم يبرأ وقال غيره الامام رحمه الله يبرأ فيهما. اشترى المحجور عبدا بالف وقيمه ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر أو باعه ثم حضر خصمه الذي باع الصلح منه وأراد أن يأخذ مما في يده عن عبده ان علم أن ما في يده المحجور عن عبده له أخذه مما في يده استسما نا وان علم أنه ليس في يده عن

العبد ليس له أن يأخذ شيئا مما في يده لأنه لم يظفر يده له ولا يخرجه من يده إلى غيره وكل ما في يده مملوكه وان اختلفا فقال بائع العبد
ثمنه في يده المحجور وقال المولى ليس ذلك ثمن عبدك وانما وهب له أو تصدق فالقول لمولاه لا يند (١٣٩) المحجور يده حكما ولو كان في

يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهننا للبائع ولو استقرض المحجور مالا من رجل فاشتري به وباعه ورشح ثم طالبه المستقرض بالمال فعلى هذه الوجوه ان علم أنه بدل القرض يأخذه بقدر دينه وان علم أن ما في يده ليس بدله فالحكم للسوى ويتأخر حقه إلى بعد العتق وان اختلفا فالقول للمولى وعلى المقرض البينة وكذا لو أودعه ثيابا أو متاعا فباعه واشتري بثمنه ورشح ثم حضر المودع ان علم أنه بدل الوديعة أخذه بقدرها وان علم أنه ليس في يده لا يأخذ من العبد قيمة متاعه حتى يعتق عندهما خلافا للثاني وان كان في يده من بدل الوديعة أقل من قيمة العبد أخذها ولا يتبعه بما بقي من قيمة الوديعة حتى يعتق عندهما خلافا للثاني رحمه الله وفي المبسوط ليس لمولى العبد عند غيبته تقاضى دينه عليه دين أم لا وان اقتضى هو أو وكيله ان لم يكن عليه دين جازوالا وفي المحيط اكتسب في بيت المولى شيئا أو أودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى أن يضمن المودع لانه ماله أودعه عنه بلائنه فكان كودع الغاصب وفي الخسزاة ادعى على مودع

غيره ولو كان قادرا على التصرف أمينا فليس للقاضي أن يخرج به وكذا اذا شكت الورثة أو بعضهم الوصى إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدوله منه خيانة فان علم منه خيانة عزله كذا في الكافي * القاضي اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج به وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلى وصى على وقف أو في تركه ميت عجز عن القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام الخاكم قريبا آخر ثم قال الوصى بعد أيام صرت قادرا على القيام بما فوض إلى هل يعيده الخاكم إلى ما كان (قال) هو وصى على حاله لا يحتاج إلى إعادة الخاكم كذا في المحيط * رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف أحدهما إلا بأذن صاحبه إلا في أشياء فان أحدهما ينفرد بها (منها) تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة ورد الودائع والغصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة وينفرد أحد الوصيين بالخصوصة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يوزن وباجارة اليتيم بعمل يعلم وينفرد أيضا ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بان يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ للساكن ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد وان عين المسكين ينفرد عند الكل هذا اذا أوصى اليهما جله في كلام فان أوصى إلى أحدهما أو لا ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى إلى رجلين وقال كل واحد منهما وصى تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزائن المفتين * رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بأن قال جعلتك وصيا في قضاء ما على من الدين وقال لا يخرجك عن وصياي القيام بأمر مالي أو قال أوصيت إلى فلان بقضاء ديني ولم أوص اليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه أوصى اليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما يكون وصيا فيما أوصى اليه كذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر أو جعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولأن رجلا أوصى إلى رجلين فأتى أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يتصرف الحوي في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي ان رأى القاضي أن يجعل وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان رأى أن يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد الحوي منهم بالتصرف كافي حالة الحياة (وهنا ثلاث مسائل) احداها هذه والثانية اذا أوصى إلى رجلين فأتى الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الاخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى وقبل الاخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينفرد

العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لمولاه ان كان لمولاه الوديعة اليه من العبد لا يسمع دعوى مولاه * استقرض العبد المحجور مالا وأتلفه يواخذ به بعد العتق والصبي لا يواخذ به أصلا لان العبد من أهل الالتزام لا يملكه لم يظهر لحق المولى فيه واخذه بعد العتق لا في

الحال والعبي ليس من أهل الالتزام والبالغ المحجور كالعبي والمجنون * اشترى من مأذونه شيئاً ثم وجده عيباً ان نقسه الثمن لا يرده على عبده ولا يأتعه على البائع لتخلل (١٤٠) شراء العبد ولا على العبد لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وان كان الثمن عرضاً يرد

لان العبد لو غصب من مولاه وهو قائم عنده يملك الرد لان فيه براءة من الثمن وهذا بعد قبض المبيع فان لم يقبضه المولى يملك الرد بالعيب في جميع الوجوه لانه ينقذ المولى به ولا يطلب الفائدة أما في كل موضع يحتاج الى القضاء فالقاضي لا يقضى بما لا يفيد ولهذا الورد المولى عليه بمخيار رؤية أو شرط صح * اشترى من مأذونه بمثل قيمته يجوز لعدم التهمة كالمريض يبيع عبده بمثل قيمته وعليه دين التهمة فان قلت لم لا نجعله كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث الاستخلاص وحق الغريم في المالية لا في العين * أقر العبد التاجر بتزويج حرة أو أمة وقد اقتضاها قال لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك في الحرة وفي الأمانة لم يقتضها الا شيء عليه حتى يعتق ولم يجب المهر وان اقتضاها فلها مهر المثل * حجر على العبد فاقراره بانه كان غصب من هذا في حال اذن كذا فأنقله أو أقر أنه كان لهذا عنده ودیعة فأنقله وكذبه مولاه فيه وليس في يد العبد مال

القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقذ المولى إذا أوصى الى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار ان شاء أطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصياً آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيان * مات رجل في سفر مع قوم قال أستحسن أن يبيعوا ممتاعه وميابه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعوه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً ورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لانه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصماً عن الغائب فصار وصيين ولا يكون هذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينقذ بها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى أنه أوصى اليها لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم يعد البينة وان حضر الغائب ومحمد أن يكون وصياً كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصياً وحده وان شاء ضم الى الاول رجلاً آخر رجل أوصى الى رجلين ليس لاحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الا آخر رجل مات وأوصى الى رجلين فجاء رجل وادعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا الى المدعي اغرماء الميت ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين فقضى دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت اذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً اغرماء الميت وان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الا آخر يشاركه الاول فيما قبض رجل أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف بأذن صاحبه في حياته ما حاز فكذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان * الوصى اذا حضره الموت فله أن يوصى الى غيره مع أن الموصى لم يفرض اليه الا بصاء نصاً كذا في الذخيرة * رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو يدون أمر بقيمة الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصته أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استعساناً ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودیعة فدفع المستودع الودیعة الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كأخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكان الاخذ من المودع والغاصب الا أن في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الودیعة يترك الودیعة عند المودع وصيان استأجر أحدهما جالين لجل الجنائز الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بمحضرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الحنطة في الترسكة جاز دفعه وليس للاخر

لا يؤخذ بما أقر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذا لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح الامتناع في حق المولى بلا خلاف لا يؤخذ به العبد في الحال * لأن ذنوبه وادعاءها وتقبلها أو يأخذ ويدفع مضاربة ويشارك مع غيره عنانا لا مفاوضة لعدم ملكه كفاية ففاوضته ينقلب عنانا وفي المبسوط لا بأس بان يغير المال وكذا العبد الذي يؤدي الغلة وفي القياس

ليس له ذلك والذي يؤدي الغلة مأذون في التجارة قال أصحابنا من لا يصح تبرعه لا يصح كفالته فعلى هذا لا يصح كفالة الصبي والمجور كما لا يصح قرضه وكفالة العبد المجور عليه لا يطالب بحكمها في الحال ويطلب به بعد العتق (١٤١) فان أذن له مولاه صحت كفالته

ويعتد رقبته في الدين * باع المجور شيئا من كسبه ثم أذن له المولى في التجارة فجاز ذلك البيع لا يصح لانه باع مال المولى وأما إذا كان لا يملك بيع ماله ألا يرى أنه لو باع بعد الأذن لا يصح * أعتق عبدا مديونا يضمن قيمته للغرماء موسرا كان أو معسرا * باع المأذون المديون بغير إذن الغرماء فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك إلا بحضور البائع والمشتري * باعه المولى بطلب بعض الغرماء فلبقية الغرماء طلب النقض إذا لم يصل إليهم الثمن فان وصل إليهم الثمن ولا محاباة في البيع يصح ولا يلي النقض وان بعضهم غيبا فرفع الأمر إلى الحاكم البعض وباعه بأمر الحاكم ليس للبقية طلب النقض * التركة ولو مستغرقة بالدين وفيما عدا ذلك وأذن الوارث العبد في التجارة لا يصح لعدم الملك ولو استقرض الابن الوارث مالا وقضى دين أبيه ثم أذن لعبده لا يصح لأن دين الابن على أبيه يمنع ملك الابن إلا إذا أبرأ الغريم الميت أو قضى الابن دينه من مال نفسه وقال أقضى تبرعا ولم يقل تبرعا بصيرني على الأب كمالو كفن الميت من مال نفسه يرجع في التركة * عبد

الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه أبو بكر أخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطق إذا كان في التركة كنسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين إلى اليتيم جازوا لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والآخر حاضر لا يشتري أحدهما إلا بأمر الآخر ولو أن ميتا أوصى إلى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فرده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولأحد الوصيين أن يودع ما صار في يده من تركة الميت ولو أن الميت أوصى بشراء عبدا بالاعتاق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق رجل أوصى إلى رجلين فقال لهما ضعاً ثلث مالي حيث شئتما أو لمن شئتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث إلى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للساكنين وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقي منهما أقسم أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر للباقي منهما أن يتصدق وحده جسد اربين داري الصغيرين لهما عليه جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين حرمه الجسد وأبى الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر يعث القاضي أمينا حتى ينظر فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهم ما أجبر ألا يبي مع صاحبه رجل أوصى إلى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبدا بكذا درهما ولا أحد الوصيين عبد قيمته أكثر مما سمي الميت الموصى فأراد الوصي الآخر أن يشتري هذا العبد بما سمي الموصى قال أبو القاسم ان كان الموصى فوض الأمر إلى كل واحد منهما ما جاز شراء هذا الوصي من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجنبي وسلمه إليه ثم يشتريان جميعا للميت فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى إلى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله جاز أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الوضع عند نفسه صح ولو قال أعط من شئت لا يعطى نفسه لان الاعطاء لا يتحقق إلا بأخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا أوصى إلى رجل أن يعمل فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل إلا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا ولو أوصى إلى رجل وقال له اعمل برأي فلان أو قال لا تعمل إلا برأي فلان ففي الأول الوصي هو المخاطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين * قال أبو نصر ان قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصي خاصة وان قال لا تعمل إلا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * رجل أوصى إلى وارثه جازا فان مات الوصي بعد موت مورثه وأوصى إلى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي أوصى إليه جعلت وصيا في مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فان الوصي الثاني يكون وصيا في الترتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو وصي قال للثاني أوصيت إليك ولم يرد على هذا كان الثاني وصيا في الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في الترتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى في الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركة الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضيخان * الرجل إذا أوصى إلى رجل ثم ان رجلا آخر أوصى إلى الموصى ثم مات الوصي الثاني صار الموصى الأول وصيا ثم إذا مات الموصى الأول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتي ان قبلوا يصير كلهم أوصياء وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو أوصياء ويجوز لها ولهم تنفيذ الوصية وان كان واحدا صار وصيا أيضا غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية مالم يرجع أمره إلى الحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى إلى رجل وجعل غير مشرفا عليه يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه

مجبور أن يحمي ما قال اجمني فجمعه ومات منها يضمن لعدم صحة أمر العبدية أو كذا الختان والفصد * قال لعبده ببع ثوبي هذا للربح والتماء فهو أذن في التجارة ولو قال ببع ثوبي ولم يقل للربح لا يكون أذنا * قال أداتي في كل شهر عشرة دراهم أو قال ان أدت إلى ألفا فانت حارس

مأذونا ما أذن لصاحبه ما كتب مالا فأخذ المولى ثم لحقه دين وقد أتلفه المولى أولا فان كان على العبد دين فالمولى يؤخذ بذلك المالا حتى يرده
لأنه غاصب وان لم يكن ثم لحقه (١٤٢) ليس لصاحب الدين على مقبوض المولى سبيل نالما كان أو قائما ولو أخذ القاول الدين يومئذ

لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه كذا في خزنة المفتين * وإذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون
فان كان المال قابلا للقسمة فانهم ما يقسمونه ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم يكن المال قابلا
للقسمة تهايا وان أحبا استودع أحدهما المال يكون المال كله عند أحدهما جاز وان كانا وصيين
للتناهي فقام أحدهما لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان
أحدهما غائبا إلا أن الحاضر قاسم بأذنه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لأن في القسمة معنى البيع ولو
باع أحد الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين
أو كان أحدهما غائبا وفعل الحاضر باذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيفما كان
فكذا القسمة وإذا أوصت المرأة إلى أبيها وزوجها بوصايا من عتق وصله وغير ذلك وتركت ضيعة وشيا
وحليا وخلقت ابنين رضي عن فقال الزوج أنا نفذ وصيتي من خالص مالي ولا أبيع الثياب والحلي إن أنفذ
الزوج هذه الوصايا باذن الوصي الآخر وهو الأب فما كان من صلوات وصايا يحتاج فيها إلى شراء شيء وقد
فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك دينافي التركة وان فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما
احتج إليه من الصدقة من غير شراء فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فان أحب الزوج أن يبقى هذه
الاعيان لأولاده وبهذا الوصية من مال نفسه يهب من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل
ويشترى الأب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفق ذلك المال إلى البائع ويقبضه
الوصيان من ثمن الضيعة فينفق ذلك الوصية كذا في المحيط * وصى ببيع عقار يفتى بثمانية دين الميث وفي
يده من المال ما يفي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزنة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب
بقاسم مال الصغير أي شيء كان منقولا أو عقارا بغير يسير ولا يملكه بغير فاحش والاصل في جنس هذه
المسائل أن من ملك بيع شيء ملك نفسه كذا في المحيط * ويجوز للوصي أن يقاسم الموصى له فيما سوى
العقار ويسلك للصغار وان كان بعض الورثة كبيرا غائبا ولو قاسم الوصي للورثة وفي التركة وصية لإنسان
والموصى له غائب لا تجوز قسمة الوصي على الموصى له الغائب ويكون للموصى له أن يشارك الورثة ولو كانت
الورثة كلهم صغارا فقام الوصي الموصى له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد
الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشيء كذا في فتاوى قاضيان * وإذا نصب القاضي وصيا
للنيم في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز هذا إذا جعله القاضي وصيا في كل شيء فأما إذا جعله
وصيا في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمة وإذا قام الوصي الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار
فدفع الثلث إليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي الضمان
ولو كانت الورثة كلهم كبارا أو كان بعضهم كبارا وهم حضور فقسمة الوصي مع الموصى له على الوارث الكبير
باطلة في العقار وفي المنقول جميعا فان ذلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن
يرجعون على الوصي له فأي أخذون منه ثلثي ما أخذوا كان مأخذه قائما في يده وان هلك ما أخذ الموصي
له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار إن شاء ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت
الورثة كبارا وهم غيب فقام الوصي مع الموصى له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسمة في العقار باطلة
وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى في هذه الصورة خلافا فقال على قول أبي حنيفة وزفر
رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز وأما في المنقول فتجوز قسمة
مع الموصى له على الورثة فأما قسمة الوصي مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له غائب
فانما باطلة والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى في هذه
المسألة اختلاف فقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف

نصفها ثم لحقه دين آخر
فالمولى يغرم الألف كلها
ويكون للغرماء ويبيع
العبد أيضا ولو لم يلحق دين
آخر يغرم نصفها فقط وإذا
لحق المأذون دين يأتي على
رقبته وما في يده فأخذ المولى
منه الغلة كل شهر حتى صار
مالا أو فرايس لم كله للمولى
استحسننا إلا إذا كان
ما يأخذ كل شهر أزيد من
غلة مثله فانه يرتالز يادة
والفصل بين ما يصير به
مأذونا ولا يصير إذا أذنه بعقد
مكرر يعلم أنه قصده الربح
يكون مأذونا وان أذنه
بعقد واحد ففعل أن قصده
ليس الربح لا يصير مأذونا
ويكون استخدا ما فقوله
اشترى ثوبا بالكسوة أو بيع ثوبي
هذا لا يصير مأذونا ولو قال
بع ثوبي واشترى كذا أو قال
اشترى ثوبا بوجه يصير مأذونا

كتاب القسمة

أربعة فصول

(الأول فيما يقسم وما لا يقسم)
لا يقسم حمام وحائط وبيت
ود كان صغيرا لانه لو قسم
لا يبقى لكل فائدة وانتفاع
فيما يخصه وان بقي فائدة
يقسم بينهم ما دار لأحدهما
قابل ولا آخر كثير لا ينتفع
صاحب القليل بطل بطله
بعد ما يقسم بطلب صاحب
الكثير إذا جاءا بطلب

صاحب القليل لأذ كره السرخسي والفقهاء جعل هذا قول أصحابنا رحمه الله وقال بكر رحمه الله يقسم قال الصدر وعليه رحمه
الفتوى ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم الخوض لا يقسم عشرا في عشرة وأقل من قوصرة أو دن خل بينهم ما يقسم والحشب والباب

والرحى والدابة لا الأبارضا وكذا كل ما يحتاج الى كسره وشقه كالقص لوفيه ضرر وكذا الخسبة الواحدة لوفى قطعها ضرر ولا يقسم بئر
ونهر وقناة الا اذا كانت مع أرض فيقسم ويترك البئر والقناة على الشركة ولو كانت (١٤٣) أنهارا لأرضين متفرقة أو عيونها

أو آبارا قسمت العيون
والآبار وما لا يجري فيه
القسم لا يجبر واحد منهما
على بيعه نصيبه * علولا
سفل أو على القلب بحسب
في القسم ذراع سفل بذراع
علو وفي التجريد العلوي دون
السفل يقسم * زرع بين ورثة
في أرض غيرهم أرادوا
قسمته ان مدر كالا يجوز
قسمته وان تراضوا ولو بطلا
جاز اذا تراضيا عليه بشرط ان
يجز كل قسطه وان لم يشترط
لم يجز كالبيع بشرط الترتيب *
الغنم والبقر والابل والثياب
الهروية والمروية والكبلى
والوزن يقسم فان كان المال
من أجناس مختلفة بعضها
غنم وبعضها بقر وبعضها
ابل لم يقسم بينهم والرقيق
عند الامام لا يقسم الا
بالتراضى وقال يقسم بطلب
أحدهما كافي البقر والغنم
ولو كان في الميراث رقيق
وغنم وثياب فأخذ كل نوعا
بالتراضى جاز وفي الجامع
الصغير يقسم كل شيء بين
رجلين من صنف واحد
اذا طلب أحدهما القسمة
ولا يقسم الرقيق والدور
المختلفة عند الامام وجه
الله وأجمع أصحابنا أن
التركة اذا كانت بجنس
واحد يقسم بطلب أحدهما
ولا يلتفت الى إياه الا آخر
وان كان مع الرقيق شيء آخر

رحمه الله تعالى تجوز فان هلكت حصة الموصى له في يد الوصى وبقي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ
ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلكت حصة الورثة في يدهم وهلكت حصة الموصى له في يد الوصى أيضا
هالك في يد الوصى من حصة الموصى له فالوصى لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصة الموصى له فهو
بالختيار ان شاء ضمن الوصى ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن أوصى بثلث ألف درهم
فدفعها الورثة الى القاضي فقسم والموصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم
يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي * وصى عنده ألفان لثنتين فأدركا فدفع الى أحدهما ألفا وصاحب
الآخر حاضر وبجدا القاض القبض منه بفرض الوصى خسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه
فلا يضمن بدفع نصيب أحدهما اليه ولو كان القاض مقراله كان للاخر أن يأخذ منه خسمائة وان شاء
ضمن الوصى ورجع بها الوصى وصى لثنتين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما ألفا فصدقه أحدهما
وكذبه الآخر رجع المنكر على أخيه بمائتين وخسين درهما وان أنكر الم يكن لهما على الوصى شيء ولو
قال الوصى دفعت الى كل واحد منكما خسمائة على حدة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المنكر
على الوصى بمائتين وخسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنين صغيرين
فلما أدركا طلبا ميراثهما فقال الوصى جميع تركتهما أياكما ألف وقد أنفقت على كل واحد منكما خسمائة
فصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المنكر على المصدق بمائتين وخسين ولا يرجع على الوصى في
ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مالك عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي * وصى الاثم يقاسم لولدها الصغير منقولته التي ورثها
من الام اذا لم يكن للصغير أب ولا وصى الأب أما اذا كان له أحدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على
كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب
في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعم ولو كان الوصى قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا
على خمسة أوجه (الاول) أن تكون الورثة صغارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلا
وهذا بخلاف الأب اذا قسم مال أولاده الصغار وليس فيهم كبير فانه يجوز قالوا والحيلة للوصى في ذلك اذا
كان الصغير اثنين أن يبيع الوصى حصة أحد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير
الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يثارت حق أحدهما عن الآخر وحيلة
أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفزرا (الثاني) أن تكون
الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقاوم الحضور وأقر نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة
ان كانت التركة عروضاً وأما في العقار فلا يس مجوز قسمته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صغارا وكبارا
والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته (الرابع) اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه
اليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يفرض نصيب كل واحد من الصغار جاز (الخامس) اذا عزل نصيب كل
واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسدة فأما اذا دفع الى الكبار نصيبهم
وأمسك حصة الصغار جملة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصغار صحيحة واذا
كان بعض الورثة صغارا والبعض كبارا وأحد الكبار وصى الصغار وأراد وامن القسمة حكى عن الشيخ
الامام الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصى يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب
الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي
المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط * وصى الاب اذا باع شيئا من تركته الاب فهو
على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا وصى بوصية والثاني أن يكون على الميت دين

كالغنم يجعل الرقيق تبعا ويقسم وعندهما الحاكم بالختيار ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبد الله الى هذا وعبد الله الى هذا وان شاء
قسم كل عبد على حدة وفي الاصل اذا كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه من دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على

سنة ولم يضم بعض الانصباء الى البعض الا ان يصططحو على ذلك وهذا ثلاث مسائل الداران والبيتان والمنزلان الداران ذكرنا قول الامام رحمه الله والبيتان فكما قال (١٤٤) والمنزلان ان تلازما فكما للبيتين وان تباينا فكما للدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي

ويقسم طولاً وعرضاً ولو بالرضا ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كلا منهم ثوب تام لا يقسم الا بالرضا نوع في نقض القسمة والخيار فيها

بينهم ارض طلب أحدهما القسمة وأباهما الآخر وقال قد بعث نصيبي وبرهن على البيع لا يقبل البيعة لدفع القسمة لأنه يريد ابطال حق القسمة بإثبات فعل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على وكيل زوجها بمحملها أن زوجها المولى طلقها بحيث لا يقبل في حق اثبات الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بيت بينهما طلب أحدهما القسمة وأباهما الآخر فان كثيرا ينتفع كل بحصته قسم والا الاصل أن الجبر عليها انما يجري فيما يحتمل القسمة وهي مشاع لا يتبدل المنفعة التي كانت قبل القسمة وان تبدلت بها ان طلبها في النوع الثاني فشيخ الاسلام يقسم لرضاها بالضرر وغيره قال تركهما فان شاء اقتسمها باقتسامها أو تركها كذلك وعن الامام أنه كان لا يراها على من يضيع حقه وابن أبي ليلى قال يقوم الذراع من الارض دراهم والبناء دراهم والجندوع يقوم دراهم وكذا الارض والشجر يقسمهما ويعطى كل انسان ما أصابه فان كان في يده فضل أخذته وان نقص رده حتى يوفيه فالجواب

أو وصى بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي أن يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغاراً أما يبيع ماسوى العقار فلان ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أيسر ويبيع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضيخان * وجواب المتأخرين أنه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمن العقار أو يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بضعف القيمة وعليه الفتوى كذا في الكافي * أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيراً لليتيم بأن كان خراجها وموئنتها يوعى غلاتها أو كان العقار حائزاً أو داراً يريد أن ينتفض ويتداوى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بفن يسير ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذلك لو اشترى الوصي شيئاً لليتيم لا يجوز شراءه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغاراً وان كان الكل كباراً وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيباً لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب ويبيع العروض يكون من الحفظ أما العقار فمحفوظ بنفسه الا أن يكون العقار يملك لم يبيع فينتدب بصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب بماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان على الميت دين ان كان محبطاً بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محبطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عندهم خلافاً لهما كذا في الكافي * ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كباراً وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصى الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصى الجد يكون بمنزلة وصى الاب ووصى الجد بمنزلة وصى الجد ووصى وصى القاضي يكون بمنزلة وصى القاضي اذا كان عاماً وأما وصى الام ووصى الاخ اذا ماتت الام وترك ابن صغيراً أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أخاً صغيراً أو وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئاً للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * وصى الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثاً للصغير من جهة الام ان كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغراً فله أن يبيع الكل ودخل بيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغراً فيبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرخته في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعلم وان كانت الورثة كباراً كلهم فان كانوا حضوراً وكانت التركة خالية عن الدين فوصى الام لا يبيع شيئاً من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين

يقسمهما ويعطى كل انسان ما أصابه فان كان في يده فضل أخذته وان نقص رده حتى يوفيه فالجواب فيمن ما طعام قال أحدهما صاحبه اقسمه ودفع اليه جواً وقال أحدهما جعل حصتي فيه أو قال أعزني جواً القل هذا وجعل حصتي فيه فقسمة

وفعل ما قال جائز ويكون قابضا ولو قال أعزني جوا القام عندك ولم يقل جوا القل هذا فله لا يكون قابضا بحصته وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى برا وقال أعزني جوا القل هذا وكاه فيه صار قابضا وان لم يقل هذا لا يصير قابضا (١٤٥) كما مر وعن محمد أيضا أنه ان حال

جوا القل هذا لا يكون قابضا أيضا وفي القدوري ان الجواق لومعينا صار قابضا وان غير معين لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت العمل فيه * قسموا الاراضى وأخذوا حصتهم ثم تراضوا على أن يكون الاراضى مشتركة بينهم كما كانت عادت الشركة لان قسمة الاراضى مبادلة ويصح فسخها واقلتها بالتراضى * الشجرة في نصيب أحدهما والاغصان متدلية في حصه الآخر ولم يذكر في القسمة ذكر في نوادر ابن رستم أن له الجبر على القطع والازالة عن ملكه وابن سماعة أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى * القسمة ثلاثة قسمة لا يجبر الممتنع عليها كالاجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في غير الكميات والموزونات كالثياب والاغنام من نوع واحد ففي الاجناس المختلفة يثبت خيار الشرط والرؤية والعيب وفي ذوات الامثال يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير الكميات والموزونات يثبت خيار العيب والرؤية والشرط على رواية أبي سليمان وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص يثبتان وما ذكر في الجامع الصغير أنه لا خيار في القسمة لا يصح ان أراد الاول وان أراد

فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا والكار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام ببيع المنقول من تركه الام حصه الصغار والكبار جميعا ولا يبيع العقار من تركه حصه الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصى الام نظير الجواب في وصى الاب وان كان الكبار حضورا والتركة خالية عن الدين فانه يبيع حصه الصغار من المنقول من تركه اهل يبيع حصه الكبار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * الاصل أن ولاية الوصى تتقدر بقدر ولاية الموصى وأن ولاية الحفظ تتبع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولدا فادعياه معا وبنت نسبه منهما فعتقت الامه وماتت وترك مالاً وأوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا يويه دون وصيه لان وصى الام كالام وليس لها ولاية التصرف فكذا ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضا لانها تتبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصى الام فيلزم بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي * ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما يثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات أحد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالمراث كله للصغير وولاية التصرف في الترتين للاب الثاني لا لوصى الوالد الميت ولا لوصى الام قال ولا يضم القاضي الى الوالد الباقي وصيا يتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصى الام حفظ ما تركته الام وكل ما كان من باب الحفظ لان وصى الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذلك من قام مقامها وكان لوصى الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصى الاب الذي مات أولا ومن وصى الام فان كان للاب الذي مات أولا أب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة بحالها فوصى الاب الذي مات آخرأولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأب هو جد هذا الغلام كان وصيه أولى من أبيه وان مات وصى الاب الذي مات آخرأولى من غيره وباقي المسئلة بحالها فوصيه أولى من مميته وان مات وصى الاب الذي مات آخرأولى من وصى الاب الذي مات أولا ومن وصى الام فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأولى بالتصرف في المال للوصيين جله لانه لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأولى بالتصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأولى بالتصرف في المال لوصى الذي مات آخر وان مات هذا الوصى ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخرأولى يوص الى أحد وباقي المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للجدين لا ينفرد أحدهما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك أولادا صغارا وأبأ ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفا ورثته

(١٩ - فتاوى سادس) الثاني صح لكن قرن به الشفعة فدل أنه ان أراد الثالث فيصح على رواية أبي حفص أما على المختار لا يثبت وعن الثاني أرض مبراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع فمن أصابه الموضع الذي فيه

الزرع آخذناه بقيمة ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فن وقع (١٤٦) البناء في حصته آخذناه بقيمة تسمى القيمة أو لم يسمها • مسند بين أرضين أحدهما أرفع

الديون ثم مات هذا الابن وترك أبا فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصى الميت إذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت وهو جد أو ولد الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده وليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام الجد مقام الاب قال في الكتاب إذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصي أولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب أولى ثم ثم إلى أن قال فوصى الجد ثم وصى القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى بقول الخصاص يفتي صغير ورث مالا وله أب مسرف مبذر مستحق للحجر فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للأب ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي إذا نصب القاضي وصيا لليتيم الذي لأب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الاب إذا جعله القاضي وصيا عام في الأنواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فإنه لا يقبل التخصيص إذا وصى إلى رجل في نوع كان وصيا في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيخان • وإذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بألف والآخر بالف ومائة والآخر أمله ينبغي للوصي أن يبيعه من الأول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك إذا كان اليتيم دارا أراد رجل أن يستأجرها كل شهر بثمانية والآخر بعشرة والذي يستأجرها بثمانية أمله ينبغي أن يوافق منه وعلى هذا متولى الأوقاف وجميع أمناء الأوقاف كذا في الذخيرة • وصى باع ضبعة لليتيم من مفاس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فان أوفى الثمن والاي نقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لان بيع الوصي من هذا حاله يكون استهلاكا لا لأنه ان أدى الثمن قبل أن يقضى بطلان البيع الآن يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار وتعام النظر فيما قلنا وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه بأكثر مما باع فان القاضي يرجع إلى أهل البصر والامانة ان أخبره اثنان من أهل البصر والامانة أنه باع بقيمة وأن قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت إلى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما فقول الواحد يكفي كافي التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف إذا أجزمت على الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الاجر كذا في فتاوى قاضيخان • وصى باع تركته الميت لانهاد الوصية فجعل المشتري البيع فرفعه إلى القاضي وحلفه خلف الوصي يعلم أنه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان بالمخاطرة وانما يحتاج إلى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعدما جحد المشتري البيع صار ذلك منهما بمنزلة الاقالة فيلزم المبيع الوصي كالموت فبلا حقيقة وإذا فسخ القاضي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك إلى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى • وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان أوصى بثلاث ماله وخلف صنوف من العقارات والوصي يبيع صنفا للوصية فللوارث أن لا يرضى إلا أن يبيع

وعليها أشجار لا يعلم غارسها ان كان يستقر الماء في الأرض السفلى بدون المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الأرض العليم بعينه والاشجار له ما لم يقيم الآخر البينة وان كان الأرض السفلى يحتاج في امسالك الماء إلى المسناة فالمسناة وما عليها من الاشجار بينهما • غرس في سكة غير نافذة فأراد واحد من الشركاء قلعها ولم يتعرض لغيرها من الاشجار التي فيها ليس له ذلك لانه متمتع وكذلك في نقض الجناح على الجادة • غرس بجنب دار جاره تباعد عن حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدره بمقدار معين • وضع جذوعه على حائط جاره بأذنه أو حفر سردابا في داره بأذن جاره ثم باع الجدار داره وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالشترى لكن للوارث أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال • ولو في التركة مكمل أو موزون فلا أحد الورثة أن يرفع حصته وبأكل بلا قضاء ورضا بخلاف غير المكمل والموزون وفي الورثة صغار وكبار يبيع للكار الكامل وفي التركة دين والتركة تنفي الدين للوارث

أن يأكل ويظا الجارية إذا كان غيره ينفق بالدين (والشأن في دعوى الغلط فيها) ادعى أحدهم الغلط فيها الاتعاد من القسمة بجهد الدعوى وكذا الذرع والمساحة والكيل والوزن لا يعاد: بجهد الدعوى بلا حجة لان الظاهر المعادلة ولو ادعى الغلط في القيمة

بان ادعى غيبا ببيع ما يجتهد في بيعه تحت تقويمه يقوم لا يسمع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا بالارصا يسمع اتفاقا قال في الشافعي لا يسمع قال
الثلثي لو فعل لا يسمع له وجه وان قيل يسمع فله وجه ايضا وهو الصحيح وذكر بكر الوجهين (١٤٧) ولم يرجح ولو قال حصتي النصف

وما أصابني الا الثلث والباقي في بدله وأنكر الآخر تحالفه أو أراد بالبائع وإن ادعى أنه أخذ من حصته شيئا بعد النسيئة يبرهن عليه والاحنف الآخر عليه وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء وان أقسر وبرهن على ذلك لا يصح الدعوى الا على الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار يصح ويختلف المقر له على أنه ما كان كائنا في اقراره * ادعى أحدهما القسمة والاخر ينكر أو يقول أصابني ستون ذراعا هذا وأصابك أربعون هذا وقال الآخر نصبي ذلك أو اتفاقا أنه أصاب كل واحد خمسين لكن ادعى أحدهما أنك قبضت ستين وأنا أربعين وقال الآخر قبض كل منا خمسين تحالفاني الكل وفتحت * اقتسما بينهما ما دارا وأعطى أحدهما أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما في حصته يستقبلها فن وقع بناؤه في قسم غيره رفع نقضه ولا يرجعون بقيمة البناء لكن يرجعون بالاجر الذي أخذ منهم الثالث في الاستحقاق والقسمة وفيها دين وقسمة الصبرة بلا حضرة الدهقان أخذ أحد الشريكين الثلث من المقدم وقسمتها ثمانية

من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وسئل أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم ماتت وخلفت ورثة كبارا فأراد الوصي بيع جميع الضيعة وأبى الورثة الا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل الوصية الضرر فلا وصي أن يبيع الكل والا فلا يبيع الا بمقدار الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يفتي بهذا وكأنه كان (١) يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة * قال وللوصي أن يتجرع مال اليتيم كذا في المبسوط ولا يجوز للوصي أن يتجرع نفسه بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورثه يضمن رأس المال وينتدق بالرجح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * للوصي أن يدفع مال الصغير مضاربة وأن يشار له به غيره وأن يضعه كذا في المحيط * وصي آجر بعض التركة اجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات وأوصى فغاب الوصي فمد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وأنفذ وصاياه فالبائع فاسد الآن يكون باهر القاضى هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نذرت صرف الوارث في حصته الآن يكون المبيع يتامعيا من الدار وارث كبير باع شيئا من تركة الميت أو من عقاره وقد بقي عليه دين ووصاياه فأراد الوصي أن يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطیع أن يبيعه وينتدق منه الوصايا ويقضى الدين لا يرد البائع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل أن ينفذ وصيتها أو يقضى دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك أن أنفذ الوصايا قبل أن يتخذه موصيا جازا البائع وان لم ينتدق حتى اختصموا الى القاضي أبطل بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين * مديون أو وصي بوصاياه يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضاء دينه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين يأتي على جميع الدار أو على عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله أن يبيعهها لا يسمع الا ذلك ان علم أن الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يبيع وأهل الوصايا شركاء الوارث الوصي اذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط * فان أقرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ زعمهم الله تعالى في الاب لا اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولورهن الوصي أو الاب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وصي احتال بمال اليتيم ان كان الثاني أملي من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * الوصي اذا باع مال اليتيم يدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامنا للصغير كذا في المحيط * واذا رهن مال اليتيم يدين استدانته عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعاره من المرتهن بحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن بالحقوق اليتيم وان استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقه ما حقه ان في الفصل الاول اذا أدى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبدا لرجل (١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقوله ما حقه نصح الحوالة وقد راجعتهما في المحيط فوجدتهما هكذا اهـ مصححه

واخذ الآخر ضعفها من المؤخر بثمانية درهم ثم استحق النصف من المقدم في وجه تبطل القسمة وهو ما لو استحق نصفها شاعرا ولا تبطل في وجهه ويخير المستحق عليه وهو أن يستحق نصف ما في يد أحدهما مقسوما في غير له أن يطل القسمة ان شاموا ان شاموا رجع ربع ما في يد

ووجه مختلف وهو أن يستحق نصف نصيبه شائعاً عندهم لا تطل ويخبر كلثاني وعند الثاني تطل القسمة مريض له بنون وبنات قال اقسموا تركتي بينكم بالسوية (١٤٨) ومات فقسم كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لان هذا وصية لبنا به يعرض

ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنفذت

﴿نوع في الدين﴾

قال في الاصل الارض والقربة بين ورثة وفي التركة دين والدائن غائب برهن الورثة على الارث وسألوا القسمة ان الدين مستغرقا

لا يقسم لمنع المستغرق جريان الارث وان غير مستغرق فالقياس المنع لانه مامن جزء الا وهو مشغول بالدين وفي الاستحسان يعزل قدر الدين ويقسم الباقي لان تركة مالا يتخلو عن دين ما يعزل قدر الدين لئلا يلزم

نقص القسمة فيها ولو كانت التركة جارية وفيها دين قليل غير مستغرق يحل له وطؤها واذا ارادوا قسمة التركة

سألهم هل فيه دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعده دين نقضها الا ان يقضوا الدين من اموالهم وان اقر به أحد

منهم وانكر البقية وليس للغيرم بينة يقسم لان اقرار المقر لم يصح في حق الميت وسائر الورثة ولم يعتبر وجوده

الا ان المقر له يأخذ من دينه الذي اقر به من حصته * ارادوا قسمة التركة وفيها دين فالخيلة فيها ان يضمن

أجنبي باذن الغير بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط

واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى قال مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يرجع وإذا أجاز الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجاز عبد الصغير أو مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم أجيراً بأكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدني رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله وذ كرشخ الاسلام في شرحه أن الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجر مثل عمله اذا عمل والفضل يرد على الصغير الوصي اذا أجاز منزلاً للصغير بدون أجر المثل أجاز المستأجر أجر المثل أم يصير غاصباً للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يصير غاصباً ولا يلزمه الاجر وذ كراخيصا رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصباً ويلزمه أجر المثل قبل له أن يفتي بما ذكر الخصاص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكامله ولو كان سمي فيه الاجر وجب المسمى ولا يراد عليه ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيراً لليتيم فينشد يجب النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي أن يواجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو أجاز نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري وكذا أجاب الفضلي رحمه الله تعالى أن الوصي اذا أجاز نفسه أو أجاز شيئاً من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجز وقال الامام على السعدني رحمه الله تعالى لو أجاز الوصي أو الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى * ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الاب ولو هب انساناً للصغير فعوض الاب من مال الصغير لا يجوز ويبيح للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادره شام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يتيم باع غلاماً لليتيم بألف درهم وقيمه ألف درهم على أن الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضا وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وان أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجز حتى يجزه الغلام ولو أن وصي يتيم باع عبداً لليتيم واشترط الخيار ثلاثة أيام ثم مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد عمل فقال لان العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبداً لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضى به قبل أن ينهيه اليتيم عن الوصاية أو بعد ما نهاه فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبداً لليتيم بألف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فكبر اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضى به وان شاء ألزمه الوصي فان لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعد ما رضى بالعيب أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضيئه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحيط * وصي باع شيئاً من مال اليتيم فادرك فابراً المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان مصلحاً غير مفسد وقال أنت بري مما أبرأك وصي من مالي جاز وبرئ المشتري وان قال أنت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذه بل يبرأ المشتري ببراءة الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى * واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى

برائة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحل الوتر كمن عن الدين فينفذ القسمة فاندفع ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا قول ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت واقتسموا اجاز * واذا ارادوا أن يصالح المرأة عن ثمنها وفيها دين فالخيلة اخراج الدين عن الصلح فيبقى على

حصصهم وبصالح عن الباقي وقد مر في الصلح * الغريم الذي له على الميت دين أجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم أراد قبضها له ذلك وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت ورضي الغريم له النقض إلا أن يكون الضمان بشرط براءة الميت (١٤٩) لأن المانع وهو الدين القائم بعد

الاجازة * ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وراث آخر بعد القسمة تردوان قالت الورثة يؤدى الدين أو الوصية أو وصية الوارث من مالنا ولا ينقض القسمة قطعا إذا ظهر غريم أو موسى له بألف مرسلة لهم ذلك لأن حقهما في المالة لا في العين وفيها إذا ظهر وارث أو موسى له بالثلث ليس لهم ذلك بل ينقض القسمة لأن حقهما متعلق بعين التركة إلا إذا رضى الوارث والموصى له بذلك فإن قضى واحد من الورثة حق الغريم ينظران أدنى ليرجع في التركة ردت القسمة إلا أن يقضوا حق القاضى من مالهم لقيامه مقام العين وان عسى أن لا يرجع في التركة مضت القسمة * ادعى بعض الورثة بعد الاقسام ديناً على الميت ورهن يقبل ولا يكون الاقسام ابراه عن الدين لأن حقه غصير متعلق بالعين فلم يكن الرضا بالقسمة اقراراً بعدم التعلق بخلاف ما إذا ادعى بعد القسمة عينا من أعيان التركة حيث لا يسع لأن حقه متعلق بعين التركة صورية ومعنى فاتطلت القسمة انقطاع حقه عن التركة صورية ومعنى لان القسمة تستدعى عدم

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوى ألف درهم بثمانمائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوى ثمانمائة بألف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه ما يساوى ألفاً بخمسمائة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوى خمسمائة بألف ثم إذا جازى الوصى من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتفى بقوله بعت أو اشتريت كما في الأب أو يحتاج إلى الشطرين لم يذكر هذا الفصل لهما وزكر الناطق في واقعاته أنه يحتاج فيه إلى الشطرين بخلاف الأب وصى اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا إذا أذن الوصى لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة * وكذا إذا أذن لعبد ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط * الأب أو الوصى إذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الاذن وسكوتهم ما عند البيع والشراء يكون إذا كان مات الأب أو الوصى قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وإن بلغ الصغير والأب أو الوصى حتى لا يبطل الاذن ولو وكل الأب أو الوصى يبيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فبات الأب أو بلغ الصغير ينزل الوكيل القاضى إذا أذن للصغير أو لعبد أو لعبد في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد للمعتوه ولو رأى القاضى عبداً للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا نأمنه القاضى إذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبد في التجارة فأبى الأب أو الوصى فبأنهما يكون باطلاً فإن جرح الأب أو الوصى بعد اذن القاضى لم يصح جرحهما وكذا لو مات هذا القاضى لا ينجح إلا أن يرفع الامر إلى قاض آخر حتى ينجح عليه فينجح لأن ولاية هذا القاضى مثل ولاية الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن هذا الصبي باع من الوصى شيئا أو اشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً كالموابع الوصى بنفسه من نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض رواية المأذون ان كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وان لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة * الوصى إذا أخذ أرض اليتيم من أجرة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقاً كما لو دفعها إلى آخر ومنهم من قال إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وان كان من الوصى جاز وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لو كان أجر المثل أو ضمان النقصان خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وان كان ما يصيبه من الخارج خيراً له جازت المزاولة كذا في المحيط * وللوصى أن يؤدى صدقة فطر اليتيم على اليتيم وأن يضحى عنه إذا كان اليتيم موسراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى والوصى لا يملك ابراهيم الميت ولا أن يحيط عنه شيئاً ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعهده فان كان واجبا بعهده صح الخط والتأجيل والبراءة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ويكون ضمناً ولو صالح الوصى واحداً من دين الميت ان كان للميت ينة على ذلك أو كان الخصم مقرباً بالدين أو كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصى وان لم يكن على الحق ينة جاز صلح الوصى وان كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فان كان للدعي ينة على حقه أو كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصى وان لم يكن للدعي ينة على حقه ولا قضى القاضى بذلك لا يجوز صلح الوصى لانه اتلاف لاله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر والمتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصى وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصى أن يعطى فان كان أعطى كان ضمناً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان خاف الوصى القتل على نفسه أو اتلاف عضوه أو أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع اليه شيئاً من مال اليتيم لا يضمن وان

اختصاصه به * وفي فتاوى القاضى ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالتراضى بطلت عزوا حقه أم لا وان ظهر موسى له بالثلث فان ماله اضي فكذلك الجواب أى له نقضها وان يقضاه ثم حضر موسى له بالثلث ففيه اختلاف قيل له النقض وان كانت بقضاه ظهر وارث آخر

ينفذ على الغائب القضاء بها وقيل الوصي له ملك النقص بكل حال * فسمعة الورثة الدين على وجهين الدين على الميت أو له فان له واقسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين (١٥٠) لاحدهم فسدت وان اقسموه الدين بعد قسمة الاعيان غير مشروط قسمته في قسمة الاعيان جازت

قسمة العين لا الدين لوجهين أحدهما أنه معدوم حقيقة وإنما أعطى له حكم الوجود في الشراء به للحاجة إذ كل أحد لا يجده نقدًا ليشتري قسمة الحاجة إلى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة وكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني أن القسمة شرعت لا كمال المنفعة ولا وجود ذلك في الدين وان على الميت فاقتسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيه فسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة ان أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على ان لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه * صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها وافرز حصتي قسم المزارع في غيبة الدهقان وحصل حصته اليه فلما رجع إلى حصته المزارع تلف فالهالك على الدهقان وفي واقعات سمرقند أنه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه يتقضاها ويرجع على الكاربتهف المقبوض وان تلف حصته

خاف على نفسه القيد والحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا يسهه أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف أنه لو لم يبره ينزع المال من يده فببره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما هذا قول محمد بن مسلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجيز للاوصياء المصانعة في أموال اليتامي واختيار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه يفتي وصي أنفق على باب القاضى في الحصومات مال اليتيم فأعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار أجر المثل والعين اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بئذ المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبئذ المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى إلى امرأته وترك ورثة صغار فنزل سلطان جائر داره فقبل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصى اذا طوّل بجمالية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصى للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصى على تحصيل التركة الا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط * وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جازو يكون الوصى مأجورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكف مقدارا ما يقرأ في صلاته وينبغي للوصى أن يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصى يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسننا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصى محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابة وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسهى في ماله وصى اشترى لنفسه شيئا من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضيان * وفي واقعات الناطقي قال لو أخذ الوصى مال اليتيم وأنفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان الا أن يبلغ اليتيم فيدفعه اليه أو يشتري لليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا وأنا اشتري هذا فيصير قصاصا ويرأى من الضمان كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بان يساع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصى الثمن للمشتري ثم يرجع الوصى في جميع تركة الميت كذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة لا يرجع على أحد لاعلى الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصى التركة ثم أصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصى ويرجع الوصى به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة باطلان القسمة كذا في المحيط * اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك أموالا وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصى الودائع من منزل الميت ليردها على

الاكار لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل أن هلاك حصته من المكمل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اتقاض القسمة وهلاك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكمل والموزون

لو بين اثنين فاقسموا قبض أحدهما حصته لا الآخر حتى يثبت له نصيب إلا أن ينقض القسمة ويكون النالف والباقي على الشريكة وتأويله إذا لم يكن المقسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت للمالك فيه ^{في الرابع في قسمة (١٥١)} الشريكة وفيها غائب أو صغير

جاعة جاؤا إلى الحاكم وقالوا مات أبونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكروا الارث بأن قالوا هذا ملكنا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويدكر في كتاب القسمة أنه قسمها بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على أصل الملك في المنقول وغيره وان غابا لا يقسم واحدا كان الغائب أو أكثر وان بالارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول لا غير المنقول عند الامام رجه الله حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وان فيهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زاد الخاضر على الواحد وهم بكار أو بعضهم صغار نصب عن الصغير وصيا وقسم لان أحد الورثة خصم عن الباقي وترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب وأقر بما قالوا تم الامر وان أنكروا في المنقول وغيره ترد القسمة عندهما وعند لا ترد في غير المنقول لانها كانت باليمين فلا يلتفت إلى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة المرأة بعد القسمة ديناً أو مهوراً أو غير ادعى ديناً وبرهن يقبل ولا تجعل القسمة ابطلاً للدين لما امر وان ادعى بعضهم

أصحابه أو قبض مال الميت ليقضى به دين الميت فهلك النصيب في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من ماله وهلك في يده فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * وإذا أمر الوصي مودع الميت بأن يهب الوديعة أو يقرض أو يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع إلى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو أمره أن يدفع مضاربة إلى فلان أو أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التنازعانية * إذا أنفق الوصي التركة على الصغار حتى فنت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً أو أئنه باليمين عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لا ذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وان أنفق بغير أمر القاضي فعليه الضمان وإذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حفر ثرا في حال حياته ثم وقعت فيها اية حتى صارت ديناً على الميت أو كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفاة الميت فردّها على الوصي صار ثمنه ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئاً فهو دأ على وجهين اما ان دفع الوصي إلى الاول ما دفعه بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فان كان دفعه بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكا في يدي يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وان ظهر أنه صار دافعاً بعض حقه إلى الاول بغير أمره لانه كان مكرهاً على الدفع إلى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي إلى الاول دينه بأمر القاضي أما اذا دفعه بغير أمره القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضي فإذا ضمن الوصي للثاني حصته مما دفع إلى الاول هل يرجع الوصي بما ضمن على الاول فان كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم أنه محق يرجع بذلك على الاول وهذا الذي ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضي باليمين ولو لم يثبت دين عند القاضي باليمين ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهم أو ثبت الدين بعائنة الوصي بان عاين أن الميت حال حياته استهلك مال انسان أو استخرج منه مالا هل يسع الوصي أن يقضى ذلك الدين اذا أنكرت الورثة لارواية لهذا واختلاف فيه المشايخ رجه الله تعالى قال بعضهم له أن يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رجه الله تعالى ينبغي للوصي أن لا يقضى كذا في المحيط رجل أو دعر رجلاً مالا وقال ان مات فادفعه إلى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون به ذا وصيا وان قال ادفعه إلى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته يا كلون من ماله قال أبو القاسم الصفار رجه الله تعالى ان أكلوا بأمر المريض فن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى ان احتاج إلى تعاهدهم في مرضه فأكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استحسانا رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاء عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم إلى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمرهم ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له ببع رقيق فلان الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا ببع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غروه الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له ببع هذا العبد فانه اقلان وقال الوصي لا أبيع ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجوع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغارا لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضاء الثمن عنده ثم استحق الرقيق رجوع

وصية بالثلث لابنه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان لاغيره ومناقض لاقراره الاول بانه لاحق لاحد فيه * اقسام أولاد الميت ثم ادعى أحدهما ان اخاهم لا يورث وارث معهم ثم مات وله ميراثه من هذا وبرهن لم يقبل ولم ينقض القسمة وكذا لو ادعى الشراء والهبة من

مورته حال حياته بعد القسمة ودعوى العين تبين دعوى الدين الحاضر وان حضر الوارث ومعه صغير نصب وصيا وقسم بينهما كما امر فان كان الصغير غائبا وطلب من الحاكم نصب (١٥٢) الوصي لا ينصب اذا كانت التركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في يد الغائب أو يد مودعه

المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجل أوصى بعقبيه ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للفداء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبد اليتام جنى جناية كان لوصيهم أن يختار لهم امسالك العبد ويدفع أرش الجناية من مالهم الا أن يكون بين أرش الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فان قال الوصي عند القاضي قد اخترت امسالك العبد أو أشهد على نفسه بذلك ثم ودا فليس له أن يرجع الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرش الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على اليتام حتى يؤدوها كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات وأوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيبا فرتبه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصي على البائع فيأخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان هذا الرثما اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار كأن الوصي باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك لا يضمن فكنا ههنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى أحدهما يصير متلفعا على الآخر حقه أما ههنا فالوصي لم يقبض شيئا انما باشر الرقب بالعيب وانه يبيع جديدا في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجب سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمه الله تعالى فهذا هو الحيلة للوصي اذا أراد أن يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلو أن الوصي حين أراد الرقب بالعيب لم يقبل له البائع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم بدين الغريم الآخر لا يرذ العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين غريم آخر رتبه على البائع وسقطا لثمن عن البائع فان أقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خيرا للقاضي بين أن يعضى الرقب ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرقب ويرذ العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت ديناً ولا بينة لهم الا أن الوصي يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجعد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يجعد الغريم بالوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيان * واذا شهد شهود عدول بين يدي الوصي أن لفلان على الميت كذا كذا ديناً ولم يشهدوا به عند القاضي هل يبيع الوصي قضاء هذا الدين اذا أنكرت الورثة لا رواية لهذا واختلف المشايخ رحمه الله تعالى أيضا في هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يبيعه القضاء كذا في المحيط * واذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصي وأراد الوصي أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغي له أن يجيى الى القاضي ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالينة لا يكون للغريم الثاني أن يخصم حتى ولا يرجع بال ضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة فيضفونه ومنهم من قال ينبغي أن يجعل من التركة مقدارا للدين في صرة فيضع بين يديه ويبيع الى الغريم فيجبي فياخذ سرا وجهه او الوصي يتعافل فان علم الورثة يقول للورثة خاصموا أنفسكم أو اقيموا غيري لكي يخصم ومنهم من قال ينبغي أن يجعل مقدارا للدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصي لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغي للوصي أن يقول للميت حين أقر

أو يد أم الصغير والصغير الغائب لا يقسم وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان الدعوى لا يصح الا على خصم حاضر وجعل الغير خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند العجز والصغير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما في حق الحضور وجعل خصما في الجواب فاذا كان الصبي حاضرا وجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه في الجواب واذا كان غائبا لم يوجد الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه في الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدل على أن من ادعى على صغير محضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى * اقسام الورثة لا بأمر الحاكم وفيهم صغيرا وغائبا لا تصح الا بأجازة الغائب أو ولي الصغير أو يجيز الصغير بعد البلوغ أو بأجازة الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير أو الغائب فجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله وفي أدب القاضي اذا كان في الورثة صغيرا وغائبا ولم يكن في يد أم الصغير أو الغائب شيء بل الكل عند الحاضر الكبار لا يقسم ما لم يجعل عن الصغير

وصيا وعن الغائب وكلا يقوم بأمرهم ويقبض حصصهم وان كان في يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب بالذين أو يبرهن على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فاذا برهن قسم وفي الجامع انه لا يقسم وان برهن ما لم يحضر الغائب فصار فيه روايتان

ولو كان في يد أم الصغير شيء من حصص الصغير فالجواب كذلك وإذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب وبالغ وصغير فاحد البالغ أو الحاضر حصته تنفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة حصص الغائب والصغير حتى (١٥٣) لو هلك ما بقي قبل ان يصل إلى الغائب

فالهلاك عليهما وقد ذكرناه بتامه في مسئلة الدهقان * أراض بين ثلاثة لاجدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم وللثالث سهم * أرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة وقسوع سهامه متصلة في موضع ولم يرض بذلك ذو السهم الواحد قسمت الارض بينهم متصلة كانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخسة لواحد ويجعل الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عزلت وسويت ثم يجعل بنادق على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر إلى البندقة لمن هي * قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائز في كل شيء إذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا أبو الاب عند عدم وصي الاب وقسمة وصي الام إذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء فمما سوى العقار فيما تركت جائز لقيامه مقام الام ونصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح في البيع فمما سوى العقار فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرأته والصغير والكبير

بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شهدا على قولك أو شهدا شاهداً أو أحداً سوى حتى لو جاء الغريم بعد فالشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضماناً على الوصي وقالوا أنك قضيت ديناً من التركة لم يكن واجباً على الميت فصرت ضامناً وأذكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استخلاف الوصي فالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظر الوصي وإنما يحلف بالله ما لهم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة * رجل مات وعليه دين رجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الألف الذي كان لي عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا إن كان الألف المقبوض قائماً شاركوه فيه لأن الأخذ حادث في الحال إلى أقرب الاوقات وهو حالة المرض وإن كان المقبوض هالكا لا شيء لغرماء الميت قبله لأنه إنما يصرف إلى أقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا ليجاب الضمان فإلزام قيام الألف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد أجعوا على أن المقبوض كان ملكاً للميت فلا يصلح الظاهر شاهد الله وبعده هلاك المقبوض حاجة الغرماء إلى ايجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد الله وصي عليه للميت أو وصي بوصايا فيريد الوصي أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا لا ينفذ وصايا الميت أو يقضى ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصاً بما عليه لكن ينبغي أن ينوى القصاص حين يقضى فيقول أقضى من مال الميت حتى يصير قصاصاً كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي بعد ما خرج من الوصاية إذا قبض ديناً لليتيم ينظر إن كان موروثاً للصغير أو وجب بعقد الوصي عقد الرجوع الحقوق فيه إلى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وإن وجب بعقد الوصي عقد الرجوع فيه حقوق العقد إلى العاقد يصح قبضه ويرأ المديون كذا في المحيط * وصي ادعى على الميت ديناً مختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج إلا أن يدعى عيناً أنه له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم إذا لم يكن له بينة على الدين فإن القاضي يخرج من عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي ما أن تبرئه عن الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والأخر جئتكم عن الوصاية فإن لم يقم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المديون البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك إن شاء ترك الثاني وصياً وصار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شاء أعاد الأول إلى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصياً في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهيها عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل أنه يبرأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث وإذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الألف الذي لتلان الميت على من الألف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الألف عن الميت كان متبرعاً ويكون الدين عليه ولو أن مستودعاً قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار إن شاء أجاز قضاءه وإن شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض إلى القابض ميت أو وصي إلى امرأته وترك مالا للزوجة عليه مهرها إن ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لأنها ظفرت بجنس حقه هاوان لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسح ما كان أصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغار ولم يوص إلى

(٢٠ - فتاوى سادس) الغائب وإن لم يكن لأحد منهم أب أو وصي أب ليس لوصي الام القسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار لقيامه مقام الاب في باب الحفظ وبيع غير العقار بعد من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا المملوك على ولده الحر والمعتوه بمنزلة الصغير والمعتوه عليه والذي يجزى وبقي لا يجوز قسمة أحد عليه الأبرياء أو بوكالته

عنه في حال افاقته والذي جعله الحاكم وصيا كوصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والاتفاق لا يجوز قسمته لان نصب (١٥٤) الحاكم اياه وصيا قضاء والقضاء قابل للتخصيص بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه

وصى في جميع الاشياء لقيامه مقام الاب والاصل أن كل من ملك بيع شيء ملك قسمته لان القسمة من باب البيع فيملكها من يملك البيع

كتاب الشفعة

ثلاثة فصول

الاول في الحيل
الحيلة بعد ثبوتها يكره بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لانه ليس بإبطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا والحيلة على وجوه ما أن يهب بيتا من دار من رجل ثم يبيع بقيتها منه أو يكون داران متلازمان تصدق صاحب احدهما بالدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار أو يشتري عشرة بئرين كثيرا وسهما من مائة سهم والباقي بئرين قبل الشفعة الشفعة بالاول لا في الباقي ولو خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام ولو خاف المشتري أنه ان اشتري القليل بالثن الكثير لا يبيع منه الباقي بالثن الباقي يشتري السهم الواحد على خيار

أحد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهران كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنه مقدار ما جرت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنه لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر المجمل قال رضي الله عنه وفيه نوعان نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطل ما كان ثابتا كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل هلك وترك مالا وارثا واحدا فقام رجل البينة ان له على الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفا وغاب الوارث فحضر له غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصما له فاذا قضى القاضي على الوارث وقضى ما أخذ الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام الرجل البينة أن له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول غريبا والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصما له ذكرك في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصما للغريم وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الديون لا يمين على الغرماء أصلا وكذا لا يمين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يخلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستخلف قبل أن يظهر للميت مال على ما اختاره الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث رحمهما الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصما عن الميت لخصم المدعي وكذلك لو كان الوصى حاضرا وأقر للمدعي بالدين فالقاضي ينصب خصما عن الميت (١) هكذا ذكرنا في فتاواه وفي اقرار الواقعة اذا أقر وصي الميت أن قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء قال قول الوصى مع يمينه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصى منه شيء وكذلك قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف الى مصر أو سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والودعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط * وصى أنفس الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارثا يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لانها مطالب بالامن جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى (١) قوله هكذا ذكرنا في فتاواه ذكرنا في المحيط بقوله لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعي أن يخاصم الوصى فيما أقر به فالوصي ينصب القاضي وصيا للمدعي لا يصل المدعي الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوعان نظر فقد ذكرنا ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فقام المدعي البينة على هذا الابن المقر لينبت الدين في جميع التركة تسمع بينته وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين فقام البينة عليهم لينبت الدين في حق غيرهم تقبل بينته فكذلك اذا همتا يجب أن تسمع البينة على الوصى بعدما أقر بدعوى المدعي بالاول اه نقله معجمه البحر اوى

ثلاثة أيام فلما أراد الشفعيع أن يحلفه بالله ما أدرت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو حلفه ان البيع لا يرجع الاول لم يكن لخفته ذلك لانه ادعى معنى لو أقر به لزمه فيكون خصما ولو كان البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان أو يشتري منه بعشرين ألفا ثم ينفق ألفا مثلا وهو عن الدار والحيطة الا عشرة وأعطى باقي الثمن كله العشرين ألفا أو يادينا راساوى في الواقع ان أخذته

الشفيع يأخذه بعشرين ألفا لانه اشتراها بمائة او ان استخفت الدراير يرجع بما أدى اليه من الدراهم والناظر والثوب فقط لانه لا يورث الا شفيعا
بطل الصرف لظهور ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى دينارا بعشرة (١٥٠) دراهم عليه ثم ظهر انه لم يكن عليه

دين بطل الصرف ويرد
الدينار او يهب البائع الدار
من المشتري ويهب المشتري
الدراهم من البائع أعني قدر
الثمن وفي الكروم والاشجار
أراد الحيلة باع الاشجار أو
وهيها بأصلها ثم يشتري
الارض لانه صار شريكا قبل
الشراء فيقدم على الجار
أو يقول المشتري أنا أبيعها
منك بالمأخوذة ولا فائدة لك
في طلبها وإذا قال الشفيع
نعم أو اشترت بطلت وأنه
مكروه اجاعا قاله
بكر رحمه الله وقال شمس
الائمة رحمه الله تعالى لا يكره
لانه لم يقصد به الاضرار
بالشفيع وقيل ان كان الجار
فاسقا تأذى فلا يكره والا
يكره وقيل يكره في الاحوال
كلها أو يبيع البناء بثمن قليل
ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة
بثمن كثير فلا يرغب في الساحة
لكثرة ثمنه أو يستأجر صاحب
الدار من المستأجر ثوبا بالدينار
يجزه من مائة جزء من الدار
فيعير لمضى اليوم أو يشتري
التجمل ليل ذلك الجزء في
الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك
طلبها في الجزء الاول والثاني
لان الاول اجارة وتحقق
الشركة في الباقي أو يبيعها
بشرط ان يضمن الشفيع
الدرك أو بشرط الخيل
للشفيع ثلاثة أيام فلا
شفعة قبل اسقاطه وبعد

لا يرجع وقيل له أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغار
أو يشتري ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغير أمر
الوارث وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مال
نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا أدى خراج اليتيم أو عشرة
من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى
فاضيخان * أحد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل
أن يرجع فيها ثم ورثها عن ميت آخر لا يكون لاصي دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا
في الذخيرة * وللوارث ان يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت
الوصي اذا اشترى كفنًا للميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي
أن يرجع ما ينقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى للميت كفنًا فاعلم بالعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطق أن
الأجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الأجنبي أيضا والصحيح أن الأجنبي لا يرجع
غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرجع الامر الى
الحاكم فيكفنه بأمر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع
هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى فاضيخان * اذا تصرف واحد
من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الامر لو رفع الى القاضي حتى
ينصب وصيا وأنه يأخذ المال ويفسده أفق القاضي الدبوسي بان تصرفه جائز للضرورة قال فاضيخان
وهذا استحسان وبه يقتضي كذا في الفتاوى الكبرى * بشر من الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء
وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على إقامة البينة
لان الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت
صادق فابيع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى
رجل مات فزعم غرماؤه وورثته أن فلانا مات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم
ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا ان كانوا
صادقين امرأته أو صت بثلاث ماله أو صت الى رجل فأنفذ الوصي بعض وصيتهما وبقي البعض في يد الورثة
هل يكون للوصي أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جاز له أن
يترك في أيديهم وان علم خلاف ذلك لا يسهل له أن يترك في أيديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم
رجل اشترى لولده الصغير شيئا أو أدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء
الثمن أنه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي أن الوصي اذا أدى الثمن من مال
نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الاشهاد
وكذا الاب اذا قضى مهور امرأة ابنه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهو بمنزلة
الاب ان لم تشهد عنه داء الثمن لا يرجع كذا في فتاوى فاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال
الوصي لليقيم أنفقك مالا عليك في كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل
على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير كذا في المحيط * واذا اختلف في المدة فقال
الوصي مات أبوك منذ عشرين سنة وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن
واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول
محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي كذا في فتاوى فاضيخان * ولو

اسقاطه بطلت الشفعة أو بشرط ان يضمن الشفيع الثمن للبائع فإذا ضمنه بطلت ولا حيلة لاسقاط الحيلة وطلبناها كثيرا فلم نجدها
وتقديم الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط بتقديمها على الثبوت لما مر أن

(الثاني في المقدمة)

الحيلة لا بطلانها حرام لا يمنع ثبوتها * ما لا يجوز بيعه من الاوقاف لا شفعة في شيء منه عند من يرى جواز بيع الوقف والمسلم والذي
والمكاتب والمأذون ومعتق البعض (١٥٦) سواء فيها وكذا ثبت الشفعة بجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات واذا ملك العقار بلا

قال الوصي ترك أبو بكر رقيقا فانفقت عليه من ماله كذا وكذا درهم ما نوا أو أبوا وتلك النفقة
نفقة المثل والصغير يكذب ويقول ان أبي مات ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن
ابن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا
على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخية * اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم
أبق فجاءه رجل فادّعى له أربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن الا أن يأتي
الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك لو قال الوصي لم يترك أبو بكر رقيقا لكن أنا
اشتريت له رقيقا من ماله وأدبت ثمنه من ماله وأنفقت عليه من ماله أيضا فهو مصدق في ذلك كله
ومستحق جعانا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا
يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا
ادعى ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا ما نوا فان كان مثل ذلك الميت
يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان
لم صدقه وان ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنهم اقرضوه وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى
في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يبيح من ذلك بشيء فاحش يعني يقول أعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبد في
يدرجل يدعيه أنه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من ماله
وقبضته وودعت الثمن اليه وأنفقت عليه من ماله كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي
فأخذته مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان ولا يصدق في حق
صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد امانة أو شاهد والحكم لا يقطع
بالدعوى ولا بشهادة الفرد ما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع عينه كذا في المحيط * وان
قال الوصي فرض القاضي لا خيك الزمن هذا نفقة في ماله كل شهر كذا فأدبت اليه لكل شهر منذ عشر
سنين فـ كـ ذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان
الوصي قال له أبو بكر مات وترك هذه الارض لك وهي أرض خراج فأدبت خراجها الى السلطان منذ عشر
سنين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا
اتفقا أن أباه مات منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا يستطاع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل
كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للجعل وقد أدبت خراجها عشر سنين فهو على
الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لا ماء فيها وباقي
المسألة بحالها أن القول قول الوصي مع عينه وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم انك اسست ملكك على هذا
الرجل في صغرك كذا وكذا فقبضته عندك فكذب اليتيم في ذلك كله فالقول قول الوصي ضامن عند
الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد أدبت إلى الشام فاستأجرت رجلا فجاءه به من الشام بمائة درهم
وأعطيت الأجر وأنه كسر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما
أدبت ذلك من مالي لا أرجع به عليك وكذب اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا ببينة كذا في
المحيط * ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رجل عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي
يدي مال هذا الصغير فأعطيته هل يصدق القاضي قيل هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق بالاتفاق
كذا في محيط السرخسي * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الميت على رجل مال
فأقروصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكيله في قبضه

عوض كالهبة والصدقة
والوصية والميراث أو بعوض
ليس بمال كالمهر وبدل الخلع
والصلح عن دم عمد أو جعلها
أجرة فلا شفعة فيها وهم
ثلاثة الشريك في البيع
وهو الذي لم يقاسم وخليط
وهو المقاسم الذي بقي له
خلطة في الطريق أو الشرب
والجار الملازق * دار فيها
منازل وبابها سكة
غير نافذة وأبواب المنازل
الى هذه الدار كل منزل منها
لرجل الا منزل منها فانه
لرجلين وللنزل المشترك
هذا جار ملازق على ظهره
فباع أحد الشريكين قسطه
من المنزل فالشفعة للشريك
الذي يقاسم فإذا سلم أول
يطالبها كما سمع فلا رباب
المنازل لانهم خلطاء في الطريق
فان سلموا أول يطالبوا عند
سماع البيع أو سلم الكل
الا واحد منهم فهو أولى
من أهل المحلة يستوى
فيه الملازق وغير الملازق
وان سلم هو أيضا للجار
الملازق ثم هي على عدد
رؤسهم لأنصبتهم وان
حضر واحد منهم فأثبتها
يقضى له بكلها فان حضر
آخر وأثبتها أيضا انما طله
فيها أخذ نصفها وان أول
من الأول أخذ الثاني وان
دونه لا يحكم له بها ولا تورث

فإذا بيعت وطلبها وأثبتها ومات قبل الأخذ بالقضاء أو تسليم المشتري بطلت وليس
لوارث أخذها وان قضى له بها أو سلمها المشتري ثم مات أخذها الوارثه واشترى ماله حتى يأخذها الشفيع فان بالبيع الاول انفسخ

الثاني وان بالناسي تم البيعان والشفيع أن يتنع من الاخذ بها وان بذله المشتري قبل القضاء بها ومن أخذها من ابني واستحققت ونقض عليه البناء يرجع الشفيع على الذي نقد الثمن اليه بالثمن لا غير لا بقيمة البناء (١٥٧) نوع ما ثبت فيها وما لا يثبت ومن يكون

خصه ومن لا يكون واختلف

الشفيع والمشتري
سكة أو درب غير نافذة
أقصاه مسجد وظهره أو طرف
منه الى الطريق الاعظم
وباب المسجد في الدرب أو
السكة فهو درب نافذ حكما
لان المسجد ليس بعمارة واحدة
فلو بيع دار فيه لاشعة الا للجار
لان المسجد ما كان غير مملوك
كان بمنزلة القضاء هذا اذا
كان المسجد خطة فان محذوما
أحدته الدرب أو المحلتي
والشفعة تبطل فان كان ظهر
المسجد وجوانبه الى دور
الناس لا يريد المسجد الذي هو
خطة فلاهل الدرب الشفعة
لانه يكون بمنزلة القضاء قال
عصام فعلى هذا حكم
السكك التي أقصاهم الوادي
ببخارا اذا بيع دار فيها
لاشفعة للجار الملازق
لانها نافذة والشركة عامة
لانهم يخرجون الى الوادي
وذ كرمش الأئمة دار في
أقصى الدرب والمحلة
وهذه الدار نافذة الى طريق
العمامة فان كان الطريق
للعمامة وليس لاهل الدرب
المنع فلاشفعة لهم وان
الطريق لصاحب الدار أو
أهل الدرب وأحد ثوبه ولهم
المنع للعلقة فلهم الشفعة
قال الصدر رحمه الله تعالى
فعلى هذا سكتا وسائر
السكك ان الخطة نافذة
فلاشفعة لهم وان أحدثوا

قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا ديناً واجباً بآداة الودي أو بآداة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو ما أن يكون اقرار الدين بعد اقرار الودي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل اقرار الودي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو ما ان وصل قوله فهي مائة باقراره أنه استوفى الجميع أو فصل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بآداة الميت وأقر الوصي أو لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره ثم أقر الغريم به - وذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذ كر أن الغريم برأ عن الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ فالقول قول الوصي مع عينه أنه قبض مائة درهم ولا يصح للغريم على الوصي - في لا يضمن تسميته للورثة بسبب الجحود فان قامت للميت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البينة أو غريم للميت البينة كان الغريم برأ عن الالف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسميته ويضمن الوصي تسميته للورثة فاذا أقر الغريم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الالف بالبينة يكون الغريم برأ عن جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسميته للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره فاما اذا قال موصولاً بان قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان ألف درهم ذ كر أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسميته هذا اذا أقر الوصي أولاً بالاستيفاء وان أقر الغريم أولاً بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولة عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بآداة الميت يكون الغريم برأ عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسميته هذا الذي ذكرنا كانه اذا قال الوصي وهي مائة مفصولة عن اقراره اما اذا قال موصولاً بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون برأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أولاً بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أولاً بالالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون برأ عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسميته منها قال ولو أن وصياً باع خادماً للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع غنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولاً باقراره أو قال مفصولة فان قال موصولاً باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالاً كما أقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولاً أو مفصولة كالجواب في مسألة الوصي ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهماً فذلك اذا أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البينة أو غريم للميت أنه كان له عليه مائة درهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الالف التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولة وهو مائة ثم قلمت البينة أن الدين على الغريم مائة فان الوصي يكون ضامناً للمائة قال واذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وأقر المطلوب أنه كان للميت عنده ألف درهم فهذا على وجهين اما ان أقر الوصي بالاستيفاء أولاً ثم أقر المطلوب أنه كان ألفاً

النفاذ فلهم الشفعة * سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع في السكة السفلى واحد منهم داراً فالشفعة للسفلى ولو بيعت في العليا للكل وكذا انهم رخص انتزع منه نهر آخر فبيع أرض على المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كأن في انتزع من نهره وعن محمد رحمه الله تعالى أرض

بين أهل قرية اقتسموا وأقرز كل منهم قسطه ورفعوا طريقتا بينهم وجعلوه نافذة ثم بنوا دورا على حافتي السكة وجعلوا أبوابها يباع بعضهم دارم فخا جاره الذي هو لزيقه (١٥٨) وبعض له الدار في الناحية الأخرى إلى هذه المحلة يدعيان جميعا الشفعة فينبغي مالان ههه وان

أوأقر المطالب أنه كل البيت عنده ألف درهم ثم أقر الوصي باستيفاء ما عنده ونول الوصي وهو مائة أما أن يكون موصولا بأقراره أو مفعولا فإن أقر الوصي بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطالب كان ألف درهم وقد قبضت قال الوصي لا يضمن أكثر من ألف بقبضه ويكون المطالب بريأ عن الجميع كافي الدين فإن قامت البيينة أنه كان عند المطالب ألف درهم فدار الوصي ضار لذلك كله هذا إذا قاله مفعولا فأما إذا قاله موصولا ثم أقر المطالب أن ما عنده كان ألف درهم فإن القول قول الوصي أنه قبض منه مائة ولا يتبع المطالب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فإنه يتبع الغريم بالباقي هذا إذا أقر الوصي أولا باستيفاء الدين فأما إذا أقر المطالب أولا أن الامنة عنده ألف درهم للبيت ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولا أو مفعولا فالجواب فيه كالجواب فيما إذا قامت البيينة أن المال عند المطالب كان ألف درهم إلا أنه لا يتبع المطالب بشيء قال وإذا أقر وصي الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم فلان الميت فقال للوصي قد دفعت إليك كذا وكذا أو قال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي ولا تثبت البراءة للغريم بهذا الاقرار الذي وجده من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة وإذا أقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على ألف درهم وقال الوصي قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة في حياته ودفعت الخمسمائة الباقية إلى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل إليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الأولى يضمن الوصي ألف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو أقر الوصي أنه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيينة أن الميت على رجل ألف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي ويرأ جميع غرما الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو أقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغريم بهذا الاقرار ولو أن وصيا أقر أنه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة أثواب وادعى الوارث أنه كان أكثر من ذلك وأقاموا البيينة أنه كان في ميراث الميت يوم مات في هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فإنه لا يلزم الوصي الا قدر ما أقر بقبضه وان قال وهي مائة مفعولا عن اقراره كذا في المحيط * اذا أقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة * والله أعلم

الباب العاشر في الشهادة على الوصية

ولو شهد الوصيان أنه أوصى إلى فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لاقبسا كذا في محيط السرخسي * واذا كان لا يدعى فان شهادتهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له يبعد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال في الاصل واذا كذبهما المشهود عليه أدخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشايخنا من قال ما ذكر أنه يدخل معهما ثالثا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فإنه لم يحك فيه خلافا واذا شهدا بشأن أن أباهما أوصى إلى فلان وفلان يدعى بالقياس أن لا تقبل شهادتهما في الاستحسان تقبل وأما إذا كان فلان يبعد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فإنه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو يبعد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهدا رجلا لهما على الميت دين أن الميت أوصى إلى فلان وقبل ذلك وفلان يدعى القياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا إذا كان الوصي يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير

نافذة فكأنها غير نافذة لانهم انشاؤا سندوها ولا شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم - في القرار لأنه نقل ذلك كالاراضي التي على غير الموالى والاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها هزارة إلى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبناء والاشجار والكس اذا كبسها التراب حتى صار لهم كردار * وبيع هذه الاراضي باطل وان بيع الكردار وكان معلوما يجوز لكن لا شفعة فيه وكذا الاراضي الميان دهيبة اذا كانت الاكرة يزرعونها فيبيعها لا يجوز وبيع كردارها يجوز ولا شفعة فيها * الشريك أحق بهم من الجار اذا لم يكن شريكا في الحائط وما تحت الحائط الذي بينهما أما اذا كان كذلك فهو شريكا لا جارة فقط والشركة فيما تحت الحائط مؤثرا لا الشركة في الحائط لانه نقل لما مر أن البناء من المنقولات لكن الشركة فيما تحت الحائط انما يحصل اذا كان أرض الحائط بينهما على الشركة فبني حائطا في تلك الارض المشتركة ثم اقتسما الباقي أما اذا اقتسما الارض وخطا في وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى بني حائطا

فكل منهما جارة لصاحبه في الارض والشركة بينهما في البناء وانما لا توجب الشفعة لما مر * وصاحب السفل أحق بالشاهدين بشفعة العاقل من الجار الملازقة اذا لم يكن منهم شركة في الطريق وان كانت ثلاثة أيات بعضهم فوق بعض وباب كل بيت منها إلى السكة

فبيع الاوسط فللاعلى وللادفل الشفعة وان بيع الاعلى فاللاوسط أولى وان الاسفل فاللاوسط أولى * رجل باع أرضين ورجل أرض فملازقة هذه الأرض للشفيع أن يأخذ الأرض التي تلازق أرضه دون الأخرى رعايه الفتوى (١٥٩) * وعن محمد رحمه الله تعالى في

عشرة أفرحة متلازقة لرجل

على واحدة منها أرض انسان

يبيع العشرة الاقرحة

فللشفيع أخذ القراح الذي

بليه لا كلها لان كل قراح على

حدة * رجل قرية خالصة

باعها بدو رهانوك ومها

وأراضها وناحية منها يلى

أرض انسان فللشفيع

أخذ الناحية التي تليه

* وعن الثاني له بستان عليه

حائط وباب فباع بستانه

وأرضين له خلف البستان

ورجل أرض الى جانب

البستان فله الشفعة في

البستان والأرض المتصلة

به وكذا اذا كان بستانين

وعليها حائط متصل به

ورجل أرض الى جانب

بستان منها فباع بستانين

فله الشفعة في كلها ولا

يشبه البستانين في القرى

الدور في الأمصار فانه لو كان

لرجلين دور وجعلها دارا

واحدة أو جعلها أرضا

وباعها فللشفيع الشفعة

في كلها * وعن محمد رحمه الله

تعالى حوائث ثلاثة يلى

بعضها بعضا وباب كل واحد

الى الطريق الاعظم ورجل

الى جنب حانوت منها حانوت

فبعت الحوائث الثلاثة

فله أن يأخذ كلها وهي

كالبيوت في دار واحدة فان

باع الحانوت الاوسط منها

وهو لا يلى حانوت الجماره

الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهم اقياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان
عليهما دين الميت أو وصى الى فلان وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان فأما اذا كان
الوصى لا يدعى ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون ولا يدعون
ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهدا بنا الوصى أن فلانا أوصى الى أينا والوصى يدعى والورثة لا يدعون
فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي أن ينصب هذا وصيا في تركه الميت بطلبه ما من
غير شهادة وان كان الوصى يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهما فأما اذا كان الوصى يجحد والورثة
يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه
مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين أو غير المتفاوضين في هذا جازمة واذا شهدا بناء أحد الوصيين أن
فلانا أوصى الى أينا وفلان معا ان كان الاب يدعى فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق
الاجنبي وان كان الاب لا يدعى ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعى ولا شريك الاب
ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا وأنه رجع
عن ذلك وأوصى الى هذا الاخر أجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل
ثم شهدا بنا الوصى أن الموصى عزل أباهما عن الوصية وأوصى الى فلان أجزت شهادتهما قال ولو شهدا أنه
أوصى الى أيبهما ثم عزله عن الوصاية وأوصى الى هذا أجزت شهادتهما قال ولو شهدا على ذلك ابنا للميت
أو غيرهما الميت لهما عليه دين أو لهما عليهما وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد
شاهدان أن فلانا جعل هذا وكيلا في جميع تركته بعد موته جعلته وصيا له واذا قال جعلته وصيا فهذا
وما لو قال أوصيت اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد
الاخر أنه أوصى يوم الجمعة (١) تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * واذا شهد الوصيان لوارث صغير بشئ
من مال الميت أو غيره فشهادتهما باطلة وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال
الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شهد الوارث
كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية * ولو كان الموصى له معلوما الا أن الموصى به مجهول فشهدوا
على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيان الى ورثة الموصى كذا في المحيط * واذا شهد الرجلان
لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الاخران للاولين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة
كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بجاريته وشهد المشهود
لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعبد جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين
بثلث ماله وشهد المشهود ولهما أنه أوصى للشاهدين بثلث ماله فالشهادة باطلة وكذلك اذا شهد الاولان أن
الميت أوصى لهذين الرجلين بعبد وشهد المشهود ولهما أنه أوصى للاولين بثلث ماله فهي باطلة لان
الشهادة في هذه مثبتة للشركة كذا في خزائن المفتين * واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين
بدرهم وشهداخران أنه أوصى لهذين بدرهم لم تجز شهادتهما ولو شهدا شاهدان أنه أوصى له بدنانير
وأخران بدرهم أو اثنين بعبد والاخران بدرهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي * واذا
أشهد الرجل قوما على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها اعتاق وقراريدين ووصايا فان
الاشهاد لا يصح كذا في المحيط * والله أعلم

(١) قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان
لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط نقله الجراوى اه

أخذها بالشفعة للشركة في الطريق * له بستان في دار يلى أحدهما الاخر ولا طريق لهما في الدار يلى أحدهما دار رجل باع صاحب البيتين
فلصاحب الدار أخذها بها أو تركها ولو كانا متفرقين أحدهما في ناحية الدار والاخر في ناحية أخرى ولا يلى أحدهما الاخر فباعها

أرض واحدة وكذا دارين
قوم ورثوها عن أبيهم
فاقتسموها بينهم وأخذ كل
قطعة معلومة لكن الطريق
واحد لرجل دار متلازمة
بعض هذه القطع باع
واحد منهم حصته وسلم
الباقون فلهذا الجار الشفعة
وان لم يكن لزيعة * له داران
وأرض في قرية باع السكك
بـ * له وله جاريلي أحد
الدارين فله أن يأخذ السكك
وان كان لا يملك الاخذ
باع الدارين منفردا الا التي
تليه وجعل يبيع الدارين
والارض بمنزلة يبيع القرية
* باع بشرط الخيار للمشتري
وجبت لانها تعدم سد زوال
ملك البائع لاثبوت ملك
المشتري حتى اذا أقرب بالبيع
وأنكر المشتري وجبت
الدار لو في يد البائع بشرط
لحصة الحاكم بها حضرة
المشتري لان الملك له والاخذ
والطلب من البائع وان
صح لكن لا بد من حضور
المشتري * قال طلبت كما علمت
وقال المشتري لا بل أخرت
الطلب فالقول قول الشفيع
* قال الشفيع علمت يوم كذا
أوزمان كذا وطلبت وقال
المشتري لم تطلب فالقول
للمشتري * قال المشتري
اشتريت الارض والبائع
ذهب الى البناء وقال الشفيع
اشتريتهما فالقول للمشتري

الاصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكرو البيان بالتصریح ولا يكتب في الاجمال كذا في الخلاصة * ذكر الشيخ الامام الزاهد الحاج فحيم الدين شمس الاسلام والمسلمين عمر النسفي رحمه الله تعالى أن الاشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات لابد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحمد هذا على أحمد هذا لابد وأن يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط * وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتداعيين لا يفتي بالصحة وقالوا أيضاً اذا كتب في صك الاجارة اجر فلان بن فلان أرضه بعدما جرت المبيعة الصحيحة بينهم في الاشجار والزراحين التي في هذه الارض لا يفتي بصحة الصك بعدما جرت المبيعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزراحين التي في هذه الارض وينبغي أن يكتب اجر الارض من المستاجر هذا بعدما باع هذا الاجر الاشجار والزراحين من المستاجر هذا وقالوا أيضاً اذا كتب في المحضر أحضر المدعى شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة المحضر وينبغي أن يذكر ألفاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا أيضاً اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجهه الايجاز ثبت عندى من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمة والنوازل الشرعية لا يفتي بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة * قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه كذا لا يظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندى أن كل ذلك ايس بشرط وذكروا في الشروط ولا بد أن يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوى اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار يدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العمادية * وكان الشيخ الامام الزاهد دنفرا الاسلام على البردوى يقول ينبغي للمدعى أن يقول في دعواه (أ) (اين مسدعى بحق من است) ولا يكتب بقوله (اين من است وحق من) حتى لا يمكن أن يلحق به (وحق من نى) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتب بقوله (اين مسدعى ملك من است وحق من) وينبغي أن يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بأسره كلمة النفي

دار بين ثلاثة اشترى من أحدهم حصته وسلم الشرى كان فلجبار الشفعة في البيت الاول لافى اليتيم الاخرين وكذلك لان المشتري صاوشر يكافى امان شر ابيت الثانى والثالث فقدم على الجار . اشترى دار الشفعة ثلاثة قال له أحدهم صااحتك على أن يكون

بيت الدار مسلمات وباقيها بيني وأصحابي على السواء جاز وقسم الدار على ثمانية عشر البيت بين المشتري والشفعة غير المصالح لئلا يتركه جقه في البيت والبيتان بين الكل لبقاء حق المصالح في البيتين لا غير * الشريك في النهر الصغير أولى من (١٦١) الجار الملازق لانه خليط وان النهر

كبير فالجار الملازق كافي
الحلة النافذة والفصل
بين النهر الصغير والكبير
ما يجري فيه السفن وقيل
إذا كانوا أكثر من مائة
فكبير وقيل موكل إلى
رأى الحاكم وذ كرا محبوبي
في ترتيبها ولها الشريك في
البيت ثم في الدار ثم الشريك
في الأساس ثم الشريك في
الشرب ثم في الطريق ثم
الجار الملازق وهو الذي
لكل منهم ما حاط على حدة
وايس بين حائطين يمر لصيق
المكان ولا اتصال الحائطين
حتى لو كان بينهما طريق
نافذ فلا شفعة للجار ولا
شفعة للجار المقابل إذا كانت
الحلة نافذة ويجب الشفعة
إذا كانت غير نافذة والشفعة
في الطريق أحق من الجار
قال مشايخنا رحمه الله لم
يرد به طريقا ما لانه غير
مملوك لأحد وانما أراد به
ما يكون في سكة غير نافذة
وان لم يكن نافذة حتى
كان الطريق مشتركا بين
أهلها فان كان في أسفل
السكة ما يتعلق به حق العامة
كالمسجد ونحوه فليس لأحد
من أهل السكة شفعة
بالشركة في الطريق وان
كان المسجد في وسط السكة
فمن بيته في وسطها أو مدخلها
فليس له الشفعة وان بيعت
دار في الأسفل فليشركا
الأسفل في الطريق حق

وكذلك في قول الشاهد لا يكتفى بقوله (أين مدعى أوست وحقوى) وبعض مشايخنا كنفوا بقول المدعى (ملك من است وحق من) ويقول المدعى عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك أين مدعى است وحقوى) ولو قال المدعى (ملك وحق من است) فذلك يكفي بالاتفاق وكذا في أمثاله كذا في المحيط * ولو قالنا شهد أن هذه العين له أو قال بالفارسية (١) (أين أن مدعى راس) لا يكتفى بذلك ما لم يصرحوا بالملك لأن الشيء كما ينسب إلى الإنسان بجهة الملك ينسب إليه بجهة الاعارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمان وذ كرفي الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا أنا شهد (٢) (كما أين غلام أن فلان است) فهذا بمنزلة ما لو قالوا (٣) (ملك فلان است) وللقاضى أن يقضى بالملك لأن هذا فارسية قوله هذا له وإنه للملك وإن استفسر القاضى ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم (٤) (أين مدعى ملك أين مدعى است) ولم يقولوا (٥) (در دست أين مدعى عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ان طلب المدعى من القاضى القضاء بالملك فإنه تقبل هذه البينة فان طلب التسليم لا يقضى به ما لم يقولوا (در دست أين مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط أن يقول الشاهد (٦) (واجب است برين مدعى عليه كه دست كونه كند) اختلف المشايخ فيه أيضا والصحيح أنه لا يشترط والاحوط أن يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول العمادية *

محضر في اثبات الدين المطلق يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضى فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل القضاء والاحكام بخارى نافذ القضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذ كراهه بسمي فلان بن فلان وأحضر مع نفسه رجلا وذ كراهه بسمي فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا كذا دينار انيسابورية جرة جيدة مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طاعة وأرضا بما يجتمع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرار صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بافوا واجب على هذا الذي أحضره معه أدا هذا المال المذكور فيه الى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسأله فبعد ذلك نظر ان كان أقر المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البينة وان أنكر ما ادعاه المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البينة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انفراد كراهه شهوده وسألني الاستماع اليهم فاجبت اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماء الشهود وأسماءهم وحلاهم ومسكنهم ومصلاهم وينبغي للقاضى أن يأمر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضى على الشهود ذلك بين يدي القاضى ولفظة الشهادة في هذه الصورة ٧ (كواهى ميدهم كه أين مدعى عليه) ويشير اليه (٨) (بحال روائى اقرار خویش بهم وجوه مقرر مدبطوع ورغبت وچنين كنت كه بر منست أين مدعى را) ويشير اليه (يست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة (٩) (چنانكه اندرین محضریاد کرده)

(١) هذا المدعى (٢) أن هذا الغلام لفلان (٣) ملك فلان (٤) هذا المدعى ملك هذا المدعى (٥) في يد هذا المدعى عليه بغير حق (٦) واجب على هذا المدعى عليه ان يقصده عنه (٧) أشهد أن هذا المدعى عليه في حال جواز اقراره بكل الوجوه أقر بالطوع والرغبة وقال على لهذا المدعى عشرون دينارا ذهبيا أجر بخارية نافذة (٨) كما هو مذ (٩) كور في هذا المحضر بسبب صحيح واقرار صحيح وهذا المدعى صدقه

(٢١ - فتاوى سادس) الشفعة والجار مع الشريك شفيع حتى إذا سلم الشريك يأخذه الجار في ظاهر الرواية وعن الثاني أنه لا يأخذ والجار إذا سلم مع الشريك صح حتى إذا سلمها الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما يأخذها الجار إذا كان أوجد الطلبين بأن يقول

اني قد طلبته ان لم يأخذها الشريك أخذها ولم يذكري في الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يراه وطلبه سا قبل لا يقضي لاه
يرعم بطلان دعواه وقبل يقضي (١٦٢) لان الحاكم يرى وجوبها وقيل يقال هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يصحني

الى كلامه قال الجواني وهذا
أحسن الاقوال ويختلف
في دعوى الشفعة على من
يراه به بالله مال هذا قبلك
شفعة على هذه الدار على
قول من يراه بالجوار ولا
يختلف بالله مال هذا قبلك
شفعة في هذه الدار لانه لو
حلف على هذا الوجه يخلط
بناء على مذهبه فتوى حقه
وسئل شيخ الاسلام عطاء بن
حزرة رحمه الله شفعي صار
حنفيا ثم أراد العودة الى
مذهبه الاول فقال الثبات
على مذهب الامام رحمه
الله خير وأولى وهذه الكلمة
أقرب الى الالف مما قاله
البعض من انه يعز راشدة
التعزير لا تنقل الى المذهب
الادون ولو قضى حنفي
لشفعي بالجوار هل يحل باطنا
فيه وجهان ذكرهما في الوسيط
الثالث في الطلب
طلبها على فور السماع عند
الغائبة والكرخي قيد
بمجلس العلم وهو رواية عن
محمد رحمه الله أخبرنا يبيع
عبد أوصي ولم يطلب تبطل
عنده وعنده مالا * ظن
أن المشتري فلان فسلمها ثم
علم أنه غيره له الشفعة كبكر
استؤمرت ولم يسم الزوج
ثم علمت بالزوج لها الرد
سلامه على مشتريها لا يسطرها
لانه عليه الصلاة والسلام
قال السلام قبل الكلام
وروي أيضا انه عليه الصلاة

شد) ويشير الى المحضر فامر لازم وحق واجب ١ (بسبب درست واقراي درست واين مدعي) ويشير
اليه (راست كوي داشت ويرادين اقرار وباروي) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي
القاضي ثم القاضي يقول للشهود هل سمعتم انظرة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك
من أولها الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما ٢ (يكوي كه همجنين
كواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مراين مدعي را برين مدعي عليه) وأشار
القاضي بأمر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من أولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا أتوا بذلك
يكتب في المحضر بعد كتابة أسامي الشهود وأنسابهم ومسكنهم ومصلاهم فثهد هؤلاء الشهود بعد
ما استشهدوا عقب دعوى المدعي والجواب بالانكار من المدعي عليه شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ
والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات *
سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فـ الان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل
القضاء والاحكام بخاري ونواحيها فاذا القضاة بين أهلها أدام الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان الامد
العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضري في مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا رجل ذكرا أنه يسمى فلانا وأحضر معه رجلا ذكرا أنه يسمى فلانا وان كان القاضى يعرف
المدعي والمدعي عليه يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين دينارا نيسابورية حرا جية مدة مناصفة بوزن
مناقل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا
بجميع هذا المال المذكور مبلغه وخمسة وعشرون في محضر الدعوى دينارا لاهذا المدعي الذي حضر
عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا ومدة هذا الذي حضر به هذا الاقرار وطالب به باءا جميع ذلك
اليه وسأل مسئلة عن ذلك فسئل فأجاب وقال بالفارسية ٣ (مراي اين مدعي هيچ چيز ادا دني نيست)
أحضر هذا المدعي تفراذ كرا أنهم شهوده وسأل الاستماع اليهم فأجبت اليه واستشهدوا له ودوهم فلان بن
فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه
مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد
ما استشهدوا عقب دعوى المدعي هذا والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة مستقيمة متفقة
الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت عليهم ٤ (كواهي
ميدهم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب
فاوا بهذه الشهادة على وجهها وساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم
هذه وأثبتت في المحضر المجلد في خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدلا معروفين بالعدالة عنده
يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده
بالعدالة وعدلوا بنزكية المعدلين يكتب ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل
والتزكية بالناحية فبعد ذلك ينظر ان عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت
شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول
والثاني وعلى هذا القياس فاقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه في
(١) في اقراره مواجهة (٢) قل أشهد كما قرأ الشيخ من أوله الى آخره لهذا المدعي على هذا المدعي عليه
(٣) ليس على شيء لهذا المدعي (٤) أشهد

والسلام قال من كلم قبل السلام فلا يجيبوه ولو صلى بعد الظهر ركعتيه أو بعد الجمعة أربعاً لم يطل فلوزاد على ركعتيه الشهود
أو أربعاً لم يطل لانه تطوع وكان معرضاً ولو في التطوع جعلها أربعاً أو ثمانية بطلان بخلاف الاربع قبل الظهر وقد علم في المطولات

دليله * سمع البيع فقال الحمد لله قد طلبت شهادتها أو قال سبحان الله أو الله أكبر أو عطس حمد الله قبل أن يدعيها لاسطل في المختار وكذا لو قال من اشتراها بكم اشتراها ثم طلبها ولو طلب من المشتري الشفيع فقال المشتري دفعته إليك (١٦٣) ان علم الشفيع بالثمن صار له وان

لم يعلم لا وهو على شفيعته ولم يصح التخليك قال انما شفيعها اخذها منك ثم طلبها بطلت لا شغلها بالعمى فصار كانه قال كيف أنت أو كيف أصبحت اذا قال من شفيعت خواهم بطل * واختلفوا في لفظ الطلب فقيل يقول طلبتها أو أنا طلبتها أو اطلبها وقيل يقول اطلبها واخذها وقيل طلبتها واخذها وقيل بأي لفظ الطلب ماضيا أو مستقبلا يصح وهو اختيار الفقيه أبي جعفر والفضلي * علم بالليل ولم يقدر على الخروج فخرج وأشهد صبا حاصص * ونجب بعقد البيع حتى بطل الطلب قبله ولو سلمه بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم وبطلت ويستحق بالطلب وهو نوعان موأبة وقد ذكر واشهاد وهو أن يشهد قائلا اطلبها أو عبارة يفهم منها طلب الدارويذ ك الحدود وبقول سلمها إلى وأشهد على البائع لو البيع في يده وان سلم إلى المشتري فأشهد على البائع لا يصح وان طلب من المشتري يصح وان كان الدار في يد البائع وفي رواية ان طلبها من البائع صح استعسانا * ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو يوكل عن الغير بشراء دار وهو شفيع ثبت له

الشهود فان كان الشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر الجلس في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتزم مني التعرف عن أحوالهم من المزكين بالناحية فلم أشغل بالتعرف عن حالهم من المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملا بتول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبول مثلها لايجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود وما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلمت المشهود عليه هذا وأخبرته بنسب ذلك عندي ومكنته من اراد الادفع لي ورد دفعه الهذه الدعوى ان كان له دفع فز بات بالدفع ولا يأتي بالمخاص وظهر عندي بحجته عن ذلك ثم سألني هذا المدعي المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكاتبه سجل له فيه والاشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فأجبتة الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطا والخلل واستوثقته لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بنسب اقرار هذا المدعي عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينالا زما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعي وتصديق هذا المدعي عليه اياه بهذا الاقرار خطا با على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بنزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسمين فيه بحضر من المدعي والمدعي عليه هذين في وجههما مشهرا الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكورة بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحجعا شرائط الصحة والنفاذ وألزمت المحكوم عليه هذا ايفاء هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والسياسة والكل في يوم كذا من سنة كذا فهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعاوى فان الدعاوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الاعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظه لشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظه الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى الحكم على ما بين فيه عندي ومتى والحكم المذكور فيه حكى وقضائي نفذته بحجة لاحت عندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خطي وقدي يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا به أنه حضر مجلس القضاء بكورة كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عمل القضاء والاحكام بهذه الكورة من قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلانا وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا ويذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر انظمة الشهادة أيضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتها في المحضر الجلس في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى وانظمة الشهادة على الاعمة الذين عليهم المسد في الفتوى

الشفعة * علم بالشراء في طريق مكة وطالب الموائمة وعجز عن طلب الشهادتين كل أخر حتى يطلب ولو لم يفعل ومضى بطلت * أثبت شفيعته بطلبين وأبي المشتري التسليم فان ترك المرافعة الى الحاكم بعد مرض أو حبس ولم يمكنه التوكيل لا تبطل وان بعلاه ذكر قال في الكتاب هو

على شفيعته وان طال الزمان فيه ل هو قوله وعن محمد رحمه الله وهو رواية عن الثاني انه مقتدر بشهر وعليه الفتوى * اشترى بئمن مؤجل أخذ بحال أو انتظر (١٦٤) الاجل ولا يملك الاخذ بئمن مؤجل فان اختار الاخذ بئمن حال كان الثمن للبائع الى

أجله وان اختار الاجل بطلت عنه عند حلول الاجل وعند علمه بالبيع وعن الثاني رحمه الله روايتان في رواية عنه ان سكت الى الاجل بطلت وفي رواية عنه الاجل وهذا اذا طلب الموائبة عنه علمه بالبيع وان لم يطلب لاشفعة له * الشفيع طلب طالبين ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال تحكم لي بالشفعة ولا أقبض حتى أسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه تعليق بعوض فما لم يسلم العوض لا يحكم بالعوض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي قال المشتري للشفيع هات الثمن وهذا الشفعة ان أمكنه احضار الثمن ولم يحضر الى ثلاثة أيام عن محمد رحمه الله أنه تبطل شفيعته وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله قال الصدر والاصح انه لا تبطل لوجود الطالبين ما لم يسلم بلسانه كانه أخذ بذهب الامام وهو ظاهر المذهب اذا اختصما الى القاضي يؤجل الشفيع قد وما يرى لاحضاره فان أحضره اقضى به له والا تبطل شفيعته وفي الايضاح ضرب القاضي رجلا ان لم تأتني بالثمن الى وقت كذا فلا شفعة لك فلم يأت بطلت لانه اسقاط بخلاف التعليق * ولو قال ان لم أعطك الثمن الى كذا فانا بئمن منها صح وبطلت ان لم يفعل وكذا اذا فعله الحاكم * له الحق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت نفسي يبطل المؤخر ويثبت المقدم

بالتأحية وأفتوا بصحتها وجواز القضاء بها وأعلم المشهود عليه بنبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفعاً ان كان له فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص وظهر عنده بحجته عن ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكاتبه ذلك في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزرع والزلل والوقوع في الخطا والخلل وحكم القاضي هذا المشهود له هذا بعد المسئلة على المشهود عليه هذا بثبوت اقراره هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وقصد بق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطابا على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بحضرة من هذين المتخاضعين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكما أبرمه وقضاء نفذوا امر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يوما من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضا الا أن المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الايجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر وأوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بينة عادلة قامت عندي أو بثهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا أقر أن فلان عليه كذا كذا ديناً لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح ثبوتاً وأوجب الحكم به فكتب بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به الشهود عليه هذا المشهود له هذا بحضرة منهما في وجههما حكما أبرمته وقضاء نفذته بعد اجتماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخاري وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسئلة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا

محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بخاري أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا راجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً أن له على هذا الذي حضره عشرين ديناراً ويذكر نوعها وصفتها وعددها وهكذا أقر هذا الذي حضر في حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا الذي أحضره معه لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح اقراره اصححاصدقه هذا الذي أحضره معه في ذلك خطابا وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة بذلك بعد انكاره دعواه هذه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذي ذكره على هذا الذي حضره أنه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا بايقاع هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقرارا اصححاصدقه هذا الذي حضر فيه خطا باقوا جب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي أحضره معه في الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وجرى الحكم مني لهذا الذي أحضره

فلو قال ان لم أعطك الثمن الى كذا فانا بئمن منها * له الحق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت نفسي يبطل المؤخر ويثبت المقدم

لانه يمكنه ان يقول طالبت ما أو اخترت ما جميعا نفسي والشفعة قال القاضي أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما
 مر انه لو قال من اشترى وبكم لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين ثبتا في الشفعة ورد (١٦٥) النكاح * أمهل المشتري الشفع

بعد الطلبين شهر اثم رجع
 صح رجوعه * ترك الاقرب
 وطلبها عن الابعدان الاقرب
 في المصر والابعد خارجه
 نخرج الى الابعد بطلت وان
 كان في المصر لا لانه مكان
 واحد الا اذا اختار على
 الابعد وترك الاقرب بعد
 ذهابه الى الاقرب فثبت
 تبطل * تعليق ابطالها بالشرط
 جائز حتى لو قال سلمتها ان
 كنت اشتريت لاجل نفسي
 فان كان اشتراؤه لغيره لا تبطل
 لانه اسقاط والاسقاط يحقل
 التعليق * قال الشفع للبائع
 أو المشتري وهو وكيل الغير
 سلمت لبيعتك أو شراعتك فهو
 تسليمها ولو قال للمشتري
 وهو مأمور سلمت لك خاصة
 لا الا مرفعه وتسليمه لا امر
 ولو قال للمشتري ان كنت
 اشتريتها لنفسك أو للبائع
 ان كنت بيعتها من فلان
 لنفسك فقد سلمتها لك
 لا يكون تسليمها الا اذا كان
 اشتراؤه لنفسه أو البائع باع
 لنفسه * اشترى لغيره أو لنفسه
 فخير الشفع وطلبها ثم
 قال للمشتري سلمت لك شفعتها
 أو سلمت شفعتها أو لم يقل للمشتري
 أو للاجنبي صح التسليم
 وان كان المشتري قبضها من
 البائع لا يصح قياسا ويصح
 استحسانا هذا اذا سلم
 الشفعة للبائع * ولو طلبها من
 البائع ان كان في يده الدار له

معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب
 عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسئلته فسأله القاضي عن ذلك فقال بالفارسية (من مبطّل نيم اندرين
 دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل مني الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه وهم فلان
 وفلان يذكرون أسماء الشهود وأنسابهم وحلّاهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد دعوى
 مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستشهاد الواحد منهم بعد الآخر
 شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضمون تلك النسخة (٣) كواهي مبدعهم كه
 مقرر آدين فلان) وأشار الى المدعى عليه الدفع هذا (٤) بحال روائي اقرار خویش بطوع ورغبت وجنين
 كفت كه قبض کرده أم ازین فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا (٥) این بیست دینار زر كه مذکور شده
 است درین محضر) وأشار الى المحضر هذا (٦) قبض درست برسانید این فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا
 (٧) این زرها را اقراری درست و این مدعی دفع) وأشار اليه (٨) راست كوی داشت مرا این مدعی علیه را
 وأشار اليه (٩) اندرین اقرار كه آورده روبرو) وان شهدوا على معانة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض
 معانة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدنانير الموصوفة من مدعى
 الدفع هذا قبضا صحيحا بانائه ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق البراء عن جميع
 الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى أن هذا الذي أحضره معه قبل دعواه هذه أبرا
 هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره ابراء صحيحا وأقر أنه لا دعوى له
 ولا خصومة له قبله لا في قليل المال ولا في كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وأنه قبل منه هذا
 البراء وصدق في هذا الاقرار خطا وان هذا الذي أحضره معه في دعواه قبله بما كان أقربا لبراءه عن
 جميع الدعاوى مبطّل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مسئلته
 فاجاب (١٠) من مبطّل نه ام درین دعوى جویش) فاحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده الى آخر ما ذكرنا
 في دفع الدعوى بطريق القبض غير أن في كل موضع ذكر القبض يذكّر البراء هنا
 * سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر وأحضر ويعيد الدعوى المكتوبة
 في المحضر من أولها الى آخرها فاذا فرغ من كتابته شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه
 وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم الى قوله وثبت عندى ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على
 المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بثبوت ذلك عندي وممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع
 ولا مخاص ولا أتى بحجة يسقط به ذلك وثبت عندى بحجزه عن ايراد الدفع وسألنى مدعى الدفع هذا في وجه
 المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندى وكتابة السجل والاشهاد عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع
 هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة
 هؤلاء الشهود المسلمين فيه في مجلس قضائي بخار احكام أبرمته وقضاء نفذه مستحكما شرطا صحيحته ونفاذه
 بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما جلة مشيرا اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم
 له هذا اداء هذا المال المذكور في هذا السجل وترك المحكوم عليه وكل ذى حق وجعة ودفع على حقه وجعته
 ٣ لست مبطلا في هذه الدعوى ٣ أشهد أن فلانا هذا أقر ٤ في حال جواز اقراره بالطوع والرغبة
 وقال انى قبضت من فلان هذا ٥ عشرين دینارا ذهبا المذكور في هذا المحضر ٦ قبضا صحيحا
 بإصال فلان هذا ٧ هذه الدنانير اقرارا صحيحا ومدعى الدفع هذا ٨ صدق هذا المدعى عليه ٩ في
 هذا الاقرار الذى أتى به مواجهة ١٠ لست مبطلا في دعوى هذه

ذلك وان كانت الدار في يد المشتري ليس له ذلك قياسا ويصح استحسانا وفي النواذر ليس له ذلك ولا يحقل اختلاف الروايتين فالذى في النواذر
 قياس والذي هنا استحسان * ولو قبضها المشتري وسلمها الى الآخر وقال الشفع سلمت لك على الظن انها للمشتري شفعتها فهو على القياس

والاستحسان * ولو طلب منه الاجنبى تسليمها لادى امر فقال سلمتها او وهبتها لك لا يصح فى القياس كالأمر بالمتدين او يصح فى الاستحسان لان الجواب يتضمن إعادة ما فى (١٦٦) السؤال كأنه قال وهبتها أو سلمتها لاجلك أو شفاعتك وبعد جعله مسجدا اذا أخذها الشئع

ودفعه متى أتى به يوم من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له وأشهدت على حكى من حضر مجلس قضائى وذلك فى يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعى الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع دعواه أنه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرهاها صحىحا وأن اقراره هذا لم يصح وأنه مبطل فى دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعى الصلح عن مال يكتب فى دعوى الدفع أنه مبطل فى هذه الدعوى لما أنه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فاجاز لك من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب فى محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب أن هذا الذى أحضره معه غصب من دنانير هذا الذى حضر عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف فى هذا المحضر واستلمكها وصار مثلها دينا له فى ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا من متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا أجره شئ آخره منه وسلمه اليه وانتهى فى مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففى الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كذا له بها عن فلان وأن هذا الذى حضر أجاز ضمانه عنه نفسه فى مجلس الضمان وهذا الذى أحضره معه كذا اقرب وجوب هذا المال على نفسه لهذا الذى حضر بالسبب المذكور وفى الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاه فى وجهه وجلسه وأقر هذا الذى أحضره معه كذا وجوب هذا المال دين على نفسه لهذا الذى حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصلح يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه جميع ما تضمنه صلح اقراره أو رده وهذا نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلح الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من المال المذكور فيه واقرار جميع ذلك دين على نفسه لهذا الذى حضر دينا لازما وحقا واجبا وتصديق هذا الذى أحضره ياد فى اقراره بذلك خطا بآبى تاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصلح يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صلح ضمان أو صلح حوالة أو رده وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصلح المحول الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصديق على ما ينطق به الصلح من أوله الى آخره كذا فى المحيط * محضر فى دعوى دين على الميت * حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أنه كان لهذا الذى حضر على فلان والده الذى أحضره معه كذا وكذا دينا رايه فيها ويالغ فى ذلك دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحىح وهكذا كان أقر فلان والده الذى أحضره معه فى حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته فى الوجوه كلها طوعا وبه هذه الدنانير المذكورة دين على نفسه لهذا الذى حضر اقرارا صحىحا صدقه هذا الذى حضره معه خطا بآبى تاريخ كذا ثم ان فلانا وله هذا الذى أحضره معه توفى قبل أداء هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذى حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذى حضر فى تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابناء الصابنة وهو الذى أحضره معه وخلف من التركة من ماله فى يده هذا الذى أحضره معه من جنس هذا المال المذكور فاهب هذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذكور بحامى يده من مثل هذا المال المذكور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذى حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل ويتم المحضر مع لفظة الشهادة على وفق الدعوى كذا فى النخيرة

سجل هذه الدعوى يقول القاضى فلان حضر وأحضره معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسامى

ينقصه لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبرة وقال ابن زياد وابن أبى ليلى وهور وابنه عن الامام رحمهم الله انها تبطل باتخاذها مسجدا أو مقبرة * كتابة الشهادة على صلح البيع بعد طلبها لا تبطلها لانها لحفظ الشهادة لا لاجازتها * يعتبر فى الطلب الاول الموائمة وهو أن يطلب كما أخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على أنه طلب كما علم مع الحلف * اشترى أرضا بألف وفيها نخيل فأثرت قبل قبضها فحضر الشفيع فله أخذ الكل بها فان قال الشفيع أخذ الارض والنخيل بحصتها وأترك الثمر أو قال المشتري أعطيت ما بحصتها ولا أعطيتك الثمر لا يلتفت الى ذلك لما فيه من ضرر التفريق لصاحبه * ولو أخذ المشتري الثمر قبل القضاء بها أخذ الارض والنخيل بحصتها من الثمن وترك الثمر لانه نقل وكان أخذه أيضا تعا فبالجدا ذرالت التبعية وانما سقط حصص الثمر لانه صار مقصودا للمشتري بالاتلاف والاطراق لو طرق اليها الاتلاف يأخذ حصته من الثمن وان خذ الثمر بعد قبض المشتري أخذ النخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري بالجذالانه

حدث بعد القبض فلا يقابل شئ من الثمن * اشترى أرضا فمزرع فى القياس يقطع الزرع وفى الاستحسان يترك الارض الشهود فى يد المشتري بلا أجر الى الحصاد وعن الثانى أنها تترك بأجر اعتبارا بالاجارة قلنا ايفاء الاجارة بالجبر بالاجرة نظيره لا ابتداءها وعن الامام

أبي خص بسل الأرض إلى الشفيع ثم يؤمر بان يؤجر من المشتري إلى الحصاد به أجر نظر المشتري والشفيع وجوابه ما قلنا أنكر طاب
الشفيع موثبة حلقه على العلم وأن طلبه عنده لقاؤه فعلى البتات فإن قال المشتري (١٦٧) للقاضي حالف الشفيع بانه ما أخره

حين علمه وطلبه طلبا صحيحا
اجابه اليه وحلفه فان برهن
المشتري أنه أخره بعد سماعه
زمانا بلا ضرورة و برهن
الشفيع أنه طلبه كاعلمه
فالبينة للشفيع عنده
وعنده المشتري الرضا
لما سمع البيع قال شفيع
شفيعه أو قال شفيعه مر است
خواسم يافتم كان طلبا ولو
قال شفيعاغت بطلت لانه
طلب الشفاعة لا الشفعة

كتاب الغصب

وفيه ثلاثة فصول الأول
في وجوب الضمان وأنه
سبعة أجناس الأول في
المقدمة الغصب عبارة عن
ايقاع الفعل في المحل فيما
يمكن نقله فلا يتحقق غصب
العقار عندهما أعنى غصبا
يو جب ضمانه اذا هلك بلا
صنع منه بان اندك جبل
عليه أو غلب عليه الرمل
أو صارت سبخة أو مجرا
وبدون فعل في المحل لا يصير
غاصبا حتى لو منع من
دخول داره أو لم يمكنه من
أخذ ماله أو بعد المالك عن
المواشي حتى ضاعت
لا يضمن ولهذا قلنا غرة
البستان أمانة في يده الا اذا
تعدى أو طوبل فنع بخلاف
ولادنية الحرم فانه مضمون
بالجزاء الا اذا أدى جزاء الام
ونقصاتها بالولادة يجبر الولد
فيه وفاءه والغصب نوعان

الشهود والنفقة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم يظهر عدالة الاسلام أو لكونهم عدولا أو
لثبوت عدالتهم بتعديل المزين إلى قوله حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه بثبوت اقرار هذا المتوفى المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديننا على
نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضر اياه فيه خطا يا تار يخ كذا
المذكور فيه وبوفاته قبل أدائه شيئا من المال المذكور فيه اليه وتحليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا
المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما أبرمته وقضيت بثبوت ذلك كله عليه
بشهادتهم قضاء نفقته مستحقة عاشر ائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاراج حضر من
هذين المتخاصمين في وجههما وكانت المحكوم عليه هذا أدائه هذا الدين المذكور فيه من تركة أبيه المتوفى
التي في يده إلى هذا الذي حضر ويتم السجل *

محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى حضر وأحضره معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي
حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بتمامها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قبض من أبيه
المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا أقر هذا
الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طائعا من أبيه المتوفى هذا قبضا صحيحا وأقر أنه
لادعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا جائزا صدقه المتوفى هذا
فيه خطا با وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر على
ما وصف مبطل غير محق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعوى
واسباب أخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا *

سجل هذا الدفع يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة
المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا إلى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بثبوت هذا الدفع
الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحض من
هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا كذا في المحيط *

محضر في دعوى النكاح إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في بدأ أحد ادعى رجل نكاحها وزعم هذا
الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحها ووقعت الحاجة إلى اثبات النكاح وكاتب المحضر يكتب حضر
فلان وأحضر مع نفسه امرأته كرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي
أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنسكوحتته وحلاله ومدخولته
بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن
النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحض من الشهود والاحرار البالغين العاقلين
المسلمين على صداق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس
التزويج هذا بحضور أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه
لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أو أئلك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين
وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله بحكم هذا النكاح الموصوف فيه
وتتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي
حضر في أحكام النكاح والالتقاء في ذلك وطالبها بذلك وسأل مسئلتها فسلت وان لم يكن الزوج دخل

غير منقول كالمحونة والحائوت فان انهم عند الغاصب بأفة سماوية أو جاسيل فذهب بالبناء لاضمان عليه عندهما ولولت بسكاه
أو قطع أشجاره ضمن اجماعا وان هدمه اخرج قطع أشجاره آخر فالملك بالتخياري ضمن أيهما شاء ولوزرع فيها فان اخرج له ضمن نقصان أو في

الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أنفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب أو تلفه من مثلي كالكيلى والوزن الذى ليس في تبعيضه ضرر
كغير المصوغ والعدي المتقارب (١٦٨) كالبيض والجوز وما أشبهه من العدي الذى لا يتقارب فعلية مثله وان غير مثلي كالحيوانات

بما يكتب في المحضر ادعى هذا الذى حضر على هذه المرأة التى أحضرها معه أن هذه المرأة التى أحضرها معه
امرأة أنه ومنكوحته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى حضر وبين
وليها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر تزوجها والدها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاتها في
الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها بحضرة
الشهود والمريضين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذى
حضر وبين وكيلها يكتب تزوجها من هذا الذى حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا في الأب
وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذى حضر وبين والد الصغيرة وأنه يحاسبها بعد ما بلغت
يكتب تزوجها أبوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الأبوة لما رآه كفؤاً لها على صداق كذا وهذا
الصداق صداق مثله وان كان عقد النكاح جرى بين والدى المتدعين حال صغرها أو تخاصمها به
بلوغها يكتب ادعى أن هذه المرأة التى أحضرها معه امرأة وحلاله ومنكوحته تزوجها أبوها فلان
الفلاني في حال صغرها بولاية الأبوة من هذا الذى حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة
الشهود والمريضين تزويجاً صحيحاً وأن أباهذا الذى حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لا يسه
هذا الذى حضر حال صغرها به هذا الذى حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الأبوة حال نفوذ جميع
تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولاً صحيحاً ويتم المحضر *
سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتمامها
ويذكر أسماء الشهود ولقطة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذى حضر
بمسئله على هذه المرأة التى أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عنده من كونها منكوحة وحلالها هذا
الذى حضر شهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين
المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بـ كورة بخار احكاماً برمته وقضاء نفقته مستحقة عاشراً
صحته ونفاده وألزمته المحكوم عليها طاعة هذا الذى حضر في أحكام النكاح ويتم السجل كذا
في الذخيرة *

محضر في دفع دعوى النكاح حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا وادعت هذه التى حضرت على هذا
الذى أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذى أحضرته كان ادعى على هذه التى حضرت ويعيد
الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذى أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل أن هذه
التي حضرت خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فيه من هذا الذى
أحضرته معها بتطليقة واحدة على صداقها ونفقة عدها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع
وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع المعاوى والخصومات وأن هذا الذى أحضرته
معهما خلعهما من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطليقة واحدة على الشروط المذكورة فيه في
مجلس الاختلاع هذا خلعهما صحيحاً خالياً عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذى أحضرته معها
في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التى حضرت وبين هذا الذى أحضرته هذه المخالعة
الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا الذى أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك
وسألته المسئلة فستل كذا في الظهيرة *

سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين
ان هذه التى حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل
الخلع وبعد من هذا الذى أحضرته بتطليقة واحدة وأن هذا الذى أحضرته معها خلعهما من نفسه بالبدل

والذريات والعدييات المتفاوتة والوزن الذى في تبعيضه ضرر كالصوغ ان تلف أو تلف فعلية قيمته يوم غصبه وان انقطع المثلي ضمن قيمته يوم الخصومة والثاني رحمه الله تعالى يوم الغصب ومحمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع وان تلفه غير الغاصب في يد الغاصب فالتقدير الثالث ان شاء ضمن الغاصب ويرجع هو على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على أحد وان غصب من الأول غاصب فان تلف عنده أو تلفه فالسالك بالخيار وقدر الزمان على الثاني وان هلك عند مودع الغاصب فالسالك ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان تلفه المودع فالضمان على المودع وكذا الواجره الغاصب أو رهنه فهلك كان للغصوب منه تضمين أيهما شاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المرتهن وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المرتهن والمستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا أنلفه فلا يرجع به على أحد ولو أعاده الغاصب خير المالك فانهم ما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو تلفه المستعير

فقرار الضمان عليه ولو باعه الغاصب وسلمه فالسالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعة والثمن له وان شاء ضمن المشتري المذكور والمشتري يرجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن وان نقص الغصوب عند الغاصب ضمن النقصان

الاذا كان النقصان بفعل الغير هيئت صغير المالك بين تضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد وان ازداد في يد الغاصب فلامالك ان يسترد مع الزيادة وان زاد في سعر أو بدن أو نقص (١٦٩) ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب

عند الكل وان كان قائما رده الى مالكة ان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا وان تلفه بعد النقصان ضمنه وقت الغصب وان استهلكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى المشتري فهلاك عند المشتري فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الغصب و جاز البيع والتمسك للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالتمسك وليس له ان يضمن الغاصب يوم التسليم عند الامام رحمه الله تعالى * غصب كد سافداسه يجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع اذا حصده وعليه البر وان أحرق كدس انسان يضمن قيمة الحل ثم ان كان البر أقل قيمة منه في السبيل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة * المسلم يضمن للمسلم قيمته في ستة غصب شيئا فنقص في يده أراق زيت مسلم أو سمنه وقد وقعت فيه مافارة يضمن قيمته * الكاب والفهد والبازي المعلم تلفه مسلم يضمن قيمته عندنا * السرقين القاه مسلم في أرضه وأتلفه انسان يضمن قيمته * غصب مالا ثم غصب منه غريم المالك فالمالك

المذكور فيه بتطبيقه واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهم - ما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله - هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيقه بانه بسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما أبرمته وقضاه نفذته مستحجعا شرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة * ومحضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل يدعي نكاحا وهى تقر به بذلك يكتب محضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة قد كرت أنها تسمى فلانة ورجلا ذكرا أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بمحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدخله بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معه يمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والانتقاده في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما بالجواب وسأل مسألته ما فسئلا فأجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكنى امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالى وأنا أأحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعى هذا انفرا وذكر أنهم شهدوه فسأل القاضى الاستماع الى شهادتهم فشهدوا بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة اللفاظ والمعاني فالقاضى يقضى بالمرأة للمدعى فان أقام صاحب اليدينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلاله فالقاضى يقضى بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذى اليد اذا أقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضى بينة صاحب اليد بخلاف المالك المطلق فلو كان القاضى قضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعنى صاحب اليد ومعه فلانة يعنى المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره معها فلا يعنى المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بمحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلاله ومدخله بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة بطاعته والانتقاده ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعها اياها عن طاعته ويذكر أنكار المرأة وانكار الرجل أيضا دعواه قباها هذه ويذكر أقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر ونصديق هذا الذي حضر اياها بذلك واقامة الذي أحضره البينة عليه بالنكاح المذكور وفيه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأة هذا الذي حضر وحلاله ومدخله بنكاح صحيح جرى بينهم ما وأحضر شهودا على ما ادعى وقال أنا أولى بنكاح هذه بحكم أن لى يداو بينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة اياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة ولهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى الخارج على صاحب اليد أنه طلقها بتطبيقه بانه أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء عدتها بتاريخ كذا بتاريخ ولى فلان اياها منه برضاها بمحضرة من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجه

(٢٢ - فتاوى سادس) بالخيار يضمن أيهما شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن الثاني برى الاول وفي الجامع تضمن أحدهما ما عاينوا جبراً قالوا لا تخران رضى من اختار تضمنه بذلك أو قضى عليه به وبدون الرضا والقضاء لا يبرأ الغاصب وللأول أن

يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول للمالك كماله ان يسترده منه لو قائما فاذا استرده الاول اؤنه يبرئ الثاني عن الصمان واستقر
الضمان على الاول في المختار (١٧٠) لان الثاني نسخ فعله بالرد والضمان والمشتري من الغائب اذا أعتقه ثم أجاز المالك المبيع نفذ

منه لنفسه في ذلك المجلس قبولا صحيحا واليوم هي امرأته وحلاله بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره معه
في دعواه هذه قبله بما كان الامر كما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر (وجه آخر لدفع هذه الدعوى) أن
يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلان أن يطلق امرأته هذه طلاقا بنا أو رجوعيا فطلق وكيل هذا الذي
أحضره هذه المرأة كما امره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي أحضره (وجه آخر)
أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة *

محضر في اثبات الصداق دينافي تركه الزوج * حضرت وأحضرت معها رجلا فادعت هذه التي حضرت
على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأته فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته
معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها
عليه كذا دينارا دينارا لازما وحقا واجبا وصداقا بابتنا بنكاح صحيح كان قائما بينهما وهكذا كان أقرب فلان
ابن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة
دينارا على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور وفيه اقرارا صحيحا وصديقه هذه التي حضرت فيه
خطا باشتغالها ثم انه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور وفيه وقبل أدائه شيئا إليها وصار هذا الصداق المذكور
فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي حضرت وابنا صلبه وهو الذي
أحضرته معها لاوارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فبسه في يدها الذي
أحضرته معها ما يفي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية *

سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع * يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين
المطلق في تركه الميت

محضر في اثبات مهر المثل * اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها
مهر اختي وجب مهر المثل ووقع الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو خلاها مخلوة صحيحة ثم طلقها
وأترك مهر المثل ولا يتخلوا ما ان كانت الابنة وكنت أباهما حتى يدعى الاب ذلك لها فيكتب في المحضر حضر
وأحضر فادعى هذا الذي حضر لينتبه فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه
أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأته هذا الذي أحضره معه بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي
حضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينارا لان اختها الكبرى أو
الصغرى المسماة فلانة أختها لا يباؤها أو لا يباها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضر هذه
تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة أعاد كرنا هذه الاشياء لان المهر يختلف
باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضا أن أخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر
يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي
حضر ليقبضها هذا الذي حضر لا بنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل الى آخره
وان لم تكن لها أخت ينظر الى امرأته من نساء عشيرة الاب من هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة
ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضا لذكرنا وان لم توجد من قوم أبيها امرأة بهذه الاوصاف يعتبر
مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر
زاده في أول باب المهور وذكر هو أيضا في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الاجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولهما وان كانت هذه
المرأة وكنت أجنبيًا بذلك يكتب - حضروا - حضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلة
فلانة بنت فلان بن فلان أن موكلة هذه كانت امرأته هذا الذي أحضره بنكاح صحيح زوجها أبوها

العتق عندهما خلافا
لمحمد رحمه الله تعالى ولو أن
المشتري من الغائب باعه
من آخر ثم أجاز المالك
لا ينفذ البيع الثاني وانما
ينفذ الاول ولو باعه الغائب
من رجل ثم اشتراه ثم أجاز
المالك البيع الاول لا ينفذ
البيع الثاني بالاجماع وكذا
البيع الاول هنالما
انفسخ البيع الاول لما عرف
أن في البيع الفاسد اذا
وصل المبيع الى البائع بأي
وجه وصل ينفسخ البيع
والنصولي يملك فسخ البيع
الموقوف ولو لم يحجز المالك
ولكن ضمن الغائب جاز
البيع ولا ينفذ العتق ولو
ملكه الغائب من جهة
المالك بارت أو هبة أو بيع
بعد ما باعه من غيره بطل
البيع بطريقان البات على
الموقوف والمشتري بالخيار
ولو باع أو أعتق لم ينفذ
بالاجماع * والمشتري من
الراهن اذا باع أو أعتق ثم
أجاز المرتهن البيع أو العتق
نفذ اجماعا وكذا المشتري
من الوارث والتركة مستغرقة
بالدين * الغائب اذا أجز
المغصوب فالاجر له فان تلف
المغصوب من هذا العمل أو تلف
لامنه وضمنه الغائب له
الاستعانة بالاجر في أداء
الضمان وتصدق بالباقي اذا
كان فقيرا فاذا كان غنيا

ليس له أن يستعين بالغير في أداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فأخذ أجرها ثم باعها وأخذ ثمنها أو تلف الثمن ثم
ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغائب ليس له الاستعانة في أداء الضمان بالاجر وقولنا منافع المغصوب غير

مضمون يشمل ما إذا سكن الغاصب الدار المغصوبة وركب الذابذة أو عطاها لا يضمن شيئا عندنا (نوع في رده) غصب فرسا وغصب منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة (١٧١) وعجز المالك عن مخاصمة الثاني

ليس له ان يخاسم مع الاول
لانه لما وصل الى المالك
فقد برى الاول عنه * غصب
من صبي ثم رده عليه ان كان
يعقل الاخذ والادب والاول
لا * أنف ثوب رجل وجاء
بقيته بجبر المالك على قبولها
ومعنى الجبر ان ينزل قابضا
بالتخلية كما في مسئلة عتق
المولى عبده على ألف وفي
الوديعة وغصب العين
يتحقق الرد بالتخلية * وضع
المغصوب في حجر المالك فلم
يعلم به المالك فاء آخر وذهب
به أنفقه أو لا فالعهد على
الثاني وبرى الاول وان وضع
بين يديه لا في حجره وذهب به
آخر فالضمان على الاول
أيضا * أكسأ الثوب
المغصوب حتى تحرق عليه
برى الغاصب عندنا كما اذا
أطعمه مالكة وان لم يعرفه
المالك * برهن الغاصب على
الرد الى المالك وبرهن المالك
على الهلاك عند فعد
محمد رحمه الله تعالى لا يضمن
الغاصب وعند الثاني يضمن
ذكره السرخسي رحمه الله
تعالى

(نوع آخر)

غصب أحد النقيدين في بلد
ثم لقيه في بلد آخر وطالبه
بها فعليه تسليمه ولا يطالبه
بالسعر وان اختلف القيمة
* غصب عينا ثم لقيه في بلد
آخر والقيمة في هذا المكان

فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها فحضر من الشهود ولم يسم لها مهورا الى آخره كذا في المحيط
١ (محضر في اثبات مهر المثل) ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان زوجها
ولها ولدان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكحها صحيحا ولم يسم لها مهورا فوجب
الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختها لا يها واما فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت
تساويها في المال وتضاهيها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلاء
ومهرها واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير الى هذه التي حضرت ان كان
حرمها على نفسه والافايتعارف بحيلة ٢ (دست بيان) لها من هذا التقدير والله تعالى أعلم *
(محضر في اثبات المتعة) يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته
معها أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهورا عند العدول ثم طلقها قبل الدخول بها
وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أثواب وسط درع وخمار وملحفة فوجب عليه الخروج
عن ذلك ويتم المحضر كذا في المحيط *

(محضر في اثبات الخلوة) ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها وأولياها اياه من برضاها على مهر كذا
بشهادة عدول حضر واوأنه خلاها خلوة صحيحة لثالث معهما ولا مانع شرعا ولا طبعيا وأنه طلقها بعد ذلك
تطليقة بائنة وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير اليها والخروج عنها اليها
وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية *

(محضر في اثبات الحرمة الغليظة) يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى
الحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي
حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته
بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهمان أو كذا دينارادينا لازما وحقا واجبا بسبب هذا النكاح وأن
هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات حرمة غليظة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره وأنهم محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور وفيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة
الغليظة بينهم أي كسها حراما ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مفارقتها وتخلية
سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور وفيه وادار انفقة العدة نفقة مثلها الى أن تنقضي عدتها
وطالبته بذلك وسألت مسئلة عن ذلك *

(سجل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه الحرمة الغليظة
على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالا له بعد النكاح
بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المختصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا
الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بأداء مالها عليه من الصداق المذكور وفيه
وادار انفقة عاها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل (٣) (الوجه الثاني) أن تدعى الحرمة باقراره

(١) قوله محضر في اثبات مهر المثل أي من غير توكيل وما تقدم في اثباته بطريق التوكيل لانيها ولا جنبي
فلا تكراراه صححه (٢) مهرها دستقيمان وهو عبارة عما يرسله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر
(٣) قوله الوجه الثاني أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق وتقدم الوجه الاول في محضر هذه الدعوى
وهكذا يقال في الوجه الثالث الا في قريبا وجميع العبارة من قوله محضر في اثبات الحرمة الغليظة الى
آخر الاوجه الثلاثة من كلام المحيط اه

أكثر أو مثلها أخذها وليس له المطالبة بالقيمة وان كانت قيمتها أقل من ذلك المكان ان شاء أخذ قيمتها في مكان الغصب وان شاء صبر حتى يأخذها
ثم ولو تغير السعر في مكان الغصب يأخذها بالقيمة لان تغير السعر غير مضمون وان كان العين المغصوب هالكة وهي من ذوات الامثال ان

كان سعر المكاتين متساويا أخذ المثل وان أقل خيران شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الغصب وان شاء صبر كما مر وان كانت قيمته أكثر
هنا فالغاصب بالخيار ان شاء أعطاه (١٧٢) المثل في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب الا أن يرضى المالك بالتأخير

الى مكان الغصب

جنس آخر في غصب

الضباع والعقار

غصب من أرض رجل

تالة وغرسها في ناحية تلك

الأرض فكسرت الشجرة

التي غرسها فعليه قيمة التالة

يوم قلعها فان لم يضر قلع

الشجرة بالأرض يؤمر بقلعها

وان أضر يعطيه صاحبها

قيمتها * رجل قطع أشجار

انسان في كرمه يضمن القيمة

ويعرف ذلك أن يقوم

الكرم مع الاشجار المقلوعة

ومع الاشجار التي

هي غير مقلوعة فيضمن

فضل ما بينهما وان شاء أمسك

الاشجار وضمنه قيمة

النقصان قائما وإن تساوى

قيمتها مقلوعة وغير مقلوعة

لا شيء عليه * أراد سقى

زرعه أو أرضه ففنع انسان

حتى فسد لا يضمن * الشرب

والتوضؤ من النهر المغصوب

ان حوّل النهر المغصوب من

موضعه بكرة والا لا غصب

طاحونة وأجرى ماء هافي

أرض غيره من غير اذن

صاحب الأرض بكرة ولا

يجل للمسلمين الانتفاع بهذه

الطاحونة اذا علموا لا باعارة

أو اجارة أو شراء طحنا أو

غيره * غصب حافونا وتجبر

فيه ويرجى بطيب الرج

لانه حصل بالتجارة * المرور

في أرض الغير اذا وجد

أنه طلقها ثلاثا وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا
الذي أحضرته أنها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حل
صحته اقرارا ونفاذا تصرفاته أنه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه عسكها حراما ولا يفارقها
فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها المذكور اليها *

محجل هذه الدعوى على محجل الاول الا أن ههنا يذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكت لهذه
التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بثبوت اقرار هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة الغليظة
المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود والمسمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) أن تدعى الحرمة الغليظة
عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تطليقات حال قيام النكاح بينهما أن لا يفعل كذا وقد
فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحنث في عينه ونزلت الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه
المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي
أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهما عسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك
ويتم المحضر وان كانت تدعى الحرمة بتطليقة أو بتطليقتين يسين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة
الحرمة بسبب آخر يذكر ذلك السبب في المحضر *

محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة قوم شهدوا عند
القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه الحاضرة ثلاث تطليقات وأنما محرمة عليه اليوم بثلاث
تطليقات فأثوب بالشهادة على وجهها وساقتها على سندها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا
أنهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكرون أسماءهم وأنسابهم وحلالهم ومساكنهم ومصلاتهم
وأحضرهم معهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشاروا الى
الرجل الذي أحضره وطلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي أحضرها ثلاث تطليقات ثم انه لا يفارقها
وعسكها حراما فاستلحق هذا الرجل وهذه فأنكرا الطلاق فالحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل
شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما

محجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم
على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وأثبتها
في المحضر المخلد في ديوان الحكم قبلي وتعرفت عن أحوال الشهود ممن اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية
فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ما شهدوا به على
ما شهدوا به وأعلمت المشهود عليه بذلك وأمكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عسدي
عجزه عن ذلك فاستحرت الله تعالى الى آخره وحكت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا
بثلاث تطليقات بمحضرمهم مافي وجوههم الى آخره وأمرت كل واحد منهم بما عفا رقة صاحبه الى أن
تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتنزق بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم
يتزوجها الاول برضاها ان شاء *

محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب امرأته لها زوج دخل بها ثم حرمها على نفسه بثلاث
تطليقات بمحضرم من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضي القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة اثبات هذه
الحرمة بين يدي القاضي ليقضي بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجهان أحدهما أن تدعى على رجل حاضر
أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار ونصفها كذا بقية صداقي وأنتك ضمنت لي بذلك عن
زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني على نفسي بثلاث تطليقات فعلى ألف درهم واني أجرت هذا الضمان

معلقا

طريقة لا يجسد طرية قاله ذلك ما لم يمنع صاحب الأرض فاذا منع حرم عليه المرور لان

التصریح بطل الدلالة وهذا اذا كان المار واحد فان جماعة لا يباح والمرور في الطريق الحداث ان كان مالكه جعله طريقا

يجوز وان لم يعلم أو علم أنه غصب فهذا بناء على ان المروفي أرض الغير بلائنه هل يباح اختلافه قال الفقيه ان علم أن المالك أحدثه حل وان علم أنه غصب حرم وعن الامام الاعظم رضي الله عنه انه اذا كان له حائطا أو حائل (١٧٣) لا يحل المرور ولا النزول وان لم يكن

لا بأس به وعن أبي القاسم رحمه الله اذا خفي عليه الطريق يعيش في الأرض المزروعة ولا يبطأ الزرع * الا كل من زرع بين يديه يباح للآفة وفي الكرم والاشجار ان كان يعرف أربابها لا يباح للآفة ولا يكره واغريهم أيضا وان لم يعرف طاب وهذا في حصة الآفة أما في حصة بيت المال فيبغى للسلطان أن يتصدق به وان لم يفعل لا يأنم * الشبهة في الحرام أقرب كذا قاله الامام الثاني رحمه الله والمكروه أقرب الى الحرام عند الامامين رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

نوع آخر

هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيق جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه دهم جدار الجار ان دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهم ممن ذلك بناء جاره لا يضمن * بنى حائطا في ملك رجل بغير إذنه من التراب إن لم يكن للتراب قيمة فالخاطئ لصاحب الأرض وان للتراب قيمة للباني وعليه قيمة التراب وان غصب أرضا بنى حائطا فجاء صاحبها وأخذ الأرض فأراد الغاصب النقص ان بنى الخاطئ من تراب هذه الأرض ليس له النقص ويكون

معلقا بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت هذه الدنانير المذكورة ديني عليك بحكم الضمان المذکور وانت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذکور فواجب عليك الخروج عن ذلك بادائها الي والمدعي عليه يقرب بالضمين كما ادعت ويشكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتجبي المرأة بشهد وديهم بدون على أن زوجهما حرمة على نفسه بثلاث تطليقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حضرت وأحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته ويذكر دعواها على نحو ما بيناه من أوله الى آخر *

يجل هذه الدعوى على نحو ما بيناه الى قوله فأحضرت المدعية نفرا ذكرت أنهم شهدوها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبتها الى ذلك فشهدوا وبعد الاستماع ادعت المدعية الدعوى والانكار من المدعي عليه بوقوع هذه الحرمة الواحدة بعد الآخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (٢) كواهي مبدعهم كه ابن زن حاضر أمده) وأشاروا الى المدعية هذه (٣) زن فلان بن فلان بودوا بن فلان ويرابرخو يشتن حرام كرده است بسه طلاق وامر وزاين زن حاضر أمده حرام است بر فلان بسه طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى أن يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذکور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب هذا المال المذکور فيه مبلغه وجسه وذلك كذا بسبب الضمان المذکور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي أحضرته اياه على الوجه المذکور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل (الوجه الثاني) أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة أنك قد ضمنيت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطليقات وأنا أجرت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطليقات بتاريخ كذا وأتاني عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى أن تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذکور فواجب عليك الضمان والخروج عن عهدة مالزمك من نفقة عدتي بالاداء الى قيمه المدعي عليه بضمن نفقة العدة ويشكر الحرمة فتجبي المرأة بشهد وديهم دون على أن زوجها فلان ناهيها على نفسه بثلاث تطليقات وأنها في عهدة زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها فلان على نفسه بثلاث تطليقات ويكتب دعواها من أولها الى آخرها الى قوله وأحضرت هذه التي حضرت نفرا ذكرت أنهم شهدوها على آخره يجل هذه الدعوى يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لا يجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب نفقة عدتها الى أن تنقضي عندهم بشهادة هؤلاء الشهود وبمحضر من هذين المتخاصمين في وجوهها ويتم السجل *

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب الهجر عن النفقة في صغير تحت صغير وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق علم المأنة فقير لا يملك شيئا فرفع أمر هذه الصغيرة أبوها نيابة عنها الى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته بعد التسمية والتخصيص للقاضي الشفعوي قد رفع الى نيابة

(٢) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة (٣) كانت زوجة فلان بن فلان وفلان هذا حرمة على نفسه بثلاث تطليقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطليقات

لصاحب الأرض والاله القرض * حفر قبرا فدفن فيه آخر ان كان الأرض ملك الأول ينش وان كان أرضا مباحا لا يخرج الثاني ولكن يضمن للأول قيمة حفره * غصب دارا واستأجرها من المصوب منه والد ليس بمحضرتها فإذا سكنها المالك أو قدر عليه برئ الغاصب من الضمان

* زوج المالك الامة المنصوية من الغاصب برى عن ضمنا ذكرا أبو الفضل الكرمانى في اشارات الجامع أن غصب المشاع لا يتحقق وذكرا
في الاقضية أنه يتحقق وعليه الفتوى (١٧٤) **جنس آخر في الدواب** بعث رجلا الى ماشيته فأخذ المبعوث دابته وركبها

فهل تكت أن كان بين الأمر والمبعوث انبساط لا يضمن والاضمن * ركب دابة غيره غنات في مكانها فالصحيح أنه لا يضمن ما لم يحولها عن موضعها عند الامام رحمه الله ذكره في الشافى وذكرا السرخسى عند الثانى رحمه الله يضمن وعند زفر رحمه الله لا * جل على دابة غيره بلا أمره فتورم ظهر الحمار فشقه مالكه ان اسلم من غير نقصان لا يضمن وان مات أو انتقص ان النقصان من الشق فلا ضمان وان من الورم يضمن الحامل وان اختلاف افعال المالك مات أو نقص من الورم وقال الحامل من الشق فالقول للغاصب الحامل لا نكارة الضمان * بعث المزارع حماره الى رب الارض على يد ابر له فنع صاحب الارض الابن أن يذهب بالحمار أو بعثه في حاجته حتى ضاع الحمار والابن بالغ لا يضمن وان صغيرا يضمن * عرج الحمار المنصوب في يد الغاصب ان كان يشى مع العرج ضمن النقصان وان لا يشى أصلا ضمن القيمة كالقطع * ركب الجمال جلا وقاد جلا آخر خلفه وخاض في نهر كبير فيه الجدي يجري مع الماء كما يكون في الشتاء فانقطع جل وتلف ان كان الناس

الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أنها امرأة الصغيرة فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان ابن فلان بولاية الابوة على صداق كذا بعرض من الشهود تزويجا صحيحا وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول لا صحى وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس بمكاتب ولا محترف وقد ظهر عجزه عندى عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا عندى بجميع ذلك والتس منى أبوها هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملتزمة وكاتبته ليتفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما ما يفصلها بينهما على ما يؤدى اجتهاده اليه ويقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالبا منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضى الى القاضى الشفعوى ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يخصم أبو الصغير بين يدي القاضى المكتوب اليه أبو الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضى الخفى ويقيم البينة على أن ابنه الصغير المسمى في هذا الكتاب معدم لا مال له وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الاتفاق على أمراته هذه الصغرة ويطلب من القاضى الشفعوى أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضى الشفعوى بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوى قد ورد الى كتاب من فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام في كورة بخارى ونواحيها أدام الله تعالى توقيفه من قبل الخاقان فلان مشتقلا على ما وقع اليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان النذلانى الذى يخصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان النذلانى يخامم عن ابنه الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا أبو هذه الصغيرة المذكورة رفع الى هذا القاضى أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغرة المسمى فلان بن فلان هذا وحلله بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجا صحيحا وأن فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغرة هذا قبول لا صحى فى مجلس التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى النفقة وان زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الاتفاق بعت عجزه عند القاضى هذا وقد سأل أبو الصغير فلان بن فلان من القاضى هذا أن يكتب الى وياذن لي فى الاستماع الى هذه الخصومة والتدلى بينهما على ما يؤدى اجتهادى اليه ويقع رأى عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتثلت أمره فى سماع هذه الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضر فى مجلسى والد هذه الصغيرة فلان وأحضر معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذى حضر له هذه الصغيرة على هذا الذى أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذى حضره امرأة هذا الصغير الذى هو ابن هذا الذى أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذى أحضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة الى النفقة وأقام شهودا عدولا على أن الصغير المسمى ابن هذا الذى أحضره معه عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل منى والد هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتأملت فى ذلك ووقع اجتهادى على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذنا بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرفت بينهما بعد ما صار النكاح بينهما مملوما بعد ما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معاوماته بقاء صحيحا وأمرت بكتابة هذا السجل حجة فى ذلك وان طلب من القاضى الاصل امضاء هذا السجل فالقاضى الاصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضى فلان الى آخر ما جرى جميع ما يتضمنه هذا الذكرا من أوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه اليه والاستماع الى البينة والعمل بها ما يؤدى اجتهاد المكتوب اليه ويقع رأيه عليه كان منى وجعلت المكتوب اليه فلانا باعنى فى العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبي هذا وأجزته وأمرت بكتابة هذا الامضاء فى تاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق فالطريق فيه ما ذكرنا فى الصغيرين الا أن

يغوضون فى مثل هذه الخفاضة بلا انكار لا يضمن ولا يضمن * غصب سفينة وركبها فأدركها مالكها فى لجة البحر يؤجرها منه هنا بأجر مثلها الى الساحل من مكان الادراك وليس له نزع السفينة من الغاصب * اصطلب بينهما واكل منهما فية بقرة فدخل أحدهما وشدهما

في جبل واحد فقهره وتخنق بالحبل لاضمان عليه اذا لم يتقله من مكان الى مكان * حل بجلال من القطار او حار امر بوطافى حلف وضاع الحار
لا يضمن عندهما خلافا لمحمد رحمه الله * جاء الى سفينة مشدودة وحلها ان غرق من ساعته (١٧٥) ضمن لوالى يوم ربحا وان بعد ساعة

لا * أشلى ذئبا أو أسدا على
انسان أو دابة فأنتلف لا يضمن
لانه لا ينقاد بالاشلاء فلا
يضاف التلف الى الاشلاء
وان بقدر يضمن كالكلب
لانه يتقاد بالاشلاء * ولو غصب
دواب بخوارزم ثم وجدها
مالا ككها في يد الغاصب
بخراسان ينظر الى قيمته في
مكان الغصب واللقاء كافي
العين وقدمى

جنس آخر في العيب
والامانة

غصب جارية فأبقت في يده
أو سرقته أو زنت وانقص
قيمتها ولم يكن فعل قبل
ذلك ونقص به قيمتها يغرم
الغاصب النقصان كما يضمن
نقصان الحادث من شال
وعور ولو حبلت في يده من
الزنا أخذ المالك بنقصان
ذلك فان زال العيب في يد
المولى رد ما أخذ بسبب
النقصان على الغاصب
وقال الامام الثاني رحمه
الله ينظر الى ما نقصه الحبل
وارش عيب الزنا فيدخل
الاقل في الاكثر وعن محمد
رحمه الله يضمن الامرين
جميعا فلوردها الغاصب
حاملًا وماتت من الولادة
وبقي ولدها في يد الغاصب
فان الغاصب يضمن قيمتها
يوم الغصب ولم ينقصان
الام بالولد ولوردها بعد
الزنا حاملا الى المالك فلهذا

هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن
الانفاق فان أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا
فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة *
محضر في فسخ اليمين المضافة رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ
هذه اليمين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوجها وانها اياها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها
ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفى ويلمس منه الكتاب الى القاضي
الشفعى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقاء الشفعى
القاضي الامام الى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من
قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه
بهذا السبب وانه يسكنها حراما ولا يقصر يده عنها ولتمت منى مكاتبة في ذلك فاجبت الى ذلك وكتبت هذا
الكتاب اليه ليتفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اليه اجتهاده ويقع عليه رأيه
وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب
اليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكاتب فيقرر الزوج بهذه اليمين وهذا النكاح الا أنه
يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها تعلا لعدم انعقاد اليمين فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه اليمين
وبقيام النكاح بينهما أخذ بقول من يقول بطلاق هذه اليمين من علماء السلف *

(سجل في فسخ اليمين المضافة) * فاذا أراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى
ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة كذا ونواحيها من قبل السلطان فلان
مشة لا على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق
بسبب اليمين المضافة الى النكاح وقد أمرني بالاصغاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها
والنقض بما وقع في رأيي واجتهادي فامتلأت أمره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة
بنت فلان وأحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته
معهما أن هذا الذي أحضرته معها باطال بالني بالطاعة في أحكام النكاح زاعما لي زوجته وقد كان حلف قبل
أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب
والزوج أقر بالنكاح وأنكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سأني الحكم بما وقع عليه رأيي
واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتأملت ووقع رأيي على بطلان اليمين المضافة الى النكاح علامنى
بقول من لا يرى صحة اليمين المضافة الى النكاح فكنت بطلان هذه اليمين وبطل هذه المرأة على هذا الزوج
بهذا النكاح وأمرته بالطاعة هذا الزوج في أحكام النكاح بحضور هذين المتخاصمين في وجههما حكما
أبرمته وقضاه فغذته في مجلس حكى هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان
وكان ذلك بعدما طلق الى القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي
وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله تعالى
صحت كذا من القضاء الكافر فأرأيتهم أجابوا الى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة الى القاضي
الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تحتمل وبراهينهم فيها واضحة والشبان
يتجاسرون الى هذه اليمين ثم يحتاجون الى التزوج ويضطرون الى ذلك فلوم يحجمهم القاضي الى ذلك ربما
يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية *

(محضر في اثبات العنة للتفريق) * المرأة اذا خاصت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج

وماتت من الجلد يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية حاملا وهو لم يعلم وماتت في يده يضمن النقصان ولو حلت في يد الغاصب ثم ردها
على المولى فماتت في يده من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الا ما نقصته الحمى في قولهم ولو غصب جارية محبوسة أو حبل وماتت من ذلك في يد

الغاصب يضمن قيمتها وبذلك العيب غصب جارية شابة أو غلاما شابا نفهم عند الغاصب ضمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية فاهدة فانكسر ثديها عند الغاصب (١٧٦) يضمن النقصان غصب عبدا فارتأ أو خبازا فتسنى عنده يضمن فيقوم عالم بالحرفة ويقوم

وهو لا يحسن الحرفة فيغرم فضل ما بينهما غصب عبدا مغيرا فتسنى عنده لا يضمن غصب صبي حرا وغاب عن يده يحبس الغاصب حتى يجي به أو يعلم انه مات وجد المالك عبده فأخذ من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المالك لي وقال مال كذا لا بل لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجب عند المالك في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك للمالك العبد أنت الجارية الى الخامس بلا اذن مولاه واطلب البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخامس رددتها عليك قال قول للخامس ولا يضمنها تأويله اذا لم يأخذها الخامس ومعنى الرذآن يا امرها بالذهاب الى منزلها وكان الخامس منكرا للغصب أما اذا أخذ الخامس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاه بغير اذن مولاه لا يصدق * أودع عبده عند رجل فبعته في حاجته صار غاصبا وفي غصب جارية مغنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا تلف انا فضة عليها تمثيل تجب قيمتها غير مصورة وفي غصب فاختة أو جملته تقرقر عليه قيمتها مقررة ولو غصب ينفذ أجماعه يجبي ممن واسط يجب قيمة الحمامة ولا يعتبر تلك الصفة كما قالوا في الحمامة الطيارة والكباش

يدعى الوصول اليها فان كانت بكر وقت النكاح فالقاضي يريها النساء والواحدة المعدلة تسكني والثنتان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسنان والقياس أن يكون القول قول المرأة مع اليين ثم اذا حلف الزوج استحسنان ان حلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقررا بعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان أراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما أمهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة بخاري نافذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما يين أهلها يومئذ أمهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان أنه تزوجها نكاحا صحيحا وانما وجدته عنينا لا يصل اليها وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فكتب بما أوجب الشرع في حق الغني من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فأمهل القاضي ايام سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيارا كثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وأمر بكتابة هذا الذكر جهة في ذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر وقت النكاح فالقاضي يريها النساء على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار لها وان نكل فلها الخيار *

(محضر في دفع هذه الدعوى) * ادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبة اياه بالتفريق بعدم مضي مدة التأجيل أنهما بطل في المطالبة بالتفريق بعدم مضي مدة التأجيل لما أنهما اختارتا المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضا صحيحا ويقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها اليها *

(محضر في دعوى النسب) * امرأة في يدها صبي تدعى على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعى على امرأته أن هذا الصبي ابنه من ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وادعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأة في يدها صبي أنه ابنها من زوجها وهذا الزوج ينكر فلهذه الدعوى كلها صحة ويجب أن يعلم بان دعوى الابوة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل أني أبوه هذا الرجل أو يدعى أني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر فلهذه الدعوى صحة حتى اذا أقام المدعى البيينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضي بينته على المدعى عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أني أم هذا الرجل فأقامت على ذلك بيينة فان القاضي يقبل بينتها ويقضي بكونها أم للمدعى عليه *

(صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى على زوجها أنه ابنها منه) * حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت اليه ابن هذا الذي أحضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شامت ذكرت في الدعوى وأن على هذا الذي أحضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شامت لم تذكر ذلك في الدعوى *

(صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى على المرأة أنه ابنها منه) * حضر وأحضر وادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها أن هذا الصبي الذي في يده وأشار اليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شاء ذكره أن على هذه المرأة التي أحضرها أن ترضع وان شاء لم يذكر *

النطوح اذا أطلقها يضمن قيمة حمامة غير طيارة وكباش غير نطوح وفي الجارية اذا كانت حسنة الصوت * (صورة) لكنهما لا تغني يضمن على حسن صوتها * دفع غلامه الى آخر مقيد بالقل ليذهب به الى منزله ففك غله أو قيده وذهب به بدون القيد وأبق

في الطريق لا يضمن * هدم جدار فيه صور رجال مصبوغ بالوان يضمن قيمة الجدار والاصباغ بلاص ولا يضمن ولو أحرق بساطا فيه تماثيل رجال يضمن قيمته مصورا لان الصلاة تجوز عليه بلا كراهة لان دوسه اهانته (١٧٧) (جنس آخر في الطيور) غصب

بضتين وجعل احدهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة بنفسها وأفرختا فالفرخان لا غاصب وعليه بضتان ولو كان مكانه ودبغة فالتى حضنت بنفسها للمودع صاحب البيضة فتح باب قصص قطار الطير وأبواب اصطيبل فخرج الفرس أو فتح الرق والسمن جامد فذاب وخرج لا يضمن عندهما خلا فالمدرجه الله وكذا الوحل قيد عبيد حتى أتى حلا فالمدرجه الله قال السرخسي رحمه الله هذا كله اذا كان العبد مجنونا فان عاقل لا يضمن اتفاقا ولو فتح باب قصص وقال للطير كش كش أو فتح باب اصطيبل وقال للبقر هس هس أو قال للمعبر هر هر يضمن اتفاقا ذكره في النظم وأجمعوا انه لو شق الرق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن * رزق انفتح فأخذه رجل ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان غابا يضمن وكذا اذا تعلق رزقا خرف سقط منه فأخذه ثم تركه ان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن وكذا اذا سقط من كم انسان شئ فأخذه انسان وتركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن

(صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضره معه ولدته أمه فلانة بنت فلان من هذا الذي أحضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما * (صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولاد على فراشه من امرأته فلانة حال قيام النكاح بينهما الى آخره وأما دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا أن يدعى المالك بان كان المدعى زمنا فيدعى الاخوة على غيره أو العمومة ويدعى النفقة لنفسه * وله وجه آخر أن يدعى الوصية لاخته المدعى عليه من جهة المتوفى * صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلانا لميت قد كان أوصى الى هذا الذي أحضره معه نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وخاف من تركته في يده كذا وكذا وقد كان أوصى لاخته فلان بن فلان بكذا وكذا ولفلان بن فلان ثلاث اخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وأنه واجب على هذا الذي أحضره معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا وبطال به بالجواب فيقرر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخا فلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أخى فلان وهذا أخو فلان وأنه كذب في الذخيرة * (محضر في دعوى ولاء العتاقة) * رجل مات فجاء رجل وادعى أن الميت معتق والى فلان كان أعتقه والى في حياته وصحته وميراثه الى ما أتى ابن معتقه لا وارث له غيرى فأفتى بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بفساد هذه الدعوى وبعضهم بصحها والصحح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملك والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبد أو أقال العبد بينة أنه أعتقه فلان يقضى لمدعى الملك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الاصل * (محضر في دعوى الدفع) * صورته ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وكذا وابدأ بالمدعى بينة على دعواه فتوجه بالحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن الذى ادعى تلقى المالك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخى فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواه على باطله به - ذا السبب فانفتحت أجوبة المفتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتى بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أو فى أى شهر كان فالقاضى هل يكلفه ذلك انفتحت الاجوبة أيضا أن القاضى لا يكلفه ذلك لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشى * (محضر في اثبات العصبية) * حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضى فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى أبابكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفى وخلف من الورثة زوجته له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبناته تسمى سعادة وابن عم له هذا الذى حضر لما أنه ابن عمر وسعد المتوفى كان ابن أحمد وأحمد والى هذا المتوفى مع عمر والده هذا الذى حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر توفى وخلف من التركة في يده هذا الذى أحضره معه من الدنانير النيسابورية اثني عشر ديناراً وصار ذلك بعونه ميراثا عنه له ولا على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والبنات النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذى أحضره في علم من ذلك فوجب عليه تسليم نصيبه من ذلك اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالب به بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب بالفارسية (مر الزميراث خواركى اين مدعى علم نيست) (١) لا علم لي بوراثته هذا المدعى

(٢٣ - فتاوى سادس) (جنس آخر في الثياب) غصب ثوبا فخرق ان يسير ارضه النقصان والثوب للمالك وان كثيرا فاحشا ينتفع به بالخياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء أخذ من ضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا

يصلح للخياطة ضمنه قيمته بلا خيار وفي الصغرى إذا أوجب الخرق نقصان ربع قيمة الثوب فهو فاحش * أمره بخرق ثوب غيره بخرقه يضمن
الذي خرق لا إلا إذا كان سلطانا (١٧٨) أو المولى بأمر عبده * جعل القصار في الثوب الذي دفع إليه الخبز أو أن ذهابه إلى القصار

وأحضر المدعى هذا نفرأذ كرأنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم فأجبته اليه وهم فلان وفلان
وفلان فشهد هؤلاء *

* (سجل هذه الدعوى) * يقول القاضي فلان بن فلان إلى قوله فشهد هؤلاء أنهم - ودعوى به -
ما استشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا وانكار المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني
أوجب الحكم سماعها من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (١) كواهي مبدعهم كهان سعد
ابن أحمد بن عبد الله بن عمر بن دوازي ميراث خوارمادزن وي ساره بنت فلان بن فلان ودختر وي سعاده
وابن عم مدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر و يسر عم وي ازروي بدر بدانكه ابن أحمد) وأشار إلى المدعى
هذا (يسر عمر بودوان - عدم متوفى بسر أحمد بودو وعمر يدريان مدعى بالجد بدريان متوفى برادران يدري
بودن بدريان عبد الله بن عمر بن دوازي ميراث خوارمادزن كرمي دانيم) فأثاب بالشهادة هذه كذلك
على وجهها وبسبب توفى السجل إلى قوله فسألني هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله الحكم له بما ثبت له من
ذلك عندي وكتابة ذكر ذلك والاشهاد عليه حجة في ذلك فأجبته إلى ذلك واستخرت الله تعالى إلى قوله
وحكمت لهذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله على هذا المدعى عليه أي بكر بن محمد بن عمر بن وجهه بمحض من
هذين المتخاصمين جميعا في مجلس حكيم بكورة بخاري بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وبتخليقه
من الورثة هذا المدعى ابن عم له لاب و امرأته تسمى سارة بنت فلان ويقتا تسمى سعاده بشهادة هؤلاء
الشهود المعدلين حكما برمته وقضاء نفذته إلى آخره وان كان المدعى ابن ابن عم الميت فصورة المحض في ذلك
حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى الحسن بن
علي بن عبد الله بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر توفى
وخلف من الورثة ابن ابن عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر المتوفى ابن محمد ومحمد والد المتوفى
هذا وأحمد جد هذا الذي حضر كانا أخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر لا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذي
حضر وفي يده هذا الذي أحضره من تركه المتوفى كذا كذا دينارانيسابورية وصارت هذه الدنانير المذكورة
بموت ميراثا لهذا الذي حضر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء
جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسألته فأجاب بالفارسية (٢) (مرا از ميراث خواركي اين مدعى علم
نيست) وأحضر المدعى نفرأذ كرأنهم شهوده إلى آخره

* (سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم) * فان كان المدعى ابن ابن عم الميت فصورة المحض فيه
حضر محمد بن محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى الحسن
ابن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن عمر بن عبد الله بن عمر بن علي
توفى وخلف من الورثة ابن ابن عم له لاب هذا الذي حضر لما أن هذا الذي حضر ابن محمود ومحمود ابن
طاهر وطاهر والد والده هذا الحاضر كان ابن أحمد وعمر المتوفى هذا كان ابن محمد ومحمد والد هذا المتوفى
وأحمد والد والده هذا الذي حضر كانا أخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر بن علي لا وارث له سوى هذا
الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يده هذا الذي أحضره كذا كذا دينارانيسابورية وصارت

(١) أشهد أن سعاده هذا ابن أحمد بن عبد الله بن عمر مات وخلف ورثة امرأته سارة بنت فلان بن فلان
وبنته سعاده وابن العم المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وهو ابن عم لاب بسبب أن أحمد هذا وأشار إلى
المدعى ابن لعمرو سعد المتوفى ابن لأحمد وعمر أبو هذا المدعى كان أخا لاب مع أحمد والده هذا المتوفى وأبوهما
عبد الله ابن عمرو ولا نعلم له وارثا غير هذه الثلاثة ٢ لا علم لي بوراثه هذا المدعى

وسرق الثوب إن لف فيه
كما يلف المنديل على ما يجعل
فيه يضمن وإن عقد بأن
كان الثوب تحت إبطه
ودس الخبز فيه لا يضمن
* أفسد الخياط الثوب فأخذه
صاحب الثوب ولبسه عالما
بالفساد ليس له التضمن
* رفع قلنسوة رجل من رأسه
ووضعه على رأس آخر
وطرعهما آخر من رأسه
فضاعتان القلنسوة عمرأى
مالكها وأمكنه رفعها من
ذلك الموضع لا ضمان عليهما
أى على الرفع والطرح
ومن هذا يعلم جواب مسألة
المتعلق وسقوط شيء من كفه
عند الخصومة * رفع عمامة
مدينونة عن رأسه حين
تقاضاه الدين وقال لأرثها
عليك حتى تقضى الدين
فتلاف العمامة في يده يهلك
هلاك الرهن بالدين قال
هذا انما يصح إذا أمكنه
استردادها فتركهها عنده أما
إذا عجز فتركهها المجزؤه ففيه
نظر * دخل دار غيره وأخرج
منها ثوبا ووضعها في منزل
آخر وضاع ان تفاوتاني
الحريضين والا لا وان رفع
من زاوية البيت ووضعها
في زاوية أخرى لا يضمن
* هلك في يد الغاصب وهو
قبي ان كان يقوم في السوق
بالدراهم يقوم بها وان
بالدنانير فيها وان كان يقوم
بهما فالتخير إلى الحاكم

جنس آخر في المتفرقات * غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه هذه
ضمنه عند الثاني رحمه الله وعند الامام رحمه الله لا يضمن بكل حال * أخرج خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ وان استيقظ ثم نام وأعاده في هذا

النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرق الى النائم وقد وجد في الثاني يجب الى البقرة ولم يوجد والحاصل أن في إعادة الخاتم الى اصبع النائم والخلف الى رجله والقلنسوة الى راسه الامام الثاني رحمه الله يعتبر اتحاد النوم (١٧٩) في ازالة الضمان كاذرهما ومحمد رحمه

الله يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نوم آخر ولم يذكر مذهب الامام والصحيح من مذهب الامام أنه يعتبر التحويل للزوم فاذا لم يحوله عن مكانه وأعاده الى اصبعه أي اصبع كان أو رجله زال الضمان عنه وان حوله ثم أعاده في تلك النوم أو غيرها لا يبرأ ما لم يردّه اليه حال البقعة * غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان * غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم يبرأ * شجرة الجوز آخرت جوزات صغارا وأتلفها انسان يضمن نقصان الشجرة فينظر بكم يشتري بهذه الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل * كسر بضعة انسان فاذا هي فاسدة أو درهمه فاذا هو مستوفة لا يضمن * هشم آنية صفراء نحاس لانسان وهي تباع وزنا فله أن يتركه عليه ويضمنه القيمة وان شاء أخذه ولا يضمنه شيئا وان كان يباع عبدا فله الخيار المذکور وضمنه النقصان لان في الاول لو ضمنه يكون الفضل بازاء الجوده وفي الثاني لا يؤدى الى الربا * من رق صل انسان المختار أنه ينظر الى قيمة الصل مكتوبا

هذه الدنيا ميراثه وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره
 سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضا فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر أو لا أنه من ذوى الارحام كان دفعه للدعوى العسوية لمكان التناقض
 محضر في دعوى حرية الاصل محضر مجلس القضاء شرّفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب خطه بتمامها وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر حرا الاصل والعلوق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حرا الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضا وهذا الذي حضر ولد حرا على فراش أبيه الحسين بن هذين لم يرد عليه ولا على أبيه هذين رقيق وان هذا الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب وقال (١) ابن حاضر أمده ملك من است ورقيق من است ومرا اذ آزادي وى علم نيست) وأحضر هذا الذي حضر نفراد كراهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبتهم اليه واستشهدت الشهود وشهدوا بشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة الى آخره

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب أسامي الشهود وألفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حرا الاصل حرا والدين لم يرد عليه ولا على والديه ورق وأمرته بقصر يده والكف عن مطالبته اياه بالطاعة في أحكام الرق

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة محضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوك هذا الذي أحضره ومرفوقه وأنه أعتق هذا الذي حضر في حال صحته ومات عقله وجواز نصر فاته في الوجوه كلها طاعنا لوجه الله تعالى وطلب المراضاة عتقا صحيحا جائزا نافذا بغير بدل وأن هذا الذي حضر اليوم حريه هذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته اياه بالطاعة أو دعواه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته

سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حرا مالا كالنفسه غيره ولى عليه بالسبب المذکور وهو واعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه اياه ويطلب ان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسلمين ويختتم السجل

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة غيره ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا ومرفوقا لفلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه وأن فلانا أعتقه من خالص ماله وملكه مجانا بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغى لمرضاته وطلب للشواب وجناته وهو بامن أليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا بالاعتاق المذکور فيه وأنه اليوم حريه هذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بغيره ظلماً وتعديا فواجب عليه قصر يده الى آخره

(١) هذا الذي حضر ملكي ورقيق ليس لي علم بغيره

ولا ينظر الى المال ولو من رق دفتر حساب انسان يعطيه بكم يشتري * جاء الى خراف فأخذ منه تقاره بأذنه فسقطت وكسرت لا يضمنها ويضمن ما سواها * أتلف أحد مصرعي الباب أو أحد المكعبين أو الخفين فالملك بالخيار ان شامس اليه الواحد الباقي وضمنه قيمتها واختاره خلافه

وسأق ان شاء الله تعالى * غصب شأ وقبض للحفظ وأجاز المالك - ففظه كما قبض برى من الضمان وان اتفق به وأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا أو دفع رجل مال الغير وأجاز المالك يبرأ (١٨٠) عن الضمان وعلى هذا إذا قال المغيصوب منه الغاصب أو دعتك أو أجزتك لحفظه

ثم هلك في يده لا رواية فيه ولقائل أن يقول يجب أن يضمن * نظر الى دهن غيره وهو ماتع حين أراد الشراء فوقع من أنفه دم وتنجس ان يذنه لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كول يضمن النقصان وان كان ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن * أخذ في الحمام فتجانة وأعطاه لآخر فسقطت من يده الثاني وتلفت لا يضمن الأول ولا الثاني

الثاني * أحفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار يضمن ان كان ظهر البيت المنهي عنه الى الطريق أو الى السكة وان قال أحفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى أحرز من الأولى قال الصدر لا يضمن وقال بكر يضمن * ذهب الضيف وترك شيئاً عند المضيف فتعصبه المضيف به فغصبه منه غاصب ان غصبه في المدينة لا يضمن وان خارجهما يضمن * برهن المالك أن قيمة المغيصوب كذا والغاصب على أنه كذا فيينة المالك أولى وان لم يكن للمالك قيمة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك أحلفه ولا أريد أن يبرهن له ذلك * برهن المالك فشهد أحدهما ان قيمة المغيصوب كذا وشهد

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي حضر حراما كالنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور المدعى وهو اعتاق فلان بن فلان أياه من خالص حقه وماله ويطلق دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه وبقصر يد هذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضر الى آخره

محضر في اثبات الرق * حضروا حضرم مع نفسه رجلان كراهة يسمى فلانا هنديا شابا ويدا كرحليته ثم يذ كر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه للمالك بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والانقياد له في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلة ويتم المحضر

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين ويكون هذا الذي أحضره مبطلا في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالانقياد لهذا الذي حضر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فاما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة

* (محضر في دفع هذه الدعوى) فنقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصوره كتابته حضروا حضرم فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بلن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوك وأنه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الاصل والعاق لئلا أن أياه فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كاتنا حريين من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الابوين الحريين لم يجز عليه ولا على أبويه هذين رق وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل ويتم المحضر

* (سجل هذا المحضر) يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا الحاضر حر الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بحضرم من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي بخاري وقضيت بحكمة ذلك كله وقصرت يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعت عنه طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بانه ان كان قد اشتراه من غيره ونقله الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا وفي كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقم البينة ثم يثبت المملوك حرته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه الاعتاق من جهة مدعى الرق وصوره كتابته حضروا حضرم فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه أنه حر لما أنه كان مملوكا ومروقه قاله هذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره أعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها اعتاقا صحيحا جائزا فادعى هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتاق وهذا المحضر مبطل في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة والانقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر

الاخر على اقرار الغاصب به لا يقبله جاء الغاصب يثوب وقال المغيصوب هذا وقال المالك لابل غيره فالقول للغاصب * (سجل * ادعى عليه أنه غصب منه جبة فقال الظهارة لك لا غير فالقول له * قال غصبت منك الجبة ثم قال الحشولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل الى أو هذه الدار والبناء الى أو هذه الارض والاتجار لي لم يصدق في الكل

الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمة * غصب ساجدة وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك ولو صاحقوا بنى عليها لا ينقطع وقار الكرخي اذا كان قيمة البناء أكثر من قيمة حق المالك وبعض المتأخرين أفتوا (١٨١) بمختار الكرخي رحمه الله تعالى ونحن

نفى بجواب الكتاب اتباعا
لشيوخنا وبعض متابع
خوارزم حين وقع الاجلاء
والخرق بخوارزم وتفرق
أهلها أيدى سبائهم عمر
سكان الارض الخالية
حال غيبة ملا كهاتهم
المسالك أفتوا بان البناء
أكثر قيمة يعطى الباني القيمة
للمالك الرقبة وان الرقبة أكثر
قيمة البناء لصاحب البناء
ويملكها صاحب الرقبة
والدليل عليه ما أجاب به
صاحب المحيط حين استفتى
عنه بالنظم
فتوى شرع اندر بن صورت
حيث نزيلك أهل علم هدى
مردكي ساحتی كرفت بغصب
واندر و خانم سانهاد بنا
قيمت آن بناس بيشتر است
حيث بناس راجواب در فتوى
بتفضل بيان بقومايند
تاياشسد ثواب بر عقي
فأجاب
ابن جاقوت جوكر دان مردك
باشد اورا سزاي ولوم ادى
قيمت عرصه في نو اندخواست
ليك بر كندن برهاني
حق تعالى است اعلم العالم
بنو شيت اين جواب يا معني
آنك نامست من ورا محمود
بدرش احمد است بيربي
ولو غصب لوحا وأدخله في

* (سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الاول) * الا أنه ههنا يكتب وكون هذا الذي حضر حراما لكا
لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بسائر الاحرار بهذا السبب وكونه
يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه
الرق الاعتاق من جهة غير مدعى الرق وصورة كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا
المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبدا وعلو كالفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص
ماله وملكه مجبا بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لرضائه وهر بامن أليم عقابه وشديده ذاب في حال
صحة عقله وجواز تصرفه في الوجوه كلها واليوم هذا الحاضر حريص برب هذا الاعتاق المذكور الموصوف
فيه الى آخره
* (سجل هذا المحضر على نحو ما بينا) * الا أن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور
فيه وهو اعتاق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا الحاضر علو كالفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتاق
المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط *
* (محضر في اثبات التدبير والاستيلاء) * واذا وقعت الحاجة الى اثبات التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته
على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فالطريق في اثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر
أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان علو كالفلان وأنه دبره
وأعتقه عن دبره وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء لرضائه من غير طمع في حطام الدنيا تدبير صحيحا من ماله
وملكه وأنه اليوم مدبره أو يقول انه استولدها لو كان المدعى جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلانا
ولادته على فراشه وملكه وأنهم اليوم أم ولده وأن هذا الذي أحضرته يسترقها ويستعبد لها بغير حق فواجب
عليه قصر يده عن وطأ البنت بالجواب كذا في الظهيرية *
* (محضر في دعوى التدبير) * رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا ومات بعد التدبير وخلف ورثة وأنكرت
الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدبر الى اثبات ذلك بالبينة وكما يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا وعلو كالفلان بن فلان والده هذا الذي أحضره دبره في حال
حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا رغبة تدبيرا مطلقا وأن فلانا والده هذا الذي أحضره مات
وعتق المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي
حضر الى آخره
* (سجل هذا المحضر) * اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمت لهذا الذي حضر على
هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والده هذا الذي أحضره حال كونه علو كلומר قوفا
من خالص ماله وملكه تدبيرا صحيحا مطلقا لا قيد فيه وبجربة هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان
والده هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه
وأن هذا الذي حضر حر اليوم لا سبيل للائحة عليه بسبب الرق بل بسبيل الولاء بشهادة هؤلاء الشهود
المسوين بحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء فذهنته كذا في الذخيرة *
* (سجل في اثبات العتق على الغائب) * يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي بكورة بخاري
فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا الحاضر على هذا المحضر
كذا كذا دينار او بين نوعها وصفتها دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك
وطالبه بالجواب عنه وسأل مسأله عنه فسئل فأنكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حضر فاحضر المدعى
رجلين ذكر أنهم اشاهداه وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهدان أنهم ماموليا فلان بن فلان أعتقهما

السفينة أو ابر يسما وخط به بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خراخلها فالمالك يأخذها بغير شيء اذا خلها بما لا قيمة له
وان بالقاء الملم اختلفوا وان بالقاء الخلل ان صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالإجماع وان بعد زمان فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى
وعلى قولهما بقي مشتركا بينهما على قدر خليم ما ولو جلد ميتة فدبغها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه وأخذ الجلد وان أثلغه الغاصب

لا ضمان عليه عنده والضابط في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه ما يوجب الملك بالضمان اذا غره غير مسئلة خمسة عشر كرايا ساطه ثوبا
أو حديدا اتخذته إنا أو سيفاً أو قطوعاً (١٨٢) أو حنطة فطحته فعليه المثل أو ساحة فأدخلها في بئانه أو لجا فطحته ضمن المثل أو القيمة

على الاختلاف أو شاة فذبحها
وسلخها أو أربها ملكها وعليه
قيمة الصحيحة أو جوباً فبذرها
في أرضه أو عصيراً فصاخرها
أو خراخلها أو غزلاً ففسجه
أو قطناً فغزله أو دقيقاً فخبزه
أو بياضاً فكتب عليه أو بيضة
فخضنها تحت دجاجة أو أربعة
عشر لا يوجب الملك شاة
فذبحها أو سلخها للغصوب
منه أن يستترده ويضمنه
النقصان وإن شاء تركها
وأخذ قيمتها حية قطع ثوب
غيره أو غصب قلب فضة
فكسره أن شاء أخذه
مكسوراً ولا يضمنه وإن
شاه تركه عليه وأخذ قيمة
القلب من الذهب وإن القلب
من الذهب ضمنه من الدراهم
غصب نقرة فضة فسبكها لم
ملكها أو يأخذها صاحبها
ولو ضرر بها كذا عنده
ويردها على صاحبها غصب
ثوباً فغصبه يعطيه المالك
ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه
الغاصب ولو هبت الريح
بثوب إنسان وألقته في صبغ
غيره فعلى هذا غصب عبداً
فأبقى عنده لم يملكه ويخير
صاحبه أن شاء مكث حتى
يرجع وإن شاء رفسع إلى
الحاكم حتى يضمنه غصب
غزلاً ففسده أو محلولاً ففدده
أو قطناً فطحه أو دقيقاً أو
سويقاً ففلسه بسم أو أرضاً

في المحيط *

(محضر في إثبات حد القذف) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره
معه قذفه قذفاً يوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب
التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فتنال له يا كذا ثم يكتب ووجب
عليه التعزير في الشرع زجره عن مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته

(محضر) * في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهمين كان موضوعاً في موضع كذا
من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى أن حلفت أني
سرت من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنا أعطيك مثل ثلاث الدراهم فحلف المدعى على دعواه
وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاها في النصف الباقي خطاً ثم أراد المدعى عليه استرداد ما دفع
إليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب
أن المدعى عليه أن أعطى النصف والتزم النصف صلحاً عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء
الباقى وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاها خطاً بالباقي بناءً على عين المدعى
ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن بين المدعى لا يستحق
على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا اصطلمها على
أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن الصلح باطل

(محضر فيه دعوى سرقة) * رجل خباز ادعى على رجل أجاسه على دكانه ليبيع له الخبز من الناس
ويأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخباز ادعى مبلغاً معلوماً من المال
وقال أنك سرت من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت أني آخذت كل يوم خمسة دراهم

فبني فيها أوزع أو غرس أولبنا فطحته مصرقة أو خبزاً ففدده أو لجامه إرباً أو دراهم أو دنائير فكسرها ولو أنلف
بأليف حصير إنسان أن أمكن أعادته على الحالة الأولى يومئذ به كما إذا هرق إنسان سلم إنسان ولو حل شرال نعل رجل أن كان النعل مثل الذي

يستعمله العوام لاشئ عليه وزرع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا
بالنقد المغصوب جارية أو ثوبا أو تزوج بها امرأة حل له وطء امرأة وليس انثوب ذكره (١٨٣) في المنتقى ولو اشترى بالثوب المغصوب
لا يحل له ولو تزوج على الثوب

المغصوب يحل وفي الجامع
الصغير قال المسئلة على
وجوه أضاف إليها نقد منها
أو أضاف إليها نقد من
غيرها وأضاف إلى غيرها
ونقد منها أو أطلق يباح في
الكل الا اذا أضاف إليها نقد
منها وبه أفتى الفقيه أبو
البيث وقال الصدر الكل
مكروه واطلاق جواب
الجامع يدل عليه غصب ألفا
واشترى بها جارية فباعها
بالدين تصدق بالربح وقال
الثاني رحمه الله تعالى
لا تصدق به أصله الورع * ربح
في الوديعة بالتصرف بطيب
له الربح عنه بالضمنان
خلافا لهما ولو غصب ألفا
واشترى بها طعاما يساوي
ألفين فأكله أو وهبه
لا تصدق بالربح اجماعا *
شرط طيب المغصوب للغاصب
عندهما أداء الضمان إلى
المالك وعند الامام رحمه الله
تعالى لزوم البدل عليه حتى
اذا غصب طعاما ومضغه
وابتلع عنده ابتلع الحلال
وعندهما ابتلع الحرام فيجوز
في عينه لا بأكل الحرام
وبعدها على كل طعام
الحرام كما يعذب على غصب
الطعام وكان الامام مولانا
نجم الدين النسفي رحمه الله
ينكر أن يكون هذا قول
الامام ويقول أجمع المحققون

من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الأربعة أخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر
ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي أحضره معه احضار هذه الدراهم بمجلس القضا
ليتمكن المدعي من إقامة البينة عليها قبل هذه الدعوى لا توجه على صاحب الدكان من جهة الخبز انما
ما في السبب أنه يريد اثبات اقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى الا أنه لو ثبت ذلك
كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لانه لما نقضهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك
اليهم وكان حق الاسترداد لهم لالهذا الرجل اذ هو ليس بخصم عنهم وان كان الخبز اذعي عليه انك قلت اني
أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشتري أيضا لانصح الدعوى لانه اذا قصر من الخبز
المبيع وأخذ الثمن تأتما كانت الدراهم التي هي بمثابة النقصان ملكا للمشتري فلا يكون للخبز ولاية
الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاستروشي *

محضر في دعوى شركة عنان * صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه ان هذا الحاضر اشترك
مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يتصرف في مال
الشركة ويتصرف كل واحد منهما بما يراه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية
أو خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس
الشركة وخطاها حتى صار المالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف
فيه وربح كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان
بالشركة صلح يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى عليه جميع ما تضمنه الصك من
الشركة المال في المين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخطا كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه
على ما ينطبق به الصك من أوله إلى آخره بتاريخه وجهه لاجتماع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وأن
هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي حضر مع حصته من الربح إلى هذا
الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر

محضر في دفع هذه الدعوى * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي
أحضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواؤه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح
ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قاسمه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من
الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جله ذلك اليه ويتم المحضر

* (محضر في اثبات الوقفية) * حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر بحكم الاذن الصادر له من جهة
القاضي فلان بآيات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك
صدقة أو رد مع نفسه وينسخ الصك إلى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا
الصك من ايقاف فلان بن فلان القلا في هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصك الذي ينسخ في هذا المحضر
من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطبق به هذا الصك المحول نسخته إلى هذا
المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده إلى
أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله
إلى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه
وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعى فيها
شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسأله فمثل هذا اذا أتى المدعي بصك الوقف وان لم يكن في يد المدعي
صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع الضيعة التي هي عشر ديرات

من أهمنا أنه لا عليك الا باحد الامور الثلاثة قالوا جميعا الفتوى على قوله ما قال في النوازل غصب لما فطخه ملكه الغاصب مادام الضمان
أو بالقضاء بالضمنان أو برضا الخصم وبعد الملك لا يحل له الانتفاع لاستعادته بوجه خيث كالملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا

جعل صاحب في حل أصله ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أبي أن يأكل من لحم الشاة التي ذبحت على أن يؤدى عنها قال أطمعها لا سارى
دل الحديث على عدم إباحة ذلك كل ولزوم (١٨٤) التصديق والمالك للغاصب قبل أداء الضمان إذا لم يصدق بصدق ملك الغير لا يصح

الثلث في مسائل الضمان

الجاني أمر العوان بالأخذ
فباعتبار الظاهر لا يجب
الضمان على الجاني وباعتبار
السعي يجب عليه في تأمل
عند الفتوى وعلى الأخذ
ضمان على كل حال ويرجع
على الأمر أن دفع المأخوذ
إليه وإن هلك أو استهلك لا
وان أنفقته في حاجة الأمر
بأمره فهو بمنزلة المأمور
بأنفاق مال نفسه في حاجة
الأمر استخدام عبد الغير إذا
اتصل به الخدمسة غصب
كقبضه بلاذنه حتى إذا
هلك من ذلك العمل يضمن
وان لم يتصل به الخدمسة
لا يضمن علم أنه عبد الغير
أم لا وجعل الخاتم في خنصر
البنى أو اليسرى استعمال
لاحفظ وفصل شمس الأئمة
وهو الصحيح والادخال في
غير الخنصر حفظ وفي الخنصر
استعمال وان جعل الفص
في جانب الكف وعليه
الفتوى * أخذ اللقطة ليعترفها
ثم ردها إلى مكان الأخذ
ان قبل التحويل يرى عن
الضمان وان بعد التحويل
لا حتى يردّها إلى صاحبها
ولا يبرأ الغاصب برد الدابة
إلى المربط حتى يسلمها إلى
صاحبها الا عند زفر رجه
الله تعالى واستحسن محمد
رحمه الله تعالى فيمن أخذ
من بيت رجل ثوبا ولبسه ثم
نزع وجهه في مكانه أو أخذ

الأرض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قرية كورة بخارى
بمحلة كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها ليق طريق العامة والطريق بهذه النسبة
في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع ليق الطريق وإليه المدخل بحدودها كلها وحقوقها
ومرافقها وقف مؤيد حبس معروف وقفها وتصديقها فلان بن فلان في حال حياته وصحته
وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بأفضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها
يبدأ بمافيها عمارتها وممرتها وأصلها ثم يصرف الفائض من غلتها إلى إصلاح مسجد داخل كورة
بخارى في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف
الفائض منها إلى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيقة المحدودة فيه يوم الإيقاف المذكور فيه ملكا لهذا
الواقف وفي يده وقد سلم الواقف هذا جميعها إلى ابنه فلان أو إلى فلان الأجنبي به - بما جعله قيمافهم متوليا
لأمرها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبولها وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضا
صحيا واليوم جميع ما بين حدوده ووقفته فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يده هذا الذي أحضره
غير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيقة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى
هذا الحاضر ليراعى فيه شروط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك فسئل فاجاب بالفارسية
١ (مرا از وقفيت اين محدود علم نيست و بيان مدعي حاضر آمده سپردني ني) وأحضر الذي نفرا
إلى آخره

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر يقول فلان القاضي ويدكر دعوى المدعي بقامها وشهادة شهود المدعي
مع الاشارات في مواضعها بتمامها إلى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيقة المحدودة
فيه وقفها صحيا من جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه
إياها إلى فلان بعد ما جعله متوليا بمسألة المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء
الشهود والمعدلين وكونه في يد المدعي عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس إلى آخره وان كان
الواقف قد رجع عما وقف بعد ما سلم إلى المتولى فصورة المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعي
هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي أحضره
وهو الواقف أنه وقف جميع الضيقة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته
على الشرائط المذكورة فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضيقة المحدودة المذكورة وقفته مافيها إلى فلان
المتولى وأنه قد بدّل هذا التصديق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد
المتولى وأعادها إلى سائر أملا كما فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى المتولى فلان ليراعى شرائط
الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك وسأل مسأله فسئل فاجاب بالفارسية ٢ (اين محدود ملك من است
ودر دست من و بكسي سپردني ني)

سجل هذا المحضر إلى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمسألة هذا
المدعي بجهة الوقفية المذكورة فيه ولزومها وأبطلت رجوعه عنها وقصرت يده عنها - لا بقول من يرى
هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمتها إلى متوليا فلان بعد ما ثبت عندي هذا الإيقاف والتصديق
المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط *

(١) لا علم لي بوقفية هذا المحدود ولا أسلمه لهذا المدعي الحاضر (٢) هذا المحدود ملكي وهو في يدي
ولا أسلمه لأحد

دابة من آربه ثم ردها إلى موضعها لا يضمن استحسانا ولو في كبسه ألف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف إلى الكيس بعد أيام
يضمن النصف المأخوذ المرد ولا غير ولا يبرأ بردها إلى الكيس * ركب دابة غيره ثم نزل وتركها مكانا يضمن على قول الثاني رحمه الله والعصم أنه

لا يضمن عند الامام رجعه الله حتى يحولها عن موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم نزعها ووضعها في مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قبصافوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال (١٨٥) وعن الثاني رجعه الله فيمن عقد

على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا ان يجددها فهو ضامن بالحدود وكذا كل من أخذ متاع انسان في دار صاحب المتاع وجدده فهو ضامن وان لم يخرج ولم يجد فلا ضمان الا ان يهلك من فعله أو يحولها عن مكانها في الاولى أو يخرجها من الدار في الثانية * أتي سوقيا يبيع الزجاج أو غيره وأخذ ثوبا لينظر فيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس ما وضع للبيع نظير دخول الرجل منزل غيره بغير أمره * أو دعه عنده ثوبا وطلب ثيابه فدفع اليه ثيابه وكان أدرج فيها ثوب نفسه أيضا فأخذ المودع الكل وتلف ثوب المودع عند المودع يضمن لأن حمل مال غيره على انه له يضمنه اذا بان انه لم يكن له * بعث الى قصار ليأخذ ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره خير مالكم بين تضمن القصار والرسول وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر * شق راوية رجل فسال منها يضمن الساق رماعط من السائل من الرق فان ساقه بعد الشق سائق فضمن السائل بعد

محضر في اثبات ملكية محدود محضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الاراضي التي عددها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منها تدعى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتهلة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي أو عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فاجاب بالفارسية (١) (اين زمينها خانه كه دعوى ميكند اين مدعي ملك من است وحق من است باين مدعي سپردني نيست) أحضر المدعي هذا نفرأذ كرأنهم شهوده على وفق دعواه وسألني الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلاهم الى آخر ما ذكرنا فشهدوا عقيب دعوى المدعي والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الاقايض والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ٢ (كواهي ميدهم كه اين زمينها با اين شراكت جا يگاه وحدود دوى كه درين محضر ياد كرده شده است) وأشار الى المحضر (بحدود دهاي وى جمله وحقهاى وى ملك اين حاضر آمد وحق وى است) وأشار الى المدعي هذا (وبدست اين حاضر آورده بناحق است وواجب است بروى تسليم كردن باين مدعي) ويتم المحضر *

سجل هذه الدعوى يكتب يقول فلان محضر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان وأحضره مع نفسه فلانا وبعيد الدعوى من أولها الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار الى محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل المدعي عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية ٣ (اين زمينها كه دعوى ميكند اين مدعي يا اين خانه ملك من است وباين مدعي سپردني نيست) أحضر المدعي نفرأذ كرأنهم شهوده وسألني الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو يكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يده هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بملكيتها عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعي وألفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فأفتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارى حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحكما عاشرا تطهخته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده

(١) هذه الاراضي والدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحق وليست مسئلة لهذا المدعي ٢ أشهد أن هذه الاراضي باشتراكها مع المحل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار الى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحقه وأشار الى المدعي وهي في يده هذا الذي أحضره بغير حق وواجب عليه تسليمها له ٣ هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعي وهذه الدار ملكي ولا تسلم الى هذا المدعي

(٢٤ - فتاوى سادس) السوق وما عطف به على السائق اذا كان بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه اما اذا لم يمكن دفع السيلان فالضمان على السائق لا على السائق وكذا الوشق ما حله الحال فهو على هذا التفصيل * ذبح شاة القصاب ان كان شذربجلها للذبح لا يضمن والا

يضمن وان دبح أضحية الغير في أيامها لا يضمن استحسانا و جاز عنها كما اذا جعل القدر على الكانون وألقى فيه اللحم ووضع الخشب في الكانون فأوقد رجل نارا و طبخه أو صب (١٨٦) الخنطة في دورق وربط الحار فساقه انسان و طحنه أو رفع جرة نفسه وأمالها الى ظهره فأعانه

رجل وانكسر بينهما
أوسقط رجل انسان عن
دابته في الطريق فحمل
انسان بلا اذن المالك
فهلكت الدابة لا يضمن في
الكل لثبوت الاذن دلالة
وأصله مسئلة الاحرام عن
المغصبي عليه * قال المالك
للقاصب اذهب بالعبد
المغصوب الى موضع كذا
فبعه فيه فذهب به وعطب
في الطريق ضمن القاصب
فيمتد لعدم التسليم الى المالك
وان استأجر منه القاصب
ليعمل له كذا فشرع في العمل
وهلك برئ عن الضمان لان
بوجوب الاجر له عليه صار
قابضا * استأجر المغصوب
منه القاصب ليقصر الثوب
المغصوب فقصره ثم ضاع
ضمن على قول من قال يضمن
الاجير لانه لا يخرج من ضمان
القاصب قبل الرد وان كان له
أجر في عمله وانما يطل عنه
الضمان اذا صار عليه أجر
لانه لا يجتمع عليه أجر
وضمان اما أن يجبل له الاجر
وعليه الضمان فذلك جائز
* استأجر المغصوب بعد موت
مالك و ارثه وهلك عنده
برئ القاصب عن الضمان
* أحرق رجل الثوب
المغصوب في يد القاصب وأدى
فيمتد للقاصب برئ عنده
الامام عن الضمان وقال
الثاني لا يبرأ الا اذا كان

عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فتصير يده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر
امتثال الامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يناسب هذا
* محضر في دفع هذه الدعوى * ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعى يكتب حضر وأحضر
قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي
حضر أولا ويكتب دعواه تمامها ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه
أن هذا الذي أحضره مبطل في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره باع حال
نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها
قبل دفع دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي أحضره
معه وفي يده بكذا دينا را بهما صححا وأن هذا الذي حضر اشتراها منه بمحدودها وحقوقها و ما افقها التي
هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صححا حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقابضا قبضا
صححا وان كان هذا الذي حضر ادعى اقراره هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراد في الكتابة عقيب قوله
وتقابضا قبضا صححا وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها
طائعا بغير ان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الضيقة المحدودة فيه
أو في هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه
حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وبغير ان التباين بينهما في اقراره صححا شرعا صدقه هذا الذي
حضر فيه خطا با وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الامر
كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعد ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب
على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم
المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجارا أو شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى أن هذا الذي أحضره
استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر وأدعى أنه استشارها منه قبل هذه الدعوى
الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن
دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لان هذا
الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضر
أو يكتب استكرى بكذا وكذا وأن هذا الذي حضر أي أن يكرىها منه أو أي أن يبيعها منه وكان
استشاره أو استكرى هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه يكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا
الذي حضر وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر *

* (سجل هذه الدعوى) * أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع تمامه على نحو ما يناسب هذا الى موضع
الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة
هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحضر من المختصين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين الناس
ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل
آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره
ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من
فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا اشراء صححا قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبل الموصوفة
فيه ويتم المحضر الى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

* (محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب) * حضر وأحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي

الاعطاء بقضاء والقاضي اذا علم أن الطالب غاصب لا يجبره على اعطاء القيمة ولكن يضعه على يد عدل حتى يحضر المالك احضره
فيختار ضمان أيهما شاء * غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليس بمحضر ثم لا يبرأ وان كان هو ساكنا فيها أو كان قادرا على سكناها

رئ عن ضمانها لوجوب الاجراء عليه * جاما الخنطة الى طعان ووضعها في صحن الطاحونة وأمره أن يدخلها في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى
نقب الدار فسرق فان كان الصحن مرتفعاً بقدر ما لا يرتقي الابلسم لاضمان علي صاحب (١٨٧) الطاحونة * غصب ساحة قال الكرخی

وأبوجه - ففرجهما الله
لا ينقض اذا بنى على حوالى
الساحة ولو بنى على نفس
الساحة ينقض وجواب
الكتاب يرتد ذلك وهو الاصح
وحكى النسفي ان الكرخی
د كرفى بعض كتبه ان قيمة
الساحة لو اقل من قيمة البناء
ليس لصاحب الساحة
أخذها وان كانت قيمة
الساحة أكثر له أخذها وكذا
الحكم في الساحة وقال انه
مذهب أصحابنا قال مشايخنا
مأذ كره الكرخی قريب من
المذهب فانهم نصوا في
الدجاجة اذا ابتعت لؤلؤة
غيره أو في يقطين رجل انه قد
في جرة آخر أو راس ثور تدلى
في حب غيره ولا يمكن الفصل
الابكر أحدهما ينظر الى
قيمتها أي - ما أكثر في ملك
صاحب الاكثر ويضمن
القيمة لصاحب الاقل وقد
ذكرناه عن مشايخ خوارزم وفي
جامع البرذوي يجب في اتلاف
المسجد ما يجب في اتلاف
الاموال * هدم بيت نفسه
فان هدم بيت جاره لا يضمن
* وقع الحريق في محله فهدم
رجل بيت جاره حتى لا يحترق
بيته يضمن قيمة بيت الجار
كضطرراً كل في المقازة طعام
غيره يضمن قيمته لما له * هدم
حائط غيره خسر ما له بين
تضمن قيمة الحائط وتسليم
النقض له وبين ان يأخذ

أحضره معه أن الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها وموافقها التي هي لها
من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقها وفي يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة
ابننا لصبيه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار المبنى موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه
المدعى كوراسمه ونسبه واليوم هذه الدار المبنية حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفي يد
هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قصر يده عن هذه
الدار المبنية حدودها وتسليمها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فاستل فأجاب بالانكار
فأحضر المدعى نفرأد كراهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا وشهادة صحيحة
متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا
بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة ١ (كواهي ميدهم كه اين خانه كه جا يگاه وحدود وى ياد كرده
شده است در محضر اين دعوى) وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بجدهاى وحقهاى وموافق وى
كه از حقهاى وى است ملك فلان بن فلان بدر اين مدعى بود) وأشار الى المدعى هذا (وحق وى بود ودر
قبض وتصرف وى تا اين زمان كه وفات يافت واز وى ويرا يلك پسر مانه مدين مدعى) وأشار الى المدعى
هذا (و بجز از وى وارى ديكر نمائنده اين متوفى را و اين خانه ميراث شد از اين متوفى مرسر ويرا اين) وأشار
الى المدعى هذا (وا مروز اين خانه محدود در اين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بجدها وحقوقها ملك اين
مدعى است وحق وى است ودر دست اين مدعى عليه بناحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا وبيتم المحضر
والله تعالى أعلم

* (سجل هذه الدعوى) * يقول القاضى فلان يكتب على راسه ويعيد الدعوى بعينها من أولها الى آخرها
مع أسامى الشهود وألفاظ الشهادة وبيان اني قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم - مع معروفين بالعدالة
أول ظهور عدالتهم بتعديل المزكين أو بظاهر عدالة الاسلام اذا لم يطعن المشهود عليه في شهادتهم وجميع
ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكى لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد
هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل يكون الدار المحدودة فيه - ملكاً لفلان بن فلان والده هذا المدعى
وكونه في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصيرورته ملكاً لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا ارثاً عن والده
هذا في وجه المتخاصمين هذين حكماً برمته وقضاء نفقته وبيتم السجل

* (محضر في دفع هذه الدعوى) * حضر وأحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع
دعواه أن هذا الذي أحضره كان يدعى أولاً على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا
ارثاً عن أبيه ويعيد دعواه بتمامها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن دعواه هذه ساقطة
عنى لما أن والده هذا الذي أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته
وصحته من هذا الذي حضر بكذا بيعاً صحيحاً وهذا الذي حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شراء صحيحاً

(١) أشهد أن هذه الدار التي ذكر مكانها وحدودها في محضر هذه الدعوى وأشار الى محضر الدعوى
الموصوفة فيه هي وحدودها وحقوقها وموافقها التي هي من حقوقها ملك فلان بن فلان أبي هذا المدعى
وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات وقد خلف ولداً وهو هذا المدعى وأشار الى
المدعى ولم يكن لهذا المتوفى وارث غير هذا وهذا الدار صارت ميراثاً لابنه هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار
المحدودة في هذا اليوم في هذا المحضر وأشار الى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعى وحقه
وهي في يده هذا المدعى عليه بغير حق

النقض ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحائط جديداً أمر باعادته والا لا * هدم
جدد ارغيره من التراب وبناء فحسوما كان برئ من الضمان وان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناءه من خشب آخر لا يبرأ

لأنها تفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود بغيراً * من حفر حفرة في أرض غيره وأضره ذلك ضمن النقصان وإن علم عدم المضرة لاشئ عليه * غصب
عبد أقتل العبد نفسه بنهن * (١٨٨) استعمل دابة أو عبداً مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يسير غاصبا نصيب شريكه حتى يضمن قيمة

وجرى التقاض بينهما بوصف الصحة واليوم هذا الدار المحدودة ذلك هذا الذي حضر به هذا السبب وحقه
وأن هذا الذي حضره في دعواه قبله بعد ما كان الأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف
عن ذلك وسأل ما سئلته عن ذلك فنسئل

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع
على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما
في مجلس قضائي بكونه بخاري وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له
في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

* (محضر في دعوى ملكية المنقول ملكاً مطلقاً) * حضروا حضروا في يده هذا الذي أحضره معه فرس وسط
الجنة يقال لثلاثة لونا أبلق مشقوق النحرين على كتفه اليسرى كى صورته هكذا عرفه مائل إلى اليمين تام
الذنب محجل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لثلاثة سوفال محضر مجلس هذه
الدعوى الموصوفة فيه مشار إليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا البرزون وأشار إلى
البرزون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم
من ذلك كما فواجب عليه قصر يده عن هذا البرزون المدعى به المشار إليه وتسليمه إلى هذا الذي حضر وسأل
مسألته عن ذلك فنسئل فأجاب فقال ٣ (أين اسب ملك من است وحق من است وهر ابان مدعى سبردى
نست) أحضر هذا المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان إلى آخره

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب على الرسم إلى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد
منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد
٣ (كواهي ميهدهم كه ابن اسب) وأشار إلى البرزون المدعى به ٤ (ملك ابن حاضر أمده است) وأشار إلى
المدعى ٥ (وحق وى است واندر دست ابن حاضر أورده) وأشار إلى المدعى عليه ٦ (سناحق است) فسمعت
شهادتهم إلى قوله وحكمت فاذا بلغ إليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكون هذا البرزون
المدعى به المشار إليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بغير حق يشهد هؤلاء الشهود
المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرزون المدعى به ويتم السجل

* (محضر في دفع دعوى البرزون) * وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فحقن نكتب ثلاثة منها فاذا علمها
الكاتب بنى ما يقع له من وجوه أخرى عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضروا حضروا في يده هذا
الحضر برزون شيته كذا فادعى هذا الحاضر على هذا الحضر في دفع دعوى هذا الحضر على هذا الحاضر
ملكية هذا البرزون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لأن هذا الحضر ادعى على هذا الحاضر
أولا يكتب دعواه بتسليمها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا الحضر معه الموصوفة فيه فقال
دعوى هذا الحضر ملكية هذا البرزون قبل هذا الحاضر ساقطة لأن هذا الحضر قد كان استشرى هذا
البرزون الموصوف الموشى فيه وأشار إلى البرزون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه
كلها وان هذا الذي حضر أي أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرزون المدعى به من هذا
الذي حضر أقرار من هذا الحضر أنه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي
أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرزون لنفسه فواجب عليه ترك

(٢) هذا الفرس ملكي وحق ولا أسلمه إلى هذا المدعى ٣ أشهدان هذا الفرس ٤ ملك هذا الذي
حضر ٥ وحقه وهو في يده هذا الذي أحضره ٦ بغير حق

نصيبه في رواية هشام وفي
رواية ابن رستم يضمن في الدابة
لا في العبد * أمر عبد غيره
بالأبق فأبى يضمن إلا أمر
لأنه صار غاصبا باستعمال
العبد * غصب ساحة وأدخلها
في بنائه يملك الساحة وإن
كانت قيمة الساحة والبناء
سواء فإن اصطلم على شئ
جاز وإن تنازع باع البناء
عليه ما ويقسم الثمن بينهما
على قدر مالهما وجه جاريته
إلى نخاس للبيع فبعثت
امرأة النخاس الجارية إلى
حاجتها وهرت فالضمان
على امرأة النخاس لا غير وقال
يخير صاحب الجارية بين
تضمين النخاس وزوجته لأن
النخاس أجبر مشترك ومن
مذهب الإمام أن الأجبر
المشترك لا يضمن ما تلف في
يده بغير فعله * غصب ساحة
وبنى عليها فأراد الغاصب
نقض البناء ورد الساحة
إن كان حكم عليه الحاكم
بالقيمة لا يحل والافقيه
أختلاف قيل يحل وقيل لا
لأنه إضاعة المال بلا فائدة
* سكران لا يعقل نام في الطريق
فاخذ رجل ثوبه ليحفظه
لا يضمن وإن أخذ ثوبه من
تحت رأسه أو خاعه من أصبعه
أو كبه من وسطه أو درهما
من كبه ليحفظه ضمن لأنه كان
محموظا لصاحبه * ضرب
رجلا وسقط حتى مات ومع
المضروب مال فتوى المال قال

محمد رحمه الله يضمن الضارب ماله وثيابه التي عليه * ساق جار غيره بغير إذنه وأكل الذئب بحشيه أو ضاع الجش ورد الجاران هذه
كان ساق الجش مع الجار يضمن وإن انساق الجش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن الجش * غصب عجولا وألقه حتى ييس لبن أمه ضمن العجول
وما نقص من البقرة * أمسك رجلا حتى أخذ ماله أو أكره رجلا حتى ألحقه بالقافلة وترك دابته وهلك لا يضمن الممسك والمكره * سعى إلى

الظالم وقال انه لان مال كثير وأصاب مالا أو ميراثا أو مال أفلان الغائب عنده والسلطان من يغرمه في مثال هذه الحادثة يضمن ان كان كذبا وان كان صادقا الا انه ليس يمتثل ولا محتسب يضمن وان قال انه ظلمي أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن (١٨٩) وان الساعي عبدا فعليه الضمان

بعد العتق لانه ضمان بقول
* اشترى جارية بلا نحاسة
فأخبر رجل الخناس به فأخذ
من المشتري النحاسة ضمن
المشتري المخبر وفي مسألة
الحايي الذي أمر العوان
قال بغض المشايخ والصحيح
عندي ان الحايي يضمن
والحايي لو أرى العوان بيت
صاحب المال ولم يأمره
بشيء أو الشريك لو أرى
العوان بيت الشريك حتى
أخذ المال أو رهنا فضاع
فالشريك والحايي لا يضمنان
لانه لم يوجد الامر ولانه
يمكن دفع العوان ولا يمكن
دفع السلطان * الحايي أخذ
رهنا وهو طائع يضمن
والسلطان اذا أخذ عينا
من أعيان رجل ورهن
عند رجل فهلك عند المرتين
ان المرتين طائعا فالمالك
يخبر بين تضمين السلطان
والمرتين * خان فيه بيوت
وأموال خرج انسان ليلا
وترك الباب مفتوحا فدخل
سارق وسرق شيئا لا يضمن
الخارج وكذا لو نقب حائط
انسان بلاذنه فدخل
السارق من النقب وسرق
لا يضمن النقيب كما لو فتح باب
قفص * شاة لانسان سقطت
وخيف عليها الموت فذبحها
انسان لا يضمن للاذن دلالة
وفي النظم مات دابة انسان
في مربط فسلخها انسان في
المربط فلا أجر له والجاء

هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسأله (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراء
يكتب قاضي هذا الحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به نفسه قبل
هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قد كان استكراى هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته
في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكراؤه اقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به على
نحو ما ذكرنا في الاستشراء (الوجه الثالث) الدفع بالنجاح ~~يكتب~~ ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى
هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه
لان هذا البرزون المدعى به وأشار اليه بنجاح هذا الحاضر نتج عنده هذا الحاضر من رمكة كانت تلك الرمكة
يوم هذا النجاح المذكور فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج
عن ملك هذا الحاضر من يوم هذا النجاح المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا
البرزون المدعى به والامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر
وطالبه بذلك وسأل مسأله فمثل عن ذلك

* (سجل هذا الدفع) * يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا
الحاضر بمسأله في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر
من استشراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع
هذا الحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر واثبات هذا
الذي حضره البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا
الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر البرزون
المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بصحة دعوى
الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكراء هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا
البرزون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب
عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به نتاج مدعى
الدفع هذا الحاضر نتج عنده من رمكة كانت مملوكة وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا النجاح المذكور فيه
وانه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا النجاح المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا
البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضره ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه
في وجه المتخاصمين هذين وبمحضر هذا البرزون المدعى به أو يكتب وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى
عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرمته وقضاء
نفذته مستجما شرائط صحته ونفاذه في مجالس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحضر من هذين
المتخاصمين وبمحضر من هذا البرزون المدعى به وأمرت المحكم كوكم عليه بترك التعرض للمحكوم له
هذا الى آخره *

* (محضر في دعوى ملكية العمار بباب الشراء من صاحب البعد) * يكتب حضروا حضروا قاضي هذا
الحاضر على هذا المحضر معه أن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يده هذا المحضر اليوم ملك
هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضره اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم أو بكذا كذا دينار
شراء صحيحا وأنه باعها منه بيعا صحيحا وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاما وافيًا قبضا صحيحا
بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه
ملك هذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي

لصاحبها ولو ألقاها في المزبلة فسلخها رجل قال الثاني رحمه الله الجلد للسلخ وقال محمد رحمه الله لصاحبها * غصب من صبي ورده اليه
ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والا لا * غصب دابة أو ثوبا أو نقدا فتلف في يده أو تلفه فأبرأه المالك فهو ابراء عن الدين فيصح ويرأ عن
الضمان وان كان قائما أو أبرأه فهو ابراء عن الضمان ويقلب أمانة عند الغاصب وقد ذكرناه في كتاب الدعوى وكذا التعليل وفي الغصب

والوديعة اذا وضعه بين يدي المالك يبرأ وفي الدين لا الا ان يقبضه أو يضعه بين يديه أو في حجره فان ربح به فقد برى وان لم يعلم انه له وضع في حجره فبرأه ثم رفعه آخر فاختارته (١٩٠) يبرأ لانه رد عليه عين ماله وان ألقاه وأعطاء القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا يبرأ

الا ان يضعه في يد المالك أو في حجره * أحدث المغصوب منه في الغصب حد نالو أحدثه غيره على ملك الغير لكان غاصبا والمغصوب في يد الغاصب كان قابضاً نحو أن يستخدم المغصوب أو يركب الدابة أو يلبس الثوب لانه اثبات اليد على الحمل وبه يرتفع يد الغاصب فيزول عنه الضمان علم به المالك أو أولاءه الحكم على السبب لأعلى العلم * اتخذ كوزاً من تراب غيره أو طين غيره فالكوز للتخذ ويضمن قيمة التراب وان قال أنا امرته بالتخذ الكوز لي فالكوز له * غصب صحفاً ونقطه فهو زيادة والمالك بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد وأخذ المحصف وان شاء ضمنه غير منقوط وروى المعلى رحمه الله أنه يأخذه بغير شيء كن غصب عبداً وعلمه الكتابة * وعن محمد رحمه الله غصب داراً وخصصها قبل لملكها أعطاه ما زاد التخصيص الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب حصته منها * وعن محمد غصب عبداً قيمته نصف الألف وخصاه فلما برأ صار قيمته ألفاً فغير مالك في تضمين قيمته يوم خصاه وان شاء أخذه ولا شيء له * وعن الثاني رحمه الله

أحضره يمتنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظمناً وتعدياً فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فان كان بالبيع صك فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضره وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذلك كسر أو رده وهذه نسخة ويكتب الصك في المحضر من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصك ادعى هذا المحضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحوّل نسخته الى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وإيفاء الثمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصك المحوّل نسخته الى هذا المحضر بتاريخه المؤرخ فيه وان هذه الدار المبيّن حدودها في هذا الصك المحوّل نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبيّن حدودها في هذا الصك المحوّل نسخته الى هذا المحضر ملكاً لهذا المحضر يوم الشراء المبيّن فيه وهذا المحضر يمتنع عن تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها الى هذا الذي حضره وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقاض بين ما يكتب ادعى هذا الذي حضره جميع ما تضمنه هذا الصك المحوّل نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وإيفاء الثمن وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق به الصك وان هذه الدار المبيّن حدودها في هذا الصك المحوّل نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر وقت الشراء المبيّن فيه وصارت ملكاً لهذا الحاضر بالسبب المبيّن فيه ثم ان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم أحدث يده على هذه الدار المبيّن حدودها فيه وأخرجها من يد المشتري هذا الذي حضره بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسأله فسل عن ذلك فاجاب

محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثن البرزون المستحق صورة ذلك رجل اشترى من آخر برزوناً بثن معلوم وتقابضاً وكانت هذه المبيعة بخاري فذهب المشتري بالبرزون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرزون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلاً فأورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرزون بالثن فجحد بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي أورده على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخاري وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك حضره وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذلك كرسجل أو رده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخة ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا سجلي الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر * أن هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرزون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحوّل نسخته الى هذا المحضر بكذا درهم أو بكذا دينار وأنه كان باعه منه به أنهم ما كان قد تقابضاً ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرزون بعينه من يده هذا الحاضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان بيينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على وهذا المستحق عليه بهذا البرزون وأخرج هذا القاضي هذا البرزون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحوّل نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بتاريخه المؤرخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور راسه في هذا السجل المحوّل نسخته الى هذا المحضر كان قاضياً يومئذ بكونه سمرقند نافذ قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان وأن لهذا الذي حضره حق الرجوع

غصب عبداً وصبره خلا أخذه ان شاء وعنه اذا جعل الجلد أدبياً يقطع حق المالك وفي موضع انقطع حق على المالك فالملك أحق بالعين هذان سائر الغرما الى أن يستوفي حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب * اذا شوى غاصب اللحم

فلما لم يكن أن يأخذه بغير شيء وإذا طبعه به طبعه ما زاد الطبع والتوا بل فيه والغزل من ذوات الامثال * أخذ التراب من أرض انسان ان له قيمة ضمن القيمة ان تص الارض أو لا وان لم يكن له قيمة يضمن نقصان الارض وان لم ينقص (١٩١) فلا ضمان عليه فرق بعض منا يجنأ

بين الفاحش والبسير ان الباقي اذا لم يصلح ليبت ما فهو فاحش وما دونه يسير والصحيح أن الفاحش ما يفوت به بعض العيين مع بعض المنفعة والبسير ما يفوت به بعض المنفعة وفي غير البيت ان كان النقصان أكثر من نصف القيمة فهو فاحش * ألتفت فردنعل انسان ضمن المتلف لا غير ولا يلي أن يدفع الآخر ويضمنهما كما أنا كسر حلة خاتم يضمن الحلقه لا الفص ولكن في البيع اذا وجد باحد الخفين أو المصراعين عيبا يردهما وليس له أن يرد المعيب خاصة وكذا اذا كسر أحناء السرج ضمنها الا السرج لانه يخلص بلا ضرر وكذا كل شيئين متفرقين أو شيء واحد يخلص بعرضه عن البعض الباقي بلا ضرر يضمن المتلف لا غير نحو أحناء السرج * غاصب الغاصب رده على الغاصب فلا كثر على انه يبرأ وقال خلاف وأبو مطيع لا وقال صاحب الجامع الاصغر ان كان يرجو رده الى المالك يسيراً والا لا وكذا اختلفوا في مودع الغاصب اذا رده على الغاصب وابن الفضل أفتى

على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رده هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسأله فستل فتال ١ (مراراً) من سجل علم نيست ومرابكسي جيز دادني نيست

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم وتعداد دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه (مراراً) من سجل علم نيست ومرابكسي جيز دادني نيست ثم يكتب أحضر المدعى نفراد كرائهم شهوده فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم فأجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا بعقب دعوى المدعى وهذا الجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها ٢ (كواهي ميدهم كه اين سجل) وأشاروا الى السجل الذي أورده المدعى هذا (سجل قاضي سمرقند) استأينته كما نام ونسب وى درين سجل است ومضمون وى حكم وقضاي قاضي سمرقند است حكم كرد مرابن مستحق را باين اسب كه صفت وى درين سجل مذكور است برين مستحق عليه رآن روز كه اين قاضي حكم كرد باين مضمون كه اين سجل است و مرابن سجل كواه كرد ايندوى قاضي بود بشهر سمرقند نافذ قضايان اهل وى قانونا بالشهادة على وجهها وسا قوها على سننهما فسمعت شهادتهم وأثبتنا في المحضر المحلف في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنان منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما دلالان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المدعين ما شهدا به على ما شهدا به فاعلمت المشهود عليه هذا بثبوت ذلك وممكنه من اراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بثبوت هذا السجل المنتسخ فيه انه سجل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الاشهاد عليه نافذ القضاء بكونه سمرقند ومضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بصحته بمحض من المتخصصين في وجههما وأطاعت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي أورده هذا الحاضر وجواب نسخته فيه محض اوقت حكى هذا ما سارا اليه وأشهدت على ذلك حضور مجلسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب بالبرذون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند دينه عادلة أقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون المدعى به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الاول وكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلاً بالرجوع عليه فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخاري وأحضر بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فجحد الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعني المشتري الاول وأحضر معه فلاناً يعني البائع الاول فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان باع من الحاضر برذوناً شتيه كذا بعينه بكذا درهماً أو ديناراً وأن هذا الحاضر كان اشترى هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيه وجرى التقاض بينهما ثم ان هذا الحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر

(١) لا علم لي بهذا السجل ولا على شيء لاحد (٢) أشهد ان هذا السجل هو سجل قاضي سمرقند هذا الذي ذكر اسمه ونسبه فيه ومضمونه هو حكم وقضاء قاضي سمرقند فقد حكم لهذا المستحق على المستحق عليه بهذا الغرض الذي ذكرت صفته في هذا السجل وقد كان هذا القاضي يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدنا عليه قاضيا في مدينة سمرقند نافذ القضاة بين أهلها

يراه * اختار المالك تضمين الغاصب الاول ورضي به الغاصب أولم يرض لكن الحاكم حكم له بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيأ وهو مفلس فالحاكم يأمر الاول بقبض

ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويأخذ ذلك من الثاني فيقبضه * زعم الغاصب انه صبغه (١٩٢) وزعم المالك أنه أخذه منه مصبوغا أو في بناء الدار أو في حلية السيف فالقول للمالك وان

برهنا للغاصب * غصب
شاة فليها ضمن قيمة لبنها وان
جارية فأرضعت ولده
لا يضمن شيئا * انصب سمن
هذا أوزيته على سويق
آخر بلا صناعه فصاحب
السويق يضمن لصاحب
السمن أو الزيت مثل السمن
أو الزيت لان صاحب السويق
ألف سمنه ولم يلف
هذا سويق هذا ولانه زيادة
في السويق * أخرج الغريم
من يدطالبه لا يضمن ولكن
يعززه الخا كم لئلا يعود الى
مثله * اشترى بدراهم
مغصوبة ان دفعها أولا
للبيع ثم اشترى بها أو قبل
الدفع أشار اليها ونقد منها
لا يطيب الا كل فيه ما قبل
الضمان وبعد الضمان
لا يطيب الرجح في المختار
للفقوى وفيما بقي من الصور
يطيب وهو قول الكرخي
وعليه الفتوى ولا يعتبر
النية في الفتوى * اكتسب
المغصوب ثم استرده المالك
مع الكسب لا يتصدق ولو
صار الكسب للغاصب
بالضمان يتصدق * ألف
دودا القزم أو راق الغير
غصبا تصدق بالفضل على
قيمة دوده يوم بيع الفيلق
* من له دراهم فيها خبث أراد
الشراء بها على وجه يطيب
له المشتري يشترى أولا ولا

ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق حضر مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه
فلانا يعني المشتري الآخر وادعى هذا المستحق عليه بحضورته وبحضرة هذا البرذون المذ كورشيته
أن هذا البرذون وأشار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فانكر المدعي عليه دعواه وقال
بالفارسية (١) (ابن برذون مدعي به بملك من است) فأقام المدعي هذا بيعة عادلة على وفق دعواه بحضورته
هذا المدعي عليه وبحضرة هذا البرذون المذ كورشيته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذ كوراقبه واسمه
في هذا المحضر فسمع القاضي بينته وقبلها بشراؤها وحكم للمستحق المذ كوراسمه ونسبه فيه على المستحق
عليه المذ كور بحضورهما وبحضرة البرذون المدعي به بملكية البرذون المدعي به وأخذ هذا البرذون من هذا
المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرقند
ونواحيها نافذا للقضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم عليه يعني المشتري الآخر رجع
على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذي تقدمه وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذ كور واسترده
منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بنكول هذا الحاضر عن اليمين بالله
ثلاث مرات وبعد ما قسح العقد الذي جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذي اشترى البرذون منه
وتقدمه وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي أورده هذا الذي حضر مجلس الدعوى وان لهذا
الحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذ كور فيه الذي كان أداه اليه وقت جريان هذه المبيعة
المذ كورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسل فقال (مر الزين سجل علم ليست وبان مدعي جيز دادني
نست) وأورد الحاضر نفراد رأتهم شهوده وسألني الاستماع اليهم
سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولا غير أن في هذا السجل يذ كر حكم قاضي سمرقند
برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر
نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الإيجاز يكتب قاضي بخاري على ظهر السجل الذي جاء به
المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخاري ونواحيها الى آخره ثبت عندى من الوجه
الذي ثبت به الحوادث الحكيمة والنوازل الشرعية أن المحكوم عليه المذ كوراسمه ونسبه في باطن هذا
السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم
عليه بكذا كذا وهو الثمن المذ كور في باطن هذا السجل وأنه كان باعه منه بهذا الثمن المذ كور فيه ثم ان
المحكوم عليه هذا المذ كور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذ كور في باطن هذا السجل بالثمن
المذ كور فيه بحكمي عليه بالنكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما قسحت العقد الذي كان جرى بينهما
في هذا البرذون وأطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه
هذا البرذون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع عليه هذا وأشهدت على
ذلك حضر مجلسي

* (السجل الثاني على هذا النسق أيضا) * غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على
المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا في المحيط
* (محضر في اثبات القود) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قتل
أباه فلان بن فلان الفلاني عمدا بغير حق بسكين حديد ضربه وجرحه جرحا فهاك من ذلك الضرب ساعة ثذ
ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهاك ساعتدو كتب فلم يزل صاحب فراش حتى مات

(١) هذا البرذون المدعي به في ملكي

يعين ولا يضيف ثم يتقدمها قال الملو ان نوى أن يتقدمها وحق ما نوى بأن تقدم منها اختلفوا فيه والاصح
أنه لا يطيب وقد مر خلافه ويمكن أن يقال لا يخالفه لان السابق حكم الفتوى وهذا حكم الديانة والتقوى وان لم يحقق نيته يطيب اجماعا
فذلك

فان اشترى ولم يصف ولم يعين ولم ينو النقص منها حل وطاب * وان نوى ان لا ينقص منها مع علمه انه يتقدمه لا يطيب ضرب بقرة الغر فسقط وخيف تلقه فباعه من قصاب فذبحه فعلى الضارب ضمان النقصان * وهب المغصوب أو تصدق (١٩٣) أو أعاده وهلك في أيديهم وضمنوا

للمالك لا يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم كانوا عالمين بالقبض لا تنسهم بخلاف المرتحن والمستأجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم علموا والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالنسبة على الغاصب البائع لان رد القيمة كرد العين * المحجور اكتسب مالا واشترى به شيئا وأمر آخر يبيعه فباعه بوكالته وأخذ من العبد وسلمه الى المشتري وغاب المشتري فلم يولاه أن يطالب الوكيل به لان كسبه ملك مولاه والتوكيل لم يصح فكان قابضاً ملك المولى بلاذنه فيضمن وللعبد أيضاً ان يطالبه به لعدم صحة الامر والتوكيل * غصب من محجور مالا ثم أذاه اليه برئ وهذا دليل على ان العبد اذا طالبه بما أخذ منه له ذلك ويجب عليه رده اليه وله أن يطالب مشتريه ان كان أنفق مثل ما باع لا ثمن ما باع لان بيعه لم يصح فصار غصباً ومن ملك استرداد المغصوب ملك تضمن القيمة لان القيمة قائمة مقام العين * غصب من رجل جارية تعدل ألفاً فقبضها رجل فأبقت فرفع الغاصب الاول الغاصب الثاني الى القاضي وتصادفا على ما كان بينهم وأراد الاول

فذلك يكفي وكذلك لو كتب ففعل ولم يكتب ففعل من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضاً ثم يكتب وخلف هذا المقتول بنا الصلبي هذا الذي حضر لا وارث له غيره وأن له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فأجاب وكذا اذا ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضربه بالنبل والحاصل أنه لا بد لوجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يوضع أو ليس له حدة كالعمود وسنجة الميزان هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتله بسنجة حديد أو عموداً لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قوله ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل الحقاً الحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقا بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول أباً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لا يرث في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عدداً من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من احدى الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب اذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً ففي ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاد ايد كذا الصغار والكبار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر في محضر في ايجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه قتل أباه خطأ فانه كان رمي بسهم نزل من الحديد الى صيد قدر آه فأصاب ذلك السهم أباه فخرجه ومات من ذلك ساعتئذ ولم يقل فأت من ذلك أو لم يقل فأت ساعتئذ ولكن قال فلم ير صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة آلاف درهم فضة أو ألف دينار أجرة خالص جيد موزون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الابل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقلته اداء هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فأجاب *

محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قد فقه قذفاً فوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجره من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك * (محضر في اثبات الوفاة والورثة مع المناسحة) * وصورة المناسحة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا أن يكتب محضراً واحضراً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المنزل المبين ويد كرمه فته وموضعه وحدوده بتمامه بخدوده وحقوقه كان ملكاً وحقاً لفلان بن فلان الفلاني والد هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وبنا الصلبي وهو هذا الذي حضر وابنتين له لصلبي احدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواه * وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرايض الله تعالى

(٢٥ - فتاوى سادس) تضمن الثاني له ذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كان في يد الثاني كان له استردادها منه لان الثاني تعدى على الاول بقطع يد معتبرة فان كان الثاني غصبها وقيمتها ألفان فأخذ من الثاني ألفاً وتلف عنده لم يكن للمولى أن يضمن الاول الألف درهم فان الاول لو استردتها من الثاني وقيمتها ألفان فهلكت عنده لم يكن للمالك أن يضمن الاول الا قيمتها يوم غصب الاول فان ظهرت

والقيمة في يد الأول خير المالكين أخذها والقيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وإن شاء ضمن الأول وقيمتها ألف اختيار تضمين الغاصب أو غاصب الغاصب (١٩٤) بالفعل إبراها لا يخرج عن الضمان وإن ضمن أحدهما نصف القيمة أو الثلث له

للرأة الثمن والباقي بين الأولاد لئلا كرم مثل حظ الأنثيين أصل المسئلة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهم ما للرأة منها أربعة وللأبن منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذ كورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لها وهما هذا الذي حضر واختاهاتان المسماتان فيه لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذ كورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عن الورثة هؤلأ المسمين فيه على فرائض الله تعالى للأبن من ذلك سهمان ولكل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذ كورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين الترتين المذ كورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الأولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان وأختا لاب وأم هذا الذي حضر واختا لاب وأم فلانة هذه المذ كورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذ كورتين فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها هؤلأ المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للأخ والأخت لاب وأم بينهما ما للذ كرم مثل حظ الأنثيين بالعصوية أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم للابنة منها ثلاثة أسهم وللأخ لاب وأم سهمان وللأخت لاب وأم سهم ونصف هذه المتوفاة من الترتين ثمانية أسهم وقسمة ثمانية على ستة أسهم لا تستقيم فضررنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الأولى وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسمين فيه لبنتها اثنا عشر ولاخير لهذا الذي حضر ثمانية ولاخير لهذا الذي حضر من الترتين كات الثلاث ستة وخسون سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهم من الترتين الأولى وستة أسهم من الترتين الثانية وثمانية أسهم من هذات الترتين الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يده هذا الذي حضره معه وهذا الذي حضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذات الترتين كات الثلاث وذلك ستة وخسون سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي حضره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر *

(نسخة أخرى لهذه الدعوى) في رجل مات وترك امرأة وثلاثة بنين وبنتا وهذه المرأة أم هذه الأولاد فقيل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركها أخوين لاب وأم وأختا لاب وأم وصار نصيبه ميراثا لأخويه وأخته حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى ناصر بن إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن أباهما إبراهيم ابن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلاثة بنين هذا الذي حضر وهذا الذي حضره معه وآخر يسمى عيسى وبنتا تسمى عائشة لا وارث لهما سواهم وخلف من الترتين في يده هذا الذي حضره معه من الصامت كذا فصار ذلك ميراثا لورثته هؤلأ المسمين على فرائض الله تعالى للرأة الثمن والباقي بين الأولاد لئلا كرم مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من ثمانية فقيل قسمة الميراث توفيت سعادة أم هؤلأ الأولاد فصار نصيبها من تركة الميت الأول من هذا الصامت لهؤلأ الأولاد لئلا كرم مثل حظ الأنثيين فقيل قسمة الترتين توفي عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف من الورثة أخوين لاب وأم هذين واختا لاب وأم هذه فصار نصيبه من الترتين من هذا الصامت ميراثا

ان يضمن الآخر الباقي لان تضمين الكل عليك لكل من الضامن فلا عليك التمليل من الآخر بعد ذلك وتضمنين البعض عليك البعض فمالك عليك الباقي بعد ذلك من الآخر صب ماء في طعام فأفسده وزاد في كيله فمالك الطعام أن يضمنه قيمته قبل أن لا ينصب فيه الماء وليس له تضمين المثل وكذا لو صب ماء في دهن أو زيت لانه بعد الصب لم يبق له شيء ولا يجوز أن يغرم مثل كيله ووزنه لانه لم يسبق منه غصب متقدم حتى لو غصبه ثم صب فالحكم ما ذكره من رد المثل * ترد الخبز لم عليك ويرده مع النقصان وان جعل فيه المرقعة ملكه ولا يردده وعليه مثلها وزنا عند الثاني رجه الله وعددا عند محمد رجه الله والحاصل ان ملك الغاصب عند أداء الضمان يظهر في حق ملك الكسب باتفاق الروايات ولا يظهر في حق الولد باتفاق الروايات وفي العقر روايتان في أظهر الروايتين الحق بالولد * رد المغصوب إلى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب إلى منزله فضاغ عنه لا يضمن ولا بعد غصبا بالحل إلى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا إلى منزله وضاغ

ضمن أم اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فله فقبله صارا مائة في يده غصب قرطاسا وكتب عليه لا ينقطع حق المالك في العصب * قال حنبل من كل حق على ففعل وأبرأه ان عالمنا عليه برئ المديون حكم وديانة وان لم يكن عالمنا حكما

لادبانه في قول محمد رحمه الله وقال الثاني لا وعليه الفتوى لان الجهاه لا تمنع صحة الاسقاط كإبراء البائع عن العيوب له على آخر دين والدائن لا يعلم بكل الدين فقال المديون أبرأني مما لك على فقال الدائن أبرأتك قال نصير لا يبرأ (١٩٥) الاعن مقدار ما يتوهم ان له عليه وقال

ابن سلمة رحمه الله يبرأ عن الكل قال الفقيه هو قضاء وأما الدبانه فما قاله نصير لان القضاء على الظاهر وظاهر اللفظ عام وأما الاخره فبناء على الرضا فلا يبرأ عما لا يتوهم انه عليه

كتاب الوديعة

سنة فصول في الأول في حفظها الوديعة والعارية والمستأجر في يد المستأجر أمانة إذا قال المودع للمودع احفظها في هذا البيت فحفظ في بيت آخر من الدار لم يضمن ولو كان ظهر البيت المنهى عنه الى السكة يضمن وقدم وكذا الوعين دارا وحفظ في دار أخرى أحرز منها لا يضمن ذكره الصدر وذكر بكر أنه يضمن وان كان الثاني أحرز وله ان يحفظها كما يحفظ مال نفسه في داره وحاقوته * وفي التوازل لا تضعها في حاقوتك فوضع فضاع ان الحاقوت أحرز من الدار ولم يجد مكانا آخر لا يضمن والا يضمن ولو كانت مما يمسك في البيوت فقال لا تدفعها الى زوجك فدفع لا يضمن وقيل لو نهاه عن الدفع لبعض عياله فدفع ان لم يجد مكانا لا يضمن والا يضمن * لا تدفع الى غلامك فدفع لا يضمن وضع كيسه في صندوقه وله فيه كيس فان شق واختلط لا يضمن واشترى كالا والهلاك

لاخويه ولا اخته هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها مائتين وثمانين سهما للمرأة من تركه الميت الاول خمسة وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما واولاد بنته خمسة وثلاثون سهما ثم ان المسماة سعادة أم هؤلاء الاولاد ماتت قبل قسمه ميراث الميت الاول فصارت نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهما ميراثا بين أولاد هؤلاء لكل ابن عشرة وللأبنة خمسة ثم مات عيسى قبل قسمه هاتين التركتين فصارت نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهما من مائتين وثمانين سهما ميراثا بين أخويه وأخته لكل أخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركه الميت سبعون سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركه الميت الثاني عشرة أهله من خمسة وثلاثين سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركه الميت الثالث اثنان وثلاثون سهما من مائتين وثمانين سهما فجعل ما أصاب هذا الحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثناعشر سهما من مائتين وثمانين سهما وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثناعشر سهما من مائتين وثمانين سهما وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسئل

محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه قد حضر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما اذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما اذا كان الوارث عددا صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محله كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها وبنائها وأرضها وسفلها وأعلىها وكل حق هولاء داخل فيها وكل حق هولاء خارج منها كانت ملكا لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعى وورثة أخرى له سواء من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين على فرايض الله تعالى على كذا سهم ما حصة هذا الذي حضر كذا سهما من كذا سهمهما واليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي حضر وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهما من كذا سهمهما الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعى جميع الدار لنفسه بسبب قسمه جرت بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفى سوى هذه الدار من العقار والعروض والاراضي والنقود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في تركه الميت بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وجرت القسمة صحيحة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانما في يده هذا الذي أحضره بغير حق وأنه يمنع جميع ذلك منه

سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسأل فلان المدعى هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل متى انفاذ القضاء بما ثبت عندي على هذا المدعى عليه فأنفذت القضاء بوفاء فلان وأنه ترك من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالده هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وتركها ميراثا لورثته هؤلاء المسلمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا سهما من كذا سهمهما من جلة هذه الدار المحدودة وأن هذا الذي أحضره معه يمنع حصة هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصة هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في مجلس قضائي وان كان المدعى يدعى جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل أنفذت القضاء بوفاء فلان وأنه ترك من الورثة فلانا وفلانا وأنه خلف من التركة الدار المحدودة

والبقاء على قدر ما لهما ولو خلطها أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاط مغيرا وكبيرا ولا يضمن أبوه لاجله * الخياط أربعة ما يتوصل اليه باليسر كالدرهم السود بالبيض والجوز باللوز لا يقطع به حق المالك الثاني ما يتوصل اليه باليسر كالشعر بالحنطة

فينقطع الحق به في رواية الثالث خلط مزيج بخلاف الجنس كدهن بخل فينقطع اجماعا الرابع بالجنس كالبريانبر والخل بالخل فينقطع عند الامام رحمه الله وعندهم له (١٩٦) المشاركة وان باذنه فالجواب عند الامام كذلك ومحمد رحمه الله المشاركة بكل حال والثاني رحمه

الله يجعل المغلوب تابعا للغالب

نوع آخر * دفن بأرض ان علم بسلامة لا يضمن والا يضمن وفي المفازة يضمن بكل حال والكرم لو حصيناه باب مغلق لا يضمن وان وضعه بلا دفن في موضع لا يدخل فيه أحد بلا استئذان لا يضمن * توجه نحو السراق فدفعها في الجبانة خوفا وفر ثم جاء ولم يجدها ان أمكنه ان يجعل علامة ولم يعلم يضمن والا فان جاء على فور الامكان لا يضمن والا يضمن * جعل الدراهم الوديعه في الخلف الاين فضاع يضمن وان في الايسر فضاع لا يضمن وقيل لا يضمن فيهما * وضع طبقها على رأس الدنان فيه دقيق ضمن والا وكذا الوجهل ثوبها على عجين يضمن * ربط دراهمها بطرف الكم أو بالعمامة وضاعت لا يضمن وان وضع في الكم يتأمل عند الفتوى * السكران جعلها في الجيب وحضر مجلس الفسق فسرق أو سقط لا يضمن وقيل ان زال عقله بحيث لا يمكنه حفظه يضمن لانه يصير مضيعا أو مودعا غيره * ألغاه في جيبه فوقع في الأرض وظن أنها وقعت في الجيب فضاعت يضمن * دفع خفه الى خفاف ليصله

فيه ومن العقار والعروض والنقود كذا وكذا وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر الى آخره * محضر في اثبات الوصاية * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخاه هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وأنه أوصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجوارز أمره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وأن لا خيه الميت هذا الذي أحضره معه كذا درهما وزن سبعة نقد بلد كذا حالا وأن له البيعة على ما ادعى هكذا كره صاحب القضية فقد بدأ بقول المدعى ان له البيعة على ما ادعى ولم يبدأ بقول المدعى عليه لانه وان أقرب الوصاية لاثبت الوصاية باقراره على ما اختاره صاحب القضية وهو قول محمد رحمه الله تعالى آخر حتى لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصما باثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البيعة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أخاه هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وأمه فلانة بنت فلان ولم يحضر ولا يعرفون له وارثا غيرهم وأن هذا المتوفى أشهدهم في صحة عقله وبدنه وجوارز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصيه بعده وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضا في الشهادة فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه عما اتعاه عليه هذا الذي حضر لا خيه فلان الموصى من الدراهم الموصوفة فأقر المدعى عليه هذا أن لفلان بن فلان أخي هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهما وزن سبعة نقد بلد كذا حالا فسأل مدعى الوصاية هذا الذي حضر القاضي انفاذ القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة أخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والزام المدعى عليه هذا ما أقربه عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها اليه فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاة فلان بن فلان أخي المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان الى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصى الى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت اليه عدالة وأمانته وأنه موضع لذلك وأنه أمره أن يقوم بجميع تركته أخيه فلان وفلان مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما أقربه عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها الى فلان الذي حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ما سمى ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخارى وكثير من أهل هذه الصنعة يبدؤن بجواب المدعى عليه (١) كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوى والخصومات

(نسخة أخرى) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلانا أوصى اليه وجعله وصيا بعده وفاته في نسوة أمورا وأولاده الصغار فلان وفلان وفي آخر الثلث من جميع التركة بعده وفاته وصرف ذلك الى

(١) قوله كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الخ كذا في جميع نسخ العالم كيرية التي بيدى والذي رأيت في نسخة من المحيط كما هو الرسم في مسجلات سائر الدعاوى والخصومات اه وهو الضوابط على ما يظهر لي اه معجمه

فبضعه في حائوته فسرق ان في الحائوت حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والحاصل ان العبرة لا عرف حتى لو ترك الحائوت مفتوحا أو خلق الشبهة على يده ونام في بخارى في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة

في اليوم والليلة * وضعها في حجرة خان وخرج وربط السلسلة بالخليط ولم يقفله فتلف ان عدها اضعافا مضاعفا في هذا الموضع بضمن وان عدها ثمانية اضعافا بضمن * قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس فضاعت لاضمان (١٩٧) وان اجلس على باب ابنه صغيرا

فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لاضمان والا بضمن * ربط بقرة الوديعه على رأس الكرم والقاليزان غاب عن بصره بضمن والا لا وان ربط على باب داره في المصر

ضمن وفي القرية لا وقيل يعتبر في هذا وأجناسه العرف * جعل الفرس الوديعه في الكرم وله حائط رفيع بحيث لا يرى المارة من في الكرم وأغلق الباب لا بضمن وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع يتظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاعت الوديعه وان قاعد الا بضمن وان في السفر لا بضمن وان نام مضطجعا ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في الطريق ان أراد الحفظ لا بضمن وان أراد الترفق ضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا بضمن مطلقا * دخل الحمام وفي جيبه دراهم الوديعه فتركه في خانه فضاع قيل بضمن وينبغي أن لا بضمن

والثاني فيما يكون اضعافا

المودع مات مجهلا بضمن الا في ثلاثة مواضع متوالي الوقف مات ولا يعرف حال غلاته التي أخذها ولم يبينه لا بضمن الثاني أمير العسكر

أودع بعض الغنائم عند بعض العسكر ومات مجهلا الثالث لما كم دفع مال التيم الى اناس ومات ولم يبين لا بضمن بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدري أين وضعه ومات بضمن وزاد في التقهرا بعبا أحد المتفاوضين مات وفي يده مال الشركه ولم يبين لا بضمن ولو قال

سبيل الخير وأبواب البر ايصاء صحيحا وان هذا الذي حضر قبل منه هذا الايصاء قبولا صحيحا وان هذا الايصاء كان آخر وصية أو وصى بها اليه وتوفي هذا الموصي ثابته على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصى في تسوية أمورا وأولاد هذا المتوفي الصغار وفي آخر الثلث من تركته وصرفه الى ما أوصى هذا الموصي على الوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من ماله هذا الموصي على هذا الذي أحضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك وسئل فأجاب

محضر في اثبات دعوى بلوغ تيم * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه كان وصى أبيه بتسوية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يخلف وارثا غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالنس أو يقول طعن في غنى عشرة أو تسع عشرة سنة وأن في يده من ماله كذا وكذا من تركته أبيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه *

محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا درهما ولزومه الخروج عنه اليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود يقولون لا نعم له مالا ولا عرض من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار الخصاص واختيار الفقيه أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدم لانه لم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلاية

محضر هذا المحضر * يكتب في موضع الثبوت وثبت عندى أنه مفلس معدم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب بدنه التي عليه وسقوط مطالبته عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندى من كونه معدما فقيرا لا يملك شيئا الى آخره

محضر في اثبات هلال رمضان * يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل الى شهر رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا دينار ديننا لازما وحقا واجبا بسبب كذا وكان مؤجلا الى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعى عليه بالمال ويتكرر الحول وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم المدعى البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شأوا شهدوا أن هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير وان شأوا فسروا فقالوا (١) كواهي ميدهم كهدي شبانكاه ييست ونهم ازماه شعبان بود وقت نماز شام ماه ديدم وامروز غرة ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحدهمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة *

محضر في اثبات كون المدعى عليه بالخبرة لدفع مطالبة المدعى اياه بالحضور مجلس الحكم * يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوصية عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البينة وأحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكانه فلانة بنت فلان احضارها لحواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها مخدرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا تتخالط الرجال وأنه مبطل في دعواه احضارها لمجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى

(١) نشهد أن ليلة أمس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب واليوم غرة شهر رمضان هذا العام

وهي ان الوارث اذا دل
المسارق على الوديعة لا يضمن
والمودع انما يضمن اذا لم يمنع
المدلول عليه من الاخذ
حال الاخذ ولومعه لا يضمن
اختلف الوارث والمودع
فقال الطالب انه مات مجهلا
وقالت الورثة كانت
الوديعة قائمة يوم مات
المودع وكانت معروفة ثم
هلكت فالقول للطالب في
الصحيح لان الوديعة صارت ديناً
في التركة ظاهراً فلا يقبل
قول الورثة * قالت الورثة ردت
مورثنا الوديعة في حياته لم
يقبل قولهم ولو برهنوا انه
قال حال حياته ردتها يقبل
المضارب لو قال قبل موته
أودعت مال المضاربة فلانا
ثم مات لاشئ عليه ولا على
ورثته ولو أنكر فلان ايداعها
عنده فالقول له مع الحلف
ولاشئ عليه ولا على الورثة
ولومات فلان قبل أن يقول
شياً ولا يعلم أن المضارب
دفعه إليه الا بقوله لا يصدق
عليه وان دفعه الى فلان
بالبرهان أو الاقرار منه ثم
مات المضارب ثم فلان مجهلا
كأن ديناً في مال فلان ولا
شئ على المودع ولومات
المضارب بوفلان سى فقال
ردتها عليه في حياته
فالقول قوله ولا ضمان عليه
ولا على الميت

(نوع آخر) أودعه عبداً فأنكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الإنكار حكمه على
 المودع بـ قيمته يوم الإنكار فإن قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الإنكار ~~ممكن~~ قيمته يوم الأيداع كان كذا حكم بـ قيمته يوم الأيداع * زعم
 المودع أن المودع باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلك في يد المودع لا يضمن وإن أنكر الوديعة ثم ادعى الرديف قبل أن يبرهن وإن

(نوع آخر) أودعه عبداً فأنكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الإنكار حكمه على
 المودع بـ قيمته يوم الإنكار فإن قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الإنكار ~~ممكن~~ قيمته يوم الأيداع كان كذا حكم بـ قيمته يوم الأيداع * زعم
 المودع أن المودع باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلك في يد المودع لا يضمن وإن أنكر الوديعة ثم ادعى الرديف قبل أن يبرهن وإن

زعم انه ردها قبل الانكار وبرهن عليه وقال غلطت في الجودا ونسيت أو نسيته في دفعته وأنا صادق في قولي لم يستودعني قبل برهانه في قول الامام والثاني رجاء الله وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرداء الهلاك (١٩٩) لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى بصدق الجودا

عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك في الاجناس الوديعه انما تضمن بالجودا اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلك فان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المستحق لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر السرخسي لجوده الالبان على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعتي لشكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعة لا يضمن عند الثاني رحمه الله * أنكرها في وجه العدو بحيث يخاف التلف ان أقر ثم هلك لا يضمن * أنكرها ثم أقر جها بعينها أو أقر بها وقال لما لكها قبضها فقال ما لكها دعها وديعة عندك فضاغت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بريء وان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني رحمه الله وقال الخوافي فيه روايتان عن الامام رحمه الله وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجودا جاعا

معالم ذلك اياه واياهم نهي ذلك اليه واليهم حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه أو اليهم محتوما بخاتمي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله (١) وقدم في باب مورد ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلة ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبطل به الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلم بضمونه ويشهد له أنه كتابي الى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب أن يكتب على ثلاثة أنصاف قرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا المضاء والقضاء بين اهاليها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا القضاء والمضاء بين اهاليها ويعلم على أوصاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينارا ويكتب أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم توقيع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أنصاف قرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخل وخارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأنهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم أيضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضا وينبغي للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه)

(كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن فلان أطال الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكميا هذه نسخة وينسخ الكتاب من أوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار الى في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه أدام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسألته البيعة على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على أثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك وأشار الى وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدالتهم من جهة من اليه رسم التزكية بال ناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل

(١) قوله وقدم في باب مورد ما يحق الله الخ العبارة هكذا في جميع النسخ وفي المحيط أيضا الا أن فيه وقدم في شأن بدل وقدم في باب فليتأمل اه

نوع آخر قال المودع سقطت الوديعه لا يضمن ولو قال أسقطتها يضمن قال الامام ظهر الدين لا يضمن فيه ماله لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب وان لم يقره فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لأدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال ضاعت

فأقول له ولو قال لم يذهب من مالي شيء وضاعت لا يضمن أيضا ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالتقول له ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهب الوديعة اختلقوا والصحيح أنه (٢٠٠) لا يضمن * قال يفت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها إلى المشتري ولو قال

وضعتها بين يدي وقت نسبتها فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري والمسئلة بحالها ان كان بما لا يحفظ في عرصمة الدار كصورة النقدين يضمن وان كان بما بعد عرصتها حصنا له لا يضمن وان قال لا أدري وضعتها في داري أوفى موضع آخر يضمن وان قال دفنت في موضع ونسيتها يضمن وان قال دفنت في داري أو كرمي لا يضمن اذا كان لها ما باب

نوع آخر

خرج الطحان لينظر إلى الماء فسرق السعيران ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل وكل منزل مقفل يخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق وأخذ شيئا لا يضمن * فاتح الباب كفاتح القفص بخلاف مسئلة الوديعة لانه التزم الحفظ فيضمن بتركه * أفست الوديعة الفارة وقد اطع المودع على نقب معروف ان أخبر صاحب الوديعة ان هذا بول الفارة لا يضمن لرضا مالكها به وان لم يخبره ولم يسده يضمن وان كانت الوديعة شيئا من الصوف ورب الوديعة غائب تخاف عليها الفساد يرفعها إلى

والخارج موقع الصدر والآخر مع العلم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصيح عندي وثبت عندي أنه كتاب فلان القاضي كتبه إلى في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب نقل ذلك إليه فأجبتته وأمرت بكاتب هذا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتج إلى نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا

محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكيم يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسألته عنه فستل فأجاب بل فارسية (ابن خاتمه كذا ابن مدعي دعوى يمكنه ملك من است واندر دست من بحق است) وكلفت المدعي هذا إقامة الحجته على دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخته وينسخ الكتاب الحكمي من أوله إلى آخره ثم يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكورة كذا إليك وأشار إلى الكتاب وإلى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار محدودها وحقوقها إلى موقع توقيعه ومختوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه شهد وداطلب منه البينة وأحضر نفران كثر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع إلى شهادتهم وأجبتته إليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشاروا إلى الكتاب المحضر في مجلس حكيم كتاب قاضي بلدة كذا كتبه إليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذه المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشاروا إلى المدعي هذا مختوم بخاتمه موقع توقيعه وأشهدنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن احوالهم إلى من إليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنان منهم إلى جواز الشهادة وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحض من الخصمين فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر مع العلم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد أثبت أسامي الشهود وفي آخره كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كونه هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتبه إلى وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي مورده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك فمكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم ان هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندي له من ذلك فأجبتته إلى ذلك وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملكية هذه الدار المحدودة إلى آخره

محضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة محضر مجلس القضاة في كورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حالته كذا وذكر أيضا أنه دفع إليه تسعين دينار حراما مضافة بخارية جيدة رائحة موزونة بوزن سنجاب سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد فيها يتجر هو في ذلك ما بداه من أنواع التجارات حضر وأسفرا على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما أثلاثا ثلثا لرب المال هذا الذي حضر وثلثه للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية أو خسران فهو على رب

(١) هذه الدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحق وهي في يدي بحق

المال

الحاكم حتى يبيعها وان لم يبيع ولم يحتل في الدفع حتى فسدت لا يضمن * أصابت دابة الوديعة

عنه فامر المودع انسابه لاجلها فله بكت خير المودع في تضمين أبيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع على المعالج وان ضمن المعالج علم انهما دابته أو لم يعلم شيئا يرجع عليه * قال لا تخرا حفر في داري فخر وضمن لا يرجع على الأمر ان لم يكن هو سا كافي الدار * أودع فامبا

شأنه كها في حاقه وكان السلطان يأخذ الناس في كل شهر بمال فأخذ أعوان السلطان الوديعه من حاقه لاجل المؤنة الراتمة وتر كهارهنا
عند رجل فضاء لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع الاعوان عن أخذها ويضمن المرتهم ان (٢٠١) كان طائعا وأصاحب الوديعه

الخيار بين تضمن المرتهم
والسلطان وكذا الخالي اذا
أخذ مال الجباية طائعا
يضمن وكذا الصراف ان
طائعا ويصير الجباي
والصراف مجروحين جاء
بشوب الى رجل وقال هذا
الثوب وديعة عندك أو
وضع الثوب عنده ولم يقل
شأف غاب صاحب الثوب
ثم غاب الرجل وترك الثوب
وضاع ضمن لانه ايداع عرفا
كألو قام رجل وترك كتابه
في مجلس ثم قام واحد بعد
واحد فالضمان على الاخير
لتعينه لا ايداع عنده وان
قال الجالس لأقبل الوديعه
ومع ذلك تركه عنده وضاع
لا يضمن لتصريحه بالرد
ولا ايداع بلاقبول صريح
أو دلاله دفع له مسحة وقال
اسقها أرضيك ولا تسق
بها أرض غيرك فسق
أرضه ثم كان في سقى أرض
غيره بها وضاعت ان ضاعت
أو ان سقى أرض غيره ضمن
لانه أو ان الخلاف وان
فرغ منه ثم ضاع لا يضمن
أصله المودع خالف ثم عاد
الى الوفاق يبرأ عن الضمان
وفي الوديعه بعد الخود أو
منع المالك عن الوديعه بعد
الطلب مع الاقتدار على
التسليم لا يبرأ الا بالرد الى
المالك وفي الاجارة والاعارة
لا يبرأ بالعود الى الوفاق في

المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة
فيه قبض صاحبها في مجلس العقد شذا بدفعه اليه ذلك مضاربة وأقر قبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة
فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطا بدفع هذا الذي حضر أيضا اليه
عشرين دينارا من الذهب الاجر مناصفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجات سمرقند بضاعة صحيحة
ليورده عوض ذلك ما بداله من (الموى جامه) التي تكون لا ثقبه لاهل بلاد ما وراء النهر والتبر تاش وأنه
قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولا صحيحا وقبضها قبضا صحيحا وأقر
بقبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بدونه اليوم
غائب من كورة كذا ونواحيها مقيم بقصبة أوزجند جاحد لدعو بيه هاتين فانت بحقبة هذين وان له
شهودا على دعوييه ههنا الى آخره كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة *

محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلانا وفلانا
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مورثهم
فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجى أرباها وأنه مات قبل قبضه هذا المال وقبل دفع رأس
المال الى رب المال وقبل قبضه الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته الى آخره فقيل أن وقعت
الدعوى في رأس المال والربح فلا يدين بربح قدر الربح وبتركه يصير خلافا في الدعوى وان كانت الدعوى
في رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح كذا في فصول الاستروشي

كتاب حكى لاثبات شركة العنان في عمل الجلابين ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى
فراجه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف (باكش بچه) وذكر أن حليته كذا وذكر أن هذا
الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلابين على تقوى الله تعالى وأداء الامانة
والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهم مائة دينار من الذهب
الاجر الجيد البخارية الضرب الرائج الموزون بوزن سنجات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة
مائتي دينار أجرة بخارية الضرب الى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يده هذا الغائب
المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد منهم ما بذلك كله حضر او سفرات تجارات الجلابين ويشتريان ويشتري
كل واحد منهم ما بذلك ما بدالهما وكل واحد منهم مائة دينار من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة فيما
بينهم ويبيعانه ويبيع كل واحد منهم ما بذلك بالنقد والنسيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهم ما بما
ينفق من ذلك أية سلعة تبذل لهما وكل واحد منهم مائة دينار من السلع الصالحة للجلابين في تجاراتهم المعهودة
فما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد منهم ما بمال هذه الشركة كله الى أي بلد يريدون له ما وكل واحد
منهم مائة دينار من بلاد الاسلام والكفر على أن ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهم مائة دينار وما
يكون (١) من وضعية أو خسران يكون عليهم مائة دينار أيضا وأحضر كل واحد منهم رأس ماله المذكور
في مجلس الشركة هذه وخلطاه وجعلاهما مدخل في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاهما وأقر هو
بمصول مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بشافها في مجلس
الشركة هذه وذكر هذا الذي حضر أيضا أنه على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار جرمنا مناصفة بخارية
الضرب جيدة رائج موزونة بوزن سنجات سمرقند دينارا وما حقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها هذا
الذي حضر اياه من مال نفسه اقراضا صحيحا وأنه قبضها من هذا الذي قبضها صحيحا وجعلها رأس ماله

(١) قوله من وضعية أو خسران المهر وف أن الوضعية هي الخسران في عطفه بأوتامل اه معصمه

(٢٦ - فتاوى سادس) الاصح والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما أمر به جاز كذا الوكيل بالحفظ
والوكيل بالاجارة والاستجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا أما مستأجر الدابة أو مستعيرها

إذا نوى أن لا يرد هاتم ثم ورجع عن تلك النية أن كان سائر عند النية فعليه الضمان إذا هلك بعد النية أما إذا كان واقفاً إذا تركه
الخلاف عاد إلى الوفاق والشريك (٢٠٢) عننا أو مفاوضة إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد أميناً * سافر المودع بمال الوديعة فهلك

المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى في حله صحة إقراره ونفذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا مجبراً بان عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتخصيل جميع رأس مال هذه الشركة المذكورة في يده وباقراره هذا الذي حضره أياه مائة دينار على الوجه المذكور وأن فراحه سالار المسمى في اليوم غائب عن كورة بخاري ونواحيه مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضره قبل ذلك كله إلى آخره
مخضري اثبات الكتاب الحكمي حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لابل وأم أحمد هما يكنى بأبي بكر والاخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن أحمد البزازی الترمذي الثابت الوفاق بينهم في جميع الدعاوى والمصومات وأقامة البيات والاستماع إليهم في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم قبل الناس أجمعين وفي قبضها عنهم إلا في تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفي يده كتاب حكمي مكتوب في عهده وانه الظاهر بسم الله الملائح الحق المبين إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم من الموفق بن منصور بن أحمد القاضي ترمذي نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاوي بمضمون اداد كار المصلحة بقبض بعضهم البعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منها وهو مختوم بختمى ونقش خاتمي الموفق ابن منته ورين أحمد المكاوي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يكنى بأبي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي المكاوي وأنه يعرف بأولياء المكايين وأدعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الاصل ولو كليه المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه مائة دينار وأربعون ديناراً مكية بوزن مكة ديناراً واحداً وحققاً واجباً بسبب صحيح وان هذا الذي أحضره معه أقله في حال صحة إقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور وفيه مكتوب إقراره بذلك في ثلاثة من الأذكار في أحد شامائة وخمسون ديناراً وفي الآخر سبعون ديناراً وفي الثالث عشرون ديناراً على نفسه واجبا وحققاً لازماً بسبب صحيح إقراره صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته خطاباً وكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضياً بها نافذاً القضاة بين أهلها ثمان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيأ من هذا المال المذكور وفيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي (كوهرستي) هذه المذكورة فيه وثلاثة بنين أصابعهم هذا الذي حضره والاثنان منهم الموكلان المذكوران في نفسه لا وارث له غيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور وفيه دين على هذا الذي أحضره معه وبموته صار هذا المال المذكور وفيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للزوجة الثلث والباقي لثلاثة بنينهم بالسوية أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها من أربعة وعشرين سهماً للزوجة ثلاثة أسهم منها ولكل ابن سبعة أسهم منها وهذا المال المذكور وفيه لما كان ثابته على هذا الذي أحضره معه باقراره لهذا المذكور في حال حياته في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيها هذا المذكور وفيه محكوماً به ومسجلاً التمس هذا الذي حضره وموكلاهما المسجون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور وفيه وأشار إلى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك لمؤثرهم المذكور وفيه ومحكوم به ومسجل عنه إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه في ذلك بعد استجتماع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور وفيه وأشار إليه وكان قاضي ترمذ المذكور وفيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه قاضي ترمذ ونواحيه اليوم هو على قضائه بها وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور وفيه بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بالاصالة ولو كليه بحكم

لا يضمن والاب والوصى سافرا بمال الصبي وهلك لا يضمنان الا اذا تركا زوجتيهما ما ههنا والوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به ان لم يكن له حمل وموثة لا يضمن وان له حمل وموثة يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يكن له حمل وموثة فان كان ان لم يجسد بدلاً لا يضمن وان كان له بدف كذلك عند الامام رحمه الله خلافهما

نوع آخر

له على آخر خمسون فاستوفى غلطاً ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة * معلم قال للصبي خذ هذا الثوب واجعله في ثقب الحداد ففعل فضاع والثوب اغبره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لعدم التضييع لانهم حاضرون * غسلت ثوباً لاخر وجعلت على خص على السطح الجفاف وشطر الثوب على جانب آخر يلي الطريق فضاع الثوب ضمنت ولو وضعت على السطح ان كان له خص لا تضمن * الوديعة لو أهدى النقدين أو كيليا فأنفق بعضها وهلك الباقي ضمن ما أنفق لا الباقي وان جاء بمنزل ما أنفق وخطله بالباقي ضمن الكل * أخذ بعضهم بالنفق ثم ندم ورتده وضاع لا يضمن * غاب المودع عن بيته وترك مفتاحه الوكالة عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن يدفع المفتاح إلى غيره (الثالث في الدفع) أودع ما كتب في بيت مولاه عند رجل

الوكالة عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن يدفع المفتاح إلى غيره (الثالث في الدفع) أودع ما كتب في بيت مولاه عند رجل

فهلكت بضمن المودع * دفع جاره لا خروغاب فقال المستعير للعير خذ جاري وانتفع به حتى أرد عليك جارك فضاغ في يده ثم المستعير
وجده وردته عليه لا بضمن المعير جارا المستعير لأن قبضه كان باذنه * أعطى خفيه للخرز فوضعه (٢٠٣) الخفاف في بيت رجل فضاغ أن

كان يسكن مع ذلك الرجل
لا بضمن وإن كان لا يسكن
معه بضمن لأنه مودع
* دفع الوديعة إلى المودع ثم
استحقها رجل لا بضمن
قال ادفعها إلى فلان فدفع
ثم استحققت بضمن المستحق
أي التسلات شاء * دفعها
المودع إلى آخر فضاغت
عند الثاني أن لم يفارق
الأول لأنهما على واحد
وان فارق فضاغ بضمن
أن قول عند الامام ولا بضمن
الثاني وعنددهما بضمن
أي ما شاء الله كان لو ضمن
الأول لا يرجع على الثاني
ولو الثاني يرجع على الأول
* دفعها إلى غيره باذن مالكها

أو بدونه خرج الأول من
البين إذا كان الدفع بلا
ضرورة فإن به لا يجب
الضمان على الأول بان
احترق منزله فدفع إلى
جاره قال الحلواني رحمه الله
هذا إذا لم يجد بدا من الدفع
إلى الاجنبي أما إذا أمكنه
الدفع إلى من في عياله
فدفعها إلى اجنبي ضمن
قال بكر رحمه الله هذا إذا
كان الخريق غالبا أحاط بمنزل
المودع وان لم يحط به من
بالدفع إلى الاجنبي * ولو ادعى
أنه دفعه إلى الاجنبي
بالضرورة فأنكره المالك
وقال بلا ضرورة الدفع

الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل فاجاب ٣ (مرالزين وام
وازين نامه معلوم نیست و مراباين مدعی چیزی دادنی نیست باین سبب که دعوی میکند) فاحضر المدعي
هذا انفراد كراهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه اللفاظ (كواهي ميدهم كه اين نامه حکمی) وأشار إلى
هذا الكتاب (ازان قاضی ترمذ است) الموفق بن منصور بن أحم (این که نام ونسب وی بر عنوان ظاهر این
نامه مکتوب است و این موفق بن منصور که بر عنوان ظاهر این نامه مذکور است) وأشار إلى هذا الكتاب
(آن روز که بنشین فرمود این نامه را) وأشار إليه (قاضی بود بنهم ترمذ و نواحی آن و از آن روز باز بر عمل قضاء
ترمذ است و نواحی آن و آن نامه) وأشار إليه (بهر روی است و نقش بر مهر روی الموفق بن منصور بن احمد است
و مضمون این نامه) وأشار إليه (این است که این مدعی علیه اقرار کرده است) وأشار إليه (بحال جوار اقرار
خویش بطوع که بر من است و در کردن من است مرا این محمد بن عبد الله بن أبي بكر را که نام ونسب
وی اندرین محضر و اندرین نامه مذکور است) وأشار إلى المحضر والكتاب (دوبست و جهل دینار می
بلخی سره بوزن مکه حقی واجب و واهی لازم بسببی درست و اقراری درست و این مقرر که اندرین محضر
و نامه مذکور است) وأشار إلى المحضر والكتاب هذا (تصدیق کرده بودم مقرر اندرین اقرار روی بروی
پس این محمد بن عبد الله بن أبي بكر که نام ونسب وی اندرین محضر و نامه مذکور است) وأشار إليهما
(بمردیش از قبض کردن وی چیزی ازین زررها که مبلغ و صند و جنس و وزن وی اندرین محضر و نامه
مذکور است) وأشار إليهما (و از وی میراث خوار مانده است یکی زن این کوهرستی که نام ونسب وی
اندرین محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلبی مانند یکی از ایشان این مدعی) وأشار إليه (و دودیکر
موکلان این مدعی که نام ونسب هر دو درین نامه و محضر مذکور است) ولا نعلم له وارثا سواهم (و همکین

(٣) لاعلمی بهذا الدین ولا بهذا الكتاب و ليس على شيء لهذا المدعی بهذا السبب الذي يدعيه (اشهد ان
هذا الكتاب الحکمی) وأشار إلى هذا الكتاب (هو کتاب قاضی ترمذ) الموفق بن منصور بن أحمد (هذا الذي
اسمه ونسبه مرقوم على ظاهر هذا الكتاب و موفق بن منصور هذا المذکور اسمه على عنوان هذا الكتاب)
و أشار إلى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب) وأشار إليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ و نواحها ولم يزل
من ذلك اليوم عاملا في قضاء ترمذ و نواحها و هذا الكتاب) وأشار إليه (بختامه و نقشه على الخاتم الموفق بن
منصور بن أحمد و مضمون هذا الكتاب) وأشار إليه (هو أنه أقر هذا المدعي عليه) وأشار إليه (في حال جواز
اقراره بطوعا قائلان على وفي عنق محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذکور اسمه ونسبه في هذا المحضر وفي هذا
الكتاب) وأشار إلى المحضر والكتاب (مأثان وأربعون ديناراً مكية بخمسة نافذة بوزن مكة حقا واجبا و ديننا
لازم بسبب صحيح و اقرار صحيح و هذا المقر له المذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار إلى المحضر والكتاب
هذا (كان صدق المقر في هذا الاقراره و واجهته ثم ان محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا الذي اسمه ونسبه مذکور
في هذا المحضر والكتاب) وأشار إليهما (ما قبل أن يقبض شيأ من هذه الدنانير التي مبلغها و صفتها و جنسها
مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار إليهما (و خلف ورثة أحدهم زوجته هذه کوهرستی التي اسمها
ونسبها مذکور في هذا المحضر والكتاب وثلاثة صبية صلبة أحدهم هذا المدعی) وأشار إليه (و اثان آخران
موکلان) لهذا المدعی (الذان اسم كل منهما ونسبه مذکور في هذا الكتاب والمحضر) ولا نعلم له وارثا سواهم
(و جميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر والكتاب) وأشار إلى المحضر والكتاب (صارت ميراثا بموت لورثته
هو لا المذکور اسمهم ونسبهم في هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على هذا المدعی عليه إلى هذا الآن كما هو
مذکور في هذا المحضر والكتاب

لا يصدق عند الامام والثاني رحمه الله وفي المنتقى ان علم أن الخريق وقع في داره فالقول له والا فلا * حضرته الوفاة فدفع الوديعة إلى
جارتها فضاغت عندها ان لم يكن عندها بحضرته أحد من عياله لا بضمن (نوع آخر) المودع إذا أجز بيتا من داره من رجل ودفع

الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل على الآخر بلا حشمة لا يضمن أصله دفع الوديعة الى من في عياله كأمه (٢٠٤) ورقيقه وولده وولد ولده أو أجياله لا يضمن وأراد بالاجير المسانحة أو المشاهرة لا المياومة

وقال بكر رحمه الله لعياله ان يضعها عندهم في عياله والعيال الذي يسكن معه ويجري عليه نفقته والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونهما في عياله ولا يشترط ذلك في حق ولده الصغير وزوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة وهو لا يتنقح عليها ولا يجي إليها الا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن في عياله والوالد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه أن يكون قادرا على الحفظ وفي النصاب العبرة للسكنى لا النفقة ألا يرى أن الابن لو كان ساكنًا معهم وليس في عياله ما خفر جاور كالمنزل عليه لا يضمنان غاب وخلف امرأته في المنزل الذي فيه ودائع الناس ثم رجع وطلب الودائع ولم يجدها ان كانت أمينة لا يضمن وان غير أمينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك الودائع في البيت يضمن وعن هذا قالوا في تيمبان اذا ذهب وترك الخان على عبد له فذهب العبد بودائع الناس يضمن ان كان سارقا وهو عالم به الشيا في تركه يسب الناس في الحمام وخرج أو تركه على حلاق الحمام وخرج فضاع ثوبه رجع لا يضمن وكذا كل من لا يكون الحفظ

اين زرها كه اندرين محضر ونامه مذکور است) وشار الى المحضر والكتاب (عرك وى ميراث شده است مراين وارثان أورا كه نام ونسب ایشان اندرين محضر ونامه مذکور است بدین مسمی كه اندرين محضر واندرين نامه یاد کرده شده است) وأشار الى أحدهما (واجب است بدین مدعى عليه تا اینحال چنانكه اندرين محضر ونامه مذکور است) وأشار اليهما ثم يكتب قاضى بخارى في آخر هذا المحضر جرى الحكم منى بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان

كتاب آخر حكى حضر مجلس القضاء في كورة بخارى الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغنى بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزوينى والشيخ الحاج محمود بن أحمد الصفا القزوينى وهو يومئذ وكيل المعصاة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزوينى نيابة الثابت الو كالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البينات والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها والمأذون له من جهة فى بوكيل من أحب من تحت يده بمثل ما وكتبه به وأحضر معهما السالار أحمد بن الحسن بن الحاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغنى هذا الذى حضر لنفسه بالاصالة وادعى الشيخ الامام محمود هذا الذى حضر لوكالة هذه بحكم الو كالة على هذا الذى أحضر معهما ان عمرو بن ابراهيم بن الناصر الحاج القزوينى توفى وخلف من الورثة بنته لصلبه تسمى (فرخنده) وأخاه لاب وام وهو الشيخ الامام عبد الغنى هذا واختاه لاب وام وهى موكلة بمحمود هذا الذى حضر لا وارث اسواهم وخلف من التركة فى يدي هذا الذى أحضره معهما عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها ثمانمائة دينار نيسابورية الضرب جيدة رابحة جرام مناصفة بوزن مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بموت ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والاخت اب وأم وأصل الفريضة من اثنين وقسمتها من ستة أسهم للبنت منها ثلاثة أسهم وللأخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين اللذين حضر أقالا البينة العادلة فى مجلس القضاء بكورة قزوين قبل القاضى عمر بن عبد الحميد بن عبد العزيز بن خليفة والده الشيخ الامام أبى عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضى كورة قزوين ونواحيها نافذ الاذن والقضاء والاناية فيها بكورة قزوين قبل القاضى محمد بن الحسين بن أحمد الاسترابادى خليفة والده الصدر الامام أبى محمد الحسين ابن محمد بن أحمد الاسترابادى قاضى كورة قزوين ونواحيها نافذ الاذن والقضاء والاناية فيها والامضاء أدام الله توفيقه بجميع ما كتب فى الكتاب الحكى الذى أورد من قاضى كورة قزوين من موت عمر بن ابراهيم ابن ناصر الحاج القزوينى هذا وتخليفه من الورثة بنته لصلبه وأخا واختاه لاب وأم هؤلاء المسلمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكى الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتابان اللذان أوردهما هذان اللذان حضر المشار اليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكى وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضر فى مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذا وفى مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذا الكتاب الحكى بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذى وصف وكالته عن موكلة هذه بكورة قزوين قبل قاضيهما هذا وبكورة قزوين قبل قاضيهما هذا بجميع ما جرى لهذين اللذين حضر اقبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين النائبين المذكورين فيه كان نائباً فى الحكم والقضاء بكورة قزوين يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه حال كون المنوب عنه المذكور رغبة قاضيا فى كورة قزوين نافذ الاذن والقضاء والاناية والامضاء واليوم كل واحد منهما نائب فى الحكم والقضاء والامضاء فى كورة قزوين كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذى أحضره معهما فى علم من هذين الكتابين المشار اليهما

عليه المودع ردها الى منزل المالك أو الى من فى عياله يبرأ وان ضاعت لا يضمن كالعارية وفى التعبير قال يضمن بخلاف العارية وهذا راية القدورى وبه أفتى شمس الائمة والفقهاء أبو البث والمشايع سراهما افتوا بالاول خرجت الى الحمام ودفعت العصاة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بنتى وهى فى الحمام فاساجت اليها قال لها البنت امتلى الماء واجعلها الى ثلث وسقطت وانكسرت

ان كانت الامرة في عيال الام لا تضمن وان في بيت زوجها ان اعارته الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت للعقظ
بضمن البنت اذا غيبته عن بصرها استأجره ليحمل له مائة من من كذا الى خوارزم ويعطيه في (٢٠٥) خوارزم لفلان فوجد فلانا غائباً عن

خوارزم فترك الاجير المحمول
ثمة عند رجل لي دفعه الى
فلان اذا حضر لا يضمن فان
وجد فلانا وأعطاه فلم يقبله
يدفعه الى الحاكم فلو طلب
منه الحاكم ولم يعطه لا يضمن
* دفع الى رجل ألفاً وقال
ادفعها الى فلان بخوارزم
فان دفعها الى رجل وقال
ادفعها الى فلان فضاقت
لا يضمن لانه وصي * أعطاه
ألفاً وقال ادفعها الى فلان
اليوم فلم يدفعها اليه في اليوم
فضاقت لا يضمن لانه لم يجب
عليه ذلك * كرم بين حاضر
وغائب أو بالغ وبقيم يرفع
الامر الى الحاكم ولو لم يرفع
وزرع حصته من الارض
يطيب له وفي الكرم نفقته
عليه ويبيع غمرته ويأخذ
حصته ويحفظ نصيب
الغائب ويسمى ذلك ان شاء
الله تعالى فاذا قدم الغائب
ان شاء ضمنه القيمة وان شاء
أجاز بيعه وان أدى خراجها
كان متطوعاً لانه أدى دينه
بغير أمره * الوديعه ان كانت
مما يخاف عليها الفساد يرفع
الامر الى الحاكم ويبيعه وان
لم يرفع لا يضمن لان الحفظ
على قدر ما أمر به

الرابع في طلبها
اذا طلبها المالك فقال لا أقدر
على احضارها الساعة
فترك المالك وذهب ان عن
رضا لا يضمن لانه لا يذهب

بالرضا فقد استأنفها وأنشأها وان عن غير رضا ضمن وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا يملك انشاءها * طلبها المالك فقال اطلبها غداً فخاف في
الغد طالباً فقال ضاعت ان قال ضاعت قبل اقراره يضمن للتناقض لان قوله اطلبها غداً اقرار بهدم الضياع فيكون دعوى تناقضاً وان قال

فواجب عليه تسليم حصه الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه انفسه وذلك سهمان
من ستة أسهم وتسليم نصيب موكلة محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم
من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها واطالبها بذلك وسألا مسئلته عن ذلك وسئل فاجاب وقال (١) (مراراً وفاتين
نامبرده وازوراثت اين مدعيان وازين نامهای حكيمى علم نيست و باين مدعيان هيچ دادى نيست باين سبب
كه دعوى ميكنند اين مقدار دعوى ميكنند) أحضر هذان اللذان حضر افراد كرا أنهم مشرودهم ماوهم
فلان وفلان ويكتب أسامى الشهود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف
بالشرواني الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسمعيل بن أبي سعيد المعروف بغازي سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود
الصانع السنجري ساكن سكة على رومي بناحية مسجد فلان ثم يكتب والاصل الاخر الشيخ أبو الحسن
أحمد بن الحسين القزويني التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعان اللذان يشهدان
على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكسائي ثم يكتب الكتاب تحت أسامى الفروع
لثاني أسماءهم وأنسابهم والاصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحاج الاسكاف المعروف بأحمد
خوب ولم يكن لهذا الاصل فرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضي بخاري كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد
هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكمت بثبوت هذين الكتابين الحكيمين بشهادة هؤلاء الفروع على
شهادة هذين الاصلين المسميين بتاريخ كذا وأما لفظ الشهادة على الشهادة التي قرئت عليهم فهو هذا (٢)
(كواهي ميدهم كه كواهي داديش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني وأبو الحسن أحمد بن الحسين
القزويني وچنين گفتند هر يكى از ایشان كه كواهي ميدهم كه اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (يكى
ازين دو نامه) وأشار الى أحد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضى شهر قزوین است اينكه نام ونسب وى ونام
ونسب منسوب عنه وى ولقب وى اندرين محضر مذکور است) وأشار اليه (واين نامه ديكر) وأشار الى

(١) لاعلم لي بوفاته هذا المذکور ولا بوراثه هؤلاء المدعين ولا أعلم هذين الكتابين وليس على هذا المقدار
الذى يدعونه بهذا السبب الذى يدعونه (٢) اشهد أنه قد شهد قبل محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني وأبو
الحسن أحمد بن الحسين القزويني وقال كل منهما اني أشهد أن هذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما
(وأشار الى أحد الكتابين بعينه) كتاب نائب قاضى مدينة قزوین هذا الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه
ونسبه ولقبه مذکور في هذا المحضر (وأشار اليه) وهذا الكتاب الثاني (وأشار الى الكتاب الآخر) كتاب نائب
قاضى الرى الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذکور في هذا المحضر (وأشار الى المحضر هذا)
وهذين الختمين (وأشار الى الختمين) وهذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما ختم نائب قاضى قزوین
هذا الذى اسمه ونسبه مذکور في هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) وهذا الثاني ختم نائب قاضى مدينة
رى هذا الذى اسمه ونسبه مذکور في هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) ومضمون هذين الكتابين
(وأشار الى الكتابين) هو ما ذكر في هذا المحضر (وأشار الى المحضر) وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين
(وأشار الى الكتابين) نائباً في هاتين المدينتين في عمل القضاء عن المنوب عنه المذکور اسمه ونسبه في هذا
المحضر (وأشار الى المحضر) وهذا المنوب عنه أيضاً كان قاضياً في مدينته (نافذاً الاذن والقضاء والابابة
والامضاء) وهذا اليوم كل منهما نائب في مدينته أيضاً في عمل القضاء عن هذا المنوب عنه من اليوم الذى
أمر بكتابة هذا الكتاب (وأشار الى المحضر) الى هذا اليوم أشهد في على شهادته بهذا كله وأمر في بأن أشهد
على شهادته بهذا كله وأنا لا أن أشهد على شهادته بهذا كله من أوله الى آخره وكل من الشاهدين الاصلين
أشهد في على شهادته بهذا كله وهما غائبان الآن عن مدينة بخاري وبواحيها غيبة سفر وهما عدلان

ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض * قال للمودع ادفعها الى أي وكلائي شئت فطلبها أحد وكلائي فلم يعطها ليعطيها الى وكيل آخر لا يضمن بالمتع من أحد وكلائي ذكره بكر * (٢٠٦). قال اذا جاء أخى فادفعها اليه فلما أتى أخوه وطلبها قال غدا أعطيكمها فلما عاد اليه قال هلكت

يضمن * المالك قال للمودع احمها الى اليوم فقال نعم ولم يحم - ولم يضمن ولا يضمن لان مؤنة الرد ليست عليه * رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فسرقته يضمن عند الثاني وفي ظاهر المذهب لا يضمن * قال المالك للمودع من جاءك بعلامة كذا فادفعها اليه فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفعه حتى هلكت لا يضمن * مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فترك عامته عند قروي وقال اذا بعثت اليك من يقبض منك فادفعها اليه فبعث وطلبها ولم يدفعها اليه ضمن بالمتع لانه صار غاصبا اذا كذب في الرسالة * ليس للمالك ان يأخذ ودیعة عبده ما دون اثم لا مال يحمض ويظهر انه من كسبه لاحتمال أن يكون ودیعة الغير في يد العبد فان برهن انه للعبد دفع اليه

الخامس في الاختلاف * اختلاف ائمة المودع كانت ودیعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن ولو قال أخذت منك ودیعة فضاقت وقال بل أخذتها غصبا يضمن المقر ولو قال دفعته الى أو أودعته - وقال الآخر أخذتها غصبا لا يضمن ولو

الكتاب الآخر (نامه نائب قاضي ری است که نام ونسب وی ونام ونسب منسوب عنه وی ولقب وی ودرین محضر مذکور است) وأشار الى المحضر هذا (واين هر دو مهر) وأشار الى الختمين (وهردو نامه) وأشار الى الكتابين (اين يکی مهر نائب قاضي قزوین است اينکه نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) وأشار الى الختم والمحضر (واين يکی ديکر مهر نائب قاضي شهر ری است اينکه نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) وأشار الى الختم والمحضر (ومضمون اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (اين است که اندرین محضر یاد کرده شده است) وأشار الى المحضر (وآخر روز که هر يکی از ایشان بنوشتن فرمودند اين هر دو نامه را) وأشار الى الكتابين (نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء اين منسوب عنه خود که نام ونسب وی درین محضر مذکور است) وأشار الى المحضر (واين منسوب عنه وی نیز قاضي بودند اندرین شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والانابة والامضاء (وامر وزهر يکی از ایشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همين منسوب عنه خود از آن روز که بنوشتن فرمودند اين نامه را) وأشار الى المحضر (تا امر وزهر کواه کردايد بر کواهی خود بدین همه و بشر مودع را تا کواهی دهم بر کواهی وی برین همه ومن اکنون کواهی میدهم بر کواهی وی برین همه از اول تا آخر و هر دو کواه اصل مرا بکواهی خود برین همه کواه کردايد بدین و امر و زهر شهر بخاری و نواحی وی غائب اند غيبت سه شرو عدل اند) والله تعالى أعلم بالصواب

کتاب حکمی علی قضاء الکتاب بشی قد حکم به وسجله * یکتب بعد الصدور والدعاء محضری يوم کذا رجل ذکرائه یسمى فلان یا سمية وینسبه ويحلیه وأحضر معه رجلا ذکرائه یسمى فلان یا سمية وینسبه ويحلیه وید کردعوی الحاضر وحکم علی هذا المحضر و یسخر السجل من أوله الى آخره بتاریخه ثم یکتب ان هذا المدعی محضری بعد ذلك وادعی ان المحکوم علیه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا وانه جاحد ملکته اندعی به والحکم وسألنی مکاتبته أدام الله تعالى عزه بذلك والاشهاد علیه ویتم الکتاب

نسخة أخرى لهذا الکتاب * أن یسخر السجل فی آخر الکتاب فی کتب نسخة أطال الله بقاءه القاضي الامام فلان فی أن کتبی هذا سجلا علمته لفلان فی ورود استحقاق کذا علیه لفلان واخر اجمعه من یدہ وتسليمه الى المستحق المذكور فیه و ذکر هذا المحکوم علیه انه اشتری ذلك من فلان المقيم ببلدة الناحية وسألنی اعلام القاضي فلان أدام الله عزه والکتاب الیه

نسخة أخرى * یکتب بعد الدعاء والصدور طوبی کتبی هذا علی سجل لولیه لفلان حکمت فیه لفلان علی فلان بکذا بشهادة شم ودعوى شهود اعندی فی مجلس قضائی علی ما ینطبق به السجل المطوی علیه الکتاب بعد ما ثبت فیه قضائی ومضى به حکمی فسئل مکاتبته أدام الله عزه بذلك والاشهاد علیه فأجبت الى المسؤل والله تعالى أعلم بالصواب کذا فی الذخيرة *

محضری دعوی الشفعة * حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر معه اشتری دارا فی کورة کذا فی محلة کذا فی سكة کذا أحد حد و هذه الدار لریق دار المدعی هذا والشان الثالث والرابع کذا اشترایا جود وها وحقوقها وجميع مرافقها الداخلة فیها وجميع مرافقها الخارجة عنها بکذا درهما وزن سبعة وأنه قبض هذه الدار وصارت فی یدہ وان هذا الذي حضر شفیع هذه الدار بالجوار جوار ملازقة بدارهی ملکة بجوار هذه الدار المشتراة أحد حد وها والثاني والثالث والرابع کذا وأن هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر وأنه طلب شفعتها کما علم بشرائها طلب مواثبة من غیر لبت وتفرط ثم أتى المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فانه کان أقرب الیه من الدار المشتراة المحددة فی هذا المحضر وطلب منه شفعتها فیها وأشهد علی ذلك شهودا

قال لی عندک ألف ودیعة دفعته الیک وقال المقر له کذبت وهولی فالقول للمقر له ولو قال له کان لی عندک ثوب عاریة وانه فلبسته ثم ردته علی أو عندک دابة فزکبتها ثم ردتها علی وقال المقر له کذبت وهولی فنعندهما هذا والاول سوا و عند الامام رجحه الله القول

للقز * أودع عنده دراهم ولم يرتها ولم يعدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك أنها كانت أكثر وقال المودع لأدري كم كان فيها لا يحلف
لأنه لم يدع عليه فعلا * أودع عنده خمسة مائة فأفق منها ثلثمائة ورد ما تبين ثم حلف أنه لم يحبس (٢٠٧) شيأ من الوديعة لا يحث لأنه صار

دينأ عليه وفي الأصل أنكف

وديعة انسان للمودع أن

يخاصمه ويغرم القيمة

السادس في التفرقات

صح اشتراط الاجر على

حفظها ولو شرط على المرتين

أجر الحفظ الرهن لا يصح ولو

أودع الغاصب المغصوب عند

رجل وشرط له الاجر على حفظه

يصح * أودع عنده ألفا فانكر

ثم ان المودع أودع عند المودع

ألفا له ان يجعله بالفه لأنه فطر

بجنس حقه وقد صار حقه

دينأ عليه بالحدود ولو بخلاف

جنس حقه لا يجوز له بيعه

به * وعن محمد رحمه الله له على

آخر مائة درهم وللا آخر

عنده مائة درهم ان كانت

الامانة بحيث يقدر على

قبضها صار قاصدا وان لم

يكن كذلك لا مال يرجع

اليها * وأول اجل الوديعة ابراء

خله فالوالمالك ولو أجزها

فالاجر له * غاب المودع ولا

يدري حياته ولا ماله يحفظها

أبدا حتى يعلم عونه ووارثه

فان مات ان لم يكن عليه

دين يستغرق يرد على الورثة

وان كان يدفع الى وصيه

* المسودعان اقسما وهي

عما يقسم أو تهايا للحفظ فيما

لا يقسم لا يضمنان ولو تهايا

فما يقسم فقبض أحدهما

ضمن نصف الشريك الذي

سلم الى صاحبه عند الامام

المودع بعثها على يد ابنه الذي

وأنه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي
حضر شفع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشرائها هذا الذي أحضره معه طلب موثبة
من غير لبث وتقصير ومن اتيانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بمحضرة
فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطالبه بذلك
وسأل مسئلة فمسئل فبعد ذلك الحال لا يتخلوا ما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في
هذا المحضر بالثمن المذكور ويذكر كون هذا المدعى شفعها بالدار التي حدها ويذكر كون الدار التي حدها
المدعى هذا ملكا للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عدة من
الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فأجاب القاضى الى ذلك فشهد كل واحد
منهم بعد الاستشهاد بعقيد المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم
ومضمون تلك النسخة (كواهي ميدهم كه خانه كه بفلان موضع است حدهاى وى كذا وكذا جنانكه
اين مدعى نادكرده است در جوار اينخانه كه خریده شده است ملك اين مدعى بوديش از انكه اين مدعى
عليه مراين خانه را كه موضع وحدود وى درين محضر ياد كرده شده است بخريد است وبر ملك وى ماند تا
امروز و امرواين ملك اين مدعى است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقربا لطلب المدعى
الشفعة طالب موثبة وطلب اشهاد فلا حاجة للمدعى الى اقامة البيضة على ذلك وان كان منكرا لذلك
يكتب (وهمين كواهان نيز كواهي دادند كه اين مدعى را بخون خبر دادند بخريدن اين مدعى
عليه مراين خانه را كه اين مدعى دعوى شفعة وى ميكنند همان ساعت شفعة اين خانه طلب كردى
تاخير و درنك و بنزدك اين مشتري آمد كه اين مشتري نيز بخرى بود بوى از اينخانه كه خریده شده است بي
تاخير و كواه كردايد مارار و بروى اين خریده بطلب كردن خویش شفعة اين خانه كه حدود وى درين
محضر ياد كرده شده است و امرواين بر همان طلب است و وى برحق تر است باينخانه كه خریدن وى اندرين
محضر ياد كرده شده است از خریده) وان كان المدعى عليه أنكر شراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك
من جوار المدعى وطلب الشفعة بالطالبين يحتاج المدعى الى اثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسأل
القاضى فلانا المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعى من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها
فانكر فلان المدعى عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعى فاحضر المدعى نفرأ ذكر أنهم شهودهم وهم فلان
وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد بعقيد المدعى هذا والجواب من المدعى عليه
هذا بالانكار ٣ (كواهي ميدهم كه فلان بن فلان المدعى عليه) هذا الذي أحضره معه (بخريد از فلان

(١) أشهد ان الدار التي بموضع كذا وحدودها كذا وكذا كره هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة
كانت ملكا لهذا المدعى قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة وموضعها وحدودها في هذا
المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى (٢) وهذا الشاهد ان شهدا بأنه عند
ما أخبر هذا المدعى بشراء هذا المدعى عليه هذه الدار التي يطلبها هذا المدعى بالشفعة طلب شفعتها فورا من
غير تأخير وجاء عند هذا المشتري لانه هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في
مواجهة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة وحدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو
أحق بهما الدار المذكورة كوربى عنها في هذا المحضر من المشتري (٣) أشهد أن فلان بن فلان المدعى عليه (هذا
الذى أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها المذكورة في هذا المحضر بهذا
القدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعى أحق به هذه الدار بسبب شفعة
الجوار لانه المملوك له في جوار هذه الدار المبيعة كما هو مذكور في هذا المحضر

ليس في عياله ان بالغاضن والا لالأن الصغير وان لم يكن في عياله فهو ولايته وتبذيره اليه والرد على يده كالرد على يد عبده الذي أجره من غيره
مخرج من الحمام غير صاحب الثوب وليس الثياب والثياب يراه ولكنه لم يعلم أنه غير صاحبه يضمن * الصبي الذي في عيال المودع أنكف الوديعة

أو خلطها بغيره وهو من اشكال ايداع الصبي متفاوضا أن أودع انسان عند أحدهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليهما فان قال
الحق ضاعت في يد الميت حال حياته (٢٠٨) لا يصدق لانه بعد الموت صار أجنبيا فلا يقبل قوله أنها ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان

ابن فلان خانه را که موضع وحدود دوی درین محضر یاد کرده شده است بچندین از بهر او این مدعی علیه
مر اینخانه را قبض کرد و امر وز در دست و بست و این مدعی سزاوار تر است باینخانه بحکم شفعه جوار
بخانه که ملک این مدعیست در همسایگی اینخانه که خریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده
است) وان كان المدعی علیه من الابداء أن ذکر الطلین وأقر بما سوی ذلك یکتب فی المحضر أحضر المدعی
نفراد کر آنها هم شهوده فشهد کل واحد منهم (کواهی میدهم که این مدعی را چون خبر دادند بخیریدن این
مدعی علیه این خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعه طلب کرد مر این خانه را طلب مواثبه بی
هیچ درنگ و تاخیر و بنزدیک خریده این مدعی علیه رفت که وی نزدیکتر بود بوی بی هیچ درنگ و تاخیر) الی آخره
وان كان المدعی یدعی الشفعه بسبب الشریکه فی الشراء یکتب فی المحضر فادعی هذا الذی حضر علی هذا الذی
أحضر معه أن هذا المحضر معه اشتري من ضیعة کذا نصفها وذلك سهم من سهمین مشاعا غیر مقسوم وان
هذا الذی حضر شفعه شفعه شریکه اذا النصف الآخر من هذه الضیعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمین
مشاعا ملکه وحقه

سجل هذا المحضر) يقول القاضي فلان الى قوله وحکمت علی فلان بن فلان المدعی علیه هذا فی وجهه
بمسئله المدعی هذا یجمع ما ثبت عندی بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعی علیه هذه الدار المحدودة وفيه
بالثمن المذكور وفيه ومن کون هذه الدار المحدودة فيه فی يد المدعی علیه یوم الخصومة ومن کون المدعی هذا
شفيعا لهذه الدار المشتراة بالجوار جوار ملازقة علی التحوال المذكور وفيه ومن طلب المدعی هذا حين أخبر
بالشراء المذكور وفيه الدار المحدودة المذكورة الطلین طلب المواثبه وطلب الاشهاد وقضیت للمدعی هذا
بالشفعة فی الدار المحدودة المذكورة وشرأؤه فافیه بالثمن المذكور وفيه وأمرت المدعی هذا بتسليم الثمن المذكور
فیه المنقود الی المدعی علیه هذا وأمرت المدعی علیه بتسليم الدار المحدودة فیه الی المدعی هذا وکان ذلك
کله منی فی مجلس قضائی علی ملا من الناس فی وجه المتخاصمین هذین الی آخره

محضر فی دعوی المزارعة) يجب أن یعلم بأن الخصومة بین المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة
وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فانتوجه بالخصومة اذا کان البذر من قبل المزارع فاما اذا
کان البذر من قبل رب الارض لا توجه بالخصومة لان رب الارض أن یمتنع عن المضی علی المزارعة فی
هذه الصورة ثم اذا کان البذر من قبل المزارع وأراد اثبات المزارعة یکتب فی المحضر حضر وأحضر فادعی
هذا الحاضر علی هذا المحضر معه أن هذا الذی حضر أخذ من هذا الذی أحضر معه جميع الاراضی التي
هی له بقربة کذا من رستاق کذا و یبین حدودها من اربعة ثلاث سنین أو سنة واحدة علی ما یکون الشرط
بینهم امن لدن تاریخ کذا الی کذا علی أن یزرعها بذرهم وبقروا وعوانه ما بدله من غله الشتاء والصیف
و یسقيها ویعدها علی أن ما أخرج الله تعالی من شئ من ذلك فهو بینهم ما نصفان وأن هذا الذی أحضره
معه دفع هذه الاراضی الیه من اربعة صحیحة مستجمعة شرائط الصحة ثم ان هذا الذی أحضره یمتنع عن
تسليم هذه الاراضی الیه لیزرعها فواجب علیه تسليم هذه الاراضی الیه بحقی هذه المزارعة وطالبه بالجواب
عن ذلك وسأل مسئلته فستل فأجاب وان کان للمزارع صلک یکتب ادعی هذا الذی حضر علی هذا المحضر
معه جميع ما تضمنه صلک أو رده وهذه نسخته (بسم الله الرحمن الرحیم) وینسخ الصلک من أوله الی آخره
ثم یکتب ادعی علیه جميع ما تضمنه الصلک من الدفع والاخذ من اربعة بالنصيب المذكور فی الصلک علی

(١) أشهد أن هذا المدعی حين أخبر بشراء هذا المدعی علیه لهذه الدار المذكورة فی هذا المحضر طلب
الشفعة لهذه الدار مواثبه من غیر امهال ولا تاخیر وذهب عند هذا المشتري المدعی علیه من غیر تاخیر

لمكان المفاوضة ولم يبق
بعد الموت وهاتان العلتان
يقضيان أن وارث المودع الذي
هو في عياله لو ادعى ذلك بعد
موت المورث أن يصدق
ولان المودع بعد ما صار
ضامنا بالجود ولو زعم انه
ضاع في يده لا يصدق فكذا
اذا زعم شريكه وعلى هذا
اذا زعم الوارث الذي ليس
في عياله الهلاك لا يصدق
والذي في عياله ان كان مودعا
يصدق من كان المال في يده
أمانة اذا مات مجهلا يكون
دينافي تركته ولا يصدق
الوارث في التسليم أو الهلاك
فان عين الميت المال في حياته
أو أعلم بذلك يكون أمانة في
يده كافي يدمورثه فيصدق
في دعوى التسليم أو الرد
* أكار قال له صاحب
الارض لا تضع انزالي في
منزلك فوضعه فيه فحدث
جناية من الأكار وهرب
ورفع الجاني ما كان في منزله
لا ضمان على الأكار لان
منزله أحرز من مكان الربح
ولو وضعه اثنان فنعسه عن
أحدهما لا يضمن * أودع عنده
جرا بفيه ثياب ثم ادعى أنه
كان فيه كذا ولا أجده وقال
المودع لم أعلم ما كان فيه
لا شيء عليه إلا أن يدعى عليه
اضاعة شئ فيحلف فينكحل
* دفع إلى رجل ققمة ليدفعها
إلى إنسان ليصلها فدفعها

ونسى لا يضمن * له على رجل دين فأرسل الدائن إلى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته إلى الرسول وصدقه الرسول مانطق
وقال دفعته إلى الدائن وأنكره الدائن فالتول قول الرسول مع عينه * وضع في بيته شيئا غير أمره فلم يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم التزام

الحفظ * وضع عند أحد شيئا وقال احفظ فصاح باعلى صوته فقال لا أحفظه فضاغ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ وقال علي بن أحمد يضمن المودع اذا ترك حفظه بعد مضي الوقت قال صاحب المحيط لا يضمن اذا هلك (٢٠٩) قيل له ولم لا تجله مودعا ثانيا بعد

مضى الوقت لان المالك رضى بان لا يحفظها بعد مضي الوقت * قال الدائن ابعت الدين مع فلان فضاغ من يد الرسول ضاع من المديون * قام الى الصلاة أو لحاجته وفي ذلك كانه ودائع الناس فسرق لا يضمن لانه ترك جاره حافظا ولو ترك امرأته أو عبده في حافوته لا يضمن ان كانا أمينين والا يضمن * السلطان أخذها من بيته ولم يقدر على دفعه لا يضمن وان قدر ولم يدفعه يضمن * وضع ثيابا مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاغتسال وليس ثيابه ونسي الوديعة أو سرق حبل انغمس في الماء يضمن * عنده وديعة ملفوفة في لفافة فوضعها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع حاضرا * أودع عنده ما يقع فيه السوس فلم يردّها حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن * وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح فسرق فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع يسمع حس الداخل لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها عند الامام رحمه الله * جعلها تحت رأسه أو جنبه ونام أو بين يديه فضاغ لا ضمان عليه في

ما نطق به الصك من أوله الى آخره تاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الاراضي بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كانت المنازعة بعد الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب وانه زرعها حنطة مثلا يذره وبقره وأعوانه واليوم هي قائمة ثابتة وبذلك كذا ثم يكتب انما استعمل أو قسب على نحو ما يكون وأن جميع ذلك بينهم بالشرط المذكور فيه نصين وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان الزرع قد أدرك واستحصد فللمنازعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا الا أن هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وانه زرعها حنطة يذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصد فانه مشترك بينهم بالشرط المذكور فيه نصان وأن هذا الذي أحضره بمنعه عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته فسنل

سجل هذه الدعوى * ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي فلان الى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المحدثين جميع ما شهدوا به من أخذ هذا الذي أحضره هذه الاراضي المحدودة المذكورة فيه من هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الاراضي الى هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه حكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هنا حكما أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضي الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصد الزرع يكتب في موضع الحكم وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المحدثين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استحصد الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وأن هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن تسليم حصته هذا الذي أحضره * (محضر في اثبات الاجارة) * رجل أجر أرضه من انسان مدة معلومة بأجر معلوم ليزرع فيها ما بدله من الحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الارض الى المستأجر ثم ان المؤجر أحدث يده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له وأشهد على ذلك يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صك الاجارة هذه نسخته ويحول صك الاجارة الى المحضر من أوله الى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضي المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول الى هذا المحضر واستجارها المدة المضمرة وبها لاجرة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضي المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذي أحضره معه أحدث يده على هذه الاراضي المحدودة فيه قبل مضي مدة الاجارة هذه من غير فسح بحري بينهم بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المستأجر

(٢٧ - فتاوى سادس) الصحيح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطجعا يضمن في المحضر وفي السفر لا يضمن على أي حال نام سقطت قصعة الحمام أو كوزا الفقاع من يده لا يضمن * دخل الحمام وأخذ فتيانته وأعطاهما غيره فوقع من الثاني وانكسر لاضمان على الاول * دفع الى دلال ثوبا للبيع

فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لأدري في أي خانوت وضعت يضمن كتاب العارية أربعة فصول الأول في المقدمة شرطها كون العين قابلاً للانتفاع (٢١٠) مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم قرضاً الا اذا عين انتفاعاً يتأتى مع بقاء العين كاعارة

ليتنفع به من حيث الزرعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فاجاب *
 (سجل هذه الدعوى) * صدره على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندى استئجار فلان هذا
 الذى حضر الاراضى المبيى حدودها فى هذا الصك المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور فى الصك
 المحول فيه من هذا الذى أحضره واثبات هذا الذى أحضره معه يدعى هذه الاراضى المبيى حدودها
 قبل مضى مدة الاجارة من غير فسخ جرى من أحدهذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت جميع ذلك
 من استئجار فلان هذا الذى حضر الى آخره يكتب القاضى قوله فحكمت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت
 عندى وان لم يكن بعد الاجارة صك يكتب فى المحضر ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن
 هذا الذى أحضره معه أجر من هذا الذى حضر جميع الاراضى التى هى ملك هذا الذى أحضره معه بقرينة
 كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا
 ليزرع فيها ما بدا له من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وأن هذا الذى حضر استأجر هذه الاراضى
 المحدودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة الى آخر ما ذكرنا وفى الاجارة
 الطويلة المرسومة بخارى اذا وقع التسليم وان تسلم ثم أحدث الاجر يدعى المستأجر قبل مضى المدتين غير
 فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة
 الطويلة بفسخ المستأجر فى أيام الاجارة بمحض من المؤاخر وطالب المستأجر الاجر ببقية مال الاجارة
 والا أجر ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب فى المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة
 يحول الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد التراجع من تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا
 الذى أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاجارة والاستئجار بالشرائط المذكورة فيه وتجهيل الاجارة
 وتجهيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وتسلمه وان الدرك كما ينطق به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من
 أوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا العتد المذكور فى الصك المحول نسخته الى هذا المحضر فى أيام
 الاختيار بمحض من هذا الأجر الذى أحضره مع نفسه فسحاً صحيحاً وقد ذهب من هذه الاجارة المذكورة
 فيه كذا بمضى ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الأجر
 ابقاء بقية مال الاجارة المقسوخة الى هذا الذى حضر ويتم المحضر *

(سجل هذا المحضر) الصادر على الرسم الى قوله وثبت عندى وعند ذلك يكتب وثبت عندى استئجار
 فلان جميع هذه الاراضى المحدودة فى الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط
 المذكورة فى هذا الصك وتجهيل الاجارة وتسليم المعقود عليه وتسليمه وأن المستأجر هذا الذى حضر
 فسخ هذا العقد فى أيام الفسخ بمحض من هذا الأجر الذى أحضره معه وواجب على الأجر هذا ابقاء
 بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندى عند قوله ثبت عندى
 وان كانت الاجارة قد انفسخت بموت الأجر يكتب المحضر على ورثة الأجر على المثال الذى يكتب على
 الأجر لو كان حياً ويريد فيه وأن هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الأجر وهذا ذهب بمضى المدة
 الماضية الى وقت موت الأجر هذا من هذه الاجارة المذكورة فى هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال
 الاجارة ديناً فى ركة هذا الأجر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم *

(سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) الا أنه يزيد ذكر وفاة الأجر هذا وان تقاضى الاجارة بوفاته وجوب رد
 الباقي من الاجارة المجعلة على المستأجر وذلك كذا على وارث الأجر هذا الذى حضر وان كان المستأجر قد
 مات والا أجر حى الا أنه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها يكتب المحضر على المثال
 الذى ذكرنا غير أنه يزيد فى قول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلاف من الورثة اثنائه هذا

الدراهم يتجمل بها * قال
 أعرتك هذه القصعة من
 الثريد فأخذها وأكلها
 يضمن ويكون قرضاً الا اذا
 كان بينهما بوسطة تدل على
 الاباحة وعن محمد رحمه الله
 استعار رقة ليرفع بها ثوبه
 أو خشفها بخلها فى ثيابه
 لا يكون عارية ويكون مضموماً
 كالقرض الا اذا قال أردتها
 عليك فهو عارية * سلف الدابة
 على المستعير مطلقة كانت
 أو مؤقتة ونفقة العبد
 كذلك والكسوة على المعير
 * قال لا يخرج عبيدى
 واستعمله واستخدمه من غير
 أن يستعيره المدفوع اليه
 فنفقة هذا العبد على مولاه
 ومؤنة الرد على المستعير وفى
 الغصب على الغاصب
 وفى الوديعة على صاحبها
 والمأجر على الأجر والرهن
 على الراهن والاجير
 المترك كالتحيات ونحوه
 مؤنة الرد عليه لا على رب
 الثوب ولو قيدت بالوقت
 وأطلقت فى المثل بان قال
 أعرتك اليوم فهذه عارية
 مطلقة الا فى حق الوقت
 اذا لم يرد لها بعد مضى الوقت
 مع الامكان يضمن اذا هلك
 سواء استعملها بعد الوقت
 أم لا ولو كانت مقيدة بالمكان
 فحكمتها حكم المطلقة الا من
 حبس المكان فلو جاوز ذلك
 المكان أو خالف يضمن وان

كان هذا المكان أقرب من المكان المأدون وكذا اذا أمسك الدابة فى مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام الذى
 الاستعارة يضمن * ولو قيدها فى الحمل بان قال عشرة مخاتيم من البر وأطلق غير فهمي كالمطلقة الا فى حق الحمل فلو جعل مكان المخاتيم أجراً أو

حديد ايضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو جل من الشعير أو الارز أو الدقيق ما هو مثل البروزنا أو أخف لا يضمن استحصانا وان جل أكثر من عشرة مخاتيم شعير إلا أنه في الوزن مثل البرقال السرخسي لا يضمن ويكرهه الله على أنه يضمن (٢١١) وهو الأصح ولو شرط ليحمل عليها

عشرة مخاتيم شعير فحمل مثلها من البروزنا فطب ضمن القيمة وحكم الاجارة حكم العارية قال السرخسي رحمه الله المسئلة على أربعة أوجه أن يحمل برغيره لكنه لم يخالفه في القدر لا يضمن أو خالف في الجنس إلى الأيسر بان جل شعيرامكان بر سماعا قدر المذكوروزنا لا يضمن استحصانا أو يخالف جنسا إلى الأيسر كحمل آخر أو ملح أو حديد مقام البر أو قطن أو تبن مكان البر يضمن استحصانا لأنه أبسط في شغل ظهورها أكثر من البر كما يدق الحديد باجتماعه في مكان ويضمن إذا حمله مكان البر والرابع المخالفة في القدر إلى الأكثر من المسمى فيضمن

نوع آخر

والدعك اعارة مال وله الصغير والعبد المأذون يملكها استعار من صبي مثله كالقردوم ونحوه ان مأذونا وهو مال لا ضمان وان اغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لأنه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف حاصل لا يتسليطه وان كان الدافع مجبور يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف غاصب الغاصب استعار منها مما كان لا زوج وضاع ان مما يكون في أيديهم لا ضمان على أحد وان مما في مثل

الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه بمضى من المدة من وقت عقد الاجارة إلى وقت موت المستاجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثا من المستاجر المتوفى هذا لو ارثه هذا الذي حضر وهذا لا جري في علم من ذلك فواجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر محض في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر وهب هذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وأن الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يرد في يديه ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره لم يعوض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئا فراجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلته *

يحمل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فبكت بصحة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعدت الموهوب هذا إلى قديم ملك الواهب هذا وأمرت الموهوب له هذا بر الموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل *

محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر أو لا أنى وهبت منك كذا إلى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة وإن رجوعه ممتنع ويتم المحضر محض في اثبات الرهن ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا أو بايين صفته بكذا دينار رهننا صحيحا وأن هذا الذي أحضره معه رهن هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة رهننا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يده هذا الذي أحضره معه وأن هذا الحاضر قد أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك محض في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع أن يدفع الرجل إلى رجل حديدا أو نحاسا ليصوغ له انا أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمتنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمتنع عن القبول وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديدته والانه للصانع ولا أجر له وان شاء أخذ الاناء وأعطى الصانع أجره مثل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا مائة أو مائة أن يصوغ له منه انا كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر وأنه قد صاغ هذا الاناء على موافقة شرطه وأنه يمتنع عن تسليم الاناء اليه فواجب عليه تسليم الاناء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فأجاب بالفارسية فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستصنع أن يضمه حديدا مثل حديدته يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا مائة من النحاس صفته كذا ليصوغ له انا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاعه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذكور المئين قدرهما وصفته ما فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل كذا في المحيط *

كتاب حكى في دعوى العقار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي أن يكتب بذلك كتابا فهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعي ويكون المدعي عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب إلى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه

الفرس والثور فيضمن المستعير أو المرأة قال لا تدفع العارية إلى غيرك فدفعها يضمن تفاوت استعمالها أم لا وبدون النهي له اعارة ما لا يتفاوت كالدور والارض لا ما يتفاوت والضابط أن لا يتأجر ولا يرهن وهل يعارض كراهه وهل يودع قال: شايخنا لم يمانعوا من الاعارة وبه

أخذ الفقيه واختاره الصدوق لا لأنه لو أرسلها على يد أجنبي ضمن وهل هذا إلا إيداع والوديعة لا يودع ولا يغار ولا يؤجر ولا يرهن فان فعل شيئاً منها ضمن والمستأجر يعار و يودع (٢١٢) ويؤجر ويهرن وليس للرهن ان يتصرف بشئ يبطل الرهن * برهن المستعير على ردها

أو وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجية وسجل له وكتب له فضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا أن العجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعي قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لأنه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه أولاً أنه اذا قضى للمدعي وسجل القاضي له بأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً له ليسلم الدار الى المدعي فان أبي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتاباً يحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضور المدعي وبحكمه على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمره المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكي له على فسلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك برحمتك الله ويا ناس الحق والله عليكم وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخبره عن يده المدعي عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعي وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعي عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه يكتب له أيضاً الى قاضي البلد الذي فيه المدعي عليه والقاضي المكتوب اليه بالتعليم ان شاء يبعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضى بالعقار للمدعي بحضور المدعي عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته *

كتاب حكى في العبد الا بقى على قول من يرى ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عبيد آبق الى سمرقند فاخذه رجل سمرقندي فأخبر به المولى وليس للمولى شهود سمرقندي انما شهوده بخاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بما شهده شهوده عنده فان قاضي بخاري يحسبه الى ذلك ويكتب له كتاباً الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الديون غير أنه يكتب شهده عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا واقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد أبق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين يشخصان الى سمرقند ويعلمهما بما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبت عند التهمة عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفاً لما شهده الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب اذ ظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقاً قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعي من غير أن يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضور العبد وبأخذ كفيلاً من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتاباً الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعي أن يحضر شهوده

والمعير على هلا كهاعنده بالتعدي فيينة المعير أولى * قال أعرتنيها فضاءت وقال غصبتنيها لا يضمن ان لم يركب لعدم اقراره بسبب الضمان لانه لم يذ كر فعل نفسه ولو قال ركبتها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال آجرتكها فالقول قول الراسب لاتفاقهما على الاذن وهو ينكر أجزايدعيه فيختلف بخلاف العين فان في يد رجل وادعى هبسة المالك منه والمالك يدعي البيع حيث يضمن لان العين مال فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاط والمنفعة انما يأخذ حكم المصلحة بالاجارة والراكب منكراً فلا يضمن شيئاً * هلك المستعار حال الاستعمال وبرهن مستحق أنه له خبر ان ضمن المعير لا يرجع على أحد لانه أعار ملك نفسه وان المستعير رجع على المعير لانه هلك بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستأجر رجع على الاجر وأعطاه أجر قدر الاتفاغ لانه ضمن السلامة باشرط البذل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية

الثاني في اعادة الدواب اعارة دابة حاملاً فازاقت أسقطت الولد من غير منعه لا يضمن فان كسبها بتمام أو فقا

عنها بضرب يضمن ولو نزل عنها ودخل المسجد وتر كها في السكة يضمن وقيل ان ربطها الا والاصح انه يضمن * استعارها لركبها الذين في حاجته فان خرجها الى ناحية أخرى من الفرات ليسقيم اهلكت ضمن * أرسله ليستعير دابة الى الحيرة فغلط واستعار الى مكة فأعاره ولم يعلم من المرسل ان ذهب الى مكة لا يضمن وان الى الحيرة يضمن ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا الاجارة * استعار من رجل ثوراً يساوي خمسين

فقرنه شوريساوى مائة ان كان لا يفعلون كذلك يضمن والا * استعار منه ثوره على أن يعيره ثورا فجاء لاستعارة ثوره فلم يجده فاستعاره من امرأته فهل يضمن * استعار منه ثورا فقال أعطيكه غدا فجاء في الغد وأخذ بلاذنه فهل يضمن (٢١٣) ولو استعار من آخر ثوره غدا فقال نعم

فجاء المستعير غدا فآخذه فهل لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم وانه قد اتى الاعارة وفي المسئلة الاولى وعنده الاعارة لا غير ولورده ومات عنده لا يضمن * استعار دابة من انسان وأعارها فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به وذهب به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالسا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في أمر زاد على النوم * استعار منه مزايا السفر واضطجع ونام وجعل المتر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوع بين يديه أو بجواريه وبعد حافظا * خلى الثور المستعار بعد فراغه من العمل فالتحق ومات يضمن * وذ كرمش الاسلام ربط الجار المستعار الى شجرة فوقع الحبل في عنقه والتحق لا يضمن لان الربط معتاد

الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعى فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخارى اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخارى لا يقضى للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وعافى الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخارى يقضى بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيل المدعى وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الاماء فصوره ماذ كرنا في العبد غير أن المدعى اذا لم يكن ثقة أمونا فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى حتى يجي بمرجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بهامعه لان الاحتياط في باب الفروج واجب *

رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخارى وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي للمعارف من صلاحه وأمانته وكفايته وهذا يتبعه في التصرفات فأمضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا فمافيهما يقوم بحفظها وحياطتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الواقف فيها وأوصيته في ذلك بتقوى الله وأداء الامانة والتجنب عن المكروا والغدروا والخيانة في السر والعلانية وأطلقت له (١) (الده يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكون له معونة في هذا الامر قلده في ذلك كله فقلده من بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذ كر حجة له في ذلك وأشهدت عليه من حضرة من أهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي *

كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف * أيد الله تعالى فلانا ورفعه الى أن الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريته تكمل خالصة عن قيم يتعاهدوا ويجمع غلاتها ويصرفها الى مصارفها ويصون عن الاضاعة فكاتبته في ذلك لاختيار قيم اذا عفا وأمانته وهداية وكفاية في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحا لا تقف عليه وأقلده من اختياره للقوامه بعون الله تعالى *

جواب المكتوب اليه قد وصل الى كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى أيامه وقرأته وفهمت مضمونها وامتثلت ما أمرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوق اختيار واختيار المسايخ من قريتي للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لماعرفنا من صلاحه وصيانتها وعناقه وديانته وكفايته في الامور وكونه مقيما في هذه القرية فليستفضل بتقليده والاطلاق له (الده يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور ومناب من الله تعالى *

تقليد الوصاية يقول القاضي فلان قد رفع الى أن فلانا توفي وترك ابنا صغيرا ولم يجعل أحدا وصيا في

(١) العشرة أحد عشر

لا تخلية بالحبيل ولو استعار دابة وسلك في غير طريق الجادة وهذا يكت يضمن وان عين طريقه فاسلك طريقا آخران كانا سواء لا يضمن ان أحدهما أبعد أو غير مسلك يضمن * جعل الدابة المستعارة في التربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق لا يضمن * بعث أجيده ليستعير منه دابة فأعاره وعليها البند فقط ان من عنقه الاجير يضمن الاجير خاصة * استعار دابة بالركوب أو ثوبا بالبس فأركبها غيره وألبسها

ثم ركب ولبس بنفسه قال نحر الاسلام يضمن وبكر والسرخسي وشمس الاسلام على انه لا يضمن وله أن يركب ابتداء أو يركب غيره أما إذا جمعهما فليس له ذلك * نزل المستعار في (٢١٤) المشرح يرى ان العادة كذلك لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن * استعار

من آخر جارا فقال لي في الاصطبل جارا ان خذ أحدهما فذهب وأخذ أحدهما يضمن ولو قال خذ أيهما شئت فخذ أحدهما لا يضمن * أعماه دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاره ولا تخله فإنه لا يستسلك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاره فأسرع في المشي فسقط فانكسر رجله يضمن لانه خالف شرطه مقيدا * جحد الوديعة او العارية يضمن وان كان مما يحول بلا تحويل بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر يضمن العاقر لا الركب * قال لا خير أعزني ثوبك فان ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن

الثالث في طلبها وردها * للعبير أن يرجع فيها أطلق أو وقت لانها غير لازمة * طلبها المعبور ولم يردّها عليه حتى هلك ضمن ولو قال دعها عندي فتركهها هلك لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلك ان عاجز او وقت الطلب من الرد لا يضمن * وان قادرا ان اظهر المعبر الكراهة والسخط في الامسالك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح بالرضا بان قال

نسوية أمور هذا الصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية أمور له وله عهدهم فلان وانه من أهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فنقصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فاخبر في جماعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قيميا في أسباب هذا الصغير المذكور فيه يتوهم بحفظ أسبابه وسائر أمواله وتعهدها وصيانتها عن الاضاعة واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من أسبابه وقبض ارتساعات أسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه مصارفها والى ما لا بد له من المطعم والملبوس والمشروب من غير تقصير ولا اسراف وأوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والخيانة وأطلقت له (الدهيانه) مما يحصل في يده من ارتفاعات أسبابه ليكون له معونة في هذا الامر ونهيته عن بيع شيء من تحسوداته من غير استطلاع ذي رأى قلده في ذلك كانه بشرط الوقاية وأمرت بكناية هذا الذكور حجة في ذلك وأشهدت عليه من حضر من الثقات وكان ذلك في تاريخ كذا *

كتاب في بعض الحكم بالناحية القسمة التركة واختيار القيم للوارث الصغير * كتابي اطال الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه الحاكم فلان الى آخره ودرج الى أن فلان من قرية كذا توفي عنه وخلف من الورثة ابنا صغيرا اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترت أموالا كثيرة وهذه الابنة استوت على جميع أموال هذا المتوفى وتلقها ولا بد من إفراز حصة الصغير وانتزاعها من يده هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك لينسخ جميع التركة من المحدودات والممتلكات والحيوانات ويتفحص في ذلك عن له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهامهما ويراعى في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قميذا صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكناية وهداية ويبيع نسخة التركة مع المختار للقوامته الى لا قلده القوامته في حق الصغير وأمضى القسمة وأسلم حصة الصغير اليه وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة * كتاب في نصب الحكماء في القرى * يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانيته وسدادته وديانته وهدايته وكنايته في الامور كلها مع ما حله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال والحرام نصبته في ناحية كذا متوسطا لفصل الخصومات بين الخصوم بتراضهم على سبيل المصالحة بعد أن يتأمل في تلك الحادثة تأملا شافيا ولا يحايي شر ينال شرفه ولا يظلم ضعيقا يضعه ولم أمره أن يسمع بينة في حادثة من الحوادث وأن يقضي لاحد على أحد في صورته من الصور واذا تذر عليه فصل الخصومات بالتراضي يبعث الخصوم الى مجلس الحكم وأمرته بانكاح الايامي الخليات عن النكاح والعدة من أكفائهن برضاهن ان لم يكن لهن ولي بغير أمرنا لهن على سبيل الاحتياط وأمرته باختيار القوام في الاوقاف وأموال النساء من الصالحاء والثلثات بانفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وأمرته بطاعة الله تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلانية وأن يأتي بأمره وينتهي عن زواجه فهذا عهدي اليه ومن قرأ هذا الكتاب أو قرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخون أحد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب *

كتاب في التزويج * يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ النقيب أيده الله تعالى بالتعرف عن حالة السميمة فلانة بنت فلان فقد خطبها فلان فان وجدت حرة بالغة عاقلة خالية عن النكاح والعدة وكان هذا الخاطب كشواها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها بمحض من الشهود على صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا تصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فان وجدت ما قد بلغت مبلغا تزف الى بيت الزوج ولم يكن لها

لابأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردّه حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان موقوفة بوقت فضي الوقت ولم يردّه يضمن وكذا لو كانت مقيدة بان استعار قدوم الكسر الخطب فكسر ولم يردّه حتى ضاع ضمن * استعار كتابا لجاما لم يقبضه

بالضام ان لم يكن آيسام وجوده لاضمان عليه وان آيسام وجوده بضمن قال الصدر هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرذم ادعى الضياع بضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما هو به يفتى (٢١٥) * ولوردها بعد أجيره أو عبده يبرأ عن

الضمان وقدم ولوردها الى عبد رب الدابة أو أجيره أو من في عياله يبرأ ولم يذكر العبد الذي يقوم على الدابة أو لافان كان يقوم يبرأ قياسا واستحسانا وان لا يقوم يبرأ استحسانا أصله الرقالي الاصطبل ومنزل رب الدابة وهذا قياس واستحسان * وأما الغاصب اذا رد الى عبد لا يقوم على الدابة لا يبرأ فان رد الى عبد يقوم عليها قال مشايخنا يبرأ وذكر القاضي السارق والغاصب لا يبرأ ان بالرد الى منزل المالك ولا الى مربطه ولا الى أجيره ولا الى عبده مالم يرد الى المالك ولو كانت عقد جوهرا وشيا نفيسا فرده الى عبد المعير أو أجيره بضمن

الرابع في الحل والحرمه * أعار أرضه للبناء والغرس له الرجوع وقت أم لا ويهدم البناء ويقالع الاشجار ولا بضمن المعير في المطلق ويضمن في المقيد الموقت عندئذ لا نه غره ولوزرع يترك في يد المستعير باجر استحسانا ولو بنى في المستعار حائطا يقال له باخسه فلو استرده من المستعير الدار وأراد أن يرجع بما أنفق على المعير ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط ان البناء من

تراب صاحب الارض دخل كرم صديق له وأخذ شيا بغير اذنه ان علم أن صاحب الكرم لا يباي الى رجونا أن لا يكون بأسا ولودخل منزل رجل بغير اذنه فأخذناه بغير اذنه لينظر فوقع من يده وانكسر لا يضمن * أراد أن يستمد من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك

ولي حاضر (١) ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم بمهر مثلهما واقتبض ما هو مرسوم بحججه من المسمى سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى وأشهد عليها *

كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين رفع الى فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى أهل السلطان فكاتبته في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم توسط بينهما بتراضيهما وبفصلهما فان صلح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبلي لأفصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى *

كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضيعة * وصورة ذلك رجل ادعى ضيعة في يد رجل وآقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتس المدعى من القاضي أن يكتب الى حاكم القرية التي الضياع المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضياع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب * وصورته يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قدا دعى فلان بن فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وكذا ديرة أرض التي موضعه في أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وآقام البينة على ذلك ولم يظهر لي أحوال الشهود فالتس هذا المدعى مني كتب هذا الكتاب اليه ليجعل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة في يده هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان انتقد ذلك والأعلمني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى *

ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب * يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن بعلها فلان بن فلان غائب عنهم من كورة بخاري وفواحيها وتركهاضانعة من غير نفقة ولا كسوة وأنهم مضطرون في ذلك وأن النكاح بينهما قائم في الحال وأحضرت معهما من جيرانها فلانا وفلانا ذكرا وأسماهما وأنسابهما فأخبرني هذان أن الحال كما رفعت الى من أوله الى آخره وانتمست مني تعيين نفقتهما وبديل كسوتهما والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبتها الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهمها مطعومها وأدومها وكذا كذا درهمها كل ستة أشهر للمبوء الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر حجة في ذلك وأشهدت على ذلك من حضر في من الثقات *

ذكر فرض نفقة المرأة * امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتست من القاضي التقدير لنفقة ما يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني الى أن زوجها لا ينفق عليها والتست مني تقدير نفقة ما فأجبتها الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعومها وأدومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهمها وبديل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهمها وألزمتها ادراك ذلك عليها التتولى الاتفاق على نفسها وقد رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة زوجها فلانة بنت فلان لطعامها وأدامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهمها الى آخره ويكتب

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله تحريف وصوابه ينتظر حضوره فانه لم يقل أحد ينتظر بلوغ الولي فيما علمت فان المنصور في المتون أنه لا ولاية لصغير وليتأمل في تحرير العبارة وقد راجعت الذخيرة فوجدتها كما هنا اه معجبه

وكذا ان لم ينهه وان لم يفعل شيء من ذلك ان ينهه انبساط لا بأس به وان لم يكن أحب أن لا يفعل وعن ابن المبارك رحمه الله فيمن استأذن من أن يستقدم من محبته قال ما هذا الورع (٢١٦) البارد استعار من آخر كتابا فوجد فيه خطا له أن يصلحه اذا علم انه لا يكره وان علم انه يكره

القاضي توقعه على صدره الذي كرو يكتب في آخره بقول فلان كتب هذا الذي كرمي باصري وجرى الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط *

كتاب المستورة الى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود ويكتب القاضي بعد التسمية في قطعة بيضاء أيد الله الفقيه في الوقوف على أحوال نفر شهدوا عندى يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا ويصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أساميهم آخر مستورتي لتعرف عن أحوالهم ولتعلمني ما صح عندك من أحوالهم من العدالة لا قف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حليته كذا محلاته كذا ومثجره كذا ومصلحه مسجد كذا *

جواب المزكي أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جازا الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكتب بمجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز أن يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه وجاز أن يكون الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والنقمة من لا تقبل شهادته لالفسقه ولكن اغفله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة والاباحة كذا في الظهيرية *

محاضر ومجلات ردت لخلل فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم أنه وصي صغير من جهة أبيه دينا لذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعله أنه لم يذكر في المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وليت وارث سوى هذا الصغير فاعلمنا بصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعى ولا بد من ذلك * ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكيم صورته محضر وأحضر فادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكيم أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا مالك فلان الصغير بسبب أنها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لابنه الصغير المسمى في هذا المحضر بجال الصغير من نفسه بولاية الأبوة بثمن معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار محدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بغير حق فوجب عليه تسليمها الى هذا المحضر ليقبضها هذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعله أنه لم يكن فيه أن الاذن الحكيم لهذا المدعى من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكيم عند هذا القاضي اسمع خصومته ولانه لم يذكر في المحضر أن المدعى مأذون في القبض انما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالاذن الحكيم وعلل أنه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زفر رحمه الله تعالى لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء يثبت ولاية القبض ولانه لم يذكر في المحضر أن الثمن مثل المعقود عليه رقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد من كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط *

محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها رجل مات وترك اثنا عشر امرأة وابنا صغيرا فحضرت المرأة بمجلس القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فادعى الابن أنهما صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الدعاوى على كذا وكذا وأنه قبل

لا يصلحه وان لم يصلحه لا يأثم * آجرتك هذه الدار شهرا بغير شيء أولم يذكر المسدة لا يكون عارية وذكر في موضع خلافه * اعاره الى اللبيل فهل قبله لا يضمن وان ملك في اليوم الثاني ذكر في الكتاب أنه يضمن قبل أراد به أنه انتفع في اليوم الثاني به فيكون غامضا مخالفا بالانتفاع بعدمضى الوقت أما اذا لم ينتفع لا يضمن كملودع الموقت باليوم اذا أمسكها بعد اليوم لا يضمن وقال السرخسي رحمه الله يضمن على كل حال واختاره القاضي وفرق بين الوديعة والعارية أن الامساك في الوديعة للمالك لانه بعدمضى الوقت بناء على القبض السابق وهو كان للمالك وفي العارية الامساك بعدمضى الوقت لانه بناء على القبض السابق وذا كان لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان للاذن ولم يوجد بعده ضمه ولان مؤثته رد المستعار على المستعير وكأنه قال له المالك رده على عند انقضاء المدة فاذا لم يرده فسبكته امتنع عن الرد بعد طلب المالك وفي الوديعة مؤثته على المالك استعار العمل له أن يعسره للعمل لان الناس

لا يتفاوت فيه والمستعير يملك الابداع عند مشايخ العراق وقيل لا يملك قال الامام ظهير الدين وجدت رواية الصلح منصوبة انه لا يملك الابداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الابداع * استعار دابة العمل فبعث المستعير وكيله معها يعمل عليه برمحل الوكيل طعام نفسه لا يضمن نص عليه في كتاب الشركة وانه عجيب * استعار ثورا ليكرب أرضه

فكرب أرض غيره يضمن لان الاراضى مختلف ليناو معوبة وكذا لو أمسكه في منزله ولم يكره حتى عطب ضمن لانه غير مأتون في الامساك لعدم الرضا به وكذا في الاجارة اذا أمسكه ولم يذهب استعاره فسا حاملا يركب فاركب معه (٢١٧) غيره فالتجنيب لا ضمان عليه

في الجنين وان انتقصت الرمكة بسبب الارتداف ان كانت بحال لا يمكنها الارتداف ضمن كل النقصان وان كان يمكنها الارتداف ضمن نصف النقصان لانه حصل بركوبه وركوب غيره * فرغ من الانتفاع بالادابة المستعارة فارسلها ووضع عليها الشكال ونام ساعة فضاع ضمن * دفع العارية الى من زعم أنه استعارها من المالك وأمره بالقبض منه وأنكر المالك ذلك ضمن لانه يدعى على الأمر بالدفع وهو ينكره فالقول له مع اليمين فاذا حلف علم أنه دفعه الى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه أن المعير ظالم له في التضمن والمطلوب لا يظلم غير ظالمه * استعار دابة فسكت المالك قال شمس الأئمة الاعارة لا تثبت بالسكوت * استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب لا الجي وفي العارية عليهم ما استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا يضمن * شرط الخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان الخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة لجهالة

الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن الحكيم وهذا الصلح كان خيرا للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فرد المحضرب لعله أنه ليس في المحضرب بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من التقدم مقدار ما يصيبها بالبراث من ذلك قدر بدل الصلح أو زائد عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها من خلاف جنس بدل الصلح من النقد وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضرد كقبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول بجواز هذا الصلح ويقول بجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيبا من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من نقد آخر فاذا كركاه وهم وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح كذا في فصول الاستروشي * وهكذا في المحيط * محضري في دعوى تجهيل الوديعة * حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنى دفعت الى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها وكلت على الله بضاعة ابراهيم الحاج وفيها خمسة أعداد من العمل البدخشانى وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله من قبض صاحبها وتوفي قبل رد ذلك الى تجهيلها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديناً في تركته وشهد الشهود بذلك * فرد المحضرب لعله أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل في اعي القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قلت) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفاية الاصل رجل أودع رجلاً عبداً وجمعه المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الايداع وعلى قيمته يوم الخلود قضى على المودع بقيمة يوم الخلود ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الخلود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضى على المودع بقيمة يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الخلود اذا علم قيمة الوديعة يوم الخلود اذا لم يعلم قيمته يوم الخلود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالخلود والقبض السابق فانه لو وجد الوديعة وقال لا وديعة لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها ولم يجد لا يجب الضمان أيضاً قلنا والخلود آخرهما وجودا في حال الضمان عليه ما أمكن واذا شهد الشهود بقيمة يوم الخلود فقد أمكن احالة الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه الخلود وأوجبنا قيمته يوم الخلود واذا لم يشهدوا بقيمة يوم الخلود وشهدوا بقيمة يوم الايداع تعذر احالة الضمان على الخلود وأحلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا تعلم قيمته أصلاً لا يوم الخلود ولا يوم الايداع فاعلمنا يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الخلود كافي الغاصب فانه اذا هلك المقتصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسئلة التجهيل اذا لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا بقيمة يوم الايداع أن يقضى بقيمة يوم الايداع وان قالوا لا نعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقرب من قيمتها يوم الايداع وهو الصحيح

(٢٨ - فتاوى سادس) الخراج أما المقاسعة فظاهر لانه بقدر الربع الخارج وأما الموظف فلانه وان كان مقرراً لكنه اذا لم يطق الارض ينقص وذلك مجهول والحيلة أن يؤجر الارض مدته معلومة بمقدار معلوم ثم يوكله بصرف الابرة الى الخراج وانه جائز لانه وكل ما باناه

ما عليه من ماله وكل رجلا يقبض دابة استعارها من كماله ولو تلف يضمن الوكيل لعدم رضا المعير بر كونه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه له وهذا اذا كانت (٢١٨) الدابة تنقاد للسوق اما اذا كانت لا تنقاد لا يضمن لان المال كرضى بر كونه حين دفعه اليه والله اعلم

كتاب اللقيط

يشترط أن يقول الحاكم أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه وقيل شرط الرجوع ليس بشرط والاقل أصح ولا يصدق الملتقط الحاكم بلا حجة وان دفعه الى آخر وأمره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم أراد الملتقط أن يعيده الى يده لم يكن له ذلك بل لرضا الآخر وان مات اللقيط قبل أن يعقل صلى عليه سواء وجدته مسلم أو ذمي وان وجد اللقيط في بيعة أو كنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام وان مات قبل أن يعقل لا يصلى عليه والعبرة بكان وجد فيه اللقيط في رواية كتاب اللقيط كان الواجد مسلماً أو كافراً وعن محمد رحمه الله العبرة للواجدان مسلماً فهو مسلم وان كافراً فهو كافر وفي بعض الروايات واعتبر ما لو جب الاسلام أم - ما كان كولو د بين مسلم وكافر وفي رواية رابعة اعتبر العلامة والري بأن كان عليه صليب أو ثوب ديباج يلبسه الكفار فهو كافر اذا كان الملتقط مسلماً فادعاه مسلم أو نصراني أنه ابنه وأقام بينة نصارى يقبل كذا عن

في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فاذا قضى القاضي بشئ خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ويصح بحججه ويصير مجتهداً عليه
* (سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكى كذا) *
وأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكى كذا كذب وخطأ لأن مضمون السجل أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكى أو يكتب والحكم المذكور فيه حكى أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي

* (ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة) * صورته حضوره وأحضر قاضي هذا المحضر على هذا المحضر أن هذا المحضر مع هذا المحضر معه اشتراك أكثر كتمان على أن يكون رأس مال كل واحد منهما كذا كذا عدلياً من ضرب كذا على أن يبيعا ويشتريا بحله وعلى الانفرا دما دالهما ولكل واحد منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه وجعله في يده هذا المحضر معه وأن هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه أدائها حصته من الدنانير المكية وذلك كذا ذهبي قاعة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد هذا المحضر) بعله أن الدعوى وقعت في الدنانير المكية لان الدعوى وقعت في ثمن الكرايس وثن الكرايس والدنانير المكية نقلية والدعوى في النقليات والبيضة عليه حال غيبته لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز زرد المحضر بهذه العلة لان الاحضار في المنقول اغايش شرط للاشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في المشهور ومن قولهما لان العدلي الذي في زماننا غزلة الفلوس والفلوس لا تصلح رأس مال الشركة في المشهور ومن قولهما فبعد ذلك ينظر ان كان دافع العدليات قال لشريكه يوم دفع العدليات اليه اشتر بها وبع مرة بعد مرة فاذا اشترى الشريك بالعدليات الكرايس وباع الكرايس بالمكي واشترى بالمكي شيئاً بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة بجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثن في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامر وان كان الدافع قال لشريكه اشتر بهذه العدليات وبع ولم يبتل مرة بعد أخرى فاذا اشترى بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بنهايتها ووجب على الشريك دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فاذا اشترى بعد ذلك شيئاً يصير مشتركاً بالنفسه فاذا نقد الثمن من المكي صار غاصباً لخصه الدافع من المكي فيصير ضامناً لذلك القدر

* (محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال) * صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن أباهذا المحضر معه أو وصى لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه من تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليتقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أو وصى في حال جواز تصرفاته ونفاذها انما كان فيه أو وصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثابت العقل أن تصح وصيته فانه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الجور لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب الجور أن السفينة المبذرة لاله

الامام وقال الكرخي رحمه الله هذا انما يصح اذا كان الملتقط ذمياً لان بشهود النصارى لا يستحق اليد على المسلم اذا وبعض المشايخ قالوا يستحق في الكل ومعنى قوله يقضى بنسبهم من المدعى والقضاء بالنسب مضاف الى الشهادة لان النسب ثابت بدونها

ثم ان كان يعلم انه ان لم يلقه طه لايهلك يستحب له الرفع فان علم انه ان لم يرفعه يموت بفقرض عليه ذلك وجناتيه في بيت المال وان وجد القبط في مكان الاسلام وادعى ذى أنه ابنه القياس أن لا يصح دعواه بلاينة وفي الاستحسان يقبل في (٢١٩) حق النسب لا الميراث ولو ادعى

رجل أنه ابنه يقبل بلاينة لان فيه دفع العار عن اللقيط وان ادعت امرأتان وبرهننا فهو ابنهما جميعا في قول الامام رحمه الله وقالا لا يثبت النسب الا من واحدة والله أعلم

كتاب اللقطة

اللقطة على وجهين ان خاف ضايعها بفقرض رفعها والا يباح أجمع العلماء عليه والافضل هو الرفع عند عامة العلماء خصوصا وقيل يحل والافضل الترك والصحيح قول عامة العلماء في زماننا لكن لقطه الحيوان لو كان في القرية الافضل الترك وفي الصحراء الافضل الاخذ ثم ما يجده نوعان نوع لا يطلبه ماله كالمواة وقشر الرمان والبطيخ في مواضع متفرقة له أن ياخذ وينتفع بها ولا يمكن لا يصير ملكا لاحد ولو وجدها مالكا في يده له أخذها الا اذا كان قال حالة الرمي من أخذه فهو له لقوم معلوم ولم يذكر السرخسي رحمه الله هذا التفصيل وكذا الحكم في التقاط السنابل بعد جمع غيره بعد دناءة وقال بعض المشايخ ليس للراعي أخذها وان لم يقل وقت الالقاه من أخذه فهو له لمعلومين ونوع يطلبه ماله كالثقدين

اذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصى ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه لو ادعى رجل المحضر وهو ترك ذكرا حرة الموصى في المحضر وهذا وهم لان الحرية صارت مستندة من قوله أوصى له بثلاث مائة محضر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه كفل لي بنفس فلان على أنه متى لم يسلمه الى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك ألف درهم مثلا وانى قد أجزت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الى في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد المحضر) بعله أنه لم يكن في المحضر ذكرا ألف التي ادعى الكفالة بها أنهم اماذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكتابة والدية وأشباه ذلك فلا بد من بيان الالف أنهم اماذا حتى ينظر أنه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هي مسموعة أولا وعلى أخرى انه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أحد في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فاعل المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا أنهم ليست بمعتبرة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا

محضر في دعوى المهر يحكم الضمان صورته امرأه ادعت على رجل أنها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضمنا صحيحا وقد أجزت ضمنا في مجلس الضمان ثم انى صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالا فواجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته (فرد المحضر) بسبب أن المهر سبب الحرمة أنها باي سبب حرمت عليه وأسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي بخلاف ما ذمعت ولان الحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وأنما توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وأنما توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهي لم تنين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة صورته امرأه ادعت على رجل أنك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أجور جيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجزت ضمنا في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل أمرى بيدى على أنه متى غاب عني شهر أفأنا أطلق نفسي تطليقة بائنة وقد غاب عني شهر من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفيل لى بدينار من صداق فواجب عليك أداء الدينار الى وأقامت البينة على جميع ذلك فأفتوا بصحة المحضر وقالوا يقبل بيننا وباقتضاء على الكفيل بالدينار قالوا

والعروض ونحوها فإيا خذمه ويحتمل أنه أن يوجد صاحبه والقشور والنواة المجتمعة من هذا النوع وان وجد جوزة ثم وثم حتى بلغ المتقوم ان مجتمعاه ومن الثاني وان متفرقا له قيمة اختفا وقيل من الاول وقيل من الثاني وهو الاحوط وذكر في الفتاوى المختارة أنه من النوع الاول

* التفاح والكثير ان وجد في الماء يجوز أخذه وان كثيرا لا يفسد الماء أو الحطب في الماء ان لم يكن له قيمة يأخذه وان له قيمة فهو لقطة وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في (٢٢٠) الماء أصابوا بغيره مذبحا في البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في ظنه أن مالكة اباحه لأبأس

بالأخذ والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة بجاء آخر وأخذ صوفها لا انتفاع به ولو جاء مالكة اله أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع الجلد يأخذ هذه المالك ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه قال الحلواني رحمه الله أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ أنه أخذه ليرده الى مالكة فان فعل ذلك ولم يعرفه بعد كفى وعن محمد رحمه الله أنه يعرف حولا ولم يفصل بين القليل والكثير وعن الامام حول في نصاب الزكاة وما فوقها وفي الأقل الى عشرة أشهر وفي أقل من عشرة ثلاث جعات وفي رواية ثلاثة أيام وعنه العشرة حولا وفي أقل منها على حسب ما يرى وقيل يحفظ الخمسة يوما والرائد أياما والرائد على العشرة جمعة والرائد على خمسين شهرا والرائد على المائة نصف عام وعلى نصاب الزكاة حولا وقيل الدرهم ثلاثة أيام والدائق فصاعدا يوما ودون ذلك يتغير بمنسة ويسرة ثم تصدق وان مما يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال السرخسي ليس في هذا تقدير لازم ولكنه يعرف

ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانها ادعت على الكفيل أمر الا يتوصل اليه الا باثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطبيقها بنفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك وهذا أصل مهم في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب الشبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض وصورته رجل ادعى على رجل أرضا في يده أن ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى القاضي للمدعى بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر أن الأرض المدعى بها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل آخر قيل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى ظهر بطلان القضاء لان المدعى باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فأما اذا أراد المدعى عليه أن يقيم بيته على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لان بيته تنق كونه المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك بينته المدعى فلا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض بان ادعى كذا سهم ما من كذا سهم من الأرض ولم يذكر المدعى والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعى عليه اختلفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم أفتوا بالصحة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في اشاراته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير الى أن غصب نصف العين شائعا يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصبا نصف العين مشاعا لا يرى أن الرجلين اذا استأجرا دارا واشترى بها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما ممتنبا يده على نصفها شائعا وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشنى

محضر فيه دعوى شراء محدود من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره محدوده كذا وموضعه كذا كان ملكا لوالده فلان وحقاله وأنه باعه منى في حياته وصحته ونفاذ تصرفه بكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر في حياته ببيع هذا المحدود بهم هذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خلا من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعى والمذكور في دعوى المدعى اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب

على قديم ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث وجد جهر الاسرافان وجد في الطريق ولم يجد أحد الشهود وكان عند الرفع معه ظالم لواطهره أخذ ما ظالم يترك الشهاد ولا يضمن يترك الشهاد ويشهد حين يظفر فان تركه

أو أن الظفر أيضا يضمن تركه الاشارة مع الاقصاد فان لم يظهر للمالك تصديق فان حضر خبيرين ان يكون الثواب بامضاء المصدق وتضمن القيمة قال أبو جعفر ان تصديق باذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وان كانت (٢٢١) فأنتم في يد الفقير يأخذ وفي

النواذير رفع الامر الى الحاكم وله الخيار ان شاء قبل وان شاء لا وان قبل الحاكم ان شاء عمل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل غني وان شاء دفعها مضاربة فان دفع الحاكم مضاربة الى الواحد ونصرف فيه ويرج طاب له الرجح وان شاء ردها على الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء حفظه الى ظهور الطالب وان شاء تصدق على أن يكون الثواب للمالك وان شاء باعها وأمسك عنها فان ظهر للمالك ليس له نقض البيع ان البيع باذن الحاكم وان بغير أمره ان فاعل ان شاء أجازته وأخذت منه وان شاء رده وأخذت من حقه وان هالك ان شاء ضمن البائع ونفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ العامة وقال السرخسي المودع اذا باع الوديعة وضمنه المالك فهو كالملتقط * غريب مات في دار رجل وله دراهم فأراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه له ذلك ان فقيرا كاللقطه * وجد لقطات وقال من سمعتموه يطلب لقطه فدلوه فهذا تعريف

(نوع آخر)

تلقت اللقطه في يده ان أقر أنه أخذها لنفسه يضمن وان ليردها وأشهد أولم يشهد وصدقه المالك فيه لا يضمن

ملك ولا شهادة لهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الاول فلو جهين أحدهما أن مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك ههنا في أن يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني قلنا هذا شهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الاقرار بما هو سبب الملك وانه صحيح

* (ورد محض في دعوى الجارية) * حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكرة فجاها الذي حضر يشهد وبه العبارة (روزي هردي يامدواين جاريه حاضر آورده راباين حاضر آمده بفر وخت يها معلوم وبوي تسليم كرد) فردا المحضر بعلمين أحدهما أن الشهود يشهدوا بأن الملك للمدعي بطريق الانتقال من ياتيه فلا بد من اثبات الملك للبائع ليثبت الانتقال الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق واذ لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويقضي بالجارية للمدعي والعلة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلا باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويجوز أن ذلك الرجل باعها الا أن المدعي لم يشترها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست بصحيفة لان ذكر البيع يتضمن الشراء وذكرا الشراء يتضمن البيع ألا يرى أن من ادعى على غيره أني بعته منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كانت دعواه البيع صحيحة وان لم يدع أنه اشترى وكذلك انا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وان لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

* (ورد محض في دعوى الجارية أيضا) * حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أنها جارية له اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليهم والجارية تنكر دعواه فجاها الذي حضر يشهد وشهدوا أنه اشتراها من فلان فاختلعت أجوبة المقتنين فأفتى بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء بالملك لافي حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نقد الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلا وهو الصحيح لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضي بالملك للمشتري وهي مسألة كتاب الشهادات *

* (ورد محض في دعوى ولا العنافة) * رجل مات فجاء رجل وادعى أن الميت عتيق والدي فلان كان أعتقه والدي في حياته وميراثه لي لاني ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بنسب هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى الاصل في باب دعوى العتق اذا أقام عبد بينة أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقر أو أقام آخر بينة أن هذا العبد عبده قضى القاضي للذي أقام البينة أنه عبده لان شهود العتق شهدوا بعتق باطل لانهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لفلان من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا انهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعديم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للذي أقام البينة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو في يده يقضى للذي شهدوا أنه عبده لان صحة الاعتاق تعتمد على الملك دون

(١) جابر جل يوموا باع هذه الجارية الحاضرة لهذا الرجل الحاضر بمن معلوم وسلمها له

وان كذبه فالقول لصاحب اللقطه عندهما وقال الثاني للقطه * رفعها ليردها على مالكة هاتم وضعها في مكان الاخذ ان هلكت أو استهلكها غيره لا يضمن هو ان لم يبرح عن مكانه فان برح ضمن وعن محمد رحمه الله اذا مشى خطوتين أو ثلاثا ثم أعادها الى مكانها برى * اذا صدقه بدون

البينة واعطاها ياخذ كفيلا بلا خلاف والخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخر بالبينة ان وجد عينها اخذها وان هالكه ضمن
 أي ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع (٢٢٢) على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وان بقضاء لا يرجع

عند الثاني خلافا لمحمد
 رجعهما الله تعالى * أخذها
 لنفسه ليس له أن يتصدق
 بهما على نفسه وان فقيرا لانه
 في حكم الغاصب

كتاب جعل الأبق
 أخذه أفضل واختلف في
 الضال تركه أفضل أم أخذه
 وأخذ الأبق يأتي به الى
 الحاكم فان حفظه بنفسه
 له ذلك وكذا الضال ولا بد من
 البينة اذا أنكر المولى اياقه
 أو الاقرار ولا يصدق الحاكم
 أنه أبق بلا بينة وهل
 ينصب خصم عند غيبة
 الخصم ثم يقبل البينة
 اختلفوا فيه ويختلف المدعي
 بالله ما بعته وما وهبته ويأخذ
 كفيلا في رواية * ان لم يكن
 له بينة وأقر العبد دفعه اليه
 وهل يجبر على الدفع اختلفوا
 وان لم يجز له طالب حبسه
 الى وجود الطالب ولا يجبس
 الضال وينفق من بيت
 المال عليه أيام الحبس فان
 طال المدة باعه وأمسك
 عنه * رد الأبق من مسيرة
 سفر أو أكثر لا يستحق الا
 أربعين درهما وان أنفق
 ما لا عظميا أضعاف ذلك من
 غير أمر الحاكم وان أخذه
 في المصر أو خارج المصر ما دون
 السفر يرضخ له والرأي الى
 الامام * أخذ أبقا من مسيرة
 السفر وجاه يومئذ أبق منه

اليد والشهود لم يشهدوا له بالملك ولو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو يملكه وشهد شهود الاخر أنه
 عبيد قضى بينة العتق لان اثبات العبد الملك لعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام بينة
 أنه عبيده أعتقه قضى بينة العتق لان البينين استوتوا في اثبات الملك وفي احدهما ما زيادة اثبات العتق
 كذا ههنا وهذه المسئلة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير
 ورد محضر في دعوى الدفع * صورته ادعى عينا في يدي رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر
 كذا من سنة كذا و بجد المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعي على المدعي
 عليه بما ادعاه المدعي فأدعى المدعي عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعى تلقي الملك من جهةه أقر قبل
 تاريخ شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت
 هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فأنفقت أجوبة المقتين أن هذا الدفع
 صحيح ثم استفتي بعد ذلك أن المدعي عليه الدفع لو طلب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان
 وفي أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فأنفقت الاجوبة أيضا أن القاضي لا يكلفه عليه لانه قديين
 مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك أو قال قبل شرائك
 ورد محضر في دعوى الميراث * صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان
 فأدعى هؤلاء الذين حضروا وأحدودا على رجل أحضر ومعههم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في
 المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدته هذين المدعين وحقتها (٢) (وردت وي بودتايرو زمرك وي
 بر دو ميراث ما ندف زندان خو يش را) فرد المحضر بعلمنا أحدهما ان المكتوب فيه والدته هذين المدعين
 وينبغي أن يكتب والدته هؤلاء المدعين والثانية أن المكتوب فيه (٣) (مردو ميراث ما ندف زندان
 خو يش را) وليس فيه (٤) (چه چیز ميراث ما ندف زندان را) وينبغي أن يكتب (٥) (وميراث ما ندين
 محدود فرزندان را) أو يكتب (٦) (ميراث ما ندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصريح أو بالكناية
 أما بدون ذكره لا بالصريح ولا بالكناية لا يتم جبر الميراث فيما تقع فيه الدعوى وحكي عن الشيخ الامام نجم
 الدين عمر النسفي أنه قال كنت كتبت الفتوى في جبر الميراث وبالغت في شرائط صحته غير أني تركت الهاء
 عند قولي وتركه ميراثا وكتبت وترك ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حمزة السعدي بصحته وقال لي
 الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثا حتى أفنى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفي رحمه الله
 تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا أنه ملكه وحقه وأن مورث هذا المدعي عليه
 فلان أحدث يده عليها بغير حق الى أن مات وفي يد وارثه هذا أيضا بغير حق فواجب عليه قصريده عنها
 وتسليمها الى هذا المدعي وقال المدعي عليه في دفع دعواه ان مورثنا فلانا كان اشترى هذا المحدود من
 مورث هذا المدعي بعباداتنا وجرى التقاض من الجانبين وكان في يده بحق الى أن توفي ثم صار ميراثا عنه لي
 بحق فقال المدعي في دفع هذا الدفع ان مورث المدعي عليه الأرض أقر بالبيع الذي جرى بيننا بيع وفاء
 فاذا رد على الثمن كان على رد الأرض وأقام على ذلك بينة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين
 رحمه الله تعالى وقد كان قاضي القضاة عماد الدين علي بن عبد الوهاب والشيخ الامام علاء الدين عمر بن
 عثمان المعروف بغلابدرا أجابا بالصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لانه ادعى أولا أنه كان في يده بغير حق فاذا أقر
 ببيع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بأن لبيع الوفاء حكم
 (٢) وكان في يده الى يوم موته فمات وترك ميراثا لأولاده (٣) مات وترك ميراثا لأولاده (٤) أي شئ ترك
 ميراثا لأولاده (٥) وترك هذا المحدود ميراثا لأولاده (٦) وتركه ميراثا

العبد وسار يوما نحو البلد الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم انت ذلك الرجل أخذه ثانيا وجا به الى المولى
 ودفعه الى المولى له جعل اليوم الثالث والاول وهو ثلث الجعل ولو كان العبد أبق من الذي أخذه ثم وجد مولاه وأخذه أو ثلث من الاباق
 ورجع الى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد حين فارق به الى المولى غيره مريدا الاباق فلا تخذ جعل اليوم باع الأبق من الراد

غله الجعل * أتى العبد المشترك فجاء به رجل والشريك غائب ليس للحاضر ان يأخذه حتى يعطيه جعله كالمولا يكون مستقوما دفعه الا أتى الى رجل وأمره بأن يأخذ جعله من مولاه ويكون له فردله الجعل كن وهب دينه (٢٢٣) لا آخر وسلطه على قبضه وعن الامام أنه

لو وجدته في المصر لاشى له ويرضخ في الكبيرا كثر ما رضى في الصغير ان كان الكبيرا كثر مؤنة والمراد من الصغير من يعقل الا باق أما الذي لا يعقل فهو ضال ولا يجب برده شيء * جاء بالا أتى له حبسه لاستيفاء الجعل وان

هلك بعد ما حكم له بالامساك للجعل أو قبل المرافعة اليه لاضمان ولا جعل * أتى من المشتري الى بيت البائع فجاءه البائع ليخبر به المشتري فأبى من منزله أيضا ان كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لا يضمن * راد المسكاتب

لا يستحقه بخلاف راد المدبر وأم الولد * رد عبد قريه وهو في عياله أو رد أحد الزوجين عبدالا آخر أو الوصى عبد اليتيم أو عبدا يه لا يجب الجعل وان لم يكن في عياله اما الاب اذا رد عبدا أنه

يجب الجعل اذا لم يكن الاب في عياله ولو رد عبد أخيه وهو في عياله يجب * السلطان ردالا أتى أو سالار القافلة أو راهبان أو شخصه البلد أخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على الملك لا يستحقون شيئا لانه واجب

عليهم * قال لا آخر أتى عبدى فان وجدته نخله فوجده ورده من مسير قسرفلا أجر له لان الملك استعان به وهو قد وعده لاعانة ولو وهب الا أتى من الراد بعد

قبضه يجب الجعل وان قبل قبضه لا وان باعه منه فله جعله والاعتاق قبض منه لا التدبير فلا باعه الراد أو رهنه لا يجب جعله * مع الا أتى وهبه لا يجوز الا أن يهبه لابنه الصغير ولو أعتقه عن كفارة عينه يجوز * جاء أتى من مدته سفر وأدخله في المصر ففر منه فأخذوا خردون

الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقر للمدعى عليه ببعض ما أنكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الا أن للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعى ملكا المحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا أقربعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملكا المحدود لنفسه وأقر أن يد المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا أقر له ببعض ما أنكره أولا وأما على قول عامة المشايخ رجهم الله تعالى ان لم يكن الوفاء مشروطا في البيع فالبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطا في البيع كان البيع فاسدا فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط *

محضر عرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلاته ما وبين ذلك فادعى المدعى في دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كرم مقدار البدل ولم يذ كرم قبضه هل يكون ذلك دفعا قال لا يكون دفعا وان ذ كرا القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البدل لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم أن هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البدل معلوما ولم يكن معلوما الا أن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحا وكان دعواه دفعا صحيحا وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه بدل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقترا من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البدل معلوما أو لم يكن فلا يكون هذا دفعا في حق الغلة كذا في فصول الاستروشي *

محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة * وصورة رجل ادعى أرضا من تركة ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه انك مبطل في هذه الدعوى لانك قد قلت لي مرة (١) (تواز بدر ميراث يافته ياميكويد) قلت لي مرة (سبس بدر مال يسير كرفته من كفته كدام مال كرفته ام كدام مال ميراث يافته ام تو كفتي فلان زمين اين از تو اقرار است بملك من دعوى تو باطل است) هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعا لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي ان في قوله (٢) (ميراث يافته) يكون دفعا لانه اقرار بالملك له وفي قوله (٣) (كرفته) لا يكون دفعا لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر *

ورد محضر آخر * كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا محدود كذا وهو في يد أم هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من أم هذا المدعى فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالصحة وأفتى الامام النسفي بفساده وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لاسمع دعواه أيضا لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح سبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكي اشتريته من أمي فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه تصح دعواه *

ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق * صورته رجل ادعى على رجل عبد أنه كان ملك ابن عمي فلان مات وهو في ملكه وأنا وارثه لا وارث له غيري وصار هذا العبد ميرا نالي من جهته وهو يتنح عن طاعتي

(١) وجدت ميراثا من والدك أو يقول قلت لي مرة قبضت مالا كثيرا بعد والدك فقلت أي مال قبضت أي مال وجدت ميراثا فقلت الارض القلانية فهذا اقرار منك بملكى ودعواك باطلة ٢ وجدت ميراثا (٣) قبضت

ثلاثة أيام ورده إلى المالك لأجل لو أحدهما ولو فرمته دون ثلاثة يرضخ للثاني * أمر القاضي لرادا لا تبقى بالنفقة بعد ما برهن أنه أبني
فالحكم فيه كالحكم في اللقطة (٢٢٤) نوع فيما يتصل به * اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولا يتركها

فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا أعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر
ولا سبيل له على وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانياً أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في
صحته وكان فيه جواب شجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانياً المكان التناقض ونعذر التوفيق
لأنه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله
تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى داراً في يدي رجل أنه إداره اشتراها من أبيه في حياته
وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يزل بينته أو لم يكن له بينة فخلف المدعي عليه ثم أقام المدعي بينة أنها كانت دار
أبيه مات وتركها ميراثاً له لا يعلمون له وارثا غيره فالقاضي يقضي بالدار للمدعي لأنه لا تناقض بين دعوى الشراء
من الأب في حياته وصحته أو لا وبين دعوى الارث منه ثانياً لأنه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت
أولاً لكن عجزت عن اثبات شرائي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهر أقصرت ميراثي بموته في الظاهر وبمثله
لو ادعى الارث من الأب أولاً ثم ادعى الشراء منه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لأن بين دعوى الارث
أولاً وبين دعوى الشراء ثانياً تناقضاً لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولاً فلما عجزت عن اثبات
الارث اشتريت منه بوضحه أن المشتري من جهة الأب قد يصير ميراثاً بأن ينسخ الشراء بينهما ما أماني حياته
أو بعد وفاته بأن يجديه عيباً فيرده فلا تحقق المناقضة لا محالة أما المورث من الأب لا يصير مشتري من جهته
فتحقق المناقضة *

محضر فيه دعوى الميراث * صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة عالم وأقام الشهود
على النسب بذكر الاسامي إلى الجد ثم إن منكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جسد الميت فلان وهو غير
ما أثبت المدعي هل يتدفع به هذا دعوى المدعي وبينته وكان فيه جواب شجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه
إن وقع القضاء بالبينة الأولى لا تندفع وإن لم يقع القضاء بالبينة الأولى لم يجز القضاء بأحدى البينتين لمكان
التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة
من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لأنهما لو قبلت أماً أن تقبل على
اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لأنه ليس يخصم في ذلك وأما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعي ولا وجه اليه أيضاً
لأن البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعي
عليه البينة أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمى مكاناً آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لأنها قامت
في الحقيقة على النفي *

ورد محضر في دعوى ديرة وسراجيه * والشهود وشهدوا بلفظة (خانه) ورد المحضر بلفظة (خانه) أن المشهود به
لم يدخل تحت دعوى المدعي لأن الدعوى وقعت في السراجيه والشهود شهدوا (بخانه) والسراجيه غير
والبينت غير وهذا الجواب صحيح فيما إذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فأما إذا كانت الدعوى
بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لأن اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سراجيه)
بالفارسية ولا كذلك بالعربية *

محضر فيه دعوى بيع السكنى * عرض على شيخ الاسلام السعدي محضرو كان فيه باعه بمحدوده
وحقوقه فرتد بعه أن السكنى نقل والنقل لأحده *

عرض عليه محضراً آخر ولم يذكرفيه اسم جد المدعي عليه * صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالصحة لأن المدعي عليه حاضر وفي الحاضر الإشارة تكفي
ولا يحتاج إلى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج إلى ذكر جده بالطريق الأولى فأما في الغائب فلا بد من ذكر

بلا علف كي لا يتضرر الناس
فإن اختلط حمام غير صاحبها
لا ينبغي له أن يأخذها ولو
أخذها طلب صاحبها
كالضالة وإن فترخ عندها
كانت الام غريبة لا يتعرض
للفرخ وعلى القلب الفرخ له
وكذا البيض لصاحب الام
لأنه تبعها وقال السرخسي
لا يحل فرخ الحمام المتولد في
بروجها المنصوبة الا اذا
كان فقيراً وان كان غنياً
تصدق على فقير ثم يشتره
منه فإن لم يعلم أن فيها غريباً
لا بأس به لأن العدم أصل
وعن بعض أئمة خوارزم أن
التعديس في كراهة لحم
الجواز لم يحسنه مودعات
الكفار باطل بل المعنى بوالده
في البروج المنصوبة لها
ولهذا حل الجلب منها والا
لما حل الاقاطات الساقطات
من المرومات وعن بعض
العلماء أنه لا يحل اتخاذ برج
الحمام والاكل من جوارزها
الامن يملك أربعين فرسخاً
في مثله والمعنى ما ذكرناه
كتاب المفقود
يدفع استحقاق الارث عنه
حتى يتقضى من المدة ما يعلم
ان مثله لا يعيش الى تلك
المدة وذا يموت أقرانه وان بقي
من أقرانه واحد يحكم بموته
والمعتبر موت أقرانه في بلده

لا في الدنيا وأبو الفضل وابن حامد قد رآه يتسعين قال الصدوق عليه الفتوى فبعد المدة المختار يعتبر ميتاً
في ماله وفي مال الغير يجعل كائنه مات يوم فقدته حتى لو فقد الرجل ثم مات ابنه ولهذا الابن أخ آخر لأمه والمفقود عصبه فخاصم أخوال ابن
مع عصبه المفقود وقال أخى ورث مال المفقود ثم مات وأنا وارثه ينظران كل الابن مات قبل أن يموت أقران المفقود فجميع مال المفقود

لعصبة المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن نصيب المفقود ووقوف من مال الابن حتى يظهر حاله فلن يظهر حيا فوقف له وان لم يظهر حتى مات أقرانه فالوقوف لأخيه للعصبة وان كان أقران المفقود ما تواقبل موت الابن فيراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل الفقه ليس للمشتري ان يرتد على ولده اما لو استحق من يد المشتري فالخامس يوثق عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الديور بحكم الثمن ولو فقد المكاتب لا يوفي مكاتبته مما ترك ان كان (٢٢٥) من خلاف جنسها وان علم القاضي بالدين لا يمكنه الاداء الا

بالبين لا يمكنه الاداء الا بالبيع وليس له ولاية بيع مال المفقود وان من جنس المكاتبه وعلم الحاكم به يوثق كافي الحزب ونصب وكيله في جميع غلات المفقود طلب الوارث ذلك أم لا ويخاصم الوكيل حقا وجب بعقده اذا أنكره العاقد ولا يخاصم فيما سواه الا أن يكون الحاكم ولا ذلك وانفذ الخصومة بينهم فيجوز ورثة المفقود طلبوا من الحاكم نصب وكيل يجمع غلاته ويتقاضى ديونه ويؤجر عماله فعمل الحاكم بناء على أن الحاكم هل يحكم على الغائب وهل ينصب وكلا على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أما لو فعل بأن حكم على الغائب نفذ اجاعا لان الجهم بسبب القضاء وهو أن البينة هل يكون حجة بالخصم حاضر للقضاء أم لا فاذا رآها حجة وحكم نفذ كالحكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى وأما بيع ما تنسارع اليه الفساد فالخامس يبيعه بخلاف الوصي حيث يبيع عروض الغائب مطلقا

كتاب الشركة

(٤٩ - فتاوى سادس) ثلاثة فصول الأول في صحتها وفسادها لا تصح بمال غائب أو دين ولا يضمن أن يكون المال حاضرا مفاوضة كانت أو عنانا وأراد عند الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يجد عند عقد الشركة يجوز لا يرى أنه لو دفع الى رجل الفلوقال أخرجه مثلها واشترى ما وبع فالخامس بينهما انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة فيبرهن المأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز وشركة التقبل والوجود قد تكون مفاوضة وعنانا فالعنان ما يكون في تجارة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل التجارات والشركة

الحد وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في ذكر الحدود لا بد من ذكر حد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الحد وكان القاضي الامام ركن الاسلام على بر الحسنيين السعدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الحد وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى *

ورد محض فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فتردد له أنه لم يذكر في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب الاشهاد على فور تملكه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا الحدود والحدود اقرب اليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو اقرب اليه من الحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة اما البائع أو المشتري أو الحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار أو لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده كرشيع الاسلام في شرحه أن الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياسا وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في أجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره أنه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان واذا قصد الابعاد من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا كرشيع الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تباين أطرافه كمكان واحد كما ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الاقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا كرشيع الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أمصار فان كان أحد هذه الاشياء مع الشفيع في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر تبطل شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الاقرب وذهب الى الابعاد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا كرشيع في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا كرشيع الناطقي في أجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الاقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعاد مبطل لشفعته وعلى هذا اذا كان للاقرب طريقان فترك الطريق الاقرب وذهب في الطريق الابعاد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطقي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الاقرب يشترط لعصمة الطلب أن يكون الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري يشترط الطلب بحضرة وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طلب وشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البقي وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفيع يشترط الطلب عند حضرة بالاتفاق كذا في المحيط *

(ورد محض في الرجوع بثمن الاتان عند دورود الاستحقاق) * ص. ورتبه حضر مجلس القضاء ببخاري رجل يسمى حيدر الجبيري وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان الجبيري فادعى هذا الذي حضر على هذا

ربع ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن لا تفسد به الشركة لان النهي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك النهي عن البيع مع الشرط ففسد **(نوع)** معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن اختار جواره * اشترى كآلة لا تشترى في قليل وكثير من أنواع التجارة ونعمل في ذلك برأينا ونشترى بالنقد والنسيئة وما رزق الله تعالى بيننا فعنان * وللفاوضة شرائط لفظ المتفاوضة فيقول فافوضتك في كذا وكذا * اشترى كآلة عمل أحدهما في غيبة الآخر فالحاضر أعطاه (٢٢٧) حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر

فلما حضر الغائب أي أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل لاجبة واشتري فما كان في تجارتهم حامن الربح فينبغي ما على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل أو لم يعمل وعلى الآخر فهو بينهما * ثلاثة نفر اشترى كآلة شركة صحيحة بمال معلوم على قدر أموالهم فخرج أحدهم إلى ناحية من النواحي بشركتهم ثم ان الحاضر ين شار كآلة لا آخر على أن ثلث الربح له والثلثان بينهما أثلاثا ثلثاه للحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب ولم يشكهم بشئ واقتسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر في المال أو اتفقه فأراد الغائب أن يصمن شريكه فالحري على ما شرطوا والضمنان عليهما وعمله بعد ذلك رضا بالشركة * الشركة في الاحتطاب فاسدة لكل ما احتطب وان أخذه منفردين وخلطا وباعا قسم الثمن على قدر ملكهم ما وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما إلى النصف وفيما زاد

رد شهر أو أكثر أن سميها نيابا در شهر ريا يا بديل لكن رائج نباشد بايد كه قيمت دعوى كند و بكويد كه بروي واجب است كه قيمت آن سيم كه امر و زدادني است بن دهنده فاما دعوى ثمن درست نيابد وحي أن القاضي الامام اللامشي رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقليل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة سمرقند وبعاء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخاري فكان هذا كذبا محضوا والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند قاضي أكثر كورالمه لمكة بعمارة النهر ولا كثر حكم السجل في أحكام الشرع بخارز ان يقال قاضي ما وراء النهر *

(نوع) محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمحدود وهذا السهم قال كان مشايخنا رحمه الله تعالى سمرقند يقولون بأنه يوجب الفساد لأنه يوجب الافراز والمفروض يكون له الحدود وأما المشايخ فلا قال والصحيح عندي أنه لا يوجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بمحدود وهذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن أبي شجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والذي في هذه المسئلة شيئا ولا رواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوي فاستحسنه وأخذه وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الافراز لا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون *

(نوع) محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقابض في التاريخ المذكور فيه فقل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لأنه يشير إلى أن التقابض الذي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابض في اليوم الذي وقع فيه العقد أو كتب وتقابضا في اليوم الذي قد باشر العقد فيه لينت التقابض بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقابضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه *

(نوع) محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن والده الذي أحضره معه فلان أجر مني محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقرية مال الاجارة ديني في تركته فرد المحضر بعلة أنه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة وما لم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديني في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذلك حتى ينظر أيبقى شيء من مال الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتب في بقوله تقابضا قبضا صحيحا فان المستأجر لو حضر مال الاجارة ولم يدفع إلى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر إلى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيما على هذا الاعتبار مع أنه لم يوجد قبض أحد البديلين وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى زعموا هذا القول وقالوا المعتبر في نظر الشرع وقواعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بدله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في

عليه البينة لانها تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح وان احتطب أحدهما أو أعانه الآخر لعين أجر مثل عمله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند الثاني لا يتجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من أرض مباحة ونقل الماء واجتناء الثمار من الجبال والاصطياد ونقل اللحم وسؤال الناس والتكدي وكذا الواشتر كاعلى ان ينسب من طين غيره لولده ويطبخها آجرا فان كان الطين أو النورة مملوكا واشترى كأن يشتري ذلك ويطبخها ويبيعه جاز هو شركة وجوه * اشترى كآلة الاصطياد ونسبها بشبكة أو أرسلها كآلة ما فالصيد بينهما أنصافا ولو لا أحدهما

وأرسله فالصيد لصاحب الكاب خاصة لأن إرسال غير المالك لا يعتبر وإن أصاب أحداً من صيدائه فالتخنة ثم أدركه الآخر فالصيد لمن أختنه كلبه لاخرجه من أن يكون صيداً وإن أختناه فينبغي أن نأصافه للاشتراك في السبب * اشتركا ولا أحدهما دابة ولا خرافاً كاف وجواً على أن يؤجر الدابة للعمل والأجر بينهما لم يجز وكذلك كان لأحدهما بغل ولا يخرج أحدهما كالأجر أو الحاصل بينهما * له آلة القصاره والاخر بيت (٢٢٨) اشتركا على أن يعمل ابداً في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة

تقبل * ولومن أحدهما أداة القصاره والعمل من آخر فسدت والربح للعامل وعليه أجر مثل الأداة دفع دابته أو منزله أو سفينه ليؤجرها أو الأجر بينهما لم يجز فإن أجره للأجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذلك دفع دابة ليسع فيه البر والطعام على أن الحاصل أنصافاً لم يجز والحاصل للبائع وله أجر مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل حرام لم يصح

(نوع آخر)

قال لاخر ما اشترى من الدقيق فينبني أو يبنى وبينك صح ولو قال ان اشترى عبدافيني وبينك لا يصح ولو قال ان اشترى عبدافيني وبينك صح لعمدة التوكيل * أمره بأن يشتري شيئاً بعينه بينه وبينه فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما * قال لاخر اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال آخر اشترى بيني وبينك فقال نعم فاشتراه فهو للآخرين ولو قال له الثاني بمحض من الأول فقال المأمورين فهو بين

ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يدوله وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع إلى بيان غرض المستأجر لا إلى الشرط لأن هذا القول عندي في غاية الزيادة لأن الأجرة في الأصل شرعت لحاجة المستأجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الأجرة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد لأن اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد إذا كان لأحد العاقلين فيه منفعة بالاجماع أو كان لأحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما إذا لم يكن لأحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى طعاماً وشرط البائع على المشتري أن يأكله وههنا لا منفعة لأحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذكر في عقد الأجرة ما يزرع في الأرض ذكر في الجامع الصغير أن الأجرة فاسدة وذكر في موضع آخر أن الأجرة تستحسن كذا في الذخيرة *

محضر فيه دعوى الأجرة ودعوى أحداث المؤجر يده على المستأجر * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن هذا الذي حضرته معي أجر مني عشر ديرات أرض حدودها كذا في ضبعة كذا وسلمها لي ثم أنه أحدث يده على هذه الأرضي بغير حق فوجب عليه قصير يده عن هذه الأرضي وترك التعرض وتسليمها لي فردا المحضر بعلة أنه لم يذكر فيه أنه أجرني هذه الأرضي وهو يملكها وهذا الأمر لا بد من ذكره لأن الأجرة من غير المالك لا تصح وإن ملكها به ذلك وكذلك لم يذكر فيه أنه أجر هذه الأرضي وهي في يده ولا بد من ذكره لأن الأرضي ربما تكون مشتركة وأجرة الأرضي المشتركة قبل القبض لا تصح أما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب إليه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أو على الوفاق كما ذهب إليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذه الأرضي صالحة للزراعة ولا بد لعمدة العقد من أن تكون الأرضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفي بقوله استجارا صححاً لجواز أن لا تكون الأرضي صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصلح للزراعة بعمل المستأجر فيظن أن كون الأرضي بحال تصلح للزراعة بعمل المستأجر يكفي لصحة العقد *

محضر في دعوى بقية مال الأجرة المفسوخة * حضروا حضر وهذا الذي حضر وكيل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم أولاد فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه لنفسه بطريق الاصله والاخت الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالأذن الحكمي أن هذا الذي حضرته معي أجر من أبا فلان جميع الأرض التي حدودها كذا بكذا من الدنانير أجرة طويلة مرسومة وإن أبا فلان في قبل انقضاء الأجرة هذه وقبل قبضه شيئاً من مال الأجرة وانقضت هذه الأجرة بموته وصار مال الأجرة وذلك كذا من الدنانير ميراثاً لورثته هؤلاء المسلمين ما خلا ديناراً واحداً فإنه ذهب بعضه بعضاً من المدة والبعض ببراءة أبينا عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا ديناراً واحداً إلى قبض المدعي حصته نفسه بطريق الاصله وحصته أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصته أخته الصغيرة فلانة بالأذن الحكمي فردا المحضر به أن المدعى كور فيه أن مال الأجرة صار ميراثاً لورثته ما خلا ديناراً واحداً فإنه ذهب بعضه ببراءة أبينا المؤجر هذاعنه في حياته ودعوى الأبراء على هذا الوجه فاسدة لأن الأبراء انما يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الأجرة غير واجب على المؤجر إذا كانت الأجرة

المشتري والثاني ولا شيء للأول ولو لم يكن الأول حاضراً حين قال له الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم فالعبد للأولين ولا شيء للثالث فاعمة ولا اشترى * اشترى عبداً واشترى فيه آخر فهو بينهما أنصافاً ولو رجلا فلاناً فالثاني فيمال الشريك وماله * شركة العنان ينقد عن ليس باهل الكفالة بأن كان أحدهما صبيماً أو ذوا التجارة أو كلاهما أو أحدهما أو كلاهما أو أحدهما ما دوننا * وشركة العنان عامة بان يشتركا بأنواع التجارات كلها وخاصة وهو أن يشتركا في شيء واحد كالتياب والدقيق ولكل منهما أن يبيع بالنقد والنسيئة وإن اشترى إن كان في يده مال الشركة فهو على الشركة فإن لم يكن فاشترى بدراهم ودنانير فالشراء له خاصة دون شريكه

لأنه لو صار على الشركة بصير مستدينا على شريكه وأنه لا يملك ذلك وعن الامام رحمه الله أنه لو كان في يده دراهم فاشترى بدنانير فهو على الشركة
لأنهما كالنقد الواحد * وله أن يضع ويدفع المال مضاربة في رواية الأصل وعن الامام المذبح من الدفع * ولا أحدهما أن يوكل بالبيع والشراء
* ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليه مالم يجوز وكان ضامنا يدينه ديناً واجب عليه ما بعددهما لأن الرهن أيقاه وهو لا يملك أيقاه دينه
وكذا لو ارتهن بدين أذانه لأنه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولا صاحبه وليس لأحدهما أن يقرض (٢٢٩) ولو أقر أحدهما بدين لم يجوز على

صاحبه * أحد شريكي العنان
إذا أخذ ديناً وجب لهما قال
في كتاب الشركة لا يجوز مطلقاً
وفي الصلح جعلها على ثلاثة
أوجه أن وجب بعد تولي
هذا أو لولا ما لا آخر أو كلاهما
في الأول جازي الكل
عندهما لأن كلامهما أذن
لصاحبه أن يعمل ما هو من
أعمال التجارة وهذا من أعمال
التجارة وعند الثاني رجه
الله لا يجوز إلا في حصته خاصة
وفي الثاني والثالث لا يجوز
إلا في حصته ولا في حصته
صاحبه وعندهما يجوز في
حصته والثالث إذا وجب
الدين بعقد أحدهما فآخر
الذي ولي العقد صح تأخيره
في الكل عندهما وعند
الثاني رجه الله صح في حصته
المؤخر خاصة * أقر أحدهما

بدين في تجارتها وأنكر الآخر
لزم المقر كله أن كان هو الذي
تولاه وإن أقر أنه ما تولاه
لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء
وإن أقر أنه وليه لم يلزمه شيء
* أحد الشريكين مفاوضة
وعنا ناشر كاعلى أن يتصرفا
معا وشقي فاذن أحدهما
العبد المشتري في التجارة جاز
ويتعبر بجبر أحدهما أيضاً
وإن أقال أحدهما بيع الآخر

قائمة ولم تنسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لأن سبب وجوبه انقضاء الجارة والجاراة لم تنسخ بعد وعلة
أخرى أن المذكور في الدعوى فواجب على المدعي عليه أن يدفع مال الجارة إلى هذا المدعي ليقبض حصته
نفسه بطريق الاصل وحصة اخته الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخصوص لا يملك القبض عند زفر رجه الله
تعالى وعليه الفتوى فلا تدع مطالبته بحصة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الأولى ليست بصححة
لأن دعوى الإبراء لم يصح فذلك أمر لزم عليهم ولا يوجب ذلك خلاف في دعوى بقية مال الجارة فإن ذلك
لزم لهم *

محضر في دفع دعوى مال الجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر * وكان الدعوى بشرائطها
من غير خلل فيها فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي أن أبالك قد قبض مني في حال حياته كذا من
الحنطة عوضاً عن مال الجارة التي تدعيه فرد المحضر بعلة أن دفع الحنطة عوضاً عن مال الجارة يستدعي
وجوب مال الجارة ومال الجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر إذا الجارة حال حياة المؤجر قائمة على
حالتها ومال الجارة إنما يجب على المؤجر بعد الانقضاء فكيف يتصور قبض المستأجر الحنطة عوضاً عن
مال الجارة في تلك الحالة وعلة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الحنطة عوضاً وإنما ذكر أن أبالك قبض الحنطة
عوضاً وبقبض الحنطة عوضاً لا تصير الحنطة عوضاً مالم يوجد دفع من صاحب الحنطة بجهة العوض *
عرض صلح في الجارة * وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضاً حدودها كذا وهي صالحة
للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقل الصلح باطل لأنه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لأن زراعة
شيء بعينه ليست من مقتضى بيان العقد ولا أحد العاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب
فساد العقد وقيل بهذا لا يطل الصلح لأن قوله في هذا المقام على أن يزرع فيها كذا وقوله يزرع فيها كذا
سواء وقوله يزرع فيها كذا ليس بشرط وإنما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من
قبل أن المستأجر إذا لم يزرع بنفسه العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فإذا كان تركه كذا يزرع
يفسد العقد فبذلك كره كيف يفسد العقد *

محضر في تعريف المملوك * سئل شيخ الإسلام على السعدى رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله
روزبه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لأن النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الأعلام
ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان * وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقر له بذلك
طاعة قال لا بد من بيان أن روزبه بن عبد الله حر وأنه أعتقه مولاه فيكون الإقرار له والماله أو عبد لمولاه
محجور عليه فيه * كون الإقرار لمولاه والماله لمولاه أو ما دون مديون فيكون الإقرار له وماله المال لمولاه
ويختلف حكم الإقرار باختلاف حاله فلا بد عن ذكره قال والمعتق يعرف لمولاه وإن كان مولاه معتقاً أيضاً
لا بد من أن يقال أنه مولى لفلان فإن كان المولى الثالث معتقاً أيضاً لم ينسبه إلى مولاه فلا بأس به لأن
المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتضار عليه *

عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند * فرد بوجوه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن
قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني أنه كان فيه وقاضي
سمرقند كان قاضياً من قبل الملك صغير ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمود والحقان

جازت وإن باع أحدهما متاعاً ورده عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حط أو أخر من عيب وإن لا يبيع جاز من حصته وكذا لو وهب ولو أقر
بعيب في متاع باعه جاز عليه ما * ولو قال كل منهما إلا آخراً عمل رأيك فلكل منهما أن يعمل ما يقع في التجارة كل رهن والارتها والدفع مضاربة
والسفر والخلط عاله والشركة بالغير لا الهية والقرض وما كان اتلفاً للمال وإن قال له أعمل رأيك مالم يصرح به نصاً وإن أذن كل منهما الآخر
بالاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لأن التوكيل به لا يصح وفي الأصل ولا أحد شريكي العنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في
مال الشركة وأشريكي العنان والمضارب والمودع المسافر في الصحيح من مذهب الامام ومحمد رجه ما الله والموتة والكرام من المال وقال

محمد رحمه الله في المضاربة بالنفقة من الربح وان لم يكن فمن رأس المال ولو باع أحدهما لم يكن للآخر قبض الثمن وكذا دين وليه أحدهما وللدون أن يمنع من الدفع اليه وان دفع إلى الشريك برئ من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائن استحسانا والقياس لا يبرأ من حصة القابض أيضا * ولا يملك أحدهما الخصامة فيما باعه الآخر فالخصومة إلى الذي ولي ذلك * واستحار أحدهما العمل في المشترك عليهم ما كلاك الاعيان * ولو أقر بجارية في يده للآخر لا يصح (٢٣٠) في حصة شريكه * ولو اشترى أحدهما شيئا من تجارتهم فوجده عيبا ليس للآخر أن يردّه لان

محمد كان من قبل الملك سنجر الآن هذا لا يصلح خلا لا ن قاضي سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد والخابان محمد كان ناسبا من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر لا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (١) (ملكنا ابن مدعيست واندر دست ابن مدعي عليه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعي عليه (٢) (كه دست خویش كوتاه كند ازین مدعی به وباین مدعی تسلیم كند) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم لا يثبت من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوف على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من أن يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خلل قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقا والكاتب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلا في الحكم انما يوجب خلا في المكتوب كذا في فصول الاستروشنى *

محضر فيه دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان على فلان عيدا في يده أني أجرت العبد من هذا الذي في يده كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوم فواجب عليه تسليم هذا العبد إلى مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعله أنه ادعى أنه أجره كل يوم بدرهم ولم يذ كر الاجارة مدة تنتهي اليها فكل يوم يحق فينعقد فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انعقد فيه عقد الاجارة وكان للاستأجر امسالك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعي اياه بتسليمه اليه ولو كان ذ كر لثلاث مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخلا في عقد الاجارة فكان للاستأجر حق امسالك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى أجر العبد وبه ذ كر كلمات كثيرة ذ كر وسلم اليه ولم يذ كر وسلم العبد اليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لحواله سلم شيئا آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر *

خط الصلح والابراء عرض خط صلح وبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذ كر في آخره وأبرأ المدعي المدعي عليه عن جميع دعاويه وخصوماته ابراء صحيحا عاما قبل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه مقدار المال المدعي ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة أو وقع اسقاطا وليعلم أنه وقع صرفا بشرط فيه قبض البدل في المجلس أو لا بشرط وقد ذ كر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فع هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك عليه لكان الابراء العام للمكان الصلح *

محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلانا وفلانا

الرتبة من حقوق العقد * ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة وربح فله الربح خاصة * ثلاثة ليسوا شركاء تقبلا وعلما وعمل أحدهم له الثلث وهو متطوع في الثلثين * أقعد في ذكاته رجا لا يطرح عليه العمل بالنصف جاز للعادة * اشترى كافي عمل يتقبله من الناس معاوشتي ويعمل كل برأيه أو في عملين مختلفين كالقصار والخطاط جاز عندنا استحسانا لانه توكيل بقبول العمل واذا تقبلا فعليهما واذا عملا أو عمل أحدهما استحق الاجر لان العامل معين القابل لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل لا يرى أن القصار اذا استعان بغيره أو استأجره استحق الاجر * ولو شرط الربح لاحدهما أكثر من الآخر جاز لان العمل متفاوت قد يكون أحدهما أحق فان شرط الاكثر لادناهما ما اختلفوا فان عمل أحدهما المرض الآخر أو غيبته فالاجر على الشرط لان عمله كعملهما ويستوى أن يمنع الآخر من العمل بعذر أو بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح

(١) ملك هذا المدعي وهو في يده هذا المدعي عليه بغير حق (٢) أن يقصر يده عن هذا المدعي به ويسلمه إلى هذا المدعي

يحكم الشرط في العقد لا العمل (الثالث في الفسخ) انكارها فسخ وموت أحدهما كذلك علم أولا وان فسخها وفلانا أحدهما لا يفسخ بلا علم الآخر وان فسخها أحدهما ورأس مالها نقد صح وان عروضا لارواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانفساخ وذ كر بكرأنهم ما اذا فسخا المضاربة والمال عروض يصح وان أحدهما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة يصح فسخها لعروض المضاربة واختاره الصدر رحمه الله وصورته اشترى كواشترى بامتعة ثم قال أحدهما لا عمل معك

بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا عمل معك فسخ الشركة معه واحدهما عليك فسحقها ان المال عروضا بخلاف المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي انها ريب المال عن التصرف ان كان رأس المال من أحد التقدين فله أن يستبدله بالنقد الا آخر ولا يعمل النهي وان عروضا لا يصح النهي وألحق الشركة بالمضاربة والحق المختار ما ذكرنا * أحدهما قال لصاحبه أريد شراء هذه الجارية لنفسى فسكت الا آخر فاشترها فعلى الشركة ما لم يقل نعم ولو وكله بشرا جارية (٢٣١) بعينها فقال ذلك فسكت الموكل

فالمشتري للوكيل لان الوكيل

يملك عزل نفسه رضى به

الموكل أم لا وأحد الشريكين

لا يملك فسحقها بسلامة

الاخر ما شريته من شيء

فبيننا ولم يسم شيئا قال الامام

والثاني رحمه الله لا يجوز

الا أن يشتركا فيقولوا

ما شريتنا أو ما اشترى أحدهما

من تجارة فبيننا انصافا ولو

قالا أردنا بهذا الكلام الشركة

كذلك والافه وباطل ولو قال

ما شريته اليوم أو السنة

من شيء فبيننا انصافا فان جاز

وان لم يوقت ولكنه عين

المشتري أو ذكر قدر من الثمن

بان قال ما شريته من البر

الى كذا أو من فلان أو بألف

فبينى وبينك جاز * وان

سمى صنفا من النوع الا انه

لم يوقت ولا بين المقدار فقال

ما شريته من الخنطة من

قليل أو كثير فبينى وبينك

ولم يوقت الثمن لا يجوز وعن

الامام ما شريته من أنواع

التجارة فبينى وبينك فقبل

ذلك صاحبه جاز * رجل له طعام

ولا آخر أيضا فخطاها واشترى

وأحدهما أجود من الآخر

فالثن بينهما انصافا كالبيع

وذكر في موضع آخر يقسم

وفلانا كلهم أو لاد فلان فادعى هذا الذى حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مؤنهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجى أرباها وأنه مات قبل قبضة هذا المال وقبيل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قبضة الرجى مجهلا لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته الى آخره فقبل ان وقعت الدعوى فى رأس المال والرجى فلا بد من بيان قدر الرجى وتركه بصير خلافاً في الدعوى وان ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الرجى *

محضر فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمرقند فرد المحضر بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الأعيان منها ما يكون مضموناً بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضموناً بالمثل عند الاستهلاك وأهل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقاً ولان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جواز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وانما ينقطع حقه عن العين وينقل الى القيمة بقضاء القاضى أو بتراضيه ما قبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولانه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسمرقند أو بخارى وقيمة الأعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *

محضر فيه دعوى الخنطة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن أحدهما الذى أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذى حضر ألف من من الخنطة قبضاً موجباً للردين أو صاف الخنطة قال وهكذا كان أقرأخوه هذا الذى أحضره معه في حال جواز اقراره بقبض الخنطة الموصوفة فانه قال لهذا الذى حضر بالفارسية (١) تراها من كندم ابى يا كز ميانه سرخه تره ابى بوزن أهل بخارى بامن است اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذى حضر فيه خطاباً وقد توفى فلان قبل أن يؤدى شيئاً من هذه الخنطة مجهلاً غير معين لهذه الخنطة المذكورة فيه وصارت هذه الخنطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذى حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وخلف من التركة في يده هذا الذى أحضره معه أموالاً فيها ألف من من الخنطة بالأوصاف المذكورة فوجب على هذا الذى أحضره معه أداء مثل هذه الخنطة المذكورة فيه من هذه الخنطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة أحدها أنه ادعى أولاً أنه قبض من مائة قبضاً موجباً للردين والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجباً للردين تصرف الى الغصب وكذا الاخذ المطلق ثم قال وهكذا اقرار المدعى عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا على نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعى فانه قال (٢) تراها بامن است وهذا اقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه واقرار المدعى عليه كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني أنه ادعى عليه الخنطة بالبن والوزن وطلب ضمانها والمضمون عند أداء الضمان يصير ملكاً للضامن بالضمان فتتحقق المتابعة بين الخنطة الموزونة وبين ضمانها

(١) لك عندي ألف من برامة قويا أجزاها بوزن أهل بخارى (٢) لك عندي

الثن على قيمة الحسد والردى * عبيدين رجلين اشترى كثر كمة عنان أو مفاوضة جاز وعن الثاني رحمه الله ليس لاحدهما أن يسافر بمال الشركة بلا إذن الا آخر فان سافر وهلك في يده لا ضمان فيما لا جمل ولا مؤونة ويضمن ماله جمل ومؤونة فان لم يكن له جمل ومؤونة واشترى بعد السفر ويرجى أو وضع فالقياس أن يكون الرجى له قال لكنى أترك القياس فان هلك ضمن وان رجى فيكون بينهما * وان كانت الشركة في الاموال كلها لا في مال نفسه مفاوضة أو عناناً فله أن يسافر * بيع المفاوض ممن لا يقبل له شهادته ينفذ على المفاوضة اجماعاً أما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده * رجلان لهما على رجل ألف من عن عبد فآخر احدهما حصه نفسه لم يحجز

وعند محمد رحمه الله يجوز فلوان الغريم يحل للذي أخر حصته مائة قلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وهو خسون فإذا أخذ منه ذلك كان للذي يحل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه من حصة الذي لم يؤخر لأن غير المؤخر إذا أخذ من المؤخر صاد للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا يرى أن الغريم لو عمل للمؤخر كل حقه فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بالذي أخذ منه من حصة شريكه وذلك كبر بعد هذا أن المؤخر إذا (٢٣٢) رجع على الغريم بخمسين يقسم هذا بينهما على عشر سهم للمؤخر وتسعة لغيره ولو أن الغريم حين يحل

للمؤخر مائة ورجع شريكه عليه بنصفه ولم يرجع على الغريم حتى اقتضى عين المؤخر من الغريم كان للمؤخر أن يشاركه فيها ويكون بينهما على عشرة للمؤخر سهم واحد وتسعة لغيره مشترك لثلاثة على إنسان غاب منهم إنسان وطلب الثالث الحاضر حصته يجبر المدينون على الدفع وأحد المتفاوضين لا يملك فسختها حال غيبة الآخر لانه وكيل أحد شريكي المتفاوضة استعار دابة ليركبها إلى كذا فركبها شريكه فعطيت فانهم ما يضمنان لأن صاحبها لم يرض بركوب غير المستعير وكان هذا ضمان اتلاف فيلزمهما وإن كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في مالهما وإن ركب في حاجة نفسه يضمنان لما قلنا إلا أنهم ما أن أدياه من مال الشركة رجع الشريك على الركب بحصته من ذلك وان استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعامه إلى كذا فحمل عليه شريكه مثل ذلك الطعام من خاصته أو المشترك لاضمان عليه لأن في الاعارة للحمل لا يفيد التقييد بخلاف الركوب ولو استعارها

والخطة كيلية فلا تصح دعواها بالوزن والمن في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه أداء مثل هذه الخطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا بحالة بل الوارث بالخيار إن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه للأداء منها والخلل الثالث ليس بحجج لأن أصل الوجوب في التركة إلا أن للوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الأداء من التركة نظرا إلى الأصل *

ومحضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبين عددها وصفها وجنسها بغير حق واستهلكها فواجب عليه أداء مثل هذه الدراهم العدلية إن كان يوجد مثلها أو قيمتها إن لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رجحهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خال من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلكها ولم يذكر أنه استهلكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض على هذا القائل أن الاستهلاك إن كان لا يصلح سببا لكان الاحتال فالغصب السابق كاف فيمكن إيجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضى بقبضه الدراهم والمالك إذا رضى بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في آخر كتابه لصرف وأكثر المشايخ رجحهم الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا للوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سببا للوجوب الضمان الآن أن أمر المالك بالاستهلاك وأجازته قبض الغاصب مبرئ له من الضمان فليس على المدعي أن يتعرض للبرئ عن الضمان نفيا وإثباتا إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئا من ذلك فينبغي أن يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي الآن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك في الدعوى انما ذكر القبض بغير حق ينبغي أن يطلب من المدعي عليه أولا تسليم عين تلك الدراهم لأن الدراهم إذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف أن الدراهم والدنانير يتعينان في الغصب وطالبه المدعي بتسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فيسلم مثلها فان لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي أن يطالب المدعي عليه أولا بأحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها إليه كما هو الحكم في سائر المنقولات وان كان نقول طلب الأحضار على الإطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لأن الأحضار إنما يطلب في المنقولات حتى إذا شهد الشهود وأشاروا إلى المدعي به والشهود لا يمكنهم الإشارة ههنا فانهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المغصوبة فان الدراهم يشبه بعضها بعضا فتقع الإشارة إلى غيرها بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف بظاهر الأذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فينبغي أن يشترط الأحضار *

ومحضر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أدرع من الأطلس العدني وبين

أحدهما يحمل عليها عدل زطي فحمل عليها ثمنه لا يضمن ولو حل عليها طابا لسته يضمن لاختلاف الجنس طوله ولو حل الشعر مكان الخطة لا يضمن لانه أخف وكذا لو كانا شريكي عنان فاستعارها أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الأول كتاب الهيئة ثلاثة فصول الأول في جوارها وفيه ثلاثة أجناس الأول في ألقاها وشراؤها من شرائطها الأفران فلم يصح في مشاع يحتمل القسمة وصحت فيما لا يحتملها * وهب دارا من رجلين لم يجز عندهما خلافا فالحمد لوجه الله ولوقال وهبت الدار ثلثاها لهذا

وثالثها هذا لا يجوز عند الامام والثاني رجهما الله وعند محمد رجه الله يجوز والصدقة على فقير بن علي هذا قال أحد الثوريين لصاحبه وهبت لك نصيب من الرمح ان قائم لا يصح وان تألفا يصح وهب لرجلين درهمين ما يحوز في الصحيح ولومعه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين هما ان كانا مستويين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان في الوجه الاول تناول واحداهما وهو مجهول وفي الثاني تناول قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة دفع الى رجل نوين وقال أيهما شئت فلك والا تخر لا ينك (٢٣٣) فلان ان بين قبل أن يتفرقا

جاز والا لا له على آخر ألف نقد وألف غلة فقال وهبت منك أحد المائتين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وهب عبده على أن يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختار الهبة قبل أن يتفرقا جاز ولو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح البراء وبطل الخيار وهب جارية لامرأته والجارية في الدار لا بحضورهما فقالت قبلت لم يجز حتى يكون بحضورهما ولو كانت العين الموهوبة عنده وديعة فقال المودع وهبتا منك فقبل وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان بامرء يصح وان بغير أمره لا وفي المجلس صح قال لا تخر وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بحضوره الواهب ولم يقل قبلت صح ولو لم يقبض لكنه قال قبضت يصير قابضا عند محمد خلافا

طوله وعرضه بثن معلوم وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين معروفتين بالعراق وازارة وتكة بكذا ثمن وبين ذلك وسلمها اليه وأنه قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا الجواب المقتضى أن في هذه الدعوى خلا من قبل أنه لم يذ كر فيه أن المبيع هذا هل كان ملك البائع أم لا لجواز أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذ كر في المحضر أن هذا بذرعان أهل بخاري أو بذرعان خراسان وأنه متفاوت فيسقى المبيع مجهولا لأن ما زعم هذا القائل لا يوجب خلافا لما لا قول فلانه ذ كر في الدعوى أنه سلمها اليه وقوله وسلم نظيره قوله وهو يملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات وأما الثاني فلانه ذ كر في الدعوى أنه سلمها اليه بعد القبض والتسليم فالمدعى به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وانما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتها كذا وأنه اشتراها منه وسلم الجمله اليه وهو قبض الجمله حتى ينصرف الى كل ذلك وله باع قطعة الاطلس هذه والقلنسوتين وأنه اشترى القطعة دون القلنسوتين أو سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب أن كلمة ما يجوز أن ينصرف الى الجمله لكن يجوز أن ينصرف الى أحدهما أضاف لا ينتفي هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هن أو ذ كر لفظ الجمله أما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولا فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره *

محضر فيه دعوى الوكيل وديعة موكله ادعى على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والده أن والده دفع الى هذا الرجل تحت ديباج عنده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفر به والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظفر به هذا المدفوع اليه وكله بقبض ذلك منه أيضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليقوم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض أصلا وأقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه أنه قد كان قبض لكن رده الى والده وكتبوا المحضر وطلبوا الجواب المقتضى فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلل أنه لم يذ كر في المحضر أن المدعى كذبه في قوله (١) (بازر كردم) وهذا لان المدعى لو صدقه في الرد على والده لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لتستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التفت تكذيبه في الرد

محضر في دعوى امرأته منزل في يد رجل شرار من والدها امرأته ادعت منزلا على رجل وقالت هذا المنزل وذ كرتم موضعه وينت حدوده كن حقه او ملكا الوالد فلان وأنه باعه متى يوم كذا في شهر كذا حال

(١) رددته

(٣٠ - فتاوى سادس) وهب المتاع وسلمها اليه بجهة جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز وهب لرجل ثيابا في صندوق وسلمه مع الصندوق فليس بقبض تصدق على ابن صغيره بداروه فيها متاع او هو يسكنها ببيعها أو فيها ساكن بلا اجر ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكنة بآجرة لم تجز الصدقة وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب والاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جاز اشترى عبدا وقبل قبضه وهب من رجل أو رهنه

وأمره بقبضه يجوز قال لا تخربن حيزي ترافه وهبة يشترط فيها القبض ولو قال تراست فإقراره بجميع ما أملكه أفلان فهذه هبة يشترط فيه القبض وقدم ما هو الحق والمختار ^(الجنس الثاني في هبة الدين) وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جاز استحسننا وإن لم يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باع من المدين أو وهبه جاز والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو المرأة وهبت مهرها الذي على زوجها (٢٣٤) لابنها الصغير من هذا الزوج إن أمره بالقبض صحته والا لا لأنه هبة الدين من غير من عليه

كونه نافذا التصرف وإن قد اشترط منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكي بهذا السبب وأن الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه إلى فاجاب المدعي عليه (٢) (أن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سـ يردني ليست باين سبب كدعوى ميكنند) فأحضرت المدعية نفراد كرت أنهم شهـ ودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (٣) (كواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والد الدين مدعيه اقرار كرد بر حال روائى اقرار وكفت من اين خانه كه حدر دوى درين محضر مذ كوراست باين دختر خویش فلانه فروخته ام ووى اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذ كوراست بهمين تاريخ كه درين محضر مذ كوراست فروختنى وخر يدينى درست واهـ وراين خانه ملك اين فلانه است باين سبب كه اندرين محضر ياد كرده شده است و اين مدعى عليه دست نو كرده است درين خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم أن فيه خللاً من قبل أن ذكر في الدعوى أنه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا أقر البائع بهذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خللاً من قبل أنه أضاف الإقرار إلى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الإقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الإقرار انجل على ما قبل البيع يكون باطلاً ولو جل على ما بعده يكون صحيحاً والاصل في تصرف العاقل أن يصحح لأن يبطل وزعم هذا الزاعم أيضاً أن في لفظ الشهادة خللاً لأن الشهود قالوا نشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على إقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والإقرار بالبيع لا يصلح سبباً ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب خللاً في شهادتهم وفساداً لأن الشهود إذا شهدوا على إقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الإقرار والبيع سبب الملك والثاني أنهم شهدوا على إقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على إقراره ولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل *

(٢) ذلك المنزل ملكي وحقي وليس مسلم هذه المدعية بهذا السبب (٣) أشهد أن فلان بن فلان هذا والدة المدعية أقر في حال جواز الإقرار وقال أتابع هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بنتي فلانة وهي اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر يباع وشراء صحيحاً واليوم هذه الدار ملك فلانة هذه بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق

الدين * عنده عبد ودبعة قال له مولاه وهبته منك ولم يقبل هو قبلت ان غاب العبد أو مات فن الواهب * غريم الميت وهب الدين من الوارث صحته لأنها من عليه الدين حكماً لأنه ان لم يكن في التركة دين مستغرق يملكه الوارث وان كان فله حق الاستخلاص ألا يرى أنه لو تزوج أمه من التركة المستغرقة لا يصح * ولورثة الوارث الهبة ترتد بالرد خلافاً لمحمد رحمه الله وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه للميت فرثه الوارث * ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً * وهب ديناً على عبده جاز كان العبد مديناً أو لا فان رده المولى هل ترتد قبل هو على هذا الخلاف وقيل ترتد اجتماعاً وهو الصحيح * قال لهريرة أبرأتك مما عليك من الدين فقلت قبل القبول برئ من الدين حتى إذا قال له المدينون أبرأتني مما لك على فقال الدائن أبرأت فقال المدينون لا أقبل

برئ بناء على أن الأبراء لا يحتاج فيه إلى القبول ولكن يرتد بالرد وأبرأ الكفيل لا يرتد بالرد وهبة المكفيل ترتد بالرد والبائع لو أبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالرد لأنه تعليق لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط لصحة الرد مجلس الأبراء اختلفوا وقال شمس الأئمة يشترط في هبة الدين من المدين عندنا خلافاً لفرج الله وذ كر الصدر أيضاً كذلك أبرأ الدائن من المدين لا يصح بلاقبوله لكن المذكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علماءنا الثلاثة رحمهم الله عدم توقفه على قبوله والفتوى

على هذا واستدل الامام السرخسي رحمه الله بمسئلة الزبادات وهي ان الطالب اذا ابرأ الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بالدين واذا وهبه له يرجع دل أن هبة الدين تملك وبراءه اسقاط والقبول يشترط في التملكات والعامة فالواهبته من الكفيل انما جعل تملكه وان لم يكن موجودا ولا مالا من كل وجه تصحح انصرفه لا فتراق الهبة والاسقاط في حق الكفيل أما لا فرق بينهما في حق الاصيل فلا يجعل تملكه ولا يشترط القبول وفي حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة والبراء واحداني (٢٣٥) انه يرجع على موكله لما امر أن ابراء الوكيل تملك يترك

بارد وفي الناطقي عن الثاني كما حكاه الامام السرخسي وفي موضع آخر ذكر الناطقي كما ذكرناه عن العامة عن الثاني رحمه الله * قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه لما قلنا ان هبة الدين ممن عليه الدين تصح بلا قبول وترتد بالرد فاذا قال لا أقبل لم يظهر انتقاض الهبة في حق انتقاض العتق * خذ ذكاة مالي من الدين الذي لي على فلان وعليه دراهم فأخذ الدنانير مكانها لم يجز لان الزكاة تؤخذ من العين لامن الدين * وذكر ابن سماعة وهبت لك الدراهم التي على فلان فقبض مكانها دراهم جاز * وفي الدين المشترك لو وهب أحدهما حصته من المدينون صحت ولو وهب نصفه مطلقا نفذ في الربع وبوقف في الربع كالأو وهب نصف العبد المشترك وهذا خلاف الظاهر وظاهر الرواية أن هبة جزء من العين المشترك ويعه

وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (١) (كواهي مدهم كه اين مدعي عليه) وأشار اليه (مقرآد جمال صحت وروائي اقرار خویش بطوع و رغبت و چنین گفت بخیریدم ازین مدعی) وأشار اليه (هفص من روغن کجديا کیزه صافی خریدنی درست و قبض کردم قبضی درست) واستتمتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعي ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين أحدهم أن دعوى الاقرار ليس بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المباشرة والافراض أو ماشا كل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي بسببه لا ادعى ذلك ولين سببه فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى أنه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من المدعي عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحح الان على تقدير عدمه وقت البيع أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقد في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعي عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا صححا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع ووجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أجر داره وأرضه وهي مشغولة بتمتع الأجر وزرعه ثم فرغ وسلم لا تتقلب الاجارة جائزة فلا يتعدي بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا تصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعي عليك كذا لاني أقررت لبي به أو قال هذه العين ملكي لاني أقررت لبي بها وهنادعوى المال ما حصلت بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقة الا أنه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خللا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما يدع السبب لا لما قلتم بل لانه لم يجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعي عليه بالمال وأما الوجه الثاني قوله لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا

(١) أشهد أن هذا المدعي عليه وأشار اليه جامعة قرآني حال صحته وجواز اقراره بالطوع والرغبة وقال اشترت من هذا المدعي وأشار اليه سبع مائة من دهن سمسم دهننا نظيفا صافيا شراء صححا وقبضته قبضا صححا

تنصرف الى حصة البائع (نوع في هبة المهر وغيره) قال لها وهي لانهم العربية قولى وهبت مهري منك فقالت وهبت لا تصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق وهذا الواو كره على الهبة فهو هب لا يصح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله لا ينعان أيضا اذا عرف بالجهل * قال لا خرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبله وسلم جازه قال هب لي هذا فقال قد اى توباد أو قال دريغ نیست لا يملكها اقبل ما يقول لا يملك في مهر أمك فقال وى ما را چنان بدید بنوده است

كما أورأنا إذا لم لا يكون إبراء المهر وقال هذه الامة لك قال الثاني رحمه الله هذه جائرة يملكها اذا قبض * هي لك حلال لا يكون هبة الا اذا دلت قرينة على ارادتها * وهبت لك فزوجها هبة * وهبت مهرها الزوجها على أن يجعل أمر كل امرأة يتزوجها عليها ايدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصبح بلاقبول المدون وان قبل ان جعل أمرها ايدها فالإبراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذلك (٢٣٦) لو أبرأ على أن لا يضربها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود

المهر * منعها عن المسير الى أبيها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كالمكرهه وذكر شمس الاسلام خوفها بضرب حتى تهب مهرها فاذا كان قادراً على الضرب وذ كر بكر رحمه الله سقوط المهر لا يقبل التعليق بالشرط ألا يرى أنها لو قالت لزوجها أن فعلت كذا فأنت برى من المهر لا يصح * قال المدونة ان لم أقبض مالي عليك حتى توت فأنت في حل مني فهو باطل لانه تعليق والبروات لا تحتله

الجنس الثالث في هبة الصغير
غرس لابنه الصغير كرمًا ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال أغرس باسم ابني أمره متردد والى العصة أقرب هبة من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو مرتته أو المشتري منه شراء فاسد وهذا اذا أعله وأشهد عليه والاشهاد للهرز عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة

وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقرار الانسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار المدعى عليه بالقبض مطلقاً لا قبض المشتري فان الشهود قالوا (١) (مقر آمداين مدعى عليه كـه بخريد من ازين مدعى هفص من روغن كتجد صافي با كيزه وقبض كردم قبض درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضا صحيحا وكان ينبغي أن يذكر وفي الشهادة على اقرار المدعى عليه (٢) (وقبض كردمش)

محضر في دعوى الوصية بالثالث * صورته ادعى الموصي له على واحد من الورثة أن الميت قد أوصى لي بثالث ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالغاً وأحضر في مجلس الحكم خاتمة من ذهب فقصه في روج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وأنه في يدك فوجب عليك دفع الثالث المشاع من هذا الخاتم الى بحكم الوصية فأكرر الوارث الوصية وأقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فأفتوا بفساد هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طائعا ويحتمل أنه أوصى مكرهاً والوصية مع الاكراه باطلة وبعضهم قالوا طلب نسائم الثالث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الشائع متصور بتسليم الكل *

محضر في دعوى النكاح على امرأة * وصورة ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلاله بسبب انه تزوجها على مهر معلوم عشهد من الشهود والعدول بتزويجها نفسها منه وأنها خرجت عن طاعته فوجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطلقات وأنها محترمة عليه بالطلاق الثلاث وأثبت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواء النكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع الدفع وادعى أنها مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقرت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً وكان دعوى انقضاء العدة من منافي مدة ينصون في مثلها انقضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج عهر معلوم عشهد من الشهود والعدول وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخ سمرقند وبكارهم بالصحة واتفق مشايخ بخاري على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجهاً فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشئ غير صحيح من المدعى مذ كور في شرح أدب القاضي وعندى ما ذكره من وجه الفساد ليس صحيح وهذا لان الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقاً وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مصرحة

(١) جاسقرا هذا المدعى عليه في اشترت من هذا المدعى سبعائة من دهن سمسم صافي تطيف وقبضته قبضا صحيحا (٢) وقبضته

القبض وان بالغاي شتر قبضه ولو في عياله والوصى كالاب والام كذلك والصغير في عياله ما ان وهبت له أو وهب له تلك الام كذا القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيه ما لا وصى وذكر الصمد رحمه الله ان عدم الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها ملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التعبير قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلو ان الاب وصيه والجد وصيه غاب غيبة منقاعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره ولا الاربع مع

وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أم لا وسواء كان ذارحم محرم أو أجنبي أو لم يكن واحد من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فإنه ذكر في الأصل من عال يتيم أو هو ليس بوصى ولا بينهما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب له استحسانا ولو أراد أجنبي النزاع منه ليس له ذلك وسلم في تعليم الأعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الأخ والم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان أبى حيا (نوع) الأفضل (٢٣٧) في هبة الابن والبنت التثليث

الميراث وعند الثاني

التنصيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم نص عليه محمد رحمه الله ولو خص بعض أولاده لزيادة رشده لا بأس به وان كانا سواء لا يفعله وان أراد أن يصرف ماله إلى الخير وأبى فاسق فالصرف إلى الخير أفضل من تركه له لأنه اعانة على المعصية وكذا لو كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته

(نوع)

وهب للصغير من المأكول شيئا يباح للوالدين أن يأكله * اتخذ وليمة الختان وأهدى الناس ووضعوه بين يدي الصبي كشياب أو ما يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وان دراهم أو دينار أو متاع البيت ينظر إلى المهدى ان من أقارب الأب فلا بل وان من أقارب الأم فلها سواء قال المهدى هذا للصبي أم لا وهذا إذا لم يقل المهدى هذا له أو لها فان أمكن ان يرجع إليه يرجع إليه فان قال شيئا فالقول له * قدم من السفر وجاء بالخف إلى من نزل عنده وقال أقسم هذا بين أولادك وأمر أنك ونفسك ان أمكن

كذا في الذخيرة *

ورد سجل من مروفي اثبات ملكية رجل * وكتب فيه يقول القاضي فلان صاحب المظالم والاحكام الشرعية بكورة مروفي من قبل السلطان فلان حضر في مجلس الحكم بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصما ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرة منه قالوا وكان في المحضر المذكور الى هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء ما وقد سبق ذكر كونه قاضيا مروفي فواحيما فقله بها يحتمل الانصراف الى كورة مروفي ويحتمل الانصراف الى الزواحي فالحكم لا يكون صحيحا اذا المصير شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى مذكور في أدب القاضي للخصاف وعندى أن هذا ليس بخلل لان المصير على رواية النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصير كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني أنه ذكر فادعى عليه بمحضرة منه ولا بد من التصريح بذلك الذي حضر والذي أحضره معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لأنه يحتمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعى أو من هذا المدعى على غير هذا المدعى عليه ويكتب بمحضرة من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر فيه جلا صفة كذا على نفسه كى صفة كذا سانه كذا قيمته كذا بمحضرة مجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكر في بيان الصفة والسن والقيمة غير محتاج اليه اذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فإنه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول ان الجمل المحضر هذا ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول في يد المدعى عليه هذا ثم ذكر وأن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعى به هذا ثم ذكر واعادته الى يده وعسى لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه الى المدعى هذا ثم بعد ذلك كرام المسئلة والانكار فأحضر المدعى جماعة وكان ينبغي أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود وشهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المتداعيين وأنه لا ينبغي عن ذكر الاشارة عقيب ذلك كل واحد منهم ما لان اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهم ما فعسى أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذلك كرام الجمل يحتاج الى ذكر الاشارة الى الجمل الا اذا كان ذكر وأشار الى الشهود به هذا ولولم يكن ذلك لفظة هذا عند كرام الشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الاشارة في مواضع الاشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا مني الحكم فأعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذلك كرام عقيب ذلك كرام المدعى عليه وكذا لم يذكر الى آخر السجل لفظة هذا عند ذلك كرام المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذلك الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضا حكمت بثبوت ملكية المذكور فيه للمدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بمحضرة المتخاصمين ولم يكن ذلك كرام بمحضرة الجمل المدعى به هذا ولا بد من ذلك لا محالة لان في المنقول يحتاج

الرجوع الى بيان المهدى فالقول له وان تعذر ما يصلح للرجال فله وما الهن فلها وما الكليم ما ينظر الى معارف الأب والأم * اتخذ ولده شيئا ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذا لو اتخذ لتلميذه شيئا فأبى التلميذ فأراد أن يدفعها الى غيره وان أراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ أنها عارية لم يمكنه الدفع الى غيره * عمل الصبي حسنات قبل البلوغ فتوايه له لا لآبويه ولهما ثواب التعليم ان علماء وقيل ثواب الطاعة له مع آبويه ولا بأس للزوجة ان تصدق من بيت الزوج يسير كالغيف * وهب لعبد محجور فالقبول والقبض للعبد لا للمولى * وهب

الا بقاء الى دار الحرب لانه الصغير لا يجوز ولوم ترد في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا بخلاف البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط في الهبة القبض والمتردد في دارنا في يد الاب حكما * تصدق بعبد آبق على ابن صغيره لا يجوز وعن الثاني رحمه الله يجوز فاما ان يحمل على الرويتين أو يحمل عدم الجواز على اللاحق بدار الحرب والجواز على المتردد في دارنا * تصدق بوديعة على ابن صغيره جاز لان يد المودع كيد المودع * تصدق بأرض مزروع (٢٣٨) على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان غيره باجارة لان يد المستأجر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذلك وهب دارا

لانه الصغير وفيها ساكن بأجر لا يصح لان يد المستأجر يمنع القبض لكونها لازمة فاندفع مالو كان الساكن فيها الاب لان الشرط قبضه ويده على الدار يقرر قبضه ومالو كانت باعارة لعدم اللزوم وعن الثاني رحمه الله لا يجوز ان يهب لعمراته أو تهب لزوجها أو لاجنبي وهما ساكنان فيه وكذا الولد الكبير وعن الثاني رحمه الله انه لا يجوز الهبة لانه الصغير أيضا كما لا يجوز للبالغ * وذكر الحاكم وهب دارا لابن له أحدهما كبير والآخر صغير ان قبض الكبير جازت وذكر بعد أنها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة اكبر محتاجة الى قبول فسبقته هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما * رد الهبة وقبولها من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح * اذا كان في عيال الجد والاب حاضر فقبض ما وهب للصغير من في عياله اختل فوالا والصحيح جوازه وعائسه الفتوى

القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعي به القيمة حينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعي قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضي بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب اني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود أو بدليل لاح عندي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كتابين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نأبيه وهو تولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يصح كتنفي ذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا *

محضر في اثبات الايصاء بثالث المال * وكان الموصي امرأته بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف باستاذ مباره قد كانت أوصت بثالث مالها على أن يشتري بثلثه الخنطة وتفرق على الفقراء لقضاء صلواتها القاتنة ويشتري بثلثه شاة فيضحي بها في اليوم الاول من أيام الاضحية ويشتري بثلثه الرغائف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب ما اعتاد الناس في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها وأمرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحض منعه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الايصاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعي عليه هذا اجل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فوجب عليه احضار اجل مجلس الدعوى لتمكن هو من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فوجب عليه أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل أن المذكور هي القيمة لا غير وليد كروا أن هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن الجل يكون أمانة في يد الزوج ظاهر اذا لم يذ كروا أنه قبضه بغير حق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت ديناراً ونصفاً وكان ينبغي أن يذ كروا أن الواجب عليه احضار هذا الجل وتسليمه الى الموصي اليها حتى يتبعه وتأخذ منه الثلث ان كان مقربا وان كان منكرا كون الجل هذا في يده ملكا للوصية هذه حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار الجل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بعد كروا وهو البيع ان كان مقربا واقامة البينة عليه ان كان منكرا * سجل في اثبات الوقفية * وكان المكتوب فيه ادعى أن فلانا وكل فلانا وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم تو كيلا مع لقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالفارسية (١) (اكر فلان وقف كرده است اين فلان موضع را برادر وخواهر خویش فلان وفلانه)

(١) ان وقف فلان هذا الموضع القلاني على أخيه وأخته فلان وفلانة

وأجمعوا أن الزوج يملك القبض لزوجته الصغيرة وان حضر الاب * الصبي اذا لم يكن أبوه حائكا أراد من في حجره تسليمه الى بشرائط الحيا كتمنع وان حائكا لا وهب للصغير فعوض أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فللواهب ان يرجع لبطان التعويض وفيما وهب للمعجور القبض اليه لانه فيما لا يشتغل رقبته مبقى على أصل الحرية واذا قبض يثبت الملك للولي وللواهب الرجوع اذا كان العبد قريبا للولي وفي عكسه كذلك عندهما خلافا لهما * وهبت مهرها لزوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلامعين لها على القيام فهي كالصبيحة

تصح الهبة. اتخذوا له الصغير ما يملكه وكذا الكبير بالتسليم وليس كالطعام يا كاهن على ملك الله لان الامر اذا توجه الى وجهه فاولها بالحكم أغلبها تعارفا والاعلى البر والصلة الا اذا علم بالذم كونه اعادة كالأشهاد عند الاتحاد لعدم الاعتبار بالدلالة عند تعارض الصريح ومساائل الشيوخ والهبة في المرض وغيره. وهبت حصتي من هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم حصته نصيح. له عليه عشرة فقضاها فوجدها القابض دانقازا فوهبه للدائن أو البائع ان الدراهم صحاح بضرها التبعض يصح (٢٣٩) لانه مشاع لا يحقل القسمة وكذا

هبة بعض الدراهم والدنانير ان أضر التبعض يصح والا لا وهب البناء الا الاوض يجوز * الشيوخ الطارئ فيها لا يطلها بخلاف الرهن الا في رواية عن الثاني رحمه الله والشيوخ الطارئ في اتحاد المسجد كالمقارن * تصدق بداره على امرأة وعلى مافي بطنها وهي حامل لا يجوز زجارت به لاقبل من نصف عام أولا كثر من عامين وليس مافي البطن كالجدار والبيت والريخ ومن لا يملك بوجه من الوجوه ليكون الصدقة كلها لها وكذا لو قال تصدقت بها عليك وعلى غلامي أو نفسي وكذا لو قال تصدقت بها عليك وعلى الذي في هذا البيت ففتح الباب فاذا ليس فيها أحد ومثله ما لو قال تصدقت بهذا علي أولادي الصغار الثلاثة واذا بعضهم ميت وهو لا يعلم فالصدقة باطلة وان كان يعلم بالموت جازت الصدقة كلها للحي منهم وفي الواقعات الايجاب اذا وقع لمن يملك ولن يملك بوجه من الوجوه فالايجاب بكاله لمن يملك وعند ذلك لا شيوخ فيصح واذا وقع

بشرائط كذا وسلم الى متول كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضدين كذا كذا فاجاب الخصم وقال (١) (بلا فلان تراوكل كرماسا بران وجهه كه دعوى اميكني وكالتى معلوم بان شرط كه ياد كرى ومرا بفلان جندين كه دعوى مكنتى دادنى نيست وكن من مر الز وقفيت اين موضع معلوم نيست واز شهرت واستفاضت أو خيرى ومرا يتوبان وجه كه دعوى ميكنى دادنى نيست) أحضر المدعى نقرأ كرائهم شهوده يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها وساقوا الشهادة على سنها وذكروا أن فلانا وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضى بثبوت الوقفية وتحقيق شرط الوكالة ولزم المال على المدعى عليه وكافه أداء ذلك الى المدعى وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضى على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (لا) واذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا به حاله قبل على أصل الوقف أيضا هنا اما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل أو لان الشهود لم يحفل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا به ما فقد أوجب العمل لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجههم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا أنهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعو منه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم عاينوا قاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لانه عايننا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كما لو قالوا شهدنا بملكية هذه العين لفلان لاننا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف الملاك ذكر هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان فسر واما السماع من الناس وبالبعد كرهه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انفسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا سببه بل ذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه العلة انما الاعتماد

(١) نعم ان فلانا وكله وكالة معلومة على الوجه الذى تدعيه بالشرط الذى ذكرته وليس على فلان هذا القدر الذى تدعيه ولكن ليس لي علم بوقفية هذا الموضع ولا أعلم شهرتها واستفاضتها وليس لك على شئ بهذا الوجه الذى تدعيه

الايجاب لشخصين كل منهما من يملك فالايجاب لهما فيمكن الشيوخ من أحد الجانبين فيمنع جوارها على قول من يجعله مانعا وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل وان من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى رحمه الله * وهب نصف عبد من رجل أو ثلثه وسلمه يجوز لانه مما لا يحقل القسمة وكذا الوهب عبده من رجلين أو رجلان عبدا لهما ومن أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن * وهب أرضا في زرع أو نخيل أو غنم أو وحب الزرع بدون

الارض أو النخل بلا أرض أو نخلا بدون الثمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع امكان القلع فقبض أحدهما غير ممكن فيماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المضاربة يدفع اليه الفاق وقال نصفها هبة لأن نصفها مضاربة فهلكت يضمن حصه الهبة مع انها فاسدة لانها مشاع يحتمل القسمة وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام رحمه الله لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى (٢٤٠) بالقبض يثبت فيها فاسدا وبه يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه

قباعها الموهوب له لم يجز دل أنه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة * ومما يلحق به أحكام العارة في أرض غيره * أقرب دار لأمراءه في صحته وهي خراب وعمرها ثمان مائة عن هذا الدار وابن له فادعى الابن أن العارة بينهما ما وهي أنها دارها وعمرها ان كان عمرها بأذن العارة لها والنفقة دين عليه فتنغم حصه الابن وان عمرها غير أذن لها لنفسه فالعارة ميراث ولها أن تنغم قيمة نصيب الابن من العارة وسلمت العارة لها ولو عمرها لها بلا أذن لها ولا شيء عليها من النفقة وهو منقطع فيه وكذا عارة كرم زوجته وسائر أملاكها وذكر العتاي عمر دار أمراءه بأذن العارة لها والافهى تركه

نوع في هبة المريض وغيره

وهب في مرض ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لأنه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فاحتاج الى القبض * وهب

على العلة الاولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه بأبواب فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو معمول له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه بأبواب فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الأبرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرنا هكذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الاصفهري وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والاول أصح * محض فيه دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه ليبيعهها * وصورة حضر فلان بن فلان الفلاني وأحضر معه فلانا وادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل الى هذا المحضر معه بدأمين له فلان كذا عدد امن الكرياس الزنديجي البخاري المسووح طول كل واحد كذا وعرضه كذا البيع فمن يرغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الامين أوصل هذه الكرايس الى هذا الذي أحضره وأن هذا الذي أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع عن المشتري بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي أحضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه أداء مثل ذلك الدنانير المقبوضة الى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فأجاب الذي أحضره بالانكار فأحضر المدعى شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة فبطل قبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلكت الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يبطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظه الوجوب وعلى تقدير صحة البيع وجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الأمانات لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه الخلية لا غير فطالبت بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الامين كان متعينا وفيما يتعين من المثلث انما تستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم ليمكن المدعى من الدعوى وإقامة البينة بحضرته ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لوصح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الامين تسليم الأمانة قلنا الامين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقة وانما يجب عليه التسليم بمجازة وهو الخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى الخلية تعصيا وقوله ان الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الاحضار للاشارة ولا يجب التسليم قلنا الاحضار لا يفيد هنا لان الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة الى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم *

المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقباعه الموهوب لا ينقض البيع ويضمن ثلثاه * وان أعتقه الموهوب له والواهب مدين ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موته الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين * وان أعتقه الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد بل جواز الاعناق ولعدم الملك يوم الموت * وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا تبطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال والابطال في الكل للشيوع * وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد

الموهوب له فإزد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير المشتري * قالت لزوجه المريض انتم من من ذلك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمدينه اذا مت فأنت برى من الدين الذى لى عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب ولو قال ان مت فأنا برى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فأنت برى مما لى عليك لا يبرأ * قال لابنه الصغير اين مال ترا كرم أو قال بنام تو كرم أو ازان تو كرم يكون عليك وقال الامام (٢٤١) ظهر الدين بنام تو كرم لا يكون

تلك ولا اقرارا * ولو قال

لختي هذه الارض لك

فذهب وازرعها فقبل الخن

وزرع فالارض للخن وان

لم يقبل قبلت لا يكون له

* قال لا تحروها بعتى

منك وهو حاضر بحيث لو

متدنه ناله فقال قبضته

جازت من غير قوله قبلت

ويصير قابضا عند محمد رحمه

الله وقال الشافى رحمه

الله لا يصير قابضا ما لم يقبض

وان كان العبد غائبا فقال

وهبت منك بعتى فلانا

فذهب واقبضه فقبضه جاز

وان لم يقبل قبلت وبه نأخذ

* ولو قال هو لك ان شئت

ودفعه اليه فقال شئت عن

الشافى رحمه الله انه يجوز *

دفع اليه دراهم فقال أنفقها

ففعل فهو قرض كما لو قال

اصرفها الى حوائجك ولو

دفع اليه ثوبا وقال اكس

به نفسك ففعل يكون هبة

لان قرض الثوب باطل

* الهبة في مرض الموت هبة

حقيقة حتى لو حلف لا يوصى

فوهب في مرض الموت

لا يحث وكذا لو اشترى في

مرض موته فعتق عليه

لان لها حكم الوصية

لا حقيقتها قال لا تح

محضر فيه دعوى ملكية حمار * صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس الحكم وقال هذا الحمار الذى فى يده هذا المدعى عليه اشترىته من فلان وفى يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وقد الثمن وقد كتبنا فى هذا الكتاب أن المشتري اذا وجد المشتري فى يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يدى المصدور كذا ذلك بمسئلة المنتقى والثانى أن فى دعوى الملك بسبب الشراء لا يدعى أن يقول باع فلان منى وهو عليه كذا أو يدعى كذا التسليم أو يقول ملكى اشترىته من فلان ولم يوجد شئ من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء *

محضر فيه دعوى الرجل بقبضة صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالحلف * وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على ختنى كذا دينار بسبب كذا فاقضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا او كان فى يد صاحب الدين خط اقرار ختنى بهذا فظفر المقر بذلك ومنه ثم أخذه الغريم يوما وطالبه بالباقي من المال فانكر فاستحلفه بالطلاق خلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شئ فهو مدد وجهه فأقر ببقية المال الذى كان عليه فأعطاه مخطا بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالحلف وبذل الخط والاقرار ببقية ماله الذى كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضى فادعى صهره بوكالة ابنته ببقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الحلف المذكور فيه فانكر الرجل المذكور فيه الحلف والاقرار به بذلك فأتى المدعى بالشهم ودفعهم وادعى هذا اللفظ أن الزوج أقر أنى حلفت بثلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على من بقبضة الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقيل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان فى الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الحلف ببقية المال الذى كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفى الشهادة تشهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الحلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذى كان له عليه وعسى بذل له الخط والصلى وذلك لا يكون اقرارا أصلا وان كان بذل الخط الاقراروا تشهدا أقر بمال آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا احتشافي عينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره فى هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحث فهذا خلل ظاهر فى هذا المقام *

محضر فيه دعوى استئجار الطاحونة * وكان فى ذكر الحد والحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثانى مصب ماء النهر من الوادى (فرد المحضر) بعلة أن هذا الحد النهر لاحد الطاحونة والدعوى وقعت فى الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى فى الطاحونة والنهر فاذ كر واصلح حد النهر والله تعالى أعلم * محضر فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة * فرد المحضر بعلة أن الاجرة ذكرت مطلقة ولعل أنها من المكيلات ويان مكان الايفاء اذا كانت الاجرة مكيلا أو موزونا بشرط ولم يذكر ذلك * محضر فى الاجارة المضافة الى زمان بعينه * وقد كتب الصل قبل مجئ ذلك الزمان وكتب فيه أنهما تقابضا قبضا صحيحا قيل قوله تقابضا قبضا صحيحا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجئ ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون صحيحا *

(٣١ - فتاوى سادس) لا هبتك اليوم هبة مائة فوهبه اليوم مائة له على رجل وأمره بقبضها بتر ولومات الواهب ولم يقبض الموهوب له لا يمكن من أخذه لانه صار ملكا للورثة * علوى له مشاهرة فوهبها قبل القبض من غيره وو كلمه بالقبض فبات قبل القبض لا يورث لان العلوى لم يملك قبل القبض فلا يصح الهبة * الثانى فى الرجوع عنها * وهب لاجنبة ثم تزوجها الرجوع لافى عكسه والمنظور وقت الهبة * والمحرمية بلا رجوع لا يمنع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا عين ولو قال الواهب العين هذا وانكره

الموهوب له حلف المنكر * تصدق الموهوب على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون عوضا وتفسير العوض ان يأتي الموهوب به بلفظ يعلم الواهب انه عوض هبته * الموهوب له وهب لا تخرم رجوع الواهب الاول أيضا ان يرجع * الزيادة المتفصلة كالولد نكاحا أو سفاحا لا يمنع ولا يرجع في الولد * والخيل ان زاد خيرا يمنع الرجوع وان نقص لا * داوى المريض حتى برأ أو كان أعشى فأبصر بطل الرجوع * كتب القرطاس أو ضرب الحديد سيفاً انقطع الرجوع (٢٤٢) * بنى الدار على غير ذلك البناء وترك بعضها لم يرجع * جعل الحمام بيتان البناء على حاله يرجع

وان زاد أو أغلق باباً أو حصصه أو طينه لا يرجع وان هدم البناء رجع في الأرض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي * صبي له على عملة وصيه دين فوهب الوصي عبده للصبي ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع منه ولا رجوع في الصدقة * وهب بنحو رزم محلا فذهب به الى بخارى ليس له الرجوع وفي العيون ان قيمة العين فيها على السواء رجوع وان كان أكثر في مقام انفصال من مكان الهبة لا يرجع * قصر الثوب الموهوب انقطع حق الرجوع وان غسل لا وفي الامالى القصار كالغسل لا يمنع وان قتله لا يرجع انا كان يزيد بذلك في الثمن * وهب عبدا كافر فأسلم في يد الموهوب له أو علمه القرآن أو الكتابة لا يرجع وذكر الناطقي عن هشام أنه ان علم الخبز والكتابة يرجع وان هلك العوض يرجع بمنه أو قيمته فان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع * استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرتد الباقي ويسقط الهبة

محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبر * حين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي لم يرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بعته منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بعته جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي يسمع دعواه اذا قال أرجع عليك بثمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان (بنفسه) و(دلبر) ولو كان قال أرجع عليك بثمن الجارية التي اشتريتها منك واستحققت على يسمع دعواه واذا أقام عليه البينة قبلت بينته وقضى له بالثمن *

محضر في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن * وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه ببينة قامت (فرد المحضر) بعلة أنه لم يذ كر في المحضر أن الاستحقاق كان بمطلق الملك أو بالملك بسبب وكذلك لم يذ كرفيه أن البينة قامت على اقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والحكم يختلف *

محضر في دعوى ثمن عين مسمومة * وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى (فرد المحضر) بعلة أنه لم يذ كر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم بقبض المبيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو التخليه دون التسليم وكل ذلك عندى فاسد غاية الفساد أما الاول فلان حكم انشراح في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولا وأما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانته وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مل المشتري لا يسقط عنه الثمن *

ورد محضر * فيه دعوى دنائير نيسابورية جيدة جراء ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعى وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا * فرد المحضر * بعلة أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذ كروا أن هذا الدهن من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلاف الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض لا يرى أنهم لم يذ كروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذ كروا قبضه فالتصحيح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين *

ورد محضر * صورته ادعى فلان على فلان أنك اشتريت مني كذا كذا خطبة بخمسين دينارا واطاع المدعى بشاهدين شهد أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبيل الشهادة ليست بصحيفة لا خلافا للشاهدين فيها وقيل لو صحت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين لفظا ومعنى والاول أصح لان كل واحد منهما شهد بغيره - قد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير انعقد بعشرين لا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتحالفان *

وهب شيئا ابتداء لا عوضا فلا كل الرجوع عوض في بعض هبته بان كانت ألفا فعوضه درهما منه فهو فسخ * ورد في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار * حل الموهوب الى موضع آخر لا يرجع قبل هذا اذا كانت القيمة مكان الحل أكثر وان استويا قيمة الرجوع وقد ذكرناه في التفريق لو اتفق في حمله لا الرجوع في الاقوال كلها قال السعدي اذا كان الموهوب شيئا لأجل ولا مؤنة فحلها الى بلد لا يفر سعرها واستوى فيهما ثم عزو غلا فالواهب ان يرجع كالأول غلا في بلد * الثالث في الحظر والاباحة والاحلال *

رجل سبدا بتعوي ضعيقة فاصلها انسان ثم اراد المالك اخذها واقر وقال قلت حين التخليق من اخذها فله او انكر ذلك وبرهن عليه
الاخذ واستخلف فشكل المالك فهي للواحد سواء كان حاضر اسمع قول المالك اولا قال الصمد رحمه الله وهو اختيارنا فمن ارسل صيدا
وان اختلفا فالقول للمالك ان لم يقبل ذلك حين خلاها وهاذا اذا كان هاله لجماعة معينة من اخذها منهكم فهي له الا اذا علم بلا خطاب
جماعة فللمالك اخذها بلا خلاف * قال لاخر ادخل الكرم وخدم العنب ياخذ (٢٤٣) عنة وداوا احداهما قال الققية

له الاخذ قدر الشبع
ولو قال خذ من البر ياخذ
منوين قال اذنت للناس
في غري ومن اخذ شيئا فهو
له فبلغ الناس فاخذوا واجر
* اخرج شيئا الى مسكين فلم
يجده فهو بالخيار ان شاء
دفعه الى مسكين آخر وان
شاء صرفه الى حاجته لانه لم
يخرج عن ملكه * دعا قوما
الى طعام وقرتهم على اخوة
ليس لاهل هذه الخوانان
يتناولوا من خوان آخر

نوع آخر

انت في حل من مالي فهذا
على الداهم والذنانير وان
أخذنا كهة أو بلا أو غما
لا يجعل * قال لاخر انت في
حل عما كنت من مالي أو
أخذت أو أعطيت جله
الاكل والاخذ والاعطاء
قال حلاني من كل حق هو
لك على فضل وأبرأ برئ
عند الثاني رحمه الله فيما علم
ومالم يعلم وعليه الفتوي
اذا البراء عن الحقوق
الجهولة جائز عندنا بعوض
أو بدونه * قال جعلت في حل
الساعة أو في الدنيا برئ في
السلطات كلها والنايرين *
قال لاخر لا اخرجك

ورد محضر * ادعى فلان على فلان كذا كذا أقفزة خنطة وقال في دعواه (٢) (واين مدعى عليه
ازمن مستاجر من اين مبلغ كندم برده است باحق) فان كانت قائمة بعينها فعليه أن يردّها على وان كانت
هالكه فعليه أن يردّها لها (فرد المحضر) بهله أنه لم يذ كر في الدعوى (٣) (اين مبلغ كندم برده است
ازمن رعة من يازمن رعة مزارع من) ولا بد من ذلك لتصح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن
يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر أنه مزارع عرض مزارعة هل
يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وفي فتاوى النسي عرض محضر
فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظة الشهادة أربعة دنائير قال الشيخ الامام السخدي رحمه الله
تعالى المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسي (٤) (هزار) فقال اذا نسي ففسد المكتوب
وقيل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنائير وقدم جنس هذا *

ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة * وذ كر قيمتها جله ولم يبين قيمة كل عين
قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل
وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين امان كانت الاعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من
الاحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقدم جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي
أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يقرر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي
أنه بأى قدر يقضى مع هذا اذ الم يبين لا يوجب ذلك خلافا في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره *

ورد محضر في دعوى الناقصة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لكان التجهيل في الوصف
ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجعل وكتب في المحضر ناقتين أو جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب
مستقيم في عوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين تحتاج الى الاشارة وعند الاشارة
لا حاجة الى ذكر شئ من الاوصاف *

ورد محضر * صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقران الحطب قيمتها
كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقران الاعناب (فرد المحضر) بهله أنه ليس فيه بيان نوع العنب
والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه مثلي غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم
فيسين مقدار قيمة الحطب ويكتفى به وقيل الاول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة
الجوز والفرصاد أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع
الحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادف في تعيين هذا القدر من القيمة *

ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها * وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضاً وجب
عليه الرد عليها أو قر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها اقراراً صحيحاً وهو طائع غير مكره ولم يكن عند
ذكر الاقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبضاً وجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام

(٢) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستأجرة هذا المبلغ خنطة بغير حق (٣) أخذ هذا المبلغ خنطة من
مزرعتي أو من مزرعة مزارعي (٤) ألف

ولا أطلب منك شيئاً من مالي قبلك فهذا ليس بشئ * قال تراجل كردم وعليه دين يراولو قال هم مغريمان راجل كردم يراو غرماء ولا يدخل
تحت الاجارة الطويلة * وهب أمة وسلمها ثم رجع وأعتقها لم يجز العتق لعدم صحة الرجوع بلا قضاء وعن الثاني رحمه الله يجوز
تصرف الموهوب له بعد الرجوع مالم يحكم بنقصه اذ قبل الحكم الموهوب باق على ملك الموهوب له فيصح تصرفه لا تصرف الموهوب *
المتصدق استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لغيره لم يجز حتى يقبض

لا يفسخه الحاصصكم إذا اختصم إليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه لو اختصم إليه فاقاله الموهوب له فهي اقاله الواهب وان لم يقبضه
فالاقالة فسخ حقيقة وفيها معنى تملك مبتدأ فلا يقبل الفسخ أولاً يفسخها الحاصصكم تعذر حقيقة فيعمل بمجازة وهو التملك المبتدأ فلا
يصح قبل القبض وإذا عمل حقيقة فالفسخ لا يحتاج إلى القبض فيعود إلى ملك الواهب بلا قبض وولادتها لا تمنع الرجوع فيها ولا يرجع
في ولدها وعن الثاني رحمه الله انما (٢٤٤) يرجع فيها إذا استغنى الولد عنها وعن الامام رحمه الله ان الولادة تمنع الرجوع فيها

والرجوع بلا قضاء في مرض
الموهوب له يعتبر من الثلث
وان بقضاء فمن الكل اذا
سلمه الى الواهب والرجوع
بقضاء أو بغير قضاء فسخ
عند محمد رحمه الله في رواية
الجامع وعلى رواية الاصل
عند مبتدأ اذا كان بلا قضاء
وعلى قول الثاني رحمه الله
هو فسخ بكل حال * علمه الحرفة
بطل حق الرجوع وفي المنتقى
عن محمد رحمه الله علم بجميع
القرآن أو الكتابة أو عملاً
آخر له الرجوع في قوله -م
أراد محمد رحمه الله
بقوله في قوله -م سوى قوله
وذ كر نفسه أصلاً كل
ما زاد ملاحقاً بفعل في العين
يطل حق الرجوع وما
كان لا يفعل أحد أو غلاء
سوقه الرجوع لان الزائد
بشعره كزيادة صبغ
في الثوب زيادة معنوية
يذل الاعواض لاجلها
ولا كذلك الزائد لا بفعل
أحد وقال حق الرجوع
حق أثبت الشارع لقوات
غرض وهو العوض فلا
يؤثر في قطعه الا زيادتها
عن قائم متصل يتعد الفسخ
بسيبه بحكم الرجوع وبصير

السعدى رحمه الله تعالى مدار الامر على هذا الاقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون بحق وليس
فيه اضافة اقراره الى ما سبق ذكره أنه أقر بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف
مطلق وذلك لا يوجب الضمان للاحالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي أن تصح الدعوى وهو الاشبه لان
القبض المطابق سبب لضمان الرد والعين جميعاً فصار وجوب الرد كالتصووص عليه في اقراره بالقبض
المطلق الا يرى الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير أن من قال لغيره غصبتني هذا الثوب وقال ذلك
الرجل أخذته منك ودية أن القول قول المقر له والمقرضان مع أن المقر هنالك نص على الاخذ ودية
فهنا أولى *

عرض محضر على شيخ الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى * وصورة ذلك ادعى رجل أعياناً من
الاموال على رجل ومنها قميص قد كانوا يبنوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته وسراويل يبنوا نوعها وجنسها
وصفتها وقيمتها قال انه ليس بصحيح لانه لم يذكر (١) (مرداته) أو (زناؤه) واخره دوكلان) والمسئلة على وجهين
ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها مجلس الدعوى للاشارة اليها وعند ذلك لا حاجة الى بيان هذه
الاشياء وان كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة *

ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر * وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى بخارى فاعلم بأن
المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين أيضاً
نوع له جل وموثة ونوع لاجل له ولا موثة فان لم يكن المغصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخدام وما
أشبه ذلك فليكن المغصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في
هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغصب أو أكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطالب الغاصب
بالقيمة لانه وصل اليه عين حقه من غير ضرر يلحقه وان كان السعر في هذه البلدة أقل من القيمة في مكان
الغصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء أخذ المغصوب ولا شيء له وان شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وان
شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمغصوب الى بلدة الغصب فيأخذ منه وهذا لانه اذا أخذ العين فقد وصل
اليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من قبل الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت انما
حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله ان لا يلتزم
الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف ما اذا القيه في بلدة الغصب وقد
انقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل به من مضاف الى الغاصب وانما هو بمعنى
راجع الى رغبات الناس فلا يضمن أما اذا نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستنداً الى فعل
الغاصب وهو النقل فامكن إيجاب الضمان عليه وان كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فليكن المغصوب
منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر يطالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة ان شاء
وان كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد
الا في مكان الغصب وان كان المغصوب من ذوات الامثال وله جل وموثة كالكرم من الحنطة والشعير

(١) رجال أو نسائي ومن الصغير أو من الكبير

الحمل كالهالك للزيادة ولو نطق المصنف بقطع حق الرجوع * وهب موصي فافش عند الموهوب له
وصك كبر ثم صار شيخاً فادان يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته يوم الهبة ليس له الرجوع لانه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحين
زاد نطق حق الرجوع فلا يعود بذلك * أراد الرجوع فقال كبر عندى وزاد خيراً فأنكره الواهب وكذا في كل زيادة متولدة ما في البناء
أو الخياطة وغيرهما القول للموهوب له * قال تصدقت بهما على وأذنت لي في قبضها فقال الواهب لا بل قبضتها بغير إذني فالقول للتصدق

قال وهب بن وهب هذا الشيء وقبضته بآدمونه وقال قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث * قالت لزوجهما تصدقت عليك بالالف على أن لا تتسرى على أولادك تتزوج فقبل ثم تزوج فلما رجوع في الف * رجع الواهب في هبته وكان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة يجوز * قالت لزوجهما وهبت مهري منك على أن كل امرأة يتزوجها يجعل أمرها بيدى فقبل الزوج من ساعته جازت وللزوج أن لا يجعل أمر أمه بيدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة * وهبت مهرها (٢٤٥) على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة

باطلة كالهبة بشرط العوض * قال لها أبرئني عن مهرك حتى أهبطك كذا فابترأته ثم أتى الزوج أن يهب ما قال فالمهر عليه كما كان وفي الهبة بشرط العوض يشترط شرائط الهبة ابتداء حتى لا يصح فيما يحتمل القسمة ولا يثبت الملك قبل القبض ولكل منهما أن يعتنع من التسليم وبعد التقابض لها حكم البيع لا يكون لاحدهما أن يرجع وان استحق ما في يد أحدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان فاعا وقيته ان هالكا والصداقة بشرط العوض كالهبة بشرطه * وهب لعبد رجل جاريته وقبض ثم أراد الرجوع والمولى غائب ان الموهوبة في يد المولى ليس له أن يرجع لان المال ليس في يد الحاضر حتى يخافهم وان في يد العبد فان مأذونا يرجع وان يحجورا لا وان اختلف العبد والواهب في الاذن والخبر فالقول للواهب لان سبب الرجوع وهو الهبة ثابت والعبد يريد ابطاله فلا يقبل قوله وان برهن العبد على الخبر لا يقبل * بنى ثورا في البيت

و كالتحاس المكسر وما أشبه ذلك فان كان الموصوب قائما في يد الغاصب فله فيه الموصوب منه في بلدة أخرى فان كان السعري في هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب أو أكثر أخذ الموصوب منه عين الموصوب ولا شيء له سواه وان كان السعري في هذه البلدة أقل فالموصوب منه بالخيار ان شاء أخذ عين الموصوب وان شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان الموصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري في بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برء المثل والموصوب منه أيضا يطالب به برء المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري في بلدة الغصب أكثر فالموصوب منه بالخيار ان شاء طالب به برء المثل وان شاء أخذ بقيته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فللغاصب الخيار ان شاء أعطاه منه وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرذال في مكان الغصب فلو ألزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستتضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها الموصوب منه فخيرنا بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب الآن يرضى الموصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضر وان كانت قيمة التحاس بخارى مثل قيمة التحاس بمرو فحق الموصوب منه في ذلك التحاس فان ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة التحاس بمرو أكثر من قيمته بخارى فللموصوب منه الخيار ان شاء طالب به بالمثل في الحال وان شاء طالب به بقيته بمرو ويوم الخصومة فأي ذلك شاء وعينه وادعاه يصح دعواه وان كانت قيمته بخارى أكثر من قيمته بمرو يطالب الغاصب بأيه ما شاء الغاصب ويقول له القاضي أدأيه ما شئت اما قيمته بمرو واما مثله في الحال *

ورد محضر صورته حضر فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذ كر اسم الجدة فأجيب بالصحة لانه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج الى ذكر الجدة وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجدة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هو الصحيح *

ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة تزوجها بقبضة مهرها الذي كان لها وان قد أقر لها بذلك طائعا ومات قبل أن يوفيه بذلك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفصل بعدله أنهم لم يبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعريفها بما يقع به المعرفة لمحوذ كالحقوق في الحدودات وأشباه ذلك وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئا فشيئا والحاكم أحد السهرقندي في شروطه ذكر في جعل اثبات الدين ان أجعل كان كافيا وان بين وفسر كان أخطو والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب العيين على العلم مثل ما ذكره الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى والمختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن الادعاء اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى *

ورد محضر فيه ذكر اقرار بمال فرده الامام النسفي رحمه الله تعالى بعله أنه لم يذ كرفيه أنه أقر بطوع

لا يعتز زيادة ولو حقد السكين لا يرجع * وهب عبد صغيرا شب وطلال لا يرجع لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع كالأذن كان دميما فحسن أو فحيفا فحسن ولو كان طويلا فطلال أيضا عند الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة له الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار كالاصبع الزائدة والعبرة للمعنى ولو بنى معلنا أو آريا لا يمنع الرجوع لانه نقصان ولو قال الواهب أسقطت حق الرجوع لا يطل حقه فيه والواهب أن يرجع في بعض هبته * وهب عبدا منهم ما فقهه فوضعه أحدهما عن حصته الرجوع في حصته لا آخر والرجوع في النصف الشائع

جائزه زاد فبطل الرجوع ثم ذهبت الزيادة عا دحق الرجوع **كتاب الوقف** ثمانية فصول **الاول في المقامة** **الوقف عند**
 الامام رحمه الله على ثلاثة اوجه في وجهه لا يلزم وهو ما اذا وقف في صحته وذ ك شرائط الصحة وفي وجهه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا
 وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الصحة وروى الطحاوي أنه كالمضاف الى ما بعد موته والثالث أن يذ ك شرائط صحة الوقف في حياته
 ويجعله وصية بعد مماته بان يقول (٢٤٦) أوصيت بغلة دارى هذه وأرغني هذه أو يقول جعلت ملكي كذا وقفنا قصد قوابل بعد وفاتي

قال ولا بد من ذ كره وقيل انه من باب الاحتياط وليس باهر لازم لان الا كراه فيما بين الناس ليس بظاهر
 وانما يكون بطريق النذرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية *

مخضرفيه دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما **مخضرفيه** دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما **مخضرفيه** دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما
 بينهما وان هذه التركة على هذا الرجل من صدقها كذا وهكذا أقره وحا آتشم وشد وعل اقرار
 المدعى عليه بالصدق المذكور لتركته المسماة (فردا المحضر) بعلة أنه ليس فيه ذ ك الزوج وهذا لانه
 يحتمل أن الجارية صارت لهما من جهة غيرهما اما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية
 أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزوج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزوج من جهة البائع أو من الواهب
 أو من المتصدق كان الصداق له لاهذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وان كان التزوج من مورثهما
 فالصداق يجب للورث أو لا يجب للورث فلا بد من بيان حق الميراث ولانهما اتاهما لاهما على هذا المدعى عليه
 من الصداق كذا والصداق يجب لهما لهما لان الشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه لهما بالصداق
 على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لاهذين المدعين وما لم يثبت بالجهة كونهما مملوكة للمدعين لا يثبت لهما
 حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما *

ورد مخضرفيه دعوى صبي **ورد مخضرفيه** دعوى صبي **ورد مخضرفيه** دعوى صبي **ورد مخضرفيه** دعوى صبي
 أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه فجوابه أيضا صحيح *

مخضرفيه فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه
 ثنية من ثناياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب *

فردا المحضر بعلة أن الضرب اذا كان خطأ فوجب عليه العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا أن
 الضارب هل هو من جلة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب
 ابتداء والعاقلة يحملون عنه أو الوجوب على العاقلة ابتداء والثاني أن الضارب هل هو من جلة العاقلة فلا
 تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب *

ورد مخضرفيه دعوى الضمان **ورد مخضرفيه** دعوى الضمان **ورد مخضرفيه** دعوى الضمان **ورد مخضرفيه** دعوى الضمان
 المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذ ك ذلك لتصح مطالبة المدعى اياه بحكم الضمان وعندى أن هذا
 ليس بخلل

ورد مخضرفيه دعوى دفع الدفع **ورد مخضرفيه** دعوى دفع الدفع **ورد مخضرفيه** دعوى دفع الدفع **ورد مخضرفيه** دعوى دفع الدفع
 على ابن الميت ان أباه ذامات وقد كان تزوجها على صداق كذا ذامات قبل اداء شيء منه اليها وخلف من
 التركة في يده هذا الابن كذا وكذا وانما اتى بهذا المقدار من الصداق وزيادة فأكره الابن أن يكون لهما على
 أبيه صداق فأقامت البيينة على ذلك فادعى الابن عليه في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد
 موته وأقام البيينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواها الدفع أنك مبطل في دعوى الابن المأ أنك
 طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فاقبل لاشك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق من من
 انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لهما على الاب الصداق ولكن لما
 ادعت شفعنا اليها حتى تبرئه فأبرأته فامادفع الدفع فينظر ان ادعت أنه طلب مني الصلح عن دعواي لا يصلح

على كذا أو يقول بان يوقف
 ملكي الى كذا فيجوز من
 الثلث ويلزم وعندهما
 الوقف جائز لازم في صحته
 ومرضه بدون هذه التكلفات
 والناس أخذوا بقولهما
 لما شاهدوا من وقف الخليل
 صلوات الله عليه وعلى
 الحبيب ولكن لا حجة لهم
 في ذلك على الامام فانه نقي
 الزوم لا الصحة في المذهب
 الصحيح والوجود لا يدل على
 الزوم ولئن سلم انه لا يصح
 عنده فعدم الصحة غير
 مستغرق لافراد بل يصح
 المضاف والمحكوم بجوازه
 فلم لا يجوز أن يكون
 الوقف المدعوى من ذات
 الأفراد فكيف يصح الطعن
 على سيد التابعين بانه لم
 يشاهد الوقوف في الحرمين
 مع انه حج خسا وخسين
 حجة واتى فيهما الصحابة
 وبذلك حكنا بأنه من التابعين
 الذين اتبعوه وهم باحسان
 رضى الله عنهم ورضوا عنه
 فأني سأغ الطعن بعدم
 الوقوف مع ذلك العكوف
 الا أن الامام الثاني رحمه الله
 جوزه مشاعا ومقسوما سلمه
 الى المتولى أم لا شرط التأيد
 أم لا ومحمد رحمه الله شرط

ثلاثا مقسوما مسلما الى المتولى مؤبدا بان جعل آخره الى جهة لا يقطع أبدا وذ كروا من كرامات الامام
 رحمه الله ان محمد رحمه الله لما غلب عليه سلطان الجفة سمي قول استاذنا استاذكم فانقطع خاطره بذلك ولم يقدر على التذرع بمسائل
 الوقف حتى فرغ عليه بعض أصحابه كهلال وغيره جعل داره مسجد اجازاجاعا ولا يجوز مشاعا ويشترط التسليم وتسليم الصلاة بجماعة
 وأذان واقامة عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا جعل أرضه مقبرة لا يصح بلان تسليم وتسليمه أن يأنف بالدفن فيه والرباط والخرق

والسقاية على هذا لا يصح ما لم يسلم بان يأذن بالتزول والاستقاء فاذا تزولوا واستقوا مرة كفى قال هلال وجئت رواية عن الامام ان وقت المقبرة والطريق والقنطرة يجوز ويلزم وذكر في السير ان خلاف الامام رحمه الله في المقبرة والخان والبر والحوض وجعل منزله بمكة سكنى للحاج ثابت ايضا ما خلا جعله مسجدا فانه جائز لنا فانما الكعبة ومسجد الاتشى والامام الثاني في قوله الاول ضيق ثم وسع كل التوسيع حتى تم بقوله وقف ومشايخ خوارزم أخذوا بقوله على ما حكاه نجم الزاهد في شرحه للمختصر (٢٤٧) ومحمد بن يوسف وبقوله أخذ

عامة المشايخ على ما حكاه في الفتاوى وان حكم الحاكم يلزمه بعد ما صار حادثة لزوم وان خاف الواقف ابطاله ولم يتسمر له الحكم بان لم يصادف ما كما يجوز قضاؤه في المجتهدات كما غلب قضائنا يقول ان ابطاله قاض أو وال فهذه الاراضى بجماعتها وجميع ما فيها وصية منى ويتصدق بمنها الى الفقراء والوصية يحتمل التعليق بالشرط فلا يقيم الوارث الرفع الى القاضى والابطال وكذلك يكتب في آخر صكوكه الاوقاف واذا قرب هذا الوقف الى الخراب ولم يمكن الانتفاع بها أو انقضى مصارفها وخوى وترك يباع ويتصدق بمنه الى الفقراء حتى لا يتطرق الظلمة الى بيعه وتلك بعد الخراب * ولو وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضى شهادته في صك البيع وكتب في الصك باع فلان منزل كذا أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما بصفة البيع ونقض الوقف ولو كتب باع يباعا تراصحا كان حكما بصفة البيع وبطلان الوقف واذا أطلق الحاكم

هذا فعلا ان الصلح عن دعوى الشئ لا يكون اقرارا بذلك الشئ للمدعى وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا فكذلك هنا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بمهرها وان ادعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهذا لان طلب الصلح عن الشئ اقرارا بذلك الشئ للمدعى فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصداقها على أبيه وقد تثبت بينة الابن ابراء المرأة الملبت عن الصداق ولم يعرف بينهما ما تارخ فيجعل كأنهم ما وقعا معا ابراءا والطلب للصلح فيصير الابن رادا ابراءا بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ الملبت عن الدين فرد الوارث ابراءه هل يرتد الابن ابراءه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد على قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فيصح الدفع *

● سجل ورد من خوارزم في اثبات الحرية ولم يذكر وافية لفظه الشهادة وانما ذكر وانهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظه الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل * وذكر فيه أيضا وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يذكر فيه محضرتهم ما فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وليس بخلل ويحمل ذلك على أنه كان محضرتهم ما حلا لقضائه على العصة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لان الوكيل للموكل ومختصمان وقد وجدت الاشارة فلا حاجة الى الاسم *

● عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل بهذه العلة وانه سهو فقول القاضى ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت *

● عرض سجل في دعوى الوقفية صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر أدون من جهة القاضى فلان في دعوى وقفية الضيعة التي حدودها كذا انصبه القاضى فلان لثب الوقفية على فلانة وأولادها وأولادها ووقفها فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها وبعد انقراضهم على مسجد جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر أثبت يده على هذه الضيعة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغير حق فواجب عليه قصر يده وتسليمها الى لا قبضها بالاذن الحكيم فقبل هذا السجل وقع فاسد لان المدعى لم يذكر في دعواه أنه يدعى الوقفية ليصرف الغلة الى فلانة وأولادها وأولادها وأولادها ولا يصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لان على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولاد أولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بمخصم لان القاضى انما انصبه ليدعى وقفية هذه الضيعة لهؤلاء للجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشئ لان الوقف واحد الا أن المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضى بدعى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذنا بدعى وقفية لاجل الكل فصار ما أدونا بدعى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى وبكفيه دعوى أصل الوقفية ثم اذا ثبت أصلا فان بقي أحد من هؤلاء نصرف الغلة اليه ولا تصرف الى مصالح الجامع *

● عرض سجل في دعوى حرية الاصل وكان في الدعوى أنه حر الاصل وانه علق حرا وولد على فراش الحرية

وأجاز بيع وقف غير مسجل ان أطلق ذلك للوارث كان حكما بصفة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف أما اذا بيع الوقف وحكم بعمته قاض كان حكما بطلان الوقف والتصدق بغلة الضيعة أولى من التصديق بمنها يعني اذا أراد الانحراج عن ملكه فوقفها أولى من التصديق بمنها لانه أنفع للفقراء وان أراد أن يضرج داره عن ملكه فالأفضل أن يبيعها ويتصدق بمنها على الفقراء من أن يعمل غلها ووقفها عليهم لانهم ان يكون من يملكه ليعدم من يقوم عليها * وذكر في مسالمة الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف برفع الحاكم حتى

يفسخان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبهما فيصح أيضا الوقوع في فصل مجتهد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقف ما اذا قال الامام هو ابقاء العين والتصدق بغلته قيل هذا يدل على عدم جواز الوقف كما ظنه بعض العلماء ان مذهبه ذلك لان الغلة معدومة فلا يصح الا بطريق الوصية كما صرح عن شريح رحمه الله انه قال جاء الشارع ببيع الحبس وليس كذلك والحق ما قال شمس الانعة الاضافة والوصية ليست بشرط الجواز (٢٤٨) عنده بل شرط الزوم عنده لانه يجعله حابسا على ملكه صار فالمنفعة الى الجهة المسماة

كالعارية وهي جائزة غير لازمة ومعنى الجواز جواز صرف الغلة الى تلك الجهة وقالا معنى الوقف ازالة العين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على ملائكة الله تعالى وجعل نفقه للعباد وهذا جائز بدون

الوصية أيضا وتفسير الوصية أن يقول جعلت أراضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة وأوصيت به بعد موتى والوقف المباشر في المرض كالضمان الى ما بعد الموت في اختيار الطحاوي لان التصرف الواقع في المرض كالضمان الى ما بعد الموت بدليل أن تبرع المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار السرخسي رحمه الله أن المباشر في المرض كالباشر في العصة عنده لا يلزم ثم اختلفوا في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قيل المراد به انه ليس بشرط أصلا حتى لو وقف على أولاده جاز فاذا انقرضوا عاد الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وقيل التأييد شرط بالاجماع لكن عنده ثبت بمجرد قوله

وأتم المدعى هذا معتقة فشهد الشهود أنه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الاصل أو شهدوا أنه حر الاصل ولم يزيدوا على هذا فافتي كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته فان محمد ارحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حر الاصل اكتفى به ومن المشايخ رحمه الله تعالى من زعم فساد السجل لان العلق بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حرا وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبصحة السجل والله أعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب كذا في المحيط *

كتاب الشروط

وفيه فصول

الفصل الاول في الحلي والشيئات

والحلي يطلق في الآدميين والشيئات في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالعين المعجمة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب ونما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خاسي فاذا سقطت رواقعه فهو مشغور فاذا نابت أسنانه بعد السقوط فهو متغر بالتاء والتاء فاذا تجاوزت عشرين سنة فهو مترعر وناش واذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته (١) فهو حرز ورواسه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه وأخذ عذرا بمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ذافئا فهو فتى وشارخ فاذا اجتمعت لحيته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمتع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى أن يستوفي الستين ثم أشمط ثم مجلس حين استوفى بياضه سواده ثم يجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلى بين اجتماعه واكتناهه بخطط الشيب أي طعن فيه الشيب وينسب الممايل الى أجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلى بما قلناه *

وفي حلية الرأس يقول (أرأس) ورؤاسي اذا كان عظيم الرأس (وصفيح) الذي ضغط صدغاه وخرجت حدبته يكون رأسه كراس الخوارزمية (وأززع) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه والجبينان ناحيتي الجهة (وأصلع) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأعبط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجهة) واسعها ويقال بجبهته غضون وهي جمع غصن بفتح الصاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (ازنك) ويقال بين حاجبيه اثنا اذا كان فيه تفاوت (وأبليج) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وأزج) ضده (ومقوس الحاجبين) اذا كانتا شبهتا القوس (وأعين) واسع

(١) قوله فهو حرز ورواسه بفتح الحاء المهملة والراء وتشديد الواو في القاموس حرز وركملى الغلام القوى والرجل القوى قوله بمثل قد بقل فهو وجيه كذا في نسخة الطبع الهندي وفي نسخة الخط بمثل قدر بقل ولم أفت على هذه التسمية في القاموس فلتراجع قوله ذافئا في القاموس الفناء كسبه الشبابة اه تأمل

اه معصية

وقفت بلا اشتراط والنص عليه حتى لو وقف على أولاده فبعد انقراض الأولاد يصرف الغلة الى الفقراء وعند محمد العينين رحمه الله لا يثبت التأيد بلا نص عليه بان يجعل آخره لجهة لا يقطع أبدا كالفقراء والشيوخ فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحته بخلاف وفيما يصح تخلف الخلاف على قول الثاني لا يمنع لان التسمية من تمام القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تمامه ولو وقف ببيع أرضه ثم استحق نصفه أو ربعه بطلت عند محمد رحمه الله لانه علم انه لو وقف مشاعا وان استحق معين لا يطل لعدم الشيوع فصار كأنه وقف

دارين فاستحق أحدهما ومشايخ بل أخذوا بقول الثاني ربه الله وبخاري أخذوا بقول محمد رحمه الله في هذا فرع الفقيه على قول الثاني فقال أرض بين رجلين وقف أحدهما حصته ثم اقتسم فوق نصيبه في موضع آخر لا يجب عليه أن يقف ثانيا بالقسمة لأن بالقسمة علم أن الوقف ما وقع في حصته ولو وقف في وجه سماه ثم ملك الأرض لم يجز وأن أجاز المالك عندنا خلافا لشافعي ذكر القاضي أن الصحيح أن يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ولحاكم أن يطله وقف على جهة بعدمونه وقفا صحيحا له أن يرجع (٢٤٩) لأنه وصية وللوصي أن يرجع عنها

* قال إذا جاء عند أرضي هذه صدقة موقوفة أو قال ان ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يصح الوقف لأنه لا يصح تعليق كل ما لا يحلف به والوقف مما لا يحلف به فأنفع النذر لأنه مما يحلف به * إن كانت هذه الأرض في ملكي فقد وقفتها إن كان كذلك صح الوقف والأفلاان التعليق بالكائن تنجز * وقف المريض في مرضه يجوز من الثلث إلا أن يجز الورثة ويجوز بقدر ما خرج من الثلث وما أجازوا والباقى يطل الآن يظهر لليت مال فينفذ في كله إذا خرج من الثلث فإن باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يبطل البيع ويغرم القيمة فيشتري بذلك أرضا ويجعل وقفا على جهة الأول قال أراضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى ولم يرز عليه لا يجوز ولو قال أراضى هذه صدقة بعد وفاتي تصدق عني أو يتصدق بعد البيع بثمنها * قال أراضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدى وولد ولدى ونسلي ولم يجز الورثة فهي

العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) إذا شخضت عيناه (وغائر العينين) ضده (وفائي الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) وأسبل الخدين بسطهما ومجدرا إذا كان به جدري (وأكل العينين) إذا كانتا كأنهما كحلنا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذي يشوب سواد عينية حرة (وأشكل) الذي يشوب بياض عينية حرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر إلى عرض أنفه (وأعمش) الذي اجرت أشفاره عينية وسقطت أهدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أخضرهما (وأشتر) الذي انقلب جفنه (ومكوكب العينين) الذي في عينية كوكب أي نقطة بيضاء (وأغمص) الذي في عينية غمص وهو ما سال من الوسخ في المأق (وأرمص) الذي في عينية رمص وهو ما جدمنه (والأقذا) من أحد ودب ظهر أنفه (والأشم) من ارتفع قصبه أنفه مع طول الأنف (والأزاف) قصير الأنف (والأفطس) من انبطح أصل أنفه إلى وسط أنفه (وأخذس) من انبطحت أرنبتها (وأجدع) مقطوع طرف الأنف (وأفوه) واسع القم بادي الأسنان (وأهدل) من استرخى شفته السفلى (وألعس) من في شفته سمرة (وأفلج) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأخجم) مائل القم إلى أحد شقيه (ومقنع أسنانه) بفتح النون معطوفة أسنانه إلى داخل (وأروق) طويل الأسنان (وأكس) ضده (وأضن) الذي إذا تكلم رزق حنكه الأعلى بالأسفل (وأفلج ومفلج) الذي بين أسنانه فرج (وأردد) الذي ذهب أسنانه (وأهتم) الذي سقط مقدم أسنانه (وأقصم) الذي انكسر أسنانه (وانعل) الذي نبت فوق سنه من أخرى (ومشطب الوجه) إذا كان أثر السيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشيم) إذا كان في جسده شامة وهي الخال أيضا (وأغش) إذا كان في وجهه غش وهو بالفارسية كنجده (وأصهب اللحية) إذا كان فيها حرة (والأنطح) الكوسج (وكث اللحية) ضده (وآذاني) عظيم الاذنين (وأسمع) صغيرهما (وأناقي) عظيم الأنف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة (وأشدد) واسع الشدقين (وأصرم) مقطوع طرف الأذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقص) ضده (وأصعر) مائل العنق إلى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) إذا كان بينهما *

* (نوع آخر في شيات الخيل) * اسم الخيل ينتظم الأنواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للبحري منها والهجين ما يكون الفعل عربيا والام من البراذين والمقرف على عكس هذا وفرس أقرا إذا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالغين المجمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورذا إذا كان بلون الورد وورد أغبس الذي يعاوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس والمذزر الذي به نكت سود وبيض كالذنانير واديس الذي يكون لونه بين السواد والحرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لونه على لون الرماد وأرثم أبيض الخفلة العليا وألظ أبيض السفلى وأقرح خفي الذي لم يبلغ بياض وجهه درهم فإذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغر مبرقع الذي بياض جميع وجهه من البرقع فإذا طال البياض قيل أغرسائل وبرذون ذلول الذي يعطى ظهره وجوج وشموس ضده وبرذون مدعى لونه لون الدم ومغرر بضم الميم وفتح الراء أبيض الشفار ولطيم الذي أحدث في وجهه أبيض وأرخم إذا بضر رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وأذن الذي في أذنه بياض وأسنى دقيق الناصية وخفيفها ومعرف إذا كان كثيرا يعرف وأدع إذا كان

(٣٣ - فتاوى سادس) ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسب * وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواء فثلث ما وقف على ولد الولد بلا توقف على إجازة الورثة والثلثان للورثة إن لم يجزوا وإن أجازوا فبين الصلي وولد الوالد على السواء * وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث تلف المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث إن تلف المال بعد موته قبل أن يصل للورثة فثلثها وقف وثلثاها للورثة * وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والا

فان كانت تخرج من الثلث صارت الارض وقفا فان لم تخرج ففقدت ما يخرج من الثلث بصير وقفا ثم يقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليهم أو أحدهم في الأحياء فإذا ماتوا كلهم بصرف غلة الوقف إلى الفقراء وان لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحدهم من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخر فان الميت في قسمة الغلة مادام الباقي من الموقوف عليهم أحياء يجعل كأنه (٢٥٠) حتى فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لا حصص لهم من الموقوف (نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف)

أبيض الصدر والحنق وأرجل إذا كان أبيض الظهر وأنبط إذا كان أبيض البطن وأخصف إذا كان أبيض الجنب ومجمل إذا كان أبيض القوائم وأعصم إذا كان أبيض اليدين وأرجل إذا كان أبيض إحدى الرجلين وان كان البياض بأحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وفرق ما بين الكيت والاشقر في العرف والذنب فان كان أحمر فهو أشقر وان كان أسود فهو كيت ومجمل البسدي اليمنى أو اليسرى مطلق البسدي اليمنى أو اليسرى فإذا أبيض البسدي أو الرجلان قيل مجمل اليدين أو الرجلين وإذا أبيض الثلاث قيل مجمل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى وإذا كان التحجيل في يد رجل من شق واحد قيل ممسك الايمان مطلق الايسر او مطلق الايمان ممسك الايسر والتحجيل بياض يبلغ نصف الوظيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساغ كلها وإذا قصر البياض عن فلك الوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل برذون مخدوم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل منعل بيد كذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه وجمعه افلام ويقال خروف إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الأصمعي فإذا أتى عليه سنة يقال حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جذع فإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثوب فإذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكي وجمعه مذاكي وفي عشرين سنة هزم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسماء أربعون عشرون من علو وعشرون من سفلى وأدهم دجوجي إذا كان شديدا السواد وأكهب إذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أبيض مع بريق وكيت صناعي أو أشقر صناعي إذا كان خالط شعره شعرة بيضاء ينسب إلى الصناب وهو الخردل وشكال إذا كان البياض في يد ورجل مخالفا وأعزل الذي أعوج ذنبه إلى أحد شقيه وأباق مطرف الذي أسود رأسه وذنبه وأحمر * (اسنان الابل والبقر والغنم) ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت * وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تباع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالح ثم صالح سنة إلى ما زاد * وفي الغنم الحل اسم لما أتى عليه ستة أشهر فنادونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم الحول ثم الثني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن * (وللبقر والابل شيات بها يتكلم أربابها اليوم) به يعرف ويجب الرجوع إلى أربابها في معرفتها (نوع آخر في الانقضاء التي تستعمل في الشروط) الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة ما تديره الدابة والطاحونة ما تديره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بمقدودها وجريها ومحتفها ونوايتها وقطبها ونواقيها ونواقيها باجنتها ومحتفها لدوها وقطبها الحديد التي يدور عليها الرحي والناووق معروف والنواعير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل إذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سيال وازه) البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسلخ قالوا والمعروف سيال وازه بغيرياء الصنوبر (نايزه) وهو الميزاب أيضا (النجانات) جمع قنجان تعريب (بئكان) والقدس سطل وعتيدة المرأة وعائوها (الاورى) جمع آرى وهو حوض الحمام والائون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كواراة والخنيق

وقف وشرط الكل أو لبعض نفسه مادام حيا وعده للفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال رحمه الله لقوات معنى القرية بازالة الملك إلى الله تعالى وقال الثاني رحمه الله يصح واعتبر الابتداء بالانتهاء فانه يجوز على جهة يتقطع فيه سوداى ملك المالك ومشايخ بلغ أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف ولو شرط بعض الغلة لامهات اولاده حال وقفه ومن يحدث منهم نفذ وقسط لكل منهم في كل عام قسطا حال حياته ومماته جاز بلا خلاف قال محمد عتقن بعد موته فاشترط الغلة لهن في تلك الحالة كاشترطها على الاجاب فيصح في حال الحياة وان كان يشترط لنفسه لكنه جاز في حال الوفاة كما أجاز الامام رحمه الله إذا قال وقفت حال حياتي وبعد مماتي وجعل حال الحياة تبعا لحال المات * وقف مؤبد واستثنى لنفسه وعياله وخدومه الانفاق منه مادام حيا جاز الوقف والشرط عند الثاني رحمه الله فإذا ماتوا انقرضوا بصرف

الغلة إلى المساكين * وقف على فلان أو أقربائه بأعيانهم جاز ماداموا أحياء وإذا انقرضوا رجع اليه ان حيا وإلى تعريب ورثته ان ميتا * وقف وشرط ان يأكل ويؤكل من أحب مادام حيا ثم بعده على ولده ولولده ونسله أبدا ما تاسلوا فإذا انقرضوا فلي المساكين جاز عند الثاني ولم يكن وصية لان الولد يأكل من مال الله تعالى ولو شرط أن يأكل من وقفه مادام حيا فمات وعنده معاليق وزبيب من الغلة رتبالي المصروف ولا يأكله الوارث والعتقة خبرا بأكله الوارث ولا يرثه المصروف والحاصل ان كل مالا وصياؤه أن يتخذ من التركة

يرده الواجب بعد موت الواقف الى الوقف لانه لم يملكه فلا يورثه ، وكل ما لم يملك الوصي أن يتخذ لا يرثه لانه ملكه كسائر أملاكه فيكون لورثته
واتخاذ المعاليق والزبيب سائغ للوصي لاتخاذ البرخ - بزا * واذا شرط أن يتبدل بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقفه مكانها
ذلك والوقف والشرط جائزان عند الثاني وكذا اذا شرط أن يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون وقفه * وعند محمد وهلال جاز الوقف لا الشرط
لانه لا يحل تمام زوال الملك الى الله تعالى على التأييد فتم الوقف بشرائطه وبقي الاستبدال (٢٥١) شرطاً فاسداً فيبطل الشرط

والثاني في نصب المتولي
وما يملكه أولاً

طالب التولية كطالب
القضاء لا يولي بالنص * مات
المتولي والواقف حي فالرأي
في النصب الى الواقف
لا إلحاحكم وبعد موت
الواقف الرأي الى وصيه
لا الى إلحاحكم وان لم يكن له
وصي فالرأي الآن الى
إلحاحكم لان العيين وان
زالت بالوقف عن ملكه
حقيقة فهو باق على ملكه
حكم بأشارة قوله عليه
الصلاة والسلام وصدة
جارية الى يوم القيمة وانما
يوصف صدقته بالدوام
اذا حدث الحاصل على
ملكه وجعل لها
متصدقا جديداً فدل اشارة
النص أنها مبقاة على ملكه
ولو كان على ملكه لكان
التصرف اليه كذا هنا
* وفي الاصل إلحاحكم لا يجعل
القيم من الاجانب مادام
من أهل بيت الواقف من
يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم
من يصلح ونصب من غيرهم
ثم وجد فيهم من يصلح
صرفه عنه الى أهل بيت
الواقف وفي صدك الوصاية
والتولية لولم يكتب جهة

تغريب (خنبه) والملاحاة بتشديد اللام منبت الملم وقوله في الكتاب السفينة بالواحها وعوارضها ودقها
وشراؤها واطاها وسكانها ومرادها ومجادفها ووقاها (العوارض) الخشب الموضوعة فوق الألواح
المشدودة عليها جاع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعاقبها وفارسية (تيركشتي) والشرع (بادبان)
وطلل السفينة بالطاء غير المعجمة غطاء يغشي به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (ذبال كشتي)
والمردي بضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تتحرك به والمجدف ماني رأسه لوح والقلس يشق القاف
وسكون اللام الحبل الغليظ والانجر والمراسة (لنكر) بيت الطراز المخاكة وفي كتاب العين الطراز الموضع
الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة بسكون الهاء الخفرة التي يجعل فيها الحائك رجله الطست مؤنثة
أعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجعها الطساس
وتصغيرها طسيسة وقيل اطماس وطمسوس أيضا في جمعها والرقاق بالضم الخبز الرقيق واحدة رقاقة
وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (بر) والمحور (دسورده) والمراح موضع تراح فيه
الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم ووضم اللحم خوانه والغضائر جمع غضارة
وهي القصعة الكبيرة والطنجير (بانله) وسطاه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الخنطة
من الهرس وهو الدق والمخارز الهاون ويده قانتة اشترى كذا أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة
كبيرة وبشارة صغيرة الأوقية أربعون درهما والبشارة بالضم بطة الدهن شئ صفرى له عنق الى الطول وله
عروة وخرطوم كانون ذو وطمس الكانون المصطلي والوطيس التنور وقيل حفرة يختبر بها ويشوى فيها
(والهديد) اللبن الخاثر جذا وهو الصقراط والاصل هدا بقصر الماخض جمع مخضة وهو الاناء الذي
يحمض فيه اللبن والمركن الاجانة والمدال والصاوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدول
ما يصحق به ومن ظن أن الصلاية والمدول واحد فقد سها *

ومن أدوات الفقاعى خيزرانات أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب
والخطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة يجرب به الحجر *

ومن أدوات الحداد الكبر الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفخ والمنفاخ شئ أجوف
طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاة السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والقطيس ما يكون
أعظم منه وهو بالفارسية (بتمك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقافة من حديد
يجرب به الحجر والجمع كالليب والنشاستج معروفة وقد يقال له النشا وقوله الكرم بجائط مبني بساقي
أو ثلاث ساقيات الساف الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخيزير) والدمص ضده والعرق يشملهما
والساخوزة (خندان) والاطينة (خندان كوزه) والزراجين جمع زرجون بفتح الزاي والراؤه ونجر
العنب وقيل قضبانه والاوها ت جمع وهت وهو المظمت من الارض وقد يقال وهطة وعريش الكرم
ما يحمله ليرتفع عليه والجمع عرائش والمتصبة منبت القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك *
* (وفي شراء الارضين) بفتح الراء وان كانت الراسا كثة في الواحد ان كان لها حوائط يكتب محوطة
بالحوائط وان كانت محوطة بخساد كذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض أى
طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله أذن له أن يتناوله من أنزله ومن

الوصاية والتولية لا يصح وان كتب أنه وصي من جهة إلحاحكم ولم يسم التناضي الناصب والذي ولاه جاز لانه صار له الجهة معلومة
ويمكن الشوف عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب أنه وصي من جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا اتفق الى كتابة القضاء في الجهات
كالوقف واجارة المشاع وكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين جاز * مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا قيميا بغير
أمر إلحاحكم فاتفق في المسجد المعروف اختلفوا في جواز ذلك واختار أنه يجوز ولا يضر ما اتفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيم

وقد أوصى إلى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن للقيم تفويضاً إلى غيره عند الموت بالوصية لأنه بمنزلة الوصي عند الموت وللوصي أن يوصي إلى غيره ولو أراد إقامة غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم * الموقوف عليهم إذا نصبوا متولين جاز والاولى الرفع إلى الحاكم والمتأخرون قالوا الولى عدم الرفع إلى حكام الزمان والاصح أنه لا يجوز نصب المتولى إلا إلى الحاكم فلا بد فيه من (٢٥٢) القضاء * وحضور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط بخلاف ما لو جعل وصياً

للصبي حيث يشترط حضرة الصبي * شرط في الوفق الولاية لنفسه وأولاده وعزل القيم وما هو من أنواع الولاية فأخرجه من يد المتولى جاز وان لم يشترط الولاية لنفسه وأخرجه من يد المتولى قال محمد رحمه الله لا ولاية للواقف ولعزل القيم حال حياته فإذا مات الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم إلى المتولى فعند الثاني رحمه الله الوفق والشرط صحيحان لا عند محمد وملا وان جعله فيما حال حياته وبعد موته فحينئذ يصير وصياً ومشايخ بلج اختاروا قول الثاني رحمه الله والصدر اختار قول محمد رحمه الله ولو أراد الواقف عزل القيم أن كان شرط في حال الوفق أن له العزل له ذلك والا لا وقد ذكرنا أن عمر رضى الله عنه استثنى في وقفه أن يؤكل المتولى منه بالمعروف وأن يؤكل صدقاً له غير متمول وعلى رضى الله عنه لم يستثن للمتولى شيئاً دل أن الاستثناء وعلمه سواء والمتولى أن يأكل

رطابه هي جمع نزل بفتح نين وهو ربيع والرطاب جمع رطبة وهي الفت الرطب وفي وقف النسبي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحواصه في كلال وانتكاس وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهبت قواها وانقضت عراها أي انكسرت من القض وهو الكسر وقوله في كراء السفينة ويرقى إذا رقى الناس ويسير إذا ساروا الصواب يرفأ إذا رفاً الناس أو يرفى يقال رفاً السفينة وأرفأها رفاً وأرفأها إذا قربها من الشط وسكنها (والملىء) بالهمزة الغنى (والكبح) بضم الكاف وسكون الباء والخاء المهملة زحبن (والصل) ترف وقوله دفع الكرم إليه ليقوم بكسح النهر وهو حفره وتنقية جداوله وتشذيب الزرايين أي قطع شذبهما وهو ما فضل من شعبها وانما تمناي عن دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة بسكون الباء المشارية وهي موضع الكراب من قطع الاراضى كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في النكاح إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج ولها فلان أياماً بذنها ورضاهما وأمرها بإيهامها كذا نكاحاً صحيحاً جازاً فإذا حضره جماعة من العدول وزوجها هذا كفولها في الحسب وغيره قادر على إيفاء مهرها ونفقة نكاحها ليس بينهما ما سبب يؤدى إلى نقض النكاح أو فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي كرهته دواجمها أن فلان تزوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاهما من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً وان فلان تزوجها على هذا الصداق المذكور في نفسه في ذلك المجلس تزويجاً صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا الزوج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وأن فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه بامره أياماً في ذلك المجلس قبولا صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب إقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة أياماً بذلك وإقرار المرأة وتصديق الزوج أياماً بذلك وإقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة * وهو أحوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي * (وجه آخر في تزويج البكر البالغة) أن يكتب وولي تزويجها أياماً أبوها بعد أن سمى لها وأعلمها بالصداق المذكور فيه فصحت أو يكتب فيكتب وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكرها لذلك وسكوتها بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان امرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكذا به كراسم الزوج واعلامها الصداق أمر لا بد منه لأن بدونه اختلافاً فاعرفوا في أن سكوتها هل يجعل رضاهما أولاً وان كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج أبيها أياماً بولاية الابوة وان كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما تزوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بفلانة بولاية الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جازاً فإذا لازم بمحض من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا الصداق لهذا الصغير والد فلان بولاية الابوة قبولا صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كفول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الأب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا ضمناً صحيحاً وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضى به مشافهة في هذا المجلس وان أتى الأب شيئاً من المهر مجعلاً من ماله يكتب ثم

ان بالمرءف كان الامام والوصى يا كلان من بيت المال والتركة اذا عمل ولا يؤكل من ايس في عياله الا اذا شرط الواقف كما شرطه الفاروق رضى الله عنه فلو جعل الحاكم للتوقي دما زده جازا اذا كان قد رآه المثل وليس للشرف على القيم أن يتصرف ولو نصب خاتماً في المسجد ليس له أن يأكل منه الا اذا شرطه الواقف * وقف ولم يشترط الولاية لنفسه أو لغيره قال هلال الولاية اليه وقال

قوم لا يثبت له الولاية بلا شرط لنفسه قال مشايخنا الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه الله لان التسليم لما كان شرطاً عنده وبه يتقطع ولايته وقال أبو الليث بالتسليم الى المتولى يتقطع ولايته عند محمد رحمه الله فلا يملك عزل المتولى اذا لم يشترط حال الوقف ولا الولاية العزل لنفسه وقال الامام الثاني رحمه الله عليه بشرط أولاً واذا كان الواقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها الحاكم عن الولاية وينزعها منه وكذا لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف يحتاج اليها وامنع الواقف عنها بامر (٢٥٣) الحاكم بالعمارة فان فعل والاي نزع

منه وان كان شرط أن لا ينزع

منه أحد فالشرط باطل لخلافه الشرع اذا لم يكن ناظر لمصلحة الوقف فان كان في نزع مصلحة يجب عليه اخراجه دفعا للضرر عن الوقف وان جعل الواقف الولاية لرجل له ذلك وله نزع وان شرط أن ليس له اخراج القسيم بطل لانه يخالف للشرع لان القوامه وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل الولاية اليه في حياته وبعد مماته جاز وكان وكيلاً في الحياة ووصياً بعد الممات * وقف وأشهد وكتب الصك وقرئ عليه وقته وقضا صححاً ثم قال وقفت بشرط ان لا يولاية بيعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به ان كان فصيحاً يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وان أعجمياً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وان شهدوا أنه قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وكذا في البيع والاجارة اذا قال البائع والا تجرأ أعلم المكتوب في صك البيع والاجارة قال لها جيرانها اجعل لي داراً

ان فلانا والده هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والده هذه الصغيرة فقبضه منه لها بولاية الابوة قبضاً صحيحاً ووقعت البراءة له هذا الزوج من جلة هذا المهر بهذا القدر وبقى لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وان أدى الاب شيأ من المهر مجعلاً وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والده هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً رضماً صحيحاً ورضي به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الاجارة في الشرع ويتم الكتاب وان طالبوا من أي المرأة هبة بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء ذلك أما الاقرار بالقبض فيا بطل اذا كان الاقرار في مجلس العقد لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وان كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك ان كانت بكراً وان كانت ثيباً لا بد من أمرها ورضائها وأما الهبة فان كانت صغيرة لاشك أنه لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بأمرها ورضائها فيكتب ووهب فلان والده هذه المرأة بأمر ابنته هذه من جلة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهماً وقبل هذا الزوج من هذا الاب هذه الهبة لنفسه قبولاً صحيحاً وبقى لها عليه كذا ديناراً تطالب به عند توجه المطالبة به هذا اذا عرف أمرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الا بقول الاب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يجب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها ان تحدث المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالاحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم *

وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليها بالابوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما يلي عليها أبوها بولاية الابوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال مجعلاً وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن يبقى الله تعالى فيها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليهم بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله واجله وفاء بصدائق مثلها من نسائها المرجوع في مقدار صداقها الى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله واجله بمخاطبة من فلان اياه على جميع ذلك

وإذا كان المزوج للصغيرة جدها أو أبيها يكتب هذا ما تزوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنه فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الحدود الى آخره

وان كان المزوج أخاً لاب أو أم أو لاب * يكتب هذا ما تزوج فلان أخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وأم أو لاب اذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصحتها كم من حكم المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما ألحق به حكم الحاكم لان في جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلاف بين العلماء وان كان المزوج عما يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لاب وأم أو لاب ويلحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الاخ وان لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا بمحض من الشهود والعدول بتزويجها

وقفا بشرط أنك اذا احتجت تبيعينها فامرت أن يكتب كذلك فاطلق الكاتب في الكتاب ولم يذكر شرطها ان قرئ عليها الكتاب ففهمت معاً لا يقبل قولها وان لم تفهم معناه يقبل قولها كما مر في المسئلة السابقة وهذا كله انما يتأتى على قول محمد رحمه الله ان الوقف يبطل بالشرط واما على قول الثاني رحمه الله فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يتأتى التفريع * أراد أن يقف جميع ماله في قرية كذا فامر بكتابة الصك في مرضه فكتب الكاتب ونسي بعض القطع والكرم ثم قرئ عليه الصك وكتب فيه وقف كل ماله من الضياع في قرية كذا وهي كذا

وكذا قطعاً وذكراً الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي نسيها الكاتب لم يصرف وقفه الا اذا مال الوقف أردت كل مالى في تلك القرية المذكورة وغير المذكورة تلك القطعة معلومة * وقف ضبعة له وأمر بكتابة صدق الوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فالحدان اللذان غلط فيهما ان كان في تلك النواحي لكن ينسب وبين الحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف لان غاية الامر وقف ملكه وملك غيره يصح في ملكه وان كان الحدان اللذان غلط فيهما (٢٥٤) لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضبعة مشهورة مستغنية عن التحديد

لشهرته فيجوز الوقف حيثنذ
 * وقف أرضاً أو داراً ثم أراد أن
 يتبدل مكانه أرضاً أخرى
 أو داراً أخرى ان شرط في
 حال الوقف المناقلة فيجوز له
 الاستبدال والا فلا * أراد
 القسم أن يبنى في الأرض
 الموقوفة حوائط ليستغلها
 بالاجارة ليس له ذلك لان
 استغلال الأرض بالزرع
 اليهم الا اذا كانت الأرض
 متصلة بالمصر وغلة الحوائط
 لو بنيت يكون من أرض
 خالية يزرع فيها أكثر
 له البناء لانه اتفق وعن محمد
 رحمه الله ما هو أعلى من هذا
 وهو أن أرض الوقف لو قل
 ريعها للقسم ان يبيعها
 ويشتري بثمنها أرضاً أخرى
 ريعها أكثر نفعاً للفقراء
 فجوز استبدال الأرض
 بالأرض * صرف دراهم الوقف
 القيم في حاجته ثم أنفق مثلها
 في الوقف يسيراً عن الضمان
 * ولو خاف دراهم الوقف
 بدراهم نفسه ضمن الكل
 * والوقف لو على قوم يحصون
 لهم نصب المتولى بلا
 استطاع رأى الحاكم اذا
 كانوا موسومين بالصلاح
 والعفة كما يملك أهل المحلة
 نصب القسم والمتولى في
 المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدر لا يملكونه في المسائلين بلا استطاع رأى الحاكم وما أنفق
 على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما أجزأ الوقف وهو ليس بمقول كانت الغلة له لانه صار غاصباً فيكون منفقاً من مال نفسه
 فكيف يضمن ذكره الظهيري وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم
 الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بلا استطاع رأى الحاكم * شرط

نفسه امنه باذن القاضي فلان تزويجاً يحاوم يكن اهلولى حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها غير اذن
 القاضي يلحق بأخيه وحكم ببعثته كما حكم من أحكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهماً من
 جلة هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا
 * وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان
 وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وأمر ما يراه هذا العقد الموصوف فيه ببعض من الشهود والعدول على
 صداق كذا بقدر صحيح نافذ لازم بتزويج أبيها فلان بن فلان اياها منه برضاها تزويجاً صحيحاً ويتم الكتاب
 وان كانت المرأة صغيرة يلحق بأخيه وحكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً معروفاً
 بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى
 * وفي تزويج الامه يكتب تزوج فلان فلانة مملوكه فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج
 سيدها فلان بن فلان اياها منه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الراسين أن الأزواج أو ابائهم
 يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجمعون الثمن قصاصاً بالمهر فينبغي للكاتب أن
 يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان
 اشترت منه جميع الضبعة التي هي كرم محوط مبنية بقصره أو خمس دبرات أرض صالحة للزراعة موضعها
 في قرية كذا أو جميع المنزل المبنى ذى سقف أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتل على دار وبنتين
 بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعة وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي
 بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى واذا انتهى الى ذكر قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المتعاقدين قاسما
 جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريته على زوجها هذا البائع وصداقها
 مثل هذا الثمن مقاصصة صحيحة وبرئت المرأة المشتريته هذه من هذا الثمن برائة مقاصصة وبرئ زوجها هذا
 البائع من جميع صداقها بحكم هذه المقاصصة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريته هذه جميع ما بين شرائه
 قبضاً صحيحاً بتسليم البائع بعد ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضمناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وان
 كان هذا البيع بعض صداقها وهو الذي يشترط تعجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست
 بيمان) يكتب قاصاً بجميع هذا الثمن بمثل من جلة صداقها وهو جميع ما شرط تعجيله اليها ثم يذ كر قبضها
 المشتريته ثم يكتب وقد بنى لهذه المشتريته في ذمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وحققاً
 واجباً وصداقاً ثابتاً بالنكاح القائم بينهما للعالم وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج
 هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر
 المقاصصة ثم ان هذين المتعاقدين قاسما جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقد النكاح على
 زوجها فلان وهو كذا درهماً أو كذا ديناراً مقاصصة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها
 الذي لها على زوجها ابنة فلان ضمناً صحيحاً حاصله منه وتحملها لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريته من هذا
 الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصصة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم
 بالصواب كذا في المحيط *

الفصل الثالث في الطلاق اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان
 كانت

انه لا يبرأ بجره ماله فان اجره فهو خارج عن الولاية ولا يدفعها مساقاة فان فعل فهو خارج عن الولاية وملان يدون واليهما اوسرط و حال من نازع في هذه الصدقة متوليا او قال من نازع متوليا في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب ما شرط الواقف المتولى من جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بعزل نفسه الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضى ما على المتقبلين لا ياثم فان هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة (٢٥٥) لا يضمن المتولى امر المتولى المؤذن بان يخدم المسجد بأجر معلوم كل عام صح اذا كان قد رآجر المثل أو زيادة يتغابن فيه احتاج حال الوقف الى خادم يفتح الباب ويكنس فأعطى المتولى حجرة منه ليقوم بهذا الامر الى رجل بطريق الاجرة جاز* أجر الوقف القيم من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله والمخلص من ذلك أن يبيع الجذع مثلا من آخر ثم يشتريه للوقف المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا* اشترى بمال الوقف دارا ثم باعه يجوز

الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقلي والشائع ان وجدت ضالتي فله على أن أنصدق بأرضي هذه على ابن السبيل فوجدتها يجوز له أن يقفه على من يجوز له وضع الزكاة فيه ولا يجوز على من لا يجوز له زكاة ماله لان هذا نذر فيعتبر بايجاب الله تعالى وان وقف على ولده

جاء نذر بقاء ان مات من مرضي فأرضى هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه جاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح ولو قال اذ امت فاجعلوا أرضي هذه وقفا يجوز وقال السرخسي والقدرى تعليق الوقف جائز وقف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجدا على أني بالخيار فالخيار باطل وسار مسجدا قوله أرضي هذه صدقة نذرية صدق بثمنها أو عيها على الفقراء وان قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفة كان وقفا ولو زاد

كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب اقلان بن فلان يعني الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان الخصاص والطحاوي والسمي وهلال وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يزيدون في ذلك زيادة يكتبون هذا كتاب فلان يعني الزوج كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعامة أهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجا صحيحا جائزا بولي هو أقرب عصبي الى وشهودا حرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأجل وانى لم أقبض منك مهري الذي تزوجتني عليه ولا شيئا منه وانك دخلت بي وجامعتني وانى كرهت صحبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك لي ولا اساءة كانت منك ثم يكتب وانى سألتك أن تخلعني بجميع الدين الذي لي عليك من مهري وهو كذا وكذا درهما هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون وانى سألتك بعد ما خفنا أن لا نقيم احد ود الله تعالى أن تطلقني تطليقة بائنة بجميع مهري الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيم احد ود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال فان خفتم أن لا يقيم احد ود الله وانما اختاروا لفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا وانى سألتك أن تطلقني تطليقة بائنة ولم يكتبوا أن تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين اصحابه والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن ذلك كراجم عليه أولى من ذكر الخلع فيه وانما كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع معلوما فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية في ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب وبجميع نفقتي مادمت في عدتي لان المبتوتة عندنا تستحق النفقة حائلا كانت أو حاملا وانما اقتصر على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكر ما لا رائد وان كانوا الوذ كروا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما أعطاهما الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاقصر واعلى المهر والنفقة ليعلم أن أخذ القدر حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى ثبت الايجاب من الزوج لما أن الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتني بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما أعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقدر ضيبت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاختلعت به منك فلا حق لي قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا واتباعا للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فأصحابنا كانوا لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى أني ضامن لما أدركك فيه من درك من قبل أحد مسمى قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لان سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه تملك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذلك الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذلك الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيتحقق فيه الدرك بسبب من جهتها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا

جاز ونذر بقاء ان مات من مرضي فأرضى هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه جاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح ولو قال اذ امت فاجعلوا أرضي هذه وقفا يجوز وقال السرخسي والقدرى تعليق الوقف جائز وقف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجدا على أني بالخيار فالخيار باطل وسار مسجدا قوله أرضي هذه صدقة نذرية صدق بثمنها أو عيها على الفقراء وان قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفة كان وقفا ولو زاد

على الفقراء بأن قال صدقة على الفقراء يكون وقفاً في اللفاظ الثلاثة وهذا لا يشكل على قول الثاني وكذا على قول هلال لأنه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء وإذا نص على التأييد بأن قال أرضى هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جازا الوقف عند جميع محيزي الوقف وكذا في اللفاظ الثلاثة إلا أن التسليم إلى المتولي شرط عند محمد رحمه الله وبه أخذ البعض لا عند الثاني رحمه الله وبه أخذ البخاريون والخوارزميون تسكيرا للوقف والخلاف فيما إذا لم يضاف (٢٥٦) إلى الموت هذا إذا لم يقف على إنسان معين فإن وقف عليه بأن قال أرضى هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو قرابتي

وهم يحصون لم يجز وإن زاد لفظ الصدقة بأن قال أرضى هذه صدقة موقوفة على فلان أو ولدي أو قرابتي وهم يحصون أو لا يجوز والغلة له مادام حيا وبعد موته إلى الفقراء * قال أرضى هذه سبيل ولم يزد عليه لا يصير وقفا إلا أن يكون من قوم لفظ السبيل عندهم الوقف المؤبد بشرائطه * ولو قال وقفها أو حبستها أو سببتها أو حرمتها أو هي موقوفة أو محبوسة أو محرمة لم يصح وإن قال هذه اللفاظ لأنسان بعينه بأن قال هي وقف لآل أبي آخيه فكذلك لا عند الثاني رحمه الله فإنه غلبت منه في شرط التسليم وقوله وقف أو حبس باطل * شرط في أصل الوقف لا يستبدل أو البيع وشراء أرض أخرى بثمنها صح الشرط والوقف عند الثاني رحمه الله وعند محمد وهلال رحمه الله الوقف جائز والشرط باطل وذكرا القاضي قول هلال مع الثاني رحمه الله وعليه الفتوى لأن الوقف يحتمل للانتقال من أرض إلى أرض * غصب أرض الوقف غاصب وأجرى عليها

ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكره فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المحيط * (وجه آخر) يكتب وثيقة للمرأة منه أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيق واحدة على مهرها وهو كذا درهم أو على نفقة عدتها وعلى كل حق هولاء عليه وعلى كذا أن شرطاً مالا آخر وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات خلعا صحيحا جائزا نافذا خاليا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطله وأنهم اختلفت نفسهما منه بهذه الشرائط المذكورة فيه اختلاعا صحيحا وذلك في تاريخ كذا *

ويكتب وثيقة للزوج منها أقرت فلانة بنت فلان طائعا أنه اختلفت من زوجها فلان على صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة بآنة أو يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة بآنة وعلى جميع نفقة عدتها مادامت هي في العدة وعلى كل حق هولاء عليه وأبرأته عن جميع دعاوى وخصوماتها كلها أبرأ صحيفا لم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علقه من علائقه سوى العدة وصدقها زوجها في ذلك خطابا ويتم الكتاب * وإن شرطوا في الخلع مالا زائدا على مهرها يكتب خالعاها على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينارا خلعا جائزا وإن كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا وبين أوصافه ويبالغ فيه ويبين طوله وعرضه ويبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمه أيا ذلك إليه وأبرأته عن دعاوى كلها ويتم الكتاب وإن كانت الزيادة في الخلع ضياعا فقد قيل لا حوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضياع بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا لتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب أقر فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة إليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خسون مثلاً وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره ثم إن الخالع هذا اشترى من محتلتته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دبرات أرض أو جميع الدار المشتملة على البيوت وبين موضع المشتري ويحد بالحدود الأربعة بخمسين دينارا من الدنانير النيسابورية شراء صحيحا وأن المحتلته هذه باعت ذلك منه بيعا صحيحا ثم إن هذين الفاقدين قاصدا هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصة صحيحة ووقعت البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض الخالع المشتري هذا ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة *

وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوتها بها بتطبيق واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على ذلك مواجهة ويتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول *

* (ويكتب من الجانب الآخر) خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلفت هي منه بذلك كله وإن لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى

الماله حتى صار بغير اضمن قيمتها ويشتري بالقيمة أرض أخرى ويكون وقفاً مكانها وكذا إذا قل نزلها أو صار بحال المهر لا يحتمل الزراعة بآنة أولاً بفضل من موتها أو صلاح الوقف في المناقلة بأرض أخرى يفعل وإن قال الواقف وقفت على أن اشتري بثمنها أرضاً أخرى إن احتاج إلى ذلك مع استقصاها لأن الأولى وإن تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج إلى وقف المشتراة كالعبد الموصى بخدمته إذا قتل خطأ وأخذ قيمته واشترى به عبد آخر يتعلق به حق الموصى بالخدمة من غير تجديد الوصية ثم ليس له استبدال الثانية

بثلاثة لان هذا الحكم ثبت بالشروط وجد في الاولى لا الثانية * ولو وقف بشرط ان يبيعها او يصرف ثمنها الى حاجته لا يصح الوقف في المختار ولو شرط ان يبيعه ويجعل ثمنه في وقف افضل منه ان رأى الخا كميعة اذن له فيه وقد اشرنا أن الوقف على ما تكلم به لا على ما كتبه الكاتب فبدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلح أعني كل ما تكلم به * ووقف الحمام تابعة لبرجها يجوز اذا كانت الحمام في البرج أو ان الوقف في يده ضيعة جاء رجل بصلح فيها خطوط الأئمة لاجله والحكام المشاهير بانها (٢٥٧) وقف على كذا أو وجد لوح بخط قديم

مضروب على باب الحانوت أو على باب المدرسة بأن كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر الحجة على البينة أو الاقرار أو النكول ولما احتيج في الوقف أن يكون باقيا على عمر الاعصار يجوز الشهادة بالتسامع والخط ليس من هذه الحجج بل قد تزور وتفتعل وبأمر بالكتابة ثم يدوله غير ذلك أو يجعل وقفوا يكتب علامة ثم يفسخ أو يستحق واليدلنى اليدين جنس الحجج فلا تستحق عليه ملكه بما ليس بحجة

نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح

وقف ما لا يلبس القناطر أو اصلاح الشوارع أو لبناء السقاية أو لحفر القبور أو لشراء الاكفان للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للمساكين الجريان العادة بالشأن دون الاول * وقف داره على فقراء مكة أو فقراء قرية معروفة ان كانوا لا يحصون يجوز في الحياة وبعد الممات لانه مؤبد وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية والوصية لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا صار ميراثا بينهم

(٣٣ - فتاوى سادس) وان في الحياة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه * وقف على أمهات أولاده وعسده فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى وقف على أمهات أولاده فلا شيء ان يتزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها أيضا قسط من الوقف * وذكر الخصاص قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بنى آدم أو على أهل بغداد أبدا فاذا انقطع وافتعل المساكين أو العبيان والزمن فالوقف باطل وذكر الخصاص في موضع آخر

المهر لان الواجب فيه المنة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوتها بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة * واذ خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقربه فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذكر سننها (١) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقد عليه والداه بولاية الابوة بمحض من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والدها له وصحبته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وأن زوجها هذا خلعهما من نفسه بطلب والدها بذلك بتولية واحدة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذي كرهه كذا خلعا صحيحا جائزا لافساد فيه ولا تعليق بخاطرة ولا اضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فيما نت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبية بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاها شفاه ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بمال الاب فكأنه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الاب بضمنه لأنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الاب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الآباء وغيرهم من الأولياء في أن اقرار الآباء بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية *

* (وان كان قبل الدخول بها) يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض أهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة مقدرة معلوما ثم يكتب اقرار الزوج أنه طلقها بتولية واحدة واحدة وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والد الصغيرة في حال جواز اقراره طائعا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تجبه صحبتها الصغرى فطلقها بتولية واحدة واحدة وبات منه بهذا التولية وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهم ما وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهم ما قبضت جميع ذلك لا بنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قبضا صحيحا بإيفاء الزوج هذا جميع ذلك الى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقر بذلك كذا اقرارا صحيحا وصدق زوجها هذا فيه خطا بافاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لان الاب قد أقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط * وعلى هذا المولى اذا خلع أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أنك لا تذكرهنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لان المولى يملك ابراء الزوج عن المهر بخلاف الاب فان أراد المولى أن يكون ذلك دينا عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد

(١) قوله وما أشبهها كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولعل الاصول وشبهها أو شيتها أو نحو ذلك اه صححه

مسألة العيان والزمن وقال الغلة لا يمكن لهما ولو وقف على قرأ القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكره لال الوقف على الزمن والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلى المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لأن الفقراء غالب فيهم قال شمس الأئمة فعلى هذا إذا وقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لأن الفقراء غالب فيهم فكان الاسم منبثاً عن الحاجة والحاصل أنه متى ذكر مصرفاً فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف يصح (٢٥٨) يحصون أم لا وقوله يحصون إشارة إلى أن التأيد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفاً يستوى فيه الغنى

والفقير ان يحصون صح بطريق التمسك وان لا يحصون فهو باطل الآن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم وكذا الوقف على الزمن فهو على فقرائهم وعن الثاني رحمه الله أوصى بثلاث ماله في أكفان المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز وكذا في أكفان فقراء المسلمين أو حفر قبور فقراء المسلمين صح وفي الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كنان الموتى أو حفر القبور يفتى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على أبناء السبيل يجوز ويصرف إلى فقرائهم * وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفعوى المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلبه وذكر بكر رحمه الله أن الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آله يجوز وان كان لا يجوز الصدقة عليهم وفي الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفاً لعدم جواز صرف الصدقة لبنى

على الصغيرة كذا في الظهيرية * وان كان بينهم ما صغير فطيم خالها على أن تسلك المرأة الولد وتقوم بحضنته سنة أو سنتين وتتفق عليه من مالها في مدة الحضنة فهذا جائز عنده بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو الناسم الصفار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لأن مدة دار النفقة وما لا بد للصغير منه من المطعوم مجهول فالحيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدرهم أو بالدينار ويشتري بذلك خالها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر إلى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربية في المدة المضروبة ثم يترك الرجل أياها يابراً بنفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزوج آخر أجنبي قبل انقضاء مدة التربية فان أراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب أقر فلان يعني الزوج أنه خال من نفسه وزوجه المسماة فلانة بتطليقة واحدة سنة على بقية مهرها ونفقة عتقها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار جرنيساً بورية جيدة تدفعها اليه من مالها المخالعة صحيحة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المخالعة من هذا الخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا الخالع من مخالعتة هذه أن تسكه وتقوم بحضنته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا أو يصرف المائة الدينار التي وجبت له عليها بعقد الخلع إلى ما لا بد للصغير في هذه المدة فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه المخالعة من هذا الخالع ابن صغير فاستأجر الخالع هذا مخالعتة هذه لحضنة ولدها الصغير هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها الزوجها هذا استجاراً صحيحاً وأنها آجرت نفسها كذا بماله الجارة صحيحة فان كان الابن رضياً يكتب طلب الخالع هذا من مخالعتة هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضنته سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم ان هذا الخالع وكلها وأقامها مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل انقضاء مدة التربية وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكيله في ذلك كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظر المرأة لأن الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضنة تبرج الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدينار فكتبنا ذلك حتى انه اذا مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشئ وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي بريئة من حصة ما بقي من المدة فلا جناح فان كتب بعد الاستجار وشرطت المخالعة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي بريئة عن حصة ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله أياها يابراً بنفسها كان مستقيماً كذا في الذخيرة * فان كان في البطن جنين فلما زاد الزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز في موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذي هو في بطنها زوجها ان وضعته حياً سنتين من وقت الولادة واحداً كان الولد أو مثنى ذكر أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي بريئة وليس يحفظ هذا عن علماء الثلاثة وكان الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول الأصح عندى أن هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبره هذا بما ترصده كذا في الظهيرية * والحيلة في ذلك تقدير مال علم في عقد الخلع ثم استجاره أياها جارة مضافة إلى ما بعد الولادة

والفقير ان يحصون صح بطريق التمسك وان لا يحصون فهو باطل الآن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم وكذا الوقف على الزمن فهو على فقرائهم وعن الثاني رحمه الله أوصى بثلاث ماله في أكفان المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز وكذا في أكفان فقراء المسلمين أو حفر قبور فقراء المسلمين صح وفي الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كنان الموتى أو حفر القبور يفتى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على أبناء السبيل يجوز ويصرف إلى فقرائهم * وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفعوى المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلبه وذكر بكر رحمه الله أن الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آله يجوز وان كان لا يجوز الصدقة عليهم وفي الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفاً لعدم جواز صرف الصدقة لبنى

هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان * الوقف على الصوفية وصوفي خاله لا يجوز قال شمس الأئمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام الغدى رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعميان فراجع الكل اليه (نوع في المشاع) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يفتى ولو حكم بجواز يجوز عند الكل * وقف نصف الحمام جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يحتملها اذا حكم بمقتضى طلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله وينتهي عندهما يقسم وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً على الأرباب

وأرادوا القسمة لا يقسم * حاثون بينهم ما وقف أحدهما - منه وأراد أن يكتبه على لوح ويضرب على باب الحاثون ومنعه الشريك الآخر منه ليس له الضرب إلا أن يأمر الحاثون به وهذا على قول الثاني رحمه الله فأما على قول محمد رحمه الله لا يتأتى هذا التفريع * أرض بينهم ما وقف أحدهما حصته ثم اقتسمها لا يجب عليه أن يقف ثانياً وإن أراد الاحتجاب عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانياً وإن كان له أرض فوق وقف بعضها وأراد القسمة بيع حصته من آخر ثم يقسم بينهما وإن نصب الحاثون متولياً وقسم بينهما جاز (٢٥٩) * نوع في وقف المنقول * وقفه تعالى للعقار جازاً راجعاً

بأن وقف أرضه مع العبيد والسييران الذين يعملون فيها ووقفه مقصوداً أن كان كراعاً أو سلاًحاً يجوز والكراع جنس الخيل وفيما سواه إن كان شيئاً لم يجز العادة بوقفه كالشباب ونحوه لا يجوز عندنا وإن متعارفاً كالغاس والقنطرة والجنازة وشبابها وما يحتاج إليه من القدور والأواني وغسل الموتى والمصاحف قال الثاني رحمه الله لا يجوز وقال محمد رحمه الله يجوز واليه ذهب عامة المشايخ * وقف الكردار وهو كالبناء والاشجار من الدار والحمام لا يجوز ثم وقف المصحف إذا وقفه على أهل المسجد بقرئته أن يحصون ويجوز وأن وقف على المسجد يجوز ويقرأ في ذلك المسجد ذكر في بعض المواضع أنه لا يكون مقصوداً على هذا المسجد ولم يجوز محمد بن سلمة وقف الكتب وأجازه نصير بن يحيى وهو المختار * وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنها بصرف إلى أبناء السبيل جازان * كان

فترضع ولده الذي هي حامل به * **خلع الوكيل** يكتب أولاً التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطبيقه واحدة بآنية على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر هذه الوكالة لا يصح ما وأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطاباً وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خلع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور وفيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطبيقه واحدة بآنية على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها مادامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الفرقة وبعدها وإن فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البديل قبولاً صحيحاً مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب * ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولاً التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلاناً وكلته وأقامته مقام نفسها في اختلاعه نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة الاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بأن يحدث المرأة التوكيل والشهود قد ما نوا أو غابوا وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلانة يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عدتها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك ويرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجب جميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى أعلم *

خلع الفضولي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً وهو الفضولي سأل فلاناً أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير أمرها وتوكيلها إياه به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك إليه من مال نفسه فأجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بإيفائه ذلك إياه ويرى هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شئت فإن أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فأنها قد قبضت مرة فإذا قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وأنه مستقيم لأن الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في زعم أنها لو قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وبغير المتقبوض بغير حق مضموناً عليها فهذه كفالة مضافة إلى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يندوب له على فلان *

وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة إن كان الطلاق واحداً يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها بتطبيقه واحدة بآنية

ذلك يغلب في أوقافهم * إذا وقف الدراهم أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو يوزن يجوز يدفع النقد وعن غير النقد كالكيل والموزون بعد البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الربح الحاصل إلى ما وقف عليه * ولو وقف كرامن الحنطة على أن يقرض من لا بذله ثم يرد منه وقت الأدراك ثم يقرض كذلك أبداء على هذا الوجه من الذين لا بذلهم يجوز وقف ثور على أهل قرية للزراعة على بقرتهم لا يجوز ذلوجهل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يسكه مادام حياً صريحاً لأنه إن لم يشترطه كذا ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه وإن أراد أن يتفقه به

في غير ذلك ليس له دلت وان اجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة واجر له لاجل النفقة يجوز دلت المسئلة ان المسجد اذا احتاج الى العمارة واجر
القيم بعضه لينفق من الاجرة يجوز وقف الغلمان والجوارى على مصالح الرباط يجوز * ولو تزوج الحالك جارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه
يلزم عليه المهر والنفقة * ولو تزوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز * وجناية عبد الوقف في مال الوقف * قال في مرضه جعلت نزل كرى
وقفه غرة أو لا صار الكرم وقفا (٢٦٠) وعن هلال وقف أرض فيها زرع لم يدخل الزرع بلاذ كر كمال وقف أرضا عليها عبيد وثيران له

وبه نأخذ وقال الاسكاف
ان لم يكن للزراع يوم الوقف
قيمة يدخل والا فلا بلاذ كر
* وقف دار فيها حمامات يدخلن
ويخرجن دخلن اذا كن
من الاهلى وقال المشايخ هو
كوقف الضيعة لا يدخل البقر
والعبد بلاذ كر ولو وقف
الارض مع الثيران والعبيد
جاز كذا فعله على كرم
الله وجهه * غرس في الوقف
ومات ان من غـ له الوقف
فوقف وان من ماله ان قال
لوقف فوقه وان لم يذك
شيأ فهو ميراث عنه * وقف
شجرة بأصلها ان مما ينتفع
بثمرها وورقها ينتفع بثمرها
لا يقطع أغصانها فان فسد
أغصانها قطعت وان مما
لا ينتفع بثمرها يقطع
ويصرف ثمنها على سبيله فان
نبت مكانها ثانيا فهي وقف
والا غرس وان جف بعضها
وبقي بعضها يباع ما جف
ويصرف ثمنه الى سبيله
ويترك الرطب وقال الفضل
بيع الاشجار الموقوفة مع
الارض لا يجوز قبل القلع
كبيع الارض وقال أيضا
ان لم تكن مثمرة يجوز
بيعها قبل القلع أيضا لانه

لا رجعة فيه ولا مثنوية ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المـ مقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه
بحكم هذه التطليقة وان كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها تطليقتين وفي الثلاث
يكتب طلقها ثلاثا بوجه فبانت منه ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرة غليظة لا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتنقض عدتها وفي المهر يخرج بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجه
فلانة بعد ما دخل بها أنت طالق تطليقة واحدة ديانة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانما في عدتها الواجبة
عليها بهذا الطلاق أقر بجميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا *
وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب
أن فلانا طلق امرأته بعد ما خلاها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة
بأنه نافذة جائزة فخرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة
عدتها وهي كذا ويتم الكتاب * فان كان الزوج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكيد
المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعد ما طالبته بذلك ينسحب لها أن ترفع الامر الى قاض يرى
ذلك حتى يقضى لها بكل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة
الصحيحة طالبت زوجها بما سمي لها من الصداق ونفقة عدتها فامتنع عن أدائها ذلك لما أنه كان يرى
مذهب من يقول بأن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهوتا كجميع المسمى
وجوب نفقة العدة فرافعه الى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعه الى قاض عدل جائز الحكم
فيما بين المسلمين وطالبته بذلك وادعت الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فأقر بالخلوة ولكن أنكر تأكيد جميع
المسمى وجوب نفقة العدة فقضى عليه لها هذا القاضي بكل المسمى ونفقة عدتها اذ كان يرى ذلك وكان
في اجتهاده أن الخلوة بالمرأة المنكوحة كالدخل بها في حق تأكيد جميع المسمى وجوب نفقة العدة فتقضى
بذلك لها عليه في وجوهها محكما أمضاء وقضاء أنفذه وأشهد على ذلك حضوري مجلسه وذلك في يوم كذا *
إذا أراد الرجل أن يجعل امرأته يدها فهو مشتمل على أنواع * أحدها التفويض مطلقا غير
معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق وصورة كتابته هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه
الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل امرأته المسماة فلانة بيدها شهرا أو سنة أو لها كذا
وأخرها كذا على أن تطلق نفسها في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة بانه أو ثلاثا وفوض
الامر في ذلك اليها وأنها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر
وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا *
صورة كتابة هذا النوع في المطلق * شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة بيدها على أن تطلق
نفسها ما شئت من واحدة أو ثلاث ومتى شئت أبدأ وانما قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * (والثاني
تعلق التفويض بالشرط وانه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابته هذا القسم شهدوا
أن فلانا جعل امرأته فلانة بيدها معلقا بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا
يسكن فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شهرا أو كذا على ما شرط ولم يعد اليها في هذه المدة فانها تطلق
نفسها تطليقة واحدة بانه بعد ذلك متى شئت أبدأ وفوض الامر في ذلك اليها وانما قبلت منه هذا الامر

قبولا

تصدق أرضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل

التمرد اسوا يدخل استحسانا ويؤمر بالتصدق بها كن قال تصدقت أرضي بثمرها ونخلها على المساكين فاذا لم يسم الثمرة فالارض
وقف والتمرة للواقف في قول الثاني ولم يحك هلال عن غير مخالفا والشرب والطريق والمسيل يدخل بلاذ كر * مقبرة عليها أشجار
ان كانت نابتة قبل اتخاذها مقبرة ومالكها جعلها مقبرة فلا تخاروا أصلها ملك مالك الارض يصنع بها ما شاء لان الشجرة لا تدخل

في الوقف كلزوع وفي رواية تدخل الشجرة فصار فيها روايتان فان الارض مواتا لأمالك لها أقرت الاشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت نائمة قبل اتخاذها مقبرة أما اذا ثبتت بعد اتخاذها علم الغارس فله وان لم يعلم فالرأي الى الحد كما ان رأيي معها وصرف عنها الى عبارة المقبرة فعلة لانه اذا لم يعلم الغارس فوقف ألا يرى أنه اذا ثبتت في أرض ولم يعلم لها غارس كانت للامالك قال هذه الشجرة للمسجد لا يكون وقفها لتسليم غرس في المسجد لا يكون له ولو في أرض الوقف فالوقف وان تعاهد الغارس فللغارس وله (٢٦١) رفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا

يكون غارس الوقف ولو غرس في طريق العامة أو نهريها أو حوض العامة فللغارس وله رفعها لانه ليس له ولاية جعلها للعامة وان قطعها وخرج من عروقها شجرة فهي له أيضا وفي مجموع النوارل أشجار في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان لم يكن وقفاً على جهة أخرى فان تداعت حوائط المقبرة الى الخراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت غرس تالة فكبرت لا يجوز صرفها الى جب في هذه السكة وان قال الغارس وقفها عليه فالظاهر يكذب ولا يجوز صرفه الى البر ولا الى حاجة نفسه وقد تقر في فتاوى خوارزم أن الواقف لو عين محل الوقف اعنى الجهة ان اتحدت بان كانا وقفاً على المسجد أحدهما الى عمارته والا شخر الى امامه أو مؤذنه والامام أو المؤذن لا يستقر لقبه المرسوم للحاكم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والمعارف الى الامام أو المؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف مقصد الان

قبولاً صحيحاً في مجلس التفويض ويتم الكتاب *
القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقد المجلد الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيدها في تطبيق واحدة بآنية مطلقاً بشرط أنه اذا مضى شهر أو له كذا أو آخره كذا ولم يؤد اليها جميع ما قبل تجميعها لها من مدافها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبداً واحدة بآنية وفوض الامر في ذلك اليها وانما قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض *
القسم الثالث تعليق التفويض بشرط قماره أو بشرطه الخمر أو بشرطه ضرباً موبعاً يظهر أثره على بدنهما *
وصورة كتابته على نحو ما بينا *
(النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه) * شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل أو فوضوا أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه اياه بنفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطبيقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبداً وفوض الامر في ذلك اليها وأويكتب تطلقها ما شئت من طلقاتها الثلاث وانما قبلت ذلك منه قبولاً صحيحاً في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وأرادت أن تطلق نفسها فلها ذلك واذا طلقت نفسها فالاولى أن يكتب وثيقة على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانة في الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقاً به على ظهور وثيقة كتب في بطن هذا الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وانما طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الشهود الذين أثبتوا أساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط *
الفصل الرابع في الاعتاق وإذا اعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعاً أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه ونبات عقله وجواز اقراره لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ويحمله أعتقه من خالص ماله ومملكه اعتاقاً صحيحاً نافذاً تاماً لازماً لا رجعة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية * ولا اشتراط عوض أعتقه هكذا الوجه الله تعالى وطالب ثوابه وابتغاء مرضاته وهر بامن أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضو منهم عضواً منه من النار فافلان الهندي هذا حر باعتاق مولاه هذا الايباع ولا يوجب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لاسيما له ولا لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاه لمعتقه هذا مادام حياً ولعصيته الذكور من بعده وسماه بعد الاعتاق كذا وصديق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوك كاله وقت هذا الاعتاق شفاهاً وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهر بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضائه بأعضائه من النار اعتاقاً صحيحاً جائزاً وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حراً في يده نفسه لاحق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولاء وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الاخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتق في كونه مملوك كاله وقت هذا الاعتاق وذلك يوم كذا

غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا * أما اذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف واختلف الجهة بأن بنى مدرسة ومسجداً وعين لكل وقفاً فضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لالجهة يتبع شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العلتين الاحياء ورعاية شرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى في نوع في الفاظ جارية في الوقف في يده أرض أو رأنه واقف أو صدقة وقوفة ولم يزد جاز اقراره وهي وقف وقوله هذه الارض وقف اقرار بالوقف وقوله أرضي هذه صدقة وقوفة وقف

الخصاف وأهل البصرة انه
لا يصبر وقتاً * ولو قال أرضي
هذه صدقة موقوفة على
المساكين يصبر وقتاً بالاجماع
لان جواز معلق بالتأييد
والتأييد قد يكون نصاً
وقد يكون دلالة والمساكين
لا يخلو عنهم الارض الى يوم
القيامة فيكون ذا كرا
للتأييد حكماً ولو قال أرضي
أوداري هذه صدقة موقوفة
أو وقفت أرضي أوداري هذه
عند الثاني رحمه الله يكون
وقفاً وعند محمد وهلال
لا وهذا اذا لم يعين انساناً فان
عين وقال وقفها على فلان
أو أولاد فلان وهم يحصون
لا يجوز فرق الثاني بين هذا
وبينما اذا لم يعين انساناً
والفرق انه اذا لم يعين فهو
وقف على الفقراء واذا عين
فتمليك لا وقف وهذا اذا لم
يقرن بالوقف افظا الصدقة
أما اذا أقصره بان قال
أرضي أوداري هذه صدقة
موقوفة على فلان أو على
أولاد فلان جاز والغلبة
لهم ماداموا أحياء وبعد
المات الى الفقراء لنصه
على الصدقة والصدقة
مصرفها الفقراء وذكر

فلان لتخصيصه بها * متوليها أسد
* وقف على رجل ونسب له فرتة الر
الثاني رحمه الله يتم بلاقبول * ف
واخير هو الصدقة * قال وقف
* ثلثا مالي وقف ولم يزد قال أبو نؤ

وإذا أعتق عبدا أو أمة هماله وبينهما نكاح ولهما أولاد أعتقه - م جله * يكتب أعتق عبده فلانا
 ويسميه ويحليه وأمة فلانة ويسميه أو يحليه أو هما زوجان وأعتق أولادهما معا - ما وه - م فلان وفلان
 وفلانة وهو على كلهم جبيه أعتقهم جميعا لا يتغاءر ضاة الله تعالى وطمعا في ثوابه إلى آخر ما ذكرنا *
 وإذا كان العبد مائة شتر كابين اثنين أو أكثر وقد أعتقه أو أعتقه جميعا * يكتب هذا كتاب من فلان
 ابن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمألو كهما فلان انك كنت مملوكنا وقد أعتقناك ويكتب نصب
 كل واحد منهم في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهم من الولاء وباقي الكتاب على نحو
 ما ذكرنا في العبد لو واحد * وإذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
 شهدوا جميعا أن فلانا وكل فلان وفلان وفلان أعتق عبدهم فلانا وهو مائة شتر ترك بينهم بالسوية أثلاثا
 وأعتقه هذا الوكيل مجانا بغير عوض أو على كذا اعتاقا صحيحا من خاص مالهم ومملكهم فصار هذا العبد
 حرا باعناق وكيلهم هذا إياه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يسيل لهؤلاء الموكلين
 عليه ولا لأحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولأه ما لهم حال حياتهم وله قبهم بعد وفاتهم *
 وفيما إذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منهم لهم * يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال
 ويكتب قبض الوكيل المال منهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد لو واحد وإذا
 أعتق أحد الشريرين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت خيار

فلان لتخصيصه بها * متولىه أسكن فيه رجلا بلا أجر فالعامة على وجوب اجر المثل على الساكن وعليه الفتوى ثلاثة
 * وقف على رجل ونسبه فرتة الرجل قال هلال يطل الوقف وقال الصدر لا يطل الوقف ويطل الردة قال لرجل تصدقت بها عليك على قول
 الثاني رحمه الله يتم بلا قبول * قال أَرْضِي هَذِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى وَجْهِ الْبِرِّ وَقَالَ عَلَى وَجْهِ الْخَيْرِ أَوْ جُودِ الْخَيْرِ وَالْبِرُّ يَكُونُ وَقْفًا جَائِزًا لَانَ الْبِرِّ
 وَالْخَيْرُ هُوَ الْمَدَقَةُ * قَالَ وَقَفْتُ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ شَيْئًا كَانَ بَاطِلًا لِأَنَّ الشَّيْءَ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَلَوْ بَيْنَ رِبْعَيْنِ شَيْئًا لَا يَجْعَلُ وَقْفًا عَادَةً
 * ثَلَاثًا مَالِي وَقْفٌ وَلَمْ يَزِدْ قَالَ أَبُو نَصْرَانَ مَالَهُ نَقْدًا فَبَاطِلٌ لِأَنَّهُ وَقَفَ الدِّرَاهِمَ وَأَنْ خَصِيْعَةٌ جَازَعُ عَلَى الْفَقْرَاءِ وَقِيلَ الْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَصُورُ بِلَا مَانٍ

المصرف وفي المسئلة دليل على ان وقف الدراهم لا يجوز وقدم خلافه اقر بالوقف وسكت عن ذكر الجهة ثم ذكرها بعد القياس انه لا يقبل لان مطلقه يحمل على الفقراء فيسائه بعده صرف عنهم وفي الاستحسان يجوز لان العادة جرت بالاجال وبذكر الجهة عند السؤال وان ذكرها لوجه ثم ذكر بعده ثانيا جهة أخرى لا يقبل لانه ابطال الحق الاول بعد التعليق * أرض بين رجلين تصدقاً بها على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليه ودفعها الى سيم واحد جاز على قول محمد (٢٦٣) رحمه الله أيضا لانه لا شيوخ وقت العقد ولا وقت القبض

لانهما تصدقا جلة وسلمتا الى المتولى جلة * ولو تصدق كل بمحضته مشاعا وجعل كل بمحضته متوليا على حدة وسلمها اليه لم يجز للشيوخ وقت العقد والقبض أيضا لمباشرة كل منهما الوقف بانفراده على حدة ولكل من المتولين قبض حصته نصفاً شاعاً فان قال كل لمتوليه قبض حصتي مع حصته الاخر جاز لعدم الشيوخ حال القبض وكذا ان وقف أحدهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى المتولى واحد لانه وان وجد الشيوخ حال العقد لم يوجد حال القبض لانهما سلمها الى المتولى جلة وهو قبضها جلة وكذا لو جعل التولية الى رجلين معاً لانهما كنول واحد وان اختلفت جهة الوقف وهذا كله قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشيوخ واشتراط القبض * قرية بعضها وقف وبعضها ملكتي وبعضها ملك أرادوا قسمه بعضها ليعملوا مقبرة ليس لهم

ثلاثة ان كان المعتق موسرا وخيار ان كان معسرا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسرا فليس له حق تضمينه وان كان معسرا فلاساكت حق استسعاء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله فان أراد الساكت أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهداً أن فلانا أعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان وأسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد أعتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عتقا صحيحا والمعتق كان موسرا وقت الاعتاق حتى يثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاخترت تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار ف قضى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتماعه عليه ولزم المعتق أداء عشرة دنانير الى هذا المدعى فهذا القدر دين على المعتق هذا الشريك المدعى وان قضاه المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بالرامة وصار العبد كله حرام من جهة المعتق هذا وولاءه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب * وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاخترت الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فالزم القاضي العبد فعلى العبد أن يسعى له في ذلك واذا سعى فهو حر من جهته ما وولاءه بينهما * وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتابا فاخترت اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حرام من جهته ما وولاءه بينهما *

وان كان المعتق معسرا حتى يثبت له خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاخترت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأمضى القاضي فلان اختياره وألزم العبد ذلك ويصير العبد حراماً ما اذا سعى وولاءه يكون بينهما * وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسرا ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجوه نجوماً يكتب فأمضى القاضي اختياره وألزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجوه عليه نجوماً ثلاثة في ثلاثة أشهر ليؤدى عند انتضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب * فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً الى كذا فان نجم نجوماً ومضى شهر وأدى نجوماً وأراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجوماً وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب ان فلانا أعتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسرا فاخترت الشريك الساكت استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجوه ذلك عليه نجوماً في كذا من الشهور كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعتق كله عنهم ما جيعا فهو مولى لهما وولاءه بينهما نصفين ويتم الكتاب *

وان أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشتري بينه وبين شريكه فلان وأسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المعتق موسرا معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكت

ذلك لان المقصود من القسمة التمييز ولا يحصل بهذه وان أرادوا قسمة الكل جاز لا فادتها التمييز بين الوقف وغيره * ذكر التبرجاني أرض وقف عليها قسمها واجر أحدهما حصته فالأخر بينهما عند بعض المشايخ * قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وهم يحصون ويجوز ويصرف الى أولاد سيدة النساء التول الزهراء فاطمة كرم الله وجهها * وقف ضيعة على فقراء قرأته أو قرأته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وان أراد القيم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه ان الوقف على فقراء قرأته وقرأته وقراءته

يحصون أو لا يحصون أو أحد الفريقين يحصون والا - خلاف في الوجه الأول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء القرابة ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لأن قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني تصرف الغلة إلى الفريقين بعددهم ليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا يصرف (٢٦٤) إلى الذين يحصون بعددهم وإلى الذين لا يحصون سهم واحد لأن من يحصى لهم

وصية ولن لا يحصى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريع يتأق على قولهما لأن الفقراء اسم جنس وعلى قول محمد رحمه الله لا يتأق لأن الفقراء عنده اسم جمع * غاب المتعلم من البلد أياما ثم رجع وطلب وظيفته فان خرج مسيرة سفر ليس له طلب ماضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أقل من ذلك لأمر لا بد له منه كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فان زاد كان لغيره أخذ حجرة ووظيفته وإن كان في المصر ولا يختلف للتعلم فان اشتغل بشئ من الكتابة المحتاجة إليها كالعلوم الشرعية يحل له الوظيفة وان يعمل آخر لا يحل ويجوز لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته * وقف على نفسه لم يجوزه هلال وهو قول محمد رحمه الله

بقية نصيبه ورفع الأمر إلى القاضي فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وان كان المعتق معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند الناس حتى ثبتت للساكت بحق استسعاء العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه إلى القاضي فلان فأمره بذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حراما من جهة المعتق وولائه كله ويتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوكا بين رجلين فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما ما تضمن صاحبه أيا به سبق اعتاقه فلا احتياط أن يوكل رجلا باعتاقه والاحوط أن يعلق كل واحد منهما معتق نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو أفردوا لو كيل نصيب أحدهما بالاعتاق لم ينقد وإذا أعتقوا لو كيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان وأنه أعتق عبدهما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا أو على كذا اعتاقا صحيحا من خالص مالهما وملكهما فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا أياه ثم يذكر إلى آخر ما ذكرناه فيما إذا أعتقه بطريق الاصله وكذا هذا في توكيلهما أياه بالتدبير كذا في الظهيرية * إذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهدا وأن فلانا أعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعتاقا صحيحا جازا نافذا على أن يخدمه سنة كاملة اثنا عشر شهرا أو لها كذا أو آخرها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بدله من أنواع الخدمة حيث شاؤا وإن شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلانها في الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الأسبيل الولاء والاطلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب *

وثيقة بدل العتق * يكتب شهدا للشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا الهندي أقر طائعا أنه كان مملوكا لفلان بملك صحيح واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه فساأله أن يعتقه على كذا فأجاب به إلى ذلك فاعتقه بهذا الجعل عتقا صحيحا لاربعة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بخاطرة ولا إضافة إلى وقت مستقبل فقبل هو ذلك منه بمخاطبته أياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالا كالنفسه وهذا الجعل دين له عليه حالا بأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه إلا بأداء جميع ذلك إليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط *

اعتاق العبد بحكم الوصية * شهدوا أن فلانا يعني ابن الميت أقر طائعا أن أباه فلانا قد كان أوصى إليه في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلانا يسمى العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وأن أباه فلانا قد توفى ولم يرجع عن ذلك ولا عن شئ منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت أبيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به إليه أبوه فصار فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا لاجرا وعليه ما على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام أو استسعاء فقد صار في يده من تركه أبيه مثلا قيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه الأسبيل الولاء الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب

إذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق * يكتب أقر فلان في حال جوارا قراره طائعا أنه أعتق أمته المسماة فلانة التركية والهندية اعتاقا صحيحا إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق

وعند الثاني رحمه الله يجوز وقال الطحاوي وبعده يكون للفقراء أبدأ * وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن هذا أو امام يؤم في مسجد بعينه لم يجوزه الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله لأنها قريبة وقعت لغير المحل إذا الامام والمؤذن قديكون غنيا وان كان فقيرا لا يحل أيضا * والحيلة أن يقول وقفته على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد وهذه الحيلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أهله فالغلة إلى الفقراء فيجوز أمالوقال وقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز لانه مجهول * وقف وقفا صحيحا على سائر دار الخليفة كل يوم كذا ثم ان

واحد من سكانها لا يبيت هناك ويستغل بالحراسة فإن كان له هناك مأوى فله من الوظيفة ما للسكان وكذا يخرج في النهار لطلب المعاش ويستغل بالحرفة لا يحرم من الوظيفة وإن اشتغل بالليل بالحراسة والنهار بالتعلم إن كان يعتق العادة من المختلفة وأهلها يرحى أن يحمل له أخذ الوظيفة وإن اشتغل بعمل حتى لا يعدم من المختلفة فلا وظيفة له * وإن شرط الواقف أن يعطى السكان ولم يقل على طلبة العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لاشئ له لأن المراد من المطلق في العرف المقيّد وهو الساكن الطالب العلم (٢٦٥) وإذا انضم رباط المختلفة وبني بناء

جديداً من كل وجه لا يكون الأولون أولى من غيرهم وإن لم يغير ترتيبه الأولي إلا أنه زيد أو نقص فالأولون أولى * إن كان غداً فارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لأنه لم يجعل أرضه وقفاً الساعة ولو قال إذا قدم فلان أو إذا كملت فلانا فارضى صدقة يلزم وهو بمنزلة الميم والنسب فإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفاً * أرضى هذه صدقة موقوفة إن شاء فلان وقال فلان شئت فهو باطل * وقف البناء بدون الأرض لم يجز هلال وهو الصحيح وعمل أئمة خوارزم على خلافه وسألتني إن شاء الله تعالى * وقف الاشتية إلى الفقراء جائز ويدفع إلى الفقراء في الشتاء ثم يرتونها إلى المتولي بعد الشتاء * وقف البيت بما فيه من كوارات النخل يجوز ويجعل نخل العسل وقفاً للبيت كما صح وقف الحمام مع برجها تعالى برجها وعن الحسن رحمه الله وقف معصفاً وجعله في المسجد الحرام أو في مسجد آخر وقفاً مؤبداً لاهل ذلك

هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا ديناراً تزوجاً صحيحاً وانما زوجت نفسها منه تزوجاً صحيحاً في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة *

الفصل الخامس في التدبير ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لملوكه فلان الفلاني اني اعتقتك بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا لو مت صدق وأراد بذلك صحة البدن ألا يرى أنه قال عقيب لعله يني من مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لأن تدبير الصحيح والمريض سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطحاوي كان يكتب في جعلتك مدبراً في حياتي وحر بعد موتى قال وانما جعلت بين اللفظين لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مدبراً ما لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احتراماً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولأولئك ولأولئك عتقتك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولأولئك عتقتك من بعدك كور في هذا الكتاب لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق بل يكون رقيقاً يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة فتى كتبنا ولي ولأولئك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل الشروط يكتبون هذا مادبر فلان عتقه ومملوكه ومهر قومه الهندي أو التركي أو الرومي المسمى فلاناً ويذكر حالته ثم يكتب وجعله حر بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيّد صحيحاً نافذاً لا يباع ولا يورث ولا يهرب ولا ينقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مشوكة فهو مدبر لهذا المولى مادام هذا المولى حياً ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته الا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والاسبيل الولاء فان ولأولئك عتقه من بعده وصدقه هذا المدبر في كونه مملوكاً له وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدبر وثبات عقله وجواز أمره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم ان هذا المولى أراد بيع هذا المدبر من فلان فخافه المدبر فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذ القضاء فحكم له عليه أنه لا سبيل الى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتماعه ورأيه على ذلك عملاً بقول من قال ذلك من العلماء وأخذاً بالحديث الوارد فيه، وأشهد على حكمة حضور مجلسه وذلك في يوم كذا * (إذا كان العبد بين شريكين دبر أحدهما نصيبه) يكتب هذا مادبر فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلاً من جميع العبد الهندي المسمى فلاناً الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مدبراً مطلقاً في حياته وجعل نصيبه حر بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون الشريك الآخر خياراً ثلاثاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المدبر موسراً وخياراً إن كان معسراً وعندهما حقه في التضمن إن كان المدبر موسراً وفي الاستسعاء إن كان معسراً فان أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشريك الساكن المدبر بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديناراً بتقويم المقومين وقدمه الى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدبر ذلك وقبض الساكن ذلك من المدبر تاماً وبرئ المدبر من ذلك براءة قبض واستيفاء فصارت جميع هذا المملوك مدبراً للمدبر هذا دون فلان يعني الساكن ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكن هذا بعد هذا على الشريك المدبر ولا على العبد

(٣٤ - فتاوى سادس) المسجد ولجيرانه ولما رة الطريق ولا بناء السبيل يقرؤون فيه جاز في قول الامام الثاني رحمه الله وليس له أن يرجع ولو رجع كاللحل واحد من المسلمين مخاصمته فيه * وقف الكرد ابدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض وقدم وإذا كان أصل القرية وقفاً على جهة القرية فبني عليها رجل بناء وقف بناءها على جهة قرية أخرى اختلفوا ما إذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفاً عليها يجوز بالاجماع وبصير وقفاً للقرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم * غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض

ملوكه يجوز وقفها على الارض وان بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعل الخلف المذكور في وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في الأرض العلوية أو إجاره * متولى المسجد اشترى بغيره المسجد دارا أو حاقنا لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلافوا فيه والصحيح أنه يجوز لان المشتري يملك المسجد لا يكون من أوقف المسجد لانعدام شرط الواقف فيه وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير (٢٦٦) وقفا وهذا تصریح بأنه المختار قرية خربت وفيها بئر مطوية بالأجر وبقر هذه القرية

او اذا حدث بهذا المدبر حدث الموت فهذا المدبر حر كما لو وجه الله تعالى لاسبيل لفلان يعني المدبر ولا لاحد من ورثته على هذا المدبر سبيل الاسبيل الولاء والاسبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث *
 العبد اذا كان بين اثنين وكلاهما بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما اذا وكله بالاعتاق غير أن في فصل الاعتاق اذا قال الوكيل أعتقه عنهما أو قال هو حر عنهما أو قال نصيب واحد منهما حر عن مالكه فذلك يكتفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول دبرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما ماحرا بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته أما لو قال دبرته عنهما أو قال هو حر عنهما بعد موتها فاعتاق يعتق بعد موته ما ولا يعتق نصيب من مات منها أو لا يعتق كذا في الذخيرة *

الفصل السادس في الاستيلاد * واذا أردت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي شهدوا جميعا أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن أمته التركسية أو الرومية أو الهندية ويزد كراسها وحليتها وسنمها أم ولده ولدت على ملكه وفراسه ابنة المسمى فلانا أو ابنة المسماة فلانة فهي أم ولده في حياته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا تملكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليم الاسبيل الولاء فان ولده له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائما معلوما فحينئذ تعتق من الثلث فيذ كرحينة سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت الجارية قد أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على اقراره طائعا أن جاريته فلانة أم ولده قد أسقطت منه سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده الى آخر ما ذكرنا في الذخيرة *

الفصل السابع في الكتابة * يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلافوا في البداية بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلانا الفلاني وكان الطحاوي والخلاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني وكان أبو زيد الشروط يكتتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي شهدوا أن فلان بن فلان أقر عندهم طائعا أنه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسم ونسبه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره الى آخره فقد اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الاشربة يكتب هذا ما اشترى خلافا لمصر يزمن أهل الشروط واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الاقارير يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الاب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب يوسف بن خالد هكذا يقول أيضا ان الكتابة في معنى الشراء الا أن عنده في الشراء

قرية عامرة فيها حوض يحتاج الى الآجر ان عرف واقف البئر لا يجوز نقل الآجر الا باذنه لعوده الى ملكه وان لم يعرف الواقف يتصدق بذلك الآجر على فقير ويصرفه الفقير الى الخوض قالوا لا حاجة الى توسيط الفقير ويجوز الصرف بامر الحاكم وقف جنازة أو نعشا أو مغسلا وهو التور العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محلة خربت المحلة ولم يبق أهلها قال القاضي خان فالتور لا يرتد الى ورثته بل يحول الى محله أقرب اليها وفي رواية يعود الى ورثته

نوع في العقود * وقف داره على الفقراء يؤجرها القيم لانه استقلال للوقف ولا بد للوقف منه ويبدأ من غلتها بعمارتها فما فضل فالى الفقراء ولا يسكن فيه بلا أجر وموت القيم لا تطل الاجارة لان الاجارة انما تطل بموت المالك لان الملك انتقل الى الوارث فلو لا البطلان حصل استيفاء المنافع على ملك غير الآجر وانه لا يجوز وهذا المعنى معدوم هنا ولهذا لم تطل

موت الوكيل وبطل موت الموكل وكذلك لم تطل بموت الوصي وبطلت بموت الوصي وذكر بعض المشايخ القياس يكتب والاستحسان في مسئلة الوكيل بالاستجار في الاستحسان لا تطل اذا مات لان الوكيل بالاستجار كالوكيل بالشراء اذا المنافع لها حكم الاعيان فيصير الموكل كأنه تلك من جهة الوكيل فيكون للوكيل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع انما تسول من دار هي للوكيل فكان عمل الوكيل في العقد لا غير وان كان الواقف هو الآجر ومات في القياس تطل وفي الاستحسان لا لانه آجره الفقيه وهم

الفقران فصار كل واحد كليل والقيم آجر ثم مات والقاضي اذا آجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل المدة لاسطل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو آجر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لاسطل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كونه المالك غير أن الاجر الواجب قبل موته يرد إلى وارثه والواجب بعد موته لمن بقي ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج اليها بعد عقد عقود فيكتب استأجر فلان بن فلان كذا ثلاثين عقدة كل عقدة على سنة فيكون العقد الاول لازماً لانه ناجز والباقي لانه مضاف * ولو آجر الوقف (٢٦٧) أكثر من عام كان الوقف داراً أو

أرضاً ان خالف شرط الواقف لا يصح وان كانت اجارته أكثر من عام أدرك وأنفع للوقف للسزوم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف الا اذا كانت الاجارة أكثر من عام أنفع للوقف جازاً اذا كان أنفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال المصدر الفتوى في الضياع بالجواز الى ثلاث الا اذا كانت المصلحة عدم الجواز وفي الدور بعام الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في أكثر من عام وهذا أمر يختلف باختلاف الأزمنة والمكان وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن يؤجر بأكثر من ثلاث فان فعل جازت وصحت وعلى هذا لا يحتاج الى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة آنفاً والفقهاء أبو جعفر اختار أن يؤجر الدور أكثر من عام والارض التي تزرع في كل عام كذلك وان كانت تزرع في كل عامين أو ثلاث أو أربع أو يزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوعب الزراعة كلها مشلاً في كل أربع أو خمس يشترط في العقد ذلك

يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فكان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع أمراته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه لا يذكري كتاب الشراء ملك البائع ولا يذكري عليه صحة الشراء وأبو زيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بمال ليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لان الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتم ذكر الحاقها بالخلع وبالشراء فالحقناها بالاقارير وفي الاقارير يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون بخلاف فكذا في الكتابة *

بصورته ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى * هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤديه بنجوماً في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يؤديه اليه الحال أو يؤديه اليه نجوماً واحداً الى سنة أو الى شهر انما لم يكتبوا ذلك تحريزاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة الحاله لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة بنجوم واحد عنده لا تجوز. وكتبنا يؤديه بنجوماً احترازاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصه كل نجم معلوماً ثم قال يكتب ومحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوماً * ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهدن حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريزاً على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صدك الشراء لان المشتري مجبر على أداء النثر فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريض أما المالكات فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريض * ثم ان أبا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صدك الكتابة على أن لا يتزوج المكاتب مادام مكاتباً الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضاً على أن يسافر مادام مكاتباً أينما شاء في بر أو بحر وانما كتبنا على أن لا يتزوج مادام مكاتباً الا باذن المولى تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون اذن المولى الا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على أن يسافر مادام مكاتباً تحريزاً عن قول بعض أهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير اذن المولى الا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة * ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحريزاً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فانه كان يقول انما شرط في الكتابة أنه اذا عجز ردى الرق فعند العجز ردى الرق رضي العبد بذلك أو سخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضا العبد فيكتب ذلك تحريزاً عن قوله وكان السمتي وأبو زيد الشروطي يكتبان فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وانما كتبنا ذلك تحريزاً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى أن المكاتب اذا حل عليه نجم

المقدار من المدة المستغرقة للكل في العادة لانه لو آجرها عاماً أو عامين يزرع المستأجر كلها في تلك المدة ويصير الارض خراباً لا يستأجر بعدها الى مدة فيتضرر الوقف وكان الامام أبو جعفر الكبير رحمه الله يجيز اجارة ضياعه ثلاثة أعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في أقل منه وفي الدور سنة لان من رآه تصرف فيه متوايلاً ولا مالك يعارض ويراحم ومال الوقف مال ضائع لعدم الطالب المهتم بظنه الرائي بتصرفه الدائم مالكاويشبهه بالملك اذا ادعاه ولا مصلحة للوقف في أمر يدعوه ويؤدي الى هذا الضرر والفقهاء جاز ثلاث سنين في الضياع والدور

وغيرهما في دارهم موضع بنت وقف لا يستأجر بشئ لقلته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤاجر بالطويلة والايواجر
 * آجر أرض الوقف ثلاثة أعوام باجر المثل ثم زادنا لاجر في اثناء المدة ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ وفي رواية شرح
 الطحاوي يفسخ ولكن يجب للمامضى الى وقت الفسخ المسمى بقسطه وان كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يحصد
 يجب المسمى الى وقت الزيادة وبعدها (٢٦٨) يجب آجر المثل وان زاد من ينزع مع المستأجر في الاجرة تعنتا لا يعتبر الزيادة ولذلك

قيدنا بالزيادة عند الكل
 وذكر في المحيط ما يؤيد هذا
 القيد * آجر المتولى حمام الوقف
 باجر ثم زاد فيه آخر ليس
 للتسولي أن ينقض الاجارة
 اذا كانت الاجارة الاولى
 باجر المثل أو بزيادة يتغابن
 الناس فيها لان في الزيادة
 على آجر المثل تمتع * بنى
 على أرض الوقف ثم أبى
 صاحب البناء أن يستأجر
 الارض باجر المثل ولو رفع
 بناءه يستأجر باجر المثل يؤمر
 برفع البناء وان لا يستأجره
 أحد بأكثر من ذلك ترك
 بناؤه

الرابع في المسجد وما
 يتصل به
 أرض وقف على مسجد
 ويجنبه أرض فارادوا الحاق
 شئ من الارض بالمسجد جاز
 ولكن يرفعون الى الحاكم
 ليأذن لهم في ذلك وكذا
 مستغل الوقف كالدار
 والحانات * لو جنب المسجد
 أرض لرجل وضاق بأهل يؤخذ
 أرضه بالقيمة كرها * مسجد
 ضاق بأهله ويجنبه طريق
 العامة لا بأس بأن يلحق
 بالمسجد من طريق العامة
 وذكر القاضي أنه يلحق

وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي ينظر في ذلك ان وجد للمكاتب مالا حاضر ايدفع ذلك الى مولاه
 اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجي قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى
 القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والارده في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد في الرق حتى
 يتوالى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شئ من هذه النجوم أو عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرق في الرق
 مجمعا عليه * ثم قال يكتب فمأخذه فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد
 متى فسخ وعاد المعقود عليه الى ملك المولى يلزم المولى رد ما أخذ من البذل ولا يحل له الا تحليل من له البذل
 والطحاوي رحمه الله تعالى كان لا يكتب هذا الان مأخذه حلال له بدون ذلك لانه كسب عبده * ثم يكتب
 وان أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى
 وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعتق
 بقدر ما أدى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة
 أو ربعه يعتق ويصغر غريما من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة
 رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شئ ما بقي عليه شئ من بدل الكتابة وقد روى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو مذهب عامة العلماء في كتبنا وان أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى
 يتعلق عتقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرط لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى
 عنهم فرفعوا الى قاض يرى مذهبا ويرى فسادا لكتابة بالشروط الفاسدة فيسقطها فذكره هذا يقع
 مضرا وتركه لا يقع مضرا فكان تركه أولى * ثم يكتب ولفلان ولأولاده ولأولاد عتيقه وانما يكتب ذلك اتباعا
 للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأولاده ولا يكتب ولا عتيقه فان ولا عتيقه قد لا يكون له
 فان هذا المعتق لو تزوج بأمة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الامة الولد فان ولا هذا الولد لا يكون لمولى الاب
 وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من أهل هذا الصنعة يكتبون على حسب ما كان
 يكتبه أبو زيد في الكتابة الحاله يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا
 أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلانا الفلاني يسميه ويحليه على كذا درهم ما كتابة صحيحة
 جائزة نافذة حاله لافساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه أن يؤدي ما شرط عليه الى المولى من غير تأخير على
 أنه ان فرط فيه فلم يؤديها الى ثلاثة أيام أو أدى بعضها دون بعض فلم يولاه بعد ذلك أنه يرد في الرق وما أخذه
 المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها اليه على هذا الوجه أو الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه
 في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاه لمولاه حال حياته وهو
 لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدقه المكاتب * ذاني كونه مملوكا له يوم
 كاتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وهكذا في المحيط
 * وان كان البذل مكبلا أو موزونا أو معدودا أو مذكروعا أو حيوانا فكذا الجواب لكن في الحيوان يذكر
 أسنانها ووصفاتها فان كانت مبهمة الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس
 ومتى ألحقت به حكم الحاكم جاز بالاتفاق كذا في الظهيرية وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة
 نافذة منجمة فنجوما عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متوالية أو لها عشرة شهر كذا وآخرها سلم شهر كذا كل نجم منها

بالمسجد اذا كان لا يضرب العامة أما اذا ضرب العامة فلا يلحق به * أهل المسجد اذا أرادوا أن يجعلوا المسجد درجة أو الرحبة كذا
 مسجدا أو يحولوا الباب أو يحددوا بابا آخر لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى أيهم أكثر * اتخذ لصلاة الخنازة أو لصلاة العيد حكمه حكم
 المسجد حتى يجنب فيه ما يجنب في المسجد كذا اختاره الفقيه أبو الليث وفيه اختلاف المشايخ والاختار أن حكمه حكم المسجد في جواز
 الاقتداء وان انفصل الصفوف وفيما عداه فلا فرق بالناس * أرادوا أن تقض المسجد وبناءه أحكم من الأول ان لم يكن الباني من أهل الهلة ليس
 لهم ذلك وان كان من أهل الهلة لهم ذلك ولهم أيضا ان يفرشوا بالاجرة والحصى ويعلقوا القنديل لكن من مال أنفسهم لا من مال

المسجد الايام الحرام وكذا لهم ان يضعوا فيه حجاب المله الشرب والوضوء ما لم يعرف للسجدة بان فان عرف فالباقي أولى وكذا في نصب الامام والمؤذن وولد الباقي وعشيرته من بعده أولى من غيرهم * بنى مسجد في محلة قنارعه بعض أهل المحلة في العمارة فالباقي أولى مطلقاً وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباقي فاختاره أهل المحلة أولى لان ضرره ونفعه عائد اليهم وان كانا سواء فنصب الباقي أولى * مسجد بجنبه ماء من رانس حائط (٢٦٩) المسجد منه يرفع الامر الى الخاكم حتى

يا امرأ أهل النهر باصلاحه
فاذا لم يصلحوا وانهدم المسجد
يضمن الخاكم قيمة المنهدم
لانهم بعد التقدم صاروا
متلفين ما نههم يترك
الاصلاح * مسجد بجانبه
ضربين يجوز ان يتخذ بجنب
حائط المسجد جرس من
مال الوقف ان كان الوقف
على مصالح المسجد وان على
عمارة المسجد لا يجوز وقال
الامام ظهير الدين الوقف
على عمارة المسجد ومصلح
المسجد سواء * باب المسجد
على مهبط الرياح يصيب المطر
والثلج على بابه ويضر بأهل
المسجد لهم ان يجعلوا على بابه
ظلة من مال الوقف اذا لم يضر
بالعمارة أعنى المارة * وللقيم ان
يشترى من مال المسجد
سلماً يصعبه على السطح
لكنس الثلج وتطمين سطح
المسجد وليس له ان يشتري
من مال المسجد جنازة وان
شرطه الواقف لانه ليس من
مصلح المسجد وان اشترى
ضمن وله بناء المنارة من مال
المسجد لانه لتعميم الدعاء الى
الصلاة واما شراء الدهن
والخضر والحشيش من مال
الوقف ان قاله الواقف يفعل
ذلك بحسب ما يراه وان كان

كذا يؤدى عند مضي كل شهر منها نجما او على هذا المكاتب عهد الله وميثاقه ان يجتهد في أداء كل نجم عند محله الى مولاه هذا ولا يتصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب ان يجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو آخر نجما منه عند محله الى ثلاثة أيام فلولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أوثق لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء أو رضا وفي الوجه الثاني لا يحتاج الى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود الى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وان أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير اليه أو الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حر لا سبيل لمولاه عليه ولا ورثته من بعده ولا احد من الناس الا سبيل الولاء ويتم الكتاب * اذا كاتب عبده وأمنته وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا أن فلانا كاتب عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريتته فلانة ويسمها ويحليها وهي امرأه هذا العبد كاتبهما جميعا كتابة واحدة على كذا درهما وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أو قلها كذا وآخرها كذا وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه مولاهما هذا بجميع ذلك ضمنا لا يحججا جزا من مال في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه أن يجتهد في أداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه الا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وانه حسن * (وعلى هذا اذا كاتب عبيد له) يكتب في ذلك كاتب عبده فلانا وفلانة كتابة واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه الا بأداء جميع هذه المكاتب وان عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة * (وان كاتب عبده وأمنته وهما زوجان ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمنته فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمههم كتابة واحدة على كذا درهما منجما كذا كذا نجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو آخر نجما منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلان هذا المولى أن يرد ويرد امرأته وأولاده هؤلاء الى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم الا سبيل الولاء ويتم الكتاب * (وان كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وان كاتب أم ولده) يكتب كاتب أم ولده فلانة كذا في المحيط * (وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه) يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه اذا أدى هذا المكاتب هذا البدل الى مولاه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كلما ناه عن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك اذا استقبل أو صدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب * (وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فنقول كتابة أحد الشريكين نصيبه باذن شريكه بكتابة كل

جعل له عمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا مشترين منه له ذلك والا فلا * قال جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد صارت وقفا اذا سلمها الى المتولي وليس للمتولي أن يصرف غلتها الا الى دهن سراج المسجد وفي الصغرى أنفق المتولي على قناديل المسجد من مال المسجد جازو * يجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب الى العشاء لا كل الليل الا اذا جرت العادة بذلك كسجدة سيدنا عليه الصلاة والسلام والتدريس بسراجها اذا وضعوه الى ثلث الليل للصلاة أو لغيرها الا باس به * مسجده أوقاف مختلفة لا بأس للقيم خلط غلتها وان

خرب حانوت منها لأبى بعلته من غلة خانوت آخر اتحاد الوقف أولا **معتولى المسجد** دفع الى الامام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز زويكره لهما أن يسكن في ذلك المنزل وليس للمعتولى أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من بيته الى المسجد قيم أدخل جذعه في الوقف ليرجع في غلته جاز كالوصي يتفق على التيم من ماله ليرجع في التركة له ذلك والاحوط أن يبيع الجذع من غيره ثم يشتريه منه ويدخله في الوقف * **معتولى من مال** (٢٧٠) الوقف في عرصه الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذ كرشيا كان وقفا بخلاف الاجنبى

وان أشهد أنه ساه لنفسه
كان ملكا له * وان فتوى لما توجه
الى الوقف جباية أو خراج
وايس ما يدفع اليه لا يملك
القيم الاستدانة الا اذا كان
الوقف شرط جواز الاستدانة
على الوقف وان لم يجز بدنا
منه ولم يشترط الوقف استدانة
على الوقف باذن الحاكم
* واقراضه ما فضل من غلة
الوقف يرجح أن يجوز اذا كان
أجود للوقف أما الاتفاق
على نفسه لا يؤديه اذا احتاج
اليه الوقف فلا ويحترز عنه
كل الاحتراز فان فعل ذلك
ثم رده الى الوقف يبرأ * ولو خلط
دراهم بدراهم خلاصه
أن يتفق على الوقف قدره
أو يرفع الامر الى الحاكم
أو يدفعه الى الحاكم فيرده
عليه في يده أرض وماء للفقراء
فضل الماء عن الأرض
لا يعطيه لاحد بل يرسله في
النهر ليصل الى الفقراء وليس
للمعتولى أن يفوض الى غيره
* السلطان فوض أمر مسجد
الى عالم له نصب المعتولى ولو فوض
التولية الى غيره بالوصية عند
الموت يجوز * رهن الوقف
وقسمته لا يجوز * القيم
استأجره بدرهم ودانق وأجر
مثله درهم ضمن كل ما أعطاه
نوع آخر

العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تجزأ فذكر النصف في
الكتابة يكون ذكر الكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا باذن شريكه على نحو
ما مر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا مالو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهالك يصير كله
مكتبا على المكاتب ويتملك نصيب شريكه فههنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة
فتقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشريك فلا شريك حق الفسخ
وان كان كاتب باذن الشريك فلا شريك حق الفسخ * فان أراد أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك
بينه وبين فلان على كذا واذا أخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكت أن يأخذ نصف
ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض
المكاتبه وان أذن له بقبض المكاتبه فليس للساكت أن يأخذ من ذلك شيئا فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب
فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم
الكتاب (اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه) فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة لا تجزأ
فاذا كاتب النصف فيصير الكل مكتبا فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلانا وعند أبي حنيفة رحمه الله
درهما كتابة صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذه المكاتبه فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل
للولي عليه لان الولي أن يعتق النصف الباقي وأن يستعصمه في النصف الباقي فيتركه ذكره وينظر الى ماذا
يصير أمره ثم يكتب كتابا آخر كذا في المحيط * ويكون كسب الباقي للولي غير أنه لا يستعصمه ولا
يتصرف فيه بالتملك ولا يقربه ان كانت أمه ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية * واذا أدى
المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجما بكذا
وانه أدى الجور كلها وعق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة ابقاء ويتم الكتاب * واذا
تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتابا آخر على وجهه * اذا كاتب الاب عبدا بنه الصغير يكتب
في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلانا عبده فلانا يسمى العبد ويحليه على كذا دينارا وهو
مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بان لماله على الوجه
الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي أمر نفسه بنفسه وانما يلي عليه أبوه هذا بحكم الأبوة فاذا انتهى الى موضع
الاداء كتب واذا أدى هذه المكاتبه وعق فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولأه لهذا الصغير في
حياته واعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * واذا كاتب الوصي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي
فلان يعني أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير أمر نفسه بنفسه
وانما يلي عليه هذا الوصي بحكم وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين
حليته على كذا مكاتبه صحيحة ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبدا بنه الصغير * اذا كاتب
المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبده نفسه فلانا الهندي ويحليه كاتبه على
كذا تمير الماله وهو مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذا المكاتب الثاني البديل بتسليمه الى

خرب القرية والمسجد ولا يصل في أحد عند الثاني رحمه الله هو مسجد أبدا لان كونه مسجدا لا يتوقف
في الابتداء على الصلاة عنده فكذا في البقاء وان لم يعرف بابيه واتخذ أهل الحلة مسجد آخر لهم أن يتفعلوا ببنه ونقضه في المسجد الآخر
لان عرف له الباني ويعود الى ملك الباني وكذا الوعلق قنديل أو بسط بوارى ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى مالك الوارث وعند الثاني رحمه
الله لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر أو يبيعها القيم لاجل المسجد وقال محمد رحمه الله في فرس حبيس للجهاد صار بحال لا يصلح

للجهاد يدفع الى واقفه أو وارثه ان كان وان لم يكن يباع ويشترى آخر الجهاد عليه ولا يحتاج فيه الى أمر الحاكم وعن الحلواني رحمه الله في المسجد والحوض اذا خرب وتفرق الناس بصرف أو قفاه الى حوض ومسجد آخر * يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز ان يأمر القاضي وان يباع بعضه لصلاح باقيه لخراب كله جاز عن الحلواني رحمه الله يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للحاكم والمتولى وان لم ينقطع النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع * وعن محمد رحمه الله ضعفت (٢٧١) الموقوفة عن الاستغلال والقيم بجهد

بثمنه أرضاً أخرى أكثر ربحاً منه له البيع وشراؤها أكثر من ربحها وفي الفتاوى

قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف له أن يبيع ويتصدق بثمنه قال الصدر والفتوى على أنه

لا يجوز بيع الوقف وانهدم الوقف وليس له من الغلة ما يعاد به ثأوه دفع النقص الى الواقف أو وارثه * احترق

خاتون الوقف والسوق فصار بحال لا يتسع بطل كونه وقفاً عاداً الى الواقف أو وارثه وكذا حوض القرية أو المحلة

خرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل المحلة وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يتصدق به على

فقير ثم يشتري منه وينفع به * حشيش المسجد أخرج أيام الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه والانتفاع به * ولو رفع انسان من حشيش

المسجد وجعله قطعاً قطعاً بضمن * يوارى المسجد خلق واستغنى عنه ان الباسط

حيافله وان لا وارث له يجوز أن يدفع الى فقير أو يباع ويستعان بثمنه في شراء

وار آخر * كذا اذا كان الباسط حياً يجوز أن يفهل

المكاتب الاول فهو حر ولا يؤمل على المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعده وفاته ان أدام هذا المكاتب الثاني فالاول مكاتب على حاله وان اذى اليه بعد ما عتق الاول فان ولأه له ولعقبه من بعده كذا في المحيط *

الفصل الثامن في الموالاة يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا كان نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو حرياً عابداً وثناً أو صنم فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه بالايان به ومحبيه محمد صلى الله عليه وسلم فكره اليه الكفر وأكرم به التقوى وخلع عنه لباس الشرك وألبسه لباس التوحيد ومن عليه بالاقرار برؤيته وألوهيته ووحدايته وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الاخلاص بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأبعده من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت ودله الى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من أليم عقابه وجعل اسلامه على يدي فلان فأسلم على يديه ثم ولأه وعاقده لم يعقل عنه مادام حياً ان جنى جناية يجب أرشها على العاقله وهو خمسمائة درهم فصاعداً وتعمل عنه ما يوجب الحكم ويرثه اذا مات فهو أولى الناس به بحياه ومجانبه ولا يؤمل ولعقبه من بعده ان لم يكن له وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولاً صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه والاه وعاقده عهد الله وميثاقه وذمة رسوله أن لا يتحول بولائه هذا عنه الى غيره وألزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصر والمعونة له ضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهد على أنفسهم ما ويتم الكتاب *

نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز هذا ما شهد به الشهود الى قولنا ان فلانا أسلم على يدي فلان وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذي أسلم فلانا وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جناية تعقلها العاقله شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولاً صحيحاً وذلك في صحة أبادانها وثبات عقولهم ما وجوز أمورهم ما طائعين راغبين لآله بهم ما تمنع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهد على أنفسهم ما ويتم الكتاب *

ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى رجلاً قد أسلم بنفسه لا على يديه بصح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلانا موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه الى آخره وان أسلم على يدي رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلانا ويتم الكتاب على الوجه الذي تقدم وان جنى هذا الذي أسلم جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد علم اعقله المولى الاعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم ووالى فلانا تاريخ كذا على أن يعقل عنه اذا جنى جناية يبلغ أرشها خمسمائة ويرث عنه اذا مات فيكون أولى به في حياته ومجانبه وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نسخته وان شاء الكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتاباً تاريخ كذا بشهادة فلان

ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك ميتاً لا يفعل ذلك الا بأمر الحاكم أيضاً * ديباج الكعبة خلق لا يجوز أخذها وبيعها ويستعان بثمنه في أمر الكعبة وما يحمله الحاج هدية من لبوس الكعبة فالاحتياط أن يدفعه الى فقير ثم يشتريه منه ويسلك بعد ذلك تبركاً عنده * ولو شرط الواقف في الوقف أن يصرف الى امام المسجد كذا صرف اليه ان فقراً وان غنياً وكذا الوقف على المؤذنين والفقهاء امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يؤتم في المسجد وقت الحصاد يستحقه وصار كالجزية وموت

وفلان وهذه نسخة ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب الذي كتبنا بينهم ثم يكتب على
أثر ذلك وان فلانا هذا جنى جناية أرضها خمسمائة وان كان أكثر من خمسمائة بين مقداره وذلك في حال
لم يكن انتقل بولائه عنه وان فلانا وقومه عقوا ذلك عنه بقضاء قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم
وهو يومئذ ناقد القضاة فليس له أن يتحول بولائه عنه الى غيره بعد لزوم هذا الولاية بهذا السبب * وان أسلم
ذمتان ووالى كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلانا وفلانا كتابا جميعا نصرانيين فهما هما الله
تعالى الى الاسلام فاسلموا وحسن اسلامهما وانهما بعدما أسلما الى كل واحد منهما صاحبه وعاقده مولاة
صححة جائزة ليحمل كل واحد منهما عن صاحبه ما دام في الاحياء ان جنى أحدهما جناية يبلغ أرضها
خمسماية درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما صاحبه اذا مات صاحبه أيهم مات أو لا للباقي منهما ولولد
الميت منهما ولو لا عتيقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بقرض أو عصبة أو رحم
فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك مولاة صححة وعاقده معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه
المولاة وهذه المعاقدة من صاحبه قبولا صححا وجعل كل واحد منهما للصاحبه على نفسه عهدا والله وميثاقه
أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره وضمن له الوفاء بذلك وأشهدوا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

الفصل التاسع في الاشربة إذا أراد الرجل أن يشتري دارا أو أراد أن يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشتري
فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتلة على البيوت التي ذكر البائع أنها ملكه
وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محله كذا في سكة كذا في زقاق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار
الثالثة من دورها والرابعة وهي عين الداخل فيها وعن يساره وتشتمل هذه الدار على حدود أربعة حدها
الاول لربيق الدار المعروف لفلان والدار المنسوبة الى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حدّها الاول لصديق
الدار المعروف لفلان أو يكتب تلي الدار المعروف لفلان أو يكتب يلصق أو يكتب يلزق الدار المعروف
لفلان ويكتب الحد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يد كرلزيق هذه السكة واليه بابها
ومدخلها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار
المحدودة في هذا الكتاب بمجودوها وحقوقها كلها أرضها وبنائنها أسفلها وأعلاها وظرفها ومسيل مائها من
حقوقها وما انفقتها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هولها داخل فيها
وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا كذا كذا جنس الثمن ونوعه وقدره
وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع الجهالة نصفها كذا شراء صحح جائزا نافذا باتابته خاليا عن الشروط
المفسدة والمعالي المبطلّة والعدة الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة جمال ولا مواعيد ولا رهن ولا تجنّ
بل يسع رغبة وإزالة ملك الى ملك وشرا بحد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى
في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور بنفسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تاما وافيا بإيفاء المشتري
هذا ذلك كله أياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء لبراءة اسقاط وإبراء وقبض المشتري هذا
جميع ما وقع عليه عقد البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارغا
عن كل مانع ومنازع وتفرغ من مجلس هذا العقد بدعيته وتمامه ونفوذه وانبراهم وقت قرروا استحكامه
تفرقا لابدان وذلك كله بعد اقرار هذين العاقلين أنهم ما رأوا ذلك كله وعرفاه ورؤياه فأدرك هذا

الذكر وقال هلال يدخل فيه ولد البنت أيضا ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي
الذكر وقال هلال يدخل فيه الذكر من ولد البنين والبنات قال على الرازي إذا وقف على ولد وولد ولده يدخل فيه الذكر والأنثى من
ولده فإذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد ابن الواقف دون ولد بنت الواقف ولو على أولادهم وأولاد أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولد الابن وولد
البنت والعصم ما قاله هلال لا اسم الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات أيضا قال في السير إذا قال أهل الحرب آمنونا على أولاد

أولادنا يدخل فيه أولاد البنين والبنات لأن ولد الولد من ولدته وولد مولودته وولد من ولدته ما ينتسب إليه فهو وولد حقيقة بخلاف ما لو قال علي ولي
فان ولد البنت لم يدخل في الرواية الظاهرة لأن اسم الولد يتناول الصلبي ودخول ولد الابن لا ينتسب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله أن ولد الولد
يتناول ولد البنت عند أصحابنا وعن هلال أنه إذا قال وقفت علي ولي وولد ولي يدخل الذكور من ولد البنين والبنات قال وقفت علي ولي
وولد ولي وآخرون ليسوا كمن صرف إلى ولده وولد ولده فإذا ما نوا ولم يبق منهم أحد ووجد (٣٧٣) البطن الثالث يصرف إلى الفقراء لا إلى

البطن الثالث وان نص
علي البطن الثالث أيضاً
بأن قال علي وولد ولي
يصرف إلى نوافله وإن سفلوا
رابعاً وخامساً إلى غير النهاية
ولا يصرف إلى الفقراء
وهكذا ذكره هلال أنه إذا
ذكر البطن الثالث يكون
الوقف عليهم وعلى كل من
سفل منهم والاقرب والابعد
فيه سواء إلا أن يذكر في وقفه
الاقرب أو يقول علي ولي
ثم بعدهم علي وولد ولي أو
يقول بطناً بعد بطن فيبدأ
بما بدأ به الواقف لأنه لما ذكر
البطن الثالث وتعلق الحكم
بنفس الانتساب لا غير
والانتساب موجود في
القريب والبعيد بخلاف
البطن الثاني لأنه بالواسطة
وقف ضيعته علي ولديه وقال
هي صدقة موقوفة عليهم
وبعدهما علي وأولادهما
ماتنسلوا وإذا انقرض أحد
الولدين عن ولد يصرف
نصف الغلة إلى الولد الباقي
ونصفها إلى الفقراء فإذا مات
الولد الآخر يصرف جميع
الغلة إلى أولاد الواقف
لأن الوقف بما للنوافل بعد
انقراض الأولاد فإذا مات
أحدهما يصرف النصف

المشتري من ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى
في هذا الكتاب وأشهد على أنفسهم ما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهم ما بلسان عرفاه به
وأقرأ أنهم ما قد فهماه وأحاطا به علماً وذلك كله في حال صحة أبدانهم ما وكال عقولهم ما طاعتهم غير مكرهين
لأعلاءهم ما ولا يواحد منهم من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا
من شهر كذا بسنة كذا فهدا الصلح أصل في جميع الاشياء ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان
محمد رحمه الله تعالى قال في الأصل إذا أراد الرجل أن يشتري داراً يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل
يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج إلى تأكيد صدقه وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر
لأنه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وانما فعل كذلك تبركاً بالسنة فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى غلاماً (١) من عدا بن خالد بن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشتري محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدا بن خالد بن هودة ولم يأمر أن يكتب هذا ما باع عدا بن خالد بن هودة من
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً أن يكتب هذا ما اشتري ولم يقل يكتب هذا
كتاب ما اشتري وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشتري لأن قوله هذا الإشارة إلى البياض الذي يكتب فيه
وفيه كتابة ما اشتري لا حقيقة الشراء إلا أن محمد رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشتري تبركاً بالسنة ولأن ما في
قوله هذا كتاب ما اشتري يحتمل الإتيان ويحتمل النقي فيكتب هذا ما اشتري (٢) لينتقي احتمال النقي وذكر
محمد رحمه الله تعالى أيضاً عند ذكر البائع والمشتري ذكر اسميهما واسم أبيهما ولم يذكر اسم جدتهما وهذا
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما علي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من ذكر الجد وان كان
المشتري أو البائع مشهوراً بالاسم كطاوس وعطاء وشرح وأما أنهم يكتبون كرامته ولا حاجة إلى ذكر
النسب وان ذكر اسمه واسم أبيه وذكر قبيلته مكان جده فان كان أدنى القبائل وكان خذاً خاصاً بحيث
لا يوجد على اسمه واسم أبيه غير لا محالة فذلك يكتب وان ذكر قبيلته لا على ذلك لا يكتب ولا بد من ذكر
الجسد مع ذلك وان ذكر مع ذلك اسم الجسد الآن في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكتب
ولا بد من ذكر شيء آخر وان ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده وقبيلته وانما ذكر صناعته فان
كان صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكتب للتعريف
وان كان صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فانها لا تكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والحلية
ليست من أسباب التعريف لأن الحلية تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك أولى لأنه يحصل به زيادة
تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم
(١) قوله من عدا بن خالد هكذا رأيت مضبوطاً بالتشديد والمد في القاموس فأثبتته هكذا على خلاف ما في نسخ
هذا الكتاب والله أعلم اهـ معجمه (٢) قوله لينتقي احتمال النقي فيه نظر لأن ما في قوله هذا ما اشتري
يحتمل النقي أيضاً وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي بإعادة لفظ الشراء بعده فانه بعد ذلك كذا الحدود
يكتب اشتري هذا المشتري هذا الحدود ومن هذا البائع وفيه أن هذا الجواب يصلح جواباً عن أهل البصرة
أيضا فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اهـ معجمه

(٣٥ - فتاوى سادس) إلى الفقراء لا إلى ولد الولد وذكر القاضي وقف علي أولاده وجعل آخره للفقراء فبعضهم يصرف
الوقف إلى الباقي فإذا ما نوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد ولده ولو وقف علي أولاده وسماهم فلان وفلان وجعل آخره للفقراء فبعضهم يصرف
منهم فانه يصرف نصيبه إلى الفقراء بخلاف المسئلة الأولى لأن هناك وقف علي أولاده وموت واحد منهم أولاده باق وهناك على كل واحد
وجعل آخره للفقراء فإذا مات واحد منهم كان حصته للفقراء وقف ضيعته علي ولده وليس له ولد صلب يصرف إلى ولد الابن ثم حدث بعده ولد

الصلب يصرف الى الصلي الحادث ويتطرق في كل عام الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر بما مضى سوا ما حدث به في الوقت او كان موجودا وقت الوقف وهذا قول هلال وبه أخذ مشايخ بلخ وقال يوسف بن خالد رحمه الله يدخل فيه الموجود يوم الوقف * وقف غلة أرضه على ولد يحدث له بعد الوقف صح ويقسم على الفقراء الى أن يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد خروج الغلة أن ولدا لقل من نصف عام يأخذ منه الغلة وان جاءت به لا أكثر من نصف (٣٧٤) عام فلا حظ له في هذه الغلة * وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد

أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون الى النوافل ما تناسلوا * وقف على امرأته وأولاد هم ماتت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده ويصرف حصتها الى جميع الاولاد * وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان ماتوا يصرف الى الفقراء * وقف على بنى فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء ووطن الامام أنه لهم لاله قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يصح في بنى أب يحصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذا للمرأة من تميم * ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بنات وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين * ولو قال على فلان وولد ولدى أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن ولم يقل كلمات أحد كان حصته لولده من

يكتب شيئا آخر ان كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكتفى وذلك نحو أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كابن أبي ليلى فذلك يكتفى للتعريف * وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان * وان كان من أعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الاسير فلان بن فلان * وان كان البائع أو المشتري مملوكا رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو ما أذن له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب قن فلان أو عبد فلان وفي الامة يكتب فلانة الهندية أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظرا للمشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري مقررا بملك البائع فلا يستحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند زفر رجه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظرا للمشتري ولا يكتب وهي في يده أيضا عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمه الله تعالى وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم ما رجعوا بغير ثمن الى قاضي يرى أن الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما أن ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذ بقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمه الله تعالى فلا يكتب ذلك احترازا عما قلنا نظرا للمشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم ان محمد رحمه الله تعالى لم يذكروا في الاصل أنه باى حد يبدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رحمه الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على عيني الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لحصول التعريف بالتحديد بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حدها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول يلي أحب الى لان قوله ينتهي لا يتقى الفرجة والواسطة وقوله يلي يتقى الواسطة ان كان لا يتقى الفرجة قال عليه الصلاة والسلام يليق منكم أولو الاحلام والتهنى والمراد به القرب دون الاتصال وقيل يلاصق ويلازق أولى الانضاط لانهم ما يتقيا بالفرجة والواسطة كذا في المحيط * وان كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن السكاتب بالخيار ان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أولى من الاول لان ذلك يوهم أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار

هذه الغلة فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسبه على التسوية وان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدل القوم وولد ولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان لولده ونصيبه لولده الميت الذي جعل له الواقف سهم والده * ولو قال على ولدى وولد ولدى ونسلهم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الا على منهم ثم بالبطن الذي يلوونهم الى آخره بطنا بعد بطن وكل ما حدث الموت على أحد منهم وترك ولدا كان حصته من الغلة لولده

المبيعة

هذه الغلة فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسبه على التسوية وان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدل القوم وولد ولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان لولده ونصيبه لولده الميت الذي جعل له الواقف سهم والده * ولو قال على ولدى وولد ولدى ونسلهم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الا على منهم ثم بالبطن الذي يلوونهم الى آخره بطنا بعد بطن وكل ما حدث الموت على أحد منهم وترك ولدا كان حصته من الغلة لولده

وولد له من نسله أبناء ما تناسلوا على أن تقدم الأعلى وكلما حدث الموت على أحد منهم لم يترك ولدا ولا ولدا ولا نسل ولا عقباً كان حصته من هذه الصدقة من بعده بدون رد ما إلى أهل هذه الصدقة وقف على أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا وآخره للفقراء وله أولاد وأولاد قسم بينهم على التسوية لا يفضل الذكر على الأنثى وكذلك يوقف على شرط الواقف على البنين والبنات يقسم بينهم على التسوية ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلهم بعد وفاتي فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز (٢٧٥) لأنه وصية للوارث وعلى ولده لا يجوز

لكن لا يكون الكل لهم مادام الصبي حياً يقسم الغلة على عدد رؤسهم كل عام فما أصاب ولد الولد فلهم وقف وما أصاب الولد الصلي فهو لهم ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوج وغيرهما فلو مات الابن عن ولد والصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموات كل من كان حياً عند موت الواقف وفي وقف هلال وقف على بعض أولاده وذو كرفيه وقف في حياته وبعد وفاته فقوله بعد وفاته لاوجب الفساد في الأصح ولا يجعله وصية للوارث وإنما يحمل ذلك على التأبيد ولهذا جرت العادة بذكره في خطوط الوقف وفي مجموع النوازل أنها إنما وجب الفساد إذا كان له وارث فأما إذا كان له وارث وأجاز أولم يكن له وارث آخر جازت مريض قال وقفته على ولدي وولد ولدي أبناء ما تناسلوا ومات فما كان من حصته الوارث لا يجوز وما كان من حصته

المبيعة والحد لا يدخل في المحدث فيكتب ينتهي إلى الفرحة القاصلة بينهما وبين دار فلان حتى ينتهي هذا الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدها الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي أن يكتب ينتهي إلى الدار المعروفة لفلان أو إلى الدار المنسوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان هذا إقراراً من البائع والمشتري أن تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهم تلك الدار من فلان يوماً من الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى فيكتب على نحو ما بيننا احترازاً عن هذا وإنما اخترنا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل الحد في المحدث وفي البيع فيؤدي إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق العامة حداً لأنه يصير جامعاً بينهما يجوز بيعه وبيننا لا يجوز مع أجل الثمن ويثبت الخيار للمشتري إذا جعل الحد دار فلان إذا لم يسم فلان داره إليه بهذا البيع وينتقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلهذا اخترنا ينتهي يلازق إلى يلاصق وإنما أعدنا لفظ اشترى بعد ذكر حدود الدار خلافاً لبعض أهل الشروط فانهم لا يعيدون ذلك لأن (١) من عادة أهل اللسان أنه إذا تخلف بين الخبر والخبر عنه كلمات فانهم يعيدون الخبر لتأكيد زيادة الفهم (ثم إن محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فيكتبوا جميع الدار إزالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابها هذا وكان السمي وهلال رجعهم الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب قال لأن قوله كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع والمشتري فيكون إقراراً منهما أن الكتاب ملكهما فربما ينازعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلا إزالة لهذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر أيضاً أنه يكتب اشترى الدار المحدودة بمحدودها كلها وهذا كذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أنه لا يكتب بمحدودها لأنه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على مأمور وأبو حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى قال القياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى الكثرة كالقياس بالعرف لأن في العرف لا يراد بقوله بمحدودها إدخال الحد تحت البيع وإنما يراد به إدخال ما وراء الحد وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في شروطه أن في دخول الحد تحت البيع بقوله بمحدودها قياساً واستحساناً القياس أن يدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل وإذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بمحدودها أولى أن لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله بمحدودها فيصير ما ذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع

(١) قوله لأن من عادة أهل اللسان الخ شاهدته قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما قسروا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ألا ترى كيف أعاد أن ربك وهذا كثير النظير في كتاب الله تعالى كذا في المحيط اهـ

غير الوارث يجوز في قول الإمام والثاني رجعهم الله تعالى من الثلث لأن وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز لغيره من الثلث وقف على فقراء ولده وأدعي أحدهما الفقير لا يعطى له شيء مما يظهر عند الحاكم فقره أرضى هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات واحتاج ولده لا يعطى منه شيء إلا إذا كان في صحته ولم يضاف إلى ما بعد الموت فيمنع من دفع المتولي إلى كل واحد من أولاد الواقف إذا كانوا فقراء أقل من مائتي درهم وهم أحق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يدفع إليهم المتولي شيئاً لا يضمن أرضى هذه صدقة موقوفة

الى فقرا مولدى وليس فيهم الاحتياج واحد نصف الغلة يصرف اليه ونصفها الى الفقراء فان أعطى نصفها الى فقير واحد يجوز عند الثاني لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس ولو جعله صدقة موقوفة الى العور أو العياني من أولاده الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العياني والعور من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا أرضى صدقة موقوفة على صغار ولدى كان وقفا على الصغار خاصة ويعتبر من كان صدقة عند الوقف لا عند الغلة * أرضى موقوفة (٣٧٦) على ولدى الذى يسكنون خوارزم فالغلة لساكني خوارزم لا لغيرهم ويعتبر الساكني

يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا وقف على فقراء ولده ويعتبر الفقير يوم خروج الغلة لان الفقير وان يزول لكن يعود فكان بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وساكني خوارزم لانه يحتمل العود بعد الزوال الموقوف عليه أراد أن يسكن الدار التي وقف عليها لا يجوز له ذلك * وقف منزل على ولده وعلى أولادهما أبدا ما تأسلوا ثم ان أحدهما طلب المهايأة وأبى الآخر ان لم يوص الواقف بالسكنى لهما لم يكن لهما حق السكنى وان كان أوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بلامهايأة * جعل أرضه وقفا على قوم متعين فأرادوا المهايأة فأخذ كل منهم بعضهم بزرعها لنفسه فان دفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم وأخذ واحد منهم بعضها بزرع بلا دفع المتولى لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بمارة الوقف ومؤنته من غلته فلا يجوز الا أن يدفعوها الى غيرهم مزارعة والتولية لهم * وقف على

كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشايخنا رجعهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى واحد من الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى الحرف الملازق لدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا ينبغي وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الأخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الأخرى وكتب في حدودها يلازق دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك الاحتياط أمالو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي سفيان رحمه الله تعالى على أحد الرايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلا بد من ذلك فيسند عليهم ما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما يوما من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى الا أن ذلك أمر موهوم وذكر أيضا أنه يكتب أرضها وبنائها فلهذا ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطلق على الارض لا محالة وانما ذكرها للتأكد وذكر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا محالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى سفلها وعلوها واختار المتأخرون ذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكر العلوا لا ينتفي وهم كون العلوم ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفل لا ينتفي وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان السمتي وعلال رجعهم الله تعالى يكتبان سفلها وعلوها ولا يكتبان سفلها وعلوها قال لان قوله سفلها وعلوها ينصرف الى سفل البناء وعلوها وهو ما معلومان يملكون البائع فيصير بانهما ملك نفسه وقوله سفلها وعلوها ينصرف الى سفل العرصه وعلوها فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلوا الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوز فلهذا اختار سفلها وعلوها وغيرهما من العلماء اختاروا سفلها وعلوها وهكذا كان يكتب أبو زيد الشروط رجعهم الله تعالى قالوا لأنه ربما يكون تحت الارض سرداب ويقول سفلها وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع وبتولها سفلها وانه ينصرف الى العرصه يعلم ان السرداب له وأنه دخل تحت البيع وانما تنبوا وعلوها حتى ينتفي وهم أن يكون العلوا على البناء لا آخر ولا خر عليه حق التعلو وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلوا الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف أنه لا يراد به ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله تعالى طرقها ولم يلحقها آخره من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي رجعهم الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق والمختار عندنا تركه وكذلك المسيل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فاذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيه فسد به البيع وان قال وطريقها ومسيل ماؤها التي من حقوقها فربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً في العتدين المعدوم والموجود وذلك ينسب

انه وابنته فأراد أحدهما قسمة الوقف ليدفع حصته مزارعة لا يجوز والقيم يدفعها مزارعة * ولو أراد الواقف أن يقسمها بين أبواب الوقف بلا رضا الموقوف عليهم ليس له ذلك فلو فعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا لو أحدهم لم يوفى في ما ينهم جازولن أبى بعد ذلك ابطاله ولا يسكن الوقف أحد بلاجر * أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان ضحى في حصة فلان ويطل في حصة نفسه * ولو على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسه لا يصح شيء منه ولو قال على عبدى وعلى فلان

فهو بمنزلة قوله على فلان وعلى نفسي والمدير كالعبد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لجهالة التسليم فلا يدرى حصته ووقف المجهول باطل * وقف على نسبه دخل فيه ولد الابن وهل يدخل ولد البنت فيه روايتان عن أصحابنا * وقف على ولده ونسبه وله أولاد الصلب وأولاد الاوادم دخل أولاد الصلب وأولاد الاوادم بعدت وأولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد واسم النسل وأولاد الاوادم يدخلون تحت اسم النسل * عقار موقوف على أولاد رجل وأولاد أولاده (٣٧٧) أبداماتنا سلا بشرائط العصة فادعى

رجل أنه من أربابه وأنكر نواله كونه من أربابه وأن يكون له حق في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح الدعوى ولا البرهان لأن الموقوف عليهم لا يملكون الوقف وإنما هو مصرف لغيره وأولاد الدعوى للمتولى لأن التصرف له فيدعى أنه من أربابه على وجهه ويبرهن على ذلك ثم يصرف اليه ما يصيبه على الشرط بالخصه في السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء أولاده وجيرانه قال أرضى صدقة موقوفة على أقربائي أو قرابتي يصح ولا يفضل فيه الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والده الواقف ولا جده وأولاده وعن الامام رحمه الله يدخل الجد والجدة وولد الولد والاستحقاق عند الامام يكون لكل ذي رحم محرم من الواقف ويعتبر أيضا الاقرب فالأقرب وعندهما لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجد والجدة إلى أقصى آبائهما في الاسلام * وقف على أقرب قرابته وله أخت لابن وبنت بنت البنت

العقد فالاحسن أن لا يذكر الطريق والمسيل أصلا لأن المقصود حاصل بذكر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص أو مسيل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وان لم يكن فالتمايز صرف هذا اللفظ إلى ما وراءهما من المرافق كذا في المبسوط * وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا ان لم يكن لهذه الدار طريق أصلا أو كان باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى حتى لا يصير بائعا لا يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ذكر الطريق لأن الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية والرواية رواها الخصاص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وان كان لها طريق فافضل في طريق العامة يكتب وطريقها التفاضل في طريق العامة وان ألحق بها من حقوقها كان أولى وذكر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بها من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بآخرها من حقوقها اذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة فيصير بائعا طريق العامة ولانه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلولم يلحق به من حقوقها يوههم أن الدار داخل رتبة الطريق وانه لا يجوز وذكر مرافقها أيضا لأن الدار مرافق آخر سوى مسيل الماء والطريق فلولم يذكر المرافق لا يدخل ماسوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضا وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هو فيها ومنها قالوا لان كلمة أولادك فيتمناول أحدهما غير عين وانه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة فيوجب خلافا في البيع الآن محمد رحمه الله تعالى اختار وأتباعا الأمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل مديقه غير ممتول ولان كلمة أو قد تكون بمعنى الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلنا إلى مائة ألف أو يزيدون معنى الآية يزيدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رحمه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والحرف كان الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانهم ليسوا من حقوق الارض وذكر أيضا وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كذا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمه الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول مقام وصوفائه

فبنت بنت البنت أولى لانها من صلبه وقد ذكرنا أنه اذا وقف على فقراء قرابته يستحق الغلة من كان فقيرا يوم خروج الغلة عند هلال وعليه الفتوى أما اذا قال من افتقر من قرابتي أو ولدي قال محمد رحمه الله الغلة لمن افتقر منهم بعد الغنى وقال غيره يصرف إلى كل فقير منهم سبق له الغنى أو لا وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف أو وارثه لا يعطى من الوقف شيئا عند الكل أما على قول محمد رحمه الله فلا اشكال لانه لو شرط الواقف الاكل منه مادام حيا لا يصح وأما على قول الثاني رحمه الله وان صح ذلك الشرط لكن لا يعطى بدون الشرط * وان احتاج

وله قال الخصاص رحمه الله يعطى ولده منه اذا لم يكن الوقف في المرض وكان في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت ثم الى الموالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصرهم اقرب الى الواقف مصر او منزلا غير انه يعطى ولده منه اقل من مائتي درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف اليه الكل لا يصرف في كل الزمان اما اذا وقف على فقراء قرابته له صرف كل الغلة اليهم وان كان حصه احدثهم أكثر من مائتي درهم

وقف وشرط أن يقسم المتولى من فقراء (٣٧٨) قرابته وقال في آخره يعمل المتولى في ذلك برأيه فلا متولى أن يفضل بعضهم على بعض

داخل فيما خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخلا وخارجا فينبغي أن يكتب وكل حق هولاء داخل فيها وكل حق هولاء خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن العطف يقتضى إعادة المذكر أو لا تقدير واعتبارا كما يقال هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هولاء خارج منها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هولاء داخل فيها وكل حق هولاء خارج منها كذا في المبسوط * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وفنائها أو أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لأن ذلك كراهة لا يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة في نوادر ابن سماعه فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا الفناء مملوك للبائع ألا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول إن الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من الحفر إذا كان يضر بالعمارة وان اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالاه فهو مملوك للعمارة فيصير كالشتركة منه وبين غيرهم ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخفى لو ما أن يكون موزونا أو مكيلا أو معدودا أو مذكروعا أو عروضا أو حيوانا أو عقارا فان كان موزونا فلا يخفى لو ما أن يكون من النقود فهو الدراهم والدنانير والفوس أو من غير النقود فهو الزعفران والحريز والقطن وسائر الزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم ما يكتب نوعها أنما فاضة أو مغشوشة شايها النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقد بيت المال ويكتب صفاتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط أو يذ كر قدرها أنها كذا كذا درهم ما وزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان أراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع ينصرف اليه ويصير ذلك كالمفوض فلا حاجة الى ذكر الصفة وان كان فيها نقد مختلف فان كان الكل في الرواج سواء ولا يصرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لا بد للكاتبة من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في الرواج على السواء إلا أن البعض صرفا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتبة ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان أحد النقود أو زوج ينصرف البيع اليه ويصير ذلك كالمفوض ولا يحتاج الى بيان صفته ولكن يحتاج الى بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينار او يكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب انها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو وسط أو رديئة ويكتب قدرها كذا دينار ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لان المثاقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهبا خالصا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا بد كرفيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا يطلق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الاجر الجيد الخالي عن الغش وان كان في الذهب غش بين ذلك فيقال (دهدني) أو (دمنهي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمعا جي أو نقرة كالحبة لانها متنوعة بهذين النوعين

* وقف على فقراء اقرب بائهم المقيمين في خوارزم فانتقلوا الى بلد آخر ان كان مما يحصون لا تنقطع وظيفتهم وان لا يحصون تنقطع ثم ان بقى هناك منهم أحد يصرف الكل اليه وان لم يكن صرف الكل الى الذمرا فلو جمعوا الى خوارزم ناسيا يعود حقهم وقال في الفتاوى لا ينقطع حقهم مطلقا * وقف على جيرانه فبقي القياس يصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى من يجتمعوا بايهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك وان المالك غير الساكن يصرف الى الساكن ويعتبر المساكنة وقت ادراك الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المديروا ومهلات الاولاد والعبيد والمديون الذي حبس في محله بدين * وقف على فقراء قرابته فجاء رجل فادعى أنه من اقربا الواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على الفقر وأنه من اقرب الواقف الوافق وأنه لا أحد يجب عليه نفقته ويتفق عليه والفقير وان كان أمرا أصليا ولا حاجة في مثله الى اثباته

لثبوته بظاهر الحال لكنه ظاهر والظاهر يكفي للدفع لالاستحقاق والمقام مقام الاستحقاق وانما شرط عدم من يتفق عليه لانه لا اتفاق عليه بعد غيبا في باب الوقف وانما شرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادارة عليه فيكون فقيرا فانما يبرهن على كل ما ذكرنا أدخله الحاكم في المصرف قال هلال ولا يدخله أيضا بعد هذا حتى يسأل عنه في السر وان سأل في السر فلا يفضل أيضا حتى يستظهر ما له مال المال ومالك أحد يجب نفقته عليه لان الوقف على هذين الصنفين لغيره بطريق الحقيقة غير ممكن فان

وكذلك

برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصره لان الخبير عن الغنى يعلم ما لا يعلم الاخر وان ثبت حال هلال والخبر
في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قالانا لانعلم احدا يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج أن يقول بالقطع
ليس له أحدينفق عليه كافي الميراث وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده أو فترمه ذلك ان كان صغيرا لان له عليه ولاية بخلاف الكبار فانهم
يقتنون فقرهم بانفسهم ووصى الاب في هذا كالأب دون يكون اولهم أم أو عم فلهما اثبات (٣٧٩) قرابة الصغير وفقره اذا كان

في حجره ما استحسن لانه
تخص نفعا لهم فأشبهه
قبول الهبة لهم لكن بينهما
فرق فان الام تقبل هبة
الصغير وان كان الاب حيا
ولا يثبت قرابته وفقره ولو
الاب حيا لانه لو انتظر في
الهبة الاب لفاتت الهبة
ولا تفوت القرابة بالانتظار
فاذا برهن على القرابة أو
الفقر استحق الغلات
الماضية ثم ان كان الام
والعم عن بوضع الغلة عندهم
يوضع وثقة فان عليه والا
يوضع في يد عدل ينفق عليه
وفي الوقف على فقراء القرابة
زعم البعض أن الأخذ
غنى وأراد أن يحلفه على
أنه ليس بغنى ان ادعى أنه
ملا يصير به غنيا له أن
يحلفه لانه ادعى أمر الوأقر
به يلزم فاذا أنكر يحلف ولو
زعم أن المتولي يعلم غناه
ومع ذلك يميل اليه ليس له
أن يحلف المتولي لانه لو أقر
لا يلزمه شيء فاذا أنكر
لا يحلف لاعلى العلم ولا على
السات واذا برهن عند
حكم على قرابته وفقره
ثم جاء بهد الحكم بالقرابة
والفقر يطلب من وقف
آخر على القريب الفقير
لا يحتاج الى إعادة البيعة لان

وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه ومذته وقدره وان كان الثمن مكيلا يكتب ما وقع
عليه العقد فيكتب الخطبة ان وقع العقد على الخطبة ويكتب نوعها سقية أو برية نسقية أو بخارية ويكتب
صفته اجراء أو يضا مجيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا بقفيز كذا وفي الشعر كذلك
يكتب نوعه وصفته وقدره بقفيز كذا ولا يكتب الوزن في الخطبة والشعر لانهما كيليان بالنص ولا يجوز
تغيير الحكم المنصوص وفي كتاب اليسوع عن أصحابنا رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا
والوزنيات كذا روايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى
الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا
كانت الخطبة أو الشعر حالافان كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء
تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاعنان كالغطارف
والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهم غطريفية بخارية معدودة سودا جيدة ويكتب في العدليات
كذا عدلية رسمية راجحة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت أنواعا مختلفة ويكتب نقد بكذا
اذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وان كان الثمن من الذريعات نحو الكرياس
والكان وأشبه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الاشارة اليه فيذكره في الكتاب ويذكر
صفته ويذكر عينه مشارا اليه بحضور مجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حال لا يجوز وان كان
مؤجلا يجوز كافي السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرياس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ومورقته
وسداه (١ يا صدق) أو (شصدق) أو ما أشبهه وقدره موبان قدره موبان ذرعا نوبين ذراع كذا
كذا ذراع الملك أو ذراع الكرياس أو ذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الايفاء أيضا اذا
كان له حل وموثة تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا أو عرضا من العروض
لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت دين في الذمة أصلا فانما يصح تأجيلها في كل موضع كان الثمن موبنا لا بد
من الاشارة لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه مشارا اليه بحضور
مجلس هذا العقد وان كان الثمن من المعدودات كالدار والارض فاعلامها بكذا كذا حدودها فيكتب اشترى
الدار التي في موضع كذا ويحدّها بالدار التي في موضع كذا ويحدّها أيضا واذا وصل الى موضع القبض
يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكر شرأه اياه منه
بتسليمه اليه ويكتب عند ذلك في الدار كذا في الدار كذا كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه
فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ارحمهم الله تعالى وكذلك هلال بعدهم كانوا
لا يكتبون بعد هذا شراء شيئا وان أبا زيد الشروطي رحمه الله تعالى وبعض من بعده من أهل الشروط
كانوا يكتبون شراء شيئا بالاشارة فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاه ولا على وجه الرهن والتجئة بل
بيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراء شيئا لان غرضهم الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تاكيدا المقصود
ويكتبون صفة البتات ليعلم أنه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لاشترط فيه حتى لا يدعى أحدهما أن

(١) جسمائني أو ستمائني

من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به ثم جاء بطلب وقف أخى الواقف لا يبرهن على قرابته
لا يحتاج الى إعادة البيعة لانه اذا كان قريب أحد الاخوين كان قريب الآخر ضرورة وكذا لو جاء أخو المقتضى له لا يبرهن له لثبوته ضرورة لما
قلنا وكذا لو برهن على القرابة عندهما ثم جاءهما كآخر لا يحتاج الى إعادة بخلاف ما اذا برهن على فقره عندهما ثم جاءهما كآخر ان طالت
المدة لا بد من إعادة البيعة على الفقر لان الانسان لا يبق على حاله واحدة زمانا طويلا في الظاهر وانما يعتبر الفقر في كل عام عند حدوث الغلة

فلوحكم بفقره ثم جاء بطلب الغلة وهو غني وزعم أن غناه حدث بعد خروج الغلة والشركاء قبل حدوثهم في القياس القول له لانه حادث في حال الى الاقرب وفي الاستحسان القول للشركاء ويجعل الحال حكما على الماضي كفاي جريان ماء الطاحونة وانقطاعه في الاجارة وان لم يكن حكم بفقره فجا بطلبها وهو غني وزعم الغني بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا فان جاء طالب الغلة وهو فقير وقال الشركاء انه غني لهم أن يحلفوا بالله ما هو غني عن الدخول في (٣٨٠) هذا الوقف مع فقراءهم وعن أخذ شيء من غلته واذا برهن على فقره بعد حدوث الغلة لم

يدخل في تلك الغلة ودخل في الغلة الثانية الا أن وقتوا فقره وكان الوقت قبل حدوث الغلة فيستحق من الغلة أيضا وفي الوقف على القريب يقسم الغلة على رؤس الصغير والكبير والذكر والانثى والغني والفقير . وامساواة الكل في الاسم فان ادعى أحده أنه من القرابة إن الواقف حيا فهو الخصة لان الوقف والغلة في يده والمدة يدعي عليه حقا وان مات فخصمه الوصي الذي الوقف في يده وان له وصيان فادعي على أحدهما جاز ولا يكون الوارث ولا أرباب الوقف خصما كالأرثين لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على المتولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لام ولا يقبل على الأخوة المطابقة وكذا العمومة بان قالوا لا يعلم له وارث آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك ثانی زمانا ثم يدفع اليه يأخذ ككفيلة عندهما كافي الميراث فان برهن على أن حاكم بلد كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال يستل من الحاكم عن القرابة التي

البيع كان بشرط فاسد وهذا الان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المنكر للشرط الا أن على رواية النوادر القول قول مدعي الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه لافساد فيه ولا عدة وفاة وما أشبه ذلك لان على رواية النوادر القول قول من يدعي الفساد لانه يتركز والملك فيكتب ذلك احتياطا وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار مادام في مجلس العقد فعلى قول من يقول هذا اذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطا مغيرا مقتضى العقد فلو كتب ذلك رفع الرفع الى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدا من خالد بن هودة أمر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة وأصحابنا انما لم يكتبوا شراء صحاح ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا الافساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقرارا من المشتري بصفة البيع وبكون المشتري ملك البائع فلو استحق المشتري من يد المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما ثم عاد الى يد المشتري يؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كالا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى ونقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهم ما وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه اذا لم يذ كر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك نقدتني ولكن لم أقبض فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع تحريزا عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فبعد ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ اليه منه لانه أجمع وأوجز فانه يني عن براءة ابتداءها من المشتري وانتهائها الى البائع وذلك بالدفع والقبض فانه يني عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكلا فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن اليه ما لم يكن مأذونا بالقبض من الموكل فاذا كتب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما وافيا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه يثبت من حيث المعنى لامن حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصا ومعنى ليكون أمين وأقطع للشغب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما وافيا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم ما وزن سبعة كذا في المحيط . لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول ابن أبي ليلى من ظفر بخمس حقه من مال غريمه لا يكون له أن يأخذه واذا أخذه لا يملكه بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري محرزاً عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاما وافيا قبضه منه فلان وأبرأه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب تقديم الدفع على القبض لان القبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقا على القبض الا أن فيما ذكره الطحاوي نوع خلل لان قوله وأبرأه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبائع اذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح أبرأؤه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن

حكم بها ان ذ كر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فان غاب أو مات الشهود وقبل التفسير يستل المدعي فان ذكر فلا صوب قرابة يستحق بها أعطاه والا فلا يكون نقضا لقضاء الحاكم الاول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم بأهله من الغلة أو بأنه من الموقوف عليه يعطيه أيضا ويحمل حكم الاول على العدة كافي الارث وذكر الخصاص هذه المسئلة الى آخره ويحمل على العدة مطلقا ولم يذ كر سؤال الشهود والمدعي وقال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله عندي لا يحكم له بالغلة وليس كالارث

لان الورثة متى ثبت يستحق بها الارث على كل حال والقرابة قد يستحقون او فلا يستحقون بها برهن على أنه قريب الواقف وحكم له به ثم جاء آخر ولم يجز للمتولي وبرهن على المقتضى له الاول انه قريب الواقف ايضا ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو خصم الثاني قدمه الى الحاكم الاول أو الى غيره وبه أخذ هلال والقياس أنه اذا قدمه الى الحاكم الاول يكون خصما وان قدمه الى حاكم آخر لا كما اذا لم يكن في يده شيء ممن الغلة وكفى الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خصم قدمه الى آخر أو الى الاول لانه يدعى عليه (٣٨١) شيئا مما في يده وان لم يكن في يده شيء وقدمه الى آخر لا يجزى له خصما وفرق هلال بين مسئلة الوصية والواقف وقال الموصي له شريك الورثة فاذا قدمه الى حاكم علم بكونه شريكا للوارث صار كقديم الوارث والموقوف عليه لم يسو بشركاءه والثاني لا يدعى على الاول شيئا وانما يدعى على الواقف أنه قريبه والموقوف عليه ليس بشائب عن الواقف فلهذا لا يكون خصما

فالا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافيما وقبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهما حتى يكون الدفع مقبضا على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة اليه وينتفى وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاما وافيما للتأكيد ويكتب في الصك زوائد للتأكيد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكان السمتي وهلال وأبو زيد والشروطى يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان بجميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوى رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان بجميع ما وقع عليه السمتي في هذا الكتاب وأنه أحسن وانما كتبوا وسلم فلان لم يكتبوا وقبض فلان لانه لا يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري بقبض الدار وفي مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكان للبائع اخراجه من يده فاخترنا والفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض تحرز عن قول هذا القائل فكنتنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ايضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لان من أهل العلم من لم يجوز بيع مال يره وشراء مال يره ومنهم من جوز بيع مال يره ولم يجز شراء مال يره ومنهم من يقول بجوازهما الا أنه يقول بثبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجواز البيع وينتفى الخيار بالاتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنهم ما قدر أيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بمحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبين لهم ما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقد البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتبايعا على ذلك وأبو زيد يكتب وقد نظر فلان يعني المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضى بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رؤيته ما المبيع عند عقد البيع أمر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشتري ما رأى ولم يكن معاينة عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فتح نزاع عن قوله وكتبنا رؤيته ما عند عقد البيع فاما رؤيته ما قبل ذلك فغير محتاج اليها لكن ذكره للتأكيد وما قاله من كتابة رؤيته ما جميع الدار بمحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فان من مذهب علماءنا أن المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم يمسس ذلك يطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض أرضها وعند الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر أرضها والى سائر بنائها وغير ذلك منها فتحرزنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرق المتعاقدين بأبدانهم ما كان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس له ما خيارا للمجلس فربما يقع بينهم منازعة بأن يعتقد مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فسخت العقد قبل التفرق وادعى الآخر الاجازة فكنتنا تفرقه ما يابا به انما بعد انقضاء هذا البيع قطعا لهذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فأبوزيد كان يكتب وتفرقا جميعا

(٣٨٢ - فتاوى سادس) يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بأن الدعوى لم تصح * ومنها قوم ادعوا أرضا بانها وقف فلان علينا لا يسمع لان الانسان يقف ما لا يملك ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا لو شهدوا أنه أقروا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالها يقبل ويهضى لهم بكونه وقفا وينزع من يد الغاصب وهذا صريح في صحة دعوى المصروف ولو لا ذلك لكانت الشهادة بلا دعوى وانما لا تقبل في حقوق العباد * ادعى أرضا بديعها انها وقف أو وقف عليه

السابع في الدعوى والشهادة
لصاحب الاوقاف اذا ولاء السلطان أن ينظر في أمور الوقف ويحكم بالبيننة والتكول ان عسرف نصا أو دلالة توليته ما ياله لانه كالقاضي المولى والا فلا * ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا يسمع وانما يسمع من المتولى وقبل يصح والفتوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة * منها أرض في يد غاصب ادعى بعض المصارف أن فلانا وقفها علينا ومات وهو يملكها بقضى بالملك لا بالوقف علل وقال لانه

يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بأن الدعوى لم تصح * ومنها قوم ادعوا أرضا بانها وقف فلان علينا لا يسمع لان الانسان يقف ما لا يملك ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا لو شهدوا أنه أقروا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالها يقبل ويهضى لهم بكونه وقفا وينزع من يد الغاصب وهذا صريح في صحة دعوى المصروف ولو لا ذلك لكانت الشهادة بلا دعوى وانما لا تقبل في حقوق العباد * ادعى أرضا بديعها انها وقف أو وقف عليه

لا يقبل ولا يحلف للتناقض ولو برهن على أنها وقف يقبل لاصحة الدعوى بل لان البرهان يقبل عليه بلا دعوى كشمادة على عتق الامه في المختار وكذا لو ادعى البائع انها وقف على مسجد كذا وبرهن يقبل وينقض البيع وبه تأخذ وقيل لا لكون البائع متناقضا والاول اصح ولولم يقبل وقف على كذا لا يقبل اختاره النسفي رحمه الله ودعوى المتولى أيضا يسمع وان لم يكن له متولى نصب السلطان متولى ايد عيسه فيخاصم ويثبت الوقفية ويسترد مشترية ثمنه (٣٨٣) * في يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الواقف اما لعدم صحة الوقف على

قول أول عدم التسليم على قول محمد رحمه الله أولان الواقف أحق بالتصرف والولاية من غيره عند الثاني رحمه الله * ادعى عليه كرم في يده فزعم ذواليد أنه وقف على كذا وليس للمدعي بينة على مدعاه وأراد تحليفه ان أراد أن يأخذ الكرم عند النكول ليس له ذلك وان أراد أخذ قيمته أو شكله ذلك * في يده الحاضرة ضيقة وفي يده الغائب أخرى ادعى على الحاضر متولى انها وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان قالوا انها ما وقف رجل واحد على كذا وقفوا واحدا وكاتسألكه يقضى على الحاضر والغائب بوقفيتهما وان قالوا وقفها وقفها متفرقا يقضى على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال لان هذه المسئلة ألحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضى اذا كان العين في يده الوارث الذي أحضر فانه نص أبو الليث ان أحد الورثة انما يجعل خصما عن الكل لو التركة في يده فان أحضر وارثا ليس العين في يده لا يصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا هنا يلزم أن يقضى

بأبدا انهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرق جميعا بأبدا انهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهما جميعا بجميعه وانفاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسأ عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يده المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى فما أدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلافا في قوله فما أدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فالحق من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له تخليص المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يمكنه الوفاء به (١) عسى ولكن أراد به تخليص المبيع ان أجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه ابيه أو يرد الثمن عيسه قال ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ف رحمه الله تعالى وكان يوسف بن خالد السمي وهلال يكتبان فما أدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقهما من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله فلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه من كل درك وتبعة وكان أبو يزيد الشروط يكتب فما أدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب اليناما كتبه يوسف وهلال لان يوسف وهلالا رحمه الله تعالى لم يكتب الدرك مضافا الى المشتري بل أطلقا في تناول هذا المشتري وكل من يتلك هذه الدار من المشتري بسبب من الأسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصداقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يتلكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق وانما ثبتت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميت للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال ربما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفقد افساد البيع فيتجرع عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فما أدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان أسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يتلك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهد ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان عند أبي حنيفة رحمه الله

(١) قوله عسى كذا في جميع النسخ تبعا لعبارة المحيط اه

على الحاضر لا غير في الوجهين جميعا * ادعى دارا على ذى اليد أنها ملكه باصلها وبنائها فزعم المدعى أنها وقف تعالى على كذا وبرهن عليه فحكم له بما فزعم المدعى أن أصلها وقف على كذا وبنائها له بطل الدعوى والحكم قال صاحب المحيط ينبغي أن يسأل المدعى ان هذا الوقف منك أم من غيرك ان قال من جهتي بطل القضاء وان قال من جهة غيري لا يبطال القضاء * وقف في صحته ضيقة ومات بغير رجل وادعى أنها له فأقر به بعض الورثة أو استخلف فشكل لا يصدق الوارث على ابطال هذا الوقف ويضمن هذا الوارث المقر للقر له بحصته

من الضيفتين تركه المبتى في قول من يرى العقار مضى وبالانصب * دار موقوفة عليهم غائب أحدهما وقبض الحاضر غلظها جميع سنين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو التميم كان للغائب الرجوع في تركه المبتى بحصته من الغلة وإن لم يكن القابض قسماً إلا أنهم ما كانوا آجراً معافاً كذلك وإن آجره الحاضر كانت الغلة كلها له ولا يطيب له بل يتصدق بحصة الغائب * أرض في يدرثه أقروا أن أباهم وقفها وذكروا كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم (٢٨٣) ويصرف حصته كل إلى الوجه الذي أقرت وولاية هذا الوقف

للحاكم بوليته من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب

نوع في الشهادة

شهدوا بانه وقف ولم يذكروا الواقف والوقف قديم أو المصروف يقبل ويصرف إلى الفقراء * شهدوا بانه وقفه على نفسه وعلى أجنبي لا يقبل لاني حقته ولا في حق أجنبي فلو قال أحدهما انه وقف على زيد والآخر على عمرو يقبل ويصرف إلى الفقراء * شهدا بانه وقف أرضه ولم يحدثا لاولئكما نعرف أرضه لا تقبل شهادتهما - ما جواز أن يكون له أرض أخرى وان ينفق وعرفاه يقبل وكذا لو قال لا نعرف له أرضاً أخرى لجواز أن يكون ولا يعرفانه ولو قالوا شهدنا أنه وقف أرضه الذي هو فيها ولم يذكروا حدودها جازت شهادتهما - ما لانهما شهدا على وقف أرض بعينها لكن لا يعرفان أسماء مجيران الحدود * شهدا أحدهما أنه وقف بعد حياته والآخر أنه وقف وبقايات لا يقبل لان أحدهما شهد بالتعليق

تعالى العهد الصلح القديم وانه ليس بمسحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فإذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب في أدرك فلان المشتري من أدركه فعلي فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبو زيد في أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من أدركه فعلي البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع إذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ما إذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البتي وسواد بن عبد الله العري عليه رد ثمن الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يطله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرط لا يلائم العقد وهذا كله إذا لم يجز المستحق البيع وان أجاز المستحق البيع فعلي قول بعض العلماء لا تعمل الا جازة أصلاً بناء على أن عند بعض العلماء بيع الفضولي لا ينعقد ولا يقف على الا جازة وعندنا ان كانت الا جازة قبل قضاء القاضى للمستحق بالعين تعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين اليه الارواية رويت عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أن الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضى دليل النقص فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقص ولا تعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان كانت الا جازة بعد قضاء القاضى فقد ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى لا تعمل الا جازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضى بالعين للمستحق وعلى قولهما تعمل الا جازة لان البيع عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضى بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات أن في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل اجازة المستحق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أخذ المستحق العين بحكم القاضى دليل النقص فينتقض به البيع فلا تعمل اجازة المستحق بعد ذلك فعلي قول من يقول بأن العقد ينفسخ ولا تعمل اجازة المستحق فإذا شرط تسليم الدار فاعلمنا يمكنه التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم سلمها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط أن يكتب فعليه تسليم ما يوجب له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد ثمن تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والرابع أو ما أشبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجع على البائع بثلث الثمن المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثلث المستحق عن ثلث ما لو اشترى شيئاً واستحق أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه وقال الخصاص رحمه الله تعالى المشتري بالخيار ان شاء أمسك الباقي ورجع بثلث المستحق وان شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلي قول من يقول الواجب رد ثمن تلك الدار وعلى قول من

والآخر بالتخيير * شهدا أنه وقف أرضه وذكروا حدودها وقالوا لا نعرف أن هذه الحدود بائى مكان تقبل ويؤمر المتولى بأن يبرهن أن الأرض التي يدعيها هذه * شهدا أحدهما أنه وقفها على الفقراء والآخر على المساكين يقبل لاتفاقهما على وقف بصرف إلى الله تعالى * شهدا أحدهما أنه وقفه في صحته والآخر أنه وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف في الصحة حتى كان الاقرار والتسليم إلى المتولى شرطاً والطحاوي جعله كالوصية ولم يشترط فيه التسليم إلى المتولى وإذا علم أن الوقف في الصحة والمرض على السواء فحصل الاتفاق على أمر واحد

الان حكم الوقف في المرض أن ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبه لا تنطل الشهادة كالمشهد أحدهما أنه وقف ثلث الارض وآخره وقف
ربها يقبل على قول من يجوز وقف المشاع (الثامن في المتفرقات) * وقف أرضا واستثنى فيها أنه ان خاصم فيها وارث انها وصية
من ثلثه وقفها عند الامام ويكون وقفا من الثلث ان خاصم وان لم يخاصم فن الكل وقال لا يجوز هذا الشرط ويكون من الكل لان الوقف
صحيح في الحال * ولا يملك المتولي (٣٨٤) الاستدانة على الوقف العمارة وما لا يحصون عن محمد رحمه الله عشرة وعن الثاني رحمه

بقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا لا يلائم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرزا عن
قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشتطنا
عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فسادا له قد أما اذا
كتبنا على البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع اذا ورد
الاستحقاق ولم يجوز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون
لا خد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا احوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو
يوسف رحمه الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع
قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء وغرس وزرع انما كتبنا
ضمنان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء ان يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد
الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بأمر البائع لان بعض فقهاء المدينة
يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانه يرجع المشتري عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكتبنا
ضمنان البائع وأمره بذلك تحرزا عن قول هؤلاء وعن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء
وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند
الاستحقاق فهو حفر البئر وتنقية البالوعة والنخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط
ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد العاقلين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى
يقول الا حوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب في الدرك فلان بن فلان بن فلان في هذه
الدار المحدودة وفي شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له
عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المبيعة اذا استحققت
بعد ما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يصح بنا رجوعهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا
البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع
للبيع ما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفع من أرضه
وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا وان كان البائع غائبا كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع
هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر
عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوعا لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك
وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر
الرواية قالوا المستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون
النقض له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص الى البائع ورجع عليه بقيمته قائما وان شاء أمسك النقص
لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون
البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا قد أثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد
ولا أحد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فسادا للعقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري اذا بنى ولم يعلم
أن الدار ملك المستحق حتى كان بآباء على غرور وجهالة ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت

الله مائة وهو المأخوذ عند
البعض وقيل أربعون
وقيل ثمانون والفتوى على
انه مفوض الى رأى الحاكم
* بنى مسجدا ثم بدله أن
ينقض سقفه ويجعل له
سقفا آخر باجذاعه
ويشترى للمسجد أجذاعا
آخر مكانها ليس له أن يبيعها
ويزيد في ثمنها ويشترى به
للمسجد أجذاعا فان خرب
هذا المسجد وترك الناس
الصلاة فيه فللباني أن
ينقضه وينتفع به كبواري
المسجد خافت ولا ينتفع
فاراد المالك أن تصدق بها
ويشترى بثمنها أخرى له ذلك
وان المالك غائبا أو أراد أهل
المحلة أن يصدقوا به ليس
لهم ذلك ان لها قيمة وان لم
يكن لها قيمة لهم ذلك * أراد
أهل المحلة أن يحولوا
المسجد الى مكان آخر ان
تركوه بحيث لا يصل فيسه
لهم ذلك والا لا * وقف
وشرط لنفسه ما دام حيا
على قبول يطل الوقف
لمكان الشرط والفتوى على
انه يجوز الوقف * وقف
مقبرة وشرط أن يدفن فيها
أو خانا بشرط أن يسكن
فيه هو أو ينزل جاز * اشترى

قنديلا أو حشيشا للمسجد ثم استغنى عنه بعود الى الملك ان الملك حيا والى ورثته ان مات وعلى قول الثاني رحمه
الله يباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد يصرف الى مسجد آخر * خرب الوقف يجوز أن يحول الى موضع آخر
وعن محمد رحمه الله اشترى بواري للمسجد ليس له أن يأخذها وان اشترى حيا أو قناديل للمسجد له أخذها ان استغنى عنه وعن محمد رحمه الله
ليس له أن يأخذ القنديل أيضا خرب المسجد ولا يحتاج اليه للقيم أن يصرف أو قافه الى مسجد آخر وان استغنى الخوض عن العمارة وهما

بالحيار

مسجد يحتاج اليه الا يصرف على الخوض اليه وفي الظهري مسجد عشيق لا يعرف بابيه لاهل المحلة يبعه وصرف ثمنه الى مسجد آخر ولا يجوز للقيم ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا ولا ان يتي في فناء المسجد حوانيت وان ضاق المسجد عن اهل جاز للتولي ان يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو ادخله فيه بلا حاجة لا يصير مسجدا * ادعى دعوى في المسجد والباقي غائب فالحكم على بعض اهل المسجد حكم عليهم كلهم * وفرش المسجد بالاجر من البناء * وقف على ولده وشرط انه ان يحجز عن امساكه باعه ان (٢٨٥) شرط في الوقف بطل الوقف وعند

الثاني رجه الله الوقف صحيح والشرط باطل واذا اجر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجرة بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوانيت وفي الارض ان كان الواقف شرط البسادة بالخراج والعشر لم يملك الا اجره ان يؤجر لانه لو جازا كان كل الاجرة فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له ان يؤجر ويرزق بنفسه والموتة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايأة ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز وعن الثاني رجه الله أنهم ان عشرية فلهم ذلك وان خراجية لان العادة شرط البسادة بالخراج من الغلة فالمهايأة تستلزم ان يكون الخراج في ذمة المصروف يلزم تبديل شرط الواقف ولا يملك المصروف السكنى في دار أو حانوت ووقف عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر رجه الله أن اجارته من المصروف يجوز ومعلوم أن استئجار دار له حق السكنى لا يجوز فجواز هادل على ما ذكرنا وفي النوازل وقف

بالخير ان شئت أعطيت المشتري قيمة بنائه مبنيا لانه بناء على غرور وجهالة والبناء لك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فلم يستحق أن يأخذ البناء من المشتري بقيمته مقلوعا ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطا لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فسادا له قد ومن مذهب الشافعي رجه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطا لا يلزم موجب العقد على قوله أيضا فيجب التحرز عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما وجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الآن ما قاله الطحاوي رجه الله تعالى ان كان يحصل صيانة للعقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بد من ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذلك لصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند ابن أبي ليلى لان عنده لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالجمله في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في صك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى ألف أو ما أشبه ذلك يذ كر مقدار يتيقن أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التحرز عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة * قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاجس من عندنا أن يذ كر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون شهادتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود وفيه أساميتهم كذا في المبسوط * واقتصر محمد رجه الله تعالى عليه ولم يذ كر شيئا آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رجهما الله تعالى كأنما يقتصران على هذا أيضا وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي يزيد وأبي هذا فيوسف بن خالد وهلال كتبوا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارهما بمعرفة ما جميع ما في هذا الكتاب في صحة ما وجوا من أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو يزيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى معرفتهما بمعرفة ما في هذا الكتاب وأقرأ أنهما قد فهمهما حرفا وأشهداهما بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهما في صحة ما عقولهما وأبدانهم ما وجوا من أمرهما طائعين غير مكرهين لا تولى عليهم ما في شيء من أموالهما وما وران على أموالهما غير محجور عليهم ما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا على لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهادتهم على الاثبات بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين من مشايخنا رجههم الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه

عليه غلة دار ليس له السكنى فان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للتولي ولا لغيره رهن الوقف فاذا رهنه وسكنه المترين يجب أجر المثل أعدت للاستغلال أولا وكذا متولي له لو باعه وسكنه مشريه ثم ان متوليا آخر استرده منه فعلى الساكن فيه أجر مثله هذا هو المختار قصر الباع الظلمة عن الوقف احتياطا وان كان ظاهر الرواية بخلافه * قال صدر الاسلام غصب أرض وقف وزرع عليه حصة الوقف وان لم تكن معدة ولو أجز الغاصب الوقف الاجرة وفي المتنط جعل الحما كم لقيم المسجد أجر المثل جاز وخادم المسجد ما شرط الواقف والاليس الحما كم أن يجعل له ذلك ما حوثة في يد مقام لا يحتاج الى قيم ليس للتولي عشره متولى الوقف قام بعمارته وأراد أن يأخذ كل يوم أجر أجير

ليس له ذلك * جعل أرضه صدقة على الفقراء ولم يقل بحرقها يدخل البناء لا الزرع النبات والبقول والراحين وهي كلها الواقف وما يقطع كالطرفاء في كل عام للواقف وما في كل ثلاث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحرقها فالثمرات التي تكون على الاشجار تدخل وفي البيع لا تدخل والورد وما في معناه والارطاب كالقثاء وغيره والقطن يكون للواقف وما كان من أصولها فهو داخل في الوقف وليس له الوقف أن يقطع الاشجار (٣٨٦) المثرة ولا أن يبيعها وما لا مثرة له يبيعها للقطع * أرض وقف على الفقراء استأجرها رجل

من المتولي ويخرج فيها السرقين وغرس ثمرات المستأجر فالاشجار لورثته ويؤمرون بقلعها وليس للورثة الرجوع بما زاد السرقين فيها * وقف شجرة بأصلها صح إذا سلمها إلى المتولي * شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ليس للمتولي أن يبيع الشجرة بل يؤجر الدار لانه اذا باع الشجرة لا يبقى الوقف ولو أجز الدار يبقى الوقف * في كرم الوقف شجرة يضر ظلمها بثمار الكرم أراد المتولي قطعها ان كان ثمرها يزيد على ثمر الكرم أي ما نقص منه ليس له القطع والا له ذلك ولو أراد قطع شجرة الوقف ان أضر بالارض له ذلك وان كان في ابقائها نفع الوقف ليس له القطع

كتاب الاضحية

فيه سبعة فصول

الاول في المقدمة

الاكل قبل صلاة عيد الاضحية في المختار لا يكره ولكن يستحب أن لا يأكل الاضحية واجبة وذكر الطحاوي أنها سنة عندهما والاضحية في أيامها أفضل من التصديق بتمنئها كالطواف

الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم ما وضمن الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلجئة والسمعة في البيع وتقرير الثمن لجواز أن يتواضع أن البيع تلجئة ويظهر أن البيع في العلانية رياء وسمعة ويتواضع في السر أن الثمن ألف درهم ويظهر في العلانية أن في درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه يتظر أنه أقبل اليه بصره وزميا يقبل الانسان بصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تفاهمهما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا يقف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهادتهم والشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما يمكنهم أن ينفقوا على حقيقة شهودهم وعلى اقرار المتعاقدين به فيكتب شهادتهم ثم ان يوسف بن خالد وهلالا رجهما الله تعالى كتباني صحة منهما وجواز امرهما وأبو زيد كتب في صحة من عقلهما وجواز امرهما والطحاوي كتب في صحة عقلهما وجواز امرهما وما كتبه الطحاوي رجه الله تعالى أو وثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود والمتعاقدين بوجههما وأسمائهما وأنسابهما والسمي وهلالا كانا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رجهما الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهم ما يحضرونها فلا بد من معرفتهم اياهما بوجههما ليتمكن أداء الشهادة عليهما وعند غيبتهم ما وموتهم ما يحتاجون الى أداء الشهادة باسمهما ونسبهما فلا بد من معرفة اسمهما ونسبهما ولا يجوز الاعتداء على اقرار المتعاقدين فحسبى يسمى كل واحد منهما بنفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريد أن يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم يستمعون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقاضي من رجلين لا يعرفونهم ما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع بشهودون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لملك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فاذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه الجرح في احضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رجه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وبتعريف الشهود أنها فلائنة لا يحمل أداء الشهادة عليهما وأما حال غيبتها أو موتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التحمل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل تناسله في كتاب الشهادات وإذا كان

في حق الغريب أفضل من الصلاة وشرطها ان يكون مقيما في مصر أو في قرية والوقت الثاني في نصابها قال الامام بالدرك رضي الله عنه من ملك مائتي درهم أو عرضا يساويه غير مسكنه ومياهه الذي يلبسه والمتاع الذي يحتاج اليه الى أن يذبح الاضحية يجب عليه والغنى والفقروالولادة والموت انما تعتبر في آخر أيام الاضحية فلو كان نصاب في أول يوم النحر فذلك أو نقص منه لا تلزم ولو كان فقيرا فذلك نصابا في أيامها تلزم ولوله عقار يستغلها قال الرعفراني ان بلغت قيمتها نصابا تلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت سنة تلزم ولا يعتبر قيمتها وقال ان

ما يشترى به الاضحية تلزم * قالت لزوجهما ضح عنى في كل عام عن مهرى الذى عليك بكذا ففعلوا **الثلث في وقتها** **أمام الحرم** ثلاثة أفضلها أولها ويجوز في الليلة من المختلطين ويكره بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر * ذبح بعد فراغ أهل المسجد قبل فراغ أهل الجبانة جازا استحسانا وجه القياس أن الأصل صلاة من في الجبانة وبعد الصلاة قبل الخطبة يجوز وبعد التشهد قبل السلام جاز وقبل التشهد لا يجوز * صلى الامام وضحا ثم علم انه (٢٨٨) كان صلى بلا وضوء لا تعاد الصلاة وجازت الاضحية ولو تذكر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية لان من

الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعد يوم يجوز ولو تذكر أن هذا اليوم اليوم التاسع يوم باعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة جازتا وان لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم ان صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو أن الامام يصلى لا تجوز وان لا يرجو تجوز وان ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عنده لهم ان يضحوا من أول الغد ولا اى فان لم يشهدوا فالاحتياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال * الامام اذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية الى الزوال وان فاتت صلاة الغد امامهم أو وعدا جازت التضحية في هذا اليوم ولو

لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر وإذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيما يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهها وفائدة لم يتضح لذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر من درهم الى ألف فيذكر عدد ما يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب * أخذ الاقرار عن يخاف منازعته في البيع أنه وقع برضاه ولا منازعة له وهو أن يكون البائع ابن أو زوجة أو أب يظن أن له دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائعا في حال استجماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وخقاله وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة من دودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فأشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمن الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره واذنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان واذنه أيضا وإذا كان المعقود عليه دارين كانا متلازقين كتب جميع الدارين المتلازقين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بمحدودهما كلهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما ما سفلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هولهما ما داخل فيهما واخراج منهما وكل قليل وكثير هولهما فيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متباعدتين ان كانتا في سكة واحدة كرت جميع الدارين المتبايعتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانتا في السكتان في محلة واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحضور مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتب وأما الدار الاخرى فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانت السكتان في محلتين كتبت فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محلة كذا ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مفصلا قلت بعد ذكر الثمن انه ألف درهم حصة الدار المحدودة أو لأم من هذا الثمن ستمائة وحصة الدار المحدودة آخر أربع مائة ثم يتم الكتاب وإذا كان المعقود عليه بيتا معينا من دار يكتب اشترى منه

خرج الامام الى الصلاة في الغد أو بعد الغد في ضحى فيم ما قبل صلاة الامام أجزاء لانه فات وقت الصلاة على وجه السنة * بلدة فيها قرة ولم يصل الامام العيد وضحا بعد طلوع الفجر جاز في المختار ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام * ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم بان أنه كان يوم النحر ذكر الزعفراني أنه يجوز * أهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم العاشر وأهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم * شك في يوم الاضحية فالأحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر فالأحب

أن لا يأكل منها ويتصدق لانه لو وقع بعد موتها لا يخرج عن العهدة الا بذلك ولو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة بماله الا شيء عليه
 * سرق ولم يجدها حتى مضى أيامها ثم وجدها تصدق بها بلا ذبح وان ذبحها وتصدق بلحمها جازر تصدق بفضل ما بينهما وان نقصها الذبح
 فالصدق بها حية أحسن * لا يجوز التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة والزوج المعسر عند الامام رحمه الله * المصري اذا
 اراد ان يتجهل له للعلم يخرجها الى موضع لا يبعد من المصر ويذبحها فيه * وكل المصري بذبحها (٣٨٩) فأخرجها الوكيل الى خارج المصر

وذبحها قبل صلاة الامام
 ان الموكل في السواد جازوان
 في المصر لا وان خرج الموكل
 ثم أتى المصر وذبحها الوكيل
 قبل الصلاة ان علم يعود
 موكله لا يجوز وفاقا وان
 لم يعلم فكذلك عند محمد رحمه
 الله وعند الثاني رحمه الله
 يجوز وهو المختار وان أخرجها
 من المصر قدر ما يقصر فيه
 المسافر لو خرج جاز ذبحها
 قبل الصلاة والمعتبر مكان
 الاضحية لا مكان المضحى
 فيصرف الى فقرامكانها
 لامكانه وفي الفطرة يعتبر
 المؤدى لامكان المؤدى أعني
 الولد والرقبة وفي الزكاة
 يعتبر مكان المال
 الرابع فيما يجوز من
 الاضحية

يجوز من الابل والاتي
 منه أفضل ولا يجوز
 الا لثني وهو الذي دخل في
 السادسة وفي الطلبة ماتت
 عليه أربعة أعوام ومن البقر
 وهو الداخل في الثالث والاتي
 منه أفضل ومن الغنم ماتت
 عليه سنة والذ كرمه أفضل
 اذا كان خصيا وجاز منسه
 التي فصاعدا ولا يجوز
 ما دون الثني من كل شيء
 الا الجذع من الغنم اذا كان

جميع البيت الشئ أو جميع البيت الصفي أو جميع بيت الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الحطب
 أو جميع بيت الخلاء أو جميع بيت الحساب وان كان اشترا مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو
 يكتب بما عليه من العلون جميع الدار المشقة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب
 حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على عين الداخل فيها أو على يساره أو مقابله كما
 يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمنية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب
 بحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وان كان
 ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا لا عند بعض العلماء هو غير مقدرفكان مجهولا فيوجب فساد العقد
 فيذكر عرض الطريق احترازا عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفل دون علوه يكتب وهو سفل
 علوه لفلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلولا يدخل
 في بيع البيت الا بذكره صريحا انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلوي يدخل في بيع البيت كما يدخل
 في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب *
 اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المملوكة
 من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عين الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بيتا وصفة
 وقطعة من محض هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها في عرض كذا ويشمل عليها حدود أربعة أهدا
 لزيق بيت شئ من هذه الدار والثاني لزيق بيت صفي من هذه الدار وكذا وكذا
 واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة يكتب اشترى منه جميع الدار المشقة على البيوت الا بيتا واحدا
 منها بعلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحددها وهذا البيت المستثنى
 منها في موضع كذا من هذه الدار ويحدده وانما احتج الى تحديد البيت المستثنى وان لم يكن مبيعا لان
 جهالة توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع
 المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطريقها
 وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها خارج عنها من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها
 بحدوده وحقوقه أرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا كذا في الذخيرة وانما يذكر
 طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فيتضرربه وذلك في غير ما وقع عليه البيع
 فيوجب فساد البيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط * وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى
 المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا
 لانه لا بد من رؤية المستثنى لينتفى خيار الرؤية ويجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة
 في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو
 المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب
 يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في
 موضع كذا بكذا على أن البائع يتنازل عنها وانما خطا لان بيع جميع الدار على أن البائع يتنازل عنها فاسد
 لجهالة ثمن الدار لانه يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى

(٣٧ - فتاوى سادس) عظيم وهو ما أتى عليه نصف العام وفي الاجناس ماتت عليه ثمانية أشهر والزعفراني ماتت عليه سبعة
 أشهر واذا كان صغيرا لم يجز الا اذا تم عليه عام ومن المعز والذ كرمه أفضل ولا يجوز منه الا لثني والعنود منه كالجذع من الضأن
 وهو الذي أتى عليه أكثر الحول والمولود بين الاهلي والوحشي اذا كان الام وحشي لا يجوز ولوزا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز
 وقال الامام الخليلي العبرة للشاهمة والخاموس يجوز فيها * نبت الاهلية توحشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز والوحشي والابل

أفضل ثم البقرة ثم الغنم من المعز والبقرة أفضل من الشاة إذا استويا قيمة لانه أعظم وأكثر الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا قيمة ولها فإذا استويا قيمة فأطيعمها لحماً أفضل وان اختلفا فالفاضل أفضل فالقمل بعشرين خيراً من الخصى بخمسة عشر والبقرة أفضل من ستة شياه إذا استويا قيمة وسبع شياه أفضل من البقرة وشراعتان بثلاثين أفضل من شراء شاة بثلاثين وشراعتان بعشرين أفضل من شراء شاتين ومن لا أخية عليه لعمارة لودج (٢٩٠) دجاجة أو ديكاً يكره لانه تشبه بالمجوس * فحى بأكثر من واحدة فالواحد فريضة والزيادة

البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا يتامنها لان هنالك يصير مشترياً ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك إذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحسد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحسد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة *

إذا كان الموقوف عليه نصيباً في دار غير مقسومة يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان من فلان بن فلان بجميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعاً من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار أو شيئاً معيناً من ضيعة فان هنالك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فأما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولان تحديد الدار يكون تحديداً للنصيب لان النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فأما المنزل فغير شائع في الدار فتحديد الدار لا يكون تحديداً للمنزل وإذا انتهى إلى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه الا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فان هنالك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصيب شائعاً متصوراً لا يرى أنه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غصب رجلان كذا أو الرجلان اذا غصبا شيئاً يكون كل واحد منهما غاصباً نصفاً شائعاً فعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما اذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية المنزل وحده لان المنزل كان معيناً من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل المحدود ملكاً للبائع فان كان ملكه قد مر ما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبه أن أحدنا شرى كذا باع سهماً واحداً من سهمين بنصف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعاً جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم *

وان كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشرائه سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكاً له وان كان اشترى النصف شائعاً واشتار جـ النصف الباقي يكتب ملكه شراء النصف على ما بينا ويكتب قبل الاشهاد وأقر هذا البائع اقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقاً به أنه آجر من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعاً من جميع هذا الدار المحدودة بمحدود ما وقع عليه عقد هذه الاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهماً لينتفع به بوجوه منافعه ويذكر

تطوع في المختار ويقع الكل عن الاخضية وقيل الزائد على الواحد لحكم والجزور والبقرة من سبعة اذا اراد الكل القرية وان اختلفت جهة القرية * اشترى بقرة لها ثم اشرك ستاجاراً استحسننا ان اصاب كلا سبع تام وان اصاب أحدهم أقل من سبع لا يصح بأن مات عن ابن وامرأة وبقرة مشتركة مع الستة فضحاياهم لم يجز ولو اشترى ثلاثة بقرة ودفع أحدهم أربعة والاخر ثلاثة والاخر ديناراً على أن الشركة على قدر المدفوع لا يصح ولو بين اثنين أو ثلاثة فضحوا جاز * ونصف السبع سبع للسبع فلا يصير لهما كذا اختاره الأئمة * اشترى سبعة ثم مات أحدهم قبل النحر ورضي ورثته بنحوها عنهم وعن الميت جاز استحسننا وكذا لو كان أحدهم يضحى عن ولده الصغير أو أم ولده وان اقتسم الشر كالحما وزنا جاز وان جازا فان جعلا مع اللحم شيئاً من السقط كالرأس والا كارع جاز والا لا وان جعلوا ما لا يجب وزو حال بعضهم بعضاً لم يجز بخلاف

ما اذا باع درهمين درهم واحدهما أكثر وزنا وحل حيث يجوز لانه هبة المشاع فيما لا يحقل القسمة اذ تحليل الفضل تجبيل هبة واللعن مشاع يحتملها * ولو جعلوا اللحم والسهم سبعة واقتسموا جازت (نوع في الغلط) غلط وذبح كل أخضية الاخرى يجعل كاذب بالاذن دلالة يأخذ مسلوخه وان علم بعد الاكل يحلل كل لاخر وان تشاحض من كل للآخر قيمة أخضية ويتصدق بالقيمة لو كانت مضت أيام النحر * أدخل شاتين في صرط ثم ادعى كل منهما شاة فانه شاة فهو بينهما ما والاخرى لبيت المال لانه لا يدعيها أحدهم أربعة لكل شاة

حسبها في بيت فئات واحدة ولا يدري ان هي يباع الاغنام ويشتري بالحاصل أربعة اغنام ويؤكل كل واحد الا حريزها ثم يحلل كل الآخر فيجوز عن الاضحية * شتان بينهما ما ضحيا جاز بخلاف ما لو كان عبداً بينهما فاعتقاه ما عن كفارتهم ما لم يجز لان الشاة تجري فيها القسمة جبرافاً يمكن جمع حق كل في الشاة الواحدة والريق لا يجري فيه القسمة فلم يكن الجمع في واحد (نوع آخر) غصب اضحية غيره وضحي عن نفسه وضمن القيمة وقع عن التضحية لانه ملكها بالغصب السابق (٢٩١) بخلاف الغاصب أعتق المغصوب

ثم قل ملكها بأداء الضمان وبخلاف ما ضحي بشاة الوديعه ثم منهم لانه ضمنها بالذبح فلم يثبت المالك الا بعد الذبح * وفي شرح الطحاوي غصب شاة وضحي بها ان أخذها مال كها او ضمنه النقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمنه قيمتها حية وقعت عنها الانها صارت ملكا من وقت الغصب وان اشتراها وضحي بها ثم استحققت ان أجاز البيع جاز وان استردها لم تقع عنها وان اشتراها فاسدا وضحي بها فان أخذ البائع منهم قيمتها حية جازت وان استردها مذبوحة يشتري بثمنها أخرى وان بهتة فاسدة وضحي ثم أخذ الواهب قيمتها حية جازت وبأكل منها وان استردها والنقصان يضمن الموهوب له قيمتها ويتصدق لو بعد مضى وقت النحر وكذا لو وهب المريض شاة وعليه دين مستغرق وضحي فالغرماء بالخيار ان شاءوا أخذوا العين وعليه التصديق بقيمتها او ضمنه بقيمتها وجازت الاضحية ولو وهب من آخر شاة وضحي بها ثم رجع له ذلك عند محمد

تجمل الاجرة والتصرف وضمن الدرك ويتم الكتاب
 إذا كان المعقود عليه علو بيت ليس له سفل يكتب اشتري منه جميع الغرفة التي على البيت الصفيق أو على البيت الشتموي أو كذا من جميع الدار المشتلة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلامة ويحدد ذلك البيت ولا يحدد العلو وانما يحدد البيت لانه مبيع من وجهه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وانما لا يحدد العلو لان تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو أو هذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عن بين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهر هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الاعظم في داخل ذلك وخارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حرودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قدر ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذ كر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه والخصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولا وعرضا ومكنا وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهدم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر ذرعان العلو أيضا لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذ كر ذلك حتى لا يتنازعا اذا انهدم العلو أو أراد أن يبنيا قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم يكتب بحدودها كلها وبعض أهل الشروط علوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بحدوده اذ ليس للعلو وحد ولكنه هذا ليس بشيء فله لو وحد كما أن للسفل حد لان الحد هو النهاية والعلو نهاية كما أن للسفل نهاية الا أن تحديد السفل يصير العلو معلوما فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديد العلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها فيكتب بينائها وأرضها وكان الخصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وانما هو على الهواء ألا يرى أنه لو انهدم العلو قبل القبض يبطل البيع ألا يرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له ولكننا نقول أرض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل أرضه من هذا الوجه بخلاف أن يكتب بينائه وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفل البائع فما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشتري علوا بعضه على سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان ويذ كر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشتري العلو الذي بعضه على البيت الصفيق وبعضه على البيت الشتموي من هذه الدار المشتلة على البيوت ويحدد البيتين ويذ كر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم
 إذا كان المعقود عليه دارا لها ساباط يكتب اشتري منه جميع الدار المشتلة على البيوت وجميع ساباطه الذي أخذ طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا وبذراع يسبح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عددا بحدود ذلك كله وحقوقه ومرافقه

رحمه الله ولا يجب على المضحي التصديق وعند الثاني رحمه الله لا يملك الرجوع * خمسة اذا أخذها من ملك الغير يجوز بيع التضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة أو سرق أو غصبها من ولده الصغير أو الكبير أو عبده المأذون المدينون مستغرقا واشترى فاسدا وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المودع بشاة الوديعه والمستعير والمستبضع والمرتهن والوكيل بشرائه والوكيل بحفظ مال ضحي بشاة الموكل والزوج والزوجة ضحي بشاة صاحبه بلاذنه لنفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة * اشتراها لها فغصبها منه غاصب ثم ذهبها بنية الاضحية عن المالك يجوز له ولا يحتاج الى الاجازة * أمر قصاب بالذبح عنه فقال القصاب ذبحته عن نفسي وقع عن الأمر

قال القصاب تركت التسمية عدا يضمن قيمتها لئلا يشتري بها أخرى لو في أيام النحر ولا يأكل منها وان مضت تصدق بالقيمة المأخوذة
 * مضت أيامها وهي حبة تصدق بها حبة * اشتري خمس شياء ونوى ان يضحي واحدة منها بلاعين فذبح رجل واحدة منها بلا أمر يوم النحر
 ناويا التضحية عنه ضمن قيمته * أمره بذبح شاته فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح ضمن علمه بالبيع أم لا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم (نوع)
 اشترى الفقير لها ثم سرق واشترى (٣٩٣) أخرى لها فوجد الاولى ضحي بها * ولو غنيا بالواحدة لانها على الغنى بايجاب الشرع وهو واحد

لا غير وعلى الفقير بالشراء
 وهو متعدد والزعفراني لم
 يفصل بين الغنى والفقير
 وقال ان أوجب الثانية بدلا
 عن الاولى ذبح أيتها شاء
 وان أوجب الثانية بعد شراء
 الاولى ايجابا مبتدأ ذبحهما
 * نوى الفقير ان يشتري أضحية
 لا يلزم شي وذبح كرقاضي
 ضل مشترى الفقير لها
 فاشترى أخرى وذبح ثم وجد
 الاولى ينظر ان كان قال عند
 شراء أخرى ان كانت ضلت
 الاولى فهذا آخر لا يلزمه
 ذبحها وان كان قال فهذا
 بدلا ذبح الثانية أيضا لانها
 صارت بدلا عن الاولى ذبح
 المشتراة لها بالانية الاضحية
 جازت اكتفاء بالنسبة عند
 الشراء * ولو نذر وقال بلسانه
 لله على ان أضحي بها الزم اجماعا
 ولا يلزم اذا نوى ان يضحي
 بها ولم يتلفظ بالشراء لها
 المشتري غنيا لا يجب باتفاق
 الروايات فله بيعها وان فقيرا
 ذكر في الشافي أنهم اتعبن
 بالنسبة والجهر ولا الآن يقول
 بلسانه على ان أضحي بها
 وذكر بكر رحمه الله في ظاهر
 الرواية عن ايجاب الشراء بها
 وفي الزبادات اشتراها وأوجبها

ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *
 (١) اذا كان المعقود عليه الساباط وحده يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي أطراف خشب أحد
 جانبه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا
 وتفسيره كالأول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك وبين مقدار الساباط طولاً
 وعرضاً وبين عدد الخشب على نحو ما بينا *
 (٢) اذا كان المعقود عليه علواً ودون سفله أو سفلاً ودون علوه يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة
 على البيوت ويذكر الحدود الاربع للدار ثم يكتب أحد البيتين سفلاً وعلوه لهذا البائع والآخر علوه وسفله
 لهذا البائع ويحدد كل سفلاً على حدة كما اذا أفرد بيع السفلى أو العلوى *
 (٣) اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتن والحديقة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على
 الاصطبل والمتن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع
 الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام
 وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة
 الدائرة على رجلي واحدة بحجرين أو على رجليين أو على أركان ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا
 ويذكر بعد ذلك مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان لطنع الحبوب يذبح ذلك وان كان
 خراس الدهن يذبح ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم *
 (٤) اذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار يجب ان يعلم بأن شراء الحائط لا يخلو من ثلاثة أوجه
 (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبني من كذا من جميع
 الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لزيق دار فلان
 وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في الهواء كذا ومبداً في موضع كذا ومنتهاه الى
 كذا اشترى الحائط بمحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقة قال
 الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملازماً لدار المشتري أو متصلاً بالطريق العظمى لا يذبحه
 لاستغنائه عن الطريق وان لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق (الوجه الثاني) أن يشتري الحائط بدون
 الارض على أن ينقله وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه الآن في هذا الوجه يكتب
 ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه قائماً ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لانه لا يحتاج
 الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان بعض أهل
 الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلاً على أن المشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي
 رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترياً
 مالم يسع وجود فلا يجوز كما لو اشترى دقيق هذه الحنطة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينقله
 (١) قوله خراس الدهن كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الحرم من الدهن ويكسر والجمع خروس
 اه فتأمل اه مصححه

أضحية تجب هي مؤسراً أو معسراً قيل معناه أو جبهها بلسانه وقيل أراد به اشتراها بانية الاضحية وظاهر هذا يقتضي بأن الفقير على
 لو سرقه مشتراه ليس عليه أخرى لانها عليه صارت بالشراء والوجوب المتعلق بالعين يسقط بهلاكه أما على الغنى بالشرع فلم يسبق تعيين الفعل
 وفي الزعفراني اشترى شاتين لها وضاعت احدهما وذبح الأخرى ثم وجد الاولى فيها أو بعدها لا شيء عليه * قال الله على أضحية ان غنياً عليه
 أخرى الا اذا عني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقير لا تلزم الا واحدة وان أيسر عليه شاتان * اشترى الفقير في أيامها شاة
 لها وضحي بها ثم أيسر في أيامها قال الخويمي عليه أخرى والمتأخرون قالوا لا وبه نأخذ * نذر ان يضحي ولم يسم شيئاً عليه شاة ولا يأكل منها

وان كل عليه قيمتها * أوجب على نفسه عشر أضيحة لا يلزمه الاثنان لان الاثر جاء بتين * ضحى ولم ينو الاضحية يجوز لانه لما اشتراها لها
 نعت لها (الخامس في عيوبها) خمسة عشر من الآفات لا يمنع منها عدم الاسنان لو اعتلف وعن الثاني رحمه الله المنع مطلقا
 وعنه ان بقي منها ما يعتلف جازوا لا ومن البقرة التي لا أسنان لها لا يجوز والجرباء ان سمينة والتي لا قرن لها من الاول يجوز فان انقطع
 أو انكسر يجوز الا اذا بلغ الدماغ وصغيرة الاذن والتي في أذنها ثقب أو شقاق من الأعلى (٣٩٣) الى الاسفل يجوز وعدية الاذن

أو احدى الاذنين يمنع الا في
 رواية عن الامام ومحمد
 رحمه الله والثلاثة وهي
 المجنونة لو سمينة جاز والعرجاء
 التي غشي بثلاث قوائم ولا
 تضع الرابعة على الارض
 لا وان كانت تضعها وضعا
 ضعيها الا انها تقابل مع
 ذلك يجوز والمجبوب العاجز
 عن الجماع والتي لها سعال
 والعاجز عن الولادة لكبر
 سنها والتي لا ينزل لها لبن
 تجوز والتي لها آلية صغيرة
 تشبه الذنب يجوز وان لم يكن
 لها آلية خلقة فكذلك
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 في سبع من العيوب العمياء
 والعوراء فان ذهب بعض
 عنها الواحدة أو بعض
 أذن أو بعض أسنانها في
 رواية الاجناس ان أكثر
 من النصف لا يجوز وان
 أقل يجوز وبعتبر الثلث وما
 كان دون النصف فهو قليل
 عندهما وظاهر مذهبهما
 ان النصف كثير وعنه حافيه
 روايتان وفي المختلف ان أكثر
 من الثلث لا يجوز عنده
 وبقدر الثلث يجوز عنده
 وعليه اعتمد في الجامع
 الصغير وعن الامام رحمه
 الله أنه لا يجوز وهل يجمع

على نحو ما بينا (الوجه الثالث) أن يشترى الحائط مطلقا والحكم فيه أنه يدخل ما تحت الحائط من
 الارض في البيع من غير ذكر الاعلى قول الخصاص رحمه الله تعالى فيكتب الحائط بأرضه ويلحق بآخره
 حكم الحاكم كذا في المحيط *
 فان كان المبيع بناء دون أرض يكتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار
 والبيوت والابواب والسقوف والحيطان والرفوف والجذوع والنعوارض والسهام والبوارى والهرادى
 وجميع ما في هذا البناء من اللبن والابجر والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء الى منتهى سمكه دون
 أرضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يتبع الارض كذا في الظهيرية * ولكن انما يكتب ليكون
 أو ثقب واحد ويجوز أن يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي موضع كذا ويكتب بعد
 ذكر الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيه ببناءها كاه اسفلها وعلوها دون أرضها فانها لم تدخل في هذا البيع
 ولا يكتب في هذا الحدودها ثم الحال لا تتخلو اما ان كانت أرض هذه الدار لوذا المشتري في يده يكتب في
 آخره قبل ذكر الاشهاد وأقر هذا البائع أنه لاحق له في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدودها وحقوقها
 في يده هذا المشتري دون سائر الناس أجمعين وان جميع ما كان له عليه أو على شيء منها قبل هذا البيع
 المذكور فيه فانهما ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفته له وجعل الى هذا المشتري جميع
 ما وجب ويحبه له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته أقامه فيه مقام نفسه على أنه كلف فسخ شيئا
 مما جعله الى هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه اياه كما
 كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به بجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه من مشافهة مواجهة وان لم تكن
 أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد بشرائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب
 يتمكن به من الانتفاع بأرض هذه الدار لانه لا يتم المقام فيه الا بالاسكنى في أرضه وطريقه اما الاجارة
 أو الاجارة فالاجارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة
 فلا يتم له المراد منه فينبغي أن يشتغل بالاجارة لان الاقامة فيمكن من المقام فيها مدة يريدها فلا يحل بعد
 ذلك اما ان كانت الارض للمالك معروف أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستئجار فيه ما وليكن ان استأجر
 من المالك يكتب ذكر الاستئجار من مالكها فلان من فلان ولا يحتاج فيها الى بيان أن الاجرة المذكورة فيه
 أجر مثلها ويجوز بأي مدة شاء وان استأجر من المتولي بأن كانت أرض الوقف يبين فيها أنها وقف مسجد
 كذا أو على جهة كذا وأنه استأجر من متولى ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الاوقاف في المدة الطويلة
 عند عامة مشايخنا المتأخرين رحمه الله تعالى. ويكتب فيه ان هذه الاجرة يومئذ أجر مثل هذه الارض
 لان المتولى لا يملك الاجارة بغير فاحش ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهائها هذا اذا اشترى البناء للمقام
 فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل تقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء الحائط لهدمه ونقل تقوضه
 فقد ذكرناه

اذا كان المعقود عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين الاول أن يشترى الرجل بقعة من الدار
 بعينها قدر عرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار أو لا ثم يكتب حدود
 تلك البقعة كما لو اشترى بيتا معينا من دار فان ذكر درعان الطريق طوله وعرضه فهو أو ثقب الوجه الثاني
 الخروق في أذني الاضحية اختلفوا * ولو كانت صحيحة فاعورت عنده بعد ايجابها على نفسه أو كانت سمينة فمجت بعد ايجابها أو عرجت ان
 موسرا لا يجوز وان معسرا يجوز كره في رواية الجوز جاني وفي رواية أبي حفص رحمه الله يجوز موسرا كان أو معسرا ولو اصابها افة مانعة
 في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها ثم ضحى بها في وقت آخر في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الامول وفي العيون والمنتهى عن
 الثاني رحمه الله جوازها وفي الزعفراني رحمه الله أنه لا يجوز به قال البعض ولا نأخذ به والعجفاء التي لا تنفى لا يجوز ومقطوعة رؤس الضروع

ان أقل من النصف فعل ما ذكرنا من الخلاف وفي الشاة والمعر اذا ذهبت احدى حلتها خلقة أو باقية وبقيت الاخرى لا يجوز وفي الابل والبقر ان ذهبت واحدة جاز وان اثنان لا وعن الامام رحمه الله ان الشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن له خلقة عيناه لا يجوز **السادس في الانتفاع** يذكره حليم او جز صوفها قبل الذبح وينتفع به فان فعله تصدق به قيل هذا في التي أوجبها على نفسه وان أخذ صوفها من (٢٩٤) أطرافها للعلامة أيام النحر لا يطرحها وان في ضرعها لبن يخاف عليه نضح ضرعها بالماء

البارد أو فرجها بالماء البارد اذا قرئت أيام النحر وان بعدت يحلم او يتصدق بالبن وما أصاب من اللبن تصدق بمثل أو قيمته وكذا الصوف الا أن يعلقها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلدها وهدي المتعة والقمران والتطوع بأن يتخذها فراشا أو فروا أو جرابا أو غرابا وله أن يشتري به سماع البيت كالجراب والغراب والخف لاخلل والزيت واللحم وله أن يبيعها بالدرهم ليتصدق بها الا أن ينتفع بالدرهم أو ينتفعها على نفسه فان باع لذلك تصدق بالثمن أيضا ولو أراد بيع لحمها ليتصدق بالثمن ليس له ذلك وليس له في اللحم الا الاطعام أو الاكل وذكر بكر رحمه الله أن الجلد كاللحم ليس له بيعه والتصدق بثمنه وان باعه بشئ ينتفع به بعينه يجوز ذكره شام أنه يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل وإعطاء الجلد للجزار كالبيع * اشترى للاضحية وأوجبته كره له وكوبها وان نقص بالركوب ضمن

أن يشتري قدر الطريق شاة في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شاة في ساحة الدار كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار يحسد الدار دون النصيب كذا ههنا وان بينوا مقدار عرض الطريق فهو أوثق وان لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذرعان في الطريق لما أن في التقدير باب الدار نوع ابعام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد رحمه الله تعالى جوزه ذلك هذا اذا اشترى رقبته الطريق وأما اذا اشترى حق المرور دون رقبته الطريق ففيه روايتان على رواية الزيادات لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز واذا أراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقبته الدار ليسيل الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جاز والافلا

اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للمشتري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء الا أن ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وبعض أهل الشروط قالوا لا يحسن أن يكتب اشترى أرض دار وبنائها هذا المشتري لان اسم الدار مطلقا لا ينصرف الى المبنى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي أن يكتب من اللفاظ أبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق

اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان ابن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف شاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا أن سهمها من هذين السهمين ملك المشتري وهذا السهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه وحقه وفي يديه وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو يملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

شراء وارث نصيب أخوين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من أخيه فلان ومن أخته فلانة وهم أولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهما من أربعين سهما مشاعة موروثه بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لأمه هذه الثمن والباقي بين أولاده هؤلاء كرمثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهما للامرات منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر وللبنات سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهما مسلمة له في يده لاحق لساكنة الورثة فيها هؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على أن يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها الى آخره

النقصان ولا يؤجر وان أجز تصدق بأجرته وان ولدت ولدا ذبحها مع الولد قيل هذا في الفقير فأما الغني فلا يجب عليه ذبح الولد الا اذا نذر أن يضحي الام فولدت بعد النذر وان ذبح الولد قبل الام في يوم النحر أو بعده جاز ولو لم يذبحه وتصدق به حيا في أيام النحر جاز * وفي المتق لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر عليه أن يتصدق بقيمته أيضا وان باع الولد في أيام النحر تصدق بثمنه فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر تصدق بالولد حيا * وان ذبح الولد مع الام يا كل منها ومنه * وعن الامام رحمه الله أنه لا يابا كل من

الولد وان كل تصدق بقيمة الماكول والتصدق بقيمة الولد حيا أحب والمعسر اشترى شاة وماتت في أيام النحر وخرج منها جنين حيا تصدق بالولد استحسانا (السابع في التضحية عن الغير) الغنى يضحي عن نفسه وعن ولده الصغير لا عن الكبير وأما ابن الابن ففيه روايتان ولو كان لابنه مال ضحى عنه منه أبوه أو وصى عنه عند الامامين وعند محمد رحمه الله يضحي من مال نفسه * قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب أن يضحي من نفسه وكذا ترى قياسا على الفطرة والاصح أنه (٢٩٥) ليس له ذلك حتى لم يملك عمق عبده وهبة ماله والقاضي في مال الصغير كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاب أداء خراج أرض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصى اذا ضحى بمال الصغير عنه وتصدق به ضمن ويشترى بهما ينتفع بعينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير غير ايسر للاب والوصى أن يفعله فان فعل ضمن الاب ولا يضمن الوصى وعليه الفتوى * ولو ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمره أولا لا يجوز * ولو أعتق عبده عن كفارة غيره بأمره جاز وأجازنا - يربى بن يحيى ومحمد ابن سلمة ومحمد بن مقاتل فحين يضحي عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع بأضحية نفسه من التصديق والا كل والاجر للميت والمثل للذابح وقال عصام بن يوسف يتصدق بالكل وأبو مطيع وافق الثلاثة * ولو أوصى أن يضحي عنه في عام من ثلث ماله جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع بأضحيته من الاكل والتصدق وقال الصدر المختار أنه ان ضحى بأمر الميت لا يأكل منها وان بغير أمره يأكل في

شراء الدار الموروثه من الورثة البائعين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أو ولد فلان بن فلان الفلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الباعة الاربعة أنه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنتين وهما فلان وفلان هذان ويتناو هو فلانة هذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة الموروثه بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من أربعين سهم للمرأة خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهم ما ولا ابنة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يده هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى أعلم

اذا كان المعقود عليه حائوتا يكتب اشترى منه جميع الحائوت الذي في كورة كذا بمحلة كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا وعلى رأس سكة كذا قبالة خان كذا ويحده ثم يقول بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وألواحده التي يغلق عليها باباه وغلقه ومغلقه فان كان معه علوي يكتب وعلوه وسفله وألواحده التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحائوت المبنى على نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لزيق هو ماء هذا النهر من وجه مجرى الماء والثاني لزيق حائوت فلان والثالث لزيق هو ماء هذا النهر من وجه مجرى الماء *

واذا كان المعقود عليه خان يكتب اشترى منه جميع الخان المبنى بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالآجرات وانه يشتمل على كذا عدد دامن الحوائيت في سفله وكذا عدد دامن الانبارجات والجزرات والغرف في علوه والحوائيت الاربعة على بابها علوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه ودويرانه وغرفه والحوائيت التي على بابها وطرقه بمسالكها في حقوقها الى آخره وان كان له علوان أحدهم مافوق الاخر يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة سقفوف أحدها بسفله والاخر بعلوه الاسفل والثالث بعلوه الاعلى ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه رباطا علوكا يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدد دامن الرباط والاوارى في سفله وبيت يسكنه الرباطى وكذا حوله صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب

اذا كان المعقود عليه برج الحمام يكتب جميع برج الحمام المبنى المشدود وفوهات هاونقه بها شدا يمكن أخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والمخاض والفراخ والبيض والهرادى والخشبات وانما كتبت فوهات هاونقه بالقدرة على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري برج الحمام ليلا لان الحمامات يأوين اليه ليلا ويجمعن فيتناولهن البيوع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيوع ويختلط باعتبار المبيع بغير المبيع اختلاطا يهذر معه التميز

اذا كان المعقود عليه بيت الدهانة يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام منصوبة

المختار ضحى عن أولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني رحمه الله أنه يجوز استحسانا بلا اذنهم وعن الامام رحمه الله في الولد الصغير يستحب الاضحية ولا يجب بخلاف صدقة الفطر هذا ظاهر الرواية وروى عنه أنه يجب عن ولده وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية * ضحى بقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان صغار اجاز وان كبار اجاز بأمرهم والا لا * أعتق عبده عن كفارة عين على أبيه لا يجوز ولو بعد موت أبيه وكذا الوقف على أبيه بعد موته * ذبح أضحية غيره بلا أمره في غير أيامها يضمن وان في أيامها جاز

ولا يضمن * ذبح البقار والراعي شاة لا يرعى حياتها لا يضمن وكذا الاجنبي في اختيار الفقيه و فرق الصدر بين الاجنبي والراعي وضمن الاجنبي لا الراعي وذبح محمد رحمه الله أن الراعي يضمن أيضا وهو القياس وهما مسائل يعمل فيها بالدلالة طبخ لحم غيره ضمن لو بلا أمره ولو جعل في القدر الذي على الكانون ووضع تحته خطبا وطبخ لا يضمن ومنه مسئلة الأحرام على المغمى عليه وباقية في الفتاوى وحاصله أن العمل لو بحال لا يتفاوت الناس ثبت الاستعانة (٣٩٦) بكل واحد من أحاد الناس كالذبح وإن تفاوت كالسليح لا حتى لو علق شاة للسليح فسلخها

أحد بلاذنه ضمن * إذا لم يجد الاضحية في بلده يلزمه المشى يطأها الى موضع منه يساق الى بلده

كتاب الصيد

خسة فصول

الاول في المقدمة

وهو الحيوان المتوحش من الاذى ما كولا أولا وهو مباح الا اذا كان للتلهى أو في أخذه خوفه ويكون بالبارى والكلب والسهم والشبكة وما في معناها كالنجل ويحبل بخمسة عشر شرطا في الصيد كونه أهلا للذكاة وإرساله وان لا يشاركه في الارسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عمدا وان لا يشغل بين الارسال وأخذ الصيد بعمل آخر وخسة في الكلب كونه معلما وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركته كلب من لا يحل صيده وان يقتله بوحا وان لا يأكل منه وخسة في الصيد أن لا يكون متعديا بانيابه ومخالب وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون مائيا غير السمك وأن يملك نفسه بجناحه وقوائمه وان يعوت بالاصطیاد

وأحجار وأقفاص وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وسهامه الاربعة والرحى الكبيرة المشتملة على حجر منصوب يدعى (سنگ سح) والرحى الاخرى المدعوة (سنگ پست) بكذا قبضاعا فيه من الصخور والطابق الحديدى المنسوب على كائون مبنى فيه يغلى السمسم * وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشتري منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقرية كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب حدودها وحقوقها كلها وأرضها وبناءها وحجرها الاسفل والاعلى ودلوها ونوايتهم وقطبها وساير أدواتها الحديدية والخشبية نواقها ونواعيرها باجنحتها وشربها بجاريه ومساييله في حقوقها والواحها المقروشة في أرضها وملق أحمالها وموقف دوابها والمواضع التي يبقى فيها الحبوب ويذرى ومرجها بأرضه وأشجاره وأغراسه ومجرى مياهه ومساييله في حقوقه فبعد ذلك يتظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها ليق مغرف مائهم من هذا النهر والثاني لزيق طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لزيق مصب مائهم في هذا النهر والرابع لزيق أراضى فلان * وان كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ مائه من نهر كذا

إذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشتري منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء يكتب اشتري منه جميع الحمامين المتلازمين الا الذين أخذهم بالدخول الرجال والاخر لدخول النساء وهم ما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخل الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كذا ذلك ويكتب المشتمل على (سيا كوازه) خشبية ذات سقف واحد فيها سري خشبي وسرير آخر لحاوس الحمامى عليه وبيت يدعى (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحممين وتابوت خشبي للحماى لجمع الغلة فيه وتابوت آخر للثيابي لوضع القنجانا فيه ويكتب فيه ذكر الحدود ويحده وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وقدره الخماسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه وبئر المطوية بالحجارة والاخر وبكرتها ودلوها ورشائها والحياض المبنية في بيوتها أو يكتب والاوانى المتخذة لجعل الماء فيها (١) وأتوته وملق رماده ومسيل مياهه وطوابقه المقروشة فيه وموضع حشيشه ونخفيفه

إذا كان المعقود عليه بيت الطحانة يكتب جميع بيت الطحانة المشتمل على رحى واحدة ودوارة بجميع أدوات أرضها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لأقامة عمل طحن الحواريات وقد عرف العاقدان هذان الأدوات شيئا فشيئا وأطاطها عابا احاطة شافية نافية للجهالة وأقر بعرفة جميع ذلك كما اقرارا صحتها *

إذا كان المعقود عليه بيت الخنبق يكتب وفيه خنبق خشبي أو خنبقانه أو ثلاثة كل خنبق له عينان ومع الخنبقات خنبقات خرفية ويكتب بعد ذلك الحدود ويحدها ويحدها الخربق الخرفية الكار منها كذا عددا والايواسط كذا والصغار كذا كلها فاعانة بأعيانها في بيت الخنبق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا وأحاطا

(١) قوله وأتونه الا تون بوزن تنورا الموقدة والعامة تخففه ووجهه أتاين كافي كتب اللغة اه معجحه

قبل أن يوصل الى ذبحه وزاد السرخسى أن يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون بمنعها وحشيا وان لا يتوارى بها عن بصره وان لا يقصد عن طلبه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره بما يموت بسبب آخر فلا يحل اقول ابن عباس رضى الله عنهما كل ما أصميت ودع ما أعميت * الثاني في صيد الكلب * صيد المسلم بكلب الجحوس لا بأس به وكذا يابزيم لانه كالذبح بشفرتهم ولا يحل صيد الجحوسى وذبيحته ويحل صيد اليهودى والنصرانى وذبيحتهم ما رد كلب الجحوسى الصيد على كلب مسلم فأخذه كلب المسلم برده أو رده عليه

سبع فأخذه برقه لا يحل فان رد عليه مجوسى حتى أخذ كلب المسلم يحل لان فعل المجوسى من جنس فعل المسلم وان كان اعانة ورد الكلب والسمع ايس من جنس فعل المرسل فكان من جنس عمل الكلب فيكون اعانة للكلب فلا يحل وفي الجامع الصغير اذا زجر المجوسى كلب المسلم فان زجره وقتل صيدا اكل وعلى القلب لا و ليس هذا كما انفرد الكلب بنفسه وزجره صاحبه أن يحل كارساله استحيانا صيده لو معلما حلال الا أن يأكل منه وان شرب من دمه لم يحرم عند العامة وترك الاكل مرة (٣٩٧) لا يدل على التعليم الا اذا كثر الترك ولم

يقدره الامام رحمه الله كما هو دأبه وفوضه الى أرباب الصناعة وعندهما يحصل بترك الاكل ثلاثا فان ترك ثلاث مرات صار معلما لولا يؤكل الاول والثاني غير معلم وفي الثالث روايتان والاصح أنه يحل فان أكل بعد الحكم بعلمه يحكم بجعله حتى لو صاد صيدا وهو قائم ثم أكل بحرم الكل عنده ولا يظهريه فيأكله والخلاف في المتقاربة والمتباينة سواء ولو قطع منه قطعة حاله الاخذ واللقاها وقتله فلما أخذه صاحبه أكل تلك القطعة حل ولو قطع بعدما أخذه صاحبه أو أعطاه صاحبه فأكلها يؤكل أيضا وفي البازي لا يشترط ترك الاكل

(نوع)

غاب عن بصر الراى فاتبعه ولم يشغل بعمل آخر حتى أدركه ميتا حل استحسانا فان كان به جراحة أخرى لم يؤكل ترك أم لا أرسله فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو عدا من الصيد حل أكلها مادام في وجهه إرساله عندنا أرسله فأخذ صيدا

بها علما ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *
 إذا كان المعقود عليه مجدة يكتب اشتري جميع المجدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها من الغدران الثلاثة أو الغديرين أو الغدير والغارين وهذه المجدة كذا ذراعا طولها في عرض كذا ذراعا ويحدد المجدة والغدران والغارين *

إذا كان المعقود عليه مثلبة يكتب اشتري جميع المثلبة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوانبها الاربعة ويحددها *

إذا كان المعقود عليه الملاحة يكتب اشتري جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض ويجمع مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحددها

وإذا كان المعقود عليه أرضا فيها عين القير أو النفط يكتب اشتري الأرض التي يقال لها كذا والعيون التي فيها القير والنفط في هذه الأرض اشتري هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنفط القائم في هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الأرض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احترازا عن هذا الخلاف وانما كتبنا القير القائم والنفط القائم لانهم ما مودعنا في العيون كالمخ في المعلمة فلا يدخل في البيع من غير ذكر وانما افترق الماء الذي في البئر والعين والقير والنفط في العين من حيث ان الماء لا يذ كر في البيع والقير والنفط يذ كر لان الماء في البئر ليس بمالك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القير والنفط وان كان للبئر أو العين اسم يذ كر ذلك الاسم ولا بد من ذ كر حد النهر والعين والله تعالى أعلم

وان باع أصل نهر جار يكتب مفتحه ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كر أن من كل جانب منه كذا ذراعا وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كر حدوده للاحالة وانما كتفي يذ كر الحدود فلا بأس بترك تقدير الذرعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود

وان اشتري النهر مع الأرض يكتب النهر ويذ كر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذرعان حريمه من كل جانب ثم يكتب الأرض التي معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط *

إذا كان المعقود عليه قناة يكتب اشتري جميع القناة التي هي في قرية كذا ومفتحيها في موضع كذا وهما في موضع كذا وحريمها من الجانبين كذا ذراعا بحدها وحقوقها وأرضها وبنائها وسفلها وعلاؤها وكذا النهر الا أن النهر لا يكون له عا لو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذرعان ويذ كر حريمه من الجانبين بالذرعان أيضا

إذا كان المعقود عليه شربا بغير أرض وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن نصيب الماء وحصته والماء قبل الحيازة ليس بمالك له وبيع ما ليس بمالك له لا يجوز ولان الماء مما يقل ويكثر فكان المبيع مجزؤا ولا فإوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز ان تعارفوا ذلك كما في نواحي بلخ ونسبوا ذلك فان أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا جوازه وقد قال عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبه كان يفتي القاضي الامام أبو علي الحسين بن الخضر

(٣٨ - فتاى سادس) فحتم عليه بعد قتله ثم آخرا ن طال مكثه على الاقل انقطع الارسال وحرم والا فلا وان عدل عن سنن الارسال عنة ويسر فأخذ صيدا لم يحل وان كن حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فأخذه حل أرسل كلبا فأخذ الصيد المرسل اليه وأمسكه حتى مات الصيد من أخذه أو دمه لم يؤكل أرسله على صيد فخطاه ثم عرض له صيد آخر فقتله لم يؤكل وان رجع فعرض له صيد آخر في رجوعه لم يؤكل لبطلان الارسال بالرجوع وبدون الارسال لا يحل كل جارح من السباع يحل أكل صيده وفي الذئب قال محمد

رحمه الله لا أعلم أنه يعلم أم لا وقال أصحابنا الاسد والذئب من عادتهم المساله صيدهما ولا يأكلان في الحال فلا يستدل بالامساك فان علم
انهم ما تعلموا جاز ولا بد من الجرح في الصيد سواء كان الصيد بالكلب أو الرمي ويشترط أن يكون السهم جارحا والمعرض ان خرق يؤكل والا لا
الآن يكون رأسه محددا فأصابه حده وجرحه فيؤكل والبازي اذا قتل الصيد يحل أكله وان لم يجرح * الكلب المعلم أخذه وقله خنقا
ذكر في الزيادات أنه لا يحل وتكاتب (٣٩٨) الصيد أنه يحل قال عصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى * البازي المعلم أخذه

النسفي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح
انما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها

﴿اذا كان المعقود عليه شيئا من ضيعة وجرحه من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها﴾ يكتب فيه
اشترى جزأ من كذا جزأ من مياه قرية كذا ومياهها كذا على كذا سهم ما وهذه المياه مأخوذة من عيونها
التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمه معلومة عند
أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الاجزاء من ماء هذه القرية بحصصتها من
ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بقادير معلومة عندهم على ضياعها
المذكورة فيه قسمه معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بمقدورها وما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه
ويتم الكتاب

﴿وفي بعض القرى على هذا النوع﴾ اشترى أرض كذا بشرها من الماء وهو كذا فتجانبه أو كذا يومان من
كذا يومان أو ليلة من ليلة الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا بابتاخر اجياديو انيا بجميع مجاريه
ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها
على ما يتعارفه شار لو هذا النهر فيما بينهم من مقادير الماء في شربهم

﴿وفي بعض القرى على هذا النوع﴾ اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصته من الأرض التي
بوضع كذا وكذا سهم ماء مشاع من جله كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار
سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهم ماء وجميع هذه الضياع في مواضع متباينة من
ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها ومنها

﴿وفي بعض قرى ناسف﴾ شراء محدودات مفترزة ومحدودات مشاعا بسهام مائها ويكتب في ذلك اشترى
جميع الضياع المشتملة على حوائط وأراض بعضها خراجية مشاعا وبعضها غير خراجي مقسوم بقرية
كذا من قرى ناسف وجميع ما ذكر أنه حصته وكذا سهم ماء من جله سهام الماء لهذه القرية كل سهم
منها يعرف بمقداره بعشرين جريبا بالمساحة منها كذا سهم ماء من جماعة هذه القرية مشاعا بين أربابها على
أقسام تدعى أفرتها وهي كذا قراحا كل قراح على كذا سهم ماء وهي معروفة بين أهلها كذا سهم ماء في أفرحة
فلان وكذا سهم ماء في أفرحة فلان توزع الاخرجة ونوائب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه
القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فخايط بوضع كذا وكذا
وأرض وكرم ويحدها وشربهم من نهر كذا

﴿اذا كان المعقود عليه حائطا تحت بيت للمقام فيه أو سرير تحته أو تحت فناءه الذي يجلس عليه صاحب
الحائط﴾ يكتب فيه جميع الحائط المبني والبيت الذي تحته أو تحت فناءه أو السرير الذي تحته أو تحت
فناءه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحائط ثم يذكر
الموضع والحدود ويتم الكتاب

﴿اذا كان المعقود عليه بيت طراز﴾ يكتب فيه جميع بيت الطراز المبني المشتمل على كذا وحدة لعمل
الحوكة أو يكتب فيه جميع المحاكاة المبنية المشتملة على كذا وحدة لعمل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود

وجرحه ولا يعلم أنه أرسله
انسان أولا لا يحل لان
الارسال شرط ولم يقطع
بوجوده * انقلت البازي المعلم
ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده
حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه
ويقع في قلبه أنه معلم لانه
ترك التعلم حين انقلت منه
* يجوز تعليق المعلم بالبيع
والهبة والوصية وغير المعلم
كذلك وقال في النواذر
حتى يجوز بيع الجرو وبيع
العقور لا يجوز والفهد
والبازي يجوز بيعهم ما يبيع
السنور يجوز قاله الامام
الثاني رحمه الله * ضرب
صيدا بسيف وأبان من قبل
الرأس أثلاثا حل لانه
ذكاة وان أبان فكذا أو
عضوا أقل من النصف لم
يحل المبان عندنا وحل
الباقى لوجود ذكاة
الاضطراري ولو قطعه
بصفيين حل الكل * وكذا لو
أبان بعض الرأس وان
أبان أقل من نصف الرأس
لا يؤكل المبان لانه يتوهم
بقاؤه بعد الانابة وحل
الباقى للذكاة الاضطراري
* قطع عضوا ولم يبين ومات
حل ولو أبان اللحم فتعلق
بجلده فهو مبان ولو ضرب به

سيفاً على سمكة فقطع بعض ما يؤكل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال ﴿الثالث في الرمي﴾ وإذا
رمى صيدا فرماه آخر فأثخنه الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم وضمن الثاني للاول ولو رمياه وقتله ملكه
وحل لهما ولو تعاقبا ولم يثخنه الاول فقطله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكرمي ولم يثخنه أو أثخنه لكن بحال لا يعلم الصيد منه ولم يبق فيه
من الحياة الا قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم رمى أخرى لا يحرم وان كانت الرمية الاولى أثخنه الا أن الصيد ان كان بحال

يتوهم سلامته يحرم وان كان بحال يعلم انه يموت لا محالة بأن شق بطنه ووصل الى أمعائه عند الثاني رجه الله يحل خلافاً لما رجه الله كماله كان
الراعى غيره وان مشى ساعة حتى انتهى اليه ومات قبل أن يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على ذكاة الاختيارى * رعى صيداً فوق وقع على الارض
فمات يحل بخلاف ما لو وقع على حجر أو شجر أو ماء أو رخ مر كوزاً أو حائط أو بنة منصوبة ثم وقع على مكان آخر ومات يحرم * والطير اذا وقع في
الماء ان برياً لا يحل كانت الجراحة فوق الماء أو كان منغمساً في الماء الا أن تكون الجراحة (٣٩٩) بحالة لا يتوهم نجاة الصيد كما اذا

اذ كاه فوق وقع في الماء وان كان
مائياً ان الجراحة فوق
الماء يحل لانه علم أنه مات من
الجراحة وان كانت الجراحة
بحال يتوهم نجاة الصيد منها
لولا الوقوع لا يحل بخلاف
ما لو وقع على الجبل واستقر
عليه أو وقع على الارض
ومات حيث يحل بخلاف
ما اذا كان شيء من ذلك
محدداً فأصابه وجرحه لم
يحل * رعى صيداً فرددت الرمح
السهم عن سننه فأصاب
صيداً لم يحل ولو قواه فأصابه
على سننه حل ولو مر السهم
على سننه فأصاب شجرة ولم
يفتر ومضى فأصاب الصيد
حل ولو رمى سهماً وآخر
حجراً فأصابا ومات لا يحل
* رعى صيداً في السماء فهوى
الى الارض بحيث لا يقدر
الذهاب معه ثم رماه أخرى
قبل أن يسقط الى الارض
وأصابته الرمية الثانية
أيضا قال لا يؤكل لان الرمية
الثانية وصلته في حال يقدر
على الذكاة الاختيارى وان
كانت الرمية الاولى بحال
يسلم منه الصيد يحل ولا
يضر الرمية الثانية * رعى
صيداً فأكسر الصيد عن
شيء آخر ثم أصاب الصيد

وإذا كان المعقود عليه وهذه واحدة معينة يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة اليمنية أو اليسارية أو
الأمامية من جميع بيت الطراز المشتل على كذا وهذه واحدة هذه المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز
المشتل على كذا وهذه ثم يذكر حدود هذه الوهدة كذا في الذخيرة * اذا اشترى ضيعة أو قرية وترك
ذكر الحق يدخل البناء والتحل والشجر كله مثل الكرم وشجرة التناح والسفرجل وأنواعها والقصب
والخطب والطرفاء الارواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب النارسي وقصب
السهم وقصب الذريرة لا تدخل بالاتفاق وقصب الذريرة ما يذوق ويذرع على الميت أي ينثر وما كان من
الاشجار التي لا تثمر وتقطع في كل أوان كاللب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل
الا بالذكرة كالأزعر ومنهم من قال تدخل وهو الأصح واللب (جنار) والجوز (سبيدار) وأما الباذنجان
فشجرة للشترى وحله للبائع وكذلك القطن والعصفرة فان شجره يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه
من الربيع لا يدخل الا بالذكرة كالحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ من غيره أن يقطع أصله والثمار التي على
الاشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل الا بالتخصيص عليها أو بذكر كل قليل
أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والرطبة وما نبت وصار له ثمر للبائع وأصولها للشترى
قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضاً فيها زعفران فالصل للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب
مثل الحنظل والبقلاء والعدس هذا كله بمنزلة الزرع (وان كان المبيع قيطونا) زدت بختبقاته العشر
وحبابه وهي كذا عدد الكار منها كذا والاسواط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في
بيوت أهرائها وجميع ما فيها من الحبوب والحنطة والشعيران كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين
أيها في العقد والاهراء الخنثقات ويقال البيت الواسع ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه اللفظة في
كتب اللغة لكن هكذا سمعتها من قرأت عليه

وان كان المبيع كرمًا أو بستاناً زدت عند ذكر حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراعتها وقصبانها
وعرائشها وأوهاطها وشربها ومشاربها وسواقيها وأعمدها ودعائها وأغراسها (١) والاهواط واديح
وأعمدها وتادها ودعائها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من القصب (وان
كان البستان في حائط البلد) كتبت في حائط بلد كذا بما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا (وان كان في قرية)
كتبت في قرية كذا من سواد كذا

وان كان فيه ثمر أو زرع أو رطبة كتبت وثمرتها وزرعها ورطبتها ويزيد عند ذكر ثمرها أو قصبانها
وان كان فيها زرع محصود أو ثمر مجذوذ أو ثمن أو حطب قد دخل تحت البيع كذلك ويذكر معرفة
العاقدين جميع ذلك (وأما كرم الكرم) فقصر بداره ويؤته علوه وسفله وأربعة حوائط الكرم من
أسفلها الى أعلاها بشوكها وكذا عدد زرجون وجميع العريش وجميع الوهط على شط الخوض أو أمام

(١) قوله والاهواط واديح كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس وهاط جمع وهطة وهي
الوهدة أي الارض المنخفضة فتأمل وحرر ما في نسخ الهندية ولعله تحريف أو فارسي والله أعلم اه محمده

فقتله حل لان العبرة بوقت الرمي * مسلم رعى سهماً فأصاب السهم الموضوع ورفع فأصاب السهم الموضوع الصيد فقتله جرحاً حل * مسلم رعى
سهماً فأصاب سهماً آخر رماه الصيد فقتله ان كان يعلم أن سهم الراعى الاول لا يبلغ الصيد لولا إصابة الثاني فالصيد للثاني وهو
حلل وان كان يعلم انه يصيبه كان للاول وكذا الورى المجوسى بعد رمى المسلم وان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يحل
صيد البندق والمعارض والحجر والاهصاء رعى صيداً فوق وقع عند مجوسى قدر ما يقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام

* رعى صيدها فما أخذ صاحبها ولم يكن من الوقت قد رما يقدر على ذبحه يؤكل في المختار وقيل لا يحل في ظاهر الرواية لانه بمنة له وقوعه عندنا ثم رعى صيدا فغشى عليه ساعة بلا جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فذهب وأخذ آخر فهو الثاني بخلاف ما لو جرحه جراحة لا يستطيع منها النهوض ثم رعى الأخر حيث كان فالصيد للأول والفرق ان في الأولى لم يأخذ الأول كمن نصب شبكة فوقع فيها صيدا والناصب غائب فتخلص عنها ثم رماه آخر فأخذه فهو له (٣٠٠) وفي الثانية أخذ الأول لبقاء أثر فعله فلكه رعى أسدا أو ذئبا ونحوه مما يقصد بالاصطياد

وسمى فأصاب صيدا مأكول اللحم وقتله حل أكله عندنا خلافا لفرجه الله وان رعى جراحة أو سمكة وأصاب صيدا وقد ترك التسمية عن الثاني أنه لا يحل لان المصاب لا يحل بلان تسمية والمختار أنه يؤكل * رعى بالتسمية الى آدمي أو حيوان أهلي مأكول فأصاب صيدا مأكولا لارواية فيه وعن الثاني رحمه الله قولان في قول لا يحل واليه أشار في الأصل * سمى وأرسل الى صيد وهو يظن أنه انسان أو حجرا كل * سمع حسا وظنه حس صيد ورماه وأرسل كلبه فأصاب صيدا ان كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وان حس انسان أو غيره من الالهيات لا يحل * رعى خنزيرا أهليا أو ظبيا مستأنسا فأصاب صيدا لم يحل وان كان لا يعرف أنه أهلي أو وحشي يحل لان التوحش هو الأصل * وان رعى بعيرا ولا يدري انه وحشي أو أهلي لا يحل لان الأصل فيه الاستئناس * تعلق بالدجاجة بشجرة لا يصل اليها فرماها ان خاف عليها الموت تؤكل والا لا لان ما توحش من

القصر وكذا كذا شجر رمان وتين وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالقارسية (شفترنك) وعلى هذا جميع الساقين الشجر والزرجون (وأما كذا الارض) فخمسون جردولا وعشر مسنات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس هذه الارض وجميع الاشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كبس به الارض مقدار ذراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الارض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظر اليها فعرفنا شيئا كذا في الظهيرة *

وإذا كان المعقود عليه قناة عليها رعى في بيت كذا كرم رحمه الله تعالى في الأصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستان كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعمتها ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى الارض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الايمن كذا ذراعاً ومن الجانب الايسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً وبذراع وسط وقد ذرع فلان بستر اضيقها وكان كما وصفنا وعلمنا ذلك وأخطأ به علماء ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بغيريها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبناه أحوط لان بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقناة حريم وعلى قوله ما للقناة حريم بمقدار ملق طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر وأما على قولها ما فلان بمقدار ملق طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائعاً المعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من جعل للقناة حريماً فأنما يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض الموات فاما إذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التحرز عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذ كر صفقة الماء (١) على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن وأوثق ثم يذ كر الحدود الاربعة ويكتب بحدودها كلها والبيت الذي على هذه القناة والرحى الدوارة فيه بادواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها وحقوقها ونوايينها ونوايرها باباجنحتها وألواحها المفروشة في أرضها وملقى أجالها وموقف دوابها في حقوقها ويتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط *

وان كان المعقود عليه أجرة يكتب اشترى منه الاجرة التي في موضع كذا حدودها كذا اشتراها بقصبتها القائم فيها باصول قصبتها وان كان فيما يقصب محصور دخل في هذا البيع ذ كر أيضاً وقصبتها المحصور والموضوع فيها حرماً كذا في الذخيرة *

وان كان المبيع سفينة قلت اشترى جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا ألواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وألواحها وسكانها ودقنها ومراذيلها وهي كذا كذا مرديا ومجاديقها وهي كذا مجبها فواو خشبها وحصرها وجميع أدواتها وآلاتها التي تستعمل

(١) قوله على نحو ما بينا الخ أي في كلام المحيط والافهوات قريبا اه مصححه

الاهلي كالصيد كالبقراذند والبعر وأما الشاة اذا ذنت خارج المصرف كالبعير وفي المصرا لا الهامة اذا كانت تمتدى الى بها منزلها فرماها انسان لا تحل الا اذا أصاب المذبح وان كانت لا تمتدى فهي كالصيد وفي موضع قال هي كالصيد مطلقا والشاة لو سقطت في بئر قد كاتها بالرح وقال الحسن لا انتهاة كى بالذ كذا لا اختيارى وذ كر القاضي انه يحل بلاذ كر خلاف فان أصاب السهم ظفها أو قرنها أو أدى حل وان أصاب موضع اللحم لم يضر ج الدم ان كثيرا حلت وان الجراحة صغيرة قيل وقيل الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة

وفي النواحد جدي غدي بلبن الخنزير لا بأس بكاه فعلى هذا لا بأس بكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غدي به صار مستمكلا لا يبق له أثر وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه يحبس الدجاج ثلاثة للثزبه وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لاتأكل الا الحيف وما يخلط ويا كل غيره أيضا على وجه لا يظهر أثره في لحمه لا بأس به وفي الشافي الابل يحبس شهر او البقر عشرون والشاة عشرة والدجاجة ثلاثة قال السرخسي الاسح عدم التقدير ويحبس حتى تزول الرائحة (٣ . ٣) المنتنة وفي المنتقى المكروه الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة منتنة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا تركب ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر الباقي ان عرفها تحبس

ان عرفها تحبس

نوع

ذبح شاة للضيف ذكرا عليه اسم الله تعالى يحل أكله لانه سنة الخليل عليه الصلاة والسلام واكرام الضيف اكرام الله تعالى ومن ظن أنه لا يحل لعله انه ذبح لا كرام ابن آدم فيكون كأنه أهل لغسبر الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب أن القصاب يذبح للربح ولو علم انه يخسر لا يذبح فيذرم على هذا الجاهل أن لا يأكل ما ذبحه القصاب ولا ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة ولو ذبحه لقدم الامير أو اقدم واحدا من العظماء لا يحل أكله وان ذكر اسم الله تعالى عليه لانه ذبح لتعظيم غير الله ولهذا لا يضعه بين يديه بخلاف الاولى فانه يقدمه بين يديه وهو الفارق وقد سمعنا عن جهلة العوام ان الرؤساء اذا نزلوا في منازلهم وتعموا للركوب قالوا اين رابر اميري كشم فيذبحونه بين يديه ولا يقدمونه اليه وقد يذبحون وان كان في بيوتهم لمهم

ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا اباح للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير أن له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول متى رجع عن هذا الاذن كان مآذونه في ترك هذه الثمار والزروع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديده مستقبلا (والوجه الثاني) أن يستأجر الارض مئة مائة بآجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بمحذودها كلها وحقوقها كذا كذا أشهر امتهالية من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة لافساد فيم اولا خياره في هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة والوجه الثاني انما ياتي في الزروع لاني الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر

وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط أو بأقل من قيمته جميع المنزل المبني ويصف المنزل ويذكر عدد بيوت وموضعه وحدوده ويتم الصلح الى آخر ذكر قبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنه الصغير ذكرت ذلك وقت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضا صحيحا وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يدأمانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعدما كانت يده مال وقام هذا العاقد من مجلس هذا العاقد بعد صحته وتعمه وفارقه بدنه وأقر بذلك كله اقرارا صحيحا فان كان الاب أبرأه عن الثمن كتب وأبرأ هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن براءة صحيحة صالحة منه وعطية ومبرة وشقة وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية * وفي هذا تنصيص على أن الاب لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط * فان اشترى الاب دارا ابنه لنفسه كتب اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بنحوم من قيمته وابنه فلان يومئذ صغير في حجره يلى عليه أبوه الى أن يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن يزن الثمن بحضور الشهود ويقبضه لابنه لا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه فأراد أن يبرأ منه كان للذي يبرئه منه أن يزنه بحضور الشهود ويقول اشهدوا أنه كان لابني الصغير فلان على كذا وقد أخرجه من مالي وهو هذا قبضته له وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصى لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتره بأكثر من قيمته ويلحق بآخر محكم الحاكم لانه مختلف فيه فان اشترى للصغير من مال أبيه باذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتب هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من أبيه فلان ثم ينهى الصلح كما ينهى صلح الاجانب كذا في الظهيرية * وان اشترى المتولى والقيم للوقف بمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا أو يكتب المتولى في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجمع عنده من غلاته ثمير المال هذا

ونظيره ما ذكره في البستان ان النثر على الامراء والتقاطه لا يجوز وعلى العروس والتقاطه يجوز والدليل ما مر واذا قال الوقف الطيب القنفذ نافع أو الحية لا يجوز أكله للتداوى لان الله تعالى حكيم لا يحرم شيئا حتى ينزع من نفعه وقوله تعالى في النحر ومنافع للناس قبل أرايه منافع الاتعاظ اذا روى السكران وقام من فيه ودبره والكتاب الواحد يلحس قيئه مرة ذوا مرة ذاك فن رأه تعظ وتاب * اعترض بأن القنفذ ذكر أن بيع الحيات يجوز اذا كان يتفج بهم في التداوى دل على اباحة التداوى قلت قال الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوبا

مستم لكافة لا يلزم من جواز ذاجواز هذا الان حال الانفراد بغير حال الاجتماع والقنفذ حلال عند الشافعي رحمه الله ولم يجوزوا به فكيكفا يجوز بالحرام الممتطوع ويكره اكل الصرد والهدد لثمة عليه الصلاة والسلام قتلهم ما والنحل والنملة والعنكبوت وأما الدبسي والصلصل والعقرو والقلق واللحام فيجوز أكلها لكن لا يستحب لأن عند الناس ان من يأكل هؤلاء نصيبه آفة فيحترز عنه وعن مجاهد انه عليه الصلاة والسلام كره سبعة أشياء من الشاة الذكروا لثيان والقبل والمرارة والغدة والمثانة (٣٠٣) والدم المسفوح وأما دم العنكبوت والطحال ودم اللحم فليس نجس ولا حرام وفي الصلاة المسعودي اذكو سفند حلال

است كوش ودينه وول وشش وذ كرو سبرزوم باح است تره وخصية وغدة ومغز يشث باقي مكرهه است ودر سكة دور ورايت است
الخامس في تعليق الصيد
هذا موضع يخرج منه الماء الى أرض له لبيد السمك في أرضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى أرضه بسمك كثير وذهب الماء وبقى السمك أو قل حتى أمكن أخذه بلا حيلة فهو أولى به ولا سبيل لأحد الى أخذه ويضمنه الاخذ وهو لرب الارض وان كان الماء كثيرا لا يمكن أخذه الا بحيلة فهو له ولا يملكه رب الارض والصيد يملك بالاخذ وانه نوعان حقيقي وحكي والحكي استعمال ما هو آلة الاصطاد كمنصب شبكة له لا للجفاف فتعقل به صيد ما كنه بخلاف نصبها للجفاف لانه لم يقصد الصيد وكذا نصب ما ليس بموضوع للاصطياد اذا تعقل به الصيد كن نصب فسطاطا بأرض صيد في أرض رجل أو انكسر رجله فيها أو وقع في بئر بحيث لا يتعد

الوقف ومعونته له على النواثب من فلان بن فلان جيع كذا والاحوط أن يراذه هنا وكان الواقف شرط في وقفه هذا أن يشتري بالجمع من غلاته مستغلا آخر ينضم الى ما وقفه اذا أمكن ذلك كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا اشترى شيئا بثمن معلوم ثم انه ولي غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا بهذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز أمره له وعليه طائر اغبالا على به تمنع صحة اقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا ولي فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمن الذي كانا بتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب وتولية صحة لا شرط فيما ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا ونفسه المثلن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقه ما وضمن الدرك للمولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول مكان ولاه شركه بالنصف والثلث أو الربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربهه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة يرجع كذا كذا في الظهيرية

الفصل العاشر في السلم اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) عندما أسلم فلان الى فلان كذا درهما بين التقديري يقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا فغير من حنطة يضاء نقية سقيمة مما سبق سيحاي ماء جاريا جيدة بالتقديري الذي يكال به في بلد كذا الى أجل كذا من لان تاريخ هذا الذي ذكر سلمنا صحيحا جازا لا شرط فيما ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد حملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجعة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل اقرارهم ما وقبل اشتغالهم ما بغير ذلك وتفرقا من مجلس العقد تفرق الابدان عن صحة وتراض منهما بواجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب ولا يذ كرفيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض (والوجه الثاني) أن يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخره شهدوا جميعا أن فلانا وفلانا أقرنا عندهم أن فلانا أسلم الى فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الاول (والوجه الثالث) أن يبدأ باقرار السلم اليه ويعطف عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبنا تقيا ولم نكتب نقيما من العصف والمدر والغلث وهو بالفارسية (جودر) كما كان يكتبه متقدموا أصحاب الشروط لانه قد يكون نقيما من هذه الاشياء ولا يكون نقيما من غيرها هذه الاخلاط مما يكون اخلاطه به عيبا والنتاء المطلق يأتي على ذلك كل ولم نكتب حديث عامه كما كان يكتب به بعض العلماء لان فيه ايهام أنه أسلم في قمح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع السلم ولو أسلم في مختلفي النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهم ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما كان من الاسلام مختلفا فيه ألحقت به حكم الحاكم لصحته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها) منها الاواني الصقرية والشبيهة وغير ذلك كذا عددان المشعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها كذا بوزن بخاري أو من المشعة الشبيهة المغروفة بخيزران أما القمعة فكذا عددان القمعة المعروفة ببرنج كذا الكار منها كذا عددان كل واحد منها كذا بوزن أهل بخاري يسع كل قمعة منها كذا من الماء والكبار معروفة بالسمرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا بوزن أهل بخاري ويسع

على البراح فأخذها انسان ونازعها صاحب الارض ان كان صاحب الارض بحيث لو تمديده يصل اليه فهو له وان كان بعيد الا يصل اليه يده لو مده فهو لا أخذ ولو اضطرب الصيد فقطع الشبكة وانفلت فأخذه آخر فهو للثاني وان انفلت منها بعد ما دنا صاحب الشبكة ليأخذها وقد صار بحال يقدر على أخذه فهو للغاصب والفرق ان في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اتخذ النحل في أرض رجل كوارات وعسل كثير فالعسل ملك الارض لانه من انزال الارض ولا يشبه العسل الصيد وانما يشبه النحل نفسه الطير ولو

أخذ النحل فهو له * دخل صيد داره وعلم به مالك الدار فأغلق عليه بابه وصار يحال به قدر على أخذه بلا معالجة صار ملكا له ومعنى قوله أن
يمكن أخذه بلا معالجة أن يحتاج إلى قليل المعالجة ولا يحتاج إلى رمي أو شبكة وإن أغلق الباب بلا علم بالصيد لا يملكه حتى لو أخذه آخر ملكه
* وعن محمد رحمه الله دخل دار رجل ظبي أو جوار وحش أو حائطه فان كان يؤخذ بلا شيء فهو لرب الدار المحرم أرسل صيدا فأخذه غيره فهو باق
على ملكه * حتى لو أخذه إنسان (٣٠٤) للمرسل ان يسترد لان الارسال ليس دليل الاباحة ودل هذا أنه ان أرسله حلال مختار

كذا من الماء وعلى هذا الطساس والفتحات أما الحديدية فمنها كذا عدد من المرو والمضرو وبمن
الحديد الذكور المعزوف (يولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحراثة كل صر منها كذا
منا بوزن أهل بخاري كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا أما الزاجية فمنها طباقات الطارم كذا عدد
من الطباقات الزاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان أو ثلاثة أمنا على
حسب ما يكون من الطباقات المعروفة (بكليداني) كل عشرة منها أربعة أمنا بوزن أهل بخاري قطر كل
واحد منها نصف ذراع بذراع أهل بخاري ومن الخاسيات كذا عدد او يصفها بما يكون وصفتها في السنة
الزاجين كل عشرة منها كذا مناسيع كل واحد منها كذا منامن المائع ومن القربات كذا عدد من
القربات الزاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا منامن
المائع أما القارورات فكذا عدد من القارورات الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا
وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع
كما يكون والواسط المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على
هذا ومن الاواني الخرفية فمنها كذا عدد من الكيزان الخرفية الوركشية المعروفة بالفتجان وكذا عدد من
الكيزان المدروفة (بدو كافي اوسه كافي) وكذا عدد من الاوساط المعروفة (بكاسه رالك) وكذا عدد من
الصغار المعروفة بكذا وكذا عدد من مقاربه لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الغطاء فهو ما يغطي به
رأس التنور المثني فكذا عدد من الغطاء الخرفي الوركشي الصالح للوضع على رأس التنور قطر كل واحد
منها كذا ذراع بذراع أهل بخاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والحباب على هذا
كذا في الظهيرية

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونقد الثمن ولها شفع
فأخذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فنعول انما يكون للشفيع الاخذ بالشفعة بعد
طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلب موثبة وطلب اسم او تقرير وطلب عليك فاذا أتى بهذه الأنواع
الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فاذا طلب الموثبة فأراد أن يكتب بذلك كتابا يكون حجة
له فانه يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي ذكرنا فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار
في موضع كذا حدودها كذا بكذا اشترى صحىا وقبض الدار ونقد الثمن وأن فلانا شفع هذه الدار المشتراة
بكذا ائذ كرسب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة به هذا الثمن
طلب الشفعة ساءت طلب موثبة من غير مكت ولا ثبت طلبا صحىا وقال أنا طالب لشفعة في هذه الدار
المحدودة بسبب كذا فهذا هو عام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولم
يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لان بعد القبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبى الا
أن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما متحرزا عن قول هذا القائل وذكر
فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فعد بعضهم الشفعة بالابواب وعند
بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعند الشافعي رحمه الله تعالى الشفعة لا تستحق بالجوار
أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أو لا تستحق بالشركة في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملك

في الارسال كان اباحة
ويملكه الاخذ ولا يمكن
الاول من أخذه ذكره شيخ
الاسلام وجعله نظير مالو
رمى قشر رمان فخاره إنسان
فهى له وقد ذكرنا في كتاب
اللقطة بخلافه والمختار في
الصيد أنه لا يملكه الثاني
وفي القشور يملكه وفي السير
لا يحل ارسال الصيد مطلقا
أما اذا أرسله مبيحا لم يأخذه
ففيه اختلاف المشايخ
* وضع في الصحراء من أجل الصيد
جوار الوحش فجاء فذا هو
متعلق به وهو ميت وكان
سمى عند الوضع لا يحل أكله
وهذا محمول على ما اذا قعد
عن طلبه على ما يأتي من
الرواية ان شاء الله تعالى * رمى
طير ايسهم فوقع في الماء وكان
لودخله مع الخف أمكنه دركه
حيا واشتغل بنزع الخف
فوجد ميتا لا يحل أكله
على اختيار الامام يديع الدين
رحمه الله لانه ترك الطلب
وقال غيره يحل لان دخوله
مع الخف اضاعة للال
وخلاف للعادة فصار
كنزع الثياب على ان نقصان
الخف رجا يزيد على درهم
ويجوز في مثله قطع الصلاة
* رمى وأمر غيره بالطلب

يجوز في الفتاوى البخارية رمى الى طير الماء كالبط ومات في الماء وكان أصاب ظهره وجرحه لا يحل أكله وقال بكر رحمه الله وهو
ان أصاب ظهره حل أكله وان أصاب بطنه أو جنبه لا * أخذ الجمد من غدير غيره ان كان صاحب الغدير هنا غدير ذلك فالجمد لصاحب الغدير
والالا * كتاب الذبائح * فيه فصلان * الاول في مسائله * ثم هو الجوسى حل ذكاته المولود بين كتابي ومجوسى
يحل ذكاته والمرأة فيه كالرجل والمسيح العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكتابي وان حريرا الا اذا سمع منه ذكر المسيح عند الذبح ولا يحل

ذبيحة المرتد وانما نقل الى ملة أهل الكتاب والعباد بالله من ذلك ويستحب التوجه الى القبلة ويكره ان يحدشفرته عند الذبح بعد
الانجاء والحرقة في العروق في أسفل العنق عند الصدر وان ذبح بسن غير منزوع أو ظفر لا يحل وان بمنزوع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأفرى
الوداج يحل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المري لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والمري والوداج تؤكل وان
قطع أكثره ولا يحل أيضا قال مشايخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقوم والمري (٣٠٥) والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا

(نوع آخر)

ذبيحة في مذبحه فلم يسلم
الدم اختلفوا قال الصغار
لا يحل وقال الاسكاف يحل
وفي النوازل ان تحرك
بعد الذبح وخرج دم
مسفوح يحل وان تحرك
ولم يخرج وبكسه يحل
أيضا وان عدست لا يحل وهذا
اذ لم يعلم حياتها وقت الذبح
فان علم يحل تحرك أولا
خرج الدم أولا وفي شرح
الطحاوي خروج الدم لا يدل
على الحياة الا اذا كان يخرج
كما يخرج من الحي وهذا
عند الامام وهو ظاهر
الرواية ذبح مريضة ولم
تحرك الاقفا ان فتحها
لا يؤكل وان ضمها يؤكل
وكذا العين وفي الرجل اذا
قبضها يؤكل وان مدهالا وفي
الشعر ان نام لا وان قام أكل
هذا اذ لم يعلم حياتها وقت
الذبح ولم تحرك ولم يخرج
الدم مرضت الشاة وبقي فيها
من الحياة ما يبق في المذبح
بعد الذبح أو الذئب قطع
بطن شاة وبقي من الحياة
ما يبق في المذبح عندهما
لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما
لا تحل والاصح عند الامام
انها تقبل الذكاة حتى لو

وهو الطريق ثم بالحوار فينبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء
هذه الدار ولم يكتب حين علم لان العلم حقيقة لا يثبت الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة بسقط اذ لم يطلب عند
اخبار من دونهم فان الخبر اذا كان رسولا وهو عدل أو فاسق حراً وعبد مغيراً أو بالغ وبليغ الرسالة فلم يطلب
الشفعة بطلت شفعتها واذا كان الخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا
أخبره بالبيع رجلاً أو رجلاً وامراً أن عدولاً لم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رحمه الله
تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد في الخبر أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة ولم يطلب
بطلت شفعتها وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبره واحد بأى صفقة كان هذا الواحد
ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها اذا ظهر صدق هذا الخبر فكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك
الطلب عند اخبار الواحد أو المثنى وتوقف الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفعتها وكتبنا أول ما أخبر حتى
لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ثانياً وطلب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا
الوهم وكتبنا طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائبة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مدة اربعة
طلب الموائبة ففي ظاهر الرواية لم يطلب على الفور من غير مكث تبطل شفعتها وروى هشام عن محمد
رحمه الله تعالى أنه وقف على العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد
أنه يتوقف بثلاثة أيام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلا تقتصرنا على أنه طلب
طلباً صحيحاً بما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متأولاً لقول
بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشايخ فيه مختلفون عامتهم على أن اذا طلب بأى لفظ عرف
في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال طلبت أطلب أنا طلب وما أشبه ذلك والاشهاد
ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع أو المشتري أو الدار
ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقريرون من شرط صحة
هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشترة وهذا الطلب انما يحتاج اليه
اذا لم يكن عند طلب الموائبة أحدهم أو اذا كان طلب الموائبة عند أحدهم ولا يكتفى به ولا يحتاج الى
طلب آخر بعد سوى طلب التملك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن عند حضرة أحدهم هذه الاشياء
الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهدوا الخصم اعترف
بهذا الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحدهم هذه الاشياء الثلاثة
وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب
فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعد ذلك وان فلا ينعني
الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائبة
على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقريرون من غير تأخير وتقصر بحضرة من هو أقرب اليه
ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فان أبي ليلى
يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى
يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض

(٣٩ - فتاوى سادس) ذكرى تحل وعليه الفتوى * الكتاب المأخوذ صيداً وبقي فيه ما يبق في المذبح أو رمى الى صيد وبقي فيه من
الحياة ما ذكرنا لا تقبل الذكاة حتى لو وجدته الصائد ولم يذكره يحل قال السرخسي اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت
الحياة فيها أو لا تتوهم وقال الثاني ان كانت الحياة تتوهم يوماً أو أكثر حل والا لا * شق بطن شاة وأخرج ولدها وذبح الولد ثم الشاة ان كانت
الشاة لا تعيش من الشق لا تحل ولا تحل * أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليها ان من المذبح حل وان من

غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا * شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب ولادتها يكره بناء على أن الجنين مفرد بحكمه لا يتذكى
بذكاة أمه * قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع أعلى حلقوم أو أسفل يحرم فلو قطع بعضها ثم علم فقطع في مرة أخرى الحلقوم قبل ان يموت
بالاول فلا يقطع في الاولى الاول بتمامه لا يحل ولولم يكن قطع الاول بتمامه وانما فطع منه شيء لا يحل وفي فوائد الرسة غني لوديع وبقيت
عقد الحلقوم بما يلي الصدر تؤكل (٣٠٦) وكذا اذا بقيت العقدة على الرأس والقول بالحرمة قول العوام وايس معتبر

والعهدة عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهدة عليه فيكتب الاخذ منهم ما احتياطا ثم اذا طلب
الشفيع الطالبين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهايته وان أبي التسليم فالشفيع
يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه العطاء بالملائم بسبب شفيعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد
الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني
المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا
وحدودها كذا ابكذا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب
الشركة أو الخلطة أو الجوار وحين بلغك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت
الشفعة طلب مواثبة وطلب اشهاد ويكتب طلب المواثبة وطلب الاشهاد على نحو ما يناسب طلبا صحيحا
بوجوب الحكم تسليمها اليك واعطاءها اليك بالشفعة فاعطيتكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تين واختار
المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان
جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ ذلك الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذ كر قبض
الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لز يق أحد
حدود هذه الدار المشتراة أو يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار شاعا ملكه فطلب الشفعة فيها حين علم
بهذا الشراء من غير تفریط طلبا صحيحا واجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا بوجوب الحكم تسليمها
اليه واعطاءها بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاء جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن
المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه
بايقاض هذا الشفيع اياه ذلك تاما وافيًا وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى
فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع
ذلك كله اليه فارغًا عن كل مانع ومنار ع باذن هذا المشتري فما أدركه هذا الشفيع من درك فعلي هذا
البائع ويتم الكتاب ويلحق بالآخر حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا يذ كر ضمان البناء
والغرس والزرع لأن ذلك لا يجب عليهم في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد الثمن فلا خصومة
مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء وأخذ الشفيع منه
هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجابه اليها فترفعوا الى
القاضي فلان ف قضى بثبوت هذا الحق بعد خصومة صحيحة جرت بينهم فحكم عليهم ما يتسليم هذه الدار
المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطيا جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب
وفي طلب الاب والوصى يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك
كله بعد أن يجده هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستخلفه هذا القاضي على هذه
الدعوى فنسلك عن اليمين عنده مرارًا نقضى عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة
للمشتري وقد أشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم
أو دنانير أو كيليا أو وزنا أو عددًا متقاربًا ذكره وذكر أن الشفيع نقده له للبائع أو المشتري وان كان
الشراء بعد أو عرض أو غير ذلك من ذوات القيم فأخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة

لأن الشرط قطع أكثر
الادراج وقد وجد الأيرى
الى قوله في الجامع الصغیر
لابأس بالذبح في الحلق كله
أسفله وأعله وأوسطه
فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن
يبقى العقدة من تحت
وكيف يصح هذا على رأى
الامام وقد قال الامام يكتفى
بقطع الثلاث من الاربع
أى ثلاث كان ويجوز على
هذا ترك الحلقوم أصلا
في الاولى ان يحل اذا قطع
الحلقوم من أعلاه

الثاني في التسمية
وهي ثلاثة أن يقول بسم
الله واسم فلان على سبيل
العطف أو بسم الله ومحمد
رسول الله فيحرم والثاني ان
يذ كر مع اسمه تعالى اسم
غيره مقرر ونايه لا على سبيل
العطف كقوله بسم الله محمد
رسول الله فيكره ولا يحرم
الثالث أن يفصل عنه صورة
ومعنى نحواً أن يقول قبله
أو بعده تقبل اللهم عن فلان
فلا يحرم ولا يكره ولو قال
بسم الله ومحمد جراً لا يحل
وبالرفع يحل والنصب
كالنقض لانه نصب برفع
الخاص فان قلت قد قلتم

في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الاعراب فلا يبيى الحكم على دقائق الاعراب
وهنا تركتم قلت ذلك فيما عدا به البوى والاعراض فيه أولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم يسلك فيه طريق العرفه وكذا
عن الفريرقانى الخوارزمي وفيه نظر اذ المانع أن يمنع ككون الذبح أقل وقوعا من الطلاق وأن المطلق منشأ للتصرف والمصلحة فيه
معدومة فمكنه المحافظة على دقائق الاعراب عسر والذبح حال جلة مضبوطة فمكنه الرعاية ومكنه المحافظة عليه بسيرة والذبح على

ذلك قد ير * ولو قال بسم الله صلى الله على محمد يجل والاولى ان لا يفعل وكذا لو قال بسم الله وصلى الله على محمد ولو قال بسم الله وباسم
فلان أو باسم فلان يجل في المختار ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكافي يجل مطاقا * قال بسم الله ولم يظهر الهاء في الله ان فصد ذكر
اسم الله يجل وان لم يقصد وترك الهاء فصد لا يجل * سمي عند الذبح ونوى أن تكون التسمية لغير الذبح أى لا مراخر لا يجل كما
سمع الاذان وقال الله أكبر في جواب الاذان لا يصير شارعا في (٣٠٧) الصلاة وان لم يكن له نية في

التسمية يجل * وفي الرمي
يشترط عند الرمي وفي
الارسال عند الارسال
وفي وضع الحديدة لجمار
الوحش يشترط عند الوضع
وقد تقدم أنه اذا وضع
النجل لصيد جمار الوحش
ثم وجد الجار ميتا لا يجل
والتوفيق أنه محمول على
ما اذا قعد عن طلبه والا فلا
فائدة للتسمية عند الوضع
* أن يجمع شاة وسمي عليها ثم
تركها وذبح أخرى بسلا
ذ كرا لا يجل ولو رمى سهما
بالذ كرا إلى صيد فأصاب
أخرى يجل لانه لا يقدر على
أن يصل إلى ما فوق ولو ذبح
بها واحدة ثم ذبح بها أخرى
ينظر أن الواحد تكفي
لها لا يجل * والهم اذا
أصاب هذا ثم أصاب
الأخرى حلا * نظر إلى قطع
غنم وأخذ السكين وسمى
ثم أخذ شاة وذبحها لا يجل
ولو نظر إلى قطع جمار وحش
وأرسل كلبه وسمى وأخذ
حن * قال مكان التسمية
الحمد لله أو سبحان الله
يحل ان أراد التسمية وان
أراد الشكر لله لا يجل كما في
الاذان * سمي للذبح ثم

فأوجب الحكم الاخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا كذا درهم ما غطر يشية جديدة بتقويم العدول والامناء
الذين يدور عنهم أمور النقويم لا مثال هذه السلع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذكر اقرار البائع
والمشتري أن القيمة كذلك وان كان للدار شاة مع واحد من أحدهم فأخذ كلها ثم حضر آخر وأثبت استحقاقه
فأعطى نصيبه منها كتب شهودا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بكذا
وتقابضا وتفرقا ثم حضر فلان وكان شفعه فيها فحضر وطالب شفعته فيها بشرا أنطها فاقضى له بها وأمر
القاضي البائع أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وأثبت باليمين أنه شفعها وأنه
لم يبلغه ذلك طلب الشفعة فيها بشرا أنطها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بحجته من غنمها وهو كذا
بشفعته المذكورة فيه فألزم القاضي البائع والشفيع الاول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعل
وقبض فلان الشفيع الثاني كذا من الدار بعد انفا هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات (نوع في الاجارات) الاجارة الطويلة المرسومة بين أهل
بجاري صورتها أن يكتب هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته ومعروفته ومسكنه استأجر
جميع المنزل المبني المشتمل على دار وبيتين للمقام فيها وهو مسقف بسقفين ذكر الأجر هذا أن جميعه له ملكه
وحقه وفي يده وموضعه في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا بحضرة مسجد كذا فأحد حدوده لزريق
منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزريق الطريق واليه المدخل فيه بحدوده كلها وحقوقه وموافقه
التي هي له من حقوقه أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين
سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا
الصك بكذا دينار نصفها كذا دينار على أن يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أوائلها ما خلا الايام
المستثناة منها بثلاثة عشر وواحدة وزنا من دينار واحد منها والسنة الأخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه
الاجرة المذكورة فيه على أن يكون لكل واحد منها حق فسخ ببقية عقدة هذه الاجارة المذكورة فيه في
هذه الايام المستثناة يفسخها أي ما أحب الفسخ وأراد استئجارا صحيحا والأجر المذكور فيه آجر من
المستأجر هذا جميع ما ثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بحدوده وحقوقه وموافقه التي هي له من حقوقه اجارة
صحيحة خالية عما يطلها وجه من الوجوه وسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه وثقله
وأمتعته وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤجره من يشاء وأن يعيره من يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه
جميع هذا المنزل المحدود قبضا صحيحا بتسليم الأجر هذا ذلك كله اليه تسليم صحيحا فارغا وقبض الأجر هذا
من المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بتمامها قبضا صحيحا بمجمل بتجليل المستأجر هذا ذلك كله
اليه وضمن الأجر هذا للمستأجر هذا الدرك فيما ثبت اجارته فيه ضمنا صحيحا وتفرقا طائعين حال نفوذ
تصرفهما في الوجوه كلها مقرر بن ذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في
الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا
ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه
وفي يده بموضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفله وعلوها وموافقه من
حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهل

اشتغل بأكل أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا * وحد الطول ما يستكره الناظر * واذا حدد الشفرة يقطع الفور
وكذا اذا هربت الشاة بعد التسمية ثم أخذها أو أضجعه ما يقطع النور ويجدد الذكرك قال الامام الحلي في المستحب أن يقول بسم الله
الله أكبر ومع الواو يكره لانه يقطع النور * وقال الباقي المستحب أن يقول بالواو أي والله أكبر وله الله أكبر لا يجل اذا لم يرد به
التسمية وذكر السرخسي من كان ذاكر التسمية لكن لا يعلم أنها شرط الحل وتركه فهو في معنى الناسي * وذبح المجنون والصبي والسكران

يجوز إذا كان يعقل التسمية والذبح يعفى به. لم أن التسمية بأمرها أو يطيق الذبح والصغير كالكبير في النسيان وتحريك الشفتين في حق الآخر كذا ذكر في القراءة ويؤكل ذبيحة الألف خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما ويكره سلع الجلود قبل أن يرد به. الذبح * شاة قطع الذئب أو داجها وهي حية لا تذكي لفوات محل الذبح ولو بقرة الذئب بطنها وهي حية تذكي لبقاء محل الذبح فيحل ولو ذبحت * ولو انتزع الذئب رأس الشاة وبقيت (٣٠٨) حية تحل بالذبح بين البسة والحيين * قطع الذئب من ألية الشاة قطعة

اشاء شهر رامتو الية أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان حصة كل شهر كذا درهمان هذه الاجرة اجارة صحيحة جائزة نافذة بآنة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله أجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع بها بوجوه منافعها بالمعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقداً الاجرة يكتب على أن المستأجر هذا محل كل هذه الاجرة تمام هذه المدة فتمهلها منه الاجر هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر براءة قبض واستيفاء وان لم يكن المستأجر نقداً الاجرة يكتب على أن يؤدى المستأجر هذا تمام هذه الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة أو يكتب على أن يؤدى اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة عن مضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة كما وقعت هذه الاجارة فارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض والتسليم بتسليم هذا الاجر ذلك كله اليه ونقر قاعن مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتامها تفرق الايدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا أنه رأى ذلك كله وعرفه ورضى به وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه مقبوضة مسجلة فان كان المجهول والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمان أصل الاجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب ههنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ سمرقند اختاروا اللفظة القبالة في هذا فكتبوا ههنا ما تاتى قبل فلان قبالة صحيحة وقبض ههنا المقبل وسلم هذا للمستقبل وتفرق قاعن مجلس هذه القبالة وعلى هذا اجارة الخانوت والارض والطاحونة والحمام وكل محدود ولكن يذكر عنه قوله بحدودها وحقوقها ما هو من خواص مرافقها كما في الشراء والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * فان كان المستأجر سوى المنزل بان كان كرمًا ينبغي أن يكتب الاجارة على أصل الكرم دون الاشجار والنضبان والزرايين لان اجارتها باطله والزرع في الاراضى كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان جميع أصل الضبعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع دبران أرض ذكر الاجر هذا أنه له وملكه وحقه وفي يده وموضعها في أرض قرية كذا من قري كورة بخاري من عمل ذرا ومن عمل قرعدا ومن عمل ساحن ما دون ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها بعد ما باع الاجر ههنا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزرايين والاغراس وما في هذه الاراضى من الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن باصول جميعها وعروقها بثمن معلوم هو كذا يباع صحيحا وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيحا وتقباضا صحيحا ثم استأجر جميع ما ثبت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصك وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الزرايين أعشاب يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزرايين والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم أشجار الخلاف يكتب وجميع أشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهي ما اذا استأجر

لا يؤكل كل المبان وأهل الجاهلية كانوا باكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما أين من الحى فهو ميت * وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكلان * ذبح شاة وقطع الحلقوم والادواج الا أن الحياة فيها بعد فقطع انسان بضعة منها يحل أكل تلك البضعة لان هذا ليس بمبان من الحى لان ما بقي فيها من الحياة غير معتبرا أصلاً * رعى الى برج الحمام فأصاب جاما ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل وللشايخ فيه كلام انه هل يحل بذكاة الاضطرابى أم لا قيل يباح لانه صيد وقيل لانه بأوى الى البروج في الليل

كتاب السير

فيه أربعة فصول

الاول في الامان

أمان المرأة التي لا يجوز الا اذا حكم بانهم مزمة وكذا العبد والاعمى والمحدود * سألوا أن

الرجل

ينزلوا على حكم الله فلا امام ان لا يجيبهم * آمنه على قرابته دخل والداه استحسنانا

* السلطان أمن الكفار بشرط النهب لا يصح حتى لو ظهر عليهم فهو في * وكذا آمنهم مطلقا فاشتغلوا بالجواب وهذا اذا كانوا كثير الهم قوة * وان قطع واحداً أو ثلثاً أو ثلثة من المستأمنين الطريق لا ينقض أمانه * وقع الدبرة على الكفار فأسلم واحد منهم قبل الأسر صح إسلامه وصار حراً وماله * امرأة مسلمة سببت بالمشرك وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر ما لم يدخل دار الحرب لان

دار الاسلام ~~كان~~ واحد النفير الذي وقع من قبل الروم يجب على كل من معه وله زاد وراحله ولا يجوز التخلف لاحد الا بعذرين
والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون في مكان لا يكون وراءه اسلام في المختار وقيل لو انار كافر على موضع مرة فهو رباط الى أربعين
عاما ولو مرتين فالى مائة وعشرين سنة ولو ثلاثا فالى آخر الدهر * واقتال مع أهل الحرب ايرجعوا الى ~~كم~~ الله واجب بالنص
وقوله عليه الصلاة والسلام القاتل والمقتول في النار محمول على باغيين (٣٠٩) يقتتلان للذنب أو كأهل المحلن

يقتتلان عصابة فلا يجوز
نصر واحد منهما

الثاني في البيع

طائفتان من الكفار بينهما
مودعة دخلوا دار الاسلام
موادعين ثم تنازعا فوقع
الدبرة على احدهما
واستولوا بهم وباءوهم منا
قبل الاخراج بدار الحرب
لا يجوز الشراء منهم ولو أن
الترك أو الهند استولى على
ترك أو هند وأحرزها بدار
الحرب وباع جاز لبوت
ملكه بالاحراز بدار الحرب
* أهل بلدي دعوا الاسلام
ويأتون بالشرائع من
الصلاة والصيام ولكنهم
يعبدون الاوثان أعادهم
المسلمون فسبواهم وأراد
انسان الشراء منهم ان كانوا
يقرون بالعبودية للملكهم
جاز شراؤهم وان كانوا
لا يقرون بالعبودية للملكهم
جاز شراء النساء والصبيان
دون الكبار بالغين * مسلم
دخل دار الحرب فجاء
الحربي بانه أو ابنته أو بامه
أو بام ولد أو عمة أو خالته
قد قهرها يريد بيعها من
المسلم المستأمن لا يشترها
عند كثر المشايخ وقال

الرجل دار من رجلين عشر سنين خاف أن يخرج منها أو أراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر
الدار كل شهر من الشهور الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية لاجر فان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير
فانهم لا يخرجونه من الدار وقد حكى أنه كان في الامة يدعى يكتبون بيع الماملة فلما كان في زمن
الفقيه محمد بن ابراهيم الميمني رحمه الله تعالى كره ذلك لكان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة
ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من
المال فجعل بمقابلته السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلاثة أيام من آخر
كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام وانما أثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار أكثر من
ثلاثة أيام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أي خفيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحبه
اصحة الفسخ عند أي خفيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير أيام العقد وانما اقدروا
بأحدى وثلاثين سنة لانه يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب وإذا استثنى ثلاثة أيام من
آخر كل سنة في صكها هذا تكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقى
عقد الاجارة في ثلاثين سنة وانما عودا وعقد الاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان
ثلاثين سنة نصف العرف في الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي ما بين الستين الى السبعين
وقال النبي عليه الصلاة والسلام معتزك المتأيا ما بين الستين الى السبعين فكروا الزيادة على نصف العمر
لان الاكثر معتبر بالكل حتى كان ادراك أكثر الركة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يمكن شبهة التأبيد فيها
والتأقيت من شرطها ووافقه على تجويز هذه الاجارة الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
وكذا من بعده من الائمة بخاري وعلى هذا امر الائمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من
مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد والشيخ الامام أبي حفص السفي كدرى لا يجوزون هذه
الاجارة ويقولون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ
الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه صحته واتقاء شبهة الربا عنها ولولم
تجوز بهذا الطريق لاستدعى الناس وجوه دفع حوائجهم حال الغير لان من يقرض المال الكثير من غير أن
يطمع في وصول نفع مالي نادر وبذلك النادر لا تدفع الحوائج ولا تنظم المصالح فكان في القول بجواز هذه
الاجارة تعديل النظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجروا ان كان الاجر مجهولا وما يصب من
الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يكت فيه مجهولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة
في فصل وهو انه اذا كان سن أحد العاقلين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة غالبها نصح هذه الاجارة بعضهم
لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضى الامام أبو عاصم العامري وبعضهم جوزوا ذلك لان العبرة لصيغة كلام
المتعاقدين وانما تقتضى التأقيت فصحة ذلك وتظهر هذا اذا تزوج امرأة الى مائة سنة فانه يكون متعة ولا
يكون نكاحا صحيحا في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كانا لا يعيشان الى هذه المدة غالبها ولكن لما كان
الاعتبار للفظ كان مبطلا لنكاح كذا في الظهيرية *

اجارة النصف الشائع استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع

الكرخي رحمه الله ان كانوا يرون جواز البيع يجوزوا ان كانوا لا يرون جواز البيع لا يجوزوا اذا لم يجز البيع على الاقوال كلها أو على قول فاذا
أخرجه الى دار الاسلام اختلفوا فيه قيل ان أخرجه كرهام ملكه وان كان البيع باطلا والصحيح أن البائع ان كان يرى جواز البيع ملكه
مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه وذهب به مكرهام ملكه وان قهر حر ياباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون التملك بالقهر جازا للشراء والا
* مسلم تزوج امرأة كافر في دار الحرب وأعطى صداقها لابنها وأضر في قلبه أنه يبيعها وأخرجها الى دار الاسلام ليس له بيعها وهي حرة اذا

خرجت طوعا وان مكراهة لا عزم القهر في الاول والقهر في الثاني * الحرب في دخول دارنا بامان ودعه ولده فباع ولده لا يجوز لانه دخل تحت الامان
وفي جواز البيع نقض الامان * ملك من اهل الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى
اليه ليس بينه وبينهم قرابة كان مملوكا لمن اهدى اليه وان كان ذارحم محرما منه او امرأة ولدت منه لم يكن مملوكا للذي اهدى اليه * وفي الجامع
الصغير باع الحربى ولده من مسلم (٣١٠) او حربى في دار الاسلام او في دار الحرب قال ابو موسى ان باعه من مسلم مستأمن لا يجوز

وان من حربى يجوز واذا سلمه اليه ملكه وقال ابو بكر لا يباح للمسلم شراءه وان اشتراه ملكه ويكون رقيقا وقال محمد بن اجد رحمه الله لا يملكه اذا اشتراه في دار الاسلام ويملكه اذا اشتراه في دار الحرب واخرجه الى دارنا وذ كر الفضلى عن الثانى اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار الحرب عند الامام رحمه الله يجوز ولا يجبر على الرد وعند الثانى يجبر اذا خاصم وعن الثانى رحمه الله فحين دخل دار الحرب بامان فسرقت منهم انسانا حرا وخرج به اقول لا يسمعك ما صنعت وان باعه يجوز يبعه لانه ملكه وفي السير الصغرى الحربى يملكه حربى آخر بالقهر والاستيلاء عما ذكرنا عرفت جواب مسئلة يقع في بلاد الدشت وهى ان التتار الذين هم فيه يبيعون اولادهم في الدشت ان كان الدشت بلاد الحرب كما اختاره صاحب القنية تصح هذه الاجوبة وان لم تكن بلاد الحرب وكانت بلاد الاسلام كما

ما وجد ووصف فيه فهو مسلم واحد من مسلمين وهو النصف شاعا من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقلين نصين وهى الدار التى في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شريك فيها لم يجز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان اراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه مسلم واحد من سهمين من جميع الدار التى ذكر أن كلها وهى ملكه وحقه وفي يده وهى الدار التى موضعها كذا ويلحق بآخره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بحصة هذا العقد القاضى فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين العاقلين كذا في الدخيرة * (ووجه اخر) أن يعقد الاجارة على جميع المستأجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طارئا فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضى (وان كان المستأجر سركارا لهما من) فيكتب الاستئجار اقل من مدة احدى وثلاثين لانس سركارهم لا تبقى على حالها الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب فيكتب نسخة السركار أو بالاعربية أو بالفارسية كما يبينه ثم يكتب عقيدهم استأجر فلان بن فلان من فلان ابن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعربية أو بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة أيام من آخر كل ستة أشهر من أربع سنين متواليات من مقدمتها أولها أول اليوم الذى يتلوه تاريخ هذا الذكر بكذا دينا را ويصف الدينار بما وصفناه على أن يكون أربع سنين متواليات من أولها سوى الايام المستثناة منها كل ستة أشهر منها سوى ما استثني من أيامها بشعبية واحدة وزمان دينار واحد والسنة الأخيرة التى هى تمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلانى يكتب حالته ومعرفة بتمه ومسكنه ضمن هذا الاجر المذكور فيه بأمره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الاجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انفساخ هذه الاجارة ضامنا صحيحا معلقا بالزوم ورضى به هذا المستأجر وأجاز ضمانه عنه هذا في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الاجر الضامن وطلب المستأجر من الاجر أن يوكاه أو يوكل رجلا آخر يبيع هذا المنزل من انسان بثن يتفق عليه أهل البصر وبقبض الثمن من المشتري وأداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الاجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الفلانى وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انفساخ عقدة هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثن الذى يتفق عليه رجلا من أهل البصر في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم العقود عليه اليه وضمن الدرك عنه له وأداء ما يجب على هذا الاجر من مال الاجارة المذكور مبلغه فيه بعد انفساخ الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن توكيلا صحيحا بطلب هذا المستأجر ومسئلته ذلك منه ثابتا لازما على أنه كلما عزله عن هذه الوكالة عاد عنه وكسلا في ذلك كسبه كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبل ولا صحيحا خطابا ويتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الاجر يكتب وأذن الاجر هذا للمستأجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف ولا بذير بمشهود رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليه على هذا الاجر اذا صحيحا أو بصرف جباياته وموئاته الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه

اختاره أكثر العلماء على ما تقر في الفصول يكون البيع في دار الاسلام ومع ذلك التنازل حكم المستأمنين اذا كانوا على الكفر وتأمل الباقي

الثالث في الخطر والاباحة لا يخرج الى الغزو بلا اذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وان له جسدان وجدتان فاذن أو بالاب وأم الام ولم يأذن الآخر ان له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا اذنهم لان الجهاد يتعاق بالروح لاهمادات الهة على التحاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة لان الخروج الى التجارة لما جاز لان يجوز لاهم أولى الا اذا كان الطريق مخوفا يشترط اذنهما هذا اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال

لا يخرج الاباذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الاباذن ما وان كفل لاباذنه لا يخرج الاباذن الطالب خاصة والميت والمقتول لا يدفن الا في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم ولو نقل الى ميل أو ميلين لأبأس به * جل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكره * شل عطاء بن حزمة عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض بالفساد وقيل يتمتعون عن الفساد في أيام الفترة ويوارون قال ذلك امتناع ضروري ولوردوا العاد والمأنه واعنه وكذلك قال له امام السيد أبو شجاع وزاد بانه (٣١١) يثاب قائلهم قبل له وكيف يثاب قائلهم قال لان من شرط الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه * عبد أسره العدو وألحقه به دار الحرب ثم أبى منهم يرد على سيده وفي رواية يعنى قال السيد الامام والبلاذني في أبدي الكفرة اليوم لاشك أنها بلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يظهرها فيها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون ومن قال

منهم أنا مسلم وشهد بالكامنين يحكم بسلامه ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا كافر ولا مرتد وتسميتهم مرتدين من أكبر الكائن لانه تنفير عن الاسلام وتقليل سواده واغراء على الكفر والملوك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون والذين يطيعونهم لاعتن ضرورة موادعة وأما البلاد التي عليها والمسلم من جهتهم يجوز إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتوزيع الايام والارامل لاستيلاء المسلم عليه وطاعته للكفرة أما موادعة أو مخلاعة وأما البلاد التي عليها ولاية كفار فيجوز

اذا صححها على أنه كلما عزله عن هذا الاذن يكون هو أو ذواله فيه عنه باذن جديد في ذلك كله كما كان وأنه قبل منه هذا الاذن منه قبل ولا صححها

﴿ وأما الاجارة على الاجارة ﴾ فأنك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طاعاً أنه أجر كذا اجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بمحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديناراً يصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعيرة وزمان دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلان هذا استأجر منه جميع كذا بمحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والشرايط المذكورة فيه استئجاراً صحیحاً وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الاجر هذا جميع هذه الاجرة بكالها قبضاً صحیحاً وجعل كل واحد من هذين العاقلين صاحبه هذا بالخيار في فسخ بقية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعلها صحیحاً ويتم الصك الى آخره كذا في الظهيرية * ﴿ اجارة النفس ﴾ هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاله أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا بكذا درهماً على أن يستعمل هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فان كان استأجره لنوع خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها او جميع ما يحاط على ما رأى وأحب (استأجره على أن يحفر له بئراً) بين موضعها وسعتها وعمقها بالذرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعياها) يصفها ويفصل اذا اختلفت كذا شهر على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى أعطانها ويدأوى جربها ويحلب ذوات الدر منها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرر وعها بعد حلبها ويقوم عايتها على فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهماً الى آخره ويتم الكتاب ويبين التأجيل والتججيل في الاجرة فان كانت الابل بغير أعياها بين ذلك ويكون في هذا أجر واحد فلا يعلك أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمناً عليه فيما ضاع منها بالاجاع وفي المعينة هو أجير مشترك فله أن يؤاجر نفسه لرعي غيرها من غيره ولا يضمن ما ضاع منها عند أي حنيفة رجه الله تعالى خلافاً لهما * (فان استأجره لحل الكتاب من سمرقند الى بخارى ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيجعله الى المستأجر يكتب) * استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهماً اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه بمجمله قبضاً صحیحاً وقبض منه هذا الكتاب قبضاً صحیحاً وقبل حله من كورة سمرقند الى كورة بخارى وإيراده الى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب

﴿ استئجار المملوك للخدمة ﴾ استأجر منه عبد الله هــ يد يا سمى زيرك الذي ذكره هذا الاجر أنه ملوكه

فيها أيضاً إقامة الجمع والاعباد والقاضي قاض بتراضي المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم وتعليق البانزة أعنى اللوح السلطاني اماره مكتبة لاتعلق لها بالدين كان من خشب أو فضة بخلاف وضع قلنسوة الجوس وشدة النار لانه أماره الكفر كالحنان اسارة الاسلام وقص الشارب اماره أهل السنة والجماعة وتركه اماره الرفض وكذا البس السواد والبس السراغوج من قيل لبس أنواع القلائس فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده وقد تقرر أن بقاءه من العلة يبقى الحكم وقد حكمنا بخلاف بان هذه الديار قبل استيلاء السار كانت من ديار الاسلام

باسلامهم وان صلى وحده لا وفي السير لا اله الا الله عن لا يقولها دليل الاسلام وان كان ممن يقولها ليست باسلام كاليهودى صلى مع المسلمين كان دليلا على الاسلام وان كان ليس باسلام بعينه واذا جمل المسلم على الكافر فقال أشهد أن لا اله الا الله فان كان من قوم لا يقولونها على المسلم أن يكف عنه لسماعه دليل ايمانه وهو حران تكلم بها قبل أن يأخذوه ويقهروه وان قالها بعد ما قهروه فهو رقيق وانما قال انما أردت بما قلت الدخول في اليهودية دون الاسلام أو أردت التعوذ فلا أقتل لا يلتفت اليه لان الظاهر انه (٣١٣) جواب ما دعى اليه من الاسلام

فان امتنع بعد ذلك من الاسلام يقتل لانه مرتد وان الكافر ممن يقولها قبل ذلك لا بأس بقتله وان تكلم بها لانه ليس بدليل الاسلام وان قال لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ممن لا يقولها فهو دليل اسلامه وكذا لو قال محمد رسول الله أو قال دخلت في دين الاسلام أو في دين محمد عليه الصلاة والسلام يحكم بايمانه حتى لو مات يصلى عليه كالموصلى معنائه مات أما اليهودى والنصرانى اليوم اذا قال لا اله الا الله محمد رسول الله لا يحكم باسلامه لانهم ينظرون الى المسلمين يقولون ذلك فاذا استفسرته يقول هو رسول الله اليكم لقوله تعالى هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم فلا يدل هذا على ايمانه مالم ينضم اليه التبرؤ مما هو عليه واذا قال النصرانى أشهد أن لا اله الا الله وأنبرا عن النصرانية لا يحكم باسلامه لجواز أنه دخل فى اليهود اذ اليهود يقول ذلك أيضا وان زاد وقال وأدخل فى دين الاسلام زال الاحتمال واذا قال أنا مسلم لم يكن

وسلمها للارضاع المذكور فيه وأذن لها بالسكنى فى منزل هذا المستأجر لهذا فرضى بها هذا العمل وتفرقا ويتم الكتاب وان كان بغير إذن الزوج فله المنع والفسخ والله أعلم
استجار الاسلام تاذن تعليم الصبي الحرفة استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا بتماسها بوجوهها فى مدة كذا يكاد ادرهم باليقوم بتعليمه فى أوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعمل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب وأزيد من (١) هذا الفصل الذى يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا فى تعليم النسيج مثلا على أن أعطاه الولي كل شهر كذا أما لو شرط عليه تعليم الحياكة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المتعلم فلا يجوز الاجارة عليه كالأستاذ استأجره لتعليم القرآن فأما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له فى اثناء العقد من عمل الحياكة فان الصبي ربما يأخذ ذلك بفهمه وكأنه فهذا اجار مجرى البيع فاما المقصود فهو القيام عليه وفى وسع الأستاذ الوفاء به هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفقا على أن يعلم ولده الحرفة فى سنة ثم هو يعمل للاستاذ فى هذه الحرفة فى سنة فوجهه أن يستأجره هو الاستاذ ليقوم عليه فى تعليم النسيج سنة باجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر التلميذ فى السنة الثانية ليعمل للاستاذ فى تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول فيتقاسمان (وهذه نسخة هذين العقدين) هذا ما استأجر فلان الفلانى من فلان الفلانى استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل عاقل متملقن بما يلقن متعلم لما يعلم فى تعليمه عمل الخياطة فى أنواع الثياب بأنواع الخياطة فى أوقات التعليم ويلقنه فى أوقات التلقين ما هو من جلتها ومتصل بها وادخل فيها سنة كاملة أو لها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطرى فيه لا بألوفى جهده ولا يمنع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الولد هذه الاجرة عند مضى هذه المدة وتتمام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد فبالبه له وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الولد هذا الولد فى عقدة أخرى فى مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة فى الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة مشروطة فى الاولى أو ملحقة بها أو الاولى مشروطة فى الثانية أو ملحقة بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ فى عمل الخياطة فيخيط ما يأمر به من الثياب ويعمل ما يتصل به او يدخل فيها فى جميع هذه المدة بمائة درهم غطرى فيه اجارة صحيحة على أن يوفيه هذه الاجرة عند مضى هذه المدة ويتم الكتاب *
أكثرى مكاريا يعمل أثقاله على حجره هذا ما أكثرى فلان المستأجر من فلان المكارى أكثرى منه خمسة أجرة معينة تجعل له من الاثقال على كل حمار منها كذا من كورة سمر قسدى الى كورة بخارى بكذا كذا درهما كراه صحيحا وان هذا المكارى أراه هذه الحمار باعيانها ورضى بها هذا المكارى وسلم هذا المكارى الى هذا المكارى الاثقال وهى كذا بوزن كذا فقبضها هذا المكارى وقبل جملها على هذه الحمار من كورة كذا الى كورة كذا وسلم اليه فى كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتجليل هذا المكارى ذلك اليه وضمن هذا المكارى لهذا المكارى كل درك يلقه فى ذلك ضمنا صحيحا وذلك فى يوم كذا (١) قوله وأزيد من هذا الخ قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف وليعزرت ركيها اه صححه

(٤٠ - فتاوى سادس) مسلان معنى المستسلم للعق وكل ذى دين يزعم أنه منقاد للعق هو عليه قال الحلوانى رحمه الله الاجموسى الذى فى دارنا لانهم يأتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا ولا دهم يا مسلمان زاده قال النصرانى أو اليهودى برئت من ديني ودخلت فى الاسلام أو قال برئت من ديني وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله صامسا ولو قال الوثنى أشهد أن لا اله الا الله أو قال محمدا رسول الله صامسا لانه منكر للامرين جميعا فأباهم ما شهد فقد دخل فى دين الاسلام وكذا لو قال أنا مسلم لان عبدة الاوثان

لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الخنيفية أو على الاسلام وعن الحسن النصراني اذا قال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقبلت الاسلام وترك ديني فهو مسلم * وعن محمد اذا قال آمنت بالله وبمحمد عليه الصلاة والسلام وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وترك ديني صار مسلما ولو قال لا اله الا الله ثم رجع صار مشركا لا يقبل رجوعه وعن الامام اذا قال نصراني أو يهودي أنا مسلم أو أسلمت يسئل (٣١٤) أي شيء ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما حتى لو رجع عن دين الاسلام

من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوبسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا من القطن أو يكتب كذا كذا عدد من الجوز أو كذا كذا فقيرا من الخنطة أو كذا كذا أو بايين جنسها وثقلها من بلدة كذا على كذا من الجوز أو يقول على الأبل السمان الفارغة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا رطلا برطل كذا تقبلا صححها جازا لافساد فيه ولا خيار بكذا درهم على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا أو يسير بها المنازل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

وثيقة الكراء للبيع * هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها را كان وقد نظر اليه ما هذا المتقبل وعرفها بما عيانها ما وكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلا برطل كذا أو لها من الكسوة كذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماء كذا ومن الخنطة والشعير والسويق والربو والثمره والحلوى كذا يحملها على رواحل ثلاث على ابل مسنات سمان فارغة قوية وذلك بعد معرفتهم ما جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والرا كان وغير ذلك ونظرا اليه ما عرفها بعشرين دينارا ويصفها بقبالة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى أن لهؤلاء الركان أن يستبدلوا بالوطاء والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعلموا فيها برأيهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط *

فان كانت الأبل بأعيانها ذكراها كما مر في الحرج وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكارى في مصر سقطت الاجارة فان مات في المفازة بقيت بذلك الاجر استحقاقا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجديد عقد

أكثر السفينة وتقبل الحمل في السفينة * استأجر منه جميع السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحه أو رفوفها ومجاذيقها وحراديقها وشراعتها ودقها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهر أو له كذا أو آخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا خنطة ومقدارها كذا بالقفير ويتقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدوة ويرقي اذ رقي الناس ويسير معهم اذا ساروا وقبض هذا المأجر جميع هذه الاجرة بمجمل بتجمل هذا المستأجر وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يده هذا المأجر بتسليم ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتقرقا بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها كتب تقبل منها حملان كذا بوزن كذا

حل دمه وان قال اني مسلم على دين الحق لم يكن مسلما فان لم يسئل حتى صلى بجماعة كان مسلما وان مات قبل أن يسئل ويصلي لم يكن مسلما * مسلم ونصراني تازعا في شراشي فقيل انه يباع من المسلم لامن النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير مسلما الا اذا قال أنا مسلم مثلك وينبغي أن يصير مسلما لانه أخرج الكلام جوابا للكلام غيره وعن الامام أنه يصير مسلما بأناسم وعن ابن زياد قيل لذي أسلم فقال أسلمت فهو مسلم وكذا عن علمائنا وعن الامام قول النصراني أنا مسلم ليس باسلام حتى يتبرأ من النصرانية وعن الثاني رحمه الله قال له رجل ادخل في الاسلام واترك دينك فانه باطل فقال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأنا مسلم فهو مسلم وعن محمد رحمه الله شهد بالشهود على ذي أنه صلى بالجماعة فنجده مسلما فان رجع عن الاسلام بعد ذلك ضربنا عنقه فاما اذا قالوا صلى وحده فان قالوا

صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فكذلك وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان الاذان في السفر أو الحضرة وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة له فيكون مسلما واذا قالوا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صليت صلاتي لا تعرض له باجرا أحكام الاسلام ما لم يقولوا صلى صلاتنا وفي الروضة اذا صلى في وقت الصلاة حكم باسلامه واذا صلى في غير وقتها لا ولو في وقتها اجماعنا أو وحده مستقبل القبلة صار مسلما وان غير

الكعبة لا يصير مسلماً وان صلى الجمعة معناه فهو مسلم طاف ولي كيطوف المسلمون صار مسلماً وبجهد التلبية لا وفي المنتقى صلى نصراني وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلماً لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبر ثم أفسد لا يكون مسلماً * وثبت التسمية بالملك ايضاً حتى لو وقع الصبي في سهم مسلم لم بالقسم في دار الحرب أو يسع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب يصلي عليه لانه مسلم به المولى المرتدة تسبي وتشرق في دار الحرب وكذا أولادها تبعاً * الواحد والاثنان والثلاثة يبقون في العدو (٣١٥) ويقاتلون حتى يقتلون أحب الي من الرجوع وقال نصير رجه

الله خرج على الرجل القطاع فأراد أن يقتلهم فان علم أنه اذا قاتلهم دفع القتل عن نفسه فعل والا لا أما في دار الحرب فان علم في قتاله ضرب نكابة لهم وسعه أن يقتل والفرق أن قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال أهل الحرب وقد صح أن زيد بن حارثة رضى الله عنه يوم موته عقر جواده وقاتل حتى قتل وكان الكفار غالبين وعسكر الاسلام انحازوا الى فئة

كتاب الفاطنكون
اسلاماً أو كفراً أو خطأ

وفيه ثلاثة فصول
الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون من يقر بالتوحيد ويجحد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد رسول الله يصير مسلماً والجوسي اذا قال خدای یکی است وهمه بیفامیران حق میگویم باسلامه مجوسی قال صلى الله عليه وسلم لا يصير مسلماً قال كافر آمنت بما آمن

وكيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صححة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من الناس وينهى الكتاب كالأول
واذا حضر لكتابة وثيقة اجارة أحد العاقدين قال الكاتب يكتب على اقراره باجارة كذا من ولان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك المقر له لو جاء ووجد الاستئجار وأراد استرداد المال الذي أقر هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين إما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء يطلب فله أن يقول ما قبضته منك وإما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذ كر قبضاً وكذا هذا في ذكر الشراء والفن كذا في الذخيرة *

استجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولى لامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحده بمحدودها وحقوقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضاياها ووجد رانها فانها صارت لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذا المتعاقدان وعقد هذه العقد على هذه الارض وحدها سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم ما هي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عقد هذه القبالة بمجمل هذا المتقبل ذلك كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقد هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كله اليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولى رده هذه الدراهم الى هذا المتقبل وأمره بأداء خراجها منها اذا جاء وقتها وبكرى أنهارها واصلاح مسنتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف وكذا بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأئفاً وقبل منه هذه المالكه مشافهة وأشهداؤهم الكتاب كذا في المحيط
وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة نوايت من ككات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحبات دوائر والتابوت الخامس المعروف (شاحمة) ذ كرهذا الذي آجر ان جميع هذه الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له يأخذ ما به من وادى كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بمحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارته على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا مسانحة أو مشاهرة كل سنة بكذا درهم أو كل شهر بكذا درهم ليتنفع المستأجر بهذا استأجره بالاستغلال وطعن الحبوب من الخنطة والشعير وما شا كلهما ويؤدى قسط كل سنة عند انقضائها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضاً صححاً مفرغاً عما يشغل به تسليم هذا الذي آجره وتفرق عاين مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الاقوال والابدان

واذا أردت كتابة استجار المجدة بفارقينها كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع المجدة التي لها فارقين متصلين بفارقينها ذ كرهذا الذي آجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذ كر الموضع والحدود

الرسول يصير مسلماً * قال كافر الله واحد يصير مسلماً ولو قال لمسلم دينك حق لا يصير مسلماً وقيل يصير الا اذا قال حق لكن لا ومن به وفي مجموع النوازل أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام أما لو قرأ أو تعلم لا يكون اسلاماً * قال واحد رأيت به صلى في المسجد الاعظم وشهد آخر أنه صلى في المسجد لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام * أكره على الاسلام يكون اسلاماً لكن اذا عاد الى الكفر لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام * مسلم تزوج امرأة يعرف أبواها بالاسلام لا بأس بأن لا يسألها عن الاسلام لان الظاهر عرفانها بالايان ولولم يعرف أبواها

يدكر عندها الايمان ثم يقول اتقرين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا * وصف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال الان عرفت فهذا لا يدل على
 انه لم يكن مسلما قبله لجواز ان يكون عارفا بالاجمال والان عرف بالتفصيل * قال لا آخر صفت مسلما في فقال لا أعلم فهذا ليس بمسلم * وفي
 الجامع قيل ليهودي هل تعرف صفة اليهودية قال لا فهو ليس يهودي * قيل توبة البأس مقبولة لا ايمان البأس وقيل لا تقبل كايما * قال
 صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم (٣١٦) يتوبون من قريب الزمان القريب قيل حضرة الموت لا يرى الى قوله حتى اذا

حضرا أحدهم الموت الآية
 فتبين ان الاحضار هو الوقت
 الذي لا يقبل فيه التوبة
 فبق ما وراء ذلك في حكم
 القريب وعن ابن عباس
 رضى الله عنهم اقبل ان ينزل
 به سلطان الموت ثم ذكر
 أيضا بخطوط أن قوله
 تعالى ولا الذين يعمون
 عطف على الذين يعمون
 السيات سوى بين الذين
 سوفوا وتوهم الى حضرة
 الموت وبين الذين ماتوا على
 الكفر في أنه لا توبة لهم
 لان حضرة الموت أول
 أحوال الآخرة فكأن الميت
 على الكفر قد فاته التوبة
 على اليقين فكذلك
 المسوف الى حضرة القرب
 بمجازة كل واحد منهما
 أو ان التكليف والاختيار
 الى هذا عبارة الزمخشري
 وقال البيضاوي قريب
 أي قبل حضور الميت الى
 أن قال سوى بين من سوف
 التوبة الى حضور الموت
 من الفسقة والكفار وبين
 من مات على الكفر في
 نفي التوبة للبالغة لعدم
 الاعتداد بهم في تلك الحالة
 وكأنه قال وتوبة هؤلاء
 وعدم توبة هؤلاء سواء

ثم يقول بحدودها وحقوقها وجميع مرافقها التي لهم من حقوقهم ما سنة أو ثلاث سنين وان كان
 الفارقين الواحد مشتة على مجامد كثيرة ذكر استأجر منه جميع الفارقين المشتة على ثلاثة مجامد أو
 أكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضع والحدود ثم يكتب كرهذا الذي أجر أن جميعها له وملكه وفي يديه
 ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بقارقيها كذا كذا سنة بكذا درهم ما الجارة صحيحة ينتفع به هذه
 المجامد بوضع الحدود ويؤدى قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم الصلح الى آخره
 واذا أردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة أصلها كضياح نهر الموالى بقضاء كورة بخاري كتبت هذا
 ما استأجر فلان من فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط بمبنى بقصره وخمس دبرات أرض
 متلازقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله كرهذا الذي أجر أن ما في هذه الضيعة من الكر دارات
 ملكه وحقه وفي يديه وكراداراته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشجار هذه الضيعة بكارها
 وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجهه الأرض من جميع هذه الضيعة
 بمقدار نصف ذراع عمقها وما تحت ترابها المكبوس به وجهه الأرض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير
 (ساس بكين) التي وقفها على حانوته وتعرف هي بالاوقاف الحانوتية وفي يدي هذا الذي أجر بحق استجاره
 من له ولاية الاجارة منه مسانحة سنة بعد سنة باجرة معلومة المقدار التي هي أجر مثله وأن هذا الذي أجر
 يؤجر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيعة يؤجره مع الوقف بعدد
 واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول بحدود ما ثبت اجارته فيه الذي هو مشتة على
 الملك والوقف من أصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقها التي هي له من حقوقه بعد ما باعه هذا الذي
 أجر جميع أشجار هذه الضيعة وزرايين هذا الكرم وقضبانة بثلاثة دراهم واشترأها منه هذا المستأجر به
 شراء صحيحا وتقابضا صحيحا ثم استأجر منه ما ثبت اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى
 وثلاثين سنة متتالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أو لها غرة
 المحرم من شهر ربيعة كذا بكذا درهم أو دينار نصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الايام المستثناة منها
 بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما
 ينقصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة
 ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه
 الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مساححة في المملوكات بين البالغين وأما في أموال الايتام
 فان كانت لليتيم دار أو ارباب أو الوصى اجارته لم يصح عقدا لاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد
 الاب أو الوصى استجارها لليتيم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستجار فيها يقع باكثر من أجر المثل وكذلك في
 الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة لليتيم أن يعقد العقد باجر المثل في تلك المدة ويرى الاب والوصى فيصح
 البراءة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فيما يشرأ ثم يقران للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة
 مؤجلا الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بالمال المقرب قال محمد رحمه الله تعالى
 (وله وجه آخر) أن يقر الاب أو الوصى بقبضه من المستأجر فيبرأ المستأجر ويضمنان فان أراد المستأجر أن
 يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصى وان أقرا بقبض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه

وقال القرطبي قال أبو مجلز والضحاك وابن زيد وعلمة وغيرهم قبل المعاينة للاشك وان يغلب المرء
 على نفسه قال علماء نازحهم الله وانما صححت التوبة في هذا الوقت لان الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل وقال في التفسير
 الكبير في قوله تعالى الآية وايسر التوبة دلت على أن من حضره الموت وشاهد أحواله فان توبته غير مقبولة وكذلك قوله تعالى
 حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعوني لعلى أعمل صالحا فثم ركت كلامها كلمة هو قائلها الآية وكذلك قوله تعالى وانفقوا مما

رزقناكم من قبل أن ياتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين أخبر الله تعالى في هذه الآيات أن التوبة لا تقبل عند حضور الموت ثم قال قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة مشاهدة الأهل التي يحصل العلم عندئذ على سبيل الاضطرار بالله تعالى فهذا كلام الخنفسة والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إذا أردت باليأس معانسة أسباب الموت بحيث يعلم قطعا أن سلطان الموت يدركه لا محالة كما أخبر الله تعالى بقوله فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وهذا إيمان أن اليأس ما هو وقد ذكر في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة إن أراد باليأس ما ذكرنا يرد عليه كل ما قلنا وإن أراد باليأس القرب من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس وزمان معانسة الهول والمستطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة بخلاف إيمان اليأس لأن الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى وأتداء إيمان وعرفان والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل وقوله تعالى حتى إذا حضر أحدكم الموت قال إني تبت الآن

(٣١٧)

بجماع عدم

وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يبيع منها شيئا بثمن هو مثل تلك الأجرة والاحوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا أقر بالقبض وانفسخت الأجرة بفسخها أو بموت أحد ههما واجب ما لان أحد ههما المقر به والثاني مال الأجرة الذي أقر بقبضه ولم يضمن بسبب الإبراء عن مال الأجرة شيئا (وهناشي يجب أن يتحرز عنه) وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرر المأجر وفي بعضها ضرر المستأجر لان المال المقر به أن جعل مؤجلا إلى انقضاء المدة تضرر المستأجر به فان الأجرة عسى تنفسخ بالموت أو بالفسخ في مدة الخيار ويبقى المال مؤجلا إلى انقضاء المدة فيتضرر المستأجر وإن جعل مؤجلا إلى وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولا والتأجيل إليه يبطل فبقى المال حالا فيتضرر المأجر فيه لان المستأجر يؤاخذ به المال حالا والثاني المستأجر في يده بحق الأجرة بغير بدل أداءه فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلا إلى وقت انقضاء المدة ثم يوكّل المستأجر بإبطال هذا الأجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على أنه متى عزله عادما أو ناله فإذا فعل ذلك زال الضرر عنهم جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منقظ وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذلك كرا الطحاوي في مختصره وبعضهم أبطأ في المدة الطويلة مخافة التملك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار للثمن أو للوقف فهذا الوجه جار فيه (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخر له أن يعقد مثلا على ثلاثين سنة بالف فينظر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما عقد على عشرين سنة كل سنة تسدس درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد باجر المثل ثم يفسخ الأجرة في السنة العاشرة ويجدد العقد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى

فان أراد كتابة فسخ الأجرة كتب هذا ما فسخ فلان أجرة المنزل الذي كان بينه وبين فلان ويجدد المنزل أجرة طويلة بكذا درهما أولها تاريخ كذا وآخرها كذا ففسخ هذه الأجرة في الأيام المشروطة فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الأول من أيام خياره والوسط والآخر فسخا صحيحا وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذكر وأصح الفسخ في هذا أن يفسخه في اليوم الاوسط لانه في اليوم الآخر وفي اليوم الأول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا (١) وان كان لنوع من الاعمال والصناعات كالخياطة ونحوها بينت وقت يستعمله بالخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يخاط على ما رأى وأحب وبوأجره من أحب ويسافر به ان بدله يعمل في جميع ذلك برأيه وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها بينت ذلك ثم بين حديث الاجرم من التأجيل والتعجيل والتأقبت وبينت الرتبة وذكر في موضع آخر وقال أجرة محدود الصغير أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في توبة أمور الصغير فلان الثابت القوامه المذكورة وانه أي جرم من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالأجرة التي هي يومئذ أجرة المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصلح إلى آخره وان كانت المقاطعة للنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤاجر رجل منزله من آخر مال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة باجرة معلومة ويضمن الأجر الأول الذي هو مال المنزل

(١) قوله وان كان النوع الخ تقدم التنبيه على هذه العبارة بانها مكرره فتنبه اه معجمه

يحتمل أن يراد به تقييد التوبة بالأن بان تقييد توبته بزمان العجز كما يقال تاب يوما أو عاما والدليل على قبولها مطلقا إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجوز أن يقال شفاعته غير يوم القيامة لما قيل في حقه وان كان يوم القيامة زمان اليأس فشفاعته لنفسه في آخر عمره وتمام دهره وغاية أمره تقبل أيضا ويجعل توبته في هذه الحالة بمنزلة شفاعته لنفسه فتفضل الله تعالى بقبوله بوعده لانه لا شفيع في هذه الحالة غيره بخلاف يوم القيامة لكثرة الشنعا وانما أطلبناه لبحث جرى فيه وشهد بمسلم على نصراني بأنه

أسلم قبل موته فقبل موته فقبل موته ومات عليه لأجله مرتدا قال في السير يصلى المسلمون على ميت بخبر واحد ولو عدلوا شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل واحد أو ثلث من المسلمين وترك على دينه وجب على أهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جازوا أجبرت على الإسلام وهذا كله قول الإمام رحمه الله وفي النوادر تقبل شهادة رجل واحد أو اثنين (٣١٨) على الإسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم وفي مجموع النوازل ذم دخل

دار الحرب وسرق شيئا وأدخله دار الإسلام يحكم بالإسلام ولو اشتري الصبي يحكم بالإسلام

نوع فيما يتصل بها مما يجب اكفاره من أهل البدع

قال الإمام الزاهد الصفار لا يستثنى مؤمن في إيمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما أخرج شاة لبس ذبح فتر به رجل فقال مؤمن أنت فقال نعم ان شاء الله تعالى فقال لا يذبح نسكي من يشك في إيمانه ومهر به آخر وقال أنا مؤمن فأمره بالذبح فلم يرم يستثنى في إيمانه أهلا للذبح وقال الزاهد يجب اكفار القدرة في نفهم كون الشر بخالق الله تعالى وفي دعوهم ان كل فاعل خالق فعل نفسه ويجب اكفار الكيسانية في اجازتهم البداء على الله تعالى واكفار الروافض في قولهم رجعة الاموات الى الدنيا ونسخ الارواح وانتقال روح الاله الى الائمة وان الائمة آلهة وفي قولهم بخروج امام ناطق بالحق وانقطاع الامر والنهي الى أن يخرج رجوع قولهم ان

بتلك الاجرة المقدره المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا الاستئجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنه بحدوده وحقوقه وموافقه التي هي من حقوقه بعدما زاد الأجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الأول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب يوما بعد العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا دينا را استئجارا وصحبا يسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الأجر الثاني المذكور فيه أجره من هذا المقاطع كذلك بهذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يطلها وتم التسليم والتسلم بينهما فثبتت اجارته على قضية الشرع وتفرق بعد ما من الاجر الاول المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الاجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضمانا صحيحة معلقة بالزوم ورضي به هذا المستأجر الاول وأجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية

(١) نوع آخر اذا دفع الاراضى مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان فلان الى فلان الحرات دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا برة أرض بيضاء صالحة للزراعة كذا الدافع هذا أنهم ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا بناحية كذا حدودها كذا وكذا بحدودها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها وبذر ما بعينه وذلك كرخطة سقبة جيدة بيضاء نقية وهو كذا قفيز بالقفيز الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات وأولها يوم كذا من شهر كذا وآخرها يوم كذا من شهر كذا من اربعة صحيحة لافساد فيم والاختيار ولا مواءمة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من ثمن فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقدة هذه المزارعة من هذا الدافع قبولا صحيحا وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليما صحيحا وعملانهم ما يقول من يرى جوار المزارعة من السلف الصالح وتفرق عن مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتتمامها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما أدرك من ذلك وان أراد أن يصير العقد مجمعا عليه يلحق بآخره محكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهم أو شهدا على أنفسهم ما ويتم الكتاب وانما ذكرنا التبين في الوثيقة لانهم مالو سكا عنه فهو لصاحب البذر وانما شرطاه بينهما فاعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع اليه أرضا كذا (١) قوله نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الاجارات وهذا شروع في المزارعات اه صححه

سنة

جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون على كرم الله وجهه وأحكام هؤلاء

أحكام المرتدين ومن أنكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الاصح * ويجب اكفار الخوارج في اكفارهم جميع الامة سواهم * ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلي وطليحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم * ويجب اكفار الزيدية كلهم في انتظارني من العجم بنسخ دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واكفار التجارية في نفهم صناد الله تعالى وفي قولهم

القرآن جسم اذا كذب وعرض اذا فرى ومن قال انه تعالى جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتخليد أصحاب الكافر فهو مبتدع وكذا من أنكر عذاب القبر ومن أنكر شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر وكذا من أنكر الميزان يوم القيامة أما الأول وقال الميزان هو العدل ولا ميزان يوم القيامة لمن يزن فهو مبتدع ضال واختلفوا في المجرة والصواب كفارهم في قولهم ليس للعبد فعل أصلا ويجب كفار نعمان في قوله الانسان غير بالسدوانه حتى قادر مختار ليس بتحرك ولا ساكن (٣١٩) ولا يجوز عليه الاوصاف الجائرة على

الأجسام ويجب كفار قوم من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى لا يرى شيئا أصلا ويجب كفار من قال ان الله تعالى يرى ولا يرى ويجب كفار الكرامية المجسمة مجسمة خراسان وكيلان وفي الخلاصة الرافضي ان كان بسبب الشيعين ويلعنهم ما فهو كافر وان كان يفضل عليا عليه ما فهو مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فهو حينئذ كافر وبعض مشايخنا على أن المعتزلي المرتكب لكبيرة كافر لانه اعتقد أنه خارج من الايمان وكل من اعتقد انه خارج عن الايمان فهو كافر عندنا لا اعتقاده أنه ليس بمؤمن ولا واسطة بين الايمان والكفر عندنا ورد به بعض الأئمة بما قاله أرباب الأصول ان فيه اعتبار قول المخالف واعتقاده فيلزم اعتبار المعتقد الباطل وقيل بانه كافر لانه آيس من روح الله ورد بانه ممنوع لرجائه بشرط التوبة قبل ما دام فاسقا غير راج قلنا لا يصدق عليه أنه غير راج مطلقا والمشبه مبتدع فان أراد بالبدل الجارحة فهو كافر والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة كبيرة قيل يلزم

سنة على أن يغرس فيه ما بدا له من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والثر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يؤمر بقلع الاشجار وان لم يكن البذر عينا والرأي الى الدافع كتبت على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذرا معهابل كتبت لزرها هذا المدفوع اليه ما بدا لهذا الدافع بذرها هذا المدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يد كرقبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على أن يزرها هذا المدفوع اليه الارض يبذر نفسه وهو كرقبضة سقبة بيضاء نقية جيدة وهو كذا وكذا فقير ابقه في كذا ولا يد كرقبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غرعين والرأي فيه الى المزارع كتبت لزرها هذا المدفوع اليه ما بدا له يبذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وقسماه بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليهما جميعا فيكتب في موضع الدرك فمادرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط * قال وان كانت الارض بين شرين يكتن فإراد أحدهما أن يأخذ حصته شريكه مزارعة كتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين بحدود وحقوقه مزارعة صحيحة ثلاث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على أن يزرها يبذره ونفقته واجرائه وأعوانه فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما أثلاثا الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون البذر بينهما ان كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فالزراعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصته شريكه ببعض ما يخرج واستأجر شئ مشترك جاز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصته شريكه ببعض ما يخرج (من) أجر أرضا سنة بآجرة معلومة ثم انه دفعها الى المزارع مزارعة ان كان البذر من قبل المزارع لم يجز وان كان من قبل المستأجر جاز وأما كتابة المعاملات فقد ذكرنا أن الماملات جائرة عند أبي يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى في الاشجار والزراعيين والقضبان والبقول والطاب وأصول القصب والثمار التي لم تنوع وكذلك كل شئ ينبت ويقطع وكذلك يجي على مذهبه ما أن تجوز عند ما على الملح ان كان ما تعاو يجمد لانه يحتاج الى سوق الماء وقال في القبر والنفط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت تحتاج الى المعالجة لتنمو أما اذا لم تكن بهذه المثابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) أن يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود بحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة له صحيحة لا فساد فيها ولا خيال يقوم على ذلك كله ويسقيه ويحفظه ويكسحه كرمه ويقوم بنشذيبه والتشذيب قطع ما اصفر من الاغصان ويبس منها (١) وإيامته وتلقيح نخله وتأبيره بنفسه وباجرائه

(١) قوله وإيامته ينظر معنى هذه الكلمة اهـ صححه

عليه أن يكون المعتزلي كافرا لانه يرى الكبيرة حقوا واستحلال المعصية كفر فكيف رويته حقوا والزام الاعتقاد قلنا اذاك بعد تسليمه كونها كبيرة وبدعة لا مادام منازعا في كونه بدعة فان قيل الاستثناء موضوع لا بطلان التصرفات أجمع فاذن المستثنى في ايمانه مبطل لايمانه فلا يكون مؤمنا فيكون كافرا وليس وان كان الاستثناء غير جائز قلنا لا نسلم انه يبطل كلها بل الامور القائمة بالقلب لا تؤثر فيها فانه اذا قال نويت أن أصوم غدا ان شاء الله كان ناويا والايمان تصديق فلا يؤثر فيه الثبوت وهذا شبهة مع الكفر أولان الاعمال منه عندهم وقوله أنا مؤمن مطلقا

ينصرف الى الكمال وفيه شبهة فالحق باعتبار التأويل يمنع الا كفاراً ولا يصرفه الى الخلة وعليه قول بعضهم أولان النصر قدبا بالحاقه بالمقطوع أيضاً قال الله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر مخاطباً انا بكم لاحقون ان شاء الله أولانه باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعبارة عن التصديق فقط بل قول أيضاً وانه يبطل به فيسقي تصديقاً مجرداً ولا يثبت به الايمان لضعفه وعدم الشرط أو الشرط (٣٠٣) وقوله انا مؤمن مطلق ويكتفي في صدقه بتحقيقه بل لزوم وجود الكمال على ان تقسيمه الى الكامل

وغيره باعتبار ذاته لا باعتبار أوصافه ممنوع والحاقه بالرؤيا الصادقة حال خروج الكل عن المسجد الحرام جائز لاحتمال تحقيق الدخول لادخول الكل وكذا حديث المقابر بل هو لا حقه باهل مقابر أخرى

والثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وفيه أحد عشر نوعاً والمنفردات

الأول في المقدمة تعليم صفة الخلق مولانا جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من أهم الأمور وعلى الذين تصدوا للوعظ ان يلتفتوا الناس في مجالسهم على منابرهم ذلك قال الله تعالى وذكر فان الذي ترفع المؤمنين وعلى الذين يؤمنون في المساجد ان يعلموا جماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الاسلام وخصائص مذاهب الحق واذا علموا في جماعتهم مبتدعاً أرضعوه وان كان داعياً الى بدعته منعوه وان لم يقدر وارفعوا الامر الى الحكام حتى يجلبوه عن البلدة ان لم يمتنع وعلى العالم اذا علم من قاض أو من آخر يدعو الناس الى خلاف السنة أو ظن منه ذلك ان يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه ولا اخذ عنه فمعي يخط في أثناء الحق باطلا به تقدمه العوام حقاً ويعسر ازالته ومن اتبع مشيخة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع المبتدعة الداخلين في بلادهم وفي هذا الباب أصول منها ينبغي للسلم ان يتعزبه هذا الدعاء صياحه سب العصمة من الكفر بدعاء سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم وأستغفر لك مما لا أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

وأعوانه ويعمل في ذلك برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه وبذلك ضمن الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا ما دفع اليه جميع الضيعة المشتلة على الكروم والمزارع والفحل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احداهما شرطاً في الاخرى وبمعد الضيعة ثم تقول دفع فلان اليه أو لاجميع ما فيها من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لدن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه وبذلك القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى مزارعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها ببذره ما بدا له من غلة الشتاء والصيف وبذلك شرائط المزارعة على حسب ما ينما ويقول عند ذلك الدرك فما أدرك كل واحد منهم ما في ذلك أو في شيء منه من درك فعلي كل واحد منهم ما تسليم ما يجب عليه لصاحبه ويتم الكتاب كذا في الظهيرية *

الفصل الثالث عشر في الشركات

وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة والتجنب عن المنكر والحيلولة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في سره وعلانيته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على ما يمي ووصف فيه وعقد اعليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لافساد فيها فان كانا جميعاً يتجران كتبت على أن يتجر ابعين المالكين ما بدا لهما من أنواع التجارات ويستأجرا بذلك ويؤجرا جميعاً وشتى ويبيعان جميعاً وشتى بالنقد والنسيئة ويشترى ما بدا لهما جميعاً وما بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يخطا ذلك بحال نفسه ما وعمل من أحبا من الناس ويدفع ذلك مضاربة الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى أن يضع ما بدا لهما من ذلك ويودع من ودامن الناس جميعاً وشتى وعلى أن يوكلا بذلك جميعاً وشتى من شأمن الناس ويسافرا بذلك الى أي بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشتى ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى لهما وكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما وضعافيه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الابدان عن صحة وتراض

وإذا اشتركا شركة الوجوه وأرادا الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليهما فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى ومطاعته وأداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بأبدانهم على أنه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفاوضة ففي العنان يكتب اشتركا في تجارة كذا على أن يشترىا بوجوههما ويبيعان في أيديهما من تجارتهما ما من شركتهما هذا ما رأيا شراءه من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعاً ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكلا كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما رأى من الوكلاء على أن غن ما يبتاعانه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو موضوعة فهو بينهما نصفان ويتم الكتاب وفي

المفاوضة

ولا يجوز اتباعه

ولا اخذ عنه فمعي يخط في أثناء الحق باطلا به تقدمه العوام حقاً ويعسر ازالته ومن اتبع مشيخة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع المبتدعة الداخلين في بلادهم وفي هذا الباب أصول منها ينبغي للسلم ان يتعزبه هذا الدعاء صياحه سب العصمة من الكفر بدعاء سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم وأستغفر لك مما لا أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

إذا كان في المسئلة وجوده توجب وجه واحد يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه لان الترجيح لا يقع بكثرة الأدلة ولا احتمال أنه أراد الوجه الذي لا يوجب التكفير اللهم الا اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفقه التأويل حيث قد كالجاهل اذا تكلم بكلمته ولم يدرك أنها كفر قال بعضهم يكفر وقيل لا ويعذر بالجهل ومنهم اذا تكلم بكلمته بلا علم أنها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا يكفر أما اذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فخرى على (٣٣١) لسانه كلمة خطاب لا قصد والعياذ

بأنه لا يكفر لكن القاضي لا يصرفه على ذلك كأن يقصد أن يقول توخذاي وما ند كان فخرى على لسانه عكسه لا يكفر فيما بين وبين الله تعالى ومنها انه اذا خطر بهالة أشياء توجب الكفر لكنه لا يتكلم به فذلك محض الايمان بالحديث ومنها اذا عزم على الكفر بعد حين يكفر في الحال لزوال التصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر وضحك منه آخر كفر الضاحك الا أن يكون ضروريا بان يكفون الكلام مضحكا وبوجود الكفر توبة ومن اعتقد الحلال حراما أو على العكس يكفر ولو تكلم به الواعظ على المنبر وقبل منه القوم كفروا كلهم وسيأتي ان شاء الله تعالى أما لو قال لحرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكفر هذا اذا كان حراما لعينه أما اذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما لو أخبر بالاحاد فلا يكفر ولو ارتد والعياذ بالله تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد

المفاوضة منهما يكتب اشتراك شركة مفوضة في جميع التجارات على أن يشترى بوجوههما وما يصير في أيديهما من تجارتهم ما يشترى ان جميعا ويشترى كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه ووكلاهما ويبيع ذلك جميعا ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما يرى منه أو بعمارة من الوكلاء على أن غن ما يتاعانه أو يتاعه لهما أو كلاهما أو وكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما في الربح والوضعية على صاحبه وإذا أراد شركة عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشتراك شركة عنان في عمل الخياطة على أن يعملوا بينهما ويتقבלا هذا العمل من الناس جميعا وشري ويستأجر كلاهما أو يستأجر كل واحد منهما من الاجراء بما رأى في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاج اليه من أداة عملهما ويبيع ذلك وما صار في أيديهما من عمل أيديهما ممتاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى في اجتماع في ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية فهو بينهما نصفان اشتراك جميعا على ما بين ووصف في هذا الكتاب وعقد بينهما عقد شركة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما الخياطة وعمل الآخر القصارة يقول اشتراك في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذا الشركة تفضيل أحدهما على الآخر في الربح (وهذه ثلاث شركات) والشركات الثلاث الاخر شركة مفوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من أصناف التجارات وتسن رأس المال ثم تقول وذلك كله في أيديهما يشترى بال نقد والنسيئة ويشترى كل واحد منهما ما رأى أو رأى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير أنه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما الا سواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه في المفاوضة على ما مر في شركة العنان غير أن ههنا يدكر شركة مفوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر في شريتين في كل شركة (واذا أراد فسخ الشركة) فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركة عنان أو شركة مفوضة ويذكر النوع وكانا عليهما كذا سنة وكان لفلان رأس مال كذا ولفلان كذا ولفلان كذا من المدة كذا ثم أراد فسخ الشركة وقسم ما بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما حاسبه على وجهه حتى وقف كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقة قسمة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا عين وبرى كل واحد منهما ما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حتى ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينهى الكتاب فان كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرة * واذا أراد شركة مفوضة أو عنان ولا مال لأحدهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتفرقاطا عنين ثم أقرف فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا لذكر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كلها اقرارا مستأنفا أن عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور وأولى في ترتيب هذا الذي ذكر كذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح أقرضها الياء من مال

(٤١ - فتاى سادس) اسلامه ويعيد الحج وليس عليه الصلاة والصوم والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجديه ما لم يرجع عما قاله لان باثباتها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الانساب الرسول عليه الصلاة والسلام أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تأبانا من قبل نفسه كالزندق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يسقط بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي عليه السلام

بشر والبشر جنس يلبسهم المعرة الامن أكرمهم الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعايير وبخلاف الارتداد لانه معنى يتقرر المرتد لاحق فيه لغرضه من الايمان ولكنه قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعق ويقتل أيضا وهذا ذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والثوري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لأعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون المالكي (٣٣٣) أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فيه

ملعونين أينما نفقوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآية وروى عن عبد الله ابن موسى بن جعفر عن علي ابن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن ابن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بسلا بزار وكان يؤذي رسول الله عليه السلام وكذا أمر بقتل رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل لهذا وان كان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول فان قلت اقتضاء المشهور كون المعاني الثلاثة موجبا للقتل وقد زاد الرابع عليه وهو الشتم قلت لا ريب أن الزنديق والساحر يقتلان وهذا وأذان يدخلان تحت كفر بعد ايمان على أن المذهب أن التنصيص على العدد لا يمنع الزيادة كما تقرر في المختصرات وما كان في كونه كفرا اختلف فيؤمر

نفسه ودفعها اليه وأند قبضها منه قرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا باو يد كرا التار يخ وان أراد الشركة في الحيوان وقارسيه (كاو بنيم سودداد بن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور أو اغنام أراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الاغنام أو البقور نصفها لمشاعا من الذي يريد الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شيئاها على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئاها يكتب جميعها في يديه نصفها بحق المالك ونصفها أمانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يزرقهما الله تعالى من الزوائد المتصلة بهما والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته لفلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم ما دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاء الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا باو يتم الكتاب كذا في المحيط *

* (الفصل الرابع عشر في الوكالات) *

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره وتحت الدار بمحدودها كلها وموافقها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذا باعها ويسلمها الى من يشتريها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته اياه قبل اقتراعهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل ببيعته على ما يسمي فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بمحكم هذه الوكالة ثم ينهي الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية *

واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلانا وكل فلانا وكالة بجميع ماسمى ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة ببيع وشراء الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى يبيع من جميع الاموال والاملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكبل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أبدا من كل قليل وكثير يستفيد ماله بوجه من الوجوه من جميع أصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومجتمعا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء بما أحب من صنوف الاموال من الثمن والعروض وغيرها مما جاز ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض ثمنها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشتري لهذا الموكل ما رأى شراءه له من جميع أصناف الاموال

قائله بتجديد النكاح والتوبة احتياطا وما كان خطا لا يؤمر الا بالاستغفار والرجوع عنه هذا اذا تكلم الزوج فان مشاعا تكلمت به قال مشايخ بلع ومشايخ سمرقند والحاكم الشهيد واسماعيل الزاهد على أنه لا يؤثر في افساد النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح سدا لهذا الباب علي بن ويحبسها لئلا كما قدر ما ترجع وعامة علماء بخاري على فساد النكاح ولكن تجبر على نكاح الاول ولو بدنا ووهذه فرقة بلا طلاق اجماعا ولا نفقة في هذه العدة وهذا كما يفق وفي المتنق ارادت أن تعزم على زوجها فتكلمت والعياد بالله والايمن مستقر في

قلها ماتت كافر مخلدة في النار اذ لم تعد في تدبيل الاقرار بالانكار بلا قيام سيف على رأس الكون الايمان شائعا عندنا لا شاعده
 أصحاب الحديث الثاني فيما يتعلق بالله تعالى ﴿ اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به او سخر اسم من اسمائه تعالى
 أو بأمر من أو أمره أو أنكر وعدا و عيدا يكفر اذا كان الجزاء ثابتا بالقطع ولو قال من خدامي بلا همزة يريد من خودم يكفر ثم قالت
 لزوجها اتوخذاي سريدا قال بلى يكفروسيه أي ما هو المختار قال فلان في عيني كاليهود (٣٣٣) في عين الله تعالى كفر عند جهود
 المشايخ وقيل ان عني
 استعجاب فعل لا يكفر * قال
 دست خدادر است كفر
 وقيل ان عني به الجارحة
 كفروا ان القدرة لا و اذا قال
 بين يدي الله تعالى قيل
 لا تجوز هذه الانظة وقيل
 تجوز فانه قد جاء في الحديث
 انه يوقف بين يدي الله تعالى على
 الصراط قال شمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله هذه
 اللفظة موسع بالعربية
 والنارسية تطلق على الله
 تعالى وان كان الله تعالى
 منزها عن الجهة وجوز
 السرخسي أيضا ومن يتحرز
 عن اطلاقه بالفارسية قائما
 ذلك مخافة فتنة الجهال فأما
 من حيث الدين فلا بأس به
 حتى اذا قال درين حادثه
 بای خدای باید گرفت ان
 عني به الجارحة كفروا
 أراد به لا نجاة الا بالاعتصام
 بالله لا يكفر لانه شائع في
 العرف يقولون درين كادای
 فلان را باید گرفت لكنه
 قبيح جدا اذا قال فلان را
 خدای آفریده است واز
 پیش خود رانده است يكفر
 لانه ادعى الغيب قال عليه
 الصلاة والسلام في مثله من
 الذي يتألى على الله * قال الله

مشاعا ومقسوما مجتمعا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الاموال من
 الاثمان والعروض وغيرهما على ما وصفنا يبيع ويشتري بما رأى من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع
 ذلك برأيه ويوكل بجميع ما أحب ويعزل عنهم من أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى
 ويقبض بجميع ما يشاء ترى من ذلك لهذا الموكل وينقدن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه
 اذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه
 الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا
 في الذخيرة * وان أراد أن يجعله وكلا في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ماله فلان من الضياع والدور
 والعقار والمستغلات والامتنعة والرقيق والاواني وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما رأى
 استغلاله من ذلك بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج الى عمارة من ذلك وباجارة ما رأى اجارته من رأى أن
 يؤاجر منه بما رأى أن يؤاجر به في المدة التي رأى وجعل اليه مصالحة من يرى مصالحة من له قبله حق أو
 يجب له قبله حق ويحيط ما رأى حظه وبإبراء من يرى إبراءه وتأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط *
 وجعل اليه أن يحتال بأموال فلان وبما شاء منها على ما يرى أن يحتال بذلك عليه وأن يرتهن بها وأن يرهن
 بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية وجعل اليه أن يتجرله بأمواله في أي أصناف التجارات ماشاء
 وأن يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم بأموال فلان وجعل اليه خصومة خصمائه من يدعي قبله
 حقاً ومن كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم
 ومعهم والخصومة في ذلك كلها اجاز ما صلب له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما أسند اليه من هذه
 الوكالة خطا وبنيته كذا في المحيط

وهو نوع آخر في وكالة جامعة لأمر والخصومات وغير ذلك يشهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا
 وكل فسلانا بطلب كل حق له للتحال على الناس وبطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف وبطلب كل ماله عند
 الناس وقبلهم وفي أيديهم من مال عين أو دين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في
 ذلك الى من شاء من القضاة والحكام والسلاطين وبأبائهم بالحج الشرعية وبأقامة البيئات في ذلك وأخذ
 الايمان ممن يتوجه عليه ذلك ويجبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة الى ذلك كلما
 رأى ومقاسمة من رأى مقاسمته ممن هو شريك في المستأنف في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت
 والعروض والحيوان والقاليل والكثير فيما هو ملكه يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما ثبت في
 المستقبل وأخذ نصيبه شائعا بينه وبين غيره على قدر حقوقهم في ذلك غير مقسوم وبقبض جميع الواجب له
 بحق ما يتولاه من القسمة ويتسلم ما يبيعه له من ذلك الى من يتناعه منه وباكتساب العقد على نفسه بما
 يبيعه له من ذلك وبضمن الدرك فيما يبيعه له من ذلك لمن يتناعه منه وباقتياع ما رأى اقتياعه من الضياع
 والعقار والاملاك والمنقولات وما سواها بما رأى وكلما رأى ويدفع أثمان ما يتناعه من ذلك الى ما يبيعه منه
 وبقبض ما يتناعه له من ذلك وباكتساب الصك باسمه وبإضافة ابتياعه له لآله اليه بأمره وبحفظ ما هو له وما
 يصير له في المستأنف من أصناف الاموال القليل والكثير وبالقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرته
 وعمارته وأرزاق المختلفين اليه والقوام عليه وبإداء ما عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن

عالم في السماء ان أراد به المكان كفروا ان أراد به حكاية ما ورد في الآثار لا وان خلا عن التوبة كفر عند الاكثر لانه ظاهر في التجسيم * قال ألا
 تخشى الله فقال لا قيل ان في مصيبة فخره وهدمه فقال ذلك كفروا ان في أمر لا يخاف من الله تعالى فيه لا * قال لها ان لم تكوني أحب من الله
 فكذافه وليس بعلم * قال لا تخرا كرخداي شوى حق خود را استنم كفر * قال لا مرأته تراحق همسايه غمی باید او قال حق شوى غمی باید
 أو قال حق خدای غمی باید فقال في كل واحد لا كفرت * قال لها في الغضب آن روسی که ترا زاد و آن قرطبان که ترا کشت و آن خدای که ترا

هذا الكلام موضح ودونصفه

مسدقة في زرع وفي غرة الى من اليه قبض ذلك بحق ولا يته عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكون له في
المستأنف من الممالك وطعامهم وادامهم وكسوتهم وجميع نوائهم التي يجب عليه الاتفاق عليهم بحق
ملكها اياهم وباجارة ما هو له وما يطرأ على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار والدور والقليل والكثير
ما رأى اجارته من ذلك عن رأى وكما رأى بما يرى على ما يرى من ذلك من قصر المسددة وطولها وتسليم كل
ما يؤجره من ذلك له الى من يستأجره وبأكتساب الاجارات والقبالات في ذلك باسمه وبإضافة صك الاجارة
اليه والاشهاد على ذلك من رأى اشهاده عليه وبقبض أجرته وبقبض ما يؤجره له من ذلك بعد انقضاء
مدة الاجارة وبصالحه من رأى مصالحته ممن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى
في ذلك من حط وبراء ومن تأجيل وباحتياله بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيدة
من الاموال بالمستأنف ما رأى الاحتياله به من ذلك على من رأى وبأكتساب ما يجب اكتسابه في ذلك
وبالاشهاد على ذلك من رأى وبإرتهان ما رأى إرتهانه بشئ من ماله الذي هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما
عسى أن يطرأ على ملكه في المستأنف وما رأى رهنه من ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف
على ما يراه ذلك وبتسليم ما يرهنه من ذلك الى ما يرهنه اياه وان يتجره بأصناف امواله التي له يوم وقعت
هذه الوكالة وما عسى أن يستفيدة في المستأنف من ماله وبما يرى أن يتجره به في ذلك كلما رأى وفيما رأى
ويدفع ما رأى من ماله بضاعة الى من يرى وبمشاركة من رأى مشاركته له بأمواله التي هي له يوم وقعت
الوكالة وبما عسى أن يستفيدة بما يرى من الربح ويدفع ما رأى من امواله التي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن
يستفيدة مضاربة الى من يرى ذلك بما يرى وبخصومة كل من ادعى قبله أو عليه أو عنده أو في يديه حقا كليا
ادعاء عليه جائز ما عمل به في ذلك عليه وله وعلى أن له دفع ما وجب عليه فيما يقضى به عليه في ذلك وأقامه في
جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضى بما قضى في ذلك عليه وله وعلى أن له أن يتولى جميع ما ولده اياه بما
وصف فيه بنفسه وأن يتولى ما شاء منه من رأى من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من رأى
كلما رأى جائزة أموره له في ذلك وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها وقبل فلان من فلان بجميع هذه الوكالة
المذكورة فيه شفاها وبتم الكتاب كذا في المحط

(نوع آخر في الوكالة بالنكاح) إذا وكت المرأة أن يزوجه من رجل يكتب وكت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على صداق كذا درهما وعلى (دست يمين) كذا درهما وكالة صحيحة وأن فلانا قبل هذه الوكالة قبولا صحيحا وذلك بتاريخ كذا ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وكيله اقلان أياما بالمهر المذكور في صدر الكتاب وهو كذا انكاحا صحيحا جائزا بحضور جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما إذا وكت رجلا أن يزوجه من نفسه يكتب وكت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه على صداق كذا الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم ان فلانا الوكيل تزوج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجا صحيحا بحضور جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما إذا كانت المرأة معتدة من جهة الغير وقد وكته بتزويجها من نفسه أو من رجل آخر يكتب وكته وأقامته مقام نفسها في

عليه بطريق المشاكسة قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة فاعتمدوا عليه بعثل ما اعتدى عليكم قال حين ظلمه ظالم خديا تزويجها
ازوی بنذیر واکرتو بنذیری من ته پذیرم قیل انه کفر کا نه قال ان رضیت به فأنالا أرضی به ولو قال فردا چرن توده سازم از کل ان أراد
به خلقة من اللحم والدم کفر وان أراد به صورته لا قیل بقلان قضاء بیدر سپید ققال رجل قضاء خدای بنموده فهذا مذهب القدرية أن الخیر من
الله تعالى والشر مناه قال انی عبد الله وأدخل حرف التصغیر بالفارسية وهو الکاف یکفر لانه صغر المضاف الیه وقیل ان کان یعلم ما یقول یکفر

وان كان لا يعلم يعلم ولا يكفر وقبل ان تعد كفو والالا لانه وان كان مضافا ومضافا اليه لكنه اسم واحد حتى يجمع عبد الله على العبادة
فراديه تصغير الرجل المسمى وانه لاتصغر للمسمى سوى هذه الصيغة بالفارسية يقال دراز يشك ويراد به تصغير المتكبر لاتصغير اللحية * قال
لخصمه من باتو بحكم شرع باجكم خدای کار کنم فقال من حكم خدای ندانم أو قال انجا حکم خدای نرودا وقال انجا دوس است أو قال برسم
کنم نه حکم ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباعهم الرسم لا يكفر وان قال لا أريد (۳۳۵) الشرع فهو كافر * قال أنابری من

الثواب والعقاب يكفر * قال

ان شاء الله ان کار کنی فقال

من بی ان شاء الله ان بکنم يكفر

قال أي شككباي خدای

قيل يكفر وقيل لا وهو المختار

* قال هذا بتقدير الله فقال أنا

أفعل بغير تقدير الله يكفر قال

المريض انه فيمن نسيه الله تعالى

يكفر * قيل لا تخزلنا ترك

الصلاة فانه تعالى يؤاخذنا

بها فقال لو يؤاخذني الله

تعالى ما بي من المرض ومشقة

الولد فقد ظلمني يكفر * قال

لا خرفي مرضه وضيق عيذه

بادي غيذاكم كه خدای نه الى

مر اجرا آفریده است چون

ان لذتهای دینا چرا هیچ نیست

لا يكفر لانه حله عليه الضجر

قال الله تعالى لا تكثر

لا تكتبوا على عبدي في

ضجره شيئا كذا جاء في

الحديث ولكنه خطأ عظيم

* قال لا تخر خدای بر دل

تو بخشاید فقال خدای بر دل تو

بخشاید بر دل نرمی ان عني

به الاستغناء من الرحمة كثر

وان عني به ان قلبي ثابت

بائبات الله تعالى غير مضطر

لا يكفر * ولو قال کار کنم

وآز دوار خورم فهذا كلام

المجوس ورؤية الرزق من

الكسب وانه محال * ولو

قال الرزق من الله ولكن

از بنده جنیش خواهد شد لان حركة العبد ايضامن الله تعالى * ولو قال اين دستهای زرین من بامنست مر اهی روزی کم نیست هذه

باطل * قال ناحق سو گندم یدم يكفر * رأى أعمى أو مر يضاف قال ان الله تعالى رآني ورأى خلقني كذلك وخلقك كذلك ولا ذنب لي لا يكفر

في الصحيح وقيل يكفر لانظن الميل بالرب * تزوج بلاشهود وقال رسول خدای در او فرشتگان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد ان الرسول

والملك يعلمان الغيب بخلاف قوله فرشتگان دست راست و دست چپ را كواه كردم لانهم ما يعلمان * صاحبت الطير فقال رجل يموت المريض

تزوجها من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بخصوصية كل الناس * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في طلب

حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل الناس أجمع ومعههم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم

والخصوصية معهم والاستحلاف والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها لخاصها ومختصها

ليقيم البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من

شاه بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد

التوكيل وتفرق عن مجلس عقد الوكالة بعد صحته وتسلمه الى آخره والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه

والحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعه وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منه والخصوصية معه والاستحلاف

والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها لخاصها ومختصها ليقوم البينة وتقام عليه غير الاقرار

عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاه بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة

جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل وتفرقاً وأشهدا و يتم الكتاب

نوع آخر في التوكيل ببيع الدار * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي

موضعها في بلد كذا بحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وكذا يبيعها من شاهو يقبض عنها يوكل بذلك

من أحب ويضمن الدرك وينلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وانه قبل منه هذه الوكالة

قبولاً صحيحاً شافها جها را في مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهما وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل

جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم

لجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والثمن مقدراً يبين ذلك فيكتب يبيعها من

فلان بكذا والله تعالى أعلم

نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع

أملكه وأمواله المحدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكيلات والموزونات والعبيد والاماء

والعروض والثياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويسبغها ويقوم

بأموال الزراعة فيها وزرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعى أسبابها واملاكه

ويتعهد ما يقوم بعمارتها ومصالحها ويتفق من ماله اذا احتاجت الى العمارة والمؤنة ولا يبيع شيئاً منها بل

يسكها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط

التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بينهم عقد هذه الوكالة خطاً شافها جها را و جها وذلك بتاريخ كذا

نوع آخر في التوكيل بالشراء * هذا ما وكل فلان فلانا وكاه بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا

وكالة صحيحة يشتريها من فلان والاحوط أن يقول ليشتريها من يجوز بيعها له بأرضها وبنائها وكذا بما أحب

من أنواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء

ويقتدئها اذا اشتراها هذا الا ان من مال الامر وان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الامر ويخصم

في عيب ان وجد بها فبذلك ويردها بخيار رؤية ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك

از بنده جنیش خواهد شد لان حركة العبد ايضامن الله تعالى * ولو قال اين دستهای زرین من بامنست مر اهی روزی کم نیست هذه

باطل * قال ناحق سو گندم یدم يكفر * رأى أعمى أو مر يضاف قال ان الله تعالى رآني ورأى خلقني كذلك وخلقك كذلك ولا ذنب لي لا يكفر

في الصحيح وقيل يكفر لانظن الميل بالرب * تزوج بلاشهود وقال رسول خدای در او فرشتگان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد ان الرسول

والملك يعلمان الغيب بخلاف قوله فرشتگان دست راست و دست چپ را كواه كردم لانهم ما يعلمان * صاحبت الطير فقال رجل يموت المريض

أخرج إلى السفر ورجع فقال رجع من السفر لصباح العقيق كفر عند بعضهم وقيل لا * ولو قال عند صباح الطيرنان كفران خواهدشون
فقد اختلف المشايخ في كفره ووجه الكفر ظاهر لانه ادعى الغيب * ولو قال فلان يهلك خويش نخواهدشون يخشى عليه الكفر * ولو قال اغره
خدای را ورسول را بر تو کواه کردانیدم وأرادتهم ديدنه اختلف فيه المشايخ فعلى هذا في قوله الزو جهاستر خدای را تو میدانی فقال أدى يلزم
أن لا يكفر فلان مراد الزوج من (٣٣٦) قوله أدى تخويفها بأنه يعلم ما يجري في غيبته لاحقية اطلاعه على الغيب * قال خدای می داند

که بشادی وغم تو بخانم که
بشادی وغم خود قیل ان كان
يقوم بمسائه وغم مسرته كما يقوم
بأمر نفسه لا يكفر وعن هذا
قال علماءنا من قال أرواح
المشايخ حاضرة يكفروا إذا
قال الرجل أو المرأة أنا أعلم
المسروقات يكفروا ولو قال أنا
أخبر عن أخبار الجن يكفر
أيضاً لأن الجن كالأنس لا تعلم
الغيب قال الله تعالى لو كانوا
يعلمون الغيب الآية الآية في
الجن وحكي أن امرأة أشداد
أو خلف بعثت إليه على يد
الجارية صورا وأبطأت
فتخاصمت زوجها معه إلى
أن قال لها أتعلمين الغيب
فقلت نعم فكتب إلى محمد
فكتب إليه أن جدد النكاح
فإنها كفرت * ولو قال الله يعلم
أني أفعل أو لا أفعل أو برئ
من الأنبياء والملائكة
يكفر إذا علم أنه كاذب * أن
فعل كذا فهو يهودي ثم
أق بالشرط أن كان عنده
من أتي به الشرط لا يكفر
كانت عليه كفارة الحلف
وأن حلف به هذه أعني بقوله
هو يهودي أو نصراني أو
مجوسي أن كان فعل كذا
وقد كان فعله وهو عالم بفعله
لا يلزم الكفارة لانه غموس

من أحب ويعزله عنها أن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب *
نوع آخر في التوكيل بالاجارة * هذا ما وكل فلان فلان وكله باجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع
كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤجرها كم شاء من الأيام
والشهور والسنين من أحب من الناس بما أحب من الأجر من جميع أصناف الأموال كلها من الأثمان
وغيرها يؤجرها على ما أحب جائز ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها إلى من استأجرها منه ويقبض
أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء
وكما شاء مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكيل هذه الوكيل هذه الوكيل هذه الوكيل هذه الوكيل هذه الوكيل
الاقتراقة وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه إياها إليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكيل
فأدرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلي هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهد الله تعالى أعلم *
نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها * وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها
كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره ليستأجرها من فلان ومن تجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكيل
لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والأيام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الأجر وكيف
شاء يجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل به من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف
شاء وكما شاء مرة بعد مرة يقيمهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل
إذا استأجرها ويؤدي أجرها على ما أحب مجبلاً أو مؤجلاً أن شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل
وإن شاء أدام من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمن الدرك والأشهاد ويتم
الكتاب *

نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها * هذا ما وكل فلان فلان وكله بجميع ما منى ووصف فيه
وكالة صحيحة ليستأجر له دار السكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم
شاء من الأيام والشهور والسنين بأي أجر أحب من الأثمان وغيرها ثم ساقها كالاول *
نوع آخر في التوكيل بدفع الأرض مزارعة * هذا ما وكل فلان فلان بدفع جميع أرضه التي هي بموضع
كذا حدودها كذا وهي أرض يضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بحدودها مزارعة كم شاء
من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها إليه يبيذرها ما أحب من غلة الشتاء
والصيف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويوكل بجميع ذلك من
أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقيم في ذلك من أحب
مقام نفسه ويسلمها إلى من يدفعها إليه مزارعة ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه
وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمن الدرك والأشهاد وإن كان البذر من الموكل يكتب ليزرعها يبيذر
هذا الموكل والله تعالى أعلم *

نوع آخر في التوكيل بأخذ الأرض مزارعة * وكله بأن يأخذ له مزارعة جميع الأرض التي بموضع كذا
بحدودها وكله وكالة جائزة ليأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له
دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل يبيذرها ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل

وقد اختلفت الأجوبة في كفره والمختار ما قال السرخسي وبكر أنه ان كان كفره عنده الحلف بهذا فهو كافر لانه رضى
بكفر نفسه والرضا بكفر نفسه كفر بلا نزاع انما الكلام في الرضا بكفر غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى وعليه الفتوى * قال يعلم الله تعالى انه
فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل عامة المشايخ على أنه يكذب وقيل لا وفي التوازل ان قاله لا على وجه الحلف كفر وان على وجه الحلف ما ينبغي أن
يحلف كذلك فان حلفه هو عاص * وكل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت غير ملقة فاذا علمت بالمعنى فهو كاذب فيما أخبر يكفر وروى عن

الامام أنها لا توجب الكفر وان علقه بشرط في المستقبل لا يكفر اذا حنث ويكون عينا والختار ما ذكرنا عن السر سبى وكرر جهما الله معللا قال لا يخرج من كفاي ويكفر ولو قال بخداي ويحان سرنا واختاروا لانه في المسئلة الاولى سوى بين الله تعالى وبين تراب قدمه أو سوى بين الله وبين مخلوق في استحقاق كمال التعظيم وهو القسم به فعلى الثاني لا فرق وعلى الاول يقع الفرق **في الثالث في الانبياء** يجب الايمان بالانبياء عليهم السلام بعدم معرفة معنى النبي وهو المنجز عن الله تعالى بأوامره ونواهيه (٣٣٧) وتصديقه بكل ما أخبر عن الله تعالى فاذا آمن بالانبياء السابقة

قليل يؤمن بأنهم أنبياء وقيل يؤمن بأنهم كانوا أنبياء بناء على أن نسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة فن قال بالاستلزام قال يؤمن بأنهم كانوا أنبياء ومن قال بعدم الاستلزام يؤمن بأنهم أنبياء كما تقرر في موضعه وأما الايمان بسيدنا عليه الصلاة والسلام فيجب بأنه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والرسول فاذا آمن بأنه رسول ولم يؤمن بأنه خاتم الرسل لا ينسخ دينه الى يوم القيامة لا يكون مؤمنا وعيسى عليه الصلاة والسلام ينزل الى الناس ويدعو الى شريعته وهو سائق لامته الى دينه * اذا قال لو كان فلان نبيا لم آمن كفر اعترض عليه بأنه ان كان فلان من الذين تقدموا زمانا على سيدنا عليه الصلاة والسلام فسلم وان لم يكن كذلك فيكون تعليقا بالحال قلنا انسداد باب النبوة به أمر سمعي فيكون ممكنا عقلا فلا يكون محالا بالذات فيلزم انتفاء التصديق بعد لزومه على تقدير وجود المسزوم وهو اظهار العجز بعد التعدي والدعوى * ولو قال لو أمرني الله بعشر صلوات لأصلي أو قال لو

من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتم على سياق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك * **في نوع آخر في التوكيل** بأخذ الكرم معاملة **في** وكل فلان فلانا بأخذ جميع الكرم الذي هو موضع كذا بجوده وحقوقه كلها وكاله صحيحة لبا أخذه له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كم شاة من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه وبقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويوكل بذلك من شاء ويقوم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة ويذكر القبول والشهاد ويجوز أن يكتب في هذا يأخذه له معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي أشجار شاء بأي نصيب شاء في موضع كذا * **في نوع آخر في التوكيل** بآثار نسب وطلب ميراث **في** وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب مسيرته من والده فلان وبآثار نسبه ووفاء والده فلان وعدد ورثته وبآثار كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الموكيل عليه بشيء ولا صلحه عن نفسه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بإبطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره * **في نوع آخر في ابراء الموكل** الوكيل بالخط **في** أقر فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع ضياعه وعمارته وأمواله والاتفاق على ذلك كله وأداء نوائها وقبض غلاتها وأثرها وغير ذلك وكاله صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبة صحيحة وأتى هذا الموكيل جميع ما بقى له في يده اليه وبرئ اليه براءة بقاء ولم يبق لهذا الموكل على هذا الموكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل هذا في ذلك كله وأشهدا ويتم الكتاب والله تعالى أعلم * **في نوع آخر في اقرار الموكل** بقبض الدين بالقبض **في** هذا ما شهدنا بقولنا أنه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المطلوب بأمر ما يراه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه أمر اصححا وتسليطنا جازا فقبضه منه واستوفاه استيفاء تاما وافية لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل يذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من ذلك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرتد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمنا صححا ويتم الكتاب * **في نوع آخر في التوكيل** على وجه لا يبطل بعده **في** يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكاله مستقبلة بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا الموكل كلما رت هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكاله مستقبلة بجميع ما وصف فيه وان جمع بين الأمرين صح ويغطف بالواو فيكتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب على أن هذا الوكيل الى آخره * **في وجه آخر في هذا** كي لا ينزل الوكيل عن الوكالة **في** أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب

القبلة على هذه الجهة لأصلي كفر اذا عني أن لا يذهب على موجب الاوامر لا يكفر لانه عزم على ترك العمل وانه لا يوجب الا كفارا كما لو قال لو بعت فلان نبيا لا أتمر بأمره لا يكفر ولو عني أن لا يكون نبيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستغفار أو على سبيل العداوة * ولو عاب نبيا كفر قال لا مال لي فقالت كذبت فقال لو شهد الرسول انه لا مال لي لا تصدق به فقالت نعم كفرت لانها قالت لا تصدق الرسول قال * ولم يأكل آدم الخنطة ما صيرنا أشقياء يكفر ولو قال ما وقع في هذا لا يكفر عند بعضهم وقيل قال ان آدم عليه السلام نسي الكبرياء فقال لمن

انفن اولاد الحائك يكفر * قال ان كان ما يقوله الانبياء حقا فقد نجونا بكفر لانه شك في صدق الانبياء * قال لقائوك على كفا عملك الموت ان قاله
لكراهة الموت لا يكفروا ان قال اهانة للموت يكفر * ادعى رجل النبوة فقال رجل هات بالمجزة قيل يكفر وقيل لا وعن الثاني رحمه الله
انه قال عند الخليفة كان عليه السلام يحب الدباء فقال رجل من الجلوساء اننا احببه فقال الامام الثاني رحمه الله هاتوا بالسطع والسيوف فتاب
الرجل فتركه الامام وهذا محمول (٣٣٨) على انه قاله على سبيل الاستخفاف * قال لشعر سيدنا عليه السلام شعرك اودر ويشك بود

هذا ما استأجر فلان فلانا استأجره سنة كاملة اثني عشر شهرا متواليه اولها كذا وآخرها كذا انكذا درهمما
اجارة صحيحة لافساد فيه البيوع هذا الاجر لهذا المستأجر ما رأى بيعه من جميع أصناف أموال هذا
المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة
الاجارة وقبض هذا الاجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه
من ذلك كله فادرك هذا الاجر من درك الى آخره *

نوع آخر في توكيل الحاضر الغائب * هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على النسق الذي
ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان
الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله
وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهودا أن فلانا يعني الوكيل أقر طائعا أنه بلغه بتاريخ كذا
توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله
وانه لما بلغه توكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبولا جازا صار به وكيله فلان بجميع ما وكله به كما
ذكر ووصف فيه ويتمه *

نوع آخر في عزل الوكيل * شهدوا أن فلانا يعني الموكل أقر طائعا أنه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه
كتاب الوكالة الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا
خاطبه بعزله اياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه فحضر من فلان وفلان وفلان وهم
الذين أشهدهم على ذلك وأسمع آذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم
وأسمائهم وأنسابهم ما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فان لم يكن
العزل بالمشافهة وبعث اليه من يخبر بذلك ويعلم به وكتبت فيه بعد قولك عزله عنه وقصر يده عن ذلك
وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانهزل كتبت
فيه شهدوا أن فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان يعني المبلغين أن يبلغا فلانا أي الوكيل أن موكله فلانا
عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم
يكتب وانه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والاخبار والاعلام فحضر من الشهود وهم فلان
وفلان وكل ذلك منهم ما برؤية أعينهم وسماع آذانهم كلامهم ما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو
صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهم مقام نفسه في ذلك وأنهم يعرفون
فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه عما ذكره وكتبوا
شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثاب الوكيل الذي قاله كلما عزلت
فانت وكيلى به هل يمكن عزله أم لا اختلاف المشايخ فيه واختار الشيخ الامام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء
ابن حنبل رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قلت لا أنت وكيلى بكذا على أنى كلما عزلت فانت
وكيلى به وكالة مستقبلة وقد عزلت الآن عن وكالاتي كلها المطلقة منها والمعلقة وأجمعوا أنه لو قال له كلما
صرت وكيلى فقد عزلت عن ذلك لم يصح هذا وتعليق العزل بالشرط باطل فأما الاطلاق فصحيح والله تعالى
أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا يعزل عن كاهب هذه اللفظة لكن يقول عزلت عن الوكالات

أوجائه وى ريم ونبال بود أو
كان طوييل الظفران قاله
بطريق الاستخفاف كفر * ردة
عديشان كان متواترا كفر
قال لانسه اى حرام زاده
وهو كه بدين نام است واسمه
اسم النبي عليه الصلاة
والسلام لا يكفر * قال كلما
أكل النبي عليه الصلاة
والسلام لحس أصابعه فقال
ابن أبي ادريس كفر * قيل قلم
الظافر سنة لما قال النبي
عليه السلام فقال لا أفعل
وان كان سنة كفر * ومن
قال جن النبي عليه السلام
كفر * ومن قال أغنى لا يكفر
* ومن سمع حديثه عليه
السلام فقال سمعناه كثيرا
بطريق الاستخفاف يكفر
* قيل الدهري قال عليه السلام
ما بين منبري وروضتي روضة
من رياض الجنة فقال الدهري
هذا نرى المنبر والقبر ولا نرى
الروضة يكفر والحاصل أنه
اذا استخف بسنة أو حديث
من أحاديثه عليه السلام
كفر وتحت هذا الاصل
فروع كثيرة ذكرناها في الفتاوى
والرابع في الايمان
والاسلام *
مسلم دعا على غيره فقال
خسداى جان وى بكافرى

الثابتة

استنادا ختافوا قال الفضلى لا يكون كافرا وقيل يكفر * وفي السير مسئلة تدل على ان الرضا بكفر

غيره ليس بكفر وهي ما اذا أخذ المسلمون أسيرا وخافوا أن يسلم فسلموا أى سدا فنه حتى لا يأتى بكلمة الاسلام فقد أساؤا فيه ولم يقل كفروا
دل أن الرضا بكفر غير ليس بكفر قال السرخسى ولا دلالة فيه على ما قالوا لانهم انما فعلوا ذلك لهم لمهم أنه يظهر الاسلام ولا يسلم حقيقة فلا
يكون هذا رضا بكفر الغير أجيب عنه بأنهم كفرون بتابع الظاهر قال الله تعالى ولا تقولوا لمن أتى اليكم السلام ائست مؤمنا وقال عليه السلام

ان أنكر كونه آتيا بكلمة الخلاص بقلبه هلا شقت عن قلبه فالأكم ظاهر في منع الايمان الظاهري وانه هو ايمان معتبر في الشرع فيكون الرضا بترك الايمان متحققا ومع ذلك لم نجعله كفرا وقد قال الله تعالى حاكيا عن كليمه عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم ومعلوم أن الايمان بعدم معاينة العذاب لا يقبل وقد قصه الله تعالى علينا من غير انكار فهل هذا الادعاء بالكفر الى الموت والانسان انما يدعو بما يجب ويطلب ويرضى بوقوعه دل أن الرضا يكفر غيره اذا مستقبعا للكفر (٣٢٩) لا يكون كفرا وطلب موت الظالم

على الكفر من قبيل استقباح الكفر وقد نص بكر رجه الله أنه اذا دعا على ظالم وقال أمانك الله على الكفر لا يكفر لانه يطلب سلب الايمان منه حتى ينتقم الله منه على ظلمه وايدائه الخلق وأما الرضا بكفر نفسه أو الرضا بكفر غيره مستجيذا أو مستحسنا لا تكفر كفر ويجوز أن يكون كلام المشايخ الرضا بالكفر كفر محمول على هذا * ومن قال بخلق القرآن فهو كافر ومن قال ان الايمان مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام أن الايمان غير مخلوق وكذا روى عن كثير من السلف وقال الامام محمد بن الفضل من قال الايمان مخلوق لا تجوز الصلاة خلفه ووقعت هذه المسئلة بفرع غانة فاني بحضر من الى بخاري فانفقوا على أنه غير مخلوق والقائل بخلقه كافر وأخرج صاحب الجامع الامام البخاري من بخاري بسببه قال الامام النسفي الايمان فعل العبد بهداية الرب والتعريف من الله تعالى والمعرفة والتعرف

الثابتة ورجعت عن الوكالات المتعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة المتعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة *

نوع آخر في ترك بيع داره ان لم يؤد دينه على وجه لا ينزل في أقر فلان أن لفلان عليه وفي نتمه كذا درهم ما مؤجلا الى مدة كذا وأنه ان لم يوفه هذا المال عند محل هذا الاجل وآخره ثلاثة أيام ولياها فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بـأحب من الثمن أو يكتب بكذا درهمين من شاء ويقبض ثمنها اقتضاء بدينه أو كذا صحيفا على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل براءته عنه فهو وكيل به هذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

واذا أردت أن تكتب وكالة بطلب الشفعة كتب هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأخذها بشفعة وبأبواب كل حجة وينسب له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه وبالخصوصية والمنازعة فيه ويدفع الثمن اليه ويقبضه الدار له بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفعته فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك

واذا أردت كتابة المضاربة كتب هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهم أو دينار أو نصف النقود ويبلغ في صفته وبيان مقدار مضاربة صحيحة ليحل فيها هذا المضارب ويشتري بها ما يبدله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما اشتري نقدا أو نسيئة ويتجر في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات وبوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري من شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام أو في دار الحرب ويتفق منها على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من ضيعة وخسران فهو على رب المال لن لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب بجميع مال هذه المضاربة قبضا صحيفا وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته وتماه تفرق الأقوال والابدان وأقر بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية *

الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا كفل بنفس فلان بأمره ملخصه فلان ليسم نفسه اليه متى ما ادعاه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أي وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبة بحقه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كفل بنفس فلان بأمره ملخصه فلان ليسم نفسه اليه متى ما ادعاه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كلف لي هذا المكفل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كذبا لانه على حاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صدق بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما ادعاه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

واذا كان كفلا بالنفس والمال جميعا كتب أقر فلان في حال جواز اقراره أنه كفل بنفس فلان ملخصه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم أو دينار كفالة صحيحة رضى بها هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحيحة

(٤٣ - فتاوى سادس) من العبد والهداية والتوفيق والاكرام والعطاء من الله تعالى والاهتداء والجد والعزم والقصد والقبول من العبد فما كان من العبد فهو مخلوق لان العبد مخلوق بكل صفاته وما كان من الله تعالى فهو غير مخلوق وكل من لم يميز بين صفة الله تعالى وصفة العبد فهو ضال فلما كان الايمان عبارة عما ذكرنا لم يصح القول بأنه مخلوق ولا يجوز أن يقال الايمان عطاء من الله تعالى لان العطاء ما يكون المعطى له على خير في قبوله متمكنا من رده والايمان ليس كذلك فلا يكون عطاء وذكر الامام السيد أبو شجاع العلوي في هذه المسئلة

كلاما كثيرا يتطرق فيه قال لا تحرم مسلما فقال لعنت برنوب برمسلماني تو يكفر قال لا أدري أخر ج من الدنيا مؤمنا ولا لا يكفر رجل يعصى ويقول مسلما في أشكارا باديكفر * أسلم كافرا أعطى له شيء فقال مسلم لسته كان كافرا فيسلم حتى يعطوه شيئا كافر * أسلم نصراني فقلت أبوه فقال ليتني لم أسلم الى هذا الوقت يكفر لانه غنى الكثر وذا كافر * كافرا أسلم فقال رجل تراجه بدامدازدين خود يكفر ولو قال روز كار كافر است وروز كار مسلماني نيست يكفر * (٣٣٠) كافر جاء الى رجل وقال أعرض علي الاسلام فقال اذهب الى فلان يكفر وقال الفقيه

لا يكفر

الخامس في الاقرار بالكفر

ضرب عبده أو ولده كثيرا فقيل له ألسنت بمسلم فقال لا قبل يكفر اذا قال عدا وان قال غلطا لا يكفر * ولو قال هب أني لست بمسلم لا يكفر وقيل في قوله لست بمسلم لا يكفر أيضا قياسا على هذا لان معناه عند الناس أفعاله ليس بأفعال أهل الاسلام قال لا آخر خوارزمي تو يا مغ فقال الرجل مجيبا له مغ ويزعم انه لم يعتقد بذلك المجوسية قال عبيد الكريم ان قال أردت بذلك الكفر لكنني لم أعتقده يكفر والمسئلة في الجامع وقوله في أول المسئلة خوارزمي تو يا مغ كان في أول الامر حين كان خوارزم بلاد المجوس فأما الآن وان كان أكثر أهلها من المعتزلة فليس فيه مجوسى * ولو قال ألسنت بمسلم فقال لا أو قال لا مرأته يا كافرة فقال هم جنين طلاق ده مراا كره جنين نيمي با تو غنى باشمي تكفر * ولو قالتا كره جنين مرا انداز لا تكفر * قال لغيراي مغ

ومدقه فيه خطابا وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرية *
 نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافاة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كفالة بالنفس ثم يكتب قبل ذكر القبول على أنه ان لم يوافق به يوم كذا أو حين طال به بتسليم نفسه اليه كان كفيله لا يجتمع هذا المال الذي يدعيه عليه وهو كذا أو يجتمع ما ثبت عليه من الدين بالحنة لا يعتل بعلة ولا يحتج بحجة على أن لهذا الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء أخذهما بذلك جميعا وان شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله أو تقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله بأمر فلان لهذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك الى آخره وإذا شرط التسليم في بلد فله في بلد آخر برئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان في موضع يتصف منه وعندهما لا يبرأ الا بالتسليم في المكان المشروط وكذا اذا عين مجلس القاضى للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان أقر أنه كفيل بأمره أجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص الى بلد الطالب فان أنكر وحلف ولا ينسئ على ذلك لم يجبر عليه
 وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة صحيحة جائزة هو أحوط في حق الكفيل أن يكتب الى قوله على أن يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على أنه ان لم يدفع اليه متى طال به يوم كذا فعليه جميع ماله عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا متى طال به يوم كذا أن الطالب عسى لا يطالبه يوما ثم احتيالا لا يجاب المال على الكفيل فتظننا المكفيل بهذا الشرط فان كفيل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك وذكر على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا الى فلان ويسلموه اليه ويتم الكتاب *
 نوع آخر في الكفالة بالمال هذا ما شهدنا الى قولنا انه ضمن لفلان عن فلان بأمره بجميع ماله على فلان وهو كذا ضمنا صحيحا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه فلفلان أن يأخذه به وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب لفلان هذا أن يأخذهما به وبما شاء ان شاء أخذهما جميعا بذلك وان شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاء واحداهما وواحدة شتى لبراءة لكل واحد منهما بأخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقيل فلان منهما جميعا هذا الضمان شفاها وان شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصته صاحبه بأمره من هذا المال فله أن يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان أحب فان كان بغير أمره كتبت بغير أمره
 نوع آخر في ضمان الابن بعدم موت الاب هذا ما شهدنا الى قولنا ان فلان على والده كذا درهم ادينا لازما

اي نرساى جهود لا يكفر عند أكثر العلماء فان قال المخاطب توى اوسكت لا يكفر وان قال والمخاطب نحن كذلك يكفر * قال لا تخربا كافر فقال لابل أنت لا يكفر * قال لولده اى مغ يحبه لا يكفر عند الاكثر * ولو قال لجاريته اى كافر خواد وقد نجبت عنده لا يكفر قال لا تخربا يهودى فقال لبيك أو قال جهود كبير يكفر * علم امرأته الردة لتبين من زوجها كافر المعلم قال الفقيه ان علمها وأمرها بالردة يكفر والا * قال أنا محمد يكفر * ولو قال النصرانية خير من اليهودية كفر لانه أثبت الخير بها هو

فجميع شرعا وعقلا ثابت فصح بالقطعي والمذكور في كتب أهل السنة أن المجوسى أسعد حالاً من المعتزلة لاثبات المجوس خالقين فقط وهو لا
خالق لاعدله وفيه اثبات الخيرية للمجوس على المعتزلة القدرية أجيب عنه بأن المنفى هو كونهم خيراً من كذا مطلقاً لا كونهم أسعد حالاً بمعنى
أقل مكابرة وادنى اثباتاً للشرك اذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف
كذا قيل ولا يتم وقد قيل المنع من قولهم اليهودية خير من النصرانية باعتبار أن كفر (٣٣١) النصارى أغاظ من كفر اليهودى

لأن نزاعهم في النبوات
ونزاع النصارى في الالهيات
وقوله تعالى وقالت اليهود
عزير ابن الله كلام طائفة
قليلة كما صرح به في التفسير
وقوله التجسد أشد للناس
عداوة للذين آمنوا اليهود
والذين أشركوا ولتجدن
أقربهم مودة الآية لا يرد على
هذا لأن البحث في قوة الكفر
وشدة لافي قوة العداوة
وضعهما إذا تأملت النصوص
بعلمهم أو مدلولها أو حيث شذ
لا يتجه الاعتراض دعى الى
الصلح بين يدي رجل فقال
تراسجده كنم و صلح نكنم
لا يكفر * ولو قال فلان أؤمن
كافر تراس أو قال دل تنك
شدم كه خواستم كافر شدن
يكفر * اذا قال غير ما كافر أو
للمراقبة ككافرة ولم يقل
المخاطب شيئاً فالفقيه أبو
بكر الأغشى البلخى على أنه
كافر وقال الفقيه أبو الليث
وبعض أئمة بلخ لا يكفر
والختار في مثل هذه المسائل
أنه اذا أراد الشتم ولا يعتقد
كافراً لا يكفر وان اعتقده
كافراً فخطبه على اعتقاده
أنه كافر كفر لانه لما اعتقد
المسلم كافراً فقد اعتقد ذن
الاسلام كفراً ومن اعتقد

وحقاً واجبا وان والده فلان أو في وصار في يد ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته تبقى بهذا الدين
وزيادة وأنه ضمن لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته تبقى بهذا الدين
شفاهانصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال اليه
متى طال به بحق يدعيه قبله من بينة أو عين ولا حجة له في ابطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجود وأشهد على
أنفسه ما يملك الى آخره وانما كتبنا أنه صار في يده تركه لأن أباحني فقه رجحه الله تعالى يقول لولم يترك مالا
وضمن عنه انسان لم يجز فان احتج الى هذا ولم يترك ميراثا كتبنا أنه توفي ولم يخلف مالا وأراد هذا
الابن تبريد جلدته وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لحقه وقياماً بواجبه وحكم كما حكم جائز الحكم فيما
بين المسلمين بحجة هذه الكفالة ولزوم هذا الضمان ويتم الكتاب *

وثيقة اقرار المكفول عنه لا كفيل بما أدى عنه * يكتب شاهد أو أن فلاناً أقر طائفة أنه كان لفلان عليه
كذا درهمين لا زماً وحقاً واجبا بسبب صحيح وأن فلاناً كفله عنه بهذا الدين لهذا الطالب بامر كفاية
صحيحة وأن هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالاً لا امتناع له عن أدائه فلا
دعوى له بوجه من الوجوه توجب ابطاله عنه ولا براءة له الا بأداء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على أدائه
وصدقه هذا الكفيل المقر له بما واجهه ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل السادس عشر في الحوالة

يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر أنه كان لفلان على فلان
كذا درهمين لا زماً بسبب صحيح وأن فلاناً حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان
وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا
المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى
طالب به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة أو عين ولا حجة له في ابطال هذا المال المبين فيه بوجه من الوجوه وبسبب
من الاسباب ويتم الكتاب

ولو كان المحيل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مقيداً * كتبت كان لفلان على فلان كذا ولفلان على
فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفله عنه بشرط
براءة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه وألحقت به حكم الحاكم بعد خصومة صحيحة ولو
كان الدين به صلح وله تاريخ ذكر ديناً واجبا بسبب صحيح وقد بذله كتاب الاقرار بتاريخ كذا وان كان
الدين ممن مبيع أو ضمان شئ أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فان كانت الحوالة باجل كتبت
وبرئ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له بحق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل
هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهله في طال به بعد حلول هذا الاجل
كيف شاء ومتى شاء لبراءة له ولا امتناع له عنه وقت أداء هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على المحيل
عند العجز كتبت فان لم يصل هذا المال الى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته
أو غيبته أو اعدامه أو افلاسه أو لقرضه أو لانكاره هذه الحوالة ترجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك

دين الاسلام كفراً فهو كافر فاذا قال لكافر أو لكافرة أبى أو أمى لا يكفر لان المسلم قد يكون له أب وأم كافر فان التحليل عليه السلام وعلى
الحبيب عليه الصلاة والسلام يا بـت الـية ولو قال هر ساعت مرارك كافرى مى كير ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شوم تكلم
بكلمة ليست بكافر فقال له رجل كفرت بهذه الكلمة فقال كافر شدة كير يكفر * وعظ فاسقة اوندبه الى التوبة فقال بعد اليوم أضع على رأسى
قلنسوة للمجوس يكفر لان وضع تلك القلنسوة كشدة الزار لامة الكفر وسبأنى ان شاء الله تعالى فاخبر أنه يكفر بعد حين فزال التصديق

المستقر بهذا العزم * قالت لزوجهها كافر بكونهم تراز باثوبون تكفيران المقام مع الزوج فرض رجعت الكفر على الفرض * كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطته للكفار ان فعلت كذا وفعل لا يكفر ولا يلزم كفارة يمين * قالت كافر كره حنين كره نجي كنم قال أبو بكر محمد بن الفضل يكفر للعال وقال السعدي انه تعليق ويمين وليس بكفر * قالت ان جفوتني كفرت أو قالت ان لم تشتري كذا كفرت في الحال (السادس في التشبيه) (٣٣٣) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قيل لا يكفر لانه موحد بلسانه مصدق بجهانه

وقد قال الامام رحمه الله لا يخرج أحد من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول بالاقرار والتصديق وهما قائمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يابس بها الا من ألزم التعجس والاستدلال بالعلامة والحكم بمبادئ عليه مقرر في العقل والشرع فان الصانع انما علم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتقريره حيث قال حاكيا عن شاه من أهلها ان كان قيصة قدم قبل ان كان قيصة قلتم دبر الآية وان شئت الزنار ودخل دار الحرب كفر قال الاشتر وشي ان فعل ذلك لتخليص الاسير لا يكفر ولو دخل للتجارة كفر وقيل في مسألة القلنسوة ان وضعه على رأسه لان البقرة لا تعطيه الله بن الابه لا يكفر وكذا اذ لبسه لدفع البرد والمختار انه يكفر لان دفع البرد يمكن باللبس بعد التزيق فلا ضرورة على لبس ما على تلك الهيئة * لف على وسطه جبلا وقال هذا زنار لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه المصلحة نصريح بالكفر بخلاف الاول * ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا ان لبس السراغوج وتعليق البازية ليس بكفر اما لو قال اني طلقه سراغوج بدم وطن انه كفر يكفر وكذا لبس السواد والسراغوج على هيئة الخطاء وقال يفتي أنه يكفر بهذه القطة لا باللبس وكذا اذ لبس قلنسوة المغول لانه علامة ملكية لا تعلق له بالدين * من جعله النصارى وهم يشربون

كله هذا المحيل وصدق بعضهم بعضا في ذلك كله مواجهة ومن الزيادة في توثيق هذا وأطلق له هذا المحيل قبض ذلك والمنازعة والمحاكمة الى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة نو كذا صححها كذا في المحيط *

نوع آخر * أقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا او دينيا لازما وأنه كان أحال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم أحال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فحجز هذا المحتال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله (١) ومحيله أيضا بهذا العجز يرجع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول بأداء هذا المال المحتال اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه وأقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بإبقاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وأبرأه عن كل الدعاوى والخصومات ابراء صححها قاطعا للدعاوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل درك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضما ناصحيا وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة وأشهدا والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

ولو كان أسأله على رجل للمحيل عليه مال * كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره أن لفلان على فلان كذا واقبلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الظهيرية *

الفصل السابع عشر في المصالحات * واذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأسرها كتبت أقر فلان بن فلان الفلاني الى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والخصومات التي له قبله على كذا دينارا صلحا صححها قاطعا للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولا صححها ونقله بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا صححها ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقر بذلك كله اقرارا صححها وصدقه قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)

واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي * فان كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان ابن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا درهما بعد ما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التمدد في الخصومة اذا لم يكن للولد الصغير هذاينة عادلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكر أو كان للمدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولا صححها وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير قبضا صححها في مجلس الصلح وان كان المصالح أجنبيا وقصد أن له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه (١) قوله ومحيله أيضا بهذا العجز الى آخره هكذا وجد في الاصول المنقول عنها اقلية تأمل اه

وقد قال الامام رحمه الله لا يخرج أحد من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول بالاقرار والتصديق وهما قائمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يابس بها الا من ألزم التعجس والاستدلال بالعلامة والحكم بمبادئ عليه مقرر في العقل والشرع فان الصانع انما علم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتقريره حيث قال حاكيا عن شاه من أهلها ان كان قيصة قدم قبل ان كان قيصة قلتم دبر الآية وان شئت الزنار ودخل دار الحرب كفر قال الاشتر وشي ان فعل ذلك لتخليص الاسير لا يكفر ولو دخل للتجارة كفر وقيل في مسألة القلنسوة ان وضعه على رأسه لان البقرة لا تعطيه الله بن الابه لا يكفر وكذا اذ لبسه لدفع البرد والمختار انه يكفر لان دفع البرد يمكن باللبس بعد التزيق فلا

ضرورة على لبس ما على تلك الهيئة * لف على وسطه جبلا وقال هذا زنار لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه المصلحة نصريح بالكفر بخلاف الاول * ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا ان لبس السراغوج وتعليق البازية ليس بكفر اما لو قال اني طلقه سراغوج بدم وطن انه كفر يكفر وكذا لبس السواد والسراغوج على هيئة الخطاء وقال يفتي أنه يكفر بهذه القطة لا باللبس وكذا اذ لبس قلنسوة المغول لانه علامة ملكية لا تعلق له بالدين * من جعله النصارى وهم يشربون

الجر بالمطرب فقال رص بايد ببيان بستن وبايشان بودند ونيار اخوش كذاشتن اتفاقا على أنه يكفر فانه مذكور في الذخيرة * معلم صبيان قال اليهود خير من المسلمين بكثير يعطون حقوق معلمى صبيانهم يكفر * جرى بين الرجلين كلام فقال أحدهما لصاحبه الكفر خير مما أنت تفعله قال الفقيه أبو الليث إن أراد تقبيح معاملته دون تحسين الكفر لا يكفر وقبل يكفر واختاره هو الاول * ولو قال كافرى كردن به از خيانت يكفر * الخروج الى نير و زالجوس والمواقفة معهم * فيما يفعلونه في ذلك اليوم (٣٣٣) كفروا كثيرا على ذلك من كان أسلم منهم

فيخرج في ذلك اليوم ويوافق معهم فيصير بذلك كافرا ولا يشعربه * اجتمع الجوس يوم النير و فقال مسلم خوب سيرت نه او نديكفر وكذا لو سأل مجوسياجه بشوداين سأل يكفر واتخذ مجوسى دعوة لخلق رأس ولده ودعا الناس اليه فغضرب بعض المسلمين دعوة وأهدى اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بسريل وهى ان واحدا من مجوس سريل اتخذ دعوة لخلق رأس ولده وكان كثير المال حسن التعهد للمسلمين ويتفق على مساجد المسلمين فدعا المسلمين فأجابوه فكتب عالمها الى شيخ الاسلام السغدى فكتب انه لا كثر فيه وان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة المحسن بالاحسان سنة ومن باب المروءة والكرم أيضا وخلق الرأس ليس من شعاع أهل الضلالة لكن الاولى للمسلمين أن لا يوافقوا أهل الذمة على مثل هذه الاحوال لاظهار الفسح والمسرعة فيكره للمسلم أن يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف إهداء البيضة الى الجوس يوم

المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طائعا أنه صالح فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت له هذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذ لم يكن لهذا الصغير وصى لامن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا درهما صلحا صحيحا بعدما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية *

والصلح عن الدعوى على الصغير وللدعى بينة * أقر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان ابن فلان بحضرة والده أو يقول بحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا ملكه وحقه بسبب صحيح وفي يده هذا الاب أو هذا الوصى بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها قائلا انهم امتلك هذا الصغير وحقه في يده هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها اليه وكان له المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز اشتهاده وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من التمسك في الخصومة فالإلى الصلح واصطالحنا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحة على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بإيفاء ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شئ في ذلك كله لافي عينه ولا في غنمه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقته في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهة ويتم الكتاب بعدما يلحق به حكم الحاكم كما مر كذا في الذخيرة *

وإذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأته وبين ورثة زوجها * كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بن كاح صحيح وأنه مات وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا وسمى عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضياع كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا وكذا ومن الحيوان كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا وسمى ويحلى وبين جنسها ووسنها ومن الثياب كذا وبين عددها ووصفها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الحمير كذا فيصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقبية المهر وانما ادعت عليهم حقه من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خير اليهم ديناً ودينا فصالحتهم بعد معرفتهم جميع ذلك شياً قشياً على حقها وصدقها ولم يكن ثمنها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضاً بدين على هذا المبت ولا وضية غير دينها أو يكتب وقد كان تعين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء لمن كان له على هذا المبت دين برضا جميع الورثة واذنهم صالحتهم عن حقه في الثمن والمهر على كذا صلحا جائزاً نافذا لا شرط فيه ولا مشوبة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت اليهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغاً عما يشغله عن القبض والتسليم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع متاع الغلمان والحواري (١) وكساهم وسروج الخيل وبلجها وجميع متاعها وما يعرف بها من أكف البغال والحمير وغير ذلك وغمار الكروم والبساتين والارضين

(١) قوله وكساهم جمع كسوة اه كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة اه

النير و حيث يكفروا ما يهدى الجوس يوم النير ومن أطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم معرفة لا يحل أخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان أخذ على ذلك الوجه لا بأس به والاختراز عنه أسلم للمسلم اذا هدى يوم النير و زال مسلم آخر شيئا ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكثر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويقعله قبله أو بعده كي لا يكون تشييبا باولئك والمواقفة في العبادة أعنى الصلاة في الاوقات الثلاثة اذا كرهت فاطنك فيما ليس بعبادة وعن الامام أبي حفص لو أن رجلا عبد ربه خمسين سنة ثم جاء يوم النير و فاهدى

الى بعض المشركين هدية يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفروا بآجرت العادة في شمر قد نصب أمير نوروز واجتماع الناس وخروجهم الى آجره واجتماعهم فيه ثلاثة أيام واهداء الناس الى أمير نوروز فلا شك انهم اذا أردوا تعظيم اليوم بذلك كفروا وان أرادوا غيره فالاصوب والاوجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم فصح النصارى لوموافقة لهم كما يجتمعون في بلاد الروم على هذا الوجه يعلم حالهم مما ذكرنا

(السابع في كلام الفسقة) (٣٣٤) قبل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أحب الى من الحلال كفر* ولو قال هات

وأشجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها عارت لهم بم هذا الصلح الموصوف فيه لا حق لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلبة ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيهم مبطله وكل بينة تقيمها فهي زور وبهتان وكل عين تطلبها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منهاشفاها ووجاهها في مجملها فادرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرية *

وإن كان من التركة دين على أحد* قلت بعد ذلك كذا الحدودات والأعيان من التركة وترك أيضا من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا ويقول بعد ذلك كذا الصلح والقرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والبراءة حق ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانه قد استوفت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان أرادوا أن لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاءها لهم كسب قبل الاشهاد عند بعضهم وقد عجل هؤلاء المسنون فيه هذه المرأة بجميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجلا منهم وتبرعا عن هؤلاء الغرماء المسنين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا الخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يبرؤون بهذا التعجيل ولا يبقى عليهم البنين مطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح (والوجه الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلامائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرت ببقية سودا عتيقة جيدة رابحة معدودة نصفها خسون درهم ما غطرت ببقية فتبضتها منهم ووكاتهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة لينة بضوها لها ثم تكون هي قصاصا لهم بما أقرضوها فقبضوا ولو كملها بذلك مشافهة وأشهدوا

وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والثلث من تركة زوجها* يكتب الى قولنا وانها كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا ببقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وانه توفي قبل أدائها شيئا منه وصار ذلك دينها في تركته وكان لها ثم وديشهودون على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا محاصر عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم بخرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى الثلث من تركة زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل عن هذا الصغير من له ولاية القبول قبولا صحيحا

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون* يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه صالح فلانا وفلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لاب وأم والدتهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له قبلهم في تركة أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحا وانهم قبلوه من قبولا صحيحا الى آخره والصلح عن دعوى وصية بالثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة * وإن كان في التركة دراهم أو دنانير ينبغي أن يقول عند ذلك كذا الصلح انه أكثر من حصتها من الدنانير

بواحد ممن يأكل الحلال حتى أن يجعله كفر* ولو قال خسوس كاديت حرام خور دن قال صاحب المحيط انه مشكل* قال في جواب قائل له كل الحلال من احرام بشايد يكفر قليل لرجل حلال واحد أحب اليك ام حرامان فقال أيهما أسرع أو قال مال بايدخواه حلال باحرام لا يكفر ويخاف عليه الكفر* ولو تصدق على فقير بشيء من الحلال والحرام راجعا لثواب يكفر* ولو علم الفقيه بذلك ودعا وأمن المعطى كفر* اذا قال الخمر ليست بحرام يكفر لانه استحل الحرام القطعي فعلم بهذه العلة المذكورة أن مسألة التصديق أيضا محمولة على الحرام القطعي أما اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخطبها ثم تصدق به لا يكفر لانه قبل أداء الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام بعينه بالقطع بخلاف حل التصرف قبل أداء الضمان وسيله سبيل التصديق قال عليه الصلاة والسلام في الشاة

المقصودة المذكورة بغير اذن الانصاري أو طموها الاسارى وقد وقع في ديارنا ان السلاطين ينعمون بمال المكس والدرهم على العلماء والمشايخ ويدعونهم عند أخذهم ان من مال أخذ بعينه من مسلم أو معاهد بعينه بلا خط ولا تغيير فقال الأخذ والمعطى معلوم فلما كان استحلال الخمر كفرا كانت تعاقب استحلاله بالفعل عينا* ولو قال الخمر حرام لكنها ليست هي هذه التي يزعمون قال الامام الثاني رحمه الله أضربوه وأنهم وأعلم بذلك ولكن لا كفر* قال مسلم حرمة الخمر ما ثبت بنص القرآن كفر* استحل الجماع حالة الحيض كفروا وان استحل حال الاستبراء لا لكن يسدع ويضل وقيل ان استحلها فمأولا بان النهي للترية لا يكفر وان استحلها مع اعتقاد الحرمة كفروا والسرخصى مال الى

التكفير مطلقا في الذخيرة استعماله حال الحيض ليس بكفر الا يرى ان جاع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض يحلها الاول وعن الامام الثاني رحمه الله حلف لا يبطأ وطأ حراما فوطئ امرأته حال الحيض أو التي ظاهرها لا يحسن الا أن ينوي ذلك * غنى أن لا يكون حرم الله الخمر أولا يفرض صوم رمضان لا يكفر * ولو غنى أن لا يكون حرم الله قتل نفس بغير حق أو انظلم يكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات لا يفتن مالم يسر استحليل في الاول وغنى ما هو مستحيل في الثاني وغنى ما كان حلالا لا يلزم الكفر وغنى (٣٣٥) ما لم يكن حلالا يلزم الكفر فعلى هذا اذا غنى حلال المناكحة بين

الاخ والاخت لا يكفر وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل لو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا ان قال ذلك من أجل أنه لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر * أسلم كافر فباه المسلمون بالبر فقال لبيته كان كافرا فسلم ويعطى له المنع أو غنى ذلك بقلبه يكفر * رأى كافرا جيلة فقال لبيته كان كافرا يترجح بها كفر * ارتكب معصية صغيرة فقال له قاتل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب يكفر * قيل انظالم تؤذي الله والمسلمين فقال نعم أفعل خوش ميكنم كفر * فاسق شرب الخمر ونثر عليه أغرباؤه الدراهم كفروا وكذا لو قالوا مبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد وقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على بابه طيولا وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذ

والدراهم كذا في الظهيرية *

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعي في دار دعوى فيصالحه صاحبه ولا يقرب به هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الانكار وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فان أراد المدعي عليه أن يكتب كتابا يكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي الى ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا - ودودها كذا فصالحته من دعوى في دارك هذه على كذا درهم او زن سبعة على أني أسلم لك جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحته عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهم او يتم الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان السهمي يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا - ودودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعي اقرارا بان الدار ملك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا الملك لنفسه فيما فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصيح دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسألة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذ كر أن المدعي به ماذا ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ما فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق أو مسيل الماء واقرار المدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا ينعى من هذه الدعوى فيحصل كتابة محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رغبة الدار كذا في المحيط

اذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم فأنكر وادعى هو على هذا المدعي كذا دينار بسبب صحيح وطال ترددهما واختلافهما الى مجلس الحكم كذلك وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فمقتوسط المتوسطون فيما بينهما وندبوا الى الصلح أخذوا بكتاب الله تعالى والصلح خيرا فاتسدا الى ذلك فأجابوا واصلحا على أن أعطى فلان فلانا كذا درهم فقبل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جازا قاطعا للخصومة وقبض هو منه ذلك باقائه اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعاويه كلها وصدقه الاخر في ذلك كله وأبرأه هو أيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الاخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما الى الآخر والله تعالى أعلم *

صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد وفاة كانت من الموكل شهدوا أن فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والقرار والضمن وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بشكاح صحيح على صداق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارثها وهو غن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقتسموا كل التركة وأوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الخلل

من هذه المسئلة ولو قال هر كه مست كاره فخورد مسلمان تيسر يكفر * قيل لرجل أعطه درهم المصالح المسجد واحضر المسجد فقال لا أحضر ولا أعطى الدرهم ومالى أمر بالمسجد لا يكفر ولكن يعززدل ان اللفظ اذا لم يكن كثر الكن فيه ترك أدب بالشرع يعز * قال لرجل يا أحمق فقال خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من طين كثر رده قوله تعالى واقصد خلقنا الانسان من سلاله من طين أي خلقنا كل واحد من الاناسي من طين لأن سبدا الخلق من المني والمني انما ينشأ من الغذاء وأصول الغذاء لما كان أوحيا من الماء والتراب هو الطين * قيل له لا تلعب

قَابِلُ الْمُنْصَفِ بِصَفْتِهِ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَدُوا لِمَعْدُومِهِمْ طَلْفَةً * رَجُلٌ يَجْلِسُ عَلَى مَكَانٍ مَرْتَفِعٍ أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُ عَنْهُ عَنْ
مَسَائِلِ بَطْرِيقِ الْأَسْتِزَّاهِ وَيَضْرِبُ نُونَهُ بِمِشَاوَاهُمْ يَخْصُكُونَ كَفَرُوا * وَمِنْ لَفْنِ إِنْسَانٍ كَلِمَةً الْكَفَرُ لَيْسَتْ كَلِمَةً كَفَرُوا عَلَى وَجْهِ
لِللَّعِبِ وَالضَّحْكِ وَكَذَلِكَ مِنْ عِلْمِهَا كَلِمَةٌ لَتَبَيْنَ مِنْ زَوْجِهَا فَهُوَ كَافِرٌ وَمِنْ أَقْبَى بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ وَمِنْ أَمْرِ رَجُلٍ بِالْكَفَرِ كَفَرًا لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُ عَنْهُ
الْمَأْمُورَ أَمْ لَا لِأَنَّهُ اسْتَحْقَافٌ بِالْإِسْلَامِ وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ كَفَرًا عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَعَلَ الرِّضَا (٣٣٧) بِكَفَرِ الْغَيْرِ كَفَرًا أَمَّا مَنْ لَا يَجْعَلُهُ

كُفْرًا لَا يَكْفُرُ إِلَّا مَرَّةً
وَالْعِلْمُ عَدْنَا إِلَى أَوَّلِ الْمَسْئَلَةِ
قَالَ الْأَمَامُ عَزَّ الدِّينُ الْكَنْدِيُّ
التَّشْبِيهُ بِالْعِلْمِ عَلَى وَجْهِ
السَّخَرِيَّةِ بِأَخْذِ الْخَشْبَةِ
وَضَرْبِ الصَّبِيَانِ كَفَرًا رَجَعَ
مِنْ مَجْلِسِ الْعِلْمِ فَقَالَ آخَرُ
أَزْكَى كَشْتِ أَمَدٍ أَوْ قَالَ مَرَا
بِعِلْمِهِ كَرَأَوْ قَالَ مَنْ يَقْدِرُ
عَلَى أَدَاءِ مَا يَقُولُونَ أَوْ أَلْقَى
الْفِتْوَى عَلَى الْأَرْضِ أَوْ قَالَ
جَهْدًا نَامَهُ أَوْ رَدَى عَنْهُ
رُؤْيَا الْفِتْوَى أَوْ قَالَ إِنْ
جَهْدَ شَرَعْتَ يَكْفُرُ لَأَنَّهُ رَدَى
حُكْمَ الشَّرْعِ عَرْضَ عَلَيْهِ
الْفِتْوَى بِطُلَاقِ امْرَأَتِهِ فَقَالَ
طُلَاقٌ مِلَاقٌ جَسَدُهُ دَائِمٌ
مَادَرِ بِحُكْمِ دَرْخَانِهِ يَكْفُرُ
قَالَتِ لَعْنَتُ بَرَشَسْوَى
دَانِشْمَنْدُ أَوْ قَالَ تَارِ الْجَارِ فِي
دَبْرِ عِلْمِكَ تَكْفُرُ أَنْ أَرَادَتْ بِهِ عِلْمُ
الدِّينِ قَالَ الْفَقِيهَ دَانِشْمَنْدُكَ
أَوْ لَعْنَتُ عِلْمِكَ يَكْفُرُ أَنْ قَصَدَ
بِهِ اسْتَحْقَافُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ
يَرِدْ بِهِ اسْتَحْقَافُ بِالْإِسْلَامِ لَا يَكْفُرُ
وَيَجِبُ التَّصْغِيرُ لِلْعَظِيمِ
أَيْضًا وَشَتْمُ الْعَالَمِ أَوْ الْعُلْوَى
لَا مَرْغَبَ مِنْ صَالِحٍ فِي ذَاتِهِ
وَعَدَاوَتُهُ خِلَافَهُ الشَّرْعِ
لَا يَكُونُ كَفَرًا وَلَا خَطَا
وَشَكَافَتُهُ إِلَى الْأَمَامِ

الصلح بين الاب والزوجة في تركه المرأة شهدها وأن فلانا يعني الاب وفلانا يعني الزوج أقرطائعين أن
فلانة توفيت وخافت من الورثة زواجاً وأبواهما هذان المسميان فيه وتركة فوراًها ولم تترك وارثاً غيرهما
فأصاب هذا الزوج نصف تركتها إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالدان الثلث الباقي بالعبودية
وتركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ويفصل وأن جميع هذه الأموال التي تركتها
في يدي زوجيها هذان دون أيها فنظر جميعاً في جميع ذلك فوققاً على ذلك شيئاً فشيئاً وأحاط به علماً وعرفاه
معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من
جميع حق هذا الاب وحصة من تركته ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحب المسمى فيه وبعد
أن كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه بحضورهما وبحيث تناله أيديهما عند
تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهمان هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب للاب من
هذه الدراهم المذكورة في تركته هذه البنت وهي كذا لا فضل فيه على كذا درهم التي صلح منها وعلى
أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب له من تركته ابنته هذه من الذهب
والجوهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه
من ابنته هذه من سائر الأشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه
على زوجيها هذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه مشافهة ودفع هذا
الزوج إلى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقا منه بايديهما وسلم هذا الاب إلى هذا الزوج جميع
الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس
الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الاقتراح وذلك بعد إقرار هذا الاب وهذا الزوج أنهم ما قدر رأياً بجميع ذلك وهي
هذه التركة المذكورة فيه وعائناها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعاً هذا الصلح
بينهما على ذلك وتفرقا جميعاً بعد تمام هذا الصلح عن تراص منهما به ورأياً جميعاً بعد ذلك جميع الدار التي هي
من هذه التركة على حياتها التي كانا رأياً عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج
بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق
ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فمأدرك هذا الزوج فيما ملكه أباه هذا الاب من هذه التركة أو في شيء منه
ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم
وأقر كل واحد منهما طائئاً أنه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركته هذه المتوفاة بعد
أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركته هذه
المتوفاة من الأصناف المذكورة فيه أو يدعي ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشم وديشه دون فهم
بذلك أو يعين يطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب *

صلح الفضولي شهده الشهود إلى قوله أن فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعا
وتطوعاً بغير أمر هذا المدعي عليه كذا كذا درهم على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعي على
أن أبرأ هذا المدعي هذا المدعي عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع
ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من ذلك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحاً جائزاً قاطعاً

(٤٣ - فتاوى سادس) الفضلى انه وضع كتابه في ذلك فقال صاحب الدكان دستره انبجأ مندي ورفقي حين ترك
الكتاب عنده فأمر الامام الفضلي بقتله ومثله يحكى عن علامته خوارزم مولانا امام الدين القمى كندى أنه قتل واحداً من الاعوانة حين
أطال لسانه إلى دفتر واحد من الطلبة قال فعل دانشمدان همان است وفعل كافران يكفر قيل هذا اذا أراد به كل أفعالهم لأنه تسوية بين
الحق والباطل قال درهم باید علم بجهه کار آید أو قال اینها که می آموزند و سنانست او باداد انانست او تزویز است أو قال من علم حیل

وامنكم يكفر في الكل * قال اذهب معي الى الشرع فقال يا امة ناري بروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضي فقال ذلك الكلام لا يكفر * قال من شريعت به دائم او قال دوس هست من شريعت راجه كنم يكفر * ولو قال انك كسيم كرفتي قاضي وشريعت يكابو يكفر ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضي البلد لا يكفر * قال لخصمه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من برسم كار بكنم بشرع يكفر عند (٣٣٨) بعضهم ولا يكفر عند الاخرين * قال لخصمه آتج حكم شريعت است بران رويم فقال خصمه من سياست

كار كنم بشرع في كفر لانه عبارة عن رسوم الكفرة الجسكية في ديارنا * قال لها هذا حكم الشرع فحشت جشنا وقالت اينك شرع كفرن

التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلوات قال الماعلم تافران آفريده شده است سيم بنخ شبه نماده شده است قيل يكفر لانه قول بخلاق القرآن والتول به كفرو قيل لانه يراد به النزول في العرف عادة لكن يحتمل أن يراد بالقرآن المقروء بالسنتا وانه مخاوق بلانواع فكيف يكفر بل الظاهر ارادته وقد ذكر في الاصول ان قول الامام القائل بخلق القرآن كافر محمول على الشتم لا على الحقيقة دليل على ان القائل به مبتدع ضال لا كافر * قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب يكفر لاستخفافه وأدب القرآن أن لا يقرأ في مثل هذه المجالس * والمجلس الذي اجتمعوا فيه للغناء والرقص لا يقرأ فيه القرآن كما لا يقرأ في السبع والكائن لانه مجمع الشيطان قال من ذكر الله كبر يكفر * ادخال آية القرآن في المزاج والدعاء كفرا لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد رابوست بردي او قال ألم نشرح را كس بيان كرفتي او قال لمن يقرأ عند المريض يس در دهان مرده منه او قال كوتاه رازانا اعطيناك او قال لمن يقرأ ولا يتدكر كلمة والتفت الساق بالساق او جاء بالقدح الممتلئ وقال كاسادها او قال فكانت سرايا بالمزاج او قال عند الوزن او الكيل واذا كلوهم او وزنوهم يخسرون او قال

للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايقافه ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه دون سائر الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لا حق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه وبتم الكتاب فان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي للمدعي عليه كتبت بعد قولك على كذا درهما على أن تكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعي عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيله في حياته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه وعن وجدها في يده من الناس كلهم وبان الخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويؤكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائز أمره في جميع ذلك وجه له وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما أسند اليه شفاها فان لم يقدر على أخذها منه استبدل الصلح من المدعي وبتم الكتاب كذا في الذخيرة *

وان كان الصلح عن دعوى الامانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أو دعه عنده وأنه قبضها ودبعة فطلب صاحب الوديعة منه رد الامانة فجحد بوجود أصليا حتى صارت هذه الامانة مضمونة له عليه بمثلها ان كانت من ذوات الامثال أو بقيتها ان كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهما صليها وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البديل مع انكاره قبولا صحيحا كذا في الظهيرية *

الصلح عن دم العبد على مال ادعى عليه أنه قتل أباه فلا يجزئ عمدا بغير حق ظلم او عدوانا ولم يترك هذا المقتول وارثا سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعي عليه وعليه الا نقية ادله وتسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا قبل ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا قاطعة للخصومة وقبض منه بديل هذا الصلح بايقافه ذلك اياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لانه هذا ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذو سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك ضما نا جائزا صحيحا فلم يبق له بعد هذا الصلح والابراء حق ولا دعوى الى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

الصلح عن القصاص فيما دون النفس ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمدا تعديا وظلما بغير حق وأنهما قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى بجنايته هذه فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فأجابته الى ذلك وصالحه على هذا المال وبتم الكتاب كالاول والله تعالى أعلم *

الصلح عن دم الخطأ ادعى عليه أنه قتل أباه فلا ناخطأ بغير حق فطلب منه دية وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهما ووجلا بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا الى آخره (١) ويلحق بآخره حكم الحاكم *

(١) قوله ويلحق بآخره حكم الحاكم لا اختلا فهم في أن الدية على العاقلة دونه أو عليه والعاقلة يتحملون عنه اهـ مصححه

كلا لا يقرأ في السبع والكائن لانه مجمع الشيطان قال من ذكر الله كبر يكفر * ادخال آية القرآن في المزاج والدعاء كفرا لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد رابوست بردي او قال ألم نشرح را كس بيان كرفتي او قال لمن يقرأ عند المريض يس در دهان مرده منه او قال كوتاه رازانا اعطيناك او قال لمن يقرأ ولا يتدكر كلمة والتفت الساق بالساق او جاء بالقدح الممتلئ وقال كاسادها او قال فكانت سرايا بالمزاج او قال عند الوزن او الكيل واذا كلوهم او وزنوهم يخسرون او قال

استخف باسم الله وعن هذا قال مشايخ خوارزم الكيال والوزان في العدي قول في مقام ان يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لا ان يريد به ابتداء العدة لانه لو اراد ابتداء العدة قال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفرون قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المشايخ لان هذه وقع على الخلاص من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على اتقاء الحرام فاي نوى به امل على نيته وان لم ينو شيئا لا يكفر ولما ذكرنا من تعيين الاحتمال الذي لا يلزم به الكفرة قال الغريه - يزوجها بالمرءة مرة واحدة يكون زنا انداز لا يكفر ان لم يريد به الاستخفاف

يكفر * قال الناطقي اذا اطلق بمقتل الوجوه الثلاثة أيضا فلا يكفر وعن الامام أبي حفص الكبير رحمه الله قيل لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات لو جازني قلت ارموه في الماء ولا تصلوا عليه لانه مات كافرا لانه قال ذلك على وجه التهاون دلت المسئلة أن تهاون الصلاة والتكفر مستخفا كافر وان مجانته وفسقا لا * يصلي في رمضان لا غير ويقول ابن خودبسيار است أو يقول صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر ولو قال للتراويح فترك عمر رضي الله عنه يكفر لانه (٣٤١) استخف به وهذا كلام الروافض

* ولو صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق الكعبة كفر وبه أخذ أبو الليث وكذا اذا صلى بالنوب النجس متعمدا وكذا اذا صلى بلا طهارة وقال ركن الاسلام السغدي في الصلاة لا الى القبلة وفي الثوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة يكفر وذكر الحارثي لو صلى بلا طهارة لا يكفر أيضا وقد اختلفت رواية النوادر والمبسوط فيه فبعض أخذوا برواية النوادر انه يكفر وبعض أخذوا برواية المبسوط انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر أجيب بأنه استخفاف * ولو ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا ليصلي فاستحى أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هاربا من العدو فصلى بدونها قيل لا يكفر لعدم الاستهزاء وينبغي لمن اضطر اليه أن لا يصدق بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة وركوعها وسجودها وإذا صلى على مكان نجس أو فسد بصره أو امرأة

حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بالختان منكر ازال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعما والها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعدرتني والد الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخيرية في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والداه غيره ذابولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهما وزمان النقرة الخالصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لاقيل ولا كثير وصدق المدعى عليه فيه خطابا وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية *

الفصل الثامن عشر في القسمة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون هـ إذا ما اقتسم عليه فلان وفلان وفلان ثلاثة اقسموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وكذا اقسموا هذه الدار المحدودة في كتابها هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في أشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يتسديثون بها هذا ما اقتسم وكان الطحاوي يبتدئ بها هذا ما شهد الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا وشي أن فلانا وفلانا وفلانا قد عرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم أقرروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد رحمه الله تعالى كان يكتب اقتسموا الدار التي حدودها كذا وذراع هذه الدار كذا ذراع مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا ذراع مكسرة وفلان كذا ذراعاً وفلان كذا فاصاب فلانا ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلانا كذا وكان لا يذكر الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذكر ذلك ويكتب أقرروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم في جميع الوجوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنها كذا ذراعاً نصيب كل واحد كذا ذراعاً شاعراً في جميع هذه الدار وقد تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فاصاب فلانا كذا ذراعاً في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلانا كذا وفلانا كذا بحقوقه (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدار في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون فإدرك كل واحد منهم فيما أصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجب القسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما أصابه بمحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقوا والمتأخرون يكتبون هذا ما شهدوا الى قولنا ان فلانا وفلانا وفلانا أقرروا الى آخره أن جميع الدار المشقة على البيوت التي هي في موضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها ومرافقها وأرضها وبناؤها وكل قليل وكثير هو لها فيما من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في أيديهم أن لا تأو كما يكون لفلان كذا ولفلان كذا وأنهم اقتسموها بينهم بقسمة قاسم عدل تراضوا بينهم وأجاز واقسمته عليهم فقسم هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح فأصاب فلانا منها بحصته الناحية التي هي عن يمين الداخل

أو جنب أو محدث أو مجنون أو مع تذكراً لا يكفر اجماعاً تحرى ووقع تحريمه على جهة وترك تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى اختلف المشايخ في كفره قال الحارثي الاظهر انه ان على وجه الاستهزاء يكفر والا فلا لانه لم يقع تحريمه على جهة تعينت تلك الجهة قبله في حقه * قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر النقيض والضيف الثقيل أو قال عند دخول رجب بعقبها افتاديم ان قالتهما وكفروا ان قال لضعفه وجوعه لا يكفر * ولو قال هذه الطاعات جعلها الله تعالى عذاباً علينا لا يكفر ان أول وتأويله بالفارسية رنج كرد بر ما وكذا اذا قال لو لم يفرض

الله الطاعات علينا كن خير الناس ان اوله بجملة كذا قيل له اذالز كذا فقال لا اؤتيها قيل يكفر مطلقا وقيل في الامور الباطنة لا يكفر وينبغي ان يكون على الاقوال التي مرت في الصلاة * انكر آية من القرآن او خرب آية منه كفر واذا انكر كون المحدثين من القرآن قيل يكفر لان اجاع المتأخرين يرفع الخلاف المتقدم وقيل لا يكفر لان في ارتفاع الخلاف وانعقاد الاجماع خلافا بين الأئمة الثلاثة على ما عرف فلا يحصل الاجماع على كونهم مأمنين وقيل يكفر (٣٤٣) لانه صريح رجوع أبي رضى الله عنه فانه قد اجماع قيل رجوع المخالف عن قوله

لا يطل دليله كونه فلا يحصل الاجماع * يجب عنه بانه ذكر اني اتعلم اكتبهم لاني امنت فواتهم لحفظ الناس اياهم كما يكتب بعضهم الفاتحة لهذا المعنى فصل الاجماع وروى انه قال انما اكتبهم لاني حسبتهما عوذتين وهذا دليل على انه رضى الله عنه بناء على الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه فصل الاجماع على انه ما قرآن فكفر المنكر لذلك * قال لا امر بالمعروف غوغا او ردي يخاف عليه الكفران على وجه الرد * قيل لا امر فلانا بالمعروف فقال وى مارا به كره استباحه او رده استباحه كره استويرا امر معروف كنم يكفر العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت قال للمعزى هرجه ازجان وى بكاست درجان تو زيادت بادىخشى عليه الكفر ولو قال زيادت كند فهذا خطأ عظيم وهو مذهب بعض المعتزلة وعند أهل السنة والجماعة لا يزيد الاجل

من بابها وبابها بما يلي المشرق وفيها يوت ثلاثة بيت منها يسمى كذا وبيت منها يسمى كذا وبيت كذا وعليها غرقتان بينهما ماصفة وبين يديهما ساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا وأصاب فلانا منها بحصته الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها وبين ذلك الى آخره على ما مر وأصاب فلانا الناحية التي هي قبالة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ويشتمل كل ناحية من هذه النواحي الثلاثة على حدود أربعة فأحد حدود الناحية اليمنى لزيق كذا الى آخره وأحد حدود الناحية اليسرى لزيق كذا الى آخره وأحد حدود الناحية المقابلة لزيق كذا الى آخره فوقع لكل واحد منهم بجميع حصته ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحدها كلها وحقوقها وتر كوالده الذي له هذه الدار من فروعها بينهم بمرا جميع الحصص المسماة فيه مشاعا بينهم *

وفي وجه آخر على أن يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمه الى الطريق * الاعظم أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمه صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار وقبض كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه القسمه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فارغاعن كل مانع ومنازع وتفرقوا عن مجلس هذه القسمه بعد صحبتها وتماها تفرق الابدان والاقوال بعد اقرار كل واحد منهم بمعرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه به فمأدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شئ منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من صاحبها ما يقتضيه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهي باطلة مردودة وأشهدوا على أنفسهم الى آخره كذا في المحيط *

وقسمه الدواب * هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا أن فلانا وفلانا وفلانا أقر واعندهم وأشهدوهم جميعا على اقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم وجواز أمورهم أن أباهم فلانا مات وترك من الخيل كذا وكذا ميراثا بينهم ولم يترك وارثا غيرهم وصار ذلك موروثا بينهم أثلاثا على السوية وهي على أصناف وألوان مختلفة فمنها من الجذاع كذا وكذا ومن الثنايا كذا وكذا ومن (١) القوارح كذا وكذا فأرادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثا لهم ليست بمشغولة بدين ولا وصية فأحضروها وقوموا بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهمان ثم جعلوها أقساما بالعدل والحق من غير حيف ولا غبن فأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا وأصاب فلانا كذا أسنانها كذا وقيمتهما كذا وأصاب فلانا كذا بنصيبه المشاع المسمى الموصوف في هذا الكتاب بهذه القسمه الموصوفة وغرف كل واحد منهم نصيبه من جلته وجميع ما صار له بهذه القسمه وذلك بعد اقرارهم بالتراضي وان لم يكن بينهم اقرار سكت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله اليه وأبرأ كل واحد منهم صاحبه عن كل دعوى وخصومة وطلبه كانت له في ذلك كله وأقر أنه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحدهم شئ من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئا من ذلك فهو باطل مردود وتفرقوا عن تراض بالابدان والاقوال فما أدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وأشهدوا الى آخره وعلى هذا الابل والبقر والغنم ونحوها وذكروا شياها وألوانها بصفاتها (وأما الرقيق) فابو حنيفة رحمه الله تعالى

(١) قوله القوارح جمع قارح وهو من ذى الحافر بمنزلة البازل من الابل كافي القاموس اه صححه

لا يرى

ولا ينقص وقال بعض المعتزلة لا علم لنا بذلك فيجوز أن يزيد وينقص ويجوز أن لا يزيد ولا ينقص وكذا اذا قال ازجان فلان بكاست ووجان تو بيوست ولو قال فلان مجرد ووجان تو سبارد يكفر وهو مذهب التماسخ * برأ من مرضه فقال له آخر فلان خراب فرستاد كفر * نوالى عليه المصائب فقال يارب أخذت مالى وأخذت كذا وكذا وما بقي لم تفعله فاذا تفعل أيضا وما أشبه هذا من الالتفاظ فهو كافر قيل لو قال هذا من غير قصد ولكن جرى على لسانه لشدة المرض أجيب بان الحرف الواحد يجري على اللسان ونحوه من غير قصد

لا لنظم المتوالي على هذا النمط وكذا لو قال المريض عند اشتداد مرضه ان شئت فوفى مسلما وان شئت فوفى كافرا صار ككفر الرضاه بكفر نفسه * طلب منه دراهمه وقال اعطه في الدنيا فانه لا درهم في الآخرة فقال اعطني عشرة أخرى وخذها مني في الآخرة أو أعطيتك في الآخرة ككفر في الاصح وفي مثله نزل قوله تعالى أفرايت الذي كفر با ما تناووا قال لا وتين ما لا وولدا أطلع الغيب الآية * قال مرابط مشرجه كار وقال لا أخاف أو قال لا أخاف القيامة كفر * أعصى حق والآن خذتك به يوم (٣٤٣) القيامة فقال أين تجدني يوم القيامة لا يكفر لانه يقول لانك لا تجدني وانما يجديني الله تعالى يوم القيامة * قال لراهد بن شيبان تار هشت ازان سونفتي قال أكثر أهل العلم يكفر * سلطان عطس فقال له رجل يرحمك الله فقال له آخر لم تقول للسلطان هذا كفر * قيل له دع الدنيا لتسال الجنة فقال لا أبيع النقد بالنسيئة يكفر * قال الى شفيحهم أذهب معك ولا أدخلها كفر * قال لواحد من الجبابرة أي خدای يكفر ولو قال أي بار خدای لا عند أكثر المشايخ وهو المختار والمعتاد في بلاد الروم أن رئيس الاتباع والقسم على الامور يدعى بكسر الخدای وفي بلاد المترج يدعى بكسر الخدای والسجدة لهؤلاء الجبابرة كفر لقوله تعالى مخاطبا للصحابه رضي الله عنهم أي امركم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون نزلت حين استأذنوا في السجود له عليه الصلاة والسلام ولا يخفى أن الاستئذان لسجود التحية بدلالة بعد اذ أنتم مسلمون ومع اعتقاد جواز سجدة العبادة لا يكون مسلما فكيف يطلق عليهم

لا يرى القسمة فيه جبرا وهم يريدون انما فان أجبر القاضي على ذلك ورآه فهو قضاء في مختلف فيه فيصير بالاجماع (وجه كتابته) هذا ما شهد الى قولنا ان أباهم ترك كذا عبدا وكذا أمة أحدا لم يدا اسمه كذا وصنفته كذا والاخر كذا واحد الاماء اسمها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فارادوا قسمتهن بينهم بالتراضي أو يقول بالاقرار أو يقول فترافعوا الى القاضي أو يقول رفع فلان صاحبه الى القاضي وطلب منه جبره ما على القسمة وكان القاضي يرى ذلك فأجبرهما على ذلك وبعث فلانا فقومهم بالعسل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالاقرار بينهم فأقرع بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشر أو سبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيل والوزن بالميراث يكتب على قياس ما هو واكن في المثل لا يدرك القيمة *
 (قسم الميراث) وهي أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان أباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافا من الحيوان ميراثا بينهم أثلاثا من الحيوان من الخيل كذا فرس منه منه كذا وشيته كذا وقيمته كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بعير منها كذا وناقته منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الجر كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن الفرس كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم أثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا أبوين وابنين وابنة وزوجة وأمثال ذلك يكتب وخلف من الورثة أبوين فلانا وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من أربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما ولكل ابن منها ستة وعشرون سهما وللبنات منها اثلاثة عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والمدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم وللأب أربعة مائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع الى المرأة بما أصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع الى الأب جميع الكرم وكذا البواقي الى آخره كذا في الذخيرة *
 ويكتب اذا كان الارث حيوانات وأحبوا أن يقتسموها بينهم بتراضهم بعد معرفتهم جميعا أعيانها وصفاتها وقيماتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها (٣) على صداقها وبقية ما قد حصلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فأصاب فلانا منهم حصته من جميعها وهي كذا درهمها جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلانا منهم حصته من جميعها وهي كذا درهمها جميع كذا وجميع كذا بتراضهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جازية جرت بينهم (وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجعلوا الخيل منها قسما صحيحة وجعلوا الابل قسما والبقرة قسما والاواني قسما وتراضوا أن يتقسم ذلك بينهم بالاقرار فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم أنه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء وأنه أبرأ عن كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لاحد ولا شيء منها دين على أحد وأنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل وهم دود وتفرقوا

بعد اذ أنتم مسلمون وقيل لا يكفر بقصة اخوة يوسف عليه السلام والقائل الاول يدعي نسخة بتلك الآية بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وقيل ان أراد العبادة كفر وان أراد التحية لا وهذا موافق لما ذكر في فتاوى الاصل * قيل لمسلم اسجد للملك والاقول انك الافضل أن لا يسجد لانه كفر فلا يأتي بما هو كفر ضرورة كما قلنا في الاكرام على اجراء كلمة الكفر وبهذا علم ان ما يفعله الجهلة اطواغيتهم ويسمونهم بابيكاه كفر عند بعض المشايخ وكبيرة عند الكل فلو اغتصبها مباحة لشبهه فهو كافر وان أمره شيعة بهورضى به مستحسننا

لهذا الشيخ التجدي أيضا كافر ان كان قد أسلم في عمره وتقبيل يده نفسه مكروه ولا تعظيم فيه لو تأملت وأما تقبيل يده غيره ان كان عالما أو سلطانا عادلا لا يكره ولا يكره الحادي عشر فيما يكون خطأ لا يصلي على غير الانبياء والملائكة لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا والملائكة أيضا رسل الله تعالى ولولايتهم بالرفض وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى فلا يرد لان الصلاة حق عليه السلام فله (٣٤٤) أن يصرف حقه الى من شاء ولا يلبه غيره وكذا قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة هو الذي يصلي عليكم الآية لانه جاز للجيب أن يتولى حق الجيب * قال نوكار بخداي كن جو خدای کار تو کرد الا كثر على أنه ليس بخطا فلان راقضه بدرسيد خطأ عظيم لانه وصيف قضاء مولا بالشر والذي يقال في الدعاء قضاء بدازما بكدرا ان المراد به المقضي وقوله خدایت نيك كند ليس بصواب بل الصواب أن يقول خدایت نيك مر دكند وقوله درویش بدیختی است خطأ وقوله امید از خدا توانست وديكر از تو اوقال امید بخدای است وهو خطأ * اللعن على يزيد يجوز ولكن ينبغي أن لا يفعل وكذا على الخجاج ويحكى عن الامام قوام الدين الصفارى انه قال لا بأس باللعن على يزيد ولا يجوز اللعن على معاوية لانه خال المؤمنين وكتب الوحي وذو السابقة والفتوح الكثيرة وحامل الفاروق وذو النورين لكنه أخطأ في اجتهاده فيجوز الله عنه بركة محبة سيدنا عليه الصلاة والسلام ويكف

وأشهدوا وبقية وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسم في الاصناف المختلفة بالاقرار لا تصح فانها كالبيع والبيع بشرط الاقرار كالبيع بالقاء الحجر ونحو ذلك فيلحق بهذا حكم الحاكم كذا في المحيط * إذا كانت القسم بين ورثة فيهم غائب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود ان قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلانا ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا صارنا بنانا من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع الحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسم الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا الغائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة *

الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات

اختلف أهل الشرع في البداءة بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الغلاني وكان السمتي رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رحمهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا هذا ما شهد الشهود المسمون اخر هذا الكتاب أن فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محوزة وصدقة محوزة وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا بمقبوضة محوزة عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسم لا تجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماءنا رحمهم الله تعالى خلافا لابراهيم النخعي رحمه الله تعالى فانه يقول اذا علمت الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لا رجوع فيها للواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخته أو لأخته أو لغيرها أو لولدته أو لولده أو لعمته أو لولده أو لخاله أو لخالته يكتب غقيب قوله صحيحة جائزة بته بته لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بته بته تخسب وفي شرح شروط الاصل أنه لا يكتب بته بته في هذه الصورة أيضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لانه وهب له جميع الدار المشتقة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها وكل قاييل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صلة منه وتبرعاً منه عليه لا على سبيل تجبئة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مواجهة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في

مجلس

اللسان عنه تعظيم النبوة وصاحبه عليه السلام * وسئل الجوزي عن يزيد أو يه فقال قال عليه

الصلاة والسلام من دخل دار أبي سفيان فهو آمن وعلمنا ان أبا دخل داره فصار آمنا والابن لم يدخلها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتهار كفره واثار فظاعته شره على ما عرف تفاسيله والا فاللعن على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الجففس كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحديث ولعن من غير مناد الارض الى

أحدث يطول ذكرها ولو قال يارب أين ستمرا ازوى مسند الاعساج أنه لا يكون خط * ولو تقي لني أن لا يكون نبيا أن أراد أنه لو لم يكن نبيا لم يكن خارجا عن الحكمة لا يكفر وإن أراد الاستخفاف يكفر * أنكر نبوة الحصر وذى الكفل وكل من لم يجمع الأمة على نبوته لا يكفر * وقعت بين الرجلين منازعة فقال لأمر رسول الله لم أعر بأمره لا يكفر * من عاب النبي عليه السلام بشئ يكفر * ولو قال لشعر النبي عليه السلام شعير كفر وكل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله ألا أنه يجب (٣٤٥) بقلبه أن يشتمه هذا لم يعرف

الله تعالى لانه لو عسرفه لا يجب أن يشتمه قال كراو خدای جها نست استانم هذا اجترأ على الله تعالى ودعوى أنه يغلب به فيصير مردا ولو قال كراو ببغامت است فهذا أسير منه لانه كان يغلب ويؤخذ منه وقيل لا يكفر لانه للنهي بل لا للتحقيق * تشاجرا فقال أحدهما الله حاكم بيننا وقال الآخر الله حاكمي رانشا بد أو حاكمي رانشا بد كفر * وضع مناعه في موضع فقال سلمتها الى الله تعالى فقال سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا سرق لا يكفر * ولو قال هر كه درين جهان بی خرد بود بدان جهان خر كشته دريده بود قال الفضلي هو طنز وهزؤ بأمر الآخرة فيكفر والصحيح أنه لا يكفر * تشاجرا فقال أحدهما حكم خدای جنين است فقال من حكم خدای راجعه دانم قال أبو القاسم هذا استخفاف بأمر الله تعالى فيكفر والصحيح أنه لا يكفر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدرون ما حكم الله فيكم * تشاجرا فقال أحدهما تعال حتى نذهب

مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وبتسليمه عليه فارغ من كل شاغل ومانع ومنازع وهي في يده هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرق عن مجلس العقد تفرق الابدان والله تعالى أعلم

وان شئت كتبت أقرفلان طائعا أنه وهب افلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار بمحدوده وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم

وان كان الموهوب كرماء يكتب بمحدوده وحقوقه كلها وبناؤه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة ووزرا جنيته وعرائشه وأوطاه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاريه ومساييله في حقوقه فان كان على الاشجار غارا أو وردا أو ورق له قيمة كورق شجر القرصا فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره واذا لم يدخل فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم

واذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محبوسة لا رجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحدها تعويضا جائزا اذا ما فرغ محو زام مقبوض لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار به هذا الشرط وقبض كل واحد منهم ما جميع ما صار له به هذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهم ما جميع ذلك اليه وتسليمه عليه فارغ من موانع التسليم في مع هذه الدار به هذه الهبة لفلان هذا جميع هذا الكرم به هذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهم ما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقرب لذلك كله وأشهد على اقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم

ان كانت الهبة من غير شرط العوض الآن الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلانا من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه فقبضها منه وكتب بذلك على أنفسهم ما كتابا هذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلانا الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا

واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرقب والحيوان والدر واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا الى آخره واذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى واذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين

واذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت (ومروءة الكتابة فيه) هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا ويحدها بمحدوده وحقوقها كلها الى آخره

(٤٤ - فتاوى سادس) الى العلم فقال الآخر من علم به دانم يكفر لاستخفافه بالعلم * تشاجرا وهما من عرض الناس بفاه أحدهما بخطوط الفقهاء فقال خصمه ليس هذا كما أفتوا ولا نعلم بهذا عليه التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول الله خير من الله لان معناه نعمة من الله تعالى فلا يكون استخفافا بالله تعالى ولو قال انزيد خيرا من العلم يكفر لانه استخفاف بالعلم لان العلم لا يصلح نعمة ناشئة منه قال كرد روى كوى خدای تعالی دروغ نمی گوید لا يكفر لانه يرايه ان الله تعالى لا يكذب (نوع آخر) مات غلامه فقال

يارب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا اجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بنظم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة أصيبت فقالت يكي دادى ويكي استاندى لا تكفر قلته مأخذ الله ما أعطى * واعلم أن الرجل يشتد غضبه ومرضه ويلحقه ضجر وملل او تعظم مصيبتة أو يأخذ الغم أو يقل علمه ويكثر جهله أو يزيد طاماته بين حتى جمع التفوايه ويريد أن يعلل شديده بكلمات المشايخ فينتفوه بالفاظ لا يشعر بها (٣٤٦) حتى على العاقل المسلم أن يحفظ لسانه فانه لا يكتب الناس على مناخرهم الاحصاء

صفحة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها جميعا منه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها جميعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليه امامه وتسليمه اياه ما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهم ما يحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصفين ويلحق بأخره حكم الحاكم
 وإذا وهب رجلان دارا من رجل صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصفين على السواء أو أثلاثا لثلاثة لفلان وثلاثة لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبلها الموهوب له منها جميعا هذه الهبة وقبضها منها ما جله بتسليمها ذلك كله اليه وتسليمها اليه على ذلك وذلك في يوم كذا
 وإذا وهب رجل لصغيرا جني عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وان لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وخدمات أبوه وليس له وصي وان لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أقربائه أو خاله أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي بلى أمره وان كان الصغير عاقلا عيضا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل عيضا أم أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا
 وإذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار إلى آخر ما ذكرنا فإذا انتهى إلى القبض يكتب وقبض هذا الأب من نفسه لهذا الصغير بولاية الأبوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الأب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الأب قال شيخ الاسلام انما يذكر لان الهبة في يد الأب وقبض الأب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول الأب لان القبول ليس بشرط فيما يهب الانسان لولده الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا وهبت والأب ميت فالقبض اليها والكتابة كذلك والله تعالى أعلم
 وإذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صدك كتب عليه بتاريخ كذا بشمادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاضته اياه فيه وإثباته عليه ان يحده واستيفائه لنفسه منه وعن يقوم مقامه في إثباته وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند اليه فيها (وإذا وهب الدين من عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صالحة ومراعاة لحقه من غير شرط عوض وأبرأت عن ذات ابراهم صحيحة قبل هو منها هذه الهبة وبراءها هذا ما واجهته ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الابراهم من هذا المهر شي لا قليل ولا كثير فتي ادعت بعد ذلك شيئا

السنة منهم وكم من جاهل يتكلم بكلمة يهوى به إلى النار ويحصر صريعا على رأسه وهو لا يعلم وقد بلغنا عن أبي نصر أنه قال سمعت عابدا مستغيضا مشتهرا بالزهد يدعو بالفضيل في بيت المقدس وكان كل يتسنى لقاص صاحبه قال الفضيل وكان يوما شديد الحر فوقع في قلبي أن أذهب فذهبت إلى بيت المقدس فوجدت يتسه فدخلت فاذا هو مريض فتسفس الصعداء فقلت ماذا تشتهي فقال أين تجده وقال أريد لقاء الفضيل قبل الموت فقلت أنا الفضيل فسروصا فحني ووجدت السؤال عني قال فعلت استجابة دعوته وكنت اختلف اليه فاشتد مرضه فقال ان عبد من عبادك ألقى عمره طويلا في عبادتك وأنت تبتليه بهذا المرض ولا تدفعه عنه ثم انه مات قال الفضيل فقلت سبحان الله بلغت مرتبة حتى استجبت دعوته وخاتمة الكفر والعباد بالله تعالى فقلت في نفسي أصلي عليه أم لا ان صليت صليت على كافر وان لم أصل لامني الناس ففقت

علي جنازته ولم أصل عليه ومن خوف الخائفة انصدعت قلوب الرجال كما انصدعت الرواسي من الجبال من

خشية المتعالي قال ياخذى روزى من فراخ كن يا بازر كاني روا كن يا بر من جورمكن قال أبو حفص من نسب إلى الله الجور كفر واستفتى الامام أبو نصر الدبوسي عن قائل يقول أن روسبركه ترازاد إلى آخره يانه فأمر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه خسة أيام فجاء بالفتوى إلى أصحابه فكل أجاب بانه يكفر فردا القنوى ولم يجب بشي وقال اسان ايشان از روزه نتوانيش بيرون كردا وكلاما هذا معناه دل أن هذا انما

تواتر في راسيتي اذ ربيجان ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر كذا ليس بصحيح فان الحضور بمعنى العلم ساخن شائع وما يكون من مجيئ ثلاثة
الاهورابعهم والمظهر بمعنى الرؤية ألم تعلم بان الله يرى قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفرا وان لم يصح قول من قال بان الله
بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض أيضا في راسيتي شر وان ان من قال درويش دوريشان يكفر لان معناه جميع
الاشياء مباحة لك فيلزم أن يدخل فيه ما لا يجوز اباحته فيكون مبيح الحرام (٣٤٧) وانه كفر وهذا باطل فان معناه

مسكنة المساكين أو فقير
الفقراء فكأنه قال أتمسكن
بمسكنة المساكين أو
أفتقر اليك بفقر الفقراء
ولادلالة فيه قط على ما ذكر
من اباحة شيء ما فضلا
عن اباحة الاشياء ولئن
ادعى أنه لازمه فالملازمة
ملازمة وجودية مثل
استقنى على الذهاب
والخروج فلونوى في استقنى
طلاقا لا يقع باعتبار ان
الملازمة اللغوية والعقلية
والعادية منسقية ولئن
سلم انه يدل على الاباحية
باحدى الدلالات فالتخصيص
لازم في هذا المقام كما قالوا
في قوله كل حل عليه حرام
انه على الطعام والشراب
في أصل الاستعمال وقالوا
في قوله تعالى وأوتيت من كل
شيء واشترأ أيضا انه اذا قال
جعلت كلها أو على كلها
انه طلاق ثلاث معلق وهذا
أيضا باطل وهذيانات
العوام لانها يات لها

نوع آخر

مسلم ومجوسى فقال رجل
يا مجوسى فقال المسلم ليبيك
ان كانا في عمل واحد ذلك

منه فدعواها باطلة مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو
في شروطه وشروط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح
كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطق رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح
كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين عن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق
الاصيل وانفقوا في حق التكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لا تتم الا بالقبول

وإذا تصدق بداره على فقير أو بشيء آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع
الدار التي موضعها كذا بمجود ودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض
ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لمرضاته ورجاء لثوابه وهر بامن أقيم عقابه وقبض هذا التصديق عليه جميع
هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا التصديق وشرطنا قبض التصديق عليه بتسليم التصديق
لمعنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى
ولا خصومة ولا طلبة بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا التصديق في ذلك كله فهو باطل مردود الى
آخره كذا في الذخيرة (١) وأما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه
وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية *

(الفصل العشرون في الوصية)

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير أو للغني فان كانت للفقير كانت بمعنى
الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلق بهم ما نقول واذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة
كتاب كتبه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملا على السائل على البديهة * بسم الله الرحمن
الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ
صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وهو الكبير المتعال وان محمدا عبده ورسوله
وأمينه على وجهه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله
يبعث من في القبور ومبتهلا الى الله تعالى أى متضرعا أن ينم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له فيه
وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويسده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأهله
وقرأته وأخوته ومن أطاع أمره بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يابنى ان الله اصطفى لكم الدين فلا
تموتن الا وانتم مسلمون وأوصاهم جميعا أن يتقوا الله حق تقاته وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في
قولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم
به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان
كذا ولفلان كذا فتنسبه وتسميه الى أبيه ووجهه وأوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضى جميع دينه
بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ثلث ما تبقى مما يخلف وينفذ من ثلثه في كذا وفي كذا ثم ما تبقى
بعد ديني وبقا ذواياى فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولى أن

(١) قوله وأما الصدقة الح هذا نقل آخر يعلم من عبارة الذخيرة المتقدمة اه * صححه

الداعي وظن المسلم انه يدعو لذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر * وعن محمد رجل يضرب عبده فقبيل
له لا تخاف الله فقال لا لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل حتى لو رآه في معصية كفرا لانه لا مساغ للتأويل وقوله حين الغضب
لا أخشى الله اذا قبل له لا لا تخشاه كفرا اذ انى الخوف والالا * أطلق كلمة الكفر عدوا لم يعتد الكفر قبيل لا يكفر والعصم أنه
يكفر * من قال لا اله الا الله ولم يتكلم به لا يكفر لانه معتق دلائل ايمان أما اذا لم يخطر بباله الا بآيات وأراد انى فقط فهو

كافر * وأما قوله لا اله الا الله مستثنى فلفظ لا معني له فلا تعتقد ذكر الاعتقاد الهـ ذيان ذكر فيقول مرة لا اله الا الله ثم يكرر لا اله الا الله ثم شاء جلاله على التأكيد كذا سمعته عن مشايخ خوارزم * الساحر لا يستتاب ويقتل والزندق عند الامام الثاني يستتاب * وسئل الرعش راني عن يزعم أنه رأى ابن أدهم يوم التروية بكوفة وراه أيضاً في ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يكفره ويقول ذلك من المعجزات لا من الكرامات وأما أنا (٣٤٨) فاستجبه له ولا أطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر * وعلى

هذا ما يحكيه جهلة خوارزم أن فلان أتى كان يصلي سنة الفجر بخوارزم وفرضه بمكة * وقد ذكر علماء أن ما هو من المعجزات الكبار كاحياء الموتى وقلب العصا حية وانشقاق القمر واشباع الجمع من الطعام القليل وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه بطريق الكرامة للولى وطى المسافات من قبيل المعجزات لقوله عليه السلام زويتلى الارض فلو جاز لغيره أيضاً ليقى فائدة التخصيص أولانه كالاسراء بالجسم وذلك خاصيته عليه الصلاة والسلام يمكن فى كلام القاضى الامام أبى زيد فى كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس بكفر

في المنقرات

ولو قال من يحتاج الى كثرة المال فالحرمان والحلال سواء كفر * قيل له جرد حلال لى كرى فقال باحرام بانهم كره حلال كى كرم لا يكفروا هو

أغير وصيتى التى أوصيت به فى ثنائى وأرجع عما شئت وأنتص ما رأيت وأبدل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتى منقذة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه فى جميع أموره بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا فى الظهيرية * وصية جامعة * صورتها هذا ما أوصى العبد الضعيف فى نفسه الفقير الى رحمة ربه فلان أوصى فى حال قيام عقله وجواز أمره له وعليه وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يشر لى فى حكمه أحد أو يشهد أن محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الميزان حق وأن الحساب حق وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور وأنه قد رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً وبالقرآن اماماً وبالعبادة قبله وبالمؤمنين اخواناً على ذلك يحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله مبتتلى الى الله تعالى أن يتم عليه فى ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك وبه الخير وهو على كل شئ قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الغدرة المكاراة الخداعة تائباً الى الله تعالى نادماً على ما فرط فى امتأسفاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملاً من خالقه ورازقه تبارك اسمه قبول توبته وإقالة عثرته راجياً عفوه وغفرانه إذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شئ وسبقت رحمته غضبه وهو الغفور الرحيم وأوصى من خلقه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأولياته ومن أطاع أمره أن يعبدوه فى العبادين وأن يحمدوه فى الحامدين وأن ينصحو بالجماعة المسلمين وأن يتقوا الله حق تقاه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما وصى به ابراهيم نبيه ويعقوب يا بنى اى الله اصطفى لكم الدين فلا تتقوا الا وانتم مسلمون وأن يطيعوا الله فى علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذى جعله الله عدلاً بين عباده وحقاً على خلقه لا محيص لاحد عنه ولا محيد جعل الله خيراً أيامه يوم يلقاه أن يسدوا من تركه بكفنه وحنوطه ويتجهزه ودفنه ونفقات ثلاثة أيام على أهل نعتيته بالمعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا تبذير ثم بقضاء ديونه التى عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التى له على الناس وردا لودائع والامانات وانفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبدل فن بدله بعد ما سمعه قائماً على الذين يسدونه ان الله سميع عليم وان أقر من الديون التى عليه لفلان كذا درهماً بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التى له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التى هى له فدار فى موضع كذا ويحدها وكرم فى محله كذا ويحدها وأراض فى قرية كذا ويحدها وحوانيت فى سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الاماء كذا وبسميهم ويحليهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة فى الحانوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر

وأوانى

عاص فان قلت ألا يكون استخفافه بالعاصى كاستخفافه بالله تعالى قلت لا لان

الاستخفاف بعباد الله تعالى يجوز ويجب والاستخفاف بالله تعالى غير جائز قطعاً وهو لى المالك مع المملوك والخالق مع المخلوق سواء قال على الراى أخاف الكفر على من قال بحياتي وبجياتك وما أشبهه ولولا أن العلة يقولونه ولا يعلمونه لقلت آية الشرك لأنه لا يمكن الا بالله تعالى قال ابن مسعود رضى الله عنه لأن أحلف بالله كاذباً أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقا * وإذا قال بارخداى من ان عرف

معناه وقصد ذلك المعنى كفر وان لم يعلم حقيقة شتمه بوجوه ان لا يكفر وبارق بعض اللغات بزرك أي عظيم والجوزات التي لاهل دور وغيرهم لهو و لعب والجوزة جهار طاق يتخذ في المحلات والاسواق عند قدوم الحاج والغزاة وقد روى الامراء يذبح الابل والبقر والغنم لوجه القادم وقد قدمنا ان المذبح مبيته واختلاف في كفر الذابح فالشيخ السفكر دري وعبد الواحد الدرني الحديدي والنسفي والحاكم الكفيني على انه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد على انه لا يكفر * سئل أبو حفص (٣٤٩) الكبير عن أبي عبد المشر كين وترك صلاة وصلاتين قال

ان كان اراد به تعظيم ذلك كفر ولا يجب عليه قضاء الصلاة وان كان لفسق لا يكفر ويقضى الصلوات الفائتات * ومن ذهب الى الغزو وفاته صلاة فقد ارتكب سبعاثة كبيرة كذا عن الشيخ الرازي فما ظنك فمين فاته صلاة لمثل هذا الحضور أو لاجل صحة شيطان يسمى بابن فلان أتي أو أخى فلان وغرضه استماع الدف والمزمار والعب بالرقص الذي أحدثه أولا السامري حين أخرج لهم عجلا جسدا له خوار * وقد نقل صاحب الهداية فيها ان المغني للناس انما لا يقبل شهادته لانه يجمعهم على كبيرة والقرطبي على أن هذا الفناء وضرب القضيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه وسيد الطائفة شيخ أحمد يسوي صرح بحرمته ورأيت فتوى شيخ الاسلام سيد جلال الملة والدين الكيلاني رضي الله عنهم ان مستحل هذا الرقص كافرا ولما علم ان حرمة بالاجماع

وأواني الشبه وأواني الرصاص في الدار كذا ومن القرش والبسط ومتاع البيت والكيلي والوزني فجميع أمواله هذه الايمان المسماة الموصوفة الميمنة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى ديونه أولا منها ثم تقضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة عدل بتقويم أهل البصر والعدالة والمشهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهم للصاياه فيدفع من ذلك كذا الى رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج عنه ويعتمر قاربا يدين ما ويكتب متعاه ويكتب بفرد كل واحد منهم ما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصى فان أبي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليحج عن هذا الموصى فيختار لذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتمر فينفق عليه ذاهبا وراجعا رابكا بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير ويعطى النفقة كذا كذا درهم فان فضل من نفقته شيء فهو وصيته له فان أراد التوسع على الأمور بالحج عنه اذا بداه مرض أو مانع يعجزه ويمنعه عن المرور والمضي عليه أن يدفع ما يفي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الأمر فيأمره باتمام ما كان عليه من هذا الذي أمر به وقيمته في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم بدراهم نفسه وبدراهم رفقاته ان أحب مفوضا ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويطعم المساكين من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لما عليه من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشترى كذا ربة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات ايمان عليه أو يكتب لكفارات ظهارا وللكفارات افطار عدا في رمضان وأوصى أن يصرف الى عمارة قنطرة كذا أو رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجيه وشراء حصيره وحشيشه كذا ويشترى شاة أو يقرأ أو يعير اسلما عن العيوب فيخشي بها يوم النحر ويتصدق بلحومها وشحومها ورؤسها أو كراعها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى أجرة الجالب والذابح والسلاخ يوسع على الوصى تفريق ذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والاعطاء والحصرمان بعد أن يتحرى الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من ذلك بالمعروف ان أحب ويطعم من شاء من عياله ويشترى كذا من ان الخير فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجمد في كل يوم جعة في سقاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويترك على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهم ما للدرس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا يبيع على الفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهم لفلان جنته التي هي من كذا ولفلان عمامته (١) التوزية ولفلان فراشه ولحفاه ويحمل معه وذهبه الى مسجد كذا التوضع على المنبر الذي يعظ عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه وبعده أيضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت ذكرت فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدو صاياه ولهذا الموصى أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها وينقص ما رأى

(١) قوله التوزية في القاموس توز كيقم بلد بفارس منه الثياب التوزية اه معجمه

لزم ان يكفر مستحله والشيخ الزمخشري في كشفه كلمات فيهم يقوم بها عليهم الطامة وضاحب النهاية والامام المحبوي أيضا أشد من ذلك * عزم على أن يأمر بالكفر كفر * حكمه بالاسلام الصبي تعالوا به ثم بلغ واعتقد الاسلام وعقله وصلى وصام لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكلف * قراءة القرآن على وجه الهزل أو في وقت ضرب الدف والقضيب كفر * قال مرابط ياري دة فقال بحق هر كسي ياري دة من بظلم وناحق ياري دة هم كثر * مات ابنه فقال خذ رأي رايست أو نه يا يست كفر لانه وصف الله بالحاجة * انما خلقت

هذه الشجرة لا يكفر لان معناه غرسه الا اذا عني بالخلق الاجباد ويحكى عن بعض من لاسلف له أنه كان يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا فذلك للتخويف والتحويل لا للحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب أمنا الله أعنى علماء الاحكام بالحلال والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما أدى اجتهاد الامام أخذ من نص القرآن أنزل الملك العلم أو شرعه سيد الرسل العظيم (٣٥٠) أو قاله الصحابة الكرام والذي حررته هو مختار مشايخ الشافيين لداء العقام

يجمعهم الله تعالى بفضله دار السلام وكل من يأتي بعدهم من علماء الدهر والايام مابقي دين الاسلام

كتاب الكراهية

تسعة فصول

الاول في العلم

سمع الاحاديث صيبا وهو لا يفتهمهم جازله الرواية في الكيف فان أهل الحديث قبلوا رواية محمود بن الربيع وهو وقت السماع منه عليه الصلاة والسلام كان ابن خمس وذ كر ابن الصلاح عن بعضهم أنه رأى ابن خمس سنين حفظ القرآن ونظر في الفقه ولو تحمل شهادة في صك صيبا وهو لم يشهد به ليس له أن يشهد بعد الكبر فباب الشهادة أضيق قال النبي عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافدع يريد به وقت التحمل لانه المطلق للاداء * تعلم علم الكلام والنظريه والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة منهى عنه * ودفع الخصم واثبات المذهب يحتاج اليه * وقول من قال ان تعلم والمناظرة فيه مكروه مردود قال الله وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من

ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما يموت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فرائض الله تعالى لفلان كذا وفلان كذا أي السهام المعلومه من السدس والثلث والرابع والثلث والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أمور بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار أو ولده الصغير أو وليه الصغيرين كما يكون فلان بالماء عرف من أمانته وديانته وصيانته وكفايته وشقيقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولا صحيحا واجهة مشافهة وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقد راد ههنا وأوصاه ان يتطرق في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وأن يتق الله تعالى ويستشعر خشيته ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما أمر به وعهد اليه وذ كر هذا الموصي أنما آخر وصية أوصى بها ورجع عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها وفسخها وأن هذا الوصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواء وأن كل وصي كان له قبله فقد أخرجه عن الوصاية وأقر هذا الموصي انه جعل فلان مشرفا على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء الا باذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب * وقد بلغ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي مما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بدله من الوكلاء ومن الاوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أمور في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والاوصياء فله أن يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء وله استبدال من شاء منهم وجائزته فيها أمور مثل ما كان للذي ولاه اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياه ويقبض ما بقي من التركة فقبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب *

فان جعل الوصاية الى رجل على أن ابنه فلان اذا بلغ رشيدا فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلان اذا بلغ رشيدا واستقام واصلح أن يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى الى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياه وجميع أمور من بعده لموته ليعمل جميعا بجميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهما ما جاز الوصية نافذا الامر في جميع ذلك على أن يعمل جميعا فان فعل أحدهما في الاعيان والاخر في الديون أو هذا في بعض الامور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والاخر على ابن آخر فان أطلق صار جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى الى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى الى فلان بانفاذ وصاياه خاصة دون غيرها من الامور ليقوم كل واحد منهما بما أوصى اليه بالحق والعدل فقبلها على ذلك منه مواجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض ديونه وجمعها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا وبقبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا

نشأ قوله تلك اشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من حجج الله تعالى مضيقا الى نفسه على شرف اذ شرف العلم ذكر

بقدر شرف المعلوم والمراد عن الثاني رحمه الله ان امامة المتكلم وان بحق لا تجوز محمول على الزائد وراء الحاجة والتوغل فيه كما قيل من طلب الدين بالكلام تزدق ولا يريد به المتكلم على قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على مباحثهم علم الكلام لخروجه عن قانون الاسلام وهو من أجزاء الحد * وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام * وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناهم ارجوما لا شياطين أي جعلنا

النجوم سبيل الكذب المنجمين أطلق اسم الشيطان على النجم وسمى هذيان رجلا من رجم بالغيب والحيلة والتورية في المناظرة أن تكلم
مستترضا منصفاً بلا تعنت لا يكره وكذا أن غير مستترشداً لكنه منصف غير متعنت فإن أرادنا المناظرة طرح المتعنت لأبأس به ولا يكره
ويحتال كل الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع (نوع) تقبيل يد العالم كالسلطان العادل
يجوز وفي غيرهما اختلاف وأقول إن أراد تعظيم المسلم لاسلامه لا يكره والاولى أن لا يفعل (٣٥١) وعبارة الجامع الصغير ويكره أن

يقبل الرجل فم الرجل أو يده
أوشيا منه أو يعانقه وقال
الثاني لأبأس به وأجمعوا على
أنه لأبأس بالمصاحفة وأنها
سبب لتناثر الذنوب ويكره
أن يقول في الدعاء بحق فلان
وبحق محمد لانه لاحق لاحد

على الله تعالى وفي بعض
النسخ قال لا ينبغي أن يقول
بلاذ كرافظ الكراهية
ويقول مكان الحق الجرمية
أي بجرمة محمد عليه السلام
وعن الثاني رحمه الله انه
لا بأس أن يقول أسألت
بمعنى العزم من عرشك كما
جاء في الأحاديث وبه أخذ
الفقيه أبو الليث * والنظر
في كتب أصحابنا خير من
قيام الليلة وأن بلا سماع
وكذا درس الفقه للنفعة
أفضل من قراءة القرآن
وكذا أفضل العالم على العابد
اذنفع العالم لنفسه ولغيره
ونفع العابد لنفسه * وعن ابن
الطيب قال تلك طاعة

العامية ومن صلاحها فهو عندى
من العامة * والشاب العالم
يتقدم على الشيخ غير العالم
قال الله تعالى يرفع الله
الذين آمنوا منكم والذين
أوتوا العلم درجات * فالرافع

ذكر الامام فحجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب أن يعلم أن من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في
ماله وولده لو أوصى إلى حاضر ثم إلى غائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله
من الدين وتنفيذ وصاياهم جميع أموره بعدموته أي يقوم به بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا
فإذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاضر ليقوم به بعد قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر وأوصى إلى
فلان وفلان وفلان ليعلما في تركته جميعا ما عاشوا وهم حضور أصحاء ولا يعمل واحد منهم شيئا قبل موت
صاحبه وأيه مات أو مرض فمجزأ أو سافر فالباقي منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق
والعدل وقبلوها منه على ذلك

نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحاضر ثم عرض لهذا الوصي سفرو مات في سفره وأوصى إلى
رجل آخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في حضرته بوصايا وكان أوصى إلى فلان بجميع أموره
بعدموته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا شهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا
وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بدا من أن يوصى إلى غيره فأوصى إلى
فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء دينه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يحمله
في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الأول الذي هو في حضرته ليقوم الوصي الأول بالحق والعدل
من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة

نوع آخر في شراء دار كان الموصى أمر بشراؤها ووقفها عنه واشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعد
موته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصى هذا من فلان جميع ماسمي ووصف فيه الوقف في سبل مسماة
أوصى به هذا الموصى بحكم وصايته وهو جميع الدار المشقة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشترى
هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار
المحدودة فيه بمحدودها إلى ذلك التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن
بايقاف هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصى إلى آخر هذا الكتاب وقديدا فيه باقرار المشتري هذا
ما شهدنا في قولنا أن فلانا أوصى إلى فلان بجميع أموره بعدموته وصية صحيحة أقر طائعا أنه اشترى من
فلان من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع
كذا وأقر هذا الوصي أنه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بمحدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته
بهذا الوقف وصدق هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب

وقديدا فيه باقرار البائع شهدوا أن فلانا أقر طائعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى
فلان بجميع أموره بعدموته وصاية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى إليه أن يشتريه من ثلث ماله
ويقفها عنه ويتم الكتاب

وجه آخر في شراء فلان وصى فلان بثلث الوصاية بمال موصيه هذا بأمر ما ياء في حياته ليوقف عنه بعد
وفاته ووقفها صحاحمؤيدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون هذا الوقف
شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطا في هذا الشراء
جميع الدار التي في موضع كذا ويحدوها إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بايقاف هذا المشتري

لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فن يضعه الله تعالى في جهنم * والعالم يتقدم على القرشي غير العالم * والدليل على
ذلك تقدم العمرين على الخنتين وإن كان الختين أقرب نسباً منهم ما قال الزندي يستحق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد
على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيته وحق الزوج على الزوجة
أكثر من هذا وهو أن تطيعه في كل مباح يأمرها وقد مر ماله عليها وعن خلف انه وقعت زلزلة فأمر الطلبة بالدعاء فقبل له فيه فقال خيرهم

خير من خير غيرهم وشرهم من شر غيرهم واذا أمر عالم وغافل الى دار الحرب فأراد رجل فداءهم او ماله لا يفي الا بأحد ههما يفتدى الغازي الجاهل لانه لو ترك رعايته عن دينه ويكون حرا باعلينا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على ايمانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما حكى أن عالما أسروا هتدى به طائفة فجاء الى بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في القداء لشرفه والمرأة على الرجل قال في الفتاوى (٣٥٣) تأخير العالم لفضله لانه لا يقدر على خداعه والجاهل يخضع (الثاني في العبادات)

في الاجناس عن الامام
رضي الله عنه ليس للجن
ثواب وفي التفاسير توقف
الامام في ثواب الجن لانه
جاء في القرآن فيهم يغفر لكم
ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم
الاثابة لانه يستتر ومنه
المغفر للبيضة والاثابة
بالوعد فضل قالت المعتزلة
أو وعد ظالمهم فيستحق
الثواب صالحهم قال الله
تعالى فيهم وأما القاسطون
فكانوا لجهنم خطبا قلنا
الثواب فضل من الله تعالى
لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى
فبأي آلاء ربكم تكذبان بعد
عقنم الجنة خطبا بالثقلين
يرد ما ذكرنا ذكرنا كروا ان
المراد من التوقف في المالك
والمشارب والملاذلا الدخول
فيه كدخول الملائكة
للسلام والزياره والخدمة
والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب الآية قال محمد
رحمه الله أكره أن أقول
ايماني كما يمكن جبريل عليه
السلام بل نقول آمنت بما
آمن به جبريل عليه السلام
وفي الفتاوى قال محمد رحمه
الله كان الامام يقف في
أطفال المشركين والمسلمين
والظاهر ان التوقف في أطفال

ذلك كله اليه من مال هذا الموصي ويتم الكتاب
نوع آخر في شراء الوصي عبد اسمه اشترى فلان وصى فلان بأمر موصيه هذا اليه من ثلث ماله من
فلان وقد كان فلان أوصى اليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالثلث المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا
الوصي من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلانا ويحليه من ثلث ماله ليعتقه
ويذكر كالتقاضي والتفرق وضمنان الدرك والتاريخ
نوع آخر في بيع الوصي العبد اسمه اشترى فلان من فلان وصى فلان اشترى منه جميع المملوك
المسمى فلانا وهو المملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعتق فباعه
منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا
درهما يبيع المسلم من المسلم يباعها ليعتقه ويذكر كالتقاضي ويتم الكتاب
نوع آخر في الوصية بدار بعينها الرجل بعينه هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة
فلان ويحدها فوصى هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار
الحدود فيه بمحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقه بانه جائز خالية عن الشروط المفسدة
والمعاني المبطله خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها وبعضها خالية عن حق غيره يمنع صحتها
لقربته واحسانا اليه ونقرا بالي الله تعالى بالعمل بما ادب اليه من الوصية للأقربين ورجاء لنيل الثواب
الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصي من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولاً صحيحاً
وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصي من يقوم مقامه بعده من وصي أو وارث
بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له بحكم هذه الوصية تسليماً صحيحاً أو شهد على ذلك من أثبت اسمه آخره
بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقر أنه قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز إقراره وعليه ويتم الكتاب
نوع آخر في دفع الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا
الكتاب شهدوا جميعاً أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته أقر طائعا أن هذا المتوفى فلانا أوصى
اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهماً يدفع الى رجل أمين عفيف قد حج عن نفسه حجة
الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع وأن هذا
الوصي وجد فلانا أميناً عفيفاً قادر على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليحج عن هذا الميت على
ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولاً صحيحاً وأقر ورثة هذا الموصي وهم
فلان وفلان وفلان اقراراً صحيحاً أن جميع ما وصف فيه حق وصدق وأنهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا
الوصي لعلمهم بانه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب
وجه آخر شهدوا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من
ثلث مال هذا الموصي وكان أوصى اليه به أن يدفع الى رجل أمين موثق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام
ليحج عنه على مسمى ووصف فيه يختاره هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يغير
وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفوع اليه لانه عرفه على ما وصف فيه فدفع
اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الوصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي الذي مات فيه فينفق على نفسه

المسلمين مردود فانهم في الجنة واختار البعض في أطفال المشركين انهم خدام أهل الجنة * وغسل اليد قبل الطعام وبعده منها
أدب لكن في الغسل قبل الادب ان يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ ولا يسبح يده في المنديل والغسل بعده يبدأ بالشيوخ ثم بالشبان ويسبح بالمنديل
وانما عكس وقدم الشبان في البداية لئلا يلزم انتظار الشيوخ الشبان لا كل وانما اختير المسح بعده لان الغسل لازالة الغبرة كما نطق به
الحديث قال عليه الصلاة والسلام من بات وفي يده غمرة من الطعام فلا يلو من الانفسه والمسح يحقق ازالة الغبرة ولا يستعين في الغسل بغيره

كالوضوء وما يحكي أنه عليه السلام استعان بالمغيرة رضي الله عنه في التوضوء فذلك تعليم الجواز * صلى على الأرض ومجد على خرقة ينقي بها حر الأرض أو بردها لا يكره وعن الإمام رحمه الله أنه فعل ذلك في المسجد الحرام فنهاه واحد فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال الإمام جاء النكير من ورائي أي يحمل علم الفقه من هنالي خوارزم لا العكس ثم قال أتصلون على البردي في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلاة على الخشب ولا تجوز على الخرقة دل أن ارشاد الجاهل ينبغي أن يكون على وجه يزيل شبهته بالحجة (٣٥٣) البالغة لا بمجرد المنع وبيان المسئلة

* صلى مع دراهم فيها تماثيل
لا بأس به لصغرها * مات
في غير بلده فصلى عليه ثم
حمل إلى منزله لا يصلي عليه
فإنه إن الأول بأذن الحاكم
والأفأهل بالصلاة عليه أولى
له امرأته لا تصلي بطلقها
وأن يلقى الله تعالى وفي عنقه
مهرها أولى من أن يبطأ امرأة
لا تصلي وقد مدح الله تعالى
اسماعيل عليه السلام بقوله
وكان يأمر أهله بالصلاة قالوا
وجعل أهل بيته على الصلاة
سبب لا فتاح الرزق قال الله
تعالى وأمر أهلك بالصلاة
واصطبر عليها لأنك رزقا
الآية * الحاملة أخرجت
أحدى يدي ولدها وخافت
خروج الوقت أن أمكنها أن
تجعل يديها في شيء ففعلت
وصلت وإن احتاجت إلى أن
تضع في يمينها أو يسارها أو
إمامها شيئا يمكنها من أداء
الصلاة فعلت * ولا بأس
بالتجارة في طريق الحج ذاهبا
أو جائيا قالوا وفيه نزل قوله
تعالى ليس عليكم جناح أن
تبتغوا فضلا من ربكم * وقراءة
القرآن بالترجيع قبل لا تكره
وكان كذلك يقرأ عند الإمام
والثاني رحمه الله قال الله
تعالى ورتل القرآن ترتيلا
وقال عليه الصلاة والسلام

منها في ركوبه ولباسه وطعامه وإدامه وجميع ما لا بد منه ذاهبا وراجعا إلى هذا البلد المعروف من غير
إسراف ولا تنقيرو يلبى بالحج من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضى مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله
تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه أن خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف
فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه أن أدرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي أو موصى له أو
وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي أن يخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك
الدرك ضمانة أصحها وعلى أنه إذا أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الإحصار فعلى هذا
الوصي أن يخرجهم من ذلك بهدي يديه ليذبح عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى
وميثاقه أن ينصح ويحتمد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهم ما جميع هذا
الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهم ما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك لجميع هذه الدراهم
في يده هذا القايض الحاج على هذا الوجه على أنه أن فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج
ورجوعه إلى بلد الموصي رده على هذا الوصي وكان ميراثا عن الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته
أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي ويتم الكتاب * وإن جعل
الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج
رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره هذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا
الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهم ما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره أياهم بجميع ذلك ضمانة أصحها
لإفساد فيه ولا خيار على أن يأخذها الحاج بجميع ذلك إن شاء وإن شاء أخذها كيف ماشاء وكل
شاة مرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما إلا بإدعاء جميع ذلك إلى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما
جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وإن كفل عن الحاج ضامن إذا خالف كتب وقد
ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمانة أصحها
جائز لإفساد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله
* وفي أمره بالقران عن الميت يكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه قاربا بينهما أو ينفق على نفسه
ذاهبا وراجعا ويحرم بهما من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضى أفعال العمرة أو لأعلى سننها ثم مناسك الحج
على ما شرع الله تعالى ويذبح لقرانه أو ينحر ما استيسر من الهدى من مال نفسه
* وفي أمره بالتمتع عنه يكتب وقد كان أوصى هذا الموصي أن يعتمر عنه ويحج من مصره الذي دار به
وهو بلد فلان ليمتع بهما في أشهر الحج عنه فيفرد العمرة أو لا ثم يفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلا
صالحا مأمونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتمر فاختار وصيه هذا فلان أو دفع إليه هذا المال ليعتمر عن هذا
الميت ويحج عنه ويتمتع بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا وراجعا في ركوبه ولباسه
وطعامه وإدامه وغير ذلك من توائجه التي لا بد منها بالمعروف من غير إسراف ولا تقتسير فيحرم بالعمرة إذا
انتهى إلى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى
مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لأجل هذه المنفعة أو ينحر ما استيسر من الهدى بمال نفسه إن
أحب وبمال رفقائه وأصحابه إن أحب وذلك مباح له مجعول إليه * وفي الأذن بأمر غيره بهذا الحج إذا

(٤٥ - فتاوى سادس) زينوا القرآن بأصواتكم وقال أبو موسى رضي الله عنه له عليه الصلاة والسلام لو علمت أنك
تسمع إلى قرأتى لحبرت لك تحبيرا وقال أكثر المشايخ يكره ولا يحل لأن فيه تشبيها بفعل الفسقة حال فسقهم ولهذا كره هذا النوع
في الأذان ولا خلاف أن اللحن فيه حرام ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المذكور لا اللحن فإن اللحن فيه حرام بلا خلاف قال الله
تعالى قرأنا غير ذي عوج فأنظر أيا لحن وسمعه إنسان أن علم أنه إن لقنه الصواب لا يدخله الوحشة بلقنه وإن دخله الوحشة فهو

في حصة أن لا يلقنه فان كل امرء معروف تضمن منكره يسقط وجوبه * قال الفقيه كنت أفتي أنه لا يحل أخذ الجرة على تعليم القرآن وعلى أن الدخول على السلطان حرام على العالم وأنه لا ينبغي للعالم أن يخرج إلى الرستاق فرجعت عن الكل لضيق القرآن والحاجة الخلق ولجهل أهل الرستاق * يجب على المولى أن يعلم بما هو كذا قدر ما يحتاج إليه من القرآن * توسد خريطة فيها أخباره عليه الصلاة والسلام أن لقصد الحفظ لا يكره ولا يكره وبكره ان يجعل (٣٥٤) في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شيء كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس

لان الكيس يعظم والقرطاس يستهان * مع اسم الله تعالى يجب أن يعظم ويقول جل جلاله أو تعالى أو تبارك أو سبحان الله ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم وبلا رداف وصف صالح للتعظيم وان سجد في مجلس القسوق على وجه الاعتبار أو بنيسة أن الناس يشتغلون بالفسق وهو بالعبادة يثاب كن ذكر الله تعالى في السوق بنيسة أن الناس يشتغلون بأمور الدنيا هو بأمور الآخرة يثاب وقد ورد فيه حديث صحيح وان سجد على أنه يعمل القسوق ثم كالتاجريد كره الله تعالى أو يصلي عليه عليه السلام عند فتح قاشه أو الفقاع عند فتح فقاعه على قصد ترويح المتاع وتحسينه أو القصاص اذا قصده ما كرمي هنكاميه وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسجد أو صلى عليه عليه الصلاة والسلام اعلاما بقدمه حتى ينقرج له الناس أو يقوموا له يأمرونه بجعل اسم الله تعالى

عجز هو عنه بموت أو غيره يكتب وقد أذن هذا الوصي لهذا الحاج عن هذا الميت ان مرض أو أصابه آفة أو عرض له أمر فاعجزه ومنعه عن الشخوص والمرور على وجهه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان بقي شيء منه بعينه أو كسوة اشتراها أو غير ذلك من حوائجه فجعل اليه أن يسلم ذلك الى غيره ممن يختاره ممن يصلح للقيام بهذا الحج والقران والتمتع فيما مر به ويقيم في ذلك مقام نفسه ويأذن له في الانفاق على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاط اللقطة

اذا استعار من آخر دارا ليسكنها فاراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني المعير من فلان بن فلان يعني المستعير انك أسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوي والخصاف رحمهم الله تعالى كانا يكتبان أسكنتني دارك على أن أسكنها وأسكن غيري فالاجنبي يكون له اسكان غيره بالاجماع فان المعير لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لايلائك أن يسكن غيره عند الشافعي رحمه الله تعالى لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير إذن المعير وأما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال أعرتك ولم يقل لتتفع به أنت فان له أن يتفع به ويعير غيره حتى يتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال أعرتك لتتفع به أنت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لايملك أن يعير من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار مما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله أن يعير من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها واذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوي والخصاف رحمهم الله تعالى اختارا ذلك لتصير المسئلة مجمعا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعته الي وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية مما يختلف فيه العلماء فعند علماء سائرهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعي رحمه الله تعالى مضمونة فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى قاض يرى أنهم مضمونة يعلم أنهم امن أي وقت دخلت في ضمانه وان أراد المستعير أن يكسب المعير له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعى المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تقويم المنافع بغير عقد ليدعى عليه بأجر المثل وكذلك اذا انهم من سكنه فان المالك يضمه اذا كان انهم من سكنه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعير لفلان بن فلان يعني المستعير اني أسكنتك الدار التي في محلة كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعته اليك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاه له أولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المدة كورة يعني المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه

فاعاره

وصلاؤه على رسوله عليه السلام وسيلة الى تعظيم الغير واستحلال هذا الصنع واعتقاده عبادة لا خفاء في

أنه أمر هائل عظيم نعوذ بالله سبحانه من ذلك وقد ابتلينا به في ديارنا أما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا أو الغايزي اذا قال كبروا يثاب (نوع في السلام) السائل اذا سلم لا يجبر بسلامه لان غرضه اعلام أنه في الباب * مر على من يقرأ القرآن أو يؤذن أو يقيم أو يخطب في الجمعة أو العيد بن أو على جماعة يشتغلون بالصلاة لا يسلم الا اذا كان فيهم من لا يصلي وكذا في الدرس والاشتغال بفصل القضايا وفي

الهام ان كانوا مستورين لم أوان كاشفوا العورة لا وفي الخلاء سلم عنده خلافهما وان سلم في حال التلاوة فاختار أنه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان وتكرار الفقه ويسلم الا في من المصر على . ن يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى والراكب على الماشى والقائم على التاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير * مصر على قوم يأكلون ان محتاجا وعرف أنهم يدعوه اليه سلم والا لا * استقبله رجل ونساء سلم عليهم في الحكم لافي الديانة * ويسلم على لاعب الشطرنج عنده يشغله عنه ساعة (٣٥٥) الرد خلافا لهما لان الجاهل بالفسق

في معتقده ولو مجتمعا

لا يستحق الا كرام * رجل

جلس مع القوم فسلم عليه

فرد به بعض القوم مسقط

الجواب عن المسلم عليه الا

اذا سماه باسمه بان قال

السلام عليكم يا فلان بخلاف

الاشارة بالسلام اليه * وجواب

السلام اذا لم يسمعه المسلم

لا ينوب عن الفرض لان

الرد لا يجب بلاسماع فكذا

الجواب لا يحصل الابه وان

المسلم أصم يريه الراد

تحريك الشفتين وكذا في

جواب العطاس * ولا يجوز

قول المسلم لذى أطال الله

بقائه الا اذا عني باطالة بقائه

للاسلام اولاداء الجزية لانه

دعاه له بالاسلام اولمفعلة

المسلمين * وفي السير لا بأس

برد سلام أهل الذمة والنهي

عن البداة الا اذا كان

محتاجا اليه فلا بأس بها

أيضا ولكن يكره مصاحبتهم

وفي شرح الطحاوى يكره

البداة لا الرد ولكن

لا يزيد على عليكم * امرأة

عطست أو سلت شعثا

ورد عليها لوجوزا بصوت

بسمخ وان شابه بصوت

لا يسمع وانما يشمت العاطس

اذا جد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شتموه ففسن وان تركوه فلا بأس به وان رأى رؤيا أعجبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي

عليه السلام ذهبت النبوة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصبها على من يشق به وان شاء لم يقصها * ولا بأس بعبادة الكافي

واختلف في الجوسى وكذا في الفاسق والاصح أنه لا بأس * يختلف الى أهل الباطل والشرك ليدب عن نفسه ان كان من يقتدى به لا يفعل

ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع في الأثم * رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء فبعت كما يحيا واقفه

فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسلم المعير ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا لهذه العارية على هذا المعير حقا في هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب

وإذا أعار من آخر دابة يكتب فيه له صاحب الدابة أقر فلان يعنى المستعير طائعا أنه استعار من فلان مركبا صفته كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا اذا هبوا وراجعا على أن يرد به عليه سالما من الآفات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع عشرين خشبة من حائطه الذى في داره ويحد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلى داره التى تلاصق دار المستعير وهى عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبناؤه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير فى شئ منه سوى حق العارية على أن يضع خشبته هذه فى موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيأ بل هو عارية فى يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى فى جميعه ولا فى شئ من هذه المواضع وعلى هذا الاستار منه طريقا واستعار منه شر باليسقى الاراضى كذا فى الظهيرية * وفى الاشهاد على التقاط اللقطة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا التقط بمحضهم ومراى أعينهم فى موضع كذا اللقطة وهى كذا وقد وقعوا عليها وعرفوها وأنه أشهدهم فى صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره أنه انما التقطها ليعرفها ويردها الى مالكها ان وجدته يعلن أمرها ولا يستحيز كتمانها ويمثل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضييعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظاهرا فى مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك فى يوم كذا كذا فى المحيط

الفصل الثانى والعشرون فى الدائع

يكتب فيه أقر فلان طائعا فى حال جواز اقراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع فى بيته بنفسه ومن يئونه من عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخزجها من يده ولا ينتقلها الى غير حر من غير ضرورة على أنه ان استهلكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردّها على هذا المودع بعينها اذا استردها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعتل بعلة دون ردّها اليه وذلك فى يوم كذا من شهر كذا والله أعلم كذا فى الذخيرة *

الفصل الثالث والعشرون فى الاقارير

هذا الفصل يشتمل على أنواع

الاول فى الاقرار بدين حال مطلق * أقر فلان طائعا رغبيا فى حال صحته وقيام عقله وجواز أمره عليه

اذا جد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شتموه ففسن وان تركوه فلا بأس به وان رأى رؤيا أعجبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي عليه السلام ذهبت النبوة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصبها على من يشق به وان شاء لم يقصها * ولا بأس بعبادة الكافي واختلف فى الجوسى وكذا فى الفاسق والاصح أنه لا بأس * يختلف الى أهل الباطل والشرك ليدب عن نفسه ان كان من يقتدى به لا يفعل ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع فى الأثم * رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء فبعت كما يحيا واقفه

ولاوافق الحق مخافة أن يناله مكروه لا يسفه ذلك إلا أن يخاف على نفسه أو بعض نفسه أو ماله وتقدم ابلاء العدة على مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبس الامام أو أدبه أسواطاً أو أزججه عن داره اذ الكل يصلح تعزيراً * وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيت الجارو عن الصفار الزاهد الامر بتغريب دار الفاسق * وفي العيون وفتاوى النسفي أنه يكسر دنان الجمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتفى بالقاء الملح وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسر دنانها (٣٥٦) وشق زقاقها ان كان أظهرها بين المسلمين لا يضمن لانه لما أظهرها بيننا فقد أسقط حرمتها

وفي سير العيون يضمن الا اذا كان اماما يرى ذلك لانه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق * مسلم في منزله دن من خير يدا يتخاذا خلا يضمن الدن عند الثاني وان لا يريد الا يتخاذا لا يضمن عند الثاني رجه الله وذكر الخصاص إن الكسر لو باذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فيمن كسر ربطا لمسلم والفتوى على قوله ما في عدم الضمان ولا يؤخذ عند أهل الذمة باظهار التكتيحات وهي قلنسوة من لبس سوداء مضرة وزنار من الصوف أوالبس العمامة والزنار والابريسم جفاء في حق المسلمين * منها المحتسب عن وضع القطن على الطريق فلم يمتنع فأحرق قطنه يضمن الا اذا رأى المصلحة في احراقه * رأى منكرا وهو ممن يرتكبه ينهه لان الواجب عليه شيئا فتركه أحدهما لا يترك الآخر ويحمل الامر بالمعروف وان كان يلحقه الضرر غالباً فيسه فان علم أنهم

لا علة به من مرض ولا غيره تمنع صحة اقراره أقر أن عليه وفي ذمته لفلان كذا درهم ما وكذا دينار انصفها كذا دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح حال غير مؤجل بطالبه به متى شاء وكيف شاء لبراءة له منها الا بخبر وجه منها اليه أو الى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة اليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصديقا صحيحا خطا باسفاها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقراره بذلك قبولاً صحيحاً وأشهدا على أنفسهما بذلك كلمن أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهما هذا بلسان عرفاه به وأقرأ أنهما قد فهماه وأحاطا به علما وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر الكتاب ذلك في الكتاب

وفي الاسباب كثر من جملة ذلك ثمن متاع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله دينارا لازما وحقا واجبا ثمن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بعهده صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقرر عليه ثمنه وأبرأ بآبائه عن جميع العيوب بعد معرفتها كلها حال غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلا يكتب مؤجلا الى شهر كذا أو الى سنة كذا أو الى سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالبه بهذا المال حال قيام هذا الاجل وله أن يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لبراءة له منه الى آخره وقد قبض المقر له من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى أن من اشترى شيئا بثمن الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة لامن وقت البيع وان كان الثمن منجما كتبت مثلا مؤجلا الى سنة أشهر منجما بسنة أنجيم يؤدي اليه عند كل نجيم كذا وان أرادوا أن يحل المال عند تأخير نجيم يكتب على أنه متى أخل بنجيم منها وأدخل بنجما في نجيم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط يفسد البيع

ومن جملة الاسباب القرض فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه أقرضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وأنه قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدقه المقر له هذا فيسه خطا با ولا يكتب في القرض مؤجلا لان القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * الا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رجه الله تعالى أن الرجل اذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته الى سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية

ومن جملة الاسباب الغصب فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم ومن جملة ذلك الاستهلاك فيكتب دينارا لازما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له يدين كان له عليه وان أراد الاقرار ببقية مهر المرأة يكتب دينارا لازما وحقا واجبا ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوفاهما بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبها اياه به شرعا

وان رهن المقر أعيانا نقلية بهذا المال يكتب بعد الاقرار والتضديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه من ديار بغداد ايا جيد اطوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا أو ديار جاطوله كذا وعرضه كذا

ونقشه

رفع الطين

لا يترك كونه فهو في سعة من الترك وان علم أنهم يتركونه لا يحمل له ترك الامر بالترك * رفع الطين والتراب من الطريق قد دفع الردغ والوحل لا بأس به لان فيه نفع المسكين وان في غير وقت الوحل لوفيه مضر قبل المارة يكره تعزيراً * باع أغصان فرصاد والمشتري اذا ارتقى اقطعها بطلع على عورات الجيران يومه بان يخبرهم وقت الارتقاء ليتستر واحة أو مرتين فان فعل والارفع الى الحاكم لينعه من الارتقاء * رؤيته سبحانه وتعالى في المنام جوزه ركن الاسلام وكثير من المتصوفة وأكثر مشايخ سمرقند

ومحقة مشايخ بخارا في نسخة خوارزم لم يجوز ومحق قال علم الهدى مدعيه شرم غابد الوثن اذ المرق في المنام خيال ومثال والله تعالى منزله عنه * يعمل أعمال الصالحين لكنه وقع في باله أنه ليس بمؤمن أو لا يتفقه أعماله لأنه مدعي صككته فهو مؤمن صالح وان وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لم يعرف الله تعالى ان استقر قلبه عليه فهو كافر وان نفاه عن قلبه ووجد انكار ذلك من نفسه فهو مؤمن * تمنى الموت اضر نزل لضيق عيش او غضب على عدو ولا يجوز وان لتغير زمانه ومحافة (٣٥٧) الوقوع في المعاصي فلا بأس به قال الصديق عليه السلام توفي مسلما والحقني بالصلين والشفقة في حق الاولاد ان يقول فطنت هذا أولم تفعله كان حسنا ولا يأمركم لا ربما يمنع فيصير عاقبا * اختتن ولم يقطع كل الجملدة ان قطع أكثر من النصف يكون خنانا * أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطيق الختان ترك لان الواجب تركه بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمتد جلده الا بشد يد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختتن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه خسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسي وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أطافه أو جز شعرة ذقته فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

به قال الصديق عليه السلام توفي مسلما والحقني بالصلين والشفقة في حق الاولاد ان يقول فطنت هذا أولم تفعله كان حسنا ولا يأمركم لا ربما يمنع فيصير عاقبا * اختتن ولم يقطع كل الجملدة ان قطع أكثر من النصف يكون خنانا * أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطيق الختان ترك لان الواجب تركه بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمتد جلده الا بشد يد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختتن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه خسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسي وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أطافه أو جز شعرة ذقته فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

يقول فطنت هذا أولم تفعله كان حسنا ولا يأمركم لا ربما يمنع فيصير عاقبا * اختتن ولم يقطع كل الجملدة ان قطع أكثر من النصف يكون خنانا * أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطيق الختان ترك لان الواجب تركه بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمتد جلده الا بشد يد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختتن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه خسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسي وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أطافه أو جز شعرة ذقته فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

ان قطع أكثر من النصف يكون خنانا * أسلم شيخ وقال أهل البصرة لا تطيق الختان ترك لان الواجب تركه بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمتد جلده الا بشد يد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختتن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه خسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسي وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أطافه أو جز شعرة ذقته فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

أهل البصرة لا تطيق الختان ترك لان الواجب تركه بعدد فالسنة أولى * اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه محتونا ولا يمتد جلده الا بشد يد لا يتعرض له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختتن اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه خسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسي وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أطافه أو جز شعرة ذقته فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

اذا بلغ سبع سنين فان أصغر منه خسن وان فوق ذلك قليلا لا بأس به وقال السرخسي وقته من حين يحتمل له الى أن يبلغ وان اجتمع أهل ناحية على تركه حاربهم الامام * قلم أطافه أو جز شعرة ذقته فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو المقتبل كره لانه يورث داء

كره لانه يورث داء

نوع في المسجد لا يجعل شي من الطريق مسجدا ولا شي من المسجد

نوع في المسجد لا يجعل شي من الطريق مسجدا ولا شي من المسجد

نوع في المسجد لا يجعل شي من الطريق مسجدا ولا شي من المسجد

نوع في المسجد لا يجعل شي من الطريق مسجدا ولا شي من المسجد

نوع في المسجد لا يجعل شي من الطريق مسجدا ولا شي من المسجد

ونقشه كذا وقيمه كذا أو معفورا بطوله وعرضه ولونه وقيمه كذا وسلمه اليه فقبضه منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حبسه الى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بما ينسب الشهود المستقين في آخر هذا الكتاب

وان أخذ بالدين كفيلا من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة صحبة جائزة نافذة باجازه هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وان شاء طالب هذا الاصيل بحكم الاصل

اذا أرادوا كتابة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الابوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح صحيح بمحض من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنه الصغير هذا فصارته هي امرأته وصار هذا المهر لازماً لها عليه

نوع آخر في الاقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما ما عن الآخر يكتب أقر فلان وفلان طائعين راغبين في حال صحته أبدانهم ما وقيام عقولهم ما وجوازا أمورهم ما وعلما ما لا غلابة لهم ما ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار أن لفلان عليهما ما وفي ذمتهم ما كذا درهم ما ديناً واجبا وحقا لازماً بسبب صحيح عرفاه له ولزمهم الاقرار به بذلك وأنهم ما ملين وفيان موسر ان غنيان مالكان من الاعيان والاموال ما ينبغي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له ان شاء أخذهما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحد بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لبراءة لكل واحد منهما ما ولا خلاص بدون توفيقه ذلك كله اليه متى طالبهما وصدقهما هذا المقر له في ذلك مواجهة ويتم الكتاب

نوع آخر اذا كان دين في صل باسم رجل فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصل عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان ما لمبلغه كذا بصل وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم ينسخ الصل بناريحه من أوله الى آخره ثم يكتب أقر فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصل لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وان كان بعضه لفلان يكتب أن كذا درهم ما من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكا صحيحا وحقا ثابتا بأمر حق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الاقرار به له وأن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لاحق له على فلان فيما أقر له به مما وصف ولا دعوى ولا طلب في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بآرائه وقبضه والشرابه وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد هذا المطلوب ذلك في حياة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء غيره بوكيل بذلك من أحب ويوصي بذلك الى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على آرائه ولا على هبته

طريقا للعامة وتعليم الصبيان فيه بالأجر وبالاجر يجوز والجلوس فيه ثلاثة أيام للتعزية يكره وفي غير المسجد جاءت الرخصة للرجال وتر كماله * سمع التعويذ والطعام أو غيره فيه يكره ولا يحل عجز عن الكسب لكن يقدر على الطواف بالابواب بفترض عليه ذلك فان لم يفعل ومات أثم وان عجز عن الخروج أيضا لزم على الناس اعانتة بقدر ما يقدر على الطاعة وكذا ان لم يكن عنده ما يهلم بجأله ويعطيه لكنه يقدر أن يخرج الى الناس ويخبر بجأله بفترض عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الكل المتصدق على مساكين يا كلون اسرافا

ويسألون الخافا ما جور فيه الا اذا علم واحد بعينه انه بهذه الصفة * الزوجة وفي البيت التصديق بالمطعم بلا اذن * الاتفاق على نفسه أو ولي من الاتفاق على الفقير اذا وقع به في الشدة أما اذا لم يقع في الشدة فالانفاق على الفقير أولى كإدله عليه قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة * الكسب بقدر ما لا بد منه له ولعاليه وما يقيم به الصلح فرض وكذا لوله أو ان معسران يفترض الكسب عليه بقدر كفايتهما والزائد عليه مباح اذا لم يرد به الافتخار (٣٥٨) والتكاثر وجهور العلماء والفقهاء على ان كل أنواع الكسب مباح على السواء

وهو الصحيح والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل قال عليه الصلاة والسلام اطلبوا الرزق من خبايا الارض ونفعها يصل الي كل الحيوانات وفيه احياء الاراضى المسوات والحاصل منها بعد تمام تلف البذر ولذا لم يملكها الوصى فكانت أدخل في التوكل من التجارة ومن امتنع من الاكل حتى مات دخل النار بخلاف المريض الممتنع عن التداوى لان الاقل مقطوع لدفع الهلاك وموضوعه بالقطع والثاني مظنون الحصول وترك المظنون كترك الموهوم يحقق التوكل وترك المقطوع معارضة مع الشارع في ابطال سببه المشروع على وجه الحكمة فصارت كترك اللبس والغوص في البحر حتى قتل له البرد أو الماء أو الترتدى من جبل على رأسه * ولا يقعد على القبر لان سقفه حق الميت أو لانه هاتئ لا آدمي المكرم قال عليه السلام كسر عظم الميت ككسره حيا * وان

ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطالب على حاله وهذا المقرضان لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه لانه انما يستحق بسبب أحدهما هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الاقرار بقبض الدين * أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقة أو اجبا بسبب صحيح وقد كانا كتبنا ذلك صكاً مشتملاً آخره على شهادة شهود عدل وكان في يده كتبناه بينهما في ذلك والاشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاماً كلاً وافياً بدفع ذلك كله اليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه اياه وأن الصك الذي كان في يده باقراره بهذا المال قد ضاع من يده فتي آخرجه يومان من الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه يومان من الدهر أو غيره من وكيل أو وصى أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والبراءة قبل ولا جأراً بخطبة منه اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الاقرار بالقبض من أحد الغريمين وهو كفيل عن الآخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا ديناً بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله ان شاء وان شاء أخذهما جميعاً يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا هو أحدهما ذين الغريمين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهم جميعاً وكان هو كفيلاً عن صاحبه بحصته فقط هذا الدين عنهم أو برئانه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لاني كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجبه وأشهدا وان أدى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وأن فلانا هو أحدهما ذين الغريمين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضاً من كفالته عنه بنصيبه وبقي له على صاحبه كذا حقة وعلى هذا المؤدى ذلك أيضاً بسبب كفالته عنه والله تعالى أعلم *

نوع آخر في الاقرار بالخطبة * أقر أن لفلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حنطة سقية بيضاء نقية جيدة جافة خريفة بالقفيز العشاري المتعارف بين أهل بخارى ديناً لازماً وحقة واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها اياه أو يقول بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط صحته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويتم الكتاب *

والاقرار بسائر الكميات والموزونات والعدديات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الخطبة * يبالغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا من الدخن الوسط الاحمر النقي الموزون بوزن بخارى أو كذا من الدخن الابيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارى ويكتب في الذرة كذا من

في القبرة طريق ووقع في قلبه أنه محدث لا يمشی فيه والمراد من القديم أن يكون قبل اتخاذ القبرة * أجلس على قبر أخيه من يقرأ عليه القرآن لا يكره عند محدثه أخذ المشايخ والختاراً به ينفع الميت خلافاً لما لاك وعليه المعنونة بناء على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد عرف في الكلام وقد شهدت الاثارة بالختار وعليه العمل في الامصار في كل الاعصار وانه حجة قطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن الميت أو يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع اليباس لا يكره وبه ورد الحديث (١) الجاورس

الصحيح * دفن في أرض الغير فاللذان شاء نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة * ونقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قال السرخسي وبكر رجهما الله بكره أيضا لا قدر ميل أو ميلين * ونقل الحكيم الصديق عليه ما وعلى سيدنا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية وصية النبي عليه السلام لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به

والثالث فيما يتعلق بالمناهي * استماع صوت المذموم كالضرب بالقضيب ونحوه (٣٥٩) حرام قال عليه السلام استماع

الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنعمة فصرف الجوارح إلى غير ما خلق لأجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الوجوب أن يحتجب كي لا يستمع لما روى أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشعار العرب لوفيهذا كالفسق بكره * هم لمعصية لا يأثم إن لم يصمم عزمه عليه وإن عزم يأثم العزم لا أثم العمل بالجوارح إلا إذا كان أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر * يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرأته قال في الذخيرة أراد به المعارض لا الكذب الخالص * وعليه نفقة الابوين الكافرين وخدمتهم ما وزيارتهم ما وان خاف أن يجلباه إلى الكفر ترك زيارتهم ما ويقودهما وزوجته لو فاقدة البصر من البعثة إلى البيت لا من البيت إلى البعثة * والاكل والشرب في آوى المشركين يكره والاكل مع الكفار لو ابتلى به المسلم لأبأس لومرة أو

(١) الجاورس الوسط النقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في السمسم كذا من آمن السمسم الأسود النقي أو من السمسم الأصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا من آمن القطن الأبيض الوسط الجاف مع الورام الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدقيق كذا من آمن الدقيق الحنطي الأبيض الطاحون الموزون بوزن أهل بخاري وإن كان منجولا يكتب المنجول المعروف (به يك ويز) الموزون بوزن أهل بخاري ويكتب (٢) في الكنج كذا من آمن الكنج الحامض الوسط الموزون بوزن بخاري ويكتب في الصابون كذا من آمن الصابون الوسط المتخذ من دهن السمسم الموزون بوزن بخاري ويكتب في العنب كذا من آمن العنب الورجي الأحمر أو الأبيض أو الحرمانى الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن بخاري أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدبس العنبى الجلو الصافي المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخاري وكذلك كذا من آمن دهن السراج المستخرج من بذرة الكتان أو حب القطن الموزون بوزن بخاري ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخاري وعلى هذا القياس سائر المكليات والموزونات * نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها * أقرت طائفة أنها زوجة فلان وحلاله تزوجها بشكاح صحيح عشمه وودعه ودول بكذا دينار وأنه اشترى لها بجميع مهرها هذا أشياء من أصناف شتى وبين ذلك أشياء وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وأنها قبضت ذلك كله منه على هيأته التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الإمام الأجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لأن هذا في الحاصل توكيل من المرأة زوجها بالشراء بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بأن يشتري له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل إلا إذا عين البائع بأن يقول اشترى ليها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشترى ليها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى تجوز الوكالة على كل حال فالاحتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يضاف الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان أو يكتب وود كانت وكلته بشراء هذه الأشياء بأعيانها بمهرها هذا *

نوع آخر في إقرار الرجلين بينهم - حامداً بينات باستيفاء الحقوق من الجاهلين * صورة كتابته شهدوا أن فلانا وفلانا أقرنا طائعين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله ولا معه ولا في يده

(١) قوله من الجاورس هو الحب كما في القاموس (٢) قوله في الكنج في الكتب بالمهمة وفي برهان فاطع بالمعجزة كذا هم أمش نسخة الطبع الهندي وقد راجعت القاموس فلم أجده هذه الكلمة فيه لافي المهمل ولا في المعجم وإنما الذي فيه الكنج بالضم نوع من المصلح وهو ما سال من الاقط اذا طبخ وعصر وهو مناسب هنا لوصفه بالحامض الموزون في عبارة الهندية فان وجد البرهان وروجه فوجد ما يناسب فيها والا فلا محيد عن ضبطه بالكاف المضمومة والموحدة الساكنة والمهمة له آخره وتفسيره بما ذكر من سائل الاقط هذا ما ظهر لصححه الجراوى اه

مرتين أما الدوام عليه بكره * أجر نفسه لبعض رذلى خيرا يكره ولولينا بيعة لالان المعصية في العصر يقام بعينه لافي الثاني وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحديث * وان أجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس لا ينبغي له أن يفعله ويطلب الرزق من الله تعالى وكذا الخياط أو الاسكاف لو استؤجر على خياطة زى الفساق لا يفعل * ولا يقبل هدية الكفار إن كان يقل صلابته معهم بقبولها ويحمل الهرة إلى الجيفة لا الجيفة إلى الهرة ولا يمنع زوجته الذمية عن شرب الخمر الا اذا شربت في بيتها فلا يمنع من الادخال * استدلل الذي مسلم عن طريق البيعة لا يدها عليها وسئل ابراهيم بن آدمم الزاهد عن طريق بيت السلطان فأرشدته إلى المقابر فضر به

المهدي وثجته ثم عرفه واستغفاه فقال كنت عفوت عنك في أول ضربة وقلت اضرب رأسا طامعا صلي الله تعالى قال الامام الرستغيني لا يجوز أن يقال دعاء الكافر يستجاب لانه لا يعرف الله تعالى ليسدعوه وقال الديوبسي يجوز أن يقال ذلك لقوله عليه السلام دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا قيل أراد به كفران النعمة لا كفران الدين والفتوى على أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا قال الله تعالى حكاية عن اللعين أنظرني الى يوم يبعثون (٣٦٠) قال انك من المنظرين فاستجيب بعض دعائه لا كله لانه تمى عدم الموت لانه لا موت

بعد البعث

الرابع في الهدي والميراث

* غالب مال المهدي ان حلالا لالباس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتعين أنه من حرام وان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورثه أو استقرضه قال الحلواني وكان الامام أبو القاسم الحكيم يأخذ جوائز السلطان * والحيلة فيه أن يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقصه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام * وعن الامام رحمه الله أن المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى ان وقع في قلبه حله قبل وأكل والا لقوله عليه السلام استغث قلبك الحديث * وجواب الامام فحين به ورجع وصفا قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالقراءة * قال ذو النورين لبعضهم وقد دخل عليه وقد كان كرر النظر في طريقه الى أجنبية أي دخل على أخيه كعبين زانية فقال أوحيا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال رضي الله

ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينه من الوجوه كلها حق ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى كل واحد منهم ما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما وافيًا بما في صاحبه ذلك اياه فحق ادعى كل واحد منهم ما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم مسمى ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وعين يطلبها منه وبينه قيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بريء وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهم ما هذه البراءة من صاحبه على مسمى ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلافافوت ليكون في يد كل واحد منهم ما نسخة فلا يقدر أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لاحدهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب به هذه الالفاظ ولكن من أحد الجانبين أقسر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأه من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلان من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأه جميعا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وأبرأه عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن الباقي وقبل فلان هذا الابراء وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا الى كذا تأجيلًا صحيحا وقبل هو تأجيله ذلك وأشهدا على أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا وعن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الا قدر كذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم *

نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار * أقر أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا الخ بمحدودها وحقوقها وموافقتها التي هي من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان بملك ثابت وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقر ودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلبه ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب * وان شاء كتب عقيب قوله بمحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وأن فلانا المقر له أولى الناس وأحقهم بهم ملكا ويأوتى تصرفا لاحق لهذا المقر ولا لاحد فيه سوى هذا المقر له وصدقه المقر له هذا فيه خطابا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر (وان أقر بدار أو ضيعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وأن جميع هذه الارض وهذه الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بالمرحوق واجب عرفه هذا المقر وزمه الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بمحدودها وحقوقها كلها تسليمًا صحيحا بلا مدافع ولا منازع فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فان بين القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو وأحوط وأصوب وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعلية تسليمها أو تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها فذلك جائز ايضا لأنه لا يكتب

عنه لا ولكن فراسة صادقة * وعن بعضهم أنه قال ما أكلت طعاما سراما قط فانه ما قدم الى الا وقد شهد قلبي بحاله * اذا كان في كسبه يبيع الباذق ومات عن مال جمع من أثمانه ان تورع الوارث عن أخذه أولى فبرقه على أربابها ان علمهم ولا تصدق به على الفقراء وان كان جمعه من المطبوخ أدنى طبخة لا يرتدو يأخذه * جماعة مسلمون وورثوا الثمر تحتل ثم يقسم الخلل لان القسمة فيها معنى المبادلة * أخذ من ورثه رشوا وظل ان علمه ذلك بعينه لا يحل له أخذه وان لم يعلم بعينه له أخذه حكما فاما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء * سرق مكعبه ووضع

مكانه مكعب آخر أو وضعت المرأة ملائمتها فقامت أخرى ووضعت ملائمتها أيضا ودفع الثانية ملائمة الأولى ليس للأولى أن تتفع بملائة الثانية * والحيلة فيه أن تهب هذه الملائة أو المكعب من ابنها أو بنتها إن فقيرا أو فقيرة ثم يهب الابن منها فتتفع بها كافي اللقطة تصدق بها على فقير بشرط الضمان إذا جاء مالها * له على امرأته دين لم يلازمها والاخذ بذيلها وطرف ملائمتها والعود على بابها فإن دخلت خربة لا بأس أن يدخل معها أن آمن على نفسه والا لا بل يأمر امرأته بذلك * أخذ ثوب (٣١١) رجل وفترودخل منزله أو وقع ملائمة

في منزل رجل وظن أن درب المنزل لو ظفر بالمال ينعصه من المال يعلم الصلابة به يدخل بيته لأجل ذلك ويدخل بلارضاضا حيله لحقه * اطلع رجل على حائط آخر عليه متاع خفي أن المطلع يأخذ المتاع ويهرب إن المتاع يساوي عشرة فصاعدا له أن يرميه قال الفقيه رحمه الله بقدره أصح ما بهذا التقدير بل أطلقوا لقوله عليه السلام قاتل دون مالك * سرق من أبيه ومات الأب عنه لا غير لا يؤخذ به في الآخرة ولكنه يأثم ثم السرقته له على آخر دين فتقاضاه فظلمه بالمنع ومات قال أكثر المشايخ في القيامة انصومة تنتقل إلى الوارث لأنها تكون بسبب الدين والدين انتقل إلى الورثة ولو مات المدين قبل الدائن ووجه الدائن ينال ثواب التصديق بالدين قال الله تعالى وأن تصدقوا خير لكم الآية ولا ينتقل إلى الوارث فيكون أولى * وفي النوازل مات الطالب والمطلوب جاحدا فلا خفي الآخرة له للورثة حلقه أولا فإن

في هذه الصورة أن الدار في يده وإن ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين مما هم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدود أو في شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلان من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيحا وقبل فلان جميع هذا الاقرار والضمنان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبان فقال ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقررنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك فيه فاجبنا ما إلى ذلك من قبلنا وبسببنا فأبى علينا إلا أن نضمنه له من الناس فذكر ذلك لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال إن أجبتهم إلى ما سأل وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا وانحصاف رحمه الله تعالى يجوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وإن كانت الدار ودعته في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها إليه متى شاء لا امتناع له عنه وإن أقر بالعقار لولده أن كان الولد كبير يكتب فيه كما يكتب في الاقرار للاجنبي وإن كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلانا وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يد هذا المقر بولاية الأبوة لأجل الحفظ يحفظها عليه إلى بلوغه وإيناس الرشد منه وصدقه فيه من له حق التصديق خطابا *

نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها يكتب بعد قوله بمحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرقيق والحيوان وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع أصناف الأموال كلها للفلان ويتم الكتاب *

الاقرار بالكروم والاراضي وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها امتعة لان الزرع والثمار لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما أن الامتنعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار بالدار وإن كان الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وإن كان الاقرار بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها فيكتب بما فيه من الزرع والثمار وإن كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقراره بجميع ما في الدار التي في موضع كذا ويحدد ما من جميع صنوف الأموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب والفضة والعبيد والاماء والبقر والابل والغنم والكبلي والوزني والاطعمة والاشربة وسقط المنزل والواني والطرز من الصفر والنحاس والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الاقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم أو كان الاقرار بما في الاراضي من الزرع دون الاراضي في الزرع يكتب أقر فلان أن جميع زرع الشعير النابت في كذا برة أرض يكتب موضع الارض وحدود الارض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سنبله قد دنا حصاده أو يكتب واستقصا فقرأ أن الشعير القائم في هذه الاراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رقبة هذه الاراضي ويتم الكتاب *

وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا وحدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم ودون رقبة أرض هذه الكروم ملك

(٤٦ - فتاوى سادس) قضى الدين من وارث الطالب جازو برئى من الدين * أخبر بموت المدين فقال جعلته في حل ثم بان حياليس له طلب الدين * أدى المدين أجود ما عليه لا يجبر الدائن على القبول * أمسك مديونة فترعه منه انسان وانفلت لا يضمن النازع الدين * باع مسلم خرا أو في من غنه دينه لا يأخذه الدائن وإن البائع المدين نصرانيا له أخذ الدين * مسلم غصب أو سرق مال ذي يؤخذ به في الآخرة وظلامة الكافر وخصومة الدابة أشد لان المسلم إما أن يحمله ذنبه بقدر حقه أو يأخذ من حسنة والكافر لا يأخذ من

الحسنات ولا ذنب للدابة ولا تؤهل لأخذ الحسنات فتعين العقاب وهذا بناء على أن الدواب يحشرون لا للجزاء عندنا خلافاً لابي الحسن الاشعري فيه قال الله وإذا الوحوش حشرت ثم يكتونوا ترايا بعد الاقتصاص ولا بأس بقبول هدية المستقرض لانها غير مشروطة في القرض فمن جرت عادته بالمهاداة قبل القرض فالفضل القبول لان قبولها من حقوق المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدى معروفا بالجود والسخاوة أو كانت بينهما (٣٦٣) مودة لان السبب الظاهر قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الامور واحد فالنورع عن

قبوله أفضل لان الظاهر انه قرض جرم منفعة فالخاسل أن الاهداء لو لالدين لا يكره ولوالدين يكره وكذا الحكم في هدية القاضي * كره بيع العذرة الخالصة لا المختلطة بالتراب والسرقين * الاختكار المكروه أن يشتري طعاما في المصر وينقله الى منزله ويتربص الغلاء لبيعه وإذا يضر بالناس وان جلبه من مصر آخر وأمسكه للغلاء وإذا يضر باهل مصره يكره أيضا عند الثاني وعندهما لا ويستحب أن يبيع وكذا الخلاف في الفاضل عن زراعته وان اشتراه من دستاق مصره ونقله وأمسكه مع حاجة الناس اليه لا يكره عندهما وقال محمد يكره في كل قرية تجلب طعامها الى مصر لتعلق حق المصر به ويختص بالاقوات للبشر وقال الثاني رحمه الله يجري في كل ما يضر بالناس كالعطن ونحوه والمسد إذا قلت لا يكون احتكارا وان كثرت يكون احتكارا والفصل شهر ومادونه أخذ من مسئلة الخلف على قضاء

هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى أعلم *
 (نوع آخر في الاقرار ببيعان غير مضافة الى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الايمان على صدر القريطاس بالفارسية ويد كركيل ماهو كيلي ووزن ماهو وزني وذرع ماهو ذرعى طول او عرضا وما هو مثلى فلا حاجة الى ذكر مثلى وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعا ورأيا أن جميع هذه الايمان المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها وطولها وعرضها وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا القريطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملا فلان وحقه وهو أولى بها بالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين ويتم الكتاب *
 (نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار) يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا حدوده الدار كذا وهذا المنزل عن يمين الداخل في هذه الدار وعن يساره أو مقابله وهو البيت الصفي أو الشوى وأحد حدوده من هذه الدار لزيق صحن هذه الدار والثاني لزيق بيت صفي أو شوى فيها والثالث لزيق صفة فيها والرابع لزيق متوضا فيها بمحدوده وحقوقه كلها أرضه وبناؤه وسفله وعلاه بطريقه في دهليز هذه الدار سلما الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب *
 (وان كان الاقرار بمنزل في الدار) يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشوى من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا وحدوده الدار كذا وهذا البيت الذي هذه الغرفة عليه عن يمين الداخل في هذه الدار وحدوده البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب *
 (وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر) يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كاه للمقر له وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقر له من نصيبه بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر بنصف ذرعان الدار والمقر له بذرع البيت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف ذرع البيت والمقر يضرب بنصف ذرعان الدار *
 (نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقر) أقر فلان أن لفلان طريقا في داره التي في يده حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذه الطريق من موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلما في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدئها الى باب الدار كذا وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا منها يسلك فيه الى هذه الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذه الطريق بمحدودها وحقوقها لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب * وان كان الطريق مشتركا بينهما زاد في الكتاب مشتركا بينهما *

الدين قريبا أو بعيدا وإذا رفع أمره الى الحاكم أمره ببيع الفاضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة بالقيمة العدل أو بغير يسر ولا يسعر فان باع بضعف قيمته يمنع وذ كر الصدرا نه بحبس ويوزر لكن لا يبلغ خسين فان امتنع عن البيع بعد التقدم اليه باع الحاكم عند الكل والامام يرى الجبر أيضا اذا علم الضرر كافي المغنى الماسن والمكاري القلس والطبيب الجاهل * وتلقى الر كان أن يضرب باهل البلديكره والا لا ذالم يلبس السعر على الوارد فان لبس كرم مطلقا * ويبيع بناء مكة لا يكره بخلاف بيع أرضها عند

الامام فانه يمنع لانه وقف الخليل عليه السلام وعندهما هي كالبنا * رأى رجلا يبيع جارية غيره وزعم انه وكيل الملك الشراء لقبول خبرا لو احدى المعاملات وكذا لو قالت الجارية بعني اليك مولاي هدية حل له وطؤها ان وقع في قلبه انها صادقة * قال الحاكم للخباذ اول القصاب يبيع منابذهم والخباذ يخاف ان نقص ان يضر به الحاكم لا يحل الشراء لانه يبيع المكره * والحيلة ان يقول بيع كيف تحب فان باع كما امره الحاكم ثم قال اجزت البيع حل الاكل * جاء صبي الى يقال بخبر او فاس (٣٦٣) يشتري منه ما ينتفع به في البيت

كالخل ونحوه البيع وان طلب جوازا او فسدتا ونحوه مما يختص به الصبي

الافضل ان لا يبيع حتى يسأل عن اذن وليه به * في النثر وغيره وقع السكر أو الدرهم المشور في حجر رجل فاراد آخر اخذه

ان الاول هيا حجه لذلك ليس للثاني اخذه والاله ذلك وكذا اذا دخلت

حمامة برة في دار رجل فاراد آخر اخذها ان ردت الاول الباب وسد الكوة

لاخذها أو هيا البيت لذلك ليس للثاني اخذها والاله * له حمامة أنثى

ازدوجت مع حمام ذكر لا آخر قبضت وفترخت فالفرخ لصاحب الانثى

لان الولد يتبع الام ملكا وحرية في بني آدم فكذا ملكا في الحيوانات ولهذا

كره العلماء أكل لحوم الجواز (٢) قيل المصدق لو من الحمام الاهلي لامن البري لاحتمال أن يكون

الجواز ملكا للغير لانه يبحث مسودعات الأرض فان كل المسرسونات بين

نوات الاربع يلتقطه ومع ذلك لم يكره اجمع ماء المطر في طشت انسان وأراد آخر اخذ ان كان صاحب الطشت أعده لذلك لا يلي الثاني اخذه والاله ذلك

وكذا الشبكة المنصورة للجفاف اذا تعقل بها متوحش أو تكس ظبي أو تعلق طير بشجرة فاما التراب المجتمع في ضفة النهر أو البئر لكل أحد اخذه لان الحافر قصد الحفر لا حيازة التراب الا اذا أتى الى ضرر كان كسائر ضفة البئر والنهر فيمنع من الاخذ * دفع السكر والدرهم أو الدنانير لينثره على العروس ليس له أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منه شيئا لنفسه ولا يلتقط هو منه ولو حضر رجل بعد التشار قبل نهب

نوع آخر في الاقرار بحدار رجل يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الحدار المحدود فيه بأرضه وبنائه لما ذكرنا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض أو للبناء لا غير *

نوع آخر في الاقرار بنهر أو قناة يكتب في النهر أقرآن النهر الذي في موضع كذا يدعي بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرقه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغرقه الى مصبه كذا ذراعاً بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقرآن جميع هذا النهر كله يملئ ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بحدود ذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب * وفي القناة يراى أرضها وبنائها *

نوع آخر في اقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيلاً عن ذلك الغير في الشراء أو أراد الكتابة على ظهر الصك يكتب أقر المشتري فلان المذكور اسم ونسبه في بطن هذا الصك في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا أنه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك أو جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه فلان بن فلان اشتراها له بماله وتو كيلة اياه ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وأن جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية وو كالة لا اسم استحقاق وأصله ملك فلان وحقه وأن موكله فلان أولى بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئا منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

وان أراد أن يكتب كتابا مبتدأ يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان دارا في موضع كذا بثمن كذا وكتب بذلك صك شراء هذه نسخة ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وانه كان اشتراها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان أراد أن يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفها لثمنه لنفسه ونصفها لثمنه لفلان بماله وأمره وتو كيلة اياه بذلك وأن جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعا بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقود من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة *

اذا أراد الوصي كتابة اقراره أن ما اشتراه اشتراه لهذا اليتيم يكتب أقر فلان الوصي من جهة فلان لولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثمن كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بماله والاحتياط به واتباع النماء والزيادة فيه والتوفير عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه الى هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من بئنه هذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسمه في هذا الكتاب عارية وأنه لاحق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وائتاس الرشيد منه واستحقاقه قبض ماله مسلطا على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له

ومع ذلك لم يكره اجمع ماء المطر في طشت انسان وأراد آخر اخذ ان كان صاحب الطشت أعده لذلك لا يلي الثاني اخذه والاله ذلك وكذا الشبكة المنصورة للجفاف اذا تعقل بها متوحش أو تكس ظبي أو تعلق طير بشجرة فاما التراب المجتمع في ضفة النهر أو البئر لكل أحد اخذه لان الحافر قصد الحفر لا حيازة التراب الا اذا أتى الى ضرر كان كسائر ضفة البئر والنهر فيمنع من الاخذ * دفع السكر والدرهم أو الدنانير لينثره على العروس ليس له أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منه شيئا لنفسه ولا يلتقط هو منه ولو حضر رجل بعد التشار قبل نهب

المنشورة أيضاً أن يأخذ منه وقال الفقيه أبو جعفر ليس له ذلك * دخل مقصورة الجامع فوجد فيها من السكر المنشورة الأخذ الأعلى قول الفقيه كافر * وجد في السوق سكرامقاة ليس له الأخذ بخلاف المسئلة الأولى لا حتم أن يكون هذه لقطة لا منشورة * هل يباح نثر الدراهم قبل لا وقيل لا بأس به وعلى هذا الدناير والفلوس وقد يستدل من كره بقوله عليه السلام الدراهم والدناير خاتمان من خواتيم الله تعالى فمن ذهب بخاتم من خواتيم الله (٣٦٤) تعالى قضيت حاجته * الخامس في الأكل * دعي إلى وليمة فإذا فيها شرية خمر أو

عليه غناء ان على المائدة لا يجيب الدعوة والأجابه ان حامل الذكروان مقتدى في الدين لا يحضر أصلاً لانه يستدل بحضوره ثمة على جوازهم ويحصل جرة الفسقة على الفسق وهذا اذا لم يعلم قبل الدخول وان علم ان محترماً لم يعلم انه ان دخل بتر كونه دخل والا لا يروى ان ابن المبارك روى في المنام فقبل له ما فعل ربك جيل جلاله بك فقال عاتقني وأوقفني ثلاثين سنة بسبب أني نظرت باللطيف يوماً الى مبتدع فقال انك لم تعاد عدوى في الدين فكيف حال القاعد فلا تقعد بعد الذي كرى مع القوم الظالمين * ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته لا كسوته الثوب وهديته الدرهم ومادون الدرهم لا بأس به * وفي شرح الطحاوي يطعم الطعام ويتصدق بالدرهم ونحوه * وعن الثاني رحمه الله في آكل الربا يدعو الرجل الى دعوته يجيبه وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي أخذ

وعلى خصوصية من يخاصه فيه الى آخره * نوع آخر في اقرار الرجل بأنه معدم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر * يكتب أقر فلان طائعا أنه معدم لا يملك شيئاً من مال الدنيا لا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتفق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الى فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطق عليه اسم المال وصدقه فلان * نوع آخر في الاقرار بمفاسدة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشترا منه * يكتب أقر فلان طائعا أنه فاسد فلان بضرط وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وفاقضه كل عقد كان فيها من جهة من رهن وثيقة بمال مفاسدة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خیار ولا معنى بوجوب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذا المار بحق هذه المفاسدة رداً صحيحاً وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسدة وغيره ما قبض صحيحاً وأنه أبرأه من ذلك أبرأه صحيحاً فلم يبق له ولا احد على هذه المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهها * نوع آخر في الاقرار بمفاسدة الرهن * أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهناً في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله وأن هذا المقر فاسده هذا الرهن في هذا الكرم ورده عليه وأنه قد استرده وانتهى وقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا له هذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لاحدهما على الآخر خصوصية وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله وأشهد الله تعالى أعلم * نوع آخر في الاقرار بفسخ البيع وغيبة صك الشراء * أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتة والحقيقة بكذا ووقع التقابض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاء وأنه متى تقدم مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك منه وقبض ثمنه منه وتسليم المبيع اليه أجابه الى ذلك ثم ان فلان وهو البائع تقدم مثل ذلك الثمن وطلب من المقر له بيعه فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر له رد ذلك الصك فمزع عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر له رد ذلك الصك وأقر طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا دفعه اليه وايفائه ذلك اياه وبرئ البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمن الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقرا ما أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خذومة ولا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في ثمنه ولا في قيمته وان هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو الحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصك فهو مبطل وهو في اقامة البينة على ذلك وطلب البين مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم * نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقرا بالاب والزواج لها بذلك * شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلالة لها وتطفا عليها واحساناً اليها وما

الارض من اربعة ودفعها على هذا لان المزارعة فاسدة عنده * والمذكور في مبسوط شمس الأئمة في كتاب المزارعة وهو أن العامل بالجهتم فيه لا يفسق ليس يدل على أنه يجيب دعوة من يأخذها من اربعة ويدفعها * وفي الشتاوى قدم السلطان ما كولا ان مشتراً كل والا ان لم يعلم أن عنده مفصوباً كله * ولا يتخلف عن دعوة العامة كدعوة الختان والعروس فإذا جاء فعد فان شاء كل والافضل الا كل ان لم يعلم بالحرمة * ولا بأس بالدفع بلاجل ليله العرس * ولا بأس بان يلزم بعض الاضياف

بعضاً وكذلك الخدم الواقفين على رأس المائدة والهرة لا الكلب لا الخنزير المحترق والمعتبر العانة * ولودخل عليه انسان لا يجوز له أن يعطيه شيئاً ورفع الزلة حرام بكل حال الآبالاذن ويكره وضع الملحمة والقصة على الخبز قال الامام الصغار لا أجنح في تلبسة الذهب الى الضيافة سوى أن أرفع الملحمة من الخبز ويكره مسح البدن بالسكين بالخبز ولا يعلق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق * ولا بأس بالاكل متكة او مكشوف الرأس في المختار * والاسراف في الاكل منه ومنه الاكل فوق الشبع الا اذا أكل ثلاثاً يجبل (٣٦٥) الضيف أو يريد صوم الغد * واذا أكل

فوق حاجته ليتقيا لا بأس به وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يأكل ألوان الطعام ويتقيا فينفعه ذلك * ومن السرف الأكل من الباجات الا عند الحاجة بأن يعل من نوع فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع فيجمع عنده قدر ما يتقوى به على الطاعة أو قصد أن يدعو الاضياف يوم بعد يوم الى أن يألو الى آخر الطعام * ومن السرف أن يأكل وسط الخبز ويدع جوانبه وعن الثاني أنه لا يكره النفخ في الطعام الأبعاله صوت نحو أف وهو محمل النهي * ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من المائدة بل يرفعها أو لا يرفعها بل يتركها ولا ينتظر الادام بعد حضور الطعام ولا يأكل طعاماً حاراً ولا يشم * ومن السنة لعل الاصابع قبل المسح بالتمديد والقصة والبداية بالمخ والختم به * ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة تؤكل ويكره أكل الطين لانه يشبه بفرعون * والشعر المأخوذ من بعرا لا يغسل ويؤكل ويباع لان البقر لان البعير صلب والخشي لا يخبز وحده في وسطه بعرفاً

ساق اليها زوجها فلان من صدقها وعطاها ما بهد ما جرى بينهما نكاح صحيح على وافقة الشرع مستجمع لشرائط الصحة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخبز والبركة شملها * وكثيراً بالنذبة الطيبة نسلهما ويذكر ثياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلاً وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة ويفصل كل نوع من ذلك تفصيلاً كالحلي واللاقي والجواهر وبين الصفة والقيمة ويذكر الصفة والقيمة وعلى هذا القدر والبسط وكذلك على هذا وأنى الصفر والرماس والحديد وبين الممالك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وكذا غلاماً تركياً قيمته كذا وكذا جارية هندية قيمتها كذا وكذا كرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعا أن جميع هذه الاموال المذكورة باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققها في يدها وتحت تصرفها وأنه لاحق لهذا المقر في شئ منها وأنه لاحق بها كلها منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شيا منها أنه ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب * ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك أسامهم يكتب اقرار الزوج فيكتب * بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان بن فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القدر طاس سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها في يدها وتحت تصرفها وقد حملت الى بنته كما تحمل الزوجات الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها أو في شئ منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا حقا واجبا ودينيا لازما تطالبه بها اذا توجهت المطالبة شرعا وأشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى أعلم *

نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لا يها ولا مهر * ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك * بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائعة أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القدر طاس باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها ملك ابنتها فلانة هذا وحققه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية وصداقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثاني) يكتب أقرت فلانة طائعة أن جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامثلة والقرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر واللاقي والواني الصقرية والشبيهة والزجاجية والحديدية والخزفية وأنواع الامتعة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها ملك ابنتها فلانة بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وصداقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهدا في انعاسات هذه الاشياء الى بنت بطريق العارية قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشترى الاب منها ما في هذه النسخة بثمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه أولا

يرى البعير ويؤكل ان البعير على صلابته * حبة من قار القارة سقطت في قارورة الدهن أو في حنطة وطحنت لا يؤكل * لبن المرأة والشاة والبقرة الميتة طاهر * أكل خمر الحمام في الدواء لا بأس به * أكل الترياق ان كان فيه شئ من الحيات يكره ولكن يجوز شربه وان لم يكن فيه شئ من الحيات لا يكره * ويكره معالجة الجراحة بعظم انسان أو خنزير لانها محرم الانتفاع * ووضع العجين على الجرح ان علم ان فيه شفاء لا بأس به والذي يعرف ولا يقرأ أن يكتب شيئا من القرآن على جهة ولو بالبول أو على جلد ميتة ان فيه شفاء ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم نفي الحرمة عند علم بالشفاء فادخل عليه جواز اساعه اللقمة بالخبز وجواز شربه لازالة العطش * اجتمع

كسرات خبز ولا يشهى أكله أن يطعمه الدجاجة أو البقرة أو الشاة ولا يطرحها في النهر أو الطريق إلا إذا وضعتها على الأرض ليأكلها النمل * أكل عشرة أمناه أو اشترى بعشرة أو كان له عشرة أثواب خلف أنه أكل خمسة أو اشترى بخمسة أو عنده خمسة ثياب لا يكون كاذبا ولا حائلا لوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نفي الحكم عن الزائد في أمثال هذا * طرح قدح من خمر في قدر ثم صب فيه نخل حتى صارت المارقة حامضة كاخل لا بأس به * إذا (٣٧٦) احتاج الأب إلى مال ولده ان لفقره يأخذ بلا عوض وان لعدم فقره كفى في المقارنة بما القيمة * مع

الأب والأبن ماء في المقارنة
يكفى لأحدهما أن للوضوء
فالأب أولى بخلاف وان
الاحتياج إلى الشرب فالأبن
أولى لأن قتل نفسه أعظم
وزرمان قتل غيره ولو قلنا
الأب أولى لوجب على الأبن
ترك الشرب والاخذ حتى
يموت عطشا والممتنع عن
شرب ماء أو كل طعام حتى
يموت قاتل لنفسه فلو أخذه
من أبيه يكون قاتلا لغيره
وقتل النفس أعظم والمبطل
بين بلتين لا يختار الأشد
وقال محمد بن سلة الأب أولى
وهو المختار لأن الأب كان
سببا لحياته فلا يكون من البر
أن يكون الأبن سببا لهلاكه
وقد عرفت في السبر * وان
اجتمع في جنازة المرأة زوجها
أبو الأبن مع الأبن يقدم
الأبن أباه كإمالة * وشرب
الماء من السقاية يجوز للغني
والفقير وحمل الجمد منها إلى
منزله بكره * خاف الموت جوعا
ومع رفقة طعام أخذ بالقيمة
منه قدر ما يسد جوعه
وكذا الوهم رفقة ماء وخاف
الموت عطشا أخذ قدر ما يدفع
العطش فان امتنع قاتل
بلا سلاح وان الرفيق يخاف
الموت عطشا وجوعا أيضا

والله تعالى أعلم *

نوع آخر في الإقرار بالحيوان يكتب أولا على صدر القرطاس أسماء الحيوان وصفاتها وشياتهم كما تكون ثم يكتب ذكر الإقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بن فلان إلى آخره أنه باع من فلان كذا شيئا مغنينا ويذكر أوصافها وشياتها بكذا دراهم وأنه اشتراها منه بما وأنه قبض الثمن منه ولم يسل المبيع إليه وأنه يسلها إليه متى طلب منه تسليمها إليه وصدقه المقر له *

نوع آخر في إقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة لدة * أقرت فلانة بنت فلان طائعة أنها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها ستة أشهر أو لها كذا أو آخرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب * نوع آخر في إقرار العبد بالرق لمولاه * أقر فلان الهندي في حال جواز إقراره طائعا أنه عبد لمولاه فلان وأن فلانا يملك رقبته مملوكا صحيحا جائزا ثابتا وأن خدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا إخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب * شهد فلان على إقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه ففهمه وعرفه فان كان له سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الإقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لأن حكمه لا يختلف بالصحة والمرض *

نوع آخر في إقرار جارية بكونها أم ولد لمولاه * أقرت فلانة التركية أو الهندية ويحليها طائعة أنها كانت أمة لفلان بن فلان ومملوكة وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام وأنها ولدت منه ابنا يسمى فلانا أو ابنة تسمى فلانة وأنه في حجرها أو أنها في حجرها ثابت النسب من سيدها أو أنها صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه وأن خدمة وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاها والله تعالى أعلم *

وان كان الإقرار من المولى بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان عيده * وان كان الإقرار من ابن المولى بكونه جارية أبيه أم ولد أبيه وبعتهها بموت أبيه يكتب أقر فلان بن فلان طائعا في حال صحته بدنه وقام عقله وجواز أمره له وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت مملوكة أبيه فلان وأمهته وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وان أباه فلانا استولاه في حياته وأنها ولدت من أبيه فلان ابنا ثابت النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد وأن أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولد له وأنها اعتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر في أولاد دعوى ولا سبيل له عليها إلا سبيل الولاء فان ولأهاله بعد أبيه وصدفته هذه الجارية مشافهة وان كان الإقرار من الابن بتدبير عبيد من جهة أبيه وعنته بموت أبيه يكتب في حال جواز إقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلانا كان ملك أبيه فلان وحققه بملكه بسبب صحيح مملوكا صحيحا تاما وأن أباه كان دبره في حال حياته تدبيرا صحيحا مطلقا من خالص ماله وهكذا أقر أبوهم وأن أباه مات وعنت هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا الابن عليه إلا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصوصية له معه في الاستسعاء وصدقه هذا الغلام في ذلك واجهة *

نوع

عطشا وعنده خمر له شربه قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه * خاف

الهلاك جوعا فقال له آخر اقطع يدي وكاه ليس له ذلك لأن طعم الانسان لا يباح حال الاضطرار لكرامته * أكلت الطعام للسمن لا بأس به مالم تأكل فوق السبع وعن الثاني رحمه الله انه لا بأس بالحقنة للسمن * أكل الخبز الذي يلعب به الصبيان أيام العيد لا بأس به مالم يقاخر واهه والا فهذا الصنع حرام * الثمار لو على الاشجار لا يأخذ بحال الاباذن الا اذا كثرت وعلم انه لا يطبق عليه الا كل لا الحمل وكذا ان ساقطة من الشجر

في المصرا أن يعلم رضا مال كها نصاً أو دلالة وان في الحائظ لافي المصرا التي تبقى كالجزء فكذلك والتي لا تبقى كالتفاح ونحوه تكلموا والاصح انه لا بأس به ما لم يتيقن النهي صريحاً أو دلالة * رفع الشجر أيام الصيف ان له قيمة كورق الفرساد ودود الفز لا يجوز ويضمن قيمته والاي يجوز لاقمة فالأخذ يجوز * رفع الورق الساقط من الشجر أيام الصيف ان له قيمة كورق الفرساد ودود الفز لا يجوز ويضمن قيمته والاي يجوز (نوع في التدوي) التدوي بدين الا ان لا بأس به قال الصدر وفيه نظر وادخل (٣٦٧) المرارة في الاصبع للتدوي

جوزة الثاني وعليه الفتوى ومنعه الامام * امتنع عن الاكل حتى مات جوعاً ثم وان عن التدوي حتى تلف مرضاً لان عدم الهلاك بالا كل مقطوع والشفاء بالمعالجة مظنون وقدم * قال ان تناول فلان من ماله فهو له حلال فتناول فلان قبل العلم لا يضمن ويجوز الاباحة وان عم وقال كل انسان فأكل منه انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابراه و ابراه المجسول لا يصح وقال ابن سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة من المجسول جائزة وبه يفتي * قال لا يخرج جميع ماله من ماله فقد جعلت في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ماله من ماله فقد أبرأه لا يبرأ قال الصدر والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة رحمه الله (السادس في النكاح) له أمه ووطئها فزوج أخاه جاز ولا يطؤها حتى يحرم الاخرى له امتان أختان قبلهما بشهوة يجامع واحدة منهما ولا يقبل ولا يس ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يخرج احدهما

(نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم) أقر فلان طائعا أن أباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهم ديناً واجبا وحققا لازماً وصار ذلك ميراثاً لابنه هذا الوارث له غيره وأنه قضاه ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاماً وأفيا كلاً وأبرأه عن ذلك ابراه صحيحاً وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضماناً صحيحاً لمزماً في الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجهة وان كان هذا من الموصي له يكتب أقر فلان أن فلان كان أوصى له في حياته حال صحته عقله وجواز أموره وعليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية أو وصى اليه بطلب تركته حيث كانت وأين كانت وعلى من كانت وفي يده من كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهم ديناً واجباً وحققاً لازماً لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وأن هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاماً وأفيا الى آخره والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في اقرار الوصي بعمال اليتيم عنده) يكتب أقر فلان الوصي في تركته فلان وفي أموره الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحته يدينه أن مال الصغير في يده بحكم الوصاية وهو كذا درهم نقد وكذا من أعيان الاموال ويدينها ويصفها او قبضها يحفظها ويردها عليه عند بلوغه وائتاس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقاً شرعياً وبتم الكتاب والله تعالى أعلم (نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصي) أقر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه قبض واستوفى من فلان الذي كان وصياً من جهة أبيه فلان في تركته أبيه وفي أموره هذا المقر في حال صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والاعشار وأنزال الكروم وغير ذلك من صنوف الاموال قبضاً جائزاً بدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له يعني للمقر هذا على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا أو ديناً أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصى فذلك كله باطل مردود وبتم الكتاب والله تعالى أعلم *

(نسخة أخرى في هذا النوع) أقر فلان طائعا أن أباه فلان توفي وقد كان أوصى قبل وفاته الى فلان بجميع تركته واقتضاء ديونه وقضائهم وتنفيذ وصاياهم بعد وفاته ومات ثابته على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شيء منها ولم يترك وارثاً غيري وأن هذا الوصي تولى جميع ما فوض اليه أمره وتصرف في هذه حسب ما أطلناه الشرع واقتضاه الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفيذ الوصايا من الثلث وانفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف وأقر المقر هذا أيضاً أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقه فقبض هذا المقر جميع ما بقى من ماله في يد هذا الوصي من تركته أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاماً وأفيا بعد معرفته بجميع التركة باجناسها وأنواعها شيئاً من غير أن يخفى عليه شيء من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته فتي ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركته أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم أو حديث أي ذلك كان أو أحدهم من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أو حجة يحتاجها أو عين يطلبها في ذلك منه ويتارعه فذلك كله زور وهذا الوصي المقر له برى من ذلك

عن ملكه نكاح أو عتق أو بيع وبعد البلوغ لا يعرض الاما في المعاقدة الا بازار واحد * وإذا كان للمرأة خطاب لا بأس بان يخطبها آخر أيضاً وارخطبها واحد ومات اليه كره ان يخطبها آخر وذكر الخواني لا يحرم الوطاء في الشراء الفاسد ويكره ولا بأس بان يجامع زوجته وأمه بخصرة النائم اذا كانوا لا يعلمون به فان علموا يكره حتى قيل دخول الحمام في الغدوات ليس من المروآت واذن من فرج امرأته أو مهده فرجه قال الامام أرجو أن ينال الاجر وفي الفتاوى عزل عنها لما يخاف على الولد من سوء الزمان بلا ذنبها يسعه ذلك وان كان هذا

خلاف ظاهر الجواب وله منع امر أنه عن العزل ونحو الاعضاء في الحمام يكره الا عن ضرورة **(السابع في اللبس)** خرج عليه الصلاة والسلام وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام عليه السلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم وكان الامام رحمه الله يرتدي رداء قيمته أربعة مائة دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعتن الى بلادكم فلبسوا بالثياب النفيسة فالسر خفي بلبس القسطنطين في عامة الاوقات والاحسن في بعض **(٣٦٨)** الاوقات اظهارا لنعمة الله تعالى حتى لا يؤدي المحتاجين ولا بأس بلبس الثياب الجنية اذا لم يكن

للكبري وكذا جمع المال اذا كان من حلال لا بأس به اذا كان لا يتكبر به ولا يضيع الفرائض وعن الامام أنه لا بأس بلبس الخنزير لرجال وان كان سدا ما يرسم أو حريرا ولا بأس بلبس الجبة المحشوة من الخسز ويكره الثياب المصبوغة بالزعفران والعصفر والورس * ولا بأس بجلبية السيف وجمائله المنطقه من الفضة لا من الذهب ولا يكره تودد الحرير والنوم عليه عند الامام ويكره عند محمد والثاني رحمه الله وتعليق الستور من الحرير على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة فيه سواء وانما التفاوت بينهما في اللبس وفي الخلاصة لا بأس بان يكون في بيت الرجل مريد يباح وفرش ديباج لا يقعد ولا ينام عليه وكذا الاواني من الذهب للتجميل لا للشرب منه والعلم من الحرير لوزاد على أربعة أصابع مضبوطة لا يحل ولا بأس بأربعة أصابع ولبس ماسداه من الحرير ولجنته من غير الحرير يكره ولبس السواد مستحب ويتقضى العملة وهي على رأسه كورا كورا ولا يلفها

وهو في حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة **(نوع آخر في اقرار اليتيم)** انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره **(نوع آخر في اقرار طائعا)** انه قد تمت له ثمان عشرة سنة فطعن في التاسع عشرة وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وانه قد أمر فلانا الوصي في تركه أبيه وفي أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتخفظه عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركه أبيه وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك * (صاحب الضبيعة اذا دفع الى من ارعاه خطبة أو شعرا على سبيل القرض ليجعلوها بذرا أو أراد أن يكتب كتابا على اقرارهم بذلك) * فالوجه في ذلك أن يكتب الكاتب أو لا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا منام من الخطبة والشعر أو ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأنسابهم في النسخة المذكورة على صدره هذا القرطاس أن فلان بن فلان الفلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الخطبة أو الشعر أو الذرة الموصوفة كها فيه دينارا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضوه منه ليجعلوها بذرا في ضياعه التي في قرية كذا وقبضوه منه ومصدقهم المقر له فيه خطابا في تاريخ كذا والله تعالى أعلم **(نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليمه)** عمل والنفقة واللباس عليه **(نوع آخر في اقرار جوار طائعا)** أن فلانا سلم ابنه الصغير فلانا بولاية الابوة عليه بعدما أقر فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلاث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلم شهر كذا من سنة كذا العمل كذا بكذا درهم على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليالي ودون أيام الجمعات والاعياد بقدر طاقته مما يأمر به من هذا العمل ولا يمنع هذا الاستاذ من اقامة الصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهم وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهم وإذا في أجره في السنة الثانية والثالثة بمهارته وحداقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة ومصدق أبو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالد أنه اذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحيه بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحيه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحيه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا والده وقبل هذا المستأجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرق عن مجلس هذا العدة تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم **(نوع آخر في اقرار هبة الدار)** يكتب أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها كذا وهب له هذه الدار بمقدورها وحقوقها كلها وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجمعة لشرائط الجواز محرومة مقبوضة فارغة لافساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تجبئة ولا موعدة وقبلها هذا الموهوب له قبولا صحيحا في مجلس هذه الهبة قبل اقتراقهما واشتغالها ما يغيرها وقبضها بجمعaine الشهود

قبضا على الارض والمستحب ارسال ذنب العملة بين كتفيه الى وسط الظهر وقيل الى موضع الخاوس وقيل مقدار شبر ولا بأس بلبس القلائس وقد صح انه عليه السلام كان يلبسها ولا بأس بان يتختم بالفضة والاصح ان يتختم بالبحر الذي يقال له شمش لا بأس به والتختم بالذهب حرام في الصحيح فانما يتختم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة الترك أفضل ويجعل نقشه الى الكف في خنصر اليسرى وما روى أنه عليه السلام قال اجعلها في يمينك فتسوخ وقدمه اربطه علامة للبعي والفساد والامانة هي

المعتبر ولو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء بان يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال . اتخذ خاتما من فضة وفضة من يافوت أو فيروزج أو زمرد أو زبرجد أو عقيق ونقش عليه اسم الله تعالى أو اسمه لأبأس به ولا يشد سنه بالذهب عنده . وجوز له محمد رحمه الله وقيل الثاني مع الأول وقيل مع محمد وله أن يشد بالفضة أجماعا لا بعيد السن الساقطة بل يأخذ من شاة ذكية ويصلها وقال الثاني رحمه الله يأخذ من سنه لامن سن غيره ويجوز الصلاة مع سنه لامن سن غيره وقال محمد يجوز مع سن غيره أيضا قالوا (٣٦٩) والخلاف لا يصح لأن سن الإنسان طاهر عنه دنا لانه لا تحمله

الحياة فلا ينجم منه الموت ويكره الصلاة مع الخرقعة التي يمسح بها العرق ويؤخذ بها الخياط لالانها نجس بل لان المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظم فيها وجل هذه الخرقعة ان لكبر بكره وان الحاجة لا والخرقعة المتقومة دليل الكبر ولا بأس بالرم وهو خيط التذكرة والادهان في آنية النقد - دين والا كل جملة الذهب والا كتحال بيل من النقدين واحراق العود في حجر منها لا يجوز للرجال والنساء اما الاناء المفضض والمذهب اذالم يضع فيه ويده على النقدين لا بأس به عنده وكره عندهما وكذا الاختلاف في المضيب من كل الاواني والكبرى المضيب بالذهب اذالم يجلس على أحد النقدين فعل نقشا مضيبا باحد النقدين أو مضيب المعصف بأحدهما أو السرج اذالم يجلس على أحدهما وكذا الخلاف في اللجام المفضض والركاب المفضض لا يكره عند الامام رحمه الله ويكره عند محمد رحمه الله وعن الثاني روايتان والرجل والمرأة فيه

قبضا صححنا بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليما صححنا فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا وأشهدا والله تعالى أعلم

الفصل الرابع والعشرون في البراءات

البراءة من كل مال كان به صدك كان أبو حنيفة وأصحابه والسمي وهلال الرازي رحمه الله تعالى يتدئون كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والسمي وهلال رحمه الله تعالى كانا يزيدان كتبه لفلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبعض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة فلان بن فلان والمتأخرون اختاروا هذا ما شهدا الى قولنا انه كان له على فلان كذا درهم او انه قضاه جميع هذا المال وأوفاه اياه بتمامه فقبضه منه تاما وافيًا قبضا صححنا وبرئ اليه منه براءة قبض واستيفاء ولم يبق له عليه دعوى به هذا السبب وانه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه حقا أو شيئا من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بينة ولا يحلف له وخصمه من ذلك بري وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له به صدك وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والبراءة وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى رده اليه فتى أخرج هذا الصدك فهو مبطل لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدا على أنفسهما الى آخره وعلى هذا دين المهر

البراءة عن سفتجة واردة هذا ما شهدا الى قولنا ان فلانا أو رد على فلان كتاب سفتجة من فلان بكذا درهم او انه قبل منه الكتاب وضمن له المال وأنه قبض منه ذلك كله بايضا وذلك اياه قبضا صححنا وضمن له كل درك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضمانا صححنا وأشهدا على أنفسهما بذلك الى آخره

براءة جماعة بين رجلين بينهما أخذوا عطاء هذا ما شهدا الى قولنا انه كان جرى بينه وبين فلان معاملات وأخذوا عطاء من أشربة ويوع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفائح وديون بصكال وغير صكال مرهون وغير مرهون وضمات وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه مختلفة وأسباب شتى أنه حاسبه محاسبة بحقها وصدقها وأنه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه اياه بتمامه قبضا صححنا تاما وافيًا بدفع ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيفاء فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصوصية ولا تبعة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فتى ادعى عليه هو دعوى أو ادعى أحد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله خاسبه محاسبة بحقها وصدقها فأبرأه من ذلك ابراء صححنا تاما وافيًا فاطع الله عاوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئا فشيئا من غير أن خفي عليه شيء من ذلك فلم يبق له بعد هذا ابراء حق في ذلك كله أو شيء منه ويتمه على ما مر فان بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا منه شيء الا كذا وبين ما بقي عليه عينا كان أو دينا

(٤٧ - فتاوى سادس) سواء وأما التوبة الذي لا يخلص منه شيء لا بأس أجماعا ولا بأس بان يكون في اليد بباط كتب عليه الملك الله تعالى في النسيج ويكره بسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع حروفه أو خط على بعض الحروف حتى لا يستبين الكلمة لا يزول الكراهة ويكره اتخاذ الاقضية للعواري اذا كانت عطفة كاقضية الرجال اسكاف أعطى زيادة أجر على أن يتخذ لانساب خفا على زى خف الجحوس والفسقة يكره ويكره أن يخضب يد الصغير ورجله (الثامن في القتل) كان السيد الامام أبو شجاع يقول بثاب قاتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم

قال مشايخنا واختيار المشايخ أنه لا يقتل بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية
والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله اسقاط الولد قبل استبانة خلقه لا بأس به المختار أن النملة اذا ابتدت بالاذى لا بأس بقتلها والا
يكفر والقاروا في الماء يكفره مطلقا قتل القملة لا يكفره واحراقها واحراق العقرب بالنار يكفره قتل الجراد يحل الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب
ولا تعزل اذنهم ابل تذج بسكين (٣٧٠) حادثة قرية فيها كلاب ويتضرر أهل القرية من الكلاب يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا

وعليه مالبية وغير مالبية ابراء صحيجا تاما قاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الا براء لا دعوى
ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في المحدود ولا في المنقول
لا في المكمل ولا في الموزون ولا في الفرش ولا في الاواني ولا في شئ ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من
الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيجا وصدقه المقر له هذا خطابا ويتم الكتاب
رجل وكرز جلا عدا بغير حق فقتل عليه فادعى ورثة المضروب عليه الدية ثم أبرؤه عن دعواهم يكتب
أقر فلان وفلان وفلان أولاد فلان في حال جواز اقرارهم طائعين أنهم أبرؤا فلان بن فلان عن كل دعوى
وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصا عن دعوى دية الاب فاتهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلانا
عمدا ومات بالوكز ووجب عليه الدية لا ييهم وصارت ميراثا لهم وأنه كان منكرا لدعواهم هذه قبله فابرؤه
عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراء صحيجا وأنه قبل منهم هذا الا براء قبولاً صحيجا
ويتم الكتاب

وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن
دعواه هذه قبلهم يكتب أقر فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم
فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق مجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون
عليه أنه ضرب أباهم عمدا بالوكز بغير حق وأن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثا
بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواهم هذه قبله (١) فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة
بأجمعهم وغيرها فابرأهم عن هذه الدعوى ابراء صحيجا وانهم قبلوه منه قبولاً صحيجا ويتم الكتاب
براءة غريم في تركه هذا ما شهد بالى قولنا أنه كان له على فلان كذا وأنه توفي وخلف من الورثة فلانا
وفلانا وفلانا لا وارث له غيرهم وان فلانا بن جله هؤلاء وصى فلان في هذا المال ليرجع به في تركه أبيه وأنه
اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا يدفع فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان ليرجع في
تركه وأنه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخلصه أو يرد عليه ما يلزم الحكم
رده مما قبض ولم يبق له في تركه فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم
والدين ألف لم يرجع في التركة الا بخمسمائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بألف
اذا شرط الرجوع بألف وان أدى تطوعاً أو لم يقل شيئاً قال آتيت لارجع لم يصدق وهو متبرع

وفي قبض الغريم من الوصى والوصى اداء من التركة يكتب كما يكتب في الفصل الاول من البراءة
الابراء عن دم العمد هذا ما شهد بالى قولنا ان فلانا ادعى أن فلانا قتل ابنه عمدا بجديدة ظلماً فوجب له
عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان وعمدا ووجب له عليه بقتله اياه فلا حق له
عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فقتل عليه الى آخره
وفي الخطأ يكتب قتله خطأ لم يعمد بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا
عنه وعن عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شح رأسه ووجب عليه كذا فاعفاه عنه

(١) قوله فأخذوه الخ تأمل في هذا التعبير اه صححه

أمرهم الحاكم بقتلها ولا
يجب من كلبا في داره الا للحراسة
من اللصوص وغيرهم أو
للقصود وكذا الاسد والفهد
وسائر السباع كالب عقور
لرجل بعض المارين قتله
فان أتلف شيئا بعد التقدم الى
المالك ضمن وقبله لا كالحائط
المائسل وفي القناوى
أمسك في داره كلبا يتضرر
منه الجار ليس لهم المنع وان
أرسله في الحلة لهم المنع فان
أبى رفع الى الحاكم لئمنعه
وكذا الدجاجة والعجول
والخش امساك دود القز جائز
ونخرج المرأة بطلب ورق
القرصا دلا وطرح الفيلق
في المشرق ليموت دوده جائز
التاسع في المتفرقات
(في الغيبة) اغتاب فريقا لا يأنم
حتى يغتاب قوم معروفين
رجل يصلى ويؤذى الناس
لا غيبة له ان ذكر بما فيه
وان أعلم به السلطان حتى
يزجره لا يأنم وذكرا مساوى
المسلم على وجه الاهتمام لا بأس
به وكان الامام والثوري
وابن أبي ليلى يميزون كثيرا
التسمية باسم لم يذكره الله
تعالى ورسوله في عبارة
ولا يستعمله المسلمون الاولى
أن لا يفعل وكراه جعل

الراية في عنق العبد لا القيد وفي زماننا لا بأس بهما الغلبة الفرار وخاصة في الهند قال عليه السلام يحب الله من قوم
يقادون الى الجنة بالسلاسل أى من كفار يسترقون ويحبهم الى دار الاسلام بالسلاسل ولا بأس بأن يؤاجر منزله من نصراني يبيع فيه
اتجاراً ويتخذ يبعة أو بيت نار وكذا كل معصية تتخلل بينها وبينه فعل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الامصار فان أهل الذمة يمنعون من
احداث البيع في الامصار قال الامام الصفاق في سواد بلادنا يمنعون من الاحداث أيضا وما ذكره في سواد الكوفة لغلبة أهل الذمة هنالك

ولا بأس بدخول المسجد الحرام وغيره من المساجد عندنا * والعقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولاية وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب ونشف الشيب لا على وجه التزين لا بأس به * وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه * ودياسة الزراعة بالجر لا بأس به عندنا لا يحتاج ولا بأس بكى الا غنام * وكى الصبي ان من مرض لا بأس به ولا بأس باخصاء البهائم والهرة واخصاء بني آدم يكره وهذا ذكره كسب الخصال من بني آدم وملئهم واستخدمهم وقال (٣٧١) الامام رحمه الله لولا يستخدموا لما

خصاهم وانما كره لانه مثله ولا بأس بشق اذن البنات وحلقها رأسها ان لو جمع لا يكره وان تشبه بالرجال يحرم * واذا تزلزلت الارض وهو في بيته له الفرار الى الصخرة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وفيه قيل القرار مما لا يطاق من سنن المرسلين ولا بأس ان يمشى الغلام ومولاه راكب ان اطاق الغلام ذلك والا يكره * أخذ الطريق ما ولم يجد مسلكا لا بأس بان يمشى في ملك الغير للضرورة * السؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة قيل يكره الاخبار لا الاستخبار لان الزمان زمان فتنة فيستعد والمختار انه لا بأس بالاخبار والاستخبار ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته * والسباق يجوز في أربعة البعير والفرس والبغل والرمي والعدو ولو البدل معلوم من جانب ولو من جانبين لا اذا دخل ثالثا وقال كل واحد ان سبقتك لي كذا وان سبقتك لاشئ له وان سبقتك لاشئ له ولو من جانب يقول ان سبقتك لك كذا وان سبقتك لاشئ لك على والمراد من الجواز

وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه أنه سرق من حرزه كذا درهمه وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر أنه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد ويكتب أنه أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيئا وهو يرى مما ادعى قبله في ادعى الى آخره البراءة عن الدعوى في محدودة هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا وبين موضعها واحد وهما ثم يقول انها مجردة وحقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وأن عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم انه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا الا برأه في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصومة وأنه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

الفصل الخامس والعشرون في الرهن

أقر فلان طائعا في حال جواز صحته وثبات عقله وجواز أمره لاعلة به تمتع صحة اقراره أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم اقرضا حالا أو عن كذا اشتراه منه أو غصبا أو ودیعة مستهلكة أو ضمان اتلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا وبجدها بحدودها وحقوقها كلها رهننا صححنا مقبوضا محو زام فمرغاد فعهما اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده محبوسة بدينه هذا السبيل لهذا الرهن الى افسكا كما مابق عليه شئ من هذا الدين وصدقه هذا المقر له في ذلك كما مشافهة وأشهدا فان كان فيه جعله وكيلاً أو أميناً في يده كتب بعد القبض على أن هذا الرهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الرهن هذا المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع ما شاء منه بأي غن شاء أو يأخذ منه قضاء له منه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الرهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك ديناً له على هذا الرهن على حاله بطالبه به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتهن كتب على أن فلان بن فلان وكيل في بيعه أو يقول أمينه على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالأول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتب بعد قولك رهننا صححنا مقبوضا محو زام فمرغاد فعهما ان هذا الرهن وهذا المرتهن تراضيا أن يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أميناً في قبضه وقد دفع هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع (١) وضامن هذا المرتهن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتب ههنا وجعله أميناً في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء له منه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الرهن على حاله بطالبه به المرتهن والله تعالى أعلم

كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاختصار * هذا ما رهن فلاننا جميع داره التي في موضع كذا (١) قوله وضامن هذا المرتهن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذ كان الظاهر أن يقول برضامن هذا المرتهن أو نحو ذلك والله أعلم اهـ معجمه البحر اوى

الحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بالشرط شئ لعدم العقد والقبض * جاز في الاربعة بالنص * كفى ابنه باي بكر ومثله الصحيح أنه لا يكره ويستحب القيلولة بين الحصادين أعني حصاد الشعير والحنطة * والخلاوة بالاجنية يكره تعريفا ولا بأس بدخول الخصى على النساء قبل ان يبلغ الحلم خمس عشرة سنة * المحبوب اذا جف ماؤه حل المخالطة بالنساء لالامن من الفتنة والاهج انه لا يحل * والمخت في الردى من الافعال من الرجال الفساق لا يحل له المخالطة مع النساء أما الذي لا يشتهي النساء وبه تكسر باصل الخلقة حل له مخالطة النساء اذ لم يكن له ردى من

الأفعال والأصح خلافة مطلقا * العبيد يخلون على مولاتهم بلا إذنهم أجماعا وفي النظر إليها كالأجنبي وقال الشافعي رحمه الله يصل له من النظر ما يصل للمحرم وليس له أن يسافر به أجماعا ويكره للامة وأما الولد في زمانها المسافرة بالمحرم بجماع خوف الفتنة * شهد عنده عدلان أن زوجها أطلقها ثلاثا لا يحصل لها المقام معه وليس لها أن تترجى بأخر أيضا * أخبر الغائب بان امرأته ارتدت والعاذ بالله له أن يترجى بأربع سواها ان المخبر ثقة حرا كان (٣٧٣) أو عبدا أو محدودا في قذف * ختان النساء سنة لان النص ان الخنثى يحنث ولو كان ختانها

مكرمة لاسنة لم يحنث الخنثى لاحتمال أن يكون امرأة ولكن لا كالسنة في حق الرجال * ويجوز النظر الى فرج الرجل للخنثى وعن الامام انه جسد وزالعمامى النظر الى عورة الرجال * وجد مع امرأته أو أمتة رجلا له قتلها ان طأوعته وان مكرهه قتله وان قصده ماله ان عشرة أو أكثره قتله وان أقل قاتلهم ولا يقتله ولا يجوز رجل تراب رطب المصر لانه حصن وكان حق العامة فان انسدم الرطب ولا يحتاج اليه جازله * واخراج الشموع الى رأس القبور بدعة واتلاف مال ورعى عش الخفافش والخطاف من المسجد بفرأخه ان بعد جاز * والتوضؤ من ماء السقاية ان قل جاز والالا وعلى هذا الحياض المعدة للشرب لا يجوز منه الوضوء في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وجل ماء السقاية الى أهله ان مأذونا للعمل يجوز والالا * الخصى أشد الناس وطالان ماء ينزل قطرة قطرة فلا يتروله هذا ثبت نسب ولده كالمصبي

ويحدها رهنه هذه الدار بمحدودها وحقها بكذا ذراهم كانت لهذا المرتهن على هـ هذا الرهن حقا واجبا وديننا لازما بسبب صحيح رهننا جازنا فذا لافساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم كتاب من جانب المرتهن في هذا هـ ما ارتهن فلان من فـ لان جميع داره الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الرهن وهو كذا ذراهم ارتهننا صححنا جازنا فذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد أذن هذا الرهن لهذا المرتهن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح له ذلك على أنه كلما نهاه عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما استقبلا ما لم يقبض هذا الرهن وأباح له ذلك المرتهن هذا الرهن وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجعة ويتم الكتاب الاقرار برهن منقول أقرفلان طائعا أنه رهن عبده فلانا مـ كذا وصفته كذا وقيمته كذا بجماع واجب له عليه من الدين وهو كذا ذراهم ما قبض صححنا على أن يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه وعن يشق به من عياله ويحبسه يدينه ولا يستعمله ولا يخرج منه من يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هـ هذا المرتهن في ذلك كله تصديق صححنا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

الفصل السادس والعشرون في الأوقاف

هذا الفصل يشتمل على أنواع

النوع الأول في اتخاذ المسجد يجب أن يعلم أن المسلم اذا اتخذ داره للمسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولى وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصل في قوم بجماعة بصير مسجدا باتفاق بين أصحابنا رحمه الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الأوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ونحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بالتسليم الى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الأوقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة بصير مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط نصير ورته مسجدا التسليم الى المتولى والصلاة فيه بجماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فقول لم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والخفاف يكتبان هـ اذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقه له وبدنه وجواز أمره طائعا رغبنا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ماله وفي يده وأبوزيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هـ ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي أن يكتب هذا كتاب من فلان لان جعل الأرض مسجدا تحرير الأرض فيه غير

باعتاق

والصغير الذي لا يجمع محرم والذي يجمع لا كالبالغ والمعنوه العالم بأموال النساء القادر على الوطء ليس

محرم وان لا يقدر وقد نكرت الله ليس أيضا محرم والمجنون ليس محرم لانه لا يبالى من الحرام والشيخان توهم وطؤه ليس محرم وان فترت آله ولا حاجة اليه لكن له ميل قلب محرم ومس بدن عجز لا تشتمى لا بأس به * واذا أراد أن يتر وجهاله النظر إليها وان خاف الشهوة فقد روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا أتى الله تعالى خطبة امرأة في قلب رجل له النظر إليها أراد العبور أو النزول في أرض الغيران لها حائط أو حائل ليس لذلك لانه دليل المنع والاله ذلك والمعتر في أمثاله عرف الناس * ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغيران من روعة أو غير من روعة

لكافر أثر الطريق لثبوت حقه فيه وان غير من روعة لمسلم صلى في أرض المسلم رضاهم ان البناء أراد نصب رجي على نهر العامة ليس لذلك لانه لا يتخلو عن ضرر * والمحرمه ترخي على وجهها بخرقه وتجايفها عن الوجه دلت المسئلة انها ممنوعة عن كشفها للرجال بلا ضرورة كالشهادة عليها ولها * ولد محتونا وشق عليه الختان وعرفه الحجامون ترك * وسئل الامام عن قال اذا باغ ولدي الختان ولم أختنه فأمر أنه كذا متى نزل الجزاء وكان بين يديه غلام أسود فقال ما أنا أعلم من هذا الاسود * وكاتبه القرآن على الحيطان (٣٧٣) والمحارب غير مستحسن لانه

ربما يسقط فيوطأ ويكره على الفرش والبسط لانه يدا من يوطأ * اذا بلغ الصبي عشرة لا ينام مع أمه وأخيه وامرأة الاباء أمه أو جاريته * كشف ازاره في الحمام لغله وعصره لا ياتم لعدم امكان تطهيره بدونه والائم على الناظر قال الرستغفني لا خفاء أنه أراد بالكشف في الموضع المعبد لذلك لا مطلقا وهو الحق وفي كل موضع تاجز النظر جاز المس أيضا * ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة لان فيه اظهارة لوب الكناية أو لانه محل بالصلاة بالجماعة * اصطلح الطلاب ان المتقدم أولى بالدرس ثم اختلافوا في التقدم فمن وجدنيته على التقدم فهو أولى والا يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا * أراد أفقه أهل البلد الغز وليس له ذلك لان فيه اضعاف أهل البلدة وعلى هذا لو أراد حج التطوع وان كان فيها أفقه منه له ذلك * اشترى طشتان أرز وقال من أظهر بطن الطشت فعليه كذا لا يحل له هذا المال * المسافرين اذا

باعثاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبد أن أباحنيفة وأبا يوسف ومحمد ارجعهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو زيد رحمه الله تعالى فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربعية جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بحدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لاشي فيها مسجد الله تعالى طلب الثوابه وهر بامن أليم عقابه وأخرجها من ملكه الى الله تعالى فجعلها لبيتا وعباده مسجد الصلوة في المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى فيه أنا الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهله وخلي بينا وبين الناس ولا يباقي بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أدن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذان واقامة بمحضر من الشهود وبما ينتهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتا وعباده مصلى ومعبدا لملك لهذا المقر في اوله ولاحق له ولا في شئ منها والامن سواء من الناس لاني أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لخدمته ورثته على ابطال شئ من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أثبتوا أساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصك الصلاة بجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق بجميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه اليه فارغ من موانع التسليم فجميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كفاه والمكتوب الاول أحوط وأصح

نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له أن يرجع فيه كافي سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرباط الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائرة تقربا الى الله تعالى وابتغاء لرضائه لا فساد فيها ولا رجعة ولا مشنوية ولا تجبئة ولا مواءمة لا بيع ولا يوهب ولا يورث ولا يعلك بوجه من الوجوه ولا يتلق بوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سبيلها الى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على أن الرأى في انزال من ينزلها ويسكنها الى القوام بها أبد في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا ويرجعون من أحبوا على ما يكون أصله وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكناها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكناها لأهل العلم المعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول أهل القرآن والقراءة يكتب على هذا القياس فان كان الواقف قد وقف لعمارة

خلطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهما على عدد الرقعة واشتروا طعاما أو كاهه فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل لان الله تعالى أباح مخالطة النسا في هذا أولى والله أعلم كتاب الاستحسان ظهر قدسها ليس بعورة فيماروا الحسن عن الامام وعن الثاني ذراعها ليست بعورة ومساهما حرام أي من الوجه والذراع لانه يباح مصافحتهم والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلوة والحكم بالفرق بين الاجنبي وذی الرحم اذا كان النظر لا عن شهوة فاما بالشهوة فلا يحل لاحد النظر * وكذا اذا كان أكثر رأيه أنه يشتهي لا ينظر الا للحكم

لها أو عليها أو تحمل الشهادة ولا يقصد الشبهة ويقصد الحكم والتحليل وإلزامها أن ملتزمًا بغيرها أو رقيقة فافانظر من ورائها كالنظر إلى بدنها والنظر إلى العورة لا يجوز إلا للضرورة كالختان والمساواة والولادة والاختلاف في وصول العينين ولو بكر أو الرديع * خبر الواحد * يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة إذا كان مسلماً عدلاً كذا أو أنى حراً أو عبداً محدوداً أولاً ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد * دخل على قوم مسلمين يأكلون فآخبره (٣٧٤) واحد بالحل والآخر بالحرم أن في جانب عدل وفي آخر غير عدل رجع العدل ولو في كل

جانب غير عدل عمل بغالب الرأي وإن لم يترجح جانب فالأصل الحل فمتناوله ولو في جانب عدل وفي آخر عدلان فهما أولى ولو في جانب عدلان حران وفي آخر عدلان عدلان فالحران أولى ولو في جانب عدل حر والآخر عدل عدل بالكثير الرأي لمساواة الحرم العبد في الديانات * ولو كان في كل جانب عدلان حران عدل بالكثير الرأي فإن لم يترجح الرأي رجع التحريم بخلاف ما سبق لأن كل خبر منهما لم يترجح التحريم وثمة غير ملزم * ملك جارية أو طعاماً فأخذ به مسلم أنه كان غصباً عند المملوك فالتز به في الوطء والأكل أولى لأن الملك لا يستلزم حلها فثبت شبهة الحرمة بقول الواحد العدل * ولو آخبره عدل أنه ذبيحة المجموسي لا يحل أكله وإن كان اشتراه لا يرد به بقول الواحد إلى البائع * أباحه طعاماً أو ما ليتوضأ به فآخبره عدل أنه مغصوب فالأحب التنزه ولا يحرم لأنه لم يثبت حرمة العين * يريد شراء أمة فآخبره مسلم بكونها غصبا

الرباط وقفاً آخر (١) يجيزه وإن لم يكن وقفاً لذلك وقفاً آخر يكتب على أن للوقوف أبدأ أن يؤاجر وامن من منازلها ومرايطها بقدر ما يعرفونهم من غلته فإذا عروها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يؤاجر ونه إلى الوقوف وإن كان الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأقره من ماله وسلمها إلى فلان بعد ما جعله متولياً لذلك ليوصلها على سبيلها ما شاء أو يوليها من أحب ممن يصلح لها أو يوصي بها إلى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك إليه فارغاً من موانع التسليم وهو في يده هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن فعل ذلك فقد باعها بغيره وتعرض لخطئ ربه والله حسبه وكأنه وجب عليه ولواقف أجره على ما تولى وأما وقفه وحكمه ما حكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في محاسن قضائه وحكمه عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضرة ومثله عملاً بما أدى إليه اجتهاده وأنهم عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أساميتهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

نوع آخر في اتخاذ المقبرة فقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز رأى لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكى عن الحاكم أبي نصر المهروري رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم إلى المتولى أو دفن الموتى فإن أراد كتابته يكتب أن فلان جعل أرضه ويزكر موضعها وحدودها صدقة موقوفة وقفاً صحيحاً جائزاً نافذاً إلى قوائمه وخير الوراثين جعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبداً لا يعتنون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعد ما علموا ببيعها وأذن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يذكر دفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بالآخر حكم الحاكم بما فيه من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر أحد على إبطاله ووجه المرافعة إلى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريغ أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلازم في أمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بصحة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم الحاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها المأراة الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذاً بقول من لا يرى ذلك لازماً فحكم على الواقف هذا لزومه في وجهه بحضرة خصمه إذا رآه لازماً ووقع

(١) قوله يجيزه كذا في النسخة المجموع منها وفي غيرها يجيزه وكما تحريف ولعله يميزه أو نحو ذلك ولا يجر ذلك والله أعلم اهـ مصححه

عنده وهو يجهد فالأحب التنزه فلا يشتري محل له الوطء لأنه لم يخبره بحرمة العين بل بجهمة الحرمة ولم تثبت وكذا إن أخبر أنها حرة أو معتقة تنزه ولا تحرم لأن خبر الواحد لا زال الملك وإن كان هذا حرمة العين * الأصل في أمة رجل يبيعها آخر أنه إذا أخبره بشئ لوعاين ذلك وسعه الشراء كذلك لو أخبره عدل أو غير عدل بذلك وأكثر رأيه ذلك وإن اشتبه لا يشتري وإن كان لا يسعه ذلك إذا عاين فكذلك إذا أخبره وإذا أخبر أن فلان لا يئازعه إلا أنه الشراء وإن أخبره أنه يئازعه لكن يبطل لا يسعه وإذا قال فلان يبيعها وفي الحقيقة

كان لي وأنا كنت أمرته بذلك لمصلحة وأمرت الجارية أيضا لتقر بذلك وهو مسلم عدل له الشراء منه وان كان عنده انه كاذب لا يشتريها
لانه لو عاين ذلك وسعه الشراء لاحترازه بعدم المنازعة وكذا لو قال كانت لي أو دعتني عنده ثم أخذت منها منه أو قال كنت بعثتها منه ثم أقلتها
أو وهبتها لي وصدقه لما قلنا ولو قال لي غصبها مني فأخذتها منه على حيوته لم يشتريها وان قال غصبني وظلني ثم رجع عن ظلمي ودفع لي له الشراء
لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو خاصه الى الحاكم لخدم له ببرهان أو نكول جازا الشراء (٣٧٥) * ولو قال حكم لي بها الحاكم

وأنكر الحكم فأخذتها منه
لم يشتريها نظيره ما لو قال
اشتريتها منه ونقدت الثمن
وأخذتها منه بغير أمره له
الشراء ولو قال اشتريتها
من فلان ونقدت الثمن ثم
أنكر البيع وأخذتها ليس
له الشراء ولو كان البائع
عدلا ولو قال اشتريتها من
فلان ونقدت الثمن وقبضت
بأمره وهو عدل وأخير
عدل أن البائع هذا يجد
البيع لم يشتريها فان كان
البائع عدلا والخبر غير عدل
ويقع عنده أنه صادق
فكذلك وكذا اذا كانا غير
عدلين وعنده أن الخبر
هو الصادق لان العمل
بغالب الرأي في أمر الدم
جائز في المال والاحتراز
عن الشراء أولى قال محمد
رحمه الله رأيت أن رجلا
دخل على انسان ليس له
شاهرا سيفه فوق في رأيه
أنه سارق يروم أخذه فماله
أو قتله له قتله ولو وقع في قلبه
أنه هارب من العدو ملتحج
اليه لا يحل قتله لوجوب
العمل بغالب الرأي * باع
رجل أمة انسان وزعم أن
مولاها أمر بالبيع ووقع
عنده أنه صادق له الشراء

اجتماده عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا
نوع آخر في جعل الأرض طريقا للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى
ما حكينا عن الحاكم أبي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير
انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور
في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة
ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في المحيط
نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا أن فلانا جعل قنطرة التي بناها على نهر كذا
أو على وادي كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للعامة وان كان اقوم مخصوصين يكتب
باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وبين أنهما من خشب أو آجر وبين أنها على
طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور للعامة الناس الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *
نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا
وجميع سلاحه وهو كذا وقفامؤيدا حبساجازا قائمة على حالها عتدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل
الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليهم أبا يدفعونها الى من
أحبوا أو يأخذونها ممن أحبوا من مستعملها كيفما شاؤا وكلما شاؤا ويذكر على أن لا يقوم عليها أبدا
الا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه ان تغير من شئ لم يرض أو فساد أو هزم أو كسر أو غير ذلك وصار
بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل
ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عنده نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم
الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعم اذا سلمها لاهل الجهاد
أهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سلمهم لخدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه
الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب الى قولنا قائمة على حالها عتدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل
أهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب يستقيهم الماء لاهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد
ويلحق بآخره حكم الحاكم وأما اذا سلم شيئا من الانعام ليتصدق بالبائس أو ولادها أو أصوافها ذكر
الحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قول لاهل العلم قال قالوا ويجب أن
يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السير الكبير اذا وصى بما في بطون غنمه أو بأصوافها
أو بالبائس فالوصية باطلة وليست الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغلة البستان وغرة الشجر قال وهذه
المسئلة دليل على أن وقف النعم للتصدق بالبائس أو أصوافها أو ولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث رحمه
الله تعالى اذا وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها وسمتها يعطى لاهل السبيل قال بعض مشايخنا
رحمهم الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزا وقال بعضهم بالجواز مطلقا
لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عدد دامن الابل
أو كذا عدد دامن البقر أو كذا عدد دامن الغنم وقفامؤيدا حبساجازا نافذا لافساد فيه ولا رجعية ولا مشنوية
لا يباع ولا يوهب الى آخره على أن ما يحصل من البائس أو أصوافها أو ولادها يصرف الى أبناء السبيل على أن

فان اشتراها أو قبضها أو وطئها ثم وقع عنده أنه كاذب في دعوى الامر ترك وطأها حتى يعرف خبرها فاذا جاء المالك وأنكر الاذن أخذها
وعقرها ورجع بالثمن على البائع وان شهد عنده عدلان بامر المالك ثم جاء المالك وأنكر الاذن فالمشتري أن يمنعها حتى يحكم الحاكم بالرد
ثم لا يسهه امساكها بشهادة الشاهدين المذكورين عند الشراء * تزوج بضيعة فاخبر رجل أنها ارتضعت من أم الزوج أو أختها أو كانت
الزوجة مشتهة فاخبره رجل ان أبا الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له أن يتزوج باختها أو أربيع سواها بخلاف ما لو

أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لأن نعمة الزوج ينازعه وفي القابض لا ينازعه لعدم العلم به وإن وقع عنده صدقة فوجب قبوله
 * أخبر بارتداد امرأته أو أخبرت بارتداد زوجها والعياذ بالله عنه ففي لزوم قبول خبره وإيتان * رأى رجلا قتل عسدا ثم قال قتلته لأنه كان
 ارتد أو لأنه كان أبي أو أخى ولم يكن له وارث غيري أو أقربانه فقتل أباه لكنه قتل لردته أو لقصاص له أن يقتل القاتل عاين القتل أو سمع
 اقراره بذلك ولكل من عاين أو سمع (٣٧٦) اقراره اعانته في قتله * ولو شهد عدلان عنده بأنه قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكم بالشهود

الرأى في ذلك إلى القيم يعطى من شاء من أبناء السبيل وأي قدر شاء وسلم ذلك كله إلى فلان بعد ما جعله
 متوليا في ذلك ويلحق بالتأخير محكم الحاكم
 (نوع آخر في وقف العقارات) وأنه على وجوه كثيرة فمن جملة ذلك أنه إذا أراد أن يجعل داره صدقة للمساكين
 في حياته وبه بدأ بمحمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الأصل قال قلت رأيت إذا أراد الرجل أن
 يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني بأب حنيفة رحمه الله تعالى إن مات وهو في يده يصير
 ميراثا لورثته ولم يقل لا يجوز وإنما لم يقل لا يجوز لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الأصل على
 ملك الوقف والتصدق بالغلة والثمره ومنفعة الدار والارض فكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لومات
 المعير تصير ميراثا لورثته فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون
 لاحد نقضها قال يقول إن نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها
 على المساكين فيحصل الصيانة لأن الذي يريد إبطاله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الإبطال شيئا فلا يبطلها ثم إن أباه
 حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على المساكين ولم
 يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فإن كان الوقف المضاف إلى ما بعد الموت جائزا لزماعنده إذا كان
 يخرج من الثلث كان الوقف المضاف إلى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله
 تعالى أن الوصية بالغلة والثمره لا تجوز فربما يرفع ذلك إلى قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
 فيبطلها فقال ما قال تخرزا عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهدا أنه
 جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى
 والطحاوي والخصاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشروطي رحمه
 الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا تصدق بجميع داره وبعض
 المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا
 ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف بمحمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي
 والخصاف رحمه الله تعالى كأن يكتبان وهي دار فارغة وأنه حسن لأن شغل الدار يمنع جواز الصدقة
 الموقوفة على قول من يرى التسليم إلى المتولي شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التخرز عن قوله ثم قال
 صدقة موقوفة لله عز وجل إنما قال هذا حتى تتساه هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي
 والخصاف رحمه الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محبة بنية بنية لا يباع ولا
 يوهب ولا تورث ولا تملك ولا يتلف بوجه ملك ولا يتلف بوجه تلف قائمة على أصولها محفوظة على شروطها مسجلة على
 سجلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال
 على أن تؤجر لانه أوصى بأن يتصدق بغلته والتصدق بالغلة لا يكون إلا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى
 الاجارة مطلقة وانما يستقيم هذا الاطلاق إذا أراد المتصدق الاطلاق أما إذا أراد أن يؤجر سنة فسنة يدكر
 في الصدك على أن يؤجر سنة فسنة ولا يؤجر أكثر من ذلك وإذا انقضت سنة يؤجر سنة أخرى ثم يكتب
 ويتصدق بغلته على المساكين ليصير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلته على
 المساكين أبدا لأن التأيد شرط صحة الوقف الأعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يكتب يتصدق

حاكم لأنه لا يصير حجة قبل الحكم
 بخلاف ما لو شهد عندها
 عدلان أن زوجها طلقها
 ثلاثا حيث ثبت الحرمة
 في حقها بلا حكم ولو عاين
 الابن قتل أبيه أو سمع
 اقراره بذلك ثم برهن القاتل
 عند الابن أن أباه كان ارتد
 أو قتله للقصاص إن كان
 للشاهدان من لو شهدا عند
 الحاكم يحكم الحاكم
 بشهادتهما ليس له قتله وإن
 كان مما لا يحكم به ماله قتله
 * مال في يد رجل شهد عدلان
 أنه مال مورث هذا غصبه
 ذوالمعد وهو يبعد
 لا يأخذ منه قبل الحكم
 وله كان هو عاين أخذه أو سمع
 اقراره بذلك له الأخذ فقل له
 عليه ولكل من عاين أو سمع
 اقراره بذلك اعانته كافي
 القتل * شهد عدلان أن
 زوجها طلقها ثلاثا ثم ماتا
 أو غابا قبل أن يشهدا عند
 الحاكم ليس لها أن تقيم معه
 كما إذا سمعت منه بخلاف
 المال والقتل

(نوع)

ثبت من عسروك شجرة في
 داره شجرة في دار جاره
 فالنابت من العروق لصاحب

بغلته

الشجرة النابتة والغنى وصاحب المزمارة أن أخذوا ما لا بالشرط ردوه على المالك إن عرفوا أو لا تصدقوا

به فإن كان الأخذ بلا شرط يكون له لأن الدفع حصل من المالك برضاه * إذا نبت الخبط في أرض رجل بلا إنباته ليس لاحد أن يأخذه
 والشوكة أن يأخذ * محرم وحلال اصطادا في الحل فالصيد كله للحلال وعلى المحرم الحزاء * وستر الكعبة يعطى منه إنسان إن له قيمة لا يأخذ
 وإن لا قيمة له يأخذ * وستر الكعبة من الحرير والديباغ لم يجوزه الشافعي في أصح وجهيه وجوز كون خرطة المصحف من الحرير وجها

واحد ونقش جلد المصحف بالفضة يجوز عنده لا بالذهب * وضع السكر بين يدي جماعة وقال من أخذه فهو له جازلن أخذه قبل هذا اباحة
وقيل انه تمليك من مجهول يصير معلوما عند الأخذ * والتهبة جائزة اذا أذن فيها صاحبها من أخذه ملاروى انه عليه الصلاة والسلام نحر
خسة أبخرة ثم قال عليه السلام من شاء فليقطع * ولا بأس بالنعوذ والنوم على جوالق أو كيس في مدراهم لان المقصود الحفظ لا الاستخفاف
والعبرة للمقاصد لا لنفس الافعال ومحمد رحمه الله لم ير بأسا بالباس المرتفع جدا قال (٣٧٧) عليه السلام تزين لعبادة ربك

وقال عليه السلام ان الله
جليل يحب الجمال وكذا
لا يرى بالبدن الا حرجا على
السرج بأسا قال هشام
رأيت على الامام الثاني نعلين
مخفوفتين بمسامير الحديد
فقلت أترى بهما بأسا فانهما
من لباس الرهبان وكان
الثوري ابن يزيد رحمه
الله يكرهه فقال كان
عليه السلام يلبس النعال
التي لها شعرا شار إلى أن
المشابهة بالرهبان في فعل
فيه صلاح العباد لا يضر
فان من الاراضى ما لا يمكن
قطعها الا بمثل هذه النعال
كالجبال والاراضى الصلبة
وعن الامام ان الخضاب
حسن لكن بالحناء والكتم
والوسمة أراد به اللحية وشعر
الرأس والخضاب في غير
حال الحرب لا بأس به في
الاصح ولها أن تخضب
يديها ورجليها للترين خضابا
بلا تميل * وينبغي للرجل
أن يأخذ من لحيته اذا طالت
ومن أطراف لحيته أيضا
وبأخذ من شاربته حتى
يصير كالخاجب * وغسل
اليدين بالدينق لا بأس به وهذا
قولي أيضا لتوارث الناس
بلا تكبر * ولا ينبغي للرجل
أن يسأل اليهود والنصارى

بغلتم على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة
لا تدل على أنه أراد جميع المساكين فالصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه
لا يتأبد وعند عامة مجيزى الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحدا
فصار كأنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة وإذا كان في
المسئلة خلاف لابد من التصريح بالمساكين ليخرج عن حديد الاختلاف وان أراد المتصدق أن يتصدق
بغلتم على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتم على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة
منهم أبدأ على ما يرى وإلى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون
وجه بعد أن يتوخى أي أن يتبع ويطلب أفضل ذلك موضعاً وأعطاه أجراً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في
هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من غلاتهم باجر متها وعمارته واصلاحها وما فيه من المستزاد في غلاتها
وأجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط
يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتهم باجر متها وعمارته واصلاحها وما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور
القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف الى فقراء المسلمين ومساكينهم أبدأ الا أن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر
ذلك نصاً لانه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغلتم على المساكين أبدأ ولا يمكن التصديق بغلتم على المساكين
أبدأ الا بعد عمارته او مرمتها والثابت اقتضاء والثابت نصاً سواء الأمان عامة أهل الشروط كانوا يقولون
الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الارض والكرم وأداء
خراجها وموئنتها التي لابد منها لان الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والحوانيت يكتبون وأداء موئنتها
والنوايب السلطانية الموقوفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحديئهم من بالله واليوم
الآخر أن يرد هذه الصدقة والطحاوي والخصاف رحمه الله تعالى يريان على ذلك التاكيد ولا يحل
لاحديئهم من بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة
في هذا الكتاب وأن يبدلها وأن يسطرها وأن يعين أحداً على نقضها فن فعل ذلك فقد باعها وأجر فلان يعنى
المتصدق فماتوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحديئهم من بالله
واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو
نقضت عادت الى ملك المالك كما كانت ولا يكون أنما فتكون هذه الكلمات كذباً على قوله ويطلب به الوقف
لوشروط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار الى فلان وسلمها اليه بعد ما جعله فيها
متولياً لأمور هذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الى المتولى لان التسليم الى المتولى
شرط صحة الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب
على أن للمتولى أن يولى غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب
ذلك لان من الناس من يقول لا يملك الوصى ولا المتولى أن يولى غيره الا اذا قوض ذلك اليه كما في حالة الحياة
واذا قوض اليه ذلك وكل غيره لا يملك عزله الا اذا قوض اليه العزل قال ثم يكتب فان ردت سلطان أو غيره
أو طعن فيها طاعن فهي وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على المساكين وانما يكتب هذا
صيانة لهذا الوقف عن النقض على ما مر قبل هذا فان ألحق بآخر هذا الكتاب حكم الحاكم بعمدة هذا

(٤٨ - قتلى سادس) عن التوراة والانجيل والزبور ولا يكتب ولا يتعلم لانهم حرفوه ولا يستدل لاثبات المطالب
بما ذكر في تلك الكتب لانه يحتمل أن يكون من المحرفات وأما استدلال العلماء في اثبات رسالة سيدنا عليه الصلاة والسلام بالمد كوفي
اسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك للارام عليهم السلام عندهم * تعلم بعض القرآن ووجدوا انما افضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن
فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن ما تأنى المسئلة

في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظه * الرجل اذا أمكنه أن يصلي بالليل ويتعلم بالنهار فعمل وان لم يمكنه النظر في العلم بالنهار وله زيادة ذهن بعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل * طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لأنه أعم نفعاً لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والآخرة لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق (٣٧٨) وإحياء العلم فقبل تصحيح نيته أيضاً ولا بأس بالجلوس للوعظ اذا أراد به وجهه الله تعالى

قال الله تعالى وذكر فان الذكري الآية وكان ابن مسعود رضي الله عنه يذكر كل عشية خمسين فكان يدعو بدعوات ويتكلم بالخوف والرجاء وكان لا يجعل كله خوفاً ولا كله رجاء قال الامام الرستغيني ينبغي أن يتكلم في الرجاء والرجة لقوله عليه السلام يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ولأن من رجع الى الباب يكون أثبت وفي فتاوى القاضي رفع الصوت بالذكرا وحرام وقد صرح عن ابن مسعود أنه سمع قوماً اجتمعوا في مسجد بهم اللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر افراح اليهم فقال ما عهدنا ذلك على عهدك عليه السلام وما أراكم الا مبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى أخرجهم عن المسجد فان قلت المذكور في الفتاوى ان الذكر بالجهر لو في المسجد لا يمنع احترازاً عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف قولكم قلت الاخراج عن المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم بالعبادة فيه ولتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك غير الجائر يجوز أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله عليه السلام الافضل تعليم الجواز وفي الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية أي اعبدوه وارفعوا حوائجكم والضراعة الذلة والخفية أن لا يدخل الرياء انه لا يحب المعتدين أي المشركين الذين يدعون غير الله تعالى وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لراعي اصواتهم بالشكير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون

الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا فحصل به الصيانة أيضاً * مصدر صك الوقف من انشاء نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى * هذا ما وقف وتصدق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الثواب وتحرياً لمرضاته وهرباً من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة وآلاءه لديه متظاهرة وقد اختصه بمأخذه من غير من أشكاه ونظرائه وآتاه ما لم يئوت أحد من أمثاله وقرنائه من أجناس خلقه أنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكروته وشرف قدره واتساع عين ثم رأى نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاس قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراها وكثر شكواها وابيض منه الشعر وانحنى له الظهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دنياه لا آخرته ويتزود من أولاده لعاقبته ويقدم في يومه لغده من أطيب ذات يده ذخراً لوقت حاجته وعدة لفقره وفائقته قال الله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولم يبلغه من الآثار ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الأول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما عملنا وربنا ما قدمنا وخسرنا ما خلقنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أنه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما أكلت فأفقت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفئ غضب الرب فأنفق مما رزقه الله تعالى في رضاه عاجلاً راجياً تنفقه آجلاً رغبة في موعود النبي صلى الله عليه وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح يدعوله وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يدرج في جلة من لا ينقطع عمله اذا دنا أجله فوقف وتصدق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم * صك قديم طويل في اتحاد المدرسة والوقف عليها * هذا ما اجتنسب بانفاقه وتصدق به الخلقان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طمغناج بغراق خان أبو اسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقرباً الى الرب الجليل وطلب الثواب الجزيل وهرباً من العذاب والتنكيل ورغبة في وعده الجليل على ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً وروى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولد صالح يدعوله بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يتدرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيراً يكون له عند الله وزاد المعاد وذخيرة باقية ليوم التناد يوم تجدد كل نفس ما عملت من خير محضراً الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجعلاً لاهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد وموضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقرئ يقرئ الناس القرآن ومجلس مؤدب يعلم الناس الادب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند موضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدود جوانب الزيق الشارع

والثاني بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم بالعبادة فيه ولتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك غير الجائر يجوز أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله عليه السلام الافضل تعليم الجواز وفي الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية أي اعبدوه وارفعوا حوائجكم والضراعة الذلة والخفية أن لا يدخل الرياء انه لا يحب المعتدين أي المشركين الذين يدعون غير الله تعالى وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لراعي اصواتهم بالشكير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون

أصم ولا غابا انكم تدعون سميعا قريا انه معكم الحديث بمحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت في نحو بلاد الحرب خدعة ولهذا نهى عن الجرس في المغازي وأما رفع الصوت بالذكر فخاف تركه في الأذان والخطبة والحج والاختلاف في عدد تكبير التشريق جهرا لا يدل على أن الجهر به بدعة لأن الخلاف بناء على أن كونه سنة زائدة على أصل الفعل فيكم صلاة كما اختلفوا في أن سنة الأربع من الظهر بتسليمة أولى أم بتسليمتين وذلك لا يدل على أنها لو بتسليمتين يكون بدعة (٣٧٩) أو حراما قراءة القرآن بالالحان

معصية وانتالي والسماع آثم وفي تفسير التعالي لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء من الاعتداء فيدل على كراهته وفي أجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة ولا تجيز ولا تمنع ثم قال جوزه محب الذاكرين الله * قطعت شعرها لرمها الاستغفار وان باذن الزوج لانه لاطاعة للخلق في معصية الخالق ألا يرى أنه لا يحل للرجل أن يقطع اللحية والمعنى المؤثر للتشبه بالرجال * قال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر شيئا لانه حرام ملك الغنم ولا يبيع منهم شيئا بالدرهم لانهم خلطوا الدرهم باضطرب الولد في بطن أمه وقد ماتت لا يشق بطنها وكذا الواصلة تدره انسان وماتت وله فيها مال لا يشق بطنها لان حرمة النفس فوق المال * مديون ليس له مال يقضى به دينه لكنه يعلم لكنه محترف * كسب ما ينفعه على عياله وكان قبل الدين يتخذ ألوان الاطعمة وألوان الثياب لنفسه وعياله فبعد الدين يريد أن يتخذ كذلك ليس

والثاني لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزيق (١) فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل أحمد المقصص ولزيق منزل أبي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حاكم الخيل تاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الامير نظام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة تر كان خاتون ولزيق الطريق واليه مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الايام وكروا لعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأبواب البر فيها يبق على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة أعمال البر فيها وجميع اخان الخالص المشتغل على الدويرات والاصطبلات والمتسبين والاوارى والحجرات والغرف والخوانيت الاربع المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنيم بلاس) بسوق سعد سمرقند في محلة (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوجه منقلس) وجميع اخان الخالص المشتغل على الدويرات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الاهواء الخمسة والخوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به عينا بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شيرفر وشان) وجميع اخان الخالص المشتغل على الدويرات الثمان والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاهواء الخمسة عشرة وبيوت الخلاء والخوانيت الاربع المتلازمة المتصلة بهم هذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد وجميع الدويرات الكبيرة وفلها وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند برأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدويرات في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان وجميع الحجرات على علوها والحجرات الخمس البكدرية في خلاها المتلازمة بهذا الخان وجميع الحجرة الكبيرة البكدرية المتصلة بهم في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قنطرة عاهرة في سكة حماد وجميع بيوت الكرة وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقريه جرمعد من قري (انباركر) من رستاق سمرقند وجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا الى آخر هذه المحدودات فتصدق الخان الى آخر ألقاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وجميع حقوقها ومراقبتها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وأراضي الخانات والخوانيت والتوايت المركبة وبيوت الاهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وأبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وجذوعها وعوارضها وأسطواناتها وأبوابها وأجرانها وأرض الحمام وبيوتها وسقوفها وخشبها وحيطانها وأجرانها وقدر مائه وانبويه وملقى رماده وجميع زبله ومصب مائه وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الكرة وأبنيتها والاشجار القائمة في العقارات والزارعين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بمجاريه

(١) قوله فارقين في نسخة مارقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اه

له ذلك بل يتفق بقدر حاله ولا يتخذ ألوان فان اتخذ ألوانا من الثياب باعه الحاكم في دينه الزائد على حاله واذا لم يكن له ما يقضى به دينه لكنه يعلم حرفة ان عمل يقضى الدين والدائن يطالبه يجب عليه أن يعمل ويقضى * واذا بنى على المتروجة يتخذ ولية يدعو اليها الاقرباء والاصدقاء الى ثلاثة أيام وبعده يتقطع العرس والاجابة لازمة ومن لم يجب بأثم * ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لانها أيام غم فلا يليق فيها ما يختص باظهار السرور وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا ولو في التركة صغيرا لا يتخذ منها وذكر الامام الصفار لو كتب على جهة الميت أو على عمامته

أو كفته عهد نامہ بر جی أن يغفر الله تعالى ويجعله آمناً من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجويز وضع عهد نامہ مع الميت وقد روى أنه كان مكتوباً على أخذ أفراس في اصطبل الفاروق رضي الله عنه حبس في سبيل الله ووضع المقلعة على الكتاب والمصحف عند الكتابة للضرورة قبل لا يجوز وقال القاضي يجوز فالوقصد الإهانة لا يجوز ولو نهاها وبكره ووضع القبر طاس الذي عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة لا بأس به لأنه يجوز النوم والقعود على سطح بيت فيه (٣٨٠) المصاحف وقال القاضي بكرهه في موضع وهو الر كوب على جوالق فيه مصحف للضرورة

والأول أوسع * دخل الخلاء وفي جيبه أو كفه دراهم فيه أي القرآن لا يكره لما روي أن من قصة الخيل التي في اصطبل الفاروق رضي الله عنه مع أن الخيل ينام على مربطه قال القاضي هذا في اسم الله تعالى مسلم أمافي القرآن الذي لا يمسه إلا المطهرون يكرهه فإن المحدث الأكبر يذكره تعالى ولا يقرأ وقبل داخل الخلاء لو في يده خاتم عليه اسمه تعالى يجعل قصصه في كفه وإن في جيبه يخرج به ومد الرجل إلى المصحف لو لم يكن بهذا الرجل لا يكره وكذا لو معلقاً من وتد ومد إلى الأسفل لأنه على العلو فلم يحاذيه وإذا صار خلقاً بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خريطة وبدفن كالمسلم * القراءة في الأسبوع جائزة لكن الأفضل القراءة من المصحف لكون الأسبوع محدثة * يدعو وهو ساهي القلب فالدعاء على الرقة أفضل وإن لم يمكنه ذلك فالدعاء أفضل من تركه * ويكره الدعاء عند ختم القرآن في رمضان أو جماعة خارجة لأنه لم

في حقوقها ومداساتها المنسوبة إليها في حقوقها ومجاري مياهها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه الحدودات ومنسوب إليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بتهبلة مؤيدة محرمة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهذا المتصدق في شيء منها الأسباع ولا تهب ولا تورث ولا ترهن ولا تنكح ولا تنكح بوجه تلف فائقة على أصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة جارة ومقاطعة ومن أجرة ومساقاة بعد أن لا يؤاجر شيء ممن ذلك أكثر من سنة واحدة ولا يعقد من أجرة أكثر من ثمانية عشر شهراً في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد إلا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يؤاجر قط من ذي حشمة يخاف عليها من جهة إبطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فما رزق الله تعالى من غلاتها وأداء مؤنتها يبدأ بأنواع عمارتها ورما استمر منها والمستزاد في غلاتها وأداء مؤنتها وغرس الأشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصر في الصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة إلى ذلك ويقطع من أشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج إليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من الحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها ويباع ما يس من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل عن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه إلى الوجوه التي تصرف إليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها إلى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألف درهم مؤيدة عدلية رسمية تقدر كورة ممر قنديم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف إلى الفقير الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتحمل مذهب أي حنفية رجه الله تعالى ويعتقده ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف إلى طلبة العلم المقتسبين في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة رجه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة توزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو إعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهماً من هذا النقد ويصرف إلى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خمسون درهماً من ذلك ويصرف إلى مؤتب مرضى يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الأدب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف إلى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف إلى مقري عالم بالقراآت والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهماً ويصرف إلى الأربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد

ينقل عن العصابة قال الصفار ولولا أن أهل البلدة يقولون تمنعنا من الدعاء لمنعهم والاشتغال بعد القرض منهم ناداء السنة أولى من الدعاء * المذكور إذا دعا بالدعاء المأثور جهرًا وجره مع القوم أيضا ليتعلموا الدعاء لا بأس به وإذا علموا حيثئذ يكون جهر القوم بدعة * كتاب الجنائيات وفيه أربعة فصول * الأول في قتل العمد * يقتل الولد بالوالد والوالدة بالولد ولا المولى بعبد مملوك كله أو بعضه ويقتل سليم الأطراف بناقصه والبالغ العاقل بالصبي والمجنون ويقتل الجماعة

السواء لان الانسان قد يموت بجراحة واحدة ولا يموت بعشر جراحات ولو اقام من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده خلافهما * شديد رجل ورجله أي قطعه وألقاه فقتله سبع لا قصاص ولاديه عليه ولا يكن يعزرو ويحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قطص مبيها وألقاه في الشمس واليد حتى مات فعلى عاقلة الدية * قتل رجلا في النزاع ويعلم أنه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجأة والدفعه * في المنتقى ضرب (٣٨٣) رجلا بغير سيف فأنقطع الغمد وقتله يجب الدية لا القصاص وان بابر لا قصاص فيه الا

اذا غرزه في المقتل فكذلك لو عضه حتى مات والحاصل ان كل ما يتعلق به الذكاة في الهائم يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به القصاص كذا ذكره الناطقي في الاجناس **نوع آخر**

قال بعتسك دمي بألف أو بفلس فقتله يجب القصاص ولو قال اقتلني فقتله يجب الدية لا القصاص ويجعل الاباحة شبهة في درء القصاص لا الاستبدال بالمال وقال في التجريد في الاباحة لا يجب الدية في أسحر الرايتين عن أصحابنا * وفي المنتقى قال اقطع يدي فقطعه لاشي عليه لان البديل يجري في الطرف لا الحاقه بالمال حتى اقتص بالنكول فيه لا في النفس ولو قال اقطع عني أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم فقطع يجب ارش اليد لا القصاص وبطل الصلح * قال لا آخر اجن على فرما بجرح جرحه جرحا لا يعيش منه يجب القصاص وهو قاتل ولا يسمى جانيا وان جرحه يعيش عن مثله فهو جاني ولا يسمى قاتلا وان مات لاشي عليه لانه ليس يقتل غالبا فالحق بالجناية على الطرف وفيه

لا يغير عن حاله الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوم من الدهر ولم تكن اعادتها الى الحسالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسميرقند ممن يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد لهم من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حينئذ الى فقراء المسلمين أبدا وقد أخرج هذا المتصدق جيع ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشارة تقوى الله تعالى وأداء الامانة واستعمال النصيحة وقوله تسوية أمورها على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا صحيحا فارغا من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله أو وجب اقامته غيره مقامه لمعنى بوجوب ذلك فالاختيار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى بسميرقند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالامر مفوض الى الحاكم بسميرقند ولا يحل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه أحدها أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الاول يريد به ولده لصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني ولدا لابن فإدام واحد من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول وجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني وجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت *

الوجه الثاني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني يريد بالبطن الثاني ولدا لابن ولا يشاركهما البطن الثالث *

الوجه الثالث أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا *

الوجه الرابع أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد لصلبه وله ولد لابن وفي هذا الوجه صرف الغلة الى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب صرف الغلة المستقبل الى الولد لصلبه *

الخامس اذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ماتنا سفلوا وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على سواء الا اذا قال على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فإدام واحد من البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبت في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد أولاده أبدا ماتنا سفلوا بعد وفاته

يجري البديل * وفي الواقيات اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو قال اقل أخى فقتله وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد بن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح ذكر قريي امنه ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يدي فقطعه فالقصاص واجب ولو قال اقتل عبدي أو اقطع يده لاشي على الفاعل لانه أتلف المال وفيه تجري الاباحة ولا وارث

عن العبد فيما يتعلق بالادمية (نوع آخر) قتل الرجل عداؤه ولي له أن يقتل بالسيف لا غير قضى به له أولا ويضرب علاوته ولورام قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك عزركلكن لا يضمن لاستيفائه حقه * قتله بالجر أو عصا أو ساق عليه دابة أو لقاء في بئر أو غير ذلك من أنواع القتل فله قتله بنفسه أو أمره لغيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الامر وصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالبينه ويقتض القاتل ان لم يبرهن (٣٨٣) * القصاص يستحقه من يستحق ماله

على فرائض الله تعالى وكذا الديه ويستحقهما الزوج والزوجة وليس لبعضهم الاقصاص بل لبعض لو كارا وليس لهم التوكيل بالاستيفاء ولو بين رجلين فقتل أحدهما وقتله الآخر يجب نصف الديه في ثلاث سنين ولو قتله ولم يعلم بالعمو أو علم لا قود عندنا والمولى كالوارث وأحد الموليين كأحد الوارثين * صالح أحد الورثة القاتل على مال جاز وله على القاتل ما شرط من المال ولبقية الورثة الديه أو القيمة لو حرا أو عبدا والقصاص حق الورثة ابتداء عنده وعندهما حق الميت ثم ينتقل اليهم ويقضى ديون الميت من الديه وبدل الصلح * الاخ العادل يقتل الاخ الباغى وبني الاعمام والمسلم يقتل أحاما مشركا لأباءه والخناق والساحر يقتلان اذا أخذ السعيهما في الارض بالفساد فان تابا قبل الظفر قبلت التوبة وبعد الاخذلا ويقتلان وكذا الزنديق المعسوف والداهي الى الالحاد والاباحي لا تقبل توبته كذا

فانه لا يجوز زالوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باجازه باقي الورثة فأما على ولد الولد يجوز زالوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياته أبية * ويمكن يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز زالوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياته الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل بموت الواقف فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بآخره حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو الزوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان مات أولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لال رحمه الله تعالى هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقفًا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقفًا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان الغلة لا تصح للوقف حال الحياة تخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يفيد الا ما هو ثابت بطلاق الوقف بيانه أن الوقف عندهما وقع صحح الا زما في حالة الحياة على وجه لا يطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيده ما ثبت بطلاق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم *

(نوع آخر) اذا وقف نصف داره شائعاً ونصف أرضه شائعاً * فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وان أراد أن يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذا الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكل شاعوى صدقة موقوفة

أفق الامام عز الدين الكندي وقبل الخلفاء ابراهيم بن محمد فتواهم وقتلهم أراد أن يحلق لحيته ليس له قتله وان أراد قلع سنه القتل وان أراد أن يبرئ سنه بالبرد فقتله عليه الضمان (التالي في الخطأ) حكمة الديه والكفارة وحرمان الارث الدراهم وزن سبعة وهو ان يجعل الدراهم في كفة وسبعة سبعة تنظر في كفة فلذا استوياه وعشرة وزن سبعة اختاره الفاروق رضي الله عنه حين قدر واختلف ان المعتبر وزن مكة أم وزن كل مدينة تظهر الرواية الاولى قال الامام شبه العمد القتل بالمثل وقال لا يقتل مثلها بالباه بمد ضرب رجل بالسيف عنقه ومات فهو عمد ولو أخطأ فاصاب عنق غيره وقتله خطأ رمى فليس بمرتد فاصاب غيره فهو خطأ رمى صيدا فاصاب سائطا ثم

رجع الى انسان واصابه تخطا وكذا الولوى توباً فضر ب راس رجل ومات فهو خطا * صاح انسان فمات منه او سلب جلد وجهه فمات منه قدية
 (نوع في العاقلة) المال الواجب بالعدل المحض يجب في مال القاتل فيمادون النفس وفي النفس وفي الخطا فيمادون العاقلة وفي شبه العمد
 لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى ان ينظر الى المحنى عليه
 لو مملوك كان نقص عشر قيمته بالجناية (٣٨٤) يجب عشر الدية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان

فعاقلته أهل ديوانه والصناع
 بعضهم لبعض ان كانوا
 يتناصرون بالديوان والصناعة
 وان من أهل البادية فعشيرة
 قبيلة أو به الاقرب فالاقرب
 فان لم يكنهم ضم اليهم اقرب
 القبائل نسباً وقولنا نسباً
 يخرج ما لو لم يكنهم محلته
 حيث لا يضم اليهم أهل محلة
 الاخرى لان التناصر لا يقع
 بين المحلتين وان لم يكن له
 عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت
 المال في ظاهر الرواية وعليه
 الفتوى وعن محمد بن
 الثاني عن الامام أن جنايته
 في ماله لا في بيت المال اجماعاً
 وكذا اللقيط والحربي اذا
 أسلم فعاقلته بيت المال في
 ظاهر الرواية وعن الحلواني
 اختلف المتأخرون في العجبي
 فأفتى الفقيه والامام ظهير
 الدين أنه لا عاقلة لهم وأفتى
 البعض أن لهم عاقلة والحق
 ان التناصر فيهم بالحرف فهم
 عاقلته وان تاجر افسك ذلك
 قال القاضي قال بعض
 العلماء العجبي عاقلة عند
 التناصر والمقاتلة مع البعض
 لا بل البعض كالاساكفة
 والصفارين بمرو ودرج
 الخشابين وكذا باذربيجان
 فاذا قتل واحد منهم قتيلاً

على حالها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يبيع
 هذا الوقف أو شيئاً منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى بقيمة ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن
 يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه ان رأى يبعه أو يصره أو يشره إلى شيء آخر هو أصح
 للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب
 ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصاً منه ويزيد فيه من شاء زيادةً ويخرج منهم من
 شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من أخرجه ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لأحد ممن يقوم بهذا الوقف
 أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الواقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على
 ما فيه أحد ولم ينقص منهم أحد ولم يدخل فيهم أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على الحالة
 التي جعلها عليه ليس لأحد أن يغير شيئاً من ذلك وان كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو وعلى ما عليه
 يوم يموت الواقف هذا *

صورة كتابة جريان الحكم بصفة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول القاضي فلان
 المتولى لعمل القضاء والاحكام والاقواق بكورة كذا ونواحيها نافذة القضاء والامضاء والابانة فيها بين أهلها
 أدام الله تعالى توفيقه حكمت بصفة هذا الوقف المدين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ
 هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوانيت والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع
 ما اشتمل عليه من الابنية في علومه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على السبل والوجوه
 والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة
 بشروطها وسبيلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين
 يدى هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه من له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته فيما
 وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكماً أبرمته وقضاء نفذته وأمضيت
 الحكم به وأحكمت به على هذا الواقف بحضورته في وجهه وفي وجه من خاصمه فيه بعدما عرفت مواضع
 الاختلاف ووقع اجتهادى على هذا وكلفت هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه الحدودات وتسليمها الى
 هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة
 وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك بحجة له في ذلك
 وأشهدت عليه من حضرنى من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكم على سبيل الاختصار

فنقول وبالله التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الحكم كتابة المناشير فان اسم عيل بن عباد كان اذا خطب اليه
 انسان عملاً ألقى اليه البياض وقال اكتب عهد هذا العمل فان أمكنه قلده والافحام عن مجلسه قال الحاكم
 السمرقندى ان أردت كتابة المناشير كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وذيانته ونزاهته
 وصيانيته وامتنعته على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجدته سالماً سبيل الاخيار منتهجاً طرق الابرار
 لم تعرف له زلة ولم تدم منه خلة فاعلمته وقلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز وعل

مظهراً

فاهل حرفته عاقلته وكذا ملبة العلم وهو اختيار الحلواني وكثير من المشايخ وذكري الخزانة القولين ثم قال ولكل

مختار ونوقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل (نوع آخر) اصطداماً فان وقعا على وجههما فلا شئ عليهما وان على قفاهما
 فعلى عاقلة كل دية الاخر وان أحدهما على الوجه والاخر على القفا قدم الواقع على الوجه هدر ودم الاخر على عاقلة صاحبه منسديل
 في بدر جلين تجاذبوا سوطاً ما تافان سقط كل على الوجه تحب دية كل على صاحبه لموته بمنعه وان على القفا لا شئ على واحد منهما وان

وقع أحدهما مستقبلاً لا تجب دية ويجب دية الواقع على الوجه وان قطع آخر المندبل فوقه على قفاهما وماتوا ضمن القاطع دية مستلوقة
 المندبل كذا عن الإمام الثاني وعن الفضل أنه لا تجب على القاطع دية ولا قصاص * صبي في يده جذبه إنسان من يده والاب يسكه حتى
 مات فالدية على الجاذب ويرثه أبوه وان جاذباً حتى مات عليهم الدية ولا يرثه أبوه * أخذ بيد رجل وجذبه حتى انكسر ان المصافحة
 لا يجب الارش وان غيرها ضمن القابض * عض ذراع رجل فانتزع العضوض ذراعه (٣٨٥) حتى سقط سن العاض وتعلق لحم
 ذراع العضوض فالسن

هدر ويضمن العاض أرش
 الذراع كذا صححه الحديث
 عنه عليه السلام بخلاف
 ما اذا تشب انسان بشووب
 رجل وجذبه فغذب صاحب
 الثوب أيضاً وتخرق من
 جذبه ما حيث يضمن التشبث
 نصف قيمة الثوب

(نوع آخر)

مات في بئر طريق غمماً أو جوعاً
 أو عطشاً لا ضمان على
 الحافر عند الامام خلافاً
 لمحمد وقال الثاني ان غمماً
 ضمن وان جوعاً لا * أدخل
 رجلاً في بيت وطبق عليه الباب
 حتى مات جوعاً لا يضمن
 عند الامام خلافهما وان
 سقاه السم ومات ان دفع
 اليه وشربه هو بنفسه
 لا يضمن وان كان قال له
 كاه فانه طيب يجلس ويعزر
 وان أوجره ومات منه فالدية
 على عاقلة * أدخل في بيتهم
 نائماً أو منى عليه أو صبها أو
 معنوها فسقط عليه البيت
 ومات يضمن في الصبي
 والمعتوه لا في غيرها

(نوع في الغرة)

يجب في الجنين ذكر أو أنثى
 أنثى عبداً أو أمة أو فرس
 يساوي خمسة أقدارهم على
 العاقلة ان بعد ما استبان

(٤٩ - فتاوى سادس) خلقه يقسم بين ورثته كسائر أمواله ولا يرث الضارب منه ولا كفارة عليه وفي الجنينين يجب في كل منهما
 حال الاجتماع ما يجب حال الانفراد فان ألفت أحدهما حياً والآخر ميتاً بضرب واحد فعليه لاجل الحي اذا مات بعد الاقامة الدنية وفي
 الميت الغرة وعن الثاني انه لا يجب في جنين الامة الا النقصان كافي الدابة * ضربت بطنها أو شربت لتعريح ولدها فطرحته فالغرة على عاقلة
 ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام * ولو باذن الزوج لا يجب شيء * والمعالجة لاسقاط الولد كالشرب وان عالجته

مظهر أو مبطناً وخيفته مسراً ومعلنناً فانها أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما أدر من عتاد والله تبارك
 وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواطىء على تلاوة القرآن متديراً
 حججه الظاهرة متأملاً أدلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب
 والكاشف لما استبهم والمنور لما أظلم والله تبارك وتعالى يقول لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه
 تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهداً لأحاديثه وأخباره
 منتهياً إلى حكمه ووصاياهم مؤتسماً بخلائقه وسجاياه فانه الداعي إلى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن
 ائتمربا وأمره غنى ومن انزجر عن مزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه
 وجعل العمل بقوله كامل العمل بخطابه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومدارسة أهل الفقه والفهم
 ومشاورتهم فيما يقدره ويعضيه فانه لا مبرأ من السهو والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وان الشورى
 نتاج الالباب والمباحثة رائد الصواب واستظهار المرء على رأيه من عزم الامور واستنارته بعقل أخيه من
 حرامة التدبير وقد أمر الله عز وجل بذلك أولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم
 وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب
 والبروز للخصوم وايصالهم اليه على العموم والنظر بين المتخاصمين بالسوية والعدل فيهم عند القضية
 وأن لا يفضل خصماً على صاحبه في لفظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا فعل اذا كان الله عز وجل
 جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدنيا والشريف وأخذ به القوى
 للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض وأمره اذا ترفع اليه المتخاصم كان
 أن يطلب الحكم بينهم في نص الكتاب فان عدمه هنالك طلبه من سنة رسوله القويمة والآثار
 الصحيحة السليمة فان فقدته هنالك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجاعاً اجتهد رأيه بعد أن يبلغ
 غاية التوسع في التحري فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجح ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطأ
 ومن اجتهد فقد أعذر والله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود
 والاستظهار فيها بتعديل الشهود وأن يحتسب من عجل يزهق الحكم عن الموقع الصحيح أو يربط بجزءه عند
 الوضوح حتى يقف عند الاشتباه ويعضى عند الاتجاه وليكن على يقين (١) بان لا هوادة في أمر الله
 تعالى ولا تستخفه عملاً إلى برى ولا تأخذه رافعة عسى فان الله تبارك وتعالى يقول ومن يتعد حدود الله
 فأولئك هم الظالمون وأمره بتصفح أحوال من يشهد عنده فيقبل شهادة من كان طيباً بين الناس ذكره
 مشهوراً فيهم سيره منسوباً إلى العفة (٢) والظلف معروف بالانزاهة والانف سليم من شائن الطمع
 وأمره أن يحتاط على أموال الايتام بثقات الامة ويكلها إلى الحفظة الاعضاء ويرعاهم في ذلك عينا ويكاثروهم
 بهمة يقظى وأمره أن يولي ما يجري في عمله من الوقوف إلى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على

(١) قوله بان لا هوادة الهوادة اللين والرخصة والسكون في المنطق اللين والمهاودة الممايلة والموادعة كذا في

القاموس فتأمل نقله البحر اوى

(٢) قوله والظلف في القاموس ظلف نفسه عنه منعهما من أن تفعله وظليف النفس نزهها اه بحر اوى

أوشرت لالاسقاط لا يجب وان أمرت امرأة بذلك ففعلت لاضمان على المأمورة ولو ضرب بطن امرأته عمدا بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا بجرحه بالسيف والآخرة ميتا وبه جراحة السيف وماتت أيضا يقتص لاجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلته دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لم يضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ نوع آخر في الجنابة على الصبي أعطى له سلاحا لمسكه له ولم يأمره بشئ (٣٨٦) فعطب به الصبي يجب دية على عاقله المعطى وكذا اذا لم يقل أمسكه في المختار أمره أن

يسقى له دابة من البئر والنهر أو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شئ وان غرق في النهر أو صدمته الدابة أو نهشته حية ضمن الآخر وذكر القاضي بعنه في حاجته بلا إذن وليه فانضم مع اخوانه أو ارتقى على ظهر بيت وسقط منه ومات قال الثوري يضمنه المرسل وكذا لو غصبه فقتل أو أكله سبع أو سقط من الحائط ومات يضمن الغاصب وان مات في مرض أو جى لا وذكر القاضي روى صبي فأصاب عن انسان ان كان للصبي مال يؤدى الدية منه وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال ولا يؤخذ به الا ب قال الفقيه انما لا يجب شي على الاب لانه كان لا يرى على العجم عاقله وانما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك بالينة أو بالمعاينة لا بالقرار لان اقراره لا عبرة به غصبه ومات في يد غاصبه فحاة أو مجمى لاضمان عليه وان مات بصعقة أو نهش حية يضمن عاقلته دية لانه مسبب في اتلافه بالنقل الى مكان الصواعق

مصالحها ويكونون مأمونين على أصولها وفروعها ويحجبون ارتفاعها من حله ويصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط واقفوها في مزارعها وأجاراتها ويحتدون ما رسموه في استغلالها وعماراتها ولا يخلطهم في ذلك من اقتفاء الأثر والاشراف والنظر وأمره بتزويج الارامل واليتامى من أكتافها عند فقد أوليائها وأمره أن يختار كاتباً عالمياً بالمحاضر والسجلات مطلعاً على علم الدعاوى والقضاة قيساً على حفظ الشروط والعهود عارفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما تحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحبسين وأن يوكل بهم من الخزان من يرتضيه ويتفرس الخيرية ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان اليك وعليك وهذا دليلك الى سبيل الرشاد وحاديك الى طريق السداد وقد أعذرفيه وأندر وبصر وحذر فاجعل عهده اماماً تقتضيه ومثلاً تحتذيه وقدم التوكل على الله وحده والثقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره بذلك ان شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا قبض القاضي المولى ديوان من قبله من الحكام وترتيب (١) الاضبارات والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضي للخصاف ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التي تكون على صدور الحجج وأعجازها وهي على ستة أنواع أحدها توقيع على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليدات وذكر الحجج والاطلاق والعضل والتفليس والاحضار وهو على اختيار القضاة ولكل منهم توقيع نحو بالله اعتصم بما يصم يقيني بالله يقيني أمن من آمن بالله الحق مفروض والباطل مفروض المحدثن الجنة والشكر قيسد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرين الندامة (٢) الانفاس خطأ الغناء الغضب يصدى العقل

فرض القاضي النفقة للمرأة وولدها على زوجها **فرض القاضي النفقة** على رجل لامرأته فان القاضي يحضره ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها فان عرف أنه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوادثها التي تكون لمثلها فيقوم ذلك بالدراهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرتها بكذا وأمرته بأدراك ذلك عليها أو أن وجوبه وفرضت ذلك عليه لها وحظرت عليه الاخلال به وأطلقت لها الاستدانة ان مطلقها يكون ذلك ديناً لها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذي كرجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائباً بما جفمت المرأة تطلب النفقة وذكر أن زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسأت القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البينة أنهم افلانة بنت فلان بن فلان وأن زوجها فلان بن فلان غائب فان أباح نفقة رجعه الله تعالى قال لا أقضي على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقض لها النفقة على الغائب ولا أقض بالنكاح عليه

(١) قوله الاضبارات كذا في جميع النسخ ورأيت هكذا في نسخة من الظهيرية والذي في القاموس الاضبارات بالكسر والفتح الحزمة من الضعف والجمع أضيابه ولم يوجد فيه جمع اضبارات اه مجراوى لكنه ينقاس في ذى التاء اه (٢) قوله الانفاس خطأ الغناء الخ قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتأمل فيها والله أعلم اه مجراوى ولعل الغين محرفة عن الفاء وهو الظاهر اه

والحيات والسباع وقالوا الوجه الى مكان يكثر فيه الحي أو الوياه بان كان المكان مخصوصاً بذلك يضمن أيضاً لاسبب العدوى فاذا لان القول به باطل بل لان الهواء يخفق الله تعالى مؤثر في بني آدم وغيره كالغذاء جله على دابة وقال أمسكه الى فسقط عنها ومات ولم تسر الدابة فالدية على عاقله الخامل سواء كان الصبي ممن يركب مثله عليها أولاً وكذا ان سقط عنها حال سيرها فديته على عاقله الخامل يستمسك الصبي عليها أولاً وكذا الوجه عليها مع نفسه وسقط ومات يستمسك أولاً ولا سقط حال السير أو قبله أو بعده ولو جله عبيداً عليها وسقط ومات

فدبته على العبد يدفع أو يفدى لأن موجب جنابة العبد في رقبته نسبياً أو مباشرة * قال له اصعد الشجرة وانض لي ثمارها فسقط ومات
ضمن وكذا الأمر عبيد غيره بكسر الخطب أو بعمل آخر ضمن ما تولد * وان دفع سلاحاً به فقتل به نفسه أو غيره لا يضمن الدافع اجراماً
الاصل أن عجز الأمر لا يصير مجاًل الفعل ولا ينقل فعله إلى الأمر وبالأكرام يصير مجاًل وينقل الفعل والتسبب إلى الاتلاف لو تعدياً
كالباشرة * صبي أمر بالغ بقتل إنسان فقتل لا يضمن الأمر ويضمن المأمور لما ذكرنا (٣٨٧) إذا أمر بالغ بالغوا بالبالغ إذا أمر

صبياً اتلاف مال إنسان
أو أحرأه أو قتل دابة
فالضمان على الصبي ثم
يرجع به على الأمر
وكذا إذا أمر بالغ بقتل
إنسان يؤخذ بالدية عاقلة
الصبي ثم يرجعون على عاقلة
الأمر علم الصبي بفساد
الأمر أولاً * والمأذون إذا أمر
صبياً اتلاف مال إنسان أو
أرسله في حاجته فهل للصبي
يضمن الأمر * صاحب على صبي
على حائط فوق عيضة من
الصائح وفي النوادر أن قال
لا تقع فوق لا ولو قال وقع
فوقع يضمن * الجاني لو صبياً
أو مجنوناً لا يتحمل ما أن يكون
في بني آدم في النفس أو الطرف
أو في البهائم أو في المال عمداً
أو خطأ في الأحرار والعبيد
في الذكور والإناث لوفى
بني آدم عمداً أو خطأ سواء
أن في النفس في الحري يجب
الدية على العاقلة لو خطأ وإن
في العبد تجب القيمة بالغة
ما بلغت إلا إذا زادت على
الدية عشرة آلاف أو خمسة
آلاف فينقص عشرة فيما
في ظاهراً الرواية ولو في بني
آدم فملا دون النفس في الحر
إذا لم يبلغ عشر الدية يجب حالا
وان بلغ نصف عشر الدية

فإذا قدم فأقر أخذته بنفقة * وكذلك أن أنكر وأقامت البينة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رجه
الله تعالى إذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وإن أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال فإذا
أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا
التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لأمر أنه فلانة وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله
والاستدانة عليه أن لم تنظر بشئ من ماله ترجع به عليه عند أو منه من غيبته أخذاً بقول من يرى ذلك
جائزاً من علماء الأمة وأوصيتها في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة فيه فتقادت ذلك على شرط الوفاء
به وأمرت بكتب هذا الذي كررته لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات *

اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع إلى حال الأوقاف المنسوبة إلى كذا في اختلالها
وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها ووجوهها بخلوها عن قيم يتعهد بها
أولسوء سيرة فلان القيم وإن الحاجة مست إلى من يقوم بأمورها وحفظها وتبويرها وضبطها وامضاء شروط
المتصدقين بها أو كان الأمر على ما رفع إلى باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف
من صلاحه وسداده فنصبته قيماً فيها على أن يحفظها ويتهدها ويستثمرها ويستعملها أو يصرف غلاتها إلى
وجوهها ومصارفها ويحجي مامات منها واندرس ويستأدى من غلاتها ممن كان عليه شئ منها وصرفت كل
قيم كان في قبضه وأوصيته بتقوى الله عز وجل *

نصب المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع إلى أن فلان بن فلان قيم في
وقف كذا أو وصي في تركة فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن حاله
فوجدت الأمر على ما رفع إلى باخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعهد بأحواله
ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وذكاؤه وسدادته
وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة
وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشئ من هذه التصرفات في ماله وأمرته أن لا يحل
ولا يعقد في شئ من أمورها هذه التركة إلا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأي فيه وأمرت أن يكتب
هذا الذي كررته بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصفاري رحمه الله تعالى يقول القاضي
لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى
وأداء الأمانة كذا في الظهيرية *

الفصل الثامن والعشرون (١) في المقطعات

واعلم أنك إذا كتبت شيئاً ما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في آخرها وأجازه دفعاً للشبهة وقطعاً للالتباس
واعلم أن لكل ملكة وأهل ملة تاريخاً وكانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة
وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل
(١) قوله في المقطعات أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في نسخة
الطبع الهندي فخر بن هـ مصححه البحر

فعل العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وإن جاوز الثلث في عامين وإن جاوز الثلثين في ثلاثة أعوام وفي العبد والامة فيما دون النفس
في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغة ما بلغت وفي مختصر عصام الواجب بالعدي ماله نفسه أو ما دونها والخطأ فيها موجب على العاقلة
مؤجلاً وشبه الممدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وإن بلغ الدية وذو كرش الإسلام أن بدل النفس في
الخطأ الجص وفي شبه الممد على العاقلة وفي الممد عليه وما دون النفس في الخطأ ان بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والاعلى الجاني
(نوع) جامع صغيرة لا يجمع مثلها فانتان أجنبية على عاقلة الدية وإن منكوحتة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج * أزال

بكره بغير مهر * وحرف عليه المهر * صغر نان وقعت احدهما على الاخرى وزالت بكارة احدهما يجب مهرها على الواقعة وأصله في الصغرى زنى صبي بصغيرة لا حد عليه وعليه المهر لانه مؤاخذ بأفعاله وفي النوادر اربعة عشر عام تزوج امرأة ثيبا بلا اذن أبيه ووطئ الامهر عليه وان بكر او هي نائمة فاقضها وهي لا تعلم يجب المهر عليه والمجنون كالصبي * المجنون أو البعير المغنم مال على انسان ليقضه فقتله المصول عليه بضمن قيمة البعير ودية المجنون * معه (٣٨٨) كيس فيه مال فضر به انسان فوقع ميتا وضاع ماله وثيابه بضمن الدية وقيمة ما ضاع (نوع آخر)

منذ وفاة ذي القرنين وكذلك كانت الفرس فانه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن الفرس كانت تؤرخ بأعدل ملك كان فيهم الى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد بن داود الذي هو آخر ملوكهم والعرب كانت تؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم عن مكة وأرخوا بعام الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله الى أن جعل من أول سني الهجرة وكان المبتدئ بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان عامه على اليمن قدم عليه فقال أما تؤرخون كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يبتدئ بعمر النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل يبتدأ بوقت وفاته صلى الله عليه وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لانه أول وقت بدا فيه الاسلام وكانوا قد بدؤا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية انما هي على الليالي وان كان توارخ سائر الامم على الايام وذلك أن سني أولئك تجري على أمر الشمس وهي شمالية وسنوا العرب قمرية

صك الوقف على وجوه شتى * وصورته هذا ما وقف وتصدق وجس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالفه وتوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قدمت اليه اليوم حشره ونشره يوم العرض الا كبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم فتأهب للرحيل الى فناء الملك الحليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كأنه عابر سبيل فبادر واستعد واجتهد ووجد وأحب أن يخرط في عداد من لا ينقطع عمله اذا انتهى أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللواء في المحشر اذا مات ابن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في الرخاء ليكون عون له على دفع اللاؤاء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يجي الميعزوف والمنكر يوم القيامة خلقا ينطلق المعروف باهله الى الجنة وينطلق المنكر باهله الى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فصدق بجميع كذا عن نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلناه في كتاب الوصية والوقف الا نأخذ كرهنا أشياء لم نذكرها نعمة ليكون الكاتب ذامكة ومقدرة في كتابة ما يقع له فنقول (اذا أراد الواقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما كتبتنا الى أن يقول فما فضل من غلاتها صرف الى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلانة أبا ما نوالدوا وتناسلوا بطننا بعد بطن وقرنا بعد قرن لانصيب لاحد من أولاد البطن الاسفل منها مادام أحد من أولاد البطن الاعلى في الاحياء لا ذكر مثل حظ الانثيين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكور والانثى في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على انثيهم ولكن الاول أقرب الى الصواب وأجلب للشواب ثم بعد هذا يقول وان انقرضوا وتفاوتوا ولم يبق منهم أحد صرف ما كان مصر وفا اليهم الى فقراء المسلمين ومحاييهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وأبناهم عن سائر أملاكه وأسبابه وسلمها الى فلان المتولى تسليما صححها بعد ما جعله قima فيه ومتوليا لامور هذا الوقف وانه قبضها منه قبضا صححها بعد ما قبل منه هذه التولية والقائمة قبولاً صححها الى آخر ما قلناه ولو زدت في صرف الفاضل الى الأولاد على أن من استغنى منهم حرم فان افتقر عاد اليه ما كان مصر وفا اليه فهو أحسن ولو لم يقف على أولاده ولكن شرطا لفاضل لنفسه على النحو الذي قدمناه وأراد أن يرجع عنه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا يحصى

الجنابة على العبد فيملدون النفس لو مستهلكة ان وجب فيه كمال الدية ولو على حرفي مستهلكة في العبد يجب كمال القيمة كفقء عيني وقطع يدين وقطع يد ورجل من جانب واحد وان قطع يد ورجل من خلاف فذا غير مستهلك وكل جنابة على الحر توجب ارشاد مقدرا كالموضحة توجب نصف عشر الدية فكذلك في العبد توجب نصف عشر قيمة العبد الا اذا بلغت خمسمائة درهم فيوجب ذلك وينقص نصف درهم * وان بدا واحدة وعينا واحدة فنصف القيمة الا اذا بلغت خمسة آلاف درهم فوجب الاخسة دراهم * وان ليس لها ارش مقدري يجب نقصان قيمته * وفي قطع اذن واحدة ونصف حاجب واحد رويان واختار الطحاوي ضمان نقصان القيمة وقطعهما غير مستهلك في رواية وفي رواية قطعهما ونقصهما مستهلك ويجب نصف القيمة * ثم في الجنابة المستهلكة المولى بالخيار ان شاء سلم العبد وأخذ كل القيمة وان شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع على الجناني بشيء وقال ان شاء سلم وأخذ القيمة كلها وان شاء حبسه

وأخذ النقصان * وفي المتن قطع يده ضمن ما نقصه الا اذا بلغ خمسة آلاف فينقص خمسة دراهم وكذا كل جنابة دون النفس وقال لاخذ الامام في حاجبه وانته الواحدة وحيته ما نقصه وفي الاصبع لا يزاد على ألف درهم وفي سنه ما نقصه الا اذا بلغ خمسمائة فينقص نصف درهم * أمر عبد غيره بأن يأتى أو يقتل نفسه فأبى أو قتل نفسه ضمن الامر صغيرا كان العبد أو كبيرا * أمر عبد غيره بأن يفسد طعام مولاة أو متاعه ففعل لا يضمن الامر * أصله ما ذكر في شرح الطحاوي أمر حر بالغ عاقل عبدا صغيرا أو كبيرا ما ذونا أو مجورا يقتل رجل خطأ يخاطب مولاة بالدفع أو الفداء في كل موضع لا يجب القصاص ثم يرجع مولاة على الامر بأقل من قيمته ومن الدية في ماله حالا وهذا كالعبد المنصوب اذا جنى

يخبر مولاه بين الدفع والفداء ثم يرجع على الغاصب لانه اما غصب او استعمال وكذا لو الاثر صبيح امرأتنا ولو امر صبيح امرأتنا لا يضمن شيئا ولو كان الاثر محجورا لا يضمن شيئا من ضمان الغصب والخنابة وان الاثر امرأتنا صبيح أو كبريا أو المأمور بدفع أو فداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وأرش الخنابة على الاثر * استعمال العبد الخلاق في النعام لا يوجب الضمان فلو لحماى فيه عبيد فامر واحد منهم بالخلق تعين فلو استعمل غيره ضمن * قال العبد لحماى (٣٨٩) اقلع سنى فقلع يضمن ولا يصح امره بلاذن المولى

نوع في العاقلة

ان من أهل الديوان فعاقلته هم ان مقاتلا في ديوان المقاتلة وان كاتبا في ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون وان لم يكن له عشرة ولا ديوان فبيت المال في ظاهر الرواية وعن لامام أنه في ماله واختاره عصام والفتوى على الاول وان ضمما يجب في ماله لا في بيت المال اجاعاذ كرشخ الاسلام ان أهل المصر يعقلون عن أهل القرى يريد به أن أهل المصر الذين من الديوان وأهل ديوان لـكن من المقاتلة يعقلون أهل المصر وأهل القرى وان لم يكن القائل من أهل الديوان لان العقل انما وضع على من هو من أهل نصرة لقاتل وقراها عن لادىوان له أهل النصرة فالعاقلة ان له ديوان أهل ديوانه وان من أهل الحرفة فكذلك فان لم يكن له شيء في ذلك فأهل ديوان مصر لـكن من المقاتلة لأهل ديوان مصر مطا كما كتاب وغيره فان لم يكن تعتبر العشرة وهذا دقيق

لا حد عنه ولا مخصص ولا مناص ومضى لسبيله صرف ما كان مصر وفا إليه في حال حياته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أولا بما يجب عنه رجل مصلح من ذرية أهله فيعطى كفايته لذهابه وإيابه وما فضل من ذلك بدئ بالتضيعة بكذا شيء احداها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم والثانية عن والدها الواقف فلان والثالثة عن والدها الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيضمن بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحى بعد وفاته وانقراض حياته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطى أجر السلاخ من الفاضل ويتصدق بطحومها وشحومها ودسومها وأكارعها وسقطها على فقراء المسلمين ومحاييهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء الرغفان واتخاذ الخبيص وشراء الكبريت والملح والكبريت بكذا موسع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف كذا كذا الى فوائت صلواته وكذا كذا الى فوائت زكواته وكذا الى فوائت نذوره وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الامر أن يأكل بنفسه منها وأن يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي بحلة كذا الى شراء الجرد وأجرة السقاية ويتخذ ماء الجديف أيام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صاقية لا يزيد لها مرسورا الايام لا تسديدا ولا مضى الاعوام الا أن أكيدا ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاة والقضاة والحكام تبديل شرط من شروطها ولا تغيير شيء منها ولا تعطيلها فمن بدله بعد ما سمعه فانما سمعه على الذين يبدلون له وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان الحكم بصفة الوقف أن يكتب على ظهر الصك لا الوقف يقول القاضي فلان بن فلان المقتول لعل القضاء والاحكام والاقواق بكورة كذا ونواحيه انافذا القضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهلها حكمت بصفة هذا الوقف المبين الموصوف في بطن هذا الصك وجوارزه ولزومه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الخوانيت والرباطات والخانات والجسمات وغير ذلك بجميع ما شتمل عليه من الابنية في سفله وفعلوه من الخجرات والمنازل والعين والمرباط على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه علامتى بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحيحة مستتمة جرت بين يدى هذا الواقف المسمى فيه وبين من خصمه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار لصحته وجوارزه وميله الى جهة الفساد حكما أبرمته وقضاء نقضته على هذا الواقف بحضوره في وجهه ووجهه من خصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادى على صحته ونفاذه وكافة هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه المحدثات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز له هذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائى على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمة وان حثرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك وأشهدت من حضر في من الثقات بتامخ كذا كذا في الظهيرة *

كتاب الخيل

وفيه فصول

تأمله **الثلث في الاطراف** **نوع في مسائل اللعبة** حلقها أو رأسه أو تنفها ما يؤجل عاما فان لم ينبت تجب الدية ولا قصاص في الشعر فان مات قبل الحول لاشئ على الجاني عند الامام الثاني وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم بدونها وبمعها فيغرم النقصان والوجوب في اللعبة اذا كانت متصلة أو خفيفة واحدة أما في الكوسج فحكومة عدل وفي الشارب اذا لم ينبت فحكومة عدل قال أبو جعفر الفقيه ان كانت اللعبة تعد عيبا وشينا لا يجب شيء وان حلق نصفها فنصف الدية اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذکر الفضلى تنف بعض لحية ينظر الى الذهاب الى الباقي فيجب بحسابه من الدية واذا نبت بعض اللعبة فحكومة عدل وصالح عن

حاجة لها ثم ثبت يرجع مما دفع ولو ثبت أبيض وهو شاب لا يجب شئ عندهما وعند حكومة عدل وبه أفتى الفقيه أبو الليث وفي العبد إذا ثبتت
بعض حكومة عدل وإذا لم تثبت بخير المالك أن شاء ترك وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته * حلق شعر امرأته أو امرأة غيره أو حلق شعر الجارية
ورصد قيمتها لا يجب شئ لأنه ثبت ويطول كذب الجار ولكن يعزربا يليق به * إذا قلع الحديقة قلعاً أو وجأه بالشفرة فدية في الصحيح
لعدم إمكان المساواة وإن ذهب ضوءها (٣٩٠) والعين قائم يقتص بان يحصى المرأة بالنار ويدنيه من المستوفى مع ربط الأخرى فإذا

الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها

فنعول مذهب علمائنا رحمه الله تعالى أن كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه
أو لتمويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتال بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها إلى حلال
فهي حسنة والأصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحنث
وهذا تعليم المخرج لا يوجب النهي عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام عن عيئه التي حلف ليضربن امرأته مائة
عود وعامة المشايخ على أن حكمها ليس بنسخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة *

الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة فعلى قول بعض المشايخ رحمه
الله تعالى لا يجوز التوضؤ فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر منيرة من
الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جارياً في الخندق فإن شاء توضأ من
الخندق وإن شاء توضأ من النهر * إذا توضأ الرجل فرأى الببل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يريده ذلك
كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء إلا أن هذه
الحيلة انما تنفع إذا كان العهد قريباً ولم يحجب الببل فأما إذا جف الببل ثم رأى الببل على ذكره يعيد
الوضوء لأنه لا يمكن إحالته على ذلك الماء * إذا أصابت النجاسة خفياً أو علاناً ولم يكن لها جرم كالبول والنحر
فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمشي في التراب أو الرمل حتى يلصق
بعضه بالتراب ويجف ثم يمسحه بالأرض فيطهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يشترط الجفاف * إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام
المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ماضياً مع الإمام وكره أن
يفسد ماضياً فالحيلة له في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلّي الخامسة والسادسة حتى
تصير هذه الصلاة نقلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصلّي الفريضة مع الإمام ذكره شمس
الأنمة الحلواني رحمه الله تعالى *

رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جازله أن يدخل في صلاة الإمام
ويترك السنة ثم يقضيها عند مجده رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة
لأن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يفسدها على
نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها
بالإفساد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة فإنه
يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذه حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا
الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى ولا تظلموا أعمالكم
والأحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعاً في

سأل فأنظرتم الإقتصاص
فوزعتم الضارب بقاء
الضوء وأنكره المضروب
يحكم إلى الأطباء وقيل
يختبر بحيلة يلقى بين يديه
وقيل يستغفل وينصب
بين يديه شئ وقيل يستقبل
العين بـعين الشمس
مفتوحة فإن سال دمع
فالضوء باق وإن لم يسـل
لأن الصحيحة تدمع عند
المنابذة بها وإن لم يعلم به
أيضاً فهو كسائر الدعاوى
والقول للضارب المنكر على
البنات لأنه على فعله ولا
يقتص العين اليمنى باليسرى
ولا العكس بخلاف ما إذا
كانت عين الجاني أنقص
أو أكبر من عين المضروب
فانه يقتص وإن بعين
الجاني عليه حول لا يغير بصره
ولا ينقص يقتص من الذي
أذهب ضوءه وإن الحول
شديد ينقص البصر فحكومة
وإن الحول المنقص للبصر
بين الجاني خير المجنبي إن
رعى بالنقص اقتص أو
أخذ نصف الدية في ماله
* أذهب عيناه ويسرى الجاني
ذاهبة لا يئام يقتص ويترك
أعمى وإن عيناه يضاء عند
الذهاب ثم زال يقتص

منه ولا عبرة لوقت الجناية * أبيض بعض عين بضرب لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل * ضرب بأصبعه عين
آخر عدا فذهب ضوءها فعليه القصاص وإن مات من ذلك فديته على عاقلته * قصد ضرب يده فأصاب عينه وتلف فدية لأنه شبهه عد قال
محمد رحمه الله إذا تمدد شي من إنسان فأصاب غير ما تمدد فهو عدا بان قصد ضرب يده بالسيوف فخطأ وأبان رأسه فهو عدا وإن قصد
ضرب زيد فأصاب خالداً فهو خطأ ومثل في المتقى * رجلان في الميدان قاما للتعليم والتعليم فوكزا أحدهما صاحبه فذهب عينه أو أنكر سره

فهو عمد * ضرب رجل امرأة أو على القلب فتلف عضو لا يجب القصاص لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف وفي عين الاور نصف الدية وقيل كلها لان العين الواحدة كالعينين وفي العين القاعة اذا هب ضوءها حكومة * ضرب عين رجل فالتخسفت حد قته وجرحت وسال قيح وذهب البصر ان خطا فدية وان عمد فذلك لعدم امكان المماثلة وعن الامام القصاص لو عمد او ان قورت والاصح هو الاول * رمى الى عين انسان فنفذ من القفا يجب نصف الدية وحكومة * اصاب الوكز (٣٩١) عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط

الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف * ضمان العين ثلاث كل الدية فيها ونصفها في احدهما كالحر أو كل القيمة فيها والنصف في احدهما كالعبد يقتدر ببدل الذات الثاني أن يكون فيها نصف بدل الذات وفي احدهما ربع بدل الذات كالبهائم لان الانتفاع فيه باربعة أعين كالبهائم التي تستعمل ركوبا وجلا مثل الفرس والبغل والبعير وثور العمل والحمار الثالث نقصان القيمة كالكلب والسنور وشاة في السن الثانية بالثنية والناب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اجاما ولو كسرت أو زعت من أصلها فالقصاص ولو كسرت بعضها واسودت الباقية أو اجرت أو اخضرت أو دخلها عيب لا قصاص والدية في ماله وان ضرب سنه وتحركت ونسقت خطأ فالدية خمسمائة على عاقلة وان عمد اقتص وفي التجريد كسر بعضها فأسود

الفريضة ولا يصير مفسدا للعمل بل يصير مجاوزا عن عمل الى عمل (١) كذا في المحيط *

الفصل الثالث في مسائل الزكاة

رجل له مائتا درهم أراد أن لا تلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول يوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى كره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشايعتنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفع الضر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يجوز أن يستبدل قبل تمام الحول يوم بجنس أو بخلاف جنسها فينقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يثق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ماضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدى الى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الايمان مسئلتين وهدي الى الحيلة فيهما مع أن فيهما اسقاط حق الشرع احدهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارته يمينه اذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضا أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أو الى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين ناويا عن زكاة ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين يجوز ذكر في النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فأجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره ومشايعتنا المتقدمة من رحمه الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المغاليس وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه يمكنه أن يمديه ويأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدافعه ويمانع به يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا فيكلفه

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندى لان السنة انما صارت ديننا في الذمة ههنا بفعله فهي بمنزلة الصلاة المندوبة اذا اداها في هذا الوقت وانه مكرره وان صارت ديننا في ذمته بفعله كذا هنا اهـ بالقطعة نقله صحيحه

الباقى أو قعيب حكومة لا قصاص وفي الجامع الصغير خمسمائة دية السن * كسر بعضها فاسقط الباقى لا قصاص وعن ابن سماعه رحمه الله القصاص * ولا قصاص في السن الزائدة وتجب حكومة * ضربه حتى سقط أسنانه كلها اثنتان وثلاثون تجب دية وثلاثة اجاسا وهي ستة عشر ألف درهم في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاث وثلاثون وثلاث مائة وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة اجاسا وفي الاخيرة الباقي من الدية الكاملة * لطم رجلا فكسر بعض أسنانه يقتض من الضارب ذلك القدر لكون المماثلة مقدرة

والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قد رس الكسر والمكسور صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسرت من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وكذلك ان الكسر مستوي يستطيع الاقصاص يقتصر بالمزبد وان كسر اسنما غير مستوي لا قصاص فيه وعليه الارش وفي كل سن خمس من الابل أو البقر ولا يزاد على تمام الدية في عضو من أعضاء الانسان الا في الاسنان فانه يجب الرائد على الدية فيهن والاياب والاضراس والمقدم والمؤخر سواء ولو ثبتت معيبة فحكومة (٣٩٣) وان ثبتت سوداء يجعل كان لم تنبت وان اصغرت بالضرب لم يوجب الامام في الحرشياً

وأوجب الحكومة في العبد ولو أثبت المقلوع سنه سنه مكانها فالتحمت أو الأذن المقطوعة مكانها فالتصقت يجب الارش كاملاً لانها لا تنبت كما كانت وذ كر بكر فان ثبتت بلا تفاوت سقط الواجب عن الثاني رحمه الله أنه لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات الى أنه يؤجل وذ كر السرخسى يسأن في حولا في الكبير الذي لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالأول يفتى بأنه لا يؤجل * ضرب صبي سن مثله ينتظر الى بلوغه فان بلغ ولم ينبت وجب على عاقلته خمسمائة وان من العجم ففي ماله عند من لا يرى لهم عاقلة لا يقطع سن القالع ولكن يرد الى أن يصل الى اللحم وسقط ما سواه ولو نزع جاز والابراد احتياط لتلاؤذي الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كما اذا هب فيسبر منها ذلك القدر وان اضطربت السن بالضرب انحر الاشئ نيه وان عبدا فحكومة فان

قضاء الدين *

وحياله أخرى أن يقول الطالب للمطلوب من الابتداء وكل أحد من خدعي ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا لملكه وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه فان كان للطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغير قدر الدين ناويا عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بمحضته من الدين ثم ان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناويا عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل من عليه الزكاة اذا أراد أن يكتف من ميتة عن زكاة ماله لا يجوز (والحيلة فيه أن يتصدق بهاء على فقير من أهل الميت) ثم هو يكفن به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولاهل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التملك كعمارة المساجد وبناء القناطر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه *

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جيجون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لان ما جيجون عنده عشري والموتة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئا من ذلك لرباط ثمة لا يجوز ولا يحل للمتولى أن يصرفه الى الرباط (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى المتولى ثم المتولى يصرف ذلك الى الرباط كذا في الذخيرة *

الفصل الرابع في الصوم *

اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عملاً التزمه اذا أراد أن يؤدى القدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فانه يعطى منوبين من الخنطة فقيرا ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية * في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فأراد أن لا يحنث فالحيلة أن يسافر ويفطر كذا في التتارخانية *

انتظر حولا ثم اجرت أو اسوتت فكمال الدية وان اصغرت اختلقوا واختاروا وجوب كالا سوداوان لم يتغير لكن الفصل
تحركت وقلعها آخر يجب على كل منهما حكومة عدل فان اخضرت أو اسودت أو اجرت تجب الدية اذا فانت منفعة المضغ فان لم تفت ان كل من الاسنان التي ترى تجب الدية لفوات الجمال وان لم يفت المضغ أو الجمال تجب الدية في رواية ولا تجب في أخرى والصحيح عدم الوجوب وان كان من المكسور اخضر أو اسود فحكومة عدل قال القاضي الامام في كسر بعض السن انما يبرد بالمزبد اذا كسرت عن عرض أملو

عن طول نفيه بالحكومة وان كسر بعض سنة فاسود الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد * اراد ضربه بالسيف فاقطع السيف
انسان وجنبه صاحب السيف فانقطع بعض اصابع الممسك ان من المفصل القصاص وان من غير المفصل عليه دية الاصابع * قطع ظفر
غيره ان نبت كالأول لا شئ عليه وان لم ينبت أو معيبا بالحكومة ولكن في المعيب الواجب أقل من غير النابت * وفي قطع يد أو شئ منها ان عمدا
من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاص * وفي اليدين والرجلين لا يؤخذ (٣٩٣) باليمين الا اليمنى ولا اليسرى الا

باليسرى * وكذلك في الاصابع
لا يؤخذ شئ من الاعضاء

الاجنلة السبابة اليمنى بثلثها
وكل اصبع كذلك * قطع من
نصف الذراع ففي الكف
والاصابع نصف الدية
وفي الذراع حكومة عند
الامام وان من العضد أو
الرجل من الفخذ فنصف
الدية وما فوق الكعب
والقدم تبع ودية ينفوخة
سنتين ثلثها في الاولى
والثلث في الثانية قال بكر
الواجب لو أقل من خمسمائة
خفالة وان خمسمائة الى ثلثها
ففي سنة وان أكثر من الثلث
فالثلث في سنة والرائد في
الثانية * كسر يد عبد رجل
أو رجله لا يجب في الحال شئ
وينتظر المآل شلت اليد
بالضرب بحيث لا يقبض
ولا ينسبط فدية ولا يقطع طرف
عبد بطرف حر ولا طرف
عبد بعبد ولا الصحيح للشلاء
والرجال للنساء * عشرة
في الانسان في كل واحدة
الدية كاملة الانف واللسان
والذكر والخصيتان والعقل
والرأس حلق ولم ينبت واللحية
اذا لم تنبت والصلب اذا
كسروا قطع الماء أو سلس
بوله وفي الدبر اذا طعن ولم
يستمسك الطعام * ولو ضرب

* (الفصل الخامس في الحج) *

الحيلة لا إذا أراق إذا أراد دخول مكة من غير ائتمام من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر
وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فان بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات الا أنه خارج
الحرم أو موضعا آخر بهذه الصفة لمساحة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير ائتمام كذا في الذخيرة *

* (الفصل السادس في النكاح) *

ادعت امرأة على رجل نكاحا والرجل يجحد ولا يثبت للمرأة الاستحلاف لا يجري في النكاح عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح ففره
ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح فاذا يصنع حكمي عن الشيخ
الامام الزاهد علي بن زياد رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق
ثلاثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شئ ولو كانت امرأة تخلص منه ويمكنها
التزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل ادعى على امرأة نكاحا وأراد القاضي تحليفها على قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى فالخيلة لها في دفع اليمين عن نفسها أن تتزوج بزوج فان بعد ما تزوجت لا تستحلف
للمدعى لان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار ولو أقرت بالنكاح للمدعى بعد ما تزوجت بزوج لا يصح
اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة * اذا أراد الرجل ان يجحد نكاح امرأة ولا يلزمه مهر آخر بلا
خلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل
يجب التسميتان في المسئلة خلاف وقد مررت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر
بلا خلاف ينبغي أن يجدد النكاح ولا يذكر المهر أو يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر *
الاب اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقرب قبض شئ من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان أهل
المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول أهب بأذن البنت كذا
وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فانا ضامن لك عنها يكون هذا
الضمان صحيحا لكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي
ان يجعل الزوج بعض الصداق على أبي الصغيرة ويقرب غزمتها ان كان أبو الصغيرة أملا من الزوج
أو يعقدان العقد على ما ورأه ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من
الخمسائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربع مائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة بمجلا والبعض مؤجلا
وبالعوض هبة كما هو المذهب وطلبوا من الاب الضمان ومرا دالاب أن لا يلزمه شئ يقول الاب أهب كذا
فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول أهب بأذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى في
هذه الصورة لا يلزم الاب شئ * له مملوك سأل أن يزوجه أمة أو حره تخاف المولى ان يزوجه بتكامل
في أموره أو لا يرغب أحد في شرائه بعد ذلك فالخيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمتي هذه وهذه الحررة على
أن امرأتي أهدى أطلقها كلما أريد فاذا قبل العبد نكاحها يصير الامر بيد المولى يطلقها المولى
كلما أراد * رجل أراد أن يتزوج امرأة تخافت المرأة أن يخرجها من تلك البلدة أو خافت أن يتزوج عليها

(٥٠ - فتاوى سادس) فرج امرأة نصارت لاتباع فدية كاملة وعشرة أخرى في اثنين منها الدية العينان والاذنان والحاجبان
والشفقتان واليدين والرجلان والانيان * والليتان والعيان وفي الثدين بالثاء المثلية الدية وفي احدها نصفها وفي الخلتين
الدية وفي احدها نصفها وفي ثديي الرجل حكومة وفي احدها نصف تلك أي نصف ماوجب بالحكومة في كلها وفي حيلة نديه حكومة
* وان قطع الذك من أصله ان خطا فدية وان عمدا اختلف أصحابنا وفي المنتقى لا قصاص فيه قالوا وهو قول محمد وعن الثاني ان أصحابنا اجتمعوا

على ان في الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وفي ذكر العنين وذ كرمولود لم يتحرك ولسان الاخرس والعين القائمة المذهب ضوها واليد والرجل الشلاء محكومة * أخذ خصية رجل فشدّها فذهب رجوليته فدية * ضرب امرأة فصارت مستحاضة يتربص عاما فان برأت فلا شيء والا فدية وفي الضلع اذا كسرت محكومة * وقصبله لكنه يقدر ان يجامع فمحكومة وان لم يقدر على الجماع اراحه ودب فدية وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن (٣٩٤) بقي أثر الضرب فمحكومة وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع

الماء الدية وفي السرة قوة اذا كسرت محكومة وكذا كسر كل عظم فيه المحكومة بقدر ما يرى الحاكم بعد نظر ذوي عدل ممن يعالج الكسر * قطع ذكره من الاسفل فسقطت لحته ففدية ثلاث ديات للذكر والانثيين والحيمة * قطع ذكره ثم خصيته فديتان وان عكس ففي الخصيتين دية وفي الذكر محكومة لان بقيامهما تعد منفعة النسل قائمة بخلاف الذكر بعد قطعهما * وان قطع احدهما فانقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقر الخافي به * قطع لسان صبي استحل فمحكومة وان تكلم فلو خطا دية ولا قصاص في عده وعن الثاني الوجوب في قطع الكل * وفي عين المولود ان ابصر الدية في الخطا والقصاص في العمد وان لم يبصر فمحكومة وعن محمد قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى ايضا قطع وسطاه والسبابة من تلك المفصل وان جف الباقي من السبابة وسقط الاصبع الوسطى يقتصر من الوسطى لامن السبابة وعن الامام وبه الثاني قطع اصبع من مفصلا او غير مفصلا فسقط

الكف معه ان الكف من مفصلا اقتصر فيه ما وان من غير المفصل لا فيه ما وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة ايضا ان القطع امرها والسقوط ايضا من المفصل القصاص وان القطع من غير المفصل والسقوط منه أو على العكس فلا * وفي شرح الطحاوي كسر بعض سنه فاسود الباقي لا قصاص وان لم يسود الباقي ففي المختصر انه يجب القصاص * وفي المنتقى كسر بعض السن يستأنى عاما ان لم يسود الباقي يدعى طيب كما ذكرنا وان اسود الباقي وقال استوفى المبسور وأترله المسوق ليس له ذلك وان كسر البعض وسقط الباقي لا قصاص في المشهور وفي المنتقى

فيه القصاص بنزلة ما لو قطع اصبعه فاسقط اليد يجب القصاص * المتزوج عنه اقصاص لو ثبت سن النازع كالاول يؤدي خمسمائة للمتزوج وان
ثبت نصفها فنصف الارش وان ثبتت تامة ثم تزوجها آخر ينظر عامان فان ثبت والا يقتصر من الباقى ولا شئ على الاول * عض اصبعه وقطعها
يقتصر بعد البره فان مات منه فدية على عاقلته وفي الجاهل مع الاصغر جذب العضوض ذراعه وسقط اسنان العاض لا يجب دية الاسنان عند
الامام خلافا لابن ابي ليلى وكذا عن محمد في العيون اذا سقط سن العاض ولحم ذراع العضوض (٣٩٥) بضمن العاض لحم الذراع ولا يجب
ضمن الاسنان بخلاف ما اذا

جذب ثوبه من يد المتشبه
فتخرق حيث يضمن المتشبه
نصفه لان التخرق بفعلهما
نوع المشهور عن
أصحابنا أن الجناية على العبيد
كالجناية على المال حتى وجب
خلاف مال الجاني كضمان
الغصب والاتلاف ولا يصح
ذلك على اطلاقه فانه ذكر في
الجامع الصغير والمبسوط أنه
اذا شج عبيدا موصحة يجب
نصف عشر قيمته كما يجب
في الحر نصف عشر الدية
وفي النواذر بضمن في العبد
في الموصحة نقصان قيمته
كالهائم فيصح اطلاق
القاعدة على رواية النواذر
لا على ظاهر الرواية فيقيد
القاعدة بما اذا لم يكن للجناية
ارش مقدر فخرجت مسألة
الموصحة لكون ارشها مقدرا
* فقا عن عبد قيمته تزيد على
عشرة آلاف قضى الامام
فيه بخمسة آلاف الاخسة
بأنفاق الروايات بخلاف
الامة فانه قضى فيها بخمسة
آلاف الا عشرة لان دية
المرأة تلك تنقص عشرة
يستحق بها يد يخرج كما خرج
في العبد وفي العبد خمسمائة
نصف الدية فنقصنا خمسة
اعتبار البعض بالكل * عبيد

أمرها الى على صداق كذا في نسخة - والنكاح بينهما اذا كان الزوج كنفوا لها هكذا ذكر الخصاص رحمه
الله تعالى في حيلة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخصاص اكتفى بهذا
القد من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون - اذا رأى الخصاص وفي جوازه - هذا
النكاح كلام لانهم لم يصبروا في باب النكاح يستقصي في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن
مشايخ بل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء
به هكذا في الذخيرة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا اثنتين فزفت الى كل واحد
منهما امرأة أخيه فلم يعلموا بذلك حتى أصبحوا فاذكر ذلك لابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد
منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ذكر لهذه المسئلة حكاية أنها وقعت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم أبو حنيفة
رحمه الله تعالى وكان في عدد الشبان يومئذ كانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا اولولة النساء فقبل ماذا
أصابهم فذكروا أنهم قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما
بالتى أدخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فسيئوا فقال سفيان الثوري رحمه الله
تعالى فيها قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا
انقضت عدتها دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح باصبعه على طرف المائدة كالمدة كرفي
شئ فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شئ آخر فعضب سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال ماذا
يكون عنده بعد قضاء على رضى الله عنه يعنى في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على
بالزوجين فأتى بهما فسأل كل واحد منهما أنه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد
منهما طلق امرأتك تطليقة فطلعا ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكم
على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقربها الى
اللفة وأبعدها عن العداوة رأيت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضى العدة أما كان يبقى في قلب كل
واحد منهما شئ يدخل أخيه بزوجه ولكني أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينهما وبين
زوجته دخول ولا خاوة ولا عداة عليهما من الطلاق ثم زوجت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته
لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شئ فيجيبون من فطنة أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في
المبسوط *

الفصل السابع في الطلاق

رجل كتب الى امرأته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاذ كرفلانة وبعث بالكتاب الى امرأته
لاتطلق فلانة وهذه حيلة جيدة (الحيلة للطلقة الثلاث اذا خافت أن يمسخها الزوج الثاني) ان يقول
الذى يريد التحليل قبل أن يتزوجها ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثا أو قال أنت طالق واحدة
بأبنة واذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص

مقطوع يده قطع انسان آخر رحمه من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا يده لانه اتلاف فلا يجب به ارش مقدر وان من جانب آخر عليه
نصف القيمة لعدم مقطوع يده لانه ليس باتلاف جازا أن يجب به ارش مقدر * وعن محمد بن قطع يد عبد غيره عليه مائة نقص ولا يبلغه نصف
دية يد حر وعن الامام والثاني فيمن قطع يني عبد رجل وآخر سارها فماتت من ماعلى القاطع الاول نصف قيمته وعلى الثاني مائة نقصه وما بقى من
النقص في نفس العبد عليه مائة فان وقال محمد بن نقصان قطع اليدين والنفس عليهما أنصافا وعلى هذا البائع قطع يد العبد المبيع بسقط نصف

الثمن وان مقطوع يدق قطع البائع الثمانية بغير القصاص ويسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الثمن وطريق معرفة ذهاب السمع
 ان يترك المجنى عليه حتى يغفل ثم يتادى ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب والافقد ذهب * وذ كرىكر أشهد المجروح ان فلانا لم يجرحه ومات
 المجروح ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفاً فصاح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة أن
 قلنا كان جرحه ومات منه لا يقبل (٣٩٦) لان القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويقضى ديونه والمورث ا كذب شهوده

ونظيره ما اذا قال المقدوف لم
 يذقني فلان ان لم يكن قد ذف
 فلان معروفاً يسمع اقراره
 والا لا وعفو الاوليا قبل
 موت المجروح يصح كما يصح
 عفو المجروح لوجود السبب
 وصحة البراءة بعد وجود
 السبب وأجاب عطاء بن حزة
 فيمن ضغط خصيتي انسان
 ومضى عليه وهو صحيح يعمل
 ثم مات ان ثبت باقرار أو بينة
 انه مات من تلك الضغطة
 عليه الدية كاملة * شهدا
 على رجل أنه جرحه ولم يزل
 صاحب فراش حتى مات
 يحكم به وان لم يشهدوا انه
 مات من جراحته لانه لا علم لهم
 به وكذا لا يشترط في الحائض
 المائل ان يقولوا مات من
 سقوطه ولان اضافة الاحكام
 الى السبب القائم لازم لا الى
 سبب يتوهم الا يرى أنه
 لا تجب القسامة في ميت في
 محلة على رقبته حية ملتوية
 * حلق رأسه ولم يثبت
 عن الامام أنه يخبر المولى ان
 شاه دفعه وأخذ قيمته وان
 شاه ترك قال محمد ولا أحفظ
 عنه في لحيته شيئاً وفي
 العيون عن الامام في قطع
 أذنه أو أنفه أو حلق لحيته

وان خافت أن يسكنها زماناً طويلاً ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يقع الطلاق عليها فالجيلة لها أن تقول قبل
 التزوج ان تزوجت بك وأمسكتك ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام يوماً أو ما أشبه ذلك بقدر ما به واه فأنت طالق
 فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة بنفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص
 * حيلة أخرى في أصل المسئلة * أن تقول المرأة للحلل زوجت نفسي منك على أن أمري يبدى أطلق
 نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بيدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ الحلل فقال تزوجت
 على أن أمرك يبدى تطلق نفسك كل تريد من فقبلت لا يصير الامر بيدها
 * وحيلة أخرى * أن تقول الزوج للحلل للمرأة تزوجت على أن أمرك يبدى بعد ما تزوجت وطلق
 نفسك كلما تريد فقالت المرأة قبلت يصير الامر بيدها أيضاً المطلقة الثلاث اذا أرادت التزوج والرجوع
 الى الزوج الاول وهي تذكره أن تزوج نفسها رجلاً فتشتر بأنهما قد استحلوا فالحيلة في ذلك ان كان لها
 مال تهب لبعض من تثق به عن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكاً صغيراً امرأته اهاقاً يجامع مثله
 النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين بأذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام
 للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعث بالمملوك الى
 بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة * واذا
 أراد أن يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستثنى وينبغي أن يكون الاستثناء موضوعاً لاملة وظاهراً ان
 المفعول لا يعمل وكذا المضمر في قلبه لا يعمل وكونه مسموعاً هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمهم الله
 تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتسليم به وبعضهم قالوا كونه مسموعاً
 شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في فصل الطلاق والعتاق اذا
 قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعاً أم لا قال بعضهم يتصف به مع انه لم يثبت الوقوع حتى من
 حلف وقال والله لاطلقن اليوم امرأتى تطلقه واحدة أو ثلاثاً فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثاً ان شاء
 الله أو قال لها أنت طالق ثلاثاً على ألف فقالت المرأة لا قبل كان هذا الرجل باراً ولا يحنث في عيینه وهو
 اختيار مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه أن من قال
 والله لاطلقن امرأتى اليوم ثلاثاً أو قال واحدة فالجيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول
 لها أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فلا قبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون باراً في عيینه وكذلك اذا حلف
 أن يبيع قباع يباع فاسد فقد برى في عيینه فاعتبر بأثماً وموجباً الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة
 الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعاً وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه
 موقعاً (١) وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية فقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير باراً في
 (١) قوله وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية ينبغي مراجعة الذخيرة وتجري الخلاف في المسئلة فانه في المحيط
 حكاه على غير ما ذكره هنا وعبارته على النسخة التي بيدي ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يتصف
 بكونه موقعاً وجعلوا ما روى عن أبي حنيفة في المسئلة التي تقدم ذكرها انه يصير باراً في عيینه جواب ظاهر
 الرواية انتم فتأمل والله أعلم اهـ مصححه

اذا لم يثبت قيمته تاماً ان دفع اليه العبد وحكى القدوري في شعره ولحيته الحكومة قال القاضي القنوي في قطع أذنه وأنفه وحلق عيینه
 لحيته اذا لم يثبت على لزوم قصاص قيمته كما قالوا وروى الحسن عنه لان المعترف به المالية والحاصل أن الجناية على العبد ان مستهلكه بان
 كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستهلكه بأن وجب فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع اليدين وأمثاله وقطع
 يدور رجل من جانب واحد الثاني كقطع يد أو رجل أو قطع يد ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت في رواية من قبيل

الأول وفي أخرى من قبيل الثاني * واستعمل العبد المشترك بلا إذن شريكه هل يوجب على الشريك المستعمل الضمان فغيروايتان وفي الجارية يضمن بلا خلاف * برأت الموضحة أو الجريحة ولم يبق الاثر لاشئ عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شئ عليه الاثن الادوية قال القاضي أنا لا أثر لقولهما وان بقي أثر يجب ارش ذلك الاثران منقولة مثلاً فأرش المنقولة * أنفذ الطعن من اذن الى اذن فحكومة وان في فقه حتى (٣٩٧) خرجت من الدماغ وتقدت فيه فتى

القم مع الدماغ الحكومة
لانه ليس له ارش مقدر
ومن الدماغ الى أن نفذت
أمة وفيها ثلث الدية وفي
موضحة الاتف الحكومة ولا
قصاص في دامية وباضعة
ومتلاحة لانه لا يتجاوز عن
الزيادة

نوع في الشجاج

الكلام فيه في مواضعها
وأساميها وأحكامها وانها
تختص بالرأس والوجه فاذا
كانت في الوجه ان في موضع
العظم كالجبهة والجبين
والذقن تصورها في الموضحة
وما قبلها وما بعدها والامة
لا تكون الا في الرأس أو في
الوجه من الموضع الذي
يخلص الى الدماغ ولا تكون
الجائفة في الحلق والرقبة وانما
تكون فيما يصل الى الجوف
من الصدر والظهر والبطن
فكل ما وصل الى موضع لو وصل
الشراب اليه كان موطرا
فهو جائفة لانه يحكم الجوف
وما فوقه لا جائفة وكل موضع
يكون فيه موضحة ففقيه منقولة
وهاشمة وسحق وباضعة
ومتلاحة وأمة وانما ذلك
يكون في الرأس والصدين
والجبهة والجبين وموضع
الخدن والذقن وأما أساميها

عينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أطلقك اليوم فلا تأنت طالق ثلاثا
فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعليه الفتوى لو أن رجلا طلق امرأته بأنا أو أنسكرا فليسيل أن تدخل المرأة بينا في زوجه
فيقال له انك تزوجت امرأته وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأتى في هذه الدار فيقال له كل امرأتى في
هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فيظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات أن لا يكلم
فلا تأنا فليسيل أن يطلقها واحدة بأنة ويدعها حتى تنقضي عدتها ثم يكلم فلا تأنا ثم تزوجها كذا في
السراجية

(الفصل الثامن في الخلع)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فان سألته في الخلع ان لم أخلعك
وحلفت المرأة بعتق محاليكها وتصدق مالها ان لم تسأل الخلع قبل الليل فجاء الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فقالت لزوجه أسألت أن تخلعني فقال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينيها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
للزوجة قولي لا أقبله فقالت المرأة لا أقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل
واخذ منه كفا في عينه

حيلة أخرى للمرأة إذا كانت عين المرأة بعتق محاليكها وصدقة مالها أن تبيع جميع ذلك بمن تشق به
حتى يضيء اليوم وليس في ملكها شئ فتجعل اليمن لا الى جراه ثم تستقبل البيع كذا في المحيط

(الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة له في ذلك أن يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعتد
النكاح خارج الكوفة فلا يحث في عينه

حيلة أخرى أن يوكل الخائف رجلا فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة ويعتدان النكاح ثمة أو يوكل
المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعتدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث في عينه والمعتبر
في هذا الباب حث الوكيل لا حث الموكل اذا حلف أن يطلق امرأته بخيار فالحيلة في ذلك على قياس
مسئلة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخار أو يطلقها أو يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج
بخار فلا يحث في عينه اذا أراد الرجل أن يسافر فحلفه امرأته بعتق كل جارية يشتريها فتقول له كل
جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلفته بهذا أن يقول نعم ويعني بقوله نعم بلدة أو قرية بعينها فاذا
نوى ذلك ثم اشتري جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان
فيقول ذلك الغير نعم انه يكتفى وبصير حال تلك العين التي عرض عليه وهذا فصل يختلف فيه المتأخرون
قال بعضهم لا يكتفى بقوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم يكتفى وهذه المسئلة دليل عليه وهو
الصحيح كذا في الذخيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرو جميع ما أملك صدقة فالحيلة أن يهب
ذلك كله بمن يشق به ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوهبه * رجل أراد أن يكاتب جارية له ويأهاقانه بها

فأولها الحارصة وهي التي تحصر الجلد أي تشقه والدائمة التي لا تسيل وتدمى والباضعة من البضع القطع التي خرجت من الجلد وأخذت
في اللحم والمتلاحة التي تشق اللحم فتكون أبلغ من الباضعة والسحق الواسلة الى جلد رقيقة فوق العظم واسم الجلد سهاق والموضحة
التي توضع العظم والهاشمة التي تهشم العظم وتكسره والمنقولة بفتح القاف وكسر الهاء التي يخرج منها العظم والامة الواسلة الى أم الدماغ
وهي جلد تحت العظم فوق الدماغ ثم الدامية وهي التي تشق هذه الجلد ولم يذكر محمد ثلاثا منها الحارصة والدائمة وأما أحكامها

ففي الموضحة قود وما بعدها الا قود فيها وما قبلها قال محمد في الاصل فيه قود في قدر غورا الجراحة بمسبار ثم يعمل حديد بقدره فيغرز في اللحم الى آخره فيستوفي حقه وعن الامام أنه لا قود الا في الموضحة لا فيما قبلها ولا فيما بعدها ولكل رواية وجه واذا لم يجب القصاص أو سقط لا بالعفو فيما قبل الموضحة حكومة عدل وفي الموضحة لو خط أنصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشرها وفي الامة ثلث الدية وليس في الجراح ارش مقدر (٣٩٨) الا في الجائفة ثلث الدية وان نفذت الى الجانب الآخر فثلثا الدية لانهم جائفان * شج أصلع

موضحة عمد اذ فيه حكومة لا قصاص لان موضحة الاصلع أسروا والشاج أيضا أصلع يجب القصاص للمساواة وان لم يكن الشاج أصلع لكن رضى بالاقصاص منه لم يكن له ذلك وتجب الحكومة وموضحة الاصلع انقص من موضحة غيره فكان ارشيه انقص أيضا والهاشمية مستويان لانه كسر العظم وعظم الاصلع وغيره سواء فاندفعت الموضحة لانها شقت الجلد وجلد الاصلع أزرق من جلد غيره فتجب الحكومة فيها * شج بالعصا موضحة لا يجب القصاص وان مات منها لا يجب وان شج بالحديد الهاشمية لا يجب القصاص وان مات منها لا يجب القصاص وان شج بالحديد موضحة يجب القصاص فان مات منها يقتل به * شج بالحديد لا قصاص فيه وان جرحه ومات منه يجب القصاص * ألقاه في النار أو في تنور محماة فاحترق ومضى أيام ومات يقتل به وان كان يذهب ويحیی ثم مات منه تجب الدية * قطع الاذن كلها يقتص وان قطع نصفها اقتص منه بقدره ان استطاع

لا بن له صغير ثم تزوجها ان لم تكن تحت حرة ويكون أولاده أحرارا كذا في السراجية * (١) وفي العيون لو أن رجلا أراد أن يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذا مت وأنت في ملكي فانت حرفانه يجوز واذا مات يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التتارخانية (نوع في قبض الدين) اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عبدى حران أخذته اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقا أو جلة وان قال ان أخذته اليوم الاجلة فعبدى حر فاحذف جميع المائة منه ثم وجد فيه ادرهما متوقفا فارد أن يستبدله في الغد فلا يحنت في عينه فالحيلة أن يستبدله في الغد فلا يحنت في عينه وكذا لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحنت في عينه اذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدله أن لا يأخذ بنفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحنت وكذلك لو بدله أن لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحنت وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بأمره أو من رجل حاله المحلوف عليه بأمره فقد برى في عينه هكذا ذكر القدوري وذكر في العيون مسألة تدل على انه يحنت في عينه وصوره ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنت وان قبضه من المتطوع لم يحنت وكذلك لو قبضه من كفيل له أو محنتا له عليه لم يحنت وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطين فلان حقه فأمر غيره بالاداء أو أحال فقبض برى في عينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه باحد هذه الوجوه حنت وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا أولا كذا في الذخيرة * لو أن رجلا ساءم رجلا بشوب وأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران اشتراء باثني عشر درهما ثم بدله أن يشتريه ينبغى أن يشتريه بأحد عشر درهما أو دينار أو باع بأحد عشر درهما أو ثوب أو لا يحنت في عينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنت فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا بأكثر أو لا يذيقه بقاءه بتسعة أو دينار القياس أن يحنت وفي الاستحسان لا يحنت في عينه ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة وثوب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغى أن يحنت في عينه قياسا واستحسانا لان النوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالنوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخلا تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزاد ثم احتاج الى بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال ينبغى أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنت في عينه وكان ينبغى أن يحنت لانه جعل تمام عينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية بقيت اليمين فيجب أن يحنت كما لو باعه بعشرة والجواب أن الحنت لا يقع ببقاء اليمين وانما يقع بوجود شرط الحنت ولكن في حال بقاء اليمين ففيها اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنت لما مر فلا يحنت لعدم شرط الحنت لعدم بقاء اليمين وفيها اذا باعه بعشرة وجد شرط الحنت واليمين باقية فيحنت هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسئلة الاخيرة هشام في

(١) قوله وفي العيون الخ الا صوب حذف هذه المسئلة لانها ستأتي في فصل التدبير اه محكمه

وعرف القدر فالمثاله في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فيمن قطع نصف الاذن وكان يقدر على ان يتنص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان أذن القاطع أصغر من أذن المقطوع فلامه مقطوع ان يقتص أو يأخذ نصف الدية قال الامام ان كانت الامة ثنتين أو ثلاثا فالدية ولا شيء فيهن فان كانت أربعة فالدية وثلاثا وفي الظهيرية اسودت السن وضربة ثم نزعها آخره على الاول الارش وعلى الثاني الحكومة وفي دعوى السن لا بد ان يذكر أنها يضاء أو سوداء اذا لا يجب تمام الدية

الاذا كانت بيضاء ولا يمنع بقاء السن في خلال اللحم لزوم تمام الدية (نوع في القسامة) رجلان في بيت وجد أحدهما قتيلا قال الثاني عليه الدية وقال محمد لا تجب عليه الدية لجواز انه قتل نفسه * أهل بخاري افترقوا فرقتين وبقا تلون للعصية جهلا أحدهما كلاذى والا تخذروا زكى وجد بينهما قتيلا لا يعرف قاتله تجب القسامة والدية على تلك المحلة * وجد قتيلا امامي غير الملك كالفاترة أو ملكا اما خاص كالدار أو عام كالمحلة ففي الاول ان لم يكن في قرب مصر من الامصار بحيث يسمع الصوت منه فهدر (٣٩٩) وان بقرب مصر فالقسامة والدية عليهم وان في دار رجل

عليهم وان في دار رجل
فالقسامة والدية على عاقلة
وان في المحلة اختار خسين
من الصلحاء أو من الفساق ان

شاء وحلفهم كما عرف وان
في نهر عظيم لا يملك لاحد
يجرى به الماء أو ممر بوطا على
شط هذا النهر ليس بقر به

عمارة أحد ولا يسمع منه
الصوت في مصر فهدر وان
كان بقر به ملك أحد فعلى
عاقلة دية وقسامة وان كان

الشط ملكا خاصا فكالدار
وان ملكا عاما فكالحة وان
نهر اصغرا تجري فيه السفن
لقوم معروفين يجري به الماء

أو ممر بوطا على عاقلة أرباب
النهر وان وجد ميت في
محلة فلا قسامة ولا دية وانما
هما في القتل وان وجد بين

قريتين أرضهما وطريقهما
ملك لقوم فهو على الرأس
وهذا قول محمد رحمه الله
وان وجد في أرض قرية

لكنه أقرب الى بيوت قرية
أخرى ان الارض ملكا فعلى
المالك والا فعلى أقربهما
وسئل محمد رحمه الله اذا وجد

بين قريتين أهوا الى أقربهما
الى الحيطان أو الارضين
قال ان الارض ليس في
ملكهم وانما ينسب اليهم

كما ينسب العسارى فعلى
وان مباح الا أنه في أيدي المسلمين
فالدية في بيت المال ذكر هذا القمدهن والكرخي وذكر شيخ الاسلام وجد في محلة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلة لان أهل المحلة

قتلوه محكم فلو كانوا قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلة * وجد في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلة لاعلمه اجماعا وان في دارها فالقسامة
عليه والدية على عاقلة وان انقرض أهلها يحلف خسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها (نوع آخر في الصلح) قتل

نواذره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث وبه تأخذ كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنث في عيینه

(حيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب منه بعرض * (حيلة أخرى) أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من المخوف عليه في أيمان الاصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فأمر انسا بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فحنث الامر والمسئلة معروفة (وحيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب فضولي من المخوف عليه ثم ان الحالف يجيز البيع ولا يحنث في عيینه كذا في الذخيرة

(اذا قال) ان شريت هذا العبد فهو حر ثم بدله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع فيه بالخيار ولا يحنث في عيینه * (حيلة أخرى) على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه على أن المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتكمل المين لا الى جزاء هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاص على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير

أن من حلف وقال ان اشريت هذا العبد فهو حر فاشترى على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشايع رحمه الله تعالى خر جوا المسئلة على قول أصحابنا جميعا فقالوا ما على قولهما فظاهر لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده خيار الشرط وان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا أن الاعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلا بعد الشراء هذا العبد حر *

(حيلة أخرى) أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر * (وحيلة أخرى) ان يشتري تسعة وتسعين سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لامرأته بأمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه ثم ان البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهما لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لامرأته ولو وهب له السهم الباقي في العبد وما أشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعا لا يحنث في عيینه كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الاكل) اذا قال لامرأته ان أكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصية وتطبخه حتى يصيرها لكا فاذا أكلت لا يحنث وفي القدوري هدى الى حيلة أخرى فقال لو جففه ودقه ثم شربه بما لم يحنث وان أكله مبالوا حنث اذا حلف لأب كل طعاما فلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المخوف عليه ما هيأ من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحنث وكذلك لو أهدى المخوف عليه طعاما للحالف فأكل الحالف لا يحنث لان الطعام صار ملكا للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف آكلا طعام نفسه قال شمس الاثمة الخوا في رحمه الله تعالى الخصاص جوز بيع الطعام هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه أو يشير بالبائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا أو من حين كذا أو يعرفه بشي

أقربهما بيوتا وانما يراعى حال المكان الذي يوجد فيه ان يملك على الملاك القسامة والدية على عاقلة وان مباح الا أنه في أيدي المسلمين

فالدية في بيت المال ذكر هذا القمدهن والكرخي وذكر شيخ الاسلام وجد في محلة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلة لان أهل المحلة قتلوه محكم فلو كانوا قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلة * وجد في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلة لاعلمه اجماعا وان في دارها فالقسامة

عليه والدية على عاقلة وان انقرض أهلها يحلف خسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها (نوع آخر في الصلح) قتل

عليه والدية على عاقلة وان انقرض أهلها يحلف خسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها (نوع آخر في الصلح) قتل

رجلا عمدا وله وليان فصالح مع أخ عن الدية على خمسين ألفا وخمسة وعشرون ألفا وغير المصالح خمسة آلاف ونصف الدية وعن الامام أن الصلح في العمد أيضا على أكثر من الدية لو من جنس الواجب باطل كافي الخطا لكن المشهور والمنصور أن ذلك في الخطا وفي العمد يصح كما ذكرنا وفي الخطا لا يجوز على أكثر من جنس المقتدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنسه وكذا بنوع آخر بعد الحكم. صالح في الخطا على مائة بغير ألف دينار وعشرة آلاف درهم صحيح وقائده تعين (ع. ٥٠) ذلك النوع قبل القضاء فلا يبقى للحاكم الخيار في إيجاب سائر الأنواع وإن صالح على بعض

أما إذا أطلق إطلاقا لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه ليأكلها خلف رجل وقال إن أكلتها فامرأتي طالق وقال رجل آخر إن ألقيتها فامرأتي طالق فالحيلة أن يلقي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحنث واحد من الحالفين فإن لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم المحلوف عليه وألقاها قال إن أخرجهما والمحلوف عليه جاهد على أن لا يفعل ممنوع بجهده مغلوب على ذلك لا يحنث واحد من الحالفين

نوع آخر في مسائل النفقة رجل حلف بالطلاق أن لا يتفق على امرأته فالحيلة أن يهبها ما لا حتى تتفق على نفسها أو يقرضها ما لا أو يشتري منها شيئا عمال أو يستأجر منها شيئا عمال فتتفق على نفسها من ذلك المال ولا يحنث لأنه ما تنفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها حائطا تستغله وتتفق من غلته أو أجز الحائط منها بشئ يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يحنث لما قلنا * ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على أن يتجر لها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذا الحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن المعقود عليه معلوم والبدل معلوم فإذا صحت الاجارة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فحدث من الكسب يكون بدل ملكها فصارت هي متنفقة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخطط لها مشاهرة ويتقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسها وعليه لا يحنث (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الاصل) رجل وهب لرجل مالا ثم قال الواهب امرأتي طالق ثلاثاً أن أنفقت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى أهلك فأراد الموهوب له أن يقضي ببعض ذلك المال ديناً عليه ويتفق البعض على أهله هل يحنث الحالف قال لا حتى يتفق كل المال على غير أهله كذا في المحيط * (سئل) شيخ الاسلام أبو الحسن عن له امرأتان طلبت احدهما من الزوج أن يطلق صاحبته واضيقته الامر عليه وهو لا يتخلص عنها وليس من رأيه أن يفارق صاحبته قال الوجه في ذلك أن يتزوج امرأته أخرى باسم صاحبته ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها (وجه آخر) أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى إلى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتوهم الطالبة أنه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة

ولو دخل جماعة على رجل وأخذ أمواله وحلفوا أن لا يخبر باسمائهم فالسبيل أن يقال له أنا ناعد عليك اسماء وألقابنا ليس بسارق إذا ذكرنا قل لا وإذا اتبتهما إلى السارق فاسكت أو قل لا أقول فيظهر الامر ولا يحنث رجل علم أن أمير البلاد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له وعليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى إلى الملك المكتوب على الكف وكلتا يديه في الكف وهو يقول لا أخالف هذا الملك فلم يحنث كذا في السراجية * (رجلان) * حلفا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخل أحدهما معاً وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام إذا قال كل واحد منهما ما صاحبه لا ابتدئ بكلام نكلما معاً فلا يحنث واحد منهما * (إذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان) * فادخل مكرها لا يحنث هذا إذا حلف إنسان وأدخله مكرها فاما إذا أكرهه حتى دخل معه بنفسه يحنث عندنا إذا حلف لا يدخل فلان فالحيلة أن يدخل الحالف أولاً ثم

هذه الأنواع بأقل يجوز وإن صالح بأكثر لا يجوز الزيادة وإن صالح على شئ مما لم يفرض منه الدية لم يدفعه لا يصح لانه دين بدين هذا إذا لم يقض عليه بالدية أما بعد القضاء بها بأن قضى بمائة بغير فصالح على مائتي بقرة مثلاً جاز وإن على أكثر من مائتي بقرة قال الامام يجب وزان دفعها اليه لان القضاء يعين الواجب فإذا لم يدفع يكون اقترافاً عن دين بدين والبقرة ليست من أنواع الدية فتجوز الزيادة على الأكثر وعندهما له ما دخل في أنواعها ففنها مائتا بقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الحلة مائتا حبل كل حلة ثوب فلا تجوز الزيادة على العدد المذكور فلا يصح الصلح * جماعة رموا الكلب بالسهم فأصاب سهم صغيرة وماتت وشهداثنان أن هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان فصالح الاب مع فلان ثم انفسلانا امتنع من ابقاء البديل ورد الصلح ان كان يعلم أن المصالح هو الجارح والموت منه فالصلح ماض وإن لم يعلم منه غير معرفة السهم فباطل وإن علم أن الجارح فلان لكن أبوها أيضاً علمها

ولم يعلم موتها من اللطمة أو السهم ان الصلح باذن سائر الورثة يصح والبديل لهم لا للاب وإن بغير اذنهم فالصلح باطل وللأب ولاية استيفاء القصاص في النفس وما دونها أو الصلح عنهم والوصي يستوفيه فيمادونها أو يصلح لافي النفس استيفاء وصلحا والقاضي فملا كره المتأخرون كالاب بديل مسألة الاصل وهي انه اذا قتل ولادى له السلطان الاستيفاء والصلح وكذا القاضي لا العفو * (الرابع في الجناية على غير بنى آدم) * وانه سبعة أجناس * (الاول) * نفس الدابة فاسقطت رايها ومات إن النفس باذن الراكب يدخل

لا ضمان والا ضمن كل الدية وان ضربت برجلها أو يدها الناحس فمات قدمه هدر لانه الجالب الخلف على نفسه وان أصابت برجلها آخر بالذنب أو الرجل أو كيف أصابته ان بلاذن الراكب فالضمان على الناحس وان باذن فعليه الا في النفحة بالرجل والذنب فانما جبار لانه بمنزلة الراكب والسائق والنفحة جبار منهم الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فنفخها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان بلا اذنه فكل الضمان على الناحس ولا كفارة عليه وفي المتن وقف على دابته في الطريق فأمر (٤٠١) غيره بالناخس فسارت عن موضعها

ثم نفتحت رجلا فالضمان على الناحس لا الراكب ولو أنها مربوطة في غير ملكه فذهبت من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الحنابة فاعطى به من شئ فهو هدر وان كانت في رباطها فما أصاب منها فذلك كله مضمون نفتحت يدها أو رجلها أو ذنبها أو راثت أو بال* وان كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها بعد ما أوقفها ثم جنت على رجل فذلك هدر وان أوقفها ان في ملكه لا ضمان عليه خبطت أو نفتحت أو راثت أو بال* الا اذا كان راكبا لانه مباشر الا في الروث والبول سائرة كانت أو واقفة لا بايقافه أو بايقافه للبلوى العام فيها * وان أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه لا باذن السلطان يضمن وان راثت أو بال* لان أصل الفعل جنابة فالتولد يكون مضمونا وان باذن السلطان لا ضمان * أرسلها فأصابت في فور الارسال يضمن وكذا ان لم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر وان عطفت عن الطريق ان لم يكن لها طريق آخر فكذلك وان لها طريق آخر

يدخل المخاوف عليه فلا يحنث الخالف كذا في المحيط

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فبكرت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي قال البيع نسمة البيع بمن يريد اعتاقها فاراد المولى أن يوصي بان تباع بمن يريد شراءها نسمة ويعلم أنه لا بد من حطشي من ثمن مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلما أوصى بان تباع ويحط عن الثمن لا تصح هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالخيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها بمن أحببت وحيث أرادت وخطوا عن المشتري من ثمنها كذا فاذا أحببت وعينت انسانا يتبع ذلك الرجل للوصية بالحجابة فيقال لذلك الرجل ان فلانا أوصى بان تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها كذا فان رغبت في شرائها تباع منك وهذه الخيلة مشروعة مما ذكره محمد في المبسوط أن من أوصى الى رجل وقال ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب فنهنا كذلك فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصي لها بشئ من الثمن يقول بيعوها بمن أحببت وادفعوا اليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية بشيئين بالبيع نسمة وبالمال فاذا عينت رجلا ويبيع من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان لها من ثمنها ألف درهم وان لم يعتقها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا الوصية للمالك وصية للمالك (رجل) له مملوك أراد أن يدبره على وجه يعتق بموته ويكون له بيعه متى شاء فالخيلة أن يدبره تدبيراً مقيداً فيعتق بعدموته ويجوز بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في ملكي فأنت حر وكان القاضي الامام أبو علي التستبي يقول ليس هذا التدبير مقيداً بل هذا تفسير لقوله أنت مدبر لان تفسير المدبر أن يعتق بعدموته اذا مات المدبر وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا الا هذا اللفظ فلا يكون مدبراً مقيداً ولكن التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت يوم أو يومين أو يؤخره عن الموت يوم أو يومين أو يقيّد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق اذا أضيف الى ما بعد الموت برمان لا يعتق العبد الا باعتاق الوصي أو الوارث (عبد بن رجلين) دبره أحدهما صار كله مدبراً عند أبي يوسف وعامة فقهاءنا وضمن المدبر قيمة حصته صاحبه موصراً أو مفسراً فان أراد أن يكون مدبراً لهما ولا يضمن أحدهما صاحبه فالخيلة في ذلك أن يوكل المولى رجلاً يدبر عنهما في كلمة واحدة ثم المسئلة بعد ذلك على وجهين اما أن يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليك مدبراً عنه وفي هذا الوجه يصير مدبراً بينهما أو يقول أنت مدبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضاً يصير مدبراً بينهما لانه جمع بين المولين بحرف الجمع ولو جمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال أنت مدبر عنهما لاشك أنه يصير مدبراً عنهما كذا هاتفاً فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يدبران معاً لانه لو أمرهما بذلك لم يسبق أحدهما صاحبه فيصير كله مدبراً الاول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلاً ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مدبر عنى وعن فلان يصير كله مدبراً عن المدبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه دبر بحكم الوكالة والمالك جميعاً ومن مذهبهما أن تصرف المالك والوكيل اذا اجتماعا وخرجا معا يعتبر تصرف المالك سابقاً واذا اعتبر تصرف المالك سابقاً يصير العبد كله مدبراً للمدبر

(٥١ - فتاوى سادس) لا وكذا اذا مكنت ساعة ثم سارت لا يضمن لانقطاع السر والفور * أرسل طراً فأتلف على فور الارسال

لا يضمن نص محمد رحمه الله فيمن أرسل بازيه على صيد الحرم فأتلفه لا يضمن لانه يقطع الطريق بنشاطه لا بارساله * أغرى كلباً حتى عض انساناً قال الامام لا يضمن مطلقاً وقال الثاني رحمه الله يضمن مطلقاً سواء يسوقه أو يقوده كالبهيمة وقال محمدان سائناً أو قائداً يضمن والا لا وبه أخذ الطحاوي والفقهاء أبو الليث كان يفتى بقول الثاني وهو اختيار أبي حازم وعليه الفتوى وقيل ان الكلب معلماً لا يشترط كونه سائناً

ويضمن مطلقا في غير المعلم بشرط السوق وفي دخوله دور قوم بانهم أو بدونه إذا جرحه كلهم لا ضمان لعدم وجود الاغرام والارسال منهم *
وفي سقوط سرج الدابة أو جملها على انسان وقتله الضمان على سائقها * وقفت الدابة السائرة وراثت وبات وتلف به شيء لا ضمان * وان
أوقفها فراثت أو بات بضمن الراكب الموقف * سار عليها فإثارت غبارا أو حصاة صغيرة فاعى انسانا أو تلف شيئا لا يضمن وان الحصاة كبيرة
يضمن ويضمن الراكب كل ما أصابت (٤٠٣) الدابة يدها أو برأسها أو كدمت أو خبطت لا ما نفضت برجلها أو ذنبها وان أوقفها

فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير ان مت ونصيب من العبد في ملكي فهو
حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شيئا على ما ذكره الخصاص لأنه يجعل هذا مديرا مقيدا وفي التدبير المقيد لا يجب
الضمان لأنه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجهه لا يضمن لشريكه شيئا
فالحيلة له أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فيعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد
قد ولد في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فيعتق العبد ولم يضمن
لشريكه ويسعى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسرا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا به في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة
أخرى) أن يوكل المريد للعتق شريكه باعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة وأعتق لا يضمن له الموكل
شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معسر فيعتقه المشتري فلا يضمن له ولو عساره ولا البائع منه (رجل) له
جارية طلبت من المولى أن يعتقها ويتزوجها فذكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال
الحيلة أن يبيعها ممن يثق به سرامنها أو يهبها له ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع
ويتزوجها بحضرة ثم يقول للذي باعها منه أقتني البيع فيما إذا أقال البيع فيها ينسخ النكاح وترجع
إلى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملك المين ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة
له قال شمس الأئمة الحلواني غير أن في هذا نوع غرور ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر
إذا احتاج فيه إلى التسليم كذا في المحيط

عند بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ولشريكه الخياران شاء نقض الكتابة في كل العبد وأبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن
يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن
يوكل رجلا بأن يكاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولين
جميعا على كذا وكذا فإذا قبل العبد صار مكاتباً للمولين جميعا ولا يضمن أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل
الكتابة عن المولين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة له ما حتى يكون نصيب كل
واحد منهما مكاتباً له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكل رجلا يكاتب هذا
العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخالفه في التسمية أو يوافقها فيقول
الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول
العبد قبلت ذلك كله أو يقول كاتبك على ألف درهم وخمسين دينارا نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر
بخمسين دينارا فيقول العبد قبلت ذلك كله فإذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئا
لصاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الآخر ويصير كالوفاة في عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض
كذا في التارخانية رجل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه تركته
فأخذ العبد بالنسبة له مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيعه

بواخذ بنفقة الذنب والرجل
أيضا وكل ما ضمنه الراكب
ضمنه السائق والقائد
وما لا يضمن لا يضمنان
وما قبله المقيد بالوطء على
ما قبله القائد به * ربط بعرا
بلا علم القائد في قطاره فأنلف
المربوط فلونفسا فالدابة على
عاقلة القائد ويرجعون بها
على عاقلة الرابط * فإذا انسانا
أعنى فوطئ الأعنى انسانا
وقته قال الفقيه لا يجب على
القائد شيئا أو وقف دابة في سوق
الدواب لا ضمان على صاحبها
وكذا السفينة المربوطة
على الشط قال محمد وأوقف
الدابة على باب السلطان أو
على باب الجامع أو مسجد
آخر يضمن ما نفضت برجلها
أو ذنبها إلا إذا كان أعند
الموضع لا يقف الدواب * ساق
جارا عليه وفرح طيب وهو
يقول طرقت طرقت بالفارسية
أو عبر من الطريق ورجل
واقف في الطريق أو سائر فلم
يسمع أو سمع ولم يتيسر له التخي
عن الطريق فأصابه الخطب
وخرق ثوبه يضمن السائق
وان سمع وتهاون لم
ينتقل لا لان عدم الانتقال
دليل الرضا ولا فرق بين
الاصم وغيره * أقام جارا على
الطريق وعليه ثوب فأصاب

راكب الثوب وخرق ان كان الراكب يصير الثوب والجار يضمن وان كان لا يصير لا يضمن وكذا اذا كان الثوب على الطريق نفسه
والناس يرون عليها وهم لا يصرون الثياب لا يضمنون وكذا لو جلس على الطريق انسان فوقع عليه انسان ولم يره الجالس ومات لا يضمن
الجالس وسائق جارا الخطب اذا لم يقل اليك اليك انما يضمن اذا مشى الجار إلى جانب صاحب الثوب أما اذا مشى إليه صاحب الثوب وهو
يراه ولم يتباعد عنه لا يضمن تأويلها اذا وجد فرصة الفرار ما اذا لم يجد يضمن وكذا ذكره القاضي أيضا * شد الدابة على الطريق وباعها وقال

للمشترى خليفته وإياها أخذها ورضى صار قابضا فان جئت فالضمان على الموقف البائع وان زالت من موقفها مال يحصل الربط وتنتقل من مكانها * في داره أبعرة أدخل عليها آخر بغير ما غلبا أو غير معتلم بأذن صاحبها فقتل الداخل ذلك الأبل لا يضمن وان بلاذنه يضمن * أدخل بقرانط وحافى سرح انسان فنطرح بحشا لا يضمن * أدخل غنما أو ثورا أو فرسا أو جارا في كرم أو زرع ان سائقا ضمن ما ألتف والا لا وقبل يضمن وان لم يكن سائقا فإساعلى المغتلم * وجد بقرة في زرع (٤٠٣) فأخبر صاحبها بالخروجها فأخرجها

فأفسدت من الزرع حال الاخراج ان أخبر بان بقرة في الزرع ولم يامر به بالاخراج يضمن التالف وان أمره بالاخراج أيضا حال الاخبار لا يضمن وقال أبو نصر يضمن فيه أيضا وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها ذئب في المشتق انه لا يضمن وفي الفتاوى المختار ان ساقها بعد الاخراج يضمن والا لا وقال أبو نصر اذا ساقها الى مكان يأمن على زرعها لا يضمن أيضا وكذلك لو أخرج دابة الغر عن زرع الغير وعن أبي سلمة أنه يضمن * أدخل دابته في دار غيره فأخرجها مالك الدار فتلفت لا يضمن كافي

الزرع * وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به مالك البيت ضمن فأن دفع اخراج الدابة لان كون الدابة في البيت يضر لا الثوب * الراعى أخذ بقرة في مزرعه فطرد بها الراعى قدر ما يخرج من مزرعه لا يضمن لان الضالة لا يؤويها الاضال * وجد في مزرعة دابة فأخرجها فضاقت أو أكلها الذئب يضمن بخلاف ما تقدم لان الربط محلها الا الدار * أفسد دابة

نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود وفي عتق العبد بشرائه نفسه ويرأى من المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى شرط الخصاص رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البديل بعناية الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثالث بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء البدل وعليه دين الصحة ينبغي أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للمالك بقبضه باقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والاقرار وجد لان جاز أن يعتبر من الثالث كالأعتق في الحال فاما في العتق على مال فبقبض العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء شهود لكن الخصاص زاد في التوثيق والاحتياط فان لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع المولى اليه مالا في السرويكتم ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود وفي عتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئا وكهذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود وفي عتقه المشتري فيصبح اعتاقه ثم المريض يهب الثمن من المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

الفصل الحادى عشر في الوقف

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون غلتها فالحيلة له أن يقر أن رجلا من الناس ولم يسمه وقف هذه الضياع على فلان وفلان وقفا صحيحا ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لان اقرار الانسان فيما في يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته بقر بالوقف على نحو ما بينا ويقر أيضا أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيعة وجعلها وقفا في يده على هذا السبيل الذى وصفنا فاذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شئ من ذلك لانه انما يصير لوارثه ما كان ملكا له يوم الموت وهنا قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكا له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتابا وخاف أن يطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة وقوفة على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فاذا طلب لذلك حيلة كى لا يطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان رد ذلك سلطان أو قاض تباع الدار وتصدق بثمنها على المساكين فيقع الامن بذلك لان أحد الم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف أن يرفع الى قاض يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافا الى ما بعد الموت الا بطريق

الغير زرعها فأخذها وجلسها حتى هلكت ضمن الحابس لانه ليس له ولاية الحبس * ربط حمارة في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الا آخر وهلك ان في موضع له اولاية الربط لا يضمن والا ضمن بان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط ثمة جنائية * شاة لانسان دخلت دكان طباط فقتلها المالك لاخراجها منه فكسرت قدر الطباخ يضمن المالك الداخل * شاة لقصاب فقتل عينا يضمن النقصان وفي كل ما يحمل على ظهره كالبلغل والجارو عين الجزور وبقرة

الحزب أو ما لا يعمل عليه لصغره في الواحدة ربع القيمة لأن الاستبعا بها بأربعة أعين والدجاجة كالشاة * قطع أحد قوائم الدابة يضمن كل قيمتها هذا إذا كانت لا تؤكل فإن ما كولا يخيّر إذا كان له قيمة بعد قطع اليد سلّمه وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من الجاني النقصان * وفي العيون استهلك جمار الغسبر أو بغله بقطع يده أو بذبحه ان شاء سلّمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيئا وفي الجمار إذا قتله بلا ذكاة لا يشك على قول الامام وعلى (٤٠٤) قول محمد ليس له ان يضمنه النقصان بخلاف الذبيح بخلده والفرس غير ما كول اللحم

ولو ضرب رجله حتى عرج فهو كالقطع * أو وقف دابة في ملك غيره فتلّف بها انسان أو شيء بجولانها يضمن لانه مملوك الدابة فيضمن مقدار ما يصل اليه بذلك الرسن والحبل وكذلك الوقفها على الطريق بل لا ربط ان سارت عن مكان الايقاف وأتلّفت لا يضمن لانه لم يسكنها في ذلك المكان فصارت كالدابة المنقولة ذكره عصام وذكر شيخ الاسلام أوقفها مربوطة أو على الطريق ضمن المثل وان مربوطة تجوز في ربطها ان ما انحل الربط وزالت عن مكانها لا ضمان وان بعد الذهاب عن مكان الايقاف قبل انحلال الرباط يضمن وفي الجامع الاصغر ذهب دابة الرجل بفساد رسله ليل أو تم ارباؤا فسد زرع غيره لا ضمان لانه بغيره منعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وقال الشافعي ان ليس له ضمن وان تمارا لا قال في التوارد قيل ان أخرجهما مائة الزرع حتى اقتربها سبع يضمن وقد ذكرناه

الوصية هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ومحفوظنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح إذا كان مضافا إلى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه إلى رجل ويجعله فيما لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة إلى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من انسان ويسلمه إلى المشتري ثم ان المتولي يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة إلى المساكين ويقدمه إلى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله لان القضاء صادف محلا مجتهدا فيه فنقد وصار مجعما عليه كذا في المحيط به رجل له مال من وقف أو وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فإراد أن يوكل غيره بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم لست آمن من أن تخرجني من الوكالة فأريد أن يوكلني وكالة لا تقدر على اخراجي منها حتى أستوفي مالي عليك فالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وأن يقضى منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم وأنه كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهم مدينا صحيحا وقد كنت ضمنته له جميع ذلك المال عنه ضمانا صحيحا جائزا بانا أن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فإذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضا في قد جعلته وكسلا في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنته له من الدين عن الواقف فإذا أقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف أن يبدأ بنفسه ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب أيضا في الكتاب أقر هذا المدينون أن قاضيا قضى بجوازه فيصير متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وأنه وجب لفلان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصح هذا الاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير في صدق في ذلك كالوارث اذا أقر على مورثه بدين فانه يصح هذا لانه أقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمنته جميع ذلك ضمانا صحيحا وفيه نوع شبهة أيضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف فليأما اذا مات مقلسا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يديه بقبض غلته ويصح هذا الاقرار منه أيضا لانه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يده على الضبعة حتى لا يدعى الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة

الفصل الثاني عشر في الشركة

رجلان أراد أن يشتركا ومع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وان كان أحدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب

بتقاريره وأقوال المشايخ فيه وفي فتاوى القسلي وجد في زرعه ثوبين فساقهما إلى مربوطه يظن أنهما لاهل الشركة قرينه فاذا هما الغريم فأراد ادخالهما في مربوطه فدخل أحدهما وقرأ الآخر فلم يجده اذ لم يبق له شيء من الاشهاد انه أخذ له ليرده على المالك لم يضمن الا اذا كان أخذ له لنفسه فيضمن قيل له أرايت ان كان هذان هما قال انهما ان كانا الغريم أهل قرينه فحكمهما حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة وان لم يجد من يشهد بهذروا وان لاهل قرينه وأخرجه من زرعه ولم يزد عليه لا ضمان ان ضاع وان ساقه بعد الاخراج

ضمن لان ما لاهل قريته لا يكون له في النمار حكم الاقطعة بل حكم الغصب لعدم خوف الضياع فيضمن أشهدا ولا عند الغصب * وان في الليل فحكمه حكم الاقطعة وفي نظم الفقه دابة الغير ذهبت لابلار اساله قيل يضمن ما تلف لان العادة جرت بالربط ليلا فلما لم يربط فكأنه سبها او أرسلها في زرع غيره وذ كرا القاضي لو أفسدت الزرع في حال الردي ضمن الراذ وذ كرمدر الاسلام بينهم الاصطبل أدخل أحدهما ثوره وشدت ثورا لاخر حتى لا ينطح ثوره فاختنق المشدود بالجل ومات لا يضمن الرابط (٤٠٥) اذ لم ينقله عن مكانه وذ كرا المحبوبي

وبكر بن ضايتي في ملك صاحبها در واقفة أو سائرة اذ لم يكن معها صاحبها وطئت بيد او رجل او كدمت وان هو معها فكذلك ان سائقا أو قائدا نفسا أو مالا وان المالا له وبغيره فكذلك لا لكل من الشريكين ايقافها في المشتراك أو أكثر كالأل نوضا أو قعد في الملك المشترك فلفق به انسان وان هورا كها والدابة سائرة في ملكه فان وطئته باليد أو بالرجل يضمن ما تلفت وان كدمت أو نفخت أو ضربت بالذنب لا يضمن وان في ملك غيره ضمن واقفة أو سائرة صاحبها معها قائدا أو سائقا أو راكبا ولم يكن معها وطئت أو نفخت أو كدمت من حيث انه ليس له ايقافها أو تسميتها في ملك غيره وان في طريق المسلمين أو وقفها صاحبها يضمن ما تلفت في الوجوه كلها لان الطريق للساو لا للوقوف وان سائرة

وليس صاحبها معها فان سارت بإرسال صاحبها اتلفت في جهة يدها أو رجلها أو ذنبها يضمن لان

ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حافظ تسبب للتلف وهو تعد فيه فان وقفت وسارت فيه برئ من الضمان فان ردها راد فالضمان على الراذ فيما أصابت في فورها تكونه سائقا لها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو أوقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت بعنة أو يسرة وان كان صاحبها معها يسيرها فان قائدا أو سائقا ضمن ما تلف بالوطء باليد أو بالرجل أو الكدم سار عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو البول انسان أو شئ لم يضمن لعدم امكان التعرض عنه وكذا بلعاب خارج من فيها وان أوقفها الغير فلك فرائث

الشركة فان ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء يملك من مال صاحبه وهذا معروف فان أراد أن يبيع من أحد المالكين قبل الشراء يكون عليهم ما مال الحيلة في ذلك قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة أن يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم نصف دراهمه فيصير المالكان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانها لا تجوز قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما منصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة ذكرها محمد في شركة الاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول الخصاص رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضا لا يجوز شرطا للتفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيجعل على أن الخصاص رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة النقد دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأرادا الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما اذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فان صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أخماسا ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فان أرادا أن يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما مناصفة فانها لا يجوز لان الوضعية انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فينشد بجواز اشتراط الوضعية عليهم ما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يعمل بمال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين اذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر الى الغائب رسولا أو كتابا حتى يخبره بنقض الشركة أو يوكل وكلا حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به الزوم نحو عزل الوكيل والجر على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط

الفصل الثالث عشر في البيع والشراء

رجل له دار أو ضيعة أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها الى المشتري فأراد حيلة على أنه ان أمكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا محالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي ظالم مقر بالغصب غصبه اياها وانها ليست في يده يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة

ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حافظ تسبب للتلف وهو تعد فيه فان وقفت وسارت فيه برئ من الضمان فان ردها راد فالضمان على الراذ فيما أصابت في فورها تكونه سائقا لها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو أوقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت بعنة أو يسرة وان كان صاحبها معها يسيرها فان قائدا أو سائقا ضمن ما تلف بالوطء باليد أو بالرجل أو الكدم سار عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو البول انسان أو شئ لم يضمن لعدم امكان التعرض عنه وكذا بلعاب خارج من فيها وان أوقفها الغير فلك فرائث

أوبالت فغط به انسان وهي وافقة بضمن وفي الميسوط أوقفها في الطريق أو في ملك غيره بغير إذنه فسال من عرقها أو لعابها على الطريق فزلق به انسان فذلك على عاقبته * له كلب عقور كلبا مر عليه مارة عضه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انسانا فقتله فان كان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل الاشهاد وبعدمه وفي النية في مسئلة تطيح الثور بضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال * الثاني في النار (٤٠٦) وما يتولد * أو قد هان في طريق الجادة ثم قلبها الريح الى دار قوم فأحرقها لا يضمن ذكره في

الفتاوى * وفي اجارات الجامع الصغير استأجر أرضا فأحرق الحصائد فأحترق كدس غيره لا يضمن قال السرخسي رحمه الله في اليوم الريح بضمن ولو حل نار في ملكه فوقع من شره على ثوب انسان واحترق يضمن * وفي الزيادات لو طارت الريح بشرر نار فألقت به على ثوب انسان لا يضمن وان سقطت جرة من يده في الطريق ثم من الارض ثوب انسان يضمن وفيها الوهب الريح فأحترق ثوب رجل لا يضمن * الحد اذا أخرج الحديد في حانوته من الكبير ووضعها على المدقة فضر به بالمطرقة فتطاير به شره واحترق شيء يضمن وان قتل به رجلا أو فقا عيننا فالدية على عاقبته ولو لم يضرب بالمطرقة لكان الريح تتطاير بشررها فهو هدر

الثالث في المشي والوضع * دخل دار رجل بامر فعر على جرة المالك فانكسرت لا يضمن وان عثر على صبي فقتله يضمن الدية * تعد على ثوب غيره بلا علم فقام

ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليم الضيعة والاردا الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرافا ما اذا كان الغاصب جاحدا ذكره أيضا أن البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى في تعليم هذه الحيلة بقر المشتري بأن الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري ولم يقر بذلك رجلا طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي يحبسه وإذا عرف القاضي اقرار المشتري أنه اشترى مغصوبا لا يحبسه لانه وجد الرضا من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار ليكنه اثبات ذلك الاقرار عنه القاضي بالبينه كذا في الذخيرة *

رجل * أراد أن يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حدثا قبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه ان استحققت الدار من يده رجوع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجوع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) أن مشتري الدار يبيع ثوبه باله يساوي ألف درهم من رب الدار بالقي درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان مشتري الدار يشتري من صاحب الدار درهم وهي تساوي ألف درهم بالقي درهم ويقبض الدار ثم يتقاصان الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا دفعه لا ذلك ثم جاء مستحق يستحق الدار بالبينه فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بالقي درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجوع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالا له (رجل) أراد أن يبيع دارا له وجارية أو شيئا آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن سرقة (١) أو جزية فلم يأمن البائع أن يردها عليه المشتري ويقول لم تنسم عيبا ولم تضع يدك عليه او يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا أن يضع يده عليها عند البراءة ويسميها ما الحيلة في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبدا أو شيئا آخر ويرأ عن عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول أبرأ عن العيب الذي سميت ووضع يدي عليه أما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما أنه لا يعرف أسامي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صحيحة وطلب الحيلة في ذلك أن يأمر صاحب

(١) قوله أو جزية كذا في النسخة المجموع منها وتحرر بمراجعة الاصل المنقول عنه فانه ليس حاضرا عندى الآن والله أعلم اه

العين وتخرق الثوب ضمن القاعد النصف علم بجلوته أو لالان الشق حصل به عليها وعلى هذا وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله فخرق المكعب أو تشبث بثوب غيره فغذبه صاحب الثوب * مرق في السوق فتعلق ثوبه بقفل غيره فخرق قال الصفار ان في ملكه لا يضمن والا يضمن وان تعلق فده وتخرق لا يضمن علم به أولا * اذن للدخول أن يجلس في وسادته فجلس وكان تحت الوسادة قارورة دهن لا يعلم فانكسرت يضمن القارورة والدهن وتخرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطاها فان ذله

بالجلوس عليها الاضمان على الجالس وان اذن بالجلوس على سطح فوق السطح على غلام الاذن وتلف لا يضمن قال الفقيه الواسعة كالملاحة لا يضمن بخلاف السطح ووضع جرحه على الطريق واخر جرحه على الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى وكسرت الاضمان على مالك الجرحه التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الاخرى وكذا لو وقف دابته على الطريق واخر كذلك فهربت احدهما فاصابت الاخرى لا ضمان على صاحب الهاربة ولو تلفت الهاربة فعلى صاحب (٤٠٧) الاخرى ضمانها وفي المنتقى ضمن كل

منها جرحه صاحبه * سفينة واقفة في شطجاء سفينة أخرى فاصابت الواقعة انكسرت الواقعة فالضمان على صاحب الجارية وان انكسرت الجارية لا ضمان على صاحب الواقعة قال في النوادر انما لا يضمن الواقعة لان الامام اذن لاصحاب السفن أن يوقفوا السفن على الشط وما كان باذن الامام كان مباحا مطلقا غير مقيد بالسلامة * مشى ومعه زجاجة دهن فاستقبله آخر فاصطدم فانه كسرت الزجاجة وسال الدهن على ثوب المقابل ان مشى ذو الزجاجة فهو الضامن للثوب وان مشى صاحب الثوب فهو ضامن للزجاجة لان الماشي هو الصادم وان مشاوهما يريان لا ضمان على أحد وان رأى أحدهما فقط فالضمان على الراى

* ألقى حجرا في قنائه لئلا ينج أو غيره فتمتعقل به رجل ومات ان باذن الامام لا ضمان وان بغير اذنه ضمن وفي المنتقى لا يضمن في الجالس * أحدث شيئا في سكة غير نافذة ان كان من جملة السككنى كوضع المتاع لا يضمن ولكل واحد

العين المبيعة رجل لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جربة ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجربة لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد ترجع الى العاقد ولو لم يكن العاقد والعاقده غريب لا يوقف عليه وهكذا كرمحمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل في رواية أبي حفص وقد كرمحمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال الحيلة في ذلك أن يأمر البائع رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعهام من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو جربة خاصة ويغيب الغريب فاذا وجد المشتري به عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشتريه منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى او ثقل مولى الجارية لان حقوق العقد وان كانت ترجع الى الوكيل عندنا الا أن عند بعض العلماء ترجع الى الموكل وربما رفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية رجل أراد أن يبيع الجارية نسمة وخاف البائع أن لا يمتعها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري أشهد على نفسك بانك ان اشتريتهما فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانها تعتق عليه بالشراء ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري انى أكره أن أعثقهما في حياتي وأحتاج الى خدمتهما ولكنى لا أبيعهما فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول المشتري ان اشتريتهما فهي حرة بعد موتى أو يقول ان اشتريتهما فهي مدبرة فاذا اشتراها تصير مدبرة فيستخدمهما في حال حياته ولا يبيعهما لان بيع المدبر لا يجوز الا بقضاء القاضى فيحصل مقصود البائع والمشتري (رجل) غصب من رجل ضيعة وأبى أن يردّها عليه وقال بعنيها وهو يقربه في السر ويحجده في العلانية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعة فالحيلة أن يبيع المغصوب منه الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعهام من الغاصب ويجعل بين العقد من مدة لا يشتبه التارخ على الشهود فاذا فعل ذلك يبيع المشتري الاول ويقم بينه أن شراءه كان أسبق فيأخذ من الغاصب وفي شراء المغصوب اذا كان الغاصب جاحدا لاختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

(مسائل الاستبراء)

ولا بأس بالاحتمال في اسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى فيما اذا قربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشترها ولو كانت فالحيلة أن يتزوجها البائع قبل الشراء أو المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترها أو يقبضها ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر أن وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية (رجل) اشتري من رجل جارية فاراد أن لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك قال الخصاصي الحيلة أن

الانتفاع بقنائه ما ليس لغيره كالقاء الطين وكسر الخطب والقائه وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير لكن بشرط السلامة * أخرج ميزنا أو بنى دكانا لكل من عرض الناس أن يهدمه لو فعل بلاذن الامام أضر المسلمين أم لا وعن الثاني أن له حق المنع لا الرفع بعد الوضع وعن محمد انه ليس له حق الخصومة اذا لم يضر ويستوى فيه الرجل والمرأة والمسلم والذمي وليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق * حفر بالوعة في الطريق الا عظم يمنع ولا ينبغى للامام أن يأذن وان اذن لا يضمن الواقع فيه * واشراع الجناح ان أضر بالمسلمين ليس له ذلك فان لم يضر له ذلك

لكن يضمن ما تلحق به أضرار المسلمين أم لا وان فعل باذن الامام لا يضمن وان أضر بالعامه لا يحمل للسلطان أن يأذن وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذ أن يشرع كنيافاً أو ميزاناً إلا باذن جميع أهل الدرب أضر بهم أم لا بخلاف الطريق الاعظم وعن محمد الهالك بالثلج المرمي اذا زلق به انسان أو دابة اذا لم تكن السكة نافذة لا ضمان على الراعي وان نافذة ضمن قال الفقيه لا ضمان مطلقاً وجواب محمد في ديارهم لان الثلج يقل هناك أولاً لا يكون وضع خشبة في (٤٠٨) سكة غير نافذة أو رش الماء فعطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقاً وفي باب النون

انما يضمن اذا رش كل الطريق ولم يره وان رآه لا يضمن وعليه الفتوى * أمر أجيره برش فناء دكانه فرش فناء له منه فضمانه على الامر وان بغير امره فالضمان على الرأس * أمره بالوضوء في الطريق فالضمان على المتوضئ لا على الامر * وقع الماشي على امرأة وهي على متاع فافسده ضمن الرجل المتاع والمرأة آله له * وضع حجر على الطريق بامر رجل فعطب به الامر أو غلامه أو امره باشرع الجناح في الطريق أو قال له ابن دكانا على طريق العامة أو استأجره لبناء دكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والدكان فعطب به الامر والاجير الباني ضمن من له البناء والجناح

يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحته حرة ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول به سافلا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطاء باستحداث ملك المين بالشراء أو غيره من أسباب ملك المين ووقت الشراء كان بضعها حراما على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذي زوجها استبرأها أولاً بحبيضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فيمن وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهام من انسان ينبغي أن يستبرئ بحبيضة ثم يزوجهام الماذكران من المعنى هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئ بحبيضة ثم ان الخصاص رحمه الله تعالى قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الاحكام خصوصاً فيما بنى امره على الاحتياط ولو اشترها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد فيشترط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفي بيوع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئ بحبيضة وفي حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبي البائع أن يزوجهام قبل البيع ما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجهام من يثق به وليس تحته حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه فيها كان بضعها حراما عليه وحين صار بضعها حلالاً لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشترها فقهه وجب الاستبراء كما حدثت الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء الا أن تكون حاضت حبيضة بعد النكاح قبل الطلاق فيد المشتري فينبذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه ذاق مرارة الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك أن يزوجهام منه على أن امرها في طلاقها كالمشاة مولاها في يد المولى اذا تزوجهام واذا زوجها اياه على ذلك كان طلاقها في يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر في يد المولى كالمشاة لانه لو لم يقل كالمشاة يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه وربما لا يمكنه الايقاع في المجلس فيخرج الامر من يده فاختر هذه اللفظة ليمكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجهام الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالنكاح ثبت له عليها الفرائض فانما اشترها وهي في فراشه وقيام الفراش له عليها دليل فراغ رحمه الله كذا في في الذخيرة *

هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم * رش الماء على الطريق فعطب به دابة أو آدمي قال في الكتاب يضمن مطلقاً الفصل المختار للفتوى انه يضمن في الدابة مطلقاً وفي الادمي ان رش كل الطريق فعثر به انسان فالتوبة على عاقلة الرأس اذا لم يجد موضعاً يابساً عليه يمر وان بعضه يابس ان مر على الموضع الرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه لئلا كذلك الجواب وان مر عليه عالماً به لا ضمان وكل بهيمة من سبع أو غير موقوفة الانسان في الطريق فتلحق منه يضمنه الموقف الا اذا تغير عن سنه * طرح بعض الهوام على آخر فلدغه ومات يضمن الملقى

كس الطريق فتلف بمكان كسسه انسان لا يضمن * ساق حار الحطب وقال اليك اليك ولم يسمع أو يسمع ولم يتيسر له النسخ لضيق المكان يضمن ولا فرق بين الاصم وغيره مذ كره في فتاوى سمرقند وقد مر * وضع قنطرة على نهر مملوك له لضمان عليه وان خلاص الاقوام مخصوصين ان نعد المروور عليها فتعطل بها أو انخسف ومات لضمان على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن كواضع الحجر أو الخشب أو الحديد في طريق المسلمين فتر به دابة بلا سوق أحد يضمن وعلى قياس مسئلة الرأس (٤٠٩) اذا لم يجد المار طريقا غيره يضمن الواضع وان نعد المروور عليه وان النهر العامة فالجواب كذلك في ظاهر الرواية * وعن الثاني أنه لا يضمن كما اذا وضع القنطرة على نهر العامة باذن الامام وفي المنتقى بنى قنطرة على نهر العامة على طريق المسلمين فعطب به انسان قال الامام الباقر ضامن وقال لضمان عليه استحسانا

لانه لرفع العامة وليس كدكان بناء خاصة بنى في طريق المسلمين بغير اذن الامام فهلك بالبنا شيء يضمن عند الامام وكذا عند الثاني رحمه الله اذا كان يضر بالناس في الامصار وان كان في الصحراء بحيث لا يضر أو في أقبية مصر لا يضمن استحسانا * حفر بئر في المقبرة بلا اذن الامام وليس بممر ولا طريق فجاء انسان ووقع فيه لا يضمن وكذا لو قعد في المقبرة أو نصب خيمة * حفر بئر ثم كس بئر أو بئر أو باجزاء الارض ثم جاء آخر وحفرها فوقع فيه انسان وتلف يضمن الثاني وان الأول كبس بالطعام والمسئلة بحالها ضمن الأول

الرجل اذا طلب من غيره معاملة متسلا بقدار ثمانية وأبى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعا بألف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانية حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانية ويكون للطالب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترى ما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصا ما يسير ثم يبيعه من باعه بثمانية فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل لا يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن جواز مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المعقود عليه عند المشتري بنى الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسيرا ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشتري فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئا لا يمكنه أن يبيعه أو يحتبس بعضه نحو أن كان المبيع جوهر أو عبدا أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد به شيئا آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذي اشتري ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري

الفصل الرابع عشر في الهبة

امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها ان ماتت في نفاسها كان الزوج بر يا عن مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئا قليلا القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها ولو اوهكذا فحين أراد أن يعيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم بر يا أن لم يعد وان عاد أخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا ويضعه على يدي عدل ان عاد برده بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرى المديون عن الدين بشئ قليل القيمة قال شمس الأئمة السر خشي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بقي الشيء على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا أن الشيء قد يتعيب عندها أو يهلك فيتمتذرتة فالحيلة أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يتعدى عليها الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لامرأة ان لم تهبي صداقك مني اليوم فانت طالق ثلاثا فاستأذنت أباه في ذلك فقال الاب ان وهبت صداقك فامك طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوبا ملقوفافي شيء بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت البين ولا مهر لها في ذمة الزوج فنسقط البين ولا يحث الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمها أيضا لانها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط *

الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل اذا طلب من غيره معاملة متسلا بقدار ثمانية وأبى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعا بألف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانية حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانية ويكون للطالب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترى ما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصا ما يسير ثم يبيعه من باعه بثمانية فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل لا يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن جواز مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المعقود عليه عند المشتري بنى الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسيرا ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشتري فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئا لا يمكنه أن يبيعه أو يحتبس بعضه نحو أن كان المبيع جوهر أو عبدا أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد به شيئا آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذي اشتري ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري

(٥٣ - فتاوى سادس) الثاني لان هذا الكس لم يزل عنها اسم البئر لا يرى أنه يقال بئر مملوك من الطعام فعلى هذا لو حفر ثم غطي رأسه ثم جاء آخر وفتحها يضمن الاول وعن الامام اذا كان الطريق غير نافذة لكل وضع الخشبة وربط الدابة أمانا لو حفر أو بنى فعطب به شيء يضمن كالدائر المشترك بين الشركاء يضمن بحفر البئر لوضع الخشبة * قال مشايخنا هذا الطريق يخالف الدائر المشترك في الحفر في حصة في الدائر المشترك يضمن ما نقصه الحفر لان الدائر مملوك كقوله على الحقيقة يبيعونها ويقسمونها والحافر في

هذا الطريق لا يضمن ما نقصه الحفر وفي الذخيرة الحافرة في المفازة انما لا يضمن لانه غير متعدي فيه لانه يملك الارتفاق بهذا الموضع نزولا وربط اللدابة وضرب بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له الارتفاق من حيث الحفر اما للطبخ او للاستقاء ولهذا لا يكون متعديا في هذا التسبب * وفي المحيط ضرب فسطاط في طريق عام كطريق مكة مثلان على المحجة بحيث يمر الناس والدواب عليها (٤١٠) يضمن وان عينة أو يسرة من الطريق بحيث لا يمر الناس عليها الا يضمن * وفي فتاوى

أئمة بل ذهب كل القنطرة فأصلها انسان بلا اذن الامام ضمن ما عطب وان رم شيئا بنحشبه أراد السقوط فأصله بلا اذن الامام فهو من التوابع لا ضمان عليه * بنى على نهر جسر أو قنطرة بلا اذن الامام فخر عليها رجل عمدا فعطب لا ضمان على الباني هذا اذا كان النهر عملا كاللبناني ولا اشكال * وان كان النهر حرق جماعة المسلمين فعمد المشي عليها فكذلك لان الماشي هو الذي خاطر بروحه وان لم يتعمدان كان المار أعفى أو مريلا يضمن لو بلا اذن الامام * قال السرخسي الجسر ما رفع وبوضع والقنطرة ما يحكم بناؤه ولا يرفع وان باذن الامام لا يضمن لانه محسن وما على الحسين من سبيل * وذكر شيخ الاسلام في النهر الخاص بين مخصوصين لو وضع قنطرة بلا اذن فخر عليها رجل أو دابة عمدا وانخفضت لا يضمن لان هلاكه مضاف الى ضرره لا الى اتخاذه الجسر * ويمكن أن نقيا وضع قنطرة على نهر العامة

جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يشق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لان العاقدة قد اختلف والملك أيضا قد اختلف فلا يضمن فيه شراء ما باع باقل مما باعه كذا في المحيط *

الفصل السادس عشر في المداينات

رجل له على رجل مال بغير شئ ودفع في الذي عليه المال أن يقر له به إلا أن يؤجله أو قال صالحني منه على الشطر ويريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدينون اذا قال رب الدين لا أقر لك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون اقرارا بالمال فعنده بعض العلماء يكون اقرارا فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرارا واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرا بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يشق به ويشهد له به وأن اسمه في ذلك عارية أو يوكله بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له وصاحب المال الى القاضي ويقول المقر له ان لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا أقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي امنع هذا المقر من قبض هذا المال ومن أن يحدث فيه جديا أو أجزع عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى جبر القاضي فاذا طلب من القاضي أن يحجر عليه فالقاضي يحجر عليه ويمنعه من القبض ومن أن يحدث فيه جديا ثم يجيء المقر الى من عليه الدين فيصالحه أو يؤجله حتى يقر له بالدين فاذا أقر له بالدين يجيء المقر الى القاضي ويقدم اليه على ما جرى من الامر قبل هذا ويطلب الصلح من المقر وتأجيله أو يأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استفيدت من جهة الخصاص رحمه الله تعالى وقد قال به بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي أن لا يحجر القاضي على المقر لان في حجه عليه ابطال حق المطالب لان المطالب استحق البراءة عما في ذمته بايقاء الحق الى المقر وبراءته وتأجيله في جواز هذا الجبر ابطال حق المطالب عليه والقاضي لا يجوز في مثل هذا الموضع وكان الخصاص رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الجبر أن القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف وداين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى ينتجر وان لم يحجر عليه القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينتجر الا ينتجر القاضي واذا جبر عليه القاضي صح حجه وانتجر ذلك الرجل وهناك المدينون أيضا استحق البراءة بالبقاء الى المحجور وبراءته في هذا الجبر ابطال حقه عليه ومع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الجبر مثل هذه الدلة فهنا أيضا كذلك ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تأجيله وبراءته وهبته وما صنع فيه من شئ وانما خصر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لانه لا يرى الجبر جائزا واذا لم يصح الجبر عنده صار الحال بعد الجبر كالحال قبله وقبل الجبر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرف في كتاب الاقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض له لانه هو الذي عامل وعاقده والعاقدة كالتأجيل والبراءة عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

كالكيل

مالك الباني وقت المرور قتال عليك ضمان القنطرة لاني وضعت المرور والناس

لا دواب فتصير الماشي وتزل الدواب ما سار رأس * دق في منزله شيئا فسقط من ذلك في دار جار مشي وتلف يجب ضمانه على من دق في داره * ويرى أن الامام والثوري وابن أبي ليلى اجتمعوا في أن سائل عن حبة وقعت على انسان فدفعها على ثان وثان الى ثالث وهو الى رابع فطفت الرابع ومانس يضمن الدية فكلهم اتفقوا على جواب الامام فقال لما دفعه الاول ولم يضر الثاني والثاني الى الثالث ولم يضره

خرج من الضمان والثالث لما دفعه الى الرابع ان لم يمت كما وقعت على الرابع بدفع الثالث بلائب بضمن الثالث وان لم يمت بعد مدة لا يضمن الثالث فصوره جميعا امسك مالك المال ظلم حتى سرق ماله او احترق او غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع المالك من الخلو على بساطه او الركوب على دابته واستخدم عبده حتى تلف لا يضمن لانه لم يفعل شيئا غير الحيلة لانه ليس بفعل يلاقى العين والموجب للضمان ما يلاقى العين كالنقل والتحويل * فتر من انسان قد قتله فامسكه انسان حتى (٤١١) أدركه وقتله لا يضمن الممسك

وكذا لو ألقى سمانا في ماء فاطمعه انسانا لا يضمن ان مات وقدم

الرابع في اشراع الجناح

أشرع في داره ميزابا فسقط

على رجل ان أصابه الداخل

لا يضمن وان أصابه الخارج

أو وسطه يضمن وان أصابه

الطرفان ضمن النصف

والقياس أن لا يضمن شيئا

* استأجر ليبنى أو ليحدث في

الطريق أو يخرج جناحا

فاتفق به فهو وعلى المستأجر

استحسانا الا اذا سقط من

يد الاجير لبن أو تلف أحميا

حيث تجب الدية على عاقلة

من سقط من يده وعليه

الكفارة وفي الصغرى

استأجر ليخرج جناحا في

داره أو حانوته ان علم أجيره

ان له حق الاشراع في القديم

فسقط وقتل انسانا فالضمان

على الاجير قبل الفراغ

وبعد ويرجع الاجير على

الاجر وان علم الاجير

أن ليس له حق الاشراع

بأخباره أو بغير أخباره

فان سقط قبل الفراغ من

البناء ضمن الاجير ولا يرجع

على المستأجر قياسا

واستحسانا وان بعد الفراغ

في القياس لا يرجع وفي

الاستحسان يرجع الاجير * وفي الفتاوى احقر لي في هذه الحائط بابا فخر فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الامر * وكذا

اذا قال احقر لي في حائطي وكان ساكني تلك الدار لانهم سمان من علامات الملك * وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احقر ولم يقل لي

ولا قال في حائطي ولا كان ساكنا ولم يستأجره عليه لا يرجع شيء على المستأجر وعلى هذا استأجره ليحفر في فناء داره بئر فخر فوقع فيها

انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الامر وان كان أخبره انه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر

كألو كيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فاراد الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد أن يتحول المال له بيع عبدك هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالانب التي له على فلان باع الماء ورعه من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عينا كان أو دينا وانما يتعلق بعينه دينا في الزمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد بيع عبدك من فلان بعثل الدين الذي له على ثم اجعل ثمنه قصاصا على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكرها في حيلتين اخدها ما ذكرنا في المسئلة أن يأمر المديون ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا يبدله لان الصلح اذا أضيف الى دين يتعلق بعينه لا يمتثل دينا في الزمة ولهذا اذا صالحه على دين ثم تصادقائه لم يكن عليه دين يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاة بعين العبد وصار المديون مستقرضين من الأمور عبده واستقرض العبد بوجوب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بعينه دينا في الزمة ولهذا لو اشترى رب الدين من المديون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقائه أنه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا صار الأمور قابضين الأمر من ثمن العبد كأنه باع العبد بدراهم ثم جعل ثمنه قصاصا بالدين الذي على الأمر للمشتري ولو كان هكذا رجع الأمور على الأمر بثن العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب لم يرد ذلك وانما أراد الطالب ذلك فالحيلة أن يشتري الطالب العبد أو المتاع من مولاه بألف درهم مطلقة ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لانه لو قال على هذا الوجه كان في هذا اقل من الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشتري بالالف مطلقة ثم يجعل بها البائع على المديون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره الا برضا فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين لبائعه وبوكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد واذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة فالوجه ما قدم من قبل هذا أيضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا أبرأته عن ثمن العبد لا آمن أن يقول أنت وكيلي في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما بينا ويكتب فيه أيضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر في ادعيت على فلان المقر له عند قاض من قضاة المسلمين أنه وكيلي في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا عيب لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا أقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل (رجل) له على رجل مال فسأل المطلوب الطالب أن يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم أو ينجمه عليه فأجاب الطالب الى ذلك خاف المطلوب أن يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو ينجمه فلا يجوز تأجيله ولا تنجيمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فطالب حيلة حتى يصح تأجيله وتنجيمه عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد أن ينجمه عليه يقر الطالب أن هذا

الاستحسان يرجع الاجير * وفي الفتاوى احقر لي في هذه الحائط بابا فخر فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الامر * وكذا اذا قال احقر لي في حائطي وكان ساكني تلك الدار لانهم سمان من علامات الملك * وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احقر ولم يقل لي ولا قال في حائطي ولا كان ساكنا ولم يستأجره عليه لا يرجع شيء على المستأجر وعلى هذا استأجره ليحفر في فناء داره بئر فخر فوقع فيها انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الامر وان كان أخبره انه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر

ان كان بعد الفراغ بخلاف ذبح الشاة لان ثمة اذ لم يعلم المأمور بفساد الامر يضمن ثم يرجع على الامر وهنا لا يضمن المأمور أصلاً
لانه تم مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهنا سبب في وجوب التعدي والتعدي للامر لا المأمور * مسجد عشرة علق رجل منهم قنديلاً أو
بسط حصير فغضب به انسان لا يضمن وان من غير العشرة يضمن الا اذا كان باذن واحد من العشرة كما لو فعل باذن القاضي وان جلس واحد
من العشرة للصلاة فتعقل به (٤١٣) رجل ومات لا يضمن وان تغير الصلاة يضمن عنده وقال الامام مطلقاً * جاء يقوم الى طريق عام فقال

لهم احفروا لي جبالاً او بنوا لي
بناء ففعلوا فالتفت به فعلى
الامر لا العامل وتأويله
اذا لم يعلمهم المستاجر بكونه
طريق العام وان جاء يقوم
وقال احفروا لي جبالاً هذا
الطريق ولم يقل لي اولم يقل
استاجر تكلم على حفرة
ففعلا فالتفت على الحافر
لان المستاجر هنا أعلمهم
بالطريق وعن الثاني
استاجر حفرة في غير فناءه
وبين له ذلك أو لم بين وكان
غير مشكل فوقع فيها انسان
ومات قال الامام على الحافر
وقال الثاني على الامر

والخامس في الاشهاد على
المائل
ان مال الى طريق عام فالى
كل واحد مسلماً أو ذمياً
صياماً أو ذمياً أو عبداً أو ذمياً
في الخصومة فاذا تقدم وقال
ارفع حائطك فانه مائت
كفاه والاشهاد للتخزين
الانكار ولو قال ينبغي لك
أن تهدمه فانه مشورة
لا اشهاد ولو انه دم ونفر
منه دابة فاصابت رجلاً
ومات أو وضع على الطريق
شياً فنقرت الدابة منه
وأصابت رجلاً ومات
لا يضمن الواضع ولا

المال حين وجب على المطلوب انما وجب من جهة الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا ان
الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتجيب بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بثمن مؤجل ومجيب فينبغي
ان يقر الطالب على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتجيب بعدما ثبت الدين مطلقاً
وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلاً ومجيباً من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين
فأراد أحدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الاثر لا يجوز هذا التأجيل أصلاً فان قال أحدهما هذا الدين حين
وجب وجب مؤجلاً وانكر الآخر ثبت التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف
فأراد المذوف أن يعفو ولا يعمل عفوه ولو قال المذوف كنت مبطلاً في دعوى سقط الحد فتبين به ذلك أن من
أقر بسبب الشئ قائماً ثبت على الصفة التي أقر ومن أراد باقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذا في
مستلثنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى وهذا اذا كان الاجل متعارفاً ما اذا
كان أجلاً لا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة
معروفة في كتاب الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان
وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفاً وينبغي أن يضمن الطالب للمطلوب أيضاً ما يبدوله في ذلك من
درل من قبله وبأسبابه من اقراره وتلجئة وهبة وتعليك وتوكيل وحدث ان كان أحده في هذا المال يطل به
التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذه الحيلة ثم
جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فاخذ المطلوب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطلوب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له
ما يلحقه من درل وقد لحقه الدرل فيرجع عليه فاما أن يخلصه الطالب واما أن يدفع اليه ما ضمن فيكون
عليه الى وقت أجله وتجييمه (رجل) له على رجل مال فبات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال أن
يضمنه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التأجيل قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخواص
رحمه الله تعالى هذا المسئلة لا تعرف الامن جهة الخصاف رحمه الله تعالى لانه لا ذكركها في المبسوط ولكن
ذكر في المبسوط أن من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى
عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس
عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا لا يخلو ما أن يثبت الاجل لليت أو يثبت في المال لا وجه أن يثبت
لليت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الاجل يدل عليه أن الاجل الثابت لهذا الشخص
يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جائز أن يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل
الاجال فلذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى
أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الاجل وردوا هذه المسئلة وهي أن غريم الميت
اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث عند محمد لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رده لانه
هو المطلوب بالدين فلما عمل رده وجعل كأن الدين عليه عمل أيضاً الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن
الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك
قال الحيلة في ذلك أن يقر الوارث اني قد كنت ضمننت هذا المال عن الميت في حياته فلان الى وقت كذا

صاحب الحائط ويصح الطلب بالتفريغ عند الحاكم وغيره والاشهاد أن يقول اشهدوا اني تقدمت عليه في هدم حائطه هذا ويقر
فاذا اشهد ولم يتقضه يضمن وان كان في طلب المال وانهم لا يضمن لانه لم يصروا أمهلاً انما كم بعد الاشهاد مدة فانهم دم وأتلف في مدة
التأجيل يضمن لان ذلك الحق ليس للحاكم فلا يفيد تأجيله فان أجله من أشهد ان كان مال الى طريق عام لا يصح تأخيره وان الى دار
انسان وأشهد المالك يصح تأخيره **السادس في السعاية** السعي الى السلطان على ثلاثة * ان كان يثق بان كان يؤذيه

ولا يمكنه الدفع إلا بالرفع أو فاسقا لا يعتنع إلا بالامر بالمعروف ولا يضمن الساعي * الثاني أن يقول وجهه فلان لقطة أو كذا وعلم أنه كاذب إلا إذا كان السلطان عادلا لا يغرم فيه أو كان يغرم أولا يغرم * الثالث وقع في ظنه أنه يجب إلى امرأته أو أمته ورفع إلى الحاكم ثم علم كذبه قال لا يضمن وقال محمد يضمن وعليه الفتوى * نقب حائط رجل حتى سرق آخر من النقب شيئا الاصح أنه لا يضمن الجاني * أمر العوان بأخذ المال قال الصدر باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية يجب عليه (٤١٣) الضمان فيتأمل عند الفتوى ولولم

بأمره ولكن أراه يتسبه فأخذه لا يضمن قال الامام ظهير الدين لا يضمن مطلقا * والساعي يضمن لانه لا يمكن دفع السلطان بخلاف العوان * قال عند سلطان لفلان فرس جيد والسلطان ممن يأخذ فأخذه يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق وسواء أخبره عند السلطان أو عند غيره إذا كان يقدر على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه * اشترى شيئا فتدبر له اشتريته بثمن عال فسهى البائع عند ظالم فأخسره ان صدقا لا يضمن وان كذبا يضمن * قال الاستاذ سعي واثم إلى خايضة بأن فلان مات عن ولد صغير ومال كثير فقال الخليفة الولد انتبه الله والمال كثرة الله والساعي دمره الله فقال السامعون والخليفة رحمه الله وفساد المال بسبب السعاة أفتوا بأن قتل الاعونة والسعاة في زمان الفترة جائز والقيد لكونهم في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلحقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا

كتاب الحيطان

فيه ثلاثة فصول

في اشرايع الجناح هشام له داران يئنه ويسره أراد أن يبنى على طريق بينهما ظلة ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وان خاصه بعد البناء لأهدمه وان قبل البناء أمنعه * وفي الفتاوى زقاق فيه دور غطي بعض أربابها بعضها بأن نصب فيه أعمدة متلاصقة وفي على الأعمدة غرفة ثم اشترى رجل في ذلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة * وعلى هذا استأذن رجلا في وضع الجنود على الحائط أو حفر بئر أو سرداب تحت داره فأذن ففعل ثم باع داره للمستري المطالبة بالرفع والطم الا اذا شرط وقت البيع اقراره * نفاق غير

و يقر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيله هذا إلى هذا الوقت و يقر الطالب أيضا أنه لم يصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت فإذا أقر على هذا الوجه فينتدنيق المال على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لأن الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية ثم قال و يقر الطالب أنه لم يصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت لأن الدين قد حصل على الاصيل فكان له أن يبيع ماله وبأخذه أينما وجد فية وهكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقر أنه مات مفلسا وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقر أنه كان ضمن عنه لأن المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يتعزز عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة *

الفصل السابع عشر في الاجارات

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حمارا وشرط رب الحمام المرمية على المستأجر فالاجارة فاسدة لأن قدر المرمية يصير أجره مجهول وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه في المرمية ويضم ذلك إلى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم إلى الاجر للمرمية إلى المرمية حتى انه اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج إليه للمرمية أيضا عشرة فصاحب الحمام يؤاجر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة إلى المرمية فيصير المستأجر وكيل من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قوله ما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الاجرة دين وقد أمره بالصرف إلى المجهول وهو بائع آلات المرمية والاجر مجهول وانه يمنع جواز الو كالة على قوله كما اذا قال صاحب الدين للدينون أسلم مالي عليك في كذا أو قال اشترى بمالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلشوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة غير واجبة ليكون أمره بصرف الدين إلى المجهول وهو المانع من الو كالة ألا ترى أنه لو أمرهم بذلك قبل الاجارة جازت الو كالة وانما اجازت لما قلنا بخلاف مسئلة السلم لأن الدين هناك واجب وقت الو كالة فاذا و كاه بذلك ولم يعين المسلم إليه فقد أمره بصرف ما عليه من الدين إلى المجهول فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك إلى رجل من عرض الناس أما ههنا فبخلافه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يعين الاجر وباعه الآلات كما في مسئلة السلم وبعضهم قالوا ان أباح حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين اذا كان المصروف إليه مجهولا أما اذا كان معلوما فلا ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمر الاجر المستأجر أن ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو الغلام والدابة معلوما وههنا محل الصرف وهو مرمية الحمام معلوم بخلاف مسئلة السلم لأن هناك محل الصرف والمدفوع إليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال أسلم مالي عليك من الدين إلى فلان وعينه يجوز أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قد رمت الحمام بها لا يقبل قوله الا بصحبة وكذلك لو شهد رب الحمام أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر الا بصحبة يعني أشهد وقت عقد الاجارة ووقت

نافذ إذا زاد انسان أن يتخذ فيه طيناً أن ترك من الطريق قدر الممر للناس وترفعه سر يعاوي فعله أحياناً لا يمنع * وكذا لو اتخذ فيه ارباباً أو كانا وجه لحائط في دار آخر أراد أصلاً حده ومالك الدار يمنع من الدخول فيه أو انهدم حائطه في دار غيره والغير يمنع من الدخول من ملكه لاصلاحه قال محمد رحمه الله واختاره النقيب يقال للنازع اما ان تجيزه ليدخل ويصلح حائطه واما ان لا يدخله وتصلحه بمالك * دار مشتركة حفر بعضهم فيها يؤمر بالتسوية (٤١٤) فان نقص الحفر ضمن النقصان * وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم يطالب

بالتسوية الا انه لا يضمن النقصان * في الطريق سكة نافذة في وسطها امر به أراد واحد أن يفرغها ويحولها الى مكان ويتأذى بذلك الجيران لكل واحد من عرض الناس منعه وان غير نافذة فالمنع لاهلها وفي النوازل أراد ان يحد داره بستان ليس للجيران المنع ان الارض صلبة لا يتعدى الى دار الجيران ضرره وان رخوة المنع * وكذا لو جعل دكانه طاحونة أو مقصرة أو حماماً أو اصطبلًا * وذکر الصدر أراد أن يبنى تنورا للخشب الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحي الطحن أو ممدق القصارين لم يجز * قال الصدر وكان والدي يفتي بان الضرر لو يبين يفتي بالمنع وعليه الفتوى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع * أصابته ساحة في التسمية فأراد أن يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه الاخر فقال تفسد على الريح والشمس له الرفع كما شاء وله ان يتخذ حماماً أو تنوراً وان كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاء في الحديث من أدى جاره ورث

اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر بدعوى الاتفاق يدعي ايفاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا أن يقيم المستأجر البينة على ما ادعى كما لو ادعى الايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مزمة دار المزمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بيينة لان بالتجمل يصير المجل ملكاً لصاحب الحمام فإذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أميناً فيه والقول قول الامين في صرف الامانة الى مصرفها (وحيلة أخرى لاسقاط البينة عن المستأجر) أن يجعل مزمة دار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما ينفق لان العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر مزمة دار يبدل معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار أن يبني فيها كذا وكذا ويحسب له ما أنفق في البناء من الاجر فهو - إذا جاز أن لا ترى الى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن استأجر حماماً أو وكله رب الحمام أن يرم ما استتر من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز وإذا جاز ذلك وأتفق في البناء استوجب على الآخر قدر ما أنفق لانه فعل بأمره والاجر على المستأجر دين فبالتقيدان قصاصان لم يكن بينهما فضل ويتراذان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر انما أمره بالبناء لا غير وأن قال ابن فيها كذا وكذا لم يقر أحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجر فبني فيها فالبناء ان يكون اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاجارات أن من أجر من آخر حماماً وقال له صاحب الحمام رتم ما استترم ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية بأن من استعار من آخر داراً أو بني فيها بأذن رب الدار أن البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء فان خاف المستأجر أنه لو بنى وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين رجع الى قاض لا يرى له حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فذهب نفقة من يتضرر به وطالب بذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجر فيكون له حق الرجوع على الآخر بما أنفق بالاتفاق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين وحيلة أخرى أن ينظر الى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك الى أجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل أجر السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي عمله من أجر السنة الاخيرة كذا وكذا قبض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآخر بما أقر أنه أسلف من أجر السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر أن يستحلفه المؤجر بالله لقد أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لابد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انقضت الاجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بشئ ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا القدر لانه جرت المبايعة بينهما بهذا القدر (وإذا) أراد الرجل

الله تعالى داره وجرب فوجد كذلك وقال نصيروا الصغار له المنع * ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه ان باباً أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يشاء من جهته * ولو اتخذ في ملكه بئراً أو بالوعة فنزل الى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائط ان انهدم من التزوا الامام ظهير الدين كان يفتي بجواب الرواية * بيتان علو وسفل كل لرجل أراد أحدهما أن يبنى على السطح سقفاً آخر ليسير ناسقين ومنعه الاخر لانه يسد ضوءه ان في القديم ذاسقف له المنع وان في القديم ذاسقفين ليس له المنع * وحده

القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك * وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فيبذل القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تقبل (نوع في مسيل الماء) له مسيل في قناة أراد صاحب القناة أن يجعله ميزاباً أو كان ميزاباً فأراد أن يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا تفاوتوا في الضرر * وكذا اذا أراد أحدهما أن يجعل ميزابه أطول أو أعرض وأراد أن يسيل ماء سطح ليس له ذلك * وكذا اذا أراد أهل الدار أن ينموا حائطاً ويسدوا الميزاب والمسيل أو أرادوا نقل الميزاب أو تسفيله عن مكانه لم يملكوا (٤١٥) * ولو بنى أهل الدار بناء ليسيلوا على

ظهره ميزاباً لهم ذلك * له طريق في دار آخر أراد صاحب الدار أن يبنى بناء يقطع طريقه لا يملكه فان تركه قدر عرض الباب لم يبنى وراءه ذلك * له دار بخارجين سطح أحدهما أعلى والاخر أسفل ومسيل الأول على السفلى أراد مالك السفلى إعلانهما وأن يبنى عليهما ذلك ولا يملك الأعلى منه بل يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب * وان انهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الأعلى تكليفه بالعمارة واسالة الماء ببل يغيره بحاله ويعتبه من الانتفاع حتى يعطيه ما أنفق

(نوع)

السكة الغير النافذة لو على الطريق الأعظم ليس لأصحابه أن يبيعوه ولا أن يفسدوه لأن المزارع فيها حقها فاذا زحم الناس في الطريق الأعظم لهم دخولها حتى يمر الزحام * وليس لهم أن ينصبوا دربا ولا أن يسدوا رأس السكة * وكذا ليس لأحد أن يحفر ليصيب المأمن أو أن يجمعوا على ذلك كاهم * وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأنعم لهم المرو فقط * وفي المتقى لو حفر في السكة الغير النافذة بئر أو وقع فيه إنسان

ان يؤجر أرضه فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا حيلة واحدة وهي أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باع الزرع ثم أجره الأرض فهو متمكن من الانتفاع بها لانه يزرع فيها واذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقطع زرع وفيه ضررين عليه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجاراً أو بناءً فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولاً ثم يؤجر الأرض كذا في المبسوط

(رجل) أراد أن يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كالأجر أرضاً سبعة أو أرضاً زرع ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الأرض قائمة على الأرض حكماً كون الأرض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤجره الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالمستأجر ينتفع بالأرض من حيث انه ينمو زرع به فاقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع اذا صار ملكاً للمستأجر فقد زال يد الأجر عن الأرض حكماً وحقيقة فقد أجر ما يقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه الحيلة اذا كان يبيع الزرع بيع رغبة وجداً ما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن ملك البائع فيسبق الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رغبة وجداً أن يكون بيع الزرع بقيمة أو أكثر أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل أن يكون باقلاً من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على أن هذا البيع اذا كان باقلاً من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتجوز الاجارة وعندهما يبيع هزل فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقلاً من القيمة فهو بيع جدب لا اتفاق فلا يمنع جواز الاجارة ويان كونه يبيع جدباً منهم ما قصد اصحة عقد الاجارة ولا صحة له الا بعد أن يكون يبيع الزرع جدباً والظاهر أنهم ما بائسوا جدباً تحققة الغرضهما (واذا) أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجر داره سنة بأجرة معلومة ومثلهما وذلك لا يجوز لان المدة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان خراج الأرض على مالك الأرض فاذا شرطه ما سكه على المستأجر ما رافى التقدير كانه قال للمستأجر أجر تلك أرضي هذه سنة بكذا درهما على أن تحتال على السلطان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا لا تصح الاجارة لانه يكون عقد اجارة شرط فيه حواله دين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الاجارة ولا تفسد أن يؤجرها اياه بأجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ويؤجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أذن له في أن يؤدى عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهم ما وهذا واضح لان الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الاجر قروض أداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون للمستأجر وكيلاً لا لاجر بآداء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في

ومات يضمن * وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل داراً وفي ظهرها طريق نافذ أراد هدمها وجعلها طريقاً فافذ ليس له ذلك * وان أراد أن يجعله مسجداً له ذلك ولمن شاء أن يدخله ويصلى فيه وليس لهم أن يقتضوه طريقاً يعمرون فيه * اذا كان لرجل دار ظهرها مشتركة بينه وبين غيره أراد أن يفتح باباً ليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجداً ان كان الجدار الى الطريق الأعظم جاز والا فهو مسجد ضار * له دار وعليها باب أراد فتح باباً آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك وان أبي أهل السكة وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك * اشترى يثافي مكة

أخرى هي على ظهر داره فاراد أن يفتح بابا في داره ففى كلن في هذه السكة يشعل مادام هو ساكنا اما اذا صارت هذه الدار لرجل والبيت لاخر ليس لصاحب البيت ان يفتح بابا في هذه السكة * اشترى بيتا في منزل بمجوده وحقوقه ورب المنزل يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب في السكة ان بين البائع له طريقا ليس له المنع وان لم يبين اختلاف أو المختار انه ليس له المنع * أراد هدم داره وفيه ضرر لاهل السكة فخراب الحلة المختار ان له المنع وان هدم مع هذا وانه يضر (٤١٦) بالجيران ان كان قادرا على البناء قبل يجبر والاصح لا يجبر * وفي الفضلى بنى السقف الاعلى

مرمة الدار انه اذا اجر داره من رجل باجر معلوم وأمره الا اجر ان يرم في تلك السنة ما استرم فيها من اجر الدار فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة فان الاجر والمستاجر اذا اختلفا في اداء الاخر فحقا قال المستاجر ادبت اخرجتها وما هو من ريعها وكذبه الا اجر أو اختلفا في مقدار المؤدى فالقول للاجر ولا يصدق المستاجر فيما ادعى من اداء اخرجتها لان المستاجر ضمن غير أمين فهو بهذا يريد أن يرى ذمته عن ضمان الاجرة والا اجر منكر للاستيفاء فكان القول للاجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا فالقول للاجر كذا كرنا والحيلة الاوثق فيها أن يدفع المستاجر الى رب الارض جميع الاجر معجلا ثم يدفع ذلك رب الارض الى المستاجر ويؤكد أنه يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستاجر في ذلك مصدقا أنه قد اداءه بغير ينسأ لها اياه لان المستاجر لما عمل الاجر فقد برى من الاجر بالتجهيل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الى المستاجر ووكله أن يؤديه عنه الى ولاية الخراج كان المستاجر أميناً في هذا الاداء فاذا قال ادبت كان مصدقا كسائر الامناء وهذا كذا الجواب في مرمة الدار اذا عمل المستاجر الاجرة ثم الاجر دفعها الى المستاجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستاجر فعلت وأنفقت فالقول للمستاجر للعنى الذى ذكرنا ثم ان محمد ارجه الله تعالى شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج يعنى نائب السلطان أو مأموره قال الشيخ الامام شمس الائمة الخلوانى رحمه الله تعالى وهذا يدل على ان المستاجر أو من عليه الخراج اذا أدى الخراج الى واحد من اهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانيا وكذا اذا أدى الى جاني القرية أو أمين اهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب السلطان أو مأموره فحينئذ يبرأ بالاداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل وصورتها رجل استاجر دابة وشرط العلف على المستاجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر الى ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستاجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستاجر أن يعلفها بتلك الزيادة الا أن المستاجر لا يصدق في دعوى الانفاق فلاحوط أن يعمل المستاجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفعه الاجر الى المستاجر ويأمره حتى يتفق على دابته وكذلك اذا استاجر الرجل أجيرا وشرط طهارة الاجير على المستاجر لا يجوز والحيلة أن ينتظر الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى اجره (رجل) استاجر دارا مشاهرة فخاف المستاجر أنه ان سكنها شهرا أو شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر الداخل فيه فالوجه في ذلك ان يستأجر مياومة كل يوم بتكديفتي شاعر غرها ولا يلزمه الا كراء ما سكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الاخر يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر حقيقة الاجر لان الاجر لا يجب الا بعد مضي الشهر ولكن أراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر أرضا أو أراد أن لا تنتقض بموت المؤاجر يقر المؤاجر أن هذه الارض لفلان عشرين زرع فيها ما شاء فما يخرج منها فهو له * ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجرها لرجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤاجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في أرض الاجارة عين النقط والقيير فاراد أن يكون للمستأجر قرب الارض يقرأ العين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين فيجوز وفي السراجية اذا أجرة أرضه وفيها تخيل فاراد أن يسلم الثمن للمستأجر فانه يدفع التخيل الى المستأجر معاملة على أن لرب المال جراً من

في منزل امرأته ثم أراد دفعه ان بناء بامر هاليس له الرفع والبناء لها وكذا كل من بنى في دار غيره بامر يكون البناء له ولو بغير امره للباي أن يرفع الا أن يضره فينشد يمنع * وفي الوصايا ان بنى لها يكون لها * وفيه هدم منزلها برضاها ثم بناء بنقصه ونفقته وبخشب آخر اشترى بماله ان بنى لامرأته لم يكن له فيه حق * وذكر الفقيه أبو اسحق أنه ان أشهد وقت البناء أنه يبنى ليرجع عليها كان البناء وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع بشئ وعلى هذا عمارة كرمها غرس شجرة الفرساد في الطريق ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به وبطبيب للغارس فرصاده وورقه وان كان في المسجد يجوز أخذ ثوبه ولا يجوز أخذ ورقه * ولو غرس على ضفة نهر فناء رجل أراد أن يقلعها لذلك وان لم يكن له شركة في النهر والاولى الرفع الى الحاكم * حائط بينهما ولا أحدهما بنات وعورة لا يجبر الا بي على العمارة وقال الفقيه لا بد من سترة بينهما في هذا الزمان لان الزمان زمان فساد

والزمان الاول كان زمان اصلاح * قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكم يأمره باتخاذ السترة ألف حسبة * له تخله في ملكه خرج سعة في ملك غيره وأراد الا تخلفها له ذلك * حائط عليه جذوع شاخسة في دار جاره أراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها الطولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قلعهما صاحب الدار وهو بحال يأمره الحاكم بقطعها فقطعها الا يضمن والا يضمن * وفي الفتاوى اغصان شجرة تداء في دار انسان وأخذت هو الدار بقطعها صاحب الدار

ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدار عن أغصانها بان يشدها بحبل ويحجمها بضمين وان غلاظا لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع الى الحاصكهم بأمره بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن وان أرفع من ذلك الموضع بضمين (نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسهلهم أحدثها وما لا يسهلهم) الطريق يقسم على عدد الرؤس لاعلى مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء والشرب والشرب متى جهل يقسم على عدد الاملاك لاعلى عدد الرؤس * دار بين شريكين اقتسما وفتح كل بابا على جداره له ذلك * اقتسما دارا لا طريق في نصيب أحدهما ان أمكنه أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة * قسمت الدارين أهلها وأصاب بعضهم موضع بلا طريق ان ذكروا الطريق يمر كل واحد من الطريق وان لم يذكروا ان كان لذلك مفتح فبما أصابه تصح سواء ذكروا بكل حق هو له أولا * وان لم يكن له مفتح فبما أصابه ان ذكروا بكل حق (٤١٧) هو له فالقسمة جائزة ويمر في الطريق * وان لم يذكروا فالقسمة باطلة * دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها فأراد كل شريك أن يفتح بابا في حيزه له ذلك وليس لأهل السكة منعه * ولو أن دارا لرجل في سكة غير نافذة بابها فاشترى دارا يجنبها وباب هذه الدار في سكة أخرى أراد فتح باب الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك * ولو أراد أن يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك * وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لأحدهم دارا في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحيال دار التي في هذه غير أن حائطها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيها من أعلاها الى أسفلها بدليل الشفعة فلورفع كل الجدار له ذلك فخرقه أولى أن يجوز ولما يمنع من

ألف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العيون اذا استأجر الرجل دارا فأمره رب الدار أن ينفق فيها من أجرها فلوا نفق فيها فانه لا يقبل قوله فلوا أراد أن يصير أمينا فالحيلة له فيه ان يجعل الاجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أمينا في ذلك كذا في التتارخانية *

الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى

رجل في يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعاه رجل والمدعي ظالم والمدعى عليه يكره اليمين فأراد حيلة حتى تندفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك أن يقر بالمدعى به لولده الصغير أو بقر به للأجنبي فتندفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فرقوا بينهما اذا أقر لولده الصغير وبينما اذا أقر للأجنبي فقالوا اذا أقر لولده الصغير تندفع عنه اليمين واذا أقر للأجنبي لا تندفع اليمين وقال بعضهم لا تندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا قطع الباب بالحيلة قال الخصاص رحمه الله تعالى فان قال المدعى ان المدعى عليه لما أقر بالضيعة المدعى به الابن أو للأجنبي صار مستهلكا لمالي ووجب لي عليه القيمة فلي أن أحلف بالله مالي عليك قيمة هذه الضيعة قال علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا تخر لائمين عليه وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى لان غصب العقار لا يوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا تخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الاول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما الجور فوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجور روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في الكل على السواء وينبغي أن يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف ألا يرى أن الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع لاتلاف الملك فان كان المدعى به عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فتبطل دعواه لانه لما سومه فقد زعم أنه لا ملك له في المدعى به فتبطل دعواه كذا في الذخيرة *

الفصل التاسع عشر في الوكالة

اذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية ببيعتهما بألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمر به فان كان أمره بالشراء بألف

(٥٣ - فتاوى سادس) الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول لانه يدخل في ملكه وقال أبو القاسم رحمه الله ليس له أن يمر من هذه السكة الى تلك الدار وبه أفتى أبو جعفر وبه نأخذ * اشترى شجرة وقطعها واستأجر أرضا يجنب الشجرة ووضع فيها الاشجار لتجف ولهذه الارض المستأجرة طريق آخر فأراد يشتري الاشجار أن يمر في طريق هذه الارض بخشبه وجولا نه ودوابه له أن يمر وان كان طريقها في بستانه وكرمه واحتاج الى اخراجها منه له ذلك أرايت لو أن صاحب الارض المستأجرة اتخذ أرضه مشجرة لم يكن له ان يتقل الاشجار بطريقها * دار فيها حجر لرجل واصطبل لاخر أراد مالك الاصطبل أن يغلق باب الدار ليس لصاحب الحجر أن يمنع اذا أغلقه في الوقت الذي تغلق فيه الناس دورهم في تلك المحلة سكة غير نافذة أحدث رجل في هذه السكة شيئا لا يملكه الا باذن كل أهل السكة لاعلى والاسفل * ما يصنع في السكك من الكنيف والميازيب ان جديدة لكل أحد ان يهدمها وان قديمة تركت وقال محمد رحمه الله في حديثه ان لم يضرب أحد المأهل منه *

مسجد فيه شجرة تفاح لاهل المسجد ان يقطروا بذلك التفاح لانه للعامة وان غرست لبياح ثمارها وبصرف الى مصالح المسجد لا يحل الاكل ويراعى شرائط الواقف * قال القاضي الصحيح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يصرف الى العمارة لانه صار للمسجد * ذكر العتاني بالوعة قديمة يجري منها في سكة غير نافذة يؤمر برفعه ولا فرق بين القديمة والجديدة وفي الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم جرسا أو غيره أو بنى دكانا لكل رفعه ان حديثة وان قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحديث يجعل جانا ويرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديما اذا أشكل ولا يرفع * وان أحدث في الطريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضرم لا * وقال محمد اذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع * وذكر القاضي ربط على باب داره في السكة المتغير النافذة دابة وبني آريا لكل من أهل السكة منعه ونقضه لانها كدورهم * وفي النافذة الربط على باب بشرط (٤١٨) السلامة وفي العتاني الهرة والكلب اذا كان يؤذي يذبح ولا يقتل بالضرب * وفي نظم

درهم فيشترى بها دينار وان كان أمره بالشراء بمائة دينار فيشترى بألف درهم أو يشتريها بجنس ما أمره به ولكن بالزيادة على ما أمره به لانه يصير مخالفا أمره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما أمره به وبذلك القدر ولو كان صرح بالشراء لنفسه فان كان بحضرة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغيبة الموكل لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل بشرع شي بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير مشتريا لاداره وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعتئذ ولم يقل شيئا فان كان الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان غائبا عن المجلس فان علم بمقالة الوكيل وباشهاده قبل أن يشتري الوكيل ثم اشتري الوكيل مشتريا لنفسه واذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للموكل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا اذ لو جعلهما جنسا واحدا صار الوكيل مشتريا لاداره فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الرابح جازييع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الرابح جعل جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكروه على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكروه كالوابع بالدراهم وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه كالوظفر بدراهمه لا رواية شاذة عن محمد رحمه الله تعالى واذا باع شيئا بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكر (١) ههنا أنهم ما اعتبر جنسين مختلفين فيما وراء حكم الربا أيضا وكذلك في باب الشهادة اعتبر جنسين مختلفين حتى اذا كان أحد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر جنسين مختلفين حتى ان من استأجر من آخر دارا بدراهم وآخرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فمآذ كرفي الجامع أنهم ما جعل جنسا واحدا فيما عدا حكم الربا على الاطلاق غير صحيح * (وحيلة أخرى) أن يشتريها بمثل ما أمره به وبشي آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشترى بألف درهم وثوب أو ما أشبه ذلك فان في هذه (١) قوله بما ذكره أي في كتاب الوكالة اهـ مصححه

الفقه اختلف أهل السكة بعد خرابها في مساحتها يجعل سبعة أشبار وهذا في ديارهم لان العجلة لا تترقبها وفيه أراد أن يتخذ على النهر الاعظم أو الخاص مشرعة لكل منهم المنع لانه تصرف في حاقق النهر المملوك أو العام فصار كاحداث في الطريق يتوغل فيمن يحدث عمارة يضر لصاحبه لا يملك صاحب العاوان يبنى على علوه أو يتدفيه بلا رضام صاحب السفل عند الامام بلا اشكال اذا أضر اما اذا لم يضر أو أشكل فالرواية عنه قد اختلفت والمختار أنه اذا لم يضر يملك وان أشكل لا يملك * وفي النوازل اتخذ داره في غير النافذة حظيرة غنم ويتأذى الجيران من تن السرفين ولا يأمنون من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم * وعن الثاني اتخذ داره حماما وتأذى الجيران من دخانه

وهذا الدخان أكثر من دخانهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضا أراد أن يتخذ في داره حراسا ودورانه الصورة بوهن جدار الجيران يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن تعدى الى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان أضر بغيره * قال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ نيلو بخارا * قال في الفتاوى وعن أستاذنا انه يفتي على قول الامام * وفي النوازل أراد أن يزرع أرزافي أرضه ويتعدى ضرره قطعاً الى جاره قال أبو بكر ان علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء يمنع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به وان كان الآن في أرضه حجر يخرج منه الماء أو يتعدى الندوة الى أرض جاره لا يمنع من الزراعة وفيه أيضا داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكاً وفيه ضرر لجاره الملازق قال أبو القاسم ان كان وجوه الدواب الى جدار الجار لا يمنع وان حوافرها الى جدار الجار يمنع * وعلى قول الامام في مسئلة الدواب لا يمنع كيفة ما كان ثم اذا خرب جدار الجار وعلم أن خرابه بسبب الاصطبل قال الامام ظهير الدين لا يضمن لان فعل الدابة لا يضاف اليه ونما يضمن بالتسبب والسبب انما يضمن اذا كان متعديا وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعد

فاندفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه معتد بالسوق ويروى ان الامام شكي اليه رجل من بئر احدثها جاره في داره فقال احفر في دارك في قبالة بئر بالوعة ففعل وكان بئر الماء بئر بالوعة فطم بئر الماء ونجما من ضرره وفي النوازل اراد ان يتخذ بستان في داره فغرس اشجاره في داره وجاره يمنعه وجواب الكتاب ان له الغرس في داره مطلقا وليس لجاره المنع ولا خفاء ان عنده وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالذرعان وانما يقدر ما يقع به دفع الضرر بيت له حائط مشترك بينهما وبين جاره اراد جاره ان يبني غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبني معتمدا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك له ساباط قديم في غير نافذة وأحد طرف جدار المسجد في رفعه وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير ان يحدث على جدار المسجد بناء ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد وبين أهل السكة وأهل السكة في ذلك شركاء لانه ستر فلهم أن يمنعوه عن ذلك (٤١٩) وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو ستر

السكة ليس لاهل الزقاق في ذلك كلام وفي العتاي جعل داره مربوطا والجيران يتأذون بالسرقة لا يمنع ولو جعل فيها دواب وحواضرها الى جدار داره يمنع وفي المحيط حفر بئر في داره فانها تضر بجاره لا يمنع منه وذكر النسفي في شرح پشت بنى في ملكه حاما لا يمنع منه بلا خلاف وان اراد الانتفاع به والجيران يتضررون به ضررا فاحشا الصحيح انه يمنع والا اذا انتفع وتعدى الى بناء الجيران هل ينقض البناء وفيه طاحونة على نهر اراد آخر أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة القديمة ويحتل دورانها اصحابها أن يمنع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة الاولى بنصب الثاني ليس للاولى أن يمنع الثاني كالتاجر اذا اتخذ في جانب تاجر آخر حائطا مثل تجارة الاول فكسدت تجارة الاول بالتخاذل ليس للاول المنع خشاب

الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فان وكاله بالشراء لم يسم له ثمنًا فان اشترى الوكيل بأحد النقيدين اما بالدرهم أو بالدنانير يصير مشتريا للوكيل وان اشترى بياسوى الدراهم والدنانير يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لان التوكيل بالشراء مطلقا ينصرف الى الشراء بأحد النقيدين بجميع العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهذا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية فاشترى لها مال غيبة الوكيل الاول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الا امر الوكيل الاول اعمل فيه برأيك ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين أيضا اما ان اشتراها الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشتراها بالقدرة الذي أمره الآخر من ذلك الجنس أو بأقل منه ينفذ على الآخر وان اشتراها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو اشتراها الاول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلناه فهنا كذلك وان اشتراها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر لوكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت أمر الآخر لان أمر الآخر بالشراء بحضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضره رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الثاني ثمنًا فاشترى الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول ففيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الآخر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الاول (رجل) وكل رجلا بأن يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل أن يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لولي الجارية وكافى يبيع هذه الجارية وأجر أمرى فيها وما علمت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا يبيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكيل صاحب الجارية لا عن الوكيل الاول ألا ترى أنه لو مات صاحب الجارية ينعزلان جميعا وكذلك لو عزلها ما ينعزلان واذا عزل الثاني وحده ينعزل واذا عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني ينعزل الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فننفذ عليه واذا صار الوكيل صاحب الجارية كان الوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الاول كما لو وكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يجز مولى الجارية تصنيع الوكيل الاول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن يثقبه بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بخلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد وتنفذ الاقالة على

يدخل الخشبة في سكة غير نافذة ويطحها طرحا ليس لهم المنع اذا لم يوهن الطرح بالبناء وفي التجنيس نهر العامة بجانب أرض رجل عثم الماء حريم النهر حتى يجري في أرض الرجل فاراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي له ذلك وان في نهر العامة لا وفي العتاي اراد نصب تنور في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى الثاني في الحائط وعمارة اشترى حجرة وسط جاره وسطه مستويان فاخذ جاره حتى يتخذ حائطًا يكون ستره بينهما ليس له ذلك ولو منع من الصعود الى أن يتخذ ستره ان كان يقع بصرهم اذا صعدوا في دار جاره له المنع وان كان يقع اذا صعدوا ولا يقع في الدار ليس لهم المنع الدارين صغيرين لكل منهما وصى أبي أحدهما العمارة برفع الامر الى القاضي ليجبره على العمارة الحمام والطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار صحرا لا يجبر الا على العمارة وان انهدم البعض يجبر الا على العمارة وان كان الشريك معسرا يقال للشريك أنفق حتى يكون دينًا على الآخر والزرع بين شريكين اذا ابى احدهما سقيه قبل يجبر وقبل لا يجبر

ولكن يقال اسقه وانفق حتى ترجع في حصته نصف ما أنفق * وعن محمد رحمه الله في حمام بين اثنين انهما حائط بيت وأبي شريك المرمة لا يجبر ويقال للشريك الآخر ان شئت فانفق في المرمة ثم آجره وخذا النفقة من الاجرة ثم يتساويان * وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته اذا خرب * سفل رجل وعلاولا آخر انهما لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلوا بينهما ان شئت وامنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يؤدي قيمة البناء وقال الخصاص حتى يؤدي ما أنفق وفي حائط بين اثنين لو كان لهما عليه خشب فبني أحدهما للباقي أن يمنع الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه قيمة نصف البناء مبنيا * حائط بينهما أراد أحدهما نقض الحائط وأبي شريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان بحال يخاف قال الامام ابن الفضل يجبر فان هدم ما وأبي الآخر ان كان شريك الحائط يمكنه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر (٤٣٠) الشريك وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى * ومعنى الخبر اذا كان اس الحائط لا يقبل

القسمة ولم يوافق الشريك في العماره أن يتفق هوفي العماره ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق * وفي الفضلي لو هدم ما وامنع أحدهما عن العماره يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصف ما أنفق ان فعل بحكم الحاكم وان سلا حكم يرجع بنصف قيمة البناء وان انهدم وخاف الوقوع فهدم أحدهما لا يجبر على البناء وان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا خفاء في أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كما لو هدماه وان سلا انه ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يدفع قيمته من قسط شريكه أما اذا اختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قيمة نصيبه من

الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري ان يولييه البيع أو يشتريها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل (رجل) كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فأمره أن يشتري له متاعا بصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له أو لغيره وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ما الحيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يشق به بيعا صحيحا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما يجري بين اثنين (رجل) وكل رجلان يشتري له دارا أو متاعا أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن للبائع عليه الى أجل ويكون الثمن حالا على الآخر يأخذه منه والبائع يجيبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فإذا توجب البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الآخر يأخذه منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفق عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الآخر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤبد والبائع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حطب بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل أيضا بذلك القدر لان الحطب يلتحق بأصل العقد ويصير كأن العقد ورد على ما بقي أما الابراء عن كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالشفيع يأخذ بجميع الثمن ولو حطب البائع عن المشتري بعض الثمن فالشفيع يأخذ بما وراء المحطوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في مذهبهما أن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حطب بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو ديناراً قدر ما يريد الهبة أو الحطب ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم ان المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة الى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الحطب ويحصل مقصودهما ثم اعلم بأن ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة

التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب محمد وشريكه مما بقي من بنائه وفي النوازل ان كان نصيبه قد ما رايته فهو متطوع وان كان لا يضمنه قدر ما يفي يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وعن ابن سلفة ان كان لهما عليه حولة وانهدم وأبي الآخر العماره فبناه أحدهما يمنع الآخر من وضع الحولة عليه حتى يؤدي نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حولة لا يجبر ولا يرجع بشيء لانه كالستره * وكل هذا لو أنفق في العماره بلا اذن صاحبه ولو باذنه أو بأمر الحاكم يرجع بنصف ما أنفق وفي البناء المشترك لو أحدهما غابا وهما باذن الحاكم أو بدون اذنه لكن بني باذن الحاكم فهو كالبناء باذن الشريك لو حاضرا فيرجع عليه بما أنفق اذا حضر وفي النوازل جدار بينهما مال كل منهما عليه حل فانهدم وأحدهما غاب فبناه الآخر أن ينقض الحائط فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الجمل وان بناه بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يعمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته * وفي الفضلي جدار بينهما أراد أحدهما نقضه فقال للآخر ائذن لي وأنا من لك بما يندم من بيتك الضمان ليس بشيء كما لو قال ضمنت لك ما يتلف أو يهلك من مالك * جدار

بينهما عليه جولة أراد أحدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه * جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع * وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك * ولو كان في الجدار لأحدهما عليه كوة مربعة فأراد أن يجعلها كوة مربعة يمنع لأنه أثقل * جدار بين اثنين لهما عليه جولة غير أن جولة أحدهما أثقل فاعماره بينهما نصيبان * ولو كان لأحدهما عليه جولة وليس للأخر عليه جولة والجدار مشترك للأخر أن يضع عليه مثل جولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا يرى أن أصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا يخرب أن يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ولم يذكر وأنه قد رجم أو حديث وان كان الحائط لا يحتمل جذوعهما وليس لأحدهما جذوع ولا يخرب جذوع وهما مقرران أن الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لتسوى صاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن (٤٢١) لشريكك من الحل * جدار

بينهما لأحدهما عليه عشرة جذوع ولا يخرب جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط للأخر * جدار بينهما وهي فأراد أحدهما أن يصلحها وأبى الا تخرب فانه يقال ارفع جولة فاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يرفع له أن يرفع الجدار وان سقطت جولته لا يضمن * ولو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الاخر في أعلاه فأراد صاحب الاوسط رفع جولته ووضعها في أعلى الجدار ان الجدار من الأعلى الى الأسفل بينهما ولا يدخل على الأعلى مضرة له أن يفعل وان كان يدخله مضرة ليس له أن يفعل وذكري النوازل في موضع آخر أنه ليس له أن يرفع مطلقا لأنه يضره بالحائط * ولو أراد أن ينقل الجذوع من أعلى الحائط الى أسفله

ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل غزلة الهبة (رجل) أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان خاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجيز له الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجيز له ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة *

الفصل العشرون في الشفعة

قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى جمع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها المنع وجوب الشفعة وبعضها التقليل الرغبة فمن جلة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكري حيل الاصل ثم المشتري يعرضه مقدار الثمن فإذا فعلا ذلك لا تجب الشفعة لان حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك واذا لم تصير مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لانها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما اذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكري في شفعة الاصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكري في بعض روايات النوادر أنها ليست في معنى البيع وذكري في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف لا يصلح حيلة لابطال الشفعة ولكن يتأني في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفع بأن يقبض المشتري الدار الاجزأ منها أو يسلم الثمن الاجزأ منه فلا يكون للشفيع حق الاخذ لان الهبة بشرط العوض انما تصير بيعا بعد قبض كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعا حتى روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضامالم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه (ومن جلة الحيل) أن يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة انما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عد ذلك فالهبة والصدقة سواء (ومن جلة ذلك) أن يقر صاحب الدار بالدار للذي يريد شراءها ثم

لا بأس به * ولو أراد أن يحولها من الايمن الى الايسر أو بعكسه ليس له ذلك * جدار بين رجلين نقضاه أراد أحدهما أن يبنى أطول مما كان لشريكه أن يبنيه منه والزيادة قدر ذراع أو ذراعين لا يعتبر وان أكثر يعتبر * حائط بينهما ونصيب أحدهما ارفع هدماء واتفقا على البناء فلما بلغ البناء الى موضع سقف هذا أبي أن يبنى لا يجبر * حائط بينهما ليس لأحدهما عليه جولة مال الى الذي ليس عليه جولة فتقدم هو الى الذي له عليه جولة ليرفعه وأشهد عليه فلم يرفع حتى انهدم أو أقربان الحائط بينهما وأنه مائل مخوف وأنه تقدم اليه وأنه يرفع معه فما أفسد على شريكه يضمن نصف القيمة وما أنفق الشريك على الحائط بلا إذن شريكه ليس له مطالبته الا اذا أراد أن يحمل عليه (نوع في الاعيان المشتركة) وفي الفضل عن محمد في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك * وذكري القاضي حمام أو طاحونة بينهما أجر كل حصته من رجل ثم أنفق أحدهما مستأجرين في مرمتها بذن مؤجره عن محمد

وجه الله انه لا يرجع بذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه ويحتمل أن يقال المستأجر قائم مقام مؤجره فيما أنفق فيه رجوع على مؤجره ثم مؤجره على شريكه بما أخذ منه المستأجر لانه قام مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره لا قائم مقام نفسه واذنه له في الانفاق واذن المؤجر المستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر متطوعا في نصيب الشريك المالك فلا يرجع فلما اشتبه عليه احتياط وقال لا يرجع على الشريك المالك * وقال الثاني رحمه الله في حمام أو بناء أو حائط أو دار بينهما عدم كله أحدهما وغاب وبني الآخر فاذا جاء الهادم بخير ان شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بنى ويكون ما بنى بينهما وان شاء ضمن نصف قيمة الاول ويقال للذي بنى اهدم بناءه حتى يقسم الارض بينهما * وذكر الخصاص في زرع بينهما أي أحدهما الانفاق عليه لا يجبر لكن يتفق الآخر ثم يرجع على شريكه بنصف (٤٣٣) ما أنفق فان لم يخرج الزرع قدر النفقة هل يرجع عليه بتمام نصف النفقة أم يقدر الزرع * وأصل هذا أن كل

يقول الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك أو لا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك (ومن جملة ذلك) أن يبين موضع ما من الدار ويخطط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقه أو يهبه ذلك الموضع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال يخطط خطأ كي لا تكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وانما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جار الدار المشتركة فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة لا بطلان حق الجار لا لا بطلان حق الخلط (ومن جملة ذلك) ما روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يهب جزأئها من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيجوزها ثم لا يطلها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتمل القسمة فهو البيت الصغير والحائوت يهب جزأئها من الذي يريد شراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضى ثم ذكر حيلة ترغبه عن الاخذ (فقال) يشتري البناء أو لا يثنى رخيص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة أخرى بثنى غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب في أخذ العرصه لكثرة ثمنها ولو كان اشتري البناء بأصله حتى صار ماتحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيمنع ذلك تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار (ومن جملة الحيل) اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشتري العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب البناء بأصله صار ماتحت البناء للموهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار (وفي الكروم والاراضي) ان أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار بأصلها ويهب الاشجار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان أراد الحيلة لترغبه عن الاخذ يبيع الاشجار أولاً بثنى رخيص ثم يشتري الاراضي منه بثنى غال (حيلة أخرى) أن يشتري سهماً من الدار بثنى غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثنى يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريكاً في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية وانما يجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما أن المشتري اشتري ذلك بثنى غال فان قال المشتري أخاف أن لا يبيع الباقي لاشتريته منه هذا السهم بثنى غال فالحيلة فيه أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطئ الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب

الزرع * وأصل هذا أن كل من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فان فعل بنفسه وحده بلا إذن شريكه فهو متطوع * ومن لا يجبر فليس بمنطوع كعبد بين شريكين فداء أحدهما أو بئراً أو سفينة أو حمام خرقت منه شيء قليل ففي كله المنفق متطوع لجريان الجبر فاذا فعل بنفسه بلا إذن شريكه كان متطوعاً * ولوله غرفة فوق بيت رجل اهدم وسقط الغرفة لا يجبر صاحب البيت على بنائه فاذا بنى صاحب الغرفة نقل لا يكون متطوعاً (نوع في الانتفاع المشترك) * كرم أو أرض بين حاضر وغائب أو بالغ وقيم يرفع الحاضر أو البالغ الامر الى الحاكم فان لم يرفع في الارض لوزرع طاب له حصته وفي الكرم يقوم عليه فاذا أدركت الثمرة باعها وأخذ حصته ووقوف حصته الغائب ويسع له ذلك ان شاء الله تعالى

فاذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة أو أجاز له وان أدى الخراج فهو متطوع * بينهما دار غير مقسومة غاب أحدهما للحاضر أن الشفعة يسكن قدر حصته فيسكن الدار كلها * وكذا خادمتان غاب أحدهما للحاضر أن يستخدمه بحصته لاني الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب لاني السكنى والعبد ذو اختيار يدفع الخدمة الزائدة * عبيد بينهما استخدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي فوادره شام يضمن * وفي الدابة اذا ركب أو حمل أحدهما متاعاً بلا إذن شريكه يضمن * ويروى أن داود الطائي الزاهد كان له دار بينه وبين آخر غائب وكان فيه نخلة أو نخلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويفتح باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فكراً كل الثمرة لانها مشتركة والا كل استهلاكه وسكن لدار لانه عماره * وقال محمد رحمه الله ولو أن الشريك أخذ حصته من الثمرة وأكلها جاز ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنها فان حضر وأجاز جاز ولا ضمن قيمتها فان لم يحضر فكل اللقطة يتصدق وهذا استقصان وبه نأخذ * بنى أحدهما الى أرض مشتركة بلا إذن شريكه لشريكه النقص لانه ولاية النقص في حصته وان لا يميز * دار بينهما مات أباهما على أن يسكن هذا يوماً وهذا يوماً أو يوماً

هذا عام وهذا عام اختلقوا ولا يظهر أنه يجوز أن استوفى الغلتان * وان تفاضل في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وبه يقضى * وكذا التهاين في الدارين على السكنى والغلة جائز إذا تراضيا لان عند الامام رجحه الله قسمة الجبر لا تجري في الدور فكذا القسمة بطريق التهاين * وذو كرشس الأئمة ان القاضي يجبر الآن في الدار اذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما أغلت في يد الآخر لا يرجع الا شرعى صاحب به شئ * ولو كان عبيد بينهما ما طلب أحدهما المهايأة في الخدمة وأبى الآخر يجبر الا بئى * بقرة بين اثنين تواضعوا على أن تكون عند كل منهما نصف شهر يحلب لبنها فاماها يأة هذه باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان أحله لانه هبة مشاع يحتمل القسمة الا أن يجعله في حل بعد الاستهلاك لانه هبة الدين فيجوز وان مشاعا * وعن محمد أرض بينهما بنى فيها أحدهما وطلب الآخر الرفع بقسم الأرض فوقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع * سئل أبو القاسم عن امرأة لها أرض اتخذ ابنها في الأرض مجة في حياتها فماتت عن ابن (٤٣٣) وابنة وترك الأرض بينهما فكان الابن

يرفع كل عام الجذو ويسع ولا يعطى أخوته منه شيئا فطلبت حصتها قال ان كان الاخ تكلف اتخذ الجذو بلا اذنها فكامله وهو ظالم لها ولها المانع عن اتخاذ الجذو في الأرض المشتركة

نوع في عمارة الحائط المشترك

* جدار بين كرمين انهم فاستعدى أحدهما الى الحاكم عند باب صاحبه فامر الحاكم البناء برضا المستعدى على أن يبني جدارا وبأخذ الجذو منها فبني كان له أن يأخذ الجذو منها جميعا * وفي الامالى حائط بينهما أحدهما عليه جذوع لالاخر انهم فطالب واضع الجذوع شريك بالبناء فامنع لا يجبر ويقال لهما ان شئما اقتسما أرض الحائط وان شاء صاحب الجذوع بناء ووضع عليه جذوعه قبل القسمة وان أراد صاحب الجذوع البناء

الشفعة للجدار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره واقرار الانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد رجحه الله تعالى أن صاحب الدار اذا أقر أن الدار التي في يده لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع أخاف أن يصير شريك بالقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما من يشقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فتحصل الثقة لهما (وحيلة أخرى) أنه اذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوب قيمته مائة درهم أو عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه أن يأخذ الا بثن الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرة (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان أحببت أو ليكها بما اشتريت ففعلت ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشراء آخر والاعراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا قال المشتري للشفيع ان أحببت بعثت منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفيع محسبنا نعم تبطل شفيعته (وحيلة أخرى) أن يتصدق البائع والمشتري أن البيع كان فاسدا أو كان تلجئة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا قبلنا قولهما لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحيح ولم يوجد جده في هذه المسائل (وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدقت بطلت شفيعته لانه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحا وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعته لانه صار مقررا بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقررا بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطلت شفيعته وكان القاضي الامام أبو علي رجحه الله تعالى يقول انما تبطل شفيعته اذا قال أحط من ثمنها عشرة دنانير أو بيعها منك بتسعين دينارا فقال الشفيع نعم لانه عرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه بأقل من المائة أما اذا لم يقل وأبيعها منك بتسعين دينارا لا تبطل شفيعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز أنه قصد حط العشرة ليأخذها بالعقد الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة ان قال بعد ذلك على أن تبيعني الباقي بتسعين دينارا تبطل شفيعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفيع

والاخر القسمة يقسم انصافا * وعن ابن سامة حائط بينهما عليه حولة انهم فبناه أحدهما فللباني منع الثاني عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف النفقة ولا يكون متطوعا وقال الامام الاسكاف ان الحائط بحال لو قسمت أرضه أصاب حصته مقدار ما يبني عليه بناء محكم فهو متطوع في البناء وان بحال لو قسم لا يصيبه قدر ما يبني عليه محكالا يكون متطوعا ويرجع بنصف ما أنفق ان أراد وضع الجذوع * وعن ابن سماعة انه يرجع في الحالين لانه له حق وضع الجذوع في الحالين * وفي النوازل جدار بينهما عليه حولة فهو الجدار فرفعه أحدهما وبناه من خالص ماله ومنع الآخر من وضع حوائطه عليه على ما كان في القديم قال أبو بكر ان الجدار عريضا بحيث لو قسمت أرضه أصاب كلا موضع بقدر على أن يبني عليه حائط ليس له المانع لانه يقدر أن يقول ما أحبه لما اذم تبني في نصيبك وترك نصيبي * وان لم يكن للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني الوضع قبل اعطاء نصف القيمة * وقال الفقيه هذا البناء باذن الحاكم ولو بالأمر لا رجوع كالعلا والسفل انهم ما فيني صاحب العا ولا امره وقال الهندواني في حائط عليه حوائط ماسطة وبناه أحدهما بلا اذن صاحبه يمنع صاحبه من وضع

الحولة حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان كان بناه باذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل القسمة أى اذا قسم لا يصيب كلا منهما ما يحتمل بناء موضع عليه حولته * وان أصل الحائط يحتمل القسمة ان بنى باذنه فالجواب كالأول وان بلاذنه له منعه من البناء حتى يصطلم على شيء * وقال الامام الاسكاف في جدار بينهما تهدم وأحدهما غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وبني موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب وأراد البناء في موضع الحائط القديم جدارا من خشب وجاره الآخر يأبى ان أراد ان يبنى على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل ساحة أس الحائط الى ملكه ليس له ذلك وان أراد البناء على الغلط الذي كان الحائط الاول أو يبنى حائطاً أدق من ذلك في وسط الاس ويدع الفضل من أسه نصفاً مما يلي شريكه ونصفاً مما يليه فله ذلك * وفي الفضل حائط بينهما وهو لا يؤمن ضرر سقوطه (٤٣٤) فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر بجبر على نقضه * هدم جدارا بينهما ثم بناه أحدهما بماله

والآخر لا يعطيه النصفه ويقول لا أضع أنا على الحائط حوله الرجوع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباني عليه حوله لانه كان له حق وضع الحولة في الاصل والباني لم يصرمه تطوعا في البناء وهو كالأموار وقال القاضي الامام على السعدي ليس له ان يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع حتى يوفيه حقه * ولو نقض الشرى كان الجدار فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشريك أن يمنع إلا أن يكون شيئا خارجا عن العادة لان أسفل الحائط والاس مشترك وفي التوازل قال أبو القاسم حائط بينهما لأحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف فهدما الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين فلما بلغ البناء موضع سقف هذا إلى صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يتفق فيما جاوز ذلك

الكفيل في البيع بالثمن أو بالعهد فلا شفعة له كذا في التتارخانية *

الفصل الحادى والعشرون في الكفالة

رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيلا لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان على أنى كلما دفعته اليك فأنا كفيل بنفسه كفالة مجددة فهذا جائز وانه مروي عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلت فأنت وكيل على قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا تتجدد الوكالة وعلى قول أبي زيد الشروطى رحمه الله تعالى تتجدد والكفالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التتارخانية *

الفصل الثانى والعشرون في الحوالة

رجل له على رجل مال وأراد الذى عليه المال أن يحيله على رجل به هذا المال على أنه ان مات المحتال عليه مفلسا لا يرجع الطالب على المحيل بماله عليه والوجه في ذلك أن يقر المحيل والمحتال له (١) في كتاب الحوالة أن هذا المحيل أحال به هذا المال على فلان ويسميان رجلا مجهولا ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة (٢) ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه أحال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فاذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفلسا لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لان المحيل الاول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه انما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا أراد المطلوب أن يحيل الطالب بالمال على غريم له فقال الطالب للمطلوب أنت عندى أوثق من المحتال عليه ولا آمن أن يتوى ما لي ان أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة أن يضمن غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ أيهما شاء فيحصل مقصوده ما جيبه *

وجه آخر في ذلك أن يوكل المطلوب الطالب حتى يقبض الدين ويجعله قاصا صابغاه فيجوز أما التوكيل (١) قوله في كتاب الحوالة يعنى أنه يكتب في صك الحوالة انه على مجهول ثم المجهول يحيل على معلوم الخ اه (٢) قوله ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه يعنى المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالبه المحتال له فاذا مات هذا المعلوم مفلسا لم يكن للطالب أن يطالب المحيل الاول لانه ما أحاله عليه انما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته مفلسا اه بحراوى

* قال الامام الاسكاف حائط بينهما طوله مائة ذراع خمسون منها مستوية أرض الدارين وخمسون ذراعا سطح إحدى الدارين يقبضه مستويا أرض دار جارا لا آخر فانهدم الجدار كيف شأته قال النصف الذى أرض داريهما سواء عليهم ما عمارته والنصف الآخر على البيت الأسفل عمارته الى أن ينتهى الى أطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك عليهم ما عمارته * وفي التوازل جدار بينهما وبين أحدهما أسفل وبين الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهدم فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابنى حدى أسى ثم نبني جميعا ليس له ذلك بل يبنياه جميعا من أعلاه الى أسفل * وقال الفقيه وان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحوه قدر ما يتمكن أن يتخذ يتنا فاصلاحه على صاحب الأسفل حتى ينتهى الى موضع البيت الآخر لانه كالحائطين علو وسفل وقيل يبنيان الكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان من ملكه الى ملك غيره قدر ذراع فهو على ملكه وان بخلافه فعليه ما وفى التوازل حائط بينهما تهدم جداريهما وظهرا بينهما ذوطا فبنى متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع جداره فقط وزعم أنه يكفي للستر وقال الآخر لو فعلت ذلك يضعف حائطى وينهدم فان كان سبق

منهما اقراران الجدار كله بينهما قبل ان يكشف انهما جداران فهو بينهما لا يملك أحدهما احداث شيء فيه بلا اذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فكل منهما احداث ما شاء فيه بلا اذن الآخر لانهما جداران ظاهر افصار كل واحد منهما كل حائط لصاحبه حائط بينهما لهما عليه جولة وللحائط طاق في وجهه آخر اذ من اليه الطاق ان يجعل خورستانا يضع فيه الاواني فتعده جاره الاخران الطاق مرتفعان من الأساس ليس له ان يحدث فيه حدثا بلا اذن شريكه وان كان فريضة في أصل الحائط بان تركت عند ما بنى ان اقر من اليه الوجه بانها بينهما فكذلك وان ادعاها لنفسه كان له احداث ما شاء فيها لم يتعرض بالبناء قال أبو بكر رحمه الله جدار بينهما لهما عليه جولة لكن جولة أحدهما أسفل أراد رفعه ووضعها بازاء جولة الآخر له ذلك وليس لصاحبه المنع ولو جولة آخر في الوسط والآخر في اعلاه أراد صاحب الوسط ان يجعله في اعلاه والجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ان كان لا يدخل على (٤٣٥) صاحب الاعلى بذلك ضرر فعمل وان

أضر لا ولولا احدهما عليه جولة لال الآخر أراد هو أيضا ان يضع عليه مثل جويلته ان كانت جويلته عليه محدثة له أيضا ذلك وان كانت جولة الاول قديمة ليس للثاني الوضع وقال الفقيه ان كان الحائط يحتل الوضع للثاني أيضا الوضع مطلقا ما ذكر أصحابنا ان جذوع أحدهما ان كانت أكثر من جذوع الآخر ان يتساوى مع صاحب الاكثر ان كان الحائط يحتل ذلك ولم يشترطوا قديما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط لهما لا أحدهما عليه جذوع وأراد الآخر ان ينصب عليه أيضا جذوعا والجدار لا يتحملها فان كانا مقرين بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط حملك لتستوي مع صاحبك وان شئت فخط عنه قدر ما يتمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي

يقبض الدين فجواز مظاهر وأما جعل المقبوض قصاصا بعماله ظاهر أيضا لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطالب أخاف أن يقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبل أن أقبضه لنفسى ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة أن المطالب لما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يقل أقبضه لنفسك يقع قبض الطالب للمطالب أو لا ثم يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل أمانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل أن أقبض لنفسى فقد ادعى هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير المسئلة فالثقة له أن يأمر المطالب غريمه هذا أن يضمن عنه المال للطالب على أن يأخذ به أيهما شاء فاذا فعل ذلك صار المال عليه ما فاذا أخذ الطالب من غريم المطالب شيئا بصير أخذ لنفسه ولو هلك شيء عليه كذا في الذخيرة

الفصل الثالث والعشرون في الصلح

قال محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل رجل له على رجل ألف درهم صاحبه منها على مائة درهم يؤتيها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه مائتادرمهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح انه من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المطالب لو بذل مائة في الوقت المشروط برئ عن الباقي واذا لم يؤد فعليه مائتادرمهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة فصول (أحدها) اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدبون حططت عندك خمسمائة لتؤدى خمسمائة غدا الى أو قال لتؤدى الى خمسمائة غدا وقبل الآخر ذكر أن الصلح والصلح جاز أن أدى المدبون اليه خمسمائة غدا ولم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عندك خمسمائة على أن تعجل خمسمائة فان لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الآخر ذكر أن المدبون ان عجل خمسمائة فهو برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه بحالها وهذا استحسان والقياس أن الألف على المدبون على حالها عجل الخمسمائة أو لم يعجل وبالقيااس أخذ بعض الناس (الثالث) اذا قال حططت عندك خمسمائة على أن تعجل خمسمائة ولم يرد على هذا وذكره خلافا فقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عجل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالألف عليه على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطالب خمسمائة عجل الخمسمائة أو لم يعجل فهذا جلية ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جئنا الى مسئلة كتاب الحيل) فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة كتاب الحيل ليس أن

(٥٤ - فتاوى سادس) عليه ان بناء بلا اذن صاحبه فهو ظالم وان باذنه فعارية رأيت دارا بين احدهما رجلين ساكنين أراد الآخر أيضا ان يسكن والدار لا تسعهما فانما يتأنا وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم نأخذ حائط لرجل عليه جذوع شاحصة في دار جاره فأراد صاحب الدار قطعه ان يحال يمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان يحال لا يقدر على البناء عليها الحال وعسى يقدر عليه في ثانی الحال بان تصير الدار لمكاله لا يقطع أيضا وصاحب الدار التي فيها رؤس الجذوع لا يملك ان يبني عليها أيضا وان كان رؤس الجذوع صغارا له القطع لا ناعلم ان الاخراج لم يكن للبناء عليها فاعلمنا ان الاخراج بلا فائدة فيقدر على قطعها وفي المحبوس ان كان لا يحتمل البناء لصاحب الدار ان يطالب صاحب الجذوع بتفريغ هواه داره فان لم يفعل يرفع الى الحالك لئلا امره بالتفريغ فان لم يرفع وقطع بنفسه هل يضمن اختلافوا فيه وعلى هذا أعصان الشجرة بنبت في كرم غيره فقطعها قبل ان يرفع الى الحالك لتضرر بها ومنهم من قال في الكرم لا يضمن وفي الجذوع

يضمن ومنهم من عكس الجواب قال الامام الحلواني الصحيح انه لا يضمن في الفصلين وقيل ان كان موضع القطع معلوما له القطع بنفسه وان مختلفا لا وعن الثاني في جدار بينهما هما ان يقسمهما فاني أحدهما أجبره الآخر وعن محمد في حائط بين دارين سقط حتى بدا أسفله قال أحد الشرعيين اقسام وقال الآخر لا اقسام بينهما الجواران يقع نصيب كل منهما اذا قسم مما يلي الآخر الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه ادعى الحائط اثنان وغلق الباب الى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما عند وعندهما الحائط كذلك والباب للذي غلقه اليه وأجبروا للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما ادعى حائطا وليس الحائط متصلا بينهما آخر ولا عليه لاحدهما جذوع أو غيرها يحكم به بينهما وان لاحدهما عليه هراوى أو بوارى فكذلك وان لاحدهما عليه جذوع لآخر فله وللذي عليه جذوعه وان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء لآخر أوله (٤٣٦) عليه هراوى قيل لا يترجح ذو جذع لان الحائط لا يبنى لذى جذع وعن محمد رحمه

الله انه يحكم له به وان لاحدهما عليه جذع ولآخر عشر جذوع فالحائط لصاحب العشرة ولذى جذع موضع جذعه وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا ينزع جذع الآخر هو الصحيح وعن الثاني ان الحائط بينهما على أحد عشر ولو لاحدهما جذعان وللآخر عشرة قيل جذعان بكذع وقيل كالثلاثة ولو لاحدهما ثلاثة وللآخر عشرة فينبغي ما ولولا أحدهما خمسة وللآخر عشرة فانصافا وفي كتاب الصلح اثلاثا وان كان الحائط متصلا بينهما يقضى لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربع واتصال ملازقة واتصال التربع ان يكون انصاف كل لبن من الحائطين داخل في انصاف لبن الآخر ولو من الخشب ان تكون ساجدة أحدهما ركنية في الآخر فان كان كلا الاتصالين تربيعا أو مجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيع لتصنيفها وللاخر مجاورة يقضى لصاحب التربع وان لاحدهما اتصال تربع وللآخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربع لا يتكفي من جانب فعلى رواية الطحاوى يتكفي وهو الاظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع وان برهنوا يحكم لهم ما وان لاحدهما البيعة قضى له وفي النصف الذي في يده قضا ترك حتى لو برهن الآخر يحكم له به ولولا أحدهما عليه خص وللآخر جذوع استويا وكذا لو كان مخصصا من ناحية أحدهما وان برهن الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط يحكم له بمحضته وان كان لاحدهما عليه أزج من ابن فالحائط لصاحب الأزج ولو تصادقا ان الحائط لاحدهما بعينه والخشب للآخر لصاحب الحائط ان يأمره برفع الخشب والخصاف انه ليس له ذلك وعن الثاني في الظلة يكون على الطريق على حائطين أحدهما في ملك صاحب الظلة والآخر

هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كافي مسئلة كتاب الصلح فأما في مسئلة كتاب الحيل ففيها مخالف قيل المخالف زفر وقيل ابن أبي ليلى فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا أيضا لا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى فقال يحط رب المال عن المدينون ثمانمائة يبق مائتادرمهم فصالحه من هاتين المائتين على مائة يؤديه اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نظر لان فيها تعلق البراءة عما زاد على المائة الى تمام المائتين أيضا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان لرجل على رجل ألف درهم صالحه منه على مائة درهم الى شهر فان لم يعطها الى شهر فثنا درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حطالان المحطوط مجهول رهو تسعمائة ان أوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ثمانمائة وجهاته المحطوط تمتع صفة الحط فيجب أن يكون الجواب في مسئلة الحيل كذلك فيكون في المسئلة روايتان اذ لا فرق بين المستاتين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي أيديهم ما دار جوار رجل وادعى أن هذه الدار داره فصالحه من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحا على غير اقرار فالسالم عليهم ما أثمانا والدار بينهما أثمانا وان كانا صالحا على اقراره منهما فالدار بينهما نصفين والمال بينهما نصفين فان طلبا حيلة حتى يكون الصلح عن اقرار وتكون الدار بينهما أثمانا والمال بينهما أثمانا فالحيلة أن يصالح رجل أجنبي عنهم على اقراره على أن يسلم للمرأة الثمن وللابن سبعة أثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما أثمانا ثم يرجع المصالح عليهم ما يبدل الصلح أثمانا كانا أمرا بالصالح وانما كان كذلك لان اقرار الأجنبي لا يصح في حقهما فكان صلحه مسقطا دعوى المدعى فاذا سقطت دعواه صارت الدار ملوكة لهما بجهة الارث فتكون على ثمانية وبدل الصلح يكون كذلك وكرشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة أن يقر المدعى بالدار ثم يصالحه منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة أثمان الدار فاذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشترا باذرا على أن يكون لاحدهما ثمنها وللآخر سبعة أثمان (رجل) مات وترك دراهم ودنانير أو عروضا فأراد ورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على دنائير اعلم بأن هذه المسئلة لا تخلو من وجهين (الاول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصولحت على دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بمقابلة العروضا غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا في شرط قبض البديلين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين

ان تكون ساجدة أحدهما ركنية في الآخر فان كان كلا الاتصالين تربيعا أو مجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيع لتصنيفها وللاخر مجاورة يقضى لصاحب التربع وان لاحدهما اتصال تربع وللآخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربع لا يتكفي من جانب فعلى رواية الطحاوى يتكفي وهو الاظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع وان برهنوا يحكم لهم ما وان لاحدهما البيعة قضى له وفي النصف الذي في يده قضا ترك حتى لو برهن الآخر يحكم له به ولولا أحدهما عليه خص وللآخر جذوع استويا وكذا لو كان مخصصا من ناحية أحدهما وان برهن الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط يحكم له بمحضته وان كان لاحدهما عليه أزج من ابن فالحائط لصاحب الأزج ولو تصادقا ان الحائط لاحدهما بعينه والخشب للآخر لصاحب الحائط ان يأمره برفع الخشب والخصاف انه ليس له ذلك وعن الثاني في الظلة يكون على الطريق على حائطين أحدهما في ملك صاحب الظلة والآخر

في فتاواه عليه خشب الظلة فاختصم صاحب الظلة وصاحب الدار تنازعا في الحائط ذكر في القضية انه لصاحب الظلة واليه اشار محمد رحمه الله وقال بعض المشايخ يحكم به لصاحب الدار وان اتفق على ان الحائط ملك لصاحب الدار لكن اختلفنا وقال صاحب الدار ارفع خشبتك ظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول لصاحب الدار خلافا لما قاله الخصاص حائط بينهم اأراد أحدهما القسمة لا يقسم ﴿ ويتلو الجنائيات الحدود لان الزجر ماعن اتلاف النفس وحصوله بالقصاص ولو بلا شبهة عمد أو بالدية لو خطأ أو عن اختلاط الانساب وانه أيضا اتلاف الولد لعدم من يربيه أو عن العرض وذلك بجحد القذف أو عن تلف المال بالسرقة وذلك بقطع آلة الاخذ واعترض بين الجنائيات والحدود باب ما يمنع وما لا يمنع لانه من مزيل اشراع الجناح أو الجرح في الطريق كما ذكرنا ﴿ كتاب الحدود ﴾ وفيه فصلان ﴿ الاول في القذف ﴾ قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كاه أو فعل هذا كاه لا يكون (٤٣٧) قذف لانه لم يسمه ولم يكن له ولو قال انه

فعله كله فقذف ويروى ان رجلا مريما بامرأة يقال لها ام عمران المجنونة فقالت له يا ابن الزانية فدعاها ابن أبي ليلى وضربها في الجامع حدين قائمة فسمع الامام رحمه الله به وقال أخطأ القاضي في سبعة المجنونة لا تحدد والحد لا يقيم في المسجد واقام حدين في القذف لهما بلفظ واحد ولا يجب الا واحد وان قذف بلفظ جماعة ولا يوالى بين حدين حتى يخف الاول واقام بلا طلب الخصم ولا يقيم عليها الحد وهي قائمة ﴿ قال لهما أحد كذا فقل أهو هذا قال لا احد عليه لان أصل الكلام ليس بقذف ﴾ ولو قال الجماعة كنكم زان الا واحد يحد ولكل واحد ان يدعى مالم يعين المستثنى ذكر الطحاوي تعزير اشرف الاشراف كالفقه موالعوية ان يقول له الحاكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير

لنصيبهما من التركة لان نصيبهما من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم ثم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهما مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين لتركته أو مقرين الا أنهم كانوا مائة نصيبهما من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما أخذت مثل نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن الموضع وكذلك اذا كان ما أخذت أقل من نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الابرار عن الباقي لان التركة عين والابرار على الاعيان باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح على مثل نصيبهما من الدراهم أو على أقل من نصيبهما من الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لان حالة المناكحة المعطى يعطى المال لقطع المناكحة وتقديمية بينه فلا يتمكن الربا والى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبهما من الدراهم التي تركها الزوج لم يجوز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه فمكثت العبرة بجانب الفساد وان صولحت على عرض أو دنائير جاز وان قل لانه لا يتمكن الربا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركه الزوج دنائير أو عوضا فصولحت على دنائير فهو على التفصيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبهما من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بازا العروض والنقد لا يخر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا أن ما يخص الدراهم من الدنانير وما يخص الدنانير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه الحيلة مستقيمة عند علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسئلة الاكراه فالنقطة على قول الكل أن يصالحوها من جميع نصيبهما من جميع تركه الزوج على عرض واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة حصتها من جلة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا أن هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع مالم يعلم البائع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائزا لارى أن من أقر أنه غصب من فلان شيئا أو أقر أن فلانا أودعه شيئا ثم ان المقر اشتري ذلك الشيء من المقر له جائزا وان كانا لا يعرفان مقداره كذا هنا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح

الاشراف كالداهية الاعلام والجرا الى باب الحاصكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجرا الى باب الحاصكم وتعزير الحسائس الاعلام والجرا والحبس والضرب بعده والتعزير بأخذ المال ان المصلحة فيه جائزة قال مولانا خاتمة المجتهدين مولانا ركن الدين أبو يحيى الخوارزمي رحمه الله معناه ان نأخذ ماله ونودعه فان تاب نردده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصوبه الامام ظهير الدين الترمذاني الخوارزمي قالوا ومن جلسته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال ﴿ عبدا ساء الادب يؤذيه المولى ويعززه ولا يجاوز فيه الحد وكذا المرأة ﴾ السحرا اذا ادعى أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم يتب وكذا السحرة ان اعتقدت ذلك بالاثروان كانت المرتدة لا تقتل ﴿ يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرموز ووجه تلك اللعبة هذا سحر ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقا وهذا محمول على ما اذا اعتقد أنه أثرا ﴿ علم ان ابن فلان يتعاطى المناكر ان وقع في قلبه ان أباه لو كتب اليه يقدر على منعه بجل له ان يكتب اليه وان

وقع في قلبه انه لا يقدر ان يقع انه يقدر لا يكتب وكذا بين الزوج وزوجته والسلطان والرعية
لا يحد ويعزر * تزوج بمحارمه ولورضا ودخل يحد ولا مهر وعنده المهر لا الحد والفتوى على قولهما * زنى بامرأة في دبرها يحد اجامعا
من الزنايات والطحاوى انه على الخلاف * لا طابتمه أو امرأته أو عبده لاحد * مستلق على قفاه جاءت امرأة وقضت حاجتها منه يحد ان أقر
ارباعا ثم رجع وقال والله ما اقررت لا يحد * شرب الخمر فضرب بعض الحد ثم شرب ثانيا يضرب حدا تاما مستقبلا وكذا الزانى وفي القذف يكمل
الاول ويسقط الثاني * دخل صاحب المذهب مدينة سيدنا عليه الصلاة والسلام فرأى جمعا اجتمعوا يحدوا ويحدون لا عنده ركة خرفه قال لم
تحدونه قالوا لا عند آله الشرب قال معه آله الزنا أيضا فارجوه وهذا حق لان جل الخمر يجوز ان يكون للتخليل ولا راقته كما هو اللائق
بجال المسلم * وفي شرح الطحاوى وطى (٤٣٨) بمعية يزر فان كانت له تبيع ولا تؤكل وعن الفاروق رضى الله عنه انها تحرق وفي الصغرى

كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال الربا بأن كان في التركة مكيل أو
موزون ونصيبهم من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه
يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يحتمل أن يكون نصيبهم من ذلك أكثر من بدل الصلح
أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا أو أراضى وحيوانا
وأمتعة وكل ذلك في أيدي المدعى عليهم - إلا أن المدعى لا يدري ما هو فصالهم على مكيل أو موزون جاز وقد
مر جنس هذا (الوجه الثاني) اذا كان في التركة دين فان أدخلوا الدين في الصلح بأن صالحوا من الدين
والعين على مال أو صالحوها على أن تأخذ من الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الاموال وكل ذلك باطل
لانه تمليك الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد
وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة تبقى الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا
نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان أرادوا ادخال الدين
في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبهم من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم
من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم أو يجالوا
للرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء الدين عن غيره متطوعا جائز ثم
يصالحونها عما تبقى فالأقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لو لم يصلوا إلى حقهم من الديون يرجعون بما أتوا على
المرأة أموالا يصالحونها متطوعين لا يصلون إلى ما أتوا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع
للتطوع على أحد وان أبت الورثة أن يقرضوا نصيبهم من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبهم من الدين من
رجل ويحبل نصيبهم من الدين ثم يصالحونها عن المال العين فان أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن
يبيع الورثة أو واحد منهم عرضا من عرضة من المرأة ما يساوي عشرة بخمسين الذي هو نصيبها وقد يفعل
الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من بين ثم تحيل المرأة بثمن ذلك العرض على الغريم
ثم يصالحونها عن المال العين وان كانت المرأة لا تجيب إلى ذلك مخافة أن يتولى المال على الغريم ويرجع
الوارث عليها بثمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باستيفاء نصيبهم من الدين الذي على الغريم وتشهد على نفسها
بالاستيفاء ثم يصالحونها عن المال العين على ما وصفنا وفي المتن قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره قلت
لأبي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصى فأراد الوارث أن يشتري
من الموصى له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق الشفيع في الشفعة
ولان حقه لا ماليه ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله ثمن وله مال بية وعن هذا قلنا ان

انها تؤكل كل عند الامام ولا
تحرق وعند الثاني لا تؤكل
وتحرق كالمكانت مما لا يؤكل
والنبي لا يؤكل يحرق ولا يحرق
قبل الذبح ويضمن الفاعل
ان لغريم قيمتها قال الصدر
والاعتماد على رواية شرح
الطحاوى وذكر في اللعم انه
المختار والاحراق لقطع
التحدث * اعني دعا امرأته
خفاءه غيرها فجامعها يحد
ولو قالت اني امرأتك لا يحد
وفي الروضة جرد امرأة
وعانقها وقبلها أو جامعها
فيمدون الفرج حتى انزل
عليه التعزير * الزانى اذا حد
لا يجبس والسارق اذا حد
يجبس لان الزنا جنابة على
نفسه والسرقه جنابة على مال
الغير بخلاف الجبس * ضعيف
الخلقة اذ الزم عليه الحد
وخيف عليه الهلاك لو اقيم
عليه الحد يجلد خفيفا قدر
ما يعمل المروى انه عليه
الصلاة والسلام اني بمخرج
قد زنى فقال خذوا عسكا لانيه

مائة ثم اخ فاجلدوا به * نوع مشتركة بين الحدود والجنابات * كسر الزانى رجل المزني بها يجب الارش في ماله بيع
لانه شبه عمد * زنى بها فاضاها في الجامع بجله خطأ وأوجب الدية على العاقلة وفي المبسوط شبه عمد وأوجب الدية في ماله * وقال الامام
رحمه الله جامع امرأته وانضاجها لا يستمسك البول لاشئ عليه ولو غير ذلك بان كسر رجلها أو يدها أو سننها ضمن * أذهب بكارتها بجمعر أو غيره
يجب المهر * وفي الجامع الاصغر دفع امرأته بكرة أجنبية ففسدت فذهبت عذرتها عليه مهر المثل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغيرة
والكبيرة * دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر وعند محمد ورواية عن الثاني رحمه الله جميع
المهر * دفع امرأته غير ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها بالدفع ودخل بها عليه مهران ذكره أبو حفص الكبير * وفي العيون جارية دفعت جارية
أخرى فذهبت عذرتها عليها صداق مثلها كذا حكمه الفاروق رضى الله عنه * البائع اذا وطئ المبيعة قبل التسليم عنده لا يجب العقر لو ثبنا

أو بكر أو عندهما يجب العقر لكن إذا كانت بكر يجب العقر ونقصان البكارة ويدخل الأقل في الأكثر فعلى هذا إذا وطئ جارية بكرا
 لأنسان ولم يجب المهر ينظر إلى العقر ونقصان البكارة فيجب ألا أكثر منه ما زنى صبي بصبيته لأحد عليه وعاليه المهر لأنه مؤاخذ بأفعاله وأذنه
 لم يصح وإن أقر الصبي بذلك لا مهر عليه وإن بالغه مستكرهه فكذا ذلك وإن مطاوعة لامهر لها الوجهين أما الأذن أو اسقاط حقها أو لأنه لو ضمن
 رجوع وإيه عليها به كن أمر صبيها بشئ ولحقه غرم يرجع إليه على الأمر فلا يقيد الضمان * دعت أمة صبيها فزنى به ايضمن المهر لأن أمره الم
 يصح في حق المولى * وذكر المحبوبي ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه بعز الزوج وكذا المعلم ليس له أن يضرب الصبيان
 فاحشا وإن فعل يعزر * قال لغره لفظا لا يوجب الحدان عقا فحسن وإن جازاه بعتله جاز قال الله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه الآية وقال الله تعالى
 لا يحب الله الجهر بالسوء الآية وإن اللفظ موجب للحد لا يجب بعتله تحزرا عن إيجاب الحد على (٤٣٩) نفسه * وقع المكاتب على امرأة

فأقتضها عليه الحد كالأ
 فعل العبد ولا يجب المهر
 كالحرة إذا وجب عليه الحد
 لا يجب المهر وإن ادعى شبهة
 بأن قال تزوجتها أر قال
 كانت أمة فاشتريتها فأنكر
 المولى والمرأة يدرك الحد كالحرة
 ثم إن كانت المرأة مكرهة
 يؤاخذ بالمهر حالاً لأنه ضمان
 اتلاف لا ضمان عقد لان
 العقد لم يثبت لانكارها
 وإن مطاوعة لا يؤاخذ بالمهر
 للحال لأنه لو أخذت منه
 المهر للمولى إن يرجع عليها
 لأن المستعمل عبد الغير بلا
 أذنه فلا استيفاء في الحال
 لا يقيد المجنون وقع على
 امرأة فوطئها إن مكرهة
 يجب حالاً لأنه ضمان اتلاف
 وإن مطاوعة لا لأنه لو
 وجب كان للمولى المجنون إن
 يرجع عليها لأن ما صارت
 مستعملة للمجنون هذا إذا
 ادعى نكاحاً وانكرت ولو
 صدقته لا يؤاخذ بالمهر حالاً
 مكرهة أو مطاوعة لأن

بيع المتافع باطل والأجارة لا تنعقد بلفظ البيع والشراء لأن البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية والمنافع
 لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فإن المشتري إذا اشتري من
 الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلاً وكان ذلك تسليمًا للشفعة وإبطالاً لحقه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الأئمة من يفتحها وإنما شكل هذه المسئلة
 لاشكال هذا الأصل أن البيع لا يرد الأعلى ماله مالية وثنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة
 لطلاق فإن المرأة إذا قالت لزوجها اشتريت طلاقاً منك بكذا فقال الزوج بعت صح ويقع الطلاق وكذا
 لو باع الزوج منها طلاقاً بمال أو باع بضعة منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مالية في نفسها
 ولا ثنية وكذا لا مالية في طلاقها ولا ثنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضي
 جواز عقد الأجارة بلفظ البيع وجواز بيع المتافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله تعالى إن مشايخنا رجعهم الله تعالى تكلفوا للفرق بينهم ولم يمكنهم ذلك فإن الكرخي
 رحمه الله تعالى أعياء الفرق بينهم ما حتى يرجع عن قول العلماء وقال بأن الأجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى
 قياس قوله في انعقاد الأجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال يجوز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن
 ظاهر المبسوط يخالفه وإذا لم يجوز للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والثقة للوارث
 فيه فالحيلة فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسموعة يدفعها إليه فيجوز ويطل حق
 صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما بدله من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لأن
 هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح إذا كان واقعاً على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتعليقاً
 وتعذر اعتبار هذا الصلح تعليقاً لأن الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض
 لا يملك التملك من غيره بعوض كالمستعير والجواب عن هذا أن يقال بأن الصلح متى تعذر اعتباره تعليقاً فإنه
 متبرأ سقاطاً من كل وجه كذا في المحيط

الفصل الرابع والعشرون في الرهن

رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شائعاً لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فإن طلب الحيلة فالحيلة
 في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه بالخيار ثلاثة أيام
 فإذا انقضى أفسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن إن هلك هلك بالثمن وإن دخله
 عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رجه الله تعالى في حيلة فهذه المسئلة نص على أن المشتري في

العقد ثبت بتصادقهما فكان ضماناً ضمان عقد لا ضمان اتلاف * وذكر القاضي المراهق تزوج امرأة بلانن والده ودخل بها وبلغ الأب فرد
 نكاحه لا يجب الحد ولا العقر لأن المرأة لما زوجت نفسها منعه العلم بان النكاح غير نافذ فقد رضيت بطلان حقها * غلام ابن أربع عشرة سنة
 جامع امرأة نائمة أن ثيباً لا عقر ولا حد وإن بكر أو افتضاها يلزمه المهر وكذا الأئمة وكذا المجنون وفي النظم غصب أمة وزنى بها وهي مطاوعة يجب
 الحد ولا مهر ولا ضمان إن لم يتقصها وإن مكرهة عليه المهر ولا حد وفي المنية ادعى عليه أنه وطئ جاريته وحبلت منه وادعى النقصان بهذا
 السبب له أن يحلفه إن أنكر الدخول وإن حلف له أن يطالب من الحاكم تعزير المدعي ولو برهن المدعي له طلب النقصان * وفي المحبوبي قبل حرة
 أو أمة أو أجنبية أو عاتق أو مس بشهوة أو جامع لافي الفرج يعزر القاتل والمفعول إن عاقلاً بالغاً مطاوعة أو صغيراً أو صغيرة لاشئ عليه *
 والتعزير حق العبد قبل فيه شهادة امرأتين مع رجل ويصح الإبراء والعفو ويحلف المنكرو عن إصهابنا رجعهم الله أنه يهدم على صاحب البيت

الذي فيه الخمر يشبه ولم يرو عنهم في الاحراق شي * زني أو سرق حال سكره يحد ولو أقر بالحد وفي سكره لا وفي شرح الطحاوي السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لا يحرم امرأته وفي المنتقى قال الامام أدرا عنه كل حد لله تعالى كالزنا والسرقه وكل شي أقرب فهو جائز الا في الحدود لله تعالى وقال الثاني رحمه الله ارتداده كفر يلزمه فيه ما يلزم العاقل في الحكم واذ اذ قدف انسانا يجب حد القذف * ويجوز للحاكم التعزير بالشتم لانه للزجر صالح * وعن الثاني عزره مائة ومات لا ضمان لانه قد جاء ان أكثره مائة وان أكثر من مائة ضمن النصف لكن في بيت المال لان خطأ الحاكم من بيت المال * ذكر الصدر عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وقيل يراق العصير أيضا على من اعتاد الفسق وان قبل الاشتداد وان كسر دنا المسلم فيه خيرا اتخذها خلا يضمن بالاتفاق الا يرى انه يكره الارقاة (٣٤٤) في هذه الحالة وهجم عمر رضي الله عنه على نائحية بالمدينة فضر بها حتى سقط خارجا فقتل

له فيه قال لا حرمه لها بعد اشتغالها بالحرم والتحقت بالاماء و يروى ان الفقيه أبابكر البخاري رحمه الله خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشفات الرؤس والذراع فقتل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمه لهن انما اشك في ايمانهن كاهن حريات وينع الذي عما ينع المسلم الاشرب الخمر * غنوا وضربوا بالعيسدان منعوا كالمسلمين لانه لم يستن منهم * وذكر ظهير الدين قال لا جنبية ياروسي أو غز أو جلب يحد وكذا ماشا كلها * ومنكر القذف لا يستحلف * وذكر ظهير الدين لو قال اي تازي يحد وفي عرفناه والافرع فلا يحد ولو قال حرام زاده يعزرو لا يحد وكذا لو قال لانه ذكره صاحب المحيط يذكر الهندواني ويحد مع امرأته رجلان كان ينزجر بالصباح وبما دون السلاح لا يحل قتله وان لا ينزجر الا بالقتل حل قتله وان طأوعت حل قتلها أيضا وهذا نص على ان التعزير والقتل يليه غير المحتسب أيضا الروايتين وكذلك وجدنا رواية عن الامام الثاني في المنتقى في المسئلة كاذكرنا ونص أئمة خوارج ان اقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل أحد فان كاشف العورة يأسره كل أحد بالستر ولو بالعنف ويضرب كاشف الفخذ لا الركة وبعد الفراغ لا يوقيه الا الحاكم وعلى هذا الرأي مسلم يزن في جعل له قتله وانما يمنع لانه لا يصدق في ذلك لانه زنا * كتاب السرقه * وفي الاصل المدعى عليه انكر السرقه قال عامة المشايخ يعزروه اذا وجد في مكان النعمة بان رأه يمشي مع السارق أو جالس مع شرية الخمر لكنه لا يشرب ودخل عصام بن يوسف على الوالي فاق بسارق فأنكر فقتل فقال اليمين على المنكر واليمين على المدعى فقال الاميرهاون بالسوط والعقابين فاضرب عشرين اقرأت بالسرقه قال عصام معصان الله ما رايت ظمنا تشبه بالعدل منه ثم لها شرائط الخفية والاسرار ابتداء وانتهاء فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة

خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في يروع الجامع في باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذ كرهذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهرا أو أكثر فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد فان الخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنأى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يرى اشتراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقض البائع البيع بعدما تقابضا فأجاب فيه واحد الا أن هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته ويتعاد ان الفضل ان كان هنالك فضل (رجل) أراد أن يرهن من رجل رهنا وأراد أن ينتفع بالرهن بان يكون الزهن أرضا أراد المرتهن أن يزرعها أو يكون دارا أراد المرتهن أن يسكنها فالخيلة في ذلك أن يرهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا أعاره أيامه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك والغارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فاذا فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها تعود رهنا فقهديين أن مع ترك الانتفاع التفريق شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عاود رهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي أنه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتهن من الراهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان أنها تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريق فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأن الرهن في يديه فالخيلة أن يأمر المرتهن رجلًا غير يباحثي يدعي رقبة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضى بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن والمشايخ مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلطاً من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كما لو أقام صاحب اليدينة أن هذا الشيء في يده ودعيه من جهة فلان أو مضاربة أو غصباً أو اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدي

وان لا ينزجر الا بالقتل حل قتله وان طأوعت حل قتلها أيضا وهذا نص على ان التعزير والقتل يليه غير المحتسب أيضا الروايتين وكذلك وجدنا رواية عن الامام الثاني في المنتقى في المسئلة كاذكرنا ونص أئمة خوارج ان اقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل أحد فان كاشف العورة يأسره كل أحد بالستر ولو بالعنف ويضرب كاشف الفخذ لا الركة وبعد الفراغ لا يوقيه الا الحاكم وعلى هذا الرأي مسلم يزن في جعل له قتله وانما يمنع لانه لا يصدق في ذلك لانه زنا * كتاب السرقه * وفي الاصل المدعى عليه انكر السرقه قال عامة المشايخ يعزروه اذا وجد في مكان النعمة بان رأه يمشي مع السارق أو جالس مع شرية الخمر لكنه لا يشرب ودخل عصام بن يوسف على الوالي فاق بسارق فأنكر فقتل فقال اليمين على المنكر واليمين على المدعى فقال الاميرهاون بالسوط والعقابين فاضرب عشرين اقرأت بالسرقه قال عصام معصان الله ما رايت ظمنا تشبه بالعدل منه ثم لها شرائط الخفية والاسرار ابتداء وانتهاء فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة

بان استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها ان لا يكون السارق فيه شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون مأذوناً في الدخول فان اذن بالدخول في بيت فسرق من بيت آخر من تلك الدار اختلّفوا فيه ومنها ان يكون المسروق منه يد صحبة على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها ان لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق مئة وما وان لا يوجد جنسه مباح في الاصل لا تافها ولا يتسارع اليه الفساد وقيمتة عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعتبر قيمته يوم الاخراج لان تمام السرقة به وفي بعض النسخ ان كمال النصاب شرط وقت القضاء فان انتقص من حيث العيب لا يسقط القطع وان انتقص من حيث السعر يسقط القطع ومنها ان يكون المال المأخوذ محرراً اما بالمكان للحفظ كالدور والكاكين والخانات والابخية والفساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من الصحراء وله حافظ بان سرق من تحت رأسه وهو نائم في الصحراء أو المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلّفوا قال السرخسي (٤٣١) انه محرر وعن محمد رحمه الله فيمن سرق من رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة ثائفة حلياً أو ملاءة هي لابستها يقطع وان سرق شاة أو بقرة من المرعى لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليها من يحفظها قال البقال وفي المنتقى لا يقطع وان كان معها راع وعن الامام ان كان معها سوى الراعي من يحفظها يقطع وهو المختار لان الراعي يقصد الاعلاف والاسامة لا الحفظ ولوللغنم ماوى بالليل له باب فكسره ودخل وسرق منه يقطع وفي البقال لا يشترط الغلق اذا كان الباب ممدودا الا اذا كان بيتا مفردا في الصحراء ثم الحرز نوعان ما يمكن الدخول فيه فان نقب وادخل يده فيه واخذ لا يقطع وحرز لا يمكن كالجوالق فلا يدخل يده فيه يقطع قال الطحاوي حرز كل شيء بمثله حتى لو سرق دابة من اصطبل يقطع ودرة من اصطبل لا يخرج الزكاه من ماله

الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا لانه لما رهنه فقد استحقه فله ان يذره عليه الحفظ الا باقامة البيعة واثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الوديعة واشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البيعة لاثبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لان قبول هذه البيعة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان مجرد اليد تدفع الخصومة منه كالأوامر بينة أنها وديعة في يده وقد أجاب عن هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المار هو اذا أسر ووقع في القنينة فوجد المارتهن قبل القنينة وأقام البيعة اذ رهن عنده لفلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الأسر كاف له فتبين بهذا أن قبول البيعة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو أراد أن لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشتري منه عبد ابتداء الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب أحق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو أراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما يقرضه رب المال الادرهما ثم يشاركه بالدرهم الباقية على أن يعمل عمل أحدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التارخية

الفصل الخامس والعشرون في المزارعة

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك حتى تجوز على قول الكل أن يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل (وحيلة أخرى) أن يكتب كتاب الاقرار من مائة يقران فيه أن رغبة هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب أن هذه الارض في يد فلان وان مزارعته كذا كذا من السنين فيزرعها ما يبدله من غلة الشتاء والصيف ببذره ونفقته وأعوانه فارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو وكله ويقران أيضا أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فاذا أقر على هذا الوجه نفذ اقراره ما علم ما يكون كل الغلة للزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة أيضا بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها ولا أنهم ما يرفعان الى قاض يرى جواز المزارعة بشرط ان يرفع الى قاض مولى حتى يقضى بينهم ما بذل فيجوز في كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتهدات وقالوا يحتاج الى حكم قاض مولى وكذلك في الطلاق

ليؤديه الى فقير فسرقه غنى أو فقير يقطع لبقا مملوكه قال الكرخي كل ما كان حرز النوع فهو حرز لكل الانواع حتى لو أخذ لؤلؤة من شريحة وعاء البطيخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المرعى قال السرخسي وهو المذهب عندنا وقد مر خلافه وفي المنتقى سرق من بيت السوق ليلان عندهما من يحفظها يقطع والا لا يدخل يده على سوقه ان سرق من حانوته لم يقطع وفي الحاوي دخل السارق نهرا او باب الدار مفتوح لم يقطع ولو ايلام من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة أو معه سلاح وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولو دخل بين العشاء والعتمة والناس يميئون ويذهبون فهو غنزة النهار ولو علم صاحب الدار بدخول اللص والاص لا يعلم ان فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص لا صاحب الدار يقطع ولو علم لا يقطع كابر انسان انسانا لا يسرق متاعه قطع ولو نهرا بان نقب بيته سرا وأخذ متاعه معاينة القياس ان لا يقطع وفي الفتاوى جماعة تروا بيتا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع ولو كان

في مسجد جماعة قطع ولوسرق من بيت المال وأخذ قبل الخروج ليقطع **نوع آخر** دخل الدار وجمع المتاع ليلا وطره في نهر فيها وخرج فآخذ ان للمساوية الاخراج لا يقطع وان خرج بغيره لا بقوة الماء قطع لاضافة الفعل اليه لا الى الماء * علق المتاع على حمار في المنزل وخرج ثم خرج الحمار من المنزل وأتى الى منزل السارق لا يقطع وكذا لو علق على طائر فطار به وان ساق واخرج قطع * دخل وابتلع المال ثم خرج لا يقطع ويغرم المثل * نقب بيت الغير وتركه فدخل السارق الاخر وأخذ المختار عدم الضمان على الناقب ونصابه ما يساوي عشرة دراهم مضروبة من نقرة خالصة حتى لو سرق تبرأ وزنه عشرة لا يقطع * وعن محمد سرق ثوب باقية عشرة في بلد وفي بلد آخر أنقص لا قطع وعن الثاني ان ساوي نصاب يوم السرقة لكنه انتقص يوم المرافعة والمحاكمة لا يقطع * سرق نصف دينار يساوي عشرة يقطع ولو دينار الا يساوي عشرة لا * وعن الامام لا قطع في اناء فضة (٤٣٣) الا ان يكون وزنه او قيمته عشرة دراهم مما يحرز بين الناس ولو سرق ما يساوي عشرة

دراهم مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الاصح * جمع المسافر متاعه وبات عليه فسرق منه قطع من اصحابنا من قال في هذا اللفظ اشارة الى انه انما يكون محرزاً حال نومه اذا كان تحت جنبه قال شمس الأئمة الصحيح انه يلزمه القطع بكل حال لان المعتبر الحفظ المعتاد لا أقصى ما يتأتى دل عليه ان المودع والمستعير لا يضمنان بمثله * وفي المنتقى قال الامام لو ان الراعي يرعى غنمه فسرق لا يقطع وان أدارها للموضع وهو عندا قطع * بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لان ما يلي الدار محرز لا يلي السكة * وفيه عن محمد رحمه الله نزلوا في بيت أو خان فسرق بعضهم - من بعض ورب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا قطع وان كان في المسجد والمسئلة بجبالها قطع والمجد في هذا يخالف

المضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع أنه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في المسدود والقصاص واللعان ولكن لا يفتي للعوام بهذا كي لا يتجاوزوا الحدود لا يتخطوا به الا أن حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وأبطاله صح ابطاله اذ شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فافهم هذه المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك أن يتظر صاحب البذر الى مقدار بذره والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزرع في أرضه بنصف الخارج فالزراعة فاسدة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالحيلة أن يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصفان كذا في الذخيرة

الفصل السادس والعشرون في الوصى والوصية

رجل جعل رجلا وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصيه في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء الميت في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكون وصيا في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب فالخاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الانواع والامكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تختص بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد أحدهم بالتصرف وان كانت الوصاية متفرقة فان أراد أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة وينفرد بالتصرف

البيت والخان لوالقوم فيهم نزلوا وعنه عشرة رجال في دار كل في بيت على حدة فسرق رجل من كل رجل درهم ما قطع بالاتفاق لانها سرقة واحدة ولو كانت حجرا كثيرة في دار عظيمة فسرق من كل حجرة أقل من عشرة لا يقطع * السارق لو رده الى دار المالك أو الى من هو في عياله في الجامع لا يبرأ عن الضمان ويسقط القطع استحسننا * العبد اذا سرق لا تقطع يده الا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا القصاص والخلاف في سماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا يقبل عليه اجماع وفي المنتقى عن الامام ادركت الاصل وهو يتقبل قتله قال محمد رحمه الله ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني رحمه الله حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل عليك بيتا نفقت أن يبدل بضرب أو خفت أن يرميك فارمه ولا يحذره قال محمد ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذ ما نبت الا انه يخاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جاره في فجر وخاف ان يأخذ ما نبت بقره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ما ولو استكره امرأته رجل لها قتله وكذا الغلام وهو الاخذ وان قتله فدمه

قدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل * وسئل محمد عن مجنون قصدا انسانا ليقتله أو يعير معتق فقتله ما المصول عليه قال يضمن ما وبه أخذ الفقيه كن كل مال انسان عند المخصصة يضمن قيمته * قتله صاحب الدار وبرهن على أنه كبره قدمه هدر وان لم يكن له يئنه ان لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقه قتل صاحب الدار قصاصا وان منته ما به في القياس يقتص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أو رثت شبهة في القصاص لافي المال * قتل انسانا في حبس السلطان قبل أن يثبت عليه شيء ثم قامت عليه يئنه بذلك على القاتل القود * شهر في المصر ما يلبث كالعصا لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في المغازاة في موضع لا غوث أو في المصر لا يباح قتله ولو قتله لا يضمن ولو شهر ما لا يلبث يباح في الاحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن والتحكيم القلب أصل في مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضع يدك على صدرك فما حال في صدرك فخذموا أن افتالك الناس ولا جاعهم فيمن دخل عليه ليل اشهر اسيفه ما دار محه (٣٣٥ ع) يشد فخوه يحكم في ذلك قلبه فان كفر فرعه

منه وخوفه وعلم أنه يريد قتله حل له ان يبدأ بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك لا يحل له قتله والمعتبر فيه اغلب الظن

كتاب الوصايا وهي آخر أحوال الانسان فتم بها وفيه ثمانية فصول الاول في أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه ثلاثة أنواع الاول في أصوله

قال في شرح الطحاوي الافضل لمن له مال قليل وله ورثة أن لا يوصي ولن له مال كثير يستحب ان يوصي بدون الثلث وورثته أغنياء أم فقراء فمباح طاعة لا معصية وفي الفضلي وكذا روى عن الثاني أن الورثة لو صغار أو كبار لا يستغنون بثلثي التركة أو فقراء فتركها أفضل وان أغنياء أو يستغنون بثلثي التركة فالوصية أفضل وعن الامام في تقرير الاستغناء ان يترك لكل وارث أربعة آلاف سوى الوصية وعن

الاتفاق فالخيلة ان يجعلهم أوصياء في جميع تركته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركته وعلى أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصيته وتنفيذ أمره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منقردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي فان أراد الموصي أن يكون كل واحد من الأوصياء وصيا فيما أوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقوال بالخيلة أن يقول أوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان وأوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ما سواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الأوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الخيلة نوع نظر لان قوله أوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون أن المولى اذا أذن لعبده في التجارة اذنا عاما ثم حجر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصص وبصير وصيا عاما ومسئلة أخرى ترد فيها المشايخ رحمه الله تعالى أن من أوصى الى رجل وجعله فيما فيه على الناس ولم يجعله فيما فيه على الناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثروا على أنه لا يصح وبصير وصيا في الكل فعلم أن في هذه الخيلة نوع شبهة (أوصى) الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته فقلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية تباية فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز لأن يعزله غير أن الوكيل لا ينزل ما لم يعلم والوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة

الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين له رض ورثته وأراد أن يقر له دينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أن اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالخيلة التي تتأني في ذلك على قول الكل أن يقر المريض بالدين الاجنبي يشق به ويأمر الاجنبي حتى يقبض ويندفعه الى الوارث وان قال الاجنبي أخاف أن يحافني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرماء الميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالخيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من أعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلف الحاكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر

(٥٥ - فتاوى سادس) الفضلي عشرة آلاف درهم ويبدأ في الوصية بالواجبات ان كانت والاف بالقرابة فان أغنياء فبالخير ان ويشترط فيها القبول صريحا أو دلالة وذلك بان يتو الموصي له قبل القبول والرد فيكون موته قبولا لها فترثه وبقبول الموصي له قبل موت الموصي لا يعتبر قبل الثلث يجوز للاجنبي أجازت الورثة أولا وبكل المال باجازتهم وان لم يكن له وارث تجوز أجازة السلطان ومن له بيت المال أم لا وبأكثر من الثلث أو لوارث لا الا باجازة الورثة وللعربي لا وان أجازت الورثة ويجوز للمستأمن والذمي استحسانا وللقاتل ان أجازت الورثة وهم بالغون عندهما خلا للثاني وان أجازها من هو أهل للاجازة يكون تليكا من الموصي لامن الجيز وهي ثلاثة أنواع أن يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد الموصي وورثته كالوديعة بان يوصي بعين مال قائم بخروج من الثلث حتى لو هلك بلاحده لا يضمن الثاني أن يكون الموصي له كالشريك مع الورثة بان يوصي بثلث ماله وله الواسعة فتقدم الابعة الوصية ثم مات يعطى ثلث

المرض وصار بحال لا يخاف
عليه الموت كالفالج أو صار
مدنفاً أو يابس الشق لا يكون
حكم المرض الا اذا تغير حاله
عن ذلك ومات من ذلك
التغير فافعل في حال التغير
في الثلث قال الفضلي
مرض الموت أن لا يخرج
الى حوائج نفسه وعليه
اعتمد في التجريد فقال لو
خرج المريض من البيت
لا يكون مريضاً مرض الموت
وحكى عن شمس الاسلام
ان المعتبر في حق الفقيه ان
لا يقدر على الخروج الى
المسجد وفي حق السوقي ان
لا يقدر على الخروج الى الدكان
وفي حق المرأة أن لا تقدر
على الخروج الى السطح ولو
قام الى حوائجه في البيت
كالشئ الى الخلاء ولا يقوم
لحوائجه خارج البيت فهو
في حكم مرض الموت عند
عامة المشايخ من بخارا
ومشايخ بلخ على انه في حكم
الصحيح وقال الفقيه كونه
صاحب الفراش لا يعتبر بل

الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يختلف الاجنبى المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما
 أبرأه منه وان لم يكن لهذه الميت طالب هنا وانما كان كذلك لان الميت هنا انما تقع للميت والقاضى نائب
 الميت فيجعله احتياطاً وان لم يكن له طالب وكان القاضى الامام أبو على النسفى رحمه الله تعالى يقول كنا
 عرفنا أن الدين اذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ماسقط
 دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكما نظن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذى هو قريب الى
 الموت أنه لا يستحلف الغريم بل يعطى حقه بغير عين لأنه ذكر في المبسوط في مواضع أن المريض اذا أقر في
 مرضه بالدين للغرماء فانهم يعطون ذلك ولم يشترط الميت والخصاص رحمه الله تعالى ذكر الميت هنا فهذا
 شئ استوفى له من جهته (قال) فان لم يكن للاجنبى شئ يبيعه من الوارث فالحيلة أن يهب الوارث للاجنبى
 عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبى تلك العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا
 وحيلة أخرى في هذه المسئلة **✽** أن يحضر الوارث متاعاً أو شيئاً تكون قيمته مثل الدين الذى له على
 المريض ويبيع ذلك الشئ من المريض بمحض جماعته من الشهود بكذا وكذا يسلمه اليه فيصير مال
 الوارث ديناً على المريض بالبينة ثم المريض يهب تلك العين من انسان لا يعرف سر أئمة الموهوب اليه يهب تلك
 العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعاً ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبينة فيستوفى الوارث ذلك
 من المريض كالاجنبى وقالوا هذه حيلة حسنة إلا أن فيها نوع شبهة لأنه يتكر رفيه وجوب الدين لان
 الدين كان واجبا على الميت قبل البيع وباليه يجب دين آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذى ثبت
 بالبينة ولم يستوف ذلك الدين الذى ثبت قبل ذلك واذا بقى ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتفاع
 بالتركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاص رحمه الله تعالى بنى الامر
 على الظاهر ثم ان الخصاص قال في أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بالدين الذى له عليه ولم
 يحل فيه خلافاً فافهم هذا دليل على أن شراء المريض عينا من أعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر
 شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من أعيان مال
 وارثه مطلقة من غير ذكر خلاف وفي الفتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعاً وأحاله الى
 باب اقرار العبد لولاه من كتاب المأذون الكبير لشيخ الاسلام
✽ وحيلة أخرى لهذه المسئلة **✽** لم يذكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهى أن يرفع الامر الى قاض يرى
 الاقرار بالدين صحيحاً لان بين العلماء اختلافاً في هذه المسئلة عنه ندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند
 الشافعى رحمه الله تعالى يجوز فإذا قضى القاضي بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرف في كثير من المواضع

العبرة للغلبة لو كانت من هذا الموت وان خرج من البيت وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه الله (نوع في أنماطها) مريض (قال) لا يقدر على القيام بمجمل ما يحب وبني وأشار برأسه ويعلم أنه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول محمد بن مقاتل وعند أصحابنا لا يجوز وفي الناطق ان تطاول الاعتقال سنة فهو كالآخر وفي النوازل قيل لمريض أوص بشئ فقال ثلث مالي ولم ير عليه ان قال على اثر سؤالهم يصرف الثلث الى الفقراء وقال ابن سلة في هذه المسئلة يصرف الثلث الى الفقراء ولم يذكر القيد وهذا موافق لما بين بعده من أنه لو قال ثلثي فلان أو قال سدسي فهذه وصية جائزة استعسانا وكذا لو قال بعد موتي بخلاف ما لو قال في حصته ثلث مالي لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا أو أضافه الى ما بعد الموت ولو كان ذلك في العصة يكون وصية وفي المرض على هذا ولو قال أخرجوا ألف درهم من مالي أو يقل من مالي ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزدان ماله درهم أو دينار فقله باطل

وان ضياعا صار وقفاً على الفقراء * قال ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عندهما وعند محمد رحمه الله يصرف الى وجوه البر ولو قال انظروا الى ما يجوز ان اوصي به فاعطوه فهذا على الثلث * قال صددرم بخشيش كنيذ فالوصية باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صددرم ازمال من روان كنيذ جاز لان رادبه القربة وقال القاضي على النسفي روان كنيذ ليس من لساننا فلا أعرفه * ولو اوصى وصية مربة ثم قال اعرضوا وصيتي على فلان فجاز فهو جائز وما رد فهو مردود فلم يعرضوا فلا ناشياً أو عرض عليه ولم يقبل شيئاً حتى مات فالوصية جائزة لان هذه اللفظة يراد بها التقرير * قال ثلث مالي سبيل الله فهو للغزو فان أعطوه حاجاً منقطعاً جاز * وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل مالي حيث يرى الناس أو حيث يرى المسلمون في عرفنا ليس بوصية * أو وصى بثلث في وجوه الخير يصرف الى بناء القنطرة وبناء المسجد وطلبه العلم * أو وصى بان يتخذ الطعام بعد موته ثلاثاً (٤٣٥) بطلت الوصية في الاصح * أو وصى لصالح ورثة

فلان بطلت الوصية * جعل داره خاناً ينزل فيه الناس بعد موته لا يجوز * تسبيل الاشياء المنقولة في الحياة لا يجوز عنده وبعد الموت ان كان فيه تملك بان يوصى بالغلة له ويقول جعلت سكناً لفلان يجوز وفي الجامع الصغير اوصى بثمرة بستانه ثم مات وفيه ثمرة فهي له وحدها ولو قال له ثمرة بستانى ما عاش أو أبداً فله هذه الثمرة وما يحدث استحساناً * أو وصى بغلة بستانه له الغلة ما عاش * أو وصى بصوف غنمه أبداً أو بأولادها أو بالباقي ثم مات فلاموصى له ما على ظهرها من الصوف وفي بطنها من الولد وضرعها من اللبن يوم مات الموصى استحساناً * أو وصى لرجل بأربعائة ولاخربائةين ثم قال للثالث اشركك فيما أوصيت لهما له النصف منهما * أو وصى لرجل بعائة ولاخربائة أخرى ثم قال لثالث

(قال) ان جعل لبنث له صغيرة شيئاً امامتاعاً أو حلياً أو ما أشبهه ولم يثهد على ذلك حتى مرض ولا يأمن من الورثة أن لا يسلموا لها ذلك قال أما ما كان من حلي أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه سر الى من يثق به ويعلمه أن ذلك لابنته فلانة ويوصى اليه بان يحفظ لها ذلك فاذا كبرت دفعه اليها أو ما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمنقول ولكن ينبغي له أن يدفع الى من يثق به مالا سراً ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة فاشتر هذا العقار مني لابنتي فلانة ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضياع لابنته هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلقان الكلام اطلاقاً فاذا كبرت الابنة فالمشترى يدفع الضياع اليها وقد اختلف مشايخنا رحمه الله تعالى في فصل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فاراد أن يدفعه الى رجل سر يحفظ لابنته على نحو ما بيناهل يحمل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحمل لان القاضي لا يصدق أباً الصغيرة أن هذا ملك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يصدقه أن يأخذ ذلك منه فسطل به حق سائر الورثة الا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلي والمتاع أنه يحمل لذلك الرجل أن يأخذ فان خاف الاجنبي أن تلمزمه عين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى الرجل حتى اشترى الضياع منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على ما عرف في المبسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بملكها ديناً في الذمة ولا يكون هو بالخلف بالشراء * قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه الحيلة تصح على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يبيع فلا تصح هذه الحيلة عنده اذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يبيع اقراره بالحيلة أن يقول لاجنبي هذه الدار دارك ويقول لاجنبي هذه الدار لوارثك فلان وليست لي (قال) واذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار خاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث بالحيلة أن يجيىء رب الدين عن يثق به فيقر المريض بحضرة الشهود أن وارثه فلان وكله بقبض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن تلمزمه اليمين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما وصفنا كذا في المحيط

الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض

أشركك فيما أوصيت لهما لثالث ثلث كل مائة استحساناً * ثلث مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالي لفلان لفلان السدس الواحد لا غير ولو قال سدس مالي وصية لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالي لفلان وصية له الثالث * أو وصى لوارثه ولاجنبي فللاجنبي نصف الوصية وبطلت للوارث * أو وصى لميت وصى بجميع الوصية للميت * مريض أقر لوارثه ولاجنبي بدين بطل الكل * أو وصى بالف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فاجاز رب المال الوصية بعد موته فان دفعه جاز وان منعه له ذلك بخلاف ما اذا أوصى بأكثر من ثلث ماله فاجاز الورثة بعد موته ثم امتنعوا عن التسليم ليس لهم ذلك * اقتسماتركة أقيم ما ألف درهم فاخذ كل منهم خمسمائة درهم ثم أقر أحدهما أنه أوصى بثلث الالف لرجل ان صدقه الابن الاخر له ثلث الالف فيهما وان كذب به عطيه ثلث ما في يده في الاستحسان والقياس أن يأخذ نصف ما في يده كما لو أقر بثلث وكذب الاخر يأخذ نصف ما في يده المقر ولو أقر أحدهما بدين على والدهما فأنكر الابن الاخر يأخذ كل ما في يده المقر قال

الفقيه وعندي يأخذ منه حصته * أوصى بثلاث ثلاثة دراهم فلهك درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث له الدرهم كله وكذا لو أوصى بثلاث ثلاثة أثواب من جنس واحد وكذا الأغنام ولو أوصى بثلاث ثلاثين رقيقة فاثان لم يكن له الاثلث الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلث دارى لفلان لا يكون وصية ولو قال سدس دارى لفلان يكون اقرارا وعلى هذا ألف درهم من مالى لفلان كان وصية ان كان في ذكر الوصية ولو قال في مالى كان اقرارا ولو قال عبدى هذا فلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر الوصية ولا قال بعدموتى فبهية قياسا واستحسانا فان قبضه في حياته صح فان مات قبل القبض بطل فان ذكره في خلال الوصية لم يكن وصية استحسانا وافرقت في الاستحسان بينهما اذا ذكر كل الدار و ذكر بعض الدار بان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطله فان كان في ذكر الوصية فان لم يكن في ذكرها هبة ويبطل فعلى هذا انصف عبدى لفلان هبة * أوصيت بان يوهب لفلان سدس (٤٣٦) دارى بعدموتى وصية وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح ولو بثلاث ماله

تصح مطلقا ويكون وصية بالعتق وان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته * أوصى لعبدى بشئ من الدراهم المرسلة أو الدنانير المرسلة قال الامام النسفي الاصح أنه لا يصح كالوصية بالعتق * تجوز الوصية بما في البطن وبما في بطن الجارية ولا تجوز الهبة للجنين والوصية لاهل الحرب باطله وفي السير ما يدل على جوازه والتوفيق أنه لا ينبغي أن يفعل فان فعل ثبت الملك * حربي مستأمن في دارنا أوصى بكل ماله للمسلم أو ذى صح * وصية الذى فيما زاد على الثلث لا تجوز * وصاياها أربعة قربة مطلقا كالصدقة والعتق والاسراج في القدس وبما لقوم باعيانهم ولم يسمو انه كماله فعل في صحته الثاني معصية مطلقا كالوصية للناحية والمغنى ان لم يكن محصون لا يصح وان لقوم باعيانهم صح * الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو بإسراجه ان لقوم باعيانهم فتصح ويبطل ذكر الجهة فان شاءوا فعلوا ذلك أو تركوا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح * الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجاءوا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندهما والذى لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمات عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها من ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا * الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولاً وفعلاً بان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الانحراج عن ملكه ولا يحتمل بهما كالعتق والتدبير والذى يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولاً فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله * الرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح بيع المدير المقيد * أوصى بشوب نقطه وخاطه أو قطن فغزله أو حديد فأتخذه

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتخزين الكذب لا بأس به جاء عن عرضى الله تعالى عنه أنه قال ان في معارض الكلام ما يغنى الرجل عن الكذب وعنه أيضاً أنه قال ان في معارض الكلام لندوحة عن الكذب أى سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر (١) الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثانى أن يقيد الكلام بعلم وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يجر صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرستم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سر الا أن تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معسدة لا يحل لرجل ان يخطبها صريحا ولو كان انك بجملة حسنة ومثلك يصلح لمثل وسى يقضى الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه كان اذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه اذا استأذن أحد في الدخول على فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذى أنت قائم فيه وعنه أيضاً انه كان اذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو وسادة ويقول لخادمه قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه أيضاً انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشئ الذى تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشئ ليس بحضوره أو في داره والله تعالى أعلم كذا في النخبة *

الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات

اذا أراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته القانتات ولا يامن من الوارث أن لا يتصدق وصيته لو أوصى بذلك ورعياً أوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى بهذا أيضاً دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراه الثالث فالجمله في ذلك أن يبيع شيئاً من أملاكه في حياته وصحته عن يثقبه ويعتد عليه ويسلم المبيع ويرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشئ بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى (١) قوله الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه بيانه فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنة لا يدخلها عجز فسمعت عجز ذلك فجعلت تنكي حتى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة جرد مرد مكحلون فقد تلفظ عليه السلام بلفظ وأراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر الا أن ما أراد به السلام كان محتمل لفظه والعجز فسمعت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله البحر اوى

بأعيانهم صح * الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو بإسراجه ان لقوم باعيانهم فتصح ويبطل ذكر الجهة فان شاءوا فعلوا ذلك أو تركوا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح * الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجاءوا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندهما والذى لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمات عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها من ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعها من نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا * الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولاً وفعلاً بان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الانحراج عن ملكه ولا يحتمل بهما كالعتق والتدبير والذى يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولاً فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله * الرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح بيع المدير المقيد * أوصى بشوب نقطه وخاطه أو قطن فغزله أو حديد فأتخذه

سيفا أو شاة فذبحها وأقبص فأتخذها قباء بطلت ولو بدار فلهذه مالا * أوصى بأن يشتري له عبدا وملكه الموصي تة الوصية ويعطى العبد للموصي له * أوصى بعبده لزيد ثم لعمر ووهو يخرج من الثلث قال العبد بينهما أنصافا ولو قال الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع ولو قال بعد الوصية لا أعرفها أو قال لم أوص بها فرجوع عند الثاني ومحمد أنكر كونه رجوعا وفي الجامع أشهد وأبأنى لم أوص لا يكون رجوعا ولو قال كل وصية أوصيت بها فهي باطلة أو حرام أو بالايكون رجوعا ولو قال آخرتها لا يكون رجوعا ولو قال تركتها فرجوع * أوصى بما في فحلت من الكفري فصارت بسرا أو العصب صار خرا أو العنب صار زيبا أو الحمل صار كبشاً أو البقل صار حباً أو القصيل صار شعيراً أو بالبيضة فصارت باحتضان الدجاجة فرخاً أو بالخططة فابنت وصارت بنتاً بطلت في الكل ولو رطباً فصارت غرة كذلك في القياس وفي الاستحسان لا وكل هذا التغير قبل موت الموصي وبعد موته لا يبطل ويتنزل التغير (٤٣٧) بعد القسمة فلموصى وبعد ذلك

ان الترك على التخييل باذن الورثة طاب له الفضل ولو بلا اذنهم تصدق بالفضل وان التغير قبل القسمة لا يبطل ويعتبر خروج الكل من الثلث وان تغير بعض كل شيء ان غسرة أو غمرتين لا يعتبران أكثر كان الكل بعض حكم نفسه فبطل الوصية فيما يغير لا فيما لم يغير * مريض قادر على التكلم قيل له هل أوصيت بكذا الفلان فأشار برأسه أي نعم أو قيل له أشهد عليك بكذا فأشار أي نعم لا يصح ولا يعتبر بخلاف المفتي اذا سئل عن مسألة فأشارته كالنطق بعمل به * الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياته وكالة علم أن كلا منهما ينعقد بلفظ الآخر والعبرة للحياة والمات وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت * الوصية للمسلم لا تجوز عند الثاني خلافاً للمذاهب رجحها الله

فان خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف عنه في الوجه الذي قال فالحيلة في ذلك ان يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشئ ملفوف ويكون الملفوف معيباً بقليل عيب ولا يرى البائع الملفوف ولا يرضى بالعيب ويوصى الى انسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيرتد الوصي بالعيب اذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء الى ملك ورثته وانما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى (الوصي) اذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا تجوز قسمة لان في القسمة معنى البيع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا تجوز القسمة والحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغار اثنين ان يبيع الوصي حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين

وحيلة أخرى * أن يبيع حصة ما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهم ما مفرزة (اذا) قال المريض أحجوا عني بثلاث مالى حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى الرجل مالا مقدرا لينفق على نفسه في الطريق ذاهباً وجائياً وبمكة فأنفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للأموال الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامناً لما أنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامناً وكان على الأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصي وان كان الميت أوصى أن يكون الباقي للأموال كان عين رجب لا يبيع عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لمصلحة ولها للعلوم وان لم يعين من يبيع عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت فإذا أعطى الوصي الأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي أعط ثلث مالى من شئت كذا في المحيط والله أعلم

كتاب الخنثى

وفيه فصلان

الفصل الاول في تفسيره ووقوع الاشكال في حاله

يجب ان يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال البقال رحمه الله تعالى أو لا يكون له واحد منهما ما يخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة * فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للانسبق كذا في الهداية * وان استويا في السبق فهو خنثى

ولو قال ينفق عليه جازاً جاعاً * أوصى بماله من الدين على مديونه الاخر يصح * أوصى بثلث ماله للكعبة جازاً كما كان مكة قال محمد أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف الى سراجة ونحو ذلك * أوصى بثلث ماله في الثغور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان أحله في مساكن الثغور (الثاني في الوصية بالكفارة) اجتمعت الوصايا والثلث يضيق ان متساوية يبدأ بمبدأ الميت واختلقت الروايات عن الثاني في رواية يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بعكسه والحج والزكاة يقدمان على الكفارة وهي على صدقة الفطر وهي على الاضحية والواجبات تقدم على النافلة وفي النوازل يبدأ بقديم الميت والوصايا بالعتق ان كفارة حكم الكفارات والافكه حكم النفل فان كان مع هذه الوصايا الثابتة حق الله تعالى وصية لادمي صرف بما أوصى له وجعل كل جهة من جهات القرية مفرداً بالضرب نحو أن يقول ثلث مالى في الحج والكفارات ولزيد قسم على أربعة وفي النوازل قال جامع في رمضان فسأوا العلماء فيما يجب على أعطوه عنى

اسم التذكرة والجيران هم المتلازقون وقال محمد رحمه الله على قول الامام ينبغي أن يدخل فيه كل من يستحق الشفعة لوما لكافة الوصية وان لم يكن مالكا وعند محمد الوصية لاهل مسجد يدخل فيه المالك والسكن والاقرب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي والحر والمكاتب وان الساكن غير المالك يدخل الساكن لا المالك وكل من صح صوته فهو جاره ولا يدخل المدبر وأم الولد بخلاف المكاتب * أوصى بثلاث ماله للشيعة ومحبي آل محمد صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فهو في الحقيقة كل مسلم فاما ما وقع عليه الوهم فزاده من يعرف بالليل اليهم والقياس بطلان الوصية وفي الاستحسان يصرف الى فقرائهم كاليتمى * مات ولم يدع الا امرأة وأوصى بكل ماله لرجل ان أجازت فكل المال له والا فالسدس لها وخمسة الاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث أو لابق أربعة تأخذ الربع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة * مات ولم تدع الا زوجا فوصت بكل ماله لرجل ان أجاز فكل المال للموصى له (٤٣٩) والا فالثلث للزوج والباقي للموصى له

لان له نصف الثمن الباقيين * أوصت بنصف ماله ولم يجز الزوج فللموصى له النصف وللزوج الثلث والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ الثلث سهمين أو لاثم يأخذ الزوج سهمين من أربعة النصف ثم بكل وصيته الى تمام النصف سهمين بقي لبيت المال سدس * المرأة أوصت بنصف ماله للزوج ولم تدع وارثا لكل له النصف بالارث والنصف بالوصية

والرابع في الدفن والكفن وما يتصل به من

أوصى لقارئ القرآن يقرأ عند قبره بشئ فالوصية باطلة * أمر رجلا بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفنه ثمة فالوصية بالجنس الى موضع كذا باطلة ولو جعل الوصى بلا اذن الورثة يضمن ما أنفق وان أمره ببناء الرباط صح من ثلثه * دفع الى بنته خمسة وقال الخمسة لك

أيام وليا لهما وهذا ظاهر قلت أرايت هذا الخنثى هل يختنه رجل أو امرأة فهذا على وجهين اما أن يكون مراهما أو غيرهما فان كان غيرهما حق فانه لا بأس بأن يختنه رجل أو امرأة لان الخنثى صبي أو صبيبة فان كان صبيا فلا بأس للرجل أن يختنه وان كان مراهما فليشتري فإذا كان غيرهما حق لا يشتري أولى وان كان صبيبة فلا بأس للرجل أن يختنها اذا كانت غير مراهما لانها لا تشتري وبسبب الشهوة يحرم النظر الى فرج ولا بأس للمرأة أن تختنه لانه صبي أو صبيبة فان كانت صبيبة فلا بأس للمرأة أن تختنها اذا كانت مراهما تشتهى فإذا كانت غير مراهما تشتهى أولى وان كان صبيا فكذلك لانه لا يشتري وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان مراهما فانه لا يختنه رجل ولا امرأة أما أنه لا يختنه رجل فلجواز أن يكون صبيبة ولا يباح للرجل أن يختنها وينظر الى فرجها لانها مراهما والمرأهة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يختنها الرجل فكذلك هذا ولا تختنه امرأة لجواز أن يكون صبيا مراهما فلا يحل للمرأة الاجنبية أن تختنه وتنظر الى فرجه لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان الخنثى اذا كان موسرا فان الولي يشتري له جارية عالة بأمر الختان حتى تختنه فاذا اختنته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى الاب جارية من ماله حتى تختنه وان كان أبوه معسرا أيضا فان الامام يشتري له جارية من بيت المال فاذا اختنته الجارية باعها الامام ورد ثمنها الى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين أمره لجواز أن يكون ذكر افعي جواز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز واذا كان مشكلا الحال كان النكاح موقفا والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرع فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوجه له امرأته بحاله حتى تختنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني أن محمد رحمه الله تعالى انما يقبل يزوجه له امرأته بحاله لان لا تنقن بصحة نكاحه ما لم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الخنثى ان كان امرأة فهذا نظر الجنس الى الجنس والنكاح أغو وان كان ذكر افعي هذا نظر المنكوحه الى زوجها كذا في المحيط * وان مات قبل ان يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمم فان ييممه أجنبي ييممه بخرقه وان كان ذارحم محرم منه ييممه بغير خرقه وقال شمس الاعنة الحلواني يجعل في كوارته ويغسل هذا كله اذا كان يشتهى أما اذا كان طفلا فلا بأس أن يغسله رجل أو امرأة كذا في الجوهرية النيرة

(نوع آخر في مسائل النكاح) لو تزوج الاب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو زوجته من رجل قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا يفسده ولا يبطله ولا يتوارثان حتى يستبين أمر الخنثى فان تزوجه الاب امرأة وبلغ وظهر علامات الرجال وحكم بجواز النكاح الا أنه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة كما يؤجل غيره عن لا يصل الى

واعرى قبري وتصدق بالباقي على الفقراء فالوصية بالخمسة لها لا تجوز وعارة القبر ان تصفين يجوز وان لتزين فالوصية أيضا باطلة ويصرف الكل الى الفقراء * أوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيه أبناء السبيل فالوصية باطلة اذا لم يبين في أي المقابر يحفر * أوصى بان يتخذ أرضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا لو بنى خاناء يجوز لوارثه النزول فيه بخلاف ما اذا أوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها والوصية بالخان هل تجوز فيه روايتان * الوصية بتطين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة * أوصت بتكفينها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فمعد أوجب الكفن في بيت المال والثاني على الزوج كالتكسوة لقيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول الثاني نأخذ مات بلا ايصال فباع امرأته داره وكفنته من ثمنها بلا اذن الورثة فالبيع جائز في نصيبها اذا لم يكن على الميت دين محبطان كفته بكفن مثله وهو ما يلبسه في العيدين ترجع في مال الميت وان كفته باكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قيل ترجع بقدر كفن المثل

فهو وجه أيضا الوصي أو الوارث إذا اشترى لليت كفتا لهما الرجوع في مال الميت والاجنبي إذا اشترى لم يرجع ولو علم بالكفن عيبا بعد الدفن ان المشتري الوارث أو الوصي يرجع بالنقصان وان الاجنبي لا * أوصى بان يكفن في مسج ويغل يده ورجله بكفن كما هو الشرع ويدفن ولا يلتفت الى وصيته * أوصى بان يكفن من ثمن كذا فكفنه الوصي من مال آخر وقد وجد من عليه الثمن أم لا لا يضمن والثلث للورثة بعد استيفاء الوصي ثمن الكفن ان كان كفنه من مال نفسه * مات ولم يترك ما لا يستل من الناس قد رثوب واحد يكفن فيه فان ترك ثوبا واحدا كفن فيه رجلا كان أو امرأة ولا يستل من الناس وان مات عن مال قليل بلا وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سلمة في ثلاثة قال الفقيه ان كفن في واحد جاز وان في ثلاثة لا يضمن الوصي فلا خلاف بين القولين * أوصى بثلاث ماله لا كفان موقى المسلمين أو لحضر القبر أو لسقاية المسلمين فهو (٤٤٠) باطل ولو قال في كفان موقى فقراء المسلمين جاز * أوصى بان يكفن بالفدينار يكفن بكفن وسط

ولو أوصى بان يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية * أوصى بان يكفن في خمسة أو ستة أثواب يراعى شرائطه * أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بشوب فلان الزاهد يراعى شرائطه ان لم يلزم مؤنة الحمل في التركة * أوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرائطه ولو أوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين * أوصى بان يدفن كتبه معه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو فيها فساد فينبغي ان تدفن * أوصى بان يعلى عليه فلان فالوصية باطلة في الاصح وقد ذكرناه في الخامس في الايصاء والعزل قال أبو مطيع كنت أفتى منذ ثيف وعشرين سنة فما رأيت فيما عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يتقصد الوصاية أحد وقيل اتقوا الواووات الوكالة والوصاية والولاية قال عليه

امرأة قلت أرأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه على ان أحدهما رجلا والاخر امرأة قال اذا علم أن كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون موقوفا الى ان يتبين حالهما بلحوازانهم ماذا كان فيكون هذا كزواج بكز فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكونا اثنين فيكون النكاح باطلا لانه امرأة تزوج امرأة ويجوز ان يكون أحدهما كرا والاخر أفتى فيكون النكاح جائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا الى ان يتبين حالهما وان مات أحدهما أو ماتا قبل أن يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد لارث به كذا في الذخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما ما نه مشكل أجرت النكاح اذا كان الابوان هما اللذان زوجا لان ابأ الزوج منهما أخبرانه رجل وأبأ المرأة منها أخبرانها امرأة وخبر كل واحد منهما مقبول شرعا لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان ماتا بعد الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر هي الزوجة لم أقض بشي من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السر خنثى رحمه الله تعالى * قلت فان جاءت إحدى البينتين قبل الاخرى فقضيت به اثم جاءت البينة الاخرى قال أبطل البينة الاخرى والعضاء الاول ماض على حاله ولو أن رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمته حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة (نوع آخر في الحدود والقصاص) ولو أن رجلا قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو الخنثى فلا نه مرفوع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نه قذف غير محصن لان البلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام وان قذف الخنثى بعد البلوغ بالسن ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكر أو أنثى فقذف الخنثى رجلا أو قذفه رجل قال في الكتاب هذا الاول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى أراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم تظهر عليه علامة الاثوثة أو الذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة فان كان رجلا فهو بمنزلة المجبوب وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لانهم لا يجامعون ومن قذف رجلا مجبوبا أو امرأة رتقاء لا حد عليه أما اذا لم يرد بهما التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه مجبوب بالغ أو رتقاء بالغة والمجبوب البالغ أو الرتقاء البالغة اذا قذف انسا نايجب عليه الحد قلت أرأيت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يسارى عشرة من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط * قلت أرأيت هذا

الصلاة والسلام لا بد للناس من عريف والعرفاء في النار * قال تعهد ابناي الصغار بعدم موتى أو قيم بامرهم أو ما يجري مجرى هذا الخنثى اللفظ يكون وصيا وكذا غم فرزندان من بخود واستاذكي يكن * قال اقض ديوني صار وصيا عند الامام خلا فالمجد ولو قال اقض ديوني ونفذ وصاياي صار وصيا وعن محمد قال أنت وصي فهو وصي بعدموته * لك مائة درهم على أن تكون وصيا عني فهو وصي والشرط باطل والمائة له وصية * استأجرتك بمائة لتنفيذ وصاياي فالمائة له لان هذا اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهو من الثلث وهو وصي * قال استأجر فلانا حتى يتفد وصيتي بصير وصيا والاجارة باطلة * اجتمع عند المريض أقوام فقال اعلموا بعد موتى كذا خاطبهم باعمال بها يصير الانسان وصيا فاعلموا وصيا ولو سكتوا حتى مات ثم قبلها جاعة منهم فهم أوصياء وان قبله واحد منهم يضم الحاكم اليه آخر ويصيران وصيا الا يملك أحدهما التصرف بدون الآخر الا في أشياء معدودة (نوع في العزل) وصى القاننى اذا عزل نفسه ينبغي أن يشترط علم القاننى بعزله كما يشترط علم الموكل

في عزل الوكيل نفسه وعزل القاضي نفسه يشترط علم السلطان به وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قويا أميناً يمكنه القيام بحال الصغير لا يملك الحاكم عزله وان أمينا لا يمكنه القيام بحاله والتصرف فيه ضم اليه من يتمكن فيه من ذلك ولا يعزله وان خائفاً ظاهر الخيانة عزله ولو لم يعلم الحاكم ان له وصياً فنصب آخر لا يعزل الا في الاصل وللوصي ان يوصي لا يخرج الموت وكبر في الصغرى الوصي لو كان عدلاً كان لا يعزله ومع هذا الوصي يعزل وفي الاقضية في ان عزله اختلاف المشايخ وفي الفتاوى يجوز الوصي عن القيام بأمر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الا في الاصل أما لو أقام آخر مقامه يعزل الا في الاصل * ادعى الوصي ديناً على الميت لا يخرج من الوصاية ولو عيننا بخرجه والمختار أن يقول له الحاكم اما أن تبرهن على الدين أو تبرئ أو تخرجك من الوصاية ولا يقرض الوصي مال اليتيم ومع هذا الوصي لا يكون خيانة * عن محمد أوصى لوني الفقراء بطل الحصول الايجاب للميت قصداً وان حصل معنى لله تعالى والميت يصلح مصرفاً (٤٤١) فصار نظير مال الوصي بشاة فلان أو برودنه

لا يصح الايجاب للشاة نصاً ولو أوصى أن تعلق شاة فلان عاماً صح لانه حصل للمالك معنى كفاية بمؤنة شاة وبرودنه * وعن محمد أوصى بثلاث ماله ليسرج في المسجد جاز ولو أوصى لسراج المسجد لا * أوصى بأن يسقى عنه في الموسم قال الامام الوصية باطالة وقال الثاني تجوز ويسقى يوم التروية وعرفة والنحر وأيام التشريق * وعن الامام أوصى بسكنى داره وخدمة عبده لساكنين بطلت خلافاً للمجوز * وعلى هذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ منها وكذلك أوصى بأن يجعل أرضه هذه مقبرة للساكنين أو خاناً لليلة بطلت عند الامام * ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجداً جاز استحساناً * أوصى لبني فلان يدخل الذكور والاناث * وذكر شيخ الاسلام ان ولد البنات لا يدخل لاني الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية وروي

الخنثى ان قطع رجل أو امرأته قبل ان يبالغ أو يستبين أمره فانه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل أو امرأته عمدًا كان عليه القصاص قلت أرأيت ان قطع هذا الخنثى يدر رجل أو امرأته قال على عاقلته أرض ذلك ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بالغاً بالسن ولم يستبين أمره بعد وتجب الدية على عاقلته اذا كان الخنثى لم يدر بعد وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل أن يستبين أمره عمدًا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افترض هذا الخنثى في المقاتلة (١) لم يجز حتى يستبين أمره وان شهد الواقعة (٢) رضى له بسهم كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * قلت فان أخذ أسيراً في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدر كذا أو بعد ما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خارج رأسه حتى يدر ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة فقلت هذا الخنثى المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علماء نازحهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك أنه غلام طلق المرأة وعتقت الامة وان ظهر أنه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حر وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمة لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمينين جميعاً فانه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبداً فامرأته طالق فاشتري هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية

(نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر أو أنثى وفي اقرار أبيه أو وصيه بذلك) فان قلت أرأيت ان قال هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقبل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر أو أنثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف

(١) قوله لم يجز حتى يستبين أمره لانه انما يفرض للمقاتلة البالغين من الرجال وهذا ليس ببالغ ولا رجل لانه لا يدرى أنه رجل أو امرأته فلا يفرض له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي والصبية (٢) قوله رضى له بسهم كذا في جميع ما عندي من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فان الذي رأيته في المحيط وان شهد معناه فانه يرضى له ولا يسهم له لانه انما يسهم للبالغ وهذا ليس ببالغ فلا يفرض له اه نقله البحر اوى عنى عنه

(٥٦ - فتاوى سادس) الحسن عن الامام انه يدخل في الوقف والرواية في الوقف رواية في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية ولولد فلان يدخل الذكور والاناث ولولبني فلان رجل معين يدخل الذكور والاناث عندهما وهو قول الامام أو لا وفي قوله آخر الا يدخل الاناث * أوصى لبني تميم يدخل الذكور والاناث اتفاقاً * أوصى لبني فلان وليس لبني فلان البنات لاشي للبنات اجاعا ولو لم يكن له ولد صلبى فلولد ولده من الذكور لولد ولده من الاناث * ولولد ابن وابن الابن لابنه النصف والباقي يرثه وقال الثاني رحمه الله الباقي لابن الابن ولولد بنات صلب وبنو ابن لاشي للبنات وقال الثاني انه بينهم * أوصى بخمس ماله لفلان وبقية الثلث للفقراء وفلان أيضاً فقير هل يدخل فلان مع الفقراء اختلفوا * أوصى ليتامى بنى فلان وهم لا يحصون فالوصية لفقرائهم * أوصى لمواليه وله معتق ومعتق عن الامام أنها تجوز والمال بينهم ما نقصان لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد وهو العتق وعن الثاني انه يصرف الى الاعلى شكر الانعامه وفي رواية الى الاسفل تقبلاً لانعامه وعن

محمد أنها باطلة الآن يضطلم فيكون بينهما كما إذا قال لأحد هذين الرجلين على ألف * أوصي بثلاثة لمواليه وله عشرة موال أعققتهم فالوصية لهم لا لآبائهم * وإن مات الآباء ولهم أولاد أو أولاد الأولاد فالوصية لهم وإن كان له موال أعققتهم الموصي وإلهم أولاد الوصية لا لآباء والأبناء جميعاً * أوصي لزوج بنته فهو على زوجها يوم مات الموصي ولولا زواج بنته وإلهم أولادها زوجها طلقوها وزوج حالي لم يطلقها فالوصية للكل * وإن لامرأة أم ابنه فعلى امرأته يوم مات الموصي وتدخل تحت هذه الوصية امرأة واحدة ولو كان له امرأة يوم الوصية ثم تزوج أخرى ثم مات الموصي فالخيار إلى الورثة يعطون أيتم ما شاؤوا ويجوز أن يعطوا على نية تقوى على أحدهما * مريض قال أوصيت إلى فلان ثلث مالي يضعه حيث شاء جاز له أن يضعه في نفسه ولو قال للموصي أعط الثلث من شئت ليس له صرفه إلى نفسه لأنه صار مرفقاً بالاضافة إليه فلا يدخل تحت النكرة * وفي المنتقى أوصي بثلاثة (٤٤٣) إليه يضعه أين شاء فوضعه عند نفسه جاز وإن أعطاه بعد ذلك إلى وارث الميت

جاءوا كانت هبة منه له وإن لم يقل وضعته عند نفسي فأعطاه للوارث لم يجز إلا بأجازة سائر الورثة وكذا إن أعطاهم على السهام لا يجوز إلا بأجازتهم لأنه وصية وكذا إذا أوصي إليه بثلاثة يضعه أو يعطيها في المساكن فاتفق رورثة الموصي فأعطاهم على سهام الورثة لم يجز * أوصي إليه فقال في وجهه لا أقبل كان ردًا ولا يكون وصيًا فإن قال له الموصي ما كان ظني أنك ترد يا صبي إليك فقال قبلت صار وصيًا * أوصي إليه فقال لا أقبل فسكت الموصي ومات ثم قال قبلت لا يصير وصيًا * ولو سكت ولم يقل لا أقبل ثم قال في حياة الموصي أو بعد موته بحضرة الجماعة قبلت كان وصيًا بحضرة الموصي قاله أولاً بحضرة * ولو أتى الحاكم حين قال لا أقبل أخرجه

* (مسائل شتى) *

ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لأنه صبي أو وصية وبعد ما أدرك إذا لم يستبين أمره يتوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر قلت أرأيت رجلاً أوصى لما في بطن امرأة بألف درهم إن كان غلاماً وبخمسة مائة إن كان جارية فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمسة مائة وتوقف الخمسة مائة الأخرى إلى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فإن تبين أنه ذكر دفعت الزيادة إليه وإن تبين أنه جارية دفع إلى ورثة الموصي وكذلك إن مات قبل التبين يدفع الموقوف إلى ورثة الموصي وهذا قول علماء سائرهم الله تعالى كذا في الذخيرة * إيماء الآخرس وكذا تبينه كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقودل في الحد بخلاف معتقل اللسان أعلم أنه إذا قرئ على الآخرس كتاب وصية فقبل له أنشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه أقرافه وجاز ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الآخرس وطلاقه وعتاقه وبيعه وشرأؤه ويقتص منه ويقتص له إذا كان يكتب أو يوحي إيماء يعرف به ولا يحد ولا يحدله (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار أو أوراق الأشجار وهو ليس بحجة إلا بالبينه والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مرسوم فلا يثبت به الحكم وإن كان رجل صم يوماً أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات (غنى مذبوحه) وفيه مائة فإن كانت المذبوحه أكثر تحرى فيها أو كل وإن كانت المئنة أكثر أو كانت المذبوحه أكثر أو كانت المئنة أكثر كذا في الكافي * (لف) ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينعصر لوعصر لا يتنجس (رأس شاة) متلخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فالتخذ مرقه منه جاز والحرق كالغسل (سلطان) جعل الخراج لرب الأرض جاز وإن جعل العشر لا كذا في الكنز

* وهذا

عن الوصاية ثم قال لا قبل لا يصح قبوله * ولو قال في غيبة الموصي لا قبله وبعث إليه بذلك رسولاً أو كتاباً قبل الموصي ثم قبل لا يصح قبوله ولو قبلها في حياة الموصي ثم ردها بعد موته لم يمتعه الوصية * ولو سكت في حياة الموصي ثم ردها بعد موته له الخيار إن شاء ردّها وقبل * ولو قبلها في وجه الموصي فلما غاب الوصى قال الموصي أشهدوا أنني أخرجته عنها يصح الإخراج عند الإمام خلافاً للثاني * وذكر القاضي أوصي بأن يتصدق بثلاثة أو أمر رجلاً بالصدقة بشئ فتصدق المأمور وأوصى على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته للثمة في البيع لافي الصدقة وتذا إذا وكله بإداز كاته فأعطاه الوكيل ولولاه الصغير أو الكبير أو زوجته وهم فقراء جاز وذكري العتابي أمره بالصدقة له الدفع إلى ولده الكبير وأمره أن لو فقراء وليس له أن يسكه لنفسه إلا إذا قال له ضعه حيث شئت ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة سائكين فتصدق به على مسكين واحد دفعة أو قال

تصدق به على مسكين فتصدق على عشرة جاز وعن الثاني تصدق على مسكين مكة أو الرمي فاعطى غيرهم ان كان الامر حياضهم *
ولو قال الله على أن تصدق على جنس فتصدق على غيرهم لو فعل بنفسه جاز ولو امر غيره بذلك اي بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
وعن الامام أوصى اساكين الكوفة فصرف الوصى الى غيرهم يضمن ولم يفصل بين حياة الوصى ومماته * وفي النواذر عن الثاني تصدق على
مرضى الفقراء أو على النساء أو على الشيوخ فتصدق على الاصحاء أو الايتام أو الشبان ضمن الوصى * وعن الحسن دفع ألقا وقال هذه لفلان
فان مت فادفعها اليه فادفعها اليه وان لم يقل هي لفلان لكن قال ادفعها اليه فمت الامر لا يدفعها المأمور اليه * وعن الدوسي دفع الى
رجل مالا وقال ادفعه الى أخي أو ابني ولم يزد دفعه المأمور الى غيره الميت * وعن أبي نصر ادفعوا هذا الثوب أو هذا المال الى فلان ولم يقل
هي له وصية فانه باطل لانه ليس باقرار ولا وصية * وفي فتاوى النسفي أوصى بالفصل الح القرية (٤٤٣) لا يصح لاختلاف وجوه المصالح

* أو وصى باعارة داره من فلان
لا يصح * أو وصى لمكاتبه أو أم
ولده أو مدبره جاز استحسانا
* قال لعبدك أو وصيت لك
يجز من مالى لا يكون
اعتماقا ولا تدبرا * ولو قال
بسمهم من مالى أو بنفسك
أو بثلث مالى فتدبر * أو وصى
لرجل بفعله داره يؤجر
ويعطى له الاجر وليس له
سكناها بنفسه * وقال أبو
بكر الاسكاف له ذلك أيضا
لانه يملك الاسكان فيملك
السكنى وقال أبو بكر بن
سعيد الدين له السكنى لا تالو
أطلقناه ذلك ربما يظهر على
الميت دين فلا يمكن صرف
شيء الى دينه وأجاب عنه
الاسكاف بأنه موهوم فلا
عبارة فانه ينفذ وصاياه
وان احتفل ظهور الدين
* أو وصى لمملوكه بدراهم
مسمية أو بعين لم يجز كما اذا
وهب له في حياته * وفي
الوصايا الهبة لأم الولد
والاقرار بالدين باطل بخلاف

* وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز في ماله على قول أبي
يوسف الفتوى (أصحاب الخراج) اذا عجزوا عن زراعة الارض وأداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم
بالاجرة أى يؤجر الاراضى للقادرين على الزراعة ويأخذ الخراج من أجرها فان فضل شيء من أجرها
يدفعه الى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام عن يده على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ
الاجرة الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى لان عندهما القاضى يملك بيع مال المدينين بالدين والنفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فلا يملك ذلك فلا يبيعهما لكن يأمر مالا كها يبيعهما وقيل هذا قول الكل كذا في التبيين * ولو نوى
قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان قضاء الصلاة صح وان لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه
كذا في السكت * وهذا قول بعض المشايخ والاصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين
أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويؤمها بأن يعين ظهر يوم كذا
مثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين * دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد
ملوحته وابتلع فسد ولو قليلا كقطرتين لا (ابتلع) براق غير كفو لو صدقه والا لا (قتل) بعض الحاج
عذر في ترك الحج (باع) أنا لا يدخل بخشم في البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يذو البدن مالم
يبرهن المدعى (عقار) لاني ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه (اذا) قضى القاضى في حادثة بينة ثم قال
رجعت عن قضائي أو بدلى غير ذلك أو وقعت في تلبس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء
ماض ان كان به مدعى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبأ قوما) ثم سأل رجلا عن شيء فأقر به وهم يرونه
ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقارا
وبعض أقاربه حاضر بعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه (وهبت) مهرها لزوجه فانما تطلب ورثتها
مهرها منه وقالوا كانت الهبة في مرض موته أو قال بل في الصحة فالقول له (قال) لا آخر وكنك يبيع كذا
فسكت صاروكيلا وكلها بطلانها لا يملك عزلها وكنك بكذا على أى متى عزلتك فانت وكيلي يقول في عزله
عزلتك ثم عزلتك كذا في السكت * ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك
عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلما وكنك فانت معزول والاول أوجه كذا في التبيين * ويطل
الشرط الفاسد وجهاله البذل البيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يطل الشرط الفاسد
وجهاله البذل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البذل اذا كانت
فاحشة لا بالشرط الفاسد وان جمع بين الشئتين قبل العقد في أحدهما ففي القسم الاول لا يصح سمي لكل

الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة * وفي العتاق أوصى لام ولده بمتاعها هي المحقة والمقنعة والقبض * وكذا لو أعزق
عبد بالتدبير ونحوه الخفان والقلنسوة والقبض والسراويل والسيوف والمنطقة الا أن يقول له متاعه * وفي التوازل أوصى بهذه البقرة
لفلان لم يكن للورثة أن يتصدقوا بقيمتها * ولو قال تصدقوا على المساكين هم التصدق بالقيمة * قال أبو نصر ربه نأخذ لان الوصية تحتاج
الى قبول لها فيتم الملك بمجرد القبول فلا يلى الوارث تبديلها والوصية الى المساكين لا تحتاج الى القبول وقصد القرية وتحصل بالقيمة * والوصية
للورثة لا تصح الا باجارة الورثة وتعتبر الاجارة بعد الموت لا قبله هذا في الوصية أما في التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا
صدر في مرض الموت وأجاز الوارث قبل الموت لارواية فيه عن أصحابنا * قال الامام علاء الدين السمرقندي أعزق المريض عبده ورضى
به الوارث قبل الموت لا يسهى العبد في شيء وقد نصوا على أن وارث المخرج اذا عتق عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المخرج *

وذكر القاضى بلغ الورثة ان المريض تصرف تصرفات فقالوا آجرنا كله ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموا التصرفات فاجازوها اجازت الاجازة وبطل حقهم * الوصية بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث * وعن الثانى فيمن قال أعطوا فلانا وصية كذا أو أعطوا بعد موتى أو أعطوا ثلثي جاز ليكون الثلث محل الوصية * وان ذكر الربع أو الخمس أو شيئا ما خلا الثلث لا يكون وصية الا أن يكون في ذكر الوصية أو وصى بان يعطى الناس ألف درهم قال ابن مقائل الوصية باطلة * قال المريض تيماردار فرزندان مراپس ازمن أو قال انت وكيسلى في تركتى أو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتى فايصاء وفي المنية الوصية بالاسراف في الكفن باطلة الوصية باتخاذ التابوت في بلادنا صحيحة * أوصى بنيا بجمعه جاز * وللوصى له من الجلباب والقميص والاردية والسراويلات والطبالة والاكسية دون الفلانس والخفاف (٤٤٤) والجواب فانه ليس من الثياب **السادس في تصرفات الوصى**

واحد منهم ما بدلا أو لم يسم وصح في القسم الثانى بكل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهم ما بدلا صح والا لا (رجل) قال لا تحريعتك هذين العبدان بألف أو قال على أن كل واحد منهما بمائة فقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو آجر شئين فقبل في أحدهما أو قال قاسمتك على أن هذا وهذا الى وهذا وهذا ذلك فقبل في أحدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لان هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد الى الردى معتاد فصار القبول في أحدهما مشروطا لصحة القبول في الآخر فاذا لم يقبل صار شرطه فاسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل نكاح احدهما أو قال لزوجتيه خالعك بكذا فقبلت احدهما أو قال لعبدية أعنتك بك بألف فقبل أحدهما أو كان لرجلين على رجل قصاص فقالا لصالحنا على ألف فقبل من أحدهما صح لان هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبدية كائنتك بألف فقبل أحدهما لا يصح وان فصل فقبل أحدهما صح وان جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع أو الاجارة لا وعلى هذا غيره ما وان جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق ان قبل الطلاق أو العتاق صح أو فصل أو قبل الكتابة ان فصل صح وان أجل لا (رجل) له أرض يزرعها أو حانوت يستغل وغلته تكتفي له ولعبيها لم يخل له الزكاة والاحلت (منعها) زوجها عن الدخول عليها ان شوز طلقها ثنتين ثم طلقها ثلاثا على ألف كان جميع الالف بازا الواحدة قال لعبدية ياسيدي أو لامته أنا عبدك لا يعتق (ان) فعلت كذا مادمت بخيارك كذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يعتق قال المدعى لا يعتق فبرهن أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والاصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أقريدين لانسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقرك به ولست بمطل فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده ما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له والفتوى على أنه يحلف المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الا ثلاثة الادرهم الزمة ثمانية وان قال الاسبعة الا خمسة الا ثلاثة الادرهم الزمة ستة خبار اتخذ حانوتا في وسط البازين منع وكذا كل ضرر عام جعل شئ من الطريق مسجدا أو جعل شئ من المسجد طريقا للعامة صح (أهل) بلد تر كوا الختان يحاربهم الامام (كره) مسح اليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت القصعة والمعلقة وانتظار الادم ان حضر الخبز وأكل كل طعم حار وشبهه ونفخه كذا في الكافي * قبض بدل الصلح شرط ان كان دينابدين بان وقع الصلح على دراهم عن دينابدين أو عن شئ آخر في الزمة وان لم يكن دينابدين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعى دينه جاران كان بمنى القيمة أو أكثر مما يتعابن الناس فيه وان لم يكن

* له أن يوكل بالخصومة * القاضى يقرض مال التيميم لا الاب والوصى وذكر الخصاص انما يملك الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة أو يشتري به شئ * والوصى يملك البيع نسيئة اذا لم يخف الخسود * ولو استقرض لنفسه ضمن وعن محمد انه لا يضمن **كتاب الاب** * وفي رهن الاصل يضمن أيضا المتولى اذا أقرض الفاضل من الوقف وهو أحرز من الامسالك صح * ولو استقرض ان شرط الواقف له ذلك والارفع الى الحاكم ان احتاج * ولورهن الوصى مال التيميم بما استدان عليه وقبضه المرتضى ثم ان الوصى استعاره منه لحاجة التيميم فضاء عند الوصى فمن مال التيميم * غصب الوصى

عينا واستعمله في حاجة التيميم وهلك ضمن الوصى ولا يرجع به في مال التيميم واذا آجر الوصى التيميم أو ماله أو عبده جاز فلو بلغ الصبي له فسخها ان عقدتها على نفس الصبي وان كان على ماله ليس له الفسخ * الوصى اذا آجر نفسه للصبي لم يجوز ولو استأجر الصبي لنفسه ينبغي أن يجوز عند الامام * وفي النصاب الوصى اذا أراد أن يستأجر دارا للصبي ولا يكون غاصبا آجرا دارا من امرأته ثم يسكن فيها ويهب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة وقال القاضى الوصى يملك أن يستأجره لانه جعل ماله مالا * ولا يأخذ اجارة طويلة * وهل يؤجر أرض التيميم اجارة طويلة ان آجر أرض التيميم لا يجوز في السنين الاول وفي الذخيرة يجوز * وان استأجر لاجله فالجواب على العكس وقيل على قياس ما تقدم ان الاجارة الطويلة عقود تجوز * وعلى الرواية التي هي عقد واحد لا تجوز وفي فتاوى النسبى ليس للوصى أن يؤجر شئ من التركة اجارة طويلة لقضاء

دين الميت * اذا رهن الوصي مال اليتيم بدين نفسه يجوز استعصاها خلافا للامام الثاني واجمعوا انه لو اراد ايقام دينه من مال اليتيم لا يملك وان هلك الرهن في يد المرتهن هلك بالدين وضمن الوصي لليتيم قيمة الرهن لو قدر الدين اقل وان اكثر يضمن قدر الدين لان زيادة أصله فصل البيع الاب والوصي اذا باع مال الصبي ممن له على الاب أو الوصي دين يصير قصاصا عنه - دالامام ومحمد رحمهما الله * وللوصي أن يدفع مال اليتيم مضاربة أو بضاعة أو بشارك مع غيره * وللوصي أن يأخذ مال اليتيم مضاربة ويودع ماله ويغير * وان أخذ الوصي أرضه من أجرة ان البذر على اليتيم لا يجوز * وان جعل له الوصي على نفسه على قياس قول الامام في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز * وفي المسئلة دليل على ان الوصي يملك الاستعراض من مال اليتيم * وفي المنتقى ما يدل على أنه لا يملك والحوالي ذكر فيه اختلافا للمشايخ * وذكر أيضا الوصي استعارة دابة ليعمل عليها (٤٤٥) - من أعمال اليتيم وجاوز الحد الذي ذكره وعطبت فالضمان في مال اليتيم * وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصى له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصي الورثة على الموصى له باطله معناه اذا كان الوارث غائبا فاقسم الوصي الموصى له بالثالث فصرف الثلث الى الموصى له وأمسك الثلثين للوارث فهل شيء من الثلثين يهلك من الوارث ولو الموصى له غائبا فاقسم الوصي الوارث وصرف الثلثين الى الوارث وأمسك الثلث للموصى له فصاع في يده لا يهلك من مال الموصى له * وله المشاركة مع الورثة وبأخذ ثلث مافي يده * وفي الاصل الوصي قسم وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة أوجه * لو كلهم صفارا

يكن له يئنة أو كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للمغير ولا يئنه له يجوز كيفما كان وان كان له يئنة عادلة لا يجوز الا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن فيه ووصى الاب في هذا كلاب (الامام) الذي ولاه الخليفة أن يقطع انسانا من طريق الجسادة ان لم يضرب بالمارة (من مصادره) السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح (خوفها) بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو أحوالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (التخذ) بترافي ملكه أو بالوعة فترمها حائط جار فطالب تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن (عر) دار زوجته بماله بأذن المارة لها والنفقة دين عليها واذا عمرها لنفسه من غير ان المرأة كانت المارة له واذا عمرها لغيرها كان البناء لها وهو متعلق في البناء فلا يكون له الرجوع عليها ولو أخذ ذغريه فترعه انسان من يده لم يضمن النازع اذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا قطع يدك أو أضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع (وضع) منجلا في الصحراء ليصيده جارا وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني ووجد الجار محجورا حاميته لم يؤكل لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة أو المتردية المذكورة في الآية وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا حتى لو وجد ميتا من ساعته لا يحل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين * كره من الشاة الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر (١) والنخاع الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بتشديد ترك كشخ أسلم فقال أهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذي الجماع وقيل سنة ويجوز كي الصغير وبطفرخته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضرب بالولد ولا ينبغي لها أن تحتمل ما لم يتحمل الولد فاذا تحرك فلأبأس به ما لم تقرب الولادة فاذا قربت لا تحتمل وأما الفصد فلا تفعله مطلقا مادامت حبل وكذا يجوز فصد البهائم وكيها وكذا كل علاج فيه منفعة لها أو جاز قتل ما يضرب من البهائم كالكلب المقور والهرة اذا كانت تأكل لحما والدجاج ويذبحها ذبحا ولا يضربها (والمسابقة) بالفرس والابل والأرجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن أحد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول ان سبق فرسك فلانك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سبقته فلانك على كذا وان سبقته فلا شيء لي عليك جاز استعصانا ولا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب كالبغل وان كان الجعل

(١) قوله والنخاع الصلب لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اه معصية لا يجوز قسمته أصلا كالمواضع مال أحد التبيين من الآخر * ولو قسم الاب مال أولاده الصغار جاز كالبيع * والحيلة للوصي أن يبيع مال أحد الصغرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصصه صغير لم يبيع حصته وبعد القسمة يشتري تلك الحصص فيحصل الامتياز * والثاني لو كلهم كبار أو بعضهم حضور فقاسم الحضور وأقر بالانصباء جاز في المنقول لافي العقار لانه يبيع المنقول لا العقار على الكبار الغيب * الثالث لو صفارا وكبارا أو الكبار غيب لا يجوز في العقار وكذا في العروش لان الوصي ليس له ولاية القسمة في العروش على الكبار الغيب فصار كأن الكل صفار * الرابع لو صفارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يعزل نصيب صكل واحد من الصغار جاز * الخامس عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة فاسدة * ولو دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصص الصغار جملة ثم قسم حصص

الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والبنين الصغار * وأما وصي الأم والعم والاخت فيقسم لولده الص - غير منقول له التي ورثها من الأم إذا لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب لا قسمة عقاراته بكل حال * ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الأم لا الع - قارولا المنقول * وفي الجامع الصغير احتمال بمال اليتيم أن كان أملاً من المحيل جاز * وفي المنتقى لا يركب دابة اليتيم إذا خرج لقاضي دين اليتيم وفي الفضلي يستأجر دابة من مال اليتيم إذا خرج لعمل اليتيم وينفق من ماله أيضاً ما لا بد منه * وفي النوازل عن محمد ونصير هكذا وقيل لا يجوز وقال الفقيه إذا كان الوصي محتاجاً بأكمل من مال اليتيم ويركب في الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل مما بالعرف * الوصي أنفق مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشترى له شيئاً أو يطي عنه ولو وضع ذلك من غير هذا التكلف أرجو أن يبرأ استحسننا * الوصي إذا أنفق الوصية من مال نفسه يرجع في (٤٤٦) المختار * الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن بماله يرجع وكذا الوارث * وإن اشترى اليتيم

ونقد الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة لليتيم ونقد من مال نفسه وأشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهاد لأن قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا شاهد * وكذا لو قضى الوصي أو الوارث ديناً على الميت من مال نفسه يرجع * وفي النوازل أنفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز أن كان أصبى رشيداً يصلح لذلك وهو مأجور وإن لم يكن شديداً يتكلف قدر ما يقرأ في صلاته * أو وصي بأن يتصدق بثلاث ماله فلا وصي أن يجعل ما على الغائب صدقة عليه إذا كان مقراً * ولو صرفه الوصي إلى أولاده الكبار وأمر أنه جاز وإن إلى أولاده الصغار لا يجوز * أو وصي بثلاثة إلى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في غيره ونفسه وقد

مشروط من أحد الجانبين وشرطه أن تكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وأدخل ثالثاً محالاً جاز إذا كان فرس المحلل ككفو الفرسية يجوز أن يسبق ويسبق وإن كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحلل أن يقول لا لثالث أن سبقتنا فالملالان لا وإن سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما ما هو أي ما يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فإن غلب ما أخذ المالين وان غلبه فلا شيء لهما عليه ويأخذ أيهما أغلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان أولاد اثنين فن سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للمرأة من أصاب هدفاً فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء إذا تنازعوا في المسائل وشرط للصيب منهم جعل جاز ذلك إذا لم يكن من الجانبين والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه به ولا يصلى على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع بأن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وعلى آل وسلم أن يقول اللهم ارحم محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الأولى أن يدعو للصحابه بالرضا فيقول رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رحمهم الله تعالى ولن يعدهم بالمعفرة والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز وقال صاحب الجامع الأصغر إذا أهدى يوم النيروز إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده كي لا يكون تشبهاً بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائد ولبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كفيه إلى وسط الظهر ومن أراد أن يجتدد اللبس لعمامته ينبغي له أن ينقضها كورا كورافان: لك أحسن من رفعها عن الرأس والقائم في الأرض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر والمزعفر ويستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن أن يتختم في كل أربعين يوماً لأن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بمحافاة التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني فقد رددت الختم أقله بأربعين يوماً يقرأ في كل يوم حزباً ونصف حزباً أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين

* (كتاب الفرائض) * وفيه ثمانية عشر باباً

* (الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة) *

ذكرناه وقف ولم ينصب فيما قوصيه وصى على أوقافه ولا يدفع الوصي المال إلى الصبي حتى يؤنس منه الرشد * جاء الفرائض رجل إلى شداد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدرك فأردت ماله إليه قال لا حتى يؤنس منه رشفه ثم عاد وقال أردت أن أتخذ له قيصافاً وقال هذه أيام العيد والخياط يطلب أجراً أكثر فقال ادفع إليه ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين لا ينفرد إلا في ثمانية تجهيزات الميت وشراء ما لا بد منه للصغير وبيع ما يخاف عليه التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمغصوب ورداً لوديعة وقبول الهبة وجمع الأموال الضائعة وفيما عدا ذلك لا ينفرد عندهما خلافاً للثاني سواء أوصى لهما ما أو على التعاقب في الأصح * مات وفي يده ودائع اقوم شتى وعليه دين فأوصى إلى رجلين فقبض أحدهما المال وهلك في يده لاضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع إذا قبض أحدهما بلا إذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة إذا قبض غير اذن سائرهم أو الوصي لأن أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورداً لوديعة وكذا أحد الورثة

وان لم يكن في التركة دين فقبضها أحد الوصيين وضاعت لم يضمن وان أحد الورثة بلاذن سائرهم ضمن حصة الباقي من الميراث وان التركة في موضع يخاف عليها التلف فأخذها بعض الورثة لا يضمن استحسانا * مات وله دين محيط وله ورث واحد ومال عند غائب أو مودع فدفع الغاصب أو المودع المال الى هذا الوارث وضاع فالدائن بالخيار ان شاء ضمن الوارث القابض وان شاء ضمن الدافع هذا اذا كان المال في يد محصنة وكذا أحد الورثة لا يملك الاخذ من الغاصب والمستودع وانما يملك اذا كان في منزل الميت وفي الجامع أحد الورثة قبض من التركة فضاع ضمن حصة غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقا وأحد الورثة لو قبض دين الميت وأودعه عند آخر فضاع يضمن

السابع في الدعوى والشهادة * أوصى وقال من ادعى على شيأ ورأى الوصي ان يعطيه شيأ ففعل كان المشايخ على انه باطل ونصير قال جاز * قال في صحته ما ادعى على فلان بن فلان من مالي الذي في (٤٤٧) يدي فصدقه أو هو صادق ومات

قال أبو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شيأ معلوم لا يلزم بهذا القول شيأ وان سبق دعوى شيأ معلوم فهو ثابت * وقال الفقيه قال في مرضه لفلان على حق فصدقه يصدق الى الثالث عندنا وان قال هو صادق لا رواية عن أصحابنا ولا ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم * مريض قال ان جاء رجل يدعى علي ما بين درهم الى خمسمائة فصدقه أو أعطوه ان لم يقبلوا الاعطاء برأى الوصي أو برأى رجل معلوم فباطلة * والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلاذن الورثة لو دراهم أو دينار * فان كانت التركة شيا يحتاج الى البيع كانت وصية من زوجها أولم تكن باعته بما كان أصلي وتستوفي صداقها * مات بلاوصى فنصب الحاكم وصيا فادعى رجل

الفرائض جمع فريضة من النرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا النوع من الفقه فرائض لانه سهم مقدرة مقطوعة مبنية ثبت بدليل مقطوع به فقد اشتغل على المعنى القوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار * والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزائن المفتين * التركة تتعلق بها حقوق أربعة جهاز الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيسبأ أولا بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط * ويستثنى من ذلك حق يتعلق بعين كالرهن والعبد الجاني فان المرتين وولي الجناية أولى به من تجهيزه كذا في خزائن المفتين * ويكفي في مثل ما كان يلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة من غير تقدير ولا تمييز كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين وانه لا يخلوا ما أن يكون الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل ديون الصحة أو ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض وأما ما ثبت باليمنة أو بالمعينة فهو ودين الصحة سواء كذا في المحيط * ثم تنفيذ وصاياهم ثلث ما يبق بعد الكفن والدين الا أن تجوز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشيأ بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزاد بن زيادة تركة الميت وينتقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التتارخانية * ويستحق الارث باحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء عتاقة وولاء مولاة وفي كل منهما ميراث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان ماتت فالى ميراثي لثلاثة بنين فثلاث من الاسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين * والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذوو الارحام كذا في المبسوط * والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار * فيسبأ بذي القربى ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصمة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصر على اقراره كالأقرب أو أخت أو أخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم يث المال كذا في الكافي

(الباب الثاني في ذوى القروض)

وهم كل من كان له سهم مقدري كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالاجماع

على الميت دين أو ودیعة وادعت المرأة المهر لا يؤدى الدين والودیعة الا بعد اقامة اليمنة على الوصي وفي حق المهر ان مقدار مهر مثلها يؤدى لها ولا حاجة الى البرهان وكفى الشكاح شاهد الكن ان كان بنى يمنع عنها قدر ما تعارفوا وتحبب له وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزائد على المتعارف قولها كذا عن الفقيه * وفي الفتاوى ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه ألف درهم ان كان مهر مثلها ادعوا على الميت دينها ولا برهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغير ثم يحدد الغريم فيصير قصاصا فان كانت التركة كلها صامتا أو دعههم ثم يحددون * في التركة دين والوصي يعلم به ولا يئنه المختار ان الوصي يودع عنده من له الدين من جنس الدين أو يبيع شيأ بجنس الدين ثم يأمر الورثة ويقول لهم خاضعوه في الدين والودیعة والثلث وفي الصغرى مديون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته وفيه يقاسم الوارث غرما للميت الذين عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له القبض ان كان على الميت دين يقاسم

ولا يقبض ويقبض الوصى وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصى أم لا * ولا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة بالدين الا برضا الغرماء * وعن محمد رحمه الله أوصى الى رجل وله ابن صغير فأدركه وللميت دين على رجل فقبضه الوصى بعد ادراكه جاز وان نهى الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجز وفي كتاب المكاتب قبض الوصى الدين بعد ما عزل ان كان واجبا بعهده الذي يرجع فيه اليه الحقوق يجوز ويبرأ المديون وان موروثا لليتيم أو بعهده لا يرجع اليه الحقوق لا يبرأ المديون * الوصى أبرأ الغريم فهو فرع ابراء الوكيل * الثامن في دفع الظلم * طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان أمكن الدفع بلا عطاء ضمن والا لا وفي النوازل ان خاف القتل أو قطع عضو لا يضمن وان خاف الحبس أو القيد يضمن * خاف ان لم يدفع يأخذ ماله ان كان يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية له لا يدفع البعض وان خاف أخذ كله ان يدفع البعض أصله قوله تعالى (٤٨ ع) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا هذا اذا دفع الوصى أما السلطان اذا أخذ بنفسه لا ضمان

كذا في الاختيار شرح المختار * وهم اثنا عشر نفر عشرة من النسب واثني من السبب أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالأول الاب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخاف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذى فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وأم وحنة فله أخذ ذوا الفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزنة المفتين * والثاني الجحد والمراد الجحد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت أم كأي الاب أو أي أبي الاب فان دخل في نسبته الى الميت أم فهو فاسد كأي ام الاب أو كأي أي أم الاب أو كأي ابى ام ابى الاب ثم الجحد الصحيح كالأب عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي ويجب أم الاب وهو يجب جميع الاخوة والاخوات عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الاخ لام وله السدس وللثنتين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور والاثنا استووا في الثلث * وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين * النامية بنت الابن فلهما النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كاصليات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار * فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكورا كانوا أو إناثا ومختلطين فان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا كان في أولاد الابن ذكورا فان انفردت الذكور من أولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفان كانا أو ثلثا فان اختلط الذكور بالاناث من أولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر كمثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهم وهو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر كمثل حظ الانثيين كذا في المبسوط * بنتان وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن للبننتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر كمثل حظ الانثيين ولوترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وصورته اذا كان لابن الميت ابن وبنت لابن ابنه ابن وبنت لابن ابنه ابن وبنت فمات البنون وبقيت البنات

على الوصى * مات عن بنتين وعصبة وطلب السلطان من التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنتين حتى ترك التعرض اذا لم يقدر الوصى على تخليص التركة الا بما غرم فذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة * الوصى اذا طواب بعبادة دار اليتيم ولو امتنع ازادت المؤنة يؤديها وفي النوازل هر بمال اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهدأ اليه هدية أخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول * وفي فتاوى النسفي أنفق الوصى على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذا لم يزد على أجر المثل

نوع في تصرفات الاب والوصى والقاضي في مال اليتيم والتركة وصى الميت باع مال التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده

وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى * ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة البنات تنفذ عنده * وان استغرق الدين التركة تنفذ في الكل عروضا وعقارا * فعنده اذا ثبت للوصى ولاية بعض التركة له بيع كله ولولاديين والورثة كبار غيب يبيع المنقول لا العقار الا اذا كان به حال لم يبيع به لك خيفة من بصير العقار كالعروض * وعن محمد لا يجوز أمر والد المعتوه على المعتوه قبل مضي سنة منذ صار معتوها * وفي المنتقى باع الوصى أو الاب على الصغير داره فاذا هي لصغير آخر هو أبوه أو وصيه جاز ولو باع القاضي دار يقيم فاذا هي ليتيم آخر لا يجوز * والقاضي لو باع ماله من يتيم لا يجوز وليس كالأب وعن محمد انه يجوز كالأب * واذا رفع الى قاض آخر ان خير لليتيم اجازة والا * وشراء القاضي من الوصى يجوز وان جعله وصيا * ترك أولاد أو أباء ولم يوص الى أحد يملك الاب ما يملك الوصى فينفذ وصاياه ولا يبيع التركة لقضاء الدين فرق بين الجحد ووصى الاب فان الوصى الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفذ الوصية وليس

المنافع غـير متقوم وانه
الاصل فيها فلا واجب
الاجر لانما يجب المتقوم في
غير المتقوم نظر الى الاصل
وانه لا يجوز في مال اليتيم
أو الصغير والتقوم بالعقد
الصحيح بالنصوص الدالة
عليه والنص لم يرد في
الفاسد والوارد في الصحيح
لا يكون واردا في الفاسد
في حق الصغير وعن الثاني
في وصي يتيم زرع بذر اليتيم
في أرض اليتيم وأشهد أنه
ضامن للبذر قرضا عليه وأنه
استأجر الأرض لنفسه فان
كان الاجر خيرا لليتيم فيجعل
الاجر لليتيم والزرع للوصي
وان الزرع خيرا لليتيم فيجعل
الزرع له ذات المسئلة على
ان الوصي يملك الاستقراض
من مال اليتيم * فان
استقرض البذر من اليتيم
وزرع في أرض نفسه
فالزرع للوصي لانه زرعه

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
		ابن بنت

العليمان الفريق الاول لا يوازيهما احدى الوسطى من الفريق الاول يوازيها العليمان الفريق الثاني
والسفلى من الفريق الاول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليمان الفريق الثالث والسفلى من
الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثالث لا يوازيها احدى العليمان
الفريق الاول النصف وللوسطى من الفريق الاول والعليمان الفريق الثاني السدس تسكلة للثلاثين
لاستوائهم ما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليمان الفريق الاول غلام فالحال بينه وبينها لذكور
مثل حظ الاثنين وسقط الباقيات وان كان مع الوسطى من الفريق الاول غلام فالنصف للعليمان الفريق
الاول والباقي بين الغلام وبين من في درجته لذكور مثل حظ الاثنين وان كان مع السفلى من الفريق
الاول غلام فالنصف للعليمان الفريق الاول والسدس للوسطى منه مع من يوازيها تسكلة للثلاثين والباقي
بين الغلام وبين من يوازيه لذكور مثل حظ الاثنين ويسقط الباقيات وان كان مع السفلى من الفريق
الثاني غلام فالنصف للعليمان الفريق الاول والسدس تسكلة للثلاثين للوسطى منه ولمن يوازيها والباقي بين
الغلام ومن يوازيه ومن هو اعلى منه عن لافرض له لذكور مثل حظ الاثنين ويسقط الباقيات وعلى هذا
القياس والاصل في هذا ان بنت الابن تصير عصبية بابن سواء كان في درجتها أو أسفل منها اذا لم تكن
صاحبة فرض كذا في خزنة المفتين * والثالثة الام ولها ثلاثة أحوال السدس مع الولد ولد الابن أو اثنين
من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا والثلث عند عدم هؤلاء وثلث ما يتبقى بعد فرض الزوج والزوجة
كذا في الاختيار شرح المختار * وذلك في موضعين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فان اللام ثلث ما يتبقى بعد
نصيب الزوج أو الزوجة والباقي للاب عند الجمهور وان كان مكان الاب جد فلا م ثلث جميع المال كذا

(٥٧ - فتاوى سادس) لنفسه وكذلك ان زرع بذره نفسه في أرض اليتيم وان زرع بذر اليتيم في أرض اليتيم وقال زرعته لنفسى فان كان في ذلك ربح ظاهر لم يصدق * بلغ الصبي فقال الوصى أدبت خراج أرضك منذ عشر سنين بعد موت أباك وقال الابن مات أبى منذ خمس سنين قال قول للابن عند محمد رحمه الله وعند الثانى القول للوصى * وفى المنتقى عن محمد قال الوصى أنفق عليك خمس عشرة سنة وقال الصبي مات أبى منذ عام قال قول للوصى * وعن محمد أيضا دعى الوصى أن أباه خلف كذا وكذا غلما فأنفقت عليهم كذا وكذا ثم ما واثق ان كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق قال قول قول الوصى وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله، مثل هذا الرقيق لا يكون القول له وذكر القاضى وصى الميت قضى دين الميت بشهود وجاز ولا ضمان عليه لاحد * وان قضى دين البعض بغير أمر الحاكم ضمن لغرماء الميت وفى المبسوط لو دفع بلا قضاء الباقي الخيار فى تضمين الوصى أو الرجوع الى الغريم وان باذن الحاكم لا يرجع على الوصى ويشاركه الاول

جانب اليتيم راجعة الى اليتيم فلا يؤول الى التضاد * وذكر القاضي باع الوصي عقار اليتيم لقضاء دين وفي التركة مال آخر يقضى منه الدين قال
الفضل يبيح بيع لقيامه مقام الوصي * وفي المحيط للاب اعارة ولده الصغار اتفاقا وهل له اعارة ماله فالعامة على أنه لا يملك ذلك * وفي الايضاح
قبل الوصاية أو تصرف بعد الموت ثم أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم لانه التزم القيام فلا يملك اخراجه الا بحضرة الوصي أو من يقوم مقامه
وهو من له ولاية التصرف في مال الميت وإذا حضر عند الحاكم نظر في حاله ان مأمونا فادرا على التصرف لا يخرج لانه التزم القيام ولا ضرر
لوصي في ابقائه وان عرف الحاكم بحجزه وكثرة اشتغاله أخرجه للضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض منه لقله اهتمامه بأموره بعد طلب العزل
* باع مال اليتيم بأكثر من قيمته ثم أقاله لا تصح أقالته * وفي الدعاوى الوصي يملك بيع عروض اليتيم لحاجة أو لبيع العقار الحاجة وذكر
القاضي وصي الأب يملك الايصاء وان لم يأمره الميت بالايصاء * وفي العتابي أخذ السلطان (٥١) الجائر من التركة شيئا فذا على جميع الورثة

وقيل لأشئ على الصغير ولو
دفع الكبير من نصيب
الصغير ضمن وقدم * باع
مال اليتيم أو ضيعته والمشتري
مفلس يؤجل ثلاثة
أيام فان نقد فذاته والا فسخ
وان أنكر المشتري الشراء
والعين في يد المشتري رفع
الوصي الأمر الى الحاكم

فيقول ان كان بينكم بايع
فقد فسخت * باع عقار الولد
الصغير بمثل القيمة أو غبن
يسير ان الأب محجودا عند
الناس أو مستورا جازوا لا
للولد أن يسطل البيع فان
أبطل البيع طلب الثمن
من والده فان قال ضاع
أو نفقت عليه وفي تلك المدة
ينفق مثله يقبل وان كان
فاسقا لا يجوز بيعه وللأب
ان ينقض الا اذا كان البيع
خير للصغير * ولو باع غير
العقار فكذا الجواب الا اذا
كان الأب مفسدا في جواز
بيعه روايتان في رواية يجوز
ويوضع الثمن على يد عدل

الثلاث فقرض أربعة أصناف فرض بنى الصلب فصاعدا وفرض بنى الابن فصاعدا عند عدم بنت
الصلب وفرض الاختين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وأم * وأما
الثالث فقرض صنفين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد اب ولا اثنتان من الاخوة والاخوات وفرض
الاثنين فصاعدا من أولاد الام ذكورا كانوا أو إناثا * وأما السادس فقرض سبعة أصناف فرض الاب اذا
كان للميت ولد أو ولد اب وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد أو ولد اب أو اثنتان
من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة أو الجدات اذا اجتمعن حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت
الصلب تكلمة للثنتين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وأم تكلمة للثنتين وفرض الواحد من أولاد الام
ذكر كان أو أنثى كذا في خزائن المفتين

الباب الثالث في العصباء

وهم كل من ليس لهم سهم مقدر أو يأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض واذا انفرد أخذ جميع المال كذا في
الاختصار شرح المختار * فالعصبية نوعان نسبية وسببية فالنسبية ثلاثة أنواع عصبية بنفسه وهو كل ذكر
لا يدخل في نسبته الى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزءه أنثى وجزءه كذا في التبيين
* فأقرب العصبية الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أب الاب وان علا ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ
لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم الم لاب وأم ثم ابن الم لاب ثم عم ثم عم
الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا كذا في المبسوط
* واذا اجتمع جماعة من العصبية في درجة واحدة يقسم المال عليهم باعتبار أبنائهم لا باعتبار أصولهم مثاله
ابن أخ وعشرة بنى أخ آخر أو ابن عم وعشرة بنى عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهم مال لكل واحد سهم
كذا في الاختصار شرح المختار * وعصبية بغيره وهي كل أنثى تصير عصبية بذكر يوازيها وهي أربعة البنات
بالابن وبنت الابن بابن الابن والاخت لاب وأم بأخيه والاخت لاب بأخيه كذا في الحاوي القدسي
* وباقي العصبية يتقرب بالميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم أربعة أيضا الم وابن الم وابن الاخ وابن المعتقد
كذا في خزائن المفتين وعصبية مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبية مع أنثى أخرى كالاخوات لاب وأم أو لاب
يصرن عصبية مع البنات أو بنات الابن هكذا في محيط السرخسي * مثاله بنت وأخت لابوين وأخ وأخوة
لاب فالتصف للبنات والنصف الثاني للاخت ولا شيء للاخوة لانهم الماصرات عصبية نزلت منزلة الاخ لابوين
ومن نزل بنى عم أحدهم ما أخ لام فلاخ السادس والباقي بينهم انصافا وكذلك ان كان أحدهما زوجا فله

وفي رواية لا الا ان يكون البيع خير للصغير بان يبيعه بضعف قيمته وعليه الفتوى (نوع آخر) ادعى انسان شيئا من التركة فنصب
أحد الورثة خصما بقدر ما في يده وفي الزيادات للورث ان يخصم غرماء الميت الذين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أولا وهل له ان
يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض كان له وصي أم لا وان على الميت دين يخصم ولا يقبض بل يقبض الوصي * أدى مديون الميت الى
وصي الميت يبرأ وان لم يكن له وصي يدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة * للميت دين أو ودیعة عند انسان وفي التركة دين يدفع المودع
الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن اذا لم يكن مأمونا فان كان مأمونا له أخذ الودائع وقضاء الدين * مديون الميت قضى دين الميت الى
غرماء الميت كان مملوكا كالدائن الميت وفي العيون ميت له على آخر ألف ولا تنزع على الميت ألف فقضى الالف مديون الميت الى دائر الميت
بغير أمر القاضي قال محمد رحمه الله ان كان قال حين قضاء الالف هذا الالف لفلان الميت على من الالف التي لك عليه جاز وان لم يقل ذلك

ولكن قضى الاتفاق عن الميت فهو مشرع والاتفاق عليه * ولو كان عند رجل ألف وديعة لا تنحرو على المودع ألفا بل فقضاها المودع الى الذي له الدين فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لانه متطوع وعن محمد بن ميمون مات عن ابنين صغير وكبير وترك ألفا فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهو ليس بوصي قال هو متطوع في ذلك ولو كان ترك طعاما أو ثوبا فأطعمه وألبسه الكبير لا يضمن الكبير استقصانا الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في التركة كافي التكفين * استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث * تركة فقهاء دين غير مستغرق قسمت ثم جاء الغريم يأخذ من كل ما يخصه من الدين حتى لو قسمت بين ابنين والتركة ألفان والدين ألف يأخذ من كل نصف ما في يده هذا اذا كان أخذهم عند الحالكم جله ولو ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده (نوع في تصرف المريض) يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث (٤٥٣) القيمة وقت القسمة تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل المال * وكذا الوارث المريض دارة

بالزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين * وعصبة ولد الزنا وولد الملاعنة موالى أمهم لانه لأب له قترته قرابة أمه ويرثهم فلو ترك بنتا أو أما والملا عن فللبنت النصف والام السدس والباقي يردها عليهما كأن لم يكن له أب وكذلك لو كان معهما زوج أو زوجة أخذ فرضه والباقي بينهما فرضا وردا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملا عن فلامه الثلث ولاخيه لأمه السدس والباقي يردها عليهما ولاشي لابن الملا عن لانه لأخ له من جهة الأب ولومات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم أبيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاعمام وأولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا الا أنهم ما يفترون في مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث ثأمه ميراث أخ لام وولد الملاعنة يرث الثأم ميراث أخ لاب وأم كذا في الاختيار شرح المختار * اذا اجتمعت العصبات بعصبة بنفسها أو بعصبة بعصبة غيرها وبعضها بعصبة مع غيرها فالترجع منها بالقرب الى الميت لا يكونها بعصبة بنفسها حتى ان العصبة مع غيرها اذا كانت أقرب الى الميت من العصبة بنفسها كانت العصبة مع غيرها أولى بيانه اذا هلك الرجل وترك بنتا وأختا لاب وأم وابن أخ لاب فنصف الميراث للبنت والنصف للاخت ولاشي لابن الاخ لان الاخت صارت بعصبة مع البنت وهي الى الميت أقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عم لاشي لهم وكذلك اذا كان مكان ابن الاخ أخا لاب لاشي للاخ كذا في المحيط * أما العصبة السببية فالمعتق ثم عصبته على الترتيب الذي مر في العصبات النسبية كذا في الكافي

الباب الرابع في الحجب

وهو نوعان حجب نقصان وحجب حرمان فحجب النقصان هو الحجب من سهم الى سهم وأما حجب الحرمان فانه قول ستة لا يحجبون أصلا الأب والابن والزوجة والام والبنت والزوجة ومن عدا هؤلاء فالأقرب يحجب الأبعد كالابن يحجب أولاد الابن والاخ لا يورث ويحجب الاخوة لاب ومن يلد بشخص لا يرث معه الأولاد الام * (أمثلة ذلك) زوج وأخت لا يورث وأخت لاب الزوج والنصف للاخت لا يورث والنصف للاخت لاب السدس تكملة للثلثين أصلها من ستة وتعمل الى سبعة فان كان مع الاخت لاب أخ عصبها فلا ترث شيأ فهذا أخ مشؤم * زوج وأبوان وبنت وبنت ابن أصلها من اثني عشر وتعمل الى خمسة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة والبنت النصف ستة ولبنت الابن السدس سهمان ولو كان مع بنت الابن ابن عصبها سقطت وتعمل الى ثلاثة عشر وهذا أيضا أخ مشؤم * أختان لا يورث وأخت لاب فالأختان لا يورثان فرضا ولاشي للاخت لاب فان كان معها أخوها عصبها فلها السهم الباقي وهو الثلث للذكر مثل حظ

بأقل من أجرة المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو أجازها جاز ولا يعتبر من الثلث وذكر صدر الاسلام أبرأ أحد الورثة الباقين ثم ادعى التركة وبجسد باقي الورثة التركة لا يسمع ان أقروا بالتركة أمر وبالتركة عليه * وذكر ظهر الدين مات وله قيد انسان عصب أو دين فطلب عنه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت دين مستغرق فصالح الورثة عما عليه أو في يده على أن يدفعه اليهم يغرم لغرماء الميت ولا يبرأ بهذا الصلح * وفي فتاوى الشهر قندية المودع دفعه الوديعة الى من له الدين على صاحب الوديعة يضمن وان كان الدين ظاهرا أو كانت الوديعة من جنس الدين وهما فصل اختلاف فيه المتابع * وفي الخزانة دفع الى آخر القافي مرض الموت وقال ادفعه الى أخي أو ابني ومات وظهر الغرماء يدفعه الى الغرماء لانه مال الميت وهم

أولى به من الوارث * وفي النوازل في كفن المثل ينظر الى مثل ثيابه الذي كان يلبس حين خروجه الى السوق والجمعة الاثنين والوليمة التي كان يتزين به ولا يعتبر ثياب البذلة قيل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه الحى أحوج الى الجديد قال كان ذلك في زمانهم حين لم يكن لهم صعة * وفي الملتقط للسيد الوصي اذا نفذ الوصايا من ماله يرجع في التركة بكل حال كان وارثا أو لا والوصية قريبة أولا * وذكر القاضي مات عن ضياع ودين ووصية ووصى أراد الورثة قضاء الدين وتنفيذ الوصية من ماله واستخلاص التركة لأنفسهم لهم ذلك ان اتفقوا عليه وان اختلفوا فلو وصى أن يبيع ما يحتاج اليه من التركة وقضى الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى كلام الورثة * وفي شرح الطحاوي هلكت التركة في يد أحد الورثة ينظر ان كانت التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيأ لان قبضه حصل للغرماء فصار كالوديعة عنده وان لم يكن الدين مستغرقا قبضه لم يحصل للغرماء فصار الورثة يكون مضمونا عليه الا اذا كان قبضه لأكملها الضرورة بان كان سائر الورثة صغارا لا يمكنهم

هذه صورة أربع من
جدات مستويات أم اب اب اب اب
من الصنفين أم اب اب اب اب
على هذا فانك كلما زدت بعدا في درجة الاجداد زدت توريشافي عدد الجدات والجدات ان كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة
قال أبو يوسف رحمه الله السدس بينهم ما نصفان وعليه الفتوى وقال محمد بن ثلثا صورته امرأة زوجت بنت بنتها من ابن بنتها فاولدهما
ولد فهذه المزدوجة أم أم أم الولد (٤٥٤) وأم أم أب أبيه فهي ذات جهتين وأم أم أبيه ذات جهة واحدة ونصيب ولدا لام السدس ان كان

الرق يمنع الارث ولا فرق في ذلك بين أن يكون قنوا وهو الذي لم ينعه له سبب الحرية أصلا وبين أن ينعه له سبب الحرية كالمذبر والمكاتب وأم الولد ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين *
وأما المستسعي في اعتناق الراهن المعسر فيث ويورث عنه كذا في الكافي * القاتل بغير حق لا يرث من
المقتول شيئا عندنا سواء قتل عمدا أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطئ كالنائم اذا انقلب على مورثه
وكذا ان سقط من سطح على مورثه فقتله أو وطأ يدايته مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط * وقتل
الصبي والمجنون والمعتوم والمبرسم والموسوس لا يرث ميراث لان الحرمان يثبت جزاء قتل محظور
وفعل هؤلاء ليس بمحظور والنسب إلى القاتل لا يحرم الميراث ككافر البتة وواضع الحجر وصاب الماء في الطريق
ونحوه وكل قتل أو حبس القصاص أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث ومالا يرث به الميراث
لا يحرم الميراث والقائد والسائق متسببان وفي قتل الماغى العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير
كذا في الاختيار شرح المختار * الأب اذا ختن ولده أو حمله أو بوط ترحة به فبات من ذلك لم يحرم الميراث
ولو أتب ولده بالضرب فبات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن ديته ويحرم الميراث وعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا ولا يحرم الميراث ولو أن المعلم هو الذي ضرب به باذن الأب
فبات لا يضمن شيئا بالاتفاق كذا في المبسوط * واختلاف الدين أيضا يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين
الاسلام والكفر وأما الاختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبدية الوثن فلا يمنع الارث
حتى يجري التوارث بين اليهود والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين *
ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي
في دار الاسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقي كحربي مات في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار
الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الحربي وكذا لو مات ذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فانه
لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكمي كالمستأمن والذي حتى لو مات مستأمن في دارنا لا يرث منه وارثه
الذي والدارانما تختلف باختلاف المنفعة أي الجيش والملك لا تقطاع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي * واذا
مات المستأمن عندنا وترك ما لا يجب أن يبعثه الى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فله ابنت
المال كذا في الاختيار شرح المختار

باب السادس في ميراث أهل الكفر

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي يتوارث بها أهل الاسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث

واحد والآخرين فصاعدا
الثالث والذكر والابن فيهم
سواء ويسقطون بأربعة بالولد
ولدا لابن وان سفل وبالأب
والجد وان علا * وأما الأب
فهو عصبة الامع الولد والولد
الابن فله السدس وقد
يجتمع الحالان فيه مثل أب
وبنت فالنصف لهما والباقي
له فرضا وعصوبة * والجد
كالأب الا في أربع مسائل
الاولى زوج وأبوان والثانية
زوجة وأبوان فان للام في
هاتين المسألتين ثلث ما يبقى
كما ذكرنا ومع الجد لها الثلث
كما لا الا في رواية أبي يوسف
عن أبي حنيفة رحمه الله
فان لهما ثلث ما يبقى مع الجد
أيضا والثالثة وهي ان أم
الأب لا ترث مع الأب وترث
مع الجد والرابعة ان الاخوة
والاخوات لاب وأم أو لأب
لا يرثون مع الأب ومع الجد
كذلك في قول أبي بكر
الصديق رضي الله عنه وبه

أخذ أبو حنيفة رحمه الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون الجدوبه أخذ أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي الكافر
رحمهم الله وكيفية المقاسمة على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه أن الجد مع الاخوة والاخوات لاب وأم أو لأب اذا انفردوا عن ذوي سهام
فله خيرا الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلفوا بذوي السهام فله خيرا احوال ثلاثة من المقاسمة
ومن ثلث ما يبقى ومن سدس جميع المال ولا ينقص حقه من السدس الا في مسألة الا كدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لاب وأم
أو أخت لاب سميت كدرية لانها كدرت على أصحاب الفرائض وقيل لانها كدرت على زيد بن ثابت مذهب قال زيد رضي الله
عنه فيما رواه عنه انه خارجة الزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الأخت
فيقسمانه أثلاثا للجد وثلثه للأخت أصله من ستة وتقول الى تسعة وتصبح من سبعة وعشرين * وقال قبيصة بن ذؤيب والله ما قال
زيد في الا كدرية شيئا ولو كان مكان الأخت أخ فلا عول ولا كدرية ولا ميراث للاخ لان الاخ عصبة والاخت صاحبة سهم * ولو كان أخ

أصلها من خمسة وتصح من
عشرين * جد وأخت لأب
وأُم وأخ لأب فهذه والرابعة
سواء إلا أنها تصح من عشرة
وإنما سميت عشرة زيدا
لأنه عند عشر المال * جد
وجدتان أم الأم وأم الأب
وأخت لأب وأم وتسع
إخوات لأب فلما جددتين
السدس والجد ثلث ما يقي
لأنه خير أحواله الثلاث
وللأخت لأب وأم نصف
جميع المال يقي للأبويات
ثلث السدس أصلها من
سبعة وتنقل إلى ثمانية
عشر وتصح من ثمانية
وأربعة وعشرين * أما
البنات الصلبة فكل واحدة
منها النصف والثنتين فصاعدا
الثلاثان الآن يقع في درجتها
ذكر فلذلك كمثل حظ
لثنتين * وبنات الابن كبنات
الصلب عند عدمها وإن
اجتمعت واحدة من الصلب
مع واحدة من الابن فالتى من
الصلب النصف والتى من
الابن السدس تكملة للثلاثين

(الباب السابع في ميراث الحمل)

وان كان اثنتان من الصلب أو ابن واحد من الصلب فلا سهم لاتي من الابن * ولورثك ثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك بهذه الصورة

مئة	الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

الثالث يرث كلهن فتمص من أربعة وعشرين * وأما الاخوات لاب وأم فللواحدة منها النصف وان كانتا اثنتين فصاعدا فلهما الثلثان ومع الاخ لاب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين * والاخوات لاب كذلك عند عدمها ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكملة للثنتين ولا يرث مع الاختين لاب وأم الا أن يكون معهن أخ لاب فيعصبن ويكون الباقي من الثلثين بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين * والاخوات يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا على اختلاف قدمضى ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة * وأما المسئلة المشتركة تسمى حارية أيضا وهي زوج وأم وأخ وأخت لام وأخ وأخت لاب وأم فخواجهم عندنا وهو قول أبي بكر الصديق وعلي وأبي موسى الأشعري وأبي بن كعب رضي الله عنهم ان للزوج النصف وللأم السدس وللأخ والاخت لام الثلث ولا شيء للأخ والاخت لاب وأم وبه (٤٥٦) كان يقول عمر رضي الله عنه الى أن قال له أولاد الاب والام هب أن أبانا كان حاراً

أما كانت أمنا واحدة ولهذا سميت حارية فقال عمر رضي الله عنه صدقتم وشركهم في الثلث بينهم في السوية لأفضل للذ كرم على الاثنى وهو قول عثمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه أخذ مالك والشافعي والأوزاعي رحمهم الله

والثاني في العصبية المحضة * أقربهم ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد وان علا على اختلاف قد مضى ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وكذا بنوهما وان سفلوا ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب وكذا بنوهما وان سفلوا وهكذا عمومة الاجداد وان علوا وأولادهم الذكران وان سفلوا ثم مولى العتاقة

أقل من ستة أشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما أن يكون عن محجب يحجب حرمان أو وجب نقصان أو يكون مشاركالهم فان كان محجب يحجب حرمان فان كان يحجب الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام وبنهيم يوقف جميع التركة الى أن تلد الجوار أن يكون الحمل ابناً وان كان يحجب البعض كالاخوة والجددة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك تعطى الاب السدس لاحتمال انه ابن وان كان لا يحجبهم كالجدة والجددة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بأن ترك بنين أو بنات وجلا روى الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى وان ولد ميتا لاحكم له ولارث وانما تعرف حياته بأن تنفس كما ولد أو استهل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كعينه أو شفتيه أو يديه فان خرج الاكثر حيا ثم مات ورث وبالعكس لا اعتبار للاكثر فان خرج مستقيماً فاذا خرج صدره ورث وان خرج منكوساً يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستهلال ورث ورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار * ومتى انفصل الحمل ميتاً انما لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جله الورثة وبيانه أنه اذا ضرب انسان بطنها فألقت جنيناً ميتاً فهذا الجنين من جله الورثة لان الشرع أوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بجنايته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط

الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق والحرق

المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا تستبين حياته ولا موته أو يأسر العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى مدار مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حياً في ماله ميتاً في مال غيره حتى يتقضى من المدة ما يعلم أنه لا يعيش الى مثل تلك المدة أو غوت أقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتاً في ماله يوم تمت المدة أو مات الاقران وفي مال الغير يعتبر ميتاً كأنه مات يوم فقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقدته عن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود الى أن يتبين حاله لاحتمال بقاءه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيره فانه يرث على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والاصل في ذلك ان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئاً وان كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن بنت ابن تعطى البناتان النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولدا الابن شيئاً لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجددة يعطى كل

وهو من أعتق أو مات عن مدبر وخارج من الثلث أو مات عن أم ولداً واستوفى كتابة عبداً أو ملكاً ذارحم محرم منه يعتق نصيبه عليه فانه يكون مولى له يرثه اذا مات ولا يرث المعتقد منه وان أعتقها على أن لا يولاه فبالشرط باطل والولا لا يورث ويكون اقرب عصبة المعتقد مات المعتقد عن ابن وبنت فالولاء كله للابن وان مات عن ابن وأب فالولاء كله للابن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله سدس الولاء للاب والباقي للابن وان مات عن جد وأخ فالولاء كله للجد عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما الولاء بينهما نصفان وعند الشافعي الولاء كله للأخ في أصح قوليه * وكل مملوك عتق على ملك مالك لا يتحول ولاؤه عنه أبداً مثل رجل زوج أمته من عبد غيره ثم أعتق أمته فجاءت بولاد أقل من ستة أشهر ثم أعتق العبد لا يجزى ولا الولد لنفسه لانه عتق على ملك معتق الام ولو جاءت بولاد تمام ستة أشهر فصاعداً ثم أعتق العبد جاز ولا الولد الى نفسه * وليس للنساء من الولاء ما لا مالاً ما عتقن أو أعتقن أو كاتبن أو كاتبن من كاتبن أو دبرن أو دبر

من دبرن أو جرولا معتقهن أو معتق معتقهن وأما مولى الميرلا إذ فجهول النسب إذا قال لا آخر أنت مولى ترثني إذا مات وتعتقل عني إذا
 جئت وقال لا آخر قبلت صح عندنا ويكون القابل مولى له يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى وإن شرط من الجانبين فعلى ما شرطوا ويدخل في
 هذا العقد ولادة الصغار ومن يولد له بعد ذلك وكذا المرأة إذا عقدت عقد الموالاة صح عند أبي حنيفة رحمه الله وللعاقدة فسحة ما لم يعقل عنه
 هذا القابل وللقابل فسحة إلا أن يرث بولائه ومولى الموالاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت المال كما ذكرنا ويرث مع أحد الزوجين
 الثالث في ذوى الارحام وهم خمسة أصناف أولهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والثاني الجدود والفاصلة والجدات الفاسدات
 والثالث أولاد الاخوات لاب وأم اولاب وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوال والخاللات والعمات كلهن والاعمام
 لام وبنات الاعمام وأولادهم هؤلاء والخامس عمات الاباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمامهم (٤٥٧) الاباء لام وأعمام الامهات كلهن وأولاد

هؤلاء * وأولاهم بالميراث أولهم
 ثم ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم
 ثم خامسهم في رواية عن الامام
 الاعظم رحمه الله وعليه الفتوى
 وروى عنه ان الجد الفاسد
 أولى من أولاد البنات وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمه الله
 أولاد الاخوات وبنات
 الاخوة أولى من الجد
 الفاسد أبي الام وكل واحد

نصيبه كافي للجل كذا في الاختيار شرح المختار * (وحكم الاسير) حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق
 دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يرثه ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود كذا
 في السراجية * إذا مات جماعة من الغرق والحرق ولا يدري أيهم مات أو لاجعوا كأنهم ماتوا جميعا معا
 فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم
 وكذا الحكم اذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أو لا كذا في التبيين * مثاله
 اخوان غرقا وكل واحد تسعون دينارا وخلف بنتا أو ما عدا فبعضه عامة العلماء رحمه الله تعالى يقسم
 تركته كل واحد بين الاحياء من ورثته البنت والام والعم على ستة ولا يرث أحدهما من الآخر وان علم
 موت أحدهما أو لا ولا يدري أيهم هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا
 كذا في خزنة المفتين

الباب التاسع في ميراث الخنثى

إذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان
 بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل وان كانا في السبق سواء فلا يعتبر بالكثرة فاذا بلغ الخنثى
 وخرجت لحيته أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتمل الرجل أو كان له ثدى مستو ولو ظهر له
 ثدى كثنى المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حبل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان
 لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزنة المفتين * والاصل
 فيه أن أباحنيفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث احتياطاً فلومات أبوه وتركه وبنات الابن
 سهمان وله سهم ولو تركه وبنات المال بينهما نصيبين فرضاً ورثاً أخت لأب وأم وخنثى لأب وعصبة للأخت
 النصف والخنثى السدس تركة للثلاثين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لابوين
 للزوج والنصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذلك لانه أقل زوج وأخت لابوين وخنثى لأب سقط
 ويجعل عصبة لانه أسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار * ولومات وترك ولداً خنثى وعصبة ثم مات
 الولد قبل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 أو لا لا يعطى الاميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان لليت مع ذلك ابن معروف فعلى
 قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى المال بينهما لانه كمثل حظ الانثيين وتكلموا فيه اذا كان الخنثى حياً
 بعد موتهم قبل أن يستبين أمره في الثاني انه كيف يقسم المال بينهم فغنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى
 والنصف الى الابن ويوقف السدس كافي للجل والمفقود فانه يوقف نصيبه ما الى أن يتبين حالهما وأكثرهم على

(٥٨ - فتاوى سادس) والقسمة على أبدانهم ان اتفقت أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة القسمة على أول خلاف مع اعتبار صفة الاصول في الفروع واعتبار عدد الفروع
 في الاصول ثم كل شيء جعلته للاصل تنقل ذلك الى فروع مثاله بنت ابن بنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما نصفان باعتبار
 الابدان وعند محمد أثلاثا سهمان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كأنه مات عن ابن وبنت فيقسم المال بينهما أثلاثا ثم ما أصاب ابن
 البنت فلولده وما أصاب بنت البنت فلولدها * بنتا ابن بنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما أثلاثا باعتبار الابدان وعند محمد خمس
 المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كأنه مات عن ابني بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهم الخمس ما أصاب بنت البنت
 فلولدها وما أصاب ابني البنت فلولدهما هذا هو اعتبار عدد الفروع في الاصول والاول اعتبار صفة الاصول في الفروع * بنت ابن بنت وابن بنت
 بنت فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثاه لابن بنت البنت باعتبار الابدان دون الاصول وعند محمد رحمه الله ينعكس الجواب

الاخوات وبنات الاخوة لاب وأم فاولاهم اقربهم وعند الاستواء في القرب فن كان ولد الوارث أولى والقسمة على ابدانهم ان اتفقت اصولهم وان اختلفت فهو على اختلاف قدمه في الصنف الاول مثاله بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها اقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث * بنت أخت وابن أخت فالبنت بينهما كرم مثل حظ الاثنين * بنت بنت أخت وابن بنت الاخ وبنت بنت الاخ فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاثا أربعة الاخماس لابن بنت الاخ وثلاث أربعة الاخماس لبنت بنت الاخ * ابن أخت لاب وأم وبنت أخ لاب وأم فابو يوسف يعتبر الابدان دون الاصل فعنده ثلث المال لبنت الاخ لأب وأم وثلاثة لابن الاخت لاب وأم وعند محمد على العكس والكلام في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام في الفريق الاول عند عدمهم وأما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات لام فهو أن اولاهم اقربهم ولا تفضل للذكر على الانثى (٤٥٩) الا في رواية شاذة عن أبي يوسف *

مثاله بنت أخ لام وابن أخت لام فعندهما المال بينهما نصفان كالاصول وعند أبي يوسف على ثلاث الرواية اثلاثا بخلاف الاصول * واذا اجتمع ثلاثة اولاد اخوات متفرقات أو ثلاث بنات اخوة متفرقات واستووا في القرب والدرجة فعند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أن من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام وعند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول * مثاله بنت أخت لاب وأم وبنت أخت لاب وبنت أخت لام فعند أبي يوسف المال كله لبنت الاخت لاب وأم وعند محمد خمس المال لبنت الاخت لام وخمس لبنت الاخت لاب وثلاثة أخماسه لبنت الاخت لاب وأم * بنت أخ لاب وأم

بنات الابن وصنف ينقي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الناصبات وصنف ينقي الى أبوي الميت كبنات الاخوة لاب وأم أولاب وأولاد الاخوة لام وأولاد الاخوات كلها وصنف ينقي الى جدى الميت كالاعمام لام وأولادهم والعمات وأولادهن والاخوال والخالات وأولادهم وبنات الاعمام لاب وأم أولاب فهو لا وكل من يندى بهم ذووالارحام الاولى الصنف الاول وان كان أبعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصباء وهو المأخوذ به كذا في الكافي * ذكر رضى الدين التيسابورى رحمه الله تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفقوى والمعمول به من جهة مشايخنا رحمه الله تعالى تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصمد الكوفي في فرائضه فعلى هذا بنت البنت وان سفلت أولى من أبى الام كذا في الاختيار شرح المختار * وانما يرث ذووالارحام اذا لم يكن أحد من أصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن عصبية وأجمعوا على أن ذوى الارحام لا يحجبون بالزوج والزوجة أى يرثون معهم ما يقع على الزوج والزوجة نصيبهما ثم يتقسم الباقي بين ذوى الارحام كالو انفرادوا (مثاله) زوج وبنت وبنت وبنت وبنت عم فللزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الاقرب الى الميت كبنت البنت أولى من بنت بنت البنت فان استووا في الدرجة أى في القرب فولد الوارث أولى سواء كان ولد عصبية أو ولد صاحب فرض كبنت بنت الابن أولى من ابن بنت البنت وابن بنت ابن أولى من ابن بنت بنت كذا في الكافي * واختلفوا في ولد ولد الوارث والصحيح أنه ليس بأولى كذا في خزائنة المفتين * وان استووا في القرب وليس فيهم ولد الوارث فالمال يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلهم أو اناثا كلهن فان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الاصول أى الآباء والامهات في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا أو كان الكل اناثا وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين وعند محمد رحمه الله تعالى يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذى اختلف حتى لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمال بينهم ما للذكر كمثل حظ اثنين باعتبار الابدان لان صفة الاصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت وبنت بنت وبنت بنت فالبال بينهم ما للذكر كمثل حظ الاثنين لاتفاق الاصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت وبنت بنت وبنت بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهم ما نصفاً باعتبار ابدانهم ما وعند محمد رحمه الله تعالى المال بينهم ما لأثلاثا لبنت ابن البنت وثلاثة لبنت بنت البنت اعتبارا للاصول كانه مات عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم ما أصاب ابن البنت فاولاده

وبنت أخ لاب وبنت أخ لام فعند أبي يوسف المال كله لبنت الاخ لاب وأم وعند محمد سدس المال لبنت الاخ لام والباقي لبنت الاخ لاب وأم ولا يرث لبنت الاخ لأب * واذا اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات وثلاث بنات اخوة متفرقات فعند أبي يوسف المال كله بين بنت الاخت لاب وأم وبين بنت الاخ لاب وأم نصفان وعند محمد ثلث المال بين بنت الاخ لام وبين بنت الاخت لام نصفان وثلاثا المال بين بنت الاخ لاب وأم وبين بنت الاخت لاب وأم اثلاثا كافي الاصول المذكورة وكذا الاخوة والاخوات اذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدمه في الصنف الاول * مثاله ابن أخ لام وهو ابن البنت لاب وبنت أخت لاب وأم فعند أبي يوسف المال كله لبنت الاخت لاب وأم وعند محمد المال كله على خمسة ثلاثة أخماسه لبنت الاخت لاب وأم وخمس لابن الاخ لام الذى هو ابن الاخت لاب وقال بعضهم اجتماع الجهتين لا يثمر الاختلاف في هذه الصورة لان بنت الاخت لاب وأم ترجحت عليه عند أبي يوسف لقوة قرابته فلم يرث هو معها أصلا

والاكمل في تشييده صورة أخرى وهي بنت ابن أخت لاب وأم هي بنت بنت أخت لاب وأم أيضا فعند أبي يوسف المال بينهما نصفان في رواية وفي رواية أخرى اثلاثا وعند محمد رحمه الله المال بينهما أربعاء ثلاثة أرباعه لذات القرابنين ورابعه للآخرى والصنف الرابع وهم الأعمام لام ومن في معنهم من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام * مثاله عمه لاب وأم أولى من العمه لاب والتي لاب أولى من التي لام * خالة لاب وأم وخالة لاب فالأولى أولى * خال لاب وخال لام فالخال لاب أولى * عم لام وعمه لام فالمال بينهما اثلاثا وانما يعتبر هذا الترتيب في جنس والحد ولا يعتبر في جنس في رواية شاذة عن أبي يوسف * مثاله عمه لاب وأم وخالة له لاب فالمال بينهما اثلاثا وإنشاء للعمه وثلاثة للخالة وعند أبي يوسف على تلك الرواية المال كله للعمه * وإذا اجتمع العمات والاخوال والخالات فالثلثان للعمات بينهما بالسوية (٤٦٠) والثلث الاخوال والخالات بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وأما أولاد هؤلاء وبنات

وما أصاب بنت البنت فولادها ولوترك ولدي بنت بنت وولدي ابن بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهم باعتبار الابدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم باعتبار الأصول فيجعل كأنه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون ثلثا للمال لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا وإنشاء لابنه وثلثه لبنته وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا وإنشاء لابنها وثلثه لبنتها فتكون القسمة من تسعة ولوترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم أخماسا خمس المال لابن بنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن بنت كأنه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما أصاب بنت البنت فولادها وما أصاب الابن فولديه ولوترك ابني بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت ابنتي بنت ابن بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بين الفروع أسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد رحمه الله تعالى يتقسم المال على أعلى الخلاف أي في البطن الثاني أسباعا باعتبار عدد الفروع في الأصول أربعة أسباعا لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدهما وثلاثة أسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما في البطن الثالث أيضا فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت نصيب أمهم ما وتصح من ثمانية وعشرين وقول محمد رحمه الله تعالى أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى وقال الامام الاسيحاوي رحمه الله تعالى في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أصح لانه أسهل وقال صاحب المحيط ومشايخ بخارى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في جنس هذه المسائل كذا في الكافي * ولو كان لبعضهم جهة ان أو أكثر اعتبر بالجهتان أو بالجهات فيرث بكل جهة غير أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يعتبرها في الفروع ومحمد رحمه الله تعالى في الأصول بخلاف الجدة حيث لا ترث الابن جهة واحدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذو الرحم يرث بجهتين عنده في الصحيح كذا في التبيين (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفت احدهما ابنا والاخرى بنتا فتزوج الابن البنت فولدت ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا فالمولود الأول ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت والمولود الثاني بنت بنت بنت فلو مات الزوجان ثم ماتت الجدة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما أخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القرابنين لمكان الذكورة وعند محمد رحمه الله تعالى سدس المال لبنت بنت البنت وخمسة أسداسه لذى القرابنين

الإعمام فالأولاهم أقربهم فان استووا في القرب فن كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام ثم ولد الوارث أولى فان كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذو قرابة واحدة والآخر ولد ذى الرحم لكن ذاقرا بثنين اختلفوا فيه والصحيح أن ذاقرا بثنين أولى * مثاله بنت ابن عم لاب وأم وابن عمه لاب وأم فالثاني أولى في الصحيح والصنف الخامس وهم أقرباء الابوين فعمه الابن أولى من عمه الجدة وإذا اجتمعت قرابتنا الاب وقرابتنا الام فالثلثان لقرابتي الاب والثلث لقرابتي الام ثم ما أصاب قرابتي الاب يقسم بينهم اثلاثا وإنشاء لقرابته من قبيل أبيه والثلث لقرابته من قبيل أمه وما أصاب قرابتي الام فكذلك ثلثا لقرابته من قبيل أبيها والثلث لقرابته من قبيل

أما مثاله عمه الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في أولاد هؤلاء كالكلام في أولاد البنات وأولاد الاخوات فيما يتفقون ويختلفون الفصل الرابع في كيفية تصحيح المسائل وفيه مقدمة ثمانية وثلاثة أنواع أما المقدمة ثمانية فأولاهما في مخارج الفروض وقد عرفت أن الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة نصف ورابع وثمان وثلث وسدس فإذا جاء من هذه الفروض أحاد فخرج كل فرض سهمه الا النصف فانه من اثنين ومتى جاء مشي وثلاث فانظر ان كانا من جنس واحد فالأكثر يغنيك وان كانا من جنسين مختلفين ان اختلف النصف من هذا بكل الآخر أو ببعضه فهو من ستة وان اختلف الربع من هذا بكل الآخر أو ببعضه فهو من اثني عشر وان اختلف الثمن من هذا بكل الآخر أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين واختلاط الثمن بكل الآخر انما يتصور على أصل ابن مسعود رضي الله عنه وستقف ان شاء الله تعالى فاعلم من هذا أن مجموع الخارج سبعة أربعة منها وهي الاثنان والثلاثة

والاربعة والثمانية لاتعول وثلاثة منها تعول الستة تعول الى عشرة وتر اشفعها كزوج واختين لاب وام وزوج واخت لاب وام واختين لام وزوج وست اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعول الى تسعة ويسقط الاختان لاب سميت امرؤانية لانها وقعت في أيام بنى أمية وغراء أيضا لشتمها وزوج واختين لاب وام واختين لام وام فان الزوج ثلاثة من عشرة سميت شريحية لانها وقعت في أيام قضاء شريح واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وتر اشفعها كاهرا أم واختين لاب وام واخت لام وامرأة واختين لاب وام ولو كان في هذه المسئلة ابن محروم يحجب المرأة من الربع الى الثمن عند ابن مسعود رضي الله عنه وامرأتين واختين لاب وام واختين لام وام وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين عولا واحدا كالمصرية وهي امرأة وبناتان وأبوان سميت بذلك لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فأجاب بالبدية وقال صار عنها تسعة فحجبت الصحابة رضي الله عنهم من دقة فهمه وسرعة جوابه **والثانية في معرفة (٤٦١) التماثل والتداخل والتوافق والتباين**

اعلم ان العددين اما أن يكونا متساويين أم لا فان كانا متساويين فهما المتماثلان والا فلا يخولوا ما أن يعدد أقلهما الا كتر اى يغنيه أو يعددهما عدد ثالث أو لا هذا ولا ذلك فالاول المتداخلان والثاني المتوافقان والثالث المتباينان وطريق معرفة الموافقة والمباينة أن يطرح من الاكبر بقدر الأقل من الجانبين حتى يتفقا في درجة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر فتوافقان في الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث هكذا الى العشرة وفي العشرة بالعشر وفي أحد عشر بعشر من أحد عشر وفي اثني عشر بعشر من اثني عشر هكذا الى حيث ينتهي الحساب فتقسمهما الى آخر أجزاء ما اتفقا فيه

في الاصح لان سبب الاستحقاق القرابة دون الادلاء بوارث * مثاله أب وأم وأب وأبى أم فهما سواء وان استويا في القرب وليس فيهم من يدلي بوارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم واتفقت صفة من يدلون به فالقسمة على أبدانهم ان كانوا ذكورا أو أنثى بالسوية وان كانوا مختلطين فلذلك كرمثل حظ الاثنين وان اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن الى الميت اختلف كما في الصنف الاول وان كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كالأفراد مثاله أب وأم أبى الأب وأبى أم أبى الأم وأبى أم الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أثلاثا ثلثاه لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أثلاثا ثلثاه لجد من قبل أبيه وهو أب وأم أبى الأب وثلثه لجد من قبل أمه وهو أب وأم أبى الأم وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لجد من قبل أبيها وهو أب وأم أبى الأم وثلثه لجد من قبل أمها وهو أب وأم أبى الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث كذا في خزنة المفتين **والصنف الثالث** وهو ثلاثة أنواع الاول بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وام وأولادهم والثاني بنات الاخوة وأولاد الاخوات لاب وام ولادهم والثالث أولاد الاخوة والاخوات لام وأولادهم فان كانوا من النوع الاول أو الثاني فهم كالصنف الاول في تساوى الدرجة والقرب والادلاء بوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الابدان ووصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار * (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانهم أقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث بنت أخت وابن أخت فالمال بينهم بالتكسر مثل حظ الاثنين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت أخت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الاخت وثلثا أربعة الاخماس لابن بنت الاخ وثلث أربعة الاخماس لبنت ابن الاخ ابن أخت لاب وام وبنت أخ لاب وام فأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدان دون الأصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وام وثلثا لابن الاخت لاب وام والكلام في أولاد الاخوات والاخوة لاب كالكلام في الفريق الاول عند عدمهم كذا في خزنة المفتين * وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم فيه سواء اعتبارا بأصولهم ولا خلاف فيه الاماروى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا من الأنواع ونساء وفي الدرجة فالمدلى بوارث أولى ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لاب وام أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أصولهم وينقل نصيب كل أصل الى فرعه * (مثاله) ثلاث بنات اخوات

أخذنا كل الرأس وان وجدنا أخذنا وفق الرأس وهكذا يفعل بالثاني والثالث ثم طلبنا الوفاق بين الرأس والرأس ان تجد ضربنا كل أحدهما في كل الآخر وان وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الآخر وهكذا يفعل الثالث والرابع وان تماثلت الاعداد اكتفينا بأحدها وان تداخلت اكتفينا بأكثرها ثم ضربنا المجموع في أصل المسئلة مع عولها ان كانت عائلة فما بلغ فنما تصح المسئلة * مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصل المسئلة من ستة وتصح من ثمانية عشر وأربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمأصلها من اثني عشر وتصح من مائة وأربعة وأربعين وأربع زوجات وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتصح من أربعة آلاف وثلثمائة وعشرين وامرأتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتصح من خمسة آلاف وأربعين كل ذلك يظهر بالتأمل الصادق ثم نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء مضروبا فيما مضى بنا في أصل الفريضة ونصيب كل واحد مما ينسكب

عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبا فيما مضى بنافيه أصل الفريضة وأما من انكسر عليهم فاذا أردنا إفراز نصيب واحد منهم فحتاج فيه إلى أربع مقدمات الأولى أن يوقف رأس طائفة أو وقفها أو يأخذ سهمهم أو وقفها الثانية أن يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة عن انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباين والثالثة أن يطلب الوفاق بين مأخذنا من كل حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طاب الموافقة والرابعة أن ينظر إلى ما اجتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضهم في بعض فيضرب به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فبالبلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوفين هذا إذا كان الكسر من جوانب فان كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثالثة وان كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط وان شئت خرجت الانصاء بطريق (٤٦٣) النسبة وهي أن ينسب سهام كل طائفة إلى رؤسها أو تأخذ تلك النسبة من مبلغ

الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان شئت نسبت واحد من رؤس كل طائفة إلى جميعها وأخذت بتلك النسبة من مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فبالبلغ فهو نصيب كل واحد من تلك وان شئت طلبت الوفاق من مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فبالبلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت قسمت ما مضى به في أصل المسئلة على رؤس كل فريق وأخذت الخارج بالتقسمة فضررت به في سهامهم فما حصل فهو المقصود وان شئت قسمت سهام كل فريق من أصل المسئلة على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد من أولئك الفريقين فهذه ستة طرق يخرج الانصاء ثم إذا أردت قسمة التركة

متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فرضا وردا ثلاث بنات اخوة متفرقين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخ من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من الابوين بنت أخت لاب وبنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع وللأخرى الربع فرضا وردا باعتبار الأصول ابنا أخت لابوين وبنت أخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا أخت كاختين فيقسم المال بينهما على خمسة (وأولاده هؤلاء كأصولهم) المدلى بوارث أولى إذا استوا مثاله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنت لأنها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

والصنف الرابع إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأق في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بأن كان الكل من جنس واحد فالأقوى أولى بالاجماع أي من كان لاب وأم أولى عن كان لاب ومن كان لاب أولى عن كان لام ذكورا كانوا أو إناثا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث أولى فان كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذو قرابة واحدة والآخر ولد ذي الرحم لكن ذاقا ربتين الصحيح أن ذاقا ربتين أولى مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وأم فالثاني أولى كذا في خزنة المفتين * وان كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب وأولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعمة لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعمة لام فالثلاثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب والثالث لقرابة الأم وهو نصيب الأم (وكذا في أولادهم) أولاهم بالمرث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وان استتوا في القرب وكان حيز قرابتهم متحدا فولد العصبية أولى كبنت العم وابن العم كلاهما لاب وأم أو لاب فالمال كله لبنت العم وان كان أحدهما لاب وأم والآخرا لاب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمات عم لاب وأم وعمة لاب وعمة لام وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلاث المال للعمات كله للعمة لاب وأم لقوة القرابة وثلاث المال للخالات كله للخالة لاب وأم لقوة القرابة خالة لاب وأم وخال لاب وأم وعمة لاب وعمة لام فثلاث المال للعمة التي لاب وأم لقوة القرابة وثلاثة بين الخال والخالة لاب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين وأصبح من تسعة بنت الخال لاب وأم وبنت العم لام فثلاث المال لبنت العم والثالث لبنت الخال بنت خالة لاب وأم وبنت عم لام فالثلاثان لبنت العم لام والثالث لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عمة لاب وأم فالمال كله لبنت العم لأنها أولاد

فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة فما يخرج له سهم فهو نصيبه هذا العصبية إذا كان بين الصحيح والتركة مباينة فان كانت بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسم ما اجتمع على وفق الصحيح * ومن صولح على شيء يأخذ بغيره فاسقط سهمه في الفريضة ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقيين * مثاله زوج وبنت وأخت لاب وأم والتركة ثلاثون ديناراً وتوب صولح الزوج على التوب يقسم الدنانير بين الاخت والبنت أثلاثا ثلثها للبنت وثلثها للاخت من قبل أن هذه الفريضة تصح من أربعة أزواج الربع سهم وللبنات النصف فسهما من للاخت الباقي وذلك سهم سقط منها سهم الزوج بالتخارج وبقي ثلاثة بين البنت والاخت أثلاثا كما كانت النوع الثاني في الرد إذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقي سهم لا مستحق له يرد عليهم بقدر سهامهم إلا الزوج والزوجة وهذا قول عمرو على رضي الله عنهما وبه أخذ علماءنا رحمهم الله وقال عثمان رضي

الله عنه يرد عليهم ما يضا وقال زيد رضي الله عنه يوضع الفاضل في بيت المال وبه أخذ مالك والشافعي رحمه الله والاصل في تصحيح مسائله أنه إذا لم يكن في المسئلة من يرد عليه فالقسمة على سهام من يرد عليهم فان كان فيهم من لا يرد عليهم أعطينا نصيبه من أقل مخارجه ثم نظرنا إلى الباقي أن استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاضربنا في مخرج نصيب من لا يرد عليهم فبلغ فيها تصحيح السهام وان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا هذا إذا كان من يرد عليهم منفيين أما ان كان من يرد صنف واحد فمعرفة العصبية يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه والباقي لهم فرضا وردا فان وقع الكسر صححها كما تصحها إذا كان فيها ذوسهم وعصبية * والمسائل الرديئة طريق آخر وهو أن يصحح مسئلة من يرد عليهم كالأفراد أو يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه ويصحح عليه ثم ينظر إلى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاطلبنا الوفاق بين تصحيح من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد

عليه من تصحيحه ان لم نجد ضربنا كل تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه وان وجدنا ضربنا وفق تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه فبلغ فيها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليهم مضروب في تصحيح من يرد عليهم أوفى ونفسه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي بعد نصيب من لا يرد عليهم من تصحيحه أو وفق ذلك

التسوية الثالث في المناصفة

مبناها على التصحيح وهو أن يصحح فريضة الميت الأول على ورثته ويحفظ من ذلك ما أصاب الميت الثاني لطلب الوفاق ثم يصحح فريضة الميت الثاني على رؤسهم ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل هذا التصحيح في كل التصحيح

الأول وان وجدنا ضربنا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الأول ثم نبتدي بالقسمة فنصيب من الفريضة الأولى فمضروب في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في نصيب الميت الثاني هذا إذا عدم الوفاق أما إذا وجد الوفاق تضرب في مواضع الضرب في وقفها ويحفظ ذلك ما أصاب الميت الثالث لطلب الوفاق ثم تصحح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل هذا التصحيح في كل التصحيح الأولين وان وجدنا ضربنا وفقه في كل التصحيح الأولين ثم نبتدي بالقسمة ويثني ويثالث ويربع ويخمس وعلى هذا القياس * ثم يجب أن يعلم الموافقة انما اتفقت فلها نتائج وثمرات وأذا خرجنا مسألة من المناصفة أو غيرها أو أعطينا كل ذي حق حقه وأوفينا حظه ثم ألقينا الانصباؤه كلها وافق بعضها بعضا في جزم من الاجراء الصحيحة فنثمره هذه

العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة القرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي * قال رضي الله عنه اعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأخوال والخالات مقدم على الأبعد في الاستحقاق سواء اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطان واحد فهو أقرب ممن يكون ذابطنين وذوالبطنين أقرب من ذي ثلاثة بطون وبيانها إذا تركت بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة أو ابن ابن خالة فالإراث لبنت الخالة لانها أقرب بدرجة وكذلك ان تركت بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لانها أقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان تركت بنات العمه مع ابنة خالة واحدة فبنات العمه الثلاثان ولابنة الخالة الثلاث وان كان يرض هؤلاء ذوي قرابتين وبعضهم ذوي قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكرنا كان أو أنثى بيانه فيما إذا تركت ثلاث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان تركت ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم فلابنة العمه الثلاثان ولابنة الخالة الثلاث وكذلك ان كان أحدهما ولد لعصبية أو ولد لصاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصبية وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت بيانه فيما إذا تركت ابنة عم لاب وأم أو لاب وابنة عمه فالمال كله لابنة العم لانها ولد لعصبية ولو تركت ابنة عم وابنة خال أو خالة فلابنة العم الثلاثان ولابنة الخال أو الخالة الثلاث لان الجهة مختلفة هنا ولا يترجح أحدهما بكونه ولد لعصبية وهذا في رواية ابن أبي عمران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر المذهب ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولد العصبية أقرب اتصالا لإراث الميت فكانه أقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء من قبل الام من بنات الأخوال أو الخالات وقوم من قبل الاب من بنات العمات والاعمام لام فالمال مقسوم بين الفريقين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذو قرابتين أو من أحد الجانبين ذو قرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة واحدة وكذلك يترجح نفسه من كانت قرابته لاب على من كانت قرابته لام فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الايدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من الاتباع في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى بيانه فيما إذا تركت ابن خالة وابنة خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الايدان لان الآباء قد اتفقت فان تركت ابنة خال وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لابن الخالة الثلاثان ولابنة الخال الثلاث وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو تركت ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر

الموافقة ان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وفقها وعلى هذا يدور كثير من المسائل فاحفظه * مثاله زوجة وأخت
 لاب وأم وأختان لاب وأخوان لام مانت الاخت لاب وأم قبل القسمة عن أختيها هاتين وأخوين لها هذين فهذه المناسبة ابتداء من خمسة
 عشر ثم بعد التوافق تنزل الانصاء الى خمسة لكل وارث سهم * أخرى زوجتان وأم وأختان لاب وأم مانت الام قبل القسمة عن
 أبيها وأخ لام وبنتيها هاتين فهذه المناسبة تصح ابتداء من ثلاثين ثم تعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل أخت ثلاثة أسهم
 وللأخ لام سهمان * أخرى أب وثلاث بنات وأمهن وهي بنت عمه مانت زوجته هذه عن بنتها هؤلاء وعمها هذا فهذه المناسبة تصح ابتداء
 من اثنين وسبعين ثم تعود بالتوافق الى أربعة للعم سهم ولكل بنت سهم * أخرى زوجة وأم وأخت لاب وأم وأخت لام وأخت الام مانت الاخت
 لاب وأم عن زوج وعن هؤلاء (٤٦٤) فهذه المناسبة تصح ابتداء من خمسة عشر ثم تعود بالتوافق الانصاء الى خمسة لكل وارث

مثل حظ الاثنين ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وأم أو لاب فهي أولى لانها اولاد عصبة
 وابن العم ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر المال بينهما
 أثلاثا على الأبدان لابن العمه الثلثان ولبنت العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار
 الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فأما اذا كان ابن عمه لاب وأم فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين
 وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاءه بقرابة الاب وفي استحقاق معنى العصبوبة تقدم قرابة الاب على
 قرابة الام فان ترك الميت خالة للام أو خالا للام فالمراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال
 بينهما مال الذكركم مثل حظ الاثنين أثلاثا باعتبار الأبدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكرا أو سليمان
 من أصحابنا أن المال بينهما أثلاثا للماء للعمه والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوى أن يكون لهما
 قرابتان أو يكون لاحدهما قرابتان وللأخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمال كله لم
 الاب ان كان لاب وأم أو لاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما أثلاثا على الأبدان في قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى الآخر وعلى المدعي به في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هناك عمه الاب
 وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكركم مثل حظ الاثنين فان اجتمع الفريقان يعني عمه الاب
 وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق
 في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابتين والآخر
 ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح ذو قرابتين على نحو ما بينا في
 الفصل المتقدم (والكلام في أولاده هؤلاء) بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فأما عند
 وجود واحد من الأصول فلا شيء للأولاد كما لا شيء لاحد من أولاد العمات والخالات عند بقاء عمه وخالة للميت
 ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بيانه في امرأة لها أخ لام وأخت لاب فتزوج أخوها لام أختها
 لابيها فولد بينهما ماولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الأئمة
 السرخسي

الباب الحادي عشر في حساب القرائن

السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس ولكل سهم
 من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية
 والرابع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع

ووارثه سهم * أخرى زوجة
 وأم وأخت لاب وأم وأختان
 لاب وأخ لاب مانت الاخت
 لاب وأم عن هؤلاء فهذه
 المناسبة صحت ابتداء من
 خمسة عشر ثم تنزل بالتوافق
 الى ثلث هذا المبلغ وذلك
 خمسة لكل وارث ووارثه
 سهم * ثم اعتبر في المناسبة
 قضية يغنيك اعتبارها
 عن سائر الجادة في كثير
 من مسائلها وهي ان
 لا يستعمل بتصحيح الأولى
 ولكن بعد الى من انكسر
 عليهم فيعزل نصيبهم من
 ميراث الميت الاول فعسى
 يزول الكسر باجتماع
 النصيبين فيكتفي بمؤنة
 الضرب والتصحيح رأسا أو
 يتفق بهذا الجمع بلا ضم
 موافقة بعد المباشرة فيقل
 الحساب ويسهل التخرج
 * مثاله امرأة توفيت عن
 أخوين وخمس بنات وعن
 زوج وعن ابن عمها وأبوهن

مات زوجها قبل القسمة عن هؤلاء فهذه المناسبة على الجادة المعهودة تصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق
 الانصاء الى اثني عشر وعلى قضيتها هذه تصح من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم * ثم من المناهضات ما يمكن تصحيحها بالطريقة
 الضرورية وهي طريقة عجيبة يقل عناؤها فاعتمدها أيديكم الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب وتطويلات
 الحساب والله تعالى المسهل للصعاب طريق الضروري شيء عجيب وحساب قريب وأمر غريب الا فاشرعن فيه ان رمت به بقلب عقول
 وصدر رحيب * الاصل في الطريقة الضرورية ان تتأمل في المناسبة التي ترد عليك فيحضر الذين يصل التركة اليهم ويحصل
 المال لهم فرقة فرقة وان كانوا فريقين تكلفت لاستخراج نصيب أقل الفريقين عددا أو وضع النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك تعين ما بقي
 نصيبا للفرقة الثالثة وأصل آخر لا بد من معرفته في الطريقة الضرورية وهو أن سدس المال ورابع باقيه مثل المال وسدس باقيه وكذلك

بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط * وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين * وإذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فخرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للمرأة ربع سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثاله امرأة وستة أخوة للزوجة الربع يبقى ثلاثة لا تستقيم على ستة وبينهم موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم (آخر) زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لابوين أصلها من أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لا تستقيم على خمسة عشر لكن بينهم موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطاب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متداخلين فاضرب أكثرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضربه في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلاثان يبقى سهم للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عددا أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن تسعة منها تصح (آخر) خمس جدات وخمس أخوات لابوين وعم أصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن العددين متماثلان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها تصح (آخر) جدة وست أخوات لابوين وتسع أخوات لام من ستة وتعود الى سبعة للجدة سهم وللأخوات اللام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهم موافقة بالنصف فيرجع الى ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح * (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح (آخر) زوجة وست عشرة أختا لام وخمسة وعشرون عماربعة وثلاث مابقي أصلها من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع الى خمسة وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك تطالب المشاركة (١) وأولابن السهام والاعداد ثم بين الأعداد والاعداد ثم افعلي كما فعلت في الفريقين في المداخل والمماثلة والموافقة والمباينة ولا يتصور انكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة (مثاله) أربع زوجات وثلاث جدات واثنا عشر عمأصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة وللجدات السدس سهمان وللأعمام مابقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها وهو اثنا عشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثنين عشر تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعة وعشرين لكل جدة ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وثمانين لكل عم سبعة (آخر) ست جدات وتسع بنات وخمسة عشر عمأصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية

(١) قوله تطالب المشاركة كذا في عبارة الاختيار والاولى أن يقول تطالب المناسبة كما لا يخفى اهـ بحر اوى

ثمن المال وتسع باقيه مثل
تسع المال وثمان باقيه وكذلك
نظائرهما فاذا احتجت الى
أن تأخذ ثمن المال وتسع
باقيه وأخذت تسع المال
وثمان باقيه فقد أخذت
ما احتجت اليه وفي هذا القلب
والتغير قصر المسافة وإيثار
التيسير ثم اعلم أن الطريقة
الضرورية تمشي في مسائل
كثيرة ذكرنا عدة منها وفي
عن ابن بنت وامر أهلي
أهم مامات هذه قبل القسمة
عن أمه وأختها هذين صار
المال بين الام والأخت فما
أصاب الام من المسئلة الاولى
الثمن لانها كانت زوجته
وصار الباقي بين الاخ والأخت
أثلاثا ومن المسئلة الثانية
ثلث ما بقي وهو يكون
تسع ما بقي وقد علمنا أن ثمن
المال وتسع باقيه مثل تسع
المال وثمان باقيه فقلبنا المسئلة
وأعطيناها تسع المال
وثمان باقيه بقي للأخت تسعة
أوسع المال صحت المسئلة
ابتداء من تسعة وبالجادة
المعهودة ابتداء من اثنين
وسبعين ثم تنزل بتوافق
الانصاء الى تسعة * أخرى

عشر ثم اضرب وفتة الثلاث وهو ستة في عدد الاعمام وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر جدات وأربعون أختام وعشرون عملاً أصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس ممان لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع الى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ووافق بالربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام مابق وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة داخلتان في العشرين فاضرب العشرين في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح (آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك للبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى النصف وهو تسعة بقی للاعمام سهم معناه أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والستة موافقة بالثلث فاضرب الثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث أيضا فاضرب الثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وهي توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق وللبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضا فيرجع الى ثلاثة وللأعمام سهم معناه اثنان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختيار شرح المختار * خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر فللاخوات لاب الثلثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا توافق وللأخوات لام الثلث أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافق وللجدات السدس ممان لا ينقسم عليهن ولا توافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافق فالخمس لا توافق الثلاثة فاضرب أحدها مافي الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربعة فاضرب أحدها في الأخرى تبلغ ستين والستون لا توافق السبعة فاضرب أحدها في الأخرى تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين فمنها تصح كذا في التبيين

باب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين

اعلم ان كل عدد لا يتخلو عن هذه الأقسام الأربعة أما المتماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبديهة وأما المتداخلان فكل عددان أحدهما جبر الآخر وهو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني عشر والأربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر فان فني به فهما متداخلان كالخمس والأربعة مع العشرين فانك اذا أسقطت الخمس من العشرين أربع مرات أو الأربعة خمس مرات فبقيت العشرين فعملت أنهما متداخلان ونقول كل عددان ينقسم الاكثر على الأقل قسمة صحيحة فهما متداخلان كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة تجبى أربعة أقسام قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الأربعة تجبى خمسة أقسام قسمة صحيحة وأما المتوافقان فكل عددان لا يقبى أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقبى ما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد المقبى كالثمانية مع الاثني عشر يقبىها أربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين يقبىها خمسة فتوافقهما بالنسب وقد يقبى ما أعداد كاثني عشر وثمانية عشر فانه يقبىها الستة والثلاثة

والاثنان

بنتان وامرأة وهي أمهما ماتت إحدى البنات قبل القسمة عن أمها وأختها هاتين صار مال المال الاخت والام فأصاب الام من المسئلة الاولى الثمن ومن الثانية خسا مابق وخسا النصف خمس مابق فاذن المال ثمن المال وخمس باقيه فقلبنا المسئلة وأعطيناها خمس المال وثمان باقيه صحت المسئلة من عشرة وبالجدادة المعهودة من ثمانين ثم بالتوافق الى عشرة * أخرى حرمت عن أخ لام وهو حر وعن أخت لاب وأم وهي حرة وعن ثلاث أخوات لاب وهن مرفوقات فعتقن قبل القسمة ثم ماتت الاخت لاب وأم عن هؤلاء صار مال المال أخلام وثلاث أخوات لاب فأصاب الاخ من المسئلة الاولى الربع ومن الثانية خمس مابق فاذن له ربع المال وخمس باقيه فقلبنا المسئلة وأعطيناها خمس المال وربع باقيه صحت المسئلة ابتداء من خمسة وبالجدادة المعهودة تصح من عشرين ثم بالتوافق الى خمسة * أخرى أم وبنت

والاثنتان فيؤخذ جزء الوفاق من أكثر الأعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب * وطريق معرفة الموافقة أن تنقص أحدهما من الآخر أبداً فبقي فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمس عشرة مع خمسة وعشرين فانك اذا انقصت منها الخمسة عشر يبقى عشرة فاذا انقصت العشرة من خمسة عشر يبقى خمسة فاذا انقصت الخمسة من العشرة بقي خمسة فتأخذ جزء الموافقة من خمسة * وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق (مثاله) ما ذكرنا بقى خمسة انسب الواحد اليها يكن خمسة فاعلم أن الموافقة بينهما بالاجناس وان كان الجزء المفقى للعديد أكثر من عشرة كالسنة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يفنيهما ثمانية عشر * واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يفنيهما أحد عشر * وثلاثون وخمسة وأربعون يفنيهما خمسة عشر فانظر فان كان المفقى فرداً ولا وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا يتركب من ضرب عددي عدد كـ أحد عشر فقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحاً بشئ آخر فان كان العدد المفقى زوجاً كالثمانية عشر فبما ذكرنا أو فرداً مراً كما وهو الذي له جزء أن صحيحاً أو أكثر كخمس عشرة فان لها جزءاً في صحيحين وهو الخمس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى من كماله يتركب من ضرب عددي عدد وهو ثلاثة في خمسة فان شئت أن تقول كما قلت في الفرد الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء من ثمانية عشر وان شئت أن تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف أحدهما الى الآخر فتقول في خمسة عشر ينقسم موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس عليه نظائره * وأما المتباينان فكل عدد من ليس امتدادا خيل ولا متماثلين ولا يفنيهما الا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزائن المفتين * واذا صححت المسئلة بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من الصحيح فاضرب ما كان له من أصل المسئلة فيما ضربته في أصلها فخرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهمه فيما ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة اعمام أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع الى ثلاثة وللأعمام واحد فهنا أربعة وثلاثة وعشرة بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسئلة اثني عشر تكن سبعة وعشرين منها تصح فاذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهو ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضروبة في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين يكن ستين واذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة ثلاثة ارباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلاث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة فهذا بيان نصيب المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فتقس عليه أمثاله واعمل بما أوضحته من الطرق تجده كذلك ان شاء الله تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالجاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسئلة المضروب ستون تقسمه على الزوجات الاربعة يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولوقسمتها على الاخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهمها هي وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولوقسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يكن ستة هي لكل عم (وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطى يمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أفراد الفريق مثاله مسئلة تقول سهم الزوجات ثلاثة تنسبها الى عدد من وهو أربع يكن ثلاثة أرباع فاعط كل واحدة منهن ثلاثة أرباع المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تم في نصيب الاخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار

لا وارث للمتوفى ماتت البنت قبل القسمية عن ثلاث بنات وجمدة وهي أم المتوفى الاول صار مال المال أما وثلاث بنات فاصاب الام من المسئلة الاولى الربع ومن الثانية خمس ما يبقى فاعطيناها خمس المال وربع باقية صحت ابتداء من خمسة وبالجملة المعهودة من عشرين ثم التوافق من خمسة * أخرى أبوان وأخوان لام ثم مات الاب قبل القسمية عن زوجة وهي أم المتوفى الاول وعن أخوين لاب وأخت لاب لاخت المتوفى الثاني ثلاثة أخماس السدس وهو عشر الكل لان سدس ثلاثين خمسة وثلاثة أخماس الخمسة ثلاثة وهي عشر ثلاثين فاعطيناها العشر من عشرة بقى تسعة أعشار لاخته الثلاثة وبالجملة من تسعين وبالموافقة تنزل الى العشرة * أخرى أخت لام وسبعة أخوة لاب وأم ماتت الأخت لام قبل القسمية عن زوج وعن أخت لاب وعن هـ ولأه الاخوة السبعة وهم اخوة المتوفى الاول لاب وأم

(الباب الثالث عشر في الغول)

قال رضى الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالفريضة
العادلة هو ان تساوى سهام أصحاب الفرائض سهام المال بأن ترك أختين لاب وأم وأختين لام فلاختين
لام الثلث وللأختين لاب وأم الثلثان وكذلك ان كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك
عصبة فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصبة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة فهو ان
تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبة بأن ترك أختين لاب وأم وأختين لام فلاختين
لاب وأم الثلثان وللأم السدس ولا عصبة في الورثة لئلا يأخذ ما بقي فالحكم فيه ان تركه والفريضة العائلة أن
تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لاب
وأم ومع الأم أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة لاب وأم ومع الأم فالحكم في هذا العول في قول
أكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود ورضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط
* العول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر
حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم
عليهم على قدر أنصباهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار * واعلم أن
أصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون أربعة منها لا تعول
الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثناعشر والأربعة والعشرون فالسبعة
تعول الى عشرة وتراوشة أو اثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون
تعول الى سبعة وعشرين لا غير * (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التي لا تعول فزوج وأخت لابوين
للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لاب وتسمى هاتان المسئلان اليتيمين لانه لا يورث
المال بفريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبة للبنت نصف وما بقي للعصبة أصلهما من
ثنتين اخوان لام وأخ لابوين ثلث وما بقي اختان لاب وأم وأخ لاب ثلثان وما بقي أصلهما من ثلاثة اختان
لابوين وأختان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما بقي أصلهما من أربعة زوجة وبنت
وعصبة ثمن ونصف وما بقي أصلهما من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي أصلهما من ثمانية
(أمثلة أخرى) جدّة واخت لام وأخت لابوين وأخت لاب أصلهما من ستة وتصح منها جدّة وأختان لام
وأخت لابوين وأخت لاب سدس وثالث ونصف وسدس أصلهما من ستة وتعول الى سبعة زوج وأم
وأخوان لام نصف وسدس وثالث من ستة وتسمى مسئلة الارزام فانها الزام على مذهب ابن عباس رضى الله
تعالى عنهم لانه ان قال كما قلنا فقد يجب الام من الثالث الى السدس بالأختين ولا يقول به وان جعل للام
الثالث وللأختين السدس فقد أدخل النقص على أولاد الام وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص أيضا
وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وأم وأخت لابوين نصف وثلث ونصف أصلهما من ستة وتعول
الى ثمانية وهى أول مسئلة عالت في الاسلام وقعت في صدر خلافة عمر رضى الله عنه فاستشار الصحابة
رضي الله عنهم فاستشار العباس رضى الله عنه أن يقسم عليهم بقدر سهامهن فصاروا الى ذلك زوج وأم
واختان لابوين أصلهما من ستة وتعول الى ثمانية زوج وأم وثلاث اخوات متفرقات أصلهما من ستة وتعول
الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأخت لام سهم وللأخت لابوين ثلاثة وللأخت لاب سهم السدس
مسئلة للثلاثين زوج وأم وأختان لام وأختان لابوين نصف وسدس وثالث وثلثان أصلهما من ستة وتعول الى
عشرة وتسمى أم الفروخ لانها أكثر المسائل عولا فشبهت الاربعة الزوائد للفروخ وتسمى أيضا الشريحية
لان شريح أول من قضى فيها زوجة وأختان لابوين وأخ لاب أصلهما من اثني عشر ونصف متفرقة
وبجدّة وأختان لابوين ربع وسدس وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى ثلاثة عشر امرأة وأختان
لام وأختان لابوين ربع وثلث وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر امرأة وأم وأختان لام

أصابع الزوج النصف
والاخت لاب النصف
والاخوة السبعة الثلث
فعالت المسئلة الى سبعة
وللزوج وأخت الام ثمانية
وللاخت لاب كذلك فصل
لهما ستة أثمان وهو ثلاثة
أرباع السدس فتلاثة أرباع
السدس مثل سدس ثلاثة
الارباع فاعطيناها سدس
ثلاثة الارباع وأقل عدد
لهذا ستة عشر

وأختان لابوين ربع وسدس وثلاث وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر امرأة وأم وأختان
لابوين ربع وسدس وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول إلى ثلاثة عشر ثلاث نسوة ووجدتان وأربع
أخوات لام وثلاث أخوات لابوين أصلهما من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر وتسمى أم الارامل لأنه ليس
فيها ذكر بل كلها إناث وهي مما يستل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وسبع عشرة امرأة أصاب
كل امرأة ديناراً كيف تكون صورتها * امرأة وأبوان وابن أصلهما من أربعة وعشرين وتصح
منها امرأة وبتان وأبوان ثمن وثلاثان وسدسان أصلهما من أربعة وعشرين وتقول إلى سبعة وعشرين
وتسمى المنيرة لأن علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على الفور صار ثمنها تسعاً وهو على
خطبته ولو كان مكان الابوين جد وجدة أو أب وجدة فكذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن
زوجة وأم وأختان لام وأختان لابوين وابن كافر أو قاتل أو رقيق أصلهما من اثني عشر وتقول إلى سبعة
عشر كما تقدم لأن المحروم وهو الابن لا يحجب وعند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب الابن الزوجة من
الربع إلى الثمن أصلهما من أربعة وعشرين وتقول إلى أحد وثلاثين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس
أربعة وللأولاد الأم الثلث ثمانية وللأختين لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثينية ابن مسعود رضي الله
عنه وعلم أن الستة متى عالت إلى عشرة أو تسعة أو ثمانية فالمت امرأة قطعاً وإن عالت إلى سبعة احتمل
أن يكون ذكراً أو اثني ومتى عالت الاثنا عشر إلى سبعة عشر فالمت ذكر وإلى ثلاثة عشر وخمسة عشر
احتمل الأمرين والأربعة والعشرون إذا عالت إلى سبعة وعشرين أو إلى أحد وثلاثين عند ابن مسعود
فالمت ذكر كذا في خزائن المفتين

*(الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول) *

الفاضل عن سهام ذوي السهام يرد عليهم بقدر سهمهم الأعلى الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضي الله عنهم كذا
في محيط السرخسي * وعلم أن جميع من يرد عليه سبعة الأم والجدة والبنات وبنت الابن والأخوات من
الابوين والأخوات لاب وأولاد الأم ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر
من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الأثمان والثلاثة والأربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار * ثم
يتظر أن كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الاثنين جدة وأخت لام للجدة السدس
وللاخت لام السدس والباقي يرد عليهم ما بقدر سهمهم فاصلاهما من ستة وعادت بالرد إلى سهمين فيكون المال
بينهما نصفان * مثال الثلاثة جدة وأختان الأم السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فأجعل
المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم * مثال الأربعة بنت وأم فالبنات النصف ثلاثة من ستة وللأم السدس
سهم فتكون المسئلة من أربعة عدد سهامهم مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسئلة من خمسة عدد
سهامهم كذا في محيط السرخسي * وإن كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة فإن كان جنسا
واحداً فأعط فرض من لا يرد عليه من أقل مخارجه ثم أقسم الباقي على عدد من يرد عليه إن استقام كزوج
وثلاث بنات أعط الزوج فرضه الربع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة تصح عليهن وإن لم يستقم عليهن
فإن كان بين رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرد عليه موافقة فاضرب وفقر رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد
عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي موافقة بالثلث
فاضرب وفقر رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان
يبقى ستة تصح على البنات وإن لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في
مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن عشرين منها تصح وإن كان من لا يرد عليه مع جنسين أو ثلاثة
من يرد عليه فأعط فرض من لا يرد عليه ثم أقسم الباقي على مسئلة من يرد عليه إن استقام والفاضل جميع
مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في
مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه * مثال الأول زوجة وأربع

الذي يتعلق به وجوب
القصاص أو الكفارة وهو أي
القتل الذي يوجب القصاص
أن يقتله مورثة عمداً بالحد
أو ما يعمل عمل الحديد
والذي يوجب الكفارة أن
يقتله بالباشرة خطأ أو
أوطأ دأته وهو راكباً أو
انقلب في النوم على مورثه
فقتله أو سقط عليه من
السطح أو سقط حجر من
يده عليه فقتله فهذا كله قتل
بطريق المباشرة فيجب فيه
الكفارة ويوجب حرمان
الميراث إن كان مورثاً أو الوصية
إن كان أجنبياً وأما القتل
الذي لا يتعلق به وجوب
القصاص ولا الكفارة فهو
أمران الصبي أو المجنون إذا
قتل مورثه أو قتل بالتسبب
كما إذا أشرع جناساً على
قارعة الطريق فسقط على
مورثه فمات أو حفر بئراً
على قارعة الطريق فوق
مورثه فيها فمات أو ألقي حجراً
على قارعة الطريق فتعقل به
سائر أو صب الماء أو بال أو توضع
قارعة الطريق أو ساق دابة
أو قارعة فمات مورثه فمات
أو قتله قصاصاً أو رجلاً أو
دفعه لقتاله أو كان مكرهاً

جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرد عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم
* ومثال الثاني أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم يبقى سبعة وسهام الرخسة
لا تستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الردوهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو ثمانية تكن
أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسألة من يرد عليه وهو خمسة يكن خمسة
وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيمابق من مخرج من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات
أربعة أخماسه ثمانية وعشرون والجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وبنت
للزوجة الثمن يبقى سبعة وسهام الرخسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرد عليه وهي خمسة في
مخرج مسألة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن أربعين منها تصح المسألة وإذا أردت التصحيح على الرأس
فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار والله أعلم

الباب الخامس عشر في المناصفة

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي * وإذا مات الرجل ولم تقسم تركته
حتى مات بعض ورثته فالحال لا يخلو ما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط أو يكون في ورثة
الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الاول ثم لا يخلو ما ان تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى
سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو ما ان تستقيم قسمة
نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم
ورثة الميت الاول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بيانه اذا مات وترك
بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات قسمت التركة بين
الباقين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم وأما اذا كان في ورثة الميت
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه تقسم تركة الميت الاول واليتبين نصيب الثاني ثم تقسم تركة
الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة الى الضرب وبيانه
فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم تقسم التركة بينهم حتى مات الابن وخلف ابنة وأختا فان تركة الميت الاول تقسم
اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فلا بد نسبة النصف والباقي للأخت بالعصوبة مستقيم ولا
ينكسروا ان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما أن تكون بين فريضة ونصيبه موافقة بجزء
أولا يكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضته (١)
ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسألة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة
الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة
الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني (٢) من تركة الميت الاول فما بلغ فهو
نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشئ (٣) فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة
الميت الثاني فتصح المسألة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في
(١) قوله ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء عبارة المحيط البرهاني فان كان بين نصيب الميت
الثاني وبين فريضته موافقة فاضرب وفق فريضته في فريضة الميت الاول فما جتمع صحته منه المسألة
انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المنكسر عليه النصيب في أصل المسألة وان كان المال
واحدا فتأمل (٢) قوله من تركة الميت الاول متعلق بمحذوف صفة لنصيبه يعني تضرب نصيبه الحاصل له
من تركة الاول في وفق فريضة الميت الثاني (٣) قوله فالسبيل أن تضرب سهام فريضة الميت الاول الخ الذي
في المحيط وغيره من كتب الفرائض أن تضرب من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الاول اهـ
بحراوى

على قتله أو سقط حائطه
المائل على مورثه بعدما
أشهد عليه فأت أو وجد
مورثه قتيلا في داره فانه يوجب
القسمة والدية على العاقلة
ولا يمنع الارث وكذا العادل
اذا قتل الباغي وهو مورثه لم
يمنع الارث في هذه المواضع وان
باشره لانه لا يجب القصاص
ولا الكفارة وأما اذا قتل
الباغي العادل وهو مورثه
فهذا على وجهين ان قال
قتله وأنا على الباطل
والآن أيضا على الباطل
فانه لا يرثه وان قال قتله وأنا
على الحق والآن أبضا على
الحق يرثه في قول أبي حنيفة
ومحمد رجهما الله لانه قتل
لا يوجب القصاص ولا
الكفارة وعند أبي يوسف
لا يرثه لانه قتل بغير حق
* الابن اذا قتل أباه عمدا
أو خطأ لا يرثه لانه يجب
القصاص في العمد والكفارة
في الخطا وكذا الاب اذا
قتل ابنه خطأ يمنع الارث
وهذا لا يشك لان الكفارة
تجب بقتله ايا خطأ أما
اذا قتله عمدا فانه يوجب
حرمان الميراث أيضا وان

كان لا يجب به القصاص ولا
الكفارة وهذا يشكل
على الاصل الذي ذكرنا الا
أنا نقول وجب القصاص
هنا لكنه سقط لحرمة
أبوت * الاب اذا أذنب ابنه
بأن اجترع حريجة سرقة أو
غيرها وعنف بالضرب فأت
يوجب حرمان الميراث
وعند أبي يوسف لا يوجب
* المعلم اذا أذنب ولد انسان
وهو وارثه فأت لا يوجب
حرمان الميراث وكذلك الاب
اذا نطق قرحة ابنه أو خنته
أو جحه من غير أن يعنف
في ذلك فأت * في الزوج عز
زوجته بان لم تطعه في القرائ
فأت فانه يوجب حرمان
الميراث * ومنها اختلاف
الدين فلا يرث المسلم من
الكافر وبالعكس والكفر
كله ملة واحدة عندنا يرث
بعضهم بعضا فالنصراني
يرث اليهودي واليهودي
المجوسي الا اذا كانت
دورهم مختلفة متباينة مثل
نصراني مات وله ابن في الروم
وابن في الهند لا يرث واحد
منهما ولومات مسلم وله ابن
في الهند فانه يرثه لانه لم يتباين

فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني
من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وبيانه عند الموافقة أن يخاف الرجل ابنا وابنة ولم تقسم تركته
حتى مات الابن عن ابنة واحدة وثلاثة بنين وابن وفريضة الميت الاول من ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين
وخلف امرأته وابنة وثلاثة بنين ففريضة من ثمانية للمرأة الثلث سهم وللابنة النصف أربعة والباقي وهو
ثلاثة لبقين الابن الا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف
فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم تضرب في فريضة الميت الاول وهي ثلاثة
فيصير اثني عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول أن تضرب نصيبه وذلك
سهما في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة
الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول
وهو سهم فيكون أربعة * ومعرفة نصيب المرأة أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضا وهو
سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة بين بنين الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسئلة * عند عدم
الموافقة أن تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة فريضة الميت
الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة أيضا ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا
موافقة في شئ فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى وذلك ثلاثة في ثلاثة فيكون تسعة * ومعرفة
نصيب الابن أنه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون
سبعة * ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهما في نصيب الميت الثاني من تركه
الميت الاول وذلك سهما أيضا فيكون أربعة * ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك
سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهما فيكون لها سهمان وللابن أربعة وكذلك ان
مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة
الميت الثالث من لم يكن وارثا لاولين فالسبيل أن تجعل فريضة الاولين كفرية واحدة بالطريق الذي
قلنا ثم ننظر الى نصيب الميت الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته
بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بجزء اقتصرت على
الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت الفريضة الاولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ *
ومعرفة نصيب الميت من تركه الاولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو
نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت
الثالث من تركه الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشئ ضربت بمبلغ الفريضة في
سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في
نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في
نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه * وبيان هذا أن تقول رجل مات وترك ابنتين فلم
تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام
ومن تركه الميت الاول وهو عمها ففريضة الميت الاول من سهمين وانعامات أحدا لابنتين عن سهم
وفريضته من سهمين أيضا لابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب ابنتين
في اثنتين فيكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وأم وعم فتكون فريضته من ستة للزوج النصف ثلاثة
وللام الثالث سهما والباقي للم وعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شئ فتضرب بأربعة في ستة
فيكون أربعة وعشرين منها تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة
فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضته وهو ستة * ومعرفة نصيب
الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة

أسهم فللام سهمان وما بقي وهو سهم فهو لام وأما عند وجود الموافقة فنصورت فيما لو ترك امرأة وأما
 وثلاث أخوات متفرقات فماتت الأم وترك زوجها وعماه من تركه الميت الأول وهما الابنتان فاخت الأول
 لاب وأم وأخته لام ابنة الميت الثاني وأخته لاية أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب
 وأم وترك زوجها وابنة من تركه الميت الأول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل أن تصح
 فريضة الميت الأول فيكون أصلها من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللاخت لاب
 وأم النصف ستة وللخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الأم
 عن سهمين وترك زوجها وعمه وابنتين فقهر يضثمان اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان
 ثمانية والباقي لام وهو سهم واحد وقسمة سهمين على اثني عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف
 فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين
 * ومعرفة نصيب الأم أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها
 مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وأم وترك زوجها وابنة وأختا لام وأختا لاب فقهر يضثمان أربعة للزوج
 الربع سهم وللأبنة النصف سهمين وللخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم تنظر إلى نصيبها
 من التركة كتنفقول كان لها من التركة الأولى ستة عشر بنها في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من
 التركة الثانية أربعة عشر بنها في الجزء الموافق من نصيب الأم من التركة الأولى وهو سهم فيكون أربعة
 فاذن نصيبها من التركة كتن أربعون وقسمة أربعين على ورثتها تستقيم ولومات وترك ابنتين وأبوين فمات
 أحد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو أخ وجد وجدته فتقول فريضة الميت الأول من ستة للابوين
 السدسان والباقي وهو أربعة بين الابنتين ثم مات أحد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجدته وأختا
 فالقريضة من ستة للأبنة النصف ثلاثة وللجد السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخت بالمقاسمة
 نصفين في قول زيد رضي الله عنه وقسمة السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر
 على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب القريضة الأولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه تصح المسئلة
 * ومعرفة نصيب الميت الثاني أن تأخذ نصيبه من تركه الميت الأول وذلك سهمان تضربه في الجزء
 الموافق من فريضته وذلك ثلاثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في
 الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها وللجد سهم والباقي بين الاخ
 والجد نصفان بالمقاسمة (رجل) مات وترك امرأة وابنتين له ثم أبووين فماتت إحدى الابنتين عن زوج
 ومن تركه الميت الأول وهو جد لها أبوأبيها وجدتها أم الأب وأختها وأم فريضة الميت الأول
 أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت إحدى الابنتين عن ثمانية
 أسهم وانما تقسم فريضتها من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم
 وللخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون من تسعة ثم أصاب الجد والاخت يقسم بينهما ثلاثة
 فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في
 شيء فالسبيل أن تضرب الفريضة الأولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج
 ما بينا (رجل) مات وترك امرأة وأبوين وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الأم وخلفت
 من خلف الميت الأول فلم تقسم التركة حتى مات الأب وخلف امرأة ومن خلف الميت الأول فلم تقسم
 التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وخلفت زوجها ومن خلفه الأولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت
 لاب وخلفت زوجها وابنتين ومن خلفه الأولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجها وثلاث
 بنات وأبوين (فتقول قوله خلفت الاخت لام زوجها وثلاث بنات وأبوين غلط وقبح من الكتاب لأنه
 ذكر في وضع المسئلة أن الأم ماتت أولا فكيف يستقيم قوله به ذلك خلفت أبووين) وانما الصحيح
 خلفت أبوا زوجها وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الأول من اثني عشر سهم المرأة الربع

الدار حكا والمرتل لا يرث من
 أحد وكذا المرتدة وهل
 يرث المسلم منها قال أبو حنيفة
 إن كان كسبها اكتسبه في
 حال الردة يكون فيأوان كان
 كسبها في حال الاسلام
 يكون لورثته المسلمين وقال
 أبو يوسف ومحمد الكسبان
 جميعا لورثته المسلمين وقال
 الشافعي الكسبان جميعا
 في فان لحق بدار الحرب مرتدا
 يقسم القاضي ماله بين
 ورثته كأنه ميت والمجوسى
 يرث بالنسب والولاء وينكاح
 يقر عليه بعد الاسلام
 والنسب فيما بينهم يثبت
 بالانكحة الفاسدة ومن يدلى
 إلى الميت بنسبين إن كان
 أحدهما لا يحجب الآخر
 ورث بهما جميعا وإن كان
 يحجب ورث بالحاجب
 مثاله إذا ترك ابني عمه
 وأحدهما أخوه لأمه فله
 السدس بالفرض والباقي
 بينهما بالعصوبة لأن أحدى
 جهتي قرابته لا تحجب
 بالآخرى فورث وإن ترك
 بنتي خالته وأحدهما أخته
 لأمه فلهما المال كله فرضا
 ورثا لأن أحدى جهتي

ثلاثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب ولاشي للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وأم والاخت لام ابنتاهما الثلثان والر بع للزوج وأصلها من اثني عشر الا أن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهام فريضة ما وافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضرب بناءها في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضرب بناءها في ستة فيكون اثنين وأربعين فحصل له من التركة ثمانية وخمسة وأربعون ثم مات الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وأم والاخت لاب فتكون فريضة من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون جسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركه كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين ألفا وثلاثمائة واثنى عشر فن ذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

الباب السادس عشر في قسمة التركات

اذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسّم المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت أن تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا أردت أن تعرف صحة العمل من خطئه فاجع تفصيله وقابله بالحلة فان تساوى فالعمل صحيح والا فهو خطأ أعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى * مثاله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلها من ستة وتعمل الى سبعة والتركة خمسة وعشرون دينار فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسّمها على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسباع وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الام تضرب به في خمسين يكن خمسين اقسّمها على سبعة يخرج سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسباع فيكون له من التركة ثلاثة أسباعا وهي أحد وعشرون وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضرب في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن أحد عشرين وثلاثة أسباعا وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وأبوان وبنتان أصلها من اثني عشر وتعمل الى خمسة عشر والتركة أربعة وعشرون ديناراً وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنتين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين اقسّمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعة أخماس ثم اضرب سهام الابوين وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسّمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وعشرين اقسّمها على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة أن تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنتين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والمجموع أربعة وعشرون وخمسان (وطريق النسبة) أن تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللأبوين أربعة من خمسة عشر سداً وعشراً فاعطهم سادس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان والبنيتين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك أربعة وأربعون وأربعة أخماس والمجموع أربعة وعشرون فقد صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عدداً أصم فاعمل ما ذكر من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يقسم بالآحاد على المقسوم عليه فاضربه في عدد القراريط وهو

قربانها تحجب الاخرى فورثت بالحاجبة * وان اجتمع في المحوسى قربانان لو انفردت في شخصين ورث أحدهما مع الآخر ورث بهما بالنص صورتها محوسى تزوج أمه فولدت بنتاً ثم مات المحوسى وماتت أمه وتركت ابنتها وهي بنت ابنها ابضا فترث هذه البنت ميراثين نصفا لانها بنت وسدس لانها بنت الابن * ولومات المحوسى وترك أمه وهي امرأة فانها ترث بالامية ولا ترث بالزوجية * ثم المحجوب عن الميراث يحجب غيره كن مات وله أبوان وأخوان فإخسوا يرثان الام من الثلث الى السدس وان كانا لا يرثان اذهما بالاب محجوبان والمحروم عن الميراث لا يحجب المحروم بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فانه أفتى فيما زعم النخعي أن المحروم لا يحجب حجب الحرمان ولكنه يحجب حجب النقصان فعنده المسئلة الى احد وثلاثين بناء على هذا الاصل صورتها زوجة وأم وأخوان لام

عشرون واقسمها فان بقي من القراريط شيء لا ينقسم بالاحاد فاضرب به في عدد الحيات وهو ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضرب به في عدد اربعة فان بقي شيء لا ينقسم فانسبه بالاجزاء الى الارزة * مثاله زوج ووجدة وجدو بنت من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر والتركة احدى وثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون اقسمها على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا ينقسمان بالاحاد فاضربهما في عدد القراريط يكن اربعين اقسمها على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد ابسطه اربعة اثنان عشر انسبها الى المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنائير وثلاثة قراريط واثنا عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وللجد سهران اضربهما في احدى وثلاثين يكن اثنان وستين اقسمها على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة ثم اضربهما في القراريط يكن مائتين اقسمها على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ابسطها حيات يكن خمسة عشر اقسمها على المسئلة يبقى حيتان ابسطهما اربعة اثنان عشر انسبها بالاجزاء فصل للجد اربعة دنائير وخمسة عشر قيراطاً وثمانية اجزاء من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وللجددة مثله ولبنت ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وستة قراريط وارزة واحد عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وجاتها احدى وثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك) يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كتصحيح المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث * (فصل) ومن صالح من الغرماء او الورثة على شيء من التركة فاطرحه كأن لم يكن ثم اقسم الباقي على سهام الباقي * مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه كأنها ماتت عن أم وعم (١) فاقسم التركة بينهم للام الثلثان والباقي للام كذا في الاختيار شرح المختار *

الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمتنع بها القرضيون

رجل مات وترك أخلاً وأم وأخاً مراً أنه فورث المال أخو امرأته دون أخيه لانيه وأمه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه وأبوه حتى فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنه وهو أخو امرأته وكان له أخ لأب وأم قصار ميراثه لابن ابنه دون أخيه * وان سئل عن رجل مات وترك عملاً وأم وخالاً لام فورث الخال دون العم كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم أم أخيه لانيه فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عملاً وأم وابن أخيه لانيه وهو خاله فميراثه لابن أخيه لانيه دون عمه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عملاً وأم وابن أخ لأب وأم فورث المال ابن العم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارية فجاءت بابتين فادعيهما جميعاً كان ابنا لهما ثم ماتت الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتهما ولم يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين أبيهم وعمه وكان له ابن أخ لأب وأم فميراثه لأخيه لانيه وهو ابن عم وسقط ابن أخيه لانيه وأمه (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عملاً وأم وأخلاً لام فورث المال ابن عمه دون أخيه لانيه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الاصل أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارية فجاءت بابتين فادعيهما جميعاً فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه البجارية وتزوج بها ابناً فولدت له ابناً آخر فماتت الأخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخلاً وأم وهو ابن عمه وأخلاً لام فميراثه لابن عمه لانيه وأمه (وان سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت أحدها ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم تر شيئاً كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشتري أحدها وأباًها والاخرى قتلت أباًها فالبنتين اللتين لم تقتلا الثلثان والباقي للشترية منهما بحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وأم وزنا المال

(١) قوله فاقسم التركة بينهم للام الثلثان الخ كذا في نسخ العالم كبرى وهو الصواب لكنه مناف لما قبله من قوله كأنها ماتت عن أم وعم ومخالف لما رأيت في الاختيار من قوله للام الثلث الخ وقد ذكر في أوائل الدر المختار أن ما في الاختيار غلط مخالف للاجماع وان الصواب أن يقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الام والعم اثنان بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج فيكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لئلا يتقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث أصل الباقي أي في نحو هذه الصورة فتأمل اهـ

وأختان لأب وأم هو محروم بأحد أسباب الحرمان فعند عامة الصحابة رضى الله عنهم تعول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من اثني عشر لان الزوجة فرضها ربع عندهم اذا لابن المحروم لا ينقصها حقها وعن ابن مسعود رضى الله عنه أصلها من أربعة وعشرين لان الزوجة فرضها الثلث عندهم اذا لابن المحروم ينقصها حقها فعالت الى أحد وثلاثين * ومنها الجهل بترتيب الموت فإنه لا وارث بين الغرق والحرق والهدى ويجعل كأنهم ماتوا معاً * ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل أو أكثر احدها رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندب صباحاً ثم رجع ليرفعه فإذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث واحدهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال ولا يرث أحدهما من صاحبه وثانيها أرضعت صبياً مع ولدها وماتت ولا يعلم ولدها من غيره لا يرثها واحدهما ولا من صاحبه وثالثها حرة

وكان بينهم ما نصفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابناً فأتى ابن
 الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتاً وابن ابن أخ فله بنت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الأخ
 نصف المال وللأم نصف المال (وان سئل) عن رجل وأمّه وخالته ورثوا المال بينهم أثلاثاً كيف يكون هذا
 (قيل) هذا رجل له بنتان تزوج أحدهما ابن أخيه فولدت له ابناً ومات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك
 بنتين وابن ابن أخ فله بنتين الثلثان وما بقي فلان ابن الأخ فصار لابن ابن الأخ الثلث ولأمه الثلث وخالته
 الثلث (وان سئل) عن ثلاثة أخوة لاب وأم ورث أحدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما
 سدساً كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنى عم أحدهم زوجها فالأصل من ستة أسهم
 للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثاً لكل واحد منهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع
 نسوة فورثت أحدهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الأخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة
 والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج بابنة خاله لام وابنة خاله لاب وابنة عمه لاب
 وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثاً سواهن فان للنسوة الأربع الربع والربع لابنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي
 فلابنة العمه لاب والأصل من ستة عشر سهماً أربعة أسهم لهن ولابنة الخالة من الأب ثلث ما بقي أربعة أسهم
 ثمانية فهي لابنة العمه لاب فصار لابنة الخالة للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو ثمن جميع المال
 لكل واحد منهم وصار لابنة الخالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمه لاب تسعة
 أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة أخوة لامرأته
 فورثت امرأته المال وأخوته بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأمرأة أبيه فولدت له
 سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأته وسبعة بنى ابن فللمرأة الثلث سهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباعاً
 لكل واحد منهم وهم سبعة أخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشر بنين ديناراً فورثت امرأته
 ديناراً كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشر بنين ديناراً وترك أختين لابوين وأختين لام وأربع
 نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت إلى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسها فيكون لهن
 خمس عشر بن ديناراً وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة ورثت من أربعة
 أزواج فصا رلها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة أخوة واحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية
 عشر ديناراً الأولهم ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع دينار فأتى الأول عن ثمانية دنانير عن هذه
 المرأة وعن هؤلاء الأخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للأخ الثاني ثمانية فإذا ماتت
 أخذت المرأة أربعة دنانير فصا رلها أربعة ولكل واحد من الأخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فإذا
 ماتت أخذت المرأة دينارين فصا رلها ستة والباقي للأخ الرابع فصار له اثنا عشر فإذا ماتت أخذت المرأة ربعها
 ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلاً جاء إلى قوم يقتسمون الميراث فقال
 لا تجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوني وان كانت ميتة ورثت أنا دونها
 كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت أختين لاب وأم وأمًا وأختين لام وأختين لام وأختين لام
 اختلاهما وهي غائبة فان كانت حية فالثلثان للأختين والسادس للام والسادس الباقي للاخت لام
 ولا شيء للأخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسادس الباقي له (قال) جاءت امرأة وقالت لا تجلوا
 في قسمة الميراث فاني حبل فاني ولدت غلاماً لم يرث شيئاً وان ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا
 (قيل) هذه امرأة ماتت وترك زوجاً وأمًا وأختين لام فجاءت امرأة أبيها فقالت ان ولدت غلاماً كان
 لها أخ لاب ولم يرث شيئاً وان ولدت جارية كانت لها أخ لاب فترث معها النصف والفريضة تعول
 إلى تسعة (وان) جاءت إلى قوم يقتسمون ميراثاً فقالت لا تجلوا في قسمة الميراث فاني حبل فاني ولدت غلاماً
 يرث وان ولدت جارية لم ترث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أختين لاب وأم فجاءت امرأة أبيه
 وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبل فاني ولدت غلاماً كان للميت أخ لاب فكان للأختين من الأب
 والام ثلثان وما بقي فلأخ من الأب وان ولدت جارية كانت له أخ لاب فكان للأختين من الأب والام

وأمة ولدت كل واحدة ولدا
 في بيت مظلم ولا يعرف ولد
 الحرة من ولدا لامة لا يرث
 واحد منهم ما ويسعى كل
 واحد منهما في نصف قيمته
 لمولى الامة ورابعها استأجر
 نصراني ومسلم ظنرا واحدا
 لولديهما فكبرا ولا يعرف ولد
 النصراني من ولد المسلم
 والولدان مسلمان لا يرثان
 من أبويهما ولا كل منهما من
 صاحبه وخامسها رجل له
 ابن من حرة وابن من أمة
 لأنسان أرضعتهم فاطن حتى
 كبرا ولا يعرف ولدا الحرة من
 ولدا لامة فهم احران ويسعى
 كل واحد منهما في نصف
 قيمته لمولى الامة ولا يرثان *
 والنصل السادس في حكم
 المفقود والجل والخنثى
 لا يرث المفقود ولا يرث عنه
 ما لم يثبت موته ببينة أو يعصى
 مدة يعلم يقيناً أنه لا يعيش
 أكثر من ذلك ووقت أبو
 حنيفة في ذلك رواية الحسن
 عنه مائة وعشرين سنة من
 وقت ولادته وعن أبي يوسف
 مائة سنة وقال بعضهم
 بتسعين وبعضهم بسبعين
 وقال بعضهم موكول إلى
 رأي القاضي فإذا منعت
 تلك المدة ورثه من كان حياً

ثلاثان وما بقي فلعصبة وليس للاخت من الاب شئ (وان قالت) لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما أو جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما أو جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أمًا وأختًا لاب وأمًا وجدا فجاءت امرأة أبيه وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما ما كان لليت أخا لاب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجد للذ كرمثل حظا لاثنتين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شئ وان ولدت جارية كانت لليت أخا لاب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على أربعة ثم ترث الاخت من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها بغير شئ فان ولدت غلاما أو جارية كان لليت أخا وأختا لاب فكان للام السدس وللجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لاب وأم النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب للذ كرمثل حظ الاثنتين (وان) جاءت امرأة وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما ورثت أنا والغلام وان ولدت جارية لم يرث هي ولا أنا (قال) هذا رجل زوج ابن ابنه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شئ ولا للجارية وان ولدت غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنها للذ كرمثل حظ الاثنتين (ولو) أن رجلا سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمته ابن خاله فالسبيل لك أن تسأله أله خال ابن عمته آخر وعمته ابن خال أخرى فان قال ليس له خال ولا عمه فقل الميراث بينهما أثلاثا فان خال ابن عمته أبوه وعمته ابن خاله هي أخت أخى أمه فهي أمه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت حبلتي) لقوم يقتسمون تركته لا تجلوا فاني حبلتي ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت أنثى لم يرث وان ولدت ذكرا وأنثى ورثا لذكرا دون الانثى (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا وأنثى ورثا وان ولدت أنثى لم يرث فهي زوجة الاب وفي الورثة أختان لاب وأم أو زوجة الابن وفي الورثة اثنتان من الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت أنثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت أو زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وأم وأختان لام * ولو قالت ان ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث وان ولدتهم ما ورثا فهي زوجة الاب وقدمات الاب قبله والورثة الظاهرون أم ووجد وأخت من الابوين ان ولدت ذكرا أو أنثى فهو أخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسترد الاخت جميع حصص المولود وان ولدت ذكرا أو أنثى أخذ الجد ثلث الباقي بعد فرض الام فباقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيبقى لها شئ (ولو) قالت ان ولدت ذكرا فلي التمن والباقي له وان ولدت أنثى فالمال بينهما وبينني بالسوية وان أسقطت ميتة فلي جميع المال (فهى) امرأة أعنت عبدًا ثم تكهنته فمات عنها وهى حبلتي (امرأة) وزوجها أخذ اثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها أخذ الربع (صورته) أخت لاب والاخرى لام وابنا عم أحدهما أخ لام والذى هو أخ لام زوج الاخت لاب والاخر زوج الاخت لام فلاخت من الاب النصف وللأخت من الام ثلث والباقي بين ابني العم بالسوية (زوجان) أخذوا ثلث المال وآخران أخذوا ثلثيه (صورته) أبوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن ابن آخر (رجل وزوجته) ورثوا المال أثلاثا (صورته) بنتا ابنتين في نكاح ابن أخ وأبوان ابن ابن (أخوان لاب وأم) ورث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال والاخر ربعه (صورته) ابنا عم أحدهما زوج ابنة الميت (دخل) صحب على مريض فقال أوص لي فقال كيف وانما يرثني أنت وأخوالك وأبوالك وعمك فالصحب أخو المريض لامه وابن عمه وأخوه أخو المريض لامه وأبواه عم المريض وأمه وعماه عم المريض فالخامس ثلاثة أخوة لام وأم وثلاثة أعمام * ولو قال يرثني أبوالك وعمك فالصحب ابن أخى المريض لامه وابن أخته لامه وله أخوان آخران لامه * ولو قال يرثني جدتاك وأختاك وزوجتك وبنتك فجدتاك الصحب وزوجتك المريض وأختاه من قبل الام أختا المريض من قبل الاب وزوجتك الصحب أحدهما أم المريض والاخرى أخته من الاب وبنتا الصحب أختا المريض من الام ولدتهم ماله أم المريض

من ورثته ولا يرث من مات قبل مضي المدة ولو مات مورثه في خلال فقد ماله وادب سواء فان كان لا يحجب ولكنه ينتقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان يحجب به لا يعطى أصلا * ويوقف للحمل نصيب أربع بنين عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنتين وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى * ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى أصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الاول ميراث ولدا للعان وولد الزمان جهة الام لا غير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة * والخنثى يرث من حيث يمول فان بال منهما فالحكم للاسبق وان كانا معا فهو مشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الأكثر وان استويا فهو مشكل عندهما أيضا * ثم الخنثى المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا أن يكون أسوأ حاله

أن يكون ذكرا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله وقال الشعبي يعتبر فيه الحالان حالة الذكورة وحالة الأنوثة * بانه اذا مات الرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو حنيفة رحمه الله ثلثا المال لابن والثلث للخنثى واختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله في قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة من اثني عشر وللابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلثته من سبعة وللابن المتيقن أربعة وطريق معرفة ما هو الاقل مما أعطاه أبو يوسف ومحمد رحمه الله أن تضرب الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في اثني عشر يخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثني عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل سبعة ثلاثة وخمس مرات

فالمحصل زوجتان وثلاث أخوات لاب وأختان لام وأم (ترك) أربعة وعشرين دينارا على أربع
وعشرين امرأة فأخذت كل واحدة منهن دينارا (صورته) ثلاث زوجات وأربع جدات وست عشرة
بنات وأخت لاب (رجلان) كل واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد
أم الآخر فولد لكل منهما ابن فكل واحد من الابنين عم الآخر لأمه (رجلان) كل واحد منهما خال الآخر
(صورته) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن فكل واحد منهما
خال الآخر (رجلان) كل واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أم أبي
الآخر فولد لهما ابنان فكل واحد منهما عم الآخر (رجلان) كل واحد منهما خال أبي الآخر
أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت ابن الآخر فولد لهما ابنان فكل واحد منهما خال أبي الآخر
(رجلان) كل واحد منهما خال أم الآخر هو أن ينكح اثنان كل واحد منهما أم أم الآخر فولد لهما ابنان
فكل واحد منهما خال أم الآخر (رجلان) أحدهما عم الآخر والآخر خال الأول (صورته) أن ينكح رجل
امرأة وينكح ابنه أمها فولد لكل واحد منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وهو خال الأب * شخص هو
خال وعم (صورته) أن ينكح أحدا من الأخوين من الأب أخت الآخر من الأم فتولد له ابنا فأخوال الآخر عم المولود
لأبيه وخاله لأمه * وأيضا إذا نكح أحدا من الأخوين من الأم أخت الآخر لأبيه فولدت له ابنا فأخوال هذا
الابن من جهة الأب وعمه من جهة الأم (رجل) هو عم أبيه وعم أمه (صورته) أن ينكح أبو أبي أبيه أم أبي
أمه فولدت ابنا فذلك الابن عم أبيه من الأب وعم أمه من الأم (رجل) هو خال أبيه وخال أمه (صورته) أن
ينكح أبو أم أمه أم أبيه فولدت ابنا فذلك الابن خال أم الرجل لأبيه وخال أبيه لأمه (رجلان) كل واحد
منهما ابن عم الآخر وابن خاله (صورته) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أخت الآخر ويولد لهما ابنان
فكل واحد من الابنين ابن عم الآخر وابن خاله كذا في خزنة المفتين * وإن سئل عن أخوين لاب وأم ورث
أحدهما من رجل دون الآخر فقل هو أن يكون الميت ابن أحدهما فيكون المال كله لأبيه لأمه كذا في
محيط السرخسي * إن سئلت عن رجل وابنه ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن عمها وعمها حتى ثم
ماتت فصار لزوجها النصف وما بقي لأبي الزوج وهو العم * فإن سئلت عن رجل وابنته ورثا المال نصفين فقل
هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة فقصار لا بنتها النصف ولزوجها الربع وما بقي
وللزوج أيضا لأنه عصبتها كذا في المبسوط

الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات

(المشركة) زوج وأم واثنان من ولد الام واخوة واخوات من الابوين للزوج النصف والام السدس والاولاد الام الثلث ويسقط الباتون وكذلك لو كان مكان الام جدة هذا قول أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم وهو مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما العصبية من ولد الابوين يشاركون ولد الام في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه آخر افاته قضى أولابن مذهبنا فوقع في العام القابل فأراد أن يقضى بمثل قضائه الاول فقال أحد الاخوة لابوين يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارا ألسنا من أم واحدة فشارك بينهم وقال ذلك علي ما قضيناوه هذا على ما نقضى سميت مشركة لان عمر رضي الله عنه شرك بينهم وحارية لقوله هب أن أبانا كان حمارا ولو كان مكان الاخوة لابوين اخوة لاب سقطوا بالاجماع ولا تكون مشركة والصحيح مذهبنا (الخرقاء) أم وجد وأخت سميت خرقاء لان أقاويل العصابة رضي الله تعالى عنهم تخرقتها قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وقال علي رضي الله تعالى عنه للام الثلث وللأخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه روايتان في رواية للأخت النصف والباقي بين الام والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه للأخت النصف والام الثلث والباقي للجد وتسمى عثمانية لان عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد فيها بقول خرق الاجماع فقال للام الثلث

والباقي بين الجد والاخت نصفان قالوا وبه سميت خرقاء وتسمى مثلثة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة
الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها وقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اُضيف اليهم قول
الصديق كانت سدسة (المروانية) ست أخوات متفرقات وزوج للزوج النصف وللأختين لاويين
الثلاث وللأختين لام الثلث وسقط أولاد الاب أصلها من ستة وتعول الى تسعة سميت مروانية لوقوعها
في زمن مروان بن الحكم وتسمى الغراء لاشتغالها بينهم (الحزبية) ثلاث جدات متخاضيات وجد
وثلاث أخوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما ما للجدات السدس والباقي للجد
أصلها من ستة ونصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الاويين النصف ومن
الاب السدس تكلمة للثلاثين والجدات السدس والجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة أم الام السدس والباقي للجد وقال زيد رضي الله
تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لاويين والاخت لاب على أربعة ثم ترد الاخت من
الاب ما أخذت على الاخت من الاويين أصلها من ستة ونصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة
وثلاثين للجدات ستة وللأخت من الاويين نصيبا ونصيب أختها خمسة عشر والجددة خمسة عشر سميت حزبية
لان جزءا لزيات سئل عنها فاجاب بهذه الاجوبة (الدينارية) زوجة وجمدة وبنات اثنا عشر وأخت
واحدة لاب وأم والتركة بينهم ستمائة دينار للجددة السدس مائة دينار للبنتين الثلاثين أربعمائة دينار
وللزوجة الثمن خمسة وسبعون دينارا يبقى خمسة وعشرون دينارا لكل أخ ديناران وللأخت دينار وللك
سميت الدينارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها فقسماها هكذا فجاءت الاخت الى أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت ان أختي مات وترك ستمائة دينار فأعطيت منها الا دينار واحد فقال من
قسم التركة فقالت تلي ذلك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك أخوك جمدة قالت نعم قال هل ترك بنتين
قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر أخا قالت نعم قال اذا حقل دينار وهذه
المسئلة من المعايير فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر وارثا ذكورا وإنا فاقصاب أحدهم دينار
واحد (الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة
وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس أربعة والبنات الثلاثين ستة عشر وللأخت ما بقي سهم
ولاموافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس والرؤس فيحتاج الى ضرب لرؤس بعضها في بعض فاضرب
أربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين في
تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفا ومائتين
وأربعين منها تصح المسئلة * وجه الامتحان أن يقال رجل خلف أصنافا عدد كل صنف أقل من عشرة
ولا تصح مسئلته الا بما يزيد على ثلاثين ألفا (المأمونية) أبوان وبنات مائتين إحدى البنتين وخلفت من
خلفت سميت المأمونية لان المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحدا فاحضر بين يديه يحيى بن أكثم
فاستحقره فسأله عن هذه المسئلة فقال يا أمير المؤمنين أخبرني عن الميت الاول ذكرا كان أو أنثى فعلم المأمون
أنه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف بكون الميت الاول ذكرا أو أنثى فان كان
ذكرا فالمسئلة الاولى من ستة للبنتين الثلاثين وللأويين السدس فاذا ماتت إحدى البنتين فقد خلفت
أختا وجد أصحيا أباب وجددة صحيحة أم أب فالسدس للجددة والباقي للجد وسقطت الاخت على قول أبي
بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجددة السدس والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وصح المناصة كما هو
من الطريق وان كان الميت الاول أنثى فقد ماتت البنت عن أخت وجددة صحيحة أم أم وجد فاسد أبي أم
فللجددة السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما وسقط الجد والناسد بالاجماع كذا
في الاختيار شرح المختار * تم الجزء السادس وبه تمام الكتاب
* والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

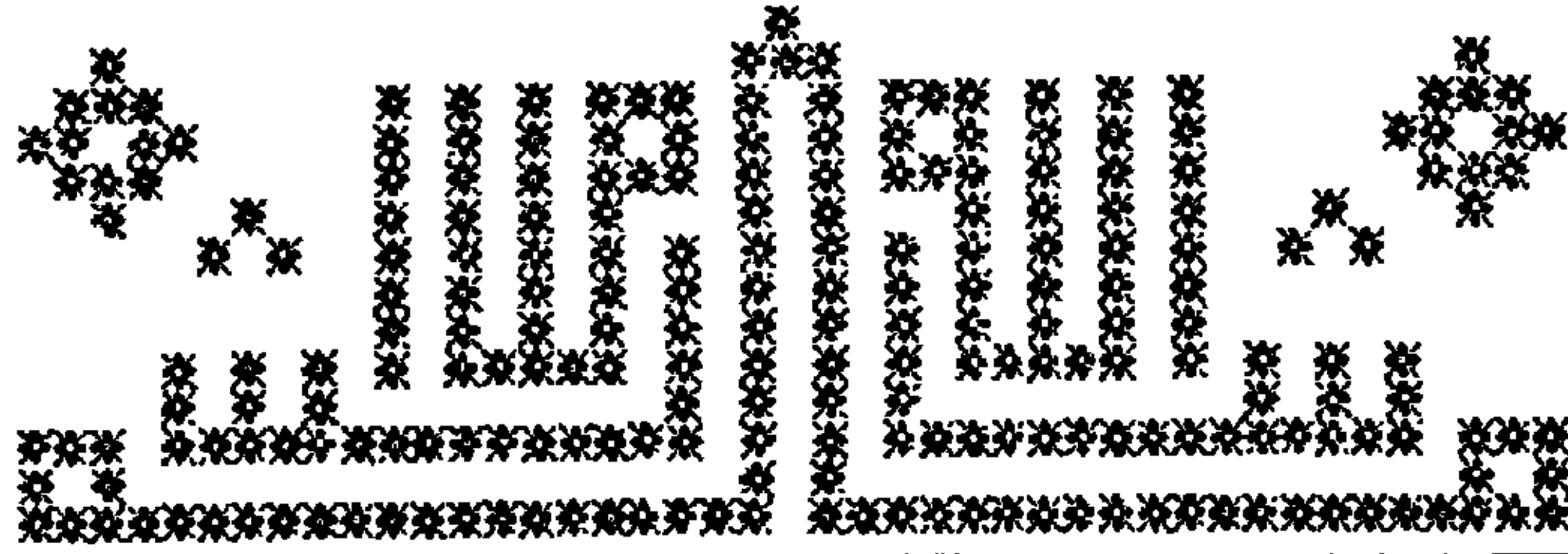
ثلاثة خمسة عشر فيعطيه
أبو يوسف خمسة عشر من
خمس وثلاثين ومحمد من
سنة وثلاثين وخمس عشر
من خمسة وثلاثين أكثر منها
من ستة وثلاثين هكذا ذكر
العلماء في كتبهم وفي هذا
نوع تفسير وتفسير
والاوضح الأسلم أن يقول
فاضرب مخرج ما يعطيه
أبو يوسف وذلك سبعة في
مخرج ما يعطيه منه محمد
وذلك اثنا عشر نصير الجملة
بعد الضرب أربعة وثلاثين
فأعطه من هذا المبلغ بعد
الضرب بالطريق الذي
ذكرناه في المناصحات لاقرار
الانصاء أعني خذ ثلاثة
واضربها فيما ضربت
السبعة فيه وذلك اثنا عشر
وثلاثة في اثني عشر ستة
وثلاثون هذا هو الذي يعطيه
أبو يوسف من أربعة
وثمانين ثم اضرب خمسة
في السبعة التي ضربت
الاثني عشر فيها تصير خمسة
وثلاثين هذا هو الذي
يعطيه محمد رحمه
الله * سبحان ربك رب
العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين
تم

يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

يا من فضلت العلماء بحمل الشريعة الحنيفية السجدة النيرة وشرفتهم بحفظ كتابك العزيز وسنة نبيك
الحق المطهرة اللذين هما أساس هذا الدين وعماد هذا الحق المتين حفظوا أحكامك وبلغوها
لعبادك وقاموا بنصرة دينك على وفق مرادك فأرضوك وأرضيتهم وقاموا لك بحق العبودية
وبتاج العز والكرامة توجتهم فحمدك ونشكرك ونشئ عليك الخير كله ولا تكفرك ونصلي ونسلم
على نبيك الأكرم ورسولك السيد السند الأعظم سيدنا محمد الناطق بالصدق والصواب المؤيد
بفهم الكتاب الذي أرسلته رجة لجميع العالمين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله بأذنه في محكم الكتاب
المبين وسراجا منيرا وعلى آله وصحبه القائلين حق القيام بشريعته الحافظين لحدوده وسنته
(أما بعد) فغير خاف على من تورأه قلبه أن هذا الدين أعظم الأديان وأشرفها وأجبر الشرائع وألطفها
حفظه الله الى يوم الدين وحفظه العلماء العاملين فعملوا بواجباته ومنهذوباته وتزهوا عن
مكروهاته ومحرماته بينوا للناس الحرام والحلال وأرشدوهم الى ما يوصلهم الى حضرة ذي
الجلال وألقوا في ذلك جلائل الكتب ونفائس الاسفار وأعملوا جادا الفكري تدوين الاحكام
الشريعة وأطالوا في تلقيها الاسفار فكانوا جديرين بما أعتلهم من النعيم المقيم في دار الثواب
حقيقين بان يجلسوا على منابر من نور مروحين في ظل العرش والناس في هول القيامة والحساب أهل
لما ورد في فضلهم من الاحاديث الحقبة يشفعون لمن اتبعهم وأوجبهم عند الصراط ويدفعون عنه
الشقة هذا ومن انتظم في سلوكهم وأثبت في ديوانهم وصكهم الفضلاء الذين برزوا على
أقرانهم وتفوقوا في علو شأنهم الثبة الالعية والعصابة الجهبذية الذين هم في الآفاق الهندية
بدور التمام لاسمائهم العلامة الشيخ نظام وهم الذين انتقامهم ملك هاتيك الالة شمس
الفضل المضئ ومركز مدار العدالة الملك الهمام والسيف الصمصام ذو المقام المهيبة والقدر
الخطير السلطان محمد أورنگ زيب عالمكير روح الله وروحه ونور ضريحه فانه رجه الله
أمرهم بجمع الاحكام الشرعية التي تدور عليها أمور الرعية في كتاب واحد حيث رأى أن الكتب
الشرعية كثيرة جدا بعيدة الغور رعبا يسر الوقوف منها على حكم شارد فجمعوا رجهم الله هذا الكتاب
أحسن جمع ورتبوا أجمل ترتيب ووضعوه أروع وضع وهو المسمى بالفتاوى العالمية الكبرية
والمشهور بالفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان أفاض الله عليه سبحانه
الرحمة والرضوان ولما كان وحيدا في بابيه اماما في محرابه سارع بعض أهل الخير سابقا في طبعه
ليسهل على كل انسان اقتناؤه ورغبة في حسن صنعه حتى اذا اتطاول عليه الزمن ونفدت أفراد وعز
على أهل العلم اقتناؤه وفات كلام من احتيازه مراده انتفض الى طبعه رغبة في عموم نفعه بدار الطباعة
الهيبة بيولا ق مصر المعزية حضرة السيد الشريف كامل النفس مهذبها اللطيف الساعي
الى الخير بهمة والراغب في البر سجيته السيد عمر حسين الحساب التاجر في الكتب بجوار الجامع
الازهر من مصر المحروسة أعانه الله على ما وجهه اليه وجعل سائر سبيل الخير سهلا عليه فتم طبعه
بحمد الله على هذا الوضع اللطيف والشكل الطريف مطرزا الحواشي بكتابين جليلين فائقين
في جمع الفتاوى كمل الحسن جيلين يدور عليهما أمر الفتوى في زمانيهما أقبل عليهما العلماء
الفضلاء بالقبول وعولوا في الفتوى عليهما أحدهما فتاوى العلامة الهمام شيخ الاسلام نقر
المؤيد الدين قاضي خان الاوزجندی الحنفى وهو من أهل الترجيع صائب النظر في دين الله صحيح وهو
موضوع على هامش الاجزاء الثلاثة الاولى من الهندية والثاني الفتاوى البرازية للسيد قاضي جامع

الوجيز للشيخ الامام علامة الاسلام حافظ الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البراء الكردي
 الخنقي روح الله روحهما بالروح والريحان في دار الكرامة والاحسان وهذا الكتاب موضوع
 على هامش الاجزاء الثلاثة الاواخر من الفتاوى الهندية وكان هذا الطبع اللطيف بهذا الشكل
 الحسن المنيف في ظل الحضرة الفخيمة المهيبة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية
 حضرة من أنام الانام في ظل أمنه وعهد بهي احسانه وعينه وارث ملك الملوك الصيد وفرع
 دوحة السادة الصناديد من بلغت رعيته بركة عدالتها غاية الاماني خديويتنا المعظم
 عباس باشا حلي الثاني دام الله أيامه ووالى على رعيته احسانه وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع البيج عطر العرف الاربع ينظر من عليه أخلاقه بجميل
 الطبع تنفي حضره فوكل المطبعة محمد بك حسني وكان
 انتهاء طبعه وكال بدرة وازدهار ينعه في أوائل أول
 الربيعين عام أحد عشر بعد ثمانمائة وألف من هجرة
 سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله
 ومحبيه كلما ذكره اذا كرون
 وغفل عن ذكره
 القائلون

(فهرست الجزء السادس)



(وبهامشه الجزء الثاني من الفتاوى البزازية) وهي المسماة بالجامع الزبير للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردى الحنفى المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع نلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنى
عشرة وثمانائة قيل لابي السعود المفتى لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البزازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للامهات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿فهرست الجزء السادس من الفتاوى العالمكيرية﴾

صحيفة	صحيفة
٩٧	٢
الباب الثالث في الوصية بثالث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو بما زاد أو نقص فيجيزه الورثة أو لا يجيزونه أو يجيز بعضهم	(كتاب الجنایات وفيه سبعة عشر بابا) الباب الاول في تعريف الجنایة وأنواعها وأحكامها
١٠٨	٣
الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته واقاراره بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به	الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل
١٠٩	٧
فصل في اعتبار حالة الوصية	الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص
١٠٩	٩
الباب الخامس في العتق والمحابة والهبة في مرض الموت	الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس
١١٤	١٥
فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثالث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا أو لا يسع الكل	الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق القاتل المدعى في الجنایة أو تكذيبه
١١٦	٢٠
الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والخيران ولبنى فلان واليتامى والموالى والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم	الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه
١١٩	٢٣
مطلب الوصية للشيعة والخيران	الباب السابع في اعتبار حالة القتل
١٢٠	٢٣
مطلب الوصية للأصهار	الباب الثامن في الديات
١٢١	٢٨
الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثمرة وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الارض وظهر الدابة وغيرها	مطلب اذا جامع امرأته فانت لا يضمن
١٣١	٢٨
الباب الثامن في وصية الذمي والحربي مسائل شتى	فصل في الشجاج
١٣٢	٣٠
الباب التاسع في الوصي وما يملكه	الباب التاسع في الامر بالجنایة ومسائل الصبيان وما يناسبها
١٥٨	٣٤
الباب العاشر في الشهادة على الوصية (كتاب المحاضر والسجلات)	الباب العاشر في الجنين
١٦٠	٣٦
محضر في اثبات الدين المطلق	الباب الحادي عشر في جنایة الخائض والجناح والكنيف وغيرها مما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك
١٦٢	٤٩
سجل هذه الدعوى	الباب الثاني عشر في جنایة البهائم والجنایة عليها
١٦٤	٥٤
محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	الباب الثالث عشر في جنایة المماليك وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في جنایة الرقيق وما يصير به المولى مختارا للأقضاء
١٦٥	٦٥
سجل هذه الدعوى	الفصل الثاني في جنایة المدبر وأم الولد
١٦٦	٧٠
محضر في دعوى دين على الميت	الفصل الثالث في جنایة المكاتب والاقرار بها
١٦٦	٧٥
سجل هذه الدعوى	الباب الرابع عشر في الجنایة على المماليك
١٦٧	٧٧
محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	الباب الخامس عشر في القسامة
١٦٧	٨٣
سجل هذا الدفع	الباب السادس عشر في المعاقلة
١٦٧	٨٧
محضر في دعوى النكاح	فصل اذا لم يكن لقاتل الخطاء اقله تجب الدية في ماله
١٦٨	٨٧
سجل هذه الدعوى	الباب السابع عشر في المتفرقات
١٦٨	٩٠
محضر في دفع دعوى النكاح	(كتاب الوصايا) وفيه عشرة أبواب الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها وما لا يكون
	٩٤
	الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

صفحة	صفحة
١٦٨	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
١٦٩	محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل
١٧٠	يدعي نكاحها وهي تقر له بذلك
١٧٠	محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج
١٧٠	سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وجعل الدفع
١٧٠	محضر في اثبات مهر المثل بطريق التوكيل لايها أو الاجنبي
١٧١	محضر في اثبات مهر المثل بغير توكيل
١٧١	محضر في اثبات المتعة
١٧١	محضر في اثبات الخلوة
١٧١	محضر في اثبات الحرمة الغليظة
١٧١	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة
١٧٢	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب
١٧٣	سجل هذه الدعوى
١٧٣	محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة
١٧٥	محضر في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	سجل في فسخ اليمين المضافة
١٧٥	محضر في اثبات العنة للتفريق
١٧٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٧٦	محضر في دعوى النسب
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغيرة تدعى على زوجها أنه ابنها منه
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى على المرأة أنه ابنها منه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه
١٧٧	محضر في دعوى ولاء العتاقة
١٧٧	محضر في دعوى الدفع
١٧٧	محضر في اثبات العصوبة
١٧٨	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى حرية الاصل
١٧٩	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتناق من جهته
١٧٩	سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتناق من جهة غيره
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في اثبات الرق
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٠	سجل هذا المحضر
١٨١	محضر في اثبات التدبير والاستيلاء
١٨١	محضر في دعوى التدبير
١٨١	سجل هذا المحضر
١٨١	سجل في اثبات العتق على الغائب
١٨٢	محضر في اثبات حد القذف
١٨٢	محضر في دعوى رجل على رجل أنك سرقت من دراهمي كذا درهمي
١٨٢	محضر في دعوى سرقة
١٨٣	محضر في دعوى شركة العنان
١٨٣	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٣	محضر في اثبات الوقفية
١٨٤	سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
١٨٥	محضر في اثبات ملكية المحدث
١٨٥	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٦	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب
١٨٧	سجل هذه الدعوى
١٨٧	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دعوى ملكية المنقول ملكاً مطلقاً
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دفع دعوى البرذون
١٨٩	سجل هذا الدفع

صفحة	محتوى	صفحة
١٨٩	محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد	٢٠٦
١٩٠	محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثمن البرذون المستحق	٢٠٦
١٩١	سجل هذه الدعوى	٢٠٨
١٩٢	نسخة أخرى للسجل الأول على سبيل الإيجاز	٢٠٨
١٩٢	محضر في اثبات القود	٢٠٩
١٩٣	محضر في إيجاب الدية	٢٠٩
١٩٣	محضر في اثبات حد القذف	٢١٠
١٩٣	محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة	٢٠١
١٩٤	نسخة أخرى لهذه الدعوى	٢١٠
١٩٥	محضر في دعوى المنزل ميراثاً عن أبيه	٢١٠
١٩٥	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم	٢١١
١٩٦	محضر في اثبات الوصاية	٢١١
١٩٦	نسخة أخرى	٢١١
١٩٧	محضر في اثبات دعوى بلوغ تيم	٢١٢
١٩٧	محضر في اثبات الأعدام والأفلاس على قول من يرى ذلك	٢١٣
١٩٧	سجل هذا المحضر	٢١٣
١٩٧	محضر في اثبات هلال رمضان	٢١٣
١٩٧	محضر في اثبات كون المستدعي عليه مخدرة لدفع مطالبة المدعي إياها بالحضور مجلس الحكم	٢١٣
١٩٨	محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي	٢١٤
١٩٩	كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي	٢١٤
٢٠٠	محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي	٢١٤
٢٠٠	محضر في إقامة اليمين على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة	٢١٥
٢٠١	محضر في دعوى مال المضاربة على ميت يحضره ورثته	٢١٥
٢٠١	كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين	٢١٥
٢٠٢	محضر في اثبات الكتاب الحكمي	٢١٦
٢٠٤	كتاب آخر حكمي	٢١٦
٢٠٦	كتاب حكمي على قضاء الكاتب بشي قد حكم به وسجله	٢١٦
٢٠٦	نسخة أخرى لهذا الكتاب	٢١٦
٢٠٦	نسخة أخرى	٢٠٦
٢٠٦	محضر في دعوى الشفعة	٢٠٦
٢٠٨	سجل هذا المحضر	٢٠٨
٢٠٨	محضر في دعوى المزارعة	٢٠٨
٢٠٩	سجل هذه الدعوى	٢٠٩
٢٠٩	محضر في اثبات الاجارة	٢٠٩
٢١٠	سجل هذه الدعوى	٢١٠
٢٠١	سجل هذا المحضر	٢٠١
٢١٠	سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا	٢١٠
٢١١	محضر في اثبات الرجوع في الهبة	٢١١
٢١١	سجل هذا المحضر	٢١١
٢١١	محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة	٢١١
٢١١	محضر في اثبات الرهن	٢١١
٢١١	محضر في اثبات الاستصناع	٢١١
٢١٢	كتاب حكمي في دعوى العقار	٢١٢
٢١٢	كتاب حكمي في العبد لا يبق على قول من يرى ذلك	٢١٢
٢١٣	رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف	٢١٣
٢١٣	كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف	٢١٣
٢١٣	جواب المكتوب اليه	٢١٣
٢١٣	تقليد الوصاية	٢١٣
٢١٤	كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة واختيار القيم للوارث الصغير	٢١٤
٢١٤	كتاب في نصب الحكام في القرى	٢١٤
٢١٤	كتاب في التزويج	٢١٤
٢١٥	كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين	٢١٥
٢١٥	كتاب القاضي الى الحكام بالناحية ليقف الضيعة ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب	٢١٥
٢١٥	ذكر فرض نفقة المرأة	٢١٥
٢١٦	كتاب المستورة الى المزكي في التعسرف عن أحوال الشهود	٢١٦
٢١٦	جواب المزكي	٢١٦
٢١٦	محاضر ومجلات ردت خلال فيها	٢١٦
٢١٦	ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي	٢١٦
٢١٦	محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج	٢١٦

صفحة	صفحة
٢٢٥	الميت ودعوى الوارث الصلح عليها
الاستحقاق	٢١٧ محضر في دعوى تجهيل الوديعه
٢٢٧ محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمحدود وهذا السهم	٢١٧ سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تر كواذ كر الكورة فحرد السجل بعلة أن المصير شرط نفاذ القضاء الخ
٢٢٧ محضر في دعوى الاجارة الطويلة	٢١٨ سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى
٢٢٧ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ ورد محضر في دعوى الذنا سير الملكية رأس مال الشركة
٢٢٨ محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر	٢١٨ محضر فيه دعوى الوصية بثلاث
٢٢٨ محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة	٢١٩ محضر فيه دعوى الكفالة
٢٢٩ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر	٢١٩ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
٢٢٩ عرض صلح في الاجارة	٢١٩ محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة
٢٢٩ محضر في تعريف المالك	٢٢٠ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الارض
٢٢٩ عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند في بوجوه	٢٢٠ محضر في دعوى نصيب شائع من الارض
٣٣٠ محضر فيه دعوى اجارة العبد	٢٢٠ محضر فيه دعوى شراء المحمود من والد صاحب اليد
٢٣٠ خط الصلح والابراء	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية
٢٣٠ محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية أيضا
٢٣١ محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستملكة	٢٢١ ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة
٢٣١ محضر فيه دعوى الخنطة	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الدفع
٢٣٢ محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الميراث
٣٣٢ محضر في دعوى الثمن	٢٢٣ محضر عرض على نجم الدين النسفي
٢٣٣ محضر فيه دعوى الوكيل ودية موكله	٢٢٣ محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة
٢٣٣ محضر في دعوى امرأة منزل في يد رجل شراء من والدها	٢٢٣ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
٢٣٤ محضر في دعوى ثمن الدهن	٢٢٣ ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٦ محضر في دعوى الوصية بالثلث	٢٢٤ محضر فيه دعوى الميراث
٢٣٦ محضر في دعوى النكاح على امرأة	٢٢٤ ورد محضر في دعوى دويرة وسرايجه
٢٣٧ ورد سجل من مروفي اثبات ملكية سجل	٢٢٤ محضر في دعوى بيع السكنى
٢٣٨ محضر في اثبات الايضاء بثلث المال	٢٢٤ عرض عليه محضر آخر ولم يذ ك فيه اسم جده المدعى عليه
٢٣٨ سجل في اثبات الوقفية	٢٢٥ ورد محضر فيه دعوى الشفعة
٢٤٠ محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه ليبيعهها	

صحيحة	صحيحة
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب	٢٤١ محض فيه دعوى ملكية حمار
حكمت	٢٤١ محض فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنته على
٢٤٧ عرض سجل في دعوى الوقفية	زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته
٢٤٧ عرض سجل في دعوى حرية الاصل	بالخلف
٢٤٨ (كتاب الشروط) وفيه فصول الفصل الاول في	٢٤١ محض فيه دعوى استئجار الطاحونة فردا لمحض
الحل والشيات	٢٤١ محض فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فردا
٢٥٢ الفصل الثاني في النكاح	المحض أيضا
٢٥٤ الفصل الثالث في الطلاق	٢٤١ محض في الاجارة المضافة الى زمان بعينه
٢٦١ الفصل الرابع في العتاق	٢٤٢ محض فيه استحقاق جارية اسمها دلبر
٢٦٥ الفصل الخامس في التدبير	٢٤٢ محض في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فسر
٢٦٦ الفصل السادس في الاستيلاء	المحض
٢٦٦ الفصل السابع في الكتابة	٢٤٢ محض في دعوى عن عين مسماة فردا لمحض
٢٧١ الفصل الثامن في الموالاة	٢٤٢ ورد محض فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة جراء
٢٧٢ الفصل التاسع في الاشربة	٢٤٢ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان انك
٣٠٣ الفصل العاشر في السلم	اشريت مني كذا كذا حنطة الخ
٣٠٤ الفصل الحادي عشر في الشفعة	٣٤٣ ورد محض ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقرة
٣٠٧ الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات	حنطة الخ
٣٢٠ الفصل الثالث عشر في الشركات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس
٣٢٢ الفصل الرابع عشر في الوكالات	والنوع والصفة
٣٢٩ الفصل الخامس عشر في الكفالات	٢٤٣ ورد محض في دعوى الناقه والمكتوب في المحضر
٣٣١ الفصل السادس عشر في الحوالة	الجل
٣٣٢ الفصل السابع عشر في المصالحات	٢٤٣ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع
٣٤١ الفصل الثامن عشر في القسمة	من كرمه كذا الخ
٣٤٤ الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى امرأة على زوجها
٣٤٧ الفصل العشرون في الوصية	٢٤٤ عرض محض على شيخ الاسلام على السفلى
٣٥٤ الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاط	٢٤٤ ورد محض فيه دعوى النحاس المكسر
اللقطة	٢٤٥ ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها
٣٥٥ الفصل الثاني والعشرون في الودائع	بقية مهرها الذي كان لها
٣٥٥ الفصل الثالث والعشرون في الاتقاريروهـذا	٢٤٥ ورد محض فيه ذكر اقرار بمال فردته الامام النسفي
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ محض فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة
٢٦٩ الفصل الرابع والعشرون في البراآت	بينهما
٣٧١ الفصل الخامس والعشرون في الرهن	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى صبي
٣٧٢ الفصل السادس والعشرون في الاوقاف وهذا	٢٤٦ محض فيه دعوى رجل على رجل انه وكزم خطأ
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى الضمان
٣٨٤ الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى دفع الدفع
سبيل الاختصار	٢٤٧ سجل ورد من خوارزم في اثبات الحرية

صفحة	صفحة
٤٣٥	٣٨٧ الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٣٦	٣٨٩ (كتاب الخيل) وفيه فصول
٤٣٧	٣٩٠ الفصل الاول في بيان جواز الخيل وعدم جوازها
٤٣٨	٣٩٠ الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة
٤٤٢	٣٩١ الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٦	٣٩٢ الفصل الرابع في الصوم
٤٤٧	٣٩٣ الفصل الخامس في الحج
٤٥٠	٣٩٣ الفصل السادس في النكاح
٤٥١	٣٩٥ الفصل السابع في الطلاق
٤٥٢	٣٩٧ الفصل الثامن في الخلع
٤٥٣	٣٩٧ الفصل التاسع في الايمان
٤٥٤	٤٠١ الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٥	٤٠٣ الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٦	٤٠٤ الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٧	٤٠٥ الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٥٨	٤٠٧ مسائل الاستبراء
٤٥٩	٤٠٩ الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٠	٤٠٩ الفصل الخامس عشر في الرجل يطالب من غيره
٤٦١	٤١٠ الفصل السادس عشر في المدائيات
٤٦٢	٤١٣ الفصل السابع عشر في الاجارات
٤٦٣	٤١٧ الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٦٤	٤١٧ الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٦٥	٤٢١ الفصل العشرون في الشفعة
٤٦٦	٤٢٤ الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
٤٦٧	٤٢٤ الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
٤٦٨	٤٢٥ الفصل الثالث والعشرون في الصلح
٤٦٩	٤٢٩ الفصل الرابع والعشرون في الرهن
٤٧٠	٤٣١ الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
٤٧١	٤٣٢ الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
٤٧٢	٤٣٣ الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٧٣	
٤٧٤	
٤٧٥	
٤٧٦	
٤٧٧	

﴿فهرست الجزء الثالث من الفتاوى البرازية الموضوع على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية﴾

صفحة	صفحة
٢	(كتاب الكفالة) خمسة فصول الاول في المقدمة
٣	وفيها حكمه والفاظه
١٥	نوع في الفاظه
١٩	الثاني في المعلقة
٢١	الثالث في التسليم
٢٢	الرابع في صلح الكفيل
٢٤	الخامس في تكفيل الحاكم
٣٠	(كتاب الحوالة) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٣١	الثاني في الدين
٣٣	نوع في المشترك
٣٤	نوع فيما يشترط قبضه في المجلس
٣٩	الثالث في الجائز والفساد
٤٠	الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية
٤٣	الخامس في العيوب
٤٥	السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة
٥٣	والخارج
٥٣	السابع في الحظر والاباحة
٥٣	(كتاب الرهن) ستة فصول الاول في المقدمة
٥٦	الثاني في العدل ونفقة الرهن وموته
٥٧	نوع في وضعه عند عدل
٥٨	نوع في نفقة الرهن
٥٩	الثالث في الضمان
٦٧	الرابع في اعارته
٦٨	الخامس في الشهادة فيه
٦٩	نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه
٧١	السادس في قبضه
٧١	نوع في حق المرتهن فيه
٧٢	نوع في تصرفهما فيه
٧٤	(كتاب المضاربة) فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة
٧٥	الثاني فيما يملك المضارب وما لا يملك
٧٧	نوع فيما يجوز أن يشترط من الربح وما لا يجوز
٧٨	نوع في الفاظ
٧٩	نوع فيما له أن يعمل
٨١	نوع في الاختلاف
٨٣	نوع في هلاك مالها
٨٧	الثالث في نفقته وموته
٨٨	(كتاب المزارعة) وفيه ستة فصول الاول في صحتها
١٠٢	وشرائطها
١٠٤	نوع في زرع أرض الغير بعير اذن
١٠٥	المزارعة نوعان
١٠٦	الثاني في اعمالها
١٠٧	الثالث في فسخها بالاعذار
١١٠	الرابع في المزارعة يدفعها الى آخر
١١١	الخامس في المعاملة
١١٤	السادس في الضمان
١١٦	(كتاب الشرب) فيه أربعة فصول الاول في المياه
١١٧	الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح
١٢٢	الثالث في الضمان
١٢٤	نوع في كرى النهر
١٢٥	الرابع في الموات
١٢٧	(كتاب الاشربة)
١٢٧	(كتاب الاكرام)
١٣٣	(كتاب المأذون)
١٤٢	(كتاب القسمة) أربعة فصول الاول فيما يقسم وما لا يقسم
١٤٤	نوع في نقض القسمة والخيار فيها
١٤٦	الثاني في دعوى الغلط فيها
١٤٧	الثالث في الاستحقاق الخ
١٤٨	نوع في الدين
١٥١	الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغير
١٥٤	(كتاب الشفعة) ثلاثة فصول الاول في الحيل
١٥٥	الثاني في المقدمة
١٥٧	نوع ما يثبت فيها وما لا يثبت الخ
١٦٢	الثالث في الطلب
١٦٧	(كتاب الغصب) وفيه ثلاثة فصول الاول في وجوب الضمان

صحيحة	صحيحة
نوع في هبة المريض وغيره ٢٤٠	نوع في رده ١٧١
الثاني في الرجوع عنها ٢٤١	جنس آخر في غصب الضياع والعقار ١٧٢
الثالث في الخطر والاباحة والاحلال ٢٤٢	جنس آخر في الدواب ١٧٤
(كتاب الوقف) وفيه ثمانية فصول الاول في المقدمة ٢٤٦	جنس آخر في العبيد والاماء ١٧٥
نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف ٢٥٠	جنس آخر في الطيور ١٧٧
الثاني في غصب المتولى وما يملكه أولا ٢٥١	جنس آخر في الثياب ١٧٧
الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقل والسائح ٢٥٥	جنس آخر في المنقرقات ١٧٨
نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح ٢٥٧	الثاني في ائنة طاع حق المالك وما يتعلق بالحل ١٨١
نوع في المشاع ٢٥٨	والحرمة
نوع في وقف المنقول ٢٥٩	جنس آخر في الحل والحرمة ١٨٣
نوع في الفاظ جارية في الوقف ٢٦١	الثالث في مسائل الضمان ١٨٤
نوع في العقود ٢٦٦	(كتاب الوديعة) ستة فصول الاول في حفظها ١٩٥
الرابع في المسجد وما يتصل به ٢٦٨	الثاني فيما يكون اضاءة ١٩٧
الخامس في الوقف على الاولاد ونفسه وأقربائه ٢٧٢	الثالث في الدفع ٢٠٢
السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على ٢٧٧	الرابع في طلبها ٢٠٥
فقراء وأولاد وجيرانه	الخامس في الاختلاف ٢٠٦
السابع في الدعوى والشهادة ٢٨١	السادس في المنقرقات ٢٠٧
نوع في الشهادة ٢٨٣	(كتاب العارية) أربعة فصول الاول في المقدمة ٢١٠
الثامن في المنقرقات ٢٨٤	الثاني في اعادة الدواب ٢١٢
(كتاب الاضحية) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة ٢٨٦	الثالث في طلبها وردها ٢١٤
الثاني في نصابها ٢٨٦	الرابع في الحل والحرمة ٢١٥
الثالث في وقتها ٢٨٨	(كتاب القبط) ٢١٨
الرابع فيما يجوز من الاضحية ٢٨٩	(كتاب اللقطة) ٢١٩
نوع في الغلط ٢٩٠	(كتاب جعل الا بقر) ٢٢٢
الخامس في عيوبها ٢٩٣	نوع فيما يتصل به ٢٢٤
السادس في الانتفاع ٢٩٤	(كتاب المفقود) ٢٢٤
السابع في التضحية عن الغير ٢٩٥	(كتاب الشركة) ثلاثة فصول الاول في صحتها ٢٢٥
(كتاب الصيد) خمسة فصول الاول في المقدمة ٢٩٦	وفسادها
الثاني في صيد الكلب ٢٩٦	الثاني فيما للشريك وما لاله ٢٢٨
الثالث في الرمي ٢٩٨	الثالث في النسخ ٢٣٠
الرابع في السمك مايؤكل وما لا يؤكل والجلالة ٣٠٠	(كتاب الهبة) ثلاثة فصول الاول في جوازها وفيه ٢٣٢
نوع في الجلالة ٣٠١	ثلاثة أجناس الاول في الفاظها وشرائطها
الخامس في تعليق الصيد ٣٠٣	الجنس الثاني في هبة الدين ٢٣٤
(كتاب الذبائح) فيه فصلان الاول في مسائله ٣٠٤	نوع في هبة المهر وغيره ٢٣٥
الثاني في التسمية ٣٠٦	الجنس الثالث في هبة الصغير ٢٣٦
(كتاب السير) فيه أربعة فصول الاول في الامان ٣٠٨	مسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره ٢٣٩

صفحة	صفحة
الثاني في السبع ٣٠٩	الثاني في السبع ٣٠٩
الثالث في الخطر والاباحة ٣١٠	الثالث في الخطر والاباحة ٣١٠
الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً ٣١٢	الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً ٣١٢
(كتاب الفاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ) وفيه ٣١٥	(كتاب الفاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ) وفيه ٣١٥
ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون ٣١٨	ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون ٣١٨
نوع فيما يتصل بها مما يجب كفاره من أهل البدع ٣١٨	نوع فيما يتصل بها مما يجب كفاره من أهل البدع ٣١٨
الثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وفيه ٣٢٠	الثاني فيما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وفيه ٣٢٠
أحد عشر نوعاً والمتفرقات الاول في المقدمة ٣٢٣	أحد عشر نوعاً والمتفرقات الاول في المقدمة ٣٢٣
الثاني فيما يتعلق بالله تعالى ٣٢٣	الثاني فيما يتعلق بالله تعالى ٣٢٣
الثالث في الانبياء ٣٢٧	الثالث في الانبياء ٣٢٧
الرابع في الايمان والاسلام ٣٢٨	الرابع في الايمان والاسلام ٣٢٨
الخامس في الاقرار بالكفر ٣٣٠	الخامس في الاقرار بالكفر ٣٣٠
السادس في التشبيه ٣٣٢	السادس في التشبيه ٣٣٢
السابع في كلام الفسقة ٣٣٤	السابع في كلام الفسقة ٣٣٤
الثامن في الاستخفاف بالعلم ٣٣٦	الثامن في الاستخفاف بالعلم ٣٣٦
التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة ٣٣٨	التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة ٣٣٨
العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت ٣٤٢	العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت ٣٤٢
الحادي عشر فيما يكون خطأ ٣٤٤	الحادي عشر فيما يكون خطأ ٣٤٤
في المتفرقات ٣٤٨	في المتفرقات ٣٤٨
(كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم ٣٥٠	(كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم ٣٥٠
الثاني في العبادات ٣٥٢	الثاني في العبادات ٣٥٢
نوع في السلام ٣٥٤	نوع في السلام ٣٥٤
نوع في المسجد ٣٥٧	نوع في المسجد ٣٥٧
الثالث فيما يتعلق بالمناهي ٣٥٩	الثالث فيما يتعلق بالمناهي ٣٥٩
الرابع في الهدية والميراث ٣٦٠	الرابع في الهدية والميراث ٣٦٠
الخامس في الاكل ٣٦٤	الخامس في الاكل ٣٦٤
نوع في التدوى ٣٦٧	نوع في التدوى ٣٦٧
السادس في النكاح ٣٦٧	السادس في النكاح ٣٦٧
السابع في اللبس ٣٦٨	السابع في اللبس ٣٦٨
الثامن في القتل ٣٦٩	الثامن في القتل ٣٦٩
التاسع في المتفرقات ٣٧٠	التاسع في المتفرقات ٣٧٠
(كتاب الاستحسان) ٣٧٣	(كتاب الاستحسان) ٣٧٣
(كتاب الجنايات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل العمد ٣٨٠	(كتاب الجنايات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل العمد ٣٨٠
نوع في موجبه ٣٨١	نوع في موجبه ٣٨١
الثاني في الخطا ٣٨٣	الثاني في الخطا ٣٨٣
نوع في العقلة ٣٨٤	نوع في العقلة ٣٨٤
نوع في الغرة ٣٨٥	نوع في الغرة ٣٨٥
نوع آخر في الجناية على الصبي ٣٨٦	نوع آخر في الجناية على الصبي ٣٨٦
نوع في العقلة ٣٨٩	نوع في العقلة ٣٨٩
الثالث في الاطراف ٣٨٩	الثالث في الاطراف ٣٨٩
نوع في مسائل اللحية ٣٨٩	نوع في مسائل اللحية ٣٨٩
نوع في الشجايح ٣٩٧	نوع في الشجايح ٣٩٧
نوع في القسامة ٣٩٩	نوع في القسامة ٣٩٩
نوع آخر في الصلح ٣٩٩	نوع آخر في الصلح ٣٩٩
الرابع في الجناية على غير بني آدم وانه سبعة ٤٠٠	الرابع في الجناية على غير بني آدم وانه سبعة ٤٠٠
أجناس الاول نخس الدابة الخ ٤٠٦	أجناس الاول نخس الدابة الخ ٤٠٦
الثاني في النار وما يتولد ٤٠٦	الثاني في النار وما يتولد ٤٠٦
الثالث في المشي والوضع ٤٠٦	الثالث في المشي والوضع ٤٠٦
نوع في مسائل الطريق والفناء وما يهلك بالمنسوب ٤٠٨	نوع في مسائل الطريق والفناء وما يهلك بالمنسوب ٤٠٨
فيها وما يكون الاًمر والعامل في ذلك وفيه الغرور ٤٠٨	فيها وما يكون الاًمر والعامل في ذلك وفيه الغرور ٤٠٨
في اطعام المسموم ٤١١	في اطعام المسموم ٤١١
الرابع في اشراع الجناح ٤١١	الرابع في اشراع الجناح ٤١١
الخامس في الاشهاد على المسائل ٤١٢	الخامس في الاشهاد على المسائل ٤١٢
السادس في السعاية ٤١٢	السادس في السعاية ٤١٢
(كتاب المحيطان) فيه ثلاثة فصول الاول في اشراع الجناح ٤١٣	(كتاب المحيطان) فيه ثلاثة فصول الاول في اشراع الجناح ٤١٣
نوع في مسيل الماء ٤١٥	نوع في مسيل الماء ٤١٥
نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسعهم احداثها ٤١٧	نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسعهم احداثها ٤١٧
وما لا ٤١٨	وما لا ٤١٨
نوع فيمن يحدث عمارة يضر لصاحبه ٤١٨	نوع فيمن يحدث عمارة يضر لصاحبه ٤١٨
الثاني في الحائط وعمارته ٤١٩	الثاني في الحائط وعمارته ٤١٩
نوع في الاعيان المشتركة ٤٢١	نوع في الاعيان المشتركة ٤٢١
نوع في الانتفاع بالمشترك ٤٢٢	نوع في الانتفاع بالمشترك ٤٢٢
نوع في عمارة الحائط المشترك ٤٢٣	نوع في عمارة الحائط المشترك ٤٢٣
الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه ٤٢٦	الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه ٤٢٦
(كتاب الحدود) وفيه فصلان الاول في القذف ٤٢٧	(كتاب الحدود) وفيه فصلان الاول في القذف ٤٢٧
الثاني في الزنا ٤٢٨	الثاني في الزنا ٤٢٨
نوع مشتركة بين الحدود والجنايات ٤٢٨	نوع مشتركة بين الحدود والجنايات ٤٢٨
(كتاب السرقة) ٤٣٠	(كتاب السرقة) ٤٣٠
(كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الاول في ٤٣٣	(كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الاول في ٤٣٣

صفحة	صفحة
أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وأنه	٤٣٤
ثلاثة أنواع الأول في أصوله	٤٣٦
نوع في ألفاظها	٤٣٧
نوع في الرجوع عنها	٤٣٨
الثاني في الوصية بالكفارة	٤٣٩
الثالث في الوصية للأقرباء والخيران	٤٤٠
الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما	٤٤٠
الخامس في الإيصال والعزل	٤٤٤
نوع في العزل	٤٤٧
السادس في تصرفات الوصي	٤٤٨
السابع في الدعوى والشهادة	٤٤٨
الثامن في دفع الظلم	٤٤٨
نوع في تصرفات الأب والوصي والقاضي في مال	٤٧٥
الفصل السادس في حكم المفقود والجل والخنثى	٤٧٥
الفصل الخامس في موانع الإرث	٤٦٨
النوع الثالث في المناهضة	٤٦٣
النوع الثاني في الرد	٤٦٢
النوع الأول في التصحيح	٤٦١
مقدمتان وثلاثة أنواع	٤٦٠
الفصل الرابع في كيفية تصحيح المسائل وفيه	٤٥٧
الثالث في ذوى الأرحام	٤٥٦
الثاني في العصباء المحضة	٤٥٣
(كتاب الفرائض) فيه فصول الأول في أصحاب	٤٥٢
نوع في تصرف المريض	٤٥٢
اليتم والتركة	٤٥٢

تمت